

الكتاب في علوم الكتاب

تأليف

الإمام المفسر أبي حفص عمر بن عليّ
ابن عادل الدمشقي الحنبلي
المتوفى بعد سنة ٨٨٠ هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ عادل أحمد عبدالموجود الشيخ علي محمد معوض

شاركة في تحقيقه برسائله للجامعة

الدكتور محمد سعد رمضان / الدكتور محمد المتولي الدسوقي

الجزء الثاني عشر

المحتوى :

أول سورة النحل - آخر سورة الكهف

منشورات

مركز أبي براهيم

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضخيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©

All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريف، شارع البخري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (٩٦١ ١) -
صندوق بريد : ٩٤٣٤ - (١) بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

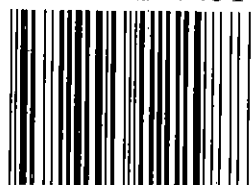
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg, 1st Floore.

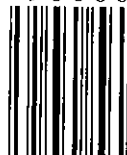
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2298-3



9 0000 >



9 782745 122988

<http://www.al-ilmiyah.com.lb/>
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النحل

مكية^(١) إلا قوله - سبحانه وتعالى - ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ [الآية: ١٢٦] إلى آخر السورة وحكى الأصم رحمه الله عن بعضهم أنها كلها مدنية^(٢).
وقال آخرون: من أولها إلى قوله ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ مدني، وما سواه فمكي، وعن قتادة: بالعكس^(٣)، وتسمى سورة النعم بسبب ما عدد الله فيها من النعم على عباده.
وهي مائة وثمانية وعشرون آية، وألفان وثمانمائة وأربعون كلمة، وعدد حروفها سبعة آلاف وسبعمائة وسبعة أحرف.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ يُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴿٢﴾ .

قوله: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ في «أتى» وجهان:

أشهرهما: أنه ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى، إذ المراد به يوم القيامة، وإنما أبرز في صورة ما وقع وانقضى تحقيقاً له ولصدق المخبر به.
والثاني: أنه على بابه.

والمراد به مقدماته وأوائله، وهو نصر رسول الله ﷺ، أي: جاء أمر الله ودنا وقرب.
وقال ابن عرفة: «تقول العرب: أتاك الأمر وهو متوقع بعد أي: أتى أمر الله وعداً فلا تستعجلوه وقوعاً».

وقال قوم: المراد بالأمر ههنا عقوبة المكذبين والعذاب بالسيف وذلك أن النضر بن الحارث قال: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابَهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢] فاستعجل العذاب فنزلت هذه الآية، وقتل النضر يوم بدر صبراً.

(١) وهو قول الحسن وعكرمة وجابر ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (١٧٧/٣) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٠٤/٤) عن ابن عباس وابن الزبير وعزاه إلى ابن مردويه.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٧٣/١٩).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : قوله تعالى : ﴿ أَقْرَبَ النَّاسُ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء : ١] فأنزل قوله محمد ما نرى شيئاً مما تخوفنا به ، فنزل قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء : ١] فأشفقوا ، فلما امتدت الأيام ، قالوا : يا محمد ما نرى شيئاً مما تخوفنا به ، فنزل قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ فوثب رسول الله ﷺ ورفع الناس رءوسهم وظنوا أنها قد أتت حقيقة ، فنزل قوله ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ فاطمأنوا^(٣) .

والاستعجال : طلب الشيء قبل حينه . واعلم أنه - صلوات الله وسلامه عليه - لما كثر تهديده بعذاب الدنيا والآخرة ولم يروا شيئاً نسبوه إلى الكذب فأجابهم الله - تعالى - بقوله ﴿ إِنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ وتقرير هذا الجواب من وجهين :

أحدهما : أنه وإن لم يأت العذاب ذلك الوقت إلا أنه واجب الوقوع ، والشيء إذا كان بهذه الحالة والصفة فإنه يقال في الكلام المعتاد : إنه قد أتى ووقع إجراء لما يجب وقوعه مجرى الواقع ، يقال لمن طلب الإغاثة وقرب حصولها جاء الفوت .

والثاني : أن يقال : إن أمر الله بذلك وحكمه قد أتى وحصل ووقع ، فأما المحكوم به فإنما لم يقع ، لأن الله - تعالى - حكم بوقوعه في وقت معين فلا يخرج إلى الوجود قبل مجيء ذلك الوقت ، والمعنى : أن أمر الله وحكمه بنزول العذاب قد وجد من الأزل إلى الأبد إلا أن المحكوم إنما لم يحصل ، لأنه - تعالى - خصص حصوله بوقت معين ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ قبل وقته ، فكان الكفار قالوا : سلّمنا لك يا محمد صحة ما تقول : من أنه - تعالى - حكم بإنزال العذاب علينا إما في الدنيا وإما في الآخرة ، إلا أننا نعبد هذه الأصنام لتشفع لنا عند الله فتخلص من العذاب المحكوم به فأجابهم الله - تعالى - بقوله ﴿ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .

قوله : ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ يجوز أن تكون «ما» مصدرية فلا عائد لها عند الجمهور أي : عن إشراكهم به غيره ، وأن تكون موصولة اسمية .

وقرأ العامة ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ بالياء خطاباً للمؤمنين أو للكافرين وقرأ ابن جبير بالياء^(٤) من تحت عائداً على الكفار أو على المؤمنين .

وقرأ الأخوان^(٥) «تُسْرِكُونَ» بقاء الخطاب جرياً على الخطاب في «تَسْتَعْجِلُوهُ»

(١) في ب : تنظروا . (٢) في أ : فأنزل الله تعالى .

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (٦١/٣) عن ابن عباس وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٥٦/٧) عن ابن جريج مثله وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٠٥/٤) عن ابن جريج وزاد نسبه إلى ابن المنذر .

(٤) ينظر : الشواذ ٧٢ ، والبحر ٤٥٩/٥ ، والدر المصون ٣١١/٤ .

(٥) ينظر : التيسير ١٢١ ، والنشر ٢/٢٨٢ ، والإتحاف ٢/١٨٠ ، والحجة ٣٨٥ ، والشواذ ٧٢ ، والبحر ٥/٤٥٩ ، والدر المصون ٣١١/٤ .

والباقون بالياء عوداً على الكفار، وقرأ الأعمش وطلحة^(١) والجحدري وجم غفير بالياء من فوق في الفعلين.

قوله ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ قد تقدم الخلاف في «يُنَزِّلُ» بالنسبة إلى التشديد والتخفيف في البقرة^(٢).

وقرأ زيد بن علي والأعمش وأبو بكر عن عاصم «تُنَزِّلُ» [مشدداً]^(٣) مبنياً للمفعول وبالياء من فوق. «المَلَائِكَةُ» رفعاً لقيامه مقام الفاعل، وقرأ الجحدري^(٤): كذلك إلا أنه خَفَّفَ الزَّاي.

وقرأ الحسن، والأعرج، وأبو العالية^(٥) - رحمهم الله - عن عاصم بياء واحدة من فوق، وتشديد الزاي مبنياً للفاعل، والأصل تنزل بتاءين.

وقرأ ابن أبي عجلة^(٦): «تُنَزِّلُ» بنونين وتشديد الزَّاي «المَلَائِكَةُ» نصباً، وقتادة كذلك إلا أنه بالتخفيف.

قال ابن عطية^(٧): «وفيهما شذوذ كبير» ولم يبين وجه ذلك. ووجهه أن ما قبله وما بعده ضمير غائب، وتخريجه على الالتفات. قوله «بِالرُّوح» يجوز أن يكون متعلقاً بنفس الإنزال، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من الملائكة، أي: ومعهم الروح.

قوله «مِنْ أَمْرِهِ» حال من الروح، و «مِنْ» إمَّا لبيان الجنس، وإما للتبعض.

قوله «أَنْ أُنْذِرُوا» في «أَنْ» ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها المفسرة؛ لأن الوحي فيه ضرب من [القول]^(٨)، والإنزال بالروح عبارة عن الوحي؛ قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وقال: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [غافر: ١٥].

الثاني: أنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أن الشأن أقول لكم: أنه لا إله إلا أنا، قاله الزمخشري^(٩).

الثالث: أنها المصدرية التي من شأنها نصب المضارع، ووصلت بالأمر؛ كقولهم: كتبت إليه بأن قم، وتقدم البحث فيه.

(١) ينظر: البحر ٤٥٩/٥، والدر المصون ٣١١/٤.

(٢) ينظر: الحجة ٣٨٥، والسبعة لأبي علي الفارسي ٥٣/٥ والبحر ٤٥٩/٥، والدر المصون ٣١١/٤.

(٣) في ب: بالتشديد.

(٤) ينظر: البحر ٤٥٩/٥، والدر المصون ٣١١/٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٣٧٨/٣.

(٨) في ب: القرآن.

(٩) ينظر: الكشاف ٥٩٣/٢.

فإن قلنا: إنها المفسرة فلا محل لها، وإن قلنا: إنها المخففة، أو الناصبة ففي محلها ثلاثة أوجه:

- أحدها: أنها مجرورة المحل بدلاً من «الروح» لأن التوحيد روح تحيا به النفوس.
- الثاني: أنها في محل جر على إسقاط الخافض؛ كما هو مذهب الخليل.
- الثالث: أنها في محل نصب على إسقاطه؛ وهو مذهب سيويه^(١).
- والأصل: بأن أنذروا؛ فلما حذف الجار جرى الخلاف المشهور.
- قوله: ﴿أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ هو مفعول الإنذار، والإنذار قد يكون بمعنى الإعلام؛ يقال: أنذرته، وأنذرت به كذا، أي: أعلموهم بالتوحيد.
- وقوله: «فَاتَّقُونَ» التفات إلى التكلم بعد الغيبة.

فصل

وجه النظم: أن الله - تعالى - لما أجاب الكفار عن شبهتهم؛ تنزيهاً لنفسه - سبحانه وتعالى - عما يشركون؛ فكأن الكفار قالوا: هب أن الله قضى على بعض عبده بالشر، وعلى آخرين بالخير، ولكن كيف يمكنك أن تعرف هذه الأمور التي لا يعلمها إلا الله؟ وكيف صرت بحيث تعرف أسرار الله وأحكامه في ملكه وملكوته؟.

فأجاب الله - تعالى - بقوله: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ وتقرير هذا الجواب: أنه - تعالى - ينزل الملائكة على من يشاء من عباده، ويأمر ذلك العبد أن يبلغ إلى سائر الخلق أن إله الخلق كلهم بالتوحيد، وبالعباد، وبين لهم أنهم إن فعلوا، فازوا بخير الدنيا والآخرة، فهذا الطريق ضرب مخصوص بهذه المعارف من دون سائر الخلق.

فصل

روى عطاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: يريد بـ «الملائكة» جبريل وحده^(٢).

وقال الواحدي: يسمّى الواحد بالجمع؛ إذا كان ذلك الواحد رئيساً مقدماً جائز، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾ [القمر: ١٩]، و ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾ [النساء: ١٥]، و ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾ [الحجر: ٩].

والمراد بالروح الوحي كما تقدم، وقيل: المراد بالروح هنا النبوة، وقال قتادة رحمه الله تعالى: الرحمة^(٣)، وقال أبو عبيدة: إن الروح ههنا جبريل عليه السلام.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) ذكره الرازي في تفسيره (١٧٥/١٩).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٥٨/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٠٥/٤) وزاد نسبتة إلى عبد الرزاق وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وذكره الماوردي في «تفسيره» (١٧٨/٣) عن الحسن وقاتة والبغوي (٦١/٣) عن قتادة.

والبناء في قوله «بِالرُّوحِ» بمعنى «مع» كقولهم: «خَرَجَ فلانٌ بِثِيَابِهِ» أي: ومعه ثيابه.
والمعنى: نُنْزِلُ الملائكة مع الروح؛ وهو جبريل، وتقرير هذا الوجه: أنه - تعالى -
ما أنزل على محمد - صلوات الله وسلامه عليه - جبريل وحده في أكثر الأحوال؛ بل كان
يُنْزِلُ مع جبريل - عليه السلام - أقواماً من الملائكة؛ كما في يوم بدر، وفي كثير من
الغزوات، وكان ينزل على رسول الله ﷺ تارة ملك الجبال، وتارة ملك البحار، وتارة
رضوان، وتارة غيرهم.

وقوله «مِنْ أَمْرِهِ» أي أن ذلك التَّوْل لا يكون إلا بأمر الله؛ كقوله: ﴿وَمَا نُنْزِلُ إِلَّا
بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مریم: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَقْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وقوله:
﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].

وقوله: ﴿عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ يريد الأنبياء المخصوصين برسالته: «أَنْ أُنْذِرُوا» قال
الزجاج: «أَنْ» بدل من «الرُّوحِ».

والمعنى: ينزل الملائكة بأن أُنْذِرُوا، أي: أعلموا الخلائق، أنه لا إله إلا أنا،
والإنذار هو الإعلام مع التخويف.

«فَاتَّقُوا» فخافون. يروى أن جبريل - صلوات الله وسلامه عليه - نزل على آدم - عليه
الصلاة والسلام - اثنتي عشرة مرة، وعلى إدريس أربع مرات، وعلى نوح - عليه الصلاة
والسلام - خمسين مرة، وعلى إبراهيم اثنتين وأربعين مرة وعلى موسى أربع مرات، وعلى
عيسى عشر مرات، وعلى محمد ﷺ وعلى سائر الأنبياء أربعة وعشرين ألف مرة.

قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٣) خَلَقَ
الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ (٤) وَالْأَنْفَعُ خَلْقُهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ
وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٥) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحْنَ (٦) وَتَحْمِلُ
أَنْفُسَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَوْ تَكُونُوا بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرؤُوفٌ رَحِيمٌ (٧)
وَالْحَيْلَ وَالْعِجَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٨) وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ
وَمِنْهَا جَايِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ (٩).

قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ارتفع ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ اعلم أن دلائل
الإلهيات وقعت في القرآن على نوعين:

أحدهما: أن يتمسك بالأظهر مترقياً إلى الأخفى، فالأخفى كما ذكره في سورة
البقرة في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] فجعل تغير
أحوال الإنسان دليلاً على احتياجه إلى الخالق.

ثم استدل بتغير أحوال الآباء، والأمهات؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

ثم استدلل بأحوال الأرض؛ فقال تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ رِيشًا﴾ [البقرة: ٢٢] لأن الأرض أقرب إلينا من السماء.

ثم استدلل بأحوال السماء بعد الأرض؛ فقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢].

ثم استدلل بالأحوال المتولدة من تركيب السماء، والأرض؛ فقال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾.

النوع الثاني: أن يستدل بالأشرف، فالأشرف نازلاً إلى [الأدون فالأدون]^(١)؛ كما ذكر في هذه الآية، فاستدل على وجود الإله المختار بذكر الأجرام الفلكية العلوية، فقال: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْعَمَقِ تَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وقد تقدم الكلام على الاستدلال بذلك أول الأنعام، ثم استدلل ثانياً بخلق الإنسان، فقال عز وجل: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّثِينٌ﴾.

واعلم أن أشرف الأجسام بعد الأفلاك والكواكب هو الإنسان.

واعلم أن الإنسان مركب من بدن ونفس، فقله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ إشارة إلى الاستدلال ببدنه على وجود الصانع الحكيم سبحانه.

وقوله عز وجل: ﴿خَصِيمٌ مُّثِينٌ﴾ إشارة إلى الاستدلال بأحوال نفسه على الصانع الحكيم جل ذكره، أما الاستدلال ببدنه فإنه النطفة متشابهة الأجزاء بحسب المشاهدة؛ إلا أن بعض الأطباء يقول: إنه مختلف الأجزاء في الحقيقة؛ لأن النطفة تتولد من فضلة الهضم.

الثالث: أن الغذاء يحصل له: في المعدة هضم أول، وفي الكبد هضم ثان، وفي العروق هضم ثالث، وعند وصوله إلى جواهر الأعضاء هضم رابع.

ففي هذا الوقت حصل بعض أجزاء الغذاء إلى العظم، وظهر فيه أثر من [الطبيعة]^(٢) العظيمة، وكذا يقول في اللحم والعصب والعروق، وغيرها.

ثم عند استيلاء الحرارة على البدن عند هيجان الشهوة ويحصل ذوبان من جملة ذلك الأعضاء؛ وذلك هو النطفة، وعلى هذا التقدير تكون النطفة جسماً مختلف الأجزاء والطبائع.

وإذا عُرف هذا، فالنطفة: إما أن تكون جسماً متساوي الأجزاء في الطبيعة، والماهية، أو مختلف الأجزاء، فإن كان الأول لم يجز أن يكون المقتضي لتوليد البدن منها هو الطبيعة الحاصلة في جوهر النطفة ودم الطمث؛ لأن الطبيعة تأثيرها بالذات والإيجاب لا بالتدبير والاختيار، والقوة الطبيعية إذا عملت في مادة متشابهة الأجزاء وجب أن يكون فعلها هو الكره.

(٢) في ب: الصبغة.

(١) في ب: الأدنى.

وعلى هذا الحرف عوّلوا في قولهم: البَسَائِطُ يجب أن يكون شكلها الكرة؛ وحيث لم يكن الأمر كذلك؛ علمنا أنَّ المقتضي لحدوث الأبدان الحيوانية ليس هو الطبيعة؛ بل فاعل مختار، وهو يخلق بالتدبير، والحكمة، والاختيار، وإن قلنا: إِنَّ النطفة جسم مركب من أجزاء مختلفة في الطبيعة والماهية، فنقول: بتقدير أن يكون الأمر كذلك، فإنه يجب أن يكون تولد البدن منها تدبير فاعل مختار حكيم، وبيانه من وجهين:

الأول: أن النطفة رطوبة سريعة الاستحالة، وإذا كان كذلك؛ كانت الأجزاء الموجودة فيها لا تحفظ الوضع والنسبة، فالجزء الذي هو مادة الدماغ قد يصير أسفل، والجزء الذي هو مادة القلب قد يحصل فوق، وإذا كان كذلك وجب اختلاف أعضاء الحيوان وحيث لم يكن الأمر كذلك وجب أن لا تكون أعضاء الحيوان على هذا الترتيب المعين أمراً دائماً؛ علمنا أنَّ حدوث هذه الأعضاء على هذا الترتيب الخاص ليس إلا بتدبير الفاعل المختار.

الوجه الثاني: أنَّ النطفة بتقدير أنَّها جسم مركب من أجسام مختلفة الطبائع إلا أنه يجب أن ينتهي تحليل تركيبها إلى آخر يكون كل واحد منها في نفسه جسماً بسيطاً.

وإذا كان كذلك، فلو كان المدبّر لها قوة طبيعية لكان كل واحد من تلك البسائط يجب أن يكون شكله هو الكرة فيلزم أن يكون الحيوان على شكل كرات مضمومة بعضها إلى بعض.

وحيث لم يكن الأمر كذلك علمنا أنَّ مدبّر أبدان الحيوانات ليس هي الطبائع، ولا تأثيرات النجوم والأفلاك، لأنَّ تلك التأثيرات متشابهة؛ فعلمنا أنَّ مدبر أبدان الحيوانات فاعل مختار حكيم.

قوله تعالى: ﴿مِنْ نُّطْفَةٍ﴾ متعلق بـ «خَلَقَ» و «مِنْ» لابتداء الغاية.

والنُّطْفَةُ: القطرة من الماء؛ نَطَفَ رأسه ماءً، أي: قطر، وقيل: هي الماء الصافي، ويعبر بها عن ماء الرجل، ويكنى بها عن اللؤلؤة، ومنه: صَبِي مَنُطَفٌ إذا كان في أذنه لؤلؤة، ويقال: ليلة نطوف إذا جاء فيها المطر، والنَّاطِفُ: ما سال من المائعات يقال: نَطَفَ يَنْطَفُ، أي: سال فهو نَاطِفٌ، وفلانٌ يُنْطَفُ بسوءٍ.

قوله: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ﴾ عطف هذه الجملة على ما قبلها، فإن قيل: الفاء تدل على التعقيب، ولا سيما وقد وجد معها «إذا» التي تقتضي المفاجأة، وكونه خصيماً ميبناً لم يعقب خلقه من نطفة، إنما توسّطت بينهما وسائط كثيرة.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه من باب التعبير عن حال الشيء بما يؤول إليه، كقوله تعالى: ﴿أَغْصِرْ خَمْرًا﴾.

والثاني: أنه أشار بذلك إلى سرعة نسيانهم مبدأ خلقهم.

وقيل: ثم وسائط محذوفة.

والذي يظهر أن قوله «خَلَقَ» عبارة عن إيجاده، وتربيته إلى أن يبلغ حدَّ هاتين الصفتين.

و «خَصِيمٌ»: فعلٌ مثالٌ مبالغةٍ من خَصِمَ بمعنى اِخْتَصَمَ، ويجوز أن يكون بمعنى مخاصم، كالخَلِيطِ والجلِيسِ، ومعنى «خَصِيمٌ» جدولٌ بالباطل.

فصل

اعلم أنه - سبحانه وتعالى - إنما يخلق الإنسان من نطفة بواسطة تغيراتٍ كثيرةٍ مذكورة في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] الآيات إلا أنه - تعالى - اختصرها ها هنا استغناءً بذكرها هناك.

قال الواحدي رحمه الله: الخصيمُ بمعنى المخاصم.. وقال أهل اللغة: خَصِيمُكَ الذي يُخَاصِمُكَ، وفعلٌ بمعنى مفاعل معروف، كالنَّسِيبِ والعَشِيرِ.

ووجه الاستدلال بكونه خصيماً على وجود الإله المدبِّر الحكيم: أنَّ [النفوس] ^(١) الإنسانية في أول الفطرة أقلُّ فهماً وذكاءً من نفوس سائر الحيوانات؛ ألا ترى أنَّ ولد الدجاجة حالما يخرج من قشر البيضة يميِّز الصديق والعدو، ويهرب من الهرة، ويلتجئ إلى الأم ويُميِّز الغذاء الموافق، والغذاء الذي لم يوافق.

وأما ولد الإنسان فإنه حال انفصاله من بطن الأم لا يميِّز ألبنة بين العدو والصديق ولا بين الضارِّ والنافع، فظهر أنَّ الإنسان في أول الحدوث أنقص حالاً، وأقلُّ فطنة من سائر الحيوانات.

ثم إنَّ الإنسان بعد كبره يقوى عقله ويعظم فهمه، ويصير بحيث يقوى على مساحة السماوات والأرض، ويقوى على معرفة الله - عزَّ وجلَّ - وصفاته، وعلى معرفة أصناف المخلوقات من الأرواح والأجسام والفلكيات والعنصریات، ويقوى على إيراد الشبهات القوية في دين الله - تعالى - والخصومات الشديدة في كل المطالب، فانتقال نفس الإنسان من تلك البلادة المقرطة إلى هذه الكياسة المفرطة لا بدَّ وأن يكون بتدبير مدبر مختار حكيم ينقل الأرواح من نقصانها إلى كمالاتها، ومن جهالاتها إلى معارفها بحسب الحكمة والاختيار فهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّتِينٌ﴾.

وفي معنى كونه خصيماً هيناً وجهان:

الأول: أنه يجادل عن نفسه منازعاً للخصوم بعد أن كان نطفة قدرة وجماداً، لا حسَّ فيه ولا حركة، والمقصود منه أنَّ الانتقال من تلك الحالة الخسيسة إلى هذه الحالة العالية الشريفة لا يحصل إلا بتدبير مدبر حكيم.

والثاني : فإذا هو خصيمٌ لرَبِّه ، منكر على خالقه ، قائل : ﴿مَنْ يُنْعِي الْعَظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس : ٧٨] والغرض وصف الإنسان بالإفراط في الوقاحة والجهل والتَّماذي في كفران النُّعمة .

كما نقل أنها نزلت في أبي بن خلف الجمحي ؛ وكان ينكر البعث جاء بعظمٍ رميمٍ ، فقال للنبي ﷺ : أتقول إنَّ الله - تعالى - يحيي هذا بعدما قد رُمَ ؟ .

والصحيح أنَّ الآية عامة ؛ لأنَّ هذه الآيات ذكرت لتقرير الاستدلال على وجود الصَّانع الحكيم لا لتقرير وقاحة النَّاس وتماذيههم في الكفر والكفران .

قوله تعالى : ﴿وَالْأَنعَمَ خَلْقَهَا لَكُمْ﴾ الآية هذه الدلالة الثالثة ؛ لأنَّ أشرف الأجساد الموجودة في العالم السفلي بعد الإنسان سائرُ الحيوانات لاختصاصها بالقوى الشريفة ، وهي الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب .

قوله : ﴿وَالْأَنعَمَ خَلْقَهَا﴾ العامة على النصب ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه نصب على الاشتغال وهو أرجح من الرفع لتقدم جملة فعلية .

والثاني : أنه نصب على عطفه على «الإنسان» ، قاله الزمخشري ، وابن عطية فيكون «خَلَقَهَا» على هذا مؤكداً ، وعلى الأول مفسراً .

وقرى^(١) شاذاً «والأنعام» رفعاً وهي مرجوحة .

قوله : ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفءٌ﴾ يجوز أن يتعلق «لكم» بـ «خلقها» ، أي : لأجلكم ولمنافعكم ، ويكون «فيها» خبراً مقدماً ، و «دِفء» مبتدأ مؤخرٌ ، ويجوز أن يكون «لَكُمْ» هو الخبر ، أو يكون «فيها» هو الخبر ، و «لَكُمْ» متعلق بما تعلّق به الخبر ، أو يكون «فيها» حالاً من «دِفء» لأنه لو تأخر لكان صفة له ، أو يكون «فيها» هو الخبر ، و «لكم» متعلق بما تعلّق به ، أو يكون حالاً من «دِفء» قاله أبو البقاء^(٢) .

ورده أبو حيّان^(٣) : بأنّه إذا كان العامل في الحال معنويّاً ، فلا يتقدم على الجملة بأسرها ، ولا يجوز «قائماً في الدارِ زَيْدٌ» فإن تأخّرت نحو «زَيْدٌ في الدارِ قائماً» جاز بلا خلاف ، أو توسّطت بخلاف أجازته الأخفش ومنعه غيره .

ولقائل أن يقول : لما تقدم العامل فيها ، وهي معه جاز تقديمها عليه بحالها إلا أن نقول : لا يلزم من تقديمها وهو متأخر تقديمها عليه وهو متقدم لزيادة الفتح .

وقال أبو البقاء أيضاً : «ويجوز أن يرتفع «دِفء» بـ «لَكُمْ» أو بـ «فيها» والجملة كلّها حالٌ من الضمير المنصوب» .

قال أبو حيّان «ولا يسمّى جملة ، لأنَّ التقدير : خلقها كائنٌ لكم فيها دِفءٌ ، أو خلقها لكم كائناً فيها دِفءٌ» .

(١) ينظر : الإملاء ٧٨/٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٤٦٠/٥ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٣١٣/٤ .

قال شهاب الدين: «قد تقدم الخلاف في تقدير متعلق الجار إذا وقع حالاً أو صفة أو خبراً، هل يقدر فعلاً أو اسماً، ولعل أبا البقاء نحا إلى الأول فتسميته له جملة صحيح على هذا».

والدَّفء: اسم لما يدفأ به، أي: يسخن.

قال الأصمعي: ويكون الدَّفء السخونة، يقال: اقعد في دفء هذا الحائط، أي: في كتفه، وجمعه أدفَاء، ودَفِيءٌ يومنا فهو دَفِيءٌ، ودَفِيءُ الرَّجُلِ يَذْفَأُ دَفْأَةً فهو دَفْآنٌ، وهي دَفْأَى، كَسَكْرَانٍ، وَسَكْرَى.

والمُدْفَعَةُ بالتخفيف والتشديد، الإبل الكثيرة الوبر والشحم، وقيل: الدَّفء: نتاج الإبل وألبانها وما ينتفع به منها.

وقرأ زيد بن علي: «دَفٍ» بنقل حركة الهمزة إلى الفاء، والزهرى: كذلك إلا أنه شدد الفاء، كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، نحو قولهم: هذا فرخٌ بالتشديد وقفاً.

وقال صاحب اللوامح: «ومنهم من يعوض من الهمزة فيشدد الفاء وهو أحد وجهي حمزة بن حبيب وقفاً».

قال شهاب الدين^(١): والتشديد وقفاً: لغة مستقلة وإن لم يكن ثم حذف من الكلمة الموقوف عليها.

قوله «ومَنَافِعُ» أراد النُّسْل، والدَّرُّ، والزكوب، والحمل، وغيرها، فعبر عن هذا الوصف بالمنفعة؛ لأنه الأعمُّ، والدر والنسل قد ينتفع به بالبيع بالنقود، وقد ينتفع به بأن تبدل بالثياب، وسائر الضروريات، فعبر عن جملة الأقسام بلفظ المنافع ليعمَّ الكل.

فصل

الحيوانات قسمان:

منها ما ينتفع به الإنسان، ومنها ما لا يكون كذلك، والقسم المنتفع به [أفضل]^(٢) من الثاني، والمنتفع به إما أن ينتفع به الإنسان في ضروراته، مثل الأكل واللبس أو في غير ضروراته، والأول أشرف وهو الأنعام، فلهذا بدأ بذكره فقال: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ وهي عبارة عن الأزواج الثمانية، وهي الضأن والمعز والبقر والإبل.

قال الواحدي: تمَّ الكلام عند قوله: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا﴾ ثم ابتدأ وقال: ﴿لَكُمْ﴾ فيها دَفٌ.

قال صاحب البُظْم: أحسن الوجهين أن يكون الوقف عند قوله: «خَلَقَهَا»؛ لأنه عطف عليه ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ والتقدير: لكم فيها دفٌ ولكم فيها جمالٌ.

(٢) في ب: أشرف.

(١) ينظر: الدر المصون ٣١٣/٤.

ولما ذكر الأنعام، أتبعه بذكر المنافع المقصودة منها، وهي إما ضرورية، أو غير ضرورية، فبدأ بذكر المنافع الضرورية؛ فقال: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ وقد ذكر هذا المعنى في آية أخرى، فقال سبحانه: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا مِائَةً وَتَمْتَعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠]. والمعنى: ملابسٌ ولحفاءٌ يستدفئون بها، ثم قال: «وَمَنَافِعُ» والمراد ما تقدم من نسلها ودرّها.

ثم قال: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، «مِنْ» ها هنا لا ابتداء الغاية، والتبعض هنا ضعيفٌ. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: تقديم الظرف مؤذنٌ بالاختصاص، وقد يؤكل من غيرها، قلت: الأكل منها هو الأصل الذي يعتمد به الناس، وأمّا غيرها من البط والدجاج ونحوها من الصيد، فكغير المعتمد به؛ بل جارٍ مجرى التّفكّه».

قال ابن الخطيب^(٢): «ويحتمل أن غالب أطعمتكم منها؛ لأنكم تحرثون بالبقر، والحب والثمار التي تأكلونها، وتكتسبون بها، وأيضاً بإكراء الإبل وتبيعون نتاجها، وألبانها، وجلودها، وتشترى بها جميع أطعمتكم».

فإن قيل: منفعة الأكل مقدمة على منفعة اللبس، فلم أخرج منفعة الأكل في الذكر؟ فالجواب: أن الملبوس أكثر من المطعوم؛ فلهذا قدّم عليه في الذكر فهذه المنافع الضرورية الحاصلة من الأنعام، وأمّا المنافع غير الضرورية الحاصلة من الأنعام فأمورٌ: الأول: قوله ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ كقوله ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾.

و «حِينَ» منصوب بنفس «جمالٍ» أو بمحذوف، على أنه صفة له، أو معمولٌ لما عمل في «فيها» أو في «لَكُمْ».

وقرأ عكرمة، والضحاك، والجاحدي^(٣) - رحمهم الله - : «حِينًا» بالتثنية؛ على أن الجملة بعده صفة له، والعائد محذوف، أي: حيناً تريحون فيه وحيناً تسرحون فيه، كقوله ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨] وقدّمت الإراحة على [السرح]^(٤)؛ لأنّ الأنعام فيها أجمل لملء بطونها وتحفلُ ضروعها، بخلاف التسريح؛ فإنها عند خروجها إلى المرعى تخرج جائعة عادمة اللبن ثم تتفرق وتنتشر.

فصل

قد ورد الحين على أربعة أوجه:

الأول: بمعنى الوقت كهذه الآية.

(١) ينظر: الكشف ٥٩٤/٢. (٢) ينظر: الفخر الرازي ١٨١/١٩.

(٣) ينظر: الشواذ ٧٢، والبحر ٤٦١/٨، والدر المصون ٣١٣/٤.

(٤) في ب: التسرع.

الثاني: منتهى الأجل، قال: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: إلى منتهى آجالهم.

الثالث: إلى ستة أشهر، قال تعالى: ﴿تَوَفَّيْ أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥].

الرابع: أربعون سنة، قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١].

أي: أربعون سنة، يعني آدم - صلوات الله وسلامه عليه - حين خلقه من طين قبل أن ينفخ فيه الروح.

والجمال: مصدر جَمَلَ بضم الميم يجمل فهو جميل وهي جميلة، وحكى الكسائي: جَمَلَاءُ كَحَمَرَاءَ؛ وأنشد: [الرملة]

٣٢٩٧ - فَهِيَ جَمَلَاءُ كَبَذَرِ طَالِعٍ بَذَّتِ الْخَلْقَ جَمِيعاً بِالْجَمَالِ^(١)

ويقال أراح الماشية وهراحها بالهاء بدلاً من الهمزة، وسرح الإبل يسرحها سرحاً، أي: أرسلها، وأصله أن يرسلها لترعى، والسَّرحُ: شجر له ثمر، الواحدة سرحة، قال أبي: [الطويل]

٣٢٩٨ - أَبَىٰ اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرْحَةً مَّالِكٍ عَلَيَّ كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرْوِقُ^(٢)
وقال: [الكامل]

١٣٢٩٩ - بَطُلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُخَذِّي نَعَالَ السُّنْبِتِ لَيْسَ بِتَوْءَمٍ^(٣)

ثم أطلق على كل إرسال، واستعير أيضاً للطلاق، يقال: سَرَحَ فلانُ امرأته كما استعير الطلاق أيضاً من إطلاق الإبل من عقلها، واعتبر من السَّرحِ المضي فقيلاً: ناقة [سرح]^(٤)، أي: سريعة، وقيل: [الكامل]

٣٢٩٩ ب - سَرَحَ الْيَدَيْنِ كَأَنَّهَا

وحذف مفعولي «تَرْيُحُونَ وَتَسْرُحُونَ» مراعاة للفواصل مع العلم بها.

فصل

الإراحة: ردُّ الإبل بالعشي إلى مراحها حيث تأوي إليه ليلاً، وسرح القوم إيلهم سرحاً، إذا أخرجوها بالغداة إلى المرعى.

قال أهل اللغة: هذه الإراحة أكثر ما تكون أيام الربيع إذا سقط الغيث، وكثر الكَلأ، وخرجت العرب للتعجّة، وأحسن ما يكون النعم في ذلك الوقت.

(١) ينظر: اللسان والتاج والصاح (جمل)، شرح المفصل ١/١٥، البحر المحيط ٥/٤٦١، روح المعاني ٩٩/١٤، الدر المنثور ٤/٣١٤.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في ب: سرحة.

ووجهُ التَّجَمُّلِ بها أَنَّ الراعي إِذَا رَوَّحَهَا بالعشيِّ وسَرَّحَهَا بالغداة تَزِينَتْ عند تلك الإِراحة والتَّسريحِ الأَفْنِيَّةِ، وكَثُرَ فيها النِّفَاءُ والرَّغَاءُ، وعَظُمَ وَقَعُهُم عند النَّاسِ لكونِهِم مَالِكِينَ لَهَا.

والمنفعة الثانية قوله: ﴿وَتَقْمِلُ أَفْعَالَكُمْ إِنْ بَلَدُكُمْ تَكُونُوا بَلِيغِيهِ﴾.

الْأَفْعَالُ: جَمْعُ ثَقْلٍ، وهو مَتَاعُ السَّفَرِ إِلَى بَلَدٍ. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «يريد من مكة إلى [المدينة]»^(١) والشام ومصر»^(٢).

وقال الواحدي - رحمه الله -: «والمراد كُلُّ بَلَدٍ لو تكلَّفتُم بلوغه على غير إِبْلِ لَشَقٌّ عَلَيْكُم».

وخصَّ ابن عباس - رضي الله عنهما - هذه البلاد لأنَّها متاجر أهل مكة. وقوله ﴿تَكُونُوا﴾ صفة لـ «بَلَدٍ»، و «إِلَّا بِشَقٍّ» حال من الضمير المرفوع في «بَالِيغِيهِ»، أي: لم تبلغوه إلا ملتبسين بالمشقة»^(٣).

والعامة غلَى كسر الشَّين. وقرأ أبو جعفر ورويت عن نافع، وأبي عمرو بفتحها؛ فقليل: هما مصدران بمعنى واحد، أي: المشقة فمن الكسر قول الشاعر: [الطويل]

٣٣٠٠ - رَأَى إِبِلًا تَسْعَى وَيَحْسِبُهَا لَهُ أَخِي نَصَبٍ مِنْ شِقِّهَا وَدُؤْبٍ^(٤)
أي: من مشقتها.

وقيل: المفتوح المصدر، والمكسور الاسم. وقيل: بالكسر نصف الشيء. وفي التفسير: «إِلَّا بَنَصَفِ أَنْفُسِكُمْ، كما تقول: لَمْ تَنْلُ إِلَّا بَقِطْعَهُ مِنْ كَيْدِكَ عَلَى الْمَجَازِ».

فصل

إِذَا حَمَلْنَا الشَّقَّ عَلَى الْمَشَقَّةِ كَانَ الْمَعْنَى: لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ، وَإِنْ حَمَلْنَاهَا عَلَى نِصْفِ الشَّيْءِ كَانَ الْمَعْنَى: لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا عِنْدَ ذَهَابِ نِصْفِ قُوَّتِكُمْ وَنَقْصَانِهَا.

قال بعضهم: المراد من قوله تعالى ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ الإِبِلُ فَقَطْ، لِأَنَّهُ

(١) في آ: اليمن. (٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٩/١٨٢).

(٣) ينظر: الإتحاف ١٨١/٢، والمحاسب ٧/٢، والبحر ٤٦٢/٥، والقرطبي ٤٨/١٠، والدر المصون ٤/٣١٤.

(٤) البيت للنمر بن تولب. ينظر: اللسان والناج والصحاح (شق)، البحر المحيط ٤٦٢/٥، مجاز القرآن ٣٥٦/١، الكامل ١٣٧٣/١، القرطبي ٤٨/١٠، روح المعاني ١٠٠/١٤، الطبري ٨١/١٤، الدر المصون ٤/٣١٤.

ويروى صدره هكذا:

وذي إِبِلٍ يَسْمَى وَيَحْسِبُهَا لَهَا

وصفها في آخر الآية بقوله - عز وجل - ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾ وهذا لا يليق إلا بالإبل فقط .
والجواب: أنَّ هذه الآيات وردت لتعديد منافع الأنعام، فبعض تلك المنافع حاصل في الكل، وبعضها يختص ببعض، لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ حاصل في البقر والغنم أيضاً .
﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَوْفٌ رَّحِيمٌ﴾ بخلقه حيث جعل لهم هذه المنافع .

فصل

احتج منكرو كرامات الأولياء بهذه الآية، لأنَّ هذه الآية دلت على أنَّ الإنسان لا يمكنه الانتقال من بلد إلى بلد إلا بشقِّ الأنفس، وحمل الأثقال على [الجمال]^(١)، فيكون الانتقال من بلد إلى بلد بعيد في ليلة واحدة من غير تعب، وتحمل مشقة خلاف هذه الآية، فيكون باطلاً .

ولمَّا بطل القول بالكرامات في هذه الصورة، بطل القول بها في سائر الصور؛ لأنه لا قائل بالفرق .

والجواب: أنَّا نخصُّ هذه الآية بالأدلة الدالة على وقوع الكرامات .

قوله: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ﴾ العامة على نصبها؛ نسقاً على الأنعام، وقرأ ابن أبي عتبة برفعها^(٢) على الابتداء، والخبر محذوف، أي: مخلوقة ومعدَّة لتركبوها، وليس هذا ممَّا ناب فيه الجارُّ مناب الخير لكونه كوناً خاصاً .

قال القرطبي^(٣): «وسُمِّيت الخيل خيلاً لاختيالها في مشيها، وواحد الخيل خائل، كضائن واحد ضائن . وقيل: لا واحد له، ولما أفرد - سبحانه وتعالى - الخيل، والبيغال، والحمير، بالذكر؛ دلَّ على أنَّها لم تدخل في لفظ الأنعام . وقيل: دخلت؛ ولكن أفردتها بالذكر لما يتعلق بها من الركوب، فإنَّه يكثر في الخيل والبيغال والحمير» .

قوله: «وَزِينَةً» في نصبها أوجه:

أحدها: أنه مفعول من أجله وإنَّما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله تعالى ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾ وإلى هذا بنفسه لاختلاف الشرط في الأول، وعدم اتحاد الفاعل، وأنَّ الخالق الله والراكب المخاطبون .

الثاني: أنَّها منصوبة على الحال، وصاحب الحال إمَّا مفعول «خَلَقَهَا» وإمَّا مفعول «لِتَرْكَبُوهَا» فهو مصدر، وأقيم مقام الحال .

(١) في ب: الأحمال .

(٢) ينظر: البحر ٤٦٢/٥، والقرطبي ٤٩/١٠، والدر المصون ٣٦٤/٤ .

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٩/١٠ .

الثالث: أن ينتصب بإضمار فعل، فقدره الزمخشري - رحمه الله - وخلقها زينة .
وقدره ابن عطية وغيره: وجعلها زينة .

الرابع: أنه مصدرٌ لفعلٍ محذوف أي: «ولتتزينوا بها زينة» .

وقرأ قتادة عن ابن أبي عامر: «لَتَرْكَبُوهَا زِينَةً» بغير واو، وفيها الأوجه المتقدمة؛
ويريد أن يكون حالاً من فاعل «لَتَرْكَبُوهَا» متزينين .

فصل

لَمَّا ذَكَرَ مَنَافِعَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا مِنَ الْمَنَافِعِ الضَّرُورِيَّةِ، ذَكَرَ بَعْدَهُ مَنَافِعَ
الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ بِضَرُورِيَّةٍ فَقَالَ: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾، وَالْخَيْلُ
اسْمُ جَنْسٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كَالْإِبِلِ .

وَاحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِتَحْرِيمِ لَحُومِ الْخَيْلِ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَكَمِ، وَمَالِكٍ،
وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بِهَذِهِ الْآيَةِ، قَالُوا: مَنَفْعَةُ الْأَكْلِ أَعْظَمُ مِنْ مَنَفْعَةِ
الرَّكُوبِ، فَلَوْ كَانَ أَكْلُ لَحُومِ الْخَيْلِ جَائِزًا؛ لَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى أَوْلَى بِالذِّكْرِ، وَحَيْثُ لَمْ
يَذْكُرْهُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلِمْنَا تَحْرِيمَ أَكْلِهِ .

وَيَقْوِي هَذَا الِاسْتِدْلَالُ: أَنَّهُ قَالَ - تَعَالَى - فِي صِفَةِ الْأَنْعَامِ ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ وَهَذِهِ
الْكَلِمَةُ تَفِيدُ الْحَصْرَ، فَيَقْتَضِي أَنْ لَا يَجُوزَ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ الْأَنْعَامِ فَوْجِبَ أَنْ يَحْرُمَ أَكْلُ
لَحُومِ الْخَيْلِ بِمَقْتَضَى هَذَا الْحَصْرِ .

ثُمَّ إِنَّهُ - تَعَالَى - ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا الْكَلَامِ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ، وَذَكَرَ سَبْحَانَهُ أَنَّهَا
مَخْلُوقَةٌ لِلرَّكُوبِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنَفْعَةَ الْأَكْلِ مَخْصُوصَةٌ بِالْأَنْعَامِ .

وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُوهَا﴾ يَقْتَضِي أَنَّ تَمَامَ الْمَقْصُودِ مِنْ خَلْقِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
الثَّلَاثَةِ، هُوَ الرِّكُوبُ وَالزَّيْنَةُ، وَلَوْ حُلُّ أَكْلِهَا لَمَا كَانَ تَمَامُ الْمَقْصُودِ مِنْ خَلْقِهَا هُوَ
الرَّكُوبُ، بَلْ كَانَ حُلُّ أَكْلِهَا أَيْضًا مَقْصُودًا؛ وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ جَوَازُ رَكُوبِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ تَمَامُ
الْمَقْصُودِ؛ بَلْ يَصِيرُ بَعْضُ الْمَقْصُودِ .

وَأَجَابَ الْوَاحِدِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: بِأَنَّهُ لَوْ دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ الْخَيْلِ؛
لَكَانَ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا مَعْلُومًا فِي مَكَّةَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ .

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ قَوْلُ عَامَّةِ الْمَفْسِّرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ إِنَّ تَحْرِيمَ لَحُومِ الْحَمَرِ
الْأَهْلِيَّةُ كَانَ عَامَ خَيْبَرَ بَاطِلًا؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَمَا كَانَ حَاصِلًا قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ، لَمْ يَبْقَ
لِتَخْصِيسِ هَذَا التَّحْرِيمِ بِهَذِهِ [السَّنَةِ] ^(١) فَائِدَةٌ .

وَأَجَابَ غَيْرُهُ: بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ بَيَانُ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ؛ بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنْ

(١) فِي ب: الشَّهْبَةُ .

يعرف الله - تعالى - عباده نعمة، وتنبههم على كمال قدرته وحكمته.

واحتجوا بقول جابر - رضي الله عنه - : «نهى النبي ﷺ يوم حَنْبَرٍ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ»^(١)

ولما ذكر - تعالى - أصناف الحيوانات المنتفع بها، ذكر بعده الأشياء التي لا ينتفع غالباً بها فذكرها على سبيل الإجمال.

فقال سبحانه وتعالى : ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ وذلك لأن أنواعها وأصنافها خارجة عن الإحصاء؛ فذكر ذلك على سبيل الإجمال.

وروى عطاء ومقاتل والضحاك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : «إِنَّ عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ نَهْرًا مِنْ نُورٍ مِثْلَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْبَحَارِ السَّبْعَةِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ يَدْخُلُ فِيهِ جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كُلُّ سَحَرٍ فَيَزِدَادُ نُورًا إِلَى نُورِهِ وَجَمَالًا إِلَى جَمَالِهِ، ثُمَّ يَنْتَفِضُ فَيَخْلُقُ اللَّهُ - سبحانه وتعالى - مِنْ كُلِّ نُقْطَةٍ تَقَعُ مِنْ رِيْشِهِ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ مَلَكٍ، يَدْخُلُ مِنْهُمْ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ، وَفِي الْكَعْبَةِ أَيْضًا سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يَغُودُونَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢).

قوله : ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ الآية والمعنى : إنما ذكرت هذه الدلائل وشرحتها؛ إزاحة للعدري؛ وإزالة للعلّة ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال : ٤٢].

قوله : ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ الضمير يعود على السبيل؛ لأنها تؤنث ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف : ١٠٨] أو لأنها في معنى سُبُل، فأثت على معنى الجمع، والقصد مصدر يوصف به فهو بمعنى قاصد، يقال : سبيلٌ قصدٌ وقاصدٌ، أي : مستقيمٌ، كأنه يقصد الوجه الذي يؤمه السالك لا يعدل عنه.

وقيل : الضمير يعود على الخلائق؛ ويؤيده قراءة^(٣) عيسى، وما في مصحف عبد الله : «وَمِنْكُمْ جَائِرٌ»، وقراءة^(٤) علي : «فَمِنْكُمْ جَائِرٌ» بالفاء.

وقيل : «أَلٌ» في «السَّبِيلِ» للعهد؛ وعلى هذا يعود الضمير على السبيل التي تتضمنها معنى الآية؛ لأنه قيل : ومن السبيل فأعاد عليها، وإن لم يجر له ذكر؛ لأنَّ مقابلها يدل عليها، وأما إذا كانت «أَلٌ» للجنس فيعود على لفظها.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٥/٩) كتاب الذبائح والصيد : باب لحوم الخيل (٥٥٢٠) ومسلم (١٥٤١٣) كتاب الصيد والذبائح : باب في أكل لحوم الخيل حديث (١٩٤١/٣٦) وأبو داود (٣٧٨٨) والدارمي (٨٧/٢) والبيهقي (٣٢٦-٣٢٧) وأحمد (٣٦١/٣) والطحاوي (٣١٨/٢) والبغوي في «شرح السنة» (٦/٤٧) من طرق عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر به.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨٤/١٩).

(٣) ينظر : البحر ٤٦٣/٥، والدر ٣١٥/٤.

(٤) ينظر : السابق.

وَالْجَوْرُ: العدول عن الاستقامة؛ قال النابغة: [الطويل]

٣٣٠١ - يَجُورُ بِهَا الْمَلَأُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي^(١)

وقال آخر: [الكامل]

٣٣٠٢ - وَمِنَ الطَّرِيقَةِ جَائِرٌ وَهُدًى قَضَدُ السَّبِيلِ وَمِنْهُ ذُو دَخَلٍ^(٢)

وقال أبو البقاء^(٣): و «قَضَدُ» مصدرٌ بمعنى إقامة السَّبِيلِ، أو تعديل السَّبِيلِ، وليس مصدرٌ قصده بمعنى أَتَيْتَهُ.

فصل

قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَضَدُ السَّبِيلِ﴾ يعني بيان طريق الهدى من الضلالة، وقيل: بيان الحق من الباطل بالآيات والبراهين، والقصد: الصراط المستقيم.

﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ يعني: ومن السَّبِيلِ جائر عن الاستقامة معوج، والقصد من السَّبِيلِ دين الإسلام، والجائر منها: اليهودية والنصرانية وسائر ملل الكفر.

قال جابر بن عبد الله: «قَضَدُ السَّبِيلِ» بيان الشرائع والفرائض.

وقال ابن المبارك وسهل بن عبد الله: «قَضَدُ السَّبِيلِ» السنة، «وَمِنْهَا جَائِرٌ» الأهواء والبدع؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فصل

قالت المعتزلة: دلت الآية على أنه يجب على الله الإرشاد والهداية إلى الدين وإزالة العلل [والأعذار]^(٤)؛ لقوله ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَضَدُ السَّبِيلِ﴾ وكلمة «عَلَى» للوجوب، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] ودلت الآية أيضاً على أنه تعالى لا يضل أحداً ولا يغويه ولا يصده عنه، لأنه لو كان - تعالى - فاعلاً للضللال؛ لقال ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَضَدُ السَّبِيلِ﴾ وعليه جائرها، أو قال: وعليه الجائر فلماً لم يقل ذلك، بل قال في قصد السَّبِيلِ أنه عليه، ولم يقل في جور السَّبِيلِ أنه عليه، بل قال: «وَمِنْهَا جَائِرٌ» دل على أنه - تعالى - لا يضل عن الدين أحداً.

وأجيب: بأن المراد على أن الله - تعالى - بحسب الفضل والكرم؛ أن يبين الدين

(١) عجز بيت لطرفة بن العبد وليس كما قال المصنف رحمه الله وصدره:

هَذَا لِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنِ

ينظر: ديوانه (٢٠) البحر المحيط ٤٦٣/٥ وشرح القصائد السبع ١٣٧ وشرح المعلقات العشر ٩٢، وتفسير القرطبي ٥٤/١٠ والخصائص ١٢١/٢، والمنصف ١٢١/٢، ورصف المباني ص ٤٤٧.

(٢) البيت لامرئ القيس، ينظر: الديوان/ ١٥٢، فتح القدير ١٤٩/٣، البحر المحيط ٤٦٣/٥، القرطبي ٥٤/١٠، الدر المصون ٣١٥/٤.

(٤) في ب: والأغلال.

(٣) ينظر: الإملاء ٧٨/٢.

الحق، والمذهب الصحيح، فأما أن يبين كيفية الإغواء والإضلال؛ فذلك غير واجب.
قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ يدل على أنه - تعالى - ما شاء هداية الكفار، وما أراد منهم الإيمان؛ لأن كلمة «لو» تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، أي: ولو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين، وذلك يفيد أنه - تعالى - ما شاء هدايتهم فلا جرم ما هداهم.

وأجاب الأصم: بأن المراد: لو شاء أن يلجئكم إلى الإيمان لهداكم، وهذا يدل على أن مشيئة الإلجاء لم تحصل.

وأجاب الجبائي: بأن المعنى: ولو شاء لهداكم إلى الجنة وإلى نيل الثواب؛ لكنه لا يفعل ذلك إلا بمن يستحقه، ولم يرد به الهدى إلى الإيمان؛ لأنه مقدور جميع المكلفين.

وأجاب بعضهم: فقال المراد: ولو شاء لهداكم إلى الجنة ابتداء على سبيل التفضل، إلا أنه - تعالى - [عرفكم]^(١) للمنزلة العظيمة بما نصب من الأدلة وبين، فمن تمسك بها فاز، ومن عدل عنها فاتته وصار إلى العذاب. وتقدم الجواب عن ذلك مراراً.

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝ (١٠) يُثَبِّتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝ (١١) وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝ (١٢) وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ۝ (١٣) وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً تَلْبُسُونَهَا وَتَرَى الْفُلَكَ مَوَازِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ (١٤) وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ نَنْبِتَ بِكُمْ وَنَأْثَرَ وَسِيلًا لَعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ ۝ (١٥) وَعَلَّمَتِ الْوَيْلَ وَتَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلَكَ مَوَازِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ ۝ (١٦) وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ نَنْبِتَ بِكُمْ وَنَأْثَرَ وَسِيلًا لَعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ ۝ (١٧)﴾

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ لما استدل على وجود الصانع الحكيم بأحوال الحيوان، أتبعه بذكر الاستدلال على وجود الصانع الحكيم بعجائب أحوال النبات.

واعلم أن الماء المنزل من السماء هو المطر وهو قسمان:

أحدهما: الذي جعله الله شراباً لنا، ولكل حي.

فإن قيل: دلت الآية على أنَّ شراب الخلق ليس إلا من المطر، ومن المعلوم أنَّ الخلق يشربون من المياه التي في قعر الأرض؛ وأجاب القاضي - رحمه الله -: بأنه تعالى بين أنَّ المطر شرابنا، ولم ينف أن نشرب من غيره.

وأجاب غيره: بأنه لا يمتنع أن يكون الماء العذب تحت الأرض من جملة ما ينزل من السماء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدِرُ فَأَسْكَنَتْهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨] ولا يمتنع أيضاً في العذاب من الأنهار أن يكون أصلها من المطر.

والقسم الثاني من المياه النازلة من السماء ما يجعله الله سبباً لتكوين النبات، وهو قوله ﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾.

قوله: ﴿لَكُمْ﴾ يجوز أن يتعلق بـ «أَنْزَلْ» ويجوز أن يكون صفة لـ «مَاءٍ» فيتعلق بمحذوف، فعلى الأول يكون «شراب» مبتدأ، و «منه» خبره مقدم عليه، والجملة أيضاً صفة لـ «ماء»، وعلى الثاني يكون «شراب» فاعلاً بالظرف، و «منه» حال من «شَرَابٍ»، و «مِنْ» الأولى للتبعيض، وكذا الثانية عند بعضهم، لكنّه مجاز؛ لأنه لما كان سقاه بالماء جعل كأنه من الماء؛ كقوله: [الرجز]

٣٣٠٣ - أَسْنِمَةُ الْآبَالِ فِي رِيَابَةٍ^(١)

أي: في سحابة، يعني به المطر الذي ينبت به الكلأ الذي تأكله الإبل فتسمن أسنمتها.

وقال ابن الأنباري - رحمه الله -: «هو على حذف مضاف إمّا من الأول؛ يعني قبل الضمير، أي: ومن جهته أو سقيه شجر، وإمّا من الثاني، يعني قبل شجر، أي: شرب شجر أو حياة شجر».

وجعل أبو البقاء: الأولى للتبعيض، والثانية للسببية؛ أي: وبسببه إنبات شجر، ودل عليه قوله - سبحانه وتعالى - ﴿تُبْنِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ﴾.

والشجر ها هنا: كل نبات من الأرض حتّى الكلأ، وفي الحديث: «لا تأكلوا ثمر الشجر فإنّه سُخْتٌ» يعني: الكلأ ينهى عن تحجر المباحات المحتاج إليها، وأنشدوا شعراً: [الرجز]

٣٣٠٤ - نَطْعُمُهَا اللَّخْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ^(٢)

يريد: يسقون الخيل اللبن إذا أجذبت الأرض، قاله الزجاج.

وقال ابن قتيبة في هذه الآية: المراد من الشجر: الكلأ.

(١) تقدم برقم: ٢٤٤٦.

(٢) ينظر: معاني الزجاج ٣/١٩٢، الخازن ٤/٨٢، الرازي ١٩/٢٣٨، اللسان والتاج (لحم)، البحر المحيط ٥/٤٦٤ حاشية الشهاب ٥/٣١٥، روح المعاني ١٤/١٠٥، الدر المصون ٤/٣١٦.

فإن قيل: قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]: إن المراد بالنجم: ما ينجم من الأرض ممّا ليس له ساق، ومن الشجر ما له ساق، وأيضاً: عطف الشجر على النجم؛ فيوجب مغايرة الشجر للنجم.

فالجواب: أن عطف الجنس على النوع وبالضدّ مشهور وأيضاً: فلفظ الشجر يشعر بالاختلاط، يقال: تشاجر القوم إذا اختلط أصوات بعضهم ببعض، وتشاجرت الرّماح إذا اختلطت، وقال تعالى: ﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شِجَرَكُمْ يَنْتَهِمُ﴾ [النساء: ٦٥]، ومعنى الاختلاط حاصل في العشب، والكلأ؛ فوجب إطلاق لفظ الشجر عليه.

وقيل المراد بالشجر ما له ساق؛ لأن الإبل تقدر على رعي ورق الأشجار الكبار وإطلاق الشجر على الكلأ مجاز.

قوله: ﴿فِيهِ يُسِيمُونَ﴾ هذه صفة أخرى لـ «ماء»، والعامّة على «تُسِيمُونَ» بضم التاء من أسام، أي: [أرسلها]^(١) لترعى.

وقرأ زيد^(٢) بن علي بفتحها، فيحتمل أن يكون متعدياً، ويكون فعل وأفعل بمعنى، ويحتمل أن يكون لازماً على حذف مضاف، أي: تُسِيمُ مَوَاشِيَكُمْ.

يقال: أسمت الماشية إذا خلّيتها ترعى، وسامت هي تسوم سوماً، إذا رعت حيث شاءت فهي سوام وسائمة.

قال الزجاج - رحمه الله -: «أخذ ذلك من السومة وهي العلامة؛ لأنها تؤثر في الأرض برعيها علامات».

وقال غيره: لأنها تعلّم الإرسال والمرعى، وتقدم الكلام في هذه المادة في آل عمران عند قوله تعالى: ﴿وَالْحَيْلُ الْمُسَوِّمَةُ﴾ [الآية: ١٤].

قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ لَكُمْ﴾ تحتمل هذه الجملة الاستئناف والتبعية، كما في نظيرتها، ويقال: أنبئ الله الزرع فهو منبوت، وقياسه: مُنَّبِت. وقيل: أنبئ قد يجيء لازماً، كـ «نَبَّت»؛ وأنشد الفراء: [الطويل]

٣٣٠٥ - رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ^(٣)

وأباه الأصمعي؛ والبيت حجة عليه، وتأويله: بـ «أنبت» البقل نفسه على المجاز بعيد جداً.

(١) في ب: توسمها.

(٢) ينظر: البحر ٤٦٤/٥، والدر المصون ٣١٦/٤.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى. ينظر: ديوانه ص ١١١، جمهرة اللغة ص ٢٥٧، ١٢٦٢، خزنة الأدب

٥٠/١، شرح شواهد المغني ٣١٤/١، لسان العرب (نبت)، المحتسب ٨٩/٢، مغني اللبيب ١/

١٠٢، معاني الفراء ٢٣٣/٢، القزطي ٥٥/١٠، البحر المحيط ٤٦٤/٥، الدر المصون ٣١٦/٤.

وقرأ أبو بكر^(١) «نُثِبْتُ» بنون العظمة، والزهري «تَنَبْتُ» بالتشديد، والظاهر أنه تضعيف التَّعْدِي، وقيل: بل للتَّكْرِير، وقرأ أبي: «تَنَبْتُ» بفتح الياء وضَمَّ الباء. «الزَّرْعُ» وما بعده رفع بالفاعلية، وتقدم خلافُ القراء في رفع «الشَّمْسِ» وما بعدها ونصبها، وتوجيه ذلك في سورة الأعراف.

فصل

النبات قسمان:

أحدهما: لرعي الأنعام؛ وهو المراد من قوله «تُسِيمُونَ».

والثاني: المخلوق لأكل الإنسان؛ وهو المراد من قوله: «يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ».

فإن قيل: إنه - تعالى - بدأ في هذه الآية بذكر مأكول [الحيوان]^(٢) وأتبعه بذكر مأكول الإنسان، وفي آية أخرى عكس الترتيب؛ فقال: «كُلُوا وَارْزُقُوا أَنْعَمَكُمْ» [طه: ٥٤] فما الفائدة فيه؟

فالجواب: أن هذه الآية مبنية على مكارم الأخلاق؛ وهو أن يكون اهتمام الإنسان بمن يكون تحت يده، أكمل من اهتمامه بنفسه، وأمّا الآية الأخرى، فمبنية على قوله - عليه الصلاة والسلام -: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ»^(٣).

فصل

اعلم أن الإنسان خلق محتاجاً إلى الغذاء، والغذاء، إمّا من الحيوانات، وإمّا من النبات، والغذاء الحيواني أشرف من الغذاء النباتي؛ لأنّ تولد أعضاء الإنسان من [أكل] أعضاء الحيوان أسهل من تولدها من غذاء النبات؛ لأنّ المشابهة هناك أكمل وأتم، والغذاء الحيواني إنما يحصل من إسامة الحيوانات وتنميتها بالرعي؛ وهو الذي ذكره الله في الإسامة.

وأمّا الغذاء النباتي، فقسمان: حبوب، وفواكه: أمّا الحبوب، فإليها الإشارة بقوله: «الزَّرْعُ»، وأمّا الفواكه، فأشرفها: الزيتون، والنَّخِيلُ، والأعناب أما الزيتون؛ فلأنه فاكهة من وجه، وإدام من وجه آخر؛ لما فيه من الدهن، ومنافع الدهن كثيرة: للأكل، والطلاء، وإشعال السراج.

وأمّا امتياز النَّخِيلِ والأعناب من سائر الفواكه، فظاهر معلوم، وكما أنّه - تعالى - لما ذكر الحيوانات المنتفع بها على التفصيل، ثم وصف البقية بقوله تعالى: «وَيَخْلُقُ مَا لَا

(١) ينظر: السبعة ٣٧٠، والتيسير ١٣٧، والحجة ٣٨٦، والنشر ٣٠٢/٢، والإتحاف ١٨١/٢، والبحر ٥/

٤٦٤، والدر المصون ٣١٦/٤.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: الحيوانات.

تَعْلَمُونَ ﴿ فَكَذَلِكَ ههنا، لَمَّا ذَكَرَ الأنواعَ المنتفع بها من النبات، قال في وصف البقية: ﴿وَمِنْ كُلِّ الشَّجَرِ﴾ تنبيهاً على أن تفصيل أنواعها، وأجناسها، وصفاتها، ومنافعها، ما لم يكن ذكره، فالأولى أن يقتصر فيه على الكلام المجمل، ثم قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾

واعلم أن وجه الدلالة من هذه الآية على وجود الله - تعالى - : هو أن الحبة الواحدة تقع في الطين، فإذا مضى عليها زمن معين، نفذت في تلك الحبة أجزاء من رطوبة الأرض؛ فتنتفخ وتنشق أعلاها وأسفلها؛ فيخرج من أعلاها شجرة صاعدة إلى الهواء، ومن أسفلها شجرة أخرى غائصة في [قعر] ^(١) الأرض؛ وهي عروق الشجر، ثم إن تلك الشجرة لا تزال تزداد، وتنمو وتقوى، ثم يخرج منها الأوراق، والأزهار، والأكمام، والثمار، ثم إن تلك الشجرة تشتمل على أجسام مختلفة الطبائع؛ كالعنب فإن قشوره وعجمه باردان بإسنان كثيفان، ولحمه وماؤه حار رطب، فنسبة هذه الطبائع السفلية إلى هذا الجسم متشابهة، ونسبة التأثيرات الفلكية، والتحريكات الكوكبية إلى الكل متشابهة، فمع تشابه هذه الأشياء، ترى هذه الأجسام مختلفة في الطبع، والطعم، واللون، والرائحة، والصفة؛ فدل صريح العقل على أن ذلك ليس إلا بفعل فاعل قادر حكيم رحيم.

وختم هذه الآية بقوله ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ لأنه تعالى ذكر أنه أنزل من السماء ماء، فأنبت به الزرع، والزيتون، والنخيل، والأعناب، فكأن قائلًا قال: لا نسلم أنه - تعالى - هو الذي أنبتها، بل يجوز أن يكون حدوثها لتعاقب الفصول الأربعة، وتأثيرات الشمس والقمر والكواكب، فما لم يقدّم الدليل على فساد هذا الاحتمال لا يكون هذا الدليل وإثباته بإفادة هذا المطلوب، بل يكون مقام الفكر والتأمل باقياً، فلهذا ختم الآية بقوله: ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ الآية وهذه الآية هي الجواب عن السؤال المتقدم تقريره من وجهين:

الأول: أن يقول: هب أن حدوث الحوادث في هذا العالم السفلي مستندة إلى الاتصالات الفلكية إلا أنه لا بد لحركتها واتصالاتها من أسباب، وأسباب تلك الحركات: إما ذاتها، وإما أمور مغايرة لها، والأول باطل من وجهين:

الأول: أن الأجسام متماثلة، فلو كان الجسم علّة لصفة، لكان كل جسم واجب الاتصاف بتلك الصفة؛ وهو محال.

والثاني: أن ذات الجسم لو كانت علّة لحصول هذه الحركة، لوجب دوام هذه الحركة بدوام تلك الذات، ولو كان كذلك لوجب بقاء الجسم على حالة واحدة من غير تغيير أصلاً؛

وذلك يوجب كونه ساكناً لذاته، وما أفضى ثبوته إلى عدمه، كان أصلاً باطلاً.

فثبت أنَّ الجسم يمتنع أن يكون متحركاً لكونه جسماً، فبقي أن يكون متحركاً لغيره، وذلك الغير: إمّا أن يكون سارياً فيه، أو مبايناً عنه، والأول باطل لأن البحث المذكور عائد في أن ذلك الجسم بعينه لم يختص بتلك القوة بعينها دون سائر الأجسام؛ فثبت أن محرك أجسام الأفلاك والكواكب أمور مباينة عنها، وذلك المباين إن كان جسماً أو جسمانياً، عاد التقسيم الأول فيه، وإن لم يكن جسماً ولا جسمانياً، فإما أن يكون موجباً بالذات أو فاعلاً مختاراً، والأول باطل لأن نسبة ذلك الموجب بالذات إلى جميع الأجسام على التسوية؛ فلم يكن بعض الأجسام بقبول بعض الآثار المعينة أولى من بعض؛ فثبت أن محرك تلك الأفلاك والكواكب هو الفاعل القادر المختار المنزه عن كونه جسماً، وجسمانياً؛ وذلك هو الله - تعالى -.

فالحاصل أنا وإن حكمنا باستثناء حوادث العالم السفلي إلى الحركات الفلكية والكوكبية، فهذه الحركات الفلكية لا يمكن إسنادها إلى [أفلاك أخرى] ^(١)؛ وإلا لزم التسلسل؛ وهو محال؛ فوجب أن يكون خالق هذه الحركات ومديرها هو الله - تعالى - وإذا كان كذلك، كان هذا اعترافاً بأنَّ الكلَّ من الله - تبارك وتعالى - وبإحداثه وتخليقه، وهذا هو المراد من قوله عز وجل: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ يعني: أنَّ تلك الحوادث كانت لأجل تعاقب الليل والنَّهار، وحركات الشَّمس والقمر، فهذه الأشياء لا بدَّ وأن يكون حدوثها بتخليق الله - تعالى - وتسخيرها؛ قطعاً للتسلسل.

ولمّا تم هذا الدليل، ختم الآية بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ أي: كلَّ عاقل يعلم أنَّ القول بالتسلسل باطل، وأنه لا بدَّ من الانتهاء إلى الفاعل المختار.

والجواب الثاني عن ذلك السؤال: أنَّ تأثير الطبايع، والأفلاك، والكواكب؛ بالنسبة إلى الكلِّ واحد، ثمَّ إنَّا نرى تولد العنب: قشره على طبع، وعجمه على طبع، ولحمه على طبع ثالث، وماؤه على طبع رابع، ونرى في الورد ما يكون أحد وجهي الورقة الواحدة منه في غاية الصُّفرة، والوجه الثاني من تلك الورقة في غاية الحمرة، وتلك الورقة في غاية الرقة واللُّطافة، ونعلم بالضرورة أنَّ نسبة الأنجم، والأفلاك، إلى وجهي تلك الورقة الرقيقة نسبة واحدة، والطبيعة الواحدة هي المادة الواحدة لا تفعل إلا فعلاً واحداً؛ ألا ترى أنهم قالوا: شكل البسيط هو الكرة؛ لأن تأثير الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة يجب أن يكون متشابهاً، والشكل الذي يتشابه جميع جوانبه هو الكرة، وأيضاً إذا أضأنا الشمع، فإذا استضاء خمسة أذرع من ضوء ذلك الشمع من أحد الجوانب، وجب أن يحصل مثل هذا الأثر في جميع الجوانب؛ لأن الطبيعة المؤثرة يجب أن تتشابه نسبتها إلى كل الجوانب، وإذا ثبت هذا، فنسبة الشمس، والقمر، والأنجم، والأفلاك، والطبايع

إلى وجهي تلك الورقة اللطيفة نسبة واحدة، والطبائع إلى وجهي تلك الورقة اللطيفة نسبة واحدة، وثبت أن الطبيعة المؤثرة، متى كانت نسبتها واحدة كان الأثر متشابهاً، وثبت أن الأثر غير متشابه؛ لأن أحد وجهي تلك الورقة في غاية الصفرة، والوجه الثاني منها في غاية الحمرة، وهذا يفيد القطع بأن المؤثر في حصول تلك الصفات، والألوان، والأحوال - ليس هو الطبيعة؛ بل الفاعل فيها هو الفاعل المختار الحكيم، وهو الله - تعالى - وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَرَأَّا لَكُم فِي الْأَرْضِ مِثْلًا لَّوْنَهُ﴾.

ولما كان مدار هذه الحجة على أن المؤثر الموجب بالذات وبالطبيعة، يجب أن تكون نسبته إلى الكل متشابهة - لا جرم ختم الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ فلما دلَّ الحس في هذه الأحكام النباتية على اختلاف صفاتها، وتناثر أحوالها - على أن المؤثر فيها ليس هو الطبيعة - ظهر أن المؤثر فيها ليس موجباً بالذات؛ بل الفاعل المختار - سبحانه وتعالى -.

فإن قيل: لا يقال: سخرت هذا الشيء مسخراً.

فالجواب: أن المعنى: أنه - تعالى - سخر لنا هذه الأشياء حال كونها مسخرة تحت قدرته وإذنه.

فإن قيل: التسخير عبارة عن القهر والقسر، ولا يليق ذلك إلا بمن هو قادر يجوز أن يقهر؛ فكيف يصح ذلك في الليل والنهار، وفي الجمادات؛ كالشمس والقمر؟
فالجواب من وجهين:

الأول: أنه - تعالى - لما دبر هذه الأشياء على طريقة واحدة مطابقة لمصالح العباد، صارت شبيهة بالعباد المتقادر المطواع؛ فلهذا المعنى أطلق على هذا النوع من التدبير لفظ التسخير.

والجواب الثاني: لا يستقيم إلا على مذهب علماء الهيئة؛ لأنهم يقولون: الحركة الطبيعية للشمس والقمر، هي الحركة من المغرب إلى المشرق، والله تعالى سخر هذه الكواكب بواسطة حركة الفلك الأعظم من المشرق إلى المغرب، فكانت هذه الحركة قسرية؛ فلذلك أطلق عليها لفظ التسخير.

فإن قيل: إذا كان لا يحصل للنهار والليل وجود إلا بسبب حركات الشمس؛ كان ذكر الليل والنهار مغنياً عن ذكر الشمس، فالجواب: حدوث النهار والليل ليس بسبب [حدوث] ^(١) حركة الشمس؛ بل حدوثهما سبب حركة الفلك الأعظم الذي دلَّ الدليل على أن حركته ليست إلا بتحريك الله - تعالى - وأما حركة الشمس، فإنها علة لحدوث السنة، لا لحدوث اليوم.

فإن قيل: المؤثر في التسخير هو القدرة، لا الأمر؛ فكيف قال الله: ﴿مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾؟
فالجواب: هذه الآية مبنية على أنَّ الأفلاك والكواكب جمادات، أم لا، وأكثر المسلمين على أنَّها جمادات؛ فلهذا حملوا الأمر في هذه الآية على الخلق [والتقدير]^(١)، ولفظ الأمر بمعنى الشَّأنِ والفعل كثير؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

ومنهم من قال: إنها ليست بجمادات، فهنا يحمل الأمر على الإذن والتكليف.
قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ﴾ عطف على الليل والنهار؛ قاله الزمخشري؛ يعني: ما خلق فيها من حيوانٍ وشجر.

وقال أبو البقاء: «في موضع نصبٍ بفعلٍ محذوف؛ أي: وخلق، أو أنبت». كأنه استبعد تَسَلُّطَ «وَسَخَّرَ» على ذلك؛ فقدّر فعلاً لائقاً، و «مُخْتَلِفاً» حال منه، و «أَلْوَانُهُ» فاعل به.

وختم الآية الأولى بالتفكير؛ لأنَّ ما فيها يحتاج إلى تأملٍ ونظر، والثانية بالعقل؛ لأنَّ مدار ما تقدم عليه، والثالثة بالتذكر؛ لأنه نتيجة ما تقدم.
وجمع «آيَاتٍ» في الثانية دون الأولى والثالثة؛ لأنَّ ما يناط بها أكثر؛ ولذلك ذكر معها الفعل.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ الآية لما استدلَّ على إثباتِ الإله أولاً بأجرام السَّمَوَاتِ، وثانياً ببدن الإنسان، وثالثاً بعجائب خلق الحيوانات، ورابعاً بعجائب النبات - ذكر خامساً عجائب العناصر فبدأ بالاستدلال بعنصر الماء.

قال علماء الهيئة: ثلاثة أرباع كرة الأرض غائصة بالماء، وذلك هو البحر المحيط، وحصل في هذا الرابع المسكون سبعة أبحر؛ قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] والبحر الذي سخره الله للناس هو هذه البحار، ومعنى تسخيرها للخلق: جعلها بحيث يتمكن [الناس]^(٢) من الانتفاع بها: إمّا بالركوب، أو بالغوص.

واعلم أنَّ منافع البحار كثيرة، فذكر منها - تعالى - هنا ثلاثة أنواع:

الأول: قوله تعالى ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ يجوز في «منه» تعلقه بـ «لِتَأْكُلُوا» وأن يتعلق بمحذوف؛ لأنه حال من النكرة بعده، و «مِنْ» لابتداء الغاية أو للتبويض، ولا بدَّ من حذف مضاف، أي: من حيوان، و «طَرِيًّا» فاعلٌ من: طَرَوْ يَطْرُو طَرَاوَةً؛ كـ «سَرَوْ يَسْرُو سَرَاوَةً».

(٢) في أ: الإنسان.

(١) في ب: والتنصير.

وقال الفراء: [بل يقال: ^(١) «طَرِي يَطْرَى طَرَاءً ممدوداً وطَرَاوَةً؛ كما يقال: شَقِي يَشْقَى شَقَاءً وشَقَاوَةً».

والطَرَاوَةُ ضد اليُوسَةِ أي: غَضًا جديدًا، ويقال: طَرِنْتُ كَذَا، أي: جَدَّدْتُهُ، ومنه الثياب المَطْرَاءُ، والإطْرَاءُ: مَدَحٌ تَجَدَّدَ ذِكْرُهُ؛ وأَمَّا «طَرَأَ» بالهمز، فمعناه: طَلَعَ.

قال ابن الأعرابي - رحمه الله - : لَحْمٌ طَرِيٌّ غير مهموز، وقد طَرُوَ يَطْرُو طَرَاوَةً.

فصل

اعلم أنه - تعالى - لما أخرج من البحر الملح الرُعَاقِ الحيوان الذي لحمه في غاية العذوبة، علم أنه إنما حدث لا بحسبِ الطَبِّ؛ بل بقدرة الله - تعالى - وحكمته بحيث أظهر الضد من الضد.

فصل

لو حلف لا يأكل اللحم فأكل لحم السمك، قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا يَحْنُثُ؛ لأنَّ لحم السمك ليس بلحم. وقال آخرون: يَحْنُثُ لأنَّ الله - تعالى - نصَّلَ على تسميته لحماً، وليس فوق بيان الله بياناً.

روي أنَّ أبا حنيفة - رضي الله عنه - لما قال بهذا، وسمعه سفيان الثوري فأنكر عليه ذلك محتجاً بهذه الآية؛ فبعث إليه أبو حنيفة رجلاً وسأله عن رجلٍ حلف لا يصلي على البساطِ فصلى على الأرض، هل يَحْنُثُ أم لا؟.

فقال سفيان - رحمه الله - : لا يَحْنُثُ، فقال السائل: أليس أن الله - تعالى - قال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩] قال: فعرف سفيان أنَّ ذلك يتلقين أبي حنيفة - رضي الله عنه - قاله ابن الخطيب.

وهذا ليس بقوي؛ لأنَّ أقصى ما في الباب أننا تركنا العمل بظاهر القرآن في لفظ البساط لدليل قام، فكيف يلزمنا ترك العمل بظاهر القرآن في آية أخرى من غير دليل، والفرق بين الصورتين من وجهين:

الأول: أنه لما حلف لا يصلي على البساط، فلو أدخلنا الأرض تحت لفظ البساط؛ لزمننا أن نمنعه من الصلاة؛ لأنه إن صلى على الأرض حنث، وإن صلى على البساط حنث، بخلاف ما إذا أدخلنا لحم السمك تحت لفظ اللحم؛ لأنه ليس في منعه من أكل اللحم على الإطلاق محذور.

الثاني: أننا نعلم بالضرورة من عرف أهل اللغة، أنَّ وقوع اسم البساط على الأرض مجازٌ ولم نعرف أن وقوع اسم اللحم على لحم السمك مجازٌ وحجة أبي حنيفة - رضي الله عنه - : أنَّ الإيمان مبناها على العرف؛ لأن الناس إذا ذكروا اللحم على الإطلاق، لا

يفهم منه لحم السمك؛ بدليل أنه إذا قال لغلامه: «اشترِ بهذا الدرهم لحماً» فجاء بلحم سمك استحق الإنكار.

والجواب: أنا رأيناكم في كتاب الأيمان تارة تعتبرون اللفظ، وتارة تعتبرون المعنى، وتارة تعتبرون العرف، وليس لكم ضابط؛ بدليل أنه إذا قال لغلامه: اشتر بهذا الدرهم لحماً فجاء بلحم العصفور استحق الإنكار، مع أنكم تقولون: إنه يحسن بأكل لحم العصفور؛ فثبت أن العرف مضطرب، والرجوع إلى نص القرآن متعين.

النوع الثاني من منافع البحر: قوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ «الحليّة: اسم لما يتحلّى به، وأصلها الدلالة على الهيئة؛ كالعمّة والخمرة».

«تَلْبَسُونَهَا» صفة، و «مِنْهُ» يجوز فيه ما جاز في «مِنْهُ» قبل، والمراد بالحليّة: اللؤلؤ والمرجان.

فصل

المراد: يلبسهم لبس نسائهم؛ لأنهن من جملتهم، ولأنّ تزيّنهن لأجلهم فكأنها زينتهم، وتمسك بعض العلماء في عدم وجوب الزكاة في الحليّ المباح لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «لا زكاة في الحليّ»^(١).

ويمكن أن يجاب على تقدير صحّة الحديث: بأنّ لفظ «الحليّ» مفرد محلي بالألف واللام؛ فيحمل على المعهود السابق، وهو المذكور في هذه الآية، فيصير تقدير الحديث: لا زكاة في اللآلئ، وحينئذ يسقط الاستدلال بالحديث.

النوع الثالث من منافع البحر: قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ قال أهل اللغة: مَخَرُ السَّفِينَةِ شَقُّهَا الماء بصدرها. وعن الفراء: أنه صوت جَزِي الفلك بالرياح.

إذا عرفت هذا، فقول ابن عباس: «مَوَاجِرَ» أي: جَوَارِي، إنما حسن التفسير به؛ لأنها لا تشقّ الماء إلا إذا كانت جارية. وقوله تعالى: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ يعني: لتركبوه للتجارة؛ فتطلبوا الرياح من فضل الله، وإذا وجدت من فضل الله تعالى وإحسانه؛ فلعلكم تقدمون على شكره.

قال القرطبي: «امتنّ الله على الرجال والنساء امتناناً عاماً بما يخرج من البحر، فلا يحرم عليهم شيء منه، وإنّما حرّم الله - تعالى - على الرجال الذهب والحير.

قال - صلوات الله وسلامه عليه - في الحير والذهب: «هَذَا حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حَلٌّ لِإِنَائِهَا»^(٢).

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٧/٢٠) وضعفه.

(٢) أخرجه أحمد (٩٦/١) والنسائي (٨/ ١٦٠ - ١٦١) وابن ماجه (٣٥٩٥) والطحاوي في «شرح معاني» =

وروى البخاري أَنَّ النبي ﷺ اتَّخَذَ خَاتِماً مِنْ فِضَّةٍ وَنُقِشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ^(١).

فصل

من حلف لا يلبس حلياً، فلبس لؤلؤاً لم يحنث، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - .
وقال بعض المالكية: «هذا، وإن كان الاسم اللغوي يتناوله فلم يقصده باليمين،
والإيمان مبنية على العرف، ألا ترى أنه لو حلف لا ينام على فراش فنام على الأرض لم
يحنث وكذلك لو حلف لا يستضيء بسراج، وجلس في ضوء الشمس لا يحنث، وإن
كان الله سمى الأرض فراشاً والشمس سراجاً».

قوله: ﴿وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاجِرَ فِيهِ﴾، «تَرَى» جملة معترضة بين التعليلين: وهما
«لِتَأْكُلُوا»، «وَلِتَبْتَغُوا»، وإنما كانت اعتراضاً، لأنه خطاب لواحد بين خطابين لجمع.
و «فِيهِ» يجوز أن يتعلق بـ «تَرَى» وأن يتعلق بـ «مَوَاجِرَ» لأنها بمعنى شواقٍ، وأن
يتعلق بمحذوف؛ لأنه حال من «مَوَاجِرَ» أو من الضمير المستكن فيه.

و «مَوَاجِرَ» جمع مَاجِرَة، والمَخْر: الشق، يقال: مَخَرَتِ السَّفِينَةُ الْبَحْرَ، أي:
شَقَّتْهُ، تَمَخَّرَهُ مَخْرًا وَمُخَوْرًا، ويقال للسفن: بَنَاتٌ مَخَرٍ وَبَخَرٍ، بالميم والباء يدل منها.
وقال الفراء^(٢): هُوَ صَوْتُ جَرِي الْفَلَكِ، وقيل: صوتُ شِدَّةِ هُبُوبِ الرِّيحِ، وقيل
بنات مَخَرٍ لسحاب [ينشأ]^(٣) ضيفاً، وافتخَرَتِ الرِّيحُ واستخَرَتْهَا: إذا استقبلتها بأنفك.

= الآثار (٢٥٠/٤) وابن أبي شيبة (٣٥١/٨) وأبو يعلى (٢٣٥/١) رقم (٢٧٢) وابن خبان (١٤٦٥ -
موارد) من حديث علي بن أبي طالب.

وله شاهد من حديث أبي موسى الأشعري:
أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٦/٨) والترمذي (١٧٢٠) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٥١/٤)
والبيهقي (٤٢٥/٢) وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٦/٧) من طريق سعيد بن أبي هند عنه.

وقال الترمذي: «وفي الباب عن عمر وعلي - وهو الحديث السابق - وعقبة بن عامر وأنس وحذيفة وأم
هانيء وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين وعبد الله بن الزبير وجابر وأبي ربحان وابن عمر
ووائل بن الأسقع».

وقال: هذا حديث حسن صحيح.
وقال ابن حبان: خبر سعيد بن أبي هند عن أبي موسى في هذا الباب معلول لا يصح، قلت: لعله
يشير إلى الانقطاع بينهما.

قال ابن أبي حاتم في «المراسل» ص (٧٥): سمعت أبي يقول: لم يلق سعيد بن أبي هند أبا موسى
الأشعري ونقله العلاني في «جامع التحصيل» ص (١٨٥).

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٨٧٣) ومسلم في كتاب اللباس والزينة: باب لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق
نقشه محمد رسول الله (٢٠٩١/٥٤) وأحمد (٢٢/٢) وأبو داود (٤٢١٨) والنسائي (٥٢٩٣) والترمذي
في «الشمائل» رقم (٩٠) والبيهقي (١٤٢/٤) من حديث ابن عمر.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٨/٢. (٣) في ب: تنساب.

وفي الحديث: «اسْتَمِخْرُوا الرِّيحَ وَأَعِدُّوا النَّبْلَ»^(١) يعني في الاستنجاء، أي: ينظر أين مجراها وهبوبها؛ فليستدبرها؛ حتّى لا يرد عليه البول. والمآخِورُ: الموضع الذي يباع فيه الخمر، و «تَرَى» هنا بصرية فقط.

قوله ﴿وَلَتَبْتَغُوا﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: عطفٌ على «لِتَأْكُلُوا» وما بينهما اعتراضٌ كما تقدم، وهذا هو الظاهر.
وثانيها: أنه عطفٌ على علّةٍ محذوفةٍ، تقديره: لتتبعوا بذلك ولتبتغوا، ذكره ابن الأنباري.

وثالثها: أنه متعلق بفعلٍ محذوفٍ، أي: فعل ذلك لتبتغوا. وفيهما تكلفٌ لا حاجة إليه.

ومعنى ﴿وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ يعني: لتركبوها للتجارة؛ فتطلبوا الرِّيحَ من فضل الله، فإذا وجدتم فضل الله فلعلمكم تشكرونه.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي الْأَرْضِ رَوًى أَنْ يَمَيِّدَ بِكُمْ﴾ والمقصود منه: ذكرُ بعض النعم التي خلقها الله في الأرض، وتقدم ذكر الرواسي.

قوله ﴿أَنْ يَمَيِّدَ بِكُمْ﴾ أي: كراهة أن تميدَ، أو لثلاً تميدَ، أي: تتحرّك، والميدُ: هو الاضطرابُ [والتكفؤ]^(٢)، ومنه قيل للدوار الذي يعتري راكب البحر: ميدٌ.

قال وهب: «لما خلق الله الأرض جعلت تمور؛ فقالت الملائكة: إنّ هذه غير مقرّة أحدٍ على ظهرها، [فأصبحت]^(٣) وقد أرسيت بالجبال، فلم تدر الملائكة ممّ خلقت الجبال؛ كالسفينة إذا ألقيت في الماء، فإنها تميل من جانب إلى جانب، وتضطرب، فإذا وضعت الأجرام الثقيلة فيها، استقرت على وجه الماء».

قال ابن الخطيب - رحمه الله - وهذا مشكلٌ من وجوه:

الأول: أنّ هذا التعليل؛ إمّا أن يكون مع القولِ بأن حركات هذه الأجسام بطبعها، أو ليست بطبعها؛ بل هي واقعةٌ بتحريكِ الفاعل المختار، إمّا على التقدير الأول فمشكلٌ؛ لأن الأرض أثقل من الماء، والأثقل من الماء يغوص في الماء، ولا يبقى طافياً عليه، وإذا لم يبق طافياً، امتنع أن يقال: إنّها تميلُ، وتميدُ وتضطرب، وهذا بخلاف السفينة؛ لأنها متخذة من الخشب، وفي داخل الخشب تجويفات مملوءة من الهواء، فلهذا السبب تبقى الخشبة طافية على الماء، [فحينئذ]^(٤) تميل وتميد وتضطرب على وجه الماء، فإذا أرسيت بالأجرام الثقيلة، استقرت وسكنت؛ فافترقا.

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٦٤/٣) بلفظ: إذا أراد أحدكم البول فليستمخر الريح.

(٢) في ب: والحركة. (٣) في ب: فأصبحوا.

(٤) في أ: لا جرم.

وأما على التقدير الثاني : وهو أنه ليس للأرض والماء طبع يوجب الثقل والرسوب ، وإنما - الله تعالى - أجرى عادته بجعلها كذلك ، وصار الماء محيطاً بالأرض لمجرد إجراء العادة ، وليس ههنا طبيعة للأرض ، ولا للماء ، توجب حالة مخصوصة ، فعلى هذا التقدير ؛ علة سكون الأرض : هي أن الله - تعالى - خلق فيها السكون .

وعلة كونها مائدة مضطربة : هي أن الله يخلق فيها الحركة ، وعلى هذا ، فيفسد القول بأن الأرض كانت مائدة مائلة ، فخلق الله تعالى الجبال وأرساها بها ؛ لتبقى ساكنة ؛ لأن هذا إنما يصح إذا كانت طبيعة الأرض توجب الميلان ، وطبيعة الجبال توجب الإرساء ، والثبات ، ونحن نتكلم على تقدير نفي الطباع الموجبة لهذه الأحوال ، فثبت أن هذا التعليل مشكك على كل تقدير .

الثاني : أن إرساء الأرض بالجبال إنما كان ؛ لأجل أن تبقى الأرض على وجه الماء ساكنة من غير أن تميد وتميل ، وهذا إنما يعقل إذا كان الماء الذي استقرت الأرض على وجهه واقفاً .

فنقول : فما المقتضي لسكونه في ذلك الحيز المخصوص ؟ فإن كان طبعه المخصوص أوجب وقوفه في ذلك الحيز المعين ، فلم لا نقول مثله في الأرض ؟ وهو أن طبيعة الأرض المخصوصة أوجبت وقوفها في ذلك الحيز المعين ، وحينئذ يفسد القول : بأن الأرض إنما وقفت ؛ بسبب أن الله أرساها بالجبال ، وإن كان المقتضي لسكون الماء في حيزه المعين ، هو أن الله - تعالى - سکن الماء بقدرته في ذلك الحيز المخصوص ، فلم لا نقول مثله في سكون الأرض ؟ وحينئذ يفسد هذا التعليل أيضاً .

الثالث : أن الأرض كلها جسم ، فبتقدير أن تميل وتضطرب على وجه البحر المحيط ، فلم لم تظهر تلك الحالة للناس ؟ .

فإن قيل : أليس أن الأرض تحركها البخارات المحتبسة في داخلها عند الزلزال ، وتظهر تلك الحركات للناس ، فبم تنكرون على من يقول : إنه لولا الجبال لتحركت الأرض ، إلا أنه - تعالى - لما أرساها بالجبال الثقال ، لم تقو الرياح على تحريكها ؟ .

قلنا : تلك البخارات احتبست في [داخل] ^(١) قطعة صغيرة من الأرض ، فلما حصلت الحركة في تلك القطعة الصغيرة ، ظهرت تلك الحركة ، فظهر تلك الحركة في تلك القطعة المعينة من الأرض يجري مجرى اختلاج يحصل في عضو معين من بدن الإنسان ، أما لو تحركت كلية الأرض لم تظهر تلك الحركة ؛ ألا ترى أن الساكن في السفينة لا يحس بحركة كلية السفينة ، وإن كانت على أسرع الوجوه ، وأقواها ، فكذا ها هنا .

قال ابن الخطيب - رحمه الله - : والذي عندي ههنا أن يقال : ثبت بالدلائل اليقينية

أَنَّ الأرض كرة، وثبت أَنَّ الجبال على سطح الكرة جارية مجرى خشوناتٍ تحصل على وجه هذه الكرة.

وإذا ثبت هذا فنقول: لو فرضنا أَنَّ هذه الخشونات ما كانت حاصلة؛ بل كانت الأرض كرة حقيقية، خالية عن الخشونات، والتضريسات - لصارت بحيث تتحرك بالاستدارة بأدنى سبب؛ لأنَّ الجرم البسيط المستدير: إما أن يجب كونه متحركاً بالاستدارة؛ وإن لم يجب ذلك عقلاً، إلاَّ أَنَّها بأدنى سبب تتحرك على [هذا الوجه]^(١)، فلما حصل على ظاهر سطح الكرة من الأرض هذه الجبال، وكانت الخشونات الواقعة على وجه الكرة، فكل واحد من هذه الجبال إنما يتوجه بطبعه نحو مركز العالم، وتوجُّه ذلك الجبل نحو مركز العالم بثقله العظيم، وقوته الشديدة، يكون جارية مجرى الوتد الذي يمنع كرة الأرض من الاستدارة، فكان تخليق هذه الجبال على وجه الأرض كالأوتاد المغروزة في الكرة المانعة من الحركة المستديرة، فكانت مانعة للأرض من المَيد، والمَيل، والاضطراب، بمعنى أَنَّها منعت الأرض من الحركة المستديرة والله أعلم.

قوله: «وَأَنْهَارًا» عطف على «رَوَاسِيٍّ»؛ لأنَّ الإلقاء بمعنى الخلق، وادَّعى ابن عطية رحمه الله: أَنَّهُ منصوب بفعلٍ مضمر، أي: وجعل فيها أنهاراً. وليس كما ذكر.

وقيل: الإلقاء معناه الجعل، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيٍّ مِنْ فَوْقِهَا﴾ [فصلت: ١٠] وقدره أبو البقاء: «وشقَّ فيها أنهاراً» وهو مناسب.

واعلم أَنَّهُ ثبت في العلوم العقلية، أَنَّ أكثر الأنهار إنما يتفجر منابعها في الجبال، فلهذا [السبب] لما ذكر الجبال، أتبع ذكرها بتفجير العيون والأنهار.

قوله «وَسُبُلًا» أي: وذلل، أو جعل فيها طرقاً؛ لتهتدوا بها في أسفاركم؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [طه: ٥٣] إلى ما تريدون.

وقوله: ﴿وَعَلَّمَكُمُوهَا﴾ أي: وضع فيها علامات.

قوله: «وَبِالنَّجْمِ» متعلق بـ «يَهْتَدُونَ» والعامة على فتح النون، وسكون الجيم، بالتوحيد، فقيل: المراد به: كوكب بعينه وهو الجُذْي أو الثُّرَيَّا.

وقيل: بل هو اسم جنس، وقرأ^(٢) ابنُ وثَّاب: بضمهما، والحسن: بضم النون فقط، وعكس بعضهم النقل عنهما.

فأما قراءة الضمتين، ففيها تخريجان:

أظهرهما: أنه جمع صريح؛ لأنَّ فعلاء يجمع على فعل؛ نحو: «سَقَفٌ وَسُقُفٌ، وَزَهْرٌ وَزُهُرٌ».

(١) في ب: وجه الماء.

(٢) ينظر: المحتسب ٨١٢، والإتحاف ١٨٢/٢، والبحر ٤٦٦/٥، والشواذ ٧٢، والدر المصون ٣١٨/٤.

والثاني: أَنَّ أصله النجوم، وفعل يجمع على فعول؛ نحو: قُلُسَ وقُلُوسَ، ثم خَفَّفَ بحذف الواو، كما قالوا: أَسُدَّ وأَسُودَ وأَسَدَ.

قال أبو البقاء^(١)؛ «وقالوا في «خِيَام: حُيْم» يعني أَنَّهُ نظيره من حيث حذفوا فيه حرف المدّ.

وقال ابن عصفور: «إِنَّ قولهم: «النُّجْم» من ضرورات الشُّعر» وأنشد: [الرجز]
 ٣٣٠٦ - إِنَّ الذي قَضَى بِذَا قاضٍ حَكْمَ أَنْ تَرِدَ المَاءُ إِذَا غَابَ النُّجْمُ^(٢)
 يريد النجوم.. كقوله: [الرجز]

٣٣٠٧ - حَتَّى إِذَا بُلِّتَ حَلَاقِيمُ الحُلُقِ^(٣)

يريد الحُلُق.

وأما قراءة الضمّ، والسكون، ففيها وجهان:

أحدهما: أنها تخفيف من الضمّ.

والثاني: أنها لغة مستقلة. وتقديم كلٍّ من الجارّ، والمبتدأ، يفيد الاختصاص، قال الزمخشري - رحمه الله -: «فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَيَالْتَجِمُ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ مخرج عن سنن الخطاب مقدم فيه «النجم» مقحم فيه «هَمْ» كأنه قيل: وبالنجم خصوصاً هؤلاء خصوصاً، فمن المراد بهم؟»

قلت: كأنه أراد قريشاً كان لهم اهتداء بالنجوم في مسائرهم، وكان لهم به علمٌ لم يكن لغيرهم؛ فكان الشكر عليهم أوجب، ولهم ألزم.

وقال بعض المفسرين: قوله تعالى: ﴿وَيَالْتَجِمُ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ مختصّ بسفر البحر؛ لأنه تعالى لما ذكر صفة البحر، ومنافعه، بيّن أَنَّ من يسير فيه يهتدون بالنجم. وقال بعضهم: هو مطلق في سفر البحر والبرّ.

فصل في المراد بالعلامات

المراد بالعلامات: معالم الطريق، وهي الأشياء التي يهتدى بها، وهذه العلامات هي الجبال والرياح.

(١) ينظر: الإملاء ٧٩/٢.

(٢) البيت للأخطل. ينظر: ديوانه (٢٥١)، المنصف ٣٤٨/١، الخصائص ١٣٤/٣، المحتسب ١٩٩/١، ٨/٢، سر صناعة الإعراب ٣٤٨/١٠، اللسان (نجم)، البحر المحيط ٤٦٧/٥، الألوسي ١١٧/١٤، القرطبي ٦١/١٠، الدر المصون ٣١٨/٤.

(٣) البيت لرؤية. ينظر: الخصائص ٣٤٨/١، المنصف ٣٤٨/١، البحر ٤٦٧/٥، معاني القرآن ٣٢/٣، العمدة ٢٧٤/٢، الألوسي ١١٧/١٤، سر صناعة الإعراب ٦٣٢/٢، اللسان (خلق)، البحر ٤٦٧، المذكر والمؤنث للأبياري ٢٦٢، ضرائر الشعر ١٢٩، الدر المصون ٣١٨/٤.

قال ابن الخطيب^(١): «ورأيت جماعة يشمون التراب؛ فيعرفون الطرقات بشمّه».

قال الأخفش - رحمه الله -: تم الكلام عند قوله: «وَعَلَامَاتٍ» ثم ابتدأ: ﴿وَيَا نَجْمِ هُمْ يَعْتَدُونَ﴾.

وقال محمد بن كعب القرظي، والكلبي - رحمهما الله -: الجبال علامات النهار، والنجوم علامات الليل^(٢).

قال السدي: أراد بالنجم: الثريا، وبنات نعش، والفرقدين، والجدي، يهتدى بها إلى الطرق، والقبلة^(٣).

قال القرطبي: سأل ابن عباس رسول الله ﷺ وشرف وكرم - عن النجم؛ فقال - صلوات الله وسلامه عليه -: «هُوَ الْجَدْيُ عَلَيْهِ قِيلَتْكُمْ وَيِهْ تَهْتَدُونَ فِي بَرِّكُمْ وَيَخْرُكُمُ»^(٤)، وذلك أن آخر الجدي بنات نعش الصغرى، والقطب الذي تستوي عليه القبلة بينهما.

قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ الآية لما ذكر الدلائل الدالة على وجود الإله القادر الحكيم، أتبعه بذكر إبطال عبادة غير الله - تعالى - والمقصود أنه لما دلت الدلائل [القاهرة]^(٥) على وجود إله قادر حكيم، وثبت أنه هو المولي لجميع هذه النعم، والمعطي لكل هذه الخيرات، فكيف يحسن في العقول الاشتغال بعبادة غيره، لا سيما إن كان غيره جماداً لا يفهم، ولا يعقل؟.

فلهذا قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾ هذه الأشياء التي ذكرناها ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾، أي كمن لا يقدر على شيء البتة؛ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فإن هذا القدر لا يحتاج إلى تدبر، ونظر؛ بل يكفي فيه أن تنبهوا على ما في عقولكم، من أن العبادة لا تليق إلا بالمنعم الأعظم، وأنتم ترون في الشاهد إنساناً عاقلاً فاهماً ينعم بالنعم العظيمة ومع ذلك فتعلمون أن عبادته تقبح، فهذه الأصنام جمادات محضة، ليس لها فهم، ولا قدرة ولا إحساس، فكيف تعبدونها؟.

قوله ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ إن أريد به ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ جميع ما عبد من دون الله، كان ورود «مَنْ» واضحاً؛ لأن العاقل يغلب على غيره، فيعبر عن الجميع بـ «مَنْ» ولو جيء أيضاً بـ «ما» لجاز، وإن أريد به الأصنام، ففي إيقاع «مَنْ» عليهم أوجه:

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/٩.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٧/٥٧٢) عن الكلبي وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/٦٤) عن محمد بن كعب القرظي والسدي.

وذكره أيضاً السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٢١٢) عن الكلبي وزاد نسبته إلى عبد الرزاق وابن المنذر.

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/٦٤).

(٤) ذكره الماوردي في «تفسيره» (٣/١٨٣) عن ابن عباس.

(٥) في أ: القاطعة.

أحدها: إجزأهم لها مجرى أولي العلم في عبادتهم إيّاها، واعتقاد أنها تضر، وتنفع كقول الشاعر: [الطويل]

٣٣٠٨ - بَكَيْتُ إِلَى مِزْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنَ بِي فُكُلْتُ: وَمِغْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيدُ
أَسِرَبِ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ؟ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ^(١)
فأوقع «مَنْ» على السرب، لما عاملها معاملة العقلاء.
الثاني: المشاكلة بينه وبين «مَنْ يَخْلُقُ».

[الثالث: تخصيصه بمن يعلم، والمعنى: أنه إذا حصل التباين بين من يخلق وبين «مَنْ لا يخلق» من أولي العلم، وأن غير الخالق لا يستحق العبادة ألبتة، فكيف يستقيم عبادة الجماد المنحط رتبة، الساقط منزلة عن المخلوق من أولي العلم؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَجَلٌ يَمْسُونَ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] إلى آخره؛ وأمّا من يجيز إيقاع «مَنْ» على غير العقلاء من غير شرط كقطرب فلا يحتاج إلى تأويل.

قال الزمخشري^(٢) - رحمه الله - : فإن قلت: هو إلزام للذين عبدوا الأوثان، ونحوها؛ تشبيهاً بالله تعالى - جلّ ذكره - وقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق - سبحانه لا إله إلا هو - فكان حقّ الإلزام أن يقال لهم: أقمّن لا يخلق كمن يخلق.
قلت: حين جعلوا غير الله مثل الله عز وجل، بتسميتهم والعبادة له، جعلوا الله من جنس المخلوقات، وتشبيهاً بها، فأنكر عليهم ذلك بقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾.

فصل في الاحتجاج بالآية

احتجّ أهل السّنة بهذه الآية على أنّ العبد غير خالقٍ لأفعال نفسه؛ لأنّه سبحانه - عز وجل - ميّز نفسه عن الأشياء التي يعبدونها بصفة الخالقية؛ لأنّ الغرض من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ بيان تميّزه عن الأصنام بصفة الخالقية، وأنّه إنّما يستحق الإلهية، والمعبودية؛ لكونه خالقاً، وهذا يقتضي أنّ العبد لو كان خالقاً لشيء؛ وجب أن يكون إلهاً معبوداً، ولما كان ذلك باطلاً، علمنا أنّ العبد لا يقدر على الخلق، والإيجاد.
أجاب المعتزلة من وجوه:

الأول: المراد من قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾ ما تقدم ذكره من السماوات والأرض، والإنسان، والحيوان، والنبات، والبحار، والنجوم، والجبال، كمن لا يقدر على خلق

(١) البيتان للمجنون. ينظر: ديوانه ص ١٠٦، ونسب للعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨، تخلص الشواهد ص ٦١٤١ الدرر ٣٠/١، شرح التصريح ١٣٣/١، المقاصد النحوية ٤٣١/١، أوضح المسالك ١٤٧/١، شرح الأشموني ٦٩/١، شرح ابن عقيل ص ٨٠، ٨١، العيني ٤٣١/١، الهمع ٩١/١، الدر المصون ٣١٩/٤.

(٢) ينظر: الكشف ٥٩٩/٢.

شيء أصلاً، وهذا يقتضي أن من كان خالقاً لهذه الأشياء؛ فإنه يكون إلهاً، ولم يلزم منه أنه إن قدر على خلق أفعال نفسه أن يكون إلهاً.

الثاني: أن معنى الآية: أن من كان خالقاً كان أفضل ممن لا يكون خالقاً، فوجب امتناع التسوية بينهما في الإلهية، والمعبودية، وهذا القدر لا يدل على أن كل من كان خالقاً؛ فإنه يجب أن يكون إلهاً؛ لقوله: ﴿أَلْهَمَ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

ومعناه أن الذي له رجل يمشي بها يكون أفضل من الذي له رجل لا يمشي بها، وهذا يوجب كون الإنسان أفضل من الصنم، والأفضل لا يليق به عبادة الأخص.

فهذا هو المقصود من هذه الآية، ثم إنها لا تدل على أن من له رجل يمشي بها أن يكون إلهاً، فلذلك ها هنا المقصود من هذه الآية: أن الخالق أفضل من غير الخالق، فيمتنع التسوية بينهما في الإلهية والمعبودية، ولا يلزم منه أنه بمجرد حصول صفة الخالقية يكون إلهاً.

الثالث: أن كثيراً من المعتزلة لا يطلقون لفظ الخالق على العبد. قال الكعبي في تفسيره: إنا لا نقول: إنا لا نخلق أفعالنا؛ ومن أطلق ذلك فقد أخطأ؛ إلا في مواضع ذكرها الله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠]؛ وفي قوله عز وجل: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] واعلم أن أصحاب أبي هاشم يطلقون لفظ الخالق على العبد حقيقة؛ حتى إن أبا عبد الله البصري بالغ وقال: إطلاق لفظ الخالق حقيقة على العبد، وعلى الله مجاز؛ لأن الخلق عبارة عن التقدير، وذلك عبارة عن الظن، والحسبان، وهو في حق العبد حاصل، وفي حق الله تعالى محال.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٨) وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوكُمْ وَمَا تُعْلِنُونَ (١٩) وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ (٢٠) أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ (٢١).

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ لما بين أن الاشتغال بعبادة غير الله باطل، بين ههنا أن العبد لا يمكنه الإتيان بعبادة الله، وشكر نعمه على سبيل الثمام، والكمال، بل العبد وإن أتعب نفسه في القيام بالطاعات، والعبادات، وبالغ في شكر نعم الله؛ فإنه يكون مقصراً؛ لأن الاشتغال بشكر النعم مشروط بعلمه بتلك النعم على سبيل التفصيل، فإن من لا يكون متصوراً، ولا مفهوماً يمتنع الاشتغال بشكره، والعلم بنعمة الله على سبيل التفصيل غير حاصل للعبد؛ لأن نعم الله كثيرة، وأقسامها عظيمة، وعقول الخلق قاصرة عن الإحاطة بمبادئها فضلاً عن غايتها، لكن الطريق إلى ذلك أن يشكر الله على جميع نعمه مفصلها، ومجملها.

ثم قال - جل ذكره - : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، «لَغُفُورٌ» لتقصيركم في شكر نعمه،

«رَجِيمٌ» بكم حيث لم يقطع نعمه عنكم لتقصيركم. قال بعضهم: إنه ليس لله على [الكافر]^(١) نعمة. وقال الأكثرون: لله على الكافر والمؤمن نعم كثيرة؛ لأنَّ الإِنعام بخلق السموات، والأرض، وخلق الإنسان من نطفة، والإِنعام بخلق الخيل، والبغال والحمير، وجميع المخلوقات المذكورة للإِنعام يشترك فيها المؤمن، والكافر.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوكَ وَمَا تَعْلِنُونَ﴾ قرأ العامة «تُسْرُونَ» و «تُعْلِنُونَ» بناء الخطاب، وأبو جعفر، وشيبة^(٢) بالياء من تحت، وقرأ عاصم^(٣) وحده: «يُذْعُونَ» بالياء، والباقون بالياء من فوق، وقراءة «يُذْعُونَ» مبتدأ^(٤) للمفعول، وهن واضحات، والمعنى: أَنَّ الكفار كانوا مع اشتغالهم بعبادة غير الله يسرون ضروباً من المكر بمكايد الرسول؛ فذكر هذا زجراً لهم عنها.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ تكرير؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يَخْلُقُ﴾ يدل على أَنَّ الأصنام لا تخلق شيئاً.

فالجواب: أَنَّ الأول أَنَّهُمْ لا يخلقون شيئاً، وههنا أَنَّهُمْ لا يخلقون شيئاً، وأنهم مخلوقون كغيرهم؛ فكان هذا زيادة في المعنى.

قوله «أموات» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، أي: وهم يخلقون وهم أموات، ويجوز أن يكون «يُخْلَقُونَ»، و «أموات» كلاهما خبر من باب: هذا خُلُوْ حَامِضٌ ذكره أبو البقاء رحمه الله تعالى، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة، أي: هم أموات.

قوله: ﴿غَيْرِ أَحْيَاءٍ﴾ يجوز فيه ما تقدم ويكون تأكيداً.

وقال أبو البقاء^(٥): ويجوز أن يكون قصد بها أنهم في الحال غير أحياء؛ ليدفع به توهم أَنَّ قوله تعالى: ﴿أَمْوَاتٌ﴾ فيما بعد، إذ قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَّيِّتُونَ﴾. قال شهاب الدين^(٦): «وهذا لا يخرج عن التأكيد الذي ذكره قبل ذلك».

فصل في وصف الأصنام

اعلم أنه - تعالى - وصف الأصنام بصفات:

أولها: أنها لا تخلق شيئاً.

وثانيها: أنها مخلوقة.

(١) في أ: كافر.

(٢) ينظر: السبعة ٣٧١، والمحرر ٣٩٢/٨، والقرطبي ٦٣/١٠ وفيه: أنها رواية هيبيرة عن حفص عن عاصم. وينظر: الدر المصون ٣١٩/٤.

(٣) ينظر: السبعة ٣٧١ والإتحاف ١٨٢/٢، والتيسير ١٣٧، والحجة ٣٨٧، والبحر ٤٦٨/٥، والدر المصون ٣١٩/٤.

(٤) وهي قراءة محمد اليماني ينظر: الشواذ ٧٢، والبحر ٤٦٨/٥، والدر المصون ٣١٩/٤.

(٥) ينظر: الإملاء ٧٩/٢. (٦) ينظر: الدر المصون ٣١٩/٤.

وثالثها: أنهم أموات غير أحياء، أي: أنها لو كانت آلهة حقيقية؛ لكانت أحياء غير أموات، أي: لا يجوز عليها الموت، كالحَيِّ الذي لا يموت - سبحانه - وهذه الأصنام بالعكس.

فإن قيل: لما قال «أموات» علم أنها «غَيْرُ أحياء»، فما فائدة قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أَتَّخِذُوا؟﴾. والجواب: أن الإله هو الحي الذي لا يحصل عقيب حياته موت، وهذه الأصنام أموات لا يحصل عقيب موتها حياة، وأيضاً: فهذا الكلام مع عبدة الأوثان، وهم في نهاية الجهالة، ومن تكلم مع الجاهل الغرُّ الغبي، فقد يعبر عن المعنى الواحد، بعبارات كثيرة، وغرضه الإعلام بأن ذلك المخاطب في غاية الغباوة، وإنما يعيد تلك الكلمات؛ لأن ذلك السامع في نهاية الجهالة، وأنه لا يفهم المعنى المقصود بالعبارة الواحدة. ورابعها: قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ والضمير في قوله: «يَشْعُرُونَ» عائد على الأصنام، وفي الضمير في قوله: «يُبْعَثُونَ» قولان: أحدهما: أنه عائد إلى العابد للأصنام، أي: ما يدري الكفار عبدة الأصنام متى يبعثون.

الثاني: أنه يعود إلى الأصنام، أي: الأصنام لا يشعرون متى يبعثها الله تعالى. قال ابن عباس - رضي الله عنه: إن الله - تعالى - يبعث الأصنام لها أرواح، ومعها شياطينها، فتتبرأ من عابديها، فيؤمر بالكل إلى النار^(١).

فصل هل توصف الأصنام بموت أو حياة

الأصنام جمادات، والجمادات لا توصف بأنها أموات، ولا توصف بأنها لا تشعر بكذا وكذا.

فالجواب من وجوه:

الأول: أن الجماد قد يوصف بكونه ميتاً؛ قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥].

الثاني: أنهم لما وصفوا بالالهيَّة قيل لهم: ليس الأمر كذلك؛ بل هي أموات، لا يعرفون شيئاً، فخطبوا على وفق معتقدهم.

الثالث: أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الملائكة]^(٢) وكان أناس من الكفار يعبدونهم؛ فقال الله تعالى: إنهم «أموات» أي: لا بد لهم من الموت «غَيْرُ أحياء» أي: غير باقية حياتهم، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ أي: لا علم لهم بوقت بعثهم. انتهى.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٤/٢٠) عن ابن عباس. (٢) سقط من: أ.

قوله تعالى: «أَيَّانَ» منصوب بما بعده لا بما قبله؛ لأنه استفهام، وهو معلق لـ «مَا يَشْعُرُونَ» فجملته في محل نصب على إسقاط الخافض، هذا هو الظاهر.

وقيل: إن «أَيَّانَ» ظرف لقوله ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ يعني: أَنَّ الإله واحد يوم القيامة، ولم يدع أحد [تعدد] ^(١) الآلهة في ذلك اليوم، بخلاف أيام الدنيا، فإنه قد وجد فيها من ادعى ذلك، وعلى هذا فقد تم الكلام على قوله «يَشْعُرُونَ» إِلَّا أَنَّ هذا القول مخرج لـ «أَيَّانَ» عن [موضوعها] ^(٢)، وهو إمّا الشرط، وإمّا الاستفهام إلى محض الظرفية، بمعنى وقت مضاف للجمله بعده؛ كقولك «وَقْتَ يَذْهَبُ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ» فـ «وَقْتَ»: منصوب بـ «مُنْطَلِقٌ» مضاف لـ «يَذْهَبُ».

قوله تعالى: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ ۖ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ (٢٢) لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴿٢٣﴾.

قوله تعالى: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ لما زيف طريقة عبدة الأصنام وفساد مذاهبهم، قال: «إلهكم إله واحد» ثم ذكر ما لأجله أصر الكفار على الشرك؛ فقال: ﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ﴾ جاحدة ﴿وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ مستعظمون أي: إِنَّ المؤمنين في الآخرة يرغبون بالفوز في الثواب الدائم، ويخافون العقاب الدائم، فإذا سمعوا الدلائل خافوا، وتأملوا، وتفكروا فيما يسمعون، فلا جرم ينتفعون بسماع الدلائل، ويرجعون إلى الحق. وأما الذين لا يؤمنون بالآخرة وينكرونها، فإنهم لا يرغبون في الثواب ولا يرهبون عن الوقوع في العقاب، فيبقون منكرين لكل كلام يخالف قولهم، ويستكبرون عن الرجوع إلى قول غيرهم، فيبقون مصرين على الجهل والضلال.

قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾. قد تقدم الكلام على لفظة «لَا جَرَمَ» في سورة هود - عليه السلام - والعامه على فتح الهمزة من «أَنَّ اللَّهَ»، وكسرهما عيسى ^(٣) الثقفي رحمه الله، وفيها وجهان: أظهرهما: الاستئناف.

والثاني: جريان «لَا جَرَمَ» مجرى القسم فيتلقى بما يتلقى به. وقال بعض العرب: «لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا [فَارَقْتُكَ]» ^(٤) وهذا يضعف كونها للقسم؛ لتصريحه بالقسم بعدها، وإن كان أبو حيان أتى بذلك مقوياً لجريانها مجرى القسم. قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾، أي: أَنَّ إصرارهم على الكفر ليس لأجل شبهة تصوروها، بل لأجل التقليد لأسلافهم، والتكبر؛ قال عليه الصلاة والسلام: «لَا يَدْخُلُ

(٢) في ب: موضعها.

(١) زيادة من: ب.

(٣) ينظر: الشواذ ٧٢، البحر ٤٦٩/٥، الدر المصون ٣٢٠/٤.

(٤) في أ: أفارقك.

الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ - إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، قَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ: بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ الْبَاطِلِ^(١).

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٢٤) لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ (٢٥) قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَنَّ اللَّهَ بَنَيْنَهُمْ مِنَ الْفَوَاحِشِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَنَّهُمْ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ (٢٦) ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِكَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَفِّقُونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْشُّوْءَ عَلَى الْكَافِرِينَ (٢٧) الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا لَسْنَا مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٨) فَأَدْخَلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَلِيدِينَ فِيهَا فَلَيْسَ مَتَاى الْمُتَكَبِّرِينَ (٢٩) * وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ (٣٠) جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ (٣١) الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٣٢).

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ الآيات.

لَمَّا قَرَّرَ دَلَائِلَ التَّوْحِيدِ، وَأَبْطَلَ مَذَاهِبَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ شَبَهَاتٍ مَنكَرِي النُّبُوَّةِ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهَا.

فَالشَّبَهَةُ الْأُولَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا احْتَجَّ عَلَى صِحَّةِ بَعْتِهِ بِكَوْنِ الْقُرْآنِ مُعْجَزَةً؛ طَعَنُوا فِيهِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ أَصَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ، وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْقَوْلِ.

فَقِيلَ: هُوَ كَلَامُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ.

وَقِيلَ: قَوْلُ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ.

وَقِيلَ: قَوْلُ الْمُقْتَسِمِينَ الَّذِينَ اقْتَسَمُوا [مَكَّةَ]^(٢) وَمَدَاخِلَ مَكَّةَ؛ يَنْفَرُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَأَلَهُمْ وَفُودَ الْحَاجِّ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ.

قَوْلُهُ: «مَاذَا» تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهَا أَوَّلَ الْبَقَرَةِ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «أَوْ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، بِمَعْنَى أَيِّ شَيْءٍ أَنْزَلَهُ رَبُّكُمْ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٣/١) كِتَابُ الْإِيْمَانِ: بَابُ تَحْرِيمِ الْكِبَرِ وَبَيَانُهُ (٩١/١٤٧) وَأَبُو عَوَانَةَ (٣١/١) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٥٣٥/٦).

(٢) زِيَادَةُ مِنْ: ب.

قال أبو حيان^(١): «وهذا غير جائز عند البصريين». يعني: من كونه حذف عائده المنصوب، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُ» وقد تقدم خلاف الناس في هذا، والصحيح جوازه، والقائم مقام الفاعل، قيل: الجملة من قوله «مَاذَا أُنْزِلَ رِكْزٌ» لأنها المقولة، والبصريون يابون ذلك، ويجعلون القائم مقامه ضمير المصدر؛ لأن الجملة لا تكون فاعلة، ولا قائمة مقام الفاعل، والفاعل المحذوف: إما المؤمنون، وإما بعضهم، وإما المقتسمون.

وقرىء^(٢) «أساطير» بالنصب على تقدير: أنزل أساطير، على سبيل التهكم، أو ذكرتم أساطير.

والعامة يرفعه على أنه خبر مبتدأ مضمرة فاحتمل أن يكون التقدير: المنزَّل أساطير على سبيل التهكم، أو المذكور أساطير، وللزمخشري هنا عبارة [فظيعة]^(٣).

قوله «لِيَحْمِلُوا» لما حكى شبهتهم قال: «لِيَحْمِلُوا» وفي هذه اللام ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها لام الأمر الجازمة على معنى الحتم عليهم، والصغار الموجب لهم، وعلى هذا فقد تم الكلام عند قوله: «الْأَوَّلِينَ» ثم استؤنف أمرهم بذلك.

الثاني: أنها لام العاقبة، أي: كان عاقبة [قولهم]^(٤) ذلك؛ لأنهم لم يقولوا أساطير ليحملوا؛ فهو كقوله تعالى: «لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِزْيَانٌ» [القصص: ٨].

قال: [الوافر]

٣٣٠٩ - لِيَدْعُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ (٥)

الثالث: أنها للتعليل، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه تعليل مجازي.

قال الزمخشري رحمه الله: واللام للتعليل من غير أن تكون غرضاً؛ نحو قولك «خَرَجْتُ مِنَ الْبَلَدِ مَخَافَةَ الشَّرِّ».

والثاني: أنه تعليل حقيقة.

قال ابن عطية^(٦) بعد حكاية وجه لام العاقبة: «ويحتمل أن يكون صريح لام كي؛ على معنى قَدَّرَ هذا؛ لكذا» انتهى.

لكنه لم يعلقها بقوله «قَالُوا» إنما قَدَّرَ لها عاملاً، وهو «قَدَّرَ» هذا.

وعلى قول الزمخشري يتعلق بـ «قَالُوا» لأنها ليست لحقيقة العلة، و «كَامِلَةٌ» حال، والمعنى لا يخفف من عقابهم شيء، بل يوصل ذلك العقاب بكليته إليهم، وهذا يدل على أنه - تعالى - قد يسقط بعض العقاب عن المؤمنين إذ لو كان هذا المعنى حاصلًا

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٧٠.

(٤) في ب: أمرهم.

(٢) ينظر: البحر ٥/ ٤٧٠، الدر المصون ٤/ ٣٢٠.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣٨٧.

(٣) في ب: لطيفة.

للكل، لم يكن لتخصيص هؤلاء الكفار بهذا التكميل فائدة.

قال - صلوات الله وسلامه عليه -: «أَيُّمَا دَاعٍ دَعَى إِلَى الْهُدَى، فَاتَّبِعْ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَأَيُّمَا دَاعٍ دَعَى إِلَى الضَّلَالِ فَاتَّبِعْ؛ كَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ مَنِ اتَّبَعَهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْءٌ»^(١).

قوله: ﴿وَمِنْ أَوْزَارٍ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنَّ «مِنْ» مزيدة، وهو قول الأخفش، أي: وأوزار الذين، على معنى: ومثل أوزار؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرٌ مِنْ عَمَلٍ بِهَا»^(٢).

الثاني: أنها غير مزيدة، وهي للتبعيض، أي: وبعض أوزار الذين، وقدّر أبو البقاء: مفعولاً حذف، وهذه صفته، أي: وأوزار من أوزار، ولا بد من حذف «مثل» أيضاً.

ومنع الواحدي أن تكون «مِنْ» للتبعيض، قال: «لأنَّه يستلزم تخفيف الأوزار عن الاتباع، وهو غير جائز، لقوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ» لكنها للجنس، أي: ليحملوا من جنس أوزار الأتباع».

قال أبو حيان^(٣): «والتي لبيان الجنس لا تقدّر هكذا؛ وإنّما تقدّر الأوزار التي هي أوزار الذين يضلونهم فهو من حيث المعنى موافق لقول الأخفش، وإن اختلفا في التقدير».

قوله تعالى: ﴿يَغْيِرُ عَلَيْهِمْ﴾ حال وفي صاحبها وجهان:

أحدهما: أنه مفعول «يُضِلُّونَ» أي: يضلون من لا يعلم أنهم ضلال؛ قاله الزمخشري.

والثاني: أنه الفاعل، ورجّح هذا بأنّه المحدث عنه، وتقدم الكلام في إعراب نحو: «سَاءَ مَا يَزْرُونَ» وأنها قد تجري مجرى بَشَسَ، والمقصود منه المبالغة في الزجر.

فإن قيل: إنه - تعالى - حكى هذه الشبهة عنهم، ولم يجب عنها، يل اقتصر على محض الوعيد، فما السبب فيه؟.

فالجواب: أنه - تعالى - بين كون القرآن معجزاً بطريقتين:

(١) أخرجه بهذا اللفظ الطبري في «تفسيره» (٥٧٦/٧) عن الربيع بن أنس مرسلاً وذكره السيوطي في «الدر

المنثور» (٢١٧/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم.

وله شاهد من حديث أنس أخرجه ابن ماجه (٢٠٥).

وقال البوصيري في الزوائد: إسناده ضعيف.

وللحديث شاهد قوي من حديث أبي هريرة.

أخرجه مسلم (٢٠٦٠/٤) كتاب العلم: من سن سنة حسنة (٢٦٧٤/١٦) وابن ماجه (٧٥/١) المقدمة:

باب من سن سنة حسنة أو سيئة (٢٠٦) وأبو داود (٤٦٠٩) والترمذي (٢٦٧٤).

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) انظر: الحديث السابق.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٧٠.

الأول: أنه - صلوات الله وسلامه عليه - تحدّاهم تارة بكل القرآن، وتارة بعشر سور، وتارة بسورة واحدة، وتارة بحديث واحد، وعجزوا عن المعارضة؛ وذلك يدل على كون القرآن معجزاً.

الثاني: أنه - تعالى - حكى هذه الشبهة بعينها في قوله: ﴿اَكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُثَلِّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفرقان: ٥]، وأبطلها بقوله: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِى يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الفرقان: ٦] أي: أن القرآن مشتمل على الإخبار عن الغيوب، وذلك لا يتأتى إلا ممن يكون عالماً بأسرار السماوات، والأرض، ولما ثبت كون القرآن معجزاً بهذين الطريقتين، وتكرر شرحهما مراراً؛ لا جرم اقتصر ههنا على مجرد الوعيد.

قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ذكر هذه الآية مبالغة في وصف أولئك الكفار. قال بعض المفسرين: المراد بالذين من قبلهم نمرود بن كنعان بنى صرحاً عظيماً ببابل طوله خمسة آلاف ذراع، وعرضه ثلاثة آلاف ذراع - وقيل: فرسخاً - ورام منه الصعود إلى السماء؛ ليقاتل أهلها، فهبّت ريحٌ وألقت رأسها في البحر، وخرّ عليهم الباقي وهم تحته، ولما سقط الصرح تبلبلت ألسن الناس من الفرع يومئذ؛ فتكلموا بثلاثة وسبعين لساناً؛ فلذلك سميت بابل، وكانوا يتكلمون قبل ذلك بالسريانية؛ فذلك قوله تعالى: ﴿فَاقَ اللَّهُ بَتْنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ أي: قصد تخريب بنيانهم من أصولها. والصحيح: أن هذا عامٌ في جميع المبطلين الذين يحاولون إلحاق الضرر والمكر بالمحقّين.

واعلم أن الإتيان ها هنا عبارة عن إتيان العذاب، أي: أنهم لما كفروا؛ أتاهاهم الله بزلزال تقلقلت منها بنيانهم من القواعد، والأساس؛ والمراد بهذا محض التمثيل، والمعنى: أنهم رتبوا منصوبات؛ ليمكروا بها أنبياء الله؛ فجعل هلاكهم مثل قوم بنوا بنياناً، وعمدوه بالأساطين، فانهدم ذلك البناء، وسقط السقف عليهم؛ كقولهم: «مَنْ حَفَرَ بَيْتاً لِأَخِيهِ أَوْقَعَهُ اللَّهُ فِيهِ».

وقيل: المراد منه ما دل عليه الظاهر.

قوله تعالى: ﴿مِنْ الْقَوَاعِدِ﴾ «مِنْ» لابتداء الغاية، أي: من ناحية القواعد، أي: أتى أمر الله وعذابه.

قوله «مِنْ قَوَاعِدِهِمْ» يجوز أن يتعلّق بـ «حَرٌّ»، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حال من «السَّقْف» وهي حال مؤكدة؛ إذ «السَّقْف» لا يكون تحتهم.

وقيل: ليس قوله: «مِنْ قَوَاعِدِهِمْ» تأكيد؛ لأن العرب تقول: «حَرٌّ عَلَيْنَا سَقْفٌ» ووقع عَلَيْنَا حَائِطٌ إذا كان عليه، وإن لم يقع عليه، فجاء بقوله «مِنْ قَوَاعِدِهِمْ» ليخرج به هذا الذي في كلام العرب، أي: عليهم وقع، وكانوا تحته فهلکوا.

وهذا غير طائل، والقول بالتوكيد أظهر.

وقرأ العامة: «بُنْيَانَهُمْ»، وقوم^(١): «بُنَيْتَهُمْ»، وفرقة منهم^(٢) أبو جعفر: «بَيْتَهُمْ». والضحاك^(٣): «بُيُوتَهُمْ».

والعامة: «السَّقْفُ» أيضاً مفرداً، وفرقة: بفتح السين، وضم القاف بزنة «عَضْد» وهي لغة في «السَّقْفِ» ولعلها مخففة من المضموم، وكثر استعمال الفرع؛ لخفته، كقولهم في لغة تميم «رَجُلٌ» ولا يقولون: رَجُلٌ.

وقرأ الأعرج^(٤): «السَّقْفُ» بضمتين، وزيد^(٥) بن علي: بضم السين، وسكون القاف، وقد تقدم مثل ذلك في قراءة «وَالنَّجْمِ هُمْ يَسْتَدُونَ» [النحل: ١٦] ثم قال: «وَأَنذَهُمُ الْعَذَابَ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ» إن حملنا الكلام على محض التمثيل؛ فالمعنى: أَنَّهُمْ اعْتَمَدُوا عَلَى مَنْصُوبَاتِهِمْ، ثم تولد البلاء منها بأعيانها، وإن حملناه على الظاهر، فالمعنى: أَن السَّقْفَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ بَغْتَةً.

ثم بين - تعالى - أن عذابهم لا يكون مقصوراً على هذه القدر، بل الله - تعالى - يخزيهم [يوم] القيامة، والخزي: هو العذاب مع الهوان؛ فإنه يقول لهم: «أَإِنَّ شُرَكَاءَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَشْكُرُونَ فِيهِمْ».

قال أبو العباس المقرئ - رحمه الله -: ورد لفظ «الخزي» في القرآن على أربعة [معان]^(٦):

الأول: بمعنى العذاب؛ كهذه الآية؛ وكقوله تعالى: «وَلَا تُخْزِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ» [الشعراء: ٨٧] أي: لا تُعَذِّبُنِي.

الثاني: بمعنى القتل؛ قال تعالى: «فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» [البقرة: ٨٥]، أي: القتل.

قيل: نزلت في بني قريظة، ومثله: «فَأَنَّى عَظْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ» [الحج: ٩] أي: فضيحة. قيل: نزلت في النضر بن الحارث.

الثالث: بمعنى الهوان، قال تعالى: «كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ» [يونس: ٩٨] أي الهوان.

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٧١، والمحرق الوجيز ٣/٤٠٠ والدر المصون ٤/٣٢١-٣٣٢.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) وقرأ بها أيضاً ابن محيصن وابن هرمز ينظر: الإنحاف ٢/١٨٢، والقرطبي ١٠/٦٥، والبحر ٥/٤٧١ والدر المصون ٤/٣٢٢.

(٥) وقرأ بها أيضاً مجاهد ينظر: القرطبي ١٠/٦٥، والبحر ٥/٤٧١، والدر المصون ٤/٣٢٢.

(٦) في أ: أوجه.

الرابع: بمعنى الفضيحة قال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢] أي فضحته، ومثله: ﴿وَلَا تُخْزِي يَوْمَ يُنْعَمُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧] ومثله: ﴿وَلَا تُخْزُونَ فِي صَبِيحٍ﴾ [هود: ٧٨] ومثله: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ﴾ [المائدة: ٣٣].
 قوله: ﴿إِنَّ شُرَكَاءَك﴾ مبتدأ وخبر، والعامّة على «شركائي» ممدوداً، مهموزاً، مفتوح الياء، وفرقة كذلك تسكنها^(١) فتسقط وصلاً؛ لالتقاء الساكنين، وقرأ البيزي^(٢) بخلاف عنه - بقصره مفتوح الياء، وقد أنكر جماعة هذه القراءة، وزعموا أنها غير^(٣) مأخوذ بها؛ لأن قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة.

وتعجب أبو شامة من أبي عمرو الداني، حيث ذكرها في كتابه؛ مع ضعفها، وترك قراءات شهيرة واضحة.

قال شهاب الدين^(٤): «وقد روى ابن كثير - أيضاً - قصر التي في القصص، وروي عنه - أيضاً - قصر «ورائي» في مريم، وروي عنه أيضاً قصر: ﴿أَنْ زَاهُ اسْتَفَى﴾ في سورة العلق، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات، فلا يبعد رواية ذلك هنا عنه».

وبالجملة: قصر الممدود ضعيف؛ ذكره غير واحد؛ لكن لا يصل به إلى حد الضرورة.
 قوله: ﴿تُشَاقُونَ﴾ قرأ نافع^(٥): بكسر النون خفيفة، والأصل: تُشَاقُونِي فحذفها مجتزئاً عنها بالكسرة.

والباقون: بفتحها، خفيفة، ومفعوله محذوف، أي: تشاقون المؤمنين، أو تشاقون الله؛ بدليل القراءة الأولى.

وضَعَفَ أبو خاتم هذه القراءة؛ أعني: قراءة نافع، وقرأت فرقة^(٦): بتشديدها مكسورة، والأصل: تُشَاقُونِي؛ فأدغم، وقد تقدم تفصيل ذلك في: ﴿أَتَمَحَّوْنَ﴾ [الأنعام: ٨٠] و ﴿فِيمَ يُنْشَرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] وسيأتي في قوله تعالى: ﴿أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٤].

فصل

قال الزجاج: قوله ﴿إِنَّ شُرَكَاءَك﴾، أي: في زعمكم، واعتقادكم، ونظيره: ﴿إِنَّ

(١) ينظر: السبعة ٣٧١، والإتحاف ١٨٢/٢، والتيسير ١٣٧، والنشر ٣٠٣/٢، والبحر ٤٧١/٥، والدر ٣٢٢/٤.

(٢) ينظر: الإتحاف ١٨٢/٢، والنشر ٣٠٣/٢، والحجة لأبي على الفارسي ٦٠/٥، والقرطبي ٦٦/١٠، والبحر ٤٧١/٥، والدر المصون ٣٢٢/٤.

(٣) سقط من ب.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٢٢/٤.

(٥) ينظر: السبعة ٣٧١، والإتحاف ١٨٣/٢، والتيسير ١٣٧، والنشر ٣٠٣/٢، والبحر ٤٧١/٥، والدر المصون ٣٢٢/٤.

(٦) ينظر: البحر ٤٧١/٥، والدر المصون ٣٢٢/٤.

شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» [الأنعام: ٢٢] وحسنت هذه الإضافة لأنه يكفي في حسن الإضافة أدنى سبب؛ كما يقال لمن يحمل خشبة: «خُذْ طَرَفَكَ، وَآخِذْ طَرَفِي» فأضاف الطرف إليه.

ومعنى «تُشَاقِقُونَ» أي: تعادون، وتخاصمون المؤمنين في شأنهم، والمشاققة: عبارة عن كون أحد الخصمين في شقٍّ، والخصم الآخر في الشق الآخر.

ثم قال تعالى: «قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» قال ابن عباس: يريد الملائكة^(١)، وقال آخرون: هم المؤمنون الذين يقولون حين يرون خزى الكفار في القيامة: «إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْشُّوَةَ الْعَذَابَ عَلَى الْكَافِرِينَ» وفائدة هذا الكلام: أَنَّ الكفار كانوا يتكبرون على المؤمنين في الدنيا، فإذا ذكر المؤمنون هذا الكلام يوم القيامة؛ كان هذا الكلام في إيذاء الكفار أكمل وحصول الشماتة أقوى.

فصل في احتجاج المرجئة بالآية

احتج المرجئة بهذه الآية على أَنَّ العذاب مختص بالكافرين [قالوا:] فإن قوله تعالى: «إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْشُّوَةَ» في يوم القيامة مختص بالكافرين، ويؤكد هذا قول موسى عليه السلام -: «إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى» [طه: ٤٨].

قوله: «الْيَوْمَ» منصوب بـ «الْخِزْيِ» وعمل المصدر فيه «أَلَّ» وقيل: هو منصوب بالاستقرار في «عَلَى الْكَافِرِينَ» إِلَّا أَنَّ فيه فصلاً بالمعطوف بين العامل ومعموله؛ واغترف ذلك؛ لأنهم يتوسعون في الظروف.

قوله: «الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ» يجوز أن يكون الموصول مجرور المنحل؛ نعتاً لما قبله، أو بدلاً منه، أو بياناً له، وأن يكون منصوباً على الذم أو مرفوعاً عليه، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبر قوله «فَالْقَوْلُ أَسَلَرٌ» والفاء مزيدة في الخبر؛ قاله ابن عطية.

وهذا لا يجيء إلا على رأي الأخفش؛ في إجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً؛ نحو: «زَيْدٌ فَقَامَ»، أي: قام، ولا يتوهم أَنَّ هذه الفاء هي التي تدخل مع الموصول المضْمَّن معنى الشرط؛ لأنه لو صرَّح بهذا الفعل مع أداة الشرط، لم يجز دخول الفاء عليه؛ فما ضَمَّن معناه أولى بالمنع؛ كذا قاله أبو حيان، وهو ظاهر.

وعلى الأقوال المتقدمة، خلا القول الأخير يكون «الَّذِينَ» وصلته داخلاً في القول، وعلى القول الأخير، لا يكون داخلاً فيه، وقرأ «يَتَوَفَّاهُمْ» بالياء في الموضعين حمزة، والباقيون: بالتاء من فوق؛ وهما واضحتان مما تقدم في قوله: «فَنَادَتْ الْمَلَائِكَةُ» [آل عمران: ٣٩] وناداه، وقرأت فرقة: بإدغام إحدى التائين في الأخرى، وفي مصحف عبد

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨/٢٠) عن ابن عباس.

الله: «تَوَفَّاهُمْ» بناء واحدة، وهي محتملة للقراءة بالتشديد على الإدغام، وبالتخفيف على حذف إحدى التاءين.

و ﴿ظَالِمٍ أَنْفُسِهِمْ﴾ حال من مفعول «تَوَفَّاهُمْ»، و «تَوَفَّاهُمْ» يجوز أن يكون مستقبلاً على بابه؛ إن كان القول واقعاً في الدنيا، وإن كان ماضياً على حكاية الحال إن كان واقعاً يوم القيامة.

قوله «فَأَلْقُوا» يجوز فيه أوجه:

أحدها: أنه خبر الموصول، وقد تقدم فساده.

الثاني: أن يكون عطفاً على «قَالَ الَّذِينَ».

الثالث: أن يكون مستأنفاً، والكلام قد تمَّ عند قوله: «أَنْفُسِهِمْ» ثمَّ عاد بقوله: «فَأَلْقُوا» إلى حكاية كلام المشركين يوم القيامة؛ فعلى هذا يكون قوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ أَوْتُوا إِلَهُكُمْ﴾ إلى قوله «أَنْفُسِهِمْ» جملة اعتراض.

الرابع: أن يكون معطوفاً على «تَوَفَّاهُمْ» قاله أبو البقاء.

وهذا إنما يتمشى على أن «تَوَفَّاهُمْ» بمعنى المضي؛ ولذلك لم يذكر أبو البقاء في «تَوَفَّاهُمْ» سواه.

قوله ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أن يكون تفسيراً للسلم الذي ألقوه؛ لأنه بمعنى القول؛ بدليل الآية الأخرى: ﴿فَأَلْقُوا إِلَهُهُمُ الْقَوْلَ﴾ [النحل: ٨٦] قاله أبو البقاء، ولو قال: يُحْكِي بما هو بمعنى القول؛ لكان أوفق لمذهب الكوفيين.

الثاني: أن يكون منصوباً بقول مضمير، ذلك القول منصوبٌ على الحال، أي: فَأَلْقُوا السَّلْمَ قائلين ذلك.

و «مِنْ سُوءٍ» مفعول «نَعْمَلُ» زيدت فيه «مِنْ»، و «بَلَى» جواب لـ «مَا كُنَّا نَعْمَلُ» فهو إيجابٌ له.

فصل

قال ابن عباس رضي الله عنه: استسلموا، وأقروا لله بالعبودية عند الموت، وقالوا: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾، والمراد من هذا السوء الشرك، فقالت الملائكة تكذيباً لهم: ﴿لَنْ يَنْفَعَكَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ من التكذيب، والشرك^(١)، وقيل: تمَّ الكلام عند قوله: ﴿ظَالِمٍ أَنْفُسِهِمْ﴾ ثمَّ عاد إلى حكاية كلام المشركين إلى يوم القيامة، والمعنى: أنهم يوم القيامة ألقوا السلم؛ وقالوا: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ على سبيل الكذب، ثمَّ ههنا

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨/٢٠).

اختلفوا: فالذين جَوَّزُوا الكذب على أهل القيامة قالوا: إِنَّ قولهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ لغاية الخوف، والذين لم يجوِّزوا الكذب عليهم قالوا: المعنى: ما كنَّا نعمل مِنْ سُوءٍ عند أنفسنا وفي اعتقادنا، وقد تقدَّم الكلام في قوله الأنعام: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] هل يجوز الكذب على أهل القيامة، أم لا؟ .
وقوله: ﴿بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ يحتمل أن يكون من كلام الله أو بعض الملائكة .

ثم يقال لهم: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ وهذا يدلُّ على تفاوت منازلهم في العقاب، وصرَّح بذكر الخلود؛ ليكون الغمُّ [والحزن] ^(١) أعظم .

قوله: ﴿فَلْيَبْشِرُوا﴾ هذه لام التأكيد؛ وإنما دخلت على الماضي لجموده وقربه من الأسماء، والمخصوص بالذم محذوف، أي: جهنم .

قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ الآية .

لما بين أحوال الكافرين، أتبعه ببيان أحوال المؤمنين .

قال القاضي [المتقي هو:] ^(٢) تارك جميع المحرمات وفاعل جميع الواجبات .

وقال غيره: المتقي: هو الذي يتقي الشرك .

قوله: «خَيْرًا» العامة على نصبه، أي: أنزل خيرًا .

قال الزمخشري: «فإن قلت: لم رفع «أساطير الأولين» ونصب هذا؟ .

قلت: فصلاً بين جواب المقر، وجواب الجاحد، يعني: أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلَّعثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بيئاً مكشوفاً مفعولاً للإِنْزَالِ فـ «قَالُوا خَيْرًا» أي: أنزل خيراً وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال، فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس هو من الإنزال في شيء» .

وقرأ زيد ^(٣) بن علي: «خَيْرٌ» بالرفع، أي: المُنزَلُ خيرٌ، وهي مُؤَيَّدَةٌ لجعل «مَاذَا» موصولة، وهو الأحسن؛ لمطابقة الجواب لسؤاله، وإن كان العكس جائزاً، وقد تقدم تحقيقه في البقرة .

قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ هذه الجملة يجوز فيها أوجه:

أحدها: أن تكون منقطعة عما قبلها استئناف إخبار بذلك .

الثاني: أنها بدلٌ من «خَيْرًا» . قال الزمخشري: «هو بدلٌ من «خَيْرًا»؛ حكاية لقول «الَّذِينَ اتَّقَوْا»، أي: قالوا هذا القول فقدَّم تسميته خيراً ثم حكاها» .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٧٣، الدر المصون

(١) في ب: والخوف .

(٢) سقط من: ب .

الثالث: أنَّ هذه الجملة تفسير لقوله: «خَيْرًا»، وذلك أنَّ الخير هو الوحي الذي أنزل الله فيه: من أحسن في الدنيا بالطاعة؛ فله حسنة في الدنيا، وحسنة في الآخرة. وقوله: «فِي هَذِهِ الدُّنْيَا» الظاهر تعلقه بـ «أَحْسِنُوا»، أي: أوقعوا الحسنة في دار الدنيا، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنَّه حكاية حالٍ من «حَسَنَةً»، إذ لو تأخر؛ لكان صفة لها، ويضعف تعلقه بها نفسها؛ لتقدمه عليها.

فصل

قال المفسرون: إنَّ أحياء من العرب كانوا يبعثون أيام الموسم من يأتيهم بخبر النبي ﷺ فإذا جاء [سائل] ^(١) المشركين الذين قعدوا على الطريق عن محمد - صلوات الله وسلامه عليه - فيقولون: ساحر، وكاهن، وشاعر وكذاب، كذبوا النبي ﷺ، فيأتي المؤمنين فيسألهم عن محمد ﷺ وما أنزل عليه؛ فيقولون «خَيْرًا»، أي أنزل خيرًا، ثم ابتداء فقال: «لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ» أي كرامة من الله.

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: هي تضعيف الأجر إلى العشرة ^(٢). وقال الضحاك: هي النصر والفتح ^(٣). وقال مجاهد: هي الرزق الحسن ^(٤)، ويحتمل أن يكون الذي قالوه من الجواب موصوف بأنه خير.

وقولهم «خَيْرًا» جامع لكونه حقاً وصواباً، ولكونهم معترفين بصحته، ولزومه، وهذا بالصد من قول الذين لا يؤمنون: إن ذلك أساطير الأولين. وتقدم الكلام على «خَيْرٌ» في سورة الأنعام في قوله تعالى: «وَلِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثَمَرَاتٌ خَيْرٌ» [الأنعام: ٣٢].

ثم قال تعالى: «وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّتُ عَدْنٍ»، أي ولنعم دار المتقين دار الآخرة، فحذفت؛ لسبق ذكرها.

هذا إذا لم تجعل هذه الآية متصلة بما بعدها، فإن وصلت بها بما بعدها قلت: «وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّتُ عَدْنٍ» برفع «جَنَّتُ» على أنها اسم لـ «نَعْمَ» كما تقول: نَعْمَ الدَّارُ دَارٌ يَنْزِلُهَا زَيْدٌ.

قوله «جَنَّتُ عَدْنٍ» يجوز أن يكون هو المخصوص بالمدح؛ فيجيء فيها ثلاثة أوجه: رفعها بالابتداء، والجملة المتقدمة خبرها.

أو رفعها بالابتداء، والخبر محذوف؛ وهو أضعفها، وقد تقدم تحقيق ذلك. ويجوز أن يكون «جَنَّتُ عَدْنٍ» خبر مبتدأ مضمير لا على ما تقدم، بل يكون المخصوص [بالمدح] ^(٥) محذوفاً؛ تقديره: ولنعم دار المتقين دارهم هي جنات.

(١) في ب: لشأن.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (٦٧/٣).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) زيادة من: أ.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

وقدره الزمخشري: «ولنغم دار المتقين دار الآخرة» ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر جملة، من قوله «يَدْخُلُونَهَا» ويجوز أن يكون الخبر مضمراً، تقديره: لهم جَنَاتٍ عَدْنٍ، ودل على ذلك قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾.

والعامة على رفع «جَنَاتٍ» على ما تقدم، وقرأ زيد^(١) بن ثابت، والسلمي «جَنَاتٍ» نصباً على الاشتغال بفعل مضمَر، تقديره: يَدْخُلُونَ جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا، وهذا يقوي أن يكون «جَنَاتٍ» مبتدأ، و «يَدْخُلُونَهَا» الخبر في قراءة العامة، وقرأ زيد^(٢) بن علي: «ولنغمَت» بناءً التانيث، مرفوعة بالابتداء و «دَارٍ» خفض بالإضافة، فيكون «نِغْمَت» مبتدأ و «جَنَاتٍ عَدْنٍ» الخبر. و «يَدْخُلُونَهَا» في جميع ذلك نصب على الحال، إلا إذا جعلناه خبراً لـ «جَنَاتٍ»، وقرأ نافع^(٣) في رواية: «يَدْخُلُونَهَا» بالياء من تحت؛ مبنياً للمفعول. وقرأ أبو عبد الرحمن^(٤): «يَدْخُلُونَهَا» بناءً الخطاب مبنياً للفاعل.

قوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ يجوز أن يكون منصوباً على الحال من «جَنَاتٍ» قاله ابن عطية، وأن يكون في موضع الصفة لـ «جَنَاتٍ» قاله الحوفي، والوجهان مبنيان على القول في «عَدْنٍ» هل هي معرفة؛ لكونه علماً، أو نكرة؟ فقائل الحال: لحظ الأول، وقائل التثنية: لحظ الثاني.

قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾ الكلام في هذه الجملة، كالكلام في الجملة قبلها، والخبر إمّا «لَهُمْ» وإمّا «فِيهَا».

قوله: «كَذَلِكَ» الكاف في محل نصب على الحال من ضمير المصدر؛ أو نعتاً لمصدر مقدّر، أو في محل رفع خبر المبتدأ مضمَر، أي: الأمر كذلك و﴿يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ﴾ مستأنف.

فصل

قال الحسن: دار المتقين هي الدنيا؛ لأن أهل التقوى يتزودون فيها للآخرة^(٥). وقال أكثر المفسرين: هي الجنة، ثم فسرها فقال: ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ فقوله «جَنَاتٍ عَدْنٍ» يدل على القصور، والبساتين، وقوله: «عَدْنٍ» يدل على الدوام، وقوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ يدل على أنه حصل هناك أبنية يرتفعون عليها، والأنهار جارية من تحتهم، ﴿لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾ من كل الخيرات، ﴿كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ﴾ أي: هذا جزاء التقوى.

(١) ينظر: البحر ٥/٤٧٤، والمحرر ٨/٤٠٧، والدر المصون ٤/٣٢٤.

(٢) ينظر: البحر ٥/٤٧٤، والدر ٤/٣٢٤.

(٣) قرأ بها نافع ينظر: البحر ٥/٤٧٤، والدر ٤/٣٢٤.

(٤) ينظر: السابق نفسه.

(٥) ذكره الماوردي في «تفسيره» (٣/١٨٧) والبغوي في «تفسيره» (٣/٦٧).

ثم وصف المتقين فقال: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّعَهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ وهذا مقابل لقوله ﴿الَّذِينَ تَوْفَّعَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٢٨].

وقوله: «طَيِّبِينَ» كلمة مختصرة جامعة لمعان كثيرة؛ فيدخل فيها إثباتهم بالمأمورات، واجتنابهم عن المنهيات، واتصافهم بالأخلاق الفاضلة، وبراءتهم عن الأخلاق المذمومة.

وأكثر المفسرين يقول: إن هذا التوفي قبض الأرواح.

وقال الحسن: إنه وفاة الحشر؛ لقوله بعد ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ واحتج الأولون بأن الملائكة لما بشروهم بالجنة، صارت الجنة كأنها دارهم، فيكون المراد بقوله: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ أي: خاصة لكم، «يَقُولُونَ» يعني الملائكة: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(١) وقيل: يُبَلِّغُونَهُمْ سلام الله.

قوله: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّعَهُمُ﴾ يحتمل ما ذكرناه فيما تقدم، وإذا جعلنا «يَقُولُونَ» خبراً فلا بد من عائِدٍ محذوف، أي: يقولون لهم، وإذا لم نجعله خبراً، كان حالاً من الملائكة؛ فيكون «طَيِّبِينَ» حالاً من المفعول، و «يَقُولُونَ» حالاً من الفاعل، وهي يجوز أن تكون حالاً مقارنة، أي: كان القول واقعاً في الدنيا، ومقدرة إن كان واقعاً في الآخرة.

ومعنى «طَيِّبِينَ»، أي طاهرين من الشرك، وقيل: صالحين، وقيل: زاكية أعمالهم وأقوالهم، وقيل: طيبي الأنفس؛ ثقة بما يلقونه من ثواب الله - تعالى - وقيل: طيبة نفوسهم، بالرجوع إلى الله، وقيل: طييين، أي: يكون وفاتهم طيبة سهلة.

و «ما» في «بِمَا» مصدرية، أو بمعنى الذي؛ فالعائد محذوف.

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٣٣) فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَخَافَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٣٤) وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ (٣٥) وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ (٣٦) إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرٍ (٣٧).

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ الآية.

هذه شبهة ثانية لمنكري النبوة؛ فإنهم طلبوا من النبي ﷺ أن ينزل الله ملكاً من

السماء؛ يشهد على صدقه في ادعاء النبوة؛ فقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ في التصديق بنبوتك ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ شاهدين بذلك، ويحتمل أنَّ القوم لما طعنوا في القرآن بقولهم: ﴿أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ وذكر أنواع التهديد، والوعيد، ثم أتبعه بذكر الوعد لمن وصف القرآن بكونه خيراً، عاد إلى بيان أنَّ أولئك الكفار لا ينزجرون عن كفرهم، وأقوالهم الباطلة بالبيانات التي ذكرناها، إلا إذا جاءتهم الملائكة بالتهديد، أو أتاهم أمر ربك، وهو عذاب الاستئصال، وعلى كلا التقديرين قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾، أي: أفعال هؤلاء، وكلامهم يشبه كلام الكفار المتقدمين وأفعالهم، وتقدم الكلام على قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] في آخر الأنعام، وأنَّ الأخوين يقرآن بالياء من تحت، والباقيين بالثاء من فوق، وهما واضحتان؛ لكونه تأنيثاً مجازياً.

قوله: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾ بتعذيبه إياهم، فإنه أنزل بهم ما استحقوه بكفرهم ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ أي ولكنهم ظلموا أنفسهم؛ بكفرهم، وتكذيبهم الرسل. ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ أي: عقاب سيئات ما عملوا، فقوله: ﴿فَأَصَابَهُمْ﴾ عطف على «فَعَلَ الَّذِينَ» وما بينهما اعتراض، «وَحَاقَ» نزل «بِهِمْ» على وجه الإحاطة بجوانبهم، ﴿مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ أي: عقاب استهزائهم. قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾ الآيات.

هذه شبهة ثالثة لمنكري النبوة لأنهم تمسكوا بالقول بالجبر على الطعن في النبوة؛ فقالوا: لو شاء الله الإيمان، لحصل لنا سواء جئت، أو لم تجيء، ولو شاء الكفر لحصل الكفر، جئت أو لم تجيء، فالكل من الله، ولا فائدة في مجيئك ولا في إرسالك وهذا غير ما حكاه الله عنهم في سورة الأنعام في قوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

واستدلال المعتزلة به، مثل استدلالهم بتلك الآية، والكلام فيه استدلال واعتراض عين ما تقدم هناك، فلا فائدة، ولا بأس بأن نذكر منه القليل، فنقول: الجواب عن هذه الشبهة هي: أنهم قالوا: لما كان الكل من الله - تعالى - كانت بعثة الأنبياء عبثاً؛ فنقول: هذا اعتراض - على الله - تعالى - فإن قولهم: إذا لم يكن في بعثة الرسول مزيد فائدة في حصول الإيمان، ودفع الكفر؛ كانت بعثة الأنبياء غير جائزة من الله - تعالى -.

فهذا القول جارٍ مجرى طلب العلة في أحكام الله - تعالى - وفي أفعاله، وذلك باطل؛ بل الله تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يعترض عليه في أفعاله.

وقال بعض المتكلمين والمفسرين: إنهم ذكروا هذا الكلام استهزاء؛ كقول قوم شعيب: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْعَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] ولو قالوا ذلك اعتقاداً لكانوا مؤمنين.

قوله: ﴿فَعَلَّ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا أَلْبَلَغُ الْمُبِينِ﴾ قالت المعتزلة: إنه - سبحانه وتعالى - ما منع أحداً من الإيمان، وما أوقعه في الكفر، والرسول ليس عليهم إلا التبليغ.

وأهل السنة قالوا: معناه أنه - تعالى - أمر الرسول بالتبليغ فوجب عليهم، فأما أن الإيمان هل يحصل، أو لا يحصل؟ فذلك لا يتعلق بالرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ولكنه تعالى يهدي من يشاء بإحسانه، ويضل من يشاء بخذلانه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ فإنه يدل على أنه - تعالى - كان أبداً في جميع الأمم؛ أمراً بالإيمان، وناهياً عن الكفر.

ثم قال: ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ أي: فمنهم من هداه الله إلى الإيمان، ومنهم من أضله عن الحق، وأوقعه في الكفر، وهذا يدل على أن أمر الله لا يوافق إرادته؛ بل قد يأمر بالشيء ولا يريده، وينهى عن الشيء ويريده، وقد تقدم تأويلات المعتزلة، وأجوبتهم مراراً.

والطاغوت: كل معبود من دون الله، وقيل: اجتنبوا الطَّاغُوت: أي طاعة الشيطان. قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ يجوز في «أَنْ» أن تكون تفسيرية؛ لأنَّ البعث يتضمن قولاً، وأن تكون مصدرية، أي: بعثناه بأن اعبدوا.

قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ يجوز في «مَنْ» الأولى أن تكون نكرة موصوفة، والعائد على كلا التقديرين محذوف من الأول، وقوله «حَقَّتْ» يدل على صحة مذهب أهل السنة؛ لأنه تعالى لما أخبر عنه أنه حقت عليه الضلالة، امتنع أن لا يصدر منه الضلالة، وإلا لانقلب خبر الله تعالى الصدق كذباً، وهو محال؛ ويؤيده قوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ٩٦] وقوله: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧] ثم قال - عز وجل -: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ أي: مآل أمرهم، وخراب منازلهم بالغذاب، والهلاك؛ فتعتبروا، ثم أكد أن من حقت عليه الضلالة؛ فإنه لا يهتدي؛ فقال تعالى: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ﴾ أي: تطلب بجهلك ذلك؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾.

قوله ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ﴾ قرأ العامة بكسر الراء، مضارع حرص بفتحها، وهي اللغة الغالبة لغة الحجاز.

وقرأ الحسن، وأبو حيوة^(١): «تَحَرَّصَ» بفتح الراء، مضارع حرص بكسرها، وهي لغة لبعضهم، وكذلك النخعي^(٢): إلا أنه زاد واواً قبل: «إِنْ» فقرأ: «وإن تَحَرَّصَ».

قوله: «لا يَهْدِي» قرأ الكوفيون^(٣) بفتح الياء، وكسر الدال، وهذه القراءة تحتمل وجهين:

(١) ينظر: المحتسب ٩/٢، والشواذ ٣، البحر ٤٧٦/٥، الدر المصون ٣٢٤/٤.

(٢) ينظر: البحر ٤٧٥/٥، والدر المصون ٣٢٤/٤.

(٣) ينظر في قراءتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٣٠٤/٢، الإنحاف ١٨٤/٤، التيسير ١٣٧، والبحر ٤٧٦/٥، والقرطبي ٦٩/١٠، والدر المصون ٣٢٥/٤.

أحدهما: أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله - تعالى - أي: لا يهدي الله من يضلّه؛ فـ «مَنْ» مفعول «يَهْدِي»؛ ويؤيده قراءة أبي: «فَإِنَّ اللَّهَ لَا هَادِيَ لِمَنْ يَضِلُّ وَلَمْ يَضِلْ» وأنه في معنى قوله: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

والثاني: أن يكون الموصول هو الفاعل، أي: لا يهدي المضلين، و «يَهْدِي» يجيء في معنى يهتدي، يقال: هداهُ فهدى، أي: اهتدى.

ويؤيد هذا الوجه: قراءة عبد الله «يَهْدِي» بتشديد الدال المكسورة، والأصل يهتدي؛ فأدغم.

ونقل بعضهم في هذه القراءة كسر الهاء على الإتياع، وتحقيقه ما تقدم في يونس، والعائد على «مَنْ» محذوف، أي: الذي يضلّه الله.

والباقيون «لَا يَهْدِي» بضم الياء، وفتح الدال، مبنياً للمفعول، و «مَنْ» قائم مقام فاعله، وعائده محذوف أيضاً.

وجوز أبو البقاء: أن تكون «مَنْ» مبتدأ، و «لَا يَهْدِي» خبره - يعني - تقدم عليه. وهذا خطأ؛ لأنه متى كان الخبر فعلاً رافعاً لضمير مستتر وجب تأخيره نحو: «زَيْدٌ لَا يَضْرِبُ»، ولو قدمت لالتبس بالفاعل.

وقرىء «لَا يَهْدِي» بضم الياء وكسر الدال.

قال ابن عطية^(١) - رحمه الله - : «وهي ضعيفة».

قال ابن حيّان^(٢): «وإذا ثبت أن «هَدَى» لازم بمعنى اهتدى، لم تكن ضعيفة؛ لأنه أدخل همزة التعدية على اللازم، فالمعنى لا يجعل مهتدياً من أضله الله».

وقوله تعالى: «وَمَا لَهُمْ» حمل على معنى «مَنْ» فلذلك جمع.

وقرىء^(٣): «مَنْ يَضِلُّ» بفتح الياء من «ضَلَّ» أي: لا يهدي من ضل بنفسه ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَصِيرَةٍ﴾، أي: [ما يقيهم]^(٤) من العذاب.

قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢٨) لِبَيِّن لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ (٢٩) إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (٣٠) وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبْوِّنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَا جَزَاءُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (٣١) الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٣٢) وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٣٣) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: البحر ٥/ ٤٧٦، والدر المصون ٤/ ٣٢٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٧٦.

(٤) في أ: مانعين.

الذِّكْرَ لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٤٥﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلُبِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴿٤٦﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٤٧﴾

قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ الآية هذه شبهة رابعة لمنكري النبوة، وهو قولهم: بأن الحشر، والنشر، باطل، لأن هذه البينة إذا مات صاحبها، وتفرقت أجزاؤه، امتنع عوده بعينه، وإذا بطل القول بالبعث، بطل القول بالنبوة من وجهين:

الأول: أن النبي ﷺ يدعو إلى تقرير القول بالمعاد، وهو باطل؛ فيكون داعياً إلى الباطل؛ ومن كان كذلك لم يكن رسولاً.

والثاني: أنه يقرر نبوة نفسه، ووجوب طاعته؛ بناء على الترغيب في الثواب والترهيب من العقاب، وإذا بطل ذلك، بطلت نبوته.

فقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾.

معناه: أنهم كانوا يدعون العلم الضروري بأن الشيء إذا فني وعدم، فإنه لا يعود بعينه، وأن عوده بعينه محال في بديهة العقل.

وأما بيان أنه لما أبطل القول بالبعث بطل القول بالنبوة، فلم يصرحوا به، فتركوه؛ لأنه كلام متبادر إلى العقول، ثم إنه تعالى بين أن القول بالبعث ممكن؛ فقال: ﴿بَلَىٰ وَغَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ أي حق على الله التمييز بين المطيع، والعاصي، وبين المحق، والمبطل، وبين المظلوم، والظالم؛ وهو قوله تعالى: ﴿لِيُنَبِّئَهُمُ الَّذِي صَيَّبُوا فِيهِ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ وسيأتي بيان تقرير هذه الطريقة في سورة «يس» إن شاء الله تعالى، ثم بين إمكان الحشر، والنشر؛ بأن كونه - تعالى - موجداً للأشياء، لا يتوقف على سبق مادة، ولا مدة، ولا آلة؛ وهو تعالى إنما يكونها بقوله: «كُنْ».

فقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وكما أنه قدر على ابتداء إيجاده؛ وجب أن يكون قادراً على إعادته.

قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا﴾ ظاهره أنه استئناف خبر، وجعله الزمخشري نسقاً على «وقال الذين أشركوا» إيذاناً بأنهما كفرتان عظيمتان، وقوله «بَلَىٰ» إثبات لما بعد النفي. قوله «وَغَدَا عَلَيْهِ حَقًّا» هذان المصدران منصوبان على المصدر المؤكد، أي: وعد ذلك وعداً وحقاً حَقًّا.

وقيل: «حَقًّا» نعت لـ «وَعْدًا» والتقدير: بلى يبعثهم، وعد بذلك وعداً حَقًّا.

وقرأ الضحاك^(١): «وَعْدَ عَلَيْهِ حَقٌّ» برفعهما؛ على أن «وَعْدًا» خبر مبتدأ مضمرة، أي: بلى يبعثهم وعد على الله، و «حَقٌّ» نعت لـ «وَعْدًا».

قوله: «لِيُبَيِّنَ» هذه اللام متعلقة بالفعل المقدر بعد حرف الإيجاب، أي: بلى بيعثهم، ليبين، وقوله «كُنْ فَيَكُونُ» تقدم في البقرة، «واللام» في «لِشَيْءٍ» وفي «لَهُ» لام التبليغ؛ كهي في قوله قلت له قُمْ فَقَامَ، وجعلها الزجاج للسبب فيهما، أي: لأجل شيء أن يقول لأجله، وليس بواضح.

وقال ابن عطية^(١): «وقوله «أَنْ نَقُولَ» ينزل منزلة المصدر، كأنه قال: قولنا؛ ولكن «أَنْ» مع الفعل تعطي استقبالا ليس في المصدر في أغلب أمرها، وقد يجيء في مواضع لا يلحظ فيها الزمن؛ كهذه الآية؛ وكقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرٍ﴾ [الروم: ٢٥] إلى غير ذلك».

قال أبو حيان^(٢): وقوله: «ولكن «أَنْ» مع الفعل يعني المضارع» وقوله: «في أغلب أمرها» ليس بجيد؛ بل تدل على المستقبل في جميع أمورها، وقوله: «قد تجيء... إلى آخره» لم يفهم ذلك من دلالة «أَنْ» وإنما فهم من نسبة قيام السماء، والأرض بأمر الله؛ لأنه يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه - تعالى -.

ونظيره: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥] فكان تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو - سبحانه وتعالى - متصف بذلك في كل زمان.

قوله «قَوْلُنَا» مبتدأ، و «أَنْ نَقُولَ» خبره، و «كُنْ فَيَكُونُ»: «كُنْ» من «كَانَ» التامة التي بمعنى الحدوث والوجود، أي: إذا أردنا حدوث شيء، فليس إلا أن نقول له احدث فيحدث عقيب ذلك من غير توقف.

وقرأ ابن^(٣) عامر، والكسائي «فيكون» بنصب النون، والباقون بالرفع.

قال الفراء: ولقراءة الرفع وجهها: أن يجعل قوله «أَنْ نَقُولَ له» كلاماً تاماً، ثم يخبر عنه بأنه سيكون، كما يقال: «إِنَّ زَيْدًا يَكْفِيهِ إِنْ أَمَرَ فَيَفْعَلُ» برفع قولك «فَيَفْعَلُ» على أن تجعله كلاماً مبتدأ.

وأما وجه القراءة الأولى: فأن تجعله عطفاً على «أَنْ نَقُولَ» والمعنى: أن نقول كن فيكون. هذا قول الجمهور.

وقال الزجاج: «ويجوز أن يكون نصباً على جواب «كُنْ»».

ويجاب بأن قوله كُنْ وإن كانت على لفظ الأمر، فليس القصد به ههنا الأمر، إنما هو - والله أعلم - الإخبار عن كون الشيء وحدوثه، وإذا كان كذلك بطل قوله: إنه نصب على جواب «كُنْ».

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣٩٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٧٦.

(٣) ينظر: السبعة للفراسي ٥/ ٦٥، والحجة ٣٨٩، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٣٥٤، والنشر

٢/ ٣٠٤، والقرطبي ١٠/ ٧٠.

فإن قيل: قوله «كُنْ» إن كان خطاباً مع المعدم؛ فهو محال، وإن كان خطاباً مع الموجود، كان أمراً بتحصيل الحاصل؛ وهو محال.

فالجواب: أن هذا تمثيل لنفي الكلام والمعاية وخطاب مع قوم يعقلون ليس هو خطاب المعدم؛ ولأن ما أراده فهو كائن على كُلِّ حال، وعلى ما أراده من الإسراع، ولو أراد خلق الدنيا، والآخرة بما فيهما من السماوات، والأرض، في قدر لمح البصر لقدرة على ذلك؛ ولكن خاطب العباد بما يعقلون.

فصل في دلالة الآية على قدم كلام الله

دلت هذه الآية على قدم القرآن؛ لأنَّ قوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ فلو كان قوله حادثاً؛ لافتقر إحداثه إلى أن يقول له: كن فيكون، وذلك يوجب التسلسل؛ وهو محال؛ فثبت أنَّ كلام الله قديم.

قال ابن الخطيب^(١): وهذا الدليل عندي ليس بالقوي من وجوه:

أحدها: أنَّ كلمة «إِذَا» لا تفيد التكرار؛ لأنَّ الرجل إذا قال لامرأته: «إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فدخلت الدَّارَ مرة واحدة طَلَّقَتْ واحدة، ولو دخلت ثانياً لم تَطْلُقْ طَلقة ثانية، فعلمنا أنَّ ذلك لا يفيد التكرار؛ وإذا كان كذلك ثبت أنَّه لا يلزم من كل ما يحدثه الله تعالى أن يقول له: كن فيكون، فلم يلزم التسلسل.

وثانيها: أن هذا الدليل إن صح، لزم القول بقدم لفظ «كُنْ» وهذا معلوم البطلان بالضرورة؛ لأنَّ لفظة «كُنْ» مركبة من الكاف والثون، وعند حصول الكاف لم تكن النون حاضرة، وعند مجيء النون تقوت الكاف، وهذا يدلُّ على أنَّ لفظة «كُنْ» يمتنع كونها قديمة، وإنَّما الذي يدعي أصحابنا قدمه صفة [مغايرة]^(٢) للفظ: «كُنْ» فالذي تدلُّ عليه الآية لا يقول به أصحابنا، والذي يقولون به لا تدلُّ عليه الآية؛ فسقط التمسك به.

ثالثها: أنَّ الرجل إذا قال: إِنَّ فَلاناً لا يقدم على قول، ولا على فعل، إلا ويستعين فيه بالله كان عاقلاً؛ لأنَّا نقول إن استعانت بالله فعل من أفعاله؛ فيلزم أن يكون كل استعانة مسبوقاً باستعانة أخرى إلى غير نهاية؛ وهذا كلام باطل بحسب العرف؛ فكذلك ما قالوه.

ورابعها: أنَّ هذه الآية مشعرة بحدوث الكلام من وجوه:

الأول: أن قوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ﴾ يقتضي كون القول واقعاً بالإرادة؛ فيكون محدثاً.

الثاني: أنه علق القول بكلمة «إِذَا» وهي إنَّما تدخل للاستقبال.

الثالث: أن قوله تعالى: ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ لا خلاف أنَّ ذلك ينبيء عن الاستقبال.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/٢٧.

(٢) في ب: مقدرة.

الرابع: أن قوله «كُنْ فَيَكُونُ» كلمة مقدمة على حدوث الكون بزمان واحد، والمتقدم على المحدث بزمان واحد؛ يجب أن يكون محدثاً.

الخامس: أنه معارض بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٧] و ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] و ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَصْحَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣] و ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٢٤] و ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ، كَتَبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف: ١٢] فإن قيل: فهب أن هذه الآية لا تدل على قدم الكلام لكنكم ذكرتم أنها تدل على حدوث الكلام، فما الجواب عنه؟.

قلنا: نصرف هذه الدلائل إلى الكلام المسموع الذي هو مركب من الحروف، والأصوات، ونحن نقول بكونه محدثاً.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا﴾ الآية.

لما حكى عن الكفار أنهم أقسموا بالله جهد أيمانهم، على إنكار البعث، دل ذلك على تماديهم في الغي والجهل، ومن هذا حاله، لا يبعد إقدامه على إيذاء المسلمين؛ بالضرب، وغيره من العقوبات؛ وحينئذ يلزم على المؤمنين أن يهاجروا عن ديارهم، ومساكنهم فذكر - تعالى - في هذه الآية حكم تلك الهجرة، وبين ما للمهاجرين من الحسنة في الدنيا والآخرة؛ من حيث هاجر، وصبر، وتوكل على الله - عز وجل - وذلك ترغيب لغيرهم في طاعة الله - عز وجل -.

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: نزلت هذه الآية في صهيب، وبلال، وعمار، وخبّاب، وعابس، وجبير، وأبي جندل بن سهيل، أخذهم المشركون بمكة فجعلوا يعذبونهم؛ ليردوهم عن الإسلام، فأما صهيب فقال لهم: أنا رجل كبير إن كنت لكم لم أنفعكم، وإن كنت عليكم لم أضركم؛ فافتدى منهم بماله، فلما رآه أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - قال: ربيع البيع يا صهيب، وقال عمر رضي الله عنه: «نِعْمَ الرَّجُلُ صَهيبٌ، لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَغْصِهِ»، يريد لو لم يخلق الله النار لأطاعه^(١).

وقال قتادة - رضي الله عنه -: هم أصحاب النبي ﷺ ظلمهم أهل مكة، وأخرجوهم من ديارهم؛ حتّى لحق طائفة منهم بالحبشة، ثم بوأهم الله المدينة بعد ذلك؛ فجعلها لهم دار هجرة، وجعلهم أنصاراً للمؤمنين، وبسبب هجرتهم ظهرت قوة الإسلام، كما أن نصرة الأنصار قوّت شوكتهم^(٢)، ودل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ﴾ على أن الهجرة إذا لم تكن لله، لم يكن لها موقع، وكانت بمنزلة الانتقال من بلد إلى بلد.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢٨/١٠).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٨٥/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢١/٤) وزاد نسبه إلى عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا ظَنُّوا﴾ أي أنهم كانوا مظلومين في أيدي الكفار.

قوله «حَسَنَةً» فيها أوجه:

أحدها: أنها نعتٌ لمصدر محذوف، أي: تبوئة حسنة.

الثاني: أنها منصوبة على المصدر الملاقي لعامله في المعنى؛ لأنَّ معنى «لَتُبَوِّئَنَّهُمْ»

لنحسن إليهم.

الثالث: أنها مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الفعل قبلها مضمن لمعنى لتعطينهم، و «حَسَنَةً» صفة

لموصوف محذوف، أي: داراً حسنة؛ وفي تفسير الحسن: دار حسنة وهي المدينة على ساكنها - أفضل الصلاة والسلام -.

وقيل: تقديره: منزلة حسنة، وهي الغلبة على أهل المشرق.

وقيل: حسنة بنفسها هي المفعول من غير حذف موصوف.

وقرأ أمير المؤمنين^(١)، وابن مسعود، ونعيم بن ميسرة: «لَتُبَوِّئَنَّهُمْ» بالثاء المثلثة

والياء، مضارع أثروى المنقول بهمزة التعدية من «ثَوَّى بالمكان» أقام فيه وسيأتي أنه قرئ بذلك في السبع في العنكبوت، و «حَسَنَةً» على ما تقدم.

ويريد أنه يجوز أن يكون على نزع الخافض أي «في حَسَنَةٍ» والموصول مبتدأ،

والجملة من القسم المحذوف وجوابه خبره، وفيه ردٌّ على ثعلب؛ حيث منع وقوع جملة القسم خبراً.

وجوِّز أبو البقاء في: «الَّذِينَ» النصب على الاشتغال بفعلٍ مضمَر، أي: لنبوأنَّ

الذين.

ورده أبو حيان: بأنه لا يجوز أن يفسر عاملاً، إلا ما جاز أن يعمل، وإن قلت

«زَيْدًا لأضربن» لم يجز، فكذا لا يجوز «زَيْدًا لأضربته».

قوله: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ يجوز فيه أن يعود الضمير على الكفار، أي: لو كانوا

يعلمون ذلك لرجعوا مسلمين.

أو على المؤمنين، أي: لاجتهدوا في الهجرة والإحسان كما فعل غيرهم.

فصل: الإحسان عند الإعطاء

روي أنَّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا أعطى الرجل من المهاجرين

عطاء يقول: خُذْهُ بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهِ، هذا ما وعدك الله في الدنيا وما ادَّخَرَ لَكَ في الآخرة

أفضل، ثم تلا هذه الآية^(٢).

(١) ينظر: المحتسب ٩٠١/٢ والبحر ٤٧٧/٥، والمحرر ٤٢١/٨ والدر المصون ٣٢٧/٤.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٨٦/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢١/٤) وزاد نيته إلى

ابن المنذر وذكره البغوي أيضاً في «تفسيره» (٦٩/٣).

وقيل : المعنى : لنحسن إليهم في الدنيا . وقيل : الحسنة في الدنيا التوفيق والهداية .
قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ محلّه رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم
الذين صبروا ، أو نصب على تقدير أمدح ، ويجوز أن يكون تابِعاً للموصول قبله نعتاً ، أو
بدلاً ، أو بياناً فمحله محله .

والمعنى : أنهم صبروا على العذاب ، وعلى مفارقة الوطن ، وعلى الجهاد ، وبذل
الأموال ، والأنفس في سبيل الله .

قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ الآية هذه الآية شبيهة خامسة لمنكري
النبوّة ، كانوا يقولون : الله أعلى ، وأجل من أن يكون رسوله واحداً من البشر ؛ بل لو أراد
بعثة رسول إلينا كان يبعث ملكاً ، وتقدم تقرير هذه الشبهة في سورة الأنعام ؛ فأجاب الله
عن هذه الشبهة بقوله : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ﴾ والمعنى : أن عادة الله
من أول زمان التكليف لم يبعث رسولاً إلا من البشر ، وهذه العادة مستمرة ، فلا يلتفت
إلى طعن هؤلاء الجاهل .

ودلت هذه الآية على أنه ما أرسل أحداً من النساء ، ودلت على أنه - تعالى - ما
أرسل ملكاً ، إلا أن ظاهر قوله تعالى : ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا﴾ يدل على أن الملائكة رسل
الله إلى سائر الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ، ثم قال الله تعالى : ﴿فَتَنَلَوُا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ .
قال ابن عباس - رضي الله عنه - : يريد أهل التوراة ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ
كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ يعني التوراة^(١) . وقال الزجاج : معناه سلوا كل من يذكر
بعلم وتحقيق .

واختلف الناس في أنه هل يجوز للمجتهد تقليد المجتهد؟ منهم من أجازة محتجاً
بهذه الآية ؛ فقال : لما لم يكن أحد المجتهدين عالماً ، وجب عليه الرجوع إلى المجتهد
العالم بالحكم ؛ لقوله تعالى : ﴿فَتَنَلَوُا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ فإن لم يجب ؛ فلا
أقل من الجواز .

واحتج نفاة القياس بهذه الآية فقالوا : المكلف إذا نزلت به واقعة ، فإن كان عالماً
بحكمها ، لم يجز له القياس ، وإن لم يكن عالماً بحكمها ، وجب عليه سؤال من كان
عالمًا بها ؛ لظاهر هذه الآية ، ولو كان القياس حجة ، لما وجب عليه سؤال العالم ؛ لأنه
يمكنه استنباط ذلك الحكم بالقياس ، فثبت أن تجويز العمل بالقياس يوجب ترك العمل
بظاهر هذه الآية ؛ فوجب أن لا يجوز .

والجواب : أنه ثبت جواز العمل بالقياس بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم -
فالإجماع أقوى من هذا الدليل .

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣٠ / ٢٠) .

قوله «بِالْبَيِّنَاتِ» فيه ثمانية أوجه:

أحدها: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «رِجَالًا» فيتعلق بمحذوف، أي رجالاً ملتبسين بالبينات، أي: مصاحبين لها وهو وجه حسن لا محذور فيه، ذكره الزمخشري.

الثاني: أنه متعلق بـ «أَرْسَلْنَا» ذكره الحوفي، والزمخشري، وغيرهما، وبه بدأ الزمخشري، فقال: «يتعلق بـ «أَرْسَلْنَا» داخلاً تحت حكم الاستثناء مع «رِجَالًا» أي: وما أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا بِالْبَيِّنَاتِ، كقولك: ما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا بِالسَّوْطِ؛ لأن أصله: ضَرَبْتُ زَيْدًا بِالسَّوْطِ».

وضعفه أبو البقاء: بأن ما قبل «إِلَّا» لا يعمل فيما بعدها، إذا تم الكلام على «إِلَّا» وما يليها، قال: إلا أنه قد جاء في الشعر: [البيسط]

٣٣١٠ - نُيِّبْتُهُمْ عَذْبُوا بِالثَّارِ جَارَتُهُمْ وَلَا يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِاللَّيْلِ^(١)

وقال أبو حيَّان^(٢): «وما أجازة الحوفي، والزمخشري، لا يجيزه البصريون؛ إذ لا يجيزون أن يقع بعد «إِلَّا» مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابع لذلك، وما ظن بخلافه قدر له عامل، وأجاز الكسائي أن يليها معمول ما بعدها مرفوعاً، أو منصوباً أو مخفوضاً، نحو: ما ضَرَبَ إِلَّا عمراً زيد، وما ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا، وما مَرَّ إِلَّا زَيْدٌ بِعَمْرٍو».

ووافقه ابن الأنباري في المرفوع، والأخفش، في الظرف، وعديله؛ فما قالاه يتمسئ على قول الكسائي، والأخفش.

الثالث: أنه يتعلق بـ «أَرْسَلْنَا» أيضاً؛ إلا أنه على نية التقديم قبل أداة الاستثناء تقديره: وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ إِلَّا رِجَالًا؛ حتى لا يكون ما بعد «إِلَّا» معمولين متأخرين لفظاً ورتبة داخلين تحت الحصر لما قبل «إِلَّا»، حكاة ابن عطية.

وأنكر الفراء ذلك وقال: «إن صلة ما قبل «إِلَّا» لا يتأخر إلى ما بعد «إِلَّا» لأن المستثنى منه هو مجموع ما قبل «إِلَّا» مع صلته، فلما لم يصر هذا المجموع مذكوراً بتمامه؛ امتنع إدخال الاستثناء عليه».

الرابع: أنه متعلق بـ «تُوحِي» كما تقول: أوحى إليه بحق. ذكره الزمخشري، وأبو البقاء.

الخامس: أن الباء مزيدة في «بِالْبَيِّنَاتِ» وعلى هذا؛ فيكون «الْبَيِّنَاتِ» هو القائم مقام الفاعل؛ لأنها هي الموحاة.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٣٠، تذكرة النحاة ص ٣٣٥، شرح التصريح ١/٢٨٤، المقاصد النحوية

٢/٤٩٢، التبيان ٢/٧٩٦، معاني الفراء ٢/١٠١، الألوسي ١٤/١٤٩، زادة ٣/١٧٩، التصريح ١/

٢٨٤، العيني ٢/٤٩٢، الطبري ١٤/١١٠، البحر المحيط ٥/٤٨٩، الدر المنصون ٤/٣٢٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٧٩.

السادس: أن الجارَّ متعلق بمحذوف؛ على أنه حال من القائم مقام الفاعل، وهو «إِلَيْهِمْ» ذكرهما أبو البقاء. وهما ضعيفان جداً.

السابع: أن يتعلّق بـ «لَا تَعْلَمُونَ» على أنّ الشرط في معنى: التبكيت والإلزام؛ كقول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطني حقّي.

قال الزمخشري^(١): وقوله تعالى: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ» اعتراض على الوجوه المتقدمة، ويعني بقوله: «فاسألوا» الجزاء وشرطه، وأما على الوجه الأخير، فعدم الاعتراض واضح.

الثامن: أنه متعلق بمحذوف جواباً لسؤالٍ مقدر؛ كأنه قيل: بِمَ أرسلوا؟ فقيل: أرسلوا بالبينات، والزُّبر، كذا قدره الزمخشري. وهو أحسن من تقدير أبي البقاء: بعثوا لموافقته للدالّ عليه لفظاً ومعنى.

فصل في تأويل «إلا»

قال البغوي^(٢) - رحمه الله -: «إلا» بمعنى «غَيْرَ»، أي: وما أرسلنا قبلك بالبينات، والزبر، غير رجالٍ يوحي إليهم، ولو لم نبعث إليهم ملائكة.

وقيل: تأويله: وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً يوحي إليهم بالبينات والزبر، والبينات والزبر: كل ما يتكامل به الرسالة؛ لأن مدارها على المعجزات الدالة على صدق مدعي الرسالة، وهي البينات على التكليف، التي يبلغها الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - إلى العباد، وهي الزبر.

ثم قال تعالى: «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» أراد بالذكر الوحي وكان - عليه الصلاة والسلام - مبيّناً للوحي، وبيان الكتاب يطلب من السنة. انتهى.

فصل القرآن ليس كله مجملاً بل منه المجمع والمبين

ظاهر هذه الآية يقتضي أن هذا الذكر مفتقر إلى بيان رسول الله ﷺ والمفتقر إلى [البيان]^(٣) مجمل، فهذا النص يقتضي أن هذا القرآن كله مجمل؛ فلهذا قال بعضهم: متى وقع التعارض بين القرآن والخبر وجب تقديم الخبر؛ لأن القرآن مجمل بنص هذه الآية، والخبر مبين لهذه الآية، والمبين مقدم على المجمع. وأجيب: بأن القرآن منه محكم، ومنه متشابه، والمحكم يجب كونه مبيّناً؛ فثبت أن القرآن كله ليس مجملاً، بل فيه المجمع.

فقوله: «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» محمول على تلك المجملات.

(١) ينظر: الكشف ٦٠٨/٢. (٢) ينظر: معالم التنزيل ٧٠/٣. (٣) في ب: السنة.

فصل هل الرسول مبين لكل ما أنزل الله

ظاهر هذه الآية يقتضي أن يكون الرسول ﷺ هو المبين لكل ما أنزل الله على المكلفين، وعند هذا قال تفاع القياس: لو كان القياس حجة، لما وجب على الرسول بيان كل ما أنزل الله تعالى على المكلفين من الأحكام؛ لاحتمال أن يبين المكلف ذلك الحكم بطريق القياس، ولما دلت هذه الآية على أن المبين للتكاليف، والأحكام؛ هو الرسول، علمنا أن القياس ليس بحجة.

وأجيب عنه: بأنه ﷺ لما بين أن القياس حجة فمن رجع في تبين الأحكام والتكاليف إلى القياس؛ كان ذلك في الحقيقة رجوعاً إلى بيان الرسول ﷺ. قالوا: لو كان البيان بالقياس من بيان رسول الله ﷺ لما وقع فيه اختلاف.

قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ﴾ الآية في «السَّيِّئَاتِ» ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها نعت لمصدر محذوف، أي: المكرات السيئات.

الثاني: أنه مفعول به على تضمين: «مَكَرُوا» عملوا وفعلوا، وعلى هذين الوجهين، فقوله ﴿أَن يَخْشِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ مفعولٌ بـ «أَمِنَ».

الثالث: أنه منصوب بـ «أَمِنَ»، أي: أمنوا العقوبات السيئات، وعلى هذا فقوله ﴿أَن يَخْشِفَ اللَّهُ﴾ بدل من «السَّيِّئَاتِ».

والمكر في اللغة: هو السعي بالفساد خفية، ولا بد هنا من إضمار، تقديره: المكرات السيئات، والمراد أهل مكة، ومن حول المدينة.

قال الكلبي: المراد بهذا المكر: اشتغالهم بعبادة غير الله - تعالى^(١) - والأقرب أن المراد سعيهم في إيذاء الرسول، وأصحابه على سبيل الخفية، أي: يخسف الله بهم الأرض؛ كما خسف بالقرون الماضية.

قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أي: يأتيهم العذاب من السماء من حيث يفجؤهم؛ فيهلكهم بغتة؛ كما فعل بالقرون الماضية.

﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ فِي ثَغْلِهِمْ﴾ أي: أسفارهم ﴿لَا يَفْرُكَ ثَقْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْيَلْدِ﴾ [آل عمران: ١٩٦].

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: في اختلافهم^(٢). وقال ابن جريج: في إقبالهم، وإدبارهم^(٣).

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣٢/٢٠).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٩٠/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢٣/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم.

وينظر: تفسير الماوردي (١٩٠/٣) والبيهقي (٧٠/٣).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٩٠/٧) وذكره الماوردي (١٩٠/٣) والبيهقي (٧٠/٣).

وقيل: في حال تقلبهم في أمكارهم، فيحول الله بينهم، وبين إتمام تلك الحيل. وحمل التقلب على هذا المعنى، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَكَبُّوا لَكَ الْأُمُورَ﴾ [التوبة: ٤٨]. ﴿أَوْ يَأْخُذْهُ عَلَى غَفْوَةٍ﴾ هذا الجار متعلق بمحذوف؛ فإنه حال، إما من فاعل «يأخذهم» وإما من مفعوله، ذكرهما أبو البقاء.

والظاهر كونه حالاً من المفعول دون الفاعل.

والتخوف: تفعل من الخوف، يقال: خِفْتُ الشيء، وتَخَوَّفْتُ.

والتخوف: التنقص، أي: نقص من أطرافهم، ونواحيهم، الشيء بعد الشيء حتى يهلك جميعهم، يقال: تخوفته الدهر؛ وتخوفه، إذا نقصه، وأخذ ماله، وحشمه، ويقال: هذه لغة بني هذيل.

وقال ابن الأعرابي: تخوفت الشيء وتخيفته إذا تنقصته.

حكى الزمخشري أن عمر - رضي الله عنه - سألهم على المنبر عن هذه الآية فسكتوا، فقام شيخ من هذيل، فقال: هذه لغتنا، التخوف التنقص، فقال عمر: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟

قال: نعم، قال شاعرنا: [البيط]

٣٣١١ - تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكاً قَرْداً كَمَا تَخَوَّفَ [عُودَ] الشُّبْعَةِ السَّفْنُ^(١)

فقال عمر - رضي الله عنه - : أيها الناس عليكم بدويانكم لا تضلوا، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية؛ فإن فيه تفسير كتابكم^(٢)، وكان الزمخشري نسب البيت قبل ذلك لزهير، وكأنه سهو؛ فإنه لأبي كبير الهذلي؛ ويؤيد ذلك قول الرجل: قال شاعرنا، وكان هذلياً كما حكاه هو، فعلى هذا يكون المراد ما يقع في أطراف بلادهم، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٤] أي: لا نعالجهم بالعذاب، ولكن ننقص من أطراف بلادهم حتى يصل إليهم فيهلكهم.

ويحتمل أن النقص من أموالهم وأنفسهم يكون قليلاً قليلاً حتى يفنوا جميعهم.

وقال الضحاك، والكلبي: من الخوف، أي: لا يأخذهم بالعذاب، أولاً؛ بل يخيفهم، أو بأن يعذب طائفة؛ فتخاف التي يليها.

(١) نسبه الجوهري لذي الرمة ورواه الزجاج والأزهري وابن منظور لابن مقبل وقال الصاغاني ليس لهما وروى صاحب الأغاني في ترجمة حماد الراوية أنه لابن مزاحم، ويروى لعبد الله بن العجلان الهندي وينسب لزهير، وغير موجود في ديوانه وقيل البيت لأبي كبير الهذلي، ينظر: اللسان (خوف)، ابن عقيل (سفن)، الصحاح (سفن)، روح المعاني ١٥٢٨٤، الكشف ٤٧٣/٢، الطبري ١١٣/١٤، البحر المحيط ٤٧٩/٥، الدر المنصور ٣٢٩/٤.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣٢/٢٠).

ثم قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ أي يمهّل في أكثر الأمر؛ لأنه رءوف رحيم، فلا يعاجل بالعذاب.

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَعُهُمْ يَنْفَعُهُمْ ظِلْلُهُمْ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ وقال الله لا نَخْذِرُ إِلَّا الَّذِينَ اتَّخَذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنَّهُمْ قَارِعُونَ ﴿٥١﴾ وَلَكِنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الْدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿٥٢﴾ وَمَا يَكُم مِّن تَعَمَّرٍ مِّمَّنْ اللَّهُ تَعَزَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضَّرُّ فَإِلَيْهِ تَحْشَرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضَّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَالَيْنَهُمْ فَتَمْتَعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾﴾.

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية قرأ الأخوان^(١): «تَرَوْا» بالخطاب جرياً على قوله: «إِنَّ رَبَّكُمْ».

والباقون: بالياء جرياً على قوله: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا﴾ [النحل: ٤٥].

وأما قوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الظَّيْرِ﴾ [الملك: ١٩] فقراءة حمزة أيضاً بالخطاب^(٢)، ووافقه ابن عامر فيه؛ فحصل من مجموع الآيتين: أنَّ حمزة بالخطاب فيهما، والكسائي^(٣) بالخطاب في الأولى، والغيبة في الثانية، وابن عامر بالعكس، والباقون: بالغيبة فيهما.

وأما توجيه الأولى فقد تقدم، وأما الخطاب في الثانية؛ فجرياً على قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٤] وأما الغيبة؛ فجرياً على قوله تعالى ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٧٣] إلى آخره، وأما تفرقة الكسائي، وابن عامر بين الموضوعين؛ فجمعاً بين الاعتبارين، وأنَّ كلاهما صحيح.

فصل

لَمَّا خَوَّفَ الْمُشْرِكِينَ بِأَنْوَاعِ الْعَذَابِ الْمَتَقَدِّمَةِ، أَرَدَفَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ فِي تَدْبِيرِ أَحْوَالِ الْعَالَمِ الْعُلَوِيِّ، وَالسُّفْلِيِّ؛ لِيُظْهِرَ لَهُمْ أَنَّ مَعَ كَمَالِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ الْقَاهِرَةِ، وَالْقُوَّةِ الْغَيْرِ مِتْنَاهِيَةِ، كَيْفَ يَعْجُزُ عَنِ إِصْصَالِ الْعَذَابِ إِلَيْهِمْ؟ وَهَذِهِ الرُّؤْيَا لَمَّا كَانَتْ بَصْرِيَّةً وَصَلَتْ بِـ «إِلَى»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْإِعْتِبَارَ، وَالْإِعْتِبَارُ لَا يَكُونُ بِنَفْسِ الرُّؤْيَا، حَتَّى يَكُونَ مَعَ النَّظَرِ إِلَى الشَّيْءِ الْكَامِلِ فِي أَحْوَالِهِ.

(١) ينظر: الإتِّحاف ١٨٤/٢، التيسير ١٣٧، والحجة للفارسي ٦٦/٥ القرطبي ٧٤/١٠ والبحر ٤٨٠/٥، والدر المصون ٣٢٩/٤، وإعراب القراءات ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٤/٢ والحجة للفارسي ٦٧/٥، وإعراب القراءات ٣٥٤/١، والدر المصون ٣٢٩/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٢٩/٤.

قوله : ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ هذا بيان لـ «مَا» في قوله : ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ ﴾ فإنها موصولة بمعنى الذي .

فإن قيل : كيف يبين الموصول وهو مبهم بـ «شيء» وهو مبهم ؛ بل أبهم ممّا قبله ؟ .
فالجواب : أن شيئاً قد اتضح ، وظهر بوصفه بالجملة بعده ؛ وهي : «يَتَفَيَّؤُ ظِلَّالُهُ» .
قال الزمخشري : و «مَا» موصولة بـ «خَلَقَ اللَّهُ» وهو مبهم ؛ بيانه في قوله ﴿ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُ ظِلَّالُهُ ﴾ .

وقال ابن عطية^(١) : «مِنْ شَيْءٍ» لفظ عامٌ في كل ما اقتضته الصفة من قوله : «يَتَفَيَّؤُ ظِلَّالُهُ» .

فظاهر هاتين العبارتين : أن جملة «يَتَفَيَّؤُ ظِلَّالُهُ» صفة لـ «شيء» فأما غيرهما ؛ فإنه قد صرح بعدم كون الجملة صفة ؛ فإنه قال : والمعنى : من شيء له ظلٌّ من جبل ، وشجر ، وبناء ، وجسم قائم ، وقوله «يَتَفَيَّؤُ ظِلَّالُهُ» إخبار من قوله «مِنْ شَيْءٍ» ليس بوصف له ، وهذا الإخبار يدل على ذلك الوصف المحذوف الذي تقديره : هو له ظل . وفيه تكلف لا حاجة إليه ، والصفة أبين و «مِنْ شَيْءٍ» في محل نصب على الحال من الموصول ، أو متعلق بمحذوف على جهة البيان ؛ أعني : من شيء .

والتَّفَيُّؤُ : تَفَعَّلَ مِنْ فَاءٍ يَفِيءُ ، أَي : رَجَعَ ، و «فَاء» : قاصر فإذا أريد تعديته عدّي بالهمزة كقوله ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [الحشر : ٧] أو بالتضعيف نحو : فَيَّأَ اللَّهُ الظِّلَّ فَتَفَيَّأً ، وَتَفَيَّأً : مطاوع فَيَّأً ، فهو لازم ، ووقع في شعر أبي تَمَّامٍ متعدياً في قوله : [الكامل]

وَتَفَيَّأَتْ ظِلَّالَهَا مَمْدُوداً^(٢)

واختلف في الفيء ، فقليل : هو مطلق الظل ، سواء كان قبل الزوال ، أو بعده ، وهو الموافق لمعنى الآية هنا .

وقيل : ما كان قبل الزوال فهو ظلٌّ فقط ، وما كان بعده فهو ظل وفيء ، فالظل أعم . يروى ذلك عن رؤية بن العجاج ، وأنكر بعضهم ذلك ، وأنشد أبو [زيد]^(٣) للثَّابِغَةِ الجعدي : [الخفيف]

٣٣١٣ - فَسَلَامُ إِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ وَفَيْوُهُ الْفِرْدَوْسُ ذَاتِ الظَّلَالِ^(٤)

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٣/ ٣٩٧ .

(٢) عجز بيت وصدده : «طلبت ربيع ربعة الممهي لها» ويروى الشطر الثاني : «فوردن ظل ربعة الممدودا» . ينظر : ديوانه ص ٨٠ ، الدر اللقيط ٥/ ٤٩٦ ، البحر المحيط ٥/ ٤٨٠ ، روح المعاني ١٤/ ١٥٣ ، الدر المصون ٤/ ٣٣٠ .

(٣) في ب : ذؤيب .

(٤) ينظر : ديوانه ٢٣١ ، وروح المعاني ٧/ ١٥٤ ، اللسان (ظلل) والرازي ٢٠/ ٣٤ .

فأوقع لفظ «الْفَيء» على ما لم تنسخه الشمس؛ لأن ظلّ الجنة ما حصل بعد أن كان زائلاً بسبب ضوء الشمس.

وقيل: بل تختصّ الظلّ: بما قبل الزوال، والفيء: بما بعده..

قال الأزهري^(١): تَفَيُّؤُ الظَّلَالِ: رُجوعُهَا بعد انْتِصَافِ النَّهَارِ، فَالتَفَيُّؤُ: لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَشِيِّ بعدما انصرفت عنه الشمس، والظل ما يكون بالغداة، وهو ما لم تنله الشمس؛ قال الشاعر: [الطويل]

٣٣١٤ - فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضَّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الْفَيءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ^(٢)
وقال امرؤ القيس: [الطويل]

٣٣١٥ - تَيَمَّمَتِ الْعَيْنُ الَّتِي عِنْدَ ضَارِجٍ يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرْمَضُهَا طَامُ^(٣)

وقد خطأ ابن قتيبة الناس في إطلاقهم الفيء على ما قبل الزوال وقال: إنما يطلق على ما بعده؛ واستدل بالاشتقاق؛ فإن الفيء هو الرجوع، وهو متحقق بما بعد الزوال [قال: وإنما يطلق على ما بعده]^(٤)، فإن الظل يرجع إلى جهة المشرق بعد الزوال بعد ما نسخته الشمس قبل الزوال.

وتقول العرب في جمع فيء: «أَفْيَاء» للقليل، و «فَيُّؤُ» للكثير؛ كاليوت، والعيون، وقرأ أبو عمرو^(٥) «تَفَيُّؤُ» بالتاء من فوق مراعاة لتأنيث الجمع، وبها قرأ يعقوب، والباقون بالياء لأنه تأنيث مجازي.

وقرأ العامة: «ظِلَاله» جمع ظلّ، وعيسى بن عمر^(٦) «ظَلَّلَه» جمع ظِلَّة؛ ك «عُرْقَة»، وعُرف.

قال صاحب اللوامح في قراءة عيسى «ظَلَّلَه»: والظِّلَّة: الغَيْمُ: وهو جسم، وبالكسر: الفيء، وهو عرض فرأى عيسى: أن التفَيُّؤ الذي هو الرجوع بالأجسام أولى منه بالإعراض، وأما في العامة فعلى الاستعارة.

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٥٧٧/١٥.

(٢) البيت لحמיד بن ثور، ينظر: ديوانه (٤٠)، البحر المحيط ٤٨١/٥، التهذيب ٥٧٨/٥ (فاء)، الصحاح ٦٣/١، اللسان (فياً)، فصيح ثعلب ٩٥، المفضليات ١٨٧، إصلاح المنطق ٣٢٠، شواهد المغني للبغدادي ٢٥٢/٣، روح المعاني ١٥٣/١٤، الدر المصون ٣٣٠/٤.

(٣) ينظر: ديوانه (١٦٢)، الشعر والشعراء ١١٢/١، اللسان والتاج والصحاح (عرمض)، البحر المحيط ٥/٤٨١، المحرر الوجيز ٦٦٩/٣ الألويني ١٥٣/١٤، الدر المصون ٣٣٠/٤.

(٤) زيادة من: أ.

(٥) ينظر: السبعة ٣٠٣، والحجة ٣٩١، والإتحاف ١٨٥/٢، والبحر ٤٨٠/٥، والقرطبي ٧٤/١٠، والدر المصون ٣٣٠/٤.

(٦) المحتسب ١٠/٢، والبحر ٤٨٠/٥، والدر المصون ٣٣٠/٤.

قال الواحدي: «ظِلَالُهُ» أضاف الظلال إلى مفرد، ومعناه الإضافة إلى ذوي الظلال، وإنما حسن هذا؛ لأن الذي يرجع إليه الضمير، وإن كان واحداً في اللفظ، وهو قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ إلا أنه كثير في المعنى؛ كقوله تعالى ﴿لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣] فأضاف الظهور، وهو جمع إلى ضمير مفرد؛ لأنه يعود إلى واحد أريد به الكثرة في المعنى، وهو قوله تعالى: ﴿مَا تَرْكَبُونَ﴾ انتهى.

قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يتعلق بـ «يَتَفَيَّؤُ» ومعناها المجاوزة أي: يتجاوز الظلال عن اليمين إلى الشمال.

الثاني: أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من «ظلاله».

الثالث: أنها اسم بمعنى جانب، فعلى هذا ينتصب «إلى» على الظرف.

وقوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ فيه سؤالان:

أحدهما: ما المراد باليمين والشمال؟

والثاني: كيف أفرد الأول، وجمع الثاني؟

وأجيب عن الأول بأجوبة:

أحدها: أن اليمين يمين الفلك؛ وهو المشرق، والشمال شماله، وهو المغرب، وخص هذان الجانبان؛ لأن أقوى الإنسان جانباه؛ وهما يمينه وشماله، وجعل المشرق يمينا؛ لأن منه تظهر حركة الفلك اليومية.

الثاني: البلدة التي عرضها أقل من الميل تكون الشمس صيفاً عن يمين البلد فيقع الظل عن يمينهم.

الثالث: أن المنصوب للعبارة كل جرم له ظل، كالجبل، والشجر، والذي يترتب فيه الأيمان، والشمال، إنما هو البشر فقط، ولكن ذكر الأيمان، والشمال، هنا على سبيل الاستعارة.

الرابع: قال الزمخشري^(١): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ من الأجرام التي لها ظلال متفئة عن أيمانها، وشمالها عن جانبي كل واحد منها وشقيها استعارة من يمين الإنسان، وشماله لجانبي الشيء، أي: يرجع من جانب إلى جانب.

وهذا قريب مما قبله، وأجيب عن الثاني بأجوبة:

أحدها: أن الابتداء يقع من اليمين، وهو شيء واحد؛ فلذلك وحد اليمين، ثم ينتقص شيئاً فشيئاً وحالاً بعد حال، فهو بمعنى الجمع، فصدق على كل حال لفظة الشمال؛ فتعددت بتعدد الحالات، وإلى قريب منه نحا أبو البقاء - رحمه الله -.

والثاني: قال الزمخشري: واليمين بمعنى الأيمان، يعني أنه مفرد قائم مقام الجمع، وحيثند فهمها في المعنى جمعاً؛ كقوله تعالى ﴿وَيُولَوْنَ الْدُبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] أي الأدبار.

الثالث: قال الفراء^(١): لأنه إذا وحّد ذهب إلى واحد من ذوات الظلال، وإذا جمع ذهب إلى كلها؛ لأن قوله تعالى ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ لفظه واحد، ومعناه الجمع، فغبر عن أحدهما بلفظ الواحد؛ كقوله تعالى ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] وقوله عز وجل: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

الرابع: أنا إذا فسرنا اليمين بالمشرق؛ كانت النقطة التي هي مشرق الشمس واحدة بعينها، فكانت اليمين واحدة، وأما الشمائل فهي عبارة عن الانحرافات الواقعة في تلك الظلال بعد وقوعها على الأرض، وهي كثيرة؛ فلذلك غبر عنها بصيغة الجمع.

الخامس: قال الكرماني: «يحتمل أن يراد بالشمائل الشمال، والخلف، والقُدَام؛ لأنّ الظل يفيء من الجهات كلها، فبدأ باليمين؛ لأنّ ابتداء الفيء منها، أو تيمناً بذكرها، ثم جمع الباقي على لفظة الشمال؛ لما بين اليمين، والشمال من التضاد، ونزل القُدَام والخلف منزلة الشمال؛ لما بينهما وبين اليمين من الخلاف».

السادس: قال ابن عطية^(٢): «وما قال بعض الناس من أنّ اليمين أول وقعة للظل بعد الزوال، ثم الآخر إلى الغروب، هي عن الشمائل؛ ولذلك جمع الشمائل، وأفرد اليمين؛ فتخليط من القول، ومبطل من جهات».

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «إذا صليت الفجر كان ما بين مطلع الشمس، ومغربها ظلاً، ثم بعث الله عليه الشمس دليلاً؛ فقبض إليه الظل؛ فعلى هذا فأول دورة الشمس فالظل عن يمين مستقبل الجنوب، ثم يبدأ الانحراف، فهو عن الشمائل؛ لأنه حركات كثيرة، وظلال منقطعة، فهي شمائل كثيرة؛ فكان الظل عن اليمين متصلاً واحداً عاماً لكل شيء».

السابع: قال ابن الضائع رحمه الله: «وجمع بالنظر إلى الغائتين؛ لأنّ ظل الغداة يضمحل حتى لا يبقى منه إلا اليسير، فكانه في جهة واحدة، وهي بالعشي - على العكس - لاستيلائه على جميع الجهات، فلحظت الغائتان في الآية، هذا من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ، ففيه مطابقة؛ لأنّ «سُجِّدًا» جمع، فطابقه جمع الشمائل؛ لاتصاله به؛ فحصل في الآية مطابقة اللفظ للمعنى، ولحظهما معاً؛ وتلك الغاية في الإعجاز».

قوله «سُجِّدًا» حال من «ظلاله»، وسُجِّدًا جمع ساجد، كشاهد وشهد وزايع ورُكّع. والسجود: الميل، يقال: سجدت النخلة إذا مالت، وسجد البعير إذا طأطأ رأسه؛ وقال الشاعر: [الطويل]

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٢/٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٣٩٨.

٣٣١٦ - تَرَى الْأَكْمَامَ فِيهَا سُجَّدًا لِلْحَوَافِرِ^(١)

فالمراد بهذا السجود التواضع.

واعلم أن انتقاص الظل بعد كماله إلى غاية محدودة ثم ازدياده بعد غاية نقصانه، وتنقله من جهة إلى أخرى وفق تدبير الله، وتقديره بحسب الاختلافات اليومية الواقعة في شرق الأرض، وغربها، وبحسب الاختلافات الواقعة في طول السنة على وجه مخصوص، وترتيب معين لا يكون إلا لكونها منقادة لله تعالى خاضعة لتقديره وتدبيره؛ فكان السجود عبارة عن تلك الحال.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: اختلاف هذه الظلال معلل باختلاف سير الشمس لا لأجل تقدير الله؟

فالجواب: أننا وإن سلمنا ذلك، فمحرك الشمس بالحركة الخاصة ليس إلا الله - تعالى - فدل على أن اختلاف أحوال هذه الظلال لم يقع إلا بتدبير الله تعالى، وقيل: هذا سجود حقيقة؛ لأن هذه الظلال واقعة على الأرض ملتصقة بها على هيئة الساجد، قال أبو العلاء المعري، في صفة واد: [الطويل]

٣٣١٧ - بِخَرْقٍ يُطِيلُ الْجُنْحَ فِيهِ سُجُودُهُ وَلِلْأَرْضِ زِيَّ الرَّاهِبِ الْمُتَعَبِدِ^(٢)

فلما كان شكل الأظلال يشبه شكل الساجدين، أطلق عليه السجود، وكان الحسن يقول: أما ظلُّك، فسجد لرَبِّك، وأما أنت، فلا تسجد له؛ بشما صنعت.

وعن مجاهد: ظلُّ الكافر يصلِّي، وهو لا يصلِّي^(٣)، وقيل: ظلُّ كلِّ شيء يسجد لله، سواء كان ذلك ساجداً لله، أم لا.

قوله: ﴿وَهُمْ ذَكْرُونَ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها حال من الهاء في «ظلاله». قال الزمخشري: «لأنه في معنى الجمع، وهو ما خلق الله من كلِّ شيء له ظل، وجمع بالواو والنون؛ لأنَّ الدُّخُورَ من أوصاف العقلاء، أو لأنَّ في جملة ذلك من يعقل فغلب».

وقد ردَّ أبو حيَّان هذا بأن الجمهور لا يجيزون مجيء الحال من المضاف إليه، وهو نظير جاءني غلامٌ هِنْدٍ ضاحِكَةً، قال: «ومن أجاز مجيئها منه إذا كان المضاف جزءاً، أو كالجزء جوز الحالية منه هنا؛ لأنَّ الظل كالجزء؛ إذ هو ناشيء عنه».

الثاني: أنها حال من الضمير المستتر في «سُجَّدًا» فهي حال متداخلة.

الثالث: أنها حال من «ظلاله» فيتنصب عنه حالان، ثم لك في هذه الواو اعتباران:

(١) تقدم برقم: ٣٧٨.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣٦/٢٠).

(٣) ينظر: سقط الزند ٩٢، الرازي ٤٤/٢٠.

أحدهما: أن تجعلها عاطفة حالاً على مثلها، فهي عاطفة، وليست بواو حالٍ، وإن كان خلو الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو قليلاً أو ممتنعاً على رأي، وممن صرح بأنها عاطفة: أبو البقاء.

والثاني: أنها واو الحال، وعلى هذا فيقال: كيف يقتضي العامل حالين؟
فالجواب: أنه جاز ذلك؛ لأن الثانية بدلٌ من الأولى، فإن أريد بالسجود التذلل والخضوع، فهو بدل كل من كل، وإن أريد به [حقيقته]^(١)، فهو بدل اشتمالٍ، إذ السجود مشتمل على الدخور.

ونظير ما نحن فيه: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً وهو شاكٌ» فقولك: «وهو شاكٌ» يحتمل الحالية من «زَيْدٌ» أو ضمير «ضَاحِكاً»، والدُّخُورُ: التواضع؛ قال الشاعر: [الطويل]
٣٣١٨ - قَلِمَ يَبْقُ إِلَّا دَاخِرٌ فِي مُعْجَسٍ وَمُنَجَّجِرٌ فِي غَيْرِ أَرْضِكَ فِي جُحْرِ^(٢)
وقيل: هو القهر والغلبة، ومعنى «داخرون» أذلاء صاغرين.

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية قد تقدم أن السجود على نوعين:

سجود كسجود الصلاة بوضع الجبهة على الأرض، وسجود هو انقياد وخضوع؛
فلهذا قال بعضهم: المراد بالسجود ههنا: الانقياد والخضوع؛ لأنه اللائق بالدابة.
وقيل: السجود حقيقة؛ لأنه اللائق بالملائكة عليهم الصلاة والسلام.

وقيل: السجود لفظ مشترك بين المعنيين، وحمل اللفظ المشترك [على إفادة مجموع معنيين جائز، فيحمل لفظ السجود ههنا على المعنيين معاً، أما في حق الدابة فيمعنى التواضع، وأما في حق الملائكة فيمعنى السجود الحقيقي؛ وهذا ضعيف؛ لأن استعمال اللفظ المشترك]^(٣) في جميع مفهوماته معاً غير جائز.

قوله تعالى: ﴿مِنْ دَابَّتْ﴾ يجوز أن يكون بياناً لـ ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ويكون لله تعالى في سمائه خلق؛ يدبون كما يدبُّ الخلق الذي في الأرض، ويجوز أن يكون بياناً لـ ﴿مَا فِي الْأَرْضِ﴾ فقط.

قال الزمخشري: «فإن قلت: هلاً جيء بـ «مَنْ» دون «ما» تغليبا للعقلاء على غيرهم؟»

(١) في ب: التواضع.

(٢) روي البيت بلفظ (مجلس) مكان (مخيس)، وهو لذي الرمة. ينظر: الديوان ٣٦٤، اللسان والصاح والتاج (خيس) ونسبه للفرزدق وليس في ديوانه، الطبري ١٤/١١٦، البحر المحيط ٥/٤٧٣، الدر المصون ٤/٣٣٢.

(٣) سقط من: ب.

قلت: إنه لو جيء بـ «مَنْ» لم يكن فيه دليلٌ على التغليب، بل كان متناولاً للعقلاء خاصة، فجيء بما هو صالح للعقلاء، وغيرهم؛ إرادة للعموم.

قال أبو حيان^(١): «وظاهر السؤال تسليم أنَّ مَنْ قد تشمل العقلاء، وغيرهم على جهة التغليب، وظاهر الجواب تخصيص «مَنْ» بالعقلاء، وأنَّ الصالح للعقلاء ما دون «مَنْ»، وهذا ليس بجوابٍ لأنه أورد السؤال على التسليم، ثمَّ أورد الجواب على غير التسليم، فصار المعنى أنَّ مَنْ يغلب بها؛ والجواب لا يغلب بها، وهذا في الحقيقة ليس بجواب».

فصل

قال الأخفش: قوله: «مِنْ دَابَّةٍ» يريد من الدواب، وأخبر بالواحد؛ كما تقول: ما أتاني من رجلٍ مثله، وما أتاني من الرجالٍ مثله.

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «يريد كل دابةً على الأرض»^(٢).

فإن قيل: ما الوجه في تخصيص الملائكة، والدواب بالذكر؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أنه تعالى بيّن في آية الظلال أن الجمادات بأسرها منقادة لله - سبحانه وتعالى - وبين بهذه الآية أن الحيوانات بأسرها منقادة لله - تعالى - لأنَّ أحسنها الدواب، وأشرفها الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - فلما بين في أحسها، وفي أشرفها كونها منقادة خاضعة لله - تعالى - كان ذلك دليلاً على أنها بأسرها منقادة خاضعة لله تعالى.

الثاني: قال حكماء الإسلام: الدابة: اشتقاقها من الدبيب، والدبيب عبارة عن الحركة الجسمانية؛ فالدابة اسمٌ لكل حيوان يتحرك ويدب، فلما ميّز الله الملائكة عن الدابة؛ علمنا أنها ليست مما يدب؛ بل هي أرواح محضة مجردة، وأيضاً فإن الطيران بالجنح مغاير للدبيب؛ لقوله ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيمٌ يَبْطِرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨].

﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ يجوز أن تكون الجملة استثناءً أخبر عنهم بذلك، وأن يكون حالاً من فاعل «يسجد».

قوله «يَخَافُونَ» فيها وجهان:

أن تكون مفسرة لعدم استكبارهم، كأنه قيل: ما لهم يستكبرون؟ فأجيب بذلك، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل «لَا يَسْتَكْبِرُونَ»، ومعنى «يَخَافُونَ رَبَّهُمْ»، أي: عقابه.

قوله: «مِنْ قُوَّهِمْ» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه يتعلق بـ «يَخَافُونَ»، أي: يخافون عذاب ربهم كائنًا من فوقهم فقوله «مِنْ قُوَّهِمْ» صفة للمضاف، وهو عذاب، وهي صفة كاشفة؛ لأن العذاب إنَّما ينزل من فوق.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣٦/٢٠).

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٨٣/٥.

الثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «رَبَّهُمْ»، أي : يخافون رَبَّهُمْ عالياً عليهم علو الرتبة والقدرة قاهراً لهم، ويدل على هذا المعنى قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٨].

فصل دلالة الآية على عصمة الملائكة

دلت الآية على عصمة الملائكة عن جميع الذنوب ؛ لأن قوله ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ يدل على أنهم منقادون لخالقهم ، وأنهم ما خالفوه في أمر من الأمور ، كقوله ﴿وَمَا تَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم : ٦٣] ، وقوله : ﴿لَا يَسْقُفُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٧] ، وكذلك قوله - جل وعز - : ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم : ٦] وذلك يدل على أنهم فعلوا كل ما أمروا به ، فدل على عصمتهم عن كل الذنوب .

فإن قيل : هب أن الآية دلت على أنهم فعلوا كل ما أمروا به ، فلم قلتم : إنها تدل على أنهم تركوا كل ما نهوا عنه ؟

فالجواب : أن كل من نهى عن شيء ، فقد أمر بتركه ؛ وحينئذ يدخل في اللفظ ، فإذا ثبت بهذه الآية كون الملائكة معصومين من كل الذنوب ، وثبت أن إبليس ما كان معصوماً من الذنوب ، بل كان كافراً ؛ لزم القطع بأن إبليس ما كان من الملائكة ، وأيضاً : فإنه - تعالى - قال في صفة الملائكة : ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ، ثم قال عز وجل لإبليس ﴿اسْتَكَبَرَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص : ٧٥] وقال : ﴿فَأَقِمْ وَتَنَافَعَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَسْتَكْبِرَ فِيهَا﴾ [الأعراف : ١٣] وثبت أن الملائكة لا يستكبرون ، وثبت أن إبليس تكبر ، واستكبر ، فوجب أن لا يكون من الملائكة .

وللخصم أن يجيب بأن إبليس لو لم يكن من الملائكة ، لما ذم على تركه المعهود من ترك مخالفة الأمر ، ومن الاستكبار ، فلما خالف الأمر ، واستكبر ؛ خرج من حيز الملائكة ، ولعن ، وطرد ؛ لأنه خالف المعهود من حاله .

قال ابن الخطيب - رحمه الله - «ولما ثبت بهذه الآية وجوب عصمة الملائكة ، ثبت أن القصة الخبيثة التي يذكرونها في حق هاروت وماروت باطلة ، فإن الله - تبارك وتعالى - وهو أصدق القائلين لما شهد في هذه الآية على عصمة الملائكة وبراءتهم من كل ذنب ؛ وجب القطع بأن تلك القصة باطلة كاذبة» .

واحتج الطاعنون في عصمة الملائكة بهذه الآية فقالوا : إن الله - تعالى - وصفهم بالخوف ، ولولا أنهم يعجزون من أنفسهم الإقدام على الذنوب ، وإلا لم يحصل الخوف .

والجواب من وجهين :

الأول : أنه - تعالى - حذرهم من العقاب ؛ فقال ﴿وَمَنْ يَقُلْ مَتَمُّهُمُ إِنَّهُ مِنَ دُونِهِ فَلَكَ نَجْرِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء : ٢٩] فللخوف من العذاب يتركون الذنب .

الثاني: أن ذلك الخوف خوف الإجلال؛ هكذا نقل عن ابن عباس؛ كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] وكقول النبي ﷺ «إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ» حين قالوا له وقد بكى: أَتَبْكِي وقد غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّرَ؟ وهذا يدل على أنه كلما كانت معرفة الله أتم، كان الخوف منه أعظم. وهذا الخوف لا يكون إلا خوف الإجلال والكبرياء^(١).

فصل في استدلال المشبهة بالآية والرد عليهم

استدل المشبهة بقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ على أنه - تعالى - فوقهم بالذات.

والجواب: أن معناه: يخافون ربهم؛ من أن ينزل عليهم العذاب من فوقهم، وإذا احتمل اللفظ هذا المعنى؛ سقط استدلالهم، وأيضاً يجب حمل هذه الفوقية على الفوقية بالقدرة، والقهر والغلبة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَا فَوْقَهُمْ فَهُمْ رَبٌّ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

ويقوي هذا الوجه أنه تعالى قال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ فوجب أن يكون المقتضي لخوفهم هو كون ربهم فوقهم؛ لأن الحكم المرتب على وصف يشعر بكون ذلك الحكم معللاً بذلك الوصف، وهذا التعليل، إنما يصح إذا كان المراد بالفوقية، القهر والقدرة؛ لأنها هي الموجبة للخوف، وأما الفوقية بالجهة، والمكان، فلا توجب الخوف؛ لأن حارس البيت فوق الملك بالمكان والجهة مع أنه أخس عبيده.

فصل في أن الملك أفضل من البشر

تمسك قوم بهذه الآية على أن الملك أفضل من البشر من وجوه:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ وقد تقدم أن تخصيص هذين النوعين بالذكر، إنما يحسن إذا كان أحد الطرفين أخس المراتب، وكان الطرف الثاني أشرفها، حتى يكون ذكر هذين الطرفين منبهاً على الباقي، وإذا كان كذلك، وجب أن يكون الملائكة أشرف خلق الله - عز وجل -.

الثاني: أن قوله ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ يدل على أنه ليس في قلوبهم تكبر، وترفع، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ يدل على أن أعمالهم خالية عن الذنب، والمعصية، فمجموع هذين الكلامين يدل على أن بواطنهم، وظواهرهم، مبرأة عن الأخلاق الفاسدة، والأفعال الباطلة، وأما البشر، فليسوا كذلك ويدل عليه القرآن والخبر.

أما القرآن، فقوله تعالى: ﴿يُنَادِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُوا﴾ [عبس: ٢١] وهذا الحكم عام في الإنسان، وأقل مراتبه أن تكون طبيعة الإنسان مقتضية لهذه الأحوال الذميمة.

(١) سقط من: ب.

وأما الخبر، فقوله عليه الصلاة والسلام -: «مَا مَنَّا إِلَّا وَقَدْ عَصَى أَوْ هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ غَيْرَ يَخْيِي بَنَ زَكَرِيَّا»^(١).

ونعلم بالضرورة أن المبرأ عن المعصية، ومن لم يهَمَّ بها أفضل ممن عصى، أو هَمَّ بها.

الثالث: أَنَّ الله - تعالى - خلق الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - قبل البشر بأدوار متطاولة، وأزمان ممتدة، ثم إنه - تعالى - وصفهم بالطاعة، والخضوع، والخشوع طول هذه المدة، وطول العمر مع الطاعة يوجب مزيد الفضيلة لوجهين:

الأول: قوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «الشَّيْخُ فِي قَوْمِهِ كَالنَّبِيِّ فِي أُمَّتِهِ»^(٢) فَضَّلَ الشَّيْخَ عَلَى الشَّابِّ؛ وما ذاك إِلَّا لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَمْرُهُ أَطْوَلَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ طَاعَتَهُ أَكْثَرُ؛ فَكَانَ أَفْضَلَ.

والثاني: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٣) فلما كَانَ شُرُوعُ الْمَلَائِكَةِ فِي الطَّاعَاتِ قَبْلَ شُرُوعِ الْبَشَرِ فِيهَا، لَزِمَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ سَنُّوا هَذِهِ السَّنَةَ، وَهِيَ طَاعَةُ الْخَالِقِ، وَالْبَشَرُ إِنَّمَا جَاءُوا بَعْدَهُمْ، وَاسْتَنُّوا بِسُنَّتِهِمْ؛ فَوَجِبَ بِمَقْتَضَى هَذَا الْخَبَرِ أَنْ كُلُّ مَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ مِنَ الثَّوَابِ،

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣٨/٢٠).

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣٦/٢) من طريق عبد الله بن عمر بن غانم الإفريقي عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

قال ابن حبان: عبد الله بن عمر يروي عن مالك ما لم يحدث به قط. ومن هذا الوجه ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٨٣/١) ونقل كلام ابن حبان وتعقبه السيوطي في «اللائي» (١٥٤/١) فقال: ابن غانم روى له أبو داود وقال الذهبي في «الكاشف»: مستقيم الحديث وهو قاضي إفريقية وقد ورد من حديث أبي رافع قال ابن أبي الفراتي في «جزئه» أنبأنا جدي أبو عمرو ثنا أحمد بن يعقوب القرشي الجرجاني الأموي ثنا عبد الله بن محمد بن سليمان السعدي المروزي ثنا أحمد بن عبد الملك القناطري ثنا إسماعيل بن إبراهيم شيخ لنا عن أبيه عن رافع بن أبي رافع عن أبيه به، أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» وابن النجار في «تاريخه» وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في «تخريج الإحياء» إسناده ضعيف.

وذكره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٠٧/١) وقال عن عبد الله بن غانم: وقال الحافظ في «التقريب» وثقه ابن يونس وغيره، ولم يعرفه أبو حاتم وأفرط ابن حبان في تضعيفه.

والحديث في «تخريج الإحياء» (٨٣/١) للحافظ العراقي وقال: أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» من حديث ابن عمر وأبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أبي رافع بسند ضعيف.

وذكره البخاري في «المقاصد الحسنة» (٦٠٩) وقال: ولعل البلاء فيه من غير الإفريقي فهو جليل القدر ثقة لا ريب فيه ومن جزم بكونه موضوعاً - أي الحديث - شيخنا - أي ابن حجر - ومن قبله التقي ابن تيمية.

(٣) أخرجه مسلم (٢/ ٧٠٤-٧٠٥) كتاب الزكاة: باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة (١٠٧/٦٩) والنسائي (٧٥/٥) كتاب الزكاة: باب التحريض على الصدقة (٢٥٥٤).

فقد حصل مثله للملائكة، ولهم ثواب القدر الزائد من الطاعة؛ فوجب كونهم أفضل.
قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ الآية لما بين أن كل ما سوى الله فهو متقاد لجلاله وكبريائه، أتبعه في هذه الآية بالنهي عن الشرك، وبأن كل ما سواه، فهو ملكه؛ وأنه غني عن الكل.

قوله تعالى: «اثْنَيْنِ» فيه قولان:
أحدهما: أنه مؤكد لـ «إِلَهَيْنِ» وعليه أكثر الناس، و «لَا تَتَّخِذُوا» على هذا يحتمل أن تكون متعدية لواحد، وأن تكون متعدية لاثنيين، والثاني منهما محذوف، أي: لا تتخذوا اثنين إلهين، وفيه بعد.

وقال أبو البقاء: «هو مفعول ثانٍ». وهذا كالغلط؛ إذ لا معنى لذلك ألبتة.
وكلام الزمخشري هنا يفهم أنه ليس بتأكيد؛ فإنه قال: «فإن قلت: إنما جمعوا بين العدد، والمعدود؛ فيما وراء الواحد والاثنيين، فقالوا: عندي رجال ثلاثة، وأفراس أربعة؛ لأن المعدود عارٍ عن الدلالة عن العدد الخاص، فأما رجل ورجلان، وفرس وفرسان؛ فمعدودان فيهما دلالة على العدد؛ فلا حاجة إلى أن يقال: رجل واحد، ورجلان اثنان، فما وجه قوله تعالى: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾؟»

قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد، والتثنية دال على شيئين، على الجنسية، والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما، والذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكد العدد، فدلّ به على القصد إليه، والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: «إنما هو إله»، ولم تؤكد بواحد لم يحسن، وخُيّل أنك أثبت الإلهية، لا الواحدانية.

وقال أبو حيّان^(١) رحمه الله: «لما كان الاسم الموضوع للإفراد، والتثنية قد يتجاوز فيه؛ فيراد به [الجنس]^(٢)؛ نحو: نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ، ونِعَمَ الرَّجُلَانِ الزَيْدَانِ. وقول الشاعر: [الوافر]

٣٣١٩ - فَإِنَّ النَّارَ بِالْمُؤَدِّينِ تُذَكِّي وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوْلَهَا الْكَلَامَ^(٣)
أكد الموضوع لهما بالوصف، فقليل: إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ، وقيل: إله واحد.

فصل

قال ابن الخطيب^(٤): الفائدة في قوله: «اثْنَيْنِ»: أن الشيء إذا كان مستنكراً

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٨٥.

(٢) في ب: التثنية.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٨٥، روح المعاني ١٤/١٦٢، الدر المصون ٤/٣٣٤.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/٣٩.

مستقبهاً، فإذا أريد المبالغة في التنفير عنه عبر عنه بعبارات كثيرة ليصير توالي تلك العبارات سبباً لوقوف العقل على قبحه، والقول بوجود إلهين مستقبّح في العقول؛ فإنّ أحداً من العقلاء لم يقل بوجود إلهين متساويين في الوجود، والعدم، وصفات الكمال فالمقصود من تكرير «اثنَين» تأكيد التنفير عنه، وتوقيف العقل على ما فيه من القبح، وأيضاً فقوله «إلهَين» لفظ واحد يدل على أمرين: ثبوت الإله، وثبوت التعدد.

فإذا قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ﴾ لم يفهم من هذا اللفظ أنّ النهي، وقع عن إثبات الإله، وعن إثبات التعدد، وعن مجموعهما، فلما قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ ظهر أن قوله: «لا تتخذوا» نهى عن إثبات التعدد فقط، وأيضاً فإنّ الثنية منافية للإلهية، وتقريره من وجوه:

الأول: أنّا لو فرضنا موجودين، يكون كل واحدٍ منهما واجباً لذاته؛ لكانا مشتركين في الوجوب الذاتي، ومتباينين بال تعيين، وما به المشاركة، غير ما به المباينة؛ فكل واحدٍ منهما مركّب من جزئين، وكل مركّب فهو ممكن؛ فثبت أنّ القول بأن واجب الوجود أكثر من واحد ينفي القول بكونهما واجبي الوجود.

الثاني: أنّا لو فرضنا إلهين، وحاول أحدهما تحريك جسم، والآخر تسكينه؛ امتنع كون أحدهما أولى بالفعل من الثاني؛ لأنّ الحركة الواحدة والسكون الواحد، لا يقبل القسمة أصلاً، ولا التفاوت أصلاً؛ وإذا كان كذلك امتنع أن تكون القدرة على أحدهما أكمل من القدرة على الثاني؛ وإذا ثبت هذا، امتنع كون إحدى القدرتين أولى بالتأثير من الثانية، وإذا ثبت هذا، فمّا أن يحصل مراد كل منهما، وهو محال، أو لا يحصل مراد كلّ واحدٍ منهما ألبتة؛ وحينئذ يكون كل واحدٍ منهما عاجزاً؛ والعاجز لا يكون إلهاً. فثبت أن كونهما اثنين ينفي كون كل واحد منهما إلهاً.

الثالث: لو فرضنا إلهين اثنين، لكان إمّا أن يقدر أحدهما على أن يستر ملكه عن الآخر، أو لا يقدر، فإن قدر؛ فذلك الآخر ضعيف، وإن لم يقدر، فهو ضعيف.

الرابع: أن أحدهما: إمّا أن يقوى على مخالفة الآخر، أو لا يقوى عليه، فإن لم يقو عليه، فهو ضعيف، وإذا قوي عليه، فالأول المغلوب ضعيف؛ فثبت أنّ الاثنيتين رالإلهية متضادان.

فالمقصود من قوله ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ هو التنبيه على حصول المنافاة، والمضادة بين الإلهية، وبين الاثنينية.

ولما ذكر هذا الكلام قال: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، أي: إنه لمّا دل الدليل على أنّه لا بد للعالم من الإله، وثبت أنّ القول بوجود إلهين محال؛ ثبت أنه لا إله إلا الواحد الأحد.

ثم قال ﴿فَإِنِّي فَارَهِقُونَ﴾ وهذا رجوع من الغيبة إلى حضور، والتقدير: أنه لما ثبت

أَنَّ الإله واحد، وَأَنَّ المتكلم بهذا الكلام إله؛ ثبت حينئذٍ أَنَّهُ لا إله للعالم إلا المتكلم بهذا الكلام، فحينئذٍ يحسن منه أن يعدل من الغيبة إلى الحضور؛ ويقول: ﴿فَإِنِّي فَارَهُبُونَ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي﴾ منصوب بفعلٍ مضمرٍ مقدّر بعده، يفسره هذا الظاهر، أي: إِيَّاي ارهبوا فارهبون، وقدره ابن عطية: ارهبوا إِيَّاي، فارهبون.

قال أبو حيان^(١): وهو ذهولٌ عن القاعدة النحوية؛ وهي أَنَّ المفعول إذا كان ضميراً متصلاً، والفعل متعدياً لواحدٍ، وجب تأخير الفعل؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفتحة: ٥] ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة؛ كقوله: [الرجز]

٣٣٢٠ - إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^(٢)

وقد مرّ تقريره أول البقرة.

وقد يجابُ عن ابن عطية: بأنه لا يقبحُ في الأمور التقديرية ما يقبحُ في اللفظية.

وفي قوله: «إِيَّاي» التفاتٌ من غيبة؛ وهي قوله «وَقَالَ اللَّهُ» إلى تكلم، وهو قوله «فَإِيَّاي» ثم التفاتٌ إلى الغيبة أيضاً، في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَأْتِ الْآزْمِنَ وَالْأَزْمِنَ﴾.

فصل

قوله «فَارَهُبُونَ» يفيد الحصر، وهو أَنَّهُ لا يرهّب الخلق إلا منه، ثم قال: ﴿وَلَمْ يَأْتِ الْآزْمِنَ وَالْأَزْمِنَ﴾.

قال ابن عطية^(٣): «والواو في قوله: ﴿وَلَمْ يَأْتِ الْآزْمِنَ وَالْأَزْمِنَ﴾ عاطفة على قوله «إِلَهُ واحدٌ»، ويجوز أن تكون واو ابتداءً.

قال أبو حيان^(٤): «ولا يقال: واو ابتداءً إلا لَوَاو الحال، ولا يظهر هنا الحال».

قال شهابُ الدين^(٥): وقد يطلقون واو ابتداءً، ويريدون بها واو الاستئناف؛ أي: التي لم يقصد بها عطف ولا تشريك، وقد نصّوا على ذلك؛ فقالوا: قد يؤتى بالواو أول الكلام، من غير قصدٍ إلى عطف، واستدلوا على ذلك بإتيانهم بها في أول أشعارهم وهو كثيرٌ جداً.

ومعنى قوله: «عاطفة على قوله: إله واحد» أي: أنها عطفت جملة على مفرد، فيجب تأويلها بمفرد؛ لأنها عطفت على الخبر؛ فيكون خبراً، ويجوز - على كونها عاطفة - أن تكون عاطفة على الجملة بأسرها، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَحْدٌ﴾.

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٨٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٨٦.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: الدر المصون ٤/٣٣٥.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٤٠٠.

وكان ابن عطية - رحمه الله - قصد بواو الابتداء هذا؛ فإنها استثنائية.

فصل

قال أهل السنة: هذه الآية تدل على أنَّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى؛ لأنَّها من جملة ما في السماوات والأرض، وليس المراد من كونها لله، أنَّها مفعولة لأجله، ولطاعته؛ لأنَّ فيها المباحات، والمحظورات التي يؤتى بها، لغرض الشهوة، واللذة، لا لغرض الطاعة؛ فوجب أن يكون المراد من كونها لله تعالى أنَّها واقعة بتكوينه وتخليقه.

قوله: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ حال من «الدِّين» والعامل فيها الاستقرار المتضمن الجارِّ الواقع خبراً، والواصب: الدائم؛ قال حسَّان: [المديد]

٣٣٢١ - غَيْرَتَهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ وَهَزِيمٌ رَغْدُهُ وَاصِبٌ^(١)
وقال أبو الأسود: [الكامل]

٣٣٢٢ - لَا أَبْتَغِي الْحَمْدَ الْقَلِيلَ بِقَاوَةٍ يَوْمًا بِذِمِّ الدَّهْرِ أَجْمَعَ وَاصِبًا^(٢)

والواصب: العليل لمداومة السقم له؛ قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَدَأْ بِوَاصٍ﴾ [الصفات: ٩] أي: دائم، وقيل: من الوصب، وهو التعب؛ ويكون حينئذٍ على النسب، أي: ذا وَصَبٍ؛ لأنَّ الدِّينَ فيه تكاليف، ومشاقٌّ على العباد؛ فهو كقوله: [المتقارب]

٣٣٢٣ - أَضْحَى فُؤَادِي بِهِ قَاتِنًا^(٣)

أي: ذا قُتُونٍ، وقيل: الواصب: الخالص، ويقال: وَصَبَ الشَّيْءُ، يَصْبُ وَضُوبًا، إذا دام، ويقال وَاظَبَ عَلَى الشَّيْءِ، وَوَاصَبَ عَلَيْهِ إِذَا دَامَ، وَمَقَارَةً وَاصِبَةً، أي: بعيدة، لا غاية لها.

وقال ابن قتيبة: ليس من أحدٍ يدان له، ويطاع إلا أنقطع ذلك بسبب في حال الحياة، أو بالموت إلا الحق - سبحانه وتعالى - فإنَّ طاعته دائمة لا تنقطع.

قال ابن الخطيب^(٤): وأقول: الدين قد يعنى به الانقياد؛ يقال: يا من دانت له الرُّقَابُ، أي: انقادَت لذاته، أي: وله الدين واصلًا، أي: انقياد كل ما سواه له لازم أبدًا؛

(١) ينظر: ديوانه (٢٨١)، البحر المحيط ٤٨٤/٥، الطبري ١١٨/١٤، الدر المصون ٣٣٤/٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٧٤/١٤، مجاز القرآن (٣٦١١)، البحر المحيط ٤٨٣/٥، روح المعاني ١٤٥/١٦٤، الدر المصون ٨٣٣٤/٤.

(٣) عجز بيت وضده:

رخيم الكلام قطع القيام أمسى فؤادي

وهو لعبد الرحمن بن الحكم بن العاص، وقيل: لزياد الأعجم. ينظر: اللسان والتاج والصحاح

(فتن)، البحر المحيط ٤٨٦/٥، المحرر الوجيز ١٩٦/٤، ١٩٧، الدر المصون ٣٣٥/٤.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٤١/٢٠.

لأنَّ انقياد غيره له معلَّل، بأنَّ غيره ممكنٌ لذاته، والممكن لذاته يلزم أن يكون محتاجاً إلى السبب، في طرفي الوجود، والعدم، فالماهيات يلزمها الإمكان لزوماً ذاتياً والإمكان يلزمه الاحتياج إلى المؤثر لزوماً ذاتياً، ينتج أنَّ الماهيات يلزمها الاحتياج إلى المؤثر لزوماً ذاتياً، فهذه [الماهيات]^(١) موصوفة بالانقياد لله - تعالى - اتصافاً، دائماً، واجباً، لازماً، ممتنع التَّغير.

ثم قال ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تُنْفُونَ﴾، أي: تخافون؛ استفهام على طريق الإنكار، أي: أنكم بعد ما عرفتم أن إله العالم واحد، وأن كلَّ ما سواه محتاجٌ إليه، في حدوثه وبقائه، فبعد العلم بهذه الأصول، كيف يعقل أن يكون للإنسان رغبة في غير الله أو رهبة من غير الله؟!

قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ﴾ يجوز في «مَا» وجهان:

أحدهما: أن تكون موصولة، والجارُّ صلتها، وهي مبتدأ، والخبر قوله: «فَمِنَ اللَّهِ» والفاء زائدة في الخبر؛ لتضمن الموصول معنى الشرط، تقديره: والذي استقرَّ بكم، و «مِنْ نِعْمَةٍ» بيانٌ للموصول.

وقدَّر بعضهم متعلق «بِكُمْ» خاصاً، فقال: «وَمَا حَلَّ بِكُمْ أَوْ نَزَلَ بِكُمْ».

وليس بجيد؛ إذ لا يقدر إلا كوناً مطلقاً.

الثاني: أنها شرطية، وفعل الشرط بعدها محذوف، وإليه نحا الفراء، وتبعه الحوفي وأبو البقاء.

قال الفراء^(٢): التقدير «وما يكن بكم». وقد ردَّ هذا؛ بأنه لا يحذف فعلٌ إلا بعد «إن» خاصة في موضعين:

أحدهما: أن يكون من باب الاشتغال؛ نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] لأن المحذوف في حكم المذكور.

الثاني: أن تكون «إن» متلوة بـ «لا» النافية، وأن يدلَّ على الشرط ما تقدَّمه من الكلام؛ كقوله: [الوافر]

٣٣٢٤ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ ۖ وَلَا يَفْلُ مَفْرِكَ الْحَسَامِ^(٣)
أي: وإلا تطلقها، فحذف؛ لدلالة قوله «فَطَلَّقَهَا» عليه.

(١) في أ: الذاتيات.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٤/٢.

(٣) البيت للأحوص. ينظر: ديوانه (١٩٠)، الإنصاف ٧٢، شرح التصريح ٢٥٢/٢، المعني ٤٣٥/٤، الهمع ٦٢/٢، الدرر ٧٨/٢، البحر المحيط ٤٨٦/٥، الفتوحات ٥٧٦/٢، أمالي الشجري ٣٤١/١، الإنصاف ٧٢، المعني ٧٢٠، ابن عقيل ١٠٧/٤، شواهد المغني ٧٦٧، رصف المباني ١٨٨، أوضح المسالك (٥١٦)، الكتاب ١٩٥/١، شذور الذهب ٣٤٣، الأشموني ٢٥/٤، الدرر المصون ٣٣٥/٤.

فإن لم توجد «لا» النافية، أو كانت الأداة غير «إن» لم تحذف إلا ضرورة، مثال الأول قول الشاعر: [الرجز]

٣٣٢٥ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُغْدَمًا؛ قَالَتْ: وَإِنْ^(١)

أي: وإن كان فقيراً راضية؛ ومثال الثاني قول الشاعر: [الرملة]

٣٣٢٦ - صَفْدَةٌ نَابِئَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ^(٢)

وقول الآخر: [الخفيف]

٣٣٢٧ - فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُتُهُمْ يُحْيُوهُ وَتُغَطِّفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي^(٣)

فصل

لما بيّن أن الواجب على العاقل أن لا يتقي غير الله، بين ههنا أنه يجب عليه أن لا يشكر أحداً إلا الله تعالى؛ لأن الشكر إنما يلزم على النعمة، وكلّ نعمة تحصل للإنسان، فهي من الله تعالى، لقوله ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾.

واحتجوا على أن الإيمان حصل بتخليق الله بهذه الآية؛ فقالوا: الإيمان نعمة وكلّ نعمة فهي من الله، فالإيمان من الله تعالى، وأيضاً: فالنعمة عبارة عن كل ما ينتفع به، وأعظم الأشياء نفعاً هو الإيمان، فثبت أن الإيمان نعمة، وكل نعمة فهي من الله؛ لقوله ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ وهذا اللفظ يفيد العموم، وأيضاً: فالموجود إما واجب لذاته، وهو الله - تعالى - وإما ممكن لذاته، والممكن لذاته، لا يوجد إلا لمرجح؛ إن كان واجباً لذاته، كان حصول ذلك الممكن بإيجاد الله - تعالى - وإن كان ممكناً لذاته، عاد التقسيم الأول فيه والتسلسل؛ وهو محال، فلا بد أن ينتهي إلى إيجاد الواجب لذاته؛ فثبت بهذا أن كل نعمة فهي من الله.

واعلم أن النعم: إما دينية أو دنيوية، أما النعم الدينية: فهي إما معرفة الحق لذاته، وإما معرفة الخير؛ لأجل العمل به، وأما النعم الدنيوية فهي: إما نفسانية، وإما بدنية، وإما خارجية، وكل واحد من هذه الثلاثة جنس تحته أنواع خارجة عن الحصر والتخديد؛ كما قال: ﴿وَإِنْ تَسُدُّوا نَفْسَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] انتهى.

قوله: ﴿إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ﴾ قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يريد الأسقام، والأمراض، والقحط، والحاجة^(٤).

(١) تقدم.

(٢) البيت لكعب بن جعيل أو لحسام بن ضرار. ينظر: الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٥/٢، أمالي الشجري ٣٣٢/١، الإنصاف ٦١٨، ابن يعيش ١٠/٩، الخزانة ٤٥٧/١، المؤلف والمختلف من ٨٤، المقاصد النحوية ٤٢٤/٤، شرح المفصل ١٠/٩، لسان العرب (حير)، مع الهوامع ٥٩/٢، الدر المصون ٣٣٥/٤.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (٤٢/٢٠).

(٣) تقدم.

[قوله]: ﴿فَإِلَيْهِ يَخْشَرُونَ﴾ الفاء جواب «إِذَا» والجَوَازُ: رفع الصَّوت؛ قال رؤبة يصف راهباً: [المتقارب]

٣٣٢٨ - يُدَاوِمُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيبِ - كِ طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُؤَارًا^(١)
ومنه من قيده بالاستغانة؛ وأنشد الزمخشري: [الكامل]

٣٣٢٩ - جَارَ سَاعَاتِ النَّيَامِ لِرَبِّهِ^(٢)
وقيل: الجَوَازُ: كالخَوَارِ، جَارَ الثَّوَرُ، وَخَارَ: وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا مَهْمُوزُ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ مُعْتَلَهَا.

وقال الراغب^(٣): «جَارَ إِذَا أَفْرَطَ فِي الدُّعَاءِ، وَالتَّضَرُّعُ تَشْبِيهُاً بِجَوَارِ الرُّوحِيَّاتِ»
وقرأ^(٤) الزهري: «تَجَرُّونَ» محذوف الهمزة، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، كما^(٥)
قرأ نافع: «رِدَا» في ﴿رِدْمًا﴾ [القصص: ٣٤].

ومعنى الآية: أَنَّهُ - تعالى - بَيَّنَّ أَنَّ جَمِيعَ النِّعَمِ مِنْ اللَّهِ، ثُمَّ إِذَا اتَّفَقَ لِأَحَدٍ مُضِرَّةٌ
تَزِيلُ تِلْكَ النِّعَمَ؛ فَإِلَى اللَّهِ يَسْتَعِيثُ؛ لَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ لَا مَفْزَعَ لِلخَلْقِ إِلَّا اللَّهُ، فَكَأَنَّهُ - تعالى -
قَالَ لَهُمْ: فَأَيْنَ أَنْتُمْ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي حَالِ الرِّخَاءِ، وَالسَّلَامَةِ.

قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضَّرَّ﴾ «إِذَا» الأولى شرطية، والثانية: فجائية جوابها، وفي
الآية دليل على أَنَّ «إِذَا» الشرطية لا تكون معمولة لجوابها؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ «إِذَا» الفجائية لا
يعمل فيما قبلها.

[وقرأ^(٦) قتادة]: «كَاشِفٌ»^(٧) على فاعل. قال الزمخشري: «بمعنى «فعل» وهو
أقوى من «كشَف» لأن بناء المغالبة يدل على المبالغة».

قوله: «مِنْكُمْ» يجوز أن يكون صفة لـ «فَرِيقٌ»، و «مِنْ» للتبعية، ويجوز أن يكون
للبيان، قال الزمخشري^(٨): «كَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا فَرِيقٌ كَافِرٌ، وَهُمْ أَنْتُمْ».

فصل

بين - تعالى - أَنَّ عِنْدَ كَشْفِ الضَّرِّ، وَسَلَامَةِ الْأَحْوَالِ، يَفْتَرِقُونَ: فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَبْقَى عَلَى

(١) البيت للأعشى وليس لرؤبة، ينظر: ديوان الأعشى ٨٦، البحر المحيط ٤٨٤/٥، الرازي ٥٢/٢٠،
الكشاف ٤١٣/٢، الألوسي ١٦٥/١٤، الطبري ١٢١/١٤، الدر المصون ٣٣٦/٤.

(٢) ينظر: أساس البلاغة (جَار)، الدر المصون ٣٣٦/٤.

(٣) ينظر: المفردات ١٠٣.

(٤) ينظر: المحتسب ١٠/٢، والبحر ٤٨٧/٥، والدر المصون ٣٣٦/٤.

(٥) من الآية ١٤ من القصص، وينظر: السبعة ٤٩٤.

(٦) في ب: وقرئ.

(٧) قرأ بها قتادة ينظر: المحتسب ١٠/٢، والشواذ ٧٣، والبحر ٤٨٧/٥، والدر المصون ٣٣٦/٤.

(٨) ينظر: الكشاف ٦١١/٢.

كان عليه عند الضراء، أي: لا يفزع إلا إلى الله، وفريق منهم يتغيرون فيشركون بالله - تعالى - غيره؛ وهذا جهل وضلال؛ لأنه لما شهدت فطرته الأصليّة عند نزول البلاء، والضّر في ألا يفزع إلا إلى الله، ولا يستغاث إلا بالله - فعند زوال البلاء يجب ألا يزول عن ذلك الاعتقاد؛ ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَهُمُ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢].

قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ في هذه اللام ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون لام كي، وهي متعلقة بـ «يُشْرِكُونَ»، أي: أن إشراكهم سببه كفرهم به.

الثاني: أنها لام الصيرورة، أي: صار أمرهم إلى ذلك.

الثالث: أنها لام الأمر، وإليه نحا الزمخشري.

وقرأ^(١) أبو العالية، ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ «فِيُمْتَعُوا» بضمّ الياء من تحت، ساكن الميم، مفتوح الياء مضارع «مُتِعَ» مبنياً للمفعول، «فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ» بالياء من تحت أيضاً، وهذا المضارع في هذه القراءة، يجوز أن يكون حذف منه النون فيه؛ إما للنصب، عطفاً على «لِيَكْفُرُوا» وإن كانت لام «كي»، أو للصيرورة، وإما للنصب أيضاً، ولكن على جواب الأمر إن كانت اللام للأمر، ويجوز أن يكون حذفها للجزم؛ عطفاً على «لِيَكْفُرُوا» وإن كانت للأمر أيضاً.

فصل

قال بعض المفسرين: هذه لام العاقبة؛ كقوله تعالى: ﴿فَالنَّظْمَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوٌّ وَحَرًّا﴾ [القصص: ٨] يعني: أن عاقبته تلك التضرعات، ما كانت إلا هذا الكفر.

والمراد بقوله: «بِمَا آتَيْنَاهُمْ» كشف الضّر، وإزالة المكروه، وقيل: المراد به القرآن، وما جاء به محمد ﷺ من النبوة والشرائع.

ثم توعدهم فقال: «فَتَمْتَعُوا»، [والمراد منه التهديد]^(٢)؛ كقوله ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] وقوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أمرهم، وما ينزل بكم من العذاب.

قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيحًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَشَتَّىٰ عَمَّا كُنْتُمْ تَقْرَوْنَ﴾ (٥٦) وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ (٥٧) وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٥٩) لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ

(١) ينظر: المحتسب ١١/٢، والشواذ ٧٣، والبحر ٥/٤٨٧.

(٢) في أ: وهو تهديد.

الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُوَازِئُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَآئِبَةٍ وَلَكِنْ يُوَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَفْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ السَّبِيحَةُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْمُسْتَسَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّقْرَّبُونَ ﴿٦٢﴾ تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ وَرَثَتُهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ .

قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا﴾ الآية لما بيّن فساد قول أهل الشرك بالدلائل القاهرة، شرح في هذه الآية تفاصيل أقوالهم.

قوله: ﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾ الضمير في قوله: «يَعْلَمُونَ» يجوز أن يعود للكفار، أي: لما يعلم، ومعنى «لَا يَعْلَمُونَ» أنهم يسمونها آلهة، ويعتقدون أنها تضر، وتنفع، وتشفع؛ وليس الأمر كذلك.

ويجوز أن تكون للآلهة، وهي الأصنام، أي: الأشياء غير موصوفة بالعلم.

قال بعضهم: والأول أولى؛ لأن نفي العلم عن الحي حقيقة، وعن الجماد مجاز، وأيضاً: الضمير في «وَيَجْعَلُونَ» عائد إلى المشركين، فكذلك في قوله ﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾، وأيضاً فقوله: ﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾ جمع بالواو والنون؛ وهو بالعقل أليق منه بالأصنام.

وقيل: الثاني أولى؛ لأننا إذا أعدناه إلى المشركين؛ افتقرنا إلى إضمار؛ فإن التقدير: ويجعلون لما لا يعلمون إلهاً، أو لما لا يعلمون كونه نافعاً ضاراً، وإذا أعدناه إلى الأصنام، لم نفتقر إلى الإضمار؛ لأن التقدير: ويجعلون لما لا علم لها.

وأيضاً: لو كان هذا العلم مضافاً إلى المشركين، لفسد المعنى؛ لأنه من المحال أن يجعلوا نصيباً مما رزقهم، لما لا يعلمونه.

فإذا قلنا بالقول الأول، احتجنا إلى الإضمار، وذلك يحتمل وجوهاً:

أحدها: ويجعلون لما لا يعلمون له حقاً، ولا يعلمون في طاعته [نفعاً]، ولا في الإعراض عنه ضرراً.

قال مجاهد: يعلمون أن الله خلقهم ويضرهم وينفعهم، ثم يجعلون لما لا يعلمون أنه ينفعهم، ويضرهم نصيباً^(١).

وثانيها: ويجعلون لما لا يعلمون إلهيتها.

وثالثها: ويجعلون لما لا يعلمون السبب في صيرورتها آلهة معبودة.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٩٨/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢٦/٤) وعزاه إلى الطبري.

قوله «نَصِيباً» هو المفعول الأول للجعل، والجار قبله هو الثاني، أي: ويصيّرون الأصنام.

[وقوله: ﴿يَمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ يجوز أن يكون نعتاً لـ «نَصِيباً» وأن يتعلق بالجعل؛ فـ «من» على الأول للتبعيض، وعلى الثاني للابتداء.

فصل

في المراد بالنصيب احتمالات:

أحدها: أنهم جعلوا لله نصيباً من الحرث، والأنعام؛ يتقربون به إلى الله، ونصيباً للأصنام؛ يتقربون به إليها، كما تقدم في آخر سورة الأنعام.

والثاني: قال الحسن - رحمه الله -: المراد بهذا النصيب: البَحِيرَةُ، والسَّائِبَةُ، والوَصِيلَةُ، والجَمَّ^(١).

والثالث: ربما اعتقدوا في بعض الأشياء، أنه لما حصل بإعانة بعض تلك الأصنام، كما أن المنجمين يوزعون موجودات هذا العالم على الكواكب السبعة، فيقولون: لرجل كذا وكذا من المعادن، والنبات، والحيوان، وللمشتري أشياء أخرى.

ثم لما حكى عن المشركين هذا المذهب، قال: ﴿تَاللَّهِ لَشَتَلْنَ﴾ وهذا في هؤلاء الأقوام خاصة بمنزلة قوله: ﴿فَوَرَيْكَ لَشَتَلْنَهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، فأقسم الله سبحانه وتعالى - جل ذكره - على نفسه أنه يسألهم، وهذا تهديد شديد؛ لأن المراد من هذا أنه يسألهم سؤال توبيخ، وتهديد، وفي وقت هذا السؤال احتمالان:

الأول: أنه يقع هذا السؤال عند قرب الموت، ومعاناة ملائكة العذاب، وقيل: عند عذاب القبر، وقيل: في الآخرة.

الثاني: أنه يقع ذلك في الآخرة، وهذا أولى؛ لأنه - تعالى - قد أخبر بما يجري هناك من ضروب التوبيخ عند المسألة، فهو إلى الوعيد أولى.

النوع الثاني من كلماتهم الفاسدة: قوله: ﴿وَيَعْمَلُونَ لَكَ الْبَنَاتِ﴾ ونظيره قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩] كانت خزاعة، وكنانة تقول: الملائكة بنات الله.

قال ابن الخطيب^(٢): «أظن أن العرب إنما أطلقوا لفظ البنات على الملائكة؛ لأن الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - لما كانوا مستترين عن العيون، أشبهوا النساء في الاستتار، فأطلقوا عليهم البنات».

وهذا الذي ظنه ليس بشيء، فإن الجن أيضاً مستترون عن العيون، ولم يطلقوا عليها لفظ البنات.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٤٤/٢٠).

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٤٤/٢٠.

ولمّا حكى عنهم هذا القول قال: «سُبْحَانَهُ» والمراد: تنزيه ذاته عن نسبة الولد إليه.
وقيل: تعجيب الخلق من هذا الجهل الصّريح، وهو وصف الملائكة بالأنوثة، ثم
نسبتها بالولدية إلى الله - سبحانه وتعالى - والمعنى: معاذ الله.

قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن هذا الجملة من مبتدأ، وخبر، أي: يجعلون لله البنات، ثم أخبر أنّ
لهم ما يشتهون.

وجوّز الفراء، والحوفي، والزمخشري، وأبو البقاء - رحمة الله عليهم - أن تكون «مَا»
منصوبة المحلّ؛ عطفاً على «البنات» و«لَهُمْ» عطف على الله، أي: يجعلون لهم ما يشتهون.
قال أبو حيّان^(١): وقد ذهلوا عن قاعدة نحوية، وهو أنه لا يتعدّى فعل المضمر إلى
ضميره المتصل، إلّا في باب «ظنّ» وفي «عدم» و«فقد» ولا فرق بين أن يتعدّى الفعل
بنفسه، أو بحرف الجرّ؛ فلا يجوز: زَيْدٌ ضربه، أي: ضرب نفسه، ولا «زَيْدٌ مَرَّ بِهِ»،
أي: مر بنفسه، ويجوز: «زيد ظنه قائماً»، و«زيد فقده وعدمه» أي: [ظن نفسه قائماً،
وفقد]^(٢) نفسه، وعدمها. إذا تقرّر هذا، فجعل «مَا» منصوبة عطفاً على «البنات» يؤدّي
إلى تعدّي فعل الضمير المتصل، وهو واو «يَجْعَلُونَ» إلى ضميره المتصل، وهو «هُمْ» في
«لَهُمْ» انتهى.

وهذا يحتاج إلى إيضاح أكثر من هذا، وهو أنّه لا يجوز تعدي فعل الضمير
المتصل، ولا فعل الظاهر إلى ضميرها المتصل، إلّا في باب «ظنّ» وأخواتها من أفعال
القلوب، وفي «فقد» و«عدم» فلا يجوز زيدٌ ضربه زيدٌ، أي: ضَرَبَ نفسه، ويجوز: زَيْدٌ
ظنّه قائماً، وظنّه زَيْدٌ قائماً، وزَيْدٌ فقده وعدمه، وفقده وعدمه زَيْدٌ، ولا يجوز تعدي فعل
المضمر المتصل إلى ظاهر، في باب من الأبواب، لا يجوز: زيدٌ ضَرَبَ نفسه، وفي
قولنا «إلى ضميرها المتصل» قيدان:

أحدهما: كونه ضميراً، فلو كان ظاهراً كالنفس لم يمتنع، نحو: زَيْدٌ ضَرَبَ نفسه
وضَرَبَ نفسه زيد.

والثاني: كونه متصلاً، فلو كان منفصلاً؛ جاز، نحو: زيدٌ ما ضرب إلاّ إياه، وما
ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ إياه، وأدلة هذه المسألة المذكورة في كتب النحو.

وقال مكي^(٣): «وهذا لا يجوز عند البصريين، كما لا يجوز: جعلت لي طعاماً إنّما
يجوز جعلت لنفسي طعاماً، فلو كان لفظ القرآن: ولأنفسهم ما يشتهون، جاز ما قال
الفراء^(٤) عند البصريين، وهذا أصلٌ يحتاج إلى تعليل، وبسط كثير».

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٨٨/٥.

(٣) ينظر: المشكل ١٦/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٥/٢.

(٢) زيادة من: أ.

وقال أبو حيَّان - بعدما حكى أنَّ «مَا» في موضع نصبٍ عن الفراء، ومن تبعه -
وقال أبو البقاء، وقد حكاؤه؛ وفيه نظرٌ.

قال شهاب الدين^(١): «وأبو البقاء لم يجعل النَّظْرَ في هذا الوجه، إنَّما جعله في
تضعيفه، بكونه يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل في غير ما
استثنى، فإنه قال: «وَضَعَفَ قَوْمٌ هَذَا الْوَجْهَ، وَقَالُوا: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: وَلَا أَنْفُسَهُمْ،
وفيه نظرٌ» فجعل النظر في تضعيفه لا فيه».

وقد يقال: وجه النَّظَرِ أنَّ الممتنع تعدي ذلك الفعل، أي: وقوعه على ما جر
بالحرف، نحو: «زَيْدٌ مَرَّ بِهِ» فإن المرور واقعٌ بـ «زَيْدٍ»، وأمَّا ما نحن فيه، فليس الجعل
واقعاً بالجاعلين، بل ما يشتهون.

وكان أبو حيَّان يعترض دائماً على القاعدة المتقدمة بقوله تعالى: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ جَنَاحَ
الْخَلَّةِ﴾ [مريم: ٢٥] ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢].

والجواب عنهما ما تقدّم، وهو أنَّ الهزَّ، والضَّمَّ ليسا واقعين بالكاف، وقد تقدّم لنا
هذا البحث في مكانٍ آخر، وإنَّما أعدته لصعوبته، وخصوصيته، هذا بزيادة فائدة، وأراد
بقوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] أي: الشيء الذي يشتهونه، وهو السَّترُ.

ثمَّ إنه - تعالى - ذكر أنَّ الواحد من هؤلاء المشركين لا يرضى بالبت لنفسه فالذي
لا يرتضيه لنفسه كيف ينسبه لله - تعالى - فقال تعالى: ﴿وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُم بِالْأُنْثَى﴾.

التَّبَشِيرُ في عرف اللغة: مختصٌّ بالخبر الذي يفيد السرور، إلا أنَّ أصله عبارة عن
الخبر الذي يؤثر في تغيير بشرة الوجه، ومعلوم أنَّ السُّرُورَ كما يوجب تغيير البشرة،
فكذلك الحزن يوجبه؛ فوجب أن يكون التَّبَشِيرُ حقيقة في القسمين، ويؤكِّده قوله تعالى:
﴿فَبَشَّرَهُمْ بِمَكَادِبِ آلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢]. وقيل: المراد بالتَّبَشِيرُ ههنا الإخبار.

قوله: ﴿ظَلٌّ وَجْهَهُمْ مُسْوَدًّا﴾ يجوز أن تكون «ظُلٌّ» ليست على بابها من كونها تدلُّ
على الإقامة نهائراً على الصِّفَةِ المسندة إلى اسمها، وأن تكون بمعنى: «صَارَ» وعلى
التقديرين هي ناقصة، و «مُسْوَدًّا» خبرها.

وأما «وجهه» ففيه وجهان:

أشهرهما، وهو المتبادر إلى الذَّهن أنه اسمها.

والثاني: أنه بدلٌ من الضمير المستتر في «ظُلٌّ»: بدل بعضٍ من كلٍّ، أي: ظلُّ
أحدهم وجهه، أي: ظل وجه أحدهم.

قوله: «كَظِيمٌ» يجوز أن يكون بمعنى فاعل، وأن يكون بمعنى مفعول كقوله: ﴿وَهُوَ

مَكْطُومٌ»، والجملة حال، ويجوز أن يكون: «وَهُوَ كَظِيمٌ» حالاً من الضمير في «ظُلٌّ» أو من «وَجْهَهُ» أو من الضمير في: «مُسَوِّدًا».

وقال أبو البقاء: «فلو قرئ هنا «مُسَوِّدٌ» يعني بالرفع، لكان مستقيماً على أن يجعل اسم «ظُلٌّ» مضمراً فيها، والجملة خبرها».

وقال في سورة الزخرف [الآية: ١٧]: «ويقرآن بالرفع على أنه مبتدأ، وخبر في موضع خبر ظُلٌّ».

قوله: «يَتَوَارَى» يحتمل أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً ممّا كانت الأولى حالاً منه إلا «وَجْهَهُ» فإنه لا يليق ذلك به، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في: «كَظِيمٌ».

قوله «مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءٍ» تعلق هنا جاران بلفظ واحد لاختلاف معنهما فإن الأولى للابتداء، والثانية للعلّة، أي: من أجل سوء ما بشر به.

قوله: «أَيُّمِسْكُهُ» قال أبو البقاء: «في موضع الحال، تقديره: يتوارى، أي: مُتَرَدِّداً هل يمسه أم لا؟».

وهذا خطأ عند النحويين؛ لأنهم نصوا على أنَّ الحال، لا تقع جملة طلبية، والذي يظهر أن هذه الجملة الاستفهامية معمولة لشيء محذوف هو حال من فاعل «يَتَوَارَى»، ليتم الكلام، أي: يتوارى ناظراً، أو متفكراً: «أَيُّمِسْكُهُ على هُونٍ... أم يدسه» على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ «مَا».

وقرأ الجحدري^(١): أَيْمِسْكُهَا، أم يدسها مراعاة للأنثى، أو لمعنى «مَا».

وقرئ^(٢): أَيْمِسْكُهُ أم يدسها، والجحدري، وعيسى - رحمهما الله - على «هَوَانٍ» بزنة فدان، وفرقة على «هَوْنٍ» وهي قلقة؛ لأنَّ الهون بفتح الهاء: الرِّقُّ، واللين، ولا يناسب معناه هنا، وأمّا الهوان فمعنى «هَوْنٍ» المضموم.

قوله: «عَلَى هَوْنٍ» فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال من الفاعل، وهو مروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فإنه قال: أَيْمِسْكُهُ^(٣) مع [رضاه] بهوان نفسه، وعلى رغم أنفه.

والثاني: أنه حال من المفعول، أي: يمسه ذليلة مهانة. والدُّس: إخفاء الشيء، وهو هنا عبارة عن الوأد.

فصل

معنى الآية: أن وجهه يتغير تغير المغموّم، ويقال لمن لقي مكروهاً قد اسود وجهه

(١) القرطبي ٧٨/١٠، والبحر ٤٨٨/٥، والدر المصون ٣٣٩/٤.

(٢) ينظر: السابق نفسه.

(٣) في أ: رجاءه.

غمًّا، وحزنًا، وإنما جعل اسوداد الوجه كناية عن الغم؛ لأنَّ الإنسان إذا قوي فرحه انشرح صدره، وانبسط روح قلبه من داخل البدن، ووصل إلى الأطراف، ولا سيَّما إلى الوجه لما بين القلب، والدماغ من التَّعلق الشَّدِيد، وإذا وصل الرُّوح إلى ظاهر الوجه أشرق الوجه، وتلألأ، واستنار، وإذا قوي غمُّ الإنسان احتقن الرُّوح في داخل القلب، ولم يبق منه أثرٌ قويٌّ في ظاهر الوجه، فلا جزم يصفرُّ الوجه، ويسودُّ، ويظهر فيه أثر الأرضية، والكآبة؛ فثبت أنَّ من لوازم الفرح استنارة الوجه، وإشراقه، ومن لوازم الغمِّ كمودة الوجه، وغبرته، وسواده، فلهذا قال: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَلِيمٌ﴾ أي ممتلئ غمًّا «يتوارى» به من القوم يتنحى عنهم ويتَّعِب من سوء ما بَشُر.

قال المفسِّرون: كان الرجلُ في الجاهليَّة إذا ظهر آثار الطَّلُق بامرأته توارى واختفى عن القوم إلى أن يعلم ما يولد له، فإن كان ذكرًا؛ ابتهج به وإن كان أنثى حزن، ولم يظهر أياماً يدبر فيها رأيه ماذا يصنع بها؟ وهو قوله: ﴿أَتَيْسِكُمْ عَلَىٰ هُونٍ﴾، أي: أياحتبسها؟ والإمساك هنا: الحبس، كقوله: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] والهون: الهوان.

قال النضر بن شميل: يقال: إنه أهون عليه هونا، وهواناً، وأهنته هوناً وهواناً، وقد تقدَّم الكلام فيه في سورة الأنعام عند قوله تعالى: ﴿عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣].
﴿أَمْ يَدُسُّ فِي الْأَرْبَابِ﴾ والدُّس: إخفاء الشيء في الشيء، كانت العرب يدفنون البنات أحياء خوفاً من الفقر عليهن، وطمع غير الأكفء فيهن.

قال قيس بن عاصم: يا رسول الله: إني وارت ثمانى بنات في الجاهليَّة، فقال - صلوات الله وسلامه عليه -: «أعتق عن كلِّ واحدةٍ منهنَّ رقبةً»، فقال: يا نبيَّ الله إني ذو إبل، فقال - عليه الصلاة والسلام - «أهد عن كلِّ واحدةٍ منهنَّ هدياً»^(١).

وروي أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله: والذي بعثك بالحق نبياً ما أجد حلاوة الإسلام منذ أسلمت قد كان لي بنتٌ في الجاهليَّة، وأمرتُ امرأتِي أن تُزَيِّنَها وتطيبها، فأخرجتها إليَّ فلمَّا انتهتُ بها إلى وادٍ بعيدٍ القعر ألقينها فيه، فقالت: يا أبتِ قَتَلْتَنِي، فكلَّمَا تَذَكَّرْتُ قَوْلَهَا لَمْ يَنْفَعْنِي شَيْءٌ، فقال ﷺ «مَا كَانَ فِي الجاهليَّة فقد هدمه الإسلام، وما كَانَ فِي الإسلام يهدمه الاستِغْفَارُ»^(٢).

واعلم أنَّهم كانوا مختلفين في قتل البنات، فمنهم من يذبحها، ومنهم من يحفر الحفيرة، ويدفنها إلى أن تموت، ومنهم من يرميها من شاطئ جبل، ومنهم من يغرقها، وكانوا يفعلون ذلك تارة للغيرة، وتارة للحمية، وتارة خوفاً من الفقر، والفاقة، ولزوم النَّفَقَة.

(١) أخرجه البيهقي (١١٦/٨) والطبراني في «الكبير» (٣٣٨/١٨) والبخاري (٢٢٨٠ - كشف).

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٣٧/٧) وقال: رواه البخاري والطبراني ورجال البزار رجال الصحيح غير حسين بن مهدي الأيلي وهو ثقة.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢٠ / ٤٥ - ٤٦).

وكان صعصعة عم الفرزدق إذا أحسَّ شيئاً من ذلك، وجه إلى والد البنت إبلاً يستحيها بذلك، فقال الفرزدق مفتخراً به: [المتقارب]

٣٣٣٠ - وَعَمِّي الَّذِي مَنَعَ الْوَائِدَاتِ وَأَخِيَا الْوَيْسِدَ فَلَمْ تُؤَدِّ^(١) ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾؛ لأنهم بلغوا في الاستنكاف من البنت إلى أعظم الغايات. أولها: أنه يسوّد وجهه.

ثانيها: أنه يختفي عن القوم من شدة نفرتة عنها.

وثالثها: يقدم على قتلها مع أنّ الولد محبوبٌ بالطبع، وذلك يدلُّ على أنّ النفرة من البنت تبلغ مبلغاً لا مزيد عليه، فالشيء الذي يبلغ الاستنكاف عنه إلى هذا الحدِّ العظيم، كيف يليق بالعقل أن ينسبه لإله العالم القديم المقدّس العالي عن مشابهة جميع المخلوقات؟ ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿الْكُفْرُ وَلَهُ الْأُنثَى تِلْكَ إِذَا قَسَمْتُ لَكُمْ^(٢)﴾ [النجم: ٢١، ٢٢].

فصل

قال القرطبي: ثبت في صحيح مسلم أنّ النبي ﷺ قال: «من ابتلي من البنات بشيء، فأحسن إليهنَّ كنَّ له سِثراً من الثَّارِ»^(٣).

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ عَالَ جَارِيتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ، وَضُمَّ أَصَابِعُهُ» أخرجهما مسلم^(٤).

فصل

قال القاضي: «دلّت هذه الآية على بطلان الجبر؛ لأنهم يضيفون إلى الله - تعالى - من الظلم، والفواحش ما إذا أضيف إلى أحدهم أجهد نفسه في البراءة منه، والتّباعّد عنه، فحكمهم في ذلك مشابهة لحكم هؤلاء المشركين، بل أعظم؛ لأنّ إضافة البنات إلى الله إضافة قبح واحد، وذلك أسهل من إضافة كل القبائح والفواحش إلى الله - تعالى -».

وجوابه: لما ثبت بالدليل استحالة الصّاحبة والولد على الله أردفه الله - تعالى - بذكر هذا الوجه الإقناعي، وإلا فليس كل ما قبح في العرف قبح من الله - تعالى - ألا ترى أنّه لو زَيْنَ رجلٌ إماءه، وعبيده، وبالع في تحسين صورهم، ثمَّ بالغ في تقوية الشهوة فيهم

(١) ينظر: الديوان ١٧٣/١، القرطبي ٧٨/١٠، البغوي ٩٧/٤، مجاز القرآن ٢٨٧/٢، الخازن ٩٧/٤، الكشف ١٠٢/٢، أمالي المرتضى ٢٨٢/٢، اللسان (وَأَد) الإصَابَة ١٨٦/٣.

(٢) أخرجه البخاري ٤٤٠/١٠، كتاب الأدب: باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (٥٩٩٥) ومسلم ٤/٢٠٢٧، كتاب البر والصلة والآداب: باب فضل الإحسان إلى البنات (١٤٧ - ٢٦٢٩).

(٣) أخرجه مسلم في ٢٠٢٨/٤، كتاب البر والصلة والآداب: باب فضل الإحسان إلى البنات ١٤٩ - ٢٦٣١، والترمذي ٢٨١/٤، كتاب البر والصلة: باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات ١٩١٤.

وفيهن، ثم جمع بين الكل، وأزال الحائل، والمانع، فإن هذا بالاتفاق حسن من الله - تعالى - وقبيح من كل الخلق، فعلمنا أن التعويل بالوجوه المبنية على العرف إنما تحسن إذا كانت مسبقة بالدلائل القطعية اليقينية، وقد ثبت بالبراهين القطعية امتناع الولد على الله، فلا جرم حسنت تقويتها بهذه الوجوه الإقناعية.

وأما أفعال العباد فقد ثبت بالدلائل القطعية أن خالفها هو الله سبحانه وتعالى فكيف يمكن إلحاق أحد البابين بالآخر.

ثم قال: ﴿لَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ والمثل السوء: عبارة عن الصفة السوء، وهي احتياجهم إلى الولد، وكرهيتهم الإناث خوفاً من الفقر والعار ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، أي: الصفة العالية المقدسة، وهي كونه تعالى منزهاً عن الولد.

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: مثل السوء: الثار، والمثل الأعلى شهادة أن لا إله إلا الله ﴿وَهُوَ الْمَزِيدُ الْحَكِيمُ﴾^(١).

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ مع قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْرَئُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾.

فالجواب: أن المثل الذي يضربه الله حقاً وصدقاً، والذي يذكره غيره باطل.

قال القرطبي^(٢) في الجواب: «إن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْرَئُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾، أي: الأمثال التي توجب الأشباه، والنقائص، أي: لا تضربوا لله مثلاً يقتضي نقصاً وتشبهاً بالخلق، والمثل الأعلى: وصفه بما لا شبيه له ولا نظير».

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ﴾ الآية لما حكى عن القوم عظيم كفرهم، وقبيح قولهم، بين أنه يمهل هؤلاء الكفار، ولا يعاجلهم بالعقوبة إظهاراً للفضل، والرحمة، والكرم.

قالت المعتزلة: هذه الآية دالة على أن الظلم والمعاصي ليست فعلاً لله تعالى، بل تكون أفعالاً للعباد؛ لأنه - تعالى - أضاف ظلم العباد إليهم، فقال - عز وجل - ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ﴾، وأيضاً: لو كان خلقاً لله لكانت مؤاخذتهم بها ظملاً من الله، ولما منع الله - تعالى - العباد من الظلم، فبأن يكون منزهاً عن الظلم أولى؛ ولأن قوله تعالى: ﴿بِظُلْمِهِمْ﴾ الباء فيه تدل على العلية، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الحشر: ٤]. وقد تقدم الجواب مراراً.

فصل

ظاهر الآية يدل على أن إقدام الناس على الظلم؛ يوجب إهلاك جميع الدواب، وذلك غير جائز؛ لأن الدابة لما لم يصدر عنها ذنب، فكيف يجوز إهلاكها بسبب ظلم الناس؟

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/٧٣).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/٧٩.

وأجيب بوجهين:

أحدهما: أننا لا نسلم أن قوله: ﴿مَا تَرَكْتُ عَلَىٰ ظَهْرِكَ مِنْ دَابَّةٍ﴾ يتناول جميع الدواب.

قال الجبائي - رحمه الله -: إن المراد لو يؤاخذهم الله بما كسبوا من كفر، ومعصية لعجل هلاكهم، وحينئذ لا يبقى لهم نسل، ومن المعلوم أنه لا أحد إلا وفي أحد آياته من يستحق العذاب، وإذا هلكوا؛ فقد بطل نسلهم، فكان يلزمه أن لا يبقى في العالم أحد من الناس، وإذا [هلكوا]^(١)، وجب ألا يبقى أحد من الدواب أيضاً، لأن الدواب مخلوقة لمنافع العباد، وهذا وجه حسن.

الثاني: أن الهلاك إذا ورد على الظلمة، ورد أيضاً على سائر الناس والدواب، فكان ذلك الهلاك في حق الظلمة عذاباً، وفي حق [غيرهم امتحاناً]^(٢)، وقد وقعت هذه الواقعة في زمن نوح - عليه الصلاة والسلام -.

الثالث: أنه تعالى لو أخذهم لانقطع القطر، وفي انقطاعه انقطاع الثبّت، فكان لا يبقى على ظهرها دابة.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - سمع رجلاً يقول: إن الظالم لا يضُرُّ إلا نفسه فقال: «لا والله، بل إن الجباري ليموت في وكبرها بظلم الظالم»^(٣).

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه: كَادَ الْجُعْلُ يَهْلِكُ فِي جَحْرِه بِذَنْبِ ابْنِ آدَمَ؛ فهذه الوجوه الثلاثة مبنية على أن لفظ الدابة يتناول جميع الدواب^(٤).

والجواب الثاني: أن المراد بالدابة الكافر، قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَانُوا فِيكُمْ أَضْلُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، والكنية في قوله: «عليها» عائدة إلى الأرض، ولم يسبق لها ذكر، إلا أن ذكر الدابة يدل على الأرض، فإن الدابة إنما تدب على الأرض. قوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤْخِرُهُمْ إِلَهُ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ كي يتوالدوا.

قال عطاء عن ابن عباس - رضي الله عنه -: يريد أجل يوم القيامة.

وقيل: منتهى العمر: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾، أي: البنات التي يكرهونها لأنفسهم ومعنى:

(١) في ب: بطلوا.

(٢) في ب: غير الظلمة مجازاً.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٠١/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢٨/٤) وزاد نسبه إلى عبد بن حميد وابن أبي الدنيا والبيهقي في «شعب الإيمان».

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٠١/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢٧/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «شعب الإيمان».

«ويجعلون»: يصفون الله بذلك، ويحكمون به له، كقولك: جعلتُ زيداً على الناس، أي: حكمت بهذا الحكم. وتقدّم معنى الجعل عند قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَيِّرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣].

قوله: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾ العامة على أن «الكذب» مفعول به، و «أنّ لهم الحُسنى» بدل منهم بدل كل من كل، أو على إسقاط الخافض، أي: بأن لهم الحُسنى. وقرأ^(١) الحسن «أَلْسِنَتُهُم» بسكون التاء تخفيفاً، وهي تشبه تسكين لام ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْفُتُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وهمزة ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] ونحوه.

والألسنة: جمع لسان مراداً به التذكير، فجمع كما جمع فعال المذكر نحو: «جَمَارٍ وَأَخْمِرَةٍ»، وإذا أريد به التأنيت جمع جمع أفعّل، كذِرَاعٍ، وأذْرَعٍ. وقرأ^(٢) معاذ بن جبل رضي الله عنه: «الكُذْبُ» بضم الكاف والذال، ورفع الباء، على أنّه جمع كذوب، كصُبُورٍ وصُبْرٍ، وهو مقيسٌ.

وقيل: هو جمع كاذب، نحو «شَارِفٌ وشُرْفٌ»؛ كقول الشاعر: [الوافر]
٣٣٣١ - أَلَا يَا حَمْرٌ لِلشُّرَفِ النَّوَاءِ^(٣)

وهو حيثلٌ صفة لـ: «أَلْسِنَتُهُم»، وحيثلٌ يكون «أنّ لهم الحُسنى» مفعولاً به والمراد بالحسن: البُتُونُ.

وقال يمانٌ: يعني بالحسنة: الجنة في المعاد. فإن قيل: كيف يحكمون بذلك، وهم منكرون القيامة؟ فالجواب: أنّ جميعهم لم ينكر القيامة، فقد قيل: إنّه كان في العرب جمعٌ يقرّون بالبعث، ولذلك كانوا يربطون البعير النّفيس على قبر، ويتركونه إلى أن يموت ويقولون: إنّ ذلك الميت إذا حشر؛ يحشر معه مركوبه.

وقيل: إنهم كانوا يقولون: إن كان محمداً صادقاً في قوله بالبعث، تحصل لنا الجنة بهذا الدين الذي نحن عليه.

قيل: وهذا القول أولى، لقوله بعد: «لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ» فردّ عليهم قولهم، وأثبت لهم النار؛ فدلّ على أنهم حكموا لأنفسهم بالجنة.

قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾، أي: حقاً. قال ابن عباس - رضي الله عنه - نعم إن لهم النار^(٤).

(١) ينظر: البحر ٤٩٠/٥، والدر المنصور ٣٣٩/٤.

(٢) ينظر: البحر ٤٩٠/٥ والمحتسب ١١/٢، والدر المنصور ٣٣٩/٤.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٠٢/٧) وذكره البيهقي في «تفسيره» (٧٤/٣).

قال الزجاج: «لا» رد لقولهم، أي: ليس الأمر كما وصفوا، «جرم» [فعلهم]^(١) أي: كسب ذلك القول لهم النار، فعلى هذا اللفظ «أَنَّ» في محل نصب بوقوع الكسب عليه. وقال قطرب: «أَنَّ» في موضع رفع، والمعنى: وجب أن لهم النار، وكيف كان الإعراب، فالمعنى: أنه يحق لهم النار، ويجب.

قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ مُّقْرَطُونَ﴾ قرأ نافع بكسر^(٢) الراء، اسم فاعل من أفرط، إذا تجاوز فالمعنى: أنهم متجاوزون الحد في معاصي الله - تعالى - أو في الإفراط، فأفعل هنا قاصر.

وقال الفارسي: كأنه من أفرط، أي: صار ذا فرط، مثل: أجرب، أي: صار ذا جرب، والمعنى: أنهم ذو فرط إلى النار كأنهم قد أُرسلوا إلى من يُهَيَّءُ لَهُمْ مواضع إلى النار.

وبالقون بفتحها، اسم مفعول من: أفرطته، وفيه معنيان: أحدهما: أنه من أفرطته خلفي، أي: تركته ونسيته، حكى الفراء أن العرب تقول أفرطت منهم ناساً، أي: خلفتهم، والمعنى: أنهم منسيون متروكون في النار.

والثاني: أنه من أفرطته، أي: قدمته إلى كذا، وهو منقول بالهمزة من فرط إلى كذا، أي: تقدّم إليه، كذا قاله أبو حيان^(٣)، وأنشد للقطامي: [البسيط]

٣٣٣٢ - وَاسْتَعْجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا كَمَا تَعَجَّلَ فَرَّاطٌ لِرُورَادٍ^(٤)
فجعل «فَرَّطَ» قاصراً، و «أَفَرَطَ» منقولاً.

وقال الزمخشري: «بمعنى مقدّمون إلى النار معجلون إليها، من أفرطت فلاناً وفَرَّطَهُ، إذا قَدَّمْتَهُ إِلَى الْمَاءِ».

فجعل «فَعَلَ»، و «أَفَعَلَ» بمعنى؛ لأن «أَفَعَلَ» منقول من «فَعَلَ» والقولان محتملان، ومنه الفرط، أي: المتقدم، قال عليه السلام: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوَاضِ»^(٥)، أي: سابقكم، ومنه «جَعَلَهُ فَرَطاً لأبويه وذخراً»، أي: متقدماً بالشفاعة، وبثقل الموازين، والمعنى على هذا: أنهم قدموا إلى النار، وأنهم فرط الذين يدخلون بعدهم.

(١) في ب: أن لهم النار.

(٢) ينظر: السبعة ٣٧٤، والإتحاف ١٨٥/٢، والنشر ٣٠٤/٢ والحجة ٣٩١، والتيسير ١٣٨، والبحر ٥/٤٩٠، والدر المصون ٣٣٩/٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٩٠.

(٤) ينظر: اللسان والتاج والصحاح (فرط)، البحر المحيط ٥/٤٩١، الطبري ١٤/١٢٨، روح المعاني ١/١٧٣، الدر المصون ٣٣٩/٤.

(٥) تقدم.

وقرأ^(١) أبو جعفر في رواية «مُفْرَطُونَ» بتشديد الرَّاء مكسورة من فَرَط في كذا، أي : قَصَّر، وفي رواية مفتوحة من فَرَطْتُهُ معدى بالتَّضْعِيف ؛ أي من «فرط» بالتخفيف أي : تقدَّم، وسبق .

وقرأ عيسى^(٢) بن عمر والحسن - رضي الله عنهما - «لا جَرَمَ إِنَّ لَهُمُ النَّارَ وَإِنَّهُمْ بِكُسر «إِنَّ» فِيهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا جَوَابُ قَسَمٍ، أَغْنَتْ عَنْهُ : «لا جَرَمَ» .

ثم بين - تعالى - أن هذا الصُّنْع الذي صدر من مشركي قريش، قد صدر عن سائر الأمم السَّابِقَة في حق أنبيائهم - صلوات الله وسلامه عليهم - .

فقال : ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَرَزَيْنَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ﴾ أي : كما أرسلنا إلى هذه الأُمَّة ، وهذا تسليةٌ للرسول ﷺ فيما كان يناله من الغم بسبب جهالات القوم .

قالت المعتزلة : هذه الآية تدلُّ على فساد قول المجبرة من وجوه :

أحدها : أنَّه إذا كان خالقُ أَعْمَالِهِم هو الله - تعالى - ، فلا فائدة في التَّزْيِين .

والثاني : أنَّ ذلك التزيين لما كان بخلق الله - تعالى - لم يجز دُمُ الشَّيْطَانِ بسببه .

والثالث : أنَّ ذلك التزيين هو الذي يدعو الإنسان إلى الفعل ، وإذا كان حصول الفعل بخلق الله - تعالى - كان ضرورياً ، فلم يكن التَّزْيِين داعياً .

والرابع : أنَّ على قولهم : الخالق لذلك العمل ، أجدر بأن يكون ولياً لهم من الدَّاعِي إِلَيْهِ .

الخامس : أنه - تعالى - أضاف التزيين إلى الشَّيْطَانِ ، ولو كان ذلك المزيِّن هو الله - تعالى - لكانت إضافته إلى الشَّيْطَانِ كذباً .

والجواب : إنَّ كان مزيِّن القبائح في أعين الكُفَّار هو الشَّيْطَانُ ، فمزيِّن تلك الوسوس في عين الشَّيْطَانِ إنَّ كان شيطاناً آخر ؛ لزم التَّسْلِيس ، وإنَّ كان هو الله - تعالى - فهو المطلوب .

قوله : ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة حكاية حال ماضية ، أي : فهو ناصرهم ، أو آتية .

ويراد باليوم يوم القيامة ، والمعنى : فهو وليُّ أولئك الذين زَيَّنَ لَهُمُ أَعْمَالَهُمْ يوم القيامة ، وأطلق اسم اليوم على يوم القيامة لشهرته ، والمقصود أنَّه لا وليَّ لهم ، ولا ناصر لهم ؛ لأنهم إذا عاينوا العذاب ، وقد نَزَلَ بِالشَّيْطَانِ كِتَابُهُ بِهِمْ ، رَأَوْا أَنَّهُ لَا مُخَلِّصَ لَهُ مِنْهُ كَمَا لَا مُخَلِّصَ لَهُمْ مِنْهُ ؛ جاز أن يُوَبِّخُوا بأن يقال لهم : «هذا وليُّكم اليوم» على وجه السُّخْرية .

(١) ينظر : النشر ٣٠٤/٢ ، والإتحاف ١٨٥/٢ ، والقرطبي ٨٠/١ والبحر ٤٩١/٥ ، والدر المصون ٤/٣٤٠ .

(٢) ينظر : البحر ٤٩٠/٥ ، الدر المصون ٤/٣٤٠ .

وجوّز الزمخشري أن يعود الضمير على قريش، فيكون حكاية حال في الحال لا ماضية، ولا آتية، والمعنى: أن الشيطان يتولى إغواءهم، وصرّفهم عنك كما فعل بكفّار الأمم قبلك، فعلى هذا رجع عن الإخبار عن الأمم الماضية إلى الإخبار عن كفّار مكة، وسمّاه ولياً لهم؛ لطاعتهم له، ولهم عذاب أليم في الآخرة.

وجوّز الزمخشري أيضاً أن يكون عائداً على «أمم»، ولكن على حذف مضاف تقديره: فهو ولي أمثالهم اليوم.

واستبعده أبو حيان، وكان الذي حمّله على ذلك قوله: «اليوم» فإنه ظرف حال، وقد تقدّم أنه على حكاية الحال الماضية، أو الآتية.

ثم ذكر - تعالى - أنه مع هذا الوعيد الشديد، قد أقام الحجّة، وأزاح العلّة فقال تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، أي وما أنزلنا عليك القرآن إلا لتبين بواسطة بيانات القرآن الأشياء التي اختلفوا فيها يعني أهل الملل، والنحل، والأهواء، مثل التوحيد، والشرك، والجبر، والقدر، وإثبات المعاد ونفيه، ومثل: تحريمهم الحلال كالبحيرة والسائبة وغيرهما، وتحليلهم أشياء محرمة كالهيئة.

فصل

قالت المعتزلة: واللام في «لتبين» تدلّ على أن أفعال الله معللة بالأغراض، كقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزِلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ١] وقوله عز وجل ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦].

والجواب: أنه لما ثبت بالعقل امتناع التعليل، وجب صرفه إلى التأويل.
قوله: ﴿وَهْدَىٰ وَرَحْمَةً﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنهما انتصبا على أنهما مفعولان من أجلهما؛ والناصب: ﴿وَأُنزِلْنَا إِلَيْكَ﴾ ولما اتحد الفاعل في العلّة، والمعلول؛ وصل الفعل إليهما بنفسه، ولما لم يتحد في قوله: ﴿وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ﴾، أي: لأن تبين على أن هذه اللام لا تلزم من جهة أخرى، وهي كون مجرورها «أن»، وفيه خلاف في خصوصية هذه المسألة، وهذا معنى قول الزمخشري فإنه قال: «معطوفان على محل «لتبين» إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعول بهما؛ لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب، ودخلت اللام على: «لتبين»؛ لأنه فعل المخاطب لا فعل المنزل، وإنما ينتصب مفعولاً له ما كان فعلاً لذلك الفعل المعلن».

قال أبو حيان^(١) - رحمه الله -: «قوله: معطوفان على محل «لتبين» ليس بصحيح؛ لأنّ محله ليس نصباً، فيعطف منصوب، ألا ترى أنه لو نصبه لم يجز لاختلاف الفاعل».

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/٤٩١.

قال شهاب الدين^(١): «الزمخشري لم يجعل النصب لأجل العطف على محله إنما جعله بوصول الفعل إليهما لاتحاد الفاعل، كما صرح به فيما تقدم آنفاً، وإنما جعل العطف لأجل التشريك في العلة لا غير، يعني: أنهما علتان، كما أن «لثبني» علة، ولئن سلمنا أنه نصب عطفًا على المحل، فلا يضر ذلك، وقوله: «لأن محله ليس نصباً» ممنوع، وهذا ما لا خلاف فيه من أن محل الجار، والمجرور النصب؛ لأنه فضلة، إلا أن تقوم مقام مرفوع، ألا ترى إلى تخريجهم قوله: «وأرْجُلُكُمْ» في قراءة النصب على العطف على محل «برء وسبكم»، ويجيزون: مررت بزيد وعمرو على خلاف في ذلك بالنسبة إلى القياس، وعدمه لا في أصل المسألة، وهذا بحث حسن».

فصل

قال الكلبي: وصف القرآن بكونه هدى، ورخمة لقوم يؤمنون، يدل على أنه ليس كذلك في حق الكل، لقوله في أول البقرة: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وإثما خص المؤمنين بالذكر؛ لأنهم هم المستفوعون به، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّحْشَنَهَا﴾ [النازعات: ٤٥]؛ لأن المنتفع بالإندار هؤلاء القوم فقط^(٢).

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ (٦٥) وَإِنَّ لَكُوفِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّشْفِيكُم بِهَا فِي بَطُونِهِ مِنْ بَيْنِ قَرْيَةٍ وَدِمْرٍ لِّبَنَّا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ (٦٦) وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ لَتُخَذِّلُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٦٧).

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ الآية اعلم أن المقصود الأعظم من هذا القرآن العظيم تقرير أصول أربعة: الإلهيات، والنبوات، والمعاد، وإثبات القضاء والقدر، والمقصود الأعظم من هذه الأصول الأربعة: تقرير الإلهيات، فلهذا السبب كلما امتد الكلام في فصل من الفصول، عاد إلى تقرير الإلهيات، فهنا لما امتد الكلام في وعيد الكفار، عاد إلى تقرير الإلهيات، فقال: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ وقد تقدم تقرير هذه الدلائل.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماع إنصاف وتدبر؛ والمراد: سماع القلوب لا سماع الآذان.

والنوع الثاني من الدلائل: الاستدلال بعجائب أحوال الحيوانات.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُوفِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّشْفِيكُم بِهَا فِي بَطُونِهِ مِنْ بَيْنِ قَرْيَةٍ وَدِمْرٍ لِّبَنَّا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ الآية: والعبرة: العظة.

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحزمة والكسائي «نُشْفِيكُمْ» بضم

(١) ينظر: الدر المصون ٤/ ٣٤٠.

(٢) ينظر: تفسير الرازي (٢/ ٥١).

النون هنا، وفي المؤمنين، والباقون^(١) بفتح النون فيهما.

وهذه الجملة يجوز أن تكون مفسرة للعبرة، كأنه قيل: كيف العبرة؟ فقيل: نسقيكم من بين فرث، ودم لبناً خالصاً، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ، [مضمراً]^(٢)، والجملة جواب لذلك السؤال، أي: هي، أي: العبرة نسقيكم، ويكون كقوله: «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

واختلف الناس: هل سَقَى، وأسقى لغتان بمعنى واحد، أم بينهما فرق؟.

خلاف مشهور، فقيل: هما بمعنى واحد، وأنشد جمعاً بين اللغتين فقال: [الوافر]

٣٣٣٣ - سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسَقَى ثَمِيرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ^(٣)

دعى للجميع بالسقي، والخصب، و «ثَمِيرًا» هو المفعول الثاني، أي: ما نميراً، وقال أبو عبيدة: مَنْ سَقَى الشَّفَةَ: «سَقَى» فقط، ومن سَقَى الشجر والأرض: «أسقى»، وللداعي لأرض بالسقيا وغيرها: أسقى فقط.

وقال الأزهرى^(٤) - رحمه الله -: العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام، ومن السماء، أو نهر يجري أسقيته، أي: جعلته شرباً له، وجعلت له منه مسقى، فإذا كان للمنفعة قالوا: «سَقَى»، ولم يقولوا: «أسقى».

وقال الفارسي^(٥): «سَقَيْتُهُ حَتَّى رَوَيْ، وَأَسَقَيْتُهُ نَهْرًا جَعَلْتُهُ لَهُ شَرْبًا».

وقيل: سقاء إذا ناوله الإناء؛ ليشرب منه، ولا يقال من هذا أسقاه.

وقرأ أبو^(٦) رجاء «يُسْقِيكُمْ» بضم الياء من أسفل، وفي فاعله وجهان:

أحدهما: هو الله - تعالى -.

والثاني: أنه ضمير النعم المدلول عليه بالأنعام، أي: نعماً يجعل لكم سقياه.

وقرئ^(٧): «تَسْقِيكُمْ» بفتح التاء من فوق. قال ابن عطية: وهي ضعيفة.

قال أبو حيَّان^(٨): «وضعفها عنده - والله أعلم - أنه أنث في: «تُسْقِيكُمْ» وذكر في

(١) ينظر: السبعة ٣٧٤، والنشر ٣٠٤/٢، والحجة ٣٩١، والإتحاف ١٨٦/٢، والقرطبي ٢٨٢/١٠، والبحر ٤٩٢/٥، والدر المصون ٣٤١/٤.

(٢) في ب: محذوف.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٢٢٨/٩.

(٥) ينظر: الحجة ٧٥ - ٧٤.

(٦) ينظر: البحر ٤٩٢/٥، والدر المصون ٣٤١/٤.

(٧) وهي قراءة أبي جعفر ينظر: الإتحاف ١٨٦/٢، والنشر ٣٠٤/٢، والبحر ٤٩٢/٥ والقرطبي ٨٢/١٠، والدر المصون ٣٤١/٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٤٩٢/٥.

قوله: «مِمَّا فِي بَطُونِهِ»، ولا ضعف من هذه الجهة؛ لأنَّ التذكير، والثَّانِيث باعتبارين». قال شهاب الدِّين: وضعفها عنده من حيث المعنى، وهو أنَّ المقصود الامتنان على الخلق، فنسبة السقي إلى الله هو الملائم لا نسبته إلى الأنعام.

قوله: ﴿مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ يجوز أن تكون «مِنْ» للتبعيض، وأن تكون لابتداء الغاية وعاد الضمير ها هنا على الأنعام مفرداً مذكراً.

قال الزمخشري: ذكر سيبويه الأنعام في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على أفعال، كقولهم «ثوب أسَمَال»، ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً. وأما ﴿فِي بَطُونِهِ﴾ [المؤمنون: ٢١] في سورة المؤمنين، فلأنَّ معناه الجمع، ويجوز أن يقال في «الأنعام» وجهان:

أحدهما: أن يكون جمع تكسير: «نَعَم» كأجبال في جبل.

وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع، فإذا ذكر، فكما يذكر «نَعَم» في قوله:

[الرجز]

٣٣٣٤ - فِي كُلِّ عَامٍ نَعَمٌ يَخْوُونُهُ يَلْقَاهُ قَوْمٌ وَيَنْجُوهُ^(١)

وإذا أثَّف فيه وجهان: أنه تكسير نعم، وأنه في معنى الجمع.

قال أبو حيان: أمَّا ما ذكره عن سيبويه، ففي كتابه في هذا الباب، ما كان على مثال مفاعل، ومفاعيل ما نصه: «وأمَّا أجمال، وفلوس فإنَّها تنصرف، وما أشبهها؛ لأنَّها ضارعت الواحد، ألا ترى أنك تقول: أقوال، وأقاويل، وأغراب، وأغاريب، وأيد، وأياد فهذه الأحرف تخرج إلى مثال: مفاعل، ومفاعيل كما يخرج إليه الواحد، إذا كسر الجمع، وأمَّا مفاعل، ومفاعيل، فلا يكسر؛ فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا البناء؛ لأنَّ هذا البناء هو الغاية فلما ضارعت الواحد صرفت».

ثم قال: وكذلك الفعول لو كسرت مثل الفلوس؛ لأن يجمع جمعاً لأخرجته إلى فعائل كما تقول: جدود، وجدائد، وركوب، وركائب، وركاب.

ولو فعلت ذلك بمفاعل، ومفاعيل، لم يجاوز هذا البناء، ويقوي ذلك أن بعض العرب تقول: «أُتِي» للواحد فيضم الألف، وأمَّا أفعال؛ فقد تقع للواحد، من العرب من يقول: «هو الأنعام»، قال - الله عزَّ وجلَّ -: ﴿شَقِيقُكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾. وقال أبو الخطَّاب:

(١) البيت لقيس بن حصين الحارثي.

ينظر: الكتاب ١/ ٦٥، الخزانة ١/ ١٩٦، اللسان (نعم)، العيني ١/ ٥٢٨، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٠٢، الإنصاف ١/ ٦٢، مجاز القرآن ١/ ٣٦٢، المخصص ١٧/ ١٩، الكشاف ٢/ ٦١٥، الطبري ١٣٢/ ١٤، التهذيب ١٣/ ١٣، حاشية الشهاب ٥/ ٣٤٦، البحر المحيط ٥/ ٤٩٣، الدر المنصور ٤/ ٣٤٢.

سمعت من العرب من يقول: هذا ثوب أكياش.

قال: والذي ذكره سيبويه^(١): هو الفرق بين مفاعل ومفاعيل، وبين أفعال وفُعُول وإن كان الجميع أبنية للجمع من حيث إنَّ مفاعل، ومفاعيل لا يجمعان، وأفعال وفُعُول قد يخرجان إلى بناء شبه مفاعل، أو مفاعيل فلما كانا قد يخرجان إلى ذلك انصرفا، ولم ينصرف «مفاعل» و «مفاعيل» لشبه ذينك بالمفرد من حيث إنه يمكن جمعها وامتناع هذين من الجمع، ثم قوي شبههما بالمفرد بأن بعض العرب يقول في «أتى» «أتى» بضم الهمزة، يعني أنه قد جاء نادراً فعول، من غير المصدر للمفرد، وبأن بعض العرب قد يوقع أفعالاً للمفرد من حيث أفرد الضمير فيقول: هو الأنعام، وإنَّما ذلك على سبيل المجاز؛ لأنَّ الأنعام في معنى النعم والتَّعَم يفرد؛ كما قال الشاعر: [الوافر]

٣٣٣٥ - تَرَكْنَا الْخَيْلَ وَالتَّعَمَ الْمَفْدَى وَقُلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا: أَقِيمِي^(٢)

ولذلك قال سيبويه: «وإنَّما أفعال فقد يقع للواحد» فقله: «قد يقع للواحد» دليل على أنه ليس ذلك بالوضع، فقول الزمخشري: «إنَّه ذكره في الأسماء المفردة على أفعال» تحريف في اللفظ، وفهم عن سيبويه ما لم يرده، ويدل على ما قلناه: أنَّ سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة نص على أنَّ أفعالاً ليس من أبنيتها.

قال سيبويه في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة: «وليس في الكلام أفعيل، ولا أفعُول، ولا أفعَال، ولا أفعِيل، ولا أفعَال إلا أن تكسّر عليه اسماً للجمع»، قال: «فهذا نصُّ منه على أنَّ أفعالاً لا يكون في الأسماء المفردة».

قال شهاب الدين^(٣): الذي ذكره الزمخشري، وهو ظاهر عبارة سيبويه، وهو كافٍ في تسويغ عود الضمير مفرداً، وإن كان أفعالاً قد يقع موقع الواحد مجازاً، فإنَّ ذلك ليس بصائرٍ فيما نحن بصدده، ولم يحرف لفظه، ولم يفهم عنه غير مراده لما ذكرناه من هذا المعنى الذي قصده.

وقيل: إنَّما ذكر الضمير؛ لأنه يعود على البعض، وهو الإناث؛ لأنَّ الذكور لا ألبان لها، والعبرة إنَّما هي في بعض الأنعام.

وقال الكسائي - رحمه الله -: «أي في بطون ما دُكِر».

قال المبرد: وهذا سائغ في القرآن، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ فَمَنْ ثَلَاةَ ذُكُرٍ﴾ [عبس: ١١، ١٢]، أي: هذا الشيء الطالع، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي.

(١) ينظر: الكتاب ١٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٦/٢، المقرب ٣٠٣/١، روح المعاني ١٤/١٧٦، الدر اللقيط بهامش البحر ٥٠٨/٥، البحر المحيط ٤٩٣/٥، الألوسي ١٤/١٧٦، الدر المصون ٤/٣٤٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤/٣٤٢.

ولا يجوز: جاريتك ذهب، وعلامك ذهبت، وعلى هذا خرج قوله: [الرجز].

٣٣٣٦ - فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ^(١)
أي: كأن المذكور.

وقيل: جمع التكسير فيما لا يعقل يعامل معاملة الجماعة، ومعاملة الجمع.
ففي هذه السورة اعتبر معنى الجمع، وفي سورة المؤمنين، اعتبر معنى الجماعة،
ومن الأوّل قول الشاعر: [الرجز].

٣٣٣٧ - مِثْلُ الْفِرَاحِ نُتِفَتْ خَوَاصِلُهُ^(٢)

وقيل: لأنه يسدّ مسدّد الواحد يُفهم الجمع فإنه يسدّ مسده نعم، ونعم يفهم الجمع؛
ومثله قول الشاعر: [الرجز].

٣٣٣٨ - وَطَابَ الْبَانُ اللَّقَاحِ وَبَرَدَ^(٣)

لأنه يسدّ مسدّها «البن».

ومثله قولهم هو أحسن الفتيان، وأجمله أي: أحسن فتى إلا أن هذا لا يتقاس عند
سيبويه وأتباعه.

وذكر أبو البقاء^(٤) ستّة أوجه تقدم منها في غضون ما ذكر خمسة، والسادس: أنه
يعود على الفحل؛ لأنّ اللّبن يكون من طرق الفحل الناقّة، فأصل اللّبن من الفحل.

قال: «وهذا ضعيف؛ لأنّ اللّبن، وإن نسب إلى الفحل، فقد جمع البطون وليس
في فحل الأنعام إلّا واحداً، ولا للواحد بطون، فإن قيل: أراد الجنس، فقد ذكر».

يعني أنه قد تقدّم أنّ التذكير باعتبار جنس الأنعام، فلا حاجة إلى تقدير عوده على
فحل المراد به الجنس، وهذا القول نقله مكي عن إسماعيل القاضي - رحمه الله - ولم
يعقبه بنكير.

قال القرطبي^(٥): واستنبط القاضي إسماعيل من عود هذا الضمير أن لبن الفحل
يقبل التّحريم.

وقال: إنّما جيء به مذكراً؛ لأنّه راجع إلى ذكر النّعم؛ لأنّ اللّبن للذكر محسوب

(١) تقدم.

(٢) ينظر: معاني الفراء ١/١٣٠، ٢/١٠٩، ١٣٠، رسالة الغفران ٢/٤١٦، الألوسي ١٤/١٧٧،
المحتسب ٢/١٥٣، شواهد المغني للبغدادي ٨/٤٨، المسائل البصريّة ١/٣٦٨، مجالس ثعلب
١٠٣ البحر المحيط ٥/٤٩٢، القرطبي ١٠/٨٢، تفسير الطبري ١٣/١٣٢، الدر المصون ٤/٣٤٣.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: الإملاء ٢/٨٣.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/٨٢.

ولذلك قضى النبي ﷺ بأن اللبن محرّم حين أنكرته عائشة - رضي الله عنها - في حديث: «أفلح أخي أبي القعيس فليلمزاة السقي وللرجل اللقاح».

قوله: ﴿مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَرٍ﴾ يجوز فيه أوجه:

أحدها: أنه متعلق بالسقي على أنها لا ابتداء الغاية، فإن جعلنا ما قبلها كذلك، تعين أن يكون مجرورها بدلاً من مجرور «من» الأولى، لثلاثاً يتعلّق عاملان متّحدان لفظاً ومعنى [بمعمول^(١)] واحد، وهو ممتنع إلا في بدل الاشتمال؛ لأنّ المكان مشتمل على ما حلّ فيه، وإن جعلتها للتبعض هان الأمر.

الثاني: أنها في محل نصب على الحال من «لبناً»، إذ لو تأخّرت، لكانت مع مجرورها نعتاً. قال الزمخشري: «وإنما قدّم؛ لأنه موضع العبرة، فهو قمن بالتّقدم».

الثالث: أنها مع مجرورها حال من الضمير الموصول قبلها.

والفرث: فضالة ما يبقى من العلف في الكرش، وكثيف ما يبقى من الأكل في الأمعاء، ويقال: فرث كبده، أي: فتّتها، وأفرث فلاناً فلاناً؛ أوقعه في بليّة يجري مجرى الفرث.

روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: «إذا استقرّ العلف في الكرش، صار أسفله قرثاً، وأعلىّه دماً، وأوسطه لبناً، فيجري الدّم في العروق واللبن في الضرع، ويبقى الفرث كما هو»^(٢).

قوله: «لبناً» هو المفعول الثاني للسقي.

وقرى^(٣): «سَيَغاً» بتشديد الياء، بزنة «سَيَد» وتصريفه كتصريفه. وخفف عيسى بن عمر، نحو «مَيّت»، و «هَيّن»، ولا يجوز أن يكون فعلاً، إذ كان يجب أن يكون سوغاً كقول. ومعنى: «سائغاً للشّاربين»، أي هنيئاً يجري بسهولة في الحلق، وقيل: إنه لم [يشرق]^(٤) أحدٌ باللبن قطّ.

فصل

قال ابن الخطيب^(٥): اللَّبْنُ والدّم لا يتولدان ألبّة في الكرش، والدليل عليه الحسّ، فإنّ هذه الحيوانات تذبح ذبحاً متوالياً، وما رأى أحدٌ في كرشها لا دماً، ولا لبناً، ولو كان تولد الدّم، واللبن في الكرش؛ لوجب أن يشاهد ذلك في بعض الأحوال، والشّيء الذي دلّت المشاهدة على فساد؛ لم يجز المصير إليه، بل الحق أنّ الحيوان إذا

(١) في ب: بعامل.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢٠/ ٥٢ - ٥٣).

(٣) ينظر: المحتسب ١١/٢، والشواذ ٧٣، والمحرو ٤٥٧/٨، والبحر ٤٩٤/٥، والدر المصون ٤/ ٣٤٣.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/ ٥٣.

(٥) في أ: بغض.

تناول الغذاء، ووصل ذلك العلف إلى معدته إن كان إنساناً، وإلى كرشه إن كان من الأنعام وغيرها، فإذا طبخ، وحصل الهضم الأول فيه، فما كان منه صافياً انجذب إلى البد، وما كان كثيفاً، نزل إلى الأمعاء، ثم ذلك الذي يحصل منه في الكبد ينطبخ فيها، ويصير دماً، وذلك هو الهضم الثاني، ويكون ذلك الدم مخلوطاً بالصفراء، والسوداء، وزيادة المادة المائية، أما الصفراء، فتذهب إلى المرارة، والسوداء إلى الطحال، والماء إلى الكلية، ومنها إلى الشانة، وأما ذلك الدم فإنه يدخل في الأوردة، وهي العروق النابتة من الكبد، وهناك يحصل الهضم الثالث، وبين الكبد، وبين الضرع عروق كثيرة، فينصب الدم من تلك العروق إلى الضرع والضرع لحم غددي رخو أبيض، فيقلب الله - تعالى - الدم عند إصابه إلى ذلك اللحم الغددي الرخو الأبيض، من صورة الدم إلى صورة اللبن. فهذا هو القول الصحيح في كيفية تولد اللبن.

فإن قيل: هذه المعاني حاصلة في الحيوان الذكر، فلم لم يحصل منه اللبن؟ قلنا: الحكمة الإلهية قد اقتضت تدبير كل شيء على الوجه اللائق به الموافق لمصلحته، فمزاج الذكر من كل حيوان يجب أن يكون حاراً يابساً، ومزاج الأنثى يجب أن يكون بارداً رطباً، والحكمة فيه أن الولد إنما يتكوّن في داخل بدن الأنثى؛ فوجب أن يكون بدن الأنثى مختصاً بمزيد الرطوبات لوجهين:

الأول: أن الولد إنما يتولّد من الرطوبات، فوجب أن يحصل في بدن الأنثى رطوبات كثيرة لتصير مادة لتولد الولد.

والثاني: أن الولد إذا كبر، وجب أن يكون بدن الأم قابلاً للتمدد؛ حتى يتسع لذلك الولد، فإذا كانت الرطوبات غالبية على بدن الأم، كان بدنهما قابلاً للتمدّد، فيتسع للولد؛ فثبت بما ذكرنا أنه - تعالى - خصّ بدن الأنثى من كل حيوان بمزيد الرطوبات لهذه الحكمة، ثم إن تلك الرطوبات التي كانت تصير مادة، لازدياد بدن الجنين حين كان في رحم الأم، فعند انفصال الجنين، تنصب إلى الثدي، والضرع، ليصير مادة لغذاء ذلك الطفل الصغير، فظهر أن السبب الذي لأجله يتولّد اللبن من الدم في حق الأنثى غير حاصل في حق الذكر، فظهر الفرق.

وقد تقدّم ما نقل عن ابن عباس - رضي الله عنه - في أن الفرث يكون في أسفل الكرش، والدم يكون في أعلاه، واللبن يكون في الوسط، وبَيَّنَّا أن هذا القول على خلاف الحس والتجربة.

واعلم أن حدوث اللبن في الثدي، واتّصافه بالصفات الموافقة لتغذية الطفل مشتمل على حكم عجيبة، يشهد صريح العقل بأنّها لا تحصل إلا بتدبير الفاعل الحكيم والمدير الرحيم، وبَيَّانه من وجوه:

الأول: أنه - تعالى - خلق في أسفل المعدة منفذاً يخرج منه ثقل الغذاء فإذا تناول

الإنسان غذاء، أو شربة رقيقة؛ انطبق ذلك المنفذ انطباقاً كلياً، لا يخرج منه شيء من ذلك المأكول، والمشروب إلى أن يكمل انهضامه في المعدة، وينجذب ما صفا منه إلى الكبد، ويبقى الثقل هناك، فحينئذ يفتح ذلك المنفذ، وينزل منه ذلك الثقل، وهذا من المعجائب التي لا يمكن حصولها إلا بتدبير الفاعل الحكيم؛ لأنه متى كانت الحاجة إلى خروج ذلك الجسم من المعدة انفتح فحصل الانطباق تارة، والانفتاح أخرى، بحسب الحاجة، وتقدير المنفعة ممّا لا يتأتى إلا بتدبير الفاعل الحكيم.

الثاني: أنه - تعالى - أودع في الكبد قوة، تجذب الأجزاء اللطيفة الحاصلة في ذلك المأكول، والمشروب، ولا تجذب الأجزاء الكثيفة، وخلق في الأمعاء قوة تجذب تلك الأجزاء الكثيفة التي هي الثقل، ولا تجذب الأشياء اللطيفة البتّة، ولو كان الأمر بالعكس، لاختلّت مصلحة البدن، ولفسد نظام هذا التركيب.

الثالث: أنه - سبحانه وتعالى - أودع في الكبد قوة هاضمة طابخة، حتّى إنّ تلك الأجزاء اللطيفة؛ تنطبخ في الكبد، وتنقلب دماً، ثمّ إنه - تعالى - أودع في المرارة قوة جاذبة للصفراء، وفي الطحال قوة جاذبة للسوداء، وفي الكلية قوة جاذبة لزيادة المائية، حتّى يبقى الدم الصّافي الموافق لتغذية البدن، وتخصيص كلّ واحد من هذه الأعضاء بتلك القوة الحاصلة، لا يمكن إلا بتدبير الحكيم العليم.

الرابع: أنّ في الوقت الذي يكون الجنين في رحم الأم ينصب من ذلك الدم نصيب وافر إليه حتّى يصير مادة تنمي أعضاء ذلك الولد، وازدياده، فإذا انفصل ذلك الجنين عن الرّحم ينصب ذلك النّصيب إلى جانب الثدي ليتولد منه اللبن الذي يكون غذاء له، فإذا كبر ذلك الولد لم ينصب ذلك النّصيب لا إلى الرّحم، ولا إلى الثدي، بل ينصب على مجموع بدن المتغذي، فانصباب ذلك الدّم في كلّ وقتٍ إلى عضوٍ آخر انصباباً موافقاً للمصلحة، والحكمة لا يتأتى إلا بتدبير الفاعل المختار الحكيم.

الخامس: أنّ عند تولد اللبن في الضرع أحدث - تعالى - في حلمة الثدي ثقباً صغيرة ومساماً ضيقة، وجعلها بحيث إذا اتّصل المصّ، أو الحلب بتلك الحلمة، انفصل اللبن عنها من تلك المسام الضيقة، ولما كانت تلك المسام ضيقة جداً، فحينئذ لا يخرج منها إلا ما كان في غاية الصّفاء، واللّطافة، وأمّا الأجزاء الكثيفة فإنّه لا يمكنها الخروج من تلك المنافذ الضيقة فتبقى في الدّاخل، والحكمة في إحداث تلك الثّقوب الصّغيرة والمنافذ الضيقة في رأس الحلمة؛ لكي تكون كالمصفاة، فكل ما كان لطيفاً خرج، وما كان كثيفاً؛ احتبس في الدّاخل، فبهذا الطريق يصير ذلك اللبن خالصاً موافقاً لبدن الصّبي «سائِغاً للشّاربين».

السادس: أنه - تعالى - ألهم ذلك الصبي إلى المص؛ فإنّ الأم إذا ألقت حلمة الثدي في فم الصبي، فذلك الصبي في الحال يأخذ في المص، ولولا أنّ الفاعل المختار الرحيم قد ألهم ذلك الطفل الصغير ذلك العمل المخصوص، وإلا لم يحصل تخليق ذلك اللبن في الثدي.

السابع: أتأبينا أنه - تعالى - إنما خلق اللبن من فضلة الدم، وإنما خلق الدم من الغذاء الذي يتناوله الحيوان، فالشاة لما تناولت العشب، وتولدت منه الدم، وتولدت اللبن من بعض أجزاء ذلك الدم، ثم إن اللبن حصلت فيه أجزاء ثلاثة على طبائع متضادة، فما فيه من الدهن يكون حاراً رطباً، وما فيه من المائية يكون بارداً رطباً، وما كان فيه من الجينية يكون بارداً يابساً، وهذه الطبائع ما كانت حاصلة في العشب الذي تناولته الشاة، فظهر بهذين أن هذه الأجسام لا تزال تنقلب من صفة إلى صفة، ومن حالة إلى حالة، مع أنه لا يناسب بعضه بعضاً، ولا يشاكل بعضه بعضاً، وعند ذلك فإن هذه الأحوال إنما تحدث بتدبير فاعل مختار حكيم رحيم، يدبر أحوال هذا العالم على وفق مصالح العباد.

قال المحققون - رضي الله عنهم -: اعتبار حدوث اللبن كما يدل على وجود الصانع المختار، فكذلك يدل على إمكان الحشر والنشر؛ لأن العشب الذي يأكله الحيوان إنما يتولد من الماء والأرض، فخالق العالم دبّر تدبيراً آخر، فقلب ذلك العشب دماً، ثم دبّر تدبيراً آخر فقلب ذلك الدم لبناً خالصاً، ثم أحدث من ذلك اللبن الدهن والجبن، وهذا الاستقرار يدل على أنه - تعالى - قادر على قلب هذه الأجسام من صفة إلى صفة، ومن حالة إلى حالة، وإذا كان كذلك، لم يمتنع أيضاً أن يكون قادراً على قلب أجزاء أبدان الأموات إلى صفة الحياة والعقل كما كانت قبل ذلك، فبهذا الاعتبار يدل من هذا الوجه على أن البعث والقيامة أمر ممكن غير ممتنع.

قوله: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ﴾ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه متعلق بمحذوف، فقدّره الزمخشري: ونسقيكم من ثمرات النخيل والأعناب، أي: من عصيرها؛ وحذف للدلالة «نُسْقِيكُمْ» قبله عليه قال: «وتتخذون بيان وكشف عن كيفية الإسقاء».

وقدّره أبو البقاء: خلق لكم أو جعل لكم - وما قدّره الزمخشري أليق.

لا يقال: لا حاجة إلى تقدير نسقيكم، بل قوله: «وَمِنْ ثَمَرَاتِ» عطف على قوله: «مِمَّا فِي بُطُونِهِ» فيكون عطف بعض متعلقات الفعل الأول على بعض؛ كما تقول: سقيت زيدا من اللبن ومن العسل، فلا يحتاج إلى تقدير فعل قبل قولك: من العسل.

لا يقال ذلك؛ لأن «نُسْقِيكُمْ» الملفوظ به وقع تفسير لـ «عبرة» الأنعام، فلا يليق تعلّق هذا به؛ لأنه ليس من العبرة المتعلقة بالأنعام.

قال أبو حيان^(١): وقيل: متعلق بـ «نُسْقِيكُمْ» فيكون معطوفاً على «مِمَّا فِي بُطُونِهِ» أو: بـ «نسقيكم» محذوفة دلّ عليها «نُسْقِيكُمْ» انتهى.

ولم يعقبه تنكير، وفيه ما تقدّم.

الثاني: أنه متعلق بـ «تَتَّخِذُونَ»، و «مِنْهُ» تكرير للظرف توكيداً؛ نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ فيها، قاله الزمخشري^(١) - رحمه الله تعالى - وعلى هذا فالهاء في «مِنْهُ» فيها سِتَّةُ أوجه:

أحدها: أنها تعود على المضاف المحذوف الذي هو العصير؛ كما رجع في قوله تعالى: ﴿أَزْهَمَ قَالُوتَ﴾ [الأعراف: ٤] إلى الأهل المحذوف.

الثاني: أنها تعود على معنى الثمرات؛ لأنها بمعنى الثمر.

الثالث: أنها تعود على التَّخِيل.

الرابع: أنها تعود على الجنس.

الخامس: أنها تعود على البعض.

السادس: أنها تعود على المذكور.

الوجه الثالث من الأوجه الأول: أنه معطوف على قوله: «فِي الْأَنْعَامِ» فيكون في المعنى خبراً عن اسم إنَّ في قوله - عز وجل -: ﴿وَلَا تَكُفُّ فِي الْأَنْفَعِ لَعِبَةً﴾ التقدير: وإن لكم في الأنعام ومن ثمرات النخيل لعبرة، ويكون قوله: «تَتَّخِذُونَ» بياناً وتفسيراً للعبرة، كما وقع «نُسْقِيكُمْ» تفسيراً لها أيضاً.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، فقدَّره الطبري: ومن ثمرات التَّخِيل والأعنان ما تَتَّخِذُونَ.

قال أبو حيان^(٢): «وهو لا يجوز على مذهب البصريين».

قال شهاب الدين^(٣): وفيه نظر؛ لأنَّ له أن يقول: ليست «ما» هذه موصولة، بل نكرة موصوفة، وجاز حذف الموصوف والصفة جملة؛ لأنَّ في الكلام «مِنْ»، ومتى كان في الكلام «مِنْ» اطرَد الحذف، نحو: «مِمَّا ظَعَنَ وَمِمَّا أَقَامَ»؛ ولهذا نظَّره مكِّي بقوله - تعالى -: ﴿وَمَا مِمَّا إِلَّا لَهُمْ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفافات: ١٦٤]، أي: إلا من له مقام معلوم، قال: فحذفت «مَنْ» لدلالة «مِنْ» عليها في قوله: «وَمَا مِمَّا إِلَّا لَهُ».

ولمَّا قَدَّرَ الزمخشري الموصوف، قدره: «ثمر تَتَّخِذُونَ منه»؛ ونظَّره بقول الشاعر:

[الرجز]

٣٣٣٩ - يَزِمِي بِكْفِي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٤)

تقديره: بكفي رجل، إلا أنَّ الحذف في البيت شاذ؛ لعدم «مِنْ».

ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه؛ قال: «وقيل: هو صفة لمحذوف تقديره: شيئاً

تَتَّخِذُونَ منه بالنصب، أي: وإن من ثمرات التَّخِيل وإن شئت «شيء» - بالرفع - على الابتداء، و «مِنْ ثمرات» خبره».

(٣) ينظر: الدر المصون ٤/٣٤٤.

(٤) تقدم.

(١) ينظر: الكشاف ٢/٦١٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٩٤.

قال الواحددي: «و» «الأغاب» عطف على الثمرات لا على «التخيل»؛ لأنه يصير التقدير: ومن ثمرات الأغاب، والعنب نفسه ثمرة وليس له ثمرة أخرى..
والسُكَّرُ: بفتحيتين فيه أقوال:

أحدها: أنه من أسماء الخمر؛ كقول الشاعر: [البسيط]

٣٣٤٠ - يَسَّ الصَّحَاةُ وَيَسَّ الشَّرْبُ شَرِبُهُمْ إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُرَاءُ وَالسُّكَّرُ^(١)

الثاني: أنه في الأصل مصدر، ثم سُمِّيَ به الخمر، يقال: سَكَرَ يَسْكُرُ سَكْرًا وَسَكْرًا نحو: رَشِدَ يَرشُدُ رَشْدًا وَرَشْدًا؛ قال الشاعر: [الوافر]

٣٣٤١ - وَجَاءُونَا بِهِمْ سَكْرًا عَلَيْنَا فَأَجَلَى الْيَوْمَ وَالسُّكْرَانُ صَاحِي^(٢)

قاله الزمخشري.

الثالث: أنه اسم للخل بلغة الحبشة؛ قاله ابن عباس.

الرابع: أنه اسم للعصير ما دام حلوا؛ كأنه سُمِّيَ بذلك لمآله لذلك لو ترك.

الخامس: أنه اسم للطعم، قاله أبو عبيدة؛ وأنشد: [الرجز]

٣٣٤٢ - جَعَلْتُ أَغْرَاضَ الْكِرَامِ سَكْرًا^(٣)

أي: تنقلت بأغراضهم.

وقيل في البيت بأنه من الخمر، وأنه إذا انتهك أغراض الناس كان يخمر بها.

وقال الضحاك والتخمي ومن يبيع شرب النبيذ: السُّكَّرُ هو النبيذ؛ وهو نقيع التمر والزبيب إذا اشتد، والمطبوخ من العصير^(٤).

ومن حرَّمه يقول: المراد من الآية: الإخبار لا الإحلال.

قوله: ﴿وَرَزَقًا حَسَنًا﴾ يجوز أن يكون من عطف المتغيرات، وهو الظاهر؛ كما قال المفسرون: إنه كالزبيب والخل والدبس ونحو ذلك وأن يكون من عطف الصفات بعضها على بعض، أي: تتخذون منه ما يجمع بين السُّكَّرِ والرَّزْقِ الحسن؛ كقوله: [المقارِب]

(١) البيت للأخطل. ينظر: ديوانه ١١٠، القرطبي ٨٥/١٠، تفسير الماوردي ٣٩٨/٢، التهذيب ١٣/

١٧٦، روح المعاني ١٧٩/١٤، اللسان والتاج والصاحح (سكر)، الأغاني ٤/١٠، البحر المحيط ٥/

٤٩٥، الدر المصون ٣٤٥/٤.

(٢) البيت لعنّي بن مالك العقيلي. ينظر: اللسان (سكر)، شواهد الكشاف ٤/١٧، البحر المحيط ٥/

٤٨٥، الألوسي ١٧٩/١٤، الدر المصون ٣٤٥/٤.

(٣) وروي البيت: جعلت عيب الأكرمين سكرا.

والبيت لجندل بن المشني الطهوي. ينظر: مجاز القرآن ٣٦٣/١، اللسان (سكر)، زادة ١٨٧/٣،

البيضاوي ١٨٧/٣، إعراب القرآن للزجاج ٢٠٩/٣، الخازن ١٠٠/٤، التاج (سكر)، البحر المحيط

٤٩٥/٥، الكشاف ٤١٧/٢، الطبري ٨٤/١٤، القرطبي ٨٥/١٠، الدر المصون ٣٤٥/٤.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦١١/٧) عن معاهد الشعبي.

٣٣٤٣ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ (١)

فصل

ذهب ابن مسعود، وابن عمر، وسعيد بن جبير، والحسن، ومجاهد إلى أن السكر الخمر، والرزق الحسن الخل والرُّبُّ والتَّمْر والزَّيْب^(٢).

قالوا: وهذا قبل تحريم الخمر؛ لأن هذه السورة مكية، وتحريم الخمر نزل في سورة المائدة.

قال بعضهم: ولا حاجة إلى التزام التَّسْخِ؛ لأنه - تعالى - ذكر ما في هذه الأشياء من المنافع، وخاطب المشركين بها؛ لأنها من أشربتهم، فهي منفعة في حقهم.

ثم إنه - تعالى - نبه في هذه الآية أيضاً على تحريمها؛ لأنه مَيَّزَ بينها وبين الرزق الحسن في الذكر، فوجب أن السكر لا يكون رزقاً حسناً؛ وهو حسن بحسب الشهوة، فوجب أن يقال: بأن الرجوع عن كونه حسناً بحسب الشريعة، وإثما يكون كذلك إذا كانت محرمة.

ثم إنه - تعالى - لما ذكر هذه الوجوه التي هي دلائل على التَّوْحِيد من وجه، وتعدد للنعم العظيمة من وجه آخر - قال - جل ذكره -: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ أي: من كان عاقلاً، علم بالضرورة أن هذه الأحوال لا يقدر عليها إلا الله - تعالى -، فيحتج بأصولها على وجود الإله القادر الحكيم.

قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (٦٨) ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٦٩) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَوَفِّكُمْ وَنَكُمْ مِنْ يَدِّهِ إِلَهُ أَرْزَلِ الْعُمَرُ لَكُمْ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ (٧٠) وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِ رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ (٧١) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ (٧٢) وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ (٧٣) فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٧٤).

قوله - تعالى -: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ الآية لما بيَّن أن إخراج الألبان من النعم، وإخراج السكر من ثمرات الشَّخِيل والأعناب دلائل قاهرة على أن لهذا العالم إلهاً قادراً

مختاراً حكيماً فكَذلك إخراج العسل من النحل دليل قاطع على إثبات هذا المقصود .

اعلم أنه - تعالى - قال : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ يقال : وَحَى وَأَوْحَى وهو هنا الإلهام ، والمعنى : أنه - تعالى - قرَّر في أنفسها هذه الأعمال العجيبة التي يعجز عنها العقلاء من البشر ، وبيانه من وجوه :

الـأول : أنها تبني البيوت مسدَّسة من أضلاع متساوية ، لا يزيد بعضها على بعض بمجرد طبائعها ، والعقلاء من البشر لا يمكنهم بناء مثل تلك البيوت إلا بالآلات وأدوات مثل : المسطرة والبيكار .

الـثاني : أنه ثبت في الهندسة أن تلك البيوت لو كانت مشكلة بأشكال سوى المسدَّسات ، فإنه يبقى بالضرورة فيما بين تلك البيوت فرج خالية ضائقة أما إذا كانت تلك البيوت مسدَّسة ، فإنه لا يبقى فيها فرج خالية ضائقة فاهتداء ذلك الحيوان الضعيف إلى تلك الحكمة الخفية الدقيقة اللطيفة من الأعاجيب .

الـثالث : أن النحل يحصل فيما بينها واحد يكون كالرئيس للبقية ، وذلك الواحد يكون أعظم جثة من الباقي ، ويكون نافذ الحكم على البقية وهم يخدمونه ويحملونه عند تعبهِ ، وذلك أيضاً من الأعاجيب .

الرابع : أنها إذا نفرت وذهبت من وكرها مع الجماعة إلى موضع آخر ، فإذا أرادوا عودها إلى وكرها ، ضربوا الطبول وآلات الموسيقى ، وبواسطة تلك الألحان يقدرّون على ردها إلى أوكارها ، وهذه أيضاً حالة عجيبة ، فلما امتاز هذا الحيوان بهذه الخواص العجيبة الدالة على مزيد الذكاء والكياسة ، ليس إلا على سبيل الإلهام ، وهي حالة شبيهة بالوحي ، لا جرم قال - سبحانه وتعالى - في حقها : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ .

فصل

قال أبو العباس أحمد بن علي المقرئ - رحمه الله - : الوحي يردُّ على ستة أوجه :

الـأول : الرِّسالة ؛ قال - تعالى - : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [النساء : ١٦٣] ، أي : أرسلنا إليك .

الـثاني : الإلهام ؛ قال - تعالى - : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ [النحل : ٦٨] .

الـثالث : الإيماء ؛ قال - تعالى - : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا ﴾ [مريم : ١١] أي : أوما إليهم .

الرابع : الكتابة ؛ قال - تعالى - : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَدِّلُوكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٢١] أي : يكتبون إليهم .

الخامس : الأمر ، قال - تعالى - : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [الزلزلة : ٥] ، أي : أمرها .

السادس : الخلق ، قال - تعالى - : ﴿ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ﴾ [فصلت : ١٢] ، أي :

خلق .

قال القرطبي^(١): الإلهام هو ما يخلقه الله - تعالى - في القلب ابتداءً من غير سبب ظاهر؛ قال - تعالى -: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧] ومن ذلك البهائم وما يخلقه الله فيها من إدراك منافعها، واجتناب مضارها، وتدبير معاشها، وقد أخبر الله - تعالى - عن الأرض فقال: ﴿تُخْبِثُ أَخْبَارَهَا يَأْنُ رَّبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤، ٥].

واعلم أن الوحي قد ورد في حق الأنبياء؛ قال - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، وفي حق الأولياء؛ قال - تعالى -: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْمَوْدِسِيِّنَ﴾ [المائدة: ١١١] وبمعنى الإلهام في حق بقية البشر؛ قال - تعالى -: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٧] وفي حق سائر الحيوانات بمعنى خاص.

قال الزجاج: يجوز أن يقال: سُمِّيَ هذا الحيوان نحلاً؛ لأن الله - تعالى - نحل الناس العسل الذي يخرج من بطونها.

وقال غيره: النحل يذكّر ويؤنث على قاعدة أسماء الأجناس، فالتأنيث فيها لغة الحجاز، ولذلك أنثها الله - تعالى - وكذلك كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء.

وقرأ ابن وثاب^(٢): «النَّحْلُ» بفتح الحاء، فيحتمل أن يكون لغة مستقلة، وأن يكون إتباعاً.

قوله «أَنْ أَخْذِي» يجوز أن تكون مفسرة، وأن تكون مصدرية. واستشكل بعضهم كونها مفسرة، قال: لأنَّ الوحي هنا ليس فيه معنى القول؛ إذ هو الإلهام لا قول فيه.

وفيه نظر؛ لأن القول لكل شيء بحسبه.

و «مِنَ الْجِبَالِ» «من» فيه للتبعية؛ إذ لا يتهيأ لها ذلك في كل جبل ولا شجر، وتقدّم القول في «يَغْرِشُونَ» ومن قرأ بالكسر والضم في الأعراف.

والمراد بـ «مِمَّا يَغْرِشُونَ» ما يبنون لها من الأماكن التي تأوي إليها، وقرئ^(٣): «يُبُونَتَا» بكسر الباء.

فصل

اعلم أن النحل نوعان:

أحدهما: ما يسكن الجبال والغياض ولا يتعهدها أحد من الناس.

والثاني: ما يسكن البيوت ويتعهدها الناس، فالأول هو المزلد بقوله عز وجل: ﴿أَنْ أَخْذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ﴾.

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٨٨/١٠.

(٢) ينظر: القرطبي ٨٨/١٠ والبحر ٤٩٦/٥، والدر المصون ٣٤٦/٤.

(٣) ينظر: الإتحاف ١٨٦/٢.

والثاني هو المراد بقوله - عز وجل - ﴿وَمِمَّا يَخْرِشُونَ﴾ وهو خلايا النحل، واختلفوا فيه.

فقال بعضهم: لا يبعد أن يكون لهذه الحيوانات عقول مخصوصة، بحيث يمكن أن يتوجّه عليها أمر الله ونهيه.

وقال آخرون: المراد منه أنه - تعالى - خلق غرائز وطبائع توجب هذه الأحوال، وسيأتي الكلام على ذلك في قوله - تعالى -: ﴿يَكْنُثُهَا كُنُثًا﴾ [النمل: ١٣] إن شاء الله - تعالى -.

ثم قال - تعالى -: ﴿ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ «مِنْ» هنا للتبويض؛ لأنها لا تأكل من كل الثمرات؛ فهو كقوله: ﴿وَأَوْثِقْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٢٣] أو لابتداء الغاية.

قال ابن الخطيب: رأيت في كتب الطب أن الله - تعالى - دبّر هذا العالم على وجه يحدث في الهواء طلّ لطيف في الليل، ويقع ذلك الطلّ على أوراق الأشجار، وقد تكون الأجزاء الطليّة لطيفة صغيرة متفرقة على الأوراق والأزهار، وقد تكون كثيرة بحيث يجمع منها أجزاء متساوية محسوسة كالترنجبين، فإنه طلّ ينزل من الهواء يجمع على أطراف أوراق الشجر في بعض البلدان، وذلك محسوس، فالقسم الأول: هو الذي ألهم الله - تعالى - هذا النحل، حتى أنها تلتقط تلك الذرات من الأزهار والأوراق والأشجار بأفواهها، وتأكلها وتتغذى بها، فإذا شبع، التقتط بأفواهها مرة أخرى شيئاً من تلك الأجزاء، ثم تذهب بها إلى بيوتها وتضعها هناك كأنها تدخر لنفسها غذاءها، فإذا اجتمع في بيوتها من تلك الأجزاء الطليّة شيء كثير، فذلك هو العسل.

ومنهم من يقول: إنّ النحل تأكل من الأزهار الطيبة والأوراق العطرية أشياء، ثم إنه - تعالى - يقلب تلك الأجسام في داخل أبدانها عسلاً، ثم إنها تقيء مرة أخرى؛ فذلك هو العسل.

والأول أقرب، ولا شك أنه طلّ يحدث في الهواء ويقع على أطراف الأشجار والأزهار، فذلك ههنا، ونحن نشاهد أن النحل إنّما يتغذى بالعسل؛ ولذلك إذا أخرجوا العسل من بيوت النحل تركوا لها بقية من العسل لأجل أن يتغذى بها، فعلمنا أنها تتغذى بالعسل، وأنها إنّما تقع على الأشجار والأزهار؛ ليتغذى بتلك الأجزاء الطليّة العسليّة الواقعة من الهواء، وإذا كان ذلك، فقوله: «مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» أن «مِنْ» هنا لابتداء الغاية لا للتبويض.

قوله: ﴿فَاسْأَلْهُ سُبُلَ رَبِّكَ﴾ أي: إذا أكلت من كل الثمرات، فاسلكي سبل ربك الطرق التي ألهمك وأفهمك في عمل العسل، أو اسلكي في طلب تلك الثمرات سبل ربك.

قوله تعالى: «ذُلُّا» جمع ذُلُول، ويجوز أن يكون حالاً من السبل، أي: ذلّلها لها

الله - تعالى -؛ كقوله - عز وجل -: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ [الملك: ١٥] وأن يكون حالاً من فاعل «اسلُكِي»، أي: مطيعة منقادة، بمعنى أن أهلها ينقلونها من مكانٍ إلى مكانٍ ولها يعسوب إذا وقف وفتت وإذا سار سارت.

وانتصاب «سُبُل» يجوز أن يكون على الظرفية، أي: فاسلُكِي ما أكلت في سبل ربك، أي في مسالكه التي يحيل فيها بقدرة النوار ونحوه عسلاً، وأن يكون مفعولاً به أي: اسلكي الطرق التي أفهمك وعلمك في عمل العسل.

قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا﴾ التفات وإخبار بذلك، والمقصود منه أن يحتج المكلف به على قدرة الله وحكمته وحسن تدبيره.

واعلم أننا إذا حملنا الكلام على أن النحل تأكل الأوراق والثمار ثم تتقيأ، فذلك هو العسل فظاهراً، وإذا ذهبنا إلى أن النحل يلتقط الأجزاء الطلية بفيه، فالمراد من قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا﴾، أي: من أفواهها، فكل تجويف في داخل البدن يسمى بطناً، كقولهم: بطن الدماغ، أي: تجاويف الدماغ، فكذا قوله - تعالى - ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا﴾ أي: من أفواهها.

قوله: ﴿شَرِبْتُ ثُمَّ لَيْفَ الْوَنَمُ﴾ أنه تارة يشرب وحده، وتارة تتخذ منه الأشربة، و ﴿تُخَلِّفُ الْوَنَمُ﴾ أبيض وأحمر وأصفر.

وقوله - تعالى -: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾، أي: في العسل.

روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: إن أخي استطلق بطنه، فقال رسول الله ﷺ: اسقه عسلاً، فسقاه، ثم جاء فقال: إنني سقنيته فلم يزد إلا استطلاقاً، فقال رسول الله ﷺ: اسقه عسلاً ثلاث مرات، ثم جاء الرابعة، فقال صلوات الله وسلامه عليه: اسقه عسلاً فقال: قد سقنيته فلم يزد إلا استطلاقاً فقال رسول الله ﷺ: «صدق الله وكذب بطن أخيك، فسقاه فبرأ»^(١).

وقال عبد الله بن مسعود: «العسل شفاء من كل داء»^(٢).

فإن قيل: كيف يكون شفاء للناس وهو يضر بالصفراء ويهيج المرار؟

فالجواب: أنه - تعالى - لم يقل: إنه شفاء لكل الناس وشفاء لكل داء في كل حال، بل لما كان شفاء للبعض ومن بعض الأدوية، صلح بأن يوصف بأنه فيه شفاء؛ والذي يدل على أنه شفاء في الجملة: أنه قلَّ معجون من المعاجين إلا وتمامه وكماله إنما

(١) أخرجه البخاري (١٣٩/١٠) كتاب الطب: باب الدواء بالعسل (٥٦٨٤) ومسلم (١٧٣٦/٤) كتاب السلام: باب التداوي بسقي العسل حديث (٢٢١٧/٩١) وأحمد (٩٢، ١٩/٣) والبخاري في «شرح السنة» (٢٤٩/٦) والبيهقي (٣٤٤/٩) من طريق قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦١٤/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٣٠/٤) وزاد نسبته إلى ابن أبي شيبة.

يحصل بالعجن بالعلس، والأشربة المتخذة منه في الأمراض البلغميّة عظيمة النفع .
وقال مجاهد - رحمه الله - : المراد بقوله - تعالى - : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ القرآن ^(١) ؛
لقوله - تعالى - : ﴿ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٥٧] .

وقال - صلوات الله وسلامه عليه - : «عَلَيْكُمْ بِالشَّفَاءَيْنِ : العسل والقرآن» ^(٢) .
وعلى هذا تم الكلام عند قوله : ﴿ تَخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ ﴾ ، ثم ابتداء وقال : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ أي : في هذا القرآن .

وهذا القول ضعيف ؛ لما تقدم من الحديث ؛ ولأنّ الضمير يجب عوده إلى أقرب مذكور وهو الشراب ، وأما عوده إلى غير مذكور ، فلا يناسب .

فإن قيل : ما المراد بقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : «وَكَذَبَ بَطْنُ أُخَيْكَ» ؟ .

فالجواب : لعلة - صلوات الله وسلامه عليه - علم بالوحي أنّ ذلك العسل سيظهر نفعه بعد ذلك ، فلما لم يظهر نفعه في الحال - مع أنه - عليه الصلاة والسلام - كان عالماً بأنه سيظهر نفعه بعد ذلك - كان هذا جارياً مجرى الكذب ، فلهذا أطلق عليه هذا اللفظ .

ثم إنه - تعالى - ختم الآية بقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ أي : ما ذكرنا من اختصاص النحل بتلك العلوم الدقيقة والمعارف الغامضة ؛ مثل بناء البيوت المسدسة واهتدائها إلى جمع تلك الأجزاء الواقعة من جو الهواء على أطراف أوراق الأشجار بعد تفرّقها ، فكل ذلك أمور عجيبة دالة على أنّ إله هذا العالم ربّه على رعاية الحكمة والمصلحة .

قوله - تعالى - : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَوَفِّقُكُمْ ﴾ الآية لما ذكر - تعالى - عجائب أحوال الأنهار والثبات والأنعام والنحل ، ذكر بعض عجائب أحوال الناس في هذه الآية .

واعلم أن العقلاء ضبطوا مراتب عمر الإنسان في أربع مراتب :

أولها : سنّ النشوء والنماء .

وثانيها : سن الوقوف وهو سنّ الشباب .

وثالثها : سن الانحطاط القليل ، وهو سنّ الكهولة .

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦١٤/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٣٠/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبة وابن أبي خاتم .

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١٤٢/٢) رقم (٣٤٥٢) والحاكم (٢٠٠/٤) والخطيب (٣٨٥/١١) من طريق زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وقال البوصيري في «الزوائد» (١٢٠/٣) : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي (٣٤٤/٩) وقال : رفعه غير معروف والصحيح موقوف ورواه وكيع عن سفيان موقوفاً .

والموقوف أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦١٤/٧) والحاكم (٤٠٣/٤) والبيهقي (٣٤٥/٩) وابن أبي شيبة كما في «الدر المنثور» (٢٣٠/٤) .

ورابعها: الانحطاط الكبير، وهو سن الشيخوخة.

فاحتجّ - تعالى - بانتقال الحيوان من بعض هذه المراتب إلى بعض، على أن ذلك الناقل هو الله - تعالى - ثم قال: ﴿ثُمَّ يَتُوفَّكُمُ﴾ عند قضاء آجالكم صبياناً، أو شباباً، أو كهولاً أو شيخوخاً.

﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلٍ أَلْعُمُرِ﴾، أي: أرداه لقوله - عز وجل -: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] وقوله - تعالى -: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا﴾ [هود: ٢٧].

قال مقاتل: يعني الهرم^(١). وقال قتادة: تسعون سنة^(٢).

وقيل: ثمانون سنة.

قيل: هذا مختص بالكافر؛ لأن المسلم لا يزداد بطول العمر إلا كرامة على الله، ولا يجوز أن يقال إنه رده إلى أَرْدَلِ العمر؛ لقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ رَدَدْتَهُ أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [التين: ٥، ٦]، فبين أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ما ردوا إلى أسفل سافلين.

وقال عكرمة: من قرأ القرآن، لم يردّ إلى أَرْدَلِ العمر.

قوله: «لِكَيْلَا» في هذه اللام وجهان:

أحدهما: أنها لام التعليل، و «كَيَّ» بعدها مصدرية ليس إلا وهي ناصبة بنفسها للفعل بعدها، وهي منصوبة في تأويل مصدر مجرور باللام، واللام متعلقة بـ «يُرَدُّ».

قال الحوفي: إنها لام «كَيَّ»، و «كَيَّ» للتأكيد.

وفيه نظر؛ لأن اللام للتعليل و «كَيَّ» بعدها مصدرية لا إشعار لها بالتعليل والحالة هذه، وأيضاً فعلها مختلف.

والثاني: أنها لام الصيرورة.

قوله: «شَيْئاً» يجوز فيه التنازع؛ لأنه تقدمه عاملان: يعلم وعلم، أي: الفعل والمصدر، فعلى رأي البصريين - وهو المختار - يكون منصوباً بـ «عَلِمَ» وعلى رأي الكوفيين يكون منصوباً بـ «يَعْلَمُ».

وهو مردود؛ إذ لو كان كذلك لأضر في الثاني، فيقال: لكيلا يعلم بعد علم إِيَّاه شيئاً.

ومعنى الآية: لا يعقل بعد عقله الأول شيئاً، إن الله عليم قدير.

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: يريد بما صنع أولياؤه وأعداؤه، «قَدِيرٌ» على ما يريد^(٣).

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٧٦/٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (٦٣/٢٠).

فصل

هذه الآية كما دلّت على وجود الإله العالم القادر الفاعل المختار، فهي أيضاً تدلّ على صحّة البعث والقيامة؛ لأنّ الإنسان كان معدوماً محضاً، ثمّ أوجده الله، ثمّ أعدمه مرّة ثانية، فدلّ على أنّه لمّا كان معدوماً في المرة الأولى، وكان عوده إلى العدم في المرّة الثانية جائزاً؛ فلذلك لمّا صار موجوداً ثمّ عدم، وجب أن يكون عوده إلى الوجود في المرّة الثانية جائزاً، وأيضاً: كان ميتاً حين كان نطفة، ثمّ صار حيّاً، ثمّ مات فلما كان الموت الأوّل جائزاً، كان عود الموت جائزاً؛ وكذلك لمّا كانت الحياة الأولى جائزة، وجب أن يكون عود الحياة جائزاً في المرّة الثانية، وأيضاً الإنسان في أول طفولته جاهل لا يعرف شيئاً، ثمّ صار عالماً عاقلاً، فلما بلغ أرذل العمر، عاد إلى ما كان عليه في زمان الطفولة؛ وهو عدم العقل والفهم فعدم العقل والفهم في المرة الأولى عاد بعينه في آخر العمر، فكذلك العقل الذي حصل ثمّ زال، وجب أن يكون جائز العود في المرّة الثانية، وإذا ثبتت هذه الجملة، ثبت أنّ الذي مات وعدم فإنه يجوز عود وجوده، وعود حياته، وعود عقله مرّة أخرى، ومتى كان الأمر كذلك، ثبت أن القول بالبعث والحشر والنشر حقّ.

قوله: ﴿وَاللّٰهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ الآية هذا اعتبار بنحال أخرى من أحوال الإنسان؛ لأنّا نرى أkins الناس وأكثرهم عقلاً يفني عمره في طلب القدر القليل من الدنيا ولا يتيسّر له ذلك، ونرى أجلاف الناس وأقلهم عقلاً وفهماً يفتح عليه أبواب الدنيا، وكلّ شيء خطر بباله أو دار في خياله، فإنه يحصل له في الحال، ولو كان السبب هو جهد الإنسان وعقله، لوجب أن يكون العاقل أفضل في هذه الأحوال، فلمّا رأينا أن الأعمى أفضل أقل نصيباً، والأجهل الأخس أوفر نصيباً - علمنا أنّ ذلك بسبب قسمة القسام؛ كما قال - تعالى -: ﴿لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مِنَّا أَلَمْ نَجْزِيَنَّهُمْ خَيْرًا﴾ [الزخرف: ٣٢] وهذا التفاوت غير مختصّ بالمال، بل حاصل في الذكاء والبلادة، والحسن والقبح، والعقل والحمق والصحة والسقم وغير ذلك.

قوله: ﴿فَمَا لِلَّذِينَ فَضَّلُوا بِرِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ فيه قولان:

الأول: أنّ المراد من هذا الكلام تقرير ما تقدّم من أن السعادة والنحوسة لا يحصلان إلا من الله - تعالى -، والمعنى: إنا رزقنا الموالى والمماليك جميعاً، فهم في رزقي سواء، فلا يحسبنّ الموالى أنّهم يرزقون مماليكهم من عندهم شيئاً، وإنما ذلك رزقي أجريته على أيديهم إلى مماليكهم.

والحاصل: أن الرزاق هو الله - تعالى -، وأن المالك لا يرزق العبد؛ وتحقيق القول فيه: أنه ربما كان العبد أكمل عقلاً، وأقوى جسمًا، وأكثر وقوفاً على المصالح والمفاسد من المولى؛ وذلك يدلّ على أن ذلّة العبد وعزّة ذلك المولى من الله؛ كما قال

جل ذكره - : ﴿وَعِزُّ مَنْ قَسَاءٌ وَتَذَلُّ مَنْ قَسَاءٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

الثاني: أن المراد من الآية: الرد على من أثبت شريكاً لله - عز وجل -، وعلى هذا القول ففيه وجهان:

الأول: أن يكون هذا ردّاً على عبدة الأصنام؛ كأنه قيل: إنه - تعالى - فضّل الملوك على ممالكهم، فجعل المملوك لا يقدر على ملك مع مولاه، فإذا لم يكن عبيدكم معكم سواء في الملك، فكيف تجعلون هذه الجمادات معي سواء في العبودية.

والثاني: قال ابن عباس - رضي الله عنه - : «نزلت هذه الآية في نصارى نجران، حين قالوا: إن عيسى ابن مريم ابن الله»، والمعنى: أنكم لا تشركوني عبيدكم فيما ملكتم فتكونوا سواء، فكيف جعلتم عبيدي ولداً وشريكاً لي في هذه الألوهية؟.

قوله: ﴿فَهَتْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ في هذه الجملة أوجه:

أحدها: أنها على حذف أداة الاستفهام، تقديره: أفهم فيه سواء، ومعناه النفي، أي: ليسوا مستوين فيه.

الثاني: أنها إخبار بالتساوي، بمعنى أن ما يطعمونه ويلبسونه لممالكهم، إنما هو رزقي أجرته على أيديهم فهم فيه سواء.

الثالث: قال أبو البقاء^(١): «إنها واقعة موقع الفعل، ثم جوز في ذلك الفعل وجهين: أحدهما: أنه منصوب في جواب النفي، تقديره: فما الذين فضّلوا برآذي رزقهم على ما ملكت أيماهم، فيستوا.

الثاني: أنه معطوف على موضع «برآذي» فيكون مرفوعاً، تقديره: فما الذين فضّلوا يرذون، فما يستون.

قوله: ﴿أَفَيْنَعَمَ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [فيه وجهان:

أحدهما: لا شبهة في أن المراد من قوله ﴿أَفَيْنَعَمَ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ الإنكار على المشركين الذين أورد الله تعالى هذه الحجة عليهم.

الثاني^(٢): الباء في قوله: ﴿أَفَيْنَعَمَ اللَّهُ﴾ يجوز أن تكون زائدة؛ لأن الجحود لا يتعدى بالباء؛ كما تقول: خذ الخطأ وبالخطأ، وتعلقت زيدا وبرّيد، ويجوز أن يراد بالجحود الكفر، فعدي بالباء لكونه بمعنى الكفر.

وقرأ عاصم^(٣) في رواية أبي بكر: «تَجْحَدُونَ» بالخطاب؛ لقوله: «بَعْضُكُمْ»

(٢) سقط من: أ.

(١) ينظر: الإملاء ٨٤/٢.

(٣) ينظر: السبعة ٣٧٤، والنشر ٣٠٤/٢، والإتحاف ١٨٦/٢، والحجة ٣٩٢، والبحر ٤٩٩/٥، والدر

المصون ٣٤٧/٤.

و«خَلَقَكُمْ»، والباقون بالغيبة؛ مراعاة لقوله - عز وجل -: ﴿فَمَا آلَئِكَ فَضَّلُوا بِرَآءِي رِزْقِهِمْ﴾ وقوله: ﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ واختاره أبو عبيدة وأبو حاتم؛ لقرب المخبر عنه، وأيضاً فظاهر الخطاب أن يكون مع المسلمين، والمسلمون لا يحاطبون بجحد النعمة، وهذا إنكار على المشركين.

فإن قيل: كيف يصيرون جاحدين بنعمة الله عليهم بسبب عبادة الأصنام؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أنه لما كان المعطي لكل الخيرات هو الله - تعالى -، فالمثبت له شريكاً، فقد أضاف إليه بعض تلك الخيرات، فكان جاحداً لكونها من عند الله، وأيضاً فإن أهل الطباع وأهل النجوم يضيفون أكثر هذه النعم إلى الطباع وإلى الثجوم، وذلك يوجب كونهم جاحدين لكونها من عند الله.

الثاني: قال الزجاج: إنه - تعالى - لما بين الدلائل، وأظهرها بحيث يفهمها كل عاقل، كان ذلك إنعاماً عظيماً منه على الخلق، فعند ذلك قال: ﴿أَفِينِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ في تقرير هذه البيانات وإيضاح هذه البينات «يَجْحَدُونَ».

قوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ الآية هذا نوع آخر من أحوال الناس استدلل به على وجود الإله المختار الحكيم، وتنبهها على إنعام الله على عبده بمثل هذه النعم، وهذا الخطاب للكل، فتخصيصه بآدم وحواء - صلوات الله وسلامه عليهما - خلاف للدليل، والمعنى: أنه - تعالى - خلق النساء ليتزوج بها الذكور، ومعنى «مِنْ أَنْفُسِكُمْ» كقوله - تعالى -: ﴿فَأَقْضُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وقوله: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، أي: بعضكم بعضاً؛ ونظيره: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [الروم: ٢١].

قال الأطباء وأهل الطبيعة: المنى إذا انصب إلى الخصية اليمنى من الذكر، ثم انصب منه إلى الجانب الأيمن من الرحم، كان الولد ذكراً تاماً، وإن انصب إلى الخصية اليسرى، ثم انصب منها إلى الجانب الأيسر من الرحم، كان الولد أنثى تاماً في الأنوثة، وإن انصب منها إلى الخصية اليمنى، وانصب منها إلى الجانب الأيسر من الرحم، كان ذكراً في طبيعة الإناث، وإن انصب إلى الخصية اليسرى، ثم انصب إلى الجانب الأيمن من الرحم، كان هذا الولد أنثى في طبيعة الذكور.

وحاصل كلامهم: أن الذكر الغالب عليها الحرارة واليبوسة، والغالب على الإناث البرودة والرطوبة، وهذه العلة ضعيفة، فإنا رأينا في النساء من كان مزاجه في غاية السخونة، وفي الرجال من كان مزاجه في غاية البرودة، ولو كان الموجب للذكورة والأنوثة ذلك، لامتنع ذلك؛ فثبت أن خالق الذكر والأنثى هو الإله القادر الحكيم.

قوله: «وَحَفْدَةً» فيه أوجه:

أظهرها: أنه معطوف على «بَنِينَ» بقيد كونه من الأزواج، وفسر هذا بأنه أولاد

الأولاد.

الثاني: أنه من عطف الصفات لشيء واحد، أي: جعل لكم بنين خدماً، والحفدة: الخدم.

الثالث: أنه منصوب بـ «جَعَلَ» مقدرة، وهذا عند من يفسر الحفدة بالأعوان والأصهار، وإنما احتيج إلى تقدير «جَعَلَ»؛ لأن «جَعَلَ» الأولى مقيدة بالأزواج، والأعوان والأصهار ليسوا من الأزواج، والحفدة: جمع حافد؛ كخادم وخدم.

قال الواحدي - رحمه الله -: «ويقال في جمعه: الحفد بغير هاء؛ كما يقال: الرصد، ومعنى الحفدة في اللغة: الأعوان والخدم».

وفيهام للمفسرين أقوال كثيرة، واشتقاقهم من قولهم: حَفَدَ يَحْفِدُ حَفْدًا وَحَفُودًا وَحَفْدَانًا، أي: أسرع في الطاعة، وفي الحديث: «وإليك تَسْعَى وَتَحْفِدُ»، أي: تُسرع في طاعتِكَ؛ وقال الآخر: [الكامل]

٣٣٤٤ - حَفَدَ الْوَلَايْدُ حَوْلَهُنَّ وَأَسْلِمَتْ بِأَكْفُهُنَّ أَرْزَمَةُ الْأَجْمَالِ^(١)
ويستعمل «حَفَدَ» أيضاً متعدياً؛ يقال: حَفَدَنِي فهو حافد؛ وأنشد أيضاً: [الرميل]

٣٣٤٥ - يَخْفِدُونَ الضَّيْفَ فِي أَبْيَاتِهِمْ كَرَمًا ذَلِكَ مِنْهُمْ غَيْرُ ذُلٍّ^(٢)
وحكى أبو عبيدة أنه يقال: أحفد رباعياً، وقال بعضهم: الحفدة الأصهار؛ وأنشد: [الطويل]

٣٣٤٦ - فَلَوْ أَنَّ نَفْسِي طَاوَعَنِي لِأَضْبَحَتْ لَهَا حَفْدٌ مِمَّا يُعَدُّ كَثِيرٌ
وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ عَلَيَّ ابِئْءٌ عَيُوفٌ لِإِضْهَارِ اللَّئَامِ قَذُورٌ^(٣)
ويقال: سَيْفٌ مُخْتَفِدٌ، أي: سريع القطع؛ وقال الأصمعي: أصل الحفد مقاربة الخُطَى.

قوله: ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ ولما ذكر إنعامه على عبيده بالمنكوح وما فيه من المنافع والمصالح، ذكر إنعامه عليهم بالمطعمومات الطيبة، و «مِنْ» في «مِنَ الطَّيِّبَاتِ» للتبعية. ثم قال ﴿أَفَيَاْبِطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ قال ابن عباس - رضي الله عنه - يعني: بالأصنام وقال

(١) البيت لجميل بن عبدالله الحارثي العذري ونسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه. ينظر: الجوهرة ٢/ ١١٢٣، معاني الأخفش ١/ ٤٦٤، الكشف ٢/ ٤١٩، اللسان والتاج (حفد) الدر اللقيط ٥/ ٥١٤، مجاز القرآن ١/ ٣٦٤، الطبري ١٤/ ١٤٤، البحر المحيط ٥/ ٤٨٤، الدر المنثور ٤/ ١٢٤، القرطبي ١٠/ ٩٤١، الدر المصون ٤/ ٣٤٧.

(٢) البيت لطرفة وليس في ديوانه. ينظر: تفسير الماوردي ٢/ ٤٠٢، البحر المحيط ٥/ ٤٨٤، الألوسي ١٤/ ١٩٠، الدر المصون ٤/ ٣٤٨.

(٣) البيت لجميل وليس في ديوانه. ينظر: اللسان (حفد)، البحر المحيط ٥/ ٤٨٤، الألوسي ١٤/ ١٩٠، فتح القدير ٣/ ١٧٨، الدر المصون ٤/ ٣٤٧.

مقاتل: يعني: بالشيطان، وقال عطاء: يصدقون أن لي شريكاً وصاحبة وولداً.
﴿وَبَيَّنَّتْ اللَّهُ لَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ أي: بأن يضيفوها إلى غير الله ولا يضيفونها إلى الله،
وقيل: يكفرون بالتوحيد والإسلام.

وقيل: يحرمون على أنفسهم طيبات أحلها الله لهم؛ مثل: البحيرة والسائبة
والوصيلة والحام، ويبيحون لأنفسهم محرّمات حرّمها الله عليهم، وهي الميتة ولحم
الخنزير ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، أي: يجحدون ويكفرون إنعام الله في تحليل
الطيبات وتحريم الخبائث، ويحكمون بتلك الأحكام الباطلة.

قوله - تعالى -: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا﴾ الآية لما شرح الدلائل
الدالة على صحة التوحيد، وأتبعها بذكر أقسام النعم العظيمة، أتبعها بالرد على عبدة
الأصنام؛ قال ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ﴾ يعني: المطر والأرض،
ويعني الثبات والثمار.

قوله تعالى: ﴿مِنَ السَّمَوَاتِ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه متعلق بـ «يَمْلِكُ»، وذلك على الإعرابين الأولين في نصب «شَيْئًا».

الثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «رِزْقًا».

الثالث: أن يتعلق بنفس «رِزْقًا» إن جعلناه مصدرًا.

وقال ابن عطية^(١) - بعد أن ذكر إعمال المصدر منوناً -: والمصدر يعمل مضافاً
باتفاق؛ لأنه في تقدير الانفصال، ولا يعمل إذا دخله الألف واللام؛ لأنه قد توغل في
حال الأسماء وبعد عن الفعلية، وتقدير الانفصال في الإضافة حسن عمله؛ وقد جاء
عاملاً مع الألف واللام في قول الشاعر: [المقارب]

٣٣٤٧ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ^(٢)

وقوله: [الطويل]

٣٣٤٨ - فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمًا^(٣)

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤٠٩/٣.

(٢) تقدم.

(٣) تمام البيت:

لقد علمت أولي المغيرة أنني لحقت

نسب إلى مالك بن زغبة الباهلي أو للمرار الأسدي. ينظر: ديوانه ص ٤٦٤، شرح أبيات سيبويه ١/٦٠، الكتاب ١/١٩٣، شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، شرح المفصل ٦/٦٤، المقاصد النحوية ٣/٤٠، ٥٠١، خزنة الأدب ٨/١٢٨، الذرر ٥/٢٥٥، شرح الأشموني ١/٢٠٢، شرح ابن عقيل ص ٤١٢، المقتضب ١/١٤، همع الهوامع ٢/٩٣، الجمل ١٣٦، العيني ٣/٤٠، الدر اللقيط ٥/٥١٦، البحر المحيط ٥/٥٠٠، الدر المصون ٤/٣٤٨.

قال أبو حيَّان: أما قوله: «بَاتِّفَاقٍ» إن عني به من البصريين، فصحيح، وإن عني به من التَّحويين، فليس بصحيح؛ إذ قد ذهب بعضهم إلى أنَّه وإن أضيف لا يعمل، فإن وجد بعده منصوب أو مرفوع قَدَّر له عاملاً، وأما قوله: «في تقدير الانفصال» فليس كذلك، إلا أن تكون إضافته غير محضة؛ كما قال به ابن الطراوة وابن برهان، ومذهبهما فاسد؛ لأن هذا المصدر قد نعت وأكد بالمعرفة، وقوله: «لا يعمل... إلى آخره» ناقضه بقوله: «وقد جاء عاملاً... إلى آخره».

قال شهاب الدين^(١): فغاية ما في هذا أنَّه نحا إلى أقوال قال بها غيره، وأمَّا المناقضة، فليست صحيحة؛ لأنه عني أولاً أنَّه لا يعمل في السَّعة، وثانياً أنَّه قد جاء عاملاً في الضرورة، ولذلك قيَّده فقال: «في قول الشاعر».

قوله: «شَيْئاً» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر، أي: لا يملك لهم ملكاً، أي: شيئاً من الملك.

والثاني: أنه بدلٌ من «رِزْقاً» أي: لا يملك لهم رزقاً شيئاً، وهذا غير مقيد؛ إذ من المعلوم أن الرزق شيء من الأشياء، ويؤيد ذلك أن البدل يأتي لأحد معنيين: البيان أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيان؛ لأنه أعم، ولا تأكيد.

الثالث: أنه منصوبٌ بـ «رِزْقاً» على أنه اسمُ مصدر، واسم المصدر يعمل عمل المصدر، على خلاف في ذلك.

ونقل مكِّي: أن اسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلا في شعر، وقد اختلف النقلة عن البصريين؛ فمنهم من نقل المنع، ومنهم من نقل الجواز.

وقد ذكر الفارسي انتصابه بـ «رِزْقاً» كما تقدَّم.

ورد عليه ابن الطراوة: بأن الرِّزْق اسم المَرْزُوق، كالرَّعِي، والطَّحْن. وردَّ على ابن الطراوة؛ بأن الرزق بالكسر أيضاً مصدر، وقد سمع فيه ذلك، وظاهر هذا أنه مصدر بنفسه لا اسم مصدر.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ يجوز في الجملة وجهان:

العطف على صلة «مَا»، والإخبار عنهم بنفي الاستطاعة على سبيل الاستئناف، ويكون قد جمع الضمير العائد على «مَا» باعتبار معناها؛ إذ المراد بذلك آلهتهم.

ويجوز أن يكون الضمير عائداً على العابدين.

فإن قيل: قال - تعالى -: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ﴾ فعبر عن الأصنام بصيغة «ما» وهي لغير العاقل، ثم جمع بالواو والنون فقال: «ولا يَسْتَطِيعُونَ»، وهو مختص بأولي العلم.

فالجواب: أنه عبّر عنها بلفظ «مَا» اعتباراً باعتقادهم أنها آلهة، والفائدة في قوله: «وَلَا يَسْتَطِيعُونَ» أن من لا يملك شيئاً قد يوصف باستطاعته أن يمتلكه بطريق من الطرق، فبين - تعالى - أن هذه الأصنام لا تملك وليس لها استطاعة تحصيل الملك.

ثم قال - تعالى -: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ يعني: الأشباه فتشبهونه بخلقه وتجعلون له شريكاً؛ فإنه واحد لا مثل له - سبحانه وتعالى -.

ثم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ يعني: أن الله يعلم ما عليكم من العقاب العظيم، وأنتم لا تعلمون خطأ ما تضربون من الأمثال، وحذف مفعول العلم اختصاراً أو اقتضاراً.

قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٧٥) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٧٦) وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَنَفْخِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٧٧).

ثم ضرب مثلاً للمؤمن والكافر؛ فقال - تعالى -: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾، هذا مثل الكافر رزقه الله مالاً فلم يقدم فيه خيراً.

قوله: ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ﴾ يجوز في «مَنْ» هذه أن تكون موصولة، وأن تكون موصوفة، واختاره الزمخشري رحمه الله، قال: «كأنه قيل: وحرراً رزقناه ليطابق عبداً» ومحلها النصب على «عبدًا»، وقد تقدّم الكلام [إبراهيم: ٢٤] في المثل الواقع بعد «ضرب».

وقوله: ﴿سِرًّا وَجَهْرًا﴾ يجوز أن يكون منصوباً على المصدر، أي: إنفاق سراً وجهراً، ويجوز أن يكون حالاً.

وهذا مثل المؤمن من أعطاه الله مالاً، فعمل فيه بطاعة الله وأنفقه في رضاه سراً وجهراً، فأثابه الله عليه الجنة.

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوُونَ﴾ إنما جميع الضمير وإن تقدّمه اثنان؛ لأن المراد: جنس العبيد والأحرار المدلول عليهما بـ «عبدًا» وبـ «مَنْ رزقناه».

وقيل: على الأغنياء والفقراء المدلول عليهما بهما أيضاً، وقيل: اعتباراً بمعنى «مَنْ» فإن معناها جمع فراعى معناها بعد أن راعى لفظها.

فصل

قيل: المراد بقوله: ﴿عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ هو الصنم؛ لأنه عبد بدليل

قوله : ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا إِلَىٰ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم : ٩٣] وهو مملوك لا يقدر على شيء ، والمراد بقوله : ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يَنْفُقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾ : عابد الصنم ؛ لأن الله - تعالى - رزقه المال ، فهو ينفق منه على نفسه وعلى أتباعه سراً وجهراً فهما لا يتساويان في بديهة العقل ، بل صريح العقل شاهد بأن عابد الصنم أفضل من الصنم ، فكيف يجوز الحكم بأنه مساوٍ لرَبِّ العالمين في المعبودية ؟ .

وقيل : المراد بالعبد : المملوك عبد معين ، قيل : أبو جهل ، وبـ ﴿مَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - .

وقيل : عامٌ في كل عبد بهذه الصفة ، وفي كل حرٍّ بهذه الصفة .

فصل

دلَّت هذه الآية على أن العبد لا يملك شيئاً .

فإن قيل : دلَّت الآية على أن عبداً من العبيد لا يقدر على شيء ، فلم قلت : إن كل عبد كذلك ؟ .

فالجواب : أنه ثبت في أصول الفقه : أن الحكم المذكور عقيب الوصف المناسب يدلُّ على كون ذلك الوصف علّةً لذلك الحكم ، وكونه عبداً وصفاً مشعراً بالذلِّ والمقهورية وقوله : ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ حكم مذكور عقيبهِ ، وهذا يقتضي أن العلّة لعدم القدرة على شيء ، هو كونه عبداً ، وأيضاً قال بعده : ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ [فميز هذا القسم الثاني عن القسم الأول ، وهو العبد بهذه الصفة ، وهو أنه رزقه رزقاً حسناً^(١) فوجب ألا يحصل هذا الوصف للعبد ، حتّى يحصل الامتياز بين الثاني وبين الأوّل ، ولو ملك العبد ، لكان الله قد آتاه رزقاً حسناً ؛ لأن الملك الحلال رزق حسن . ثم اختلفوا ؛ فروي عن ابن عباس - رضي الله عنه - وغيره التشدد في ذلك ، حتى قال : لا يملك الطلاق أيضاً . وأكثر الفقهاء على أنّه يملك الطلاق ، واختلفوا في أنّ المالك إذا ملكه شيئاً ، هل يملكه أم لا ؟ وظاهر الآية ينفيه .

فإن قيل : لم قال : ﴿عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ وكل عبدٍ فهو مملوك وغير قادر على التصرف ؟ .

فالجواب : ذكر المملوك ليحصل الامتياز بينه وبين الحرِّ ؛ لأن الحر قد يقال : إنه عبد الله ، وأما قوله : ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ للتمييز بينه وبين المكاتب والعبد المأذون ؛ لأنهما يقدران على التصرف .

قوله ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال ابن عباس - رضي الله عنه - : على ما فعل بأوليائه وأنعم عليهم بالترحيد^(٢) .

وقيل : المعنى أنَّ الحمد كله لله ، وليس شيء من الحمد للأصنام ؛ لأنها لا نعمة لها على أحد .

وقوله عز وجل :- ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ، أي : أنهم لا يعلمون أنَّ كل الحمد لي ، وليس شيء منه للأصنام .

وقال القاضي - رحمه الله - : قال للرَّسُول - صلوات الله وسلامه عليه - : ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل : ٥٩] .

وقيل : هذا خطاب لمن رزقه الله رزقاً حسناً أن يقول : الحمد لله على أن ميَّزه في هذه القدرة على ذلك الغيد الضعيف .

وقيل : لما ذكر هذا المثل مطابقاً للغرض^(١) كاشفاً عن المقصود ، قال بعده : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يعني : الحمد لله على قوَّة هذه الحجَّة وظهور هذه البيِّنة .

ثم قال : ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ، أي : أنَّها مع غاية ظهورها ونهاية وضوحها ، لا يعلمونها هؤلاء الجهال .

قوله - تعالى - : ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ﴾ الآية وهذا مثل ثانٍ لإبطال قول عبدة الأصنام ؛ وتقريره : أنه لما تقرَّر في أوائل العقول أنَّ الأبكم العاجز لا يساوي في الفضل والشرف الناطق القادر الكامل مع استوائهما في البشرية فلأن يحكم بأن الجماد لا يكون مساوياً لرَّبِّ العالمين في المعبودية أولى .

قال الواحدي : قال أبو زيد : الأبكم هو العيِّي المفحم ، وقد بكم بكمًا وبكامة وقال أيضاً : الأبكم : الأقطع اللسان ، وهو الذي لا يحسن الكلام .

روى ثعلب عن ابن الأعرابي : الأبكم الذي لا يعقل . وقال الزجاج : الأبكم المطبق الذي لا يسمع ولا يبصر .

ثم قال : ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ إشارة إلى العجز التام والثقصان الكامل .
وقوله : ﴿كُلُّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾ الكلُّ الثَّقِيلُ ، والكلُّ العيال ، والجمع : كلُّون ، والكلُّ : من لا ولد له ولا والد ، والكلُّ أيضاً : اليَتِيم . سمي بذلك ؛ لثقله على كافله ؛ قال الشاعر : [الطويل]

٣٣٤٩ - أَكُولُ لِمَالِ الْكَلِّ قَبْلَ شَبَابِهِ إِذَا كَانَ عَظُمَ الْكَلِّ غَيْرَ شَدِيدٍ^(٢)

قال أهل المعاني : «أصل الكلُّ من الغلظ الذي هو نقيض الحدة ، يقال كلُّ السكين : إذا غلظت شفرته فلم تقطع ، وكلُّ اللسان : إذا غلظ فلم يقدر على الكلام ، وكلُّ

(١) في ب : للآخر .

(٢) ينظر : اللسان والتاج (كلل) ، التهذيب (كل) ، الألوسي ١٤ / ١٩٧ ، المحرر ٤ / ٧٠١ ، الدر المصنوع ٤ /

فلان عن الأمر: إذا ثقل عليه فلم ينبعث فيه، فمعنى «كلُّ على مولاه»، أي: غليظ وثقل على مولاه أهل ولايته.

قوله: «أَيْنَمَا يُوجَّهْ لَا يَأْتِ» شرط وجزاؤه، وقرأ ابن مسعود^(١)، وابن وثاب، وعلقمة: «يُوجَّه» بهاء واحدة ساكنة للجزم، وفي فاعله وجهان:

أحدهما: ضمير البارئ - تعالى -، ومفعوله محذوف؛ [تقديره قراءة العامة]^(٢).

والثاني: أنه ضمير الأبكم، ويكون «يُوجَّه» لازماً بمعنى «يَتَوَجَّه».

يقال: وجَّه وتوجَّه بمعنى، وقرأ علقمة أيضاً وطلحة كذلك، إلا أنه بضم^(٣) الهاء، وفيها أوجه:

أحدها: أن «أَيْنَمَا» ليست هنا شرطية، و«يُوجَّه» خبر مبتدأ مضمرة، أي: أَيْنَمَا هو يوجه، أي: الله - تعالى -، والمفعول محذوف، وحذفت الياء من قوله: «لا يَأْتِ» تخفيفاً؛ كما حذفت في قوله: «يَوْمَ يَأْتِ» [هود: ١٠٥] و«إِذَا يَسِرُّ» [الفجر: ٤].

والثاني: أن لام الكلمة حذفت تخفيفاً لأجل التضعيف، وهذه الهاء هي الضمير، فلم يحلها جزم، ذكر هذين الوجهين أبو الفضل الرازي.

الثالث: أن «أَيْنَمَا» أهملت حملاً على «إِذَا»؛ لما بينهما من الأُخُوَّة في الشرط؛ كما حملت «إِذَا» عليها في الجزم في بعض المواضع، وحذفت الياء من «يَأْتِ» تخفيفاً أو جزم على التوهم، ويكون «يُوجَّه» لازماً بمعنى: «يَتَوَجَّه» كما تقدّم.

وقرأ^(٤) عبد الله أيضاً: «تُوجَّه» بهاءين بقاء الخطاب، وقال أبو حاتم - وقد حكى هذه القراءة -: «إن هذه القراءة ضعيفة؛ لأن الجزم لازم» وكأنه لم يعرف توجيهها، وقرأ علقمة وطلحة أيضاً: «يُوجَّه» بهاء واحدة ساكنة للجزم، والفعل مبني للمفعول؛ وهي واضحة.

وقرأ ابن^(٥) مسعود أيضاً: «تُوجَّه» كالعادة إلا أنه بقاء الخطاب، وفيه التفات، وفي الكلام حذف وهو حذف المقابل؛ لقوله: «أَحَدُهُمَا أَتَيْكُمْ» كأنه قيل: والآخر ناطق متصرف في ماله، وهو خفيف على مولاه «أَيْنَمَا يُوجَّهْ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ»، ودلّ على ذلك «هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ».

ونقل أبو البقاء - رحمه الله - أنه قرئ^(٦): «أَيْنَمَا تَوَجَّه» بالثاء وفتح الجيم والهاء فعلاً ماضياً فاعله ضمير الأبكم.

(١) ينظر: المحتسب ١١/٢، والشواذ ٧٣، والبحر ٥٠٤/٥، والدر المصون ٣٥٠/٤.

(٢) في ب: لدلالة المعنى عليه.

(٣) ينظر: البحر ٥٠٤/٥، والدر المصون ٣٥٠/٤.

(٤) ينظر: القرطبي ٩٩/١٠، والدر المصون ٣٥٠/٤، وقد تقدمت قراءة عبدالله بن مسعود في أول الآية يَوْصَةً.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٥٠/٤.

(٥) ينظر: السابق.

قوله: ﴿وَمَنْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ﴾ الرَّاجح أن يكون مرفوعاً؛ عطفاً على الضمير المرفوع في «يَسْتَوِي»، وسوّغه الفضل بالضمير، والنصب على المعية مرجوح، والجملة من قوله: ﴿وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ﴾ إما استئناف أو حال.

فصل

لما وصف الله أحد الرجلين بهذه الصفات الأربع، وهذه صفات الأصنام وهو أنه أبكم لا يقدر على شيء، أي: عاجز كل على موله، ثقيل، أينما يرسله لا يأت بخير؛ لأن أبكم لا يفهم، قال: هل يستوي هذا الموصوف بهذه الصفات الأربع، وهذه صفات الأصنام لا تسمع ولا تعقل ولا تنطق، وهو كل على عابده يحتاج إلى أن يحمله ويخدمه ويضعه، ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ﴾ يعني: الله قادر متكلم يأمر بالتوحيد، ﴿وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾. قال الكلبي: يدلکم على صراط مستقیم.

وقيل: هو رسول الله ﷺ.

وقيل: كلا المثلين للمؤمن والكافر، يرويه عطية عن ابن عباس رضي الله عنه.

قال عطاء: الأبكم: أبي بن خلف، ﴿وَمَنْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ﴾: حمزة، وعثمان بن عفان وعثمان بن مظعون - رضي الله عنهم^(١) -.

وقال مقاتل: نزلت في هاشم بن عمرو بن الحارث بن ربيعة القرشي، وكان قليل الخير، يعادي رسول الله ﷺ^(٢).

وقيل: نزلت في عثمان بن عفان ومولاه، كان مولاه يكره الإسلام^(٣).

وقيل: المراد كل عبد موصوف بهذه الصفات الذميمة، وكل حر موصوف بتلك الصفات الحميدة، وهذا أولى من القول الأول؛ لأن وصفه - تعالى - إياهما بكونهما رجلين يمنع من حمل ذلك على الوثن، وكذلك وصف الآخر بأنه على صراط مستقيم يمنع من حمله على الله - تعالى -.

قوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ عِثَّةُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية لما مثل الكافر بالأبكم العاجز، ومثل نفسه بالذي يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم، ومعلوم أنه لا يكون أمراً بالعدل وهو على صراط مستقيم إلا إذا كان كاملاً في العلم والقدرة فذكر في هذه الآية بيان كونه كاملاً في العلم والقدرة.

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٧٨/٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) هو مروى عن ابن عباس ذكره الماوردي في «تفسيره» (٢٠٤/٣) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٣٥ - ٢٣٦) وعزاه إلى ابن سعد وابن أبي شيبه والبخاري في «تاريخه» وابن أبي حاتم وابن مردويه والضياء في المختارة عن ابن عباس.

أما بيان كمال العلم، فقلوه - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أفاد الحصر بأن العلم بهذه الغيوب ليس إلا لله - تعالى - .

وأما بيان كمال القدرة، فقلوه - عز وجل -: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَنَفْخِ بَصِيرٍ﴾ والسَّاعَةُ: هي الوقت الذي تقوم فيه القيامة، سُمِّيت ساعة؛ لأنها تفجأ الإنسان في ساعة يموت الخلق كلهم بصيحة واحدة أي إذا قال له: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] والمراد بـ «النفخ البَصِيرُ»: طرفَةُ العين وهو النظر بسرعة، يقال: لَمَحَهُ بِبَصَرِهِ لَمَحًا وَلَمَحَانًا، وقيل: أصله من لَمَحَانِ الْبَرْقِ، وقولهم: لأرَيْتُكَ لَمَحًا بَاصِرًا، أي: أَمْرًا وَاضِحًا، والمراد بيان كمال القدرة.

وقوله: ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ ليس المراد منه الشك، بل المراد: بل هو أقرب.

قال الزجاج: المراد به: الإيهام على المخاطبين أنه - تعالى - يأتي بالسَّاعَةِ إما بقدر لمح البصر، أو بما هو أسرع؛ لأنَّ لمح البَصَرِ عبارة عن انتقال الطَّرف من أعلى الحدقة إلى أسفلها، والحدقة مركبة من أجزاء لا تتجزأ، فلمح البصر عبارة عن المرور على جملة أجزاء الحدقة، ولا شك أنَّ تلك الأجزاء كثيرة، والزَّمان الذي يحصل فيه لمح البصر مركب من أزمانٍ متعاقبة، والله - تعالى - قادرٌ على إقامة القيامة في زمان واحد من تلك الأزمان؛ فلهذا قال - تعالى -: ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ تنبيهاً على ذلك، فقلوه: ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾، أي: أمره، فالضمير للأمر، والتقدير: أو أمر الساعة أقرب من لمح البصر.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ نزلت في الكفار الذين استعجلوا القيامة استهزاء.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٧٩) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئْتًا إِلَى حِينٍ (٨٠) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُم سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٨١) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْعُ الْمَمِينُ (٨٢) يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ (٨٣).

قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ لما بين كمال القدرة والعلم، عاد إلى الدلائل الدالة على وجود الصانع المختار، فقال: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾.

قرأ حمزة^(١) والكسائي: «إِمْهَاتِكُمْ» بكسر الهمزة، والباقون بضمها، وأصل

«أَمْهَاتِكُمْ»: إِمَاتِكُمْ، إلا أنه زيدت الهاء فيه كما زيدت في «أراق» ف قيل: أهراق، وشدّت زيادتها في الواحدة في قوله: [الرجز]

٣٣٥٠ - أَمْهَاتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي^(١)

والجملة من قوله: ﴿لَا تَقْلُمُونَ شَيْئًا﴾ جالٌ من مفعول «أَخْرَجَكُمْ» غير عالمين و «شَيْئًا» إمّا مصدر، أي: شيئاً من العلم، وإمّا مفعول به والعلم هنا العرفان، وتقدّم الكلام في «أَمْهَاتِكُمْ» في التّنبأ.

فصل

خلق الإنسان في مبدأ الفطرة خالياً عن معرفة الأشياء.

ثم قال - تعالى -: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ والمعنى: أن النّفس الإنسانية كانت في أول الخلقة خالية عن المعارف والعلوم ثم إن الله تعالى أعطاهما هذه الحواس؛ لتستفيد بها المعارف والعلوم، وتحقيق الكلام فيه أن يقال: التّصورات والتّصديقات إمّا أن تكون كسبيّة أو بديهيّة؛ والكسبيّة لا يمكن حصولها إلا بواسطة تركيبات البديهيّات، فلا بد من سبق العلوم البديهيّة.

فإن قيل: هذه العلوم البديهيّة إمّا أن يقال: كانت حاصلة منذ خلقنا، أو ما كانت حاصلة؛ والأول باطل؛ لأننا بالضرورة نعلم أنّا حين كنّا جنيناً في رحم الأمّ ما كنّا نعرف أن النّفي والإثبات لا يجتمعان، وما كنّا نعرف أن الكلّ أعظم من الجزء.

وأما القسم الثاني: فإنه يقتضي أن هذه العلوم البديهيّة حصلت في نفوسنا بعد أنّها ما كانت حاصلة، وحينئذ لا يمكن حصولها إلا بكسب وطلب، وكلّ ما كان كسباً فهو مسبوق بعلوم أخرى إلى غير نهاية، وذلك محال.

فالجواب: أن هذه العلوم البديهيّة ما كانت حاصلة في نفوسنا أولاً، ثم إنها حدثت، وحصلت، أما قوله: فيلزم أن تكون كسبيّة، فهذه المقدمة ممنوعة، بل نقول: إنها إنما حدثت في نفوسنا بعد عدمها، بواسطة إعانة الحواسّ التي هي السّمع والبصر، فإنّ النفس كانت في مبدأ الخلقة خالية عن جميع العلوم، إلا أنه تعالى خلق السمع والبصر فإذا أبصر الطفل شيئاً أو سمعه مرة بعد أخرى، ارتسم في خياله ماهيّة ذلك المبصر والمسموع؛ وكذلك القول في سائر الحواسّ، فيصير حصول الحواسّ سبباً لحضور ماهيّات المحسوسات في النّفس والعقل.

(١) البيت لقضي بن كلاب وتماهه: عند تناديهم بهال وهي. ينظر: جمهرة اللغة ٣/٢٦٧، شواهد العيني ٤/٥٦٥، الخزانة ٣/٣٠٦، اللسان (أمم)، الأماشي ٢/٣٠١، المحتسب ٢/٢٢٤، الممتع ١/٢١٧، سر صناعة الإعراب ٢/٥٦٤، الرازي ٢٠/٩١، شرح شواهد الشافية ٣٠١، التصريح ٢/٣٦٢، الهمع ١/٢٣، الدرر ١/٥.

ثم إن تلك الماهيات على قسمين :

أحدهما : ما يكون حضوره موجباً تاماً في جرم الذهن ، بإسناد بعضها إلى بعض بالثقي أو الإثبات ، مثل أنه إذا حضر في الذهن أن الواحد ما هو؟ وأن نصف الاثنين ما هو؟ كان حضور هذين التصورين في الذهن علّة تامة في جرم الذهن ؛ بأنّ الواحد محكوم عليه بأنّه نصف الاثنين ، وهذا القسم هو العلوم البديهية .

والقسم الثاني : ما لا يكون كذلك ، وهو العلوم النظرية ؛ مثل أنه إذا حضر في الذهن بأنّ الجسم ما هو؟ والمحدث ما هو؟ فإن مجرد هذين التصورين في الذهن لا يكفي في جزم الذهن بأنّ الجسم محدث ، بل لا بدّ فيه من [دليل]^(١) منفصل وعلوم سابقة .

والحاصل أن العلوم الكسبية إنما يمكن اكتسابها بواسطة العلوم البديهية ، وحدث العلوم البديهية إنما تكون عند حدوث تصوّر موضوعاتها ، وتصور محمولاتها ، وحدث التصورات إنما كان بسبب إعانة هذه الحواس على إحداثها ؛ فظهر أن السبب الأول لحدوث هذه المعارف في النفوس والعقول هو أنّه - تعالى - أعطى هذه الحواس .

فلهذا قال - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ ليصير حصول هذه الحواس سبباً لانتقال نفوسكم من الجهل إلى العلم بالطريق المذكور .

وقال المفسرون : «وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ» لتسمعوا مواعظ الله تعالى ، «وَالْأَبْصَرَ» لتبصروا دلائل [آلاء]^(٢) الله ، «وَالْأَفْئِدَةَ» لتعقلوا عظمة الله .

و «الْأَفْئِدَةُ» جمع فؤاد؛ نحو : أغربة وغراب ، قال الزجاج : ولم يجمع «فؤاد» على أكثر العدد ، وما قيل : «فؤدان» كما قيل : «غراب وغربان» .

ولعلّ الفؤاد إنما جُمع على جمع القلّة ؛ تنبيهاً على أنّ السمع والبصر كثيران ، وأنّ الفؤاد قليل ؛ لأنّ الفؤاد إنما خلق للمعارف الحقيقية ، والعلوم اليقينية ، وأكثر الخلق ليسوا كذلك ، بل يكونوا مشغولين بالأفعال البهيمية والصفات السبعية ، فكان فؤادهم ليس بفؤاد ؛ فلهذا جمع جمع القلّة قاله ابن الخطيب .

وقال الزمخشري - رحمه الله تعالى - : إنّهُ من الجموع التي استعملت للقلّة والكثرة ، ولم يسمع فيها غير القلّة ، نحو : «شُسُوع» ، فإنّها للكثرة ، وتستعمل في القلّة ، ولم يسمع غير شسوع . كذا قال وفيه نظر فقد سمع فيهم «أشساع» فكان ينبغي أن يقال : غلب «شسوع» .

فإن قيل : قوله - عز وجل - : ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾ ، عطف على قوله :

(١) في ب : ضمير .

(٢) زيادة من : ب .

«أَخْرَجَكُمْ» وهذا يقتضي أن يكون جعل السَّمْع والبصر متأخراً عن الإخراج من البطن؛ وليس كذلك.

فالجواب: أن حرف الواو لا يوجب الترتيب، وأيضاً إذا حملنا السمع على الإسماع والبصر على الرؤية، زال السؤال، هذا إذا جعلنا قوله - تعالى -: «وَجَعَلْ» معطوفاً على «أَخْرَجَكُمْ» فيكون داخلاً فيما أخبر به عن المبتدأ ويجوز أن يكون مستأنفاً.

فصل

قيل: معنى الكلام: لا تعلمون شيئاً ممّا أخذ عليكم من الميثاق في أصلاب آبائكم، وقيل: لا تعلمون شيئاً ممّا قضى عليكم به من السعادة والشقاوة، وقيل: لا تعلمون شيئاً، أي: من منافعكم.

قال البغوي - رحمه الله -: «تَمَّ الكلام عند قوله - تعالى -: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ ثُمَّ ابتدأ فقال: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْتِدَةَ﴾؛ لأنَّ الله - تعالى - جعل هذه الأشياء لهم قبل الخروج من بطون الأمهات، وإنما أعطاهم العلم بعد الخروج».

وسأتي الكلام في حكمة ذكره السمع بلفظ المصدر، والأبصار والأفتدة بلفظ الاسم في سورة السجدة إن شاء الله - تعالى -.

وقوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ﴾، أي لتسمعوا به الأمر والنهي، «وَالْأَبْصَارَ» أي: لتبصروا بها آثار منفعة الله، «وَالْأَفْتِدَةَ» لتصلوا بها إلى معرفته - سبحانه وتعالى - وقوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، أي: نعمه.

قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يَرْوُونَ إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ الآية هذا دليل آخر على كمال قدرة الله وحكمته.

قرأ ابن عامر^(١) وحمزة والكسائي: «أَلَمْ تَرَوْا» بالثاء من فوق، والباقون: بالياء على الحكاية لمن تقدّم ذكره من الكفار.

قوله: ﴿مَا يُمَسِّكُهُنَّ﴾ يجوز أن تكون الجملة حالاً من الضمير المستتر في «مُسَخَّرَاتٍ»، ويجوز أن تكون حالاً من الطير، ويجوز أن تكون مستأنفة.

ومعنى «مُسَخَّرَاتٍ»: مذلات، «في جَوْ السَّمَاءِ» وهو الهواء بين السماء والأرض؛ قال: [الطويل]

٣٣٥١ - فَلَمَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَايِكِ تَنْزُلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَضُوبُ^(٢)
وقيل: الجو ما يلي الأرض في سمت العلو واللوح والسكاك أبعد منه.

(١) ينظر: الحجة ٣٩٣، والإتحاف ١٨٧/٢، والنشر ٣٠٤/٢، والقرطبي ١٠/١٠٠، والبحر ٥/٥٠٦.

(٢) تقدم.

قال كعب الأحبار - رضي الله عنه -: إِنَّ الطير يرتفع اثنا عشر ميلاً ولا يرتفع فوق هذا، وفوق الجوِّ السُّكَّاء، وفوق السُّكَّاء السماء، و ﴿مَا يُتَّكِنُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) تعالى، أي: في حال القبض، والبسط، والاصطفاف ينزلهم كيف يعتبرونها في وحدانيته.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ خَصَّ هذه الآيات بالمؤمنين؛ لأنَّهم هم المنتفعون بها.

فصل

جسد الطائر جسم ثقيل، يمتنع بقاؤه في الجوِّ معلّقاً بلا علاقة ولا دعامة، فوجب أن يكون الممسك له في الجوِّ هو الله - تعالى -، والظاهر أن إبقائه في الجوِّ فعله باختياره، وهذا يدلُّ على أنَّ فعل العبد خلق الله - تعالى -.

قال القاضي^(٢) - رحمه الله -: إِنَّمَا أَضَافَ - تعالى - هذا الإمساك إلى نفسه؛ لأنه - تعالى - هو الذي أعطى الآلات التي يمكن الطير بها من تلك الأفعال، فلما كان - تعالى - جلُّ ذكره - هو المسبب لذلك، صَحَّتْ هذه الإضافة.

والجواب: هذا تركُّ للظاهر من غير دليل.

قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ يُؤْتِيَكُم سَكَنًا﴾ الآية وهذا نوع آخر من دلائل التوحيد.

قوله: «سَكَنًا» يجوز أن يكون مفعولاً أولاً، على أنَّ الجعل تصيير والمفعول الثاني أحد الجارين قبله، ويجوز أن يكون الجعل بمعنى الخلق فيتعدَّى لواحد، وإِنَّمَا وحد السكن؛ لأنه بمعنى ما يسكنون فيه، قاله أبو البقاء.

وقد يقال: إنه في الأصل مصدر، وإليه ذهب ابن عطية، فتوحيده واضح إلا أن أبا حيَّان منع كون مصدراً ولم يذكر وجه المنع، وكأنه اعتمد على قول أهل اللغة: إن السكن «فعل» بمعنى «مفعول»: كالقَبْضِ والنَقْضِ بمعنى المَنْقُوضِ والمَقْبُوضِ؛ وأنشد الفراء فقال: [البسيط]

٣٣٥٢ - جَاءَ الشَّتَاءُ وَلَمَّا اتَّخَذَ سَكَنًا يَا وَنَحْ نَفْسِي مِّنْ حَفْرِ الْقَرَامِيصِ^(٣)
وَالسَّكْنُ: ما سكنت إليه وما سكنت فيه، قال الزمخشري: «السَّكْنُ ما يسكن إليه وينقطع إليه من بيت أو إلف».

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٧٩/٣). (٢) ينظر: الفخر الرازي ٧٣/٢٠.

(٣) وروي بلفظ:

جاء الشتاء ولم أتخذ ريضاً يا وىح كفي من حفو القراميص
ينظر: اللسان والتاج والصحاح (قرفص)، (ربص)، زادة ١٩٣/٣، البحر المحيط ٥٠٧/٥، الرازي ٩٣/٢٠، الدر المصون ٣٥١/٤.

واعلم أنَّ البيوت التي يسكن فيها الإنسان على قسمين :

أحدهما : البيوت المتخذة من الحجر والمدر، وهي المرادة من قوله : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا ﴾ وهذا القسم لا يمكن نقله بل الإنسان ينتقل إليه .

والثاني : البيوت المتخذة من القباب والخيام والفساطيط، وهي المرادة بقوله : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا ﴾ وهذا القسم يمكن نقله مع الإنسان .

قوله : ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ قرأ نافع، وابن^(١) كثير، وأبو عمرو بفتح العين، والباقون بإسكانها، وهما لغتان كالنَّهْر والنَّهَر .

وزعم بعضهم أن الأصل الفتح، والسكون تخفيف لأجل حرف الحلق؛ كالشَّغَر والشَّعَر .

والظَّعن مصدر ظعن، أي : ارتحل، والظَّعينة : الهودج فيه المرأة وإلا فهو محمل، ثم كثر حتى قيل للمرأة : ظعينة .

فصل

والمعنى : جعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً، يعني : الخيام، والقباب والأخبية، والفساطيط من الانطاع والأدم، «تَسْتَخِفُّونَهَا» أي : يخف عليكم حملها ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ رحلتكم في سفركم، والظَّعن : سير [البادية]^(٢) لنجعة أو لحضور ماء أو طلب مرتع، والظَّعن أيضاً : الهودج؛ قال : [الهمز]

٣٣٥٣ - أَلَا هَلْ هَاجَكَ الْأَظْعَانُ إِذْ بَانُوا وَإِذْ جَادَتْ بِوَشَكِ الْبَيْنِ غَرْبَانُ^(٣)

﴿ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ في بلدكم لا يثقل عليكم في الحاليتين، و «مِّنْ» راجعة إلى الحاليتين ﴿ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارُهَا ﴾ يعني : أصواف الضأن، وأوبار الإبل، وأشعار المعز، والكنائيات راجعة إلى الأنعام، وذكر الأصواف والأوبار ولم يذكر القطن والكتان؛ لأنهما لم يكونا ببلاد العرب .

قوله : «أَثَاثًا» فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب عطفاً على «بُيُوتًا» أي : وجعل لكم من أصوافها أثاثاً، وعلى هذا يكون قد عطف مجزوراً على مجرور، ومنصوباً على منصوب، ولا فصل هنا بين حرف العطف والمعطوف حيثئذ .

وقال أبو البقاء^(٤) - رحمه الله - : «وقد فصل بينه وبين حرف العطف بالجار

(١) ينظر : السبعة ٣٧٥، والنشر ٣٠٤/٢، والإتحاف ١٨٧/٢، والحجة ٣٩٣ والبحر ٥٠٧/٥ والدر المصون ٣٥١/٤ .

(٢) ينظر : القرطبي ١٠١/١٠ .

(٣) في ب : الدابة .

(٤) ينظر : الإملاء ٨٤/٢ .

والمجرور، وهو قوله عز وجل: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا﴾ وهو ليس بفصل مستقبح كما زعم في الإيضاح؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور مفعول، وتقديم مفعول على مفعول قياس». وفيه نظر؛ لأنه عطف مجروراً على مثله، ومنصوباً على مثله.

والثاني: أنه منصوب على الحال، ويكون قد عطف مجروراً على مثله تقديره: وجعل لكم من جلود الأنعام، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها بيوتاً حال كونها أثاثاً، ففصل بالمفعول بين المتعاطفين، وليس المعنى على هذا، إنما هو على الأول.

والأثاث: متاع البيت إذا كان كثيراً، وأصله: مِنْ أَثَّ الشَّعْرُ وَالتَّبَاثُ؛ إذا كثفا وتكاثرا؛ قال امرؤ القيس: [الطويل]

٣٣٥٤ - وَفَرَعَ يَغْشَى الْمَثْنَ أَسْوَدَ قَاحِمٍ أَثِيبٍ كَقِنُو النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ^(١)

ونساء أثاث، أي: كثيرات اللحم كأنَّ عليهن أثاثاً، وفلان كثر أثاثه. وقال الزمخشري: الأثاث ما جدَّ من فرش البيت، والخُرْتُ: ما قدم منها؛ وأنشد: [البيسط]

٣٣٥٥ - تَقَادَمَ الْعَهْدُ مِنْ أُمِّ الْوَلِيدِ بِنَا دَهْرًا وَصَارَ أَثَاثُ الْبَيْتِ خُرْتِيًّا^(٢)

وهل له واحد من لفظه؟ فقال الفراء: لا، وقال أبو زيد: واحده أثاثه وجمعه في القلَّة: أثثة؛ كـ «بَنَات» و «أَبْنَةُ»، وقال أبو حيَّان: وفي الكثير على أثث، وفيه نظر؛ لأن «فعالاً» المضعَّف يلزم جمعه على أفعله في القلَّة والكثرة، ولا يجمع على «فُعْل» إلا في لفظتين شدَّتا، وهما: عُيْنٌ وَحُجْجٌ جمع عَيَّانٌ وَحَجَّاجٌ، وقد نص النحاة على منع القياس عليهما، فلا يجوز: زمام وزُمَمٌ بل أزمَّة وقال الخليل: الأثاث والمتاع واحد، وجمع بينهما لاختلاف لفظهما؛ كقوله: [الوافر]

٣٣٥٦ - وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً^(٣)

وقوله: [الطويل]

٣٣٥٧ - وَهِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا الثَّأْيِ وَالْبُعْدِ^(٤)

وقيل: متاعاً: بلاغاً ينتفعون به، «إلى حين» يعني: الموت، وقيل: إلى حين البلى. قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِمَّا خَلَقَ ظُلُمَالاً﴾ الآية فالإنسان إما أن يكون مقيماً أو مسافراً، والمسافر إما أن يكون غنياً يستصحب معه الخيام أو لا. فالقسم الأول أشار إليه بقوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ يُّؤْتِيَكُم سَكَّاءً﴾، وأشار إلى القسم

(١) تقدم.

(٢) البيت للحسن بن علي الطوسي.

ينظر: الكشف ٥٢١/٢، شواهد الكشف ٥٦٤، أمالي ابن الشجري ٩٩/١، الدر المصون ٣٥٢/٤.

(٤) تقدم.

(٣) تقدم.

الثاني بقوله : ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُبُورٍ آلَافًا مِّنْ بَرٍّ﴾ وأشار إلى القسم الثالث بقوله تعالى : ﴿جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا﴾ فإن المسافر إذا لم يكن له خيمة يستظل بها، فإنه لا بد وأن يستظل إما بجدار أو شجر أو بالغمام؛ كما قال - سبحانه - : ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ﴾ [الأعراف : ١٦٠].

قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكَنَاتًا﴾ جمع «كن»؛ وهو ما حفظ من الرِّيح والمطر، وهو في الجبل : الغار، وقيل : كل شيء وقى شيئاً، ويقال : استكن وأكن، إذا صار في كن.

واعلم أن بلاد العرب شديدة الحر، وحاجتهم إلى الظل ودفع الحر شديدة؛ فلهذا ذكر الله - تعالى - هذه المعاني في معرض النعمة العظيمة، وذكر الجبال ولم يذكر السهول وما جعل لهم من السهول أكثر؛ لأنهم كانوا أصحاب جبال، كما قال - تعالى - : ﴿وَمِنَ أَمْوَالِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾؛ لأنهم كانوا أصحاب وبر وشعر، كما قال - عز وجل - : ﴿وَيَنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِزَاجًا فِيهَا مِن بَرٍّ﴾ [النور : ٤٣] وما أنزل من الثلج أكثر لكنهم كانوا لا يعرفون الثلج. وقال ﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ وما يقي من البرد أكثر؛ لأنهم كانوا أصحاب حر.

ولما ذكر الله - تعالى - أمر المسكن، ذكر بعده أمر الملبوس؛ فقال - جل ذكره - : ﴿وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ والسرايل : القمص واحدها سربال.

قال الزجاج - رحمه الله - : «كل ما لبسته فهو سربال، من قميص أو دِرْع أو جوشن أو غيره»؛ وذلك لأن الله - تعالى - جعل السرايل قسمين :

أحدهما : ما يقي الحر والبرد. والثاني : ما يتقى به من البأس والحروب.

فإن قيل : لم ذكر الحر ولم يذكر البرد؟

فالجواب من وجوه :

أحدها : قال عطاء الخراساني : المخاطبون بهذا الكلام هم العرب، وبلادهم حارة [يابسة]^(١)، فكانت حاجتهم إلى ما يدفع الحر أشد من حاجتهم إلى ما يدفع البرد؛ كما قال - سبحانه وتعالى - ﴿وَمِنَ أَمْوَالِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾ وسائر أنواع الثياب أشرف، إلا أنه - تعالى - ذكر هذا النوع؛ لأن عاداتهم بلبسها أكثر^(٢).

والثاني : قال المبرّد : ذكر أحد الضدين تنبيه على الآخر؛ كقوله : [الطويل]

٣٣٥٨ - كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا حَدَقْتَهُ رَجُلُهَا خَذَفَ أَعْسَرًا^(٣)

لما ثبت في العلوم العقلية أن العلم بأحد الضدين يستلزم العلم بالضد الآخر، فإن

(١) زيادة من : ب.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (٨٠/٣) والرازي (٧٦/٢٠).

(٣) تقدم.

الإنسان إذا خطر بباله الحر، خطر بباله البرد أيضاً وكذا القول في الثور والظلمة، والسواد والبياض.

الثالث: قال الزجاج: «وما وقى من الحرّ وقى من البرد، فكان ذكر أحدهما مغنياً عن الآخر».

فإن قيل: هذا بالضدّ أولى؛ لأن دفع الحرّ يكفي فيه السراويل التي هي القميص دون تكلف زيادة، أما البرد فإنه لا يندفع إلا بزيادة تكلف.

فالجواب: أن القميص الواحد لما كان دافعاً للحر، كانت السراويل التي هي الجمع دافعة للبرد.

قوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ﴾، أي: مثل ذلك الإتمام السابق، ﴿يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ في المستقبل.

وقرأ^(١) ابن عباس - رضي الله عنهما -: «تَتِمُّ» بفتح التاء الأولى، «نِعْمَتُهُ» بالرفع على الفاعلية، وقرأ أيضاً^(٢): «نِعْمَةٌ» جمع نعمة مضافة لضمير الله - تعالى -، وقرأ^(٣) أيضاً: «لَعَلَّكُمْ تَسْلُمُونَ» بفتح التاء واللام مضارع سَلِمَ من السلامة، وهو مناسب لقوله: «تَقِيكُمْ بِأَسْكُنُمْ»؛ فإنّ المراد به الدروع الملبوسة في الحرب، أو تؤمنوا فتسلموا من عذاب الله.

قوله: «فَإِنْ تَوَلَّوْا» يجوز أن يكون ماضياً، ويكون التفاتاً من الخطاب المتقدم، وأن يكون مضارعاً، والأصل: تتولّوا، فحذف نحو: «تَنَزَّلُ وَتَذْكُرُونَ» ولا التفات على هذا، بل هو جارٍ على الخطاب السابق.

ومعنى الكلام: فإن أعرضوا، فلا يلحقك في ذلك عتب ولا تنصير، وليس عليك إلا ما فعلت من التبليغ الثام.

قوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ هو جواب الشرط، وفي الحقيقة جواب لشرط محذوف، أي: فأنت معذور، وأتى ذلك على إقامة السبب مقام المسبب؛ وذلك لأن تبليغه سبب في عذره، فأقيم السبب مقام المسبب، ثم ذمهم بأنهم يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها، وذلك نهاية في كفران النعمة، وجيء بـ «ثُمَّ» هنا للدلالة أن إنكارهم أمر مستبعد بعد حصول المعرفة؛ لأنّ من عرف النعمة حقاً أن يعترف لا أن ينكر، وفي المراد بالنعمة وجوه:

قال القاضي^(٤): هي جميع ما ذكر الله تعالى في الآيات المتقدمة، ومعنى إنكارهم:

(١) ينظر: البحر ٥/٥٠٨، والقرطبي ١٠/١٠٦، وفيه نسبها إلى ابن محيصن وحמיד.

(٢) ينظر: البحر ٥/٥٠٨، والدر المصون ٤/٣٥٣.

(٣) ينظر: القرطبي ١٠/١٠٦، والبحر ٥/٥٠٨، والدر المصون ٤/٣٥٣.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/٧٦.

أنهم ما أفردوه - تعالى - بالشكر والعبادة، بل شكروا غيره وقالوا: إنما حصلت هذه النعمة بشفاعاة الأصنام.

وقيل: المراد بالنعمة هنا: نبوة محمد ﷺ عرفوا أنها حق ثم أنكروها، ونبوته نعمة عظيمة؛ كما قال - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وقيل: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾، أي: لا يستعملونها في طلب رضوان الله، ثم قال جل ذكره: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

فإن قيل: ما معنى قوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ مع أنهم كلهم كافرون؟

فالجواب من وجوه:

الأول: إنما قال - عز وجل - ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ لأنه كان فيهم من لم تقم عليه الحجّة؛ كالصبي وناقض العقل، فأراد بالأكثر؛ البالغين الأصحاء.

والثاني: أن المراد بالكافر: الجاحد المعاند، فقال: «وأكثرهم»؛ لأنه كان فيهم من لم يكن معانداً، بل جاهلاً بصدق الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ولم يظهر له كونه نبياً حقاً من عند الله.

الثالث: ذكر الأكثر وأراد الجميع؛ لأن أكثر الشيء، يقوم مقام الكل؛ كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥].

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ (٨٤) وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ (٨٥) وَإِذَا الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَائُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ (٨٦) وَأَلْقَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ سَلْتُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ (٨٧) الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ (٨٨).

قوله: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ الآية لما بيّن أنهم عرفوا نعمة الله ثم أنكروها، وذكر أن أكثرهم كافرون أتبعه بذكر الوعيد؛ فذكر حال يوم القيامة.

قوله: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ﴾ فيه أوجه:

أحدها: منصوب بإضمار «اذكُرْ».

الثاني: بإضمار «خوفهم».

الثالث: تقديره: ويوم نبعث، وقعوا في أمر عظيم.

الرابع: أنه معطوف على ظرف محذوف، أي: ينكرونها اليوم ويوم نبعث.

والمراد بأولئك الشهداء: الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم؛ كما قال - سبحانه

وتعالى :- ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء : ٤١] .

قوله : ﴿ثُمَّ لَا يُؤَذِّنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال الزمخشري : «فإن قلت : ما معنى «ثُمَّ» هذه ؟ قلت : معناه : أنهم يُمنَعُونَ بعد شهادة الأنبياء عليه السلام بما هو أطم منه ، وهو أنهم يمتنعون الكلام ، فلا يؤذن لهم في إلقاء معذرة ولا [إدلاء]^(١) حجة» . انتهى .

ومفعول الإذن محذوف ، أي : لا يؤذن لهم في الكلام ؛ كما قال - تعالى - : ﴿وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَقْنِزُونُ﴾ [المرسلات : ٢٦] أي : في الرجوع إلى الدنيا .

وقيل : لا يؤذن لهم في الكلام أصلاً ، ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ أي : لا تزال عتابهم وهي ما يعتبون عليها ويلامون ؛ يقال : استعتبت فلاناً بمعنى : أغتبتّه ، أي : أزلت غتّباه ، و «استفعل» بمعنى : «أفعل» غير مستنكر ، قالوا : استدنيت فلاناً وأذنيته بمعنى واحد .

وقيل : السّين على بابها من الطّلب ، ومعناه : أنهم لا يسألون أن يرجعوا عما كانوا عليه في الدنيا ، فهذا استعتاب معناه طلب عتابهم .

وقال الزمخشري^(٢) «ولا هم يسترضون ، أي : لا يقال لهم : أرضوا ربكم ؛ لأن الآخرة ليست بدار عمل» . وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله - تعالى - في سورة حم السجدة ؛ لأنه أليق باختلاف القراء فيه . ثم إنّه - تعالى - أكّد هذا الوعيد فقال : ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ﴾ أي : أن هؤلاء المشركين إذا رأوا العذاب ووصلوا إليه ، فعند ذلك ﴿فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ ولا يؤخّرون ولا يمهّلون ؛ لأن التوبة هناك غير موجودة .

قوله : «فَلَا يُخَفِّفُ» هذه الفاء وما حيّزها جواب «إذا» ، ولا بدّ من إضمار مبتدأ قبل هذه الفاء ، أي : فهو لا يخفف ؛ لأن جواب «إذا» متى كان مضارعاً ، لم يحتاج إلى فاء سواء كان موجباً ؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا نُنْزِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ نَعْرِفُ﴾ [الحج : ٧٢] أم منفياً ؛ نحو : «إذا جاء زيد لا يكرمك» .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ﴾ وهذا من بقية وعيد المشركين ، وفي الشركاء قولان :

الأول : أن الله - تعالى - يبعث الأصنام فتكذب المشركين ، ويشاهدونها في غاية الذلّ والحقارة ، وكل ذلك مما يوجب زيادة الغمّ والحسرة في قلوبهم .

والثاني : أن المراد بالشركاء : الشياطين الذين دعوا الكفّار إلى الكفر ؛ قاله الحسن - رضي الله عنه - ، وإنّما ذهب إلى هذا القول ؛ - لأنه - تعالى - حكى عن الشركاء أنّهم كذبوا الكفار ، والأصنام جمادات فلا يصحّ منهم هذا القول .

وهذا بعيد ؛ لأن الله - تعالى - قادرٌ على خلق الحياة في الأصنام وعلى خلق العقل والنطق فيها .

قوله : ﴿وَأَلْفَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَذِ السَّلَٰءِ﴾ العامة على فتح السين واللام .
 وقرأ أبو عمرو^(١) في رواية بسكون اللام ، ومجاهد بضم السين^(٢) واللام ، وكأنه جمع
 سلام ؛ نحو : قُذِلَ وقُذِلَ ، والسَّلَامُ والسَّلْمُ واحد ، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة النساء .

فصل

والمعنى : أن المشركين إذا رأوا تلك الشركاء ، ﴿قَالُوا رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ شُرَكَائُنَا الَّذِينَ كُنَّا
 نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ﴾ ، وفائدة هذا القول من وجهين :

الأول : قال أبو مسلم - رحمه الله - : «مقصود المشركين إحالة الذنب على
 الأصنام ؛ ظناً منهم أن ذلك ينجيهم من عذاب الله ، أو ينقص من عذابهم ، عند هذا
 تكذيبهم تلك الأصنام» .

قال القاضي^(٣) : «هذا بعيد ؛ لأن الكفار يعلمون علماً ضرورياً في الآخرة أن
 العذاب ينزل بهم ، ولا ينفعهم فدية ولا شفاعة» .

والثاني : أن المشركين يقولون هذا الكلام تعجباً من حضور تلك الأصنام ، مع أنه
 لا ذنب لها ، واعترافاً بأنهم كانوا مخطئين في عبادتها .

ثم حكى - تعالى - أن الأصنام يكذبونهم ، فقال : ﴿قَالَفُوا إِلَيْهِمْ أَلْقَوْلَ إِنَّا لَكَاذِبُونَ﴾ ، والمعنى : أنه - تعالى - يخلق الحياة والعقل والنطق في تلك الأصنام فيلقوا
 إليهم ، أي : يقولون لهم : «إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ» .

فإن قيل : إن المشركين لم يقولوا ، بل أشاروا إلى الأصنام ، فقالوا : هؤلاء شركاؤنا
 الذين كنا ندعو من دونك ، وقد كانوا صادقين في كل ذلك ، فكيف قالت الأصنام «إِنَّكُمْ
 لَكَاذِبُونَ» ؟

فالجواب من وجوه :

أصحها : أن المراد من قولهم : «هؤلاء شركاؤنا» ، أي : أن هؤلاء هم الذين كنا
 نقول : إنهم شركاء الله في المعبودية ، فالأصنام كذبوهم في إثبات هذه الشراكة .

وقيل : المراد : إنهم لكاذبون في قولهم : إِنَّا نَسْتَحِقُّ الْعَذَابَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ - تعالى - :
 ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم : ٨٢] .

ثم قال : ﴿وَأَلْفَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَذِ السَّلَٰءِ﴾ قال الكلبي : استسلم العابد والمعبود ، وأقروا
 لله بالربوبية وبالبراءة عن الشركاء والأنداد .

(١) ينظر : البحر ٥/٥١٠ ، والمحصر ٨/٤٩١ ، والدر ٤/٣٥٤ .

(٢) ينظر : البحر ٥/٥١٠ ، والدر المصون ٤/٣٥٤ .

(٣) ينظر : الفخر الرازي ٧٨/٢٠ .

وقيل: استسلم المشركون يومئذ إلى الله تعالى وإنفاذ الحكمة فيهم ولم تغن عنهم آلهتهم شيئاً، ﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾: زال عنهم ما كانوا يفترون من أنها تشفع لهم عند الله، وقيل: ذهب ما زين لهم الشيطان من أن لله صاحبة وشريكاً.

وقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يجوز أن يكون مبتدأ، والخبر «زِدْنَاهُمْ» وهو واضح، وجوز ابن عطية^(١) أن يكون «الَّذِينَ كَفَرُوا» بدلاً من فاعل «يَفْتَرُونَ»، ويكون «زِدْنَاهُمْ» مستأنفاً.

ويجوز أن يكون «الَّذِينَ كَفَرُوا» نصباً على الذم أو رفعاً عليه، فيضمّر الناصب والمبتدأ وجوباً.

فصل

لما ذكر وعيد الذين كفروا، أتبعه بـ «وعيد» من ضم إلى كفره صدّ الغير عن سبيل الله، وهو منعهم عن طريق الحق.

وقيل: صدّهم عن المسجد الحرام، ﴿زِدْنَهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ﴾؛ لأنهم زادوا على كفرهم صدّ الغير عن الإيمان.

قال - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وَزُرْهَا وَوَزُرْ مِنْ عَمَلٍ بِهَا».

قال ابن عباس - رضي الله عنه - [ومقاتل]^(٢): «المراد بتلك الزيادة خمسة أُنهار من صفر مذاب؛ تسيل من تحت العرش، يعذبون بها ثلاثة بالليل واثنان بالنهار»^(٣).

وقال سعيد بن جبیر: زدناهم عذاباً بَحِيَّاتٍ كالبخت، وعقارب كالبغال تلسعهم، وقيل: يخرجون من حرّ النار إلى زمهرير^(٤).

وقيل: يضاعف لهم العذاب بما كانوا يفسدون، أي: بذلك الصدّ.

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٥).

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ الآية.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤١٥/٣.

(٢) زيادة من: أ.

(٣) أخرجه أبو يعلى (٦٦/٥) رقم (٢٦٦٠) ثنا سريج ثنا إبراهيم بن سليمان عن الأعمش عن الحسن عن ابن عباس.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٩٠/١٠) وقال: رواه أبو يعلى ورجال رجال الصحيح.

قلت: وفي سماع الحسن من ابن عباس كلام. فقد نفى سماعه علي بن المديني وأحمد وأبو حاتم ويحيى ابن معين ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص (٣٣، ٣٤) وجامع التحصيل ص (١٦٣).

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (٨١/٣).

وهذا نوع آخر من التهديد، والأمة عبارة عن القرن والجماعة، والمراد أن كل نبي شاهد على أمته؛ لأن الأنبياء كانت تبعث إلى الأمم من أنفسهم لا من غيرهم.

وقيل: المراد أن كل جمع وقرن يحصل في الدنيا، فلا بد وأن يحصل فيهم واحد يكون شهيداً عليهم، أما الشهيد على الذين كانوا في عصر الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - فهو الرسول؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ وقوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾.

وقال الأصم: المراد بالشَّهيد هو الله - تعالى - ينطق عشرة من أعضاء الإنسان تشهد عليه، وهي: الأذنان، والعينان، والرجلان، واليدان، والجلد واللسان.

قال: والدليل عليه أنه قال في صفة الشهيد أنه من أنفسهم، وهذه الأعضاء لا شك أنها من أنفسهم.

وأجاب القاضي عنه: بأنه - تعالى - قال: ﴿شَهِيدًا عَلَيْهِمْ﴾، أي: على الأمة، فيجب أن يكون غيرهم، وأيضاً قال: «مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ» فيجب أن يكون ذلك الشهيد من الأمة، وآحاد الأعضاء لا يصح وصفها أنها من الأمة، وأما حمل الشهداء على الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - فبعيد؛ لأن كونهم مبعوثين إلى الخلق أمر معلوم بالضرورة، فلا فائدة في حمل هذه الآية عليه.

قوله: ﴿وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا﴾ يجوز أن يكون «تِبْيَانًا» في موضع الحال، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، وهو مصدر ولم يجيء من المصادر على هذه الزنة إلا لفظتان: هذا والتقاء، وفي الأسماء كثيراً، نحو «التمساح» و«التمثال» وأما المصادر فقياسها فتح الأول؛ دلالة على التكثير كـ «التطواف» و «التجوال».

وقال ابن عطية: إن «التبيان» اسم وليس بمصدر والنحويون على خلافه.

قال شهاب الدين^(١) - رحمه الله - : وقد رَوَى الواحدِيُّ بإسناده، عن الزجاج أنه قال: «التبيان» اسم في معنى البيان.

وجه تعلق هذا الكلام بما قبله: أنه - تعالى - قال: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾، أي: أنه أزاح علتهم فيما كلفوا، فلا حجة لهم ولا معذرة.

وقال نفاة القياس: دلَّت هذه الآية على أن القرآن تِبْيَانٌ لكل شيء، والعلوم إما دينية، أو غير دينية، فالتبني ليست دينية، لا تعلق لها. بهذه الآية؛ لأننا نعلم بالضرورة أنه تعالى إنما مدح القرآن بكونه مشتملاً على علوم الدين، وأما غير ذلك، فلا التفات إليه، وأما علوم الدين: فإما الأصول، وإما الفروع.

فأما علم الأصول: فهو بتمامه موجود في القرآن.

وأما علم الفروع: فالأصل براءة الذمة، إلا ما ورد على سبيل التفصيل في هذا الكتاب، وذلك يدل على أنه لا تكليف من الله إلا ما ورد في هذا القرآن، وإذا كان كذلك، كان القول بالقياس باطلاً، وكان القرآن وافياً ببيان كل الأحكام.

قال الفقهاء: إنَّما كان القرآن «تبييناً لكل شيء»؛ لأنه دلَّ على أنَّ الإجماع حجة، وخبر الواحد، والقياس حجة، فإذا ثبت حكم من الأحكام بأحد هذه الأصول، كان ذلك الحكم ثابتاً بالقرآن، وقد تقدمت هذه المسألة في سورة الأعراف.

قال المفسرون: «تبييناً لكل شيء» يحتاج إليه من الأمر، والنهي، والحلال، والحرام، والحدود، والأحكام، «وهدي» من الضلالة، «ورحمة» و «بشرى» وبشارة «للمسلمين»، قوله: «للمسلمين» متعلق بـ «بشرى»، وهو متعلق من حيث المعنى بـ «هدي ورحمة» أيضاً.

وفي جواز كون هذا من التنازع، نظر، من حيث لزوم الفصل بين المصدر، ومعموله بالظرف، حال إعمالك غير الثالث؛ فتأمل.

وقياس من جَوَزَ [التنازع] في فعل التعجب، والتزام إعمال الثاني؛ لثلاً يلزم الفصل أن يجوز هذا على هذه الحالة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (٩٠) وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْتَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ ﴿٩١﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَرْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٩٢﴾ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا أَلْسُوَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩٥﴾ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ الآية لما شرح الوعد، والوعيد، والترغيب، والترهيب، أتبعه بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ فجمع في هذه الآية ما

يتصل بالتكاليف؛ فرضاً، ونفلاً، وما يتصل بالأخلاق، والآداب: عموماً وخصوصاً.

روى ابن عباس - رضي الله عنه -: أن عثمان بن مظعون الجمحي قال: ما أسلمت أولاً إلا حياء من محمد - صلوات الله وسلامه عليه - ولم يتقرر الإسلام في قلبي فحضرت ذات يوم، فبينما هو يحدثني، إذ رأيت بصره شخض إلى السماء، ثم خفضه عن يمينه، ثم عاد كمثّل ذلك؛ فسألته - صلوات الله وسلامه عليه - فقال: «بينما أنا أحدثك إذ بجبريل - صلوات الله وسلامه عليه - ينزل عن يميني، فقال: يا محمد، إن الله - تعالى - يأمرك بالعدل: شهادة أن لا إله إلا الله، والإحسان: القيام بالفرائض، وإيتاء ذي القربى، أي: صلة القربى، وينهى عن الفحشاء: الزنا، والمنكر: ما لا يعرف في شريعة، ولا سنة، والبغي: الاستطالة». قال عثمان: فوقع الإيمان في قلبي، فأنتيت أبا طالب؛ فأخبرته، فقال: يا معشر قريش، اتبعوا ابن أخي؛ ترشدوا، ولئن كان صادقاً أو كاذباً، فإنه ما يأمركم إلا بمكارم الأخلاق، فلما رأى الرسول ﷺ من عمه اللين قال: يا عمّاه، أتاُمّر الناس أن يتبعوني، وتدع نفسك! وجهد عليه؛ فأبى أن يسلم؛ فنزل: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾^(١).

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - «إن أجمع آية في القرآن لخير وشر هذه الآية»^(٢).

وعن قتادة: ليس في القرآن من خلقٍ حسن، كان في الجاهلية يعمل، ويستحسن، إلا أمر الله - تعالى - به في هذه الآية، وليس من خلقٍ سيئ، إلا نهى الله عنه في هذه الآية^(٣).

وعن علي - رضي الله عنه - أنه قال: «أمر الله - تعالى - نبيّه أن يعرض نفسه على قبائل العرب؛ فخرج، وأنا معه وأبو بكر - رضي الله عنه - فوقفنا على مجلسٍ عليهم الوقار، فقال أبو بكر - رضي الله عنه -: ممن القوم؟ فقالوا: من شيبان، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى الشهادتين إلى أن ينصروه؛ فإن قريشاً كذبوه، فقال مقرون بن عمرو: إلام تدعوننا، أخوا قريش؟ فقال رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ الآية فقال

(١) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥١/٧) وعزاه إلى أحمد والطبراني وقال: رواه أحمد والطبراني شهر وثقه أحمد وجماعة وفيه ضعف لا يضر.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٤١/٤) وعزاه إلى أحمد والبخاري في «الأدب» وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٣٥/٧) والحاكم (٣٥٦/٢) وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٤١/٤) وزاد نسبه إلى سعيد بن منصور والبخاري في «الأدب المفرد» ومحمد بن نصر في «الصلاة» وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «الشعب».

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٣٥/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٤٢/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم.

مقرون: دعوت والله، إلى مكارم [الأخلاق] ومحاسن الأعمال، ولقد أفك قومٌ كذَّبوك، وظاهروا عليك^(١).

فصل

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: العدل: التوحيد، والإحسان: أداء الفرائض، وعنه: العدل: الإخلاص في التوحيد، وهو معنى قوله ﷺ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» وسمي هذا إحساناً؛ لأنه محسن إلى نفسه^(٢).

وقيل: العدل: في الأفعال، والإحسان: في الأقوال؛ فلا تفعل إلا ما هو عدلٌ، ولا تقل إلا ما هو إحسانٌ.

قوله: ﴿وَابْتَأِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، ولم يذكر متعلقات العدل والإحسان والبغي؛ ليعم جميع ما يعدل فيه، ويحسن به وإليه ويبغي فيه، ولذلك لم يذكر المفعول الثاني للإيتاء، ونصّ على الأول حصّاً عليه؛ لإدلائه بالقرابة، فإن إيتاءه صدقة وصلّة. قال - صلوات الله وسلامه عليه -: «إِنْ أَعْجَلَ الطَّاعَةِ ثَوَاباً صِلَةَ الرَّحِمِ»^(٣).

وقوله: ﴿وَيَتَعَنَّى الْفَحْشَاءَ﴾ قيل: الزنا، وقيل: البخل، وقيل: كل [ذنب]^(٤) صغيرة كانت أو كبيرة، وقيل: ما قبح من القول أو الفعل، وأما المنكر ف قيل: الكفر بالله، وقيل: ما لا يعرف في شريعة ولا سنة، والبغي: التكبر والظلم.

فصل

قال ابن الخطيب^(٥) - رحمه الله تعالى - كلاماً حاصله: «إنّ في المأمورات كثرة، وفي المنهيات كثرة، وإنما يحسن في تفسير لفظ بمعنى إذا كان بين ذلك اللفظ والمعنى مناسبة، وألا يكون ذلك التفسير فاسداً، فإذا فسّرنا العدل بشيء مثلاً، وجب أن يتبين مناسبة العدل لذلك المعنى، وألاً يكون مجرد تحكم، فنقول: إنه - تعالى - أمر في هذه الآية بثلاثة أشياء؛ وهي: العدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، ونهى عن ثلاثة أشياء؛ وهي: الفحشاء والمنكر والبغي، فوجب أن يكون كل ثلاثة منها متغايرة؛ لأن العطف

(١) ينظر: تفسير الرازي (٨١/٢٠).

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٨١/٢٠).

(٣) أخرجه ابن حبان (٢٠٣٨ - موارد) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» رقم (٣٥)، عن أبي بكرة.

(٤) في ب: الذنوب.

وله شاهد من حديث أبي هريرة.

أخرجه الطبري في «الأوسط» كما في «المجمع» (١٥٥/٨) وقال الهيثمي: وفيه أبو الدهماء النصري وهو ضعيف جداً.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ٨٢/٢٠.

يوجب المغايرة، فنقول: العدل عبارة عن الأمور المتوسطة بين طرفي الإفراط والتفريط، وذلك واجب الرعاية في جميع الأشياء، فنقول: التكليف إما في الاعتقادات وإما في أعمال الجوارح.

أما الاعتقاد فنذكر منه أمثلة:

أحدها: ما قاله ابن عباس - رضي الله عنهما -: إن العدل هو قولنا: لا إله إلا الله، وتحقيقه: أن نفي الإله تعطيل محض، وإثبات أكثر من إله واحد إشراك وتشبيه، وهما مذمومان، والعدل هو إثبات إله واحد.

وثانيها: أن القول بأن الإله ليس بموجود ولا شيء تعطيل محض، والقول بأنه جسم مركب ومتحيز تشبيه محض، والعدل: إثبات إله واحد موجود منزّه عن الجسميّة والأجزاء والمكان.

وثالثها: أن القول بأن الإله غير موصوف بالصفات من العلم والقدرة تعطيل محض، والقول بأن صفاته خادئة متغيرة تشبيه محض، والعدل: إثبات أن الإله عالم قادر حي، وأن صفاته ليست محدثة ولا متغيرة - سبحانه وتعالى -.

ورابعها: أن القول بأن العبد ليس له قدرة ولا اختيار جبر محض، والقول بأن العبد مستقل بأفعاله قدر محض، وهما مذمومان، والعدل أن يقال: إن العبد يفعل الفعل بواسطة قدرة وداعية يخلقهما الله فيه.

وأما رعاية العدل في أفعال الجوارح فنذكر منه أمثلة:

أحدها: قال قوم: لا يجب على العبد شيء من الطاعات، ولا يجب عليه الاحتراز عن شيء من المعاصي، ونفوا التكاليف أصلاً.

وقال المانويّة وقوم من الهند: إنه يجب على الإنسان أن يجتنب الطيّبات، ويحترز عن كل ما يميل الطبع إليه، ويبالغ في تعذيب نفسه، حتى إن المانويّة يخصّون أنفسهم ويحترزون عن التزوج، ويحترزون عن أكل الطّعام الطيّب، والهند يحرقون أنفسهم، ويرمون أنفسهم من شاهق الجبل، فهذان الطريقتان مذمومان، والعدل هو شرعنا.

وثانيها: قيل: إنه كان في شرع موسى - صلوات الله وسلامه عليه - في القتل العمد استيفاء القصاص لا محالة، وفي شرع عيسى - صلوات الله وسلامه عليه - العفو، وأمّا في شرعنا: فإن شاء استوفى القصاص، وإن شاء عفا عن الدّية، وإن شاء عفا مطلقاً.

وقيل: كان في شرع موسى - صلوات الله وسلامه عليه - الاحتراز العظيم عن الحائض؛ حتّى إنّه يجب إخراجها من الدّار، وفي شرع عيسى ﷺ حلّ وطئها، والعدل ما حكم به شرعنا؛ وهو تحريم وطئها فقط.

وثالثها: قال - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وقال - جل

ذكره - : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]
وقال - جل ذكره - : ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] ،
وقال ﷺ : «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا» .

ورابعها: أن شريعتنا أمرت بالختان، والحكمة فيه: أن رأس الذكر جسم شديد الإحساس، فلو بقيت القلفة، لبقى العضو على كمال قوته، فيعظم الالتذاذ، أما إذا قطعت الجلدة، بقي العضو عارياً، فيلقى الثياب وسائر الأجسام، فيتصلب فيضعف حسه ويقل شعوره، فيقل الالتذاذ بالوقاع، فتقل الرغبة فيه، فأمرت الشريعة بالختان؛ سعياً في تقليل تلك اللذة، حتى يصير ميل الإنسان إلى الوقاع معتدلاً، وألاً لتصير الرغبة فيه داعية غالبية على الطبع .

فالذي ذهب إليه المانوية من الإخفاء وقطع الآلات مذموم؛ لأنه إفراط، وإبقاء تلك الجلدة مبالغة في تقوية تلك اللذة، والعدل الوسط هو الختان .

واعلم أن الزيادة على العدل قد تكون إحساناً، وقد تكون إساءة؛ فالعدل في الطاعات هو أداء الواجبات، والزيادة على الواجبات طاعات، فهي من جملة الإحسان؛ ولهذا قال - صلوات الله وسلامه عليه - لجبريل - صلوات الله وسلامه عليه - حين سأله عن الإحسان: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» .

وسمي هذا المعنى بالإحسان؛ لأنه بالمبالغة في الطاعة، كأنه يحسن إلى نفسه بإيصال الخير والفعل الحسن، ويدخل في الإحسان التعظيم لأمر الله، والشفقة على خلق الله، ويدخل في الشفقة على خلق الله أقسام كثيرة، وأعظمها: صلة الرحم؛ فلهذا أفرد - تعالى - بالذكر، فقال - تعالى - : ﴿وَيَتَذَكَّرُ فِي مَا مَرَّرَتْ عَلَيْهِ وَأَلَّا يَكُونَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ وأما الثلاثة التي نهى الله عنها؛ وهي: «الفحشاء والمنكر والبغي» فنقول: إنه - تعالى - أودع في النفس البشرية قوى أربعة؛ وهي: الشهوانية البهيمية، والغضبية السبعية، والوهمية الشيطانية، والعقلية الملكية .

فالعقلية الملكية لا يحتاج الإنسان إلى تهذيبها؛ لأنه من جوهر الملائكة .

وأما القوة الشهوانية فرغبتها في تحصيل اللذات الشهوانية، وهذا النوع مخصوص بالفحشاء، ألا ترى أنه - تعالى - سمى الزنا فاحشة؛ فقال - جل ذكره - : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا فَحِشَةً﴾ [الإسراء: ٣٢] ، وقوله - تعالى - : ﴿وَيَتَذَكَّرُ فِي مَا مَرَّرَتْ عَلَيْهِ وَأَلَّا يَكُونَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ المراد منه: المنع من تحصيل اللذات الشهوانية .

وأما القوة الغضبية السبعية: فهي أبداً تسعى في إيصال الشرور والأذى إلى سائر الناس، وهذا مما ينكره الناس، فالمنكر عبارة عن الإفراط الحاصل من آثار القوة الغضبية .

وأما القوة الوهمية الشيطانية: فهي أبداً تسعى في الاستعلاء على الناس، والترفع

وإظهار الرُّئاسة والتكبر، وذلك هو المراد من البغي؛ فإنه لا معنى للبغي إلا التَّطاول على الناس والترفع عليهم.

قوله: «يَعْظُكُم» يجوز أن يكون مستأنفاً في قوّة التعليل للأمر بما تقدم، أي: أن الوعظ سبب في أمره لكم بذلك، وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير في «يَنْهَى». وفي تخصيصه الحال بهذا الفاعل فقط نظراً؛ إذ يظهر جعله حالاً من فاعل «يَأْمُر» أيضاً، بل أولى؛ فإنّ الوعظ يكون بالأوامر والنواهي، فلا خصوصية له بالأنهي.

ثم قال تعالى: ﴿لَمَلَّكُم تَذَكُّرُونَ﴾ قال الكعبي: دلّت الآية على أنه - تعالى - لا يخلق الجور والفحشاء من وجوه:

الأول: أنه - تعالى - كيف ينهاهم عما يخترعه فيهم، وكيف ينهى ويريد تحصيله فيهم؟ ولو كان الأمر ما قالوه، لكان كأنه - تعالى - قال: إنّما يأمركم بخلاف ما خلقه فيكم، وينهاكم عن أفعال خلقها فيكم، وذلك باطل في بديهة العقل.

الثاني: أنه - تعالى - أمر بالعدل، والإحسان، وإيتاء ذي القربى، ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، فلو أنه - تعالى - أمر بتلك الثلاثة، ثم إنه - تعالى - ما فعلها، للدخل تحت قوله - تعالى -: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقوله - عز وجل -: ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣].

الثالث: أن قوله - تعالى -: ﴿لَمَلَّكُم تَذَكُّرُونَ﴾ ليس المراد منه الترجي والتّمني؛ فإن ذلك محالٌ على الله - تعالى -، فوجب أن يكون معناه: أنه - تعالى - يعظكم لإرادة أن يذكروا طاعته، وذلك يدلُّ على أنه يريد الإيمان من الكل.

الرابع: أنه - تعالى - لو صرّح وقال: إن الله يأمر بالعدل، والإحسان، وإيتاء ذي القربى، ولكنه يمنع منه ويصدُّ عنه، ولا يمكن العبد منه، ثم قال - تعالى -: ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾، ولكنه يوجد كل هذه الثلاثة في العبد شاء أم أبى، وأراد منه ومنعه من تركه، ومن الاحتراز عنه؛ لحكم كل واحدٍ عليه بالركاكة وفساد النظم والتركيب، وذلك يدلُّ على كونه - تعالى - منزهاً عن فعل القبائح. والمعتمد في الجواب مسألة العلم والدّاعي.

فصل

اتَّفَقَ المتكلّمون من أهل السنّة ومن المعتزلة على أن تذكّر الأشياء من فعل الله - تعالى - لا من فعل العبد؛ لأنّ التذكّر عبارة عن طلب المتذكر، فحال الطّلب إمّا أن يكون لديه شعور أو لا يكون؛ فإن كان له شعور به، فذلك الذّكر حاصل، والحاصل لا يطلب تحصيله، وإن لم يكن له به شعور، فكيف يطلبه بعينه؛ لأنّ توجيه الطلب إليه بعينه حال ما لا يكون بعينه متصوراً محال.

إذا ثبت هذا، فقلوه: ﴿لَمَلَكُمْ تَذْكُرُونَ﴾ معناه: أن المقصود من هذا الوعظ أن يقدموا على تحصيل ذلك التذكُّر، فإذا لم يكن التذكُّر فعلاً له، فكيف طلب منه تحصيله؟ وهذا هو الذي يحتجُّ به أهل السنة على أن قوله: ﴿لَمَلَكُمْ تَذْكُرُونَ﴾ لا يدلُّ على أنه - تعالى - يريد ذلك منه.

قلوه - تعالى -: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ الآية لما جمع المأمورات والمنهيات في الآية الأولى على سبيل الإجمال، ذكر في هذه الآية بعض تلك الأقسام، فبدأ بذكر الوفاء بالعهد.

قال الزمخشري: عهد الله: هي البيعة لرسول الله ﷺ على الإسلام؛ لقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ وقيل: كل عهد يلتزمه الإنسان باختياره. قال ابن عباس - رضي الله عنه -: والوعد من العهد^(١).

وقال ميمون بن مهران: من عاهدته، أوف بعهدك مسلماً كان أو كافراً، فإنما وفاء العهد لله - تعالى -^(٢).

وقال الأصم: المراد منه الجهاد، وما فرض الله في الأموال من حق، وقيل: عهد الله هو اليمين بالله.

قال الشعبي: العهد يمين الله، وكفارته كفارة يمين، وإنما يجب الوفاء باليمين إذا لم يكن الصلاح في خلافه^(٣)؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»^(٤).

واعلم أن قوله - تعالى -: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ يجب أن يكون مختصاً بالعهد التي يلتزمها الإنسان باختيار نفسه، ويؤيده قوله - عز وجل - بعد ذلك: ﴿وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْفَلًا﴾، وأيضاً: يجب ألا يحمل العهد على اليمين؛ لأننا لو حملناه على اليمين، لكان قوله بعد ذلك: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ تكرار؛ لأن الوفاء بالعهد والمنع من النقض متقاربان؛ لأن الأمر بالفعل يستلزم النهي عن الترك؛ إلا إذا قلنا: إن الوفاء بالعهد عامٌ يدخل تحته اليمين، ثم إنه - تعالى - خصَّ اليمين بالذكر؛ تنبيهاً على أنه أولى أنواع العهد على ما تقدّم، يلتزمه الإنسان باختياره، ويدخل فيه عهد الجهاد، وعهد الوفاء بالملتزمات من المنذورات والمؤكدات بالحلف.

قوله: «بَعْدَ تَوْكِيدِهَا» متعلق بفعل النهي، والتوكيد مصدر وكَّد يُوكِّد بالواو وفيه لغة أخرى: أَكَّد يُؤَكِّد بالهمز، ومعناه: التقوية؛ وهذا كقولهم: أَرَحْتُ الكتابَ وَوَرَّخْتُهُ،

(٣) ذكره البيهقي في «تفسيره» (٨٦/٣).

(٤) تقدم.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٨٦/٢٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

وليست الهمزة بدلاً من واو كما زعم أبو إسحاق؛ لأن الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادعاء كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر، وتبع مكى الزجاج - رحمهما الله تعالى - في ذلك، ثم قال: «ولا يحسن أن يقال: الواو بدل من الهمزة، كما لا يحسن أن يقال ذلك في «أحد»، إذ أصله «وحد» فالهمزة بدل من الواو» يعني: أنه لا قائل [بالعكس] ^(١).

وكذلك تبعه في ذلك الزمخشري أيضاً، و «توكيدها» مصدر مضاف لمفعوله، وأدغم أبو عمرو الدال في التاء، ولا ثاني له في القرآن، أعني: أنه لم يدغم دال مفتوحة بعد ساكن إلا في هذا الحرف.
قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ﴾ الجملة حال: إمّا من فاعل «تَنقُضُوا»، وإمّا من فاعل المصدر وإن كان محذوفاً.

فصل

المعنى: ولا تنقضوا الأيمان بعد تشديدها فتحثوها فيها، و ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَيْفًا﴾: شهيداً عليكم بالوفاء.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَقْعَلُونَ﴾ قالت الحنفية: يمين اللغو هي يمين الغموس؛ لقوله تعالى -: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ فنهى عن نقض الأيمان فوجب أن يكون كل يمين قابلاً للبر والحنث، ويمين الغموس غير قابلة للبر والحنث، فوجب ألا يكون من الأيمان.

وقال غيرهم: هي قول الإنسان في معرض حديثه: لا والله، وبلى والله؛ لأن قوله تعالى -: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ إنما يقال للفرق بين الأيمان المؤكدة بالعزم وبالعقد، وبين غيرها.

واعلم أن قوله تعالى -: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ عامٌ دخله التخصيص؛ لما تقدّم من قوله - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَا تِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ».

ثم إنه تعالى - ضرب مثلاً لنقض العهد، فقال - جل ذكره -: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَها مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ﴾، أي: من بعد إبرامه وإحكامه.

قال الكلبي ومقاتل - رحمهما الله تعالى -: هي امرأة خرقاء حمقاء من قریش، يقال لها: ريطة بنت عمرو بن سعد بن كعب بن زيد مناة بن تميم، وتلقب بـ «جعراء»، وكانت بها وسوسة وكانت اتخذت مغزلاً بقدر ذراع، وصنارة مثل الأصبع، وفلكة عظيمة

(١) في ب: بذلك.

على قدرها، وكانت تغزل الغزل من الصوف أو الشعر والوبر هي وجواربها، فَكُنَّ يَغْزِلْنَ إلى نصف النهار، فإذا انتصف النهار، أمرتهنَّ بنقض جميع ما غزلن، فكان هذا دأبها^(١).

والمعنى: أنها لم تكفَّ عن العمل؛ ولا حين عملت كَفَّتْ عن النقض، فكذلك أنتم إذا نقضتم العهد لا كَفَيْتُمْ عن العهد، ولا حين [عهدتم]^(٢) وفيتم به.

وقيل: المراد بالمثل: الوصف دون التعيين؛ لأن القصد بالأمثال صرف المكلف عن الفعل إذا كان قبيحاً، والدُّعاء إليه إذا كان حسناً، وذلك يتم دون التعيين.

قوله تعالى: «أُنْكَاثًا» فيه وجهان:

أظهرهما: أنه حال من «غَزَلْنَهَا»، والأُنْكَاثُ: جمع نِكْث بمعنى منكوث، أي: منقوض.

والثاني: أنه مفعول ثانٍ لتضمين «نَقَضْتُ» معنى صَيَّرْتُ؛ كما تقول: فرقته أجزاء. وجوز الزجاج^(٣) فيه وجهاً ثالثاً، وهو النصب على المصدرية؛ لأنَّ معنى نكثت: نقضت، ومعنى نقضت: نكثت؛ فهو ملاقٍ لعامله في المعنى.

قيل: وهذا غلط منه؛ لأنَّ الأُنْكَاثَ جمع نكث، وهو اسمٌ لا مصدر، فكيف يكون قوله: «أُنْكَاثًا» بمعنى المصدر؟.

والأُنْكَاثُ: الانقراض، واحداً نِكْثٌ؛ وهو ما نقض بعد الفتل غزلاً كان أو حبلاً.

فصل

قال ابن قتيبة: هذه الآية متصلة بما قبلها، والتقدير: وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها، فإنكم إن فعلتم ذلك، كنتم مثل امرأة غزلت غزلاً وأحكمتها، فلما استحکم، نقضته فجعلته أنكاثاً.

قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ﴾ يجوز أن يكون الجملة حالاً من واو «تكونوا»، أو من الضمير المستتر في الجار؛ إذ المعنى: تكونوا مشبهين كذا حال كونكم متخذين، وهذا استفهام على سبيل الإنكار.

قوله: «دَخَلًا بَيْنَكُمْ» هو المفعول الثاني لـ «تَتَّخِذُونَ»، والدَّخُلُ: الفساد والدَّغْل.

وقيل: «دَخَلًا» مفعول من أجله، وقيل: الدَّخُلُ: الدَّاخل في الشيء ليس منه.

قال الواحدي - رحمه الله تعالى -: «الدَّخُلُ والدَّغْلُ: الغش والخيانة».

وقيل: الدَّخُلُ: ما أدخل في الشيء على فساد، وقيل: الدَّخُلُ والدَّغْلُ: أن يظهر

الوفاء به ويطن الغدر والنقض.

(١) ينظر: البغوي (٣/ ٨٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢١٧/٣.

(٣) في أ: عملتم.

وقوله تعالى: «أَنْ تَكُونَ» أي: بسبب أن تكون، أو مخافة أن تكون، و «تكون» يجوز أن تكون تامة؛ فتكون «أُمَّةٌ» فاعلها، وأن تَكُونَ ناقصة، فتكون «أُمَّةٌ» اسمها وهي مبتدأ، و «أَرْبَى» خبره، والجملة في محل نصب على الحال على الوجه الأول، وفي موضع الجر على الوجه الثاني، وجوز الكوفيون أن تكون «أُمَّةٌ» اسمها، و «هي» عماد، أي: ضمير فصل، و «أَرْبَى» خبر «تَكُونَ»، والبصريون لا يجيزون ذلك؛ لأجل تنكير الاسم، فلو كان الاسم معرفة، لجاز ذلك عندهم.

فصل

قال مجاهد - رحمه الله -: كانوا يحالفون الحلفاء، فإذا وجدوا قوماً أكثر منهم وأعز، نقضوا حلف هؤلاء، وحالفوا الأكثر، فالمعنى: طلبتم العز بنقص العهد؛ بأن كانت أمة أكثر من أمة، فنهاهم الله - تعالى - عن ذلك^(١).

ومعنى «أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ»؛ أي: أزيد في العدد، والقوة، والشرف.

ثم قال - جل ذكره -: ﴿إِنَّمَا يَلُوكُمُ اللَّهُ يَهُ﴾، أي يختبركم الله بأمره إياكم بالوفاء بالعهد.

والضمير في «به» يجوز أن يعود على المصدر المنسبك من «أَنْ تَكُونَ»، تقديره: إِنَّمَا يَلُوكُمُ اللَّهُ بكون أمة، أي: يختبركم بذلك.

وقيل: يعود على الرُّبَا المدلول عليه بقوله: «هي أَرْبَى».

وقيل: على الكثرة؛ لأنها في معنى الكثير.

قال ابن الأنباري رحمه الله تعالى: لما كان تأنيثها غير حقيقي، حملت على معنى التذكير؛ كما حملت الصبيحة على الصياح ولم يتقدم للكثرة للفظ، وإنما هي مدلول عليها بالمعنى من قوله تعالى: ﴿هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾.

ثم قال: ﴿وَلَيَبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ في الدنيا، فيميز المحق من المبطل.

قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ الآية لما أمر القوم بالوفاء بالعهد وتحريم نقضه، أتبعه ببيان أنه - تعالى - قادر على أن يجمعهم على هذا الوفاء، وعلى سائر أبواب الإيمان، ولكنه - سبحانه وتعالى - جل ذكره - بحكم الألوهية يضل من يشاء ويهدي من يشاء.

والمعتزلة حملوا ذلك على الإلجاء، أي: لو أراد أن يلجئهم إلى الإيمان أو إلى

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦/٦٣٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٢٤٣) وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

الكفر، لقدّر عليه، إلا أن ذلك يبطل التّكليف، فلا جرم ما ألجأهم إليه، وفوّض الأمر إلى اختيارهم، وقد تقدّم البحث في ذلك.

وروى الواحدي رحمه الله: أن عزيزاً قال: ربّ، خلقت الخلق فتضلّ من تشاء وتهدي من تشاء، فقال: يا عزيز، أعرض عن هذا، فأعاده ثانياً، فقال: يا عزيز أعرض عن هذا، فأعاده ثالثاً، فقال: أعرض عن هذا وإلا محوتُ اسمك من [ديوان] ^(١) النبوّة.

قالت المعتزلة ^(٢): ومما يدلّ على أن المراد من هذه المشيئة مشيئته الإلجاء أنه - تعالى - قال بعده: ﴿وَلَسْتَ تَكُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فلو كانت أعمال العباد بخلق الله - تعالى -، لكان سؤالهم عنها عبثاً، وتقدّم جوابه.

قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَنۡخِذُواْ أَيْمَنَكُمۡ دَخَلاً بَيْنَكُمۡ﴾ الآية لما حذّر في الآية الأولى عن نقض العهود والأيمان مطلقاً، قال في هذه الآية: ﴿وَلَا تَنۡخِذُواْ أَيْمَنَكُمۡ دَخَلاً بَيْنَكُمۡ﴾ وليس المراد منه التّحذير عن نقض مطلق الأيمان، وإلا لزم التكرار الخالي عن الفائدة في موضع واحد، بل المراد نهى أولئك الأقوام المخاطبين بهذا الخطاب عن بعض أيمان مخصوصة أو أقدموا عليها.

فلهذا قال المفسرون: المراد: نهى الذين بايعوا الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - عن نقض عهده؛ لأن قوله: ﴿فَقَزَلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ لا يليق بنقض عهد قبله، وإنما يليق بنقض عهد رسول الله ﷺ على الإيمان به وبشرائعه.

وقوله - تعالى -: ﴿فَقَزَلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ منصوب بإضمار «أن» على جواب النهي. وهذا مثل يذكر لكل من وقع في بلاء بعد عافية، أو سقط في ورطة بعد سلامة، أو محنة بعد نعمة.

قوله: ﴿بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ «مَا» مصدرية، و «صَدَدْتُمْ» يجوز أن يكون من الصّدود، وأن يكون من الصّد، ومفعوله محذوف، ونكرت «قدم»؛ قال الزمخشري «فإن قلت: لِمَ وَحَدَّثَ الْقَدَمَ وَنَكَّرَتْ؟».

قلت: لاستعظام أن تزلّ قدم واحدة عن طريق الحقّ بعد أن ثبتت عليه، فكيف بأقدام كثيرة؟».

قال أبو حيّان ^(٣): «الجمع تارة يلحظ فيه المجموع من حيث هو مجموع، وتارة يلحظ فيه اعتبار كل فرد فرد، فإذا لوحظ فيه المجموع، كان الإسناد معتبراً فيه الجمعيّة، وإذا لوحظ فيه كل فرد فرد، فإنّ الإسناد مطابق للفظ الجمع كثيراً، فيجمع ما أسند إليه، ومطابق لكل فرد فرد فيفرد؛ كقوله: ﴿وَأَعَدَّتْ لَكُنَّ مَكَّةَ وَأَنْتَ﴾ [يوسف: ٣١] لما كان

(١) زيادة من: أ.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٨٨/٢٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥١٥/٥.

لوحظ في قوله: «لَهْنٌ» معنى لكل واحدة، ولو جاء مراداً به الجمعيّة أو على الكثير في الوجه الثاني، لجمع المثكاً؛ وعلى هذا يحمل قول الشاعر: [الطويل]

٣٣٥٩ - فإني رأيت الضامرين متاعهم يَمُوتُ وَيَفْنَى فَارِضِيهِ مِنْ وَعَائِيَا^(١)

أي: رأيت كلّ ضامر، ولذلك أفرد الضمير في «يَمُوتُ وَيَفْنَى»، ولمّا كان المعنى: لا يتخذ كل واحد منكم جاء «فَتَرَلْ قَدَمٌ» مراعاةً لهذا المعنى.

ثم قال: «وَتَذَوُّقُوا السَّوْءَ» مراعاةً للمجموع أو للفظ الجمع على الوجه الكثير، إذا قلنا: إنّ الإسناد لكل فرد فرد، فتكون الآية قد تعرّضت للثّهي عن اتّخاذ الأيمان دخلاً باعتبار المجموع، وباعتبار كل فرد فرد، ودلّ على ذلك بإفراد «قَدَمٌ» وبجمع الضمير في «وَتَذَوُّقُوا».

قال شهاب الدين^(٢) - رضي الله عنه -: وبهذا التقدير الذي ذكره أبو حيان يفوت المعنى الجزل الذي اقتنصه الزمخشري من تنكير «قَدَمٌ» وإفرادها، وأمّا البيت المذكور، فإن التحوين خرّجوه على أن المعنى: يَمُوتُ من ثم ومن ذكر، وأفرد الضمير لذلك لا لما ذكر.

فصل

المعنى: وتذوقوا العذاب بصدّكم عن سبيل الله، وقيل: معناه: سهّلتكم نقض العهد على الناس بنقضكم العهد، ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، أي: ذلك السوء الذي تذوقونه «عَذَابٌ عَظِيمٌ».

ثم أكّد هذا التّحذير فقال - جل ذكره -: ﴿وَلَا تَشْرَوْا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أي: لا تنقضوا عهودكم تطلبون بنقضها عرضاً قليلاً من الدنيا، ولكن أوفوا بها فإنّ ما عند الله من الثّواب لكم على الوفاء ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فضل ما بين العوضين.

ثم ذكر الدّليل القاطع على أنّ ما عند الله خير فقال: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾، أي الدنيا وما فيها تفنى، ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ فقوله: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ مبتدأ وخبر، والثّفاذ: الفناء والذهاب، يقال: «يَنْفَدُ» بكسر العين «يَنْفَدُ» بفتحها نفاداً ونفوداً، وأمّا نفذ بالذّال المعجمة ففعله نفَذَ بالفتح ينفذ بالضم، وسيأتي.

ويقال: أنفذ القوم إذا فني زادهم، وحَصَمُ مُنَافِدٌ لينفذ حجة صاحبه، يقال: نافذته فنفته.

وقوله: «بَاقٍ» تقدّم الكلام عليه في الوقف في سورة الرعد، وهذه الآية حجة عليه.

(١) ينسب البيت إلى منظور الديري، ويرى:

فإني رأيت الباخلين متاعهم يذم ويفنى فارضخي من وعائيا

ينظر: اللسان (حظّل)، أمالي المرتضى ١٥٩/٢، الدر اللقيط ٥٣٢/٥، البحر المحيط ٥١٦/٥،

الألوسي ٢٢٤/١٤، الدر المصون ٣٥٦/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٥٧/٤.

قوله تعالى : ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ قرأ ابن كثير^(١) ، وعاصم وابن ذكوان : «وَلَنَجْزِيَنَ» بنون العظمة التفتاً من الغيبة إلى التكلم ، وتقدم تقرير الالتفات .

والباقون بياء الغيبة رجوعاً إلى الله - تعالى - ؛ لتقدم ذكره العزيز في قوله : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ .

قوله : ﴿يَا أَحْسَنَ مَا كَانُوا﴾ يجوز أن يكون [«أفعل»]^(٢) على بابها من التفضيل ، وإذا جازاهم بالأحسن ، فلأن يجازيهم بالحسن أولى .

وقيل : ليست للتفضيل ، وكأنهم فرؤا من مفهوم أفعل ؛ إذ لا يلزم من المجازاة بالأحسن المجازاة بالحسن ، وهو وهم ، لما تقدم من أنه من مفهوم الموافقة بطريق الأولى ، والمعنى : ولنجزين الذين صبروا على الوفاء في السراء والضراء ﴿يَا أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَمْلِكُونَ﴾ .

ثم إنه رغب المؤمنين في الإتيان بكل ما كان من شرائع الإسلام ؛ فقال تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ وفيه سؤال : وهو أن لفظة «مَنْ» في قوله : «مَنْ عَمِلَ» تفيد العموم ، فما الفائدة في ذكر الذكر والأنثى ؟ .

والجواب : أن هذه الآية للوعد بالخيرات ، والمبالغة في تقرير الوعد من أعظم دلائل الكرم والرحمة ، فأتى بذكر الذكر والأنثى للتأكيد ، وإزالة الوهم بالتخصيص .

قوله : «مِنْ ذَكَرٍ» «مِنْ» للبيان ، فتتعلق بمحذوف ، أعني : من ذكر ، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «عَمِلَ» ، وقوله : «وَهُوَ مُؤْمِنٌ» جملة حالية أيضاً .

وهذه الآية تدل على أن الإيمان مغاير للعمل الصالح ؛ لأنه - تعالى - جعل الإيمان شرطاً في كون العمل الصالح موجباً للثواب ، وشرط الشيء مغاير لذلك الشيء .

فإن قيل : ظاهر الآية يقتضي أن الإتيان بالعمل الصالح إنما يفيد الأثر بشرط الإيمان ، وظاهر قوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٧] يدل على أن العمل الصالح يفيد الأثر سواء كان مع الإيمان أو عدمه .

فالجواب : أن إفادة العمل الصالح للحياة الطيبة مشروط بالإيمان ، أمّا إفادته لأثر غير هذه الحياة الطيبة وهو تخفيف العذاب ؛ فإنه لا يتوقف على الإيمان .

فصل

قال سعيد بن جبير - رحمه الله - وعطاء : «الحياة الطيبة : هي الرزق الحلال»^(٣)

(١) ينظر : السبعة ٣٧٥ ، والحجة ٣٩٣ ، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٧٨/٥ والقرطبي ١٠/١١٤ ، والدر المصون ٣٥٧/٤ .

(٢) في ب : أحسن .

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤١/٧) عن ابن عباس والضحاك وذكره البغوي في «تفسيره» (٨٣/٣) =

وقال الحسن: هي القناعة^(١)، وقال مجاهد وقتادة: هي الجنة^(٢).

قال القاضي: الأقرب أنها تحصل في الدنيا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ والمراد: ما [لا]^(٣) يكون في الآخرة.

قوله: «وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ» راعى معنى «مَنْ»، فجمع الضمير بعد أن راعى لفظها، فأفرد في «لنحيينه» وما قبله، وقرأ العامة: «وَلَنَجْزِيَنَّهُ» بنون العظمة؛ مراعاة لما قبله، وقرأ ابن عامر في رواية بياء الغيبة، وهذا ينبغي أن يكون على إضمار قسم ثان، فيكون من عطف جملة قسمية على جملة قسمية مثلها، حذفنا وبقي جوابهما، ولا جائز أن يكون من عطف جواب على جواب؛ لإفضائه إلى [إخبار]^(٤) المتكلم عن نفسه إخبار الغائب، ولا يجوز؛ لو قلت: «زيد قال: والله لأضربن هنداً ولنفيقنّها زَيْدٌ» لم يجز، فإن أضمرت قسماً آخر، جاز، أي: وقال: والله لنفيقنّها فإن لك في مثل هذا التركيب أن تحكي لفظه، ومنه ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَقَّ﴾ [التوبة: ١٠٧] وأن يحكي معناه، ومنه ﴿يَحْلِفُونَ بِاللّهِ مَا قَالُوا﴾ [التوبة: ٧٤] ولو جاء على اللفظ، لقليل ما قلنا.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (٩٨) إِنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٩٩) إِنَّمَا سُلْطَانُكَ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ (١٠٠) وَإِذَا بَدَلْنَا ءَايَةً مَّكَاتٍ ءَايَةً وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَزِيلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (١٠١) قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (١٠٢) وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبُوا وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ (١٠٣) إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِنَزَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٠٤) إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِنَزَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٠٥) مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صُدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (١٠٧) أُولَئِكَ الَّذِينَ طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٠٨) لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي

= عن سعيد بن جبيرة وعطاء وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٤٤/٤) وزاد نسبه إلى عبد الرزاق والفريابي وسعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤٢/٧).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤٢/٧) وذكره البغوي (٨٤/٣).

(٣) زيادة من: أ.

(٤) في ب: جواب.

الْآخِرَةِ هُمْ الْخَاسِرُونَ ﴿١٠٩﴾ ثُمَّ إِنَّكَ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٠﴾ ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، أرشد إلى العمل الذي به يخلص أعماله من الوسواس، فقال - جل ذكره - : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ أي : فإذا أردت، فأضمر الإرادة.

قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ الآية لما قال - تعالى - : ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، أرشد إلى العمل الذي به يخلص أعماله من الوسواس، فقال - جل ذكره - : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ أي : فإذا أردت، فأضمر الإرادة.

قال الزمخشري : «لأنَّ الفعل يوجد عند القصد والإرادة من غير فاصل، وعلى حسبه، فكان منه بسبب قوِّي وملازمة ظاهرة».

وقال ابن عطية^(١) : «فإذا» وصلة بين الكلامين، والعرب تستعملها في هذا، وتقدير الآية : فإذا أخذت في قراءة القرآن، فاستعدّ.

وهذا مذهب الجمهور من القراء والعلماء، وقد أخذ بظاهر الآية - فاستعاذ بعد أن قرأ - من الصحابة - أبو هريرة - رضي الله عنه -، ومن الأئمة : مالك وابن سيرين وداود، ومن القراء حمزة - رضي الله عنهم؛ قالوا : لأنَّ الفاء في قوله : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ للتعقيب، والفائدة فيه : أنه إذا قرأ القرآن يستحقُّ به ثواباً عظيماً، فإذا لم يأت بالاستعاذة، وقعت الوسوسة في قلبه، وذلك الوسواس يحبط ثواب القراءة، فإذا استعاذ بعد القراءة، اندفعت تلك الوسواس، وبقي الثواب مصوناً عن الانحطاط.

وذهب الأكثرون : إلى أنَّ الاستعاذة مقدمة على القراءة، والمعنى : إذا أردت أن تقرأ القرآن، فاستعدّ؛ كقوله : إذا أكلت، فقل : بِسْمِ اللَّهِ، وإذا سافرت، فتأهّب، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة : ٦]، وأيضاً : قد ثبت أن الشيطان ألقى الوسوسة في أثناء قراءة الرسول - ﷺ - ؛ بدليل قوله - عز وجل - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلَفَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج : ٥٢]، ومن الظاهر أنه - تعالى - إنما أمر الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بالاستعاذة عند القراءة؛ لدفع تلك الوسواس، وهذا المقصود إنما يحصل عند تقديم الاستعاذة.

وذهب عطاء إلى أنَّ الاستعاذة واجبة عند قراءة القرآن، كانت في الصلاة أو غيرها. ولا خلاف بين العلماء في أن التعوذ قبل القراءة في الصلاة أوكد. واعلم أنَّ هذا الخطاب للرسول - صلوات الله وسلامه عليه -، والمراد منه الكل؛ لأنَّ الرسول - عليه الصلاة والسلام - إذا كان محتاجاً للاستعاذة عند القراءة، فغيره أولى، والمراد بالشيطان في هذه الآية : قيل : إبليس، وقيل : الجنس؛ لأنَّ جميع المردة لهم حظُّ في الوسوسة.

ولما أمر رسوله - صلوات الله وسلامه عليه - بالاستعاذة من الشيطان، وكان ذلك يوهم أن للشيطان قدرة على التصرف في أبدان الناس، فأزال الله تعالى هذا الوهم وبيّن أنه لا قدرة له ألبتة على الوسوسة؛ فقال - تعالى - : ﴿إِنَّكُمْ لَسَوْفَ لَكُمْ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ويظهر من هذا أن الاستعاذة إنما تفيد إذا حضر في قلب الإنسان كونه ضعيفاً، وأنه لا يمكنه التحفظ عن وسوسة الشيطان إلا بعصمة الله - تعالى -، ولهذا المعنى قال المحققون: لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله تعالى، ولا قوة على طاعة الله إلا بتوفيق الله، والتفويض الحاصل على هذا الوجه هو المراد من قوله: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾، والاستعاذة بالله هي الاعتصام به.

ثم قال: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ﴾ قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «يطيعونه، يقال: توليته، أي: أطعته، وتولّيت عنه، أي: أعرضت عنه».

قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ الضمير في «به» الظاهر عوده على الشيطان، لتتحد الضمائر، والمعنى: والذين هم به مشركون بسببه؛ كما تقول للرجل إذا تكلم بكلمة مؤذية إلى الكفر: كفرت بهذه الكلمة، أي: من أجلها؛ فكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ والمعنى: من أجل حمله إياهم على الشرك صاروا مشركين.

وقيل: والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون بالله، ويجوز أن يعود على «ربهم».

قوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ اعلم أنه - سبحانه - جل ذكره - شرع في حكاية شبهات مُتَكْرِرِي نبوة محمد ﷺ.

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: كان المشركون إذا نزلت آية فيها شدة، ثم نزلت آية ألين منها يقولون: إن محمداً يسخر بأصحابه؛ يأمرهم اليوم بأمر وينهاهم عنه غداً، ما هو إلا مفتر يتقوله من تلقاء نفسه، فأنزل الله - تعالى - : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾^(١) والتبديل: رفع الشيء مع وضع غيره مكانه، وهو هنا النسخ.

قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ﴾ في هذه الجملة وجهان:

أظهرهما: أنها اعتراض بين الشرط وجوابه.

والثاني: أنها حالية؛ فعلى الأول يكون المعنى: والله أعلم بما ينزل من الناسخ والمنسوخ، والتغليظ والتخفيف، أي: هو أعلم بجميع ذلك في مصالح العباد، وهذا توبيخ للكفار على قولهم: «إنما أنت مُفْتَرٍ»، أي: إذا كان هو أعلم بما ينزل، فما بالهم ينسبون محمداً إلى الافتراء؛ لأجل التبديل والنسخ، وقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا يعلمون حقيقة القرآن، وفائدة النسخ والتبديل، وأن ذلك لمصالح العباد، وقولهم: «إنما أنت مُفْتَرٍ» نسبوا إليه ﷺ الافتراء بأنواع من المبالغات وهي الحصر

والخطاب، واسم الفاعل الدال على الثبوت والاستقرار، ومفعول «لا يعلمون» محذوف للعلم به، أي: لا يعلمون أن في نسخ الشرائع وبعض القرآن حكماً بالغة.
قوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ تقدم تفسيره في البقرة.

قال الزمخشري^(١) رحمه الله: «رُوح القدس: جبريل - صلوات الله وسلامه عليه - أضيف إلى القدس وهو الطُّهر؛ كما تقول: حاتم الجود، وزيد الخير، والمراد: الرُّوح المقدس^(٢)، وحاتم الجواد، وزيد الخير».

و «من» في قوله: «مِنْ رَبِّكَ» صلة للقرآن، أي أن جبريل نزل القرآن من ربك؛ ليثبت الذين آمنوا، أي: ليبلوهم بالنسخ، حتى إذا قالوا فيه: هو الحق من ربنا، حكم لهم بثبات القدم في الدين، وصحة اليقين بأن الله حكيم فلا يفعل إلا ما هو حكمة وصواب.

قوله تعالى: ﴿وَهْدَىٰ وَشَرَىٰ﴾ يجوز أن يكون عطفاً على محل «لِيُثَبِّتَ» فينصبان، أو على لفظه باعتبار المصدر المؤول؛ فيجران، والتقدير: تثبيتاً لهم، وإرشاداً وبشارة، وقد تقدم كلام الزمخشري في نظيرهما وما ردّ به أبو حيان عليه وجوابه.
وجوز أبو البقاء ارتفاعهما خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو هدى، والجملة حال. وقرئ^(٣): «لِيُثَبِّتَ» مخففاً من «أُثَبِّتَ».

فصل

قد تقدم أن أبا مسلم الأصفهاني ينكر النسخ في هذه الشريعة، فقال: المراد ههنا: وإذا بدلنا آية مكان آية، أي: في الكتب المتقدمة؛ مثل آية تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، قال المشركون: أنت مفتر في هذا التبديل، وأكثر المفسرين على خلافه، وقالوا: إن النسخ واقع في هذه الشريعة.

فصل

قال الشافعي - رضي الله عنه -: القرآن لا ينسخ بالسنة؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَاتٍ آيَةً﴾ وهذا يقتضي أن الآية لا تنسخ إلا بآية أخرى، وهذا ضعيف؛ لأن هذه الآية تدل على أنه - تعالى - يبدل آية بآية أخرى، ولا دلالة فيها على أنه - تعالى - لا يبدل آية إلا بآية، وأيضاً: فجبريل - عليه السلام - قد ينزل بالسنة كما ينزل بالآية.

قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ شَرٌّْ﴾ الآية هذه حكاية شبهة أخرى من شبهات منكري نبوة محمد ﷺ؛ وذلك لأنهم كانوا يقولون: إن محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - إنما يذكر هذه القصص، وهذه الكلمات إنما يستفيدونها من إنسان آخر ويتعلمونها منه.

(١) ينظر: الكشف ٦٣٤/٢. (٢) في أ: المقدس.

(٣) نسبها ابن خالويه في الشواذ ٧٤ إلى أبي حيوة، ينظر: البحر ٥١٨/٥ والدر المصون ٣٥٩/٤.

واختلفوا في ذلك البشر: فقال ابن عباس - رضي الله عنه -: كان رسول الله ﷺ يعلم فتى بمكة اسمه «بلعام»، وكان نصرانياً أعجمي اللسان يقال له: أبو ميسرة، وكان يتكلم بالرومية، فكان المشركون يرون رسول الله ﷺ يدخل عليه ويخرج، فكانوا يقولون: إنما يعلمه «بلعام»^(١).

وقال عكرمة: كان رسول الله ﷺ - يقرئ غلاماً لبني المغيرة، يقال له: «يعيش»، وكان يقرأ الكتب، فقالت قریش: إنما يعلمه «يعيش»^(٢).

وقال الفراء: كان اسمه «عائش» مملوك لحويطب بن عبد العزى، وكان قد أسلم وحسن إسلامه، وكان أعجمياً، وقيل: اسمه «عداس» غلام «عتبة بن ربيعة».

وقال ابن إسحاق: كان رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه - كثيراً ما يجلس عند المروة إلى غلام رومي نصراني عبد لبني الحضرمي، يقال له: «جبر»، وكان يقرأ الكتب، وقال عبد الله بن مسلم الحضرمي: كان لنا عبدان من أهل عين التمر، يقال لهما: يسار ويكنى: أبا فكيهة، وجبر، وكانا يصنعان السيوف بمكة، وكانا يقرآن التوراة والإنجيل، فربما مر بهما النبي ﷺ وهما يقرآن، فيقف ويسمع^(٣).

قال الضحاك: وكان - صلوات الله وسلامه عليه - إذا أذاه الكفار يقعد إليهما، فيستروح بكلامهما، فقال المشركون: إنما يتعلم محمد منهما فنزلت الآية^(٤).

وقيل: سلمان الفارسي رضي الله عنه، فكذبهم الله - تعالى - بقوله: ﴿لَسَاثُ الَّذِي يُلْحِثُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانُ عَكْرَبٍ مِثْلُ﴾.

قوله تعالى: ﴿لَسَاثُ الَّذِي﴾ العامة على إضافة «لسان» إلى ما بعده، والمراد باللسان هنا: القرآن، والعرب تقول للغة: لسان.

وقرأ الحسن^(٥) - رضي الله عنه -: اللسان معرباً بـ «أل»، و «الَّذِي» نعت له وفي هذه الجملة وجهان:

أحدهما: لا محل لها؛ لاستئنافها، قاله الزمخشري.

والثاني: أنها حال من فاعل «يَقُولُونَ»، أي: يقولون ذلك والحال هذه؛ أي: علمهم بأعجمية هذا البشر، وإبانة عربية هذا القرآن كان ينبغي أن يمنعهم من تلك

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤٨/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٤٧/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه وقال: بسند ضعيف.

(٢) أخرجه الطبري (٦٤٨/٧) وذكره البخاري في «تفسيره» (٨٥/٣).

(٣) ذكره البخاري في «تفسيره» (٨٥/٣).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: المحتسب ١٢/٢، والشواذ ٧٤، والبحر ٥١٩/٥، والدر المصون ٣٥٩/٤.

المقالة؛ كقولك: تَشْتُمُ فلاناً وهو قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، أي: وعلمك بإحسانه إليك كان يمنعك من شتمه، قاله أبو حيان^(١) رحمه الله.

ثم قال: «وإنما ذهب الزمخشري^(٢) إلى الاستئناف لا إلى الحال؛ لأن من مذهبه أن مجيء الحال جملة اسمية من غير واو شاذ، وهو مذهب مرجوح تبع فيه الفراء». و «أعجمي» خبر على كلتا القراءتين، والإلحاد في اللغة: الميل، يقال: لَحَدَّ وأَلَحَدَ؛ إذا مال عن القصد، ومنه يقال للعاقل للعادل عن الحق: مُلْجِدٌ.

وقرأ^(٣) حمزة والكسائي: «يَلْحَدُونَ» بفتح الياء والحاء، والباقون بضم الياء وكسر الحاء.

قال الواحدي - رحمه الله -: والأولى ضم الياء؛ لأنه لغة القرآن، ويدل عليه قوله - تعالى -: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ» [الحج: ٢٥] وتقدم خلاف القراء في المفتوح في الأعراف.

والإلحاد قد يكون بمعنى الإمالة؛ ومنه يقال: أَلَحَدْتُ لَهُ لَحْدًا؛ إذا حفرت له في جانب القبر مائلاً عن الاستواء، وقبر مُلْحَدٌ وَمُلْحُودٌ، ومنه المُلْجِدُ؛ لأنه أمال مذهبه عن الأديان كلها، لم يمله عن دين إلى دين، وفسر الإلحاد في هذه الآية بالقولين.

قال الفراء: يَمِيلُونَ مِنَ الْمَيْلِ. وقال الزجاج: يَمِيلُونَ مِنَ الْإِمَالَةِ، أي: لسان الذي يميلون القول إليه أعجمي.

والأعجمي: قال أبو الفتح الموصلي: «تركيب» «ع ج م» وضع في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضده البيان والإيضاح؛ ومنه قولهم: رَجُلٌ أَعْجَمٌ وامرأةٌ عَجْمَاءُ؛ إذا كانا لا يفصحان، والأعجمي: من لم يتكلم بالعربية. وقال الراغب: العجم خلاف العرب، والعجم منسوب إليهم، والأعجم: من في لسانه عجمه عربياً كان أو غير عربي؛ اعتباراً بقلّة فهمه من العجمة.

والأعجمي منسوب إليه، ومنه قيل للبهيمة: عجماء؛ لأنها لا تفصح عما في نفسها، وصلوات الثّهار عجماء، أي: لا يجهر فيها، والعجم: التّوى لاختفائه.

قال بعضهم: معناه أن الحروف المجردة لا تدلّ على ما تدلّ عليه الموصولة وأُعْجِمْتُ الكتابَ ضدّ أعربته، وأعجمته: أزلت عجمته؛ كأشكيتّه: أزلت شكايته.

قال الفراء وأحمد بن يحيى: الأعجم: هو الذي في لسانه عجمة، وإن كان من العرب، والأعجمي والعجمي: الذي أصله من العجم قال أبو علي الفارسي: الذي لا

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/٥١٩.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٦٣٥.

(٣) ينظر: الإتشاف ٢/١٨٩، الحجة ٣٩٤، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٥/٧٨، والبحر ٥/٥١٩.

يفصح سواء كان من العرب أو من العجم؛ ألا ترى أنهم قالوا: زياد الأعجم؛ لأنه كانت في لسانه عجمة مع أنه كان عربياً؟ وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى في «الشعراء»، و «حم السجدة».

وقال بعضهم: العجمي منسوب إلى العجم وإن كان فصيحاً، والعربي منسوب إلى العرب وإن لم يكن فصيحاً.

فصل

المعنى: إن لسان الذي ينسبون التعلم منه أعجمي، وهذا القرآن عربي فصيح، فتقرير هذا الجواب كأنه قال: هب أنه يتعلم المعاني من ذلك الأعجمي، إلا أن القرآن إنما كان معجزاً لما في ألفاظه من الفصاحة، فبتقدير أن تكونوا صادقين في أن محمداً - عليه الصلاة والسلام - يتعلم تلك المعاني من ذلك الرجل، إلا أن ذلك لا يقدر في المقصود؛ لأن القرآن إنما كان معجزاً لفصاحته اللفظية.

ولما ذكر - تعالى - هذا الجواب، أردفه بالتهديد؛ فقال - عز وجل -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ قال القاضي: لا يهديهم إلى طريق الجنة لقوله بعده: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: أنهم لما تركوا الإيمان بالله، لا يهديهم الله إلى الجنة، بل يسوقهم إلى النار، ثم إنه - تعالى - بين كونهم كاذبين في ذلك القول، فقال - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يَقْرَأُ الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ والمقصود منه أنه - تعالى - بين في الآية السابقة أن الذي قالوه بتقدير أن يصح لم يقدر في المقصود، ثم بين في هذه الآية أن الذي قالوه لم يصح، وهم كذبوا فيه، والدليل على كذبهم وجوه: أحدها: أنهم لا يؤمنون بآيات الله تعالى وهم كافرون، وإذا كان الأمر كذلك، كانوا أعداء للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - وكلام العدو ضرب من الهذيان ولا شهادة لمتهم.

وثانيها: أن التعلم لا يتأتى في جلسه واحدة ولا يتم بالخفية، بل التعلم إنما يتم إذا اختلف المتعلم إلى المعلم أزمناً متطاولة، وإذا كان كذلك، اشتهر فيما بين [الخلق] ^(١) أن محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - يتعلم العلوم من فلان ومن فلان.

وثالثها: أن العلوم الموجودة في القرآن كثيرة، وتعلمها لا يتأتى إلا إذا كان المعلم في غاية الفضل والتحقيق، فلو حصل فيهم إنسان بلغ في العلم والتحقيق إلى هذا الحد، لكان مشاراً إليه بالأصابع في التحقيق والتدقيق في الدنيا، فكيف يمكن تحصيل هذه العلوم العالية الشريفة والمباحث النفيسة من عند فلان وفلان؟.

وإذا كان الأمر كذلك، فالطعن في نبوة محمد ﷺ بأمثال هذه الكلمات الركيكة يدل

على أن الحجة لرسول الله ﷺ كانت ظاهرة باهرة، وهذه الآية تدلُّ على أن الكذب من أكبر الكبائر وأفحش الفواحش؛ لأن كلمة «إنما» للحصر، والمعنى: أن الكذب والفرية لا يقدم عليهما إلا من كان غير مؤمن بآيات الله - تعالى - .

فإن قيل: قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ فعل، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ اسم وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية قبيح فما السبب في حصولها ههنا؟ .

فالجواب: الفعل قد يكون لازماً وقد يكون مفارقاً، ويدلُّ عليه قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُثَّةٌ﴾ [يوسف: ٣٥] ذكره بلفظ الفعل تنبيهاً على أن ذلك الحبس لا يدوم .

وقال فرعون لموسى: ﴿لَئِنْ أَخَذْتُ بِالْعَدَىٰ لَأَبْعَثَنَّكَ مِنَ الْمُسْجُوتِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩] ذكره بصيغة الاسم تنبيهاً على الدوام، وقالوا في قوله - تعالى -: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] لا يجوز أن يقال: إن آدم - صلوات الله وسلامه عليه - عاصٍ وغاوي؛ لأن صيغة الفعل لا تفيد الدوام، وصيغة الاسم تفيده .

إذا عرفت هذه المقدمات، فقوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ تنبيه على أن من أقدم على الكذب فإنه دخل في الكفر .

ثم قال - جل ذكره - ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ تنبيهاً على أن صفة [الكذب] ^(١) فيهم ثابتة [راسخة] ^(٢) دائمة؛ كما تقول: كذبت، وأنت كاذب، فيكون قولك: «وأنت كاذب» زيادة في الوصف بالكذب، ومعناه: إن عادتك أن تكون كاذباً .

واعلم أن الآية تدلُّ على أن الكاذب المفتري هو الذي لا يؤمن بآيات الله، والأمر كذلك؛ لأنه لا معنى للكفر إلا إنكار الإلهية ونبوة الأنبياء، ولا معنى لهذا الإنكار .

روي أن النبي ﷺ قيل له: هل يكذب المؤمن؟ قال: «لا» ثم قرأ هذه الآية .

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾ يجوز فيه أوجه:

أحدهما: أن يكون بدلاً من «الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ»، أي: إنما يفتري الكذب من كفر، واستثنى منهم المكره، فلم يدخل تحت الافتراء .

الثاني: أنه بدل من «الكَافِرُونَ» .

الثالث: أنه بدل من «أُولَئِكَ»، قاله الزمخشري .

فعلى الأول يكون قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ جملة معترضة بين البدل والمبدل

منه .

(٢) في ب: واضحة .

(١) في أ: الكفر .

واستضعف أبو حيان الأوجه الثلاثة؛ فقال: «لأن الأول يقتضي أنه لا يفترى الكذب إلا من كفر بالله من بعد إيمانه، والوجود يقتضي أن المفترى هو الذي لا يؤمن بالله سواء كان ممن كفر بعد إيمانه أو كان ممن لم يؤمن قط؛ بل الأكثر الثاني، وهو المفترى. قال: وأما الثاني: فيؤول المعنى إلى ذلك؛ إذ التقدير: وأولئك، أي: الذين لا يؤمنون هم من كفر بالله من بعد إيمانه، والذين لا يؤمنون هم المفترون. وأما الثالث: فكذلك؛ إذ التقدير: أن المشار إليهم هم من كفر بالله من بعد إيمانه، مخبراً عنهم بأنهم الكاذبون».

الوجه الرابع: قال الزمخشري: «أن ينتصب على الذم».

قال ابن الخطيب^(١): وهو أحسن الوجوه عندي وأبعدها من التعسف.

الخامس: أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة على الذم.

السادس: أن يرتفع على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: فعليهم غضب؛ لدلالة ما بعد «مَنْ» الثانية عليه.

السابع: أنها مبتدأ أيضاً، وخبرها وخبر «مَنْ» الثانية قوله: «فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ».

قال ابن عطية رحمه الله: «إذ هو واحد بالمعنى؛ لأن الإخبار في قوله - تعالى - «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ» إنما قصد به الصنف الشارح بالكفر».

قال أبو حيان^(٢): «وهذا وإن كان كما ذكر، إلا أنهما جملتان شرطيتان، وقد فصل بينهما بأداة الاستدراك، فلا بد لكل واحدة منهما على انفرادها من جواب لا يشتركان فيه، فتقدير الحذف أجري على صناعة الإعراب، وقد ضعّفوا مذهب الأخفش في ادّعائه أن قوله - تعالى - «فَسَلِّ لَكَ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ» [الواقعة: ٩١] وقوله - جل ذكره - «فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ» [الواقعة: ٨٩] جواب لـ «أَمْأَ» و «إِنْ»، هذا، وهما أداتا شرط وليست إحداهما الأخرى».

الثامن: أن تكون «مَنْ» شرطية، وجوابها مقدّر، تقديره: فعليهم غضب؛ لدلالة ما بعد «مَنْ» الثانية عليه، وقد تقدّم أن ابن عطية جعل الجزاء لهما معاً، وتقدم الكلام معه فيه.

قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ» فيه أوجه:

أحدها: أنه مستثنى مقدم من قوله: «فأولئك عليهم غضب» وهذا يكون فيه منقطعاً؛ لأن المكروه لم يشرح بالكفر صراحة.

وقال أبو البقاء: وقيل: ليس بمقدّم؛ فهو كقول ليبيد: [الطويل]

(١) ينظر: الفخر الرازي ٩٧/٢٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٥٢٠-٥٢١.

٣٣٦٠ - **أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ** (١)

فظاهر كلامه يدل على أن بيت لبيد لا تقديم فيه، وليس كذلك؛ فإنه ظاهر في التقديم جداً.

الثاني: أنه مستثنى من جواب الشرط، أو من خبر المبتدأ المقدر، تقديره: فعليهم غضب من الله إلا من أكره، ولذلك قدر الزمخشري جزاء الشرط قبل الاستثناء وهو استثناء متصل؛ لأن الكفر يكون بالقول من غير اعتقاد كالمكره، وقد يكون - والعياذ بالله - باعتقاد، فاستثنى الصنف الأول.

﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ﴾ جملة حالية ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ في هذه الحالة، وهذا يدل على أن محل الإيمان القلب، والذي [محله] (٢) القلب إما الاعتقاد، وإما كلام النفس؛ فوجب أن يكون الإيمان عبارة: إما عن المعرفة، وإما عن التصديق بكلام النفس.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ﴾ الاستدراك واضح؛ لأن قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ قد يسبق الوهم إلى الاستثناء مطلقاً، فاستدرك هذا، وقوله: ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ﴾ لا ينفي ذلك الوهم، و «مَنْ» إما شرطية أو موصولة، ولكن متى جعلت شرطية، فلا بد من إضمار مبتدأ قبلها؛ لأنه لا يليها الجمل الشرطية، قاله أبو حيان؛ ثم قال: ومثله: [الطويل]

٣٣٦١ - وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَزْفِدِ (٣)

أي: ولكن أنا متى يسترفد القوم.

وإنما لم تقع الشرطية بعد «لَكِنْ»؛ لأن الاستدراك لا يقع في الشروط، هكذا قيل، وهو ممنوع.

وانتصب «صَدْرًا» على أنه مفعول للشرح، والتقدير: ولكن من شرح بالكفر صدره، وحذف الضمير؛ لأنه لا يشكل بصدر غيره؛ إذ البشر لا يقدر على شرح صدر غيره، فهو نكرة يراد بها المعرفة، والمراد بقوله: ﴿مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾، أي: فتحه ووسعه لقبول الكفر.

فصل

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: نزلت هذه الآية في عمار بن ياسر؛ وذلك أن المشركين أخذوه وأباه ياسر وأمه سمية وصهيياً وبلاًاً وخبأاً وسالماً فعذبوهم.

وأما سمية: فإنها ربطت بين بعيرين ووجيء في قلبها بحربة، فقتلت وقتل زوجها، وهما أول قتيلين في الإسلام - رضي الله عنهما (٤) -.

(١) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (٨٦/٣).

(٢) في ب: في.

وقال مجاهد: أول من أظهر الإسلام سبعة: رسول الله ﷺ وأبو بكر، وخبّاب، وصهيب، وبلال، وعُمّار، وسميّة - رضي الله عنهم - .

أما الرسول ﷺ فمَنَعَهُ أبو طالب، وأما أبو بكر - رضي الله عنه - فمَنَعَهُ قومه، وأخذ الآخرون، وألبسوا الدروع الحديد، ثم أجلسوهم في الشمس، فبلغ منهم الجهد لحرّ الحديد والشمس، وأتاهم أبو جهل يشتمهم ويشتم سميّة، ثم طعنها في فرجها بحربة^(١). وقال آخرون: ما نالوا منهم غير بلال؛ فإنهم جعلوا يعذبونه، ويقول: أحدٌ أحدٌ، حتى ملوه فتركوه.

وقال خبّاب: ولقد أوقدوا لي ناراً ما أطفأها إلا ودك ظهري، وقال مقاتل: نزلت في جبر مولى عامر الحضرمي، أكرهه سيّده على الكفر، فكفر مكرهاً وقلبه مطمئن بالإيمان، ثم أسلم مولى جبر وحسن إسلامهما، وهاجر جبر مع سيّده.

فصل

الإكراه الذي يجوز عنده التلّفُظ بكلمة الكفر: هو أن يعذب بعذاب لا طاقة له به؛ مثل: التّخويف بالقتل؛ ومثل الضّرب الشّدِيد، والإتلافات القويّة، وأجمعوا على أن عند ذكر كلمة الكفر يجب عليه أن يبرئ قلبه عن الرّضا، وأن يقتصر على التّعريضات؛ مثل أن يقول: إن محمداً كذاب، ويعني عند الكفار أو يعني به محمداً آخر، أو يذكره على نيّة الاستفهام بمعنى الإنكار، وهنا بحثان:

الأول: أنه إذا أعجله من أكرهه عن إحضار هذه النيّة، أو لأنه لمّا عظم خوفه زال عن قلبه ذكر هذه النيّة كان ملوماً وعفو الله متوقّع.

البحث الثاني: لو ضيق الأمر عليه وشرح له أقسام التّعريضات، وطلب منه أن يصرح بأنه ما أراد شيئاً منها، وما أراد إلّا ذلك المعنى - فهنا يتعيّن إما التزام الكذب، وإما تعريض النفس للقتل، فمن الناس من قال: يباح له الكذب ههنا، ومنهم من قال: ليس له ذلك، وهو الذي اختاره القاضي؛ قال: لأن الكذب إنما يقبح لكونه كذباً، فوجب أن يقبح على كل حال، ولو جاز أن يخرج عن القبح لرعاية بعض المصالح، لم يمنع أن يفعل الله الكذب لرعاية بعض المصالح، وحينئذ لا يبقى وثوق بوعد الله ولا وعيده؛ لاحتمال أنه فعل ذلك الكذب لرعاية بعض المصالح التي لا يعرفها إلا الله - تعالى - .

فصل

أجمعوا على أنه لا يجب عليه التكلم بكلمة الكفر، ويدل عليه وجوه: أحدها: أن بلالاً صبر على العذاب، وكان يقول: أحدٌ أحدٌ، ولم يقل رسول الله

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٩٧/٢٠).

﴿بَشِّرْهُمَا بِمَا صَنَعْتَ، بَلْ عَظَّمَهُ عَلَيْهِ، فذل ذلك على أنه لا يجب التكلم بكلمة الكفر.

وثانيها: ما روي أن مسيلمة الكذاب أخذ رجلين، فقال لأحدهما: ما تقول في محمد؟ فقال: رسول الله ﷺ، فقال: ما تقول في؟ قال: أنت أيضاً فتركه، وقال للآخر: ما تقول في محمد؟ قال: رسول الله، فقال: ما تقول في؟ قال: أنا أصم، فأعاد عليه ثلاثاً، فأعاد جوابه، فقتله، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: أما الأول فقد أخذ برخصة الله، وأما الثاني: فقد صدع بالحق، فهنيئاً له فسمي التلغظ بكلمة الكفر رخصة، وعظم حال من أمسك عنه حتى قتل.

وثالثها: أن بذل [النفس]^(١) في تقرير الحق أشق، فوجب أن يكون أكثر ثواباً؛ لقوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ أَحْمَرُهَا»^(٢) أي: أشقها.

ورابعها: أن الذي أمسك عن كلمة الكفر طهر قلبه ولسانه عن الكفر، وأما الذي تلفظ بها فهب أن قلبه طاهر، إلا أن لسانه في الظاهر قد تلطخ بتلك الكلمة الخبيثة؛ فوجب أن يكون حال الأول أفضل.

فصل

الإكراه له مراتب:

أحدها: أن يجب الفعل المكروه عليه؛ كما لو أكره على شرب الخمر، وأكل الخنزير، وأكل الميتة، فإذا أكره عليه بالسيف فها هنا، يجب الأكل؛ وذلك لأن صون الروح عن الفوات واجب، ولا سبيل إليه في هذه الصورة إلا بالأكل، وليس في هذا

(١) في أي: الحق.

(٢) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» رقم (١٩٣) وقال:

قال المزي: هو من غرائب الأحاديث ولم يرو في شيء من الكتب الستة انتهى، وهو منسوب في النهاية لابن الأثير لابن عباس بلفظ: سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال أحمرها، وهو بالمهملة والزاي أي أقواها وأشدّها، وفي الفردوس مما عزاه لعثمان بن عفان مرفوعاً: أفضل العبادات أخفها، فيجمع بينهما على تقدير ثبوتهما بأن القوة والشدة بالنظر لتبيين شروط الصحة ونحوها فيها، والخفة بالنظر لعدم الإكثار بحيث تمل، ولكن الظاهر أن لفظ الثاني العبادة بالتحسانية لا بالموحدة ويروى عن جابر رفعه: أفضل العبادة أجراً سرعة القيام من عند المريض، وفي فضائل العباس لابن المظفر من حديث هود بن عطاء سمعت طاوساً يقول: أفضل العبادة ما خف منها، ومن الآثار في تخفيف العبادة - مما هو في سادس المجالسة للدينوري من جهة شيبان - عن أبي هلال قال عاد قوم بكر بن عبدالله المزني فأطالوا الجلوس، فقال لهم بكر: إن المريض ليعاد والصحيح يزار، ومن جهة الأصمعي قال: عاد قوم مريضاً في بني يشكر فأطالوا عنده فقال لهم: إن كان لكم في الدار حق فخذوه، ومن جهة الأصمعي أيضاً قال: مرض أبو عمرو بن العلاء فأتى أصحابه إلا رجلاً منهم ثم جاءه بعد ذلك، فقال إني أريد أن أسامرك الليلة فقال: أنت معافى وأنا مبتلى فالعافية لا تدعك تسهر، والبلاء لا يدعني أنام، والله أسأل أن يسوق إلى أهل العافية الشكر، وإلى أهل البلاء الصبر.

الأكل ضررٌ على حيوان، وإلا إهانةٌ لحقَّ الله، فوجب أن يجب؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

المرتبة الثانية: أن يصير ذلك الفعل مباحاً ولا يصير واجباً؛ كما لو أكره على التلطف بكلمة الكفر، فهنا يباح له ذلك، ولكنه لا يجب.

المرتبة الثالثة: أنه لا يجب ولا يباح، بل يحرم؛ كما لو أكرهه إنسان على قتل إنسان، أو على قطع عضو من أعضائه، فهنا يبقى الفعل على الحرمة الأصلية، وهل يسقط القصاص عن المكروه أم لا؟.

قال الشافعي - رضي الله عنه - في أحد قوليه: يجب القصاص؛ لأنه قتله عمداً عدواناً، فوجب عليه القصاص؛ لقوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وأيضاً: أجمعنا على أن المكروه إذا قصد قتله فإن له أن يدفعه عن نفسه ولو بالقتل، فلما كان يوهم إقدامه على القتل، أوجب إهدار دمه، فلأن يكون عند صدور القتل عنه حقيقة يصير دمه مهدرأً أولى.

فصل

من الأفعال ما يمكن الإكراه عليه كالقتل والتكلم بكلمة الكفر، ومنها ما لا يقبل الإكراه، قيل: وهو الزنا؛ لأن الإكراه يوجب الخوف الشديد، وذلك يمنع من انتشار الآلة، فحيث دخل الزنا في الوجود، دل على أنه وقع بالاختيار لا على سبيل الإكراه. وقيل: الإكراه على الزنا مقصور؛ كما لو انتشر ذكره وهو نائم فاستدخلته المرأة في تلك الحالة، أو كان به مرض الانتصاب، فلا يزال منتشرأً، أو علم أنه لا يخلص من الإكراه إلا باستحضار الأسباب الموجبة للانتشار.

فصل

قال القرطبي^(١) - رحمه الله تعالى - : ذهب بعض العلماء إلى أن الرخصة إنما جاءت في القول، وأما في الفعل فلا رخصة فيه؛ مثل أن يكره على السجود لغير الله تعالى أو الصلاة لغير القبلة، أو قتل مسلم، أو ضربه، أو أكل ماله، أو الزنا، أو شرب الخمر، أو أكل الربا، روي ذلك عن الحسن البصري، وهو قول الأوزاعي والشافعي وبعض المالكية - رضي الله تعالى عنهم - .

فصل

قال القرطبي: وأما بيع المكروه والمضغوط فله حالتان:
الأول: أن يبيع ماله في حق وجوب عليه، فذلك ماضٍ سائغ لا رجوع فيه؛ لأنه

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٢٠.

يلزمه أداء الحق من غير المبيع، وأما بيع المكروه ظلماً أو قهراً، فذلك لا يجوز عليه، وهو أولى بمتاعه يأخذه بلا ثمن، ويتبع المشتري بالثمن ذلك الظالم فإن فات المتاع، رجع بثمانه أو بقيته بالأكثر من ذلك على الظالم إذا كان المشتري غير عالم بظلمه، وأما يمين المكروه فغير لازمة عند مالك والشافعي - رضي الله عنهما - وأكثر العلماء، قال ابن العربي: «واختلفوا في الإكراه على الحنث هل يقع أم لا؟».

قال ابن العربي رحمه الله: «وأي فرق بين الإكراه على اليمين في أنها لا تلزم، وبين الحنث في أنه لا يقع».

فصل

إذا أكره الرجل على أن يحلف وإلا أخذ ماله، فقال مالك: لا تقية في المال، فإنما يدرأ المرء يمينه عن بدنه.

وقال ابن الماجشون: «لا يحنث وإن درأ عن ماله أيضاً».

قال القرطبي^(١): «وأجمع العلماء على أن من أكره على الكفر فاختر القتل، أنه يكون أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة».

فصل

قال الشافعي وأحمد - رضي الله عنهما -: لا يقع طلاق المكروه، وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه -: يقع.

واستدل الشافعي - رضي الله عنه - بقوله - تعالى -: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولا يمكن أن يكون المراد نفي ذاته؛ لأن ذاته موجودة؛ فوجب حمله على نفي آثاره، أي: لا أثر له ولا عبرة به، وقال - صلوات الله وسلامه عليه -: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

وقال - عليه الصلاة والسلام -: «لا طلاق في إغلاقي»^(٢)، أي: إكراه.

فإن قالوا: طلقها، فدخل تحت قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

فالجواب: لما تعارضت الدلائل، وجب أن يبقى ما كان على ما كان هو لنا.

فصل

قال القرطبي - رحمه الله -: «وأما نكاح المكروه: فقال سحنون: أجمع أصحابنا على إبطال نكاح المكروه والمكرهه وقالوا: لا يجوز المقام عليه؛ لأنه لم ينعقد، فإن وطئها المكروه على النكاح، لزمه المسمى من الصداق ولا حد عليه».

(١) ينظر: المصدر السابق ١٠/١٢٤.

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٦/٦) وأبو داود (٢١٩٣) من حديث عائشة.

قوله: ﴿فَلَيْتَهُمْ غَضِبَ رَبُّكَ أَلَّا يَكُونُوا لَكُمْ رُجُوعًا﴾ أي: إنه - تعالى - حكم عليهم بالعذاب، ثم وصف ذلك العذاب فقال - تعالى -: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ مبتدأ وخبره؛ كما تقدم، والإشارة بـ «ذلك» إلى ما ذكر من الغضب والعذاب؛ ولذلك وحّد، كقوله: «بين ذلك» و: [الرجز]

٣٣٦٢ - كَأَنَّهُ فِي الْجُلْدِ (١)

قوله: ﴿أَسْتَحْبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ أي: ذلك الارتداد وذلك الإقدام على الكفر؛ لأجل أنهم رجحوا الدنيا على الآخرة، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ أي: ذلك الارتداد إنما حصل لأجل أنه - تعالى - ما هداهم إلى الإيمان، وما عصمهم عن الكفر.

قال القاضي (٢): المراد أن الله تعالى لا يهديهم إلى الجنة، وهذا ضعيف؛ لأن قوله - تعالى -: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ معطوف على قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَسْتَحْبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ فوجب أن يكون قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ علة وسبباً موجباً لإقدامهم على ذلك الارتداد، وعدم الهداية يوم القيامة إلى الجنة ليس سبباً لذلك الارتداد ولا علة، بل كسباً عنه ولا معلولاً له، فبطل هذا التأويل.

ثم أكد أنه - تعالى - صرفهم عن الإيمان؛ فقال - عز وجل -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَهُمْ وَأَنصَرَهُمْ﴾ قال القاضي: الطبع ليس يمنع من الإيمان لوجوه:

الأول: أنه - تعالى - أشرك ذلك في معرض الذم، ولو كانوا عاجزين عن الإيمان به لما استحقوا الذم بتركه.

الثاني: أنه - تعالى - أشرك بين السمع، والبصر، والقلب في هذا الطبع، ومعلوم أن مع فقد السمع والبصر قد يصح أن يكون مؤمناً، فضلاً عن طبع يلحقهما في القلب.

الثالث: وصفهم بالغفلة، ومن منع من الشيء لا يوصف بأنه غافل عنه، فثبت أن المراد بهذا الطبع السمة والعلامة التي يخلقها في القلب، وتقدم الجواب في أول سورة البقرة.

ثم قال - تعالى -: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: أي: عما يراد بهم في الآخرة (٣).

ثم قال: ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾، أي: المغبونون، والموجب لهذا الخسران أنه - تعالى - وصفهم بصفات ستة:

(١) تقدم.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٩٩/٢٠.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٠٠/٢٠) عن ابن عباس.

أولها: أنهم استوجبوا غضب الله .

وثانيها: أنهم استحقوا العذاب الأليم

وثالثها: أنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة .

ورابعها: أنه - تعالى - حرّمهم من الهداية .

وخامسها: أنه - تعالى - طبع على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم .

وسادسها: أنه - تعالى - جعلهم من الغافلين عما يراد بهم من العذاب الشديد يوم القيامة، فكل واحد من هذه الصفات من أعظم الموانع عن الفوز بالسعادات والخيرات، ومعلوم أنه - تعالى - إنما أدخل الإنسان في الدنيا؛ ليكون كالتاجر الذي يشتري بطاعته سعادات الآخرة، فإذا حصلت هذه الموانع العظيمة، عظم خسارته؛ فلهذا قال - تعالى - : ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْخَاسِرُونَ﴾ أي هم الخاسرون لا غيرهم .

قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ الآية لما ذكر في الآية المتقدمة حال من كفر بالله من بعد إيمانه، وحال من أكره على الكفر ذكر [بعده] حال من هاجر من بعد ما فتن .

في خبر «إِنَّ» هذه ثلاثة أوجه :

أحدها: قوله - تعالى - : ﴿لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، و «إِنَّ رَبَّكَ» الثانية، واسمها تأكيد للأولى واسمها؛ فكأنه قيل: ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ إِنَّ رَبَّكَ لغفور رحيم، وحينئذ يجوز في قوله: «لِلَّذِينَ» وجهان :

أحدهما: أن يتعلق بالخبرين على سبيل التنازع، أو بمحذوف على سبيل البيان؛ كأنه قيل: الغفران والرحمة للذين هاجروا .

الثاني: أن الخبر هو نفس الجار بعدها؛ كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لَكَ، أي: هو لك لا عليك، بمعنى: هو ناصرهم لا خاذلهم، قال معناه الزمخشري، ثم قال: «كما يكون الملك للرجل لا عليه، فيكون محمياً منقوعاً غير مضرور» .

قال شهاب الدين: «قد يتوهم أن قوله: «مَنْقُوعاً» استعمال غير جائز؛ لما قاله الأهوازي عليه رحمة الله في شرح موجز الرماني: إِنَّهُ لَا يَقَالُ: «مَنْقُوعٌ» اسم مفعول من نفعت، فإن الناس قد ردّوا على الأهوازي» .

الثالث: أن خبر الأولى مستغنى عنه بخبر الثانية، يعني: أنه محذوف لفظاً؛ لدلالة ما بعده عليه، وهذا معنى قول أبي البقاء: «وقيل: لا خبر لـ «إِنَّ» الأولى في اللفظ؛ لأنَّ خبر الثانية أغنى عنه» .

وحينئذ لا يحسن ردُّ أبي حيّان عليه بقوله: «وهذا ليس بجيد؛ لأنه ألغى حكم الأولى، وجعل الحكم للثانية، وهو عكس ما تقدّم، وهو لا يجوز» .

قوله: ﴿وَمِنْ بَعْدِ مَا فَتَنَّاوُا﴾ قرأ^(١) ابن عامر: «فَتَّنُوا» مبنياً للفاعل، أي: فتنوا أنفسهم فإن عاد الضمير على المؤمنين، فالمعنى: فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ظاهراً، أو أنهم صبروا على عذاب المشركين، فكأنهم فتنوا أنفسهم. وإن عاد على المشركين، فهو واضح، أي: فتنوا المؤمنين. والباقون «فَتَّنُوا» مبنياً للمفعول، والضمير في «بَعْدَهَا» للمصادر المفهومة من الأفعال المتقدمة، أي: من بعد الفتنة، والهجرة، والجهد. وقال ابن عطية^(٢): «عائد على الفتنة، أو الفتنة والهجرة أو الجهد أو التوبة».

فصل

وجه القراءة الأولى أمور:

الأول: أن يكون المراد أن أكابر المشركين - وهم الذين آذوا فقراء المسلمين - تابوا وهاجروا وصبروا، فإن الله يقبل توبتهم.

والثاني: أن «فَتَّنَ» و «أَفْتَنَ» بمعنى واحد؛ كما يقال: مَانَ وَأَمَانَ بمعنى واحد.

والثالث: أن أولئك الضعفاء لما ذكروا كلمة الكفر على سبيل التقيّة؛ فكأنهم فتنوا أنفسهم؛ لأن الرخصة في إظهار كلمة الكفر ما نزلت في ذلك الوقت.

وأما وجه القراءة الثانية؛ فظاهر؛ لأن أولئك المفتونين هم المستضعفون الذين حملهم المشركون على الرجوع عن الإيمان، فبين - تعالى - أنهم إذا هاجروا وجاهدوا وصبروا، فإن الله تعالى يغفر لهم تكلمهم كلمة الكفر.

فصل

يحتمل أن يكون المراد بالفتنة: هو أنهم عذبوا، وأنهم خُوفوا بالتعذيب، ويحتمل أن يكون المراد: أن أولئك المسلمين ارتدّوا.

وقال الحسن - رضي الله عنه -: هؤلاء الذين هاجروا من المؤمنين كانوا بمكة، فعرضت لهم فتنة فارتدّوا، وشكّوا في الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ثم أسلموا وهاجروا، ونزلت هذه الآية فيهم^(٣).

وقيل: نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وكان يكتب للنبي ﷺ فاستزله الشيطان فلهق بالكفار، فأمر النبي ﷺ يوم فتح مكة بقتله، فاستجار له عثمان، وكان أخاه

(١) ينظر: السبعة ٣٧٦، والإتحاف ١٩٠/٢، والتيسير ٣٩٥، والبحر ٥٢٢/٥، والمحجة ٣٩٥، والنشر ٢/٣٠٥، والوسيط ٨٧/٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٥/٣.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٠١/٢٠).

لأمره، فأجاره رسول الله ﷺ ثم إنه أسلم وحسن إسلامه فأنزل الله هذه الآية؛ قاله الحسن وعكرمة^(١).

وهذه الرواية إنا تصح إذا جعلنا هذه السورة مدنية أو جعلنا هذه الآية منها مدنية، ويحتمل أن يكون المراد: أنَّ أولئك الضعفاء المعذِّبين تكلموا بكلمة الكفر على سبيل التقية، فقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قُتِلُوا﴾ يحتمل كل واحد من هذه الوجوه، وليس في اللفظ ما يدل على التَّعيين.

وإذا كان كذلك، فهذه الآية إن كانت نازلة فيمن أظهر الكفر، فالمراد أن ذلك مما لا إثم فيه، وأن حاله إذا هاجر وجاهد وصبر كحال من لم يكره، وإن كانت نازلة فيمن ارتد، فالمراد أن التوبة والقيام بما يجب عليه يزيل ذلك العقاب، ويحصل له الغفران والرحمة.

قوله: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ﴾ يجوز أن ينتصب «يَوْمَ» بـ «رَحِيمٍ» ولا يلزم من ذلك [تقييد]^(٢) رحمته بالظرف؛ لأنه إذا رحم في هذا اليوم، فرحمته في غيره أخرى وأولى. وأن ينتصب بـ «اذكُرْ» مقدرة، وراعى معنى «كل» فأنت الضمائر في قوله «تُجَادَلُ... إلى آخره»؛ ومثله قوله: [الكامل]

٣٣٦٣ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدَّرْهِمِ^(٣) إلا أنه زاد في البيت الجمع على المعنى، وقد تقدّم أول الكتاب.

وقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ حملاً على المعنى؛ فلذلك جمع. فإن قيل: النفس لا تكون لها نفس أخرى، فما معنى قوله: «تُجَادَلُ عَنْ نَفْسِهَا»؟ فالجواب: أن النفس قد يراد بها بدن [الإنسان]^(٤) الحي، وقد يراد بها ذات الشيء وحقيقته، فالنفس الأولى هي الجثة والبدن، والثانية: عينها وذاتها؛ فكأنه قيل: يوم يأتي كل إنسان يجادل عن ذاته، ولا يهمه شأن غيره، قال - تعالى -: ﴿لِكُلِّ آتٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُنَبِّئُ﴾ [عبس: ٣٧].

روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال لكعب الأحبار: خوَّفنا، قال يا أمير المؤمنين: والذي نفسي بيده لو وافيت يوم القيامة بمثل عمل سبعين نبياً، لأنت عليك تارات وأنت لا يهْمُك إلا نفسك، وإن لجهنم زفرة ما يبقى ملك مقرب، ولا نبي مرسل إلا وقع جاثياً على ركبته، حتّى إن إبراهيم خليل الرحمن - صلوات الله وسلامه عليه - ليدلي بالخلّة فيقول: يا رب، أنا خليلك إبراهيم لا أسألك إلا نفسي، وأن تصديق

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٥٤/٧) عن عكرمة والحسن وذكره الرازي في «تفسيره» (١٠١/٢٠).

(٢) في ب: نصب.

(٣) تقدم.

(٤) زيادة من: أ.

ذلك الذي أنزل عليكم: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾، ومعنى المجادلة عنها: الاعتذار؛ كقولهم: ﴿هَؤُلَاءِ أَصْلُونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وكقولهم: ﴿وَاللَّهُ رِيتَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(١) [الأنعام: ٢٣].

﴿وَتُؤَفِّقُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ فيه محذوف، أي: جزاء ما عملت من غير بخس ولا نقصان، ﴿وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾ لا يتقصون.

روى عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنه - في هذه الآية قال: «ما تزال الخصومة بين الناس يوم القيامة، حتى تخاصم الروح الجسد، فتقول الروح: يا رب، لم تكن لي يد أبطش بها، ولا رجل أمشي بها، ولا عين أبصر بها، ولا أذن أسمع بها، ولا عقل أعقل به، حتى جئت فدخلت في هذا الجسد فضعفت عليه أنواع العذاب، ونجني، ويقول الجسد: يا رب، أنت خلقتني بيدك، فكنت كالخشب، وليس لي يد أبطش بها، ولا رجل أمشي بها، ولا عين أبصر بها، ولا سمع أسمع به، فجاء هذا كشعاع الثور، فيه نطق لساني، وأبصرت عيني، ومشيت رجلي، وسمعت أذني، فضعفت عليه أنواع العذاب، ونجني منه، قال: فيضرب الله لهما مثلاً؛ أعمى ومقعداً دخلا [بستاناً]^(٢) فيه ثمار، فالأعمى لا يبصر الثمر، والمقعّد لا يتناوله، فحمل الأعمى المقعد فأصابا من الثمر، [فغشيهما]^(٣) العذاب»^(٤).

قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (١١٢) وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ (١١٣) فَكُلُوا مِنْمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ (١١٤).

قوله - تعالى -: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾ الآية.

اعلم أنه - تعالى - هدّد الكفار بالوعيد الشديد في الآخرة، وهدّدهم أيضاً بأفات الدنيا، وهي الوقوع في الجوع والخوف؛ كما ذكر - تعالى - في هذه الآية.

واعلم أن المثل قد يضرب بشيء موصوف بصفة معينة، سواء كان ذلك الشيء موجوداً أو لم يكن، وقد يضرب بشيء موجود معين، فهذه القرية يحتمل أن تكون موجودة ويحتمل أن تكون غير موجودة.

فعلى الأول، قيل: إنها مكّة، كانت آمنة، لا يهاج أهلها ولا يغار عليها، مطمئنة

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٨٧/٣) والرازي (١٠١/٢٠).

(٢) في أ: حائطاً.

(٣) في أ: فعلية.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (٨٧/٣) والرازي (١٠١/٢٠).

قارة بأهلها لا يحتاجون إلى الانتجاع كما يفعله سائر العرب، ﴿يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾ يحمل إليها من البرِّ والبحر، ﴿فَكَفَّرْتَ بِأَنْعُمِ اللَّهِ﴾ جمع النعمة، وقيل: جمع نُعمى، مثل: بؤسى وأبؤس فأذاقهم لباس الجوع، ابتلاهم الله بالجوع سبع سنين، وقطعت العرب عنهم الميرة بأمر رسول الله ﷺ، حتى جهدوا وأكلوا العظام المحرقة، والجيف، والكلاب الميتة والعلهز: وهو الوبر يعالج بالدم.

قال ابن الخطيب^(١): والأقرب أنها غير مكة؛ لأنها ضربت مثلاً لمكة، ومثل مكة يكون غير مكة.

وهذا مثل أهل مكة؛ لأنهم كانوا في الطمأنينة والخصب، ثم أنعم الله عليهم بالنعمة العظيمة، وهو محمد ﷺ فكفروا به، وبالغوا في إيدائه، فسلب الله عليهم البلاء، وعذبهم بالجوع سبع سنين، وأما الخوف فكان يبعث إليهم السرايا فيغيرون عليهم. وفي الآية سؤالات:

السؤال الأول: أنه - تعالى - وصف القرية بصفات:

أحدها: كونها آمنة، والمراد: أهلها، لأنها مكان الأمن، ثم قال «مُطْمَئِنَّةٌ»، والاطمئنان هو الأمن، فلزم التكرار.

والجواب: أن قوله: «آمِنَةٌ» إشارة إلى الأمن، وقوله: «مُطْمَئِنَّةٌ» إشارة إلى الصحة؛ لأن هواء هذه البلد لمّا كان ملائماً لأمزجتهم، فلذلك اطمأنوا واستقرّوا فيه؛ قال العقلاء: [الرجز]

٣٣٦٤ - ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا نِهَآيَةٌ الْأَمْنُ وَالصُّحَّةُ وَالْكِفَآيَةُ^(٢)

السؤال الثاني: الأنعم جمع قلّة، فكان المعنى: أن أهل تلك القرية كفرت بأنواع قليلة من نعم الله، فعذبها الله، وكان اللائق أن يقال: إنهم كفروا بنعم عظيمة لله تعالى، فاستوجبوا العذاب، فما السبب في ذكر جمع القلّة؟

والجواب: أن المقصود التنبيه بالأدنى على الأعلى، يعني: أن كفران النعم القليلة لما أوجب العذاب، فكفران النعم الكثيرة أولى بإيجاب العذاب.

و «أنعم» فيها قولان:

أحدهما: أنها جمع «نغمة»؛ نحو: «شِدَّةٌ وَأَشَدُّ». قال الزمخشري^(٣): «جمع نغمة على ترك الاعتداد بالتاء؛ كذُرْعٍ وَأَذْرُعٍ».

وقال قطرب: هي جمع «نعم»، والنعم: التعميم؛ يقال: «هذه أيام طُعمٍ ونُعمٍ فلا تَصُومُوا».

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٠٢/٢٠.

(٢) ينظر: البحر ٥٢٤/٥، الرازي ١٣٠/٢٠، الألوسي ٢٤٢/١٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٦٣٨/٢.

السؤال الثالث: نقل أن ابن الرأوندي قال لابن الأعرابي الأديب: هل يذاق اللباس؟ قال ابن الأعرابي: لا لباس ولا لباس؛ يا أيها السُّنَّاس، هب أنك تشك أن محمداً ﷺ كان نبياً أو ما كان عربياً؟ وكان مقصود ابن الرأوندي الطعن في هذه الآية، وهو أن اللباس لا يذاق بل يلبس، فكان الواجب أن يقال: فكساهم الله لباس الجوع، أو يقال: فأذاقهم الله طعم الجوع.

والجواب: من وجوه:

الأول: أن ما أصابهم من الهزال والشحوب، وتغيير ظاهريهم عما كانوا عليه من قبل كاللباس لهم.

الثاني: أن الأحوال التي حصلت لهم عند الجوع نوعان:

أحدهما: أن المذوق هو الطعام، فلما فقدوا الطعام صاروا كأنهم يذوقون الجوع.

والثاني: أن ذلك الجوع كان شديداً كاملاً، فصار كأنه أحاط بهم من كل الجهات، فأشبه اللباس.

فالحاصل أنه حصل في ذلك الجوع حالة تشبه المذوق، وحالة تشبه الملبوس، فاعتبر تعالى كلا الاعتبارين، فقال: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾.

الثالث: أن التقدير: عرفها الله لباس الجوع والخوف، إلا أنه - تعالى - عبر عن التعريف بلفظ الإذاقة، وأصل الذوق بالفم، ثم يستعار فيوضع موضع التعريف والاختيار الذواق بالفم، تقول: ناظر فلاناً وذُق ما عنده؛ قال الشاعر: [الطويل]

٣٣٦٥ - وَمَنْ يَذُقِ الدُّنْيَا فَإِنِّي طَعِمْتُهَا وَسَيِّقُ إِلَيْنَا عَذْبُهَا وَعَذَابُهَا^(١)

ولباس الجوع والخوف: ما ظهر عليهم من الضمور، وشحوب اللون، ونهكة البدن وتغير الحال؛ كما تقول: تعرّفت سوء أثر الخوف والجوع على فلان، فكذلك يجوز أن تقول: ذقت لباس الجوع والخوف على فلان.

الرابع: أن يحمل لفظ اللباس على المماسّة، فصار التقدير: فأذاقها الله مساس الجوع والخوف.

ثم قال - تعالى -: ﴿يَمَّا كَانُوا يَصْغَوْنَ﴾ قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يريد تكذيبهم للنبي ﷺ وإخراجه من مكة وهمهم بقتله ﷺ.

قال الفراء: ولم يقل بما صنعت، ومثله في القرآن كثير؛ كقوله: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْتَايِنًا أَوْ هُمْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٤] ولم يقل: قاتلة.

وتحقيق الكلام: أنه - تعالى - وصف القرية بأنها مطمئنة يأتيها رزقها رغداً فكفرت

(١) ينظر: الخازن ١٢١/٤، فتح القدير ٣/٢٠٠، الرازي ١٣١/٢٠.

بأنعم الله، فكلّ هذه الصّفات وإن أُجريت بحسب اللفظ على القرية، إلا أن المراد في الحقيقة أهل القرية، فلذلك قال: ﴿يَمَّا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾.

قوله: «والخوف» العامة على جرّ «الخوف» نسقاً على «الجوع»، وروي عن أبي عمرو نصبه، وفيه [أوجه]^(١):

أحدها: أنه يعطف على «لباس».

الثاني: أنه يعطف على موضع الجوع؛ لأنه مفعول في المعنى للمصدر، التقدير أي: ألبسهم الجوع والخوف، قاله أبو البقاء.

وهو بعيد؛ لأن اللباس اسم ما يلبس وهو استعارة بليغة.

الثالث: أن ينتصب بإضمار فعل؛ قاله أبو الفضل الرّازي.

الرابع: أن يكون على حذف مضاف، أي: ولباس الخوف، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قاله الزمخشري.

ووجه الاستعارة ما قال الزمخشري: «فإن قلت: الإذاقة واللباس استعارتان، فما وجه صحتهما والإذاقة المستعارة موقعة على اللباس المستعار فما وجه صحّة إيقاعها عليه؟»

قلت: الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة؛ لشيوعها في البلايا، والشدائد، وما يمس الناس منها، فيقولون: ذاق فلان البؤس والضرر وإذاقة العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم، بما يدرك من طعم المرّ والبشع، وأما اللباس فقد شبه به؛ لاشتماله على اللابس ما غشي الإنسان، والتبس به من بعض الحوادث، وأما إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف، فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى منهما ويلابس؛ فكأنه قيل: فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف، ولهم في هذا طريقان:

أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار له، كما نظروا إليه ههنا؛ ونحوه قول كثيرة عزّة: [الكامل]

٣٣٦٦ - عَمِرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً غَلَقَتْ لِضَحْكِهِ رِقَابُ الْمَالِ^(٢)

استعار الرداء للمعروف، لأنه يصون عرض صاحبه صون الرداء لما يلقي عليه، ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف والثّوال لا وصف الرداء؛ نظراً إلى المستعار له.

والثاني: أن ينظر فيه إلى المستعار؛ كقوله: [الوافر]

(١) في أ: وجهان.

(٢) ينظر: الكشف ٤٣١/٢، البياضوي بهامش زاده ٢٠٣/٣، شروح التلخيص ١٢٩/٤، اللسان (ردى)،

معاهد التنصيص ١٤٩/٢، البحر ٥٢٥/٥ التهذيب ١٢٨/٨، الخصائص ١٤٤٥/٢، روح المعاني

٢٤٣/١٤، الدر المصون ٣٦٣/٤.

٣٣٦٧ - يُنَازِعُنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدَكَ يَا أَخَا عَمْرِو بْنِ بَكْرِ
لِي الشَّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي وَدُونَكَ فَاغْتَجِرْ مِنْهُ بِشْطَرٍ^(١)

أراد بردائه: سيفه، ثم قال: «فاغْتَجِرْ مِنْهُ بِشْطَرٍ» فنظر إلى المستعار في لفظ الاعتجار، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقال: فكساهم لباس الجوع والخوف، ولقال كثير: صافي الرداء إذا تبسّم صاحكاً انتهى.

وهذا نهاية ما يقال في الاستعارة.

وقال ابن عطية^(٢): لمّا باشرهم، صار ذلك كاللباس؛ وهذا كقول الأعشى:

[المقارب]

٣٣٦٨ - إِذَا مَا الضَّجِيعُ نَتَى جِيدَهَا تَنَتَّتْ عَلَيْهِ فَكَانَتْ لِبَاسًا^(٣)

ومثله قوله - تعالى - : ﴿مَنْ لِيَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ ومثله قول

الشاعر: [الطويل]

٣٣٦٩ - وَقَدْ لَبِستُ بَعْدَ الرُّبَيْرِ مُجَاشِعُ لِبَاسِ الَّتِي حَاصَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدَّمَ^(٤)

كأن العار لما باشرهم ولصق بهم، كأنهم لبسوه.

وقوله: «فَأَذَاقَهَا» نظير قوله ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]؛

ونظيره قول الشاعر: [الرجز]

٣٣٧٠ - دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَأَخْسُ وَذُقْ^(٥)

وفي قراءة عبد^(٦) الله: «فَأَذَاقَهَا الله الخوف والجوع». وفي مصحف أبي^(٧): «لِبَاسِ

الخوف والجوع».

قوله: ﴿يَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ يجوز أن تكون «يَمَا» مصدرية أو بمعنى الذي،

والعائد محذوف، أي: بسبب صنعهم، أو بسبب الذي كانوا يصنعونه.

والواو في «يَصْنَعُونَ» عائدة على «أهل» المقدّر قبل «قرية»، ونظيره قوله: ﴿أَوْ هُمْ

(١) ينظر: معاهد التنصيص ١٥٠/٢، وشروح التلخيص ١٢١/٤ والإيضاح: ٣٠١ والبيضاوي ٥٧٢ والكشاف ٦٣٩/٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٧/٣.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لجريز ينظر: ديوانه ٥٤٦، البحر المحيط ٥٢٤/٥ والمحرر الوجيز ٤٢٧/٣ والدر المصون ٤/٣٦٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٥٢٤/٥، المحرر الوجيز ٤٢٧/٣ والدر المصون ٤/٣٦٣.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤/٣٦٣.

(٧) ينظر: البحر ٥٢٥/٥، والدر المصون ٤/٣٦٣.

فَأَلْبَسُوا ۖ ﴿١١٥﴾ بعد قوله: ﴿وَكَمْ يَنْفَرِيهِ أَهْلُكُنْهَا﴾ [الأعراف: ٣ - ٤].

قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ﴾ الآية لما ذكر المثل ذكر الممثل فقال: «ولقد جاءهم» يعني: أهل مكة، «رَسُولٌ مِنْهُمْ»، أي: من أنفسهم يعني: محمداً ﷺ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ﴾ قال ابن عباس - رضي الله عنه -: يعني الجوع.

وقيل: القتل يوم بدر، والأول أولى؛ لقوله - تعالى -: بعده: ﴿فَكُلُوا مِنْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُعْبُدُونَهُ﴾، أي: إن ذلك الجوع بسبب كفرهم، فاتركوا الكفر حتى تأكلوا.

وقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾، أي من [الغنائم] ^(١)؛ قاله ابن عباس - رضي الله عنه -.

وقال الكلبي: «إن رؤساء مكة كلّموا رسول الله ﷺ حين جهدوا، وقالوا: عادت الرجال، فما بال النساء والصبيان؟ وكانت الميرة قد قطعت عنهم بأمر رسول الله ﷺ، فأذن بحمل الطعام إليهم» ^(٢).

قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ صرّح هنا بالنعمة؛ لتقدم ذكرها مع من كفر بها، ولم يجيء ذلك في البقرة، بل قال: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢] لما تقدم ذلك، وتقدم نظير ما هنا.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ﴿مَنْعَ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٦٧].

قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ الآية وقد تقدم الكلام عليها في سورة البقرة، وحصر المحرمات في هذه الأشياء الأربعة مذكور عليها في سورة الأنعام؛ عند قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وفي سورة المائدة في قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، وأجمعوا على أن المراد بقوله: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ هو قوله - تعالى -: في سورة البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] وقوله - تعالى -: ﴿وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيغَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] فهذه الأشياء داخلة في الميتة. ثم قال - تعالى -: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ﴾ وهذا أحد الأقسام الداخلة تحت قوله ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾، فثبت أن هذه السور الأربعة دالة على حصر المحرمات، فيها سورتان مكيتان، وسورتان مدنيّتان، فإن البقرة مدنيّة، وسورة المائدة

(١) في أ: الغنيمة.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٠٤/٢٠).

من آخر ما أنزل الله تعالى بالمدينة، فمن أنكر حصر التحريم في هذه الأربعة، إلا ما خصّه الإجماع والدلائل القاطعة كان في محلّ أن يخشى عليه؛ لأن هذه السورة دلّت على أن حصر المحرّمات في هذه الأربعة كان مشروعاً ثابتاً في أول زمان مكّة وآخره، وأول زمان المدينة وآخره وأنه - تعالى - أعاد هذا البيان في هذه السورة، قطعاً للأعذار وإزالة للرّيبة.

قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ الآية لما حصر المحرّمات في تلك الأربعة، بالغ في تأكيد زيادة الحصر، وزيف طريقة الكفار في الزيادة على هذه الأشياء الأربعة تارة، وفي الثّقصان عنها أخرى؛ فإنّهم كانوا يُحرّمون البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وكانوا يقولون: ﴿مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلْكُورِنَا وَمَحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فقد زادوا في المحرّمات وزادوا أيضاً في المحلّلات؛ لأنهم حلّلوا الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهلّ به لغير الله، فبيّن - تعالى - أن المحرّمات هذه هي الأربعة، وبيّن أن الأشياء التي يقولون: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، كذبٌ وافتراء على الله تعالى، ثم ذكر الوعيد الشديد على هذا الكذب.

قوله: «الكَذِبُ» العامة على فتح الكاف، وكسر الدال، ونصب الباء، وفيه أربعة أوجه:

أظهرها: أنه منصوب على المفعول به، وناصبه: «تَصِفُ»، و «مَا» مصدرية ويكون معمول القول الجملة من قوله: ﴿هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾، و «لِمَا تَصِفُ» علةً للنتهي عن قول ذلك، أي: ولا تقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ؛ لأجل وصف ألسنتكم بالكذب، وإلى هذا نحا الزجاج [رحمه الله تعالى] والكسائي.

والمعنى: لا تحلّلوا ولا تحرّموا لأجل قول تنطق به ألسنتكم من غير حجة. فإن قيل: حمل الآية عليه يؤدّي إلى التكرار؛ لأن قوله: ﴿لِتَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ عين ذلك.

فالجواب: أن قوله: ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ﴾ ليس فيه بيان أنه كذبٌ على الله تعالى، فأعاد قوله: ﴿لِتَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ ليحصل فيه هذا البيان الرائد؛ ونظائره في القرآن كثيرة وهو أنه تعالى يذكر كلاماً، ثم يعيده بعينه مع فائدة زائدة.

الثاني: أن ينتصب مفعولاً به للقول، ويكون قوله: «هَذَا حَلَالٌ» بدلاً من «الكَذِبُ»؛ لأنه عينه، أو يكون مفعولاً بمضمر، أي: فيقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، و «لِمَا تَصِفُ» علةً أيضاً، والتقدير: ولا تقولوا الكذب لوصف ألسنتكم، وهل يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع على هذا الوجه؛ وذلك أن القول يطلب الكذب، و «تَصِفُ» أيضاً يطلبه، أي: ولا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم، وفيه نظر.

الثالث: أن ينتصب على البدل من العائد المحذوف على «مَا»، إذا قلنا: إنّها بمعنى

الذي، والتقدير: لما تصفه، ذكر ذلك الحوفي وأبو البقاء رحمهما الله تعالى.

الرابع: أن ينتصب بإضمار أعني؛ ذكره أبو البقاء، ولا حاجة إليه ولا معنى عليه.

وقرأ^(١) الحسن، وابن يعمر، وطلحة: «الكَذِبُ» بالخفض، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه بدلٌ من الموصول، أي: ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب، أو

للذي تصفه ألسنتكم الكذب، جعله نفس الكذب؛ لأنه هو.

والثاني: - ذكره الزمخشري -: أن يكون نعتاً لـ «مَا» المصدرية.

ورده أبو حيَّان: بأن الثُّجاعة نَصُّوا على أن المصدر المنسب من «أَنْ» والفعل لا

ينعت؛ لا يقال: يُعْجِبُنِي أن تخرج السريع، ولا فرق بين باقي الحروف المصدرية وبين

«أَنْ» في الثَّعْت.

وقرأ ابن أبي عبله، ومعاذ بن جبل - رحمهما الله^(٢) -: بضم الكاف والذَّال، ورفع

الباء صفةً للألسنة، جمع كذوب؛ كَصَبُورٍ وَصُبْرٍ، أو جمع كاذب، كشَارِفٍ وَشُرْفٍ، أو

جمع كَذَابٍ؛ نحو «كُتِّبَ وَكُتِّبَ»، وقرأ مسلمة^(٣) بن محارب فيما نقله ابن عطية كذلك،

إلا أنه نصب الباء، وفيه ثلاثة أوجه ذكرها الزمخشري:

أحدها: أن تكون منصوبة على الشتم، يعني: وهي في الأصل نعت للألسنة؛ كما

في القراءة قبلها.

الثاني: أن تكون بمعنى الكلم الكواذب، يعني: أنها مفعول بها، والعامل فيها إما

«تَصِفُ»، وإما القول على ما مرَّ، أي: لا تقولوا الكلم الكواذب أو لما تصف ألسنتكم

الكلم الكواذب.

الثالث: أن يكون جمع الكذاب، من قولك: كذب كذاباً، يعني: فيكون منصوباً

على المصدر؛ لأنه من معنى وصف الألسنة، فيكون نحو: كُتِّبَ في جمع كِتَاب.

وقد قرأ الكسائي^(٤): «ولا كَذَاباً» بالتخفيف، كما سيأتي في سورة النبأ إن شاء الله - تعالى -.

واعلم أن قوله: «تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ» من فصيح الكلام وبليغه، كأن ماهية

الكذب وحقيقته مجهولة، وكلامهم الكذب يكشف عن حقيقة الكذب، ويوضح ماهيته،

وهذه مبالغة في وصف كلامهم بكونه كذباً؛ ونظيره قول أبي العلاء المعري: [الوافر]

٣٣٧١ - سَرَى بَرْقُ الْمَعْرَةِ بَعْدَ وَهْنٍ فَبَاتَ بِرَامَةٍ يَصِفُ الْكَلَالَا^(٥)

(١) ينظر: الإتحاف ٢/ ١٩٠، المحتسب ٢/ ١٢، والقرطبي ١٠/ ١٢٨، والبحر ٥/ ٥٢٦ والدر المصون ٤/ ٣٦٤.

(٢) ينظر: المحتسب ٢/ ١٢، والقرطبي ١٠/ ١٢٨، والبحر ٥/ ٢٧ والدر المصون ٤/ ٣٦٤.

(٣) ينظر: البحر ٥/ ٥٢٧، والمحزر ٨/ ٥٣٦، والدر المصون ٤/ ٣٦٥.

(٤) ينظر: السبعة ٦٦٩، الدر المصون ٤/ ٣٦٥.

(٥) ينظر: الرازي ٢٠/ ١٠٦.

المعنى: إذا سرى ذلك البرق يصف الكلال، فكذا هاهنا.

فصل

وروى الدارمي بإسناده عن الأعمش قال: «ما سمعت إبراهيم قط يقول: حلالاً ولا حراماً، ولكن كان يقول: كانوا يتكبرهون، وكان يستحبون»^(١) وقال ابن وهب: قال مالك: لم يكن من فتيا الناس أن يقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، ولكن يقولوا: إياكم كذا وكذا، لم أكن لأصنع هذا»^(٢)، ومعنى هذا: أن التحليل والتحرير إنما هو لله - عز وجل - وليس لأحد أن يقول أو يصرح بهذا في عين من الأعيان، إلا أن يكون الباري - سبحانه وتعالى - فيخبر بذلك عنه، فأما ما يتول إليه اجتهاده، فإنه يحرم عليه أن يقول ذلك، بل يقول: إني أكره كما كان مالك - رضي الله عنه - يفعل.

قوله: «لِتَقْرَؤُوا» في هذه اللام ثلاثة أوجه:

أحدها: قال الواحدي: إنه بدلٌ من «لِمَا تَصِفُ»؛ لأن وصفهم الكذب هو افتراء [على الله].

قال أبو حيان: «وهو على تقدير جعل «ما» مصدرية، أما إذا كانت بمعنى الذي، فاللام فيها ليست للتعليل، فيبدل منها ما يفهم التعليل، وإنما اللام في «لِمَا» متعلقة بـ «لا تقولوا» على حدٍ تعلقها في قولك: لا تقولوا لما أحل الله هذا حرام، أي: لا تسموا الحلال حراماً، وكما تقول: لا تقل لزيد: عمرو أي: لا تطلق عليه هذا الاسم».

قال شهاب الدين: وهذا وإن كان ظاهراً، إلا أنه لا يمنع من إرادة التعليل وإن كانت بمعنى الذي.

الثاني: أنها للصيرورة؛ إذ لم يفعلوه لذلك الغرض؛ لأن ذلك الافتراء ما كان غرضاً لهم.

والمعنى: أنهم كانوا ينسبون ذلك التحريم والتحليل إلى الله - تعالى - ويقولون: إن الله أمرنا بذلك.

قال ابن الخطيب: فعلى هذا تكون لام العاقبة؛ كقوله - تعالى -: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرًا﴾ [القصص: ٨].

الثالث: أنها للتعليل الصريح، ولا يبعد أن يصدر عنهم مثل ذلك. ثم إنه - تعالى - أوعد المفترين فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلِحُونَ﴾ ثم بين أن ما هم فيه من [متاع]^(٣) الدنيا يزول عنهم عن قرب، فقال: ﴿مَتَّعَ قَلِيلًا﴾ قال الزجاج: معناه: متاعهم

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (١/١٦٤) عن الأعمش.

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» (١٠/١٢٩).

(٣) في ب: نعيم.

قليل. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: بل متاع كل الدنيا متاع قليل، ثم يردون إلى عذاب أليم.

وفي «متاع» وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ، و «قليل» خبره.

وفيه نظر؛ للابتداء بالثكرة من غير مسوغ، فإن ادعى إضافة نحو: متاعهم قليل، فهو بعيد جداً.

الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمّر، أي: بقاؤهم، أو عيشهم، أو منفعتهم فيما هم عليه.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (١١٨) ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوْءَ بِجَهَلَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٩﴾.

قوله - تعالى - : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ الآية لما بين ما يحل وما يحرم لأهل الإسلام، أتبعه ببيان ما خص اليهودية من المحرمات، فقال: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾ وهو المذكور في سورة الأنعام عند قوله - تعالى - : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وقوله: «مِنْ قَبْلُ» متعلق بـ «حَرَّمْنَا» أو بـ «قَصَصْنَا» والمضاف إليه قبل تقديره: من قبل تحريمنا على أهل ملتك.

«وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ» بتحريم ذلك عليهم ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ فحَرَّمْنَا عليهم بغيرهم، وهو قوله: ﴿فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ [النساء: ٢٦].

قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوْءَ بِجَهَلَةٍ﴾ الآية بين ههنا أن الافتراء على الله ومخالفة أمره، لا يمنعهم من التوبة وحصول المغفرة والرحمة، ولفظ «الشُّوْء» يتناول كل ما لا ينبغي، وهو الكفر والمعاصي، وكل من يفعل سوء فإنما يفعله جهلاً، أما الكفر فلأن أحداً لا يرضى به مع العلم بكونه كفراً؛ لأنه لو لم يعتقد كونه حقاً، فإنه لا يختاره ولا يرتضيه، وأما المعصية، فلأن العالم لم تصدر عنه المعصية ما لم تصر الشهوة غالباً للعقل، فثبت أن كل من عمل سوء فإنما يقدم عليه بسبب الجهالة، ثم تابوا من بعد ذلك، أي: من بعد تلك السيئة.

وقيل: من بعد تلك الجهالة، ثم إنهم بعد التوبة عن تلك السيئات أصلحوا، أي: آمنوا وأطاعوا الله.

قوله: «مِنْ بَعْدِهَا» أي: من بعد عمل سوء والتوبة، والإصلاح، وقيل: على الجهالة، وقيل: على سوء؛ لأنه في معنى المعصية.

«بِجَهَلَةٍ» حال من فاعل «عملوا»، ثم أعاد قوله: «إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا» على سبيل

التأكيد، «لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ» لذلك السوء الذي صدر عنه بسبب الجهالة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢١﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعَمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٢٢﴾ وَمَا تَنبَتْهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّمَا فِي الْآخِرَةِ لِمَنِ الصَّالِحِينَ ﴿١٢٣﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٤﴾﴾.

قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ الآية .

لما زَيَّف مذاهب المشركين في مواضع من هذه السورة، وهي إتيانهم الشركاء والأنداد لله تعالى، وطعنهم في نبوة الأنبياء عليهم السلام، وقولهم: لو أرسل الله إليهم رسولا، لكان من الملائكة، وتحليل الأشياء المحرمة، وتحريم الأشياء المحللة، وبالغ في إبطال مذاهبهم، وكان إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - رئيس الموحدين، وهو الذي دعا الناس إلى التوحيد والشرائع، وإبطال الشرك، وكان المشركون يفتخرون به ويعترفون بحسن طريقته، [ويقرون] ^(١) بوجوب الاقتداء به، لا جرم ذكره الله تعالى في آخر هذه السورة، وحكى على طريقته بالتوحيد؛ ليصير ذلك حاملا لهؤلاء المشركين على الإقرار بالتوحيد والرجوع عن الشرك.

قوله تعالى: «أُمَّةٌ» تطلق الأمة على الرجل الجامع لخصال محمودة؛ قال ابن هانيء: [السرير]

٣٣٧٢ - وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ ^(٢)
وقيل: «فُعْلَةٌ» تدل على المبالغة، «فُعْلَةٌ» بمعنى المفعول، كالذخلة والثخبة، فالأمة: هو الذي يؤتم به؛ قال - تعالى - : ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] قال مجاهد: كان مؤمنا وحده، والناس كلهم كانوا كفارا ^(٣)، فلهذا المعنى كان وحده أمة، وكان رسول الله ﷺ يقول في زيد بن عمرو بن نفيل: «يُبْعَثُ اللهُ أُمَّةً وَحْدَهُ».

وقيل: إنه - صلوات الله وسلامه عليه - هو السبب الذي لأجله جعلت أُمَّته ممتازين عن سواهم بالتوحيد والدين الحق، ولما جرى مجرى السبب لحصول تلك الأمة سماها الله تعالى بالأمة إطلاقاً لاسم المسبب على السبب.

وعن شهر بن حوشب: لم تبق أرض إلا وفيها أربعة عشر، يدفع الله بهم البلاء عن أهل الأرض، إلا زمن إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - فإنه كان وحده ^(٤).

(١) في ب: ويعترفون.

(٢) البيت لأبي نواس كما ذكر المصنف بنظر: ديوانه ٣٤٩/١ وهو بلا نسبة في قطر الندى (١١٤) والأشباه والنظائر للسيوطي في الفقه ص (٤).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٦١/٧).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٦٠/٧).

والأمة تطلق على الجماعة؛ لقوله - تعالى -: ﴿أُمَّةٌ مِّنْ أَتَّكَايَ يَسْقُوتُ﴾ [القصص: ٢٣] وتطلق على أتباع الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -؛ كقولك: نحن من أمة محمد ﷺ وتطلق على الدين والملة؛ كقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣] وتطلق على الحين والزمان؛ كقوله - تعالى -: ﴿إِلَّا أُمَّةٌ مَّعْدُودَةٌ﴾ [هود: ٨] وقوله - جل ذكره -: ﴿وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] أي: بعد حين، وتطلق على القامة، يقال: فلان حسن الأمة، أي: حسن القامة، وتطلق على الرجل المنفرد بدين لا يشرك فيه غيره؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «يُبْعَثُ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ نُفَيْلٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَخَذَهُ»^(١).

وتطلق على الأم، يقال: هذه أمة فلان يعني: أمه، وتطلق أيضاً على كل جنس من أجناس الحيوان؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا»^(٢).

وقال ابن عباس: - رضي الله عنه -: خلق الله ألف أمة ستمائة في البحر، وأربعمائة في البر.

قوله تعالى: ﴿قَانِتًا لِلَّهِ﴾ القانت: هو القائم بأمر الله تعالى. وقال ابن عباس^(٣): مطيعاً لأمر الله تعالى.

قوله تعالى: «خَنيفًا»: [مائلاً]^(٤) إلى ملة الإسلام ميلاً لا يزول عنه، وقيل خنيفاً: مستقيماً على دين الإسلام. وقيل: مخلصاً.

قال ابن عباس: إنه أول من اختتن وأقام مناسك الحج^(٥)، وهذه صفة الخنيفية.

﴿وَلَوْ بِكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ أي: أنه كان من الموحدين في الصغر والكبر، أما في حال صغره: فإنكاره بالقول للكواكب على عدم ربوبيتها، وأما في كبره: فمناظرته لملك زمانه، وكسر الأصنام حتى آل أمره أنه ألقي في النار.

قوله تعالى: «شَاكِرًا» يجوز أن يكون خبراً ثالثاً، أو حالاً من أحد الضميرين في «قَانِتًا» و «خَنيفًا».

(١) ذكره العراقي في «تخريج الإحياء» (٢٩٢/١) وقال: أخرجه النسائي في الكبرى من حديث زيد بن حارثة وأسماء بنت أبي بكر بإسنادين جدين.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥٤/٥، ٥٦، ٥٧ والدارمي في السنن ٩٠/٢، كتاب الصيد: باب في قتل الكلاب، وأبو داود في السنن ٢٦٧/٣، كتاب الصيد: باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره الحديث (٢٨٤٥)، والترمذي في السنن ٨٠/٤، كتاب الأحكام والفوائد باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره الحديث (١٤٨٩)، وفي ٧٨/٤، باب ما جاء في قتل الكلاب الحديث (١٤٨٦) والنسائي في المجتبى من السنن ١٨٥/٧ كتاب الصيد والذبائح باب الكلاب التي أمر بقتلها وابن ماجه في السنن ٢/١٠٦٩، كتاب الصيد: باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد الحديث (٣٢٠٥).

(٣) ينظر: الرازي ١٠٨/٤٠. (٤) في أ: الخفيف: المائل.

(٥) تقدم.

قوله: «لَأَنْعِمَهُ» يجوز تعلقه بـ «شَاكِراً» أو بـ «اجْتَنَبَهُ»، و «اجْتَنَبَهُ» إما حال وإما خبر آخر لـ «كَانَ» و «إِلَى صِرَاطٍ» يجوز تعلقه بـ «اجْتَنَبَهُ» وبـ «هَذَا» على [قاعدة] ^(١) التنازع.

فإن قيل: لفظ الأنعم جمع قلة، ونعم الله على إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - كانت كثيرة فلم قال: «شَاكِراً لَأَنْعِمَهُ»؟

فالجواب: أنه كان شاكراً لجميع نعم الله سبحانه وتعالى القليلة، فكيف الكثيرة؟

ومعنى «اجْتَنَبَهُ»: اختاره واصطفاه للنبوة، والاجتناء: هو أن يأخذ الشيء بالكلية، وهو «افْتِتَالٌ» من «جَبَنْتُ» وأصله جمع الماء في الحوض، والجابية هي الحوض، **﴿وَهَدَنَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾** إلى دين الحق.

﴿وَأَيَّدْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ يعني: الرُّسَالَةَ والخَلَّةَ. وقيل: لسان صدق، وقال مقاتل بن حيان: هو قول المصلي: **اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ**، كما صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

وقال قتادة - رضي الله عنه - إن الله حَبَّبه إلى كل الخلق ^(٢). وقيل: أولاداً أبراراً على الكبر. **﴿وَلَوْ أَنَّ فِي الْآخِرَةِ لَمَنَ الصَّالِحِينَ﴾**: في أعلى مقامات الصالحين في الجنة ^(٣).

قوله - تعالى -: **﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾** الآية.

لما وصف إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - بهذه الصفات العالية الشريفة، قال - جل ذكره - **﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾**. قال الزمخشري في «ثُمَّ» هذه: إنها تدلُّ على تعظيم منزلة رسول الله ﷺ وإجلال محله، والإيدان بأن الشرف ما أوتي خليل الرحمن من الكرامة، وأجل ما أولي من النعمة: اتباع رسول الله ﷺ ملته، من قبل أنها دلت على تباعد هذا النعت في المرتبة من بين سائر النعوت التي أثنى الله - سبحانه - تعالى - عليه بها.

قوله تعالى: **﴿أَنْ اتَّبِعْ﴾** يجوز أن تكون المفسرة، وأن تكون المصدرية، فتكون مع منصوبها مفعول الإيحاء.

قوله تعالى: «حَنِيفاً» حال، وتقدم تحقيقه في البقرة [الآية: ١٣٥].

وقال ابن عطية ^(٤): قال مكِّي: ولا يكون - يعني: «حَنِيفاً» - حالاً من «إِبْرَاهِيمَ» عليه السلام؛ لأنه مضاف إليه.

وليس كما قال؛ لأن الحال قد يعمل فيها حروف الجر، إذا عملت في ذي الحال؛ كقولك: مَرَزْتُ بِهِ قَائِماً.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٠٨/٢٠).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٤٣١.

(١) في أ: طريقة.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٨٩/٣).

وما ذكره مكّي من امتناع الحال من المضاف إليه، فليس على إطلاقه؛ كما تقدم تفصيله في البقرة.

وأما قول ابن عطية^(١) - رحمه الله - : إن العامل الخافض، فليس كذلك؛ إنما العامل ما تعلق به الخافض، وكذلك إذا حذف الخافض، نصب مخفوضه.

فصل

قال قوم: إن النبي ﷺ كان على شريعة إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - وليس له شرع معيّن، بل المقصود من بعثته: إحياء [شرع]^(٢) إبراهيم ﷺ بهذه الآية، وهذا ضعيف؛ لأنه - تعالى - وصف إبراهيم - عليه السلام - في هذه الآية بأنه ما كان من المشركين، فلما قال ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، كان المراد ذلك.

فإن قيل: النبي ﷺ إنما نفى الشرك وأثبت التوحيد؛ بناء على الدلائل القطعية، وإذا كان كذلك، لم يكن متابعاً له، فيمتنع حمل قوله: «أَنْ أَتَّبِعَ» على هذا المعنى؛ فوجب حمله على الشرائع التي يصح حصول المتابعة فيها.

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون المراد بمتابعته في كيفية الدعوة إلى التوحيد؛ وهي أن يدعو بطريق الرفق، والسهولة، وإيراد الدلائل مرّة بعد أخرى بأنواع كثيرة على ما هو الطريقة المألوفة في القرآن.

قال القرطبي: وفي هذه الآية دليل على جواز اتباع الأفضل للمفضول؛ لما يؤدّي إلى الثواب، فإن النبي ﷺ أفضل الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وقد أمر بالاعتداء بهم؛ فقال - تعالى - : ﴿فِيْهِمْ لَهُمْ أَفْتَدَى﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقال - تعالى - هنا: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (١٢٤) أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (١٢٥) وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (١٢٦) وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَلَالٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ (١٢٧) إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ (١٢٨).

قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ الآية.

لما أمر محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - بمتابعة إبراهيم - عليه الصلاة

والسلام - وكان محمد اختار يوم الجمعة، وهذه المتابعة إنما تحصل إذا قلنا: إن إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - كان قد اختار في شرعه يوم الجمعة، وعند هذا القائل أن يقول: فلم اختار اليهود يوم السبت؟.

فأجاب الله - تعالى - عنه بقوله: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، وفي الآية قولان:

الأول: روى الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال: «أمرهم موسى - صلوات الله وسلامه عليه - بالجمعة، وقال: تفرغوا لله في كل سبعة أيام يوماً واحداً، وهو يوم الجمعة لا تعملوا فيه شيئاً من أعمالكم، فأبوا أن يفعلوا ذلك، وقالوا: لا نريد إلا اليوم الذي فرغ فيه من الخلق، وهو يوم السبت، فجعل الله - تعالى - السبت لهم، وشدد عليهم فيه، ثم جاءهم عيسى - عليه الصلاة والسلام - أيضاً بالجمعة، فقالت النصارى: لا نريد أن يكون عيدهم بعد عيدنا، واتخذوا الأحد»^(١).

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ وَهَذَا اللَّهُ إِلَيْهِ، فَهُمْ لَنَا فِيهِ تَبٌّ، الْيَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ»^(٢).

واعلم أن أهل الملل اتفقوا على أنه - تعالى - خلق العالم في ستة أيام، وبدأ - تعالى - بالخلق والتكوين في يوم الأحد، وتم في يوم الجمعة، وكان يوم السبت يوم الفراغ، فقالت اليهود: نحن نوافق ربنا في ترك الأعمال، فعينوا يوم السبت لهذا المعنى، وقالت النصارى: مبدأ الخلق والتكوين يوم الأحد، فنجعل هذا اليوم عيداً لنا.

وأما وجه جعل يوم الجمعة عيداً؛ فلا أنه يوم كمال الخلق وتمامه، وحصول التمام والكمال يوجب الفرح الكامل والسرور العظيم، فجعل يوم الجمعة يوم العيد أولى.

والقول الثاني: اختلافهم في السبت هو أنهم أحلوا الصيد فيه تارة وحرموه [تارة]^(٣).

قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ﴾ العامة على بنائه للمفعول، وأبو حيوة^(٤) على بنائه للفاعل، و «السَّبْتُ» مفعول به.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾، أي: يحكم للمحققين بالثواب، وللمبطلين بالعقاب.

قوله - تعالى -: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ الآية لما أمر محمدًا

(١) ذكره البغوي (٩٠/٣) والرازي (١١٠/٢٠).

(٢) أخرجه البخاري ٤١٢/٢، كتاب الجمعة: باب فرض الجمعة (٨٧٦)، ومسلم ٥٨٥/٢ كتاب الجمعة: باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة (١٩ - ٨٨٥).

(٣) في أ: فيه أخرى.

(٤) ينظر: الشواذ ٧٤، والإتحاف ١٩١/٢، والبحر ٥٣٠/٥ والدر المصون ٣٦٦/٤.

- صلوات الله وسلامه عليه - باتّباع إبراهيم عليه السلام، بين الشيء الذي أمره بمتابعته فيه؛ فقال - عز وجل -: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ﴾.

يجوز أن يكون مفعول «ادْعُ» مراداً، أي: ادْعُ النَّاسَ، وألاً يكون مراداً، أي: افعَل، و «بِالْحُكْمَةِ» حال، أي: ملتبساً بها.

واعلم أنه - تعالى - أمر رسول الله ﷺ أن يدعو النَّاسَ بأحد هذه الطرق الثلاثة، وهي: ﴿بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾، والمجادلة بالطريق الأحسن، وذكر - تعالى - هذا الجدل في آية أخرى، فقال - تعالى -: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ولَمَّا ذكر الله - تعالى - هذه الطرق الثلاثة، وعطف - تعالى - بعضها على بعض وجب أن تكون طرقاً متغيرة.

واعلم أن الدُّعْوَةَ إلى المذاهب لا بد وأن تكون مبنية على حجة وبينّة، والمقصود من ذكر تلك الحجة: إما تقرير ذلك المذهب، وذلك على قسمين: لأن تلك الحجة إما أن تكون حجة قطعية مبرأة عن احتمال النقيض، أو لا تكون كذلك، بل تكون حجة تفيد الظن الظاهر، والإقناع الكامل، فظهر بهذا التقسيم انحصار الحجج في هذه الأقسام الثلاثة:

أولها: الحجة القطعية المفيدة للعقائد اليقينية، وذلك هو المسمّى بالحكمة.

وثانيها: الأمارات الظنية، والدلائل الإقناعية، وهي الموعظة الحسنة.

وثالثها: الدلائل التي يكون المقصود منها: إلزام الخصوم وإقحامهم، وذلك هو الجدل، ثم هذا الجدل على قسمين:

أحدهما: أن يكون دليلاً مركباً من مقدّمات مسلمة عند الجمهور، أو من مقدّمات مسلمة عند ذلك الخصم، وهذا هو الجدل الواقع على الوجه الأحسن.

والقسم الثاني: أن يكون ذلك الدليل مركباً من مقدّمات فاسدة باطلة، إلا أن قائلها يحاول ترويجها على المستمعين، بالسّفاهة والشّعْب، والحيل الباطلة، والطرق الفاسدة، وهذا القسم لا يليق بأهل [الفضل]^(١)، إنما اللائق بهم القسم الأول، وهو المراد بقوله: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

فصل

قال المفسرون: قوله: «بِالْحُكْمَةِ» أي: بالقرآن، «وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ» يعني: مواظب القرآن. وقيل «الْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ» هو الدعاء إلى الله - تعالى - بالترغيب والترهيب، وقيل: بالقول اللين من غير غلظ ولا تعنيف.

﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ناظرهم بالخصومة، «الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» أي: أعرض عن

أذاهم، أي: ولا تقصّر في تبليغ الرسالة، والدعاء إلى الحق، والآية نسختها آية القتال. ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾، أي: إنك يا محمد مكلف بالدعوة إلى الله، وأما حصول الهداية فلا يتعلق بك، فهو أعلم بالصّالين وأعلم بالمهتدين. قوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ عَاقِبَتُهُمْ قَعَابِقُوا﴾ العامة على «المفاعلة» وهي بمعنى: «فَعَلَ»؛ كسافر، وابن سيرين^(١): «عَقِبْتُمْ» بالتشديد بمعنى: قَعَيْتُمْ [بالانتصار فقطوا]^(٢) بمثل ما فعل بكم.

وقيل: تتبعتم، والباء معذبة، وفي قراءة ابن سيرين إمّا للسببية وإما مزيدة.

فصل

قال الواحدي رحمه الله: هذه الآية فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو قول ابن عباس في رواية عطاء وأبي بن كعب والشعبي - رضي الله عنهم -: أن النبي ﷺ لما رأى حمزة وقد مثلوا به، قال: «والله لأمثلن بسبعين منهم مكانك» فنزل جبريل - صلوات الله وسلامه عليه - بخواتيم سورة النحل، فكفّ رسول الله ﷺ وأمسك عما أراد^(٣)؛ وعلى هذا قالوا: سورة النحل مكية إلا هذه الثلاث آيات.

والقول الثاني: أن هذا كان قبل الأمر بالسيف والجهاد، حين كان المسلمون لا يبدؤون بالقتال، ولا يقاتلون إلا من قاتلهم، ويدل عليه قوله - تعالى -: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٠] وفي هذه الآية أمروا بأن يعاقبوا بمثل ما يصيبهم من العقوبة ولا يزيّدوا، فلما أعزّ الله الإسلام وأهله، نزلت «براءة» وأمروا بالجهاد، ونسخت هذه الآية، قاله ابن عباس والضحاك.

والقول الثالث: أن المقصود من هذه الآية نهى المظلوم عن استيفاء الزيادة من الظالم، وهذا قول مجاهد، والنخعي، وابن سيرين.

وقال ابن الخطيب: وحمل هذه الآية على قصّة لا تعلق لها بما قبلها، يوجب حصول سوء الترتيب في كلام الله - تعالى - وهو في غاية البعد، بل الأصوب عندي أن يقال: إنه - تعالى - أمر محمداً ﷺ بدعوة الخلق إلى الدين الحقّ بأحد الطرق الثلاثة، وهي الحكمة، والموعظة، والجدال بالطريق الأحسن، ثم إن تلك الدعوة تتضمّن أمرهم

(١) ينظر: المحتسب ١٣/٢ والبحر ٥/٥٣١، والدر المصون ٤/٣٦٧.

(٢) زيادة من: ب.

(٣) أخرجه أحمد (٥/٥٣١) والترمذي (٣١٢٨) وابن حبان (١٦٩٦ - موارد) والحاكم (٢/٣٥٨ - ٣٥٩)

والبيهقي في «الدلائل» (٣/٢٨٩) من حديث أبي بن كعب.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

بالرجوع عن دين آبائهم وأسلافهم، والحكم عليهم بالكفر والضلالة، وذلك مما يشوش قلوبهم، ويوحش صدورهم، ويحمل أكثرهم على قصد ذلك الدّاعي بالقتل تارة، وبالضرب ثانياً، وبالشتم ثالثاً، ثم إن ذلك الدّاعي المحقّ إذا سمّع تك السفاهات، لا بد وأن يحمله طبعه على تأديب أولئك السفهاء؛ تارة بالقتل، وتارة بالضرب، فعند هذا أمر المحقّين في هذا المقام برعاية العدل والإنصاف، وترك الزيادة، فهذا هو الوجه الصحيح الذي يجب حمل الآية عليه.

فإن قيل: فكيف تقدحون فيما روي أنه - صلوات الله وسلامه عليه - ترك العزم على المثلة، وكفر عن يمينه بسبب هذه الآية؟.

قلنا: لا حاجة إلى القدح في تلك الرواية؛ لأننا نقول: تلك الواقعة داخلة في عموم هذه الآية، فيمكن التمسك بتلك الواقعة بعموم هذه الآية، وذلك لا يوجب سوء الترتيب في كلام الله - تعالى -.

فصل

في هذه الآية دليل على جواز التماثل في القصاص، فمن قتل بحديد قتل بمثلها، ومن قتل بحجر، قتل بمثله، ولا يتعدى قدر الواجب، واختلفوا فيمن ظلمه رجل فأخذ ماله، ثم اتّمن الظالم المظلوم على مال، هل يجوز للمظلوم خيانة الظالم في القدر الذي ظلمه؟.

فقال ابن سيرين، والنخعي، وسفيان، ومجاهد: له ذلك لعموم هذه الآية.

وقال مالك وجماعة: لا يجوز؛ لقول رسول الله ﷺ: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تحنّ من خانك»^(١). رواه الدارقطني.

وقال القرطبي^(٢): «ووقع في مسند ابن إسحاق: أن هذا الحديث إنما ورد في رجل زنا بامرأة آخر، ثم تمكّن الآخر من زوجة الثاني بأن تركها عنده وسافر، فاستشار ذلك الرجل رسول الله ﷺ في الأمر، فقال له: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تحنّ من خانك» وعلى هذا يقوى قول مالك - رضي الله عنه - في المال؛ لأن الخيانة لاحقة في ذلك».

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٣٤) والترمذي (١٢٦٤) وأحمد (٤١٤/٣) والدارقطني (٣٥/٣) والحاكم (٤٦/٢) وابن الجوزي في «العلل» (١٠٢/٢) من حديث أبي هريرة.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وأخرجه الدارقطني (٣٥/٣) والحاكم (٢/٤٦) والطبراني في «الكبير» (٧٦٠) وابن الجوزي في «العلل» (٢/١٠٢-١٠٣) من حديث أنس بن مالك.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣٢/٢٠.

فصل

اعلم أنه - تعالى - أمر برعاية العدل والإنصاف في هذه الآية ورتب ذلك على أربع مراتب:

الأولى: قوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ يعني: إن رغبتم في استيفاء القصاص، فاقنعوا بالمثل ولا تزيدوا عليه؛ فإن استيفاء الزيادة ظلم، والظلم ممنوع منه في عدل الله ورحمته، وفي قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ دليل على أن الأولى ألا يفعل؛ كما يقول الطبيب للمريض: إن كنت تأكل الفاكهة، فكل التفاح، فإن معناه: الأولى بك ألا تأكله، فذكر - تعالى - بطريق الرمز والتعريض [على] أن الأولى تركه.

والمرتبة الثانية: الانتقال من التعريض إلى التصريح، وهو قوله - عز وجل -: ﴿وَلَكِنْ صَبْرٌ لَّهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ وهذا تصريح بأن الأولى ترك ذلك الانتقام؛ لأن الرحمة أفضل من القسوة، والانتفاع أفضل من الإيلام.

المرتبة الثالثة: وهو الأمر بالجزم بالترك، وهو قوله: «واصبر»؛ لأن في المرتبة الثانية ذكر أن الترك خير وأولى، وفي هذه المرتبة الثالثة صرح بالأمر بالصبر في هذا المقام، ولما كان الصبر في هذا المقام شديداً شاقاً، ذكر بعده ما يفيد سهولته؛ فقال - تعالى -: ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ أي: بتوفيقه ومعونته، وهذا هو السبب الكلي الأصلي في حصول جميع أنواع الطاعات.

ولما ذكر هذا السبب الكلي الأصلي، ذكر بعده ما هو السبب الجزئي القريب؛ فقال - جل ذكره -: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾؛ وذلك لأن إقدام الإنسان على الانتقام، وعلى [إنزال]^(١) الضرر بالغير لا يكون إلا من هيجان الغضب، وشدة الغضب لا تحصل إلا لأحد أمرين:

أحدهما: فوات نفع كان حاصلًا في الماضي، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ قيل: معناه: ولا تحزن على قتلى «أحدي»، أي: ولا تحزن بفوات أولئك الأصدقاء وقيل: ولا تحزن عليهم في إعراضهم عنك، ويرجع حاصله إلى فوات النفع.

والسبب الثاني: أن شدة الغضب قد تكون لتوقع ضرر في المستقبل، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾، ومن وقف على هذه اللطائف، عرف أنه لا يمكن كلام [أدخل] في الحسن والضبط من هذا الكلام.

قوله: «لِلصَّابِرِينَ» يجوز أن يكون عامًا، أي: الصبر خير لجنس الصابرين، وأن

(١) في ب: ترك.

يكون من وقوع الظاهر موقع المضمر، أي: صبركم خير لكم.

قوله: «إِلَّا بِاللَّهِ» أي: بمعونته، فهي للاستعانة.

قوله: «فِي ضَيْقٍ» قرأ ابن كثير^(١) هنا وفي التَّمْل: بكسر الضاد، والباقون: بالفتح، فقليل: هما لغتان بمعنى في هذا المصدر؛ كالقول والقليل.

وقيل: المفتوح مخفف من «ضَيْقٍ»؛ كـ «مَيْتٍ» في «مَيْتٍ»، أي: في أمر ضَيْقٍ، فهو مثل هَيْنٍ في هَيْنٍ، و «لَيْنٍ» في «لَيْنٍ»، قاله ابن قتيبة.

ورده الفارسي^(٢): بأن الصفة غير خاصة بالموصوف، فلا يجوز ادعاء الحذف ولذلك جاز: مررت بكاتب، وامتنع بأكل.

وأما وجه القراءة بالفتح، قال أبو عبيدة الضَيْقُ بالكسر في قلة المعاش والمساكن، وما كان في القلب، فإنه الضَيْقُ.

وقال أبو عمرو: «الضَيْقُ بالكسر: الشدة، والضَيْقُ بالفتح: الغم».

قوله تعالى: ﴿مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ متعلق بـ «ضَيْقٍ» و «مَا» مصدرية، أو بمعنى الذي، والعائد محذوف.

فصل

هذا من الكلام المقلوب؛ لأن الضَيْقُ صفة، والصفة تكون حاصلة في الموصوف، ولا يكون الموصوف حاصلاً في الصفة، فيكون المعنى: فلا يكن الضيق فيك؛ لأن الفائدة في قوله: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ هو أَنَّ الضَيْقُ إذا عظم وقوي، صار كالشيء المحيط بالإنسان من الجوانب، وصار كالقميص المحيط به، فكانت الفائدة في هذا اللفظ هذا المعنى.

المرتبة الرابعة: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ المناهي، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ وهذا يجري مجرى التهديد؛ لأنه في المرتبة الأولى: رغب في ترك الانتقام على سبيل الرمز، وفي الثانية: عدل عن الرمز إلى التصريح، وهو قوله - عز وجل -: ﴿وَلَيْنَ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾، وفي المرتبة الثالثة: أمر بالصبر على سبيل الجزم، وفي هذه المرتبة الرابعة: كأنه ذكر الوعيد على فعل الانتقام، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ عن استيفاء الزيادة، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾: في ترك أصل الانتقام؛ فكأنه قال: إن أردت أن أكون

(١) ينظر: السبعة ٣٧٦، والحجة ٣٩٥، والنشر ٣٠٥/٢، والإنحاف ١٩١/٢، والقرطبي ١٣٣/١٠، والبحر ٥٣١/٥، والدر المصون ٣٦٧/٤.

ونسبت هذه القراءة إلى نافع، ولا يصح هذا.

(٢) ينظر: الحجة ٨٠/٥.

معك، فكن من المتقين ومن المحسنين، وهذه المعية بالرحمة والفضل والتربية .
 وقوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ إشارة إلى التعظيم لأمر الله، وقوله - جل ذكره -
 ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُحْسِنُونَ﴾ إشارة إلى الشفقة على خلق الله، وذلك يدل على أن كمال سعادة
 الإنسان في التعظيم لأمر الله، والشفقة على خلق الله - تعالى - .

قيل لهرم بن حيّان عند قرب وفاته: أوص، فقال: إنما الوصية في المال ولا مال
 لي، ولكن أوصيك بخواتيم سورة النحل، قال بعضهم: إن قوله - جل ذكره - : ﴿وَإِنْ
 عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِعِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ وَلَكُمْ صَبْرٌمُّ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ منسوخ بآية السيف، وهذا
 في غاية البعد؛ لأن المقصود من هذه الآية تعليم حسن الأدب في كيفية الدعوة إلى الله
 - سبحانه وتعالى -، وترك التعدي وطلب الزيادة، ولا تعلق بهذه الأشياء بآية السيف والله
 أعلم بمراده .

روى أبو أمامة، عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ
 قَرَأَ سُورَةَ النَّحْلِ، لَمْ يُحَاسِبْهُ اللَّهُ - تعالى - بِالتَّعِيمِ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْهِ فِي دَارِ الدُّنْيَا، وَأُعْطِيَ
 مِنَ الْأَجْرِ كَالَّذِي مَاتَ فَأَحْسَنَ الْوَصِيَّةَ»^(١) .

(١) ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٢٥١) وعزاه للعلبي عن أبي أمامة عن أبي بن كعب
 ولابن مردويه والواحد في الوسيط .
 وهو حديث موضوع .

سورة الإسراء

روي عن ابن عباس أنها مكيّة غير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [آية: ٧٦] إلى قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [آية: ٨٠] فإنها مدنيات حين جاء وفد ثقيف^(١). وهي مائة وإحدى عشرة آية، وألف وخمسمائة وثلاث وثلاثون كلمة، وعدد حروفها ستة آلاف وأربعمائة وستون حرفاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ عَيْنِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١). قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ (٢) الآية.

قال النحويون: «سُبْحَانَ» اسم علم للتسبيح يقال: سبحت تسبيحاً فالتسبيح هو المصدر، وسبحان اسم علم للتسبيح؛ كقوله: «كَفَرْتُ الْيَمِينَ تَكْفِيرًا وَكُفْرَانًا»، وتقدّم الكلام عليه في أول البقرة، ومعناه تنزيه الله عن كل سوء.

والنصبُ على المصدر، كأنه وضع موضع «سَبَّحْتَ الله تسبيحاً» وهو مفرد، إذا أفرد، وفي آخره زائدتان: الألف والنون، فامتنع من الصرف؛ للتقدير والزيادتين. وعن سيبويه أن من العرب من ينكره؛ فيقول: «سُبْحَانًا» بالتنزيه. وقال أبو عبيد: لا يتنصب على النداء، فكانه قال: «يا سُبْحَانَ الله، يا سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ».

قال القرطبي^(٣): «سُبْحَانَ» اسم موضوع موضع المصدر، وهو غير متمكن؛ لأنه لا يجري بوجوه الإعراب، ولا يدخل فيه الألف واللام، ولم يجر منه فعل، ولم ينصرف؛ لأنَّ في آخره زائدتين، ومعناه التنزيه، والبراءة لله، فهو ذكر؛ فلا يصلح لغيره، فأما قول من قال: [السريع]

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١١٦/٢٠) عن ابن عباس وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٥٧/٤) عن ابن عباس مختصراً وعزاه إلى النحاس وابن مردويه.

(٢) سقط من أ. (٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/١٣٤.

٣٣٧٣ - أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرِ^(١)

فإنما ذكره على طريق النَّادِر .

روى طلحة بن عبيد الله أنه قال للنبي ﷺ: «مَا مَعْنَى سُبْحَانَ اللَّهِ» فقال: «تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ كُلِّ سُوءٍ»^(٢).

وقال صاحبُ النظم^(٣): «السَّبْحُ فِي اللُّغَةِ التَّبَاعُدُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزمل: ٧] أَي: تَبَاعُدًا طَوِيلًا فَمَعْنَى «سَبَحَ»: تَنْزِيهُهُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي».

وللتَّسْبِيحِ مَعَانٍ أُخْرَى؛ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣] أَيِ الْمُصَلِّينَ وَالسَّابِحَةِ: صَلَاةُ النَّافِلَةِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي: «مُسَبِّحٌ»؛ لِأَنَّهُ مُعْظَمُ اللَّهِ بِالصَّلَاةِ، وَمَنْزُةٌ لَهُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي.

وَقَدْ يَرِدُ التَّسْبِيحُ^(٤) بِمَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ تَوَلَّوْا سُبْحَانَ﴾ [القلم: ٢٨] أَيِ تَسْتَنْتُونَ.

وَتَأْوِيلُهُ أَيْضًا يَعُودُ إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِمَشِيئَتِهِ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَا خُرْقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ»^(٥) قِيلَ: مَعْنَاهُ: وَجْهُهُ وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: نُورُ وَجْهِهِ الَّذِي إِذَا رَأَاهُ الرَّائِي، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ». وَيَكُونُ «سُبْحَانَ اللَّهِ» بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ.

وَقَوْلُهُ: «أُسْرَى» وَ «سَرَى» لَغَتَانِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا فِي سُورَةِ هُودٍ [آيَةُ: ٨١]، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ خَصَّ «أُسْرَى» بِاللَّيْلِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا: فَإِنْ قُلْتَ: الْإِسْرَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَيْلًا؛ فَمَا مَعْنَى ذِكْرِ اللَّيْلِ؟

قُلْتَ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ «لَيْلًا» بَلْفَظَ التَّنْكِيرِ، تَقْلِيلَ مَدَّةِ الْإِسْرَاءِ، وَأَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ فِي بَعْضِ

(١) الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٩٣، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ص ٢٠ (سَبَحَ)، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ ١٠٩/٢، وَجَمْهَرَةُ اللُّغَةِ ص ٢٧٨، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٨٥/١، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨، وَالْخَصَائِصُ ٤٣٥/٢، وَالدَّرَجُ ٧٠/٣، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَبَوِيهِ ١٥٧/١ وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ٩٠٥/٢، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ ٣٧/١، ١٢٠، وَالْكِتَابُ ٣٢٤/١، وَاللِّسَانُ (سَبَحَ) وَالْخَصَائِصُ ١٩٧/٢، ٢٩/٣، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٢٦١/١، وَالْمَقْتَضِبُ ٢١٨/٣، وَالْمَقْرَبُ ١٤٩/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٩٠/١، ٥٢/٢.

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/٨) عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ مَرْفُوعًا. وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ (٣٠٨٢ - كَشَفُ) عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٩٧ - ٩٨) وَقَالَ رَوَاهُ الْبَزَارُ وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمَادٍ الطَّلْحِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ بِسَبَبِ هَذَا وَغَيْرِهِ. وَحَدِيثُ طَلْحَةَ ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرَجَةِ الْمَنْثُورَةِ» (١١٠/١) وَعَزَاهُ إِلَى الطَّبْرِيِّ وَالدَّيْلَمِيِّ وَالْخَطِيبِ فِي «الْكَفَايَةِ» مِنْ طَرُقٍ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا:

ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرَجَةِ الْمَنْثُورَةِ» (١١٠/١) وَعَزَاهُ إِلَى عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَالْمَحَامِلِيِّ فِي «أَمَالِيهِ».

(٣) يَنْظُرُ: الْفَخْرُ الرَّازِيُّ ١١٦/٢٠. (٤) فِي أ: يَكُونُ.

(٥) تَقَدَّمَ.

الليل، من «مكة» إلى «الشام» مسيرة أربعين ليلة؛ وذلك أنَّ التنكير دلٌّ على البعوضة، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة «من الليل»، أي: بعضه؛ كقوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾ [الإسراء: ٧٩]. انتهى.

فيكون «سَرَى» و «أَسْرَى» كـ «سَقَى» و «أَسْقَى» والهمزة ليست للتعدي؛ وإنما المعدى الباء في «بعده»، وقد تقدّم أنها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور، في البقرة، خلافاً للمبرد.

وزعم ابن عطية أنَّ مفعول «أَسْرَى» محذوف، وأن التعدي بالهمزة؛ فقال: «ويظهر أنَّ» «أَسْرَى» معداة بالهمزة إلى مفعول محذوف، أي: أسرى الملائكة بعده؛ لأنه يقلق أن يسند «أَسْرَى» وهو بمعنى «سَرَى» إلى الله تعالى؛ إذ هو فعلٌ يقتضي النقلة؛ كـ «مَشَى، وجرى، وأحضر، وانتقل» فلا يحسن إسناد شيء من هذا مع وجود مندوحة عنه، فإذا وقع في الشريعة شيء من ذلك، تأولناه؛ نحو: أَتَيْتُهُ هَزْلَةً.

وهذا كله إنما بناه؛ اعتقاداً على أن التعدي بالباء تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك، وتقدّم الرّد على هذا المذهب في أوّل البقرة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [آية: ٢٠].

ثم جَوَزَ أن يكون «أَسْرَى» بمعنى «سَرَى» على حذف مضاف؛ كقوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] يعني: فيكون التقدير: الذي أسرى ملائكته بعده، والحامل له على ذلك ما تقدّم من اعتقاد المصاحبة. والعبد هو محمد ﷺ.

قوله: «لَيْلًا» منصوب على الظرف، وقد تقدم فائدة تنكيره. و «مِنَ المسجد» «مِنْ» لا ابتداء الغاية.

فصل في وقت الإسراء

قال مقاتل: «كان قبل الهجرة بسنة عشر شهراً»^(١)، ونقل الزمخشري عن أنس والحسين: كان قبل البعثة، واختلفوا في المكان الذي أسري به منه، فقيل: هو المسجد الحرام بعينه؛ لظاهر القرآن، وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «بَيْنَا أَنَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ الثَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ، إِذْ أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْبَرَقِ»^(٢).

وقيل: أسري به من دار^(٣) أم هانئ بنت أبي طالب^(٤)، وعلى هذا، فالمراد بالمسجد الحرام الحرم.

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٩٢/٣) ولكن قال: بسنة.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٨٨٧). (٣) في أ: بيت.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤/٨) عن أم هانئ.

وأخرجه الطبري وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٢٧٤/٤) عنها بلفظ آخر.

قال ابن عباس: «الحرم كُلُّهُ مُسَجَّدٌ»^(١)، وهذا قول الأكثرين. وقوله: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾. اتفقوا على أنه بيت المقدس، وسمي بالأقصى؛ لبعده المسافة بينه وبين المسجد الحرام.

وقوله: ﴿بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾.

قيل: بالأزهار والثمار.

وقيل: لأنه مقر الأنبياء، ومهبط الملائكة.

واعلم أن كلمة: «إلى» لانتهاه الغاية، فمدلول قوله: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ أنه وصل إلى ذلك، فأما أنه دخل المسجد أم لا، فليس في اللفظ دلالة عليه، إلا أنه ورد الحديث أنه ﷺ صلى فيه.

قوله: «حَوْلَهُ» فيه وجهان: أظهرهما: أنه منصوب على الظرف، وقد تقدم في تحقيق القول فيه أول البقرة. والثاني: أنه مفعول. قال أبو البقاء^(٢): «أي: طيئنا ونمئنا» يعني ضمناه معنى ما يتعدى بنفسه، وفيه نظر؛ لأنه لا يتصرف.

قوله: «لِئْرِيَهُ» قرأ العامة بنون العظمة؛ جرياً على «بَارَكْنَا» وفيهما التفات من الغيبة في قوله «الَّذِي أُسْرِيَ بَعْدَهُ» إلى التكلم في «بَارَكْنَا» و «لِئْرِيَهُ»، ثم التفت إلى الغيبة في قوله: «إِنَّهُ هُوَ» إن أعدنا الضمير إلى الله تعالى، وهو الصحيح، ففي الكلام التفاتان.

وقرأ الحسن^(٣) «لِئْرِيَهُ» بالياء من تحت، أي: الله تعالى، وعلى هذه القراءة يكون في هذه الآية أربعة التفاتات: وذلك أنه التفت أولاً من الغيبة في قوله «الَّذِي أُسْرِيَ بَعْدَهُ» إلى التكلم في قوله «بَارَكْنَا» ثم التفت ثانياً من التكلم في «بَارَكْنَا» إلى الغيبة في «لِئْرِيَهُ» على هذه القراءة، ثم التفت ثالثاً من هذه الغيبة إلى التكلم في «آيَاتِنَا»، ثم التفت رابعاً من هذا التكلم إلى الغيبة في قوله «إِنَّهُ هُوَ» على الصحيح في الضمير؛ أنه لله، وأما على قول نقله أبو البقاء^(٤) أن الضمير في «إِنَّهُ هُوَ» للنبي ﷺ فلا يجيء ذلك، ويكون في قراءة العامة التفات واحد، وفي قراءة الحسن ثلاثة. وأكثر ما ورد الالتفات فيه ثلاث مرات على ما قاله الزمخشري في قول امرئ القيس: [المتقارب]

٣٣٧٤ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ.....^(٥)

الآيات. وتقدم النزاع معه في ذلك، وبعض ما يجاب به عنه أول الفاتحة.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١١٧/٢٠) وقد تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: الإملاء ٨٧/٢.

(٣) ينظر: الإتحاف ١٩٢/٢، والكشاف ٦٤٨/٢، والبحر ٧/٦، والدر المصون ٣٦٩/٤.

(٤) ينظر: الإملاء ٨٧/٢.

(٥) تقدم.

ولو ادَّعى مُدَّع أنَّها هنا خمسة التفاتاتٍ لاحتيج في دفعه إلى دليل واضح، والخامس: الالتفاتُ من «إِنَّهُ هُوَ» إلى التكلُّم في قوله ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ الآية.

والرؤية هنا بصرية. وقيل: قلبية، وإليه نحا ابن عطية، فإنه قال: «ويحتمل أن يريد: لثريَّ محمدًا للناس آية، أي: يكون النبي ﷺ آية في أن يصنع الله ببشرٍ هذا الصنيع» فتكون الرؤية قلبية على هذا.

فصل في معنى «لثريه»

معنى الرؤية هو ما رأى في تلك الليلة من العجائب والآيات الدالة على قدرة الله تعالى.

فإن قيل: قوله: ﴿لِثْرِيهِ مِنْ عَيْنِنَا﴾ يدلُّ على أنه تعالى ما أراه إلا بعض الآيات؛ لأن كلمة «مِنْ» للتبعض وقال في حق إبراهيم: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٧٥] فيلزم أن يكون معراج إبراهيم - عليه السلام - أفضل من معراج محمد ﷺ قلنا^(١): فالجواب أن الذي رآه إبراهيم ملكوت السموات والأرض، والذي رآه محمد بعض آيات الله، ولا شك أن آيات الله أفضل.

ثم قال: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ أي: السميع لأقوال محمد ﷺ أي: المجيب لدعائه البصير: أي: لأفعاله العالم بكونها خالصة عن شوائب الرياء، مقرونة بالصدق والصفاء.

فصل في كيفية الإسراء

اختلفوا في كيفية ذلك الإسراء، فالأكثر على أنه أُسري بجسد رسول الله ﷺ. وروي عن عائشة وحذيفة: أن ذلك كان رؤيا، قالا: ما فُقد جسد رسول الله ﷺ ولكن الله أُسرى بروحه^(٢). فالكلام في هذا الباب في مقامين^(٣):

الأول: في إثبات الجواز العقلي.

والثاني: في الوقوع.

فالمقام الأول: وهو الجواز العقلي: فنقول: الحركة الواقعة في السرعة إلى هذا الحد ممكنة في نفسها، والله - تعالى - قادرٌ على جميع الممكنات، والدليل على أن هذه الحركة السريعة ممكنة غير ممتنعة تفتقر إلى مقدمتين:

الأولى: أن الحركة الواقعة إلى هذا الحد يدلُّ عليها وجوه:

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/١١٧.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦/٨) وذكره ابن إسحق في «السيرة» (٣٠٤/٢).

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/١١٨.

الأول: أنَّ الفلك الأعظم يتحرك من أول الليل إلى آخره ما يقرب من نصف الدور، وثبت في الهندسة أنَّ نسبة القطر إلى الدور نسبة الواحد إلى ثلاثة وسبعة فيلزم أن تكون نسبة نصف القطر إلى نصف الدور نسبة الواحد إلى ثلاثة وسبعة فبتقدير أن رسول الله ﷺ ارتفع من مكة إلى ما فوق الفلك الأعظم، فهو لم يتحرك إلا مقدار نصف القطر، فلما حصل في ذلك القدر من الزمان حركة نصف الدور، كان حصول الحركة بمقدار نصف القطر أولى بالإمكان، فهذا برهان قاطع على أنَّ الارتفاع من مكة إلى ما فوق العرش في مقدار ثلث الليل أمر ممكن في نفسه، وإذا كان كذلك، كان حصوله في كل الليل أولى بالإمكان.

الثاني: ثبت في الهندسة أنَّ قرص الشمس يساوي كرة الأرض مائة وستين مرة، وكذا وكذا، ثم إنا نشاهد أنَّ طلوع القرص يحصل في زمان لطيف سريع، فدلَّ على أنَّ بلوغ الحركة في السرعة إلى هذا الحد أمر ممكن في نفسه.

الثالث: أنه كما يستبعد في العقل صعود الجسم الكثيف عن مركز العالم إلى ما فوق العرش، فكذلك يستبعد نزول الجسم اللطيف الروحاني من فوق العرش إلى مركز العالم، فإن كان القول بمعراج محمد ﷺ في الليلة الواحدة ممتنعاً في العقول، فإن القول بنزول جبريل - عليه السلام - من العرش إلى مكة في اللحظة الواحدة ممتنعاً، ولو حكمنا بهذا الامتناع، كان ذلك طعناً في نبوة جميع الأنبياء - عليهم السلام - والقول بثبوت المعراج فرع على تسليم جواز أصل النبوة؛ فيلزم القائل^(١) بامتناع حصول حركة سريعة إلى هذا الحد، القول بامتناع جبريل - عليه السلام - من الانتقال في اللحظة من العرش إلى مكة، ولما كان ذلك باطلاً، كان ما ذكروا أيضاً باطلاً.

فإن قالوا: نحن لا نقول: إنَّ جبريل - عليه السلام - جسم ينتقل من مكان إلى مكان، وإنما نقول: المراد من نزول جبريل - عليه السلام - هو زوال الحجب الجسمانية عن جسم محمد ﷺ حتى يظهر في روحه من المكاشفات والمشاهدات بعض ما كان حاضراً متجلياً في ذات جبريل - عليه السلام -.

قلنا: تفسير الوحي بهذا الوجه هو قول الحكماء، أمّا جمهور المسلمين فيقولون: إنَّ جبريل - عليه السلام - جسم، وأنَّ نزوله عبارة عن انتقاله من عالم الأفلاك [إلى مكة]، وإذا كان كذلك، كان الإلزام المذكور قوياً.

رؤي أنه - عليه السلام - لما ذكر قصّة المعراج كذبه الكل، وذهبوا إلى أبي بكر، وقالوا له: «إنَّ صاحبك يقول كذا وكذا»، فقال أبو بكر: «إنَّ كَأَن قد قال ذلك، فهو صادق»، ثم أتى إلى النبي ﷺ فذكر الرسول له تلك التفاصيل، وكلّما ذكر شيئاً، قال أبو

بكر - رضي الله عنه - : «صَدَقْتُ»، فلَمَّا تَمَّ الكلام، قال أبو بكرٍ: «أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا»، فقال الرسول ﷺ: «وَأَشْهَدُ أَنَّكَ صَدِيقٌ حَقًّا»^(١).

وحاصل الكلام أَنَّ أبا بكرٍ كأنه قال: لَمَّا سَلِمْتُ رسالته فقد صدَّقته فيما هو أَعْظَمُ من هذا، فَكَيْفَ أَكْذَبُهُ في هذا؟!.

الرابع: أَكْثَرُ أرباب الملل والنحل يُسَلِّمُونَ^(٢) وجود إبليس، ويسَلِّمُونَ أَنَّهُ هو الذي يلقي الوسوسة في قلوب بني آدم، فلَمَّا جَوَّزُوا مثل هذه الحركة السريعة في حق إبليس ويسَلِّمُونَ، فَلَا ن يُسَلِّمُوا جوازها في حق أَكْأَبَرِ الأنبياءِ أُولَى، وهذا الإلزام^(٣) قوي على من يَسَلِّمُ أَنَّ إبليس جسمٌ ينتقل من مكانٍ إلى مكانٍ.

وأَمَّا من يقول: «إنه من الأرواح الخبيثة الشَّريَّة»، وَأَنَّهُ ليس بجسم، ولا جسمانيٍّ، فلا يرد عليهم هذا الإلزامُ إِلَّا أَن أَكْثَرِ أرباب الملل والنحل يوافقون على أَنَّهُ جسمٌ لطيفٌ ينتقل.

فإن قالوا: إِنَّ الملائكة والشياطين يصحُّ في حقِّهم مثل هذه الحركة السريعة^(٤)، إِلَّا أَنَّهُمْ أجسامٌ لطيفةٌ، فلا يمتنع حصولُ مثل هذه الحركة السريعة في ذاتها، أَمَّا الإنسان فَإِنَّهُ جسمٌ كثيف، وكيف يعقل حصولُ مثل هذه الحركة فيه؟ قلنا: نحن إنما استدللنا بأحوال^(٥) الملائكة والشياطين على أن حصولَ حركةٍ منتهيةٍ في السَّرعَةِ إلى هذا الحدِّ ممكنٌ في نفس الأمر.

فأَمَّا بَيَانُ أَنَّ هذه الحركة، لَمَّا كانت ممكنة الوجود في نفسها، كانت أيضاً ممكنة الحصول في جسم البدن الإنسانيِّ، فذاك مقام آخر يأتي تقريره إن شاء الله تعالى.

الخامس: أَنَّهُ جاء في القرآن أَنَّ الرياح كانت تسير بسليمان - صلوات الله عليه - إلى المواضع البعيدة في الأوقات القليلة؛ قال تعالى: ﴿عُدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢] بل نقول: الحسُّ يدلُّ على أَنَّ الرياح تنتقل عند شدَّة هبوبها من مكانٍ إلى مكانٍ في غاية البعد في اللَّحْظَةِ الواحدة، وذلك أيضاً يدلُّ على أَنَّ مثل هذه الحركة السريعة في نفسها ممكنة.

السادس: أَنَّ القرآن يدلُّ على أَنَّ الذي عنده علمٌ من الكتاب أحضر عرش بلقيس من أَقصى اليمين إلى أَقصى الشَّام في مقدار لمح البصر، قال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

وإذا كان ذلك ممكنًا في حقِّ بعض النَّاسِ، علمنا أَنَّهُ في نفسه ممكنٌ.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١١٩/٢٠).

(٢) في أ: الشريفة.

(٣) في ب: يجوزون.

(٤) في أ: الشريفة.

(٥) في أ: الإكرام.

السابع: أن من الناس من يقول: إنَّ الحيوان إنما يُبْصِرُ المرثيات لأجل أن الشُعاع يخرج من عينيه ويتَّصل بالمرثيات، فإذا فتحنا العين، ونظرنا إلى شخص، رأيناه، فعلى قول هؤلاء انتقل شعاع العين من أبصارنا إلى الشخص في تلك اللحظة اللطيفة، وذلك يدلُّ عن أنَّ الحركة الواقعة على هذا الحدُّ من السرعة من الممكنات لا من الممتنعات، فثبت بهذه الوجوه أن حصول الحركة المنتهية في السرعة إلى هذا الحدُّ أمرٌ ممكن الوجود في نفسه.

المقدمة الثانية: في بيان أنَّ هذه الحركة، لمَّا كانت ممكنة الوجود في نفسها، وجب ألاَّ يمتنع حصولها في جسد محمد ﷺ؛ لأنه ثبت بالدلائل القطعية أن الأجسام متماثلة في تمام ماهيتها، فلما صحَّ حصول مثل هذه الحركة في حقِّ بعض الأجسام، وجب إمكان حصولها في سائر الأجسام، وذلك يوجب القطع بأنَّ حصول مثل هذه الحركة في جسد محمد ﷺ أمرٌ ممكن الوجود في نفسه.

وإذا ثبت هذا فنقول: ثبت بالدليل أن خالق العالم قادرٌ على كلِّ الممكنات، وثبت أن حصول الحركة البالغة في السرعة إلى هذا الحدِّ في جسد محمد ﷺ ممكن؛ فوجب كونه تعالى قادراً عليه، فلزم من مجموع هذه المقامات: أن القول بثبوت هذا المعراج أمرٌ ممكن الوجود في نفسه، أقصى ما في الباب أنه يبقى التعجب، إلاَّ أن التعجب غير مخصوص بهذا المقام، بل هو حاصلٌ في جميع المعجزات، فانقلاب العصا ثعباناً يبلغ سبعين ألف حبلٍ من الحبال والعصي، ثم تعود في الحال عصاً صغيرة، كما كانت أمرٌ عجيبٌ، وخروج الناقة من الجبل الأصمُّ أمرٌ عجيبٌ، وإظلال الجبل في الهواء أمرٌ عجيبٌ، وكذا سائر المعجزات، فإن كان مجرد التعجب يوجب الإنكار والدفْع، لزم الجزم بفساد القول بنبوة كلِّ الأنبياء عليهم السلام، لكن القول بإثبات المعجزات فرع على تسليم أصل النبوة، وإن كان مجرد التعجب لا يوجب الإنكار والإبطال، فكذا هنا.

فصل في ترجيح القول بالإسراء بالجسد والروح

قال المحققون: إنه تعالى أسرى بروح محمد ﷺ وجسده من مكَّة إلى المسجد الأقصى؛ ويدلُّ عليه القرآن والخبر: أما القرآن، فهذه الآية؛ وتقرير الدليل أن العبد اسم لمجموع الجسد والروح، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَتَّقِي عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: ٩ - ١٠] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩].

وأما الخبر، فما روى أنس بن مالك: أن النبي ﷺ قال: «فَرَجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَزَلَّ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُتَمَلِّئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَفَرَّغَهُ فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (١/ ٥٤٧-٥٤٨) كتاب الصلاة: باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء حديث (٣٤٩)=

وروى مالك بن صعصعة أن نبي الله ﷺ حدثهم عن ليلة الإسراء به قال: «بَيْنَا أَنَا فِي الْحِطِيمِ - وَرُبَّمَا قَالَ: فِي الْحَجَرِ - بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ، فَاتَيْتُ بِطُشْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَشَقُّ مِنَ النَّخْرِ إِلَى مِرَاقِ الْبَطْنِ وَاسْتُخْرِجَ قَلْبِي، فغُسِلَ، ثُمَّ حُشِيَ، ثُمَّ أُعِيدَ».

وفي رواية سعيد وهشام: «ثُمَّ غُسِلَ الْبَطْنُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ مُلِيَءَ إِيمَانًا وَحِكْمَةً، ثُمَّ أُتِيَتْ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ ذَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبَغْلِ، تَقَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرَفِهِ، فَكَرَبْنَاهُ فَانْطَلَقَتْ مَعَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَتَّى أُتِيَتْ الْبَيْتُ الْمَقْدِسُ قَالَ: قَرَّبْتُهُ فِي الْحَلَقَةِ الَّتِي تَرْبُطُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ» قَالَ: «ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّيْتُ فِيهِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمَرٍ وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: أَخَذْتَ الْفِطْرَةَ، فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ؛ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا...» الحديث^(١).

واحتج المنكرون بوجوده عقلية ونقلية:

أما العقلية: فأولها: أن الحركة البالغة في السرعة إلى هذا الحد غير معقولة.

وثانيها: أن صعود الجرم الثقيل إلى السموات غير معقول.

وثالثها: أن صعوده إلى السماوات يوجب انخراق الأفلاك، وذلك محال، ولأن هذا المعنى، لو صح، لكان أعظم من سائر معجزاته، فكان يجب أن يظهر ذلك عند اجتماع الناس حتى يستدلوا به على صدقه في ادعاء النبوة، فأما أن يحصل ذلك في وقت لا يراه أحد، ولا يشاهده يكون عبثاً؛ وذلك لا يليق بالحكيم.

وأما النقل: فقوله تعالى: ﴿لَنُرِيَنَّكَ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [الإسراء: ١] وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦] وما تلك الرؤيا إلا حديث المعراج، والرؤيا لما في المنام، وإنما كانت فتنة للناس؛ لأن كثيراً ممن آمن به، لما سمع هذا الكلام كذبه وكفر، وكان حديث المعراج سبب فتنة الناس.

وأيضاً: فحديث المعراج اشتمل على أشياء بعيدة.

منها: ما روي من شق بطنه وتطهيره بماء زَمْزَمَ، وهو بعيد؛ لأن الذي يمكن غسله بالماء هو النجاسات العينية، ولا تأثير لذلك في تطهير القلب عن العقائد الباطلة، والأخلاق الذميمة.

= ومسلم (١/ ١٤٨-١٤٩) كتاب الإيمان: باب الإسراء برسول الله ﷺ حديث (١٦٣/٢٦٣) من حديث أنس.

(١) أخرجه البخاري (٧/ ٢٤١-٢٤٢) كتاب مناقب الأنصار: باب المعراج حديث (٣٨٨٧) ومسلم (١/ ١٤٩-١٥٠) كتاب الإيمان: باب الإسراء برسول الله ﷺ (١٦٣/٢٦٤).

وأيضاً: فما رُوي من ركوب البُراق - وهو بعيد - لأثّه تعالى، لمّا سيّره من هذا العالم إلى عالم الأفلاك، فأُي حاجّة إلى البراق.

وما رُوي أنه تعالى أوجب خمسين صلاة، ثم إنَّ محمّداً ﷺ لا زال يتردّد بين يدي الله، وبين موسى عليه السلام.

قال القاضي^(١): وهذا يقتضي نسخ الحكم قبل حضور وقته، فإنه يوجب البدء، وذلك على الله محال؛ فثبت أنَّ ذلك الحديث مشتمل على ما لا يجوز قبوله، فكان مردوداً.

فالجواب عن الوجوه العقلية قد سبق.

وأما قوله: ﴿لَنُرِيَهُ مِنْ أَيْنَأُتِيَ﴾، فهذا كلام مجمل، وفي شرحه وجوه:

الأول: أن خيرات الجنة عظيمة، وأهوال النار شديدة، فلو أنه - عليه السلام - ما شاهدهما في الدنيا، ثم شاهدهما في ابتداء يوم القيامة، فربّما رغب في خيرات الجنة، أو خاف من أهوال النار، أمّا لمّا شاهدهما في الدنيا في ليلة المعراج، فحيثنّ لا يعظم وقعهما في قلبه يوم القيامة، فلا يبقى مشغول القلب بهما، وحيثنّ يتفرّغ للشّفاة.

الثاني: لا يمتنع أن تكون مشاهدته ليلة المعراج للأنبياء والملائكة سبباً لتكامل مصلحته أو مصلحتهم.

الثالث: لا يبعد أنه إذا صعد الفلك، وشاهد أحوال السماوات، والكرسي، والعرش، صارت مشاهدة أحوال هذا العالم وأهواله حقيرة في عينه، فيحصل له زيادة قوّة في القلب، باعتبارها يكون شروعه في الدعوة إلى الله تعالى أكمل، وقلة التفاتة إلى أعداء الله أقوى، يبين ذلك أن من عاين قدرة الله في هذا الباب لا يكون حاله في قوّة النّفس وثبات القلب على احتمال المكاره في الجهاد وغيره إلا أضعاف ما يكون لمن لم يعاين، فقوله: ﴿لَنُرِيَهُ مِنْ أَيْنَأُتِيَ﴾ كالدّلالة على أن فائدة ذلك الإسراء مختصّة به، وعائدة إليه؛ على سبيل التعيين^(٢) وأما قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾ فيأتي الجواب عند تفسير تلك الآية في هذه السورة، ونبيّن أن تلك الرؤيا رؤيا عيان لا رؤيا منام.

وأما حديث المعراج، فلا اعتراض على الله - تعالى - في أفعاله يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد.

واعلم أن العروج إلى السّماء، وإلى ما فوق العرش، فهذه الآية لا تدلّ عليه، ومنهم من استدلّ عليه بأوّل سورة النجم، ومنهم من استدلّ عليه بقوله: ﴿لَنَرَكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] وسيأتي تفسيرها في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٢١/٢٠.

(٢) في أ: اليقين.

فصل

رَوِيَ لَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسْرِي بِهِ فَكَانَ بِـ «ذِي طُوًى» قَالَ : «يَا جَبْرِيلُ : إِنَّ قَوْمِي لَا يُصَدِّقُونَنِي، قَالَ : يُصَدِّقُكَ أَبُو بَكْرٍ، وَهُوَ الصَّدِّيقُ»^(١).

قال ابن عباس وعائشة عن رسول الله ﷺ : «لَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ أُسْرِي بِي، فَأُصْبَحْتُ بِمَكَّةَ، فَضِغْتُ بِأَمْرِي، وَعَرَفْتُ النَّاسَ مُكَذِّبِينَ»، فروي أنه - عليه السلام - قعد مُعْتَزِلًا حَزِينًا، فَمَرَّ بِهِ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَقَالَ كَالْمُسْتَهْزِئِ : هَلْ اسْتَفَدْتَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ : نَعَمْ، أُسْرِي بِي اللَّيْلَةَ، قَالَ : إِلَى أَيْنَ؟ قَالَ : إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ : ثُمَّ أَصْبَحْتَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا؟ قَالَ : نَعَمْ، قَالَ أَبُو جَهْلٍ : يَا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤْيٍ هَلُمُّ، فَاثْقُصْتُ إِلَيْهِ الْمَجَالِسَ، فَجَاءُوا حَتَّى جَلَسُوا إِلَيْهِمَا قَالَ : فَحَدَّثْتُ قَوْمَكَ مَا حَدَّثْتَنِي، قَالَ : نَعَمْ، إِنِّي أُسْرِي بِي اللَّيْلَةَ، قَالُوا : إِلَى أَيْنَ؟ قَالَ : إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالُوا : ثُمَّ أَصْبَحْتَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا؟ قَالَ : نَعَمْ قَالَ : فَمِنْ بَيْنِ مُصَفِّقٍ، وَمِنْ بَيْنِ وَاضِعِ يَدِهِ عَلَى رَأْسِهِ مُتَعَجِّبًا، وَارْتَدَّ نَاسٌ مِمَّنْ كَانَ آمَنَ بِهِ وَصَدَّقَهُ، وَسَعَى رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي صَاحِبِكَ يَزْعُمُ أَنَّهُ أُسْرِي بِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ قَالَ : أَوْ قَدْ قَالَ؟ قَالُوا : نَعَمْ، قَالَ : لَيْتَنِي قَالَ ذَلِكَ، لَقَدْ صَدَّقَ، قَالُوا : وَتُصَدِّقُهُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي لَيْلَةٍ، وَجَاءَ قَبْلَ أَنْ يُصْبَحَ؟ قَالَ : نَعَمْ إِنِّي لِأُصَدِّقُهُ بِمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ، أَصَدِّقُهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ بِغُذُوةٍ أَوْ رَوْحَةٍ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَبُو بَكْرٍ «الصَّدِّيقُ»، قَالَ : وَفِي الْقَوْمِ مَنْ قَدْ أَتَى الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى، فَقَالُوا : هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَعِتَهُ لَنَا؟ قَالَ : نَعَمْ، قَالَ : فَذَهَبْتُ أَنْتَعْتُ وَأَنْتَعْتُ، فَمَا زِلْتُ أَنْتَعْتُ حَتَّى التَّبَسَ عَلَيَّ، فَجِئْتُ بِالْمَسْجِدِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ قَوْمٌ : أَمَا النَّعْتُ فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَصَابَ، ثُمَّ قَالُوا : يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنَا عَنْ عِيرِنَا، فَهِيَ أَهْمُ إِلَيْنَا، هَلْ لَقِيتَ مِنْهَا شَيْئًا؟ قَالَ : نَعَمْ، مَرَزْتُ عَلَى عَيْرِ بَنِي فُلَانٍ، وَهِيَ بِالرَّوْحَاءِ، وَقَدْ أَضَلُّوا بَعِيرًا لَهُمْ، وَهُمْ فِي طَلَبِهِ، وَفِي رِحَالِهِمْ قَدَحٌ مِنْ مَاءٍ، فَعَطِشْتُ فَأَخَذْتُهُ فَشَرَبْتُهُ، ثُمَّ وَضَعْتُهُ، فَسَلَوْهُمْ : هَلْ وَجَدُوا الْمَاءَ فِي الْقَدَحِ حِينَ رَجَعُوا إِلَيْهِ، قَالُوا : هَذِهِ آيَةٌ.

قَالَ : وَمَرَزْتُ بِعَيْرِ بَنِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ رَاكِبَانِ قَعُودًا لَهُمَا بِذِي مَوْضِعٍ، فَتَفَرَّ بِعَيْرَهُمَا مِنِّي قَرَمَى فُلَانًا، فَانْكَسَرَتْ يَدُهُ، فَسَلَوْهُمَا عَنْ ذَلِكَ قَالُوا : وَهَذِهِ آيَةٌ.

قَالُوا : فَأَخْبَرْنَا عَنْ عَيْرِنَا، قَالَ : مَرَزْتُ بِهَا بِالتَّعْنِيمِ، قَالُوا : فَمَا عِدَّتُهَا وَأَحْمَالُهَا، وَهَيْئَتُهَا، وَمَنْ فِيهَا؟ فَقَالَ : نَعَمْ هَيْئَتُهَا كَذَا وَكَذَا، وَفِيهَا فُلَانٌ، يَقْدُمُهَا جَمَلٌ أَوْرُقٌ، عَلَيْهِ غِرَارَتَانِ مَخِيطَتَانِ، تَطْلُعُ عَلَيْكُمُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، قَالُوا : وَهَذِهِ آيَةٌ أُخْرَى، ثُمَّ خَرَجُوا

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٢٨٤) وعزاه إلى سعيد بن منصور وابن سعد والطبراني في «الأوسط» وابن مردويه عن أبي هريرة.

يَسْتَدُونَ نَحْوَ الثَّنِيَّةِ يَقُولُونَ: لَقَدْ قَصَّ مُحَمَّدٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، حَتَّى أَتَوْا كُدَى فَجَلَسُوا عَلَيْهَا، فَجَعَلُوا يَنْتَظِرُونَ مَتَى تَطْلُعُ الشَّمْسُ فَيَكْذِبُونَهُ، إِذْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: «وَاللَّهِ، هَذِهِ الشَّمْسُ قَدْ طَلَعَتْ» وَقَالَ آخَرُونَ: وَاللَّهِ، هَذِهِ الْإِبِلُ قَدْ طَلَعَتْ، يَفْقَدُهَا بَعِيرٌ أَوْ رِقٌّ، وَفِيهَا فَلَانٌ كَمَا قَالَ لَهُمْ فَلَمْ يُؤْمِنُوا، وَقَالُوا: «إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ»^(١).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلْتُنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، لَمْ أَثْبِتْهَا فَكُرِنتُ كَرَبًا مَا كُرِبَتْ مِثْلُهُ قَطُّ، قَالَ: فَرَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيَّ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي، فَإِذَا رَجُلٌ بِثَوْبٍ جَعْدٌ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ، وَإِذَا عِيسَى قَائِمٌ يُصَلِّي، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةً بِنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيِّ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا صَاحِبِكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَأَمْنَتْهُمْ فَلَمَّا فَرَعْتُ مِنَ الصَّلَاةِ، قَالَ لِي قَائِلٌ: هَذَا مَالِكُ صَاحِبِ النَّارِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَبَدَأَنِي بِالسَّلَامِ»^(٢).

فصل

اختلفوا في الرؤية، فقال ابن عباس: رآه بفؤاده مرتين، وأبو هريرة أطلق الرؤية، وصرح ابن خزيمة وآخرون بالرؤية بالعينين، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري والثوري في فتاويه، واستدل من منع ذلك بما روى مسلم عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، هَلْ رَأَيْتَ رَبِّكَ قَالَ: «نُورٌ»، وفي رواية: «رَأَيْتُ نُورًا»^(٣).

وقالوا: لم يمكن رؤية الباقي بالعين الفانية، ولهذا قال تعالى لموسى فيما رُوي في الكتب الإلهية: «يَا مُوسَى، إِنَّهُ لَا يَرَانِي حَيًّا إِلَّا مَاتَ وَلَا يَابَسَ إِلَّا تَدْهَدَهُ»^(٤). قالت عائشة وجماعة: «إِنَّ ذَلِكَ كَانَ رُؤْيَا مَنْامٍ»^(٥).

(١) أخرجه أحمد (٣٠٩/١) والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣٧٧-٣٧٨) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤) والبخاري (١/ ٤٥-٤٦ كشف) رقم (٥٦) عن ابن عباس مختصراً.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٦٨) وقال: رواه أحمد والبخاري والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح. وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ٩٦-٩٧) عن ابن عباس وعائشة بتمامه.

(٢) أخرجه مسلم (١/ ١٥٦-١٥٧) كتاب الإيمان: باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال حديث (٢٧٨/ ١٧٢) والنسائي في «التفسير» من الكبرى (٦/ ٣٧٧) وذكره السيوطي في «الذخائر المنثور» (٤/ ٢٧٨) وزاد نسبه إلى ابن مردويه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ١٦١) كتاب الإيمان: باب في قوله عليه السلام: نور أنى أراه وفي قوله: رأيت نوراً حديث (٢٩٢/ ١٧٨) والترمذي (٣٢٨٢) وأحمد (٥/ ١٥٧) من حديث أبي ذر. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٦).

وقال غيرهما من الصحابة: إنَّ ذلك كان في اليقظة، فإنه ﷺ كان لا يرى رؤيا إلاَّ جاءت مثل فلق الصُّبح.

واختلف العلماء في أنَّ الإسراء والمعراج، هل كانا في ليلة واحدة، أو كل واحد في ليلة؟ فمنهم من زعم أن الإسراء في اليقظة، والمعراج في المنام، وذهب آخرون إلى أنَّ الإسراء كان مرتين، مرَّة بروحه مناماً، ومرَّة بروحه وجسده يقظة، وذهب آخرون إلى تعدُّد الإسراء في اليقظة، وقالوا: «إنَّها أربع إسرائيات» لتعدُّد الروايات في الإسراء، واختلاف ما يذكر فيها، فبعضهم يذكر شيئاً لم يذكره الآخر، وبعضهم يذكر شيئاً ذكره الآخر، وهذا لا يدلُّ على التعدُّد؛ لأنَّ بعض الرواة قد يحذف بعض الخبر؛ للعلم به، أو ينسأه، أو يذكر ما هو الأهمُّ عنده، أو يبسط تارة، فيسوقه كلَّه، وتارة يحدث المخاطب بما هو الأنفع له، ومن جعل كلَّ رواية إسراء على حدة، فقد أبعد هذا؛ لأنَّ كلَّ السياقات فيها السلام على الأنبياء، وفي كلِّ منها تعريفه بهم، وفي كلِّها تفرض عليه الصلوات، فكيف يمكنُ أن يدعى تعدد ذلك؟ وما جدد ذلك؟ هذا في غاية البعد والاستحالة، والله أعلم، ذكر هذا الفصل ابن كثير^(١).

قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ الآية.

لما ذكر الله - تعالى - في الآية الأولى إكرامه محمداً ﷺ أنه أسرى به، ذكر في هذه الآية إكرام موسى - عليه السلام - قبله بالكتاب الذي آناه. وفي «آتيناً» ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تعطف هذه الجملة على الجملة السابقة من تنزيه الربِّ تبارك وتعالى، ولا يلزم في عطف الجمل مشاركة في خبر ولا غيره.

الثاني: قال العسكري: إنه معطوف على «أسرى» واستبعده أبو حيَّان.

ووجه الاستبعاد: أن المعطوف على الصِّلة صلة، فيؤدِّي التقدير إلى صيرورة التركيب: سبحانه الذي أسرى وآتيناً، وهو في قوة: الذي آتيناً موسى، فيعود الضمير على الموصول ضمير تكلم من غير مسوغ لذلك.

والثالث: أنه معطوف على ما في قوله «أسرى» من تقدير الخبر، كأنه قال: أسرينا بعبدنا، وأزينا آياتنا وآتيناً، وهو قريب من تفسير المعنى لا الإعراب.

قوله: «وَجَعَلْنَاهُ» يجوز أن يعود ضميرُ النَّصْبِ للكتاب، وهو الظاهر، وأن يعود لموسى - عليه السلام -.

وقوله: «لَبَنِي إِسْرَائِيلَ» يجوز تعلقه بنفس «هُدَى» كقوله: ﴿يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥]، وأن يتعلق بالجعل، أي: جعلناه لأجلهم، وأن يتعلق بمحذوف نعتاً لـ «هُدَى».

قوله: «أَلَا تَتَّخِذُوا» يجوز أن تكون «أَنْ» ناصبة على حذف حرف العلة، أي: وجعلناه هدى لثلاً تتخذوا. وقيل: «لا» مزيدة، والتقدير: كراهة أن تتخذوا، وأن تكون المفسرة بمعنى «أي» و «لا» ناهية، فالفعل منصوب على الأول، مجزوم على الثاني، وأن تكون مزيدة عند بعضهم، والجملة التي بعدها معمولة لقولٍ مضمّر، أي: مقولاً لهم: لا تتخذوا، أو قلنا لهم: لا تتخذوا، قاله الفارسي. وهذا ظاهر في قراءة الخطاب. وهذا مردودٌ بأنه ليس من مواضع زيادة «أَنْ».

وقرأ أبو عمرو^(١) «أَلَا يَتَّخِذُوا» بياء الغيبة؛ جرياً على قوله «لَبَنِي إِسْرَائِيلَ» والباقيون بالخطاب التفتاتاً. ومعنى الآية: «وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ»؛ لثلاً يتخذوا من دوني وكيلاً أي: ربّاً يكلون إليه أمورهم.

و «أَنْ» في قراءة من قرأ بالياء في «أَلَا يَتَّخِذُوا» في موضع نصب على حذف الخافض، أي: لثلاً يتخذوا، ومن قرأ بالياء فتحتمل «أَنْ» ثلاثة أوجه:

أن تكون لا موضع لها، وهي التفسيرية.

وأن تكون زائدة، ويكون الكلام خبراً بعد خبر؛ على إضمار القول.

وأن تكون في موضع نصب و «لا» زائدة، وحرف الجر محذوف مع «أَنْ» قاله

مكي.

قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُمْ كَانَتْ عِبَادًا شَكُورًا﴾.

قوله: ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾.

العامة على نصب «ذرية» وفيها أوجه:

أحدها: أنها منصوبة على الاختصاص، وبه بدأ الزمخشري.

الثاني: أنها منصوبة على البدل من «وكيلاً»، أي: ألا تتخذوا من دوني ذرية من

حملنا.

الثالث: أنها منصوبة على البدل من «موسى» ذكره أبو البقاء، وفيه بعد.

(١) قال أبو حيان: قرأ ابن عباس ومجاهد وقتادة وعيسى وأبو رجاء وأبو عمرو من السبعة: يتخذوا بالياء على الغيبة.

ينظر: السبعة ٣٧٨، والتيسير ١٣٩، والحجة ٣٩٦، والنشر ٣٦/٢، والإتحاف ١٩٣/٢، والقرطبي

١٠/٦٤٠، والبحر ٧/٦.

الرابع: أنها منصوبة على المفعول الأول لـ «تتخذوا» والثاني هو «وكيلاً» فقدّم، ويكون «وكيلاً» ممّا وقع مفرد اللفظ، والمعنيّ به جمع، أي: لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلاً كقوله: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْكُفَّةِ وَالنَّيِّبِينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠].

الخامس: أنها منصوبة على النداء، أي: يا ذرية من حملنا، وهو قول مجاهد وخصّ الواحديّ هذا الوجه بقراءة الخطاب في «تتخذوا» وهو واضح عليها، إلا أنه لا يلزم، وإن كان مكّي قد منع منه؛ فإنه قال: «فأمّا من قرأ «لا يتخذوا» بالياء فـ «ذرية» مفعول لا غير، ويبعد النداء؛ لأن الياء للغيبة، والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بعدٍ وليس كما زعم؛ إذ يجوز أن ينادي الإنسان شخصاً، ويخبر عن آخر، فيقول: «يا زيد، ينطلق بكرّ، وفعلت كذا» و «يا زيد ليفعل عمرو كيت وكيت».

السادس: قال مكّي: وقيل: نصب على إضمار «أعني»^(١). وقرأت^(٢) فرقة «ذريّة» بالرفع، وفيها وجهان:

أحدهما: أنها خبر مبتدأ مضمّر تقديره: هم ذرية، ذكره أبو البقاء^(٣) وليس بواضح.

والثاني: أنها بدل من واو «تتخذوا» قال ابن عطية: «ولا يجوز ذلك في القراءة بالتاء، لأنك لا تبدل من ضمير المخاطب، لو قلت: «ضربتُك زيدا» على البدل، لم يجز».

وردّ عليه أبو حيّان هذا الإطلاق، وقال: «ينبغي التفصيل، وهو إن كان بدل بعض أو اشتمال، جاز، وإن كان كلاً من كلّ، وأفاد الإحاطة؛ نحو: «جئتم كبيركم وصغيركم» جوزه الأخفش والكوفيون».

قال: «وهو الصحيح».

قال شهاب الدين: وتمثيل ابن عطية بقوله «ضربتُك زيدا» قد يدفع عنه هذا الرّد.

وقال مكّي: «ويجوز الرفع في الكلام على قراءة من قرأ بالياء على البدل من المضمّر في «تتخذوا» ولا يحسن ذلك في قراءة التاء؛ لأنّ المخاطب لا يبدل منه الغائب، ويجوز خفض على البدل من بني إسرائيل».

قال شهاب الدين: أمّا الرفع، فقد تقدّم أنه قرئ به، وكأنه لم يطلع عليه، وأمّا الجرّ فلم يقرأ به فيما علمت، ويرد عليه في قوله «لأنّ المخاطب لا يبدل منه الغائب» ما ورد على ابن عطية، بل أولى؛ لأنه لم يذكر مثلاً يبيّن مراده، كما فعل ابن عطية.

(١) سقط في أ.

(٢) وهي قراءة مجاهد ينظر: الشواذ ٧٤، والكشاف ٦٤٨/٢، والبحر ٧/٦، والدر المصون ٣٧٠/٤.

(٣) ينظر: الإملاء ٨٨/٢.

قوله: ﴿مَنْ حَمَلْنَا﴾: يجوز أن تكون موصولة، وموصوفة.

قال قتادة: النَّاسُ كُلُّهُمْ ذُرِّيَّةُ نُوحٍ - عليه السلام - لأنه كان معه في السَّفِينَةِ ثَلَاثَ بَنِينَ: سَامٌ وَحَامٌ وَيَافِثٌ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ أُولَئِكَ، فَكَأَنَّ قَوْلَهُ: يَا ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ قَامَ مَقَامَ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(١) [البقرة: ٢١].

وهذا يدلُّ على أنه ذهب إلى أنه منصوبٌ على النداء، وقد تقدَّم نقله عن مجاهدٍ أيضاً. ثم إنه تعالى أثنى على نوح، فقال: ﴿إِنَّكُمْ كَانْتُمْ عَبْدًا شَكُورًا﴾ أي: كثير الشُّكْرِ، روي أنه - عليه السلام - كان إذا أَكَلَ قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي، وَلَوْ شَاءَ لَأَجَاعَنِي»، وإذا شَرِبَ، قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَسْقَانِي وَلَوْ شَاءَ لَأَظْمَأَنِي»، وإذا اكْتَسَى، قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي، وَلَوْ شَاءَ أَغْرَانِي»، وإذا اخْتَلَدَى، قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي حَذَانِي، وَلَوْ شَاءَ أَخْفَانِي»، وإذا قَضَى حَاجَتَهُ، قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْرَجَ عَنِّي الْأَذَى فِي عَافِيَةٍ، وَلَوْ شَاءَ حَبَسَهُ»^(٢).

وروي أنه كان إذا أراد الإفطار، عرض طعامه على من آمن به فإنَّ وجده محتاجاً، آثره به.

فإن قيل: ما وجه ملائمة قوله: ﴿إِنَّكُمْ كَانْتُمْ عَبْدًا شَكُورًا﴾ بما قبله؟ فالجواب^(٣): التقدير: كأن قيل: لا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا، ولا تشركوا بي؛ لأنَّ نوحاً - عليه السلام - كان عبداً شكوراً، وإنما يكون شكوراً، إذا كان موحداً لا يرى حصول شيء من النعم إلاَّ من فضل الله، وأنتم ذرية قومه، فاقْتَدُوا بنوح، كما أن آباءكم اقتدوا به.

قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَรَجَاتٍ وَلِنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾.

لما ذكر إنعامه على بني إسرائيل بإنزال التوراة، وبأنه جعل التوراة هدى لهم، بيَّن أنهم ما اهتموا بهداه، بل وقعوا في الفساد، فقال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ والقضاء في اللغة عبارة عن وضع الأشياء عن إحكام، ومنه قوله: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَنَواتٍ﴾ [فصلت: ١٢].

وقول الشاعر: [الكامل]

٣٣٧٥ - وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٨/٨) عن قتادة وورد معناه أيضاً عن مجاهد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٩٤/٤) وعزا إلى ابن أبي حاتم.

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» (١٤٠/١٠) عن عمران بن سليم.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ١٢٤/٢٠.

(٤) تقدم.

ويكون أمراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْ رَيْكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].
 ويكون حكماً؛ كقوله: ﴿إِنَّ رَيْكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٩٣] ويكون خلقاً؛ كقوله:
 ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ ومعناه [في] الآية: أعلمناهم، وأخبرناهم فيما آتيناهم من الكتب
 أنه سيفسدون.

وقال ابن عباس وقتادة: «وَقَضَّيْنَا عَلَيْهِمْ»^(١).

و «إلى» بمعنى «على» والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ.

و «قَضَى» يتعدى بنفسه: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧] ﴿فَلَمَّا قَضَى
 مُوسَى الْأَجَلَ﴾ [القصص: ٢٩]، وإنما تعدى هنا ب «إلى» لتضمينه معنى: أنفذنا وأوحينا،
 أي: وأنفذنا إليهم بالقضاء المحتوم. ومتعلق القضاء محذوف، أي: بفسادهم.

وقوله «لَتُفْسِدُنَّ» جواب قسم محذوف تقديره: والله لتُفسدنَّ في الأرضِ مرتين وهذا
 القسم مؤكدٌ لمتعلق القضاء.

ويجوز أن يكون «لَتُفْسِدُنَّ» جواباً لقوله: «وَقَضَّيْنَا»، لأنه ضمَّن معنى القسم، ومنه
 قولهم: «قضاء الله لأفعلن» فيجرون القضاء والنذر مجرى القسم، فيتلقيان بما يتلقى به
 القسم.

والعامة على^(٢) توحيد «الكتاب» مراداً به الجنس، وابن جبير وأبو العالية «في
 الكتب» جمعاً، جاءوا به نصاً في الجمع.

وقرأ العامة بضمّ التاء وكسر السين مضارع «أفسد»، ومفعوله محذوف تقديره:
 لتُفسدنَّ الأديان، ويجوز ألا يقدر مفعول، أي: لتُفقعن الفساد.

وقرأ^(٣) ابن عباس ونصر بن علي وجابر بن زيد^(٤) «لَتُفْسِدُنَّ» ببناءه للمفعول، أي:
 لتُفسدنَّكم غيركم: إما من الإضلال أو من الغلبة. وقرأ^(٥) عيسى بن عمر بفتح التاء وضمّ
 السين، أي: فسدتكم بأنفسكم.

قوله: «مرتين» منصوب على المصدر، والعامل فيه «لَتُفْسِدُنَّ» لأن التقدير: مرتين
 من الفساد.

وقوله: «علوا» العامة على ضمّ العين واللام مصدر علا يعلو، وقرأ^(٦) زيد بن علي

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٩٦/٤) عن ابن عباس وزاد
 نسبه إلى ابن أبي حاتم.

(٢) ينظر: الشواذ ٧٤، والبحر ٨/٦ والدر المصون ٣٧١/٤.

(٣) ينظر: المحتسب ١٤/٢، والشواذ ٧٥، والكشاف ٦٤٩/٢، والقرطبي ١٤١/١٠، والبحر ٨/٦،
 والدر المصون ٣٧١/٤.

(٤) في أ: يزيد.

(٥) ينظر مراجع القراءة السابقة.

(٦) ينظر: البحر ٨/٦، والدر المصون ٣٧١/٤.

«عَلِيًّا» بكسرهما والياء، والأصل الواو، وإنما أُعِلَّ على اللغة القليلة؛ وذلك أن فعولاً المصدر، الأكثر فيه التصحيح؛ نحو: عَتَا عَتَوًا، والإعلال قليل؛ نحو: «أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا» [مريم: ٨] على أحد الوجهين؛ كما سيأتي، وإن كان جمعاً، فالكثير الإعلال، نحو: «جَنِيًّا» وشَدُّ: بَهَوٌ وَبُهَوٌ، وَنَجَوٌ وَنُجَوٌ، وقاسه الفراء.

فصل

معنى ﴿وَقَفَّيْنَا﴾: أوحينا ﴿إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ﴾، أي بالمعاصي وخلاف أحكام التوراة.

﴿فِي الْأَرْضِ﴾ يعني أرض الشام وبيت المقدس.

﴿وَلَنَعْلَنَ عُلُوقًا كَئِيدًا﴾ أي: يكون استعلاؤكم على الناس بغير الحق استعلاءً عظيماً؛ لأنه يقال لكل متكبر متعبر: قد علا وتعظم.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾﴾

قوله: ﴿وَعْدُ﴾ أي: موعود، فهو مصدر واقع موقع مفعول، وتركه الزمخشري على حاله، لكن بحذف مضاف، أي: وعدٌ عقاب أولاهما. وقيل: الوعد بمعنى الوعيد، وقيل: بمعنى الموعد الذي يراد به الوقت، فهذه أربعة أوجه، والضمير عائذ على المرتين.

قوله: «عِبَادًا لَّنَا» العامة على «عِبَاد» بزنة فعال، وزيد بن عليّ والحسن «عبيداً» على فاعيل، وتقدم الكلام على ذلك.

وقوله: «فَجَاسُوا» عطف على «بَعَثْنَا»، أي: ترتب على بعثنا إياهم هذا. وجوس بفتح الجيم وضمها مصدر جاسَ يَجُوسُ، أي: فُتِّشَ ونُقِبَ، قاله أبو عبيد، وقال الفراء^(١): «قَتَلُوا» قال حسان: [الطويل]

٣٣٧٦ - وَمِنَا الَّذِي لَاقَى بِسَيْفٍ مُحَمَّدٍ فَجَاسَ بِهِ الْأَعْدَاءُ عَرْضَ الْعَسَاكِرِ^(٢)
وقال أبو زيد: «الْجُوسُ وَالْحُوسُ وَالْهَوُسُ طلب الطوف بالليل». وقال قطرب: «جَاسُوا: نَزَلُوا». وأنشد: [المتقارب]

٣٣٧٧ - فَجَسْنَا دِيَارَهُمْ عَنُوءَ وَأَبْنَا بِسَادَاتِهِمْ مُوْثِقِيْنَا^(٣)

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٦/٢٠.

(٢) ينظر: القرطبي ١٤٢/١٠، الدر المصنوع ٣٧١/٣، والبحر المحيط ٤/٦.

(٣) ينظر البيت في شواهد البحر ٤/٦، القرطبي ١٤٢/١٠، الدر المصنوع ٣٧١/٤.

وقيل: «جَاسُوا بِمَعْنَى دَاسُوا»، وأنشد: [الرجز]

٣٣٧٨ - إَلَيْكَ جُئْنَا اللَّيْلَ بِالْمَطِيِّ^(١)

وقيل: الجَوْسُ: التردّد. قال الليث: الجَوْس، والجوسان: التردّد وقيل: طلب الشيء باستقصاء، ويقال: «جَاسُوا» بالحاء المهملة، وبها قرأ^(٢) طلحة وأبو السّمال، وقرئ^(٣) «فَجَوْسُوا» بالجيم، بزنة نُكْسُوا.

و «خلال الدّيار» العامة على «خلال» وهو محتمل لوجهين:

أحدهما: أنه جمع خلل؛ كجبال في جبل، وجمال في جمل.

والثاني: أنه اسم مفرد بمعنى وسط، ويدل له قراءة^(٤) الحسن «خَلَّلَ الدّيار».

قوله: «وكان وغداً»، أي: وكان الجوس، أو كان وغداً أولاهما، أو كان وغداً

عقابهم.

قوله تعالى: ﴿الْكُرَّةُ﴾: مفعول «رَدَدْنَا» وهي في الأصل مصدر كرّ يكرّ، أي:

رجع، ثم يعبر بها عن الدّولة والقهر.

قوله: «عَلَيْهِمْ» يجوز تعلّقه بـ «رَدَدْنَا»، أو بنفس الكرّة؛ لأنه يقال: كرّ عليه،

فتعدّى بـ «علّى» ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها حال من «الكرّة».

قوله: «نَفِيرًا» منصوب على التمييز، وفيه أوجه:

أحدها: أنه فعل بمعنى فاعل، أي: أكثر نافرًا، أي: من ينفّر معكم.

الثاني: أنه جمع نفر؛ نحو: عبّد وعبيد، قاله الزجاج^(٥)؛ وهم الجماعة الصّائرون

إلى الأعداء.

الثالث: أنه مصدر، أي: أكثر خروجاً إلى الغزو؛ قال الشاعر: [المقارب]

٣٣٧٩ - فَأَكْرِمَ بِقَحْطَانٍ مِنَ الْبِدِ وَجَمِيرَ أَكْرِمَ بِقَوْمٍ نَفِيرًا^(٦)

والمفضل عليه محذوف، فقدّره بعضهم: أكثر نفيراً من أعدائكم، وقدّره

الزمخشري: أكثر نفيراً ممّا كنتم.

فصل في معنى الآية

معنى الآية: ﴿إِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا﴾ يعني أوّل المرّتين.

(١) ينظر البيت في البحر ٤/٦، والدر المصون ٤/٣٧٢.

(٢) ينظر: البحر ٩/٦، والدر المصون ٤/٣٧٢، والكشاف ٢/٤٦٩.

(٣) ينظر: الشواذ ٧٥، والكشاف ٢/٤٦٩، والبحر ٩/٦، والدر المصون ٤/٣٧٢.

(٤) ينظر الإتحاف ٢/١٩٣، والكشاف ٢/٤٦٩، والبحر ٦/٦، والدر المصون ٤/٣٧٢.

(٥) ينظر: معاني الزجاج ٣/٢٢٨.

(٦) البيت لتبع الحميري ينظر: البحر المحيط ٩/٦، روح المعاني ٥/١٨ الدر المصون ٤/٣٧٢.

قال قتادة: «إفسادهم في المرة الأولى ما خالفوا من أحكام التوراة وركبوا المحارم»^(١).
وقال ابن إسحاق: «إفسادهم في المرة الأولى قتل شعيا في الشجرة، وارتكابهم المعاصي»^(٢).
﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾.

قال قتادة: «يعني جالوت وجنوده، وهو الذي قتله داود، فذاك هو عود الكثرة»^(٣).
وقال سعيد بن جبیر: «سنحاريب من أرض نينوى»^(٤) وقال ابن إسحاق: «يُخْتَصَّرُ البابلي وأصحابه» وهو الأظهر، فقتل منهم أربعين ألفاً ممن يقرأ التوراة، وذهب بالبقية إلى أرضه، فبقوا هناك في الذل إلى أن قيض الله ملكاً آخر من أهل بابل، واتفق أن تزوج بامرأة من بني إسرائيل، فطلبت تلك المرأة من ذلك الملك أن يرده بني إسرائيل إلى بيت المقدس، ففعل، وبعد مدة قامت فيهم الأنبياء، ورجعوا إلى أحسن ما كانوا، وهو قوله: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾^(٥).

وقال آخرون: يعني بقوله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾ هو أنه تعالى ألقى الرعب من بني إسرائيل في قلوب المجوس، فلما كثرت المعاصي فيهم، أزال ذلك الرعب عن قلوب المجوس، فقصدوهم، وبالغوا في قتلهم، وإفنائهم، وإهلاكهم.
واعلم أنه لا يتعلق كثير غرض في معرفة الأقوام بأعيانهم، بل المقصود هو أنهم لما أكثروا من المعاصي، سلط الله عليهم أقواماً قتلوهم وأفنوهم.

فصل في الاحتجاج على صحة القضاء والقدر

احتجوا بهذه الآية على صحة القضاء والقدر من وجهين:

الأول^(١): أنه تعالى قال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَٰكَ بِقَوْلِ إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾، وهذا القضاء أقل احتمالاته الحكم الجزم والخبر الحتم، فثبت أنه تعالى أخبر عنهم أنهم سيقدمون على الفساد والمعاصي خبراً وجزماً، حتماً، لا يقبل النسخ؛ لأن القضاء معناه الحكم الجزم، ثم إنه تعالى أكد القضاء بقوله: ﴿وَكَاكَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾.

فنقول: عدم وقوع ذلك الفساد منهم يستلزم انقلاب خبر الله الصدق كذباً، وانقلاب حكمه الجازم باطلاً، وانقلاب علمه الحق جهلاً، وكل ذلك محال، فكان عدم إقدامهم

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٦/٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٧/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٩٩/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم. وذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٦/٣).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٧/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٦/٣).

(٥) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٦/٣) والرازي في «تفسيره» (١٢٤/٢٠).

(٦) ينظر: الرازي ١٢٥/٢٠.

على ذلك الفساد محالاً، وكان إقدامهم عليه واجباً ضرورياً، لا يقبل التَّسَخُّعُ والرفع، مع أنَّهم كلَّفُوا بتركه، ولعنوا على فعله؛ وذلك يدل على أن الله قد يأمر بالشئ ويصدُّ عنه وقد ينهى عن الشئ ويسعى فيه.

الثاني: قوله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ والمراد به الذين تسلطوا على بني إسرائيل بالقتل والنَّهْبِ والأسر، فبيَّن تعالى أنَّه هو الذي بعثهم على بني إسرائيل، ولا شك أن قتل بني إسرائيل ونهب أموالهم وأسر أولادهم كان مشتملاً على الظلم الكبير والمعاصي العظيمة.

ثم إنه تعالى أضاف كلَّ ذلك إلى نفسه بنفسه بقوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا﴾ وذلك يدل على أن الخير والشر والطاعة والمعصية من الله تعالى. أجاب الجبائي عنه من وجهين^(١):

الأول: قوله: «بَعَثْنَا» هو أنَّه تعالى أمر أولئك القوم بغزو بني إسرائيل؛ لما ظهر فيهم من الفساد، فأضيف ذلك الفعل إلى الله من حيث الأجر.

والثاني: أنَّ المراد: خَلَيْتُمَا بينهم وبين بني إسرائيل، وما ألقينا الخوف من بني إسرائيل في قلوبهم، فالمراد من هذا البعث التخلية وعدم المنع.

والجواب الأول ضعيف؛ لأن الذين قصدوا تخريب بيت المقدس، وإحراق التوراة، وقتل حفاظ التوراة لا يجوز أن يقال: إنهم فعلوا ذلك بأمر الله.

والجواب الثاني أيضاً ضعيف؛ لأنَّ البعث عبارة عن الإرسال، والتخلية عبارة عن عدم المنع، فالأول فعل، والثاني ترك، فتفسير البعث بالتخلية تفسير لأحد الضدين بالآخر، وإنه لا يجوز، فثبت صحَّة ما ذكرناه.

قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْفُوا وَجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَذَرُوا فِي الْيَأْسِ﴾^(٧) عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتُمْ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا^(٨).

قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ الآية لما حكى تعالى عنهم بأنهم لما عصوا، سلَّط الله عليهم أقواماً قصدوهم بالقتل والنَّهْبِ، فعند ذلك ظهر أنهم أطاعوا، فقال تعالى: إن أطاعوا، فقد أحسنوا إلى أنفسهم، وإن أصرُّوا على المعصية، فقد أساءوا إلى أنفسهم، وقد تقرَّر في العقول أن الإحسان إلى النَّفْسِ حسنٌ مطلوبٌ، وأن الإساءة إليها قبيحة، فلهذا المعنى قال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾.

قوله تعالى: ﴿فَلَهَا﴾: في اللام أوجه: أحدها: أنها بمعنى «على» أي: فعلوها كقوله: [الطويل]

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/١٢٦.

٣٣٨٠ - فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدِينِ وَلِلْقَمِّ^(١)

أي: على اليدين. وحروف الإضافة يقوم بعضها مقام بعض؛ كقوله: ﴿يَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] أي: إليها.

والثاني: أنها بمعنى «إلى».

قال الطبري: «أي: فإليها ترجع الإساءة».

الثالث: أنها على بابها، وإنما أتى بها دون «على» للمقابلة في قوله: «لأنفسكم» فأتى بها ازدواجاً.

وهذه البلام يجوز أن تتعلق بفعل مقدر كما تقدّم في قول الطبري، وإما بمحذوف على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فلها الإساءة لا غيرها.

قال الواحدي^(٢): «لا بُدَّ في الآية من إضمار؛ والتقدير: وقلنا: «إِنْ أَحْسَنْتُمْ، أَحْسَنَّا لَأَنْفُسِكُمْ» والمعنى: إِنْ أَحْسَنْتُمْ بفعل الطاعات، فقد أَحْسَنَّا إلى أنفسكم من حيث إِنْ تَعْمَلُوا تلك الطاعة يفتح الله عليكم أبواب الخيرات والبركات وإِنْ أَسَأْتُمْ بفعل المحرمات، أَسَأْتُمْ إلى أنفسكم من حيث إِنْ شَأُمَ تلك المعاصي يفتح الله عليكم أبواب العقوبة^(٣).

قال أهل المعاني: «هذه الآية تدلُّ على أن رحمة الله تعالى غالبية على غضبه؛ بدليل أنه لما حكى عنهم الإحسان، أعاده مرتين؛ فقال: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنَّا لَأَنْفُسِكُمْ﴾ ولما حكى عنهم الإساءة، اقتصر على ذكرها مرة واحدة، فقال: ﴿وإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ ولولا أن جانب الرحمة غالب، وإلا لما كان ذلك».

قوله: «فإذا جاء وعد الآخرة»، أي: المرأة الآخرة، فحذفت «المرأة» للدلالة عليها، وجواب الشرط محذوف، تقديره: بَعَثْنَاهُمْ، لِيَسُوءُوا وَجُوهَكُمْ، وإنما حُسِّنَ هذا الحذف للدلالة ما تقدّم عليه من قوله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾ والمرأة الآخرة هي إقدامهم على قتل زكريا ويحيى - عليهما الصلاة والسلام - وقصدهم قتل عيسى حين رفع.

قال الواحدي^(٤): «بَعَثَ الله عليهم بختنصر البابليّ المجوسي، فسبى بني إسرائيل، وقتل، وخرَّب بيت المقدس، وسلَّط عليهم الفرس والرُّوم: خردوش وطيطوس؛ حتَّى قتلوهم، وسبَّوهم، ونَقَّوهم عن ديارهم».

قال ابن الخطيب^(٥): «والتواريخ تشهد أن بختنصر كان قبل بعث عيسى وزكريا بسنين متطاولة، ومعلوم أن الملك الذي انتقم من اليهود بسبب هؤلاء ملك من الرُّوم، يقال له: قُسْطَنْطِينُ».

(١) تقدم.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٢٦/٢٠.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ١٢٧/٢٠.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ١٢٧/٢٠.

(٣) سقط من: أ.

قوله: ﴿لَسْتُوْا وَجُوهَكُمْ﴾ متعلق بالجواب المقدر.

يقال: سَاءَ يَسُوءُ، أي: أْحْزَنُهُ وإنما عزا الإساءة إلى الوجوه؛ لأن آثار الأعراض النفسانية الحاصلة في القلب إنما تظهر على الوجه، فإن حصل الفرح في القلب ظهرت الثُّضرة والإشراق والإسفار في الوجه، وإن حصل الحزن والخوف في القلب ظهر الكلوح والغبرة والسَّواد في الوجه، فلهذا عزيت الإساءة إلى الوجوه في هذه الآية، ونظير هذا المعنى في القرآن كثير.

وقرأ ابن عامر^(١) وحمزة وأبو بكر «لَيْسُوءٌ» بالياء المفتوحة وهمزة مفتوحة آخرًا.

والفاعل: إما الله تعالى، وإما الوعد، وإما البعث، وإما التَّفْيِيرُ، والكسائي بنون العظمة، أي: لَيْسُوءَ نَحْنُ، وهو موافق لما قبله من قوله ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾ و «رَدَدْنَا» و «أَمَدَدْنَا» وما بعده من قوله: «عُدْنَا» و «جَعَلْنَا».

وقرأ الباقر «لَيْسُوءًا» مسنداً إلى ضمير الجمع العائد على العباد أو أولي البأس، أو على التَّفْيِيرِ؛ لأنه اسم جمع، وهو موافق لما بعده من قوله ﴿وَلْيَدْخُلُوا أَلْسِنَةً كَمَا دَخَلُوا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلْيَسْتَمِزُوا مَا عَلَوْا﴾ وفي عود الضمير على التَّفْيِيرِ نظر؛ لأن التَّفْيِيرَ المذكور من المخاطبين، فكيف يوصف ذلك التَّفْيِيرُ بأنه يسوء وجوههم؟ اللهم إلا أن يريد هذا القائل أنه عائد على لفظه، دون معناه؛ من باب «عِنْدِي دِزْهَمٌ وَنِصْفُهُ».

وقرأ أبي «لَيْسُوءَنَ» بلام الأمر ونون التوكيد الخفيفة ونون العظمة، وهذا جواب لـ «إِذَا» ولكن على حذف الفاء، أي: فَلَيْسُوءَنَ، ودخلت لام الأمر على فعل المتكلم؛ كقوله تعالى ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

وقرأ ابن أبي طالب «لَيْسُوءَنَ» و «لَنْسُوءَنَ» بالياء والنون التي للعظمة، ونون التوكيد الشديدة، واللام التي للقسم، وفي مصحف أبي «لَيْسُوءَ» بضم الهمزة من غير واو، وهذه القراءة تشبه أن تكون على لغة من يجتزئ عن الواو بالضم؛ كقوله: [الوافر]

٣٣٨١ - فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانُوا حَوْلِي (٢)

يريد: «كَانُوا حَوْلِي» وقول الآخر: [الكامل]

٣٣٨٢ - إِذَا مَا النَّاسُ جَاعٌ وَأَجْدَبُوا^(٣)

(١) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٨، والنشر ٣٠٦/٢، الحجة ٣٩٧، البحر ١٠/٦، التيسير ١٣٩، والشواذ ٧٥، والقرطبي ١٤٦/١٠، والدر المصون ٣٧٣/٤.

(٢) تقدم.

(٣) جزء من عجز بيت وهو:

يا رب ذي لقح ببابك فاحش هلع

ينظر: الهمع ٥٨/١، الدرر ٣٣/١، الدر المصون ٣٧٣/٤.

يريد «جَاعُوا»، فكذا هذه القراءة، أي: لَيْسُوا، كما في القراءة الشهيرة، فحذف الواو.

وقرىء «لَيْسِيءٌ» بضم الياء وكسر السين وياء بعدها، أي: لَيْقَبَحَ الله وجوهكم، أو لَيْقَبَحَ الوعد، أو البعث. وفي مصحف أنس «وَجْهَكُمْ» بالافراد؛ كقوله: [الوافر]

٣٣٨٣ - كُلُّوا فِي بَغْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا
وكقوله: [الرجز]

٣٣٨٤ - فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِبْنَا^(٢)
وكقوله:

٣٣٨٥ - وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٣)

قوله: «وَلْيَدْخُلُوا» من جعل الأولى لام «كُنِي» كانت هذه أيضاً لام «كُنِي» معطوفة عليها، عطف علة على أخرى، ومن جعلها لام أمر كَأَيُّ، أو لام قسم؛ كعلي بن أبي طالب، فاللام في «لْيَدْخُلُوا» تحتل وجهين: الأمر والتعليل، و «كَمَا دَخَلُوهُ» نعت مصدر محذوف، أو حال من ضميره، كما يقول سيبويه^(٤)، أي: دخولا كما دخلوه، و «أَوَّلَ مَرَّةٍ» ظرف زمان، وتقدم الكلام عليها في براءة.

والمراد بالمسجد بيت المقدس ونواحيه.

قوله: «وَلْيَسْتَرْوُا مَا عَلَوْا بَنِيَّ» التثنية الهلاك، يقال: تبر الشيء تبراً وتباراً وتبرية إذا هلك، وتبره: أهلكه، وكل شيء جعلته مكسراً مفتتاً، فقد تبرته، ومنه قيل: تبر الزجاج، وتبر الذهب لمكسره، ومنه قوله تعالى: «إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبَرُّ مَا هُمْ فِيهِ» [الأعراف: ١٣٩]، وقوله: «وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا» [نوح: ٢٨]. وقوله: «مَا عَلَوْا» يجوز في «ما» أن تكون مفعولاً بها، أي: ليهلكوا الذي علوه، أي: غلبوا عليه وظفروا وقيل: ليهدموه؛ كقوله: [الطويل]

٣٣٨٦ - وَمَا النَّاسُ إِلَّا عَامِلَانِ، فَعَامِلٌ يُتَبَرُّ مَا يَبْنِي وَآخَرُ رَافِعٌ^(٥)

ويحتمل: «وَيَتَبَرُّوا ما داموا غالبين» أي: ما دام سلطانهم جارياً على بني إسرائيل، وعلى هذا تكون ظرفية، أي: مدة استعلائهم، وهذا يحوج إلى حذف مفعول، اللهم إلا أن يكون القصد مجرد ذكر الفعل؛ نحو: هو يعطي ويمنع.

وقوله: «تَثْبِيرًا» ذكر للمصدر على معنى تحقيق الخبر، وإزالة الشك في صدقه كما في قوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» [النساء: ١٦٤] أي حقاً، والمعنى ليدمروا ويخربوا ما غلبوا عليه.

(٢) تقدم.

(١) تقدم.

(٤) ينظر: الكتاب لسبويه ١١٦/١.

(٣) تقدم.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١١/٦، القرطبي ١٤٦/١٠، روح المعاني ٢٠/١٥، الدر المصون ٣٧٤/٤.

ثم قال: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ والمعنى: لعلَّ ربَّكم أن يرحمكم، ويعفو عنكم يا بني إسرائيل بعد انتقامه منكم برُدِّ الدَّولة إليكم.

﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدَاً﴾ أي: إن عدتم إلى المعصية، عدنا إلى العقوبة، قال القفال: «وإنما حملنا هذه الآية على عذاب الدنيا؛ لقوله تعالى في سورة الأعراف خبراً عن بني إسرائيل: ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُكَّتْ يُبْعَثْنَ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْفَيْصَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ثم قال: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدَاً﴾ أي وإنهم قد عادوا إلى فعل ما لا ينبغي، وهو التكذيب بمحمد ﷺ وكتمان ما ورد في التوراة والإنجيل، فعاد الله عليهم بالعذاب على أيدي العرب، فجري على بني النضير، وقرظة وبني قينقاع، ويهود خيبر ما جرى من القتل والجلاء، ثم الباقون منهم مهجورون بالجزية، لا ملك لهم ولا سلطان. ثم قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾.

يجوز أن تكون «حصيراً» بمعنى فاعل، أي: حاصرة لهم، محيطة بهم، وعلى هذا: فكان ينبغي أن تؤنث بالتاء كجبرة. وأجيب: بأنها على النسب، أي ذات حصير؛ كقوله: ﴿أَلَسَمَاءٌ مُنْقَطِرَةٌ يَدَيْهِ﴾ [المزمل: ١٨]، أي ذات انفطار، وقيل: الحصار: الحبس، قال لبيد: [الكامل]

٣٣٨٧ - وَمَقَامَةٌ غُلَبِ الرُّجَالِ كَانَهُمْ جِحْنٌ لَدَىٰ بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامٌ^(١)

وقال أبو البقاء^(٢): «لم يؤنث؛ لأنَّ فعلاً بمعنى فاعل» وهذا منه سهو؛ لأنه يؤدِّي إلى أن تكون الصفة التي على فعل، إذا كانت بمعنى فاعل، جاز حذف التاء منها، وليس كذلك لما تقدَّم من أن فعلاً بمعنى فاعل يلزم تأنيثه، وبمعنى مفعول يجب تذكيره، وما جاء شاذاً من النوعين يؤوَّل.

وقيل: إنما لم يؤنث لأنَّ تأنيث «جهنم» مجازي.

وقيل: لأنها في معنى السَّخْنِ والمحس، وقيل: لأنها بمعنى فراش.

ويجوز أن تكون بمعنى مفعول أي: جعلناها موضعاً محصوراً لهم، والمعنى: أنَّ عذاب الدنيا، وإن كان شديداً إلا أنه قد يتفَلَّت بعض النَّاس عنه، والذي يقع فيه يتخلَّص عنه إمَّا بالموت، أو بطريق آخر، وأما عذاب الآخرة، فإنَّه يكون محيطاً به، لا رجاء في الخلاص منه.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ ٩ ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ الآية.

لما شرح فعله^(١) في حقَّ عباده^(٢) المخلصين، وهو الإسراء برسول الله ﷺ وإيتاء التَّوراة لموسى - عليه السلام، وما فعله في حقَّ العصاة، وهو تسليطُ البلاء عليهم - كان ذلك تنبيهاً على أنَّ طاعة الله توجب كلَّ خيرٍ، ومعصيته توجب كلَّ بلية، ولا جرم أثنى على القرآن، فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾.

قوله تعالى: ﴿لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾: نعتٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: للحالة، أو للملّة، أو للطريقة قال الزمخشري: «وَأَيْتِمَا قَدَّرْتُ؛ لَمْ تَجِدْ مَعَ الْإِثْبَاتِ ذَوْقَ الْبَلَاغَةِ الَّذِي تَجِدُهُ مَعَ الْحَذَفِ؛ لِمَا فِي إِبْهَامِ الْمَوْصُوفِ بِحَذْفِهِ مِنْ فَخَامَةٍ تَفْقَدُ مَعَ إِضْاحِهِ».

قال ابن الخطيب^(٣): «وَقَوْلُنَا: هَذَا الشَّيْءُ أَقْوَمُ مِنْ ذَاكَ إِنَّمَا يَصِحُّ فِي شَيْئَيْنِ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى الْإِسْتِقَامَةِ، ثُمَّ كَانَ حَصُولُ مَعْنَى الْإِسْتِقَامَةِ فِي إِحْدَى الصَّوْرَتَيْنِ، أَكْثَرُ وَأَكْمَلُ مِنْ حَصُولِهِ فِي الصَّوْرَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَذَا هُنَا مُحَالٌ؛ فَكَانَ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ أَقْوَمُ مُجَازاً، إِلَّا أَنْ لَفْظَ «أَفْعَلٌ» قَدْ جَاءَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ، كَقَوْلِنَا: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، أَوْ يَحْمِلُ هَذَا اللَّفْظُ عَلَى الظَّاهِرِ الْمُتَعَارَفِ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْكُنْيَاةِ كَثِيرَةٌ الْإِسْتِعْمَالُ فِي الْقُرْآنِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْفَعْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦] أَيْ بِالْخِصْلَةِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.

ومعنى «هِيَ أَقْوَمُ» أَيْ: إِلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي هِيَ أَصَوَّبُ.

وقيل: إِلَى الْكَلِمَةِ^(٤) الَّتِي هِيَ أَعْدَلُ وَهِيَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴿وَيُبَشِّرُ﴾ - يَعْنِي الْقُرْآنَ - ﴿الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ﴾ أَيْ: بِأَنَّ لَهُمْ ﴿أَجْرًا كَبِيرًا﴾ وَهُوَ الْجَنَّةُ. قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى «أَنَّ» الْأُولَى، أَيْ: يُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ بِشَيْئَيْنِ: بِأَجْرِ كَبِيرٍ، وَبِتَعْذِيبِ أَعْدَائِهِمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا يَصِيبُ عَدُوَّكَ سَرُورٌ لَكَ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَنَخْبِرُ بِأَنَّ الَّذِينَ».

قال أبو حيان: «فَلَا يَكُونُ إِذْ ذَاكَ دَاخِلًا تَحْتَ الْبَشَارَةِ». قَالَ شَهَابُ الدِّينِ: قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ يَحْتَمَلُ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَيَخْبِرُ بِأَنَّ» مِنْ بَابِ الْحَذَفِ، أَيْ: حَذَفَ «وَيُخْبِرُ» وَأَبْقَى مَعْمُولَهُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ «أَنَّ الَّذِينَ» غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْبَشَارَةِ بَلَا شَكٍّ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ: أَنَّهُ يَرِيدُ بِالْبَشَارَةِ مَجَرَّدَ الْإِخْبَارِ، سَوَاءً كَانَ بِخَيْرٍ أَمْ بِشَرٍّ، وَهَلْ هُوَ فِيهِمَا حَقِيقَةٌ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ؛ أَوْ اسْتِعْمَالًا لِلْمَشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ؛ وَفِي الْمَسْأَلَتَيْنِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَعَلَى هَذَا: فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ «وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْبَشَارَةِ، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ

(٣) ينظر: الفخر الرازي ١٥٩/٢٠.

(٤) في أ: الحكمة.

(١) في أ: فقتله.

(٢) في أ: العباد.

الزمخشري: أنه لا يجيزُ الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولا استعمال المشترك في معنيه.

فصل

اعلم أن العمل الصالح، كما يوجب لفاعله^(١) النفع الأكمل الأعظم، كذلك تركه يوجب الضرر الأكمل الأعظم، فإن قيل: كيف يليق لفظ البشارة بالعذاب؟

فالجواب^(٢): هذا مذكور على سبيل التهكم، أو من باب إطلاق أحد الضدين على الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وتقدم الكلام عليه قبل الفصل، فإن قيل: هذه الآية [واردة] في شرح أحوال اليهود، وهم ما كانوا ينكرون الإيمان بالآخرة، فكيف يليق بهذا الموضع قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَغْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا؟﴾.

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن أكثر اليهود ينكرون الثواب والعقاب الجسمانيين^(٣).

والثاني: أن بعضهم قال: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَقْدُودَةً﴾ [آل عمران: ٢٤] فهم بهذا القول صاروا كالمنكرين للآخرة.

قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءُهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ (١١).

في الباءين ثلاثة أوجه:

أحدها: أنهما متعلقتان بالدعاء على بابهما؛ نحو: «دَعَوْتُ بكذا» والمعنى: أن الإنسان في حال ضجره قد يدعو بالشر، ويلج فيه، كما يدعو بالخير ويلج فيه.

والثاني: أنهما بمعنى «في» بمعنى أن الإنسان إذا أصابه ضرر، دعا وألج في الدعاء، واستعجل الفرج؛ مثل الدعاء الذي كان يحب أن يدعو في حالة الخير، وعلى هذا: فالمدعو به ليس الشر ولا الخير، وهو بعيد.

الثالث: أن تكون للسبب، ذكره أبو البقاء^(٤)، والمعنى لا يساعده، والمصدر مضاف لفاعله.

وحذفت الواو ولفظها الاستقبال بالألم الساكنة؛ كقوله تعالى: ﴿سَتَدْعُ الزَّانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] وحذف في الخط أيضاً، وهي غير محذوفة في المعنى.

فصل في نظم الآية

وجه النظم: أن الإنسان بعد أن أنزل الله - تعالى - عليه هذا القرآن، وخصه بهذه

(١) في ب: الجسماني.

(٤) ينظر: الإملاء ٨٩/٢.

(١) في ب: لصاحبه.

(٢) ينظر: الرازي ١٢٩/٢٠.

النعم العظيمة، قد يعدل عن التمسك بشرائعه، والرُّجوع إلى بيانه، ويقدم على ما لا فائدة فيه، فقال: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾.

واختلفوا في المراد من دعاء الإنسان بالشر، ف قيل: المراد منه النضر بن الحارث، حيث قال: اللَّهُمَّ، إن كان هذا هو الحق من عندك. فأجاب الله دعاءه، وضربت رقبته، وكان بعضهم يقول: اثبتنا بعذاب الله، وآخرون يقولون: متى هذا الوعد إن كنتم صادقين، وإنما فعلوا ذلك؛ للجهل، ولاعتقاد أن محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - كاذب فيما يقول.

وقيل: المراد أن الإنسان في وقت الضجر يلعن نفسه، وأهله وولده، وماله؛ كدعائه ربّه أن يهب له النعمة والعافية، ولو استجاب الله دعاءه على نفسه في الشر، كما يستجيب^(١) له في الخير، لهلك، ولكن الله لا يستجيب؛ لفضله.

رُوي أن النبي المصطفى - صلوات الله وسلامه عليه - دفع إلى سودة بنت زمعة أسيراً، فأقبل يئنُّ بالليل، فقالت له: مَا لَكَ تَيْنٌ؟ فَشَكَى أَلَمَ الْقَدِّ، فَأَزَحَتْ لَهُ مِنْ كَتَافِهِ، فَلَمَّا نَامَتْ أَخْرَجَ يَدَهُ، وَهَرَبَ^(٢) فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ دَعَا بِهِ، فَأَعْلَمَ بِشَأْنِهِ، فَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اقْطَعْ يَدَهَا، فَرَفَعَتْ سَوْدَةُ - رضي الله عنها - يَدَهَا تَتَوَقَّعُ أَنْ يَقْطَعَ اللَّهُ يَدَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ دُعَائِي عَلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ عَذَابًا مِنْ أَهْلِي رَحْمَةً؛ لِأَنِّي يَشْرُ أَغْضَبَ كَمَا تَغْضَبُونَ^(٣).

وقيل: يحتمل أن يكون المراد أن الإنسان قد يبالغ في الدعاء طلباً للشيء، يعتقد أن خيره فيه، مع أن ذلك الشيء منبغ لشره وضرره، وهو يبالغ في طلبه؛ لجهله بحال ذلك الشيء، وإنما يقدم على مثل هذا العمل؛ لكونه عجولاً مُغْتَرّاً بظواهر الأمور غير متفحص عن حقائقها، وأسرارها.

ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾.

قيل: المراد بهذا الإنسان آدم - صلوات الله وسلامه عليه - لأنه لما انتهت الرُّوحُ إلى سُرته، نظر إلى جسده، فأعجبه ما رأى، فذهب لينهض، فلم يقدر، فهو قوله جل ذكره: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾.

وقيل: المراد الجنس؛ لأنَّ أحداً من النَّاسِ لا يعرى عن عجلة، ولو تركها، لكان تركها أصح له في الدين والدُّنيا، ومعنى القولين واحد؛ لأنَّا إذا حملنا الإنسان على آدم - صلوات الله وسلامه عليه - فهو أبو البشر وأصلهم، فإذا وصف بالعجلة، كانت الصفة لازمة لأولاده. وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: «عَجُولًا» ضَجُورًا لا صبر له على سراء ولا ضراء^(٤).

(٢) سقط من: أ.

(١) في أ: يستجاب.

(٣) ذكره الزمخشري في الكشاف ٢/ ٦٥١.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٤٥) وذكر البغوي في «تفسيره» (٣/ ١٠٧).

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَددَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ وَكُلُّ شَيْءٍ فَضْلُهُ تَفْصِيلًا﴾ (١٢).
قوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ الآية.

في تقرير النظم وجوه:

أحدها: أنه تعالى لما بيّن في الآية المتقدمة ما أوصل إلى الخلق من نعم الدين، وهو القرآن، أتبعه بما أوصله إليهم من نعم الدنيا، فقال عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ فكما أن القرآن ممتزج من المحكم والمتشابه، فكذلك الزمان مشتمل على الليل والنهار، فالمحكم كالنهار، والمتشابه كالليل، وكما أن المقصود من التكليف لا يتم إلا بذكر المحكم والمتشابه، فكذلك الوقت والزمان لا يكمل الانتفاع به إلا بالليل والنهار.

وثانيها: أنه تعالى لما بيّن أن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم، وليس الأقوم إلا ذكر الدلائل الدالة على التوحيد والنبوة، لا جرم أردفه بذكر دلائل التوحيد، وهو عجائب العالم العلوي والسفلي.

وثالثها: أنه لما وصف الإنسان بكونه عجولاً، أي: منتقلاً من صفة إلى صفة، ومن حالة إلى حالة بيّن أن أحوال كل هذا العالم كذلك، وهو الانتقال من الثور إلى الظلمة وبالضد^(١)، وانتقال نور القمر من الزيادة إلى النقصان.

قوله تعالى: ﴿آيَتَيْنِ﴾: يجوز أن يكون هو المفعول الأول، و «اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» ظرفان في موضع الثاني، قدما على الأول، والتقدير: وجعلنا آيتين في الليل والنهار، والمراد بالآيتين: إمّا الشمس والقمر، وإمّا تكوير هذا على هذا، وهذا على هذا، ويجوز أن يكون «آيَتَيْنِ» هو الثاني، و «اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» هما الأول، ثم فيه احتمالان:

أحدهما: أنه على حذف مضاف: إمّا من الأول، أي: نيّري الليل والنهار، وهما القمر والشمس، وإمّا من الثاني، أي: ذوي آيتين.

والثاني: أنه لا حذف، وأنهما علامتان في أنفسهما، لهما دلالة على شيء آخر. قال أبو البقاء^(٢): «فلذلك أضاف في موضع، ووصف في آخر» يعني أنه أضاف الآية إليهما في قوله «آيَةُ اللَّيْلِ» و «آيَةُ النَّهَارِ» ووصفهما في موضع آخر بأنهما آيتان؛ لقوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ هذا كله إذا جعلنا الجعل تصبيراً متعدياً لاثنتين، فإن جعلناه بمعنى «خَلَقْنَا» كان «آيَتَيْنِ» حالاً، وتكون حالاً مقدّرة.

واستشكل بعضهم أن يكون «جَعَلَ» بمعنى صيّر، قال: «لأنه يستدعي أن يكون الليل والنهار موجودين على حالة، ثم انتقل عنها إلى أخرى».

فصل في المقصود بـ «آيتين»

ومعنى «آيتين» أي : علامتين دالّتين على وجودنا، ووحدانيتنا، وقُدْرَتنا .
 قيل : المراد من الآيتين نفس الليل والنهار، أي أنه تعالى جعلهما دليلين للخلق على مصالح الدين والدنيا .
 أمّا في الدين فلا بُدَّ لكل واحد منهما مضادٌّ للآخر، مغاير له، مع كونهما متعاقبين على الدوام من أقوى الدلائل على أنهما غير موجودتين بذاتيهما، بل لا بُدَّ لهما من فاعل يدبّرهما، ويقدرهما بالمقادير المخصوصة .

وأما في الدنيا؛ فلا بُدَّ لمصالح الدنيا لا تتم إلا بالليل والنهار، فلولو الليل، لما حصل السكون والراحة، ولولو النهار، لما حصل الكسب والتصرف .

ثم قال تعالى : ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ﴾ وعلى هذا تكون الإضافة في آية الليل والنهار للتبيين، والتقدير : فمحونا الآية التي هي الليل، وجعلنا الآية التي هي النهار مبصرة، ونظيره قولنا : نفس الشيء وذاته، فكذلك آية الليل هي نفس الليل، ومنه يقال : «دَخَلْتُ بِلَادَ خُرَاسَانَ» أي : دخلت البلاد التي هي خُرَاسَانَ، فكذا ها هنا .

وقيل : على حذف مضاف، أي : وجعلنا نيري الليل والنهار، وقد تقدّم .

وفي تفسير «المحو» قولان :

الأول : ما يظهر في القمر من الزيادة والنقصان، فيبدو في أول الأمر في صورة الهلال، ثم يتزايد نوره، حتّى يصير بديراً كاملاً، ثم ينقص قليلاً قليلاً، وذلك هو المحو، إلى أن يعود إلى المحاق .

والثاني : أن نور القمر هو الكلف الذي يظهر في وجهه، يروى أن الشمس والقمر كانا سواء في النور .

قال ابن عباس رضي الله عنه : «جعل الله تعالى نور الشمس سبعين جزءاً، ونور القمر سبعين جزءاً، فمحا من نور القمر تسعة وستين جزءاً، فجعلها مع نور الشمس، فأرسل الله تعالى جبريل - عليه الصلاة والسلام - فأمر جناحه على وجه القمر، فطمس عنه الضوء» (١) .

ومعنى «المحو» في اللغة : إذهاب الأثر، تقول : محوته أمحوه، واثمحي، واثمحي : إذا ذهب أثره .

وحمل المحو ها هنا على الوجه الأول أولى؛ لأنّ اللام في قوله : ﴿لَتَنْتَفَعُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ النَّيِّينَ وَالْحِسَابِ﴾ متعلق بالوجه الأول، وهو محو آية الليل، وجعل آية

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٧/٣) عن ابن عباس وروي معناه عن عكرمة ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٢/٤) وعزاه إلى عبد بن حميد وابن المنذر .

النهار مبصرة؛ لأنَّ بسبب اختلاف أحوال نور القمر تعرف السُّنُون والحساب، ويبتغى فضل الله تعالى.

وأهل التجارب بيَّنوا أنَّ اختلاف أحوال القمر في مقادير النور له أثر عظيم في أحوال هذا العالم ومصالحه، مثل أحوال البحار في المدَّ والجزر، ومثل أحوال التجربات على ما يذكره الأطباء في كتبهم، وبسبب زيادة نُور القمر ونقصانه تحصل الشهور، وبسبب معاودة الشهور تحصل السُّنُون العربية المبنية على رؤية الهلال.

ويمكن أيضاً إذا حملنا المحو على الكلف أن يكون برهاناً قاهراً على صحة قول المسلمين في المبدأ والمعاد؛ لأنَّ جرم القمر بسيطٌ عند الفلاسفة، فحصول الأحوال المختلفة الحاصلة بسبب المحو يدلُّ على أنه ليس بسبب الطبيعة، بل لأجل أن الفاعل المختار خُصَّص بعض أجزائه بالثَّور الضعيف وبعض أجزائه بالنور القوي، وذلك يدلُّ على أن مدبِّر العالم فاعلٌ مختارٌ بالذَّات، واعتذر الفلاسفة عنه بأنَّه ارتكز^(١) في وجه القمر أجسام قليلة الضوء مثل ارتكاز وجه الكواكب في أجرام الأفلاك، فلمَّا كانت تلك الأجرام أقلَّ ضوءاً من جرم القمر، لا جرم شوهدت تلك الأجرام في وجه القمر، كالكلف في وجه الإنسان، وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ جرم القمر لما كان متشابه الأجزاء، فحصول تلك الأجرام الظلمانية في بعض أجزاء القمر دون سائر الأجزاء ليس إلَّا لمخصَّص حكيم، وكذلك القولُ في أحوال الكواكب؛ لأنَّ الفلك جرمٌ بسيطٌ متشابه الأجزاء، فلم يكن حصول جرم الكواكب في بعض جوانبه أولى من حصوله في سائر الجوانب، وذلك يدلُّ على أنَّ اختصاص ذلك الكوكب بذلك الموضع المعين من الفلك لأجل تخصيص العالم الفاعل المختار.

روي أن ابن الكواء^(٢) سأل علياً - رضي الله عنه - عن السَّواد الذي في القمر، فقال: هو أثر المَحْو^(٣).

قوله: «مُبْصِرَةٌ» فيه أوجه:

أحدها: أنه من الإسناد المجازي؛ لأنَّ الإبصار فيها لأهلها؛ كقوله: ﴿وَأَيُّنَا تَمُودُ أَلثَّاقَةُ مُبْصِرَةٌ﴾ [الإسراء: ٥٩] لمَّا كانت سبباً للإبصار؛ لأنَّ الإضاءة سببٌ لحصول الإبصار، فأطلق الإبصار على الإضاءة إطلاقاً لاسم المسبَّب على السَّبب.

وقيل: «مُبْصِرَةٌ»: مضئة، وقال أبو عبيدة: قد أبصر النهار، إذا صار الناس يبصرون فيه، فهو من باب أفعل، والمراد غير من أسند الفعل إليه؛ كقولهم: «أضعف الرَّجُلُ» أي: ضَعُفَتْ ماشيته، و «أَجْبَنَ الرَّجُلُ» إذا كان أهله جبناءً، فالمعنى أنَّ أهلها بصراء.

(١) في ب: ارتكبت.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٤٨/٢٠).

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٠٧/٣.

وقرأ^(١) علي بن الحسين وقتادة «مَبْصَرَةٌ» بفتح الميم والصاد، وهو مصدر أقيم مقام الاسم، وكثر هذا في صفات الأمكنة نحو: «مَذَابَةٌ».

ثم قال - عز وجل - : ﴿لَتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي لتبصروا كيف تتصرفون في أعمالكم، ﴿وَلَتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾ أي لو ترك الله الشمس والقمر كما خلقهما، لم يعرف الليل من النهار؛ ولم يدر الصائم متى يفطر، ولم يدر وقت الحج، ولا وقت حلول الآجال، ولا وقت السكون والراحة.

واعلم أن الحساب مبني على أربع مراتب: الساعات، والأيام، والشهور، والسنون، فالعدد للسنين، والحساب لما دون السنين، وهي الشهور، والأيام، والساعات، وبعد هذه المراتب الأربعة لا يحصل إلا التكرار؛ كما أنهم رتبوا العدد على أربع مراتب: الآحاد، والعشرات، والمئات، والألوف، وليس بعدها إلا التكرار.

قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَضْلَةٌ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الاشتغال، ورجح نصبه؛ لتقدم جملة فعلية؛ وكذلك «وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمْنَا».

والثاني - وهو بعيد - أنه منصوب نسقاً على «الحساب»، أي: لتعلموا كل شيء أيضاً، ويكون «فَضْلُنَا» على هذا صفة.

والمعنى: أنه تعالى لما ذكر أحوال آتبي الليل والنهار، وهما من وجوه دليلان قاطعان على التوحيد، ومن وجوه آخر: نعمتان عظيمتان من الله على الخلق، فلما شرح الله تعالى حالهما، وفصل ما فيهما من وجوه الدلالة على الخالق؛ ومن وجوه النعم العظيمة على الخلق، كان ذلك تفصيلاً نافعاً وبياناً كاملاً، فلا جرم قال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَضْلَةٌ تَقْصِيلاً﴾ أي: فصلنا لكم كل ما تحتاجون إليه في مصالح دينكم ودنياكم، فهو كقوله: ﴿مَا قَرَطْنَا بِكَ الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقوله: ﴿وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] وإنما ذكر المصدر، وهو قوله: «تفصيلاً» لأجل تأكيد الكلام وتقريره، فكانه قال «وفصلناه حقاً على الوجه الذي لا مزيد عليه».

قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمْنَا طَلْعَهُ فِي عُرْضِهِ وَنَخْرُجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ (١٣) أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا (١٤).

قوله: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمْنَا طَلْعَهُ فِي عُرْضِهِ﴾ الآية.

في كيفية النظم وجوه:

أولها: أنه تعالى لما قال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَضْلَةٌ تَقْصِيلاً﴾ كان معناه أن ما يحتاج إليه من شرح دلائل التوحيد، والثبوة، والمعاد، فقد صار مذكوراً وأن كل ما يحتاج إليه من شرح

أحوال الوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، فقد صار مذكوراً، وإذا كان الأمر كذلك، فقد أزيحت الأعدار، وأزيلت العلل، فلا جرم: كل من ورد عرصة القيامة، ألزمناه طائره في عنقه، ونقول له: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾.

وثانيها: أنه تعالى، لما بيّن أنه أوصل إلى الخلق أصناف الأشياء النافعة لهم في الدّين والدنيا مثل آتي الليل والنهار، وغيرهما، كان منعماً عليهم بجميع وجوه النّعم، وذلك يقتضي وجوب اشتغالهم بخدمته وطاعته، فلا جرم: كل من ورد عرصة القيامة، فإنه يكون مسئولاً عن أعماله وأقواله.

وثالثها: أنه تعالى بيّن أنه ما خلق الخلق إلا ليشغلوا بعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] فلما شرح أحوال الشمس والقمر والنهار والليل، كان المعنى: إنما خلقت هذه الأشياء لتتفعوا بها، فتصيروا متمكنين من الاشتغال بطاعتي وخدمتي، وإذا كان كذلك، فكل من ورد عرصة القيامة، سألته، هل أتى بتلك الخدمة والطّاعة، أو تمرّد وعصى.

وقرىء «في عنقه» بإسكان النون وهو تخفيف شائع.

فصل

اختلفوا في الطائر، فقال ابن عباس - رضي الله عنه -: «عمله، وما قدر عليه من خير أو شرّ، فهو ملازمه، أينما كان»^(١).

وقال الكلبي ومقاتل: «خيرهُ وشره معه لا يفارقه حتّى يحاسبه»، وقال الحسن: يمنه وشؤمه، وعن مجاهد: «ما من مولود إلا في عنقه ورقة، مكتوب فيها شقيّ أو سعيد»^(٢).

وقال أهل المعاني: أراد بالطائر ما قضى عليه أنه عامله، وما هو صائر إليه من سعادة أو شقاوة، سمّي طائراً على عادة العرب فيما كانت تتفاءل وتتشاءم به من سوانح الطير وبوارحها، فكانوا إذا أرادوا الإقدام على عمل من الأعمال، وأرادوا أن يعرفوا أن ذلك العمل يسوقهم إلى خير أو شرّ، اعتبروا أحوال الطير، وهو أنه يطير بنفسه، أو يحتاج إلى إزعاجه، وإذا طار، فهو يطير متيامناً أو متياسراً، أو صاعداً إلى الجوّ، أو إلى غير ذلك من الأحوال التي كانوا يعتبرونها، ويستدلّون بكل واحد منها على أحوال الخير والشر بالطائر، فلما كثر ذلك منهم، سمى الخير والشر بالطائر تسمية للشيء باسم لازمه، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَطِيرُنَا يَوْمَ يُكَمَّمُ﴾ [يس: ١٨] وقوله عزّ وجلّ: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يس: ١٩] فالمعنى: أن كل إنسان ألزمناه عمله في عنقه.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤٧/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٣/٤) وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم وذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٨/٣).

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٨/٣) عن الكلبي ومقاتل.

وقال أبو عبيدة والقتبي: الطائر عند العرب الحظ، وتسميه الفرس البخت، فالطائر ما طار له من خيرٍ وشرٍّ من قولهم: طار سهم فلانٍ بكذا، وخصَّ العنق من سائر الأعضاء؛ لأنه موضع القلائد والأطواق وغيرهما مما يزين، أو يشين، فما يزين، فهو كالتطوق والحلي، وما يشين، فهو كالغل، فعمله إن كان خيراً فهو زينة كالتطوق، أو كان شراً، فهو شين كالغل في رقبته، فقوله: «في عنقه» كناية عن اللزوم؛ كما يقال: جعلت هذا في عنقك أي: قلّدتك هذا العمل، وألزمتك الاحتفاظ به، ويقال: قلّدتك كذا، وطوّقتك كذا، أي: صرفته إليك، وألزمتك إياه، ومنه «قلّده السلطان كذا» أي صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة، ومكان الطوق، ومنه يقال: فلانٌ يقلّد فلاناً أي: جعل ذلك الاعتقاد كالقلادة المربوطة في عنقه.

وهذه الآية أدل دليل على أن كل ما قدره الله - تعالى - على الإنسان، وحكم به عليه في سابق علمه، فهو واجب الوقوع، ممتنع العدم؛ لأنه تعالى بيّن أن ذلك العمل لازم له، وما كان لازماً للشيء؛ كان ممتنع الزوال عنه، واجب الحصول له، وأيضاً: فإن الله - تعالى - أضاف ذلك الإلزام إلى نفسه بقوله: «ألزمتاً»، وذلك تصريح بأن الإلزام إنما صدر منه كقوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦] وقال - صلوات الله وسلامه عليه -: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾.

العامة على «نُخْرِجُ» بنون العظمة مضارع «أَخْرَجَ»، و «كِتَابًا» فيه وجهان: أحدهما: أنه مفعول به.

والثاني: أنه منصوب على الحال من المفعول المحذوف؛ إذ التقدير: ونخرجه له كتاباً، أي: ونخرج الطائر.

ويُروى عن أبي جعفر: «ويُخْرِجُ» مبنياً للمفعول، «كتاباً» نصب على الحال، والقائم مقام الفاعل ضمير الطائر، وعنه أنه رفع «كتاباً» وخُرِجَ على أنه مرفوع بالفعل المبني للمفعول، والأولى قراءة قلقة.

وقرأ الحسن^(٢): «ويُخْرِجُ» بفتح الياء وضَمَّ الراء، مضارع «خَرَجَ» «كتاباً» فاعل به، وابن محيصن ومجاهد كذلك، إلا أنهما نصبا «كتاباً» على الحال، والفاعل ضمير الطائر، أي: ويخرج له طائره في هذا الحال، وقرئ^(٣) «ويُخْرِجُ» بضم الياء وكسر الراء، مضارع «أَخْرَجَ» والفاعل ضمير الباري تعالى، «كتاباً» مفعول.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢٣/١١) والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص (٧٦).

(٢) ينظر في قراءاتها النشر ٣٠٦/٢، والإتحاف ١٩٤/٢، والقرطبي ١٥٠/١٠، والبحر ١٥/٦، والدر المصون ٣٧٦/٣.

(٣) نسبها الفراء في معاني القرآن ١١٨/٢ إلى أبي جعفر المدني، وينظر: البحر ١٤/٦، والدر المصون ٣٧٦/٤.

قوله تعالى: «يُلْقَاهُ» صفة لـ «كتاباً»، و «مَنْشُوراً» حال من هاء «يُلْقَاهُ» وجوز الزمخشري وأبو البقاء^(١) وأبو حيان أن يكون نعتاً لـ «كتاباً»، وفيه نظر؛ من حيث إنه يلزم تقدم الصفة غير الصريحة على الصريحة، وقد تقدم ما فيه.

وقرأ ابن عامر^(٢) وأبو جعفر «يُلْقَاهُ» بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف، مضارع لُقي بالتشديد قال تعالى: «وَلَقَدْهُمْ نَصْرَةٌ وَرُشْدٌ» [الإنسان: ١١] والباقون بالفتح والسكون والتخفيف مضارع «لُقي».

فصل

قال الحسن: بسطنا لك صحيفة، ووكل بك ملكان، فهما عن يمينك، وعن شمالك، فأما الذي عن يمينك، فيحفظ حسنتك، وأما الذي عن شمالك، فيحفظ سيئاتك؛ حتى إذا مِتَّ طُوِيَتْ صحيفتك، وجعلت معك في قبرك؛ حتى تخرج لك يوم القيامة، فقوله: «وَنُخِّجَ لَكَ» أي: من قبره^(٣).

قوله تعالى: «أَقْرَأْ كِتَابَكَ»: على إضمار القول، أي: يقال له: اقرأ، وهذا القول: إما صفة أو حال، كما في الجملة قبله. وهذا القائل هو الله تعالى.

قال الحسن: «يَقْرَأُوهُ أَمِيًّا كَانَ، أو غير أَمِيٍّ»^(٤).

وقال أبو بكر بن عبد الله - رضي الله عنه -: يؤتى المؤمن يوم القيامة بصحيفته، وحسناته في ظهرها، يغبطه الناس عليها، وسيئاته في جوف صحيفته، وهو يقرؤها، حتى إذا ظن أنها قد أوبقته، قال الله له: «قَدْ غَفَرْتُ لَكَ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ» فيعظم سروره^(٥) ويصير من الذين قال الله - عز وجل - في حقهم: «وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ» [عبس: ٣٨، ٣٩].

قوله تعالى: «كَفَىٰ نِقْمِكَ» فيه ثلاثة أوجه:

المشهور عند العربيين: أنَّ «كَفَىٰ» فعل ماضٍ، والفاعل هو المجرور بالباء، وهي فيه مزيدة، ويدل عليه أنها إذا حذفت ارتفع؛ كقوله: [الطويل]

٣٣٨٨ - وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدِيَهُ كَفَىٰ الْهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرًا^(٦)

وقوله: [الطويل]

(١) ينظر: الإملاء ٨٩/٢.

(٢) ينظر: السبعة ٣٧٨، والنشر ٣٨/٢، والتيسير ١٣٩، والحجة ٣٩٨، والحجة للقراء السبعة ٨٧/٥، والقرطبي ١٥٠/١٠، والبحر ١٤/٦.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤٩/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٤/٤) وعزا إلى الطبري.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٣٥/٢٠).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) البيت لزياد بن زيد العدوي ينظر: البحر ١٤/٦، الفراء ١١٩/٢، روح المعاني ٣٣/١٥، التهذيب واللسان «هدى» الدر المصون ٣٧٧/٤.

٣٣٨٩ - كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(١)

وعلى هذا؛ فكان ينبغي أن يؤثف الفعل؛ لتأنيث فاعله، وإن كان مجروراً؛ كقوله: ﴿مَا آمَنْتُ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ﴾ [الأنبياء: ٦] ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأنعام: ٤]. وقد يقال: إنه جاء على أحد الجائزين؛ فإن التأنيث مجازي.

والثاني: أن الفاعل ضمير المخاطب، و «كفى» على هذا اسم فعل أمر، أي: اكتف، وهو ضعيف؛ لقبول «كفى» علامات الأفعال.

الثالث: أن فاعل «كفى» ضمير يعود على الاكتفاء، وتقدم الكلام على هذا و «اليوم» نصب ب «كفى». قوله: «حسيباً» فيه وجهان:

أحدهما: أنه تمييز، قال الرمخشري: «وهو بمعنى حاسب؛ كضرب القداح؛ بمعنى ضاربها، وصرم بمعنى صارم، ذكرهما سيبويه^(٢)، و «على» متعلقة به من قولك: حَسِبَ عليه كذا، ويجوز أن يكون بمعنى الكافي ووضع موضع الشهيد، فعدي ب «على» لأن الشاهد يكفي المدعي ما أهمه، فإن قلت: لم ذكر «حسيباً»؟ قلت: لأنه بمنزلة الشاهد، والقاضي، والأمين، وهذه الأمور يتولأها الرجال؛ فكأنه قيل: كفى بنفسك رجلاً حسيباً، ويجوز أن تتأول النفس بمعنى الشخص، كما يقال: ثلاثة أنفس. قلت: ومنه قول الشاعر: [الوافر]

٣٣٩٠ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي^(٣)

والثاني: أنه منصوب على الحال، وذكر لما تقدم، وقيل: حسيب بمعنى محاسب؛ كخليط وجليس بمعنى: مخالط ومجالس.

قال الحسن - رضي الله عنه - : «عدل، والله، في حقك من جعلك حسيب نفسك»^(٤). وقال السدي: «يقول الكافر يومئذ: إِنَّكَ قَضَيْتَ أَنَّكَ لست بظلام للعبيد، فاجعني أحاسب نفسي فيقال له: اقرأ كتابك، كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً»^(٥).

قوله تعالى: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَّ بَعَثَ رَسُولًا﴾ (١٥).

هذه الآية تدل على أن ثواب العمل الصالح مختص بفاعله، وعقاب الذنب مختص

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٢١٥.

(١) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٨/٣) والرازي في «تفسيره» (١٣٥/٢٠).

(٥) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٣٥/٢٠) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٤/٤) عن السدي وعزاه إلى ابن أبي حاتم.

بفاعله، لا يتعدى منه إلى غيره، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾ [النجم: ٣٩، ٤٠].

قال الكعبى: «الآية دالة على أنَّ العبد متمكِّن من الخير والشر، وأنه غير مجبور على فعل بعينه أصلاً؛ لأنَّ قوله تعالى جلَّ ذكره: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَأِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّٰ فَأِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِ﴾ إنما يليق بالقادر على الفعل المتمكِّن منه، كيف شاء وأراد، وأمَّا المجبور على أحد الطرفين، الممنوع من الطرف الثاني، فهذا لا يليق بهذه الآية» وتقدَّم الجواب. ثم إنَّه تعالى أعاد تقرير أنَّ كلَّ أحدٍ مختصُّ بعمل نفسه، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

قال الزجاج: يقال: وَزَرَ يَزُرُ، فهو وَازِرٌ وَوَزِرٌ وَزِرًا وَزِرَةً، ومعناه: أثمٌ يأثمُ إنمًا.

وقال: في تأويل الآية وجهان:

الأول: أنَّ المذنب لا يؤاخذ بذنبٍ غيره، بل كلُّ أحدٍ مختصُّ بذنب نفسه.

والثاني: أنه لا ينبغي أن يعمل الإنسان بالإنم؛ لأنَّ غيره عمله كقول الكفَّار: ﴿إِنَّمَا وَجَدَنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

فصل

دلَّت هذه الآية على أحكام:

الأول: قال الجبائي^(١): في الآية دلالة على أنه تعالى لا يعذب الأطفال بكفر آبائهم، وإلا لكان الطفل يؤاخذ بذنب أبيه. وذلك خلاف ظاهر الآية.

الثاني: روى ابن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

وطعنت عائشة - رضي الله عنها - في صحَّة هذا الخبر بهذه الآية^(٢). فإن تعذيب الميت ببكاء أهله أخذ للإنسان بجرم غيره، وهو خلاف هذه الآية.

والحديث لا شك في صحَّته؛ لأنَّه في الصحيحين.

وفي الصحيحين أيضاً عن عمر بن الخطَّاب - رضي الله عنه - أنَّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»^(٣).

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٣٧/٢٠.

(٢) أخرجه البخاري ١٨٠/٣، في الجنائز: باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه (١٢٨٦)، وأخرجه مسلم ٦٤٠/٢، في الجنائز: باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٩٢٨/٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٨١/٣) كتاب الجنائز: باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه حديث (١٢٩٠) ومسلم (٦٣٩/٢) من حديث عمر.

وفي صحيح البخاري: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ»^(١).

وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّهُ مَنْ نِيَحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ»^(٢).

وقال - صلوات الله وسلامه عليه - : «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، إِذَا قَالَتِ النَّائِحَةُ: وَاعْضُدَاهُ، وَنَاصِرَاهُ، وَكَاسِيَاهُ حَبْذَا الْمَيِّتِ، قِيلَ لَهُ: أَنْتَ عَضُدُهَا، أَنْتَ نَاصِرُهَا، أَنْتَ كَاسِيُهَا»^(٣).

وفي رواية: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ بِأَكْبَهُمْ، فَيَقُولُ: وَاجِبِلَاهُ، وَسِنْدَاهُ وَأَنْسَاءَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكَانِ يُلْهَذَانِهِ أَهْكَذَا كُنْتَ»^(٤) اللَّهُذُ وَاللَّهُزُّ مِثْلُ اللَّكْزِ وَالدَّفْعِ.

وروى البخاري عن النعمان بن بشير، قال: أغمي على عبد الله بن رواحة، فجعلت أخته عمرة تبكي، وتقول: واجبلاه واكذا واكذا، تُعَذِّدُ عَلَيْهِ، فقال حينَ أَفَاقَ: مَا قُلْتُ شَيْئاً إِلَّا قِيلَ لِي: أَنْتَ كَذَلِكَ^(٥)؟ فَلَمَّا مَاتَ لَمْ تَبْكْ عَلَيْهِ.

فإن قيل: أنكرت عائشة وغيرها ذلك، وقالت لما ذكر لها حديث ابن عمر: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ إنما مرَّ رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها، فقال ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَكُونُونَ^(٦) عَلَيْهَا وَأَنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧) ولمسلم: إنما مرَّ رسول الله ﷺ على قبر يهودي، فقال: «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ، وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُونَ عَلَيْهِ الْآنَ».

وفي رواية متفق عليها: إنما قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَاباً بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وقالت: حَسِبَكُمْ الْقُرْآنَ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٨) [الإسراء: ١٥] وقال

(١) أخرجه البخاري (١٩١/٣) كتاب الجنائز: باب ما يكره من النياحة على الميت رقم (١٢٩٦٢) من حديث عمر.

(٢) أخرجه البخاري (١٦١/٣) كتاب الجنائز: باب ما يكره من النياحة على الميت حديث (١٢٩١) ومسلم (٦٤٠/٢) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه الترمذي (٣/٣٢٦-٣٢٧) كتاب الجنائز: باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت حديث (١٠٠٣) وابن ماجه كتاب الجنائز: باب ما جاء في الميت يعذب بما نيح عليه حديث (١٥٩٤) من حديث أبي موسى.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٩/٧) كتاب المغازي: باب غزوة مؤتة من أرض الشام حديث (٤٢٦٧).

(٦) في ب: يكون.

(٧) أخرجه البخاري ١٨١/٣، في الجنائز: باب قول النبي ﷺ «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» (١٢٨٩)، ومسلم ٦٤٣/١، في الجنائز: باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٩٣٢/٢٧)، وأخرجه

مالك في الموطأ ٢٣٤/١ في الجنائز: باب النهي عن البكاء على الميت ٣٧.

(٨) تقدم.

بعض العلماء: إنما هذا فيمن أوصى أن يتناح عليه كما كان أهل الجاهلية. والجواب أنه يجب قبول أن الحديث لا يمكن رده^(١)؛ لثبوته وإقرار أعيان الصحابة له على ظاهره.

وعائشة - رضي الله عنها - لم تخبر أن النبي ﷺ نفى ذلك، وإنما تأولت على ظاهر القرآن، ومن أثبت وسمع حجة على من نفى وأنكر.

وظاهر القرآن لا حجة فيه؛ لأن الله - تعالى - نفى أن يحمل أحد من ذنب غيره شيئاً، والميت لا يحمل من ذنب النائحة شيئاً، بل إنم التَّوَحُّ عليها، وهو قد يعذب من جهة أخرى بطريق نوحها، كمن سنَّ سيئة سيئة، مع من عمل بها، ومن دعا إلى ضلالة، مع من أجابه.

والحديث الذي روته حديث آخر لا يجوز أن يرد به خبر الصادق؛ لأن القوم قد يشهدون كثيراً ممَّا لا تشهد، مع أن روايتها تحقق ذلك الحديث؛ فإن الله - تعالى - إذا جاز أن يزيد الكافر عذاباً ببيكاء أهله، جاز أن يعذب الميت ابتداء ببيكاء أهله.

ثم في حديث ابن رواحة وغيره ممَّا تقدَّم ما ينصُّ على أن ذلك في المسلم؛ فإن ابن رواحة كان مسلماً، ولم يوص بذلك، ثم إن الصحابة الذين رووه، لو فهموا منه الموصي، لما عجبوا منه، وأنكره من أنكره؛ فإن من المعلوم أن من أمر بمنكر، كان عليه إثم، ولو كان ذلك خاصاً بالموصي، لما خص بالتَّوَحُّ، دون غيره من المنكرات، ولا بالتَّوَحُّ على نفسه، دون غيره من الأموات.

وقال بعض العلماء: لمَّا كان الغالب على النَّاس التَّوَحُّ على الميت، وهو من أمور الجاهلية التي لا يدعونها في الإسلام، ولا يتناهى عنها أكثر النَّاس خُرج الحديث على الأعم الأغلب فيمن لم ينه عن النَّائحة، وهي عادة النَّاس، فيكون تركه للنَّهي مع غلبة

(١) وخلاصة القول أن الأئمة قاطبة مجمعون على اتخاذ الحديث الصحيح قاعدة أساسية بعد كتاب الله تعالى وأنه يجب العمل به في القضاء والافتاء ولو خالف مذاهبهم.

حتى أن بعضهم يعتصم بالحديث حتى كاد يقصر اجتهاده عليه، وبعضهم أسس مذهبه على ظاهره وأنكر ما عداه ولا غرابة فإنه المعين الذي لا ينضب بعد كتاب الله، فيه يجد المجتهد مجالاً واسعاً لاستنباط الأحكام وهو مفتاح القرآن ومراقبة الوصول إلى فهمه على وجهه فقد فصل ما أحمل وأحكم ما تشابه وكمل ما سكت عنه - وإذا كان الحديث بهذه المثابة فلا بأس أن نسرده أقوال الأئمة فيه ونبين مقدار تمسكهم به في تشريعهم فها هو الإمام الشافعي رضي الله عنه يقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وإذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله فدعوا قولي وقولوا بسنة رسول الله. وقد سلك أصحابه هذا المسلك فكانوا يفتون بالحديث. بل كان بعضهم إذا رأى مسألة تعارض فيها الحديث ومذهب الشافعي أخذ بالحديث وأفتى به قاتلاً هكذا مذهب الشافعي وجاء في شرح الهداية لابن الشحنة: إذا صح الحديث وكان مخالفاً للمذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهب من صح عنده. ثم قال: لا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به. لما روي عن أبي حنيفة أن قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي. وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة.

ظَنَّهُ بِأَنَّهَا تَفْعَلُ إِقْرَاراً لِلْمُنْكَرِ وَتَرْكَاً لِلْإِنْكَارِ، فَيُعَذِّبُ عَلَى مَا تَرَكَهُ مِنَ الْإِنْكَارِ، وَرَضِيَ بِهِ مِنَ الْمُنْكَرِ، وَأَمَّا مَنْ نَهَى عَنْهُ، وَعَصَى أَمْرَهُ، فَاللهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعَذِّبَهُ.

قال ابن تيمية: وهذا قريب. وأجود منه، إن شاء الله - تعالى - أن العذاب على قسمين:

أحدهما: ألم وأذى يلحق الميت بسبب غيره، وإن لم يكن من فعله؛ كما يلحق أهل القبور من الأذى بمجاورة الجار السيئ، وبالأعمال القبيحة عند القبور، والجلوس على القبر، أو التغوط عليه، إلى غير ذلك من الأشياء التي يتألم الإنسان بها حياً وميتاً، وإن لم تكن من فعله. فهذا الميت لما عصي الله بسببه، ونبح عليه، لحقه عذاب وألم من هذه المعصية.

قال القاضي: سُئِلْتُ عَنْ مَيِّتٍ دُفِنَ فِي دَارِهِ، وَبُقِرَ قَبْرُهُ أَوْلَادُ يَشْرِبُونَ وَيَسْتَعْمَلُونَ آلَةَ اللَّهْوِ، هَلْ يَتَأَذَى الْمَيِّتُ؟

فأجبت: أَنَّهُ يَتَأَذَى.

وروى بإسناده عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُؤْذِيهِ فِي قَبْرِهِ مَا يُؤْذِيهِ فِي بَيْتِهِ»^(١).

وعن ابن عباس - رضي الله عنه -: إذا مات لأحدكم الميت، فأحسنوا كفنه، وعجلوا إنفاذ وصيته، وأعمقوا له في قبره، وجنبوه جار السوء.

قيل: يا رسول الله: وَهَلْ يَنْفَعُ الْجَارُ الصَّالِحُ فِي الْآخِرَةِ؟ قال: وَهَلْ يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا؟ قالوا: نَعَمْ، قال: وَكَذَلِكَ يَنْفَعُهُ فِي الْآخِرَةِ^(٢).

الثاني: أَنَّ طَبْعَ الْبَشَرِ يُحِبُّ فِي حَيَاتِهِ أَنْ يَبْكِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّرَفِ وَالذِّكْرِ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ يَشْنَى عَلَيْهِ، وَيَذْكُرَ يَمَّا يُحِبُّ، وَكَمَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ وَالسُّلْطَانُ لِعَقْبِهِ، وَإِنْ أَيقِنَ أَنَّهُ لَا لَذَّةَ لَهُ بِذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَعَوَّقَ بِنَقِيضِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ مِنْ عَذَابٍ

(١) ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٧٢/١) رقم (١١٠٤) وقال: سألت أبي عن حديث رواه ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ... فذكره وقال: قال أبي: هذا حديث منكر وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٦٩/١) قال: رواه الديلمي بلا سند عن عائشة مرفوعاً.

ويشهد له ما أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما عنها رفعتة: كسر عظم البيت ككسر عظمه حياً وقال النجم وعند الطبراني والحاكم وابن مندة عن عُمارة بن حزم قال رأي رسول الله ﷺ جالساً على قبر، فقال يا صاحب القبر انزل عن القبر، لا تؤذ صاحب القبر ولا يؤذيك، ورواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال أذى المؤمن في موته كآذاه في حياته، ورواه ابن مندة عن القاسم بن مخيمرة قال لأن أظأ على سنان محمي حتى ينفذ من قدمي أحب إلي من أظأ على قبر، وإن رجلاً وطىء على قبر وإن قلبه ليقطان إذ سمع صوتاً إليك عني يا رجل ولا تؤذني. انتهى.

(٢) ذكره السيوطي في «اللائل المصنوعة» (٤٣٩/٢).

النَّوحَ والبكاء؛ ليعلم النَّاسُ بذلك، فيتناهون عن هذه أو يكرهونه، فمن لم يكره النَّوحَ والبكاء، فهو باقٍ على موجب طبعه، ومن كرهه، كانت تلك الكراهة مانعة من لُحُوقِ الذِّمِّ به.

الثالث: قال القاضي^(١): دلَّت هذه الآية على أَنَّ الوزَرَ والإثم ليس من فعل الله - تعالى -، وذلك من وجوه:

أحدها: أنه لو كان كذلك، لامتنع أن يؤاخذ العبد به، كما لا يؤاخذ بوِزْرِ غيره.
 وثانيها: أنه كان يحبُّ ارتفاع الوزْرِ أصلاً؛ لأنَّ الوزرَ إنما يصحُّ أن يوصف بذلك، إذا كان مختاراً يمكنه التحرُّز، ولهذا المعنى لا يوصف الصَّبِيُّ بذلك.
 الرابع: أنَّ جماعة من الفقهاء المتقدمين امتنعوا من ضرب الدِّية على العاقلة، قالوا: لأنَّ ذلك يفضي إلى مؤاخذة الإنسان بفعل الغير، وذلك مضادٌّ لهذه الآية.
 ونجيب عنها بأنَّ المخطيء [غير مؤاخذ]^(٢) على ذلك الفعل، فكيف يصير غيره مؤاخذاً بسبب ذلك الفعل، بل ذلك تكليفٌ واقعٌ ابتداءً من الله تعالى.
 ثم قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾.
 إقامة للحجَّة وقطعاً للعذر.

واستدلُّوا بهذه الآية على أنَّ وجوب شكر النِّعم لا يثبت بالعقل، بل بالسمع؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

وذلك لأنَّ الوجوب لا يتقرَّر إلا بترتيب العقاب على التَّرك، ولا عقاب قبل الشَّرع بهذه الآية، وبقوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ النساء: ١٦٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه: ١٣٤].

ولقائل أن يقول: هذا الاستدلالٌ ضعيف من وجهين:
 الأول: أنه لو لم يثبت الوجوب العقلي، لم يثبت الوجوب الشرعيُّ ألبتة، وهذا باطل.

فذلك باطل، وبيان الملازمة من وجوه:
 أنه إذا جاء الشَّارع، وادعى كونه نبياً من عند الله - تعالى - وأظهر المعجزة، فهل يجب على المستمع استماعُ قوله، والتأمُّل في معجزاته، أو لا يجب؟
 فإنَّ وجب بالعقل، فقد ثبت الوجوب العقلي، وإنَّ وجب بالشَّرع، فهو باطل؛ لأنَّ

(٢) في ب ليس بمواخذ.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٣٨/٢٠.

ذلك الشارع إما أن يكون هو ذلك المدّعي أو غيره، والأول باطل؛ لأنه يرجع حاصل الكلام إلى أنّ ذلك الرجل يقول: الدليل على أنه يجب قبول قولي أنني أقوله. وهذا إثبات للشيء بنفسه، وإن كان الشارع غيره، كان الكلام كما في الأول، ولزم الدّور والتّسلسل، وهما محالان.

وثانيها: أنّ الشارع، إذا جاء، وأوجب بعض الأفعال، وحرّم بعضها، فلا معنى للإيجاب أو التّحريم إلا أن يقول: إن تركت كذا، أو فعلت كذا، عاقبتك، فنقول: إما أن يجب عليه الاحتراز عن العقاب، وذلك الاحتراز إما أن يجب بالعقل، أو بالسّمع، فإن وجب بالعقل، فهو المقصود، وإن وجب بالسّمع، لم يتقرّر معنى هذا الوجوب إلا بسبب ترتيب العقاب عليه، وحينئذ يعود التقسيم الأول، ويلزم التسلسل.

وثالثها: أنّ مذهب أهل السّنة أنه يجوز من الله - تعالى - أن يعفو عن العقاب على ترك الواجب، وإذا كان كذلك ماهية الوجوب حاصلة، مع عدم العقاب، فلم يبق إلا أن يقال: ماهية الوجوب إنّما تتقرّر بسبب حصول الخوف من الذّم والعقاب؛ فثبت بهذه الوجوه أنّ الوجوب العقلي لا يمكن دفعه، وإذا ثبت هذا فنقول: في الآية قولان:

الأول: أن نجري الآية على ظاهرها، ونقول: العقل هو رسول الله إلى الخلق، بل هو الرسول الذي لولاه، لما تقرّرت رسالة أحدٍ من الرّسل.

فالعقل هو الرسول الأصلي، فكان معنى الآية: حتى نبعث رسولا؛ أي رسول العقل.

والثاني: أن نخصّص عموم الآية، فنقول: المراد وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولا أي رسول العقل في الأعمال التي لا سبيل إلى معرفة وجوبها إلا بالشّرع لا بعد مجيء الشّرع، وتخصيص العموم وإن كان عدولا عن الظاهر إلا أنه يجب المضير إليه عند قيام الدّلالة، وقد بينا قيام الدلائل الثلاثة على أنّا لو نفينا الوجوب العقلي، لزمنا نفي الوجوب الشرعي.

قال ابن الخطيب^(١): والذي نذهب إليه: أن مجرد العقل يدلّ على أنه يجب علينا فعل ما ينتفع به، وترك ما يتضرّر به؛ لأنّا مجبولون على طلب النفع، والهرب من الضّرر، فلا جرم: كان العقل وحده كافياً في الوجوب في حقنا، أما مجرد العقل فلا يدلّ على أنه يجب على الله تعالى شيء، وذلك لأنه منزّه عن طلب النفع، والهرب من الضّرر، فامتنع أن يحكم العقل عليه بوجوب فعل أو تركه.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ۝﴾.

قرأ العامة «أمرنا» بالقصر والتخفيف، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه من الأمر الذي هو ضد النهي، ثم اختلف القائلون بذلك في متعلق هذا الأمر، فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في آخرين: أنه أمرناهم بالطاعة، ففسقوا، وقد ردّ هذا الزمخشري ردّاً شديداً، وأنكره إنكاراً بليغاً في كلام طويل، حاصله: أنه حذف ما لا دليل عليه، وقدّر هو متعلق الأمر: الفسق، أي: أمرناهم بالفسق، قال: «أي: أمرناهم بالفسق، فعملوا، لأنه يقال: أمرته، فقام، وأمرته، فقرأ، وهذا لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة، فكذا هاهنا، لما قال: «أَمَرْنَا مُتَرَفِّعِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا». وجب أن يكون المعنى: أمرناهم بالفسق، ففسقوا، ولا يقال: هذا يشكل بقوله: أمرته فعصاني، أو فخالفتني؛ فإنّ هذا لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة، فكذا هاهنا، كما قال: «أَمَرْنَا مُتَرَفِّعِيهَا، فَفَسَقُوا فِيهَا». وجب أن يكون المعنى: أمرناهم بالفسق، ففسقوا، ولا يقال: هذا يشكل بقوله: أمرته فعصاني، أو فخالفتني؛ فإنّ هذا لا يفهم منه أنني أمرته بالمعصية، والمخالفة؛ لأنّ المعصية مُخَالَفَةٌ لِلأَمْرِ، ومُنَاقِضَةٌ له، فيكون كونها مأموراً بها محالاً.

فلهذا الضرورة تركنا هذا الظاهر، وقلنا: الأمر مجاز؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم: افسقوا، وهذا لا يكون، فبقي أن يكون مجازاً، ووجه المجاز: أنه صبّ عليهم النعمة صبّاً، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي، واتباع الشهوات، فكأنهم مأمورون بذلك؛ لتسبب إيلاء النعمة فيه، وإنما حوّلهم فيها ليشكروا.

ثم قال: «فإن قلت: فهلاً زعمت أن معناه: أمرناهم بالطاعة ففسقوا؟ قلت: لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز، فكيف حذف ما الدليل قائم على نقيضه؟ وذلك أن المأمور به، إنّما حذف لأن «فَفَسَقُوا» يدلّ عليه، وهو كلامٌ مستفيض؛ يقال: «أمرته، فقام» و «أمرته فقرأ» لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة، ولو ذهبت تقدّر غيره، رمت من مخاطبك علم الغيب، ولا يلزم [على] هذا قولهم: أمرته، فعصاني» أو «فلنم يمتثل» لأنّ ذلك منافٍ للأمر مناقض له، ولا يكون ما يناقض الأمر مأموراً به، فكان محالاً أن يقصد أصلاً؛ حتّى يجعل دالاً على المأمور به، فكان المأمور به في هذا الكلام غير منوي، ولا مراد؛ لأن من يتكلّم بهذا الكلام لا ينوي لأمره مأموراً به؛ فكأنه يقول: كان مني أمر، فكان منه طاعة، كما أن من يقول: «فلان يأمر وينهى، ويعطي ويمنع» لا يقصد مفعولاً.

فإن قلت: هلاً كان ثبوت العلم بأن الله لا يأمر بالفحشاء دليلاً على أن المراد: أمرناهم بالخير؟

قلت: لأنّ قوله «فَفَسَقُوا» يدافعه؛ فكأنك أظهرت شيئاً، وأنت تضرر خلافه، ونظير «أمر»: «شاء» في أن مفعوله استفاض حذف مفعوله؛ لدلالة ما بعده عليه؛ تقول: لو شاء، لأحسن إليك، ولو شاء، لأساء إليك، تريد: لو شاء الإحسان، ولو شاء الإساءة، ولو ذهبت تضرر خلاف ما أظهرت، وقلت: قد دلّت حال من أسندت إليه المشيئة أنه من

أهل الإحسان، أو من أهل الإساءة، فاترك الظاهر المنطوق، وأضمر ما دلّت عليه حال المسند إليه المشيئة، لم تكن على سداد.

وتتبعه أبو حيّان في هذا، فقال: أمّا ما ارتكبه من المجاز، فبعيد جداً، وأما قوله: «لأنّ حذف ما لا دليل عليه غير جائز» فتعليل لا يصح فيما نحن بسبيله، بل ثمّ ما يدل على حذفه، وقوله: «فكيف يحذف ما الدليل على نقيضه قائم» إلى «علم الغيب» فنقول: حذف الشيء تارة يكون لدلالة موافقه عليه، ومنه ما مثل به في قوله «أمرته، فقام»، وتارة يكون لدلالة خلافه أو ضده، أو نقيضه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ مَا سَكَنَ فِي الْآلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣] أي: ما سكن وتحرك، وقوله: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبرد، وقول الشاعر: [الوافر]

٣٣٩١ - وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمُمْتُ أَرْضاً أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي^(١)

أي: وأجتنب الشر، وتقول: «أمرته، فلم يُخسِن» فليس المعنى: أمرته بعدم الإحسان، بل المعنى: أمرته بالإحسان، فلم يحسن، والآية من هذا القبيل، يستدل على حذف التقيض بنقيضه، كما يستدل على حذف النظير بنظيره، وكذلك: «أمرته، فأساء إلي» ليس المعنى: أمرته بالإساءة، بل أمرته بالإحسان، وقوله: «ولا يلزم هذا قولهم: أمرته فعصاني» نقول: بل يلزم، وقوله «لأنّ ذلك مناف» أي: لأنّ العصيان مناف، وهو كلام صحيح، وقوله: «فكان المأمور به غير مدلول عليه ولا منوي» لا يسلم بل مدلول عليه ومنوي لا دلالة الموافق بل دلالة المناقض؛ كما بينا، وقوله: «لا يتوي مأموراً به» لا يسلم، وقوله «لأنّ ففسقوا» يدافعه، إلى آخره قلنا: نعم، نوى شيئاً، ويظهر خلافه؛ لأنّ نقيضه يدل عليه، وقوله: ونظير «أمر» «شاء» ليس نظيره؛ لأن مفعول «أمر» كثر التصريح به. قال سبحانه جل ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] ﴿أَمَرَ آلَ تَعَبَدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠] ﴿يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٧٦] ﴿أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩] ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَنْتَهُمْ بِهَذَا﴾ [الطور: ٣٢]، وقال الشاعر: [البسيط]

٣٣٩٢ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ^(٢)

قال شهاب الدين رحمه الله: والشيخ ردّ عليه ردّ مستريح من النظر، ولولا خوف السامة على الناظر، لكان للنظر في كلامهما مجال.

قال ابن الخطيب: ولقائل أن يقول: كما أنّ قوله: «أمرته، فعصاني» يدل على أن المأمور به شيء غير المعصية من حيث إنّ المعصية منافية للأمر مناقضة له، فكذلك قوله: أمرته ففسق يدل على أنّ المأمور به شيء غير الفسق؛ لأنّ الفسق عبارة عن الإتيان

بضدّ المأمور به، فكونه فسقاً ينافي كونه مأموراً به، كما أنّ كونها معصية ينافي كونها مأموراً بها؛ فوجب أن يدلّ هذا اللفظ على أنّ المأمور به ليس بفسق، وهذا في غاية الظهور.

الوجه الثاني: أنّ «أَمَرْنَا» بمعنى كَثَرْنَا قال الواحدي: العرب تقول: أَمَرَ القومُ: إذا أكثرُوا. ولم يرض به الزمخشري في ظاهر عبارته، فإنه قال: وفَسَّر بعضهم «أَمَرْنَا» بـ «كَثَرْنَا» وجعله من باب: «فَعَّلْتُهُ، فَفَعَّلَ» كـ «تُبَزَّتُهُ فَتَبَّرَ». وفي الحديث: «خَيْرُ الْمَالِ سَكَّةٌ مَّأبُورَةٌ، وَمُهْرَةٌ مَّأْمُورَةٌ»^(١)، أي: كثيرة النتائج. وقد حكى أبو حاتم هذه اللغة، يقال: أَمَرَ القوم، وأمرهم الله، ونقله الواحدي عن أهل اللغة، وقال أبو علي: «الجيدُ في «أَمَرْنَا» أن يكون بمعنى كَثَرْنَا» واستدلّ أبو عبيدة^(٢) بما جاء في الحديث، فذكره؛ يقال: أمر الله المهرة، أي: كثر ولدها، قال: «وَمَنْ أَنْكَرَ «أَمَرَ الله القوم» أي: كَثَرَهُمْ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ؛ لثبوت ذلك لغة» ويكون ممّا لزم وتعدى بالحركة المختلفة؛ إذ يقال: أمر القوم، كثروا، وأمرهم الله: كَثَرَهُمْ، وهو من باب المطاوعة: أمرهم الله، فأتَمَرُوا، كقولك: شَتَرَ الله عينه، فَشَتَرَتْ، وجدَعْ أَثْقَه فَجَدِيعٌ، وثَلَمَ سَهْ، فَثَلِمَتْ.

وقرأ^(٣) الحسن، ويحيى بن يعمر، وعكرمة: «أَمَرْنَا» بكسر الميم؛ بمعنى «أَمَرْنَا» بالفتح، حكى أبو حاتم، عن أبي زيد: أنه يقال: «أَمَرَ الله [ماله]، وأمره» بفتح الميم وكسرهما، وقد ردّ الفراء^(٤) هذه القراءة، ولا يلتفت لردّه؛ لثبوتها لغة بنقل العدول، وقد نقلها قراءة عن ابن عباس أبو جعفر، وأبو الفضل الرازي في «لوامحه» فكيف تردّها؟.

وقرأ عليّ بن أبي طالب، وابن أبي إسحاق وأبو رجاء - رضي الله عنهم - في آخرين «أَمَرْنَا» بالمدّ، ورويت هذه قراءة عن ابن كثير^(٥) وأبي عمرو، وعاصم ونافع، واختارها يعقوب، والهمزة فيه للتعدية.

وقرأ عليّ أيضاً، وابن عباس، وأبو عثمان النهدي: «أَمَرْنَا» بالتشديد، وفيه وجهان:

أحدهما: أنّ التضعيف للتعدية، عدّاه تارة بالهمزة، وأخرى بتضعيف العين، كأخرجته وخرّجته.

والثاني: أنه بمعنى جعلناهم أمراء، واللازم من ذلك «أَمَرَ» قال الفارسي: «لا وجه

(١) أخرجه أحمد (٤٦٨/٣) والبخاري في «شرح السنة» (٥٣١/٥) عن سويد بن هيرة مرفوعاً. وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٨/٥) وقال: رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١/٣٧٣.

(٣) ينظر: السبعة ٣٧٩، الشواذ ٧٩، الإتحاف ١٩٥/٢، المحتسب ١٥/٢، والنشر ٣٠٦/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٩/٢.

(٥) ينظر: السبعة ٣٧٩.

لكون «أمرنا» من الإمارة؛ لأن رئاستهم لا تكون إلا لواحد بعد واحد، والإهلاك إنما يكون في مدة واحدة». وردّ على الفارسي: بأن لا نسلم أن الأمير هو الملك؛ حتى يلزم ما قلت، بل الأمير عند العرب من يأمر ويؤتمر به، ولئن سلم ذلك، لا يلزم ما قال؛ لأن المترف إذا ملك، ففسق، ثم آخر بعده، ففسق، ثم كذلك، كثر الفساد، ونزل بهم على الآخر من ملوكهم العذاب، واختار أبو عبيدة قراءة العامة وقال: فإن المعاني الثلاثة تجتمع فيها، يعني: الأمر، والإمارة، والكثير.

المترف في اللغة: المُنعم، والغني: الذي قد أبطرته النعمة، وسعة العيش.

قوله تعالى: ﴿فَقَسَوْا فِيهَا﴾ أي: خرجوا عما أمرهم الله.

﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾: أي: وجب عليها العذاب.

﴿قَدَّمَرْنَهَا تَذَمِيرًا﴾ أي: جربناها، وأهلكنا من فيها، وهذا كالتقرير، لقوله - تعالى - : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩].

فصل في الاحتجاج لأهل السنة

استدل أهل السنة بهذه الآية على صحة مذهبهم من وجوه:

الأول: أن ظاهر الآية يدل على أنه تعالى أراد إهلاكهم ابتداء، ثم توسّل إلى إهلاكهم بهذا الطريق؛ وهذا يدل على أنه تعالى أراد إيصال الضرر إليهم ابتداء.

الثاني: دل ظاهر الآية على أنه - تعالى - إنما خص المترفين بذلك الأمر لعلمه بأنهم يفسقون، وذلك يدل على أنه تعالى أراد منهم الفسق.

الثالث: أنه - تعالى - قال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾ أي: حق عليها القول بالتعذيب والكفر، ومتى حق عليها القول بذلك، امتنع صدور الإيمان منهم؛ لأن ذلك لا يستلزم انقلاب خبر الله الصديق كذباً، وذلك محال، والمفضي إلى المحال محال.

قال الكعبي^(١) - رحمه الله - إن سائر الآيات دلّت على أنه - تعالى - لا يبتدىء بالتعذيب والإهلاك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَقْوِمُ حَتَّىٰ يَغْيُرُوا مَا يَأْتِسِبُهُمْ﴾ [الرعد: ١١]. وقوله عز وجل: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧]. وقوله - عز ذكره - ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

وكل هذه الآيات تدل على أنه لا يبتدىء بالإضرار، وأيضاً: ما قبل هذه الآية يدل على هذا المعنى، وهو قوله - تعالى - : ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَلَنَمَّا يُهْتَدِ لِلْغِيَةِ وَمَنْ ضَلَّ فَلَنَمَّا يَضِلَّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥].

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٤٠/٢٠.

ومن المحال أن يقع بين آيات القرآن تناقض؛ فثبت أن هذه الآيات محكمة، والآيات التي نحن في تفسيرها مجملة؛ فيجب حمل هذه الآية على تلك الآيات. واعلم أن أحسن الناس كلاماً في تأويل هذه الآية على وجه يوافق قول المعتزلة: «الْقَوْلُ» - رحمه الله تعالى - فإنه ذكر وجهين:

الأول: أنه - تعالى - أخبر أنه لا يعذب أحداً بما يعلمه منه، ما لم يعمل به أي: لا يجعل علمه حجة على من علم أنه إذا أمره عصاه، بل يأمره، فإذا ظهر عصيانه للناس، فحينئذ يعاقبه. وقوله - تعالى -: ﴿وَلِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾.

معناه: وإذا أردنا إمضاء ما سبق من القضاء بإهلاك قوم بظهور معاصيهم، فحينئذ ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾. أي: أمرنا المنعمين فيها المتعززين الظانين أن أموالهم وأولادهم وأنصارهم ترد عنهم بأسنا بالإيمان والعمل بشرائع ديني، على ما يبلغهم عني رسولي، ففسقوا، فحينئذ يحق عليهم القضاء السابق بإهلاكهم، لظهور معاصيهم، فحينئذ أدمرنا.

والحاصل: أن المعنى: وإذا أردنا أن نهلك قرية بسبب علمنا بأنهم لا يقدمون إلا على المعصية لم نكتف [في تحقيق^(١)] ذلك الإهلاك بمجرد ذلك العلم، بل أمرنا مترفيها، ففسقوا، فإذا ظهر منهم ذلك الفسق، فحينئذ نوقع العذاب الموعود به.

الوجه الثاني: أن التأويل: وإن أردنا أن نهلك قرية بسبب ظهور المعاصي من أهلها، لم نعالجهم بالعذاب في أول ظهور المعاصي بينهم، بل أمرنا مترفيها بالرجوع عن تلك المعاصي.

وإنما خص المترفين بذلك الأمر؛ لأن المترف هو المنعم، ومن كثرت نعمة الله عليه، كان قيامه بالشكر واجب، فإذا أمرهم بالتوبة والرجوع عن المعاصي مرة بعد أخرى، مع أنه لا يقطع عنهم تلك النعم، بل يزيدها حالاً بعد حال، فحينئذ يظهر عنادهم وتمردهم وبعدهم عن الرجوع عن الباطل إلى الحق، فحينئذ يصب الله البلاء عليهم صباً. ثم قال القفال - رحمه الله -: وهذان التأويلان راجعان إلى أن الله - تعالى - أخبر عن عباده أنه لا يعاجل بالعقوبة أمة ظالمة؛ حتى يعذر إليهم غاية الإعذار، الذي يقع منه اليأس من إيمانهم، كما قال - تعالى - في قوم نوح - عليه السلام -: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، وقال عز وجل: ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦] وقال تعالى في غيرهم: ﴿فَمَا كَانُوا يَتُوبُونَ إِلَّا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ٧] فأخبر الله تعالى عنهم أولاً أنه لا يظهر العذاب إلا بعد بعثة الرسل، ثم أخبر ثانياً في هذه الآية: أنه - تعالى - إذا بعث الرسل أيضاً، فكذبوا، لم يعاجلهم بالعذاب، بل يتابع^(٢) عليهم النصائح والمواعظ، فإن بقوا مصرين، فهناك ينزل عليهم عذاب الاستئصال.

(٢) في ب: يبالغ.

(١) في ب: بتحقيق.

وأجاب الجبائي^(١) فقال: ليس المراد من الآية أنه تعالى يريد إهلاكهم قبل أن يعصوا ويستحقوا ذلك؛ لأنه لا يظلم، وهو على الله محال، بل المراد من الإرادة قرب تلك الحالة، فكان التقدير: وإذا قرب وقت إهلاك قرية أمرنا مترفها، ففسقوا فيها، وهو كقول القائل: إذا أراد المريض أن يموت ازدادت أمراضه شدة، وإذا أراد التاجر أن يفتقر أتاه الخسران من كل جهة، وليس المراد أن المريض يريد أن يموت على الذنوب، والتاجر يريد أن يفتقر، وإنما يعنون أنه سيصير كذلك؛ فكذا هاهنا.

واعلم أن هذه الوجوه جواب عن الوجه الأول من الوجوه الثلاثة المتقدمة في التمسك بهذه الآية، وكلها عدول عن ظاهر اللفظ، وأما الوجه الثاني والثالث فبقي سليماً عن الطعن.

قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ (١٧).

والمراد منه أن الطريق الذي ذكرناه هو عادتنا مع الذين يفسقون، ويتمردون فيما تقدم من القرون الذين كانوا بعد نوح؛ كعاد، وثمود، وغيرهم، ثم إنه - تعالى - خاطب رسوله - صلوات الله عليه - بما يكون خطاباً وردعاً وزجراً للكل، فقال جل ذكره: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ وهذا تخويف لكفار مكة.

و «كَمْ» نصب بأهلكنا، و «مِنَ الْقُرُونِ» تمييز لـ «كَمْ» و «مِن بَعْدِ نُوحٍ»: «مِن» لا ابتداء الغاية، والأولى للبيان، فلذلك اتَّحَدَ متعلقهما، وقال الحوفي: «الثانية بدل من الأولى»، وليس كذلك؛ لاختلاف معنيهما، والباء بعد «كَفَى» تقدم الكلام عليها، وقال ابن عطية: «إنما يجاء بهذه الباء في موضع مدح أو ذم» والباء في «بِذُنُوبِ» متعلقة بـ «خَبِيرًا» وعلَّقها الحوفي بـ «كَفَى».

قال الفراء - رحمه الله -: لو ألغيت الباء؛ من قوله: «بِرَبِّكَ» جاز، وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به أو يذم؛ كقولك: كفاك به، وأكرم به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً.

أما إذا لم يكن مدحاً أو ذمّاً، لم يجوز دخولها، فلا يجوز أن يقال: «قَامَ بِأَخِيكَ» وأنت تريد: «قَامَ أَخُوكَ».

فصل في مقدار القرن

قال عبد الله بن أبي أوفى: القرن: عشرون ومائة سنة، فبعث رسول الله ﷺ في أول قرن، وكان آخره يزيد بن معاوية^(٢)، وقيل: مائة سنة.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٤١/٢٠.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٤/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٩/٣).

رُوي عن محمد بن القاسم عن عبد الله بن بسر المازني: أن النبي ﷺ وضع يده على رأسه، وقال: «سيعيش هذا الغلام قرناً» وقال محمد بن القاسم - رضي الله عنه -: فما زلنا نعدُّ له؛ حتَّى تمت له مائة سنة، ثمَّ مات^(١).

وقال الكلبي: ثمانون سنة^(٢).

وقيل: أربعون سنة^(٣).

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَذْخُورًا ۝١٨ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ۝١٩ كَلَّا نُمَدِّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۝٢٠﴾.

قوله - تعالى -: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ﴾ الآية.

«مَنْ» شرطية، و «عَجَلْنَا» جوابها، و «ما يشاء» مفعولها، و «لِمَنْ نُرِيدُ» بدل بعض من كل، من الضمير في «لَهُ» بإعادة العامل، و «لِمَنْ نُرِيدُ» تقديره: لمن نريد تعجيله له. [قوله]: «ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ» «جَعَلْ» هنا تصيرية.

وقوله: «يَصْلَاهَا» الجملة حال: إمَّا من الضمير في «لَهُ» وإمَّا من «جَهَنَّمَ» و «مَذْمُومًا» حال من فاعل «يَصْلَاهَا» قيل: وفي الكلام حذف، وهو حذف المقابل؛ إذ الأصل: من كان يريد العاجلة، وسعى لها سعيها، وهو كافرٌ لدلالة ما بعده عليه، وقيل: بل الأصل: من كان يريد العاجلة بعمله للآخرة كالمنافق.

ومعنى «يَصْلَاهَا»: يدخلها.

«مَذْمُومًا»: مطروداً، «مَذْخُورًا»: مُبْعَدًا.

وقوله: «سَعْيَهَا»: فيه وجهان:

أحدهما: أنه مفعول به؛ لأنَّ المعنى: وعمل لها عملها.

والثاني: أنه مصدر، و «لَهَا» أي: من أجلها.

والجملة من قوله: «وَهُوَ مُؤْمِنٌ» هذه الجملة حال من فاعل «سَعَى».

قوله تعالى: ﴿كَلَّا نُمَدِّ﴾: «كَلَّا» منصوب بـ «نُمَدِّ» و «هَؤُلَاءِ» بدل، و «هَؤُلَاءِ» عطف عليه، أي: كلُّ فريق نمُدُّ هَؤُلَاءِ الساعين بالعاجلة، وهَؤُلَاءِ الساعين للآخرة، وهذا

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٤/٨) من طريق محمد بن القاسم عن عبد الله بن بسر به.

ورواه الحاكم (٥٤٩/٢) من وجه آخر عن عبد الله أيضاً.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧١/٥) وزاد نسبه إلى ابن مردويه.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٠٩/٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

تقدير جيد، وقال الزمخشري في تقديره: «كُلُّ واحدٍ من الفريقين [نُمدَّ]». قال أبو حيان: «كذا قدره الزمخشري، وأعرّبوا «هؤلاء» بدلاً من «كُلّاً» ولا يصح أن يكون بدلاً من «كُلِّ» على تقدير: كُلُّ واحدٍ؛ لأنّه إذ ذاك بدل كُلِّ من بعض، فينبغي أن يكون التقدير: كل الفريقين».

و «مِنْ عَطَاءٍ» متعلّق بـ «نُمدَّ» والعطاء اسم مصدر واقع موقع اسم المفعول. والمحظور: الممنوع، وأصله من الحظر، وهو: جمعُ الشيء في حظيرة، والحظيرة: ما يعمل من شجر ونحوه؛ لتأوي إليه الغنم، والمحتظر: من يعمل الحظيرة.

فصل

قال القفال^(١) - رحمه الله -: هذه الآية داخلة في معنى قوله: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِّزَمَتِهِ لَظِيْرٌ فِي عُنُقِهِ﴾. ومعناه: أن العَمَال في الدنيا قسمان:

منهم من يريد بعمله الدنيا والرياسة، فهذا يأنف من الانقياد للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -، والدخول في طاعتهم؛ خوفاً من زوال الرّئاسة عنهم، فهذا قد جعل طائر نفسه شوماً؛ لأنّه في قبضة الله؛ فيؤتبه الله في الدنيا منها قدراً لا كما يشاء ذلك الإنسان، بل كما يشاء الله. بل إن عاقبته جهنم يدخلها فيصلها بحرّها مذموماً ملوماً، مدحوراً مطروداً من رحمة الله.

وفي لفظ هذه الآية فوائد:

أحدها: أن العقاب^(٢) عبارة عن مضرة مقرونة بالإهانة بشرط أن تكون دائمة خالية عن المنفعة.

وثانيها: أن من الجهال من إذا ساعدته الدنيا اغترّب بها، وظنّ أن ذلك لأجل كرامته على الله - تعالى - فيبئن - تعالى - بهذه الآية أن مساعدة الدنيا لا ينبغي أن يستدلّ بها على رضا الله تعالى لأنّ الدنيا قد تصلح مع أن عاقبتها المصير إلى العذاب والإهانة، فهذا الإنسان أعماله تشبه طائر السوء في لزومها له، وكونها سائقة له إلى أشدّ العذاب.

وثالثها: قوله: ﴿لَمَنْ تُرِيدُ﴾ يدلّ على أنّه لا يحصل الفوز بالدنيا لكلّ أحد، بل كثير من الكفّار يعرضون عن الدّين في طلب الدنيا، ثم يبقون محرومين عن الدنيا، وعن الدّين، فهؤلاء هم الأخسرون أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

وأما القسم الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾.

فشرط تعالى فيه ثلاثة شروط:

(٢) في أ: الخطاب.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٤٢/٢٠.

أحدها: أن يريد بعمله الآخرة أي: ثواب الآخرة، فإنه إن لم ينو ذلك، لم ينتفع بذلك العمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٧] وقوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

والثاني: قوله جلّ ذكره: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾، وذلك يقتضي أن يكون ذلك العمل من باب القرب والطاعات، وكثير من الضلال يتقربون بعبادة الأوثان، ولهم فيها تأويلان:

أحدهما: أنهم يقولون: إله العالم أجلّ وأعظم من أن يقدر الواحد مثلاً على إظهار عبوديته، وخدمته، ولكن غاية قدرتنا أن نشتغل بعبودية بعض المقربين من عباد الله، مثل أن نشتغل بعبادة الكواكب، أو ملك من الملائكة، ثم إن الملك أو الكواكب يشتغلون بعبادة الله - تعالى -.

فهؤلاء يتقربون إلى الله - تعالى - بهذا الطريق، وهذه طريق فاسدة، فلا جرم لم ينتفع بها.

والتأويل الثاني: أنهم قالوا: اتخذنا هذه التماثيل على صور الأنبياء والأولياء، والمراد من عبادتها أن يصير أولئك الأنبياء والأولياء شفعاءنا عند الله - تعالى -، وهذا الطريق أيضاً فاسد؛ فلا جرم لم ينتفع بها.

وأيضاً: نقل عن الجنيد أنهم يتقربون إلى الله - تعالى - بقتل أنفسهم تارة، وبإحراق أنفسهم أخرى، وهذا الطريق أيضاً فاسد، فلا جرم لم ينتفع بها، وكذا القول في جميع فرق المبطلين الذين يتقربون إلى الله - تعالى - بمذاهبهم الباطلة.

والشرط الثالث: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾.

وهذا الشرط معتبر؛ لأن الشرط في كون أعمال البرّ موجبة للثواب هو الإيمان، فإذا لم يوجد، لم يحصل المشروط، ثم إنه - تعالى - أخبر أنّ عند حصول هذه الشرائط يصير السعي مشكوراً، والعمل مبروراً.

واعلم أن الشكر عبارة عن مجموع أمور ثلاثة:

اعتقاد كونه محسناً في تلك الأعمال، والثناء عليه بالقول، والإتيان بأفعال تدلّ على كونه معظماً عند ذلك الشاكر، والله - تعالى - يعامل المطيعين بهذه الأمور الثلاثة، فإنّه تعالى عالمٌ بكونهم محسنين في تلك الأعمال، وإنّه تعالى يشني عليهم بكلامه؛ وإنّه تعالى يعاملهم بمعاملة دالة على كونهم مطيعين عند الله - تعالى -.

وإذا كان مجموع هذه الثلاثة حاصلاً، كانوا مشكورين على طاعتهم من قبل الله - تعالى -.

يروى في كتب المعتزلة: أنّ جعفر بن حرب حضر عنده رجل^(١) من أهل السنة،

(١) في أ: واحد.

وقال: الدليل على أن الإيمان حصل بخلق الله تعالى: أنا نشكر على الإيمان، ولو لم يكن الإيمان حاصلًا بإيجاده، لامتنع أن نشكره عليه؛ لأنَّ مدح الإنسان وشكره على ما ليس من عمله^(١) قبيح. قال الله - تعالى -: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨].

فعجز الحاضرون على الجواب، فدخل ثمامة بن الأشرس، وقال: إنا نمدح الله - تعالى - ونشكره على ما أعطانا من القدرة، والعقل، وإنزال الكتب، وإيضاح الدلائل، والله - تعالى - يشكرنا على فعل الإيمان، قال الله - تعالى -: ﴿فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ قالوا: فضحك جعفر بن حرب^(٢) وقال: صعبت^(٣) المسألة، فسهلت.

واعلم أن قولنا: مجموع القدرة مع الداعي يوجب الفعل كلام واضح؛ لأنه «تعالى» هو الذي أعطى الموجب الثَّامَّ لحصول الإيمان، فكان هو المستحقُّ للشكر، ولما حصل الإيمان للعبد، وكان الإيمان موجباً للسَّعادة الثَّامَّة، صار العبدُ أيضاً مشكوراً، ولا منافاة بين الأمرين.

فصل

اعلم أنَّ كلَّ من أتى بفعل، فإمَّا أن يقصد به تحصيل خيرات الدنيا، أو تحصيل الآخرة، أو يقصد به مجموعهما، أو لم يقصد به واحد منهما.

فإن قصد به تحصيل خيرات الدنيا فقط، أو تحصيل الآخرة فقط، فالله - تعالى - ذكر حكم هذين القسمين في هذه الآية، وأما القسم الثالث فينقسم ثلاثة أقسام: إمَّا أن يكون طلب الآخرة راجحاً أو مرجوحاً، أو يكون الطالبان متعادلين.

فإن كان طلب الآخرة راجحاً، فهل يكون هذا العمل مقبولاً عند الله تعالى بحيث يحتمل أن يقال: إنه غير مقبول؛ لقول النبي ﷺ حاكياً عن الله - تعالى - أنه قال: أنا أغنى الأغنياء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه غيري تركته وشريكه^(٤).

وأيضاً: طلب رضوان الله - تعالى - إمَّا أن يكون سبباً مستقلاً بكونه باعثاً على ذلك الفعل، وداعياً إليه، وإمَّا ألا يكون. فإن كان الأول امتنع أن يكون لغيره مدخل في ذلك البعث والدعاء؛ لأنَّ الحكم إذا أسند إلى سبب كامل تام، امتنع أن يكون لغيره مدخل فيه، وإن كان الثاني، فيكون الدَّاعي إلى ذلك الفعل هو المجموع، وذلك المجموع ليس هو طلب الرضوان من الله - تعالى -؛ لأنَّ المجموع الحاصل من الشيء ومن غيره يجب أن يكون مغايراً لطلب رضوان الله؛ فوجب ألا يكون مقبولاً، ويحتمل أن يقال: لما كان

(٢) سقط من أ.

(١) في ب: فعله.

(٣) في أ: وقالوا سببط.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٨٩/٤) كتاب الزهد والرفائق: باب من أشرك في عمله غير الله حديث (٢٩٨٥/٤٦) من حديث أبي هريرة.

طلب الآخرة راجحاً على طلب الدنيا تعارض المثل بالمثل، فيبقى القدر الزائد داعية خالصة لطلب الآخرة؛ فوجب كونه مقبولاً.

وأما إذا كان طلب الدنيا وطلب الآخرة متعادلين، أو كان طلب الدنيا راجحاً، فقد اتفقوا على أنه غير مقبول، إلا أنه على كل حال خير مما إذا كان طلب الدنيا خالياً بالكلية عن طلب الآخرة.

وأما القسم الرابع، وهو الإقدام على الفعل من غير داع، فهو مبني على أن صدور الفعل من القادر، هل يتوقف على حصول الداعي أم لا؟.

فالذين يقولون: إنه متوقف على حصول الداعي، قالوا: هذا القسم ممتنع الحصول، والذين قالوا: إنه لا يتوقف، قالوا: هذا الفعل لا أثر له في الباطن، وهو محرم في الظاهر؛ لأنه عبث.

فصل في معنى الآية

معنى الآية أنه تعالى يمدّ الفريقين بالأموال، ويوسع عليهما في الرزق، والعزّ والزينة في الدنيا؛ لأنّ عطاءه ليس بضيق على أحد مؤمناً كان أو كافراً؛ لأنّ الكل مخلوق في دار العمل؛ فوجب إزاحة العذر وإزالة العلة عن الكل.

والتنوين في «كلاً» عوض من المضاف إليه، أي كلّ واحد من الفريقين.

قوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً﴾ (٢١).

«كيف» نصب: إمّا على التشبيه بالظرف، وإمّا على الحال، وهي معلقة لـ «أنظر» بمعنى فكر، أو بمعنى أبصر.

والمعنى: أنا أوصلنا إلى مؤمن، وقبضنا عن مؤمن آخر، وأوصلنا إلى كافر، وقبضنا عن كافر آخر، وقد بيّن - تعالى - وجه الحكمة في هذا التفاوت، فقال جلّ ذكره: ﴿وَحَنُ قَسَمًا يَبْتَهُمْ مَبِشَرَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وقال تعالى في آخر سورة الأنعام: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ الآية.

ثم قال تعالى: ﴿وَلاَخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً﴾ أي: من درجات الدنيا، ومن تفضيل الدنيا، والمعنى: أن الآخرة أعظم وأشرف من الدنيا.

أي: أن المؤمنين يدخلون الجنة، والكافرين يدخلون النار، فتظهر فضيلة المؤمنين على الكافرين، ونظيره قوله - تعالى -: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤].

قوله تعالى: ﴿لَا يَجْعَلُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَّخْدُولًا﴾ (٢٢).

لما بيّن تعالى أن الناس فريقان؛ منهم: من يريد بعمله الدنيا فقط، وهم أهل

العذاب، ومنهم: من يريد طاعة الله، وهم أهل الثواب، ثم شرط في ذلك ثلاثة شروط: أن يريد الآخرة، وأن يعمل عملاً، ويسعى سعياً موافقاً لطلب الآخرة، وأن تكون مؤمناً لا جرم فصل في هذه الآية تلك المجملات، فبدأ أولاً بشرح حقيقة الإيمان، وأشرف أجزاء الإيمان هو التوحيد، ونفي الشرك، فقال عز وجل: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾.

ثم ذكر عقبيه سائر الأعمال التي يكون المشتغل بها ساعياً سعي الآخرة.

قال المفسرون^(١): الخطاب مع النبي ﷺ والمراد غيره كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] وقيل: الخطاب للإنسان، وهذا أولى؛ لأنه تعالى عطف عليه قوله - تعالى -: ﴿وَقَصَّ زُلَيْكَةَ إِذَا تَبَدَّوْا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَلْعَنَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾.

وهذا لا يليق بالنبي - صلوات الله وسلامه عليه - لأن أبويه ما بلغا الكبر عنده.

والمعنى: أن من أشرك بالله، كان مذموماً مخذولاً؛ ويدل على ذلك وجوه:

الأول: أن المشرك كاذب، والكاذب يستوجب الذم، والخذلان.

الثاني: أنه لما ثبت بالدليل: أنه لا إله ولا مدبر إلا الواحد الأحد، فحينئذ: يكون

جميع النعم حاصلة من الله - تعالى -، فمن أشرك بالله، فقد أضاف بعض تلك النعم إلى غير الله، مع أن الحق أن كلها من الله، فحينئذ يستحق الذم؛ لأن المستحق للشكر على تلك النعم هو الخالق لها، فلما جحد كونها من الله - تعالى - فقد قابل إحسان الله - تعالى - بالإساءة والجحود، فاستوجب^(٢) الذم، ويستحق الخذلان؛ لأنه لما أثبت الله شريكاً، استحق أن يفوض أمره إلى ذلك الشريك، ولما كان ذلك الشريك معدوماً، بقي بلا ناصر ولا حافظ ولا معين، وذلك عين الخذلان.

الثالث: أن الكمال في الوحدة، والنقصان في الكثرة، فمن أثبت الشريك، فقد وقع

في جانب النقصان.

قوله تعالى: ﴿فَنَقَعْدُ﴾: يجوز أن تكون على بابها، فينتصب ما بعدها على الحال،

ويجوز أن تكون بمعنى «صار» فينتصب على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزمخشري، وأنشدوا في ذلك:

٣٣٩٣ - لَا يُقْنَعُ الْجَارِيَةُ الْخَضَابُ وَلَا الْوِشَاحَانِ وَلَا الْجِلْبَابُ

مِنْ دُونَ أَنْ تَلْتَقِيَ الْأَرْكَابُ وَيَقْعُدَ الْأَنْزِلُ لَهُ لُفَا^(٣)

أي: ويصير، والبصريون لا يقيسون هذا، بل يقتصرون به على المثل في قولهم:

«شَحَدَ شَفْرَتَهُ؛ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ».

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٤٦/٢٠. (٢) في ب: فاستحق.

(٣) البيتان لبعض بني عامر ينظر: معاني الفراء ٢/٢٧٤، البحر ٦/٦٩، التهذيب واللسان «ركب»، الدر المصون ٣٨١/٤.

وقال الواحد^(١): «فَتَقَعْدُ»: انتصب؛ لأنه وقع بعد الفاء؛ جواباً للنهي، وانتصابه بإضمار «أن» كقولك: لا تقطع عثاً، فنجفوك، والتقدير: لا يكن منك انقطاع؛ فيحصل أن نجفوك، فما بعد الفاء متعلق بالجملة المتقدمة بحرف الفاء، وإنما سُمِّىَ النحويون جواباً؛ لكونه مشابهاً للجزاء في أنَّ الثاني مسبَّب عن الأول؛ ألا ترى أنَّ المعنى: إن انقطعت جفوتك، كذلك تقدير الآية: إن جعلت مع الله إلهاً آخر، قعدت مذموماً مخذولاً.

فصل في معنى القعود في الآية

ذكروا في هذا القعود وجوهاً:

أحدها: أن معناه المكث أي: فتمكث في الناس مذموماً مخذولاً، وهذه اللفظة مستعملة في لسان العرب والفرس في هذا المعنى، إذا سأل الرجل غيره: ما يصنع فلان في تلك البلدة؟ فيقول المجيب: هو قاعدٌ بأسوأ حالٍ.

معناه: المكث، سواء كان قائماً أو قاعداً.

وثانيها: أنَّ من شأن المذموم المخذول أن يقعد نادماً متفكراً على ما فرط منه.

وثالثها: أنَّ المتمكن^(٢) من تحصيل الخيرات يسعى في تحصيلها، والسعي إنما يتأتى بالقيام، وأما العاجز عن تحصيلها، فإنه لا يسعى، بل يبقى جالساً قاعداً عن الطلب، فلما كان القيام على الرجل أحد الأمور التي يتمُّ بها الفوز بالخيرات، وكان القعود والجلوس علامة على عدم تلك المكنة والقدرة، لا جرم جعل القيام كناية عن القدرة على تحصيل الخيرات، والقعود كناية عن العجز والضعف.

قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا ۖ وَلَا لَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۚ (٢٣) وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ۝ (٢٤)﴾.

قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾.

لما ذكر في الآية المتقدمة ما هو الركن الأعظم في الإيمان، أتبعه بذكر ما هو من شعائر الإيمان وشرائعه، وهي أنواع:

الأول: أن يشتغل الإنسان بعبادة الله سبحانه وتعالى، ويتحرَّز عن عبادة غير الله تعالى.

والقضاء: الحكم الجزم البتُّ الذي لا يقبل النسخ؛ لأنَّ الواحد منا، إذا أمر غيره بشيء لا يقال: قضى عليه، فإذا أمره أمراً جزمياً، وحكم عليه بذلك على سبيل البتِّ والقطع، فهذا يقال: قضى عليه، وروى ميمون بن مهران عن ابن عباس - رضي الله

(٢) في ب: التمكن.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/١٤٧.

عنه - أنه قال في هذه الآية: كان الأصل: «وَوَصَّى رَبُّكَ»، فالتصقت إحدى الواوَيْن بالصَّاد، فصارت قافاً ففريء «وَوَقَّضَى رَبُّكَ»^(١).

ثم قال: ولو كان على القضاء ما عصى الله أحد قط؛ لأنَّ خلاف قضاء الله ممتنع، هذا رواه عنه الضحاك بن مزاحم^(٢)، وسعيد بن جبير، وهو قراءة عليّ وعبد الله. وهذا القول بعيد جداً؛ لأنه يفتح باب أن التحريف والتغيير قد تطرق إلى القرآن، ولو جَوَّزنا ذلك، لارتفع الأمان عن القرآن، وذلك يخرجُه عن كونه حجة، وذلك طعن عظيم في الدين.

وقرأ الجمهور «قَضَى» فعلاً ماضياً، فقليل: هي على موضوعها الأصلي؛ قال ابن عطية: «ويكون الضمير في «تَعَبَّدُوا» للمؤمنين من الناس إلى يوم القيامة».

وقال ابن عباس وقتادة والحسن بمعنى: أمر^(٣).

وقال مجاهد: بمعنى: أوصى^(٤).

وقال الزبيع بن أنس: أوجب وألزم^(٥).

وقيل بمعنى: حكم.

وقرأ بعض ولد معاذ بن جبل: «وقضاء ربك» اسماً مصدراً مرفوعاً بالابتداء، و «أَلَّا تَعَبَّدُوا» خبره.

قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعَبَّدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾: يجوز أن تكون «أن» مفسرة؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول، و «لا» ناهية، ويجوز أن تكون الناصبة، و «لا» نافية، أي: بأن لا، ويجوز أن تكون المخففة، واسمها ضمير الشأن، و «لا» ناهية أيضاً، والجملة خبرها، وفيه إشكال؛ من حيث وقوع الطلب خبراً لهذا الباب، ومثله في هذا الإشكال قوله: ﴿أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨]، وقوله: ﴿أَنْ عَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] لكونه دعاء، وهو طلب أيضاً، ويجوز أن تكون الناصبة، و «لا» زائدة. [قال أبو البقاء^(٦): «ويجوز أن

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٨/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٩/٤) وزاد نسبته إلى الفريابي وسعيد بن منصور وابن المنذر وابن الأنباري في «المصاحف» من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٩/٤) وعزاه إلى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس.

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٨/٨) عن الضحاك من قوله.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٨/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٩/٤) وزاد نسبته إلى ابن المنذر.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٨/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (١١٠/٣).

(٥) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٠/٣).

(٦) ينظر: الإملاء ٩٠/٢.

يكون في موضع نصب، [أي:] ألزم ربك عبادته و «لا» زائدة. قال أبو حيّان: «وهذا وهم؛ لدخول «إلا» على مفعول «تَعْبُدُوا» فلزم أن يكون نفيًا، أو نهيًا». قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ قد تقدم نظيره في البقرة.

وقال الحوفي: «الباء متعلقة بـ «قَضَى» ويجوز أن تكون متعلقة بفعل محذوف تقديره: وأوصى بالوالدين إحسانًا، و «إحسانًا» مصدر، أي: يحسنون بالوالدين إحسانًا». وقال الواحدي: «الباء من صلة الإحسان، فقدّمت عليه؛ كما تقول: يزيد فانزل»^(١) وقد منع الزمخشري هذا الوجه؛ قال: «لأن المصدر لا يتقدّم عليه معموله». قال شهاب الدين: والذي ينبغي أن يقال: إن هذا المصدر إن عني به أنه ينحلّ لحرف مصدرٍ، وفعل، فالأمر على ما ذكر الزمخشري، وإن كان بدلاً من اللفظ بالفعل، فالأمر على ما قال الواحدي، فالجواز والمنع بهذين الاعتبارين.

وقال ابن عطية: «قوله ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ عطف على «أن» الأولى، أي: أمر الله ألاّ تعبدا إلاّ إياه، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانًا. واختار أبو حيّان أن يكون «إحسانًا» مصدرًا واقعًا موقع الفعل، وأن «أن» مفسرة، و «لا» ناهية، قال: فيكون قد عطف ما هو بمعنى الأمر على نهي؛ كقوله: [الطويل]

٣٣٩٤ - يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ^(٢)

قلت: و «أحسن» و «أساء» يتعديان بـ «إلى» وبـ «الباء». قال تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِكَ﴾ [يوسف: ١٠٠] وقال كثير عزة: [الطويل]

٣٣٩٥ - أَسِينِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةَ^(٣)

وكانه ضَمَّنَ «أحسن» لمعنى «لَطَفَ» فتعدى تعديته.

فصل في نظم الآية

لما أمر بعبادة نفسه أتبعه ببرّ الوالدين، ووجه المناسبة بين الأمرين أمور:

أولها: أن السبب الحقيقي لوجود الإنسان هو تخليق الله وإيجاده، والسبب الظاهري هو الأبوان، فأمر بتعظيم السبب الحقيقي، ثم أتبعه بالأمر بتعظيم السبب الظاهري.

وثانيها: أن الموجود: إما قديم، وإما محدث، ويجب أن تكون معاملة الإنسان مع الإله القديم بالتعظيم والعبودية، ومع المحدث بإظهار الشفقة، وهو المراد من قوله - صلوات الله البرّ الرحيم وسلامه عليه -: «والتعظيم لأمر الله، والشفقة على خلق الله»^(٤)

(٣) تقدم.

(١) في ب: فامرر.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٤٨/٣٠).

(٢) تقدم.

وأحقُّ الخلق بالشفقة الأبوان؛ لكثرة إنعامهما على الإنسان. فقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ إشارة إلى التَّعْظِيمِ لأمر الله تعالى، وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إشارة إلى الشَّفَقَةِ على خلق الله.

وثالثها: أنَّ الاشتغال بشكر المنعم واجبٌ، ثمَّ المنعم الحقيقي هو الخالق سبحانه وتعالى جلَّ ذكره لا إله إلا هو، وقد يكون بعض المخلوقين منعماً عليك، وشكره أيضاً واجبٌ؛ لقوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»^(١)، وليس لأحدٍ من الخلائق نعمةٌ على الإنسان مثل ما للوالدين، وتقديره من وجوه:

أحدها: أن الولد قطعةٌ من الوالدين؛ قال - عليه السلام -^(٢): «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي يُؤْذِنِي مَا يُؤْذِيهَا»^(٣).

وأيضاً شفقة الوالدين على الولد عظيمة، وجدهما في إيصال الخير إلى الولد أمرٌ طبيعيٌّ، واحترازهما عن إيصال الضرر إليه أمرٌ طبيعيٌّ أيضاً؛ فوجب أن تكون نعم الوالدين على الولد كثيرة، بل هي أكثر من كلِّ نعمة تصل من إنسانٍ إلى إنسانٍ.

وأيضاً: حال ما يكون الإنسان في غاية الضَّعْفِ ونهاية العجز يكون جميعُ أصناف نعم الأبوين في ذلك الوقت واصله إلى الولد، وإذا وقع الإنعام على هذا الوجه، كان موقعه عظيماً.

وأيضاً: فإيصال الخير إلى الغير قد يكون لداعية إيصال الخير إليه، وإيصال الخير إلى الولد ليس لهذا الغرض، فكان الإنعام فيه أتمَّ وأكمل، فثبت بهذه الوجوه أنه ليس لأحدٍ من المخلوقين نعمةٌ على غيره مثل ما للوالدين على الولد، فلهذا بدأ الله بشكر نعمة الخالق؛ فقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ثمَّ أرففه بشكر نعمة الوالدين، فقال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾. فإن قيل: إنَّ الوالدين إنَّما طلبا تحصيل اللذة لأنفسهما؛ فلزم منه دخول الولد في الوجود، ودخوله في عالم الآفات والمخافات، فأبى إنعام للأبوين على الولد.

يحكى أن بعض المنتسبين للحكمة كان يضربُ أباه، ويقول: هو الذي أدخلني في عالم الكون والفساد، وعرضني للموت، والفقر، والعَمَى، والزَّمانة.

(١) أخرجه أبو داود (٤٨١١) والترمذي (٢٩٨/٤) كتاب البر والصلة: باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك حديث (١٩٥٤) وأحمد (٢٥٨/٢) وابن حبان (٢٠٧٠ - موارد) من حديث أبي هريرة.

وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

وصححه ابن حبان.

(٢) سقط من: أ.

(٣) أخرجه البخاري (١٣١ - ١٣٢) كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب فاطمة حديث (٣٧٦٧) ومسلم

(١٩٠٢/٤) كتاب فضائل الصحابة: باب فضائل فاطمة حديث (٢٤٤٩/٩٣). والبيهقي (٦٤/٧)

والحاكم (١٥٨/٣) والبيهقي في «شرح السنة» (٢٣٢/٧) من حديث المسور بن مخرمة.

وقيل لأبي العلاء المعري: ماذا تكتب على قبرك؟ فقال اكتبوا عليه: [الكامل]

٣٣٩٦ - هَذَا جَنَاهُ أَبِي عَلَيْنَا وَمَا جَنَيْنَتْ عَلَى أَحَدٍ^(١)

وقال في ترك الزوج والولد: [الكامل]

٣٣٩٧ - وَتَرَكْتُ فِيهِمْ نِعْمَةً أَلْـ عَمَدَ التِّي سَبَقَتْ نَعِيمَ الْعَاجِلِ

وَلَوْ أَنَّهُمْ وَلَدُوا لَمَنَّاوَا شِدَّةً تَزِمِي بِهِمْ فِي مُوَبِقَاتِ الْآجِلِ^(٢)

وقيل للإسكندر: أستاذك أعظم منة عليك أم والدك؟ فقال: الأستاذ أعظم منة؛ لأنه تحمّل أنواع الشدائد عند تعليمي وأوقفني في نور العلم، وأمّا الوالد فإنه طلب تحصيل لذة الوقاع لنفسه، فأخرجني إلى آفات عالم الكون والفساد. ومن الكلمات المشهورة الماثورة: «خَيْرُ الْآبَاءِ مَنْ عَلَّمَكَ» والجواب:

هَبْ أَنَّهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ طَلَبَ لَذَّةَ الْوَقَاعِ، إِلَّا أَنَّ الْاهْتِمَامَ بِإِيصَالِ الْخَيْرَاتِ إِلَيْهِ، وَدَفَعَ الْآفَاتِ مِنْ أَوَّلِ دَخُولِهِ فِي الْوُجُودِ إِلَى وَقْتِ بُلُوغِهِ الْكَبِيرِ، أَلَيْسَ أَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ جَمِيعِ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَاتِ الْخَيْرَاتِ وَالْمَبْرَاتِ؟ فَسَقَطَتْ هَذِهِ الشَّبَهَاتُ.

واعلم أن لفظ الآية يدلّ على معانٍ كثيرة، كل واحدٍ منها يوجب المبالغة في الإحسان إلى الوالدين، منها أنه تبارك وتعالى قال في الآية المتقدمة: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾، ثم أضاف بهذه الآية المشتملة على الأعمال التي يحصل بها الفوز بسعادة الآخرة. وذكر من جملة البر بالوالدين، وذلك يدلّ على أن هذه الطاعة من أصول الطاعات التي تفيد سعادة الآخرة.

ومنها أنه تعالى بدأ بذكر الأمر بالتوحيد، وثنى بطاعة الله، وثلث ببرّ الوالدين، وهذه درجة عالية ومبالغة عظيمة في تعظيم هذه الطاعة.

ومنها: أنه تعالى لم يقل: «وإحساناً بالوالدين»، بل قال: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، فتقديم ذكرهما يدلّ على شدة الاهتمام. ومنها: أنه تعالى قال: «إحساناً» بلفظ التنكير، والتنكير يدلّ على التعظيم، أي: إحساناً عظيماً كاملاً، لأنّ إحسانهما إليك قد بلغ الغاية العظيمة؛ فوجب أن يكون إحسانك إليهما كذلك، وإن لم تحسن إليهما كذلك، فلا تحصل المكافأة؛ لأنّ إنعامهما عليك كان على سبيل الابتداء، وفي الأمثال المشهورة: «إِنَّ الْبَادِيَ بِالْبِرِّ لَا يَكْفَأُ».

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ﴾ قرأ الأخوان^(٣) «يَبْلُغَنَّ» بألف التشنية قبل نون التوكيد

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٤٩/٢٠، وروح المعاني ٦١/٨.

(٢) ينظر: الرازي ١٤٩/٢٠، وروح المعاني ٦١/٨.

(٣) ينظر: السبعة ٣٧٩، والتيسير ١٣٩، والحجة ٣٩٩، والنشر ٣٠٦/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، والبحر ٦/٢٤، والوسيط ١٠٣/٣.

المشددة المكسورة، والباقون دون ألف ويفتح النون، فأما القراءة الأولى، ففيها أوجه:

أحدها: أن الألف ضمير الوالدين؛ لتقدم ذكرهما، و «أَحْذَهُمَا» بدلٌ منه، و «أو كلاهما» عطف عليه، وإليه نحا الزمخشري وغيره، واستشكله بعضهم بأن قوله «أَحْذَهُمَا» بدل بعض من كل، لا كل من كل؛ لأنه غير واف بمعنى الأول، وقوله بعد ذلك «أو كلاهما» عطف على البديل، فيكون بدلاً، وهو من بدل الكل من الكل؛ لأنه مرادف لألف الثانية، لكنه لا يجوز أن يكون بدلاً؛ لعموه عن الفائدة؛ إذ المستفاد من ألف الثانية هو المستفاد من «كِلَاهُمَا» فلم يفد البديل زيادة على المبدل منه.

قال شهاب الدين: هذا معنى قول أبي حيّان، وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: مسلّم أنّه لم يفد البديل زيادة على المبدل منه، لكنه لا يضر؛ لأنه شأن التأكيد، ولو أفاد زيادة أخرى غير مفهومة من الأول كان تأسيساً لا تأكيداً، وعلى تقدير تسليم ذلك، فقد يجاب عنه بما قال ابن عطية؛ فإنه قال بعد ذكره هذا الوجه: وهو بدلٌ مقسّم؛ كقول الشاعر:

[الطويل]

٣٣٩٨ - وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ^(١)
إِلَّا أَنَّ أَبَا حَيَّانَ تَعَقَّبَ كَلَامَهُ، فَقَالَ: «أَمَّا قَوْلُهُ: بَدَلٌ مَقْسَمٌ؛ كَقَوْلِهِ:
٣٣٩٩ - «وَكُنْتُ»^(٢)

فليس كذلك؛ لأن شرطه العطف بالواو، وأيضاً فشرطه: ألا يصدق المبدل منه على أحد قسميه، لكن هنا يصدق على أحد قسميه؛ ألا ترى أن الألف، وهي المبدل منه يصدق على أحد قسميها، وهو «كلاهما» فليس من البديل^(٣) المقسّم. ومتى سلّم له الشرطان، لزم ما قاله.

الثاني: أن الألف ليست ضميراً، بل علامة تشنية، و «أَحْذَهُمَا» فاعل بالفعل قبله، و «أو كِلَاهُمَا» عطف عليه، وقد ردّ هذا الوجه: بأن شرط الفعل الملحق به علامة تشنية: أن يكون مسنداً لمثنى؛ نحو: قَامَا أَخَوَاكَ، أو إلى مفرّق بالعطف بالواو خاصة على خلاف فيه؛ نحو: «قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرُو»، لكن الصحيح جوازه؛ لوروده سماعاً كقوله:

[الطويل]

٣٤٠٠ - وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ^(٤)

(١) البيت لكثير عزة. ينظر: ديوانه ٩٩، وأمالى المرتضى ٤٦/١، وخزانة الأدب ٥/٢١١، ٢١٨، والكتاب ١/٥٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٣/١، والمقاصد النحوية ٢٠٤/٤، وشرح الأشموني ٢/٤٣٨، وشرح المفصل ٣/٧٨، ومغني اللبيب ص ٤٧٢، والمقتضب ٤/٢٩٠، والبحر المحيط ٦/٢٤، والدر المصون ٤/٣٨٢.

(٢) ينظر: التخريج السابق.

(٣) في أ: يقع.

(٤) تقدم.

والفعلُ هنا مسندٌ إلى «أحدهما» وليس مثنًى، ولا مفرقاً بالعطف بالواو.

الثالث: نقل عن الفارسي أن «كلاهما» توكيد، وهذا لا بد من إصلاحه بزيادة، وهو أن يجعل «أحدهما» بدل بعض من كل، ويضمّر بعده فعلٌ رافعٌ لضمير ثنية، ويقع «كلاهما» توكيداً لذلك الضمير تقديره: أو يبلغا كلاهما، إلا أنه فيه حذف المؤكد وإبقاء التوكيد، وفيها خلاف، أجازها الخليل وسيبويه^(١) نحو: «مررتُ بزَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَخَاكَ أَنْفُسَهُمَا» بالرفع والنصب، فالرفع على تقدير: هما أنفسهما، والنصب على تقدير أعينهما أنفسهما، ولكن في هذا نظراً؛ من حيث إن المنقول عن الفارسي منع حذف المؤكد وإبقاء توكيده، فكيف يخرجُ قوله على أصلٍ لا يجيزه؟.

وقد نصَّ الزمخشريُّ على منع التوكيد، فقال: «فإن قلت: لو قيل: «إِنَّمَا يَبْلُغَانُ كلاهما» كان «كلاهما» توكيداً لا بدلاً، فما لك زعمتَ أنه بدلٌ؟ قلت: لأنه معطوفٌ على ما لا يصحُّ أن يكون توكيداً للثنيين، فانتظم في حكمه؛ فوجب أن يكون مثله» قلت: يعني أنَّ «أحدهما» لا يصلح أن يكون توكيداً للمثنى، ولا لغيرهما، فكذا ما عطف عليه؛ لأنه شريكه.

ثم قال: «فإن قلت: ما ضرُّك لو جعلته توكيداً مع كون المعطوف عليه بدلاً، وعطفت التوكيد على البدل؟ قلت: لو أريد توكيد الثنية، ل قيل: «كِلَاهُمَا» فحسب، فلما قيل: «أَحَدُهُمَا» علم أنَّ التوكيد غير مراد، فكان بدلاً مثل الأول».

الرابع: أن يرتفع «كِلَاهُمَا» بفعلٍ مقدرٍ تقديره: أو يبلغُ كلاهما، ويكون «أحدهما» بدلاً من ألف الضمير بدل بعض من كل، والمعنى: إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ أَوْ يَبْلُغُ كلاهما.

قال البغوي^(٢) - رحمه الله - فعلى قراءة حمزة والكسائي قوله: «أَحَدُهُمَا» أَوْ كِلَاهُمَا كلام مستأنف؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] فقلوه: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ابتداءً.

وأما القراءة الثانية فواضحة، و «إِنَّمَا» هي «إِنْ» الشرطية زيدت عليها «ما» توكيداً، فأدغم أحد المتقاربين في الآخر بعد أن قلب إليه، وهو إدغام واجب، قال الزمخشريُّ: «هي إن الشرطية زيدت عليها «ما» توكيداً لها؛ ولذلك دخلت النون، ولو أفردت «إِنْ» لم يصحَّ دخولها، لا تقول: إِنْ تُكْرَمَنَّ زَيْدًا، يُكْرَمُكَ، ولكن: إِنَّمَا تُكْرِمُهُ».

وهذا الذي قاله الزمخشريُّ نصُّ سيبويه على خلافه، قال سيبويه^(٣):

وإن شئت، لم تُفحَمِ النون، كما أنك، إن شئت، لم تجيء بـ «ما» قال أبو حيَّان: «يعني مع النون وعدمها» وفي هذا نظراً؛ لأنَّ سيبويه، إنما نصَّ على أنَّ نون التوكيد لا

(١) ينظر: الكتاب ٢٤٧/١. (٢) ينظر: معالم التنزيل ١١٠/٣. (٣) ينظر: الكتاب ١٥٢/٢.

يجب الإتيان بها بعد «أماً» وإن كان أبو إسحاق قال بوجوب ذلك، وقوله بعد ذلك: كما أنك إن شئت لم تجيء بـ «مأ» ليس فيه دليل على جواز تأكيد الشرط مع «إن» وحدها. و «عندك» ظرف لـ «يَلْعَنَنَّ» و «كَلَّا» مثناة معنى من غير خلاف، وإنما اختلفوا في تثنيتهما لفظاً: فمذهب البصريين: أنها مفردة لفظاً، ووزنها على فعل؛ كـ «مَعَى» وألفها منقلبة عن واو، بدليل قلبها تاء في «كَلْنَا» مؤنث «كَلَّا» هذا هو المشهور، وقيل: أَلْفَهَا عن ياء، وليس بشيء، وقال الكوفيون: هي مثناة لفظاً؛ وتبعهم السهيلي مستدلين على ذلك بقوله: [الرجز]

٣٤٠١ - فِي كَلَّتِ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَه (١)

فنطق بمفردها؛ ولذلك تعرب بالآلف رفعاً والياء نصباً وجرأً، فآلفها زائدة على ماهية الكلمة كآلف «الزيدان»، ولامها محذوفة عند السهيلي، ولم يأت عن الكوفيين نص في ذلك، فاحتمل أن يكون الأمر كما قال السهيلي، وأن تكون موضوعة على حرفين فقط، لأن مذهبهم جواز ذلك في الأسماء المعربة.

قال أبو الهيثم الرازي^(٢) وأبو الفتح الموصلي، وأبو علي الجرجاني إن «كَلَّا» اسم مفرد يفيد معنى التثنية، ووزنه فعل، ولامه معتل بمنزلة لام «حَجَّيْ وَرَضِي» وهي كلمة وضعت على هذه الخلقة يؤكد بها الاثنان^(٣) خاصة، ولا تكون إلا مضافة^(٤)؛ لأنها لو كانت تثنية، لوجب أن يقال في النصب والخفض: «مَرَزْتُ بِكَلِّي الرَّجُلَيْنِ» بكسر الياء، كما يقال: «بَيْنَ يَدَيِ الرَّجُلِ» و «مِنْ ثُلْثِي اللَّيْلِ» و «يَا صَاحِبِي السُّجْنِ» و «طَرَفِي النَّهَارِ»، ولما لم يكن كذلك، علمنا أنها ليست تثنية، بل هي لفظة مفردة، وضعت للدلالة على التثنية، كما أن لفظة «كُلُّ» اسم واحد موضوع للجماعة، فإذا أخبرنا عن لفظة، كما تخبر عن الواحد؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْفَيْصَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، فكذا إن أخبرنا عن «كَلَّا» أخبرنا عن واحد، فقلت: كلا أخويك كان قائماً.

قال الله تعالى: ﴿كَلْنَا الْخَنَيْنِ أَنْتَ أَكْلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].. ولم يقل: «أَتْنَا».

وحكمها: أنها متى أضيفت إلى مضمير أعربت إعراب المثنى، أو إلى ظاهر، أعربت إعراب المقصور عند جمهور العرب، وبنو كنانة يعربونها إعراب المثنى مطلقاً، فيقولون: رأيت كِلَيْ أَخَوَيْكَ، وكونها جرث مجرى المثنى مع المضمير، دون الظاهر يطول ذكره.

(١) ينظر: أسرار العربية ٢٨٨، الإنصاف ٤٣٩/٢، خزانة الأدب ١/١٢٩، ١٣٣، والدرر ١/١٢٠.

وشرح الأشموني ١/٣٢، لسان العرب «كَلَّا»، اللع في العربية ص ١٧٢، المقاصد النحوية ١/١٥٩،

همع الهوامع ١/٤١، الدر المصون ٤/٣٨٤.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/١٥٠.

(٤) في أ: للإضافة.

(٣) في أ: توكيدها الإتيان.

ومن أحكامها: أنها لا تضاف إلا إلى مثنى لفظاً [ومعنى نحو: «كلا الرجلين»]، أو معنى لا لفظاً؛ نحو: «كِلَانَا»، ولا تضاف إلى مفرقين بالعطف نحو: «كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو» إلا في ضرورة؛ كقوله: [الطويل]

٣٤٠٢ - كِلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ عَلَى مَهْلٍ بَاثْنَيْنِ أَلْقَاهُ صَاحِبُهُ^(١)
وكذا لا تضاف إلى مفردٍ مرادٍ به الثنية إلا في ضرورة؛ كقوله: [الرملي]

٣٤٠٣ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ^(٢)
والأكثر مطابقتها فيفرد خبرها وضميرها؛ نحو: كلاهما قائم، وكلاهما ضربته، ويجوز في قليل: قائمان، وضربتهما؛ اعتباراً بمعناهما، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله: [البسيط]

٣٤٠٤ - كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَأْيِي^(٣)
وقد يتعين اعتبار اللفظ؛ نحو: كلانا كفيل صاحبه، وقد يتعين اعتبار المعنى، ويستعمل تابعاً توكيداً، وقد لا يتبع، فيقع مبتدأ، ومفعولاً به، ومجروراً، و «كِلَانَا» في جميع ما ذكر كـ «كِلا» وتاؤها بدل عن واو، وألفها للتأنيث، ووزنها فعلى؛ كذكرى، وقال يونس: ألفتها أصل، وتاؤها مزيدة، ووزنها فعتل، وقد ردّ عليه الناس، والنسب إليها عند سيبويه^(٤): «كِلَوِي» كمذكرها، وعند يونس: كِلَتَوِي؛ لثلاث تلتبس، ومعنى الآية أنهما يبلغان إلى حالة الضعف والعجز، فيصيران عندك في آخر العمر، كما كنت عندهما في أول العمر.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَمْآَأَي﴾ قوله: أف: اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، وهو قليل؛ فإن أكثر باب أسماء الأفعال أوامر، وأقل منه اسم الماضي، وأقل منه اسم المضارع؛ كـ «أف» وأؤه، أي: أتوجع، ووي، أي: أعجب، وكان من حقها أن تعرب؛ لوقوعها موقع معرب، وفيها لغات كثيرة، وصلها الرُّماني إلى تسع وثلاثين، وذكر ابن عطية لفظة، بها تمت الأربعون، وهي اثنتان وعشرون مع الهمزة المضمومة: أف، أف، أف، بالتشديد مع التنوين وعدمه، أف، أف، أف، بالتخفيف مع التنوين وعدمه، أف، أف، أف، بالسكون والتخفيف؛ أف، بالسكون والتشديد، أف، أف، أف، أف، من غير إمالة، وبالإمالة

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/٣، والمقرب ١/٢١١، والدر المصون ٤/٣٨٤، ويروى البيت هكذا:

كلا السيف والساق الذي ضربت به على دهش يا بشن ألقاه صاحبه

(٢) تقدم.

(٣) البيت للمفردق ينظر: النواذر ١٦٢، الإنصاف ٢/٤٤٧، الخصائص ٢/٤٢١، شرح المفصل لابن

يعيش ١/٥٤، المغني ١/٢٠٤، الهمع ١/٤١، الدر ١/١٦، الأشموني ١/٧٨، التصريح ٢/٤٣

الدر المصون ٤/٣٨٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٨٢.

المحضة، وبالإمالة بين بين، أفو أفِي: بالواو والياء، وإحدى عشرة مع كسر الهمزة: إَفْ، إَفْ: بالتشديد مع التنوين وعدمه، أَفْ، إَفْ، إَفْ بالتخفيف مع التنوين وعدمه، إَفَا بالإمالة، وست مع فتح الهمزة: أَفْ أَفْ؛ بالتشديد مع التنوين وعدمه، أَفْ بالسكون، أَفا بالالف، فهذه تسع وثلاثون لغة، وتماز الأربعين: «أَفَا» بهاء السكت، وفي استخراجها بغير هذا الضابط الذي ذكرته عسر ونصب، يحتاج في استخراجها من كتب اللغة، ومن كلام أهلها، إلى تتبع كثير، وأبو حيان لم يزد على أن قال: «ونحن نسردها مضبوطة كما رأيناها»، فذكرها، والتساخ خالفوه في ضبطه، فمن ثم جاء فيه الخلل، فعدلنا إلى هذا الضابط المذكور، والله الحمد والمنة.

وقد قرئ من هذه اللغات بسبع: ثلاث في المتواتر، وأربع في الشاذ، فقرأ نافع^(١) وحفص بالكسر والتنوين، وابن كثير، وابن عامر بالفتح دون تنوين، والباقون بالكسر دون تنوين، ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء، وقرأ نافع في رواية: أَفْ بالرفع والتنوين، وأبو السَّمال بالضم من غير تنوين، وزيد بن علي بالنصب والتنوين، وابن عباس: «أَفْ» بالسكون. قال ابن الخطيب: والبحث المشكل ها هنا أنا لما نقلنا أنواعاً من اللغات في هذه اللفظة، فما السبب في أنهم تركوا أكثر تلك اللغات في قراءة هذه اللفظة، واقتصروا على وجوه قليلة منها؟

فصل

في تفسير هذه اللفظة وجوه:

أحدها: قال الفراء: تقول العرب: «لعل فلاناً يتأفف من ريح وجدها» معناه: يقول: أَفْ أَفْ.

والثاني: قال الأصمعي: الأف: وسخ الأذنان، والتثف: وسخ الأظفار، يقال ذلك عند استقذار الشيء، ثم كثر، حتى استعملوه عند محل ما يتأذون.

الثالث: قال أبو عبيدة - رحمه الله -: أصل الأف والتثف: الوسخ على الأصابع إذا قتلتها.

الرابع: الأف: ما يكون في المغابن من الوسخ، والتثف ما يكون في الأصابع من الوسخ.

الخامس: الأف: وسخ الأظفار، والتثف ما رفعت يديك من الأرض من شيء حقير.

السادس: قيل: أَفْ: معناه قلة، وهو مأخوذ من الأفيق، وهو الشيء القليل، وتثف: إتباع له؛ كقولهم شيطاناً ليطان، خبيث نبيث.

(١) ينظر: السبعة ٣٧٩، والنشر ٣٠٦/٢، والتيسير ١٣٩، والحجة ٣٩٩، والإنحاف ١٩٦/٢، والشواذ ٧٦، والكشاف ٦٥٧/٢، والقرطبي ١٥٩/١٠، والبحر ٢٥/٦، والدر المصون ٣٨٥/٤.

السابع: روى ثعلب عن ابن الأعرابي: الأف: الضجر.
 الثامن: قال القتيبي: أصل هذه الكلمة أنه إذا سقط عليك تراب أو رماذ، نفخت فيه لتزيله؛ والصوت الحاصل عند تلك النفخة هو قولك: أف، ثم إنهم توسعوا، فذكروا هذه اللفظة عند كل مكروه يصل إليهم.
 قال مجاهد: معنى قوله: «فَلَا تَقُلْ لِمَا آفَى» أي: لا تتقدّرهما؛ كما أنهما لم يتقدّراك حين كنت تخرى وتبول^(١).
 وروي عن مجاهد أيضاً: إذا وجدت منهما رائحة تؤذيك، فلا تقل لهما: أف^(٢).

فصل في دلالة الأف

قول القائل: «لا تقل لفلان: أف» مثل يضرب للمنع من كل مكروه وأذية، وإن خفّ وقلّ.
 واختلف الأصوليون في أن دلالة هذا اللفظ على المنع من سائر أنواع الإيذاء دلالة لفظية، أو دلالة مفهومة بالقياس، ف قيل: إنها دلالة لفظية، لأن أهل العرف، إذا قالوا: لا تقل لفلان أف، عنوا به أنه لا يتعرض له بنوع من أنواع الأذى، فهو كقوله: فلان لا يملك نقيراً ولا قطميراً فهو بحسب العرف يدل على أنه لا يملك شيئاً.
 وقيل: إن هذا اللفظ، إنما دلّ على المنع من سائر أنواع الأذى بالقياس الجلي.
 وتقريره: أن الشرع، إذا نصّ على حكم في صورة، وسكت عن حكم في صورة أخرى، فإذا أردنا إلحاق الصورة المسكوت عن حكمها بالصورة المذكور حكمها، فهذا على ثلاثة أقسام:
 أحدها: أن يكون ثبوت ذلك الحكم في محلّ السكوت أولى من ثبوته في محلّ الذكر كهذه الصورة؛ فإن اللفظ إنما دلّ على المنع من التأفيف، والضرب أولى بالمنع.
 وثانيها: أن يكون الحكم في محلّ السكوت مساوياً للحكم في محلّ الذكر، وهذا يسميه الأصوليون: «القياس في معنى الأصل» كقوله صلوات الله وسلامه عليه: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ، قُوّمَ عَلَيْهِ الْبَاقِي»^(٣) فإن الحكم في الأمة وفي العبد سواء.
 وثالثها: أن يكون الحكم في محلّ السكوت أخفى من الحكم في محلّ الذكر، وهو أكثر القياسات.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٩/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٠٩/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم وابن المنذر.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٥١/٢٠).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ٢/٧٧٢، كتاب العتق والولاء: باب من أعتق شركاً له في مملوك والبخاري ١٥١/٥، كتاب العتق: باب إذا أعتق عبداً من اثنين (٢٥٢٢)، ومسلم ١١٣٩/٢، كتاب العتق (١/١٥٠١).

إذا عرف هذا، فالمنع من التأفيف، إنما دلَّ على المنع من الضرب بالقياس الجلي من باب الاستدلال بالأدنى على الأعلى؛ لأنَّ التأفيف غير الضرب، فالمنع من التأفيف لا يكون منعاً من الضرب، وأيضاً: المنع من التأفيف لا يستلزم المنع من الضرب عقلاً؛ لأنَّ الملك الكبير، إذا أخذ ملكاً عظيماً، كان عدواً له، فقد يقول للجلاد: إِيَّاكَ أَنْ تَسْتَخَفَّ بِهِ أَوْ تَشَافِهِه بكلمة موحشة، لكن اضرب رقبتَه، وإذا كان هذا معقولاً في الجملة، علمنا أنَّ المنع من التأفيف يغيّر المنع من الضرب، وغير مستلزم للمنع من الضرب في الجملة إلاَّ أنَّنا علمنا في هذه الصورة: أنَّ المقصود من هذا الكلام المبالغة في تعظيم الوالدين، لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾. فكانت دلالة المنع من التأفيف على المنع من الضرب بالقياس من باب الاستدلال بالأدنى على الأعلى.

قوله: «وَلَا تَنْهَرُهُمَا» أي: لَا تَزْجُرُهُمَا، وَالنَّهْرُ: الزَّجْرُ بصياح وغلظة وأصله الظهور، ومنه «النَّهْر» لظهوره، وقال الزمخشري - رحمه الله تعالى -: «النَّهْيُ والنَّهْرُ والنَّهْمُ أَخَوَاتٌ».

ويقال نهرة وانتهره، إذا استقبله بكلام يزجره، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠].

فإن قيل: المنع من التأفيف يدلُّ على المنع من الانتهاز؛ بطريق الأولى، فلما قدم المنع من التأفيف، كان المنع من الانتهاز بعده عبثاً، ولو فرضنا أنه قدَّم المنع من الانتهاز على المنع من التأفيف، كان مفيداً؛ لأنَّه يلزم من المنع من الانتهاز المنع من التأفيف، فما السَّبَب في رعاية هذا الترتيب؟

فالجواب^(١): أن المراد من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا﴾ المنع من إظهار الضجر بالقليل والكثير، والمراد من قوله «وَلَا تَنْهَرُهُمَا» المنع من إظهار المخالفة في القول على سبيل الرد عليه.

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ لما منعه من القول المؤذي، وذلك لا يكون أمراً بالقول الطيب، فلا جرم: أردفه بأن أمره بالقول الحسن، فقال: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾.

قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: هو أن يقول له: يا أبتاه، يا أمَّاه^(٢)، وقال عطاء: هو أن تتكلَّم معهما بشرط ألا ترفع إليهما بصرك^(٣).

وقال مجاهد: لَا تُسْمِهْمَا وَلَا تَكْنِهْمَا^(٤)، فهو كقول عمر - رضي الله عنه -.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٥٢/٢٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» ١٥٢/٢٠.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» ١١٠/٣.

فإن قيل: إن إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - كان أعظم الناس حِلماً وكرماً وأدباً، فكيف قال لأبيه: «يا آزر» على قراءة «لأبيه آزر» بالضم ﴿إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤] فخطبه بالاسم، وهو إيذاء له، ثم نسبته ونسب قومه إلى الضلال، وهو أعظم أنواع الإيذاء.

فالجواب أن قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ يدل على أن حق الله متقدّم على حق الأبوين، فإقدام إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - على ذلك الإيذاء، إنَّما كان تقدّماً لحق الله تعالى على حق الأبوين.

قوله تعالى: ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾.

والمقصود المبالغة في التواضع، وهذه استعارة بليغة.

قال القفال^(١) - رحمه الله تعالى -: وفي تقريره وجهان:

الأول: أن الطائر، إذا أراد ضم فرخه إليه للتربية خفض له جناحه، فلهذا صار خفض الجناح كناية عن حسن التربية، فكأنه قال للولد: اكفل والديك؛ بأن تضمهما إلى نفسك، كما فعلا ذلك بك حال صغرك.

والثاني: أن الطائر، إذا أراد الطيران، نشر جناحيه، ورفعهما؛ ليرتفع، وإذا أراد ترك الطيران، خفض جناحيه، فجعل خفض الجناح كناية عن التواضع واللين.

وقال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى جناح الذل؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون المعنى: واخفض لهما جناحك، كما قال: ﴿وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨] فأضافه إلى الذل [أو الذلّ]، كما أضيف حاتم إلى الجود على معنى: واخفض لهما جناحك الذليل أو الذلول.

والثاني: أن تجعل لذه أو لذه جناحاً خفيضاً؛ كما جعل لبيد للشمال يداً، وللقرّة زمماً، في قوله: [الكامل]

٣٤٠٥ - وَغَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِإِيدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا^(٢)

مبالغة في التذلّل والتواضع لهما انتهى، يعني أنه عبّر عن اللين بالذلّ، ثم استعار له جناحاً، ثم رشّح هذه الاستعارة بأن أمره بخفض الجناح.

ومن طريف ما يحكى: أن أبا تمام، لمّا نظم قوله: [الكامل]

٣٤٠٦ - لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي صَبٌّ قَدْ اسْتَعَذَّبْتُ مَاءَ بُكَائِي^(٣)

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٥٣/٢٠.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: ديوانه ص ١٠، البحر المحيط ٢٦/٦، الدر المصون ٣٨٦/٤.

جاءه رجل بقصعة، وقال له: أعطني شيئاً من ماء الملام، فقال: حتى تأتيني بريشة من جناح الذل؛ يريد أن هذا مجاز استعارة كذاك، وقال بعضهم: [الطويل]

٣٤٠٧ - أَرَأَيْتُمْ جَنَاحِي ثُمَّ بَلَّوْهُ بِالْثَدْيِ فَلَمْ أَسْتَطِعْ مِنْ أَرْضِهِمْ طَيْرَانًا^(١)

وقرأ العامة^(٢) «الذل» بضم الـ، وابن عباس في آخزين بكسرهما، وهي استعارة؛ لأن الذل في الدواب؛ لأنه ضد الصعوبة، فاستعير للأناسي، كما أن الذل بالضم ضد العز. قوله: «من الرحمة» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنها للتعليل، فتعلق بـ «اخفيض»، أي: اخفض من أجل الرحمة. والثاني: أنها لبيان الجنس؛ قال ابن عطية: «أي: إن هذا الخفض يكون من الرحمة المستكئة في النفس».

الثالث: أن تكون في محل نصب على الحال من «جناح».

الرابع: أنها لابتداء الغاية.

قوله: «كما رباني» في هذه الكاف قولان:

أحدهما: أنها نعت لمصدر محذوف، فقدّره الخوفي: «ارحمهما رحمة مثل تربيتهما [لي]». وقدّره أبو البقاء^(٣): «رحمة مثل رحمتها» كأنه جعل التربية رحمة.

والثاني: أنها للتعليل، أي: ارحمهما؛ لأجل تربيتهما؛ كقوله: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

قال القرطبي^(٤): أمر الله تعالى عباده بعبادته وتوحيده، وجعل برّ الوالدين مقروناً بذلك، كما قرن شكرهما بشكره، فقال جل ذكره: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَ﴾ [لقمان: ١٤] ومن البرّ إليهما أن يحسن إليهما، ولا يسبهما ولا يعقهما؛ فإن ذلك من الكبائر، ولا يخالفهما في أغراضهما الجائرة لهما.

والأحاديث الدالة على الأمر ببرّ الوالدين كثيرة.

قال القرطبي^(٥): ولا يختص برّ الوالدين بأن يكونا مسلمين، بل إن كانا كافرين يرهما، ويحسن إليهما.

قال القفال^(٦) - رحمه الله -: إنه لم يقتصر في تعليم البرّ بالوالدين على تعليم

(١) ينظر: البحر ٢٨/٦، الدر المصون ٣٨٦/٤.

(٢) ينظر: المحتسب ١٨/٢، والكشاف ٦٥٨/٢، والقرطبي ١٥٩/١ والبحر ٢٦/٦، والشواذ ٧٦، والدر المصون ٣٨٦/٤. ونسبها الفراء في معاني القرآن ١٢٢/٢ إلى عاصم، وقال القرطبي: ورويت عن عاصم.

(٣) ينظر: الإملاء: ٩٠/٢. (٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٥/١٠.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/١٠. (٦) ينظر: الفخر الرازي ١٥٣/٢٠.

الأفعال، بل أضاف إليه تعليم الأقوال، وهو أن يدعو لهما بالرحمة، فيقول: ربّ ارحمهما، ولفتة الرحمة جامعة لكلّ الخيرات في الدّين والدنيا، ثم يقول: ﴿كَأَنَّ رَبِّيَ أُنِيبٌ رَحِيمٌ﴾ يعني: ربّ افعَلْ بهما هذا النوع من الإحسان، كما أحسننا إليّ في تربيتهما، والتربية هي التّثميّة من قولهم: ربّا الشيء، إذا انتفخ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ أَخَضَتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥].

واختلف المفسرون في هذه الآية، فقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا لِلنَّبِيِّ وَاللَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] فلا ينبغي للمسلم أن يستغفر لوالديه إذا كانا مشركين، ولا يقول: ربّ ارحمهما^(١). وقيل: إنها مخصوصة بالمسلمين غير منسوخة، وهذا أولى من القول الأول؛ لأنّ التخصيص أولى من النسخ.

وقيل: لا نسخ، ولا تخصيص؛ لأنّ الوالدين، إذا كانا كافرين، فله أن يدعو لهما بالهداية والإرشاد، وأن يطلب الرحمة لهما بعد حصول الإيمان.

فصل في أنّ الأمر يفيد التكرار أم لا؟

قوله جلّ ذكره: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ أمر، وظاهر الأمر لا يفيد التكرار، فيكفي في العمل بمقتضى هذه الآية ذكر هذا القول مرّة واحدة.

سئل سفيان: كم يدعو الإنسان لوالديه؟ أفي اليوم مرة، أو في الشهر، أو في السنة؟ فقال: نرجو أن يجزئه إذا دعا لهما في أواخر الشهادات؛ كم قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾^(٢) [الأحزاب: ٥٦] فكانوا يرون أن التشهد يجزي عن الصلاة على النبي - صلوات الله وسلامه عليه -.

وكقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] فهم يكرّرون في أدبار الصلاة.

قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ (٢٥).

ثم قال تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ من برّ الوالدين وعقوقهما ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾، أي: إنّنا قد أمرناكم في هذه الآية بإخلاص العبادة لله، وبالإحسان بالوالدين،

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ص ١٦ رقم (٢٣) والطبري في «تفسيره» (٦٣/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣١١/٤) وزاد نسبه إلى أبي داود في ناسخه وابن المنذر من طرق عن ابن عباس.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٥٣/٢٠).

ولا يخفى على الله ما تضمرونه في أنفسكم من الإخلاص وعدم الإخلاص، فالله تعالى مطلع على ما في نفوسكم.

﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ أي: إن كنتم برآء عن جهة الفساد في أحوال قلوبكم، وكنتم أوابين، أي: راجعين إلى الله، فإنَّ حكم الله في الأوَّابين أنه غفورٌ لهم، يكفر عنهم سيئاتهم.

والأوَّاب: على وزن فَعَال، وهو يفيد المداومة والكثرة؛ كقولهم: قتال، وضرب. قال سعيد بن مسعود - رحمه الله -: الأوَّاب الذي يذنب، ثم يتوب^(١). وقال سعيد بن جبيرة: هو الرجَّاع إلى الخير^(٢).

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: هو الرجَّاع إلى الله تعالى فيما ينوبه^(٣). وعنه أيضاً قال: هم المسبحون؛ لقوله تعالى: ﴿يَجِئَالُ أَوْيَ مَعَهُ﴾^(٤) [سبأ: ١٠]. وقال قتادة: المصلُّون^(٥).

وقيل: هو الرجل تكون منه البادرة إلى أبويه، لا يريد بذلك الخير، فإنَّه لا يؤخذه. وقال عونٌ العقيلي: هم الذين يصلُّون صلاة الضحى^(٦)؛ لأن النبي ﷺ خرج إلى أهل قباء، وهم يصلُّون الضحى، فقال: صلاة الأوَّابين إذا رمضت الفصال من الضحى^(٧). وزوي عن ابن عباس أنه قال: إنَّ الملائكة لتحفُّ بالذين يصلُّون بين المغرب والعشاء، وهي صلاة الأوَّابين^(٨).

قوله تعالى: ﴿وَمَاتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقًّا وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَلَا يُبْدِرُ بَدِيرًا﴾^(٢٦) إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا^(٢٧).

قيل: هذا خطاب للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بأن يؤتي أقاربه الحقوق التي وجبت لهم في الفداء والغنمة، وإخراج حق المساكين وأبناء السبيل من هذين المثالين. وقال الأكثرون: إنه عام، لأنه عطفه على قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٥/٨).

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣١١/٤) وعزاه إلى ابن أبي الدنيا والبيهقي في «شعب الإيمان».

(٣) ذكره البخاري في «تفسيره» (١١١/٣).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤/٨) وينظر: المصدر السابق.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤/٨).

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤/٨).

(٧) أخرجه مسلم (١٥٦/١) كتاب صلاة المسافرين: باب صلاة الأوَّابين حين ترمض الفصال حديث

(٧٤٨/١٤٤٠) من حديث زيد بن أرقم.

(٨) ذكره البخاري في «تفسيره» (١١٢/٣).

إِيَّاهُ ﴿وَالْمَعْنَى أَنَّكَ بَعْدَ فَرَاغِكَ مِنْ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَشْتَغَلَ بِبَرِّ سَائِرِ الْأَقْرَابِ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ، ثُمَّ بِإِصْلَاحِ أَحْوَالِ الْمَسَاكِينِ، وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقًّا﴾ مَجْمَلٌ، لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ ذَلِكَ الْحَقُّ مَا هُوَ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ إِلَّا عَلَى الْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: يَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْمَحَارِمِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَحَارِمِ كَأَبْنَاءِ الْعَمِّ، فَلَا حَقَّ لَهُمْ إِلَّا الْمَوَادَّةُ وَالْمُؤَالَفَةُ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَأَمَّا الْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ، فَتَقَدَّمَ وَصَفُهُمَا فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ فِي آيَةِ الزَّكَاةِ.

قوله تعالى: ﴿وَلَا بُذْرَ يُبَذِّرُ﴾: التَّبْذِيرُ: التَّفْرِيقُ وَمِنْهُ «الْبَذْرُ» لِأَنَّهُ يَفْرُقُ فِي الْأَرْضِ لِلزَّرْعَةِ، قَالَ: [الوافر]

٣٤٠٨ - تَرَائِبُ يَنْتَضِيءُ الْحَلْيُ فِيهَا كَجَمْرِ النَّارِ بُذْرَ بِالظَّلَامِ^(١) ثم غلب في الإسراف في الثقة.

قال مجاهد: لو أنفق الإنسان ماله كله في الحق، ما كان تبذيراً^(٢).

وسئل ابن مسعود عن التبذير، فقال: إنفاق المال في غير حقه^(٣) وأنشد بعضهم: [الوافر]

٣٤٠٩ - ذَهَابَ الْمَالِ فِي حَمْدٍ وَاجِرٍ ذَهَابَ لَا يُقَالُ لَهُ ذَهَابٌ^(٤)

وقال عثمان^(٥) بن الأسود: كنت أطوفُ مع مجاهد حول الكعبة، فرفع رأسه إلى أبي قبيس، وقال: لو أن رجلاً أنفق مثل هذا في طاعة الله، لم يكن من الميسرين، ولو أنفق درهماً واحداً في معصية الله، كان من الميسرين^(٦).

وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - مرَّ رسول الله ﷺ بسعدٍ - رضي الله عنه - وهو يتوضأ، فقال: مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ فقال: أَفِي الْوَضُوءِ سَرْفٌ؟ قال: «نعم، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ»^(٧).

(١) ينظر: البحر ٢٢/٦، والدر المصون ٣٨٦/٤.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٢/٣).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٨/٨) والحاكم (٣٦١/٢) عن ابن مسعود وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وذكره الهيثمي في «المجمع» (٥٣/٧) وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٢٠/٤) وزاد نسبه إلى الفريابي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبخاري في «الأدب المفرد» وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «الشعب».

(٤) تقدم.

(٥) في ب: عمر.

(٦) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٥٥/٢٠).

(٧) أخرجه ابن ماجه (١٤٧/١) رقم (٤٢٥)، وقال البوصيري في «الزوائد» (١٧٣/١): هذا إسناد ضعيف لضعف حيي بن عبد الله وعبد الله بن لهيعة.

ثم نبه تعالى على قبح التذير بإضافته إيَّاه إلى أفعال الشياطين، فقال - جلّ ذكره - : ﴿إِنَّ الْمَيْدِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ والمراد من هذه الأخوة التشبيه بهم في هذا الفعل القبيح؛ لأنّ العرب يسمّون الملازم للشيء أخاً له، فيقولون: فلان أخو الكرم والجود، وأخو السُّفر، إذا كان مواظباً على هذه الأفعال.

وقيل: قوله: ﴿إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ أي: قرناءهم في الدنيا والآخرة كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشَ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانُ فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿اتَّخِذُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢] أي: قرناءهم من الشياطين، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ أي: جحوداً للنعمة؛ لأنه يستعمل بدنه في المعاصي والإفساد في الأرض، والإضلال للناس، وكذلك من رزقه الله مالاً أو جاهاً، فصرفه إلى غير مرضاة الله، كان كفوراً لله؛ لأنّه موافق للشياطين في الصفة والفعل، ثم إن الشياطين كفّروا بربهم، فكذلك المبذر أيضاً كفور بربه.

قال بعض العلماء: خرجت هذه الآية على وفق عادة العرب؛ لأنهم كانوا يجمعون الأموال بالثَّهب والغارة، ثم ينفقونها في طلب الخيلاء والتفاخر، وكان المشركون من قريش وغيرهم ينفقون أموالهم ليصدّوا عن الإسلام وتوهين أهله وإعانة أعدائه، فنزلت هذه الآية تنبيهاً على قبح أفعالهم.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ أَيَّتَافَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ رَجُوعًا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا﴾ (٢٨).

نزلت في مهجع، وبلال، وصهيب، وسالم، وخبّاب، وكانوا يسألون النبي ﷺ في الأحايين ما يحتاجون إليه، ولا يجد، فيعرض عنهم حياء منهم، ويمسك عن القول، فنزلت: ﴿وَأَمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ﴾ أي: وإن أعرضت عنهم عن هؤلاء الذين أمرت أن تؤتيهم ﴿أَيَّتَافَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ رَجُوعًا﴾ انتظار رزق من الله توجوه، أي: يأتيك ﴿فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا﴾ ليناً، وهو العدة، أي: عددهم وعدأ جميلاً^(١).

قوله تعالى: ﴿أَيَّتَافَ رَحْمَةٍ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ناصبه «تعرضن» وهو من وضع المسبب موضع السبب، وذلك أن الأصل: ﴿وَأَمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ لِإِعْسَارِكَ، وجعله الزمخشري منصوباً بجواب الشرط، أي: فقل لهم قولاً سهلاً؛ ابتغاء رحمة، وردّ عليه أبو حيّان: بأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؛ نحو: «إن يقم زيدٌ عمراً فاضرب» فإن حذف الفاء جاز عند سيّويه والكسائي؛ نحو: «إن يقم زيدٌ عمراً يضرب» فإن كان الاسم مرفوعاً؛ نحو «إن تقم زيدٌ يقم» جاز ذلك عند سيّويه على أنّه مرفوع بفعل مقدّر يفسره الظاهر بعده، أي: إن تقم، يقم زيدٌ يقم. ومنع من ذلك الفراء وشيخه.

وفي الردّ نظر؛ لأنّه قد ثبت ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْزَرْ﴾ [الضحى: ٩]

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٢/٣).

الآية؛ لأنَّ «اليتيم» وما بعده منصوبان بما بعد فاء الجواب.

وقيل: إنه في موضع الحال من فاعل «تُعْرِضَنَّ».

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ زَكَّاهُ﴾ يجوز أن يكون صفة لـ «رحمة»، وأن يكون متعلقاً بـ «تَرْجُوهَا» أي: تَرْجُوهَا من جهة رَبِّكَ، على المجاز.

وقوله: «تَرْجُوهَا» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «تُعْرِضَنَّ»، وأن يكون صفة لـ «رَحْمَةٍ».

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (٢٩) إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً﴾ الآية.

لَمَّا أَمَرَهُ بِالْإِنْفَاقِ فِي الْآيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ، عَلَّمَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَدَبَ الْإِنْفَاقِ.

واعلم أنه تعالى وصف عباده المؤمنين، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

فها هنا أمر رسوله بمثل ذلك الوصف، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ أي لا تمسك عن الإنفاق، بحيث تضيق على نفسك وأهلك في وجوه صلة الرِّحْم، أي: لا تجعل يدك في انقباضها كالمغلولة الممنوعة من الانبساط، ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ أي: ولا تتوسّع في الإنفاق توسعاً مفرطاً بحيث لا يبقى في يدك شيء.

والحكماء ذكروا في كتب الأخلاق أنَّ لكلِّ خلق طرفي إفراطٍ وتفريطٍ، وهما مذمومان، والخلق الفاضل^(١) هو العدل والوسط، فالخلل إفراطٌ في الإمساك، والتبذير إفراطٌ في الإنفاق، وهما مذمومان، والمعتدل الوسط.

روى جابرٌ - رضي الله عنه - قال: أتى صبي فقال: يا رسول الله، إنَّ أُمِّي تَسْتَكْسِيكَ دِرْعًا، ولم يكن لرسول الله ﷺ إلا قميصه، فقال للصبي: من ساعة إلى ساعة يظهرُ كذا فعدّ وقتاً آخر، فعاد إلى أمه فقالت: قل له: إنَّ أُمِّي تَسْتَكْسِيكَ الدَّرْعَ الَّذِي عَلَيْكَ، فدخل رسول الله ﷺ دَارَهُ، ونَزَعَ قَمِيصَهُ، فأعطاه، فقعَدَ عُريَانًا، فأذِنَ بِلَالٌ بالصَّلَاةِ، فانتظره، فلم يخرج، فشغل قُلُوبَ أَصْحَابِهِ، فدخل عليه بعضهم قرأَةً عُريَانًا، فأنزل الله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾^(٢) يعني: لا تمسك يدك عن النفقة في الحق كالمغلولة يده، ولا يقدر على مدها، «وَلَا تَبْسُطْهَا» بالعطاء «كُلَّ الْبَسْطِ» فتعطي جميع ما عندك.

و ﴿كُلَّ الْبَسْطِ﴾: نصب على المصدر؛ لإضافتها إليه، و «فَتَقْعُدَ» نصب على جواب

(١) في أ: العادل.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٢/٣).

النهي وتقدم الكلام عليه، و «مَلُومًا»: إمَّا حَالٌ، وإمَّا خبر كما تقدَّم؛ ومعنى كونه ملومًا: أنه يلوم نفسه، وأصحابه أيضاً يلومونه على تضييع المال وإبقاء الأهل في الضَّرِّ والمحنة، أو يلومونه بالإمساك إذا سألوه ولم يعطهم، وإمَّا كونه محسوراً، فقال الفراء: العرب تقول للبعير: محسورٌ، إذا انقطع سيره، وحسرت الدابة، إذا سيرتها حتى ينقطع سيرها، ومنه قوله تعالى: ﴿يَقْلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤].

وقال قتادة - رحمه الله -: محسوراً نادماً على ما فرط منك^(١) ويجمع الحسير على حَسْرَى، مثل: قَتَلَى وَصَرَعَى.
قال الشاعر: [الطويل]

٣٤١٠ - بِهَا جَيْفُ الْحَسْرَى، فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٢)

وحسر عن كذا، كشف عنه كقوله [الطويل]

٣٤١١ - يَخْسِرُ الْمَاءَ نَارَةً.....^(٣)

والمحسور: المنقطع السير، ومنه حسرت الدابة، قطعت سيرها، وحسير أي: كال: تعبان بمعنى: محسور.

قال القفال^(٤): شبه حال من أنفق كل ماله بمن انقطع في سفره بسبب انقطاع مطيته؛ لأن ذلك المقدار من المال، كأنه مطية تحمل الإنسان إلى آخر السفر، كما أن ذلك البعير يحمله إلى آخر منزله، فإذا انقطع ذلك البعير بقي في وسط الطريق عاجزاً متحيراً، فكذلك إذا أنفق الإنسان مقدار ما يحتاج إليه في مدة شهر، بقي في وسط ذلك الشهر عاجزاً متحيراً، ومن فعل هذا، لحقه اللوم من أهله والمحتاجين إلى إنفاقه عليهم بسبب سوء تدبيره، وترك الحزم في مهمات معاشه. ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ أي يوسعه على البعض «وَيَقْدِرُ»، أي: يضيق على البعض بحسب ما يعلم من المصالح.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧] والقدر في اللغة التضييق. قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [الطلاق: ٧]. «وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ» [الفجر: ١٦] أي: ضيق.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُمْ خَشِيَ إِلَٰهِي مَلَأَ تَحَنُّنٌ رِزْقَهُمْ وَإِنَّا لَهُمْ كَانِ خِطَاءً كَبِيرًا﴾ (٣١).

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُمْ خَشِيَ إِلَٰهِي﴾ الآية في تقرير النظم وجوه:

(٣) تقدم.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٧٢/٨).

(٤) ينظر: الفخر الرازي ١٥٦/٢٠.

(٢) تقدم.

الأول: أنه لما بيّن في الآية الأولى: أنه المتكفل بأرزاق العباد؛ حيث قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ قال عز وجل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا تَكُونُوا تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾.

الثاني: أنه تعالى، لما علم كيفية البرّ بالوالدين في الآية المتقدمة، علم في هذه الآية كيفية البرّ بالأولاد، ولهذا قيل: إن الأبرار إنما سمّوا بذلك؛ لأنهم برّوا الآباء والأبناء؛ فوجب برّ الآباء مكافأة على ما صدر منهم من أنواع البرّ؛ ووجب برّ الأولاد، لأنهم في غاية الضعف والاحتياج ولا كافل لهم غير الوالدين.

الثالث: أن امتناع الأولاد من برّ الآباء يوجب خراب العالم؛ لأنّ الآباء، إذا علموا ذلك، قلت رغبتهم في تربية الأولاد؛ فيلزم خراب العالم، وامتناع الآباء من البرّ أيضاً كذلك.

الرابع: أن قتل الأولاد، إن كان لخوف الفقر، فهو سوء الظنّ بالله تعالى، وإن كان لأجل الغيرة على البنات فهو سعي في تخريب العالم، فالأول ضدّ التعظيم لأمر الله تعالى، والثاني ضدّ الشفقة على خلق الله، وكلاهما مذمومان.

الخامس: أن قرابة الأولاد قرابة الجزئية والبعضيّة، وهي من أعظم الموجبات للمحبّة، فلو لم تحصل المحبّة دلّ ذلك على غلظ شديد في الرّوح، وقسوة في القلب، وذلك من أعظم الأخلاق الذميمة، فرغب الله في الإحسان إلى الأولاد؛ إزالة لهذه الخصلة الذميمة.

فصل

قرأ العامة «تَقْتُلُوا» بالتخفيف، وقرأ^(١) ابن وثاب والأعمش «تُقْتَلُوا» بالتشديد و «خَشْيَةً» بكسر الخاء.

قال المفسّرون: إن العرب كانوا يقتلون البنات؛ لعجز البنات عن الكسب، وقدرة البنين عليه؛ بسبب إقدامهم على النّهب والغارة، وأيضاً: كانوا يخافون أن ينفر الأكفاء عنها، وعن الرغبة فيها، فيحتاجون إلى إنكاحها من غير الأكفاء، وفي ذلك عارٌ شديد.

واعلم أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ عامٌ في الذكور والإناث، أي: أنّ الموجب للشفقة والرحمة هو كونه ولدًا، وهذا الوصف يشترك فيه الذكور والإناث، وأما ما يخاف من الفقر في البنات، فقد يخاف أيضاً في العاجز من البنين، ثم قال تعالى: ﴿عَن تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ أي أنّ الأرزاق بيد الله، فكما يفتح أبواب الرّزق على الرّجال، فكذلك يفتح أبواب الرزق على النّساء.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَلِيلَهُمْ كَانَ خِطَاً كَبِيراً﴾.

قرأ^(١) ابن ذكوان: «خَطَأً» بفتح الخاء والطاء من غير مدٍّ، وابن كثير بكسر الخاء والمدِّ، ويلزم منه فتح الطاء، والباقون بكسر الخاء وسكون الطاء.

فأما قراءة ابن ذكوان، فخرَّجها الزجاج^(٢) على وجهين:

أحدهما: أن يكون اسم مصدر؛ من أخطأ يخطئ خطأ، أي: إخطاء، إذا لم يصب.

والثاني: أن يكون مصدر خطيء يخطئ خطأ، إذا لم يصب أيضاً، وأنشد: [الكامل]

٣٤١٢ - وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْشِدُ^(٣)

والمعنى على هذين الوجهين: أن قتلهم كان غير صواب، واستبعد قوم هذه القراءة قالوا: لأنَّ الخطأ ما لم يتعمَّد، فلا يصحُّ معناه.

وخفي عنهم: أنه يكون بمعنى أخطأ، أو أنه يقال: «خطيء» إذا لم يصب.

وأما قراءة ابن كثير، فهي مصدر: خَاطَأَ يُخَاطِئُ خطأ؛ مثل: قاتل يُقاتل قتالاً، قال أبو علي: «هي مصدر خَاطَأَ يُخَاطِئُ، وإن كنا لم نجد «خَاطَأَ» ولكن وجدنا تخاطأ، وهو مطاوع «خَاطَأَ» فدُلُّنا عليه، ومنه قول الشاعر: [المتقارب]

٣٤١٣ - تَخَاطَاتِ الثُّبُلُ أَخْشَاءَهُ وَأَخْرَى يَوْمِي فَلَمْ يَفْجَلِ^(٤)

وقال الآخر: [الطويل]

٣٤١٤ - تَخَاطَأَ الْقَتَاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخَرَطُومُهُ فِي مَنَقَعِ الْمَاءِ رَاسِبٌ^(٥)

فكأن هؤلاء الذين يقتلون أولادهم يخاطئون الحقَّ والعدل.

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة حتَّى قال أبو جعفر - رحمه الله -: «لا أعرف لهذه القراءة وجهاً» ولذلك جعلها أبو خاتم غلطاً.

قال شهاب الدين: قد عرفه غيرهما، والله الحمد.

وأما قراءة الباقرين فواضحة؛ لأنها من قولهم: خطيء يخطئ خطأ، كأثم يَأْثُمُ إثماً، إذا تعمَّد الكذب.

(١) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٩، والحجة ٤٠٠، والنشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، والحجة للقراء السبعة ٩٦/٥، والشواذ ٧٦، والكشاف ٦٦٤/٢، والقرطبي ١٦٥/١٠، والبحر ٢٩/٦، والدر المصون ٣٨٧/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٣٦/٣.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة ينظر: ملحقات ديوانه ٢٣٣، المحتسب ٢٠/٢، اللسان «أمر» الدر المصون ٤/٣٨٧.

(٤) البيت لأوفى المازني ينظر: معجاز القرآن ٥/٢، البحر ٢٩/٦، القرطبي ١٦٥/١٠، اللسان «خطأ»، الدر المصون ٤/٣٨٨.

(٥) ينظر: البحر ٢٩/٦، القرطبي ١٦٥/١٠، روح المعاني ٦٧/١٥، الدر المصون ٤/٣٨٨.

وقرأ الحسن: «خَطَاء» بفتح الخاء والمدّ، وهو اسم مصدر «أَخْطَأ» كالعطاء اسم للإعطاء.

وقرأ أيضاً «خَطَا» بالقصر، وأصله «خَطَأ» كقراءة ابن ذكوان، إلا أنه سهّل الهمزة بإبدالها ألفاً، فحذفت كعصا.

وأبو رجاءٍ والزهرى كذلك، إلا أنهما كسرا الخاء ك «زِنَى» وكلاهما من خَطِيء في الدين، وأخطأ في الرأي، وقد يقام كلُّ منهما مقام الآخر.

وقرأ ابن عامرٍ في رواية «خَطَنَاء» بالفتح والسكون والهمز، مصدر «خَطِيء» بالكسر. قال المفسرون: معنى الكلِّ واحدٌ، أي: إثماً كبيراً.

فصل

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (٣٢).

لَمَّا أمره بالأشياء الخمسة المتقدّم ذكرها، وحاصلها يزجّع إلى شئين: التعظيم لأمر الله تعالى، والشفقة على خلق الله سبحانه - جلّ ذكره - لا إله إلا هو، أتبعها بالتهني عن أشياء أخر.

أولها: أنه تعالى نهى عن الزنا.

والعامة على قصره، وهي اللغة الفاشية، وقرئ بالمدّ، وفيه وجهان: أحدهما: أنه لغة في المقصور.

والثاني: أنه مصدر زانى يُزاني؛ كقاتل يقاتل قتالاً؛ لأنه يكون بين اثنين، وعلى المدّ قول الفرزدق: [الطويل]

٣٤١٥ - أبا خالدٍ من يزني يعرف زناؤه ومن يشرب الخُرطومَ يُصبيح مُسكرًا^(١)
وقول الآخر: [الكامل]

٣٤١٦ - كَانَتْ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا كَانِ الزَّناءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ^(٢)
وليس ذلك على باب الضرورة؛ لثبوته قراءة في الجملة.

وقوله تعالى: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾. قال ابن عطية: «وسبيلاً: نصبٌ على التمييز، أي: وساءَ سَبِيلًا سَبِيلَهُ». وردّ أبو حيّان^(٣) هذا: بأنّ قوله «نصبٌ على التّمييز» يقتضي أن يكون

(١) ينظر البيت في البحر ٣٠/٦، مجاز القرآن ٣٧٧/١، الصحاح [زنى] واللسان [زنى]، الجمهرة ٣/٢٥٥، الدر المنصور ٣٨٨/٤.

(٢) البيت للناطقة الجعدي ينظر: اللسان «زنى»، معاني الفراء ٩٩/١، أمالي المرتضى ٢١٦/١، تأويل المشكل ١٩٩، الإنصاف ٣٧٣/١، مجاز القرآن ٣٧٧/١، الخزانة ٢٠٣/٩، البحر المحيط ٣٠/٦، الدر المنصور ٣٨٨/٤ الصاحبي (١٧٢) سر الفصاحة (١٠٦).

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٠/٦.

الفاعل ضميراً مفسراً بما بعده من التمييز، فلا يصح تقديره: سَاءَ سَبِيلُهُ سَيِّئاً؛ لأنه ليس بمضمر لاسم الجنس.

فصل

قال القفال^(١): إذا قيل للإنسان: لا تقرب هذا، فهو أكد من أن تقول: لا تفعله، ثم علل هذا التهي بكونه ﴿فَاحْشَءٌ وَسَاءَ سَبِيلًا﴾.

واعلم أنَّ الزَّنا اشتمل على أنواع من المفاسد:

أولها: اختلاط الأنساب واشتباهاها، فلا يعرف الإنسان أنَّ الولد الذي أتت به الزانية منه أو من غيره، فلا يقوم بتربيته، وذلك يوجب ضياع الأولاد، وانقطاع النسل، وخراب العالم.

وثانيها: أنه إذا لم يوجد سبب شرعي يوجب اختصاص هذا الرجل بهذه المرأة، لم يبق إلا التواثب والتقاتل، وقد وجد وقوع القتل الذريع بسبب زنا المرأة الواحدة.

وثالثها: أنَّ المرأة، إذا زنت وتمرّنت عليه، يستقذرها كل ذي عقل سليم، وحينئذٍ لا تحصل الألفة والمحبة، ولا يتم السكن والازدواج، وينفر طباع أكثر الخلق عن مقاربتها.

ورابعها: أنه إذا انفتح باب الزنا، لا يبقى لرجل اختصاص بامرأة، بل كل رجل يمكنه التواثب على أي امرأة أرادت، وحينئذٍ لا يبقى بين نوع الإنسان وسائر البهائم فرق في هذا.

وخامسها: أنه ليس المقصود من المرأة مجرد قضاء الشهوة، بل أن تصير شريكة للرجل في ترتيب المنزل وإعداد مهمّاته من المطعوم والمشروب والملبوس، وحفظ البيت، والقيام بأمور الأولاد والخدم، وهذه المهمات لا تتم إلا إذا كانت المرأة مقصورة الهمة على هذا الرجل الواحد، منقطعة الطمع عن سائر الرجال، وذلك لا يحصل إلا بتحريم الزنا، وسدّ هذا الباب.

وسادسها: أنَّ الوطء يوجب الذلّ الشديد، ويدلّ على ذلك وجوه:

الأول: أن أعظم أنواع الشتم عند الناس ذكر ألقاظ الوقاع، ولولا أن الوطء يوجب الذلّ وإلّا لما كان الأمر كذلك.

الثاني: أنَّ جميع العقلاء يستنكفون من ذكر أزواج بناتهم وأخواتهم وأمّهاتهم، ولولا أن الوطء ذلّ، وإلّا لما كان كذلك.

الثالث: أن جميع العقلاء لا يقدمون على الوطء إلا خفية في الأوقات التي لا يطّلع

عليهم أحد، ولولا أنه موجب للذل، وإلا لما كان الأمر كذلك، فلما كان الوطاء ذلاً، كان السعي في تقليله موافقاً للعقول، فاقصر المرأة الواحدة على الرجل الواحد سعي في تقليل ذلك العمل، وما فيه من الذل يجبر بالمنافع الحاصلة.

وأما الزنا، فإنه فتح لباب العمل القبيح، ولا يجبر بشيء من المنافع، فيبقى على أصل المنع.

وإذا ثبت ذلك، فنقول: إنه تعالى وصف الزنا بصفات ثلاثة: كونه ﴿فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾ في آية أخرى ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ أما كونه فاحشة؛ فلاشتماله على الأمور المذكورة، وأما المقت فلأن الزانية تصير ممقوتة مكروهة؛ لما ذكرنا.

وأما كونه ساء سبيلاً: فهو ما ذكرنا من أنه لا يبقى فرق بين الإنسان وبين البهائم في عدم اختصاص الذكران بالإناث، وبقاء الذل والعيب والعار على المرأة من غير أن يجبر بشيء من المنافع.

فصل

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّكُمْ كَانُمْ مَنصُورًا﴾ (٢٣).

فقوله جل ذكره: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ أي: إلا بسبب الحق، فيتعلق بـ «لا تقتلوا» ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «لا تقتلوا» أو من مفعوله، أي: لا تقتلوا إلا ملتبسين بالحق أو إلا ملتبسة بالحق، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي: إلا قتلاً ملتبساً بالحق.

فصل

والحق المبيح للقتل هو قوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل كفر بالله بعد إيمانه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً بغير نفس»^(١).

فإن قيل: إن أكبر الكبائر بعد الكفر بالله سبحانه وتعالى هو القتل، فما السبب في أنه تعالى بدأ بالنهي عن الزنا، ثم نهى بعده عن القتل.

فالجواب^(٢): «أنا بيّنا أن فتح باب الزنا يمنع دخول الإنسان في الوجود، والقتل يدل على إعدامه، ودخوله في الوجود مقدّم على إعدامه بعد وجوده؛ فلهذا ذكر الزنا أولاً، ثم ذكر بعده القتل.

(١) أخرجه البخاري ٢٠٩/١٢، كتاب الديات: باب قول الله تعالى: «أَنْ النَّفْسَ بِالْأَنْفُسِ» (٦٨٧٨)، ومسلم ١٣٠٢/٣، كتاب القسامة: باب ما يباح به دم المسلم.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٥٩/٢٠.

واعلم أنَّ الأصل في القتل هو التحريم، والحلُّ إنما ثبت بسبب عارض؛ فذلك نهى عن القتل بناء على حكم الأصل، ثم استثنى منه الحالة التي يباح فيها القتل، وهو عند حصول الأسباب العرضية، فقال: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ويدل على أنَّ الأصل في القتل التحريم وجوه:

أحدها: أن القتل ضرر، والأصل في المضارَّ الحرمة، قال - صلوات الله وسلامه عليه - : «لا ضرر، ولا ضرار»^(١).

وثانيها: قوله ﷺ: «الْأَدَمِيُّ بُنِيَانُ الرَّبِّ، مَلْعُونٌ مَنْ هَدَمَ بُنْيَانَ الرَّبِّ»^(٢).

وثالثها: أن آدمي خلق للعبادة، لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦] والعبادة لا تتم إلا بعدم القتل.

ورابعها: أن القتل إفساد، فحرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وخامسها: إذا تعارض دليل تحريم القتل، ودليل إباحته، فالإجماع على أن جانب الحرمة راجح، ولولا أن مقتضى الأصل هو التحريم، وإلا لكان ذلك ترجيحاً لا لمرجح، وهو محال.

وإذا علم أنَّ الأصل في القتل هو التحريم، فقوله: «وَلَا تَقْتُلُوا» نهى وتحريم. وقوله: «حَرَّمَ اللَّهُ» إعادة لذكر التحريم على سبيل التأكيد، ثم استثنى عنه الأسباب العرضية، فقال: «إِلَّا بِالْحَقِّ»، وها هنا طريقان:

الطريق الأول: أن قوله «إِلَّا بِالْحَقِّ» مجمل ليس فيه بيان أن ذلك الحق ما هو، ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ أي: في حق استيفاء القصاص؛ فوجب أن يكون المراد من الحق هذه الصورة فقط، فتكون الآية نصاً صريحاً في تحريم القتل، إلا بهذا السبب الواحد.

الطريق الثاني: أن نقول: دلَّت السنة على أنَّ ذلك الحق هو أحد الأمور الثلاثة المتقدمة في الخبر.

واعلم أن الخبر من باب الأحاد، فإن قلنا: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ بيان لذلك الحق، كانت الآية صريحة في أنه لا يحلُّ القتل إلا بهذا السبب الواحد، وحينئذٍ: يصير الخبر مخصصاً للآية، ويصير فرعاً لقولنا^(٣) بصحة تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وإن قلنا بأن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ ليس بياناً لذلك الحق، فحينئذٍ يصير الخبر مفسراً للحق المذكور في الآية، وعلى هذا لا يصير فرعاً على جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وهو تنبيه حسن.

(١) تقدم.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢٠/١٦٠).

(٣) في أ: لقوله.

فصل في ظاهر الآية

ظاهر الآية يقتضي أنه لا سبيل لحلّ القتل إلا قتل المظلوم، وظاهر الخبر يقتضي ضمّ شيئين آخرين إليه، وهو الكفر بعد الإيمان، والزنا بعد الإحصان، ودلت آية أخرى على حصول سبب رابع، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾ [المائدة: ٣٣] ودلت آية أخرى على سبب خامس، وهو الكفر الأصلي، قال الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [النساء: ٨٩].

واختلف الفقهاء في أشياء أخرى:

منها: تارك الصلاة، فعند أبي حنيفة - رضي الله عنه - لا يقتل، وعند الشافعي وأحمد - رضي الله عنهما -: يقتل.

وثانيها: اللأط: فعند الشافعي: يقتل، وعند بعضهم: لا يقتل.

وثالثها: الساحر، إذا قال: قتلْتُ بسحري فلاناً، فعند أبي حنيفة: لا يقتل، وعند بعضهم: يقتل.

ورابعها: القتل بالمثل عند الشافعي: يوجب القصاص، وعند أبي حنيفة: لا يوجب.

وخامسها: الامتناع من أداء الزكاة، اختلفوا فيه في زمان أبي بكر - رضي الله عنه -.

وسادسها: إتيان البهيمة أوجب فيه بعضهم القتل^(١)، ولم يوجبها الباقر، وحجة القائلين بعدم وجوب القتل في هذه الصورة هو أن هذه الآية صريحة في تحريم القتل على الإطلاق إلا لسبب واحد، وهو قتل المظلوم، ففيما عداه يجب البقاء على أصل التحريم.

(١) وقد اختلف أهل العلم فيمن وقع على بهيمة؛ فأخرج البيهقي عن جابر بن زيد أنه قال: «من أتى البهيمة أقيم عليه الحد». وأخرج أيضاً عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه قال: إن كان محصناً رجم. وروي أيضاً عن الحسن البصري أنه قال: هو بمنزلة الزاني. قال الحاكم: أرى أن يجلد ولا يبلغ به الحد، وهو مجمع على تحريم إتيان البهيمة، كما حكى ذلك صاحب البحر. وقد ذهب إلى أنه يوجب الحد كالزنا الشافعي في قول له والهادوية وأبو يوسف، وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في قوله له والمرضى والمؤيد بالله والناصر والإمام يحيى إلى أنه يوجب التعزير فقط إذ ليس بزنا، ورد بأنه فرج محرم شرعاً مشتهى طبعاً فأوجب الحد كالقبيل. وذهب الشافعي في قول له إلى أنه يقتل وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة المفعول بها وإلى أنها تذبح علي عليه السلام والشافعي في قول له، وذهبت القاسمية والشافعي في قوله له وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهاً فقط. قال في البحر: إنها تذبح البهيمة ولو كانت غير مأكولة لثلاث تأتي بولد مشوه كما روي أن راعياً أتى بهيمة فأتت بولد مشوه انتهى.

ينظر: نيل الأوطار ٧/ ١٢٥-١٢٦.

وأيضاً: فالخبر المذكور يوجب حصر أسباب الحل في تلك الثلاثة، ففيما عداها يجب البقاء على أصل الحرمة، ثم قالوا: وبهذا النص قد تأكد بالدلائل الكثيرة الموجبة لحرمة الدم على الإطلاق، فترك العمل بهذه الدلائل لا يكون إلا لمعارض، وذلك المعارض: إما أن يكون نصاً متواتراً أو نصاً من باب الأحاد، أو قياساً، والنص المتواتر مفقود، وإلا لما بقي الخلاف.

وأما النص من باب الأحاد، فهو مرجوح بالنسبة إلى هذه النصوص الكثيرة؛ لأن الظن المستفاد من النصوص الكثيرة أعظم من الظن المستفاد من خبر واحد. وأما القياس: فلا يعارض النص، فثبت بمقتضى هذا الأصل القوي: أن الأصل في الدماء الحرمة إلا في الصور المعدودة.

قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ فيه بحثان: البحث الأول: هذه الآية تدل على أنه أثبت لولي الدم سلطاناً. فإما بيان هذه السلطنة فيماذا، فليس في قوله: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ دلالة عنه، ثم ها هنا طريقان:

الأول: أن قوله تعالى بعده: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ يدل على أن تلك السلطنة هي في استيفاء القتل، وهذا ضعيف؛ لاحتمال أن يكون المراد: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ فلا ينبغي أن يسرف ذلك القاتل الظالم في ذلك القتل؛ لأن ذلك المقتول منصور؛ لثبوت السلطنة لوليه.

والطريق الثاني: أن تلك السلطنة مجملة، ثم فسرت بالآية والخبر. أما الآية: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَابْتِغَاءً بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءً إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وقد بيّنّا على أنها تدل على أن الواجب تخيير الولي بين القصاص والدية. وأما الخبر: فقوله - صلوات الله وسلامه عليه - يوم الفتح «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى»^(١).

فعلى هذا: فمعنى قوله: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ أنه لما حصلت له سلطنة استيفاء القصاص، وسلطنة استيفاء الدية، إن شاء، قال بعده: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ أي أن الأولى ألا يقتص، ويكتفي بأخذ الدية أو يعفو، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) أخرجه أبو داود ١٧٢/٤، كتاب الديات: باب ولي العمد يرضى بالدية (٤٥٠٤)، والترمذي ١٤/٤، كتاب الديات: باب ما جاء في حكم ولي القاتل (١٤٠٦)، والحديث في الصحيحين أخرجه البخاري ٢٣٨/١، كتاب العلم: باب ليلبغ العلم (١٠٤)، وطرفاه (١٨٣٢) - (٤٢٩٥) كتاب الحج: باب تحريم مكة (٤٤٨ - ١٣٥٥) من حديث أبي هريرة.

والبحث الثاني: ذكر كونه مظلوماً بصيغة التنكير، والتنكير يدل على الكمال، فما لم يكن المقتول كاملاً في وصف المظلومية لم يدخل تحت هذا النص، فالمسلم إذا قتل الذمي، لم يدخل تحت هذه الآية؛ لأن الذمي مشرك، والمشرِك يحلُّ دمه.

ويدل على أن الذمي مشرك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٤٨].

حكم بأن ما سوى الشرك يغفر في حق البعض، فلو كان كفر اليهودي والنصراني مغايراً للشرك، وجب أن يغفر في حق بعض الناس لهذه الآية، فلما لم يغفر في حق أحد، دل على أن كفرهم شرك، ولأنه تعالى قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ﴾ [المائدة: ٧٣] فهذا التثليث الذي قال به هؤلاء: إما أن يكون تثليثاً في الصفات، وهو باطل؛ لأن ذلك هو الحق، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، فلا يمكن جعله سبباً للكفر، وإما أن يكون تثليثاً في الذات، وذلك هو الشرك؛ فثبت أن الذمي مشرك، والمشرِك يجب قتله؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ فاقضى هذا الدليل إباحة دم الذمي، فإن لم تثبت الإباحة، فلا أقل من حصول شبهة الإباحة.

وإذا ثبت هذا، ثبت أنه ليس كاملاً في المظلومية، فلم يندرج تحت قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِئْهِ سُلْطَنًا﴾.

وأما الحر، إذا قتل عبداً، فيدخل تحت هذا، إلا أننا بينا أن قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨] يدل على المنع من قتل الحر بالعبد، وتلك الآية أخص من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِئْهِ سُلْطَنًا﴾ والخاص مقدم على العام؛ فثبت أن هذه الآية لا يجوز التمسك بها في مسألة أن موجب العمد هو القصاص، ولا في وجوب قتل المسلم بالذمي، ولا في وجوب قتل الحر بالعبد.

فصل في المراد بالإسراف

في معنى الإسراف وجوه:

الأول: أن يقتل القاتل وغير القاتل، وذلك أن أولياء المقتول كانوا إذا قتل واحداً من قبيلة شريفة، قتلوا خلقاً من القبيلة الدنيئة، فنهى الله عنه وحكم بقتل القاتل وحده.

الثاني: أن الإسراف هو ألا يرضى بقتل القاتل؛ فإن أهل الجاهلية كانوا يقصدون أشرف القبائل، ثم يقتلون منهم قوماً معينين، ويتركون القاتل.

والثالث: الإسراف هو ألا يكتفي بقتل القاتل، بل يقتله ثم يمثل به، ويقطع أعضائه. قال القفال - رحمه الله^(١) - : ولا يبعد حمله على الكل؛ لأن جملة هذه المعاني مشتركة في كونها إسرافاً.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٠/١٦٢.

فصل

قرأ حمزة والكسائي: «تُسْرِفُ»^(١) بالخطاب، وهي تحتل وجهين:

أحدهما: الخطاب للولي، أي: لا تقتل الجماعة بالواحد، أو السلطان، رجع إلى مخاطبته بعد أن أتى به عامًا.

والثاني: أن يكون الخطاب للمبتدئ القتل، أي: لا تسرف أيها الإنسان؛ لأن إقدامه على ذلك القتل ظلم محض، وهو إسراف.

والباقون بالغية، وهي تحتل ما تقدم في قراءة الخطاب.

وقرأ أبو مسلم^(٢) برفع الفعل على أنه خبر في معنى النهي؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وقيل: «في» بمعنى الباء، أي: بسبب القتل.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾.

قال مجاهد^(٣): الهاء راجعة إلى المقتول في قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ أي: أن المقتول منصور في الدنيا بإيجاب القود على قاتله، وفي الآخرة بتكفير خطايه، وإيجاب الثار لقاتله^(٤).

وقال قتادة: الهاء راجعة إلى ولي المقتول، أو إلى السلطان، أي أنه منصور على القاتل باستيفاء القصاص، أو الدية، فليكتف بهذا القدر، ولا يطمع في الزيادة^(٥).

وقيل: الهاء راجعة إلى القاتل الظالم، أي أن القاتل يكتفى منه باستيفاء القصاص، ولا يطلب منه زيادة؛ لأنه منصور من الله تعالى في تحريم طلب الزيادة منه، أو أنه إذا عوقب في الدنيا، نُصِرَ في الآخرة.

وقيل: الهاء راجعة إلى الدم، أو قيل: إلى الحق، روى ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قلت لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: وإني والله ليظهرن عليكم ابن أبي سفيان؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ سُلْطَانًا﴾ فقال الحسن: والله، ما نُصِرَ معاوية على علي إلا بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ سُلْطَانًا﴾^(٦).

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ

(١) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٠، والتيسير ١٤٠، والحجة ٤٠٢، والمحتسب ٢٠/٢، والنشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، والحجة للقراء السبعة ٩٨/٥، ٩٩، والكشاف ٦١٤/٢، والقرطبي ١٦٦/١٠، والبحر ٣١/٦، والدر المصون ٣٨٩/٤.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٠/٢.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١١٤/٣.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٦٣/٢٠).

(٥) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٤/٣).

إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿٣٤﴾ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٣٥﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ الآية.

اعلم أنه تعالى نهى عن الزنا، وقد ذكرنا أنه يوجب اختلاط الأنساب، وذلك يوجب منع تربية الأولاد، ويوجب انقطاع النسل، وذلك مانع من دخول الناس في الوجود، فالنهي عن الزنا وعن القتل يرجع حاصله إلى النهي عن إتلاف النفوس، فلمّا ذكره تعالى أتبعه بالنهي عن إتلاف الأموال؛ لأنّ أعزّ الأشياء بعد النفوس الأموال، وأحقّ الناس بالنهي عن إتلاف أموالهم هو اليتيم؛ لأنّه لصغره، وضعفه، وكمال عجزه يعظم ضرره بإتلاف ماله؛ فلهذا خصّهم الله تعالى بالنهي عن إتلاف أموالهم، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ نظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦].

المراد بقوله: ﴿إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ أي: إلّا بالتصرّف الذي ينميّه ويكثره.

وروى مجاهد عن ابن عباس، قال: إذا احتاج أكل بالمعروف، وإذا أيسر قضاء، فإن لم يوسر، فلا شيء عليه^(١).

واعلم أنّ الوليّ، إنّما تبقى ولايته على اليتيم إلى أن يبلغ أشده، وهو بلوغ النكاح، كما بيّنه الله تعالى في قوله: ﴿وَاتَّبِعُوا الْيَتِيمَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

المراد بالأشدّ ها هنا بلوغه إلى حيث يمكنه بسبب عقله ورشده القيام بمصالح ماله، فحينئذ تزول ولاية غيره عنه، فإن بلغ غير كامل العقل، لم تزل الولاية عنه.

قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ الآية.

اعلم أنّه تعالى أمر بخمسة أشياء أولاً، ثم نهى عن ثلاثة أشياء، وهي الزنا، والقتل، وأكل مال اليتيم، ثم أتبعه بهذه الأوامر الثلاثة، فالأول قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾.

واعلم أنّ كلّ عقد يعقد لتوثيق أمر وتوكيده، فهو عهد؛ كعقد البيع والشركة، وعقد اليمين والتذر، وعقد الصلح، وعقد النكاح، فمقتضى هذه الآية أنّ كلّ عهد وعقد يجري بين إنسانين، فإنّه يجب عليهما الوفاء بذلك العقد والعهد، إلّا إذا دلّ دليل منفصل على أنه لا يجب الوفاء به، فمقتضاه الحكم بصحة كل بيع وقع التراضي عليه، وتأكد هذا النصّ بسائر الآيات الدالة على الوفاء بالمعهود والعقود؛ كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَلْفَوْهُ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨]

﴿وَأَمَلَّ اللَّهُ النَّبِيَّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْكَرَةً عَنْ تَرَضٍ بَيْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْتُ مَأْمُوتًا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

وقوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»^(١).

وقوله: «إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ»^(٢).

وقوله: «مَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ، فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ»^(٣).

فجميع هذه الآيات والأخبار دالة على أن الأصل في البياعات والعهود والصحة ووجوب الالتزام.

فإذا وجدنا نصاً أخص من هذه النصوص يدل على البطلان والفساد، قضينا به؛ تقديماً للخاص على العام، وإلا قضينا بالصحة على الكل، وأما تخصيص النص بالقياس، فباطل، وبهذا الطريق تصير أبواب المعاملات جميعها^(٤) مضبوطة معلومة بهذه الآية الواحدة، ويكون المكلف مطمئن القلب والنفس في العمل؛ لأن هذه النصوص دلت على الصحة، وليس بعد بيان الله تعالى بيان.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ عن الوفاء بعهده؛ كقوله عز وجل: ﴿وَشَلَّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

والثاني: أن الضمير يعود على العهد، ونسب السؤال إليه مجازاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٨، ٩].

أي: يقال للعهد عن صاحب العهد: لم نقضت، وهلاً وفى بك؛ تبكيتاً للتأكد كقوله: ﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: ١١٦]، فالمخاطبة لعيسى - صلوات الله وسلامه عليه - والإنكار على غيره.

وقال السدي: ﴿كَانَ مَسْئُولًا﴾، أي مطلوباً يطلب من المعاهد ألا يضيّعه وفيه به^(٥).

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٧٢-٧٣) والدارمي (٢/ ٢٤٦) كتاب البيوع: باب في الربا الذي كان في الجاهلية وأبو يعلى (٣/ ١٣٩) رقم (١٥٧٠) والدارقطني (٣/ ٢٦) والبيهقي (٦/ ١٠٠) من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه.

(٢) أخرجه الربيع بن حبيب في مسنده (٢/ ٤٣، ٤٥) وذكره القرطبي في «تفسيره» (١٠/ ٨٦).

(٣) ذكره المعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٣٢١) وقال: رواه القضاعي والبيهقي والديلمي عن أبي هريرة وفي سنده عمر بن إبراهيم الكردي وضاع.

(٤) في ب: كلها.

(٥) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣/ ١١٤).

وقيل: المراد بوفاء العهد: الإتيان بما أمر الله - تعالى - به، والانتهاء عما نهى الله عنه.

قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾ الآية، لما أمر تعالى بإتمام الكيل، ذكر الوعيد الشديد في نقصانه كما في قوله تعالى: ﴿وَبَلٌّ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١ - ٣].
ثم قال تعالى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطِ أَلَسْتُمْ بِمُتَّقِينَ﴾.

وهذا هو النوع الثالث من الأوامر المذكورة ها هنا، فالآية المتقدمة في إتمام الكيل، وهذه في إتمام الوزن، ونظيره قوله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا أَلْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٩] ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [هود: ٨٥].

قرأ الأخوان^(١) وحفص بكسر القاف ها هنا وفي سورة الشعراء، والباقون بضمها فيهما، وهما لغتان مشهورتان، ف قيل: القسطاس في معنى الميزان، إلا أنه في العرف أكبر منه، ولهذا اشتهر في السنة العامة أنه القبان، وقيل: إنه بلسان الروم أو السرياني، والأصح أنه لغة العرب، وقيل أيضاً القرسطون. وقيل: هو كل ميزان، صغر أم كبر، أي: بميزان العدل.

قال ابن عطية - رحمه الله -: هو عربي مأخوذ من القسط، وهو العدل، أي: زنوا بالعدل المستقيم، واللفظة للمبالغة من القسط، وردّه أبو حيان باختلاف المادتين، ثم قال: «إلا أن يدعي زيادة السين آخراً كقدموس، وليس من مواضع زيادتها» ويقال بالسين والصاد.

فصل

اعلم أن التفاوت الحاصل بنقصان الكيل والوزن قليل، والوعيد عليه شديد عظيم، فيجب على العاقل الاحتراز منه، وإنما عظم الوعيد فيه؛ لأن جميع الناس محتاجون إلى المعاولات والبيع والشراء، فبالغ الشرع في المنع من التطفيف والنقصان؛ لأجل إبقاء الأموال؛ ومنعاً من تلطيخ النفس بسرقة ذلك المقدار الحقيق، ثم قال: «ذلك خير»، أي الإيفاء بالثمام والكمال خير من التطفيف بالقليل؛ لأن الإنسان يتخلص بالإيفاء عن ذكر القبيح في الدنيا، والعقاب الشديد في الآخرة.

﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ منصوب على التفسير، والتأويل ما ينول إليه الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿وَحَيْرٌ مَرَدًّا﴾ [مريم: ٧٦]، ﴿وَحَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٦] ﴿وَحَيْرٌ عَقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]، وإنما حكم الله تعالى بأن عاقبة هذا الأمر أحسن العواقب؛ لأنه إذا اشتهر في الدنيا بالاحتراز عن التطفيف، أحبه الناس، ومالت القلوب إليه، واستغنى في الزمن القليل.

(١) ينظر: السبعة ٣٨٠، والنشر ٣٠٧/٢، والتيسير ١٤٠، والإتخاف ١٩٧/٢، والحجة للقراء السبعة ٣٨٩/٤. والفارسي ١٠٦/٥، والقرطبي ١٦٧/١٠، والبحر ٣١/٦، والحجة ٤٠٢، والدر المصون ٣٨٩/٤.

وأما في الآخرة: فيفوز بالجنة والثواب العظيم، والخلاص من العقاب الأليم.
 قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٣٦).

لما شرح الأوامر الثلاثة، عاد بعده إلى ذكر التواهي، فنهى عن ثلاثة أشياء، أولها:
 ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ العامة على هذه القراءة، أي: لا تتبّع، من قفاه يقفوه إذا
 تتبّع أثره، قال النابغة: [الطويل]

٣٤١٧ - ومثل الدُمى شمّ العرائين ساكن بهنّ الحياء لا يشغن الثّافيا^(١)
 وقال الكميّ: [الوافر]

٣٤١٨ - فلا أزمي البريء بغير ذنب ولا أقفو الحواصن إن قضيئنا^(٢)
 وقرأ زيد^(٣) بن عليّ: «ولا تقفوا» بإثبات الواو، وقد تقدّم في قراءة قبل في قوله
 تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَتَقِي وَيَصِيرُ﴾ [يوسف: ٩٠] أن إثبات حرف العلة جزماً لغة قوم،
 وضرورة عند غيرهم، كقوله:

٣٤١٩ - مِنْ هَجَوِ زَيَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٤)
 وقرأ^(٥) معاذ القاريّ «ولا تقف» بزنة تقلّ، من قاف يقوف، أي: تتبّع أيضاً، وفيه
 قولان:

أحدهما: أنه مقلوب؛ من قفا يقفوا.

والثاني - وهو الأظهر - : أنه لغة مستقلة جيدة؛ كجيد وجذب؛ لكثرة الاستعمالين؛
 ومثله: قعا الفحل الناقة وقاعها.

والباء في «به» متعلقة بما تعلّق به «لَكَ» ولا تتعلّق بـ «عِلْمٌ» لأنه مصدر، إلا عند
 من يتوسّع في الجار.

قوله تعالى: ﴿وَالْفُؤَادَ﴾ قرأ^(٦) الجراح العجلي بفتح الفاء وواو خالصة، وتوجيهها:
 أنه أبدل الهمزة واواً بعد الضمة في القراءة المشهورة، ثم فتح فاء الكلمة بعد البدل،
 لأنها لغة في الفؤاد، يقال: فؤاد وفأذ، وأنكر أبو حاتم هذه القراءة، وهو معذور.

(١) ينظر: مجاز القرآن ١/٣٧٩، الطبري ١٥/٩٢، البحر المحيط ٦/٣٢، الدر المنثور ٤/٣٨٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٢، القرطبي ١٠/١٦٧، روح المعاني ١٥/٧٣، الدر المنثور ٤/٣٨٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٢، الدر المنثور ٤/٣٩٠.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٣، معاني القرآن للقراء ٢/١٢٣.

(٦) ينظر: القرطبي ١٠/١٦٨، والمختص ٢/٢١، والبحر المحيط ٦/٣٣.

فصل

يقال: قَفُوْتُ أثر فلانٍ أَقْفُو قَفْوًا، إِذَا تَبَعْتَ أثره، وَسُمِّيَتْ قَافِيَةُ الشَّعْرِ قَافِيَةً؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ يَقْفُو الْبَيْتَ، وَسُمِّيَتْ الْقَبِيلَةُ الْمَشْهُورَةُ بِالْقَافَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ أَثَارَ أَقْدَامِ النَّاسِ، وَيَسْتَدْلُونَ بِهَا عَلَى أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِرُسُلِنَا﴾ [الحديد: ٢٧].

وسمِّي القفا قفًا؛ لأنه مؤخر بدن الإنسان ووراءه، كأنه شيء يتبعه ويقفوه.

فقوله: «وَلَا تَقْفُ» أي: لَا تَتَّبِعْ مَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ، مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، فَهُوَ نَهْيٌ عَنِ الْحُكْمِ بِمَا لَا يَكُونُ مَعْلُومًا، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ كَلِمَةٌ يَنْدَرُجُ تَحْتَهَا أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ حَمْلُهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ، فَقِيلَ: الْمُرَادُ نَهْيُ الْمُشْرِكِينَ عَنْ اعْتِقَادَاتِهِمْ وَتَقْلِيدِ أَسْلَافِهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى نَسِبُهُمْ فِي تِلْكَ الْعَقَائِدِ إِلَى اتِّبَاعِ الْهَوَى، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَهُ يَمَّا مِنْ سُلْطَانٍ﴾.

﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

وقال في إنكارهم البعث ﴿بَلْ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

وحكى عنهم أنهم قالوا: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢].

وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبُ لَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦].

وقال: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقال محمد ابن الحنفية: المراد منه شهادة الزور^(١).

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: لَا تَشْهَدُ إِلَّا بِمَا رَأَيْتَ عَيْنَاكَ، وَسَمِعْتَهُ أذْنَاكَ، وَوَعَاةَ قَلْبِكَ^(٢).

وقيل: المراد النهي عن القذف، وقيل: المراد النهي عن الكذب.

قال قتادة: لَا تَقُلْ: سَمِعْتُ، وَلَمْ تَسْمَعْ، وَرَأَيْتُ، وَلَمْ تَرَّ، وَعِلِمْتُ، وَلَمْ تَعْلَمْ^(٣).

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨٠/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٢٩/٤) وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٦٦/٢٠) عن ابن عباس.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨٠/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٢٩/٤) وزاد نسبه إلى ابن المنذر.

وقيل: القَفُو: هو البهت، وأصله من القَفَا؛ كأنه يقال: خلفه، وهو في معنى الغيبة. واللفظ عامٌ يتناول الكل، فلا معنى للتقييد.

فصل في الرد على نفاة القياس

احتج نفاة القياس بهذه الآية، قالوا: القياس لا يفيد إلا الظن، والظن مغاير للعلم، فالحكم في دين الله تعالى بالقياس حكمٌ بغير العلم؛ فوجب ألا يجوز لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾.

وأجيب عنه بوجوه:

الأول: أن الحكم في الدين بمجرد الظن جائز بإجماع الأمة في صور كثيرة:

منها: العمل بالفتوى عملٌ بالظن.

ومنها: العمل بالشهادة عملٌ بالظن.

ومنها: الاجتهاد في القلة عملٌ بالظن.

ومنها: قيم المتلفات، وأروش الجنایات عملٌ بالظن.

ومنها: الفصد، والحجامة، وسائر المعالجات؛ بناءً على الظن.

ومنها: كون هذه الذبيحة ذبيحة مسلم مظنون.

ومنها: الحكم على الشخص المعين بكونه مؤمناً مظنوناً، ثم يبنى على هذا الظن

أحكام كثيرة، كالتوارث والدفن في مقابر المسلمين وغيرهما.

ومنها: الأعمال المعتبرة في الدنيا من الأسفار، وطلب الأرباح، والمعاملات إلى

الآجال المخصوصة، والاعتماد على صداقة الأصدقاء، وعداوة الأعداء كلها مظنونة،

وبناء الأمر على هذه الظنون جائز، وقال - صلوات الله وسلامه عليه -: «تَحْنُ نَحْكُمُ

بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ»^(١)

(١) ذكره الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص (٩١) رقم (١٧٨) وقال: اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، بل وقع في شرح مسلم للنووي في قوله ﷺ: إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم، ما نصه معناه: إني أمرت بالحكم الظاهر، والله يتولى السرائر، كما قال ﷺ انتهى، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنشورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنكره المزني وغيره، نعم في صحيح البخاري عن عمر إنما تأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، بل وفي الصحيح من حديث أبي سعيد رفعه: إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، وفي المتفق عليه من حديث أم سلمة إنكم تختصمون إليّ فلعن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذ منه شيئاً، قال ابن كثير: إنه يؤخذ معناه منه، وقد ترجم له النسائي في سننه، باب الحكم بالظاهر، وقال إمامنا ناصر السنة أبو عبدالله الشافعي رحمه الله عقب إيراد في كتاب الأم: فأخبرهم ﷺ أنه إنما يقضي بالظاهر، وأن أمر السرائر إلى الله، والظاهر كما قال شيخنا رحمه الله، أن بعض من لا يميز ظن هذا حديثاً آخر منفصلاً عن =

وذلك تصريح بأن الظنَّ معتبر في هذه الأنواع، فبطل القول بأنه لا يجوز العمل بالظنَّ.

الثاني: أن الظنَّ قد يسمَّى بالعلم؛ قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

ومن المعلوم أنه إنما يمكن العلم بإيمانهنَّ؛ بناء على إقرارهن، وهذا لا يفيد إلا الظنَّ، وقد سمَّى الله تعالى الظنَّ ها هنا علماً.

الثالث: أن الدليل القاطع، لما دلَّ على وجوب العمل بالقياس، كان ذلك الدليل دليلاً على أنه متى حصل ظنُّ أن حكم الله في هذه الصورة يساوي حكمه في محلِّ النصِّ، فأنتم مكلفون بالعمل على وفق ذلك الظنَّ، فها هنا الظن وقع في طريق الحكم، فأما الحكم، فهو معلوم متيقن.

أجاب نفاة القياس عن الأول؛ فقالوا:

قوله عزَّ وعلا: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ دخله التخصيص في الصور العشرة المذكورة، فيبقى العموم حجة فيما وراءها، ثم نقول: الفرق بين هذه الصور وبين محلِّ النزاع أن هذه الصور العشر مشتركة في أن تلك الأحكام مختصة بأشخاص معينين في أوقات معينة؛ فإن الواقعة التي يرجع فيها الإنسان المعين إلى الفتى المعين واقعة متعلقة بذلك الشخص المعين، وكذا القول في الشهادة وفي طلب القبلة، وفي سائر الصور؛ والتنصيص على وقائع الأشخاص المعنيين في الأوقات المعينة يجري مجرى التنصيص على ما لا نهاية له، فلهذه الضرورة؛ اكتفينا بالظنَّ، أما الأحكام المثبتة، فهي أحكام كلية معتبرة في وقائع كلية، وهي مضبوطة، والتنصيص عليها ممكن، ولذلك فإن الفقهاء الذين استخرجوا تلك الأحكام بطريق القياس ضبطوها، وذكروها في كتبهم.

إذا عرف هذا، فنقول: التنصيص على الأحكام في الصور العشر التي ذكرتموها غير ممكن، فلا جرم: اكتفى الشارع فيها بالظنَّ، أما المسائل المثبتة بالطرق القياسية، فالتنصيص عليها ممكن، فلا يجوز الاكتفاء فيها بالظنَّ، فظهر الفرق.

= حديث أم سلمة فنقله كذلك، ثم قلده من بعده، ولأجل هذا يوجد في كتب كثير من أصحاب الشافعي دون غيرهم، حتى أورده الرافعي في القضاء، ثم رأيت في الأم بعد ذلك، قال الشافعي روي أنه عليه السلام، قال: تولى الله منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات، وكذا قال ابن عبد البر في التمهيد: أجمعوا أن أحكام الدنيا على الظاهر وأن أمر السرائر إلى الله. وأغرب إسماعيل بن علي بن إبراهيم بن أبي القاسم الجنزوي في كتابه إدارة الأحكام، فقال فيما نقل عنه مغلطاي - مما وقف عليه - إن هذا الحديث ورد في قصة الكندي والحضرمي اللذين اختصما في الأرض؛ فقال المقضي عليه قضيت علي والحق لي، فقال عليه السلام: إنما أقضي بالظاهر والله يتولى السرائر، قال شيخنا: ولم أقف على هذا الكتاب ولا أدري أساق له إسماعيل المذكور إسناداً أم لا، قلت: وسأيت في: المسلمون عدول. من قول عمر: إن الله تعالى تولى عنكم السرائر، ودفع عنكم بالبينات.

وقولهم : الظنُّ قد يسمَّى علماً ، فهذا باطلٌ ؛ فإنه يصحُّ أن يقال : هذا مظنونٌ ، وغير معلوم ، وهذا معلومٌ ، وغير مظنونٌ ، فدلُّ على حصول المغايرة ، فيدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَوْلَا أَن تَكْفُرُوا إِلَّا الظَّنُّ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] نفى العلم ، وأثبت الظنَّ ، وذلك يدلُّ على المغايرة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ عَلِمْتُمُ الْكُفْرَ فَتَوَلَّوْا مِمَّا قَدْ تَلَغَّيْتُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الممتحنة : ١٠] فالمؤمن هو المقر ، وذلك الإقرار معلوم .

وأما الجواب عن الثالث ، فنقول : الكلام إنما يتم لو ثبت أن القياس حجةٌ بدليل قاطع ، وذلك باطلٌ ؛ لأنَّ القياس وهو الذي يفيد الظنَّ لا يجب عقلاً أن يكون حجةً ؛ لأنه لا نزاع أنه يصحُّ من الشرع أن يقول : نهيتكم عن الرجوع إلى القياس ، ولو كان كونه حجةً أمراً عقلياً ، لامتنع ذلك .

والثاني أيضاً باطلٌ ؛ لأنَّ الدليل النقلي في كون القياس حجةً ، إنما يكون قطعياً ؛ إذ لو كان منقولاً نقلاً متواتراً ، كانت دلالته على ثبوت هذا المطلوب دلالة قطعيةً غير محتملة للتخصيص ، ولو حصل مثل هذا الدليل ، لوصل إلى الكل ، ولعرفه الكل ، ولارتفع الخلاف ، وحيث لم يكن كذلك ، علمنا أنه لم يحصل في هذه المسألة دليلٌ سمعيٌّ قاطعٌ ، فثبت أنه لم يوجد في إثبات كون القياس حجةً دليل قاطعٌ ألبيته ، فبطل قولكم : كون الحكم المثبت بالقياس حجةً ^(١) معلومٌ لا مظنونٌ .

قال ابن الخطيب ^(٢) : وأحسن ما يمكن أن يجاب عنه أن يقال : التمسك بهذه الآية التي عولتم عليها تمسك بعامٍ مخصوص ، والتمسك بالعام المخصوص لا يفيد إلا الظنَّ ، فلو دلَّت هذه الآية على أنَّ التمسك بالظنِّ غير جائز ، لدلَّت على أن التمسك بهذه الآية غير جائز ، فالقول بكون هذه الآية حجةً يفضي ثبوته إلى نفيه ، فكان تناقضاً ^(٣) ، فسقط الاستدلال به .

وللمجيب أن يجيب عنه ، فيقول : نعلم بالتواتر الظاهر من دين محمد - صلوات الله وسلامه عليه - أنَّ التمسك بآيات القرآن حجةٌ في الشريعة ، ويمكن أن يجاب عن هذا الجواب بأن كون العام المخصوص حجةً غير معلوم بالتواتر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ .

قوله تعالى : « أولئك » إشارة إلى ما تقدَّم من السمع ، والبصر ، والفؤاد ؛ كقوله : [الكامل]

٣٤٢٠ - ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزَلَةِ الْمَوَى وَالْبَعِيثُ بِغَدِّ أَوْلِيكَ الْأَيْسَامِ ^(٤)

(٢) ينظر : الفخر الرازي ١٦٨/٢٠ .

(١) سقط من : أ .

(٣) في ب : متناقضاً .

(٤) البيت لجريز ينظر : ديوانه ص ٩٩٠ وفيه الأقوام مكان الأيام وتخليص الشواهد ص ١٢٣ وخزانة =

فـ «أولئك» يشارُ به إلى العقلاء وغيرهم من الجموع، واعتذر ابن عطية عن الإشارة به لغير العقلاء، فقال: وعبر عن السَّمْع، والبصر، والفؤاد بـ «أولئك» لأنها حواسُّ لها إدراكٌ، وجعلها في هذه الآية مسئولة؛ فهي حالة من يعقل؛ ولذلك عبر عنها بكناية من يعقل، وقد قال سيبويه^(١) - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] إنما قال «رَأَيْتُهُمْ» في نجوم؛ لأن لما وصفها بالسجود - وهو فعلٌ من يَعْقِلُ - عبر عنها بكناية من يعقل، وحكى الزجاج أن العرب تُعَبِّرُ عَمَّنْ يعقل وعَمَّنْ لا يعقل بـ «أولئك» وأنشد هو والطبري: [الكامل]

٣٤٢١ - دُمَ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيَامِ^(٢)
وأما حكاية أبي إسحاق عن اللغة فأمر يوقف عنده، وأما البيت فالرواية فيه «الأقوام» ولا حاجة إلى هذا الاعتذار لما عرفت، وأما قوله: «إنَّ الرواية: الأقوام» غير معروفة والمعروف إنما هو «الأيام».

قوله: «كُلُّ أَوْلَيْكَ» مبتدأ، والجملة من «كَانَ» خبره، وفي اسم «كان» وجهان: أحدهما: أنه ضمير عائد على «كُلُّ» باعتبار لفظها، وكذا الضمير في «عَنَّهُ» و «عَنَّهُ» متعلق بـ «مَسْئُولًا» و «مَسْئُولًا» خبرها.

والثاني: أنَّ اسمها ضمير يعود على القافي، وفي «عَنَّهُ» يعود على «كُلُّ» وهو من الالتفات؛ إذ لو جرى على ما تقدّم، لقليل: كُنْتُ عنه مسئولا، وقال الزمخشري: و «عَنَّهُ» في موضع الرفع بالفاعلية، أي: كل واحد كان مسئولا عنه، فَمَسْئُولُ مسند إلى الجار والمجرور؛ كالمغضوب في قوله ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] انتهى. وفي تسميته مفعول ما لم يسم فاعله فاعلاً خلاف الاصطلاح.

وقد ردّ أبو حيّان عليه قوله: بأنَّ القائم مقام الفاعل حكمه حكمه، فلا يتقدّم على رافعه كأصله، وليس لقائل أن يقول: يجوز على رأي الكوفيين؛ فإنهم يجيزون تقديم الفاعل؛ لأن النّحّاس حكى الإجماع على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل، إذا كان جازاً أو مجروراً، فليس هو نظير قوله ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فحينئذ يكون القائم مقام الفاعل الضمير المستكنّ العائد على «كُلُّ» أو على القافي.

فصل في ظاهر الآية

ظاهر الآية يدلُّ على أنَّ الجوارح مسئولة، وفيه وجوه:

= الأدب ٤٣٠/٥، وشرح التصريح ١٢٨/١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧، وشرح المفصل ٩/ ١٢٩، والمقاصد النحوية ٤٠٨/١، وأوضح المسالك ١٣٤/١، وشرح الأشموني ٦٣/١، وشرح ابن عقيل ص ٧٢، والمقتضب ١٨٥/١ والدر المنصور ٣٩٠/٤.
(١) ينظر: الكتاب ٢٤٠/١.
(٢) تقدم.

الأول: معناه أن صاحب السَّمْع، والصبر، والفؤاد هو المسئول؛ لأنَّ السؤال لا يصحُّ إلا من العاقل، وهذه الجوارح ليست كذلك، بل العاقل الفاهم هو الإنسان، فهو كقوله: ﴿وَسَيَلَّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] والمراد أهلها، والمعنى أن يقال للإنسان: لم سمعت ما لا يحلُّ سماعه، ولم نظرت إلى ما لا يحلُّ لك نظره، ولم عزمت على ما لا يحلُّ لك العزم عليه.

والثاني: أن أولئك الأقوام كلهم مسئولون عن السمع، والبصر، والفؤاد، فيقال لهم: استعملتم السمع فيماذا، أفني الطاعة، أو في المعصية؟ وكذلك القول في بقية الأعضاء، وذلك؛ لأنَّ الحواسَّ آلات النَّفْس، والنَّفْس كالأمير لها، والمستعمل لها في مصالحها، فإن استعملها في الخيرات، استوجب الثواب، وإذا استعملها في المعاصي، استحقَّ العقاب.

والثالث: أنه تعالى يخلق الحياة في الأعضاء، ثمَّ إنها تسأل؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَشْهَدُ عَنْهُمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] فكذلك لا يبعد أن يخلق العقل، والحياة، والنطق في هذه الأعضاء، ثمَّ إنها تسأل.

رُوي عن شكل بن حميد - رحمه الله - قال: أتيتُ النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، علِّمني تعويذاً، أتعوذ به، فأخذ بيدي، ثم قال: «قُلِ اللَّهُمَّ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي، وَشَرِّ بَصَرِي، وَشَرِّ لِسَانِي، وَشَرِّ قَلْبِي، وَشَرِّ مَنِيِّي» قال فحفظتها^(١).
قال سعيد: والمني ماؤه.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ (١٧).

وهذا هو النهي الثاني.

قوله تعالى: «مَرَحًا»: العامة على فتح الراء، وفيه أوجه:

أحدها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي: مرحاً بكسر الراء، ويدل عليه قراءة^(٢) بعضهم فيما حكاه يعقوب «مَرَحًا» بالكسر.

قال الزجاج: «مَرَحًا» مصدر، ومَرَحًا: اسم الفاعل، وكلاهما جائز، إلا أن المصدر هنا أحسن وأؤكد، تقول: جاء زيد ركضاً وراكضاً، وأكد؛ لأنه يدل على توكيد الفعل.

الثاني: أنه على حذف مضاف، أي: ذا مرج.

(١) أخرجه أبو داود ٩٢/٢، كتاب الصلاة: باب الاستعاذة (١٥٥١)، والترمذي ٤٨٩/٥، كتاب الدعوات:

حديث (٣٤٩٢)، والنسائي ٢٥٩/٨، كتاب الاستعاذة: باب من شر السمع والبصر (٥٤٥٥).

فائدة: شكل بن حميد العنسي صحابي جليل ليس له سوى هذا الحديث كذا جزم الحافظ المزي في تحفة الأشراف ١٥٦/٤.

(٢) نسبها في الشواذ ٧٦ إلى يحيى بن يعمر، وينظر: القرطبي ١٧٠/١٠، والكشاف ٦٦٧/٢، والبحر ٦/

٣٤، والدر المصون ٣٩١/٤.

الثالث: أنه مفعولٌ من أجله.

والمَرَحُ: شدة السرور والفرح؛ مَرَحَ يَمْرَحُ مَرَحاً، فهو مَرِحٌ؛ كَفَرَحَ يَفْرَحُ فَرَحاً، فهو فَرِحٌ.

قوله: ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً﴾ الآية.

قرأ أبو الجراح «لَن تَخْرِقَ» بضم الراء، وأنكرها أبو حاتم وقال: لا نعرفها لغة البتة. والمراد من الخرقِ ها هنا نقب الأرض، وذكرها فيه وجوهاً:

الأول: أنَّ الشيء إنما يتمُّ بالارتفاع والانخفاض، فكأنه قال إِنَّكَ حال الانخفاض لا تقدر على خرق الأرض ونقبها، وحال الارتفاع لا تقدر على أن تصل إلى رؤوس الجبال، والمعنى: أن الإنسان لا ينال بكبره وبطره شيئاً، كمن يريد خرق الأرض، ومطاوله الجبال لا يحصل على شيء.

والمراد التنبيه على كونه ضعيفاً عاجزاً، فلا يليقُ به التكبر.

الثاني: أنَّ تحتك الأرض التي لا تقدر على خرقها، وفوقك الجبال التي لا تقدر على الوصول إليها، فأنت محاطٌ بك من فوقك، ومن تحتك بنوعين من الجماد، وأنت أضعف منهما بكثير، والضعيف المحصور لا يليقُ به التكبر، فكأنه قيل له: تواضع، ولا تتكبر؛ فَإِنَّكَ خَلَقْتَ ضَعِيفٌ من خلق الله، محصورٌ بين حجارةٍ وترابٍ، فلا تفعل فعل القويِّ المقتدر.

الثالث: أنَّ من يمشي مختلاً يمشي مرّةً على عقبه، ومرّةً على صدور قدميه، فقيل له: إِنَّكَ لَن تَنْقُبَ الْأَرْضَ، إِن مَشَيْتَ على عقبك، وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طَوْلاً، إِن مَشَيْتَ على صدور قدميك.

قال عليّ - كَرَّمَ اللهُ وجهه -: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا مَشَى تَكْفَأُ تَكْفُؤاً؛ كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ^(١).

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: «مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَأَنَّ الشَّمْسَ تَجْرِي فِي وَجْهِهِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَسْرَعَ مَشْيَةً مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَأَنَّمَا الْأَرْضُ تَطْوِي لَهُ، إِنَّا لَنَجْهَدُ أَنْفُسَنَا وَهُوَ غَيْرُ مُكْتَرِبٍ»^(٢).

(١) أخرجه الترمذي (٥٥٩/٥) كتاب المناقب: باب ما جاء في صفة النبي ﷺ حديث (٣٦٣٧) وفي الشماميل رقم (٦٠٥)، وأحمد (٩٦/١)، وأبو الشيخ ص (٩٤) والحاكم (٦٠٦/٢) وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي في «الدلائل» (١/ ٢٦٨-٢٦٩) والبخاري في «شرح السنة» (٧/ ٦٢-٦٣) من حديث علي بن أبي طالب.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه الترمذي رقم (٣٦٥٠) وفي «الشماميل» (ص ١١٢) وأحمد (٣٥٠/٢)، وابن سعد (١/ ٤١٥) وأبو الشيخ (ص ٢٤٨) من حديث أبي هريرة. وقال الترمذي: هذا حديث غريب.

قوله تعالى: «طُولاً» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «تَبْلُغُ» أو من مفعوله، أو مصدرًا من معنى «تبلغ» أو تمييزاً، أو مفعولاً له، وهذان ضعيفان جداً؛ لعدم المعنى.

قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾.

قرأ ابن عامر والكوفيون^(١) بضم الهمزة والهاء، والتذكير، وترك التنوين، والباقون بفتح الهمزة، وتاء التانيث منصوبة منونة، فالقراءة الأولى أشير فيها بذلك إلى جميع ما تقدم، ومنه السيء والحسن، فأضاف السيء إلى ضمير ما تقدم، ويؤيدها ما قرأ به عبد الله: «كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ» بالجمع، مضافاً للضمير، وقراءة أبي «حَيْثُهُ» والمعنى: كل ما تقدم ذكره مما أمرت به ونهيت عنه كان سيئاً - وهو ما نهيت عنه خاصة - أمراً مكروهاً، هذا أحسن ما يقدر في هذا المكان.

وأما ما استشكله بعضهم من أنه يصير المعنى: كل ما ذكر كان سيئاً، ومن جملة كل ما ذكر: المأمور به، فيلزم أن يكون فيه سيئاً، فهو استشكال وإيهام؛ لما تقدم من تقرير معناه. و «مَكْرُوهًا» خبر «كان» وحمل الكلام كله على لفظ «كُلُّ» فلذلك ذكر الضمير في «سَيِّئُهُ» والخبر، وهو: مكروه.

وأما قراءة الباقيين: فيحتمل أن تقع الإشارة فيها بـ «ذَلِكَ» إلى مصدرَي التَّهْيِينِ المتقدمين قريباً، وهما:

قَفُّوْا ما ليس به علم، والمشي في الأرض مرحاً.

والثاني: أنه أشير به إلى جميع ما تقدم من المناهي.

و «سَيِّئُهُ» خبر «كان» وأنت؛ حملاً على معنى «كُلُّ» ثم قال «مَكْرُوهًا» حملاً على لفظها.

وقال الرمخشري كلاماً حسناً، وهو: أن «السَّيِّئَةَ» في حكم الأسماء؛ بمنزلة الذنب والإثم، زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيثه، ولا فرق بين من قرأ «سَيِّئَةً» ومن قرأ «سَيِّئًا» ألا ترى أنك تقول: الزنى سيئة، كما تقول: السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث.

وفي نصب «مَكْرُوهًا» أربعة أوجه:

أحدها: أنه خبر ثانٍ لـ «كان» وتعداد خبرها جائز على الصحيح.

الثاني: أنه بدل من «سَيِّئَةٍ» وضعف هذا؛ بأنَّ البدل بالمشتق قليل.

الثالث: أنه حال من الضمير المستتر في «عند ربك» لوقوعه صفة لـ «سَيِّئَةٍ».

(١) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٠، والنشر ٣٠٧/٢، والحجة ٤٠٣، والتيسير ١٤٠، والإتحاف ١٩٧/٢، والحجة للفراسي ١٠٢/٥، والقرطبي ١٠٧/١٠، والكشاف ٦٦٨/٤ والبحر ٣٥/٦، والدر المصون ٣٩١/٤ والوسيط ١٠٨/٣.

الرابع: أنه نعتٌ لـ «سَيِّئَةً»، وإنما ذكر لأن «سَيِّئَةً» تأنيثٌ موصوفه مجازي؛ وقد ردّ هذا؛ بأن ذلك إنما يجوز حيث أسند إلى المؤنث المجازي، أمّا إذا أسند إلى ضميره، فلا؛ نحو: «الشَّمْسُ طَالَعَةٌ» لا يجوز: «طَالَعٌ» إلا في ضرورة كقوله:

٣٤٢٢ - ولا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِنْقَالَهَا^(١)
وهذا عند غير ابن كيسان، وأمّا ابن كيسان فيجيز في الكلام: «الشَّمْسُ طَلَعٌ، وطَالَعٌ».

وقيل: إنما ذكّر سيئةً وهي الذنب، وهو مذكر [لأن التقدير: كل ذلك كان مكروهاً وسيئة عند ربك]^(٢) وقيل فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، أي كل ذلك كان مكروهاً سيئة.

فصل

وأما قراءة عبد الله فهي ممّا أخبر فيها عن الجمع إخبار الواحد؛ لسدّ الواحد مسدّه؛ كقوله:

٣٤٢٣ - فإِذَا تَرَيْنِي وَلِيٍّ لِّمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا^(٣)
لو قال: فَإِنَّ الْحَدَثَانِ، لصحّ من حيث المعنى، فعدل عنه؛ ليصحّ الوزن.
وقرأ عبد الله أيضاً «كَانَ سَيِّئَاتٍ» بالجمع من غير إضافة، وهو خبر «كان» وهي تؤيّد قراءة الحرميين، وأبي عمرو.

فصل

قال القاضي^(٤) - رحمه الله -: دلّت هذه الآية على أنّ هذه الأعمال مكروهة عند الله تعالى، والمكروه لا يكون مراداً، فهذه الأعمال غير مراد الله، فبطل قول من يقول: كل ما دخل في الوجود، فهو مراد الله تعالى، وإذا ثبت أنها ليست بإرادة الله تعالى، وجب ألا تكون مخلوقة - لله تعالى -؛ لأنّها لو كانت مخلوقة لله تعالى، لكانت مرادة، لا يقال: المراد من كونها مكروهة: أنّ الله تعالى نهى عنها.

وأيضاً: معنى كونها مكروهة أن الله تعالى كره وقوعها، وعلى هذا التقدير: فهذا لا يمنع أن الله تعالى أراد وجودها، لأنّ الجواب أنه عدولٌ عن الظاهر.
وأيضاً: فكونها سيئة عند ربك يدلّ على كونها منهياً عنها، فلو حملت المكروه على النهي، لزم التكرار.

والجواب عن الثاني أنه تعالى إنما ذكر هذه الآية في معرض الزجر عن هذه الأفعال، ولا يليق بهذا الموضع أن يقال: إنه تعالى يكره وقوعها.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٢٠ / ١٧٠.

(١) تقدم.

(٢) زيادة من «الرازي» يستقيم بها النص.

وأجيب بأن المراد من المكروه المنهي عنه ، ولا بأس بالتكرير ، لأجل التأكيد .

فصل

قال القاضي ^(١) دلّت هذه الآية على أنه تعالى كما أنه موصوف بكونه مريداً ، فكذاك أيضاً موصوف بكونه كازماً .

وأجيب بأن الكراهية في حقّه تعالى محمولة إمّا على النهي ، [وإمّا هي] ^(٢) إرادة العدم .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ ﴾ : [مبتدأ أو خبر] ، اعلم أن قوله «ذلك» إشارة إلى ما تقدّم من التكاليف ، وهي خمسة وعشرون نوعاً ، أولها قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [الإسراء : ٢٢] .

وقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء : ٢٣] .

وهذا مشتمل على تكليفين :

الأمر بعبادة الله تعالى ، والنهي عن عبادة غير الله ، فكان المجموع [ثلاثة] .

والرابع : قوله تعالى : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ وقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لِمَا آتَىٰ ﴾ وقوله ﴿ وَلَا تَهْرَبْنَاهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا ﴾ ﴿ وَآتَاكَ الْقُرْآنُ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَلَا يُبْذَرُ بَذِيرًا ﴾ وقوله : ﴿ فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَنسُورًا ﴾ ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا ﴾ ﴿ وَلَا تَقْنَطُوا أَوْلَادَكُمُ ﴾ ﴿ وَلَا تَقْنَطُوا أَلْفُسُكُمْ ﴾ ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ ﴾ وقوله : ﴿ وَرَبُّوْا بِالْقِسْطِ أَلْسَنَتِكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ فهذه خمسة وعشرون تكليفاً ، بعضها أوامر وبعضها نواه ، جمعها الله تعالى في هذه الآيات ، وجعل فاتحتها قوله : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُومًا ﴾ ، وخاتمتها ^(٣) قوله : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴾ وإمّا سماها حكمة ؛ لوجوه :

الأول : أن حاصلها يرجع إلى الأمر بالتوحيد ، وأنواع الطاعات والخيرات والإعراض عن الدنيا ، والإقبال على الآخرة ، والعقول تدلّ على صحتها ، فالآتي بمثل هذه الشريعة لا يكون داعياً إلى دين الشيطان ، بل الفطرة الأصلية تشهد بأنه يكون داعياً إلى دين الرحمن .

الثاني : أن هذه الأحكام المذكورة في هذه الآيات شرائع واجبة الرعاية في جميع

(١) ينظر : الفخر الرازي ١٧٠ / ٢٠ . (٢) في ب : أو على . (٣) سقط من : أ .

الأديان والملل، ولا تقبل النسخ والإبطال، فكانت محكمة وحكمة من هذه الاعتبارات.

الثالث: أنَّ الحكمة عبارة عن معرفة الحق لذاته، والخير لأجل العمل به؛ فالأمر بالتوحيد عبارة عن القسم الأول، وسائر التكاليف عبارة عن تعلُّم الخيرات؛ لأجل العمل بها.

روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنَّ هذه التكاليف المذكورة كانت في ألواح موسى - صلوات الله عليه - أولها «لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ»^(١).

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً﴾ [الأعراف: ١٤٥].

فكلُّ ما أمر الله به أو نهى عنه، فهو حكمة.

قوله تعالى: «مِنَ الْحِكْمَةِ» يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون حالاً من عائد الموصول المحذوف، تقديره: من الذي أوحاه حال كونه من الحكمة، أو حال من نفس الموصول.

الثاني: أنه متعلق بـ «أَوْحَى»، و «مِنْ» إمَّا تبعية؛ لأنَّ ذلك بعض الحكمة، وإمَّا للابتداء، وإمَّا للبيان. وحينئذٍ تتعلق بمحذوف.

الثالث: أنها مع مجرورها بدل من «مِمَّا أَوْحَى».

فصل

ذكر في الآية أنَّ المشرك يكون مذموماً مخذولاً.

وذكرها هنا أنَّ المشرك يلقي في جهنم ملوماً مدحوراً، فاللوم والخذلان يحصل في الدنيا، والقائه في جهنم يحصل يوم القيامة، والفرق بين الملموم والمدحور، وبين المذموم والمخذول: أنَّ معنى كونه مذموماً: أن يذكر له أنَّ الفعل الذي أقدم عليه قبيح ومنكر، وإذا ذكر له ذلك، فعند ذلك يقال له: لم فعلت هذا الفعل؟ وما الذي حملك عليه؟ وما استندت من هذا العمل، إلَّا إلحاق الضرر بنفسك؟ وهذا هو اللوم.

وأما الفرق بين المخذول وبين المدحور، فهو أنَّ المخذول هو الضعيف، يقال: تخاذلت أعضاؤه، أي: ضعفت، والمدحور هو المطرود، والطرد عبارة عن الاستخفاف والإهانة، فكونه مخذولاً عبارة عن ترك إعانته، وتفويضه إلى نفسه، وكونه مدحوراً عبارة عن إهانته، فيصير أول الأمر مخذولاً وآخره يصير مدحوراً.

قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا إِنَّكُمْ لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ (٤٠).

قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ﴾: ألف «أصْفَى» عن واو؛ لأنه من «صَفَا يَصْفُو» وهو استفهام إنكار وتوبيخ.

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٣٠/٤) وعزاه إلى الطبري.

ويقال: أصفاهُ بالشَّيءِ، إذا أثره به، ويقال للضَّياع التي يستخضها السلطان لخاصَّته الصَّوافي.

قال أبو عبيدة - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾: أفخصكم وقال المفضل: أخلصكم.

قال النحويون: هذه الهمزة همزة تدلُّ على الإنكار على صيغة السؤال عن مذهب ظاهر الفساد، لا جواب لصاحبه، إلا بما فيه أعظم الفضيحة.

واعلم أنَّه تعالى، لما نبَّه على فساد طريقة من أثبت لله شريكاً، أتبعه بفساد طريقة من أثبت الولد لله تعالى، ثم نبَّه على كمال جهل هذه الفرقة وهو أنَّ الولد على قسمين، فأشرف القسمين: البنون، وأخسها: البنات، ثم إنَّهم أثبتوا البنين لأنفسهم، مع علمهم بنهاية عجزهم، وأثبتوا البنات لله تعالى مع علمهم بأنَّ الله تعالى هو الموصوف بالكمال الذي لا نهاية له، وذلك يدلُّ على نهاية جهل القائلين بهذا القول؛ ونظيره قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] وقوله جلَّ ذكره: ﴿وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١].

ومعنى الآية أنه اختاركم، فجعل لكم الصُّفوة، ولنفسه ما ليس بصفوة، يعني اختاركم ﴿بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا﴾؛ لأنَّهم كانوا يقولون: إنَّ الملائكة بنات الله تعالى. قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على «أصفاكم» فيكون داخلاً في حيز الإنكار، ويجوز أن تكون الواو للحال، و «قَدْ» مقدرة عند قوم.

و «اتَّخَذَ» يجوز أن تكون متعدية لاتنين، فقال أبو البقاء^(١): «إنَّ ثانيهما محذوف، أي: أولاداً، والمفعول الأوَّل هو إناثاً وهذا ليس بشيء، بل المفعول الثاني هو «مِنَ الْمَلَائِكَةِ» قدَّم على الأوَّل، ولولا ذلك لزم أن يبتدأ بالثَّكرة من غير مسوغ؛ لأنَّ ما صلح أن يكون مبتدأ صلح أن يكون مفعولاً أوَّل في هذا الباب، وما لا، فلا، ويجوز أن تكون متعدية لواحد، كقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]، و «مِنَ الْمَلَائِكَةِ» متعلق بـ «اتَّخَذَ» أو بمحذوف على أنه حال من الثَّكرة بعده.

ثم قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَلْقَوْلُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ وهذا خطابٌ لمشركي «مَكَّة» وبيان كون هذا القول عظيماً: أنَّ إثبات الولد يقتضي كونه تعالى مركَّباً من الأجزاء والأبعاض، وذلك يقدح في كونه قديماً واجب الوجود لذاته، وذلك عظيم من القول، وأيضاً: فبتقدير ثبوت الولد، فقد جعلوا أشرف القسمين لأنفسهم، وأخس القسمين لله تعالى، وهذا جهلٌ عظيم.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ (٤١).

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾: العامة على تشديد الراء، وفي مفعول «صَرَّفْنَا» وجهان:

أحدهما: أنه مذكور، و «في» مزيدة فيه، أي: ولقد صرفنا هذا القرآن؛ كقوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٠]، ومثله: [الطويل]

٣٤٢٤ - يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَضْلِي^(١)

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥] أي: يجرح عراقيبها، وأصلح لي ذريتي، وردّ هذا بأن «في» لا تزداد، وما ذكر متأول، وسيأتي إن شاء الله تعالى في الأحقاف. الثاني: أنه محذوف تقديره: ولقد صرّفنا أمثاله، ومواعظه، وقصصه، وأخباره، وأوامره.

وقال الزمخشري في تقدير ذلك: «ويجوز أن يراد بـ «هَذَا الْقُرْآنِ» إبطال إضافتهم إلى الله البنات؛ لأنه ممّا صرفه، وكرّر ذكره، والمعنى: ولقد صرّفنا القول في هذا المعنى، وأوقفنا التصريف فيه، وجعلناه مكاناً للتكرير، ويجوز أن يريد بـ «هَذَا الْقُرْآنِ» التنزيل، ويريد: ولقد صرّفناه، يعني هذا المعنى في مواضع من التنزيل، فترك الضمير؛ لأنّه معلوم»، وهذا التقدير الذي قدره الزمخشري أحسن؛ لأنه مناسب لما دلّت عليه الآية وسيقت لأجله، فقدّر المفعول خاصاً، وهو: إمّا القول، وإمّا المعنى، وهو الضمير الذي قدره في «صرّفناه» بخلاف تقدير غيره، فإنه جعله عامّاً.

وقيل: المعنى: لم نُنزِلْهُ مرةً واحدة، بل نجوّمًا، والمعنى: أكثرنا صرف جبريل إليك، فالمفعول جبريل - عليه السلام -.

وقرأ^(٢) الحسن بتخفيف الرّاء، ف قيل: هي بمعنى القراءة الأولى، وفعل وفعل قد يشتركان، وقال ابن عطية: «أي: صرفنا الثّاس فيه إلى الهدى».

والصّرف في اللغة: عبارة عن صرف الشيء من جهة إلى جهة؛ نحو: تصريف الرياح، وتصريف الأمور، هذا هو الأصل في اللغة، ثم جعل لفظ التّصريف كناية عن التّبيين؛ لأنّ من حاول بيان شيء، فإنه يصرف كلامه من نوع إلى نوع آخر، ومن مثالي إلى مثالي آخر؛ ليكمل الإيضاح، ويقوي البيان، فقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ أي: بيّنا.

قوله: «لِيَذْكُرُوا» متعلق بـ «صرّفنا» وقرأ^(٣) الأخوان هنا، وفي الفرقان بسكون

(١) جزء من عجز بيت الذي الرمة وهو:

وأن تعتذر بالمحل من ذي جدوعها إلى الضيف

ينظر: ديوانه ٥٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٢، المغني ٥٢١/٢، روح المعاني ٨١/١٥، الدر المصون ٣٩٣/٤.

(٢) ينظر: المحتسب ٢١/٢، والإنحاف ١٩٨/٢، والقرطبي ١٧٢/١٠، والكشاف ٦٦٩/٢، والبحر ٦/٣٧، والدر المصون ٣٩٣/٤.

(٣) ينظر: السبعة ٣٨١، والحجة ٤٠٤، والنشر ٣٠٧/٢، والتيسير ١٤٠، والإنحاف ١٩٨/٢، والحجة الفارسي ١٠٤/٥، والقرطبي ١٧٢/١٠، والبحر ٣٧/٦، والدر المصون ٣٩٣/٤، والوسيط ١٠٨/٣.

الذَّال، وضَمَّ الكاف مخففة مضارع «ذكر» من الذَّكَر أو الذُّكْر، والباقون يفتح الذال، والكاف مشددة، والأصل: يتذكَّروا، فأدغم التاء في الذَّال لقرب المخرج وهو من الاعتبار والتدبُّر.

قال الواحدي^(١): والتذكُّر هنا أشبه من الذُّكْر؛ لأنَّ المراد منه التدبُّر والتفكُّر، وليس المراد منه الذُّكْر الذي يحصل بعد النسيان، ثم قال: وأمَّا قراءة حمزة والكسائي، ففيها وجهان: الأول: أنَّ الذَّكَر قد جاء بمعنى التَّأَمُّل والتدبُّر؛ كقوله سبحانه جَلَّ ذِكْرُه: ﴿حُدُوا مَا مَاتَ بَيْنَكُمْ يَقْوَةٌ وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣]. والمعنى: وافهموا ما فيه.

والثاني: أن يكون المعنى: صرفنا هذه الدلائل في هذا القرآن؛ لتذكروهم بالسُّنتكم؛ فإنَّ الذَّكَر بالسُّنتكم قد يؤدي إلى تأثر القلب بمعناه.

فصل

قال الجبائي^(٢) - رحمه الله تعالى - قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا﴾ يدل على أنَّه تعالى يفعل أفعاله لأغراضٍ حكمية، ويدلُّ على أنَّه تعالى أراد الإيمان من الناس، سواء آمنوا، أو كفروا.

قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ﴾، أي: التصريف، و «نُفِّرُوا» مفعول ثانٍ وهذه الآية تدلُّ على أنَّه تعالى ما أراد الإيمان من الكفار؛ لأنَّه تعالى عالمٌ بأنَّ تصريف القرآن لا يزيدهم إلا نفوراً، فلو أراد الإيمان منهم، لما أنزل عليهم ما يزيدهم نفرة عنه؛ لأنَّ الحكيم، إذا أراد تحصيل أمرٍ من الأمور، وعلم أنَّ الفعل الفلاني يصير سبباً للعسر والتعذر والنفرة؛ فإنه عند محاولة تحصيل ذلك المقصود يحترز عما يوجب النفرة، فلمَّا أخبر تعالى أنَّ هذا التصرف يزيدهم نفوراً، علمنا أنَّه ما أراد الإيمان منهم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ (٤٢) سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا (٤٣).

قوله تعالى: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾: الكاف في موضع نصب، وفيها وجهان:

أحدهما: أنها متعلقة بما تعلَّقت به «مع» من الاستقرار، قاله الحوفي.

والثاني: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: كوناً كقولكم؛ قاله أبو البقاء^(٣).

وقرأ^(٤) ابن كثير وحفص «يقولون» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وكذا

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٧٣/٢٠ (٢) ينظر: الفخر الرازي ١٧٣/٢٠.

(٣) ينظر: الإملاء ٩٢/٢.

(٤) ينظر: السبعة ٣٨١، والحجة ٤٠٤، والنشر ٣٠٧/٢، والتيسير ١٤٠، والإتحاف ١٩٩/٢، والحجة

للفارسي ١٠٦/٥، والوسط ٢٠٩/٣، والبحر ٣٧/٦، والدر المصون ٣٩٤/٤.

قوله بعد هذا ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣]، قرأه بالخطاب الأخوان، والباقون بالغيبة فتحصل من مجموع الأمر: أنَّ ابن كثير وحفصاً يقرآنهما بالغيبة، وأن الأخوين قرءوا بالخطاب فيهما، وأن الباقيين قرءوا بالغيبة في الأول، وبالخطاب في الثاني.

فوجه قراءة الغيب فيهما أنه: حمل الأول على قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١]، وحمل الثاني عليه، ووجه الخطاب فيهما: أنه حمل الأول على معنى: قل لهم يا محمد لو كان معه آلهة كما تقولون، وحمل الثاني عليه.

ووجه الغيب في الأول: أنه حملة على قوله «وَمَا يَزِيدُهُمْ» والثاني التفت فيه إلى خطابهم.

قوله: «إِذَنْ» حرف جوابٍ وجزاء، قال الزمخشري: وإذن دالة على أنَّ ما بعدها، وهو «لَا تَبْتَغُوا» جواب لمقالة المشركين، وجزاء لـ «لَوْ». وأدغم أبو عمرو الشين في السين، واستضعفها النحاة؛ لقوة الشين.

فصل في معنى الآية

المعنى: قل يا محمد لهؤلاء المشركين: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا تَبْتَغُوا﴾ لطلبوا - يعني الآلهة - ﴿إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ بالمغالبة والقهر؛ ليزيلوا ملكه؛ كفعل ملوك الدنيا بعضهم ببعض، وهذا يرجع إلى دليل التمانع، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - عند قوله - عز وجل - في سورة الأنبياء - صلوات الله عليهم - ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وقيل: المعنى: لطلبوا - يعني الآلهة - ﴿إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ بالتقرب إليه، لأن الكفار كانوا يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

فقال تعالى: لو كانت هذه الأصنام تقربكم إلى الله زلفى، لطلبت لأنفسها أيضاً القرب إلى الله تعالى، فكيف يعقل أن تقربكم إلى الله، ثم نزه نفسه فقال: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَتَعَالَىٰ﴾: عطف على ما تضمنه المصدر، تقديره: تنزه وتعالى. و«عن» متعلقة به، أو بـ «سبحان» على الإعمال لأن «عَنْ» تعلق به في قوله ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠] و«عُلُوًّا» مصدر واقع موقع التعالي؛ لأنه كان يجب أن يقال: تعالياً كبيراً، فهو على غير المصدر كقوله: ﴿أُنَبِّئُكَ مِنَ الْأَرْضِ نَبَأًا﴾ [نوح: ١٧] [في كونه على غير المصدر]. والتسبيح عبارة عن تنزيه الله تعالى عما لا يليق به.

والفائدة في وصف ذلك العلو بالكبر: أنَّ المنافاة بين ذاته وصفاته سبحانه وبين ثبوت الصَّاحبة، والولد، والشركاء، والأضداد، والأنداد، منافة بلغت في القوة والكمال إلى حيث لا تعقل الزيادة عليها؛ لأنَّ المنافاة بين الواجب لذاته، والممكن لذاته، وبين القديم والمحدث، وبين الغني والمحتاج منافة لا يعقل الزيادة عليها، فلهذا السبب وصف الله تعالى ذلك العلو بالكبر.

قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا حَلِيمًا غَفُورًا ۝﴾ (٤٤).

قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ﴾ قرأ^(١) أبو عمرو والأخوان، وحفص «تُسَبِّحُ» بالتاء، والباقون بالياء من تحت، وهما واضحتان؛ لأن التانيث مجازي، ولوجود الفصل أيضاً بين الفعل والتانيث.

وقال ابن عطية: «ثم أعاد على السموات والأرض ضمير من يعقل، لَمَّا أسند إليها فعل العاقل، وهو التسبيح» وهذا بناء على أن «هُنَّ» مختصّ بالعاقلات، وليس كما زعم، وهذا نظير اعتذاره عن الإشارة بـ «أولئك» في قوله «كُلُّ أولئك» وقد تقدّم. وقرأ^(٢) عبد الله والأعمش «سَبَّحَتْ» ماضياً ببناء التانيث.

فصل

قال ابن عطية: يقال: فَفَّهَ، وَفَقَّهَ، وَفَقَّهَهُ؛ بكسر القاف، وفتحها، وضمها، فالكسر إذا فهم، وبالفصح إذا سبق غيره للفهم، وبالضم إذا صار الفقه له سجيّة، فيكون على وزن «فَعَلَ» بالضم؛ لأنه شأن أفعال السجاياء الماضية نحو: ظَرَفَ فهو ظريفٌ، وشَرَفَ فهو شريفٌ، وكَرَّمَ فهو كريمٌ، واسم الفاعل من الأوليين فاعلٌ؛ نحو: سَمِعَ، فهو سامعٌ، وغلب فهو غالبٌ، ومن الثالث: فَعِيلٌ؛ فلذلك تقول فَفَّهَ فهو فَفِيهٌ.

فصل

روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال: وإن من شيء حيٍّ إلا يُسَبِّحُ بحمده^(٣).
وقال قتادة - رضي الله عنه - يعني الحيوانات والثّاميات^(٤).
وقال عكرمة: الشجرة تسبح، والأسطوانة تسبح^(٥).

وعن المقدم بن معدي كرب، قال: «إِنَّ الثَّرَابَ يُسَبِّحُ مَا لَمْ يَنْتَلِ، فإذا ابتلَّ ترك التسبيح، وإنَّ الخُرْزَةَ تُسَبِّحُ، مَا لَمْ تُرْفَعْ من موضعها، فإذا رفعت تركت التسبيح، وإنَّ الورقة تُسَبِّحُ ما دامت على الشجرة، فإذا سقطت، تركت التسبيح، وإنَّ الماء يُسَبِّحُ ما دام جارياً، فإذا أركد، ترك التسبيح، وإنَّ الثوب يُسَبِّحُ ما دام جديداً، فإذا وسخ، ترك

(١) ينظر: السبعة ٣٨١، والنشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ١٩٩/٢، والحجة ٤٠٥، والحجة للفارسي ٥/١٠٦، والبحر ٣٨/٦، والدر المصون ٣٩٤/٤.

(٢) ينظر: البحر ٣٨/٦، والدر المصون ٣٩٤/٦، والإتحاف ١٩٩/٢ منسوبة إلى المطوعي.

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٦/٣).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨٥/٨) عن عكرمة وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٣٣٢-٣٣٣) وعزاه إلى ابن أبي حاتم.

التسبيح، وإن الطير والوحش تسبح، إذا صاحت، فإذا سكنت، تركت التسبيح^(١).
وقال إبراهيم النخعي: وإن من شيء جمادٍ وحياً إلا يسبح بحمده، حتى صرير الباب، ونقيض السقف^(٢).

وقال مجاهد: كل الأشياء تسبح لله، حياً كان أو ميتاً، أو جماداً، وتسبيحها: سبحان الله وبحمده^(٣).

قال أهل المعاني: تسبيح الحي المكلّف بالقول، كقول اللسان: سبحان الله، وتسبيح غير المكلّف كالبهائم، ومن لا يكون حياً، كالجمادات ما دلّت بلطف تركيبتها، وعجيب هيئتها على خالقها؛ لأنّ التسبيح باللسان لا يحصل إلا مع الفهم، والعلم، والإدراك، والنطق، وكل ذلك في الجمادات محال.

قالوا: فلو جوّزنا في الجماد أن يكون عالماً متكلماً، لعجزنا عن الاستدلال بكونه تعالى قادراً عالماً على كونه حياً، وحينئذ: يفسد علينا باب العلم بكونه حياً، وذلك كفر؛ فإنه إذا جاز للجمادات أن تكون عالمة بذات الله وصفاته، وتسبيحه، مع أنّها ليست بأحياء؛ فحينئذ: لا يلزم من كون الشيء عالماً قادراً متكلماً أن يكون حياً، فلم يلزم من كونه تعالى عالماً قادراً كونه حياً، وذلك جهل وكفر، ومن المعلوم بالضرورة أن من ليس بحي لم يكن عالماً قادراً متكلماً.

واحتج القائلون بأنّ الجمادات وأنواع النبات والحيوان كلّها تسبح لله تعالى بهذه الآية، ولا يمكن تفسير هذا التسبيح بكونها دلّائل على كمال قدرة الله تعالى وحكمته؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ وهذا يقتضي أن تسبيح هذه الأشياء غير معلوم لنا، ودلالته على وجود قدرة الله تعالى وحكمته معلومة لنا، فوجب أن يكون التسبيح المذكور في هذه الآية مغايراً لكونها دالة على وجود قدرة الله تعالى وحكمته سبحانه.

فأجاب أهل المعاني بوجوه:

أولها: أنّك إذا أخذت تفاحة واحدة، فتلك التفاحة مركبة من أشياء كثيرة، لا تتجزأ، وكل واحد من تلك الأجزاء دليل تامّ مستقلّ على وجود الإله، ولكل واحد من تلك الأجزاء صفات مخصوصة من الطبع، والطعم، واللون، والرائحة، واختصاص ذلك الجوهر الفرد بتلك الصفة المعينة من الجائزات، ولا يحصل ذلك إلا بتخصيص مخصّص قادر حكيم.

إذا عرف هذا ظهر أنّ كلّ واحد من أجزاء تلك التفاحة دليل تامّ على وجود الإله، وكل صفة من تلك الصفات القائمة بذلك الجزء الواحد أيضاً دليل تامّ على وجود الإله،

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ١١٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

ثم عدد تلك الأجزاء غير معلوم، وأحوال تلك الصفات غير معلومة، فلهذا قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾.

وثانيها: أن الكفار، وإن كانوا يقرؤون بإثبات إله العالم إلا أنهم ما كانوا يتفكرون في أنواع الدلائل، كما قال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن مَّآيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].

فكان المراد من قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ هذا المعنى.

وثالثها: أن القوم، وإن كانوا مقررين بالسنتهم بإثبات إله العالم، إلا أنهم ما كانوا عالمين بكمال قدرته، ولذلك استبعدوا كونه قادراً على الحشر والنشر، فكان المراد ذلك.

ورابعها: قوله لمحمد: «قل» لهم: ﴿أَوَ كَانَ مَعَهُ مَالٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا يَأْتُواكَ بِدَلِيلٍ﴾، فهم ما كانوا عالمين بهذه الدلائل، فلما قال: ﴿تَسْبِيحٌ لَهُ السَّمَوَاتِ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ بصحة هذا الدليل وقوته، وأنتم لا تفقهون هذا الدليل، ولا تعرفونه، بل القوم كانوا غافلين عن أكثر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد، فقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا حَلِيمًا غَفُورًا﴾، فذكر الحليم الغفور ما هنا يدل على كونهم لا يفقهون ذلك التسبيح، وذلك جرم عظيم صدر عنهم، وهذا إنما يكون جرماً، إذا كان المراد من ذلك التسبيح كونها دالة على كمال قدرة الله وحكمته، ثم إنهم لغفلتهم وجهلهم، ما عرفوا وجه تلك الدلائل، ولو حملنا هذا التسبيح على تسبيح الجمادات بأنواعها، لم يكن عدم الفقه لذلك التسبيح جرماً، ولا ذنباً، وإذا لم يكن جرماً، ولا ذنباً، لم يكن قوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا حَلِيمًا غَفُورًا﴾ لائقاً بهذا الموضع. واعلم أن القائلين بأن الجمادات والحيوانات غير الناطقة تسبح بالفاظها، أضافوا إلى كل حيوان نوعاً من التسبيح، وقالوا: إنها إذا ذبحت لم تسبح، مع قولهم بأن الجمادات تسبح، فإذا كان كونه جماداً لا يمنع من كونه مسبحاً، فكيف صار ذبح الحيوان مانعاً له من التسبيح؟!

وقالوا: إن عصا الشجرة إذا كسرت، لم تسبح، وإذا كان كونه جماداً، لم يمنع من كونه مسبحاً، فكيف يمنع ذلك من تسبيحها بعد الكسر؟ وهذه كلمات ضعيفة.

فصل في تسبيح السماوات والأرض

دلّت هذه الآية على أن السماوات والأرض ومن فيهن يسبح الله تعالى، فتسبيح السماوات والأرض ليس إلا بمعنى تنزيه الله، وإطلاق لفظ التسبيح على هذا المعنى مجاز، وأما تسبيح المكلفين فهو قول: «سبحان الله»، وهذا حقيقة، فيلزم أن يكون قوله «تسبح» لفظاً واحداً قد استعمل في الحقيقة والمجاز معاً، وهو باطل لم يثبت في أصول الفقه، فالأولى أن يحمل هذا التسبيح على المجاز في حق العقلاء وغيرهم؛ لئلا يلزم هذا المحذور.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا

مَسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ
وَحَدِّمٍ وَلَوْ أَعْلَىٰ أَذْبَرْتَهُمْ نَقُورًا ﴿٤٦﴾ .

لَمَّا تَكَلَّمَ فِي آيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ فِي إِثْبَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي تَقْرِيرِ النَّبِوَّةِ،
وَفِيهَا قَوْلَانِ:

الأول: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ كَانُوا يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى
النَّاسِ. رَوَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ كَلِمًا قَرَأَ الْقُرْآنَ قَامَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ أَحْزَابٌ مِنْ
وَلَدِ قَصِيٍّ يَصْفَقُونَ، وَيَصْفُرُونَ، وَيَخْلُطُونَ عَلَيْهِ بِالْأَشْعَارِ.

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا،
وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَنَزَلَتْ سُورَةُ ﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْ لَهَبٍ﴾ فَجَاءَتْ امْرَأَةُ أَبِي
لَهَبٍ، وَمَعَهَا حَجْرٌ، تَرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَقُولُ: [الرَّجْزُ]

٣٤٢٥ - مُذَمِّمًا أَبِينَا وَدِينَهُ قَلْبِنَا
وَأَمْرَهُ عَصَانَا^(١)

وَلَمْ تَرَهُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ مَعَهَا حَجْرٌ، أَخْشَى عَلَيْكَ،
فَتَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ، فَقَالَتْ لِأَبِي بَكْرٍ: قَدْ عَلِمْتَ أَنِّي ابْنَةُ سَيِّدِ قُرَيْشٍ، وَأَنَّ
صَاحِبَكَ هِجَانِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: وَاللَّهِ، مَا يَنْطِقُ بِالشُّعْرِ، وَلَا يَقُولُهُ،
فَرَجَعْتُ، وَهِيَ تَقُولُ: قَدْ كُنْتُ جِئْتُ بِهَذَا الْحَجَرِ؛ لِأَرْضِخَ رَأْسِهِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ -: مَا رَأَيْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، لَمْ يَزَلْ مَلِكٌ بَيْنِي وَبَيْنَهَا يَسْتَرْنِي^(٢).

وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ وَالنَّضَرَ بْنَ الْحَارِثِ وَأَبَا جَهْلٍ وَغَيْرَهُمْ،
كَانُوا يَجَالِسُونَ النَّبِيَّ ﷺ وَيَسْتَمْعُونَ إِلَى حَدِيثِهِ، فَقَالَ النَّضَرُ يَوْمًا: مَا أَدْرِي مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ،
غَيْرَ أَنِّي أَرَى شَفَئِيهِ تَتَحَرَّكَانِ بِشَيْءٍ، فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ: إِنِّي أَرَى بَعْضَ مَا يَقُولُهُ حَقًّا.

وقال أبو جهل: هو مجنون.

وقال أبو لهب: كاهنٌ، وقال حويطب بن عبد العزى: هو شاعرٌ، فنزلت هذه
الآية، وكان رسول الله ﷺ إذا أراد تلاوة القرآن، قرأ قبلها ثلاث آيات، وهي قوله في
سورة الكهف ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥].

(١) ينظر: القرطبي ١٠/١٧٥، والفخر الرازي ٢٠/١٧٧، والدر المنثور ٤/١٧٥، وروح المعاني ٨/٧٧.

(٢) أخرجه الحميدي (٣٢٣) وأبو يعلى (١/٥٣-٥٤) رقم (٥٣) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/

٣٣٦) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي وأبي نعيم كلاهما في «الدلائل».

وله شاهد من حديث ابن عباس:

أخرجه أبو يعلى (١/٣٣) رقم (٢٥) والبزار كما في «مجمع الزوائد» (٧/١٤٧) وقال الهيثمي: رواه أبو
يعلى والبزار وقال البزار: إنه حسن الإسناد قلت - أي الهيثمي - ولكن فيه عطاء بن السائب وقد
اختلط.

وفي النحل: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨].

وفي الجاثية: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوْنَهُ﴾ الآية [الجاثية: ٢٣].

فكان الله تعالى يحجبه ببركات هذه الآيات، عن عيون المشركين، فكانوا يمرّون به، ولا يرونه^(١).

قوله تعالى: ﴿مَسْتُورًا﴾ أَنَّ الله تعالى يخلق حجاباً في عيونهم يمنعهم ذلك الحجاب عن رؤية النبي ﷺ وهو شيء لا يرى، فكان مستوراً من هذا الوجه.

واحتجوا بهذه الآية على أنه يجوز أن تكون الحاسة سليمة، ويكون المرئي حاضراً، مع أنه لا يراه الإنسان؛ لأنَّ الله تعالى يخلق في عينه مانعاً يمنع عن رؤيته، قالوا: إن النبي ﷺ كان حاضراً، وكانت حواس الكفار سليمة، ثم إنهم كانوا لا يرونه، وأخبر الله تعالى أن ذلك إنما كان لأجل أن جعل بينه وبينهم حجاباً مستوراً، ولا معنى للحجاب المستور إلا ما يخلقه الله في عيونهم بمنعهم من رؤيته.

وقيل: مستور على النسب، أي: ذو ستر، كقولهم: مكان مهول، وجارية مغنوجة، أي: ذو هول، وذات غنج، ولا يقال فيهما: هلت المكان، ولا غنجت الجارية. وقيل: وكذلك قولهم: رجل مرطوب: أي ذو رطوبة، ولا يقال: رطبة، هو وصف على جهة المبالغة؛ كقولهم: «شعر شاعر» ورد هذا: بأن ذلك إنما يكون في اسم الفاعل، ومن لفظ الأول.

وقال الأخفش وآخرون: المستور هنا بمعنى الساتر والمفعول قد يرد بمعنى الفاعل؛ كقولهم: مشوم وميمون بمعنى: شائم ويامن، وهذا كما جاء اسم الفاعل بمعنى مفعول كما دافق.

القول الثاني^(٢): أَنَّ الحجاب هو الطبع الذي على قلوبهم والطبع المنع الذي منعهم عن أن يدركوا لطائف القرآن ومحاسنه وفوائده، فالمراد من الحجاب المستور ذلك الطبع الذي خلقه في قلوبهم.

ثم قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ وهذه الآية مذكورة بعينها في سورة الأنعام.

قوله: «وحدة» فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الحال، وإن كان معرفة لفظاً، لأنه في قوة النكرة إذ هو في معنى منفرداً، وهل هو مصدر، أو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحده وضع موضع إيحادي، وإيحاذ وضع موضع موحد. وهو مذهب سيوبه، أو هو مصدر على حذف الزوائد، إذ يقال: أوحده يؤحده إيحاداً، أو هو مصدر بنفسه لـ «وحد» «ثلاثياً».

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٧٧/٢٠).

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٧٧/٢٠.

قال الزمخشري: «وَحَدَّ يَحْدُ وَحْدًا وَحِدَةً، نحو: وَعَدَ يَعِدُ وَغَدًا وَغِدَةً، و «وَحْدَةً» من باب رَجَعَ عودُهُ على بَدْئِهِ، و «افعله جهدك وطاقتك» في أنه مصدر ساذ مسدّ الحال، أصله: يَحْدُ وَحْدَهُ، بمعنى واجداً». قلت: وقد عرفت أن هذا ليس مذهب سيبويه.

والثاني: أنه منصوب على الظرف وهو قول يونس، واعلم أن هذه الحال بخصوصها، أعني لفظة «وَحْدَةً»، إذا وقعت بعد فاعل ومفعول، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَحْدَةً»، فمذهب سيبويه أنه حال من الفاعل، أي: موحداً له بالضرب، ومذهب المبرد أنه يجوز أن يكون حالاً من المفعول. قال أبو حيان: «فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير: وإذا ذكرت ربك موحداً لله تعالى».

قال المفسرون: معناه: إذا قلت: لا إله إلا الله في القرآن وأنت تتلوّه. وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكون التقدير: موحداً بالذكر».

ثم قال: «وَلَوْ أَدْبَارَهُمْ نَفَوْراً» وفي «نفوراً» وجهان: أحدهما: أنه مصدر على غير المصدر، لأن التولي والنفور بمعنى. قال الزجاج رحمه الله: بمعنى ولوا كافرين نفوراً.

والثاني: أنه حال من فاعل «وَلَوْ» وهو حينئذ جمع نافر، كـ «قَاعِدٍ»، وقُعُودٍ، وَجَالِسٍ، وَجُلُوسٍ. والضمير في «وَلَوْ» الظاهر عوده على الكفار، وقيل: يعود على الشياطين، وإن لم يخبر لهم ذكرٌ.

قال المفسرون: إن القوم كانوا في استماع القرآن على حالتين، سمعوا من القرآن ما ليس فيه ذكر لله تعالى فبقوا مبهوتين متحيرين؛ لا يفهمون منه شيئاً وإذا سمعوا آيات فيها ذكر لله تعالى، وذم المشركين ولوا نفوراً وتركوا ذلك المجلس.

قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ (٤٧) أَنْظَرَ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً (٤٨).

قوله تعالى: ﴿بِمَا يَسْتَمِعُونَ﴾: الباء في «بما» متعلق بـ «أَعْلَمُ». وما كان من باب العلم والجهل في أفعال التفضيل، وأفعل في التعجب تعدى بالباء؛ نحو: أنت أعلم به، وما أعلمك به!! وهو أجهل به، وما أجهله به!! ومن غيرهما يتعدى في البابين باللام؛ نحو: أنت أكسى للفقراء، و «مَا» بمعنى الذي، وهي عبارة عن الاستخفاف والإعراض، فكأنه قال: نحن أعلم بالاستخفاف، والاستهزاء الذي يستمعون به، قاله ابن عطية.

قوله: «به» فيه أوجه^(١):

(١) في ب: وجهان.

أحدهما: أنه حال، فيتعلق بمحذوف.

قال الزمخشري: «وبه في موضع الحال، كما تقول: يستمعون بالهزة، أي: هازئين».

الثاني: أنها بمعنى اللام، أي: بما يستمعون له.

الثالث: أنها على بابها، أي: يستمعون بقلوبهم أو بظاهر أسماعهم، قالهما أبو البقاء.

الرابع: قال الحوفي: «لم يقل يستمعونه، ولا يستمعونك؛ لما كان الغرض ليس

الإخبار عن الاستماع فقط، وكان مضمناً أن الاستماع كان على طريق الهزة بأن يقولوا:

مجنوناً أو مسحوراً، جاء الاستماع بالباء وإلى، ليعلم أن الاستماع ليس المراد به تفهم

المسموع دون هذا المقصد» فعلى هذا أيضاً تعلق الباء بـ «يستمعون».

قوله تعالى: ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه معمول كـ «أعلم». قال الزمخشري: «إذ يستمعون نصب بـ «أعلم»

أي: أعلم وقت استماعهم بما به يستمعون، وبما يتناجون؛ إذ هم ذوو نجوى».

والثاني: أنه منصوب بـ «يستمعون» الأولى.

قال ابن عطية - رحمه الله -: «والعامل في «إذ» الأولى، وفي المعطوف «يستمعون»

الأولى».

وقال الحوفي: و «إذ» الأولى تتعلق بـ «يستمعون» وكذا «وإذ هم نجوى» لأن

المعنى: نحن أعلم بالذي يستمعون إليك، وإلى قراءتك وكلامك، إنما يستمعون

لسقطك، وتتبع عيبك، والتماس ما يطعنون به عليك، يعني في زعمهم؛ ولهذا ذكر

تعديته بالباء و «إلى».

قوله - عز وجل -: «نَجْوَى» يجوز أن يكون مصدرًا، فيكون من إطلاق المصدر

على العين مبالغة، أو على حذف مضاف، أي: ذوو نجوى، كما قاله الزمخشري،

ويجوز أن يكون جمع نجى، كقتيل وقتلى، قاله أبو البقاء.

قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ بدل من «إذ» الأولى في أحد القولين، والقول الآخر: أنها

معمولة لـ «أذكر» مقدراً.

قوله تعالى: «مَسْحُورًا» الظاهر أنه اسم مفعول من «السَّحَر» بكسر السين، أي: مخبول

العقل، أو مخدوعه، وقال أبو عبيدة: معناه أن له سحراً، أي: رثة بمعنى أنه لا يستغني عن

الطعام والشراب، فهو بشرٌ مثلكم، وتقول العرب للجبان: «قد انتفخ سحرة» بفتح السين،

ولكل من أكل وشرب: مسحورٌ، ومسحرٌ، فمن الأول قول امرئ القيس: [الوافر]

٣٤٢٦ - أَرَأَنَا مُوضَعِينَ لِأَمْرِ غَيْبٍ وَنُسْحَرَ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ^(١)

أي: نُغْذَى ونُعَلَّلُ، ومن الثاني قول لبيد: [الطويل]

٣٤٢٧ - فَإِنْ تَسْأَلِينَا فِيْمَ نَحْنُ فَإِنَّا عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الْأَنَامِ الْمُسْحَرِ^(١)

وردّ الناس على أبي عبيدة قوله؛ لبعده لفظاً ومعنى، قال ابن قتيبة: «لا أدري ما الذي حمل أبا عبيدة على هذا التفسير المستكبر مع ما فسره السلف بالوجوه الواضحة».

قال شهاب الدين: وأيضاً فإن «السحر» الذي هو الرئة لم يضرب له فيه مثل؛ بخلاف «السحر» فإنهم ضربوا له فيه المثل، فما بعد الآية من قوله «أَنْظَرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ» [الإسراء: ٤٨] لا يناسب إلا «السحر» بالكسر.

فصل في معنى قوله: ﴿تَنْحُنُّ أَعْلَىٰ بِمَا يَسْتَعْمُونَ بِهِ﴾

قال المفسرون: معنى الآية ﴿تَنْحُنُّ أَعْلَىٰ بِمَا يَسْتَعْمُونَ بِهِ﴾ أي يطلبون سماعه، ﴿إِذْ يَسْتَعْمُونَ إِلَيْكَ﴾ وأنت تقرأ القرآن، ﴿وَأِذَا هُمْ نَجْوَىٰ﴾ يتناجون في أمرك، فبعضهم يقول: هذا مجنون، وبعضهم يقول: شاعر ﴿إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ﴾ يعني الوليد بن المغيرة وأصحابه: ﴿إِنْ تَنْتَعِمُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ مطبوعاً.

وقال مجاهد - رحمه الله - : مخدوعاً^(٢)؛ لأنّ السحر حيلة وخديعة، وذلك لأنّ المشركين كانوا يقولون: إنّ محمداً ﷺ يتعلّم من بعض الناس هذه الكلمات، وأولئك الناس يخدعونه بهذه الكلمات، فلذلك قالوا: «مَسْحُورًا» أي: مخدوعاً.

وأيضاً: كانوا يقولون: إنّ الشيطان يتخيّل له، فيظنّ أنه ملك، فقالوا: إنه مخدوع من قبل الشيطان.

وقيل: مصروفاً عن الحق^(٣)، يقال: ما سحرك عن كذا، أي: ما صرفك، وقيل: المسحور هو الشيء المفسود، يقال: طعام مسحور، إذا فسد، وأرض مسحورة، إذا أصابها من المطر أكثر ممّا ينبغي فأفسدها.

فإن قيل: إنهم لم يتبعوا رسول الله ﷺ فكيف يصح أن يقولوا: ﴿إِنْ تَنْتَعِمُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾.

فالجواب أنّ معناه: إن اتبعتموه، فقد اتبعتم رجلاً مسحوراً. ثم قال تعالى: ﴿أَنْظَرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾، أي: كلّ أحد شبهك بشيء، فقالوا: كاهن، وساحر، وشاعر، ومعلم، ومجنون، فضّلوا عن الحق، فلا يستطيعون سبيلاً، أي: وصولاً إلى طريق الحق.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَوَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنَا أَوَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ ﴿٤٩﴾ ﴿قُلْ

(١) ينظر: ديوانه ٧١، مجاز القرآن ٣٨١/١، الطبري ٣١/٢، روح المعاني ٩٠/١٥، الدر المصنوع ٤/

٣٩٧ اللسان [سحر].

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٨/٣). (٣) ينظر: المصدر السابق.

كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْثُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مِمَّنْ يُبْعِدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْخِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْجُدُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾ .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا كُنَّا عِظَمًا وَرُفَاتًا﴾ الآيات .

لما تكلم أولاً في الإلهيات، ثم أتبعه بذكر شبهاتهم في النبوات، ذكر في هذه الآيات شبهاتهم في إنكار المعاد، والبعث، والقيامة، وقد تقدم أن مدار القرآن على هذه الأربعة، وهي الإلهيات، والنبوات، والمعاد، والقضاء والقدر، وأيضاً فالقوم وصفوا رسول الله ﷺ بكونه مسحوراً فاسد العقل، فذكروا أن من جملة ما يدل على فساد عقله : أن يدعي أن الإنسان بعدما يصير عظماً ورفاتاً يعود حياً، كما كان .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا كُنَّا﴾ : قد تقدم خلاف القراءة في مثل هذين الاستفهامين في سورة الرعد، والعامل في «إِذَا» محذوف [تقديره :] أنبعث أو أنخسر، إذا كنّا، دلّ عليه «لَمَبْعُوثُونَ» ولا يعمل فيها «مَبْعُوثُونَ» هذا ؛ لأن ما بعد «إِنْ» لا يعمل فيما قبلها، وكذا ما بعد الاستفهام، لا يعمل فيما قبله، وقد اجتمعا هنا، وعلى هذا التقدير : تكون «إِذَا» متمخضة للظرفية، ويجوز أن تكون شرطية، فيقدر العامل فيها جوابها، تقديره : إذا كنّا عظماً ورفاتاً نبعث أو نعاد، ونحو ذلك، فهذا المحذوف جواب الشرط عند سيبويه، والذي انصب عليه الاستفهام عند يونس .

والرُفَات : ما بولغ في دقّه، وتفتيته، وهو اسم لأجزاء ذلك الشيء المقتت، وقال الفراء ^(١) : «هو التُّرَابُ» وهو قول مجاهد ويؤيده أنه قد تكرّر في القرآن «تراباً وعظاماً» . يقال : رَفَتَهُ يَرْفُتُهُ بالكسر [أي : كسره] .

وقيل : حطاماً قال الواحدي ^(٢) : الرفت : كسر الشيء بيدك ؛ كما يرفت المدر والعظم البالي، يقال : رفت عظام الجزور رفتاً، إذا كسرها، ويقال للتبن : الرفت ؛ لأنه دقاق الزرع .

قال الأخفش : رفت رفتاً، فهو مرفوت، نحو حطم حطماً، فهو مخطوم . والفعال يغلب في التفريق كالرُفَات والحطام والعظام والدقاق والفتات، والجداذ والرضاض .

قوله تعالى : «خَلَقًا» يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه مصدر من معنى الفعل، لا من لفظه، أي : نبعث بعثاً جديداً .

والثاني : أنه في موضع الحال، أي : مخلوقين .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٢٥/٢ .

(٢) ينظر : الفخر الرازي ١٧٩/٢٠ .

فصل

تقرير شبهة القوم: هو أن الإنسان، إذا جُفَّت أعضاؤه، وتناثرت وتفرقت في جوانب العالم، واختلطت تلك الأجزاء بسائر أجزاء العالم، فالأجزاء المائية^(١) تختلط بمياه العالم، والأجزاء الترابية تختلط بالتراب، والأجزاء الهوائية تختلط بالهواء، وإذا كان كذلك، فكيف يعقل اجتماعها بأعيانها مرة أخرى، وكيف يعقل عود الحياة إليها بأعيانها مرة أخرى؟! هذا تقرير شبهتهم.

والجواب عنها: أن هذا الإشكال لا يتم إلا بالقدح في كمال علم الله تعالى، وفي كمال قدرته.

أما إذا سلمنا كونه تعالى عالماً بجميع الجزئيات، فحينئذٍ، هذه الأجزاء، وإن اختلطت بأجزاء العالم، إلا أنها متميزة في علم الله تعالى، ولما سلم كونه - تعالى - قادراً على كلِّ الممكنات، كان قادراً على إعادة التآليف والتركيب، والحياة، والعقل، إلى تلك الأجزاء بأعيانها، فمتى سلم كمال علم الله تعالى، وكمال قدرته، زالت هذه شبهة بالكلية.

ثم قال تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ وذلك أنهم استبعدوا أن يردهم أحياء بعد أن صاروا عظاماً ورفاتاً، فإنها صفة منافية لقبول الحياة بحسب الظاهر، فقال: ولقد قدرتم أن هذه الأجسام بعد الموت تصير إلى صفة أخرى أشد منافية لقبول الحياة من كونها عظاماً ورفاتاً؛ مثل أن تصير حجارة أو حديد؛ فإن المنافاة بين الحجرية والحديدية وبين قبول الحياة أشد من المنافاة بين العظمية وبين قبول الحياة؛ لأن العظم كان جزءاً من بدن الحي، وأما الحجارة والحديد، فما كانا ألبنة موصوفين بالحياة، فبتقدير أن تصير أبدان الناس حجارة أو حديد بعد الموت، فإن الله تعالى يعيد الحياة إليها، ويجعلها حية عاقلة، كما كان، والدليل على صحة ذلك أن تلك الأجسام قابلة للحياة والعقل؛ إذ لو لم يكن القبول حاصلًا، لما حصل العقل والحياة لها في أول الأمر، وإله العالم عالم بجميع الجزئيات، فلا يشتبه عليه أجزاء بدن زيد المطيع بأجزاء بدن عمرو العاصي، وقادر على كل الممكنات.

وإذا ثبت أن عود الحياة إلى تلك الأجزاء ممكن في نفسه، وثبت أن إله العالم عالم بجميع المعلومات، قادر على كلِّ الممكنات، كان عود الحياة إلى تلك الأجزاء ممكناً قطعاً سواء صارت عظاماً ورفاتاً أو أشياء أبعد من العظم في قبول الحياة، مثل أن تصير حجارة أو حديدًا، وهذا ليس المراد منه الأمر، بل المراد أنكم لو كنتم كذلك، لما أعجزتم الله تعالى عن الإعادة؛ كقول القائل للرجل: أتطمع في، وأنا ابن فلان؟! فيقول: كُن من شئت كن ابن الخليفة فسأطلب منك حقي. ثم قال تعالى: ﴿أَوْ خَلَقْنَا مَعًا

(١) في ب: الماهية.

يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ﴿٤٩﴾ أي: لو فرضتم شيئاً آخر أبعد من قبول الحجر والحديد للحياة، بحيث يستبعد عقلكم قبوله للحياة، ولا حاجة إلى تعيين ذلك الشيء؛ لأن المراد أن أبدان الناس، وإن انتهت بعد موتها إلى أي صفة فرضت، وإن كانت في غاية البعد عن قبول الحياة، فإن الله قادر على إعادة الحياة إليها.

قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وأكثر المفسرين - رضي الله عنهم -: إنه الموت؛ فإنه ليس في نفس ابن آدم شيء أكبر من الموت، أي: لو كنتم الموت بعينه، لأميتكم، ولأبعثكم، وهذا إنما يحسن ذكره على سبيل المبالغة، أما نفس الأمر بهذا، فهو محال؛ لأن أبدان الناس أجسام، والموت عرض، والجسم لا يتقلب عرضاً، ويتقدير أن يتقلب عرضاً، فالموت لا يقبل الحياة؛ لأن أحد الضدين يمتنع اتصافه بالضد الآخر. وقال بعضهم: يعني السماء والأرض.

ثم قال تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مِنْ يَحْيِيْنَا﴾، أي: من الذي يقدر على إعادة الحياة، فقال تعالى: ﴿قُلْ يَا مُحَمَّد: ﴿الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾﴾ أي: خلقكم أول مرة، ومن قدر على الإنشاء قدر على الإعادة.

قوله تعالى: ﴿الَّذِي فَطَرَكُمْ﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ، وخبره محذوف، أي: الذي فطركم يعيدكم، وهذا التقدير فيه مطابقة بين السؤال والجواب.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: معيدكم الذي فطركم.

الثالث: أنه فاعل بفعل مقدّر، أي: يعيدكم الذي فطركم، ولهذا صرح بالفعل في نظيره عند قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]. و «أول مرة» ظرف زمان ناصبه «فطركم».

قوله تعالى: ﴿فَسَيَتَوَكَّلُونَ عَلَيْكَ يَا رَسُولُ اللَّهِ﴾، أي: يحركونها استهزاء، يقال: أنغض رأسه ينغضها، أي: يحركها إلى فوق، وإلى أسفل إنغاضاً، فهو منغض، قال: [الرجز]

٣٤٢٨ - أَنْغَضَ نَحْوِي رَأْسَهُ وَأَفْنَعَا كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئاً أَظْمَأَ^(١)
وقال آخر: [الرجز]

٣٤٢٩ - لَمَّا رَأَيْتَنِي أَنْغَضْتَ لِي الرَّأْسَ^(٢)

وسمي الظليم نغضاً لأنه يحرك رأسه وقال أبو الهيثم: «إذا أخبر الرجل بشيء، فحرك رأسه؛ إنكاراً له، فقد أنغض».

(١) ينظر البيت في مجاز القرآن ١/ ٣٨٢، البحر المحيط ٦/ ٤٣، القرطبي ١٠/ ١٧٨، روح المعاني ١٥/ ٩٢، الدر المصون ٤/ ٣٩٨.

(٢) ينظر البيت في تفسير الطبري ١٥/ ٧٠، البحر ٦/ ٤٣، القرطبي ١٠/ ١٧٨، الدر المصون ٤/ ٣٩٨.

قال ذو الرُّمَّة:

٣٤٣٠ - ظَعَائِنُ لَمْ يَسْكُنْ أَكْثَافَ قَرْيَةٍ بِسَيْفٍ وَلَمْ تَنْغُضْ بِهِنَّ الْقَنَاطِرُ^(١)

أي: لم تحرك، وأما نغض ثلاثياً، يَنْغُضُ وَيَنْغُضُ بالفتح والضم، فبمعنى تحرك، لا يتعدى يقال: نغضت سته، أي: تحركت، تَنْغُضُ نَغْضاً، ونغوضاً. قال: [الرجز]

٣٤٣١ - وَنَغَضْتُ مِنْ هَرَمِ أَسْنَانِهَا^(٢)

ثم قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ﴾، أي: البعث والقيامة، وهذا سؤال فاسد؛ لأنهم منعوا الحشر والنشر كما تقدم؛ ثم بين تعالى بالبرهان القاطع كونه ممكناً في نفسه، فقولهم «مَتَى هُوَ» كلام لا يتعلق بالبعث؛ فإنه لما ثبت بالدليل العقلي كونه ممكن الوجود في نفسه، وجب الاعتراف بإمكانه، فإنه متى يوجد، فذاك لا يمكن إثباته بالعقل، بل إنما يمكن إثباته بالدليل السمعي، فإن أخبر الله تعالى عن ذلك الوقت المعين، عرف، وإلا فلا سبيل إلى معرفته.

وقد بين الله تبارك وتعالى في القرآن؛ أنه لا يطلع أحداً من الخلق على وقته المعين، فقال جلّ ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] وقال: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] وقال تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] فلا جرم قال تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

قال المفسرون: «عَسَى» من الله واجب، معناه: أنه قريب، فإن قيل: كيف يكون قريباً، وقد انقضى سبعمائة سنة، ولم يظهر.

فالجواب: قال ابن الخطيب^(٣): إن كان معنى: «أكثر ممّا بقي» كان الباقي قليلاً، ويحتمل أن يريد بالقرب أن إتيان الساعة متناهٍ، وكل ما كان متناهياً من الزمان فهو قليل، بل أقل من القليل بالنسبة إلى الزمان الذي بعده؛ لأنه غير متناهٍ؛ كنسبة العدد المتناهي إلى العدد المطلق؛ فإنه لا ينسب إليه جزء من الأجزاء، ولو قل.

ويقال في المثل «كل آت قريب».

قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ يجوز أن تكون الناقصة، واسمها مستتر فيها يعود على البعث والحشر المدلول عليهما بقوة الكلام، أو لتضمنه في قوله «مَبْعُوثُونَ» و «أَنْ يَكُونَ» خبرها، ويجوز أن تكون التامة مسندة إلى «أَنْ» وما في حيزها، واسم «يكون» ضمير البعث؛ كما تقدم.

(١) ينظر البيت في ديوانه ٣٣١ وفيه «لم يسكن» بدل «لم يسكن»، وينظر: البحر المحيط ٤٣/٦، ومجاز القرآن ١/٣٨٣، الدر المصون ٤/٣٩٨.

(٢) ينظر البيت في تفسير الطبري ٧٠/١٥، مجاز القرآن ١/٣٨٢، البحر المحيط ٤٣/٦، القرطبي ١٠/١٧٨، الدر المصون ٤/٣٩٨.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ١٨١/٢٠.

وفي «قريباً» وجهان:

أحدهما: أنه خبر «كَانَ» وهو وصفٌ على بابه.

والثاني: أنه ظرف، أي: زماناً قريباً، و «أَنْ يَكُونَ» على هذا تامة، أي: عسى أن يقع العود في زمانٍ قريبٍ.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ﴾: فيه أوجه:

أحدها: أنه بدل من «قريباً»، إذا أعربنا «قريباً» ظرف زمان، كما تقدّم.

والمعنى: عسى أن يكون يوم البعث يوم يدعوكم، أي بالنداء الذي يسمعكم وهو النفخة الأخيرة، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنَادُ الْنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [ق: ٤١].

الثاني: أنه منصوب بـ «يَكُونَ» قاله أبو البقاء^(١). وهذا عند من يجيز إعمال الناقصة في الظرف، وإذا جعلناها تامة، فهو معمولٌ لها عند الجميع.

الثالث: أنه منصوب بضمير المصدر الذي هو اسم «يَكُونَ» أي: عسى أن يكون العود يوم يدعوكم، وقد منعه أبو البقاء^(٢) قال: «لأنَّ الضمير لا يعمل» يعني عند البصريين، وأمّا الكوفيون، فيعملون ضمير المصدر، كمظهره، فيقولون: «مُرُورِي بزيد حسنٌ، وهو بعمرو قبيحٌ» فـ «يَعْمُرُو» عندهم متعلق بـ «هُوَ» لأنه ضمير المرور، وأنشدوا قول زهير على ذلك: [الطويل]

٣٤٣٢ - وَمَا الْحَزْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ^(٣)

فـ «هُوَ» ضمير المصدر، وقد تعلق به الجار بعده، والبصريون يؤولونه.

الرابع: أنه منصوب بفعل مقدّر، أي: اذكر يوم يدعوكم.

الخامس: أنه منصوب بالبعث المقدّر، قالهما أبو البقاء^(٤).

قوله تعالى: «بِحَمْدِهِ» فيه قولان:

أحدهما: أنها حالٌ، أي: تستجيبون حامدين، أي: منقادين طائعين.

وهذا مبالغة في انقيادهم للبعث؛ كقولك لمن تأمره بعمل يشقُّ عليه: ستأتي به، وأنت حامدٌ شاكرٌ، أي: ستأتي إلى حالة تحمدُ الله وتشكر على أن اكتفى منك بذلك العمل، وهذا يذكر في معرض التهديد.

والثاني: أنها متعلقة بـ «يَدْعُوكُمْ» قاله أبو البقاء^(٥)، وفيه قلقٌ.

قوله تعالى: ﴿إِنْ لَيْتَنَّ﴾ «إِنْ» نافية، وهي معلقة للظنِّ عن العمل، وقلٌّ من يذكر

(١) ينظر: الإملاء ٩٣/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: الإملاء ٩٣/٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٣) تقدم.

«إن» النافية، في أدوات تعليق هذا الباب، و «قليلاً» يجوز أن يكون نعت زمانٍ أو مصدرٍ محذوفٍ، أي: إلا زماناً قليلاً، أو لبناً قليلاً.

فصل في معنى النداء والإجابة

المعنى: «يَوْمَ يَدْعُوكُمْ» بالنداء من قبوركم إلى موقف القيامة، «فَتَسْتَجِيبُونَ» أي: تجيبون، والاستجابة موافقة الداعي فيما دعا إليه، وهي الإجابة، إلا أن الاستجابة تقتضي طلب الموافقة، فهي أوكد من الإجابة.

وقوله «يَحْمَدُهُ» قال ابن عباس: بأمره^(١).

وقال قتادة: بطاعته^(٢)؛ لأنهم لما أجابوه بالتسبيح والتحميد، كان ذلك معرفة منهم وطاعة، ولكأنهم لا ينفعهم ذلك في ذلك اليوم.

وقيل: يُقَرُّون^(٣) بأنه خالقهم وباعثهم، ويحمدونه حين لا ينفعهم الحمد، وهذا خطاب للكفار.

وقيل: هذا خطاب للمؤمنين.

قال سعيد بن جبيرة: يخرجون من قبورهم، وينفضون الثراب عن رؤوسهم، ويقولون: سبحانك وبحمدك، وهو قوله: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾^(٤).

وقال أهل المعاني: أي تستجيبون حامدين؛ كما تقول: جاء بغضبه، أي: جاء غضبان، وركب الأمير بسيفه، أي: وسيفه معه، ثم قال: ﴿وَتَقُولُونَ إِن لَّبِثْنَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي: إن لبثتم في الدنيا، أو في القبور ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ لأن الإنسان لو مكث الوفاً من السنين في الدنيا أو في القبور، عد ذلك قليلاً في مدة القيامة والخلود.

وقال ابن عباس: يريد بين النفختين الأولى والثانية^(٥)، فإنه يزال عنهم العذاب في هذا الوقت، ويدل عليه قوله تعالى في سورة يس ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢] وذلك ظنهم بأن هذا اللبث قليل، أي: لبثهم فيما بين النفختين.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩٢/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٣٩/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم.

وذكره البغوي في «تفسيره» (١١٩/٣).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩٢/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٠/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم.

وذكره البغوي في «تفسيره» (١١٩/٣).

(٣) في ب: مقرون.

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٣٩/٤) وعزاه إلى عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وذكره البغوي في «تفسيره» (١١٩/٣).

(٥) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨٢/٢٠) عن ابن عباس.

وقيل: المراد استقلال لبثهم في عرصة القيامة؛ لأنه لما كان عاقبة أمرهم الدخول في النار، استقصروا مدة لبثهم في برزخ القيامة.

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَتْ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا ۝٥٣﴾.

تقدم إعراب قوله تعالى ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي﴾ في سورة إبراهيم [٣١]. وفي العباد ها هنا قولان:

الأول: المراد به المؤمنون؛ لأن لفظ العباد في أكثر آيات القرآن مختص بالمؤمنين. قال تعالى: ﴿فَبَيَّرَ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي﴾ [الفجر: ٢٩] ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

وإذا عرفت هذا، فإنه تعالى لما ذكر الحجج القطعية في صحة المعاد، وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ قال ها هنا: قل، يا محمد لعبادي: إذا أردتم الاستدلال على المخالفين، فاذكروا تلك الدلائل بطريق الأحسن من غير شتم، ولا سب، ونظيره قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] وذلك لأن ذكر الحججة، إذا اختلط به سب أو شتم، لقابلوكم بمثله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] ويزداد الغضب، وتكمل الثفرة، ويمتنع المقصود، وإذا ذكرت الحججة بالطريق الأحسن، أثر في القلب تأثيراً شديداً، ثم نبه تعالى على وجه المنفعة، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾ أي: يفسد بينهم، ويغري بينهم.

قال الكلبي: كان المشركون يؤذون المسلمين، فشكوا إلى النبي ﷺ فأنزل الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي﴾ المؤمنين يقولوا للمشركين التي هي أحسن، ولا يكافئوهم بسفهم.

قال الحسن: يقول له: يهديك الله، وكان هذا قبل الإذن في الجهاد^(١). وقيل: نزلت في عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - شتمه بعض الكفار، فأمره الله تعالى بالعفو^(٢).

وقيل: أمر المؤمنين بأن يقولوا، ويفعلوا الخلّة التي هي أحسن^(٣).

وقيل: الأحسن قول: لا إله إلا الله^(٤).

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩٣/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (١١٩/٣).

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١١٩/٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة اعتراضاً بين المفسر والمفسر؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ وقع تفسيراً لقوله ﴿يَأْتِيهِمْ أَحْسَنُ﴾ وبياناً لها، ويجوز ألا تكون معترضة، بل مستأنفة.

وقرأ^(١) طلحة «ينزع» بكسر الزاي، وهما لغتان، كيغريشون ويعريشون، قاله الزمخشري. قال أبو حيان: ولو مثل بـ «ينطع» و «ينطع» كأنه يعني من حيث إن لأم كل منهما حرف حلق، وليس بطائيل.

والمعنى: أن الشيطان يلقي العداوة بينهم ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَتْ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ ظاهر العداوة.

قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾.

قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ يوفقكم، فتؤمنوا ﴿أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ يمينكم على الكفر، فيعذبكم، قاله ابن جريج^(٢).

وقال الكلبي: إن يشأ يرحمكم، فينجيكم من أهل مكة، وإن يشأ يعذبكم بتسليطهم عليكم^(٣).

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ حفيظاً، وكفيلاً، والمقصود إظهار اللين والرفق لهم عند الدعوة؛ فإن ذلك هو المؤثر في القلب قيل: نسختها آية القتال.

قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ ذُبُورًا﴾ ﴿٥٥﴾ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ﴿٥٦﴾.

قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: في هذه الباء قولان: أشهرهما: أنها تتعلق بـ «أعلم» كما تعلقت الباء بـ «أعلم» قبلها، ولا يلزم من ذلك تخصيص علمه بمن في السماوات والأرض فقط.

والثاني: أنها متعلقة بـ «يَعْلَمُ» مقدراً، قاله الفارسي، محتجاً بأنه يلزم من ذلك تخصيص علمه بمن في السماوات والأرض، وهو وهم؛ لأنه لا يلزم من ذكر الشيء نفياً

(١) ينظر: الكشف ٦/٦٠٢، والبحر ٦/٤٨، والدر المصون ٤/٣٩٩.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/٩٣) عن ابن جريج وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٣٤٠).

(٣٤١) وزاد نسبه إلى ابن المنذر.

وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١١٩).

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١١٩).

الحكم عمّا عده، وهذا هو الذي يقول الأصوليون: إنه مفهوم اللقب، ولم يقل به إلا أبو بكر الدقاق في طائفة قليلة.

فصل

معنى الآية أن علمه غير مقصور عليكم، ولا على أحوالكم، بل علمه متعلق بجميع الموجودات والمعدومات، وبجميع ذرات الأرضين، والسموات، فيعلم حال كل أحد، ويعلم ما يليق به من المصالح والمفاسد، ولهذا جعلهم مختلفين في صورهم، وأحوالهم، وأخلاقهم، وفضل بعض النبيين على بعض، وآتى موسى التوراة، وداود الزبور، وعيسى الإنجيل، ولم يعد أيضاً أن يؤتي محمداً ﷺ القرآن مع تفضيله على الخلق. فإن قيل: ما السبب في تخصيص داود بالذكر ها هنا؟

فالجواب من وجوه:

الأول: أنه تعالى ذكر أنه فضل بعض النبيين على بعض، ثم قال: ﴿وَأَيُّنَا دَاوُدَ زُورًا﴾ يعني أن داود آتاه ملكاً عظيماً، ثم إنه تعالى لم يذكر ما آتاه من الملك، وذكر ما آتاه من الكتب؛ تنبيهاً على أن التفضيل الذي ذكره قبل ذلك المراد منه التفضيل بالعلم والدين، لا بالمال.

والثاني: أن تخصيصه بالذكر أنه تعالى كتب في الزبور أن محمداً خاتم الأنبياء، وأن أمة محمد خير الأمم - صلوات الله وسلامه عليه -.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وهم محمد وأمة.

فإن قيل: هلا عرفه كقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ﴾.

فالجواب أن التنكير ها هنا يدل على تعظيم حاله؛ لأن الزبور عبارة عن المزبور، فكان معناه الكتاب، وكان معنى التنكير أنه كامل في كونه كتاباً.

ويجوز أن يكون «زبور» علماً، فإذا دخلت عليه «أل» كقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ﴾ كانت للمفعول الأصل كعباس والعباس، وفضل والفضل.

وقيل: نكره هنا دلالة على التبعض، أي: زبوراً من الزبور، أو زبوراً فيه ذكر رسول الله ﷺ فأطلق على القطعة منه زبور، كما يطلق على بعض القرآن، قرآن.

الثالث: أن السبب في تخصيص داود - صلوات الله عليه - أن كفار قريش ما كانوا أهل نظر وجدل، بل كانوا يرجعون إلى اليهود في استخراج الشبهات، واليهود كانوا يقولون: لا نبي بعد موسى، ولا كتاب بعد التوراة، فنقض الله عليهم كلامهم بإنزال الزبور على داود، وتقدم خلاف القراء في الزبور في آخر سورة النساء.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ زَعَمُوا﴾: مفعولاً للرغم محذوفان؛ لفهم المعنى، أي:

زعمتموهم آلهة، وحذفهما اختصاراً جائز، واقتصاراً فيه خلاف.

فصل في سبب نزول الآية

قال المفسرون: إن المشركين أصابهم قحطٌ شديدٌ؛ حتى أكلوا الكلاب والجيف واستغاثوا بالنبي ﷺ ليدعو لهم، قال الله تعالى ﴿قُلْ لِلْمَشْرِكِينَ «ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ» أَنَّهَا آلِهَةٌ مِنْ دُونِهِ.

واعلم أنه ليس المراد الأصنام؛ لأنه تعالى قال في صفتهم:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾.

وابتغاء الوسيلة إلى الله تعالى لا يليق بالأصنام البتة، وإذا ثبت هذا، فنقول: إن قوماً عبدوا الملائكة، فنزلت هذه الآية فيهم.

وقال ابن عباس رضي الله عنه ومجاهد: إنها نزلت في الذين عبدوا المسيح، وعزيراً، والملائكة، والشمس، والقمر، والنجوم^(١).

وقيل: إن قوماً عبدوا نفراً من الجن، فأسلم النفر، وبقي أولئك الناس متمسكين بعبادتهم، فنزلت فيهم الآية.

قال ابن عباس: كل موضع في كتاب الله ورد فيه لفظ الزعم، فهو كذب^(٢). ثم إنَّه تعالى احتجَّ على فساد مذهب هؤلاء بأنَّ الإله المعبود هو القادر على إزالة الضرر، وإبصال النفع وهذه الأشياء التي يعبدونها، وهي الملائكة، والجن، والمسيح، وعزير لا يقدرُونَ على كشف الضرر، ولا على تحصيل النفع، فما الدليل على أنَّ الأمر كذلك؟ فإن قلتم: لأنَّا نرى أولئك الكفار يتضرعون إليها، ولا تحصل الإجابة. قلنا: ونرى أيضاً المسلمين يتضرعون إلى الله تعالى، ولا تحصل الإجابة والمسلمون يقولون بأجمعهم: إنَّ القدرة على كشف الضرر، وتحصيل النفع ليست إلاَّ لله تعالى، وعلى هذا التقدير، فالدليل غير تام.

فالجواب: أنَّ الدليل تامٌّ كامل؛ لأنَّ الكفار كانوا مقرِّين بأنَّ الملائكة عباد الله تعالى، وخالق الملائكة، وخالق العالم لا بدَّ وأن يكون أقدر من الملائكة، وأقوى منهم، وأكمل حالاً منهم.

وإذا ثبت هذا، فنقول: كمال قدرة الله معلوم متفق عليه، وكمال قدرة غير الله غير معلوم، ولا متفق عليه، بل المتفق عليه أنَّ قدرتهم بالنسبة إلى قدرة الله تعالى قليلة حقيرة، وإذا كان كذلك، وجب أن يكون الاشتغال بعبادة الله أولى من الاشتغال بعبادة

الملائكة؛ لأن استحقاق الله العباداة معلوم، وكون الملك كذلك مجهول؛ والأخذ بالمعلوم أولى، وسلك المتكلمون من أهل السنة طريقة أخرى، وهو أنهم أقاموا الحجة العقلية على أنه لا موجد^(١) إلا الله تعالى، ولا يخرج الشيء من العدم إلى الوجود إلا الله، وإذا ثبت ذلك ثبت أنه لا ضار ولا نافع إلا الله تعالى، فوجب القطع بأنه لا معبود إلا الله تعالى، وهذه الطريقة لا تتم للمعتزلة، لأنهم لما^(٢) جوزوا كون العبد موجداً لأفعاله امتنع عليهم الاستدلال على أن الملائكة - عليهم السلام - لا قدرة لها على الإحياء والإماتة، وخلق الجسم، وإذا عجزوا عن ذلك، لا يتم لهم هذا الدليل، فهذا هو الدليل القاطع على صحة قوله: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، والتحويل عبارة عن النقل من حال إلى حال، ومن مكان إلى مكان، يقال: حوّل، فتحوّل. قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: «أولئك» مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أظهرهما: أنه الجملة من «يَدْعُونَ» ويكون الموصول نعتاً، أو بياناً أو بدلاً، والمراد باسم الإشارة الأنبياء أو الملائكة الذين عبدوا من دون الله، والمراد بالواو العباد لهم، ويكون العائد على «الَّذِينَ» محذوفاً، والمعنى: أولئك الأنبياء الذين يدعونهم المشركون، لكشف ضررهم - أو يدعونهم آلهة، فمفعولها أو مفعولها محذوفان - يبتغون.

ويجوز أن يكون المراد بالواو ما أريد بأولئك، أي: أولئك الأنبياء الذين يدعون ربهم أو الناس إلى الهدى يبتغون، فمفعول «يَدْعُونَ» محذوف.

والثاني: أن الخبر نفس الموصول، و «يَبْتَغُونَ» على هذا حال من فاعل «يَدْعُونَ» أو بدل منه. وقرأ^(٣) العامة «يَدْعُونَ» بالغيب، وقد تقدّم الخلاف في الواو؛ هل تعود على الأنبياء أو على عابديهم، وزيد بن علي بالغيبة أيضاً، إلا أنه بناء للمفعول، وقتادة، وابن مسعود بتاء الخطاب، وهاتان القراءتان تقويان أن الواو للمشركين، لا للأنبياء في قراءة العامة.

فصل

إذا أعدنا «يَدْعُونَ» للعابدين، و «يَبْتَغُونَ» للمعبودين، فالمعنى: أولئك المعبودون يبتغون إلى ربهم الوسيلة؛ لأن الملائكة يرجعون إلى الله في طلب المتافع، ودفع المضار، يرجون رحمته، ويخافون عذابه، وإذا كانوا كذلك، كانوا عاجزين محتاجين، والله - تعالى - أغنى الأغنياء، فكان الاشتغال [بعبادته]^(٤) أولى. فإن قيل: لا نسلم أن الملائكة محتاجون إلى رحمة الله تعالى، وخائفون من عذابه.

(١) في ب: موجود.

(٢) في ب: لو.

(٣) ينظر في قراءاتها: الشواذ ٢٧٧ والقرطبي ١٠/١٨١، والبحر ٥٠/٦، والدر المصون ٤/٤٠٠.

(٤) في ب: بعبادة الله.

فالجواب: أنَّ الملائكة: إمَّا أن يقال: إنها واجبة الوجود لذواتها، أو يقال: إنها ممكنة الوجود لذواتها، والأول باطل؛ لأن جميع الكفار كانوا معترفين بأن الملائكة عباد الله، ومحتاجون إليه.

وأما الثاني: فهو يوجب القول بأنَّ الملائكة محتاجون في ذواتها، وفي كمالاتها إلى الله تعالى، فكان الاشتغال بعبادة الله تعالى أولى من الاشتغال بعبادة الملائكة.

وإن أعدنا «يَدْعُونَ» إلى الأنبياء - عليهم السلام - المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ فالمعنى هو أنَّ الذي عظمت منزلتهم - وهم الأنبياء - لا يعبدون إلا الله تعالى، ولا يبتغون الوسيلة إلاَّ إليه، فأنتم بالافتداء بهم أحق، فلا تعبدوا غير الله - عزَّ وجلَّ - والمراد بالوسيلة: الدرجة العليا.

وقيل: كل ما يتقرَّب إلى الله تعالى.

واحتجوا على صحة هذا القول بأنَّ الملائكة لا يعصون الله ما أمرهم، فلا يخافون عذابه، فثبت أنَّ هذا غير لائق بالملائكة، وإنما هو لائق بالأنبياء - صلوات الله عليهم -.

وأجيب بأنَّ الملائكة يخافون من عذاب الله، لو أقدموا على الذنب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنْ إِلَهَ مِنْ دُونِهِ فَلْنَجْزِيْهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ثم قال عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ أي من حقه أن يحذر، فإن لم يحذره بعض الناس لجهله، فإنه لا يخرج عن كونه يجب الحذر عنه.

قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ في «أي» هذه وجهان:

أحدهما: أنها استفهامية.

والثاني: أنها موصولة بمعنى «الذي» وإنما كثر كلام المعربين فيها من حيث التقدير، فقال الزمخشري: «وأيُّهم بدل من واو «يَبْتَغُونَ» و «أي» موصولة، أي: يبتغي من هو أقرب منهم وأزلف، أو ضَمَّن «يَبْتَغُونَ الوسيلة» معنى يحرصون، فكأنه قيل: يحرصون أيهم يكون أقرب». فجعلها في الوجه الأول موصولة، وصلتها جملة من مبتدأ وخبر، حذف المبتدأ، وهو عائدها، و «أقرب» خبر. واحتملت «أي» حينئذ أن تكون مبنية، وهو الأكثر فيها، وأن تكون معربة، وسيأتي موضعه في مريم: [٦٩] إن شاء الله تعالى وفي الثاني جعلها استفهامية؛ بدليل أنه ضَمَّن الابتغاء معنى شيء تعلق، وهو يحرصون، فيكون «أَيُّهُمْ» مبتدأ و «أقرب» خبره، والجملة في محل نصب على إسقاط الخافض؛ لأنَّ «تَحْرِصُ» يتعدى بـ «على» قال تعالى: ﴿إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ﴾ [النحل: ٣٧]، ﴿أَتَرْصُكَ النَّاسُ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقال أبو البقاء^(١): «أَيُّهُمْ» مبتدأ، و «أقرب» خبره، وهو استفهام في موضع نصب

بـ «يَدْعُونَ»، ويجوز أن يكون «أَيْهُمْ» بمعنى الذي، وهو بدلٌ من الضمير في «يَدْعُونَ».
قال أبو حيان: «علّق» «يَدْعُونَ» وهو ليس فعلاً قلبياً، وفي الثاني فصل بين الصلة ومعمولها بالجملة الحالية، ولا يضر ذلك، لأنها معمولة للصلة». قال شهاب الدين: أمّا كون «يَدْعُونَ» لا يعلق، هو مذهب الجمهور، وقال يونس: يجوز تعليق الأفعال مطلقاً، القلبية وغيرها، وأمّا قوله «فصل بالجملة الحالية» يعني بها «يَتَنَعَّوْنَ» فصل بها بين «يَدْعُونَ» الذي هو صلة «الَّذِينَ» وبين معموله، وهو «أَيْهُمْ أَقْرَبُ» لأنه معلقٌ عنه، كما عرفته، إلا أنّ الشيخ لم يتقدّم في كلامه إعرابُ «يَتَنَعَّوْنَ» حالاً، بل لم يعربها إلاّ خبراً للموصول، وهذا قريبٌ.

وجعل أبو البقاء أيّا الموصولة بدلاً من واو «يَدْعُونَ»، ولم أرَ أحداً وافقه على ذلك، بل كلهم يجعلونها من واو «يَتَنَعَّوْنَ» وهو الظاهر.

وقال الحوفي - رحمه الله -: «أَيْهُمْ أَقْرَبُ» ابتداء وخبر، والمعنى: ينظرون أيّهم أقرب، فيتوسّلون به، ويجوز أن يكون «أَيْهُمْ أَقْرَبُ» بدلاً من واو «يَتَنَعَّوْنَ».

قال شهاب الدين: فقد أضمر فعلاً معلقاً، وهو ينظرون فإن كان من نظر البصر، تعدّى بـ «إلى» وإن كان من نظر الفكر، تعدّى بـ «في» فعلى التقديرين: الجملة الاستفهامية في موضع نصبٍ بإسقاط الخافض، وهذا إضمارٌ ما لا حاجة إليه.

وقال ابن عطية: «وَأَيْهُمْ ابتداء، و «أَقْرَبُ» خبره، والتقدير: نظرهم ووكدهم أيّهم أقرب، ومنه قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «فبات الناس يدوكون أيّهم يُعْطَاهَا»، أي: يتبارون في القرب». قال أبو حيان: «فَجَعَلَ المحذوف «نَظَرُهُمْ ووكدهم» وهذا مبتدأ، فإن جعلت «أَيْهُمْ أَقْرَبُ» في موضع نصب بـ «نَظَرُهُمْ» بقي المبتدأ بلا خبر، فيحتاج إلى إضمار خبر، وإن جعلت «أَيْهُمْ أَقْرَبُ» الخبر، لم يصحّ؛ لأنّ نظرهم ليس هو «أَيْهُمْ أَقْرَبُ» وإن جعلت التقدير: «نَظَرُهُمْ في أيّهم أقرب» أي: كائنٌ أو حاصلٌ، لم يصحّ ذلك؛ لأنّ كائناً وحاصلاً ليس ممّا يعلق».

فقد تحصّل في الآية الكريمة ستّة أوجه:

أربعة حال جعل «أَيّ» استفهاماً:

الأول: أنها معلقة للموسيلة، كما قرّره الزمخشري.

الثاني: أنها معلقة لـ «يَدْعُونَ» كما قاله أبو البقاء.

الثالث: أنها معلقة لـ «يَنظُرُونَ» مقدراً، كما قاله الحوفي.

الرابع: أنها معلقة لـ «نَظَرُهُمْ» كما قدره ابن عطية.

واثنان حال جعلها موصولة:

الأول: البدل من واو «يَدْعُونَ» كما قاله أبو البقاء.

الثاني: أنها بدلٌ من واو «يَنْتَعُونَ» كما قاله الجمهور.

قوله تعالى: ﴿وَلَنْ مِنْ قَرْبَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ أَلْفَيْكُمْ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ (٥٨).

قوله تعالى: ﴿وَلَنْ مِنْ قَرْبَةٍ﴾ الآية.

فلما قال: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ بين أن كل قرية مع أهلها، فلا بد وأن يرجع حالها إلى أحد أمرين: إما الإهلاك، وإما التعذيب.

قال مقاتل: أما الصالحة فبالموت، وأما الطالحة، فبالعذاب^(١).

وقيل: المعنى: وإن من قرية من قرى الكفار، فلا بد وأن يكون عاقبتها إما بالاستئصال بالكليّة، وهو الهلاك، أو بعذاب شديد من قتل كبارهم، وتسليط المسلمين عليهم بالسبي، واغتنام الأموال، وأخذ الجزية ﴿كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ في اللوح المحفوظ.

قال صلوات الله وسلامه عليه: «أول ما خلق الله تعالى القلم قال: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: القدر، وما هو كائن إلى الأبد»^(٢).

و «إن» نافية و «من» مزيدة في المبتدأ، لاستغراق الجنس. وقال ابن عطية: هي لبيان الجنس، وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: قال أبو حيان: «لأن التي للبيان، لا بد أن يتقدمها مبهم ما، تفسره؛ كقوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]، وهنا لم يتقدم شيء مبهم» ثم قال «ولعل قوله «لبيان الجنس» من الناسخ، ويكون هو قد قال: لاستغراق الجنس؛ ألا ترى أنه قال بعد ذلك: «وقيل: المراد الخصوص».

وخبر المبتدأ الجملة المحصورة من قوله: ﴿إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا﴾.

والثاني: أن شرط ذلك أن يسبقها محلى بالجنسيّة، وأن يقع موقعها «الذي» كقوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

قوله تعالى: ﴿وَمَا مَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآلَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ (٥٩).

لما استدلل على فساد قول المشركين، وأتبعه بالوعيد، أتبعه بذكر مسألة النبوة، واعلم أن الكفار كانوا يقترحون على رسول الله ﷺ إظهار المعجزات، كما حكى الله

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨٦/٢٠) عن مقاتل.

(٢) أخرجه أحمد (٣١٧/٥) وابن أبي عاصم في «السنّة» (٤٨/١) والترمذي (٢٣٢/٢) والطيالسي (٥٥٧).

من حديث عبادة بن الصامت وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

تعالى عنهم ذلك في قولهم: ﴿فَلْيَأْنِا يَتَايَرُ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء : ٥].

وقال آخرون: ﴿لَنْ تَوْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوءًا﴾ [الإسراء : ٩٠] الآيات .

وقال سعيد بن جبيرة: إنهم قالوا إنك تزعم أنه كان قبلك أنبياء منهم من سخرت له الرياح، ومنهم من أحيا الموتى، فأتنا بشيء من هذه المعجزات^(١)، فأجابهم الله تعالى بهذه الآية .

وفي تفسير^(٢) هذا الجواب وجوه:

الأول: أن المعنى أني إن أظهرت تلك المعجزات، ثم لم يؤمنوا بها، بل بقوا مصرين على الكفر، فحينئذ: يصيرون مستحقين لعذاب الاستئصال، لكن إنزال عذاب الاستئصال على هذه الأمة غير جائز؛ لأن الله تعالى علم [أن] فيهم من سيؤمن أو يؤمن من أولادهم، فلهذا لم يظهر تلك المعجزات .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - إن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذبيهاً، وأن يزيل عنهم الجبال، حتى يزرعوا تلك الأرض، فطلب الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ذلك من الله تعالى، فقال سبحانه جل ذكره: إن شئت أن أستأنني فعلت وإن شئت أن أوتيهم ما شاءوا فعلت لكن بشرط؛ أنهم إن لم يؤمنوا، أهلكتهم، قال: لا أريد ذلك، فنزلت هذه الآية-^(٣).

الثاني في تفسير هذا الجواب: أننا لا نظهر المعجزات؛ لأن آباءكم رأوها، ولم يؤمنوا بها، وأنتم مقتدون بهم، فلو رأيتموها، لم تؤمنوا بها أيضاً.

الثالث: أن الأولين رأوا هذه المعجزات، وكذبوا بها، فعلم الله منكم أيضاً: أنكم لو شاهدتموها، لكذبتم بها، فكان إظهارها عبثاً، والحكيم لا يفعل العبث .

قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ﴾: «أن» الأولى وما في حيزها في محل نصب أو جر على اختلاف القولين؛ لأنها على حذف الجار، أي: من أن نرسل، والثانية وما في حيزها في محل رفع بالفاعلية، أي: وما منعنا من إرسال الرسل بالآيات إلا تكذيب الأولين، أي: لو أرسلنا الآيات المقترحة لقريش، لأهلكوا عند تكذيبهم؛ كعادة من قبلهم، لكن علم الله سبحانه أنه يؤمن بعضهم،

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩٨/٨). (٢) في تقدير.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩٨/٨) والبخاري (٢٢٢٤ - كشف) والنسائي في «الكبرى» (٣٨٠/٦)

والحاكم (٢٦٢/٢) والطبراني كما في «مجمع الزوائد» (٥٣/٧) عن ابن عباس.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٤/٤) وعزاه إلى أحمد والنسائي والبخاري وابن جرير وابن المنذر

والطبراني والحاكم وابن مردويه والبيهقي في «الدلائل» والضياء في «المختارة».

ويكذَّبُ بعضهم من يؤمنُ، فلذلك لم يرسل الآيات لهذه المصلحة .
وقدَّر أبو البقاء^(١) رحمه الله مضافاً قبل الفاعل، فقال: «تقديره: إلا إهلاكُ
التكذيب». كأنه يعني أنَّ التكذيب نفسه لم يمنع من ذلك، وإنما منع منه ما يترتب على
التكذيب، وهو الإهلاك، ولا حاجة إلى ذلك؛ لاستقلال المعنى بدونه .
قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾.

قرأ العامة بنصب «مُبْصِرَةً» على الحال، وزيد بن علي^(٢) يرفعها على إضمار مبتدأ،
أي: هي، وهو إسناد مجازي، إذ المراد إبصار أهلها، ولكنها لما كانت سبباً في
الإبصار، نسب إليها، وقرأ قومٌ بفتح الصاد، مفعولٌ على الإسناد الحقيقي، وفتادة بفتح
الميم والصاد، أي: محل إبصار، كقوله - عليه السلام -: «الولدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»^(٣)،
وكقوله: [الكامل]

٣٤٣٣ - وَالْكَفَرُ مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ^(٤)

أجرى هذه الأشياء مجرى الأمكنة؛ نحو: أرضٌ مسبعةٌ ومذابةٌ .
قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَخَوِّفًا﴾ يجوز أن يكون مفعولاً له، وأن يكون مصدرًا في موضع
الحال: إما من الفاعل، أي: مخوفين أو من المفعول، أي: مخوفاً [بها].

فصل

المعنى أنَّ الآية التي التمسوها مثل آية ثمود، وقد آتينا ثمود الناقة مبصرة، أي:
واضحة بيّنة، ثم كفروا بها، فاستحقوا بها عذاب الاستئصال، فكيف يتمناها هؤلاء على
سبيل الاقتراح والتحكُّم.

(١) ينظر: الإملاء ٩٣/٢.

(٢) ينظر في قراءاتها: الشواذ ٧٧، وفيه أن فتادة قرأ «مُبْصِرَةً» وينظر: البحر ٥١/٦، والدر المصون ٤/٤٠٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٢٠٩/٢) كتاب الأدب: باب بر الوالد والإحسان إلى البنات حديث (٣٦٦٦) من حديث يعلى العامري.

وذكر البوصيري في «الزوائد» (٣/ ١٦٠ - ١٦١): هذا إسناد صحيح رواه الإمام أحمد في «مسنده» من حديث يعلى بن مرة أيضاً.

ورواه ابن أبي عمر العدني وزاد مجهلة بين مجبنة ومبخلة. ورواه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما رواه ابن ماجه سواء.

(٤) عجز بيت لعنترة العبي وصدرة:

نُبِشتَ عِمرًا غَيرَ شَاكِرٍ نَعَمَني

ينظر: ديوانه ٢٨، شرح القصائد العشر ٣٦٨، الفراء ١٢٦/٢، البحر ٥١/٦، العمدة ١/٢٨٣، التهذيب «سول»، اللسان «خبث»، الدر المصون ٤/٤٠٢.

قال الفراء: مبصرة: مضينة.

قال تعالى: ﴿وَالنَّهَارُ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] أي: مضينة، وقيل: مبصرة أي: ذات إِبصار، أي: فيها إِبصارٌ لمن تأملها يبصر بها رشد، ويستدلُّ بها على صدق ذلك الرسول - صلوات الله عليه -.

﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾ أي: ظلموا أنفسهم بتكذيبها، أي: فعاجلناهم بالعقوبة.

وقال ابن قتيبة^(١): ظلموا بها، أي: جحدوا بأنها من الله تعالى، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ قيل: لأنه لا آية إلا وتتضمن التخويف عند التكذيب، إما من العذاب المعجل، أو من العذاب المؤجل عذاب الآخرة.

فإن قيل: المقصود الأعظم من إظهار الآيات أن يستدلُّ بها على صدق المدعى، فكيف حصر المقصود من إظهارها في التَّخْوِيفِ؟

فالجواب: أن مدعي النبوة، إذا أظهر الآية، فإذا سمع الخلق منه ذلك، فهم لا يعلمون أنَّ تلك الآية معجزة، أو غير معجزة، إلا أنَّهم يجوزون كونها معجزة، ويتقدير أن تكون معجزة، فلو لم يتفكروا فيها، ولم يستدلُّوا على الصدق، لاستحقوا العذاب الشديد، فهذا الخوف هو الذي يحملهم على التفكر والتأمل في تلك المعجزات، فهذا هو المراد من قوله: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرِّهَآءَ الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ (٦٠) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ﴾ الآية.

اعلم أنَّ القوم، لما طالبوا رسول الله ﷺ بالمعجزات القاهرة، وأجاب الله بأنَّ إظهارها ليس بمصلحة، صار ذلك سبباً لجرأة أولئك الكفار بالطعن فيه، وأن يقولوا له: لو كنت رسلاً حقاً من عند الله تعالى، لأتيت بهذه المعجزات التي اقترحناها، كما أتى به موسى وغيره من الأنبياء - صلوات الله عليهم -، فعند هذا قوى الله قلبه، وبين له أنَّه ينصره، ويؤيده، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ﴾ أي: هم في قبضته لا يقدرُونَ على الخروج عن مشيئته، فهو حافظك^(٢) منهم، فلا تهيمهم، وامض لما أمرك به من تبليغ الرسالة، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَمُصُّكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقيل: المراد بالناس أهل مكة، وإحاطة الله بهم هو أنَّه تعالى يفتحها للمؤمنين؛ فيكون المعنى: وإذ بشرناك بأنَّ الله أحاط بأهل مكة؛ بمعنى أنَّه ينصرك، ويظهر دولتك عليهم؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَهْرُمُ الْخَمْعُ وَيُولُونَ الذُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] وقوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ كُفْرُوا

(٢) في ب: يحفظك.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٨٧/٢٠.

سَتُغْلَبُونَ وَيُهْزَبُونَ ﴿آل عمران: ١٢﴾، ولما كان كل ما أخبر الله عن وقوعه، فهو واجب الوقوع، فكان من هذا الاعتبار كالواقِع، فلا جرم قال: ﴿أَحَاطَ بِالنَّاسِ﴾.

وروي أنه لما تزاحف الفريقان يوم بدر، ورسول الله ﷺ في العريش، مع أبي بكر رضي الله عنه - كان يدْعُو، ويقول: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ عَهْدَكَ ووَعْدَكَ لِي، ثُمَّ خَرَجَ، وعليه الدُّرْعُ يحْرُضُ النَّاسَ ويقول: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيَوَلُّونَ الذُّبُرَ﴾^(١) [القمر: ٤٥].
ثم قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾.

والأكثرون على أن المراد منه ما رأى النبي ﷺ ليلة المعراج من العجائب والآيات.
قال ابن عباس: هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ^(٢) وهو قول سعيد بن جبيرة، والحسن، ومسروق، وقتادة، ومجاهد، وعكرمة، وابن جريح^(٣) والأكثرين.
ولا فرق بين الرؤية والرؤيا في اللغة، يقال: رأيت بعيني رؤية ورؤيا.

وقال بعضهم: هذا يدل على أن قصّة الإسراء إنما حصلت في المنام، وتقدّم بيان ضعف هذا في أوّل السورة، وقيل: إنّه تعالى أراه في المنام مصارع قريش، فحين ورد ماء بدر، قال: والله، لكأنني أنظر إلى مصارع القوم، ثم أخذ يقول: هذا مصرع فلان، هذا مصرع فلان، فلما سمعوا قريش ذلك، جعلوا رؤياه سخرية، وكانوا يستعجلون بما وعده رسول الله ﷺ.

وقيل: المراد رؤياه التي رآها؛ أنه يدخل مكة، وأخبر بذلك أصحابه، وعجل السير قبل الأجل إلى مكة فصده المشركون، فرجع إلى المدينة، فلما منع عن البيت الحرام عام الحديبية، ورجع، كان ذلك فتنة لبعض القوم، وقال عمر لأبي بكر - رضي الله عنهما -: أليس قد أخبرنا رسول الله ﷺ أننا ندخل البيت ونطوف به؟ فقال أبو بكر - رضي الله عنه -: إنّه لم يخبر بأنّا نفعل ذلك في هذه السنّة، فسنفعل ذلك في سنّة أخرى، فلمّا جاء العام المقبل، دخلها رسول الله ﷺ وأنزل الله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧] واعترضوا على هذين القولين بأنّ هذه السورة مكّيّة، وهاتان الواقعتان مدينتان، وهو اعتراض ضعيف؛ لأن هاتين الواقعتين، وإن كانتا مدينتين، فرؤيتهما في المنام لا تبعد أن تكون مكّيّة.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٠/٨) كتاب التفسير باب: وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس حديث (٤٧١٦) والترمذي (٢٨٢/٥) رقم (٣١٣٤) والنسائي في «الكبرى» (٣٨١/٦) والطبري في «تفسيره» (١٠١/٨) والحاكم (٣٦٢/٢) عن ابن عباس.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٥/٤) وزاد نسبه إلى عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر وابن مردويه وابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في «الدلائل».

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٢٣١/٣.

وقال سعيد بن المسيّب: رأى رسول الله ﷺ بني أمية ينزون^(١) على منبره، [نَزَوْا القردة]^(٢)، فسأه ذلك، وهو قول ابن عباس في رواية عطاء^(٣)، وفيه الاعتراض المذكور؛ لأنّ هذه الآية مكيّة، وما كان لرسول الله ﷺ بمكة منبر.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّه لا يبعد أن يرى بمكة أنّ له بالمدينة منبراً يتداوله بنو أمية.

قوله: «والشجرة»: العامة على نصبها نسقاً على «الرؤيا» و «الملعونة» نعمت، قيل: هو مجاز؛ إذ المراد: الملعون طاعموها؛ لأن الشجرة لا ذنب لها، وهي شجرة الزقوم، وقيل: بل على الحقيقة، ولعننا: إبعادها من رحمة الله؛ لأنّها تخرج في أصل الجحيم، وقرأ زيد بن عليّ برفعها على الابتداء^(٤)، وفي الخبر احتمالان: أحدهما: هو محذوف، أي: فتنة.

والثاني: - قاله أبو البقاء^(٥) - أنه قوله «في القرآن» وليس بذاك.

فصل

قال المفسرون: هذا على التقديم والتأخير، والتقدير: وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشجرة الملعونة في القرآن إلا فتنة للناس.

وقيل: المعنى: والشجرة الملعونة في القرآن كذلك، وهي شجرة الزقوم، والفتنة في الشجرة الملعونة من وجهين:

الأول: أن أبا جهل، قال: زعم صاحبكم أن نار جهنم تحرق الحجر، حيث قال تعالى: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] ثم يقول: إنّ في النار شجراً، والبّار تأكل الشجر، فكيف تولّد فيها الشجر^(٦).

والثاني: قال ابن الزبيري: إن محمداً يخوفنا بالزقوم، وما نعلم الزقوم إلا الثمر والزبد، فتزقّموا منه، فأنزل الله تعالى حين عجبوا أن يكون في النار شجر ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ﴾^(٧) [الصافات: ٦٣].

(١) في ب: يتداولون.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨٨/٢٠).

(٣) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٥٠٩/٦) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٦/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن سعيد بن المسيّب.

(٤) ينظر: الكشاف ٦٧٦/٢، البحر المحيط ٥٤/٦، والدر المصون ٤٠٣/٤.

(٥) ينظر: الإملاء ٩٣/٢.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٥/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٦/٤) وزاد نسبه إلى ابن المنذر.

(٧) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٢/٣).

فإن قيل: ليس في القرآن لعن هذه الشجرة.

فالجواب^(١) من وجوه:

الأول: المراد لعن الكفار الذين يأكلونها.

الثاني: أن العرب تقول لكل طعام ضاراً: إنه ملعون.

الثالث: أن اللعن في اللغة: هو الإبعاد، فلما كانت هذه الشجرة مبعدة عن صفات

الخير، سميت ملعونة.

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: الشجرة الملعونة في القرآن: بنو أمية، يعني:

الحكم بن أبي العاص، قال: رأى رسول الله ﷺ في المنام أن ولد مروان يتداولون

منبره، فقص رؤياه على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في خلوة من مجلسه، فلما

تفرقوا، سمع رسول الله ﷺ الحكم يخبر برؤيا رسول الله ﷺ فاشتد ذلك على رسول الله

ﷺ وأتهم عمر في إفشاء سره، ثم ظهر له أن الحكم كان يستمع إليهم، فنفاه ﷺ^(٢).

قال الواحدي^(٣) - رحمه الله -: هذه القصة كانت في المدينة، والسورة [مكية]^(٤)،

فيبعد هذا التفسير، إلا أن يقال: هذه الآية مدنية، ولم يقل به أحد، ويؤكد هذا التأويل

قول عائشة - رضي الله تعالى عنها - لمروان: لعن الله أباك، وأنت في صلبه، فأنت بعض

من لعنة الله^(٥).

وقيل: الشجرة الملعونة في القرآن هم اليهود؛ لقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

[المائدة: ٧٨].

وقيل: الشجرة الملعونة هي التي تلتوي على الشجر، فتحنقه، يعني «الكشوث».

فإن قيل: إن القوم طلبوا من رسول الله ﷺ الإتيان بالمعجزات القاهرة، فأجاب بأنه

لا مصلحة في إظهارها؛ لأنها لو ظهرت، ولم يؤمنوا، نزل عليهم عذاب الاستئصال،

وذلك غير جائز، فأبي تعلق بهذا الكلام بذكر الرؤيا التي صارت فتنة للناس وبذكر

الشجرة [التي صارت فتنة للناس].

فالجواب: أن التقدير كأنه قيل: إنهم لما طلبوا هذه المعجزات، ثم إنك لم

تظهرها، صار عدم ظهورها شبهة لهم في أنك لست بصادق في دعوى^(٦) النبوة، إلا أن

وقوع هذه الشبهة لا يضيق صدرك، ولا يوهن أمرك، ولا يصير سبباً لضعف حالك؛ ألا

ترى أن تلك الرؤيا صارت سبباً لوقوع الشبهة العظيمة عندهم، ثم إن قوة تلك الشبهات

ما أوجبت ضعفاً في أمرك، فكذلك هذه الشبهة الحاصلة بسبب عدم ظهور هذه

المعجزات لا يوجب فتوراً في حالك، ولا ضعفاً في أمرك.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٨٩/٢٠.

(٤) في ب: مدينة.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨٩/٢٠).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٦) في أ: دعوة.

ثم قال تعالى: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ أي التخويف ﴿إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾، أي: تمرداً وعتواً عظيماً، والمقصود من ذلك وجه آخر في أنه ما أظهر المعجزات التي اقترحوها؛ لأن هؤلاء خوفوا بأشياء كثيرة من الدنيا والآخرة، وبشجرة الزقوم، فما زادهم هذا التخويف إلا طغياناً كبيراً؛ وذلك يدل على قسوة قلوبهم، وتماديهم في الغي والطغيان.

وإذا كان كذلك فبتقدير أن يظهر الله لهم تلك المعجزات التي اقترحوها، لم ينتفعوا بها، ولم يزدادوا إلا تمادياً في الجهل والعناد، وإذا كان كذلك، وجب في الحكمة ألا يظهر الله لهم ما اقترحوه من الآيات والمعجزات.

قرأ العامة «ونُخَوِّفُهُمْ» بنون العظمة، والأعمش^(١) بياء الغيبة.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ مَا أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾.

في النظم وجوه:

أولها: أنه تعالى، لما ذكر أن الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - كان في محنة عظيمة من قومه، بيّن أن حال جميع الأنبياء مع أهل زمانهم كذلك؛ ألا ترى أن الأول منهم آدم - صلوات الله وسلامه عليه - ثم إنه كان في محنة من إبليس.

وثانيها: أن القوم، إنمّا نازعوا رسول الله ﷺ وعاندوه، واقترحوا عليه الاقتراحات الباطلة لأمرين: الكبير والحسد، فبيّن سبحانه وتعالى أن هذا الكبير والحسد هما اللذان حملا إبليس على الكفر، والخروج من الإيمان، فهذه بليّة عظيمة قديمة.

وثالثها: أنهم لما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ بيّن ما هو السبب لحصول هذا الطغيان، وهو قول إبليس «لأحتكن ذريته إلا قليلاً» فلهذا المقصود ذكر الله تعالى قصّة آدم وإبليس.

واعلم أن هذه القصّة ذكرها الله تعالى في سبع سور؛ البقرة، والأعراف، والحجر، وهذه السورة، والكهف، وطه، وصر، وقد تقدم الاستقصاء عليها في البقرة، فليتلّف إليه. وقوله: ﴿مَا أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ استفهام بمعنى الإنكار، معناه: أن أصلي أشرف من أصله؛ فوجب أن أكون أشرف منه، والأشرف لا يخدم الأدنى.

قوله تعالى: «طيناً»: فيه أوجه:

أحدها: أنه حال من «لَمَنْ» فالعامل فيها «أأسجد» أو من عائد هذا الموصول، أي: خلقت طيناً، فالعامل فيها «خَلَقْتَ» وجاز وقوع طين حالاً، وإن كان جامداً، لدلالته على الأصالة؛ كأنه قال: متأصلاً من طين.

(١) ينظر: البحر ٥٤/٦، والإنحاف ٢/٢٠٠ ونسبها إلى المطوعي.

الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ الخافض، أي: من طين، كما صرح به في الآية الأخرى: ﴿وَعَلَقْتُهُ مِنْ طِينٍ﴾.

الثالث: أنه منتصبٌ على التمييز، قاله الزجاج^(١)، وتبعه ابن عطية، ولا يظهر ذلك؛ إذ لم يتقدم إبهامُ ذاتٍ ولا نسبة.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٦٢).

قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾: قد تقدم مستوفى في الأنعام [الآية: ٤٠]. وقال الزمخشري: «الكاف للخطاب، و «هذا» مفعولٌ به، والمعنى: أخبرني عن هذا الذي كرَّمته عليّ، أي: فضَّلته، لِمَ كرَّمته، وأنا خيرٌ منه؟ فاختصر الكلام». وهذا قريبٌ من كلام الحوفي - رحمه الله -.

قال ابن عطية: «والكاف في «أَرَأَيْتَكَ» حرف خطاب، لا موضع لها من الإعراب، ومعنى «أَرَأَيْتَ» أتأملت ونحوه، كأنَّ المخاطب يُنبِّه المخاطب؛ ليستجمع لما ينصُّ عليه بعد. وقال سيبويه^(٢): «هي بمعنى أخبرني»، ومثل بقوله: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا، أبو من هُوَ؟» وقول سيبويه صحيحٌ؛ حيث يكون بعدها استفهام كمثاله، وأمَّا في الآية فهو كما قلت، وليست التي ذكر سيبويه قلت: وهذا الذي ذكره ليس بمسَلَّم، بل الآية كمثاله، غاية ما في الباب: أنَّ المفعول الثاني محذوف، وهو الجملة الاستفهامية المقدَّرة؛ لانعقاد الكلام من مبتدأ وخبر، لو قلت: هذا الذي كرَّمته عليّ، لم كرَّمته؟.

وقال الفراء^(٣): «الكاف في محلِّ نصب، أي: أَرَأَيْتَ نفسك؛ كقولك: أتدبَّرتَ آخرَ أمرِك، فإنني صانعٌ فيه كذا، ثم ابتداء: هذا الذي كرَّمت عليّ».

وقال ابن الخطيب^(٤): يمكن أن يقال: «هذا» مبتدأ محذوف عنه حرفُ الاستفهام، و «الَّذِي» مع صلته خبره، تقديره: أخبرني، أهذا الذي كرَّمته عليّ؟ وهذا على وجه الاستصغار، والاستحقار، وإنَّما حذف حرف الاستفهام؛ لأنَّه حصل في قوله: «أَرَأَيْتَكَ» فأغنى عن تكريره.

وقال أبو البقاء^(٥): «والمفعول الثاني محذوف، تقديره: تفضيله أو تكريمه». قال شهاب الدين: وهذا لا يجوز؛ لأنَّ المفعول الثاني في هذا الباب لا يكون إلا جملة مشتملة على استفهام.

قال أبو حيَّان: «ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ الجملة القسميَّة هي المفعول الثاني، لكان

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٣.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٤/٢١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٢٢.

(٥) ينظر: الإملاء ٩٤/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١.

حسناً». قال شهاب الدين: يردُّ ذلك التزامُ كونِ المفعولِ الثاني جملةً مشتملةً على استفهام، وقد تقرَّر جميع ذلك في الأنعام، فعليك باعتباره ههنا.

قوله: ﴿لَيْنَ آخَرَتَيْنِ﴾ قرأ^(١) ابن كثير بإثبات ياء المتكلم وصلاً ووقفاً، ونافع وأبو عمرو بإثباتها وصلاً، وحذفها وقفاً، وهذه قاعدة من ذكر في الياءات الزائدة على الرّسم، والباقون بحذفها وصلاً ووقفاً، وكل هذا في حرف هذه السورة، أمّا الذي في المنافقين [الآية: ١٠] في قوله ﴿لَوْلَا آخَرَتَيْنِ﴾ فأثبتته الكل؛ لثبوتها في الرسم الكريم.

قوله «لَاخْتَنِكَنَّ» جواب القسم الموطأ له باللام، ومعنى «لَاخْتَنِكَنَّ» لاستولينَّ عليهم استيلاء من جعل في حنك الدابة حبلاً يقودها به، فلا تأبى ولا [تشمس] عليه، يقال: حنك فلان الدابة، واحتنكها، أي: فعل بها ذلك، واحتنك الجراد الأرض: أكل نباتها، قال: [الرجز]

٣٤٣٤ - نَشْكُو إِلَيْكَ سَنَةً قَدْ أَجْحَفْتُ جَهْدًا إِلَى جَهْدٍ بِنَا فَأَضْعَفْتُ
وَاحْتَنَكْتُ أَمْوَالَنَا وَجَلَّفْتُ^(٢)

وحكى سيبويه^(٣) - رحمه الله -: «أحنك الشاتين»، أي: أكلهما، أي: أكثرهما [أكلًا].

وذكر المفسرون في الاحتناك قولين:

أحدهما: أنه عبارة عن الأخذ بالكلية، يقال: احتنك فلان مال فلان: إذا استقصاه، فأخذه بالكلية، واحتنك الجراد الزرع: إذا أكله بالكلية.

والثاني: أنه من قول العرب: حنك الدابة يحنكها، إذا جعل في حنكها الأسفل حبلاً يقودها به.

فعلى الأوّل معناه: لاستأصلنهم بالإغواء.

وعلى الثاني: لأفودنهم إلى المعاصي، كما تقاد الدابة بحبلها.

ثم قال: «إِلَّا قَلِيلًا» وهم المعصومون الذين استثناهم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَرِئْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

فإن قيل: كيف ظن إبليس اللعين هذا الظن الصادق بذريّة آدم - صلوات الله عليه - ؟

قيل: فيه وجهان:

(١) ينظر: السبعة ٣٨٢، النشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٢٠١، والتيسير ١٤١، والحجة للقراء السبعة ٥/١٠٩، والدر المصون ٤٠٤/٤.

(٢) الأبيات للزيفان السعدي ينظر: في تفسير الطبري ٨٠/١٥، القرطبي ١٨٦/١٠، البحر المحيط ٤٣/٦، روح المعاني ١١٠/١٥، الدر المصون ٤٠٤/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٥٢/٢.

الأول: أنه سمع الملائكة يقولون: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠] فعرف ذلك.

والثاني: أنه وسوس إلى آدم - صلوات الله عليه - فلم يجد له عزماً، فقال: الظاهر أن أولاده يكونون مثله في ضعف العزم.

وقيل: لأنه عرف أنه مركب من قوة بهيمية شهوانية، وقوة وهمية شيطانية، وقوة عقلية ملكية، وقوة سبعية غضبية، وعرف أن بعض تلك القوى تكون هي المستولية في أول الخلق، ثم إن القوة العقلية إنما تكمل في آخر الأمر، ومتى كان الأمر كذلك، كان ما ذكره إبليس لازماً.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً﴾ (٦٣).

قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾: تقدم أن الباء تدغم في الفاء في ألفاظ منها هذه، عند أبي عمرو، والكسائي، وحمزة في رواية خلاد عنه؛ بخلاف في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبَأْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ١١].

وهذا ليس من الذهاب الذي هو ضد المجيء، وإنما معناه: امض لشأنك الذي اخترته، والمقصود التخلية، وتفويض الأمر إليه، كقول موسى - صلوات الله عليه -: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧] ثم قال عز وجل: ﴿فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً﴾.

فإن قيل: الأولى أن يقال: فإن جهنم جزاؤهم؛ ليعود الضمير إلى قوله: ﴿فَمَنْ يَبْعَكَ﴾؟ فالجواب^(١) من وجوه:

الأول: تقديره: جزاؤهم وجزاؤكم؛ لأنه تقدم غائب ومخاطب في قوله: ﴿فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ﴾ فغلب المخاطب على الغائب، فقليل: جزاؤكم.

والثاني: يجوز أن يكون الخطاب مراداً به «مَنْ» خاصة، ويكون ذلك على طريق الالتفات.

والثالث: أنه - صلوات الله وسلامه عليه - قال: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وَزَرْهَا وَوَزَّرَ مِنْ عَمَلٍ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢) فكل معصية توجد فيحصل لإبليس مثل وزر ذلك العامل، فلما كان إبليس هو الأصل في كل المعاصي، صار المخاطب بالوعيد هو إبليس.

قوله تعالى: «جَزَاءً» في نصبه أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المصدر، الناصب له المصدر قبله، وهو مصدر مبين لنوع المصدر الأول.

الثاني: أنه منصوب على المصدر أيضاً، لكن بمضمر، أي: يجازون جزاء.

الثالث: أنه حالٌ موطئةٌ كـ «جاء زيدٌ رجلاً صالحاً».

الرابع: أنه تمييزٌ، وهو غير متعقل.

و «مؤفوراً» اسم مفعول، من وفرت، ووفر يستعمل متعدياً، ومنه قول زهير:

[الطويل]

٣٤٣٥ - وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرْهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمُ^(١)

والآية الكريمة من هذا، ويستعمل لازماً، يقال: وفر المال يفر وفوراً، فهو وافرٌ، فعلى الأول: يكون المعنى جزاء مؤفوراً، وعلى الثاني: يكون المعنى جزاء وافرأً مكماً يقال: وفرتة أفره وفراً.

قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجَلَبَ عَلَيْهِمْ بِحَبْلِكَ وَرَجَلِكَ وَشَارَكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ ١٦ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ١٥.

قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ﴾: جملة أمرية عطفت على مثلها من قوله «اذهب». و «من استطعت» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنها موصولة في محل نصب مفعولاً للاستفزاز، أي: استفز الذي استطعت استفزازه منهم.

والثاني: أنها استفهامية منصوبة المحل بـ «استطعت» قاله أبو البقاء^(٢)، وليس بظاهر؛ لأن «استفزِرُ» يطلبه مفعولاً به، فلا يقطع عنه، ولو جعلناه استفهاماً، لكان معلقاً له، وليس هو بفعلٍ قلبيٍّ [فيعلق].

والاستفزاز: الاستخفاف، واستفزني فلانٌ: استخفني حتى خدعني لما يريد. قال:

[الطويل]

٣٤٣٦ - يُطِيعُ سَفِيهَ الْقَوْمِ إِذْ يَسْتَفْزِرُهُ وَيَغْصِي حَلِيمًا شَيْبَةَ الْهَرَاهِرِ^(٣)

ومنه سمي ولد البقرة «فزاً». قال الشاعر: [البسيط]

٣٤٣٧ - كَمَا اسْتَعَاثَ بَسْنَى قَرْ عَيْطِلَةٍ خَافَ الْعُيُونَ وَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشَكُ^(٤)

(١) ينظر: ديوانه (٣٠)، وشرح القصائد السبع ٢٨٧، وروح المعاني ١١٠/١٥، والبحر المحيط ٥٥/٦، والدر المصون ٤٠٥/٤.

(٢) ينظر: الإملاء ٩٤/٢.

(٣) ينظر البيت في البحر ٦٣/٦، الدر المصون ٤٠٥/٤.

(٤) تقدم.

وأصل الفرز: القطع، يقال: تفرز الثوب، أي: تقطع.
ويقال: أفرزه الخوف، واستفرزه، أي: أزعجه، واستخفه.
واعلم أن إبليس، لما طلب من الله تعالى الإمهال إلى يوم القيامة؛ لأجل أن يحتنك ذرية آدم - صلوات الله وسلامه عليه - ذكر الله تعالى أشياء:
أولها: قوله عز وجل: ﴿أَذْهَبَ﴾ أي: أمهلتك هذه المدة.
وثانيها: قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفِرِّزُ مِنْ أَسْطَفَتَ مِنْهُمْ﴾.
وتقدم أن الاستفزاز: الاستخفاف، وقيل: استنزل واستجهد.
وقوله: «بِصَوْتِكَ».
قال ابن عباس - رضي الله عنه - وقتادة: بدعائك إلى معصية الله^(١).
وقال الأزهرى: ادعهم دعاء تستخفهم به إلى إجابتك.
وقال مجاهد: بصوتك، أي: بالغناء واللّهو^(٢).
وهذا أمرٌ تهديد، كما يقال: اجتهد جهدي؛ فستري ما ينزل بك.
وثالثها: قوله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمُ﴾ أي: اجمع عليهم الجموع من جندك، يقال أجلب عليه وجلب، أي: جمع عليه الجموع.
قال الفراء: هو من الجلبة، وهو الصياح.
وقال أبو عبيدة: أجلبوا وجلبوا: من الصياح.
وقال الزجاج في «فعل، وأفعل»: أجلب على العدو وجلب، إذا جمع عليه الخيل.
وقال ابن السكيت: يقال: هم يجلبون عليه؛ بمعنى أنهم يعينون عليه.
وروى ثعلب عن ابن الأعرابي: أجلب الرجل على الرجل، إذا توعدده بالشر، وجمع عليه الجمع، فعلى قول الفراء معنى الآية: صح عليهم بخيلك ورجلك، وعلى قول الزجاج: اجمع عليهم كل ما تقدر عليه من مكائذك، وعلى هذا تكون الباء في قوله: «بخيلك» زائدة.
وعلى قول ابن السكيت: معناه: أعن عليهم بخيلك ورجلك ومفعول الإجلاب على هذا القول محذوف، تقديره: استعن على إغوائهم بخيلك ورجلك، وهو يقرب من قول ابن الأعرابي.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٨/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٨/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم وابن المنذر.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٨/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٨/٤) وزاد نسبه إلى سعيد بن منصور وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد.

والمراد بالخييل والرجل: قال ابن عباس: كلُّ راكبٍ أو راجلٍ في معصية الله، فهو من خيل إبليس وجنوده^(١).

وقال مجاهدٌ وقتادة: إن لإبليس جنداً من الشياطين بعضهم راكبٌ، وبعضهم راجلٌ^(٢).

وقيل: المراد ضرب المثل؛ كما يقال للرجل المجدد في الأمر: جئت بالخييل والرجل، وهذا الوجه أقرب، والخييل يقع على الفرسان، قال رسول الله ﷺ: «يا خَيْلَ الله، اركبي»^(٣).

وقد يقع على الأفراس خاصة.

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٨/٤) وعزاه إلى الفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن ابن عباس.

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٩/٨).

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٣/٣) عن مجاهد وقتادة.

(٣) رواه الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ، في باب حديث المثلة: حدثنا محمد بن إبراهيم الفارسي، أنا يحيى بن عبد الوهاب، أنا محمد بن أحمد الكاتب، أنا عبد الله بن محمد، ثنا إسحاق بن أحمد، ثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، سمعت أبي يقول: ثنا أبو حمزة، عن عبد الكريم وسئل عن أبواب الإبل، فقال: ثني سعيد بن جبير، عن المحاربين فقال: كان ناس أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: نبأك على الإسلام فبايعوه وهم كذبة، ليس الإسلام يريدون، ثم قالوا: إنا نحتوي المدينة، فقال عليه السلام: «هذه اللقاح تغدو عليكم وتروح، فاشربوا من ألبانها وأبوالها» فينما هم كذلك إذ جاء الصريح إلى رسول الله ﷺ بأن قتلوا الراعي، وساقوا النعم، فأمر النبي ﷺ فتودي في الناس: «يا خيل الله اركبي»، فركبوا لا ينتظر فارس فارساً، وركب رسول الله ﷺ على أثرهم، فلم يزالوا في طلبهم حتى أدركوهم فقتل رسول الله ﷺ وقطع وسمر الأعين، قال: وما مثل رسول الله قبل ولا بعد، ونهي عن المثلة وكان أنس بن مالك يقول نحو ذلك غير أنه قال: وأحرقهم بالنار بعدما قتلهم.. انتهى.

وفي عيون الأثر لأبي الفتح اليعمري، في باب غزوة بني قريظة قال: وروى ابن عابد، أخبرني الوليد بن مسلم، أخبرني سعيد بن بشير، عن قتادة، قال: بعث رسول الله ﷺ يوم الأحزاب منادياً ينادي: «يا خيل الله اركبي».. انتهى.

وعجيب من السهيلي كيف عزا هذه اللفظة لمسلم، ذكره في الروض الأنف، في أول غزوة حنين، وهي أواخر الكتاب.

وأما أبو داود فإنه قال في كتاب الجهاد في سننه: باب النداء عند النفير: «يا خيل الله اركبي».

ثم روى بسنده عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ سمى خيلنا: خيل الله وفيه نظر لمن تأمله.

وهو في مستدرک الحاكم من قول علي، رواه في تفسير سورة الإسراء، من حديث أبي نضرة، عن أسير بن جابر قال: قال لي صاحب وأنا بالكوفة: هل لك في أن تنتظر رجلاً... فذكر قصة أويس القرني... إلى أن قال: فتنادى منادي علي: يا خيل الله اركبي وأبشري... الحديث بطوله.

وهو في كتاب الردة للواقدي، من قول خالد بن الوليد فقال: ثني محمد بن صالح بن دينار، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد أن خالد بن الوليد قال لأصحابه يوم اليمامة: يا خيل الله اركبي، فركبوا وساروا إلى بني حنيفة فقتلوهم وأسروهم.

قوله: «ورجلك» قرأ حفص^(١) بكسر الجيم والباقون بسكونها، فقراءة حفص «رَجُل» فيها بمعنى «رَجُل» بالضم بمعنى: راجل، يقال: رَجُلٌ يَزْجُلُ: إذا صار راجلاً، مثل: حَذِرَ وَحَذَرَ، وَنَدَسَ وَنَدَسَ، وهو مفرد أريد به الجمع.

وقال ابن عطية: هي صفة، يقال: فلان يمشي راجلاً، إذا كان غير راكب، ومنه قول الشاعر:

٣٤٣٨ - رجلاً إلا بأصحاب^(٢)

يشير إلى البيت المشهور، وهو: [البسيط]

أما أقاتل عن ديني على فرس ولا كذا رجلاً إلا بأصحاب^(٣)
أراد فارساً ولا راجلاً.

وقال الزمخشري: إن «فَعِلاً» بمعنى «فاعل»، نحو: تَعِبَ وتَاعِبَ، ومعناه: جمعت الرجل، وبضم جيمه أيضاً فيكون مثل: حَذِرَ وَحَذَرَ وَنَدَسَ وَنَدَسَ، وأخوات لهما.
وأما قراءة الباقيين، فتحتمل أن تكون تخفيفاً من «رَجُل» بكسر الجيم أو ضمها، والمشهور: أنه اسم جمع لراجل، كَرَكِبَ وَصَحِبَ في راكبٍ وصاحبٍ، والأخفش يجعل هذا النحو جمعاً صريحاً.

وقرأ^(٤) عكرمة «ورِجَالِك» جمع رجلٍ بمعنى راجل، أو جمع راجل كقائم وقيام. وقرئ^(٥) «ورِجَالِك» بضم الراء وتشديد الجيم، وهو جمع راجل، كضارب وضُرَاب.

وقال ابن الأنباري - رحمه الله -: أخبرنا ثعلبٌ عن الفراء، قال: يقال: راجلٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلَانٌ بمعنى واحد.

والباء في «بَحِيلِك» يجوز أن تكون الحالية، أي: مصاحباً بخيلك، وأن تكون مزيدة كما تقدم، قال:

٣٤٣٩ - لا يَفْرَأَنَّ بالسُّورِ^(٦)

ورابعها: قوله تعالى: ﴿وَشَارِكُهُمْ فِي آلَآمَالٍ وَالْأَوْلَادِ﴾ والمشاركة في الأموال، قال

(١) ينظر: النشر ٣٠٨/٢، الإتحاف ٢٠١/٢، والسبعة ٣٨٢، والحجة ٤٠٦، والتيسير ١٤٠، والحجة للقراء السبعة ١٠٩/٥، والقرطبي ١٨٧/١٠ والبحر ٥٦/٦، ومعالم التنزيل ١٢٣/٣، والرازي ٢١/٦، والدر المصون ٤٠٥/٤، والوسيط ١١٦/٣.

(٢) ينظر: التخريج الآتي.

(٣) البيت ليجي بن وائل. ينظر: شرح المفصل ١٣٣/٥، واللسان (رجل)، والبحر المحيط ٥٦/٦، والدر المصون ٤٠٥/٤.

(٤) ينظر: المحتسب ٢١/٢، والبحر ٥٦/٦، والدر المصون ٤٠٦/٤.

(٥) ينظر: الكشف ٦٧٨/٢ والدر المصون ٤٠٦/٤.

(٦) تقدم.

مجاهد، والحسن، وسعيد بن جبيرة: كل ما أصيب من حرام، أو أنفق في حرام^(١).
وقال قتادة: هو جعلهم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام^(٢).

وقال الضحاك: هو ما يذبحونه لألهتهم^(٣).

وقال عكرمة: هو تبيكتهم آذان الأنعام^(٤).

وقيل: هو جعلهم من أموالهم شيئاً لغير الله؛ كقولهم: ﴿هَذَا لِلَّهِ بِرَعِيهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِهِ﴾ [الأنعام: ١٣٦] والأول أظهر، قاله القاضي^(٥). وأما المشاركة في الأولاد، فقال عطاء عن ابن عباس: هو تسمية الأولاد بـ «عبد شمس، وعبد العزى، وعبد الحارث، وعبد الدار ونحوها»^(٦).

وقال الحسن وقتادة: هو أنهم هوذوا أولادهم، ونصروهم ومعسوهم^(٧).

وقيل: هو إقدامهم على قتل الأولاد.

وروي عن جعفر بن محمد، أن الشيطان يقعد على ذكر الرجل فإذا لم يقل: بسم الله، أصاب معه امرأته، وأنزل في فرجها كما ينزل الرجل^(٨) وروي في بعض الأخبار «إن فيكم مغربين، قيل: وما المغربون؟ قال: الذين يشارك فيهم الجن». وروي أن رجلاً قال لابن عباس: إن امرأتي استيقظت وفي فرجها شعلة نار، قال: ذلك من وطء الجن. وفي الآثار: إن إبليس، لما أخرج إلى الأرض، قال: يا رب، أخرجتني من الجنة؛ لأجل آدم فسُلطني عليه، وعلى ذريته، قال: أنت مسلط، قال: لا أستطيعه إلا بك، فزدني، قال: استفزز من استطعت منهم بصوتك.

قال آدم: يا رب، أسلطت إبليس عليّ، وعلى ذريتي، وإنني لا أستطيعه إلا بك، قال: لا يؤلد لك ولد إلا وكلت به من يحفظونه.

قال: زدني! قال: الحسنه بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، قال: زدني، قال: التوبة معروضة ما دام الروح في الجسد، قال: زدني، فقال: ﴿قُلْ يَبَادِيُ الَّذِينَ أَنْفَقُوا﴾ الآية [الزمر: ٥٣].

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٩/٨) عن الحسن وقتادة ومجاهد.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٠/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٣/٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٣/٣) وذكره الرازي (٦/٢١).

(٥) ينظر: الفخر الرازي ٦/٢١.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١١/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٨/٤) وزاد نسبه إلى ابن مردويه.

(٧) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١١/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٣/٣).

(٨) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٣/٣) عن جعفر بن محمد.

وخامسها: قوله تعالى ﴿وَعَذُّهُمْ﴾.

قيل: معناه: قل لهم: لا جنة، ولا نار، ولا بعث.

وقيل: [خذ] منهم الجميل في طاعتك، أي بالأماني الباطلة؛ كقوله لآدم - صلوات الله عليه -: ﴿مَا نَهَكْنَا رَبَّنَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

وقيل: عدهم بشفاعة الأصنام عند الله، والأنساب الشريفة، وإيثار العاجل على الآجل.

واعلم أنَّ مقصود الشيطان الترغيب في اعتقاد الباطل، وعمله، والتنفير عن اعتقاد الحق، ومعلوم أنَّ الترغيب في الشيء لا يمكن إلاَّ بأن يقرر عنده ألاَّ ضرر ألبته في فعله، ومع ذلك، فإنَّه يفيد المنافع العظيمة، والتنفير عن الشيء لا يمكن إلاَّ بأن يقرر عنده أنه لا فائدة في فعله، ومع ذلك يفيد المضارَّ العظيمة، وإذا ثبت هذا، فالشيطان إذا دعا إلى معصية، فلا بدَّ وأن يتقرر أولاً: أنه لا مضرَّة في فعله ألبته، وذلك لا يمكن إلاَّ إذا قال: لا معاد، ولا جنة ولا نار، ولا حياة غير هذه الحياة الدنيا، فإذا فرغ من هذا المقام، قرَّر عنده أنَّ هذا الفعل يفيد أنواعاً من اللذة والشُّرور، ولا حياة للإنسان في هذه الحياة الدنيا إلاَّ به، فتفويتها غبن وخسران؛ كقوله: [الطويل]

٣٤٤٠ - خُذُوا بِنَصِيبٍ مِّنْ نَّعِيمٍ وَلَذَّةٍ فَكُلْ وَإِنْ طَالَ الْمَدَىٰ يَتَصَرَّمْ
فهذا هو طريق الدُّعوة إلى المعصية، وأمَّا طريقُ التنفير من الطاعات، فهو أن يقرر عنده أولاً أنه لا فائدة فيها للعباد والمعبود، فكانت عبثاً، وأنَّها توجبُ الثَّعبُ والمحنة، وذلك أعظم المضارِّ.

فقوله: ﴿وَعَذُّهُمْ﴾ يتناول جميع هذه الأقسام.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعَذُّهُمْ الشَّيْطَانُ﴾ من باب الالتفات، وإقامة الظاهر مقام المضمَر؛ إذ لو جرى على سنن الكلام الأوَّل، لقال: وما تعدُّهم، بالتاء من فوق.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا غُرُورًا﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه نعت مصدر محذوف وهو نفسه [مصدر]، الأصل: إلا وعداً غروراً، فيجيء فيه ما في «رجلٌ عدلٌ» [أي]: إلا وعداً ذا غرورٍ، أو على المبالغة، أو على وعداً غارزاً، ونسب الغرور إليه مجازاً.

الثاني: أنه مفعول من أجله، أي: ما يعدُّهم ممَّا يعدُّهم من الأماني الكاذبة إلاَّ لأجل الغرور.

الثالث: أنه مفعولٌ به على الاتِّساع، أي: ما يعدُّهم إلا الغرور نفسه.

والغرور: تزيينُ الباطل ممَّا يظنُّ أنه حقٌّ.

فإن قيل: كيف ذكر الله هذه الأشياء، وهو يقول: إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ.

قيل: هذا^(١) على طريق التهديد؛ كقوله: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] وكقول القائل: اعمل ما شئت؛ فستري.

ولما قال تعالى له: افعل ما تقدر عليه، قال سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾.

قال الجبائي^(٢) - رحمه الله تعالى -: المراد كل عباد الله تعالى من المكلفين؛ [لأن الله]^(٣) تعالى استثنى منه في آيات كثيرة من تبعه بقوله: ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: ٤٢] ثم استدل بهذا على أنه لا سبيل لإبليس وجنوده على تصريع الناس، وتخبيط عقولهم، وأنه لا قدرة له إلا على الوسوسة، وأكد ذلك بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وأيضاً: لو قدر على هذه الأفعال، لكان يجب أن يخبط أهل الفضل والعلم، دون سائر الناس؛ ليكون ضرره أتم، ثم قال: وإنما يزول عقله؛ لأن الشيطان يقدم عليه، فيغلب الخوف عليه، فيحدث ذلك المرض.

وقيل: المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي﴾ أهل الفضل والإيمان؛ لما تقدم من أن لفظة العباد في القرآن مخصوصة بالمؤمنين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ﴾ [النحل: ١٠٠].

ثم قال: ﴿وَكُنْ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ أي: حافظاً، ومن توكل الأمور إليه، وذلك أنه تعالى، لما وكل إبليس بأن يأتي بأقصى ما يقدر عليه من الوسوسة، وكان ذلك سبباً لحصول الخوف الشديد في قلب الإنسان، قال: ﴿وَكُنْ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾، أي أن الشيطان، وإن كان قادراً؛ فإن الله تعالى أقدر منه، وأرحم بعباده، فهو يدفع عنهم كيد الشيطان.

وهذه الآية تدل على أن المعصوم من عصمه الله تعالى، وأن الإنسان لا يمكنه أن يحترز بنفسه عن مواقع الإضلال لأنه لو كان الإقدام على الحق، والإحجام عن الباطل، إنما يحصل للإنسان من نفسه، لوجب أن يقال: وكفى للإنسان بنفسه في الاحتراز عن الشيطان، فلما لم يقل ذلك، بل قال: ﴿وَكُنْ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ علمنا أن الكل من الله تعالى، ولهذا قال المحققون: لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعة الله إلا بتوفيقه.

فصل

قال ابن الخطيب^(٤): في الآية سؤالان:

(٣) في أ: لأنه.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٨/٢١.

(١) ينظر: معالم التنزيل ٣/١٢٤.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٨/٢١.

الأول: أن إبليس، هل كان عالماً بأن الذي تكلم معه بقوله: ﴿وَأَسْتَفِرِّزُ مِنَ آسَافَتِ مِنْهُمْ﴾ هو إله العالم، أو لم يعلم ذلك؟ فإن علم ذلك، ثم إنه تعالى قال: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءُ مَوْفُورًا﴾ فكيف لم يصر هذا الوعيد الشديد مانعاً له من المعصية، مع أنه سمعه من الله تعالى من غير واسطة؟ وإن لم يعلم أن هذا القائل هو إله العالم، فكيف قال: «أرايتك هذا الذي كرمت علي؟»!

والجواب: لعله كان شاكاً في الكل أو كان يقول في كل قسم ما يخطر بباليه على سبيل الظن.

والسؤال الثاني: ما الحكمة في كونه أنظره إلى يوم القيامة، ومكنه من الوسوسة، والحكيم إذا أراد أمراً، وعلم أن شيئاً من الأشياء يمنع من حصوله، فإنه لا يسعى في تحصيل ذلك المانع؟

والجواب: أما مذهبنا، فظاهر في هذا الباب، وأما المعتزلة، فقال الجبائي: علم الله أن الذين كفروا عند وسوسته يكفرون، بتقدير ألا يوجد إبليس، وإذا كان كذلك، لم يكن في وجوده مزيد مفسدة.

وقال أبو هاشم: لا يبعد أن يحصل من وجوده مزيد مفسدة، إلا أنه تعالى أبقاه تشديداً للتكليف على الخلق؛ ليستحقوا بسبب ذلك التشديد مزيد الثواب، وقد تقدم الكلام على ذلك في الأعراف والحجر.

قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُزَيِّجُ لَكُمْ الْفَلَكَ فِي الْبَحْرِ لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (٦٦) ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهُ فَلَمْ يَجْنِكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ (٦٧) ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يُخْصِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا﴾ (٦٨).

قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُزَيِّجُ لَكُمْ الْفَلَكَ فِي الْبَحْرِ﴾ الآية.

اعلم أنه تعالى عاد إلى ذكر الدلائل الدالة على قدرته وحكمته ورحمته، وقد تقدم أن المقصود في هذا الكتاب الكريم تقرير دلائل التوحيد، فإذا امتد الكلام في فصل من الفصول عاد الكلام بعده إلى ذكر دلائل التوحيد، فذكرها هنا وجوه الإنعامات في أحوال ركوب البحر، فأول كيفية حركة الفلك على وجه البحر، فقال جل ذكره: ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُزَيِّجُ لَكُمْ الْفَلَكَ فِي الْبَحْرِ﴾ والإجزاء سوق الشيء حالاً بعد حال، وقد تقدم في تفسير قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ مُزَيِّنًا﴾ [يوسف: ٨٨] أي: ربكم الذي يسير لكم الفلك على وجه البحر؛ ﴿لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ في طلب التجارة ﴿إِنَّكُمْ كُنْتُمْ رَحِيمًا﴾، والخطاب في قوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾ وفي قوله ﴿بِكُمْ﴾ للكل، والمراد من الرحمة: منافع الدنيا ومصالحها.

والثاني: قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ﴾ أي: خوف الغرق «ضل»، بطل «من

تَدْعُونَ ﴿مِنَ الْآلِهَةِ﴾ ﴿إِلَّا إِلَاهَهُ﴾ إِلَّا اللَّهَ، فلم تجدوا مغنياً سواه، ﴿فَلَمَّا تَخَسَّكُمُ﴾ من الغرق، والشدة، وأهوال البحر، وأخرجكم ﴿إِلَى الْبَرِّ أَغْرَضْتُمْ﴾ عن الإيمان، والإخلاص، والطاعة؛ كفرأ منكم لنعمه، ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِلَاهَهُ﴾: فيه وجهان:

أحدهما: أنه استثناء منقطع؛ لأنه لم يندرج فيما ذكر، إذ المراد به آلهتهم من دون الله.

والثاني: متصل؛ لأنهم كانوا يُلَجُّونَ إلى آلهتهم، وإلى الله تعالى.

والثالث: ﴿أَفَأَمِنْتُمْ﴾ بعد ذلك ﴿أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ﴾ ربكم يغور بكم [جانب] البر^(١).

قال الليث - رحمه الله -: الخسف والخسوف دخول الشيء في الشيء^(٢)، يقال: عَيْنٌ خَاسِفَةٌ التي غابت حدقتها في الرأس، وعَيْنٌ مِنَ الْمَاءِ خَاسِفَةٌ، أي: غائرة الماء، وخسفت الشمس أي: احتجبت، وكأنها وقعت تحت حجاب، أو دخلت في جحر، ففوله: ﴿يَخْشِفُ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾ أي: يغيبكم في جانب البر، وهو الأرض، وإنما قال: جانب البر؛ لأنه ذكر البحر أولاً، فهو جانب، والبر جانب، فأخبر الله سبحانه وتعالى أنه كما كان قادراً على أن يغيبهم في الماء، فهو قادر على أن يغيبهم في الأرض، فالغرق تغيب تحت الماء، كما أن الخسف تغيب تحت الثراب.

وتقرير الكلام أنه تعالى ذكر أولاً أنهم كانوا خائفين من هول البحر، فلما نجّاهم منه آمنوا، فقال: هَبْ أَنْكُمْ نجوتم من هول البحر، فكيف أمتتم من هو البر؛ فإنه قادر على أن يسلط عليكم آفات البر من جانب التّحت، أو من جانب الفوق، فأما من جانب التّحت، فالخسف، وأما من جانب الفوق، فبإمطاركم الحجارة، وهو المراد من قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ فكما يتضرعون إلى الله تعالى عند ركوب البحر فكذا يتضرعون إليه في كل الأحوال، والْحَصْبُ في اللغة: المرمى، يقال: حصبته أحصبه، إذا رميته والْحَصْبُ: الرَّمْيُ ومنه قوله تعالى: ﴿حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، أي: يُلْقَوْنَ فيها، ومعنى قوله «حَاصِبًا» أي عذاباً يحصبهم، أي: يرميهم بحجارة.

قال أبو عبيدة والقتبي: الحاصب: الرّيح التي ترمي بالحصباء، وهي الحصى الصّغار؛ قال الفرزدق:

٣٤٤١ - مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُهُمْ حَضْبَاءُ مِثْلُ تَدْيِفِ الْقُطْنِ مَنْشُورٍ^(٣)

ويسمى السحاب الذي يرمي بالبرد والثلج حاصباً، لأنه يرمي بهما رمياً، ولم يؤنثه: إمّا لأنه مجازي، أو على النسب، أي: ذات حصب.

(١) في ب: ناجية. (٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٩/٢١).

(٣) ينظر: ديوانه (٢١٣/١)، الكامل ٥٧/٣، الطبري ٨٣/١٥، البحر المحيط ٤٤/٦، القرطبي ١٠/

١٨٩، روح المعاني ١١٦/١٥، الدر المصون ٤٠٧/٤.

وقال الزجاج: الحاصب الثراب الذي فيه الحصباء، فالحاصب على هذا هو ذو الحصباء، مثل اللابن والثامر.

﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكَيلًا﴾ قال قتادة: مانعاً^(١).

قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنْتُ﴾: استفهام توبيخ وتقريع، وقدّر الزمخشري على قاعدته معطوفاً عليه، أي: أنجوتم، فأمنتم.

وقوله تعالى جلّ ذكره ولا إله إلا هو: ﴿جَانِبَ الْبَرِّ﴾ فيه وجهان:

أظهرهما: أنه مفعول به، كقوله: ﴿لَحَسَفْنَا بِهِ وَيَدَارُو الْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١].

والثاني: أنه منصوب على الظرف. و «بِكُمْ» [يجوز] أن [تكون] حالية، أي: مصحوباً بكم، وأن تكون للسببية.

قيل: ولا يلزم من خسفه بسببهم أن يهلكوا.

وأجيب بأنّ المعنى: جانب البرّ الذي أنتم فيه، فيلزم بخسفه هلاكهم، ولولا هذا التقدير، لم يكن في التوعدّ به فائدة.

قوله: «أن نخسف» «أو تُرْسِلَ» «أو نُعيدكم» «فَنُرْسِلَ» [فَنُفِرْكُمْ] قرأها بنون العظمة^(٢) ابن كثير، وأبو عمرو، والباقون بالياء فيها على الغيبة، فالقراءة الأولى على سبيل الالتفات من الغائب في قوله «رُبِّكُمْ» إلى آخره، والقراءة الثانية على سنن ما تقدّم من الغيبة.

قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيَغْرِقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾^(٣).

قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُ﴾: يجوز أن تكون المتصلة، أي: أيُّ الأمرين كائن؟ ويجوز أن تكون المنقطعة، و «أن يعيدكم» مفعول به.

قوله «تَارَةً» بمعنى مرّة، وكرة، فهي مصدر، ويجمع على تير وتارات، قال الشاعر: [الطويل]

٣٤٤٢ - وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخِيرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْنُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرِقُ^(٣)

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٣/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٤٩/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم.

(٢) ينظر: النشر ٣٨/٢، والإتحاف ٢٠٢/٢، والسبعة ٣٨٣، والحجة ٤٠٦، والحجة للقراء السبعة ٥/١١١، والقرطبي ١٩٠/١٠، والبحر ٥٨/٦.

(٣) البيت لذي الرمة: ينظر: ديوانه ص ٤٦٠، خزائن الأدب ١٩٢/٢، الدرر ١٧/٢، المقاصد النحوية ١/٥٧٨، ٤٤٩/٤، ولكثير في المحتسب ١٥٠/١، الأشباه والنظائر ١٠٣/٣، ٢٥٧/٧، وأوضح المسالك ٣/٣٦٢، تذكرة النحاة ص ٦٦٨، شرح الأشموني ٩٢/١، مجالس ثعلب ص ٦١٢، مغني اللبيب ٥٠١/٢، المقرب ٨٣/١، مع الهوامع ٩٨/١، الدر المصون ٤٠٧/٤.

وَأَلْفَهَا تَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَنْ وَائٍ أَوْ يَاءٍ، وَقَالَ الرَّاعِبُ: «وَهُوَ فِيمَا قِيلَ: [مِنْ] تَارِ الْجَرْحِ: التَّامُّ».

قوله تعالى: «قَاصِفًا» القَاصِفُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ «قَصَفَ» مُتَعَدِّيًا، يُقَالُ: قَصَفْتُ الرِّيحُ الشَّجَرَ تَقْصِفُهَا قَصْفًا؛ قَالَ أَبُو تَمَّامٍ: [البسيط]

٣٤٤٣ - إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَا أَغْصَفَتْ قَصَفَتْ عَيْنِدَانِ نَجْدٍ وَلَمْ يَغْبَانَ بِالرَّثَمِ^(١)
فَالْمَعْنَى: أَنَّهَا لَا تَلْفِي شَيْئًا إِلَّا قَصَفَتْهُ، وَكَسَرَتْهُ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ مِنْ «قَصِفَ» قَاصِرًا، أَي: صَارَ لَهُ قَصِيفٌ، يُقَالُ: قَصِفَتِ الرِّيحُ، تَقْصِفُ، أَي: صَوَّتَتْ، وَ «مِنْ الرِّيحِ» نَعَتْ.

قوله تعالى: «يَمَّا كَفَرْتُمْ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُصَدِّرِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «الَّذِي» وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَي: بِسَبَبِ كُفْرِكُمْ، أَوْ بِسَبَبِ الَّذِي كَفَرْتُمْ بِهِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ، فَحُذِفَتِ الْبَاءُ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ، وَإِنَّمَا احْتِجِبَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِاخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ.

وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَمَجَاهِدٌ^(٢): «فَتُغْرِقُكُمْ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ أَسَدِ الْفِعْلِ لِلضَّمِيرِ الرِّيحِ، وَفِي كِتَابِ أَبِي حَيَّانَ: «فَتُغْرِقُكُمْ» بِتَاءِ الْخُطَابِ مُسْنَدًا إِلَى «الرِّيحِ» وَالْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ بَيَّاءُ الْغَيْبَةِ، وَفَتَحَ الْغَيْنَ، وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ، عَدَّاهُ بِالتَّضْعِيفِ، وَالْمَقْرِيُّ لِأَبِي جَعْفَرٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِتَاءِ الْخُطَابِ. قَالَ شَهَابُ الدِّينِ: هُوَ إِمَّا سَهْوٌ، وَإِمَّا تَصْحِيفٌ مِنَ النَّسَاجِ عَلَيْهِ؛ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقُولَ بِتَاءِ الْخُطَابِ، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ الرِّيحِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بَتَاءِ التَّائِيثِ، فَسَبَقَهُ قَلَمُهُ أَوْ صَحَّفَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ.

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «الرِّيحِ» بِالْأَفْرَادِ، وَأَبُو جَعْفَرٍ^(٣): «الرِّيَّاحِ» بِالْجَمْعِ.

قوله: «بِهِ تَبِيعًا» يَجُوزُ فِي «بِهِ» أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «تَجِدُوا» وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «تَبِيعًا»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ «تَبِيعًا» وَالتَّبِيعُ: الْمَطْلَبُ بِحَقِّ الْمَلَازِمِ، قَالَ الشَّمَاخُ: [الوافر]

٣٤٤٤ - كَمَا لَأَذَ الْغَرِيمُ مِنَ التَّبِيعِ^(٤)

وَقَالَ آخَرُ: [الطويل]

(١) يَنْظُرُ الْبَيْتُ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٤٤/٦، الدَّر الْمَصُون ٤٠٧/٤.

(٢) يَنْظُرُ: الْحِجَّةُ ٤٠٦، وَالنَّشْرُ ٣٠٨/٢، وَالْإِتْحَافُ ٢٠٢/٢، وَالْحِجَّةُ لِلْقِرَاءَةِ السَّيِّئَةِ ١١١/٥، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٩٠/١٠، وَالْبَحْرُ ٥٨/٦، وَالدَّر الْمَصُون ٤٠٧/٤، وَالْوَسِيطُ ١١٧/٣.

(٣) يَنْظُرُ: الْإِتْحَافُ ٢٠٢/٢، وَالنَّشْرُ ٢٢٣/٢، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٩٠/١٠ وَالدَّر الْمَصُون ٤٠٨/٤.

(٤) عَجَزَ بَيْتٌ وَصَدَرَهُ:

تَلَوْذُ ثَعَالِبِ الشَّرْقِيِّنَ مِنْهَا

يَنْظُرُ: دِيْوَانُهُ ٢٣٧، الْبَحْرُ ٥٨/٦، اللَّسَانُ «تَبِعَ»، الدَّر الْمَصُون ٤٠٨/٤.

٣٤٤٥ - عَذَّوْا وَعَدَتْ غِرْلَانَهُمْ فَكَانَتْهَا ضَوَائِمٌ مِنْ غَزَمٍ لَهُنَّ تَبِيعٌ^(١)

فصل

ومعنى الآية ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُبِيدَكُمْ فِيهِ﴾، يعني في البحر ﴿نَارَةٌ أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا﴾.

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: أي عاصفاً، وهي الرِّيح الشديدة^(٢) وقال أبو عبيدة: هي الرِّيح التي تقصف كل شيء، أي: تدفقه وتحطمه ﴿فَيُفْرِقْكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْهَا يَتَّبِعًا﴾ ناصراً ولا ثائراً، وتببع بمعنى تابع، أن تابعاً مطالباً بالثأر. وقال الزجاج - رضي الله عنه -: من يتبعنا بإنكار ما نزل بكم، ولا من يتتبعنا بأن نصرفه عنكم.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(٣).

وهذه نعمة أخرى عظيمة من نعم الله - تعالى - على الإنسان، وهي تفضيل الإنسان على غيره.

واعلم أنه ليس المراد من الكرم في المال. وعذاه بالتضعيف، وهو من كرم بالضم كـ «شُرْف»، قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: كل شيء يأكل فيه إلا ابن آدم يأكل بيديه^(٤). وروي عنه أنه قال: بالعقل^(٥).

وقال الضحاك: بالنطق والتمييز^(٦).

وقال عطاء: بتعديل القامة، وامتدادها^(٧).

وينبغي أن يشترط مع هذا شرط، وهو طول العمر، مع استكمال القوة العقلية والحسية والحركية، وإلا فالأشجار أطول قامة من الإنسان، والدواب منكبّة على وجوهها.

(١) ينظر البيت في تفسير الطبري ٨٥/١٥، البحر ٥٨/٦، الدر المصون ٤٠٨/٤.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» ١١٤/٨ وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٣٤٩/٤ وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» ٧٧/٥ رقم (٥٨٤١) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٤/٣٥٠ وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من طرق عن ابن عباس.

وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: الكرامة الأكل بالأصابع ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٤/٣٥١ وعزاه إلى الحاكم في «التاريخ» والديلمي في «مسند الفردوس».

وذكره البغوي في «تفسيره» ١٢٥/٣.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» ١٢٥/٣. (٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

وقيل: بحسن الصورة؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤] ولما ذكر خلقه للإنسان، قال: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] وقال جل ذكره: ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨].

وتأمل عضواً واحداً من أعضاء الإنسان، وهو العين، فخلق الحدقة سوداء، ثم أحاط بذلك السواد بياض العين، ثم أحاط بذلك البياض سواد الأشفاق، ثم أحاط بذلك السواد بياض الأجفان، ثم خلق فوق بياض الجفن سواد الحاجبين، ثم خلق فوق سواد الحاجبين بياض الجبهة، ثم خلق فوق بياض الجبهة سواد الشعر.

وقيل: الرجال باللحي، والنساء بالذوائب.

وقيل: بأن سخر لهم سائر الأشياء.

وقال بعضهم: من كرامات آدمي أن آتاه الله الخط.

وتحقيق الكلام: أن العلم الذي يقدر الإنسان على استنباطه يكون قليلاً، فإذا أودعه في كتاب، وجاء الإنسان الثاني، واستعان بذلك الكتاب، ضم إليه من عند نفسه آخر، ثم لا يزالون يتعاقبون، ويضم كل متأخر مباحث كثيرة إلى علم المتقدمين، فكثرت العلوم، وانتهت المباحث العقلية، والمطالب الشرعية إلى أقصى الغايات، وأكمل النهايات، وهذا لا يتأتى إلا بواسطة الخط، ولهذه الفضيلة؛ قال تعالى: ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٣ - ٥].

وقال بعضهم: إن المخلوقات أربعة أقسام:

قسم حصلت له القوة العقلية الحكمية، ولم تحصل له القوة الشهوانية، وهم الملائكة - صلوات الله عليهم - وقسم بالعكس، وهم البهائم، وقسم خلا عن القسمين، وهم النبات والجمادات، وقسم حصل النوعان فيه، وهو الإنسان، ولا شك أن الإنسان؛ لكونه مستجمعاً للقوة العقلية، والقوة الشهوانية، والبهيمية والنفسية والسبعية يكون أفضل من البهيمة والسبع، وهو أيضاً أفضل من الخالي عن القوتين؛ كالنبات والجمادات، وإذا ثبت ذلك، ظهر أن الله تعالى فضل الإنسان على أكثر أقسام المخلوقات.

وأيضاً: الموجود: إما أن يكون أزلياً وأبدياً معاً، وهو الله تبارك وتعالى.

وإما ألا يكون أزلياً ولا أبدياً، وهم عالم الدنيا مع ما فيه من المعادن، والنبات، والحيوان، وهذا أخس الأقسام، وإما أن يكون أزلياً، ولا يكون أبدياً، وهو الممتنع الوجود؛ لأن ما ثبت قدمه، امتنع عدمه، وإما ألا يكون أزلياً، ولكنه يكون أبدياً، وهو الإنسان، والملك، وهذا القسم أشرف من الثاني والثالث، وذلك يقتضي كون الإنسان أشرف من أكثر المخلوقات.

ثم قال تعالى: ﴿وَمَلَكْنَاهُمْ فِي الْوَعْدِ وَالْبَحْرِ﴾.

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: في البرّ على الخيل والبغال والحمير والإبل، وفي البحر على السفن^(١).

﴿وَرَزَقْنَهُمْ مِنْ طَيِّبَاتِ﴾ يعني لذيق الطّعام والمشارب، ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾.

واعلم أنّه قال في أول الآية ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾.

وقال في آخرها: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ﴾ ولا بدّ من الفرق بين التّكريم والتّفضيل، وإلا لزم التّكرار، والأقرب أن يقال: إنه تعالى فضّل الإنسان على سائر الحيوانات بأمر خلقيةً طبيعيّة ذاتيّة؛ كالعقل، والنطق، والخطّ، والصورة الحسنة، والقامة المديدة، ثم إنه تعالى عرضه بواسطة العقل والفهم لاكتساب العقائد الحقّة، والأخلاق الفاضلة، فالأول: هو التّكريم، والثاني: هو التّفضيل.

فصل

ظاهر الآية يدلّ على أنّه فضّلهم على كثير من خلقه، لا على الكلّ، فقال قوم: فضّلوا على جميع الخلق، لا على الملائكة، وهذا قول ابن عباس^(٢)، واختيار الزجاج على ما رواه الواحدي^(٣) في «البيسط».

وقال الكلبي: فضّلوا على جميع الخلائق كلّهم، إلّا على طائفة من الملائكة: جبريل، ميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت - صلوات الله عليهم أجمعين - وأشباههم^(٤).

وقال قوم: فضّلوا على جميع الخلق، وعلى الملائكة كلّهم، وقد يوضع الأكثر موضع الكلّ؛ كقوله سبحانه ﴿هَلْ أَتَيْتُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلَ الْمَلَكُوتُ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٣] أي: كلّهم.

وروى جابر يرفعه: قال «لما خلق الله - عزّ وجلّ - آدم، وذريته، قالت الملائكة: يا ربّ، خلقتهم يأكلون، ويشربون، وينكحون، فاجعل لهم الدّنيا، ولنا الآخرة، فقال تعالى: لا أجعل من خلقته بيدي، ونفخت فيه من روحي، كمن قلت له: كن فكان»^(٥).

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٣/٢١).

(٢) ويؤيده ما روي أن النبي ﷺ قال: ما من شيء أكرم على الله من بني آدم يوم القيامة. قيل يا رسول الله ولا الملائكة المقربون قال ولا الملائكة.

ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥٠/٤) وعزاه إلى الطبراني والبيهقي في «الشعب» والخطيب في «تاريخه».

(٣) ينظر: الرازي ١٤/٢١. (٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٥/٣).

(٥) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣١٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥٠/٤) وعزاه إلى البيهقي في «الأسماء والصفات».

والأولى أن يقال: عوامُ الملائكة أفضل من عوامِ المؤمنين، وخواص المؤمنين أفضل من خواص الملائكة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْكَرِيِّ﴾ [البينة: ٧].

وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «المؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده» رواه البغوي^(١) وأورده الواحدي في «السيط».

واحتج القائلون بتفضيل الملائكة على البشر على الإطلاق بهذه الآية.

قال ابن الخطيب: وهو في الحقيقة تمسكٌ بدليل الخطاب، وتقريره أن يقال: تخصيص الكثير بالذكر يدل على أن الحال في القليل بالضد، وذلك تمسكٌ بدليل الخطاب.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِإِمْنِهِمْ فَمَنْ أَوْقَىٰ كِتَابُهُ يَمِينَهُ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يَظْلُمُونَ فَيْلًا﴾ (٧١).

لما ذكر كرامات الإنسان في الدنيا، شرح درجات أحواله في الآخرة.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا﴾: فيه أوجه:

أحدها: أنه منصوبٌ على الظرفية، والعامل «فصلناهم» أي: فصلناهم بالشواب يوم ندعو، قال ابن عطية في تقريره: وذلك أن فضل البشر على سائر الحيوان يوم القيامة بين؛ إذ هم المكلفون المنعمون المحاسبون الذين لهم القدر؛ إلا أن هذا يرده أن الكفار [يومئذ] أخسر من كل حيوان؛ لقولهم: ﴿يَلْتَنِي كُتٌّ رُبًّا﴾ [النبا: ٤٠].

الثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والعامل فيه «اذكر» قاله الحوفي وابن عطية، وهذا سهو؛ كيف يعمل فيه ظرفاً؟ بل هو مفعول.

الثالث: أنه مرفوعُ المَحَلِّ على الابتداء، وإنما بُنِيَ لإضافته إلى الجملة الفعلية، والخبر الجملة بعده، قال ابن عطية في تقريره: ويصح أن يكون «يوم» منصوباً على البناء، لما أضيف إلى غير متمكن، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء، وخبره في التقسيم الذي أتى بعده في قوله «فَمَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ» إلى قوله «وَمَنْ كَانَ» قال أبو حيان: قوله «منصوبٌ على البناء» كان ينبغي أن يقول: مبنياً على الفتح، وقوله «لما أضيف إلى غير متمكن» ليس بجيد؛ لأنَّ المتمكن وغير المتمكن، إنما يكون في الأسماء، لا في الأفعال، وهذا أضيف إلى فعل مضارع، ومذهب البصريين فيه أنه معرب، والكوفيون يجيزون بناءه، وقوله: «[والخبر] في التقسيم» إلى آخره، التقسيم عارٍ من رابطٍ يربط جملة التقسيم بالابتداء. قال شهاب الدين: الرابط محذوفٌ للعلم به، أي: فمن أوتي كتابه فيه.

الرابع: أنه منصوب بقوله «ثُمَّ لَا تَجِدُوا» قاله الزجاج.

الخامس: أنه منصوب بـ «يُعِيدُكُمْ» مضمرة، أي: يعيدكم يوم ندعو.

السادس: أنه منصوب بما دلّ عليه «وَلَا يُظْلَمُونَ» بعده، أي: لا يظلمون يوم ندعو، قاله ابن عطية وأبو البقاء^(١).

السابع: أنه منصوب بما دلّ عليه «متى هو».

الثامن: أنه منصوب بما تقدّمه من قوله تعالى: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾.

التاسع: أنه بدلٌ من «يَوْمَ يَدْعُوكُمْ». وهذان القولان ضعيفان جداً؛ لكثرة الفواصل.

العاشر: أنه مفعول به بإضمار «اذكر» وهذا - وإن كان أسهل التقادير - أظهر ممّا تقدّم؛ إذ لا بعد فيه ولا إضمار كثير.

وقرأ العامة «نَدْعُو» بنون العظمة، ومجاهد^(٢) «يَدْعُو» بياء الغيبة، أي: الله تعالى أو الملك، و «كُلُّ» نصبٌ مفعولاً به على القراءتين.

وقرأ الحسن فيما نقله الداني عنه «يُدْعَى» مبنياً للمفعول «كُلُّ» مرفوع؛ لقيامه مقام الفاعل، وفيما نقله عنه غيره «يُدْعَوُ» بضمّ الياء، وفتح العين، بعدها واو، وخرجت على وجهين:

أحدهما: أن الأصل: «يُدْعَوْنَ» فحذفت نون الرفع، كما حذفت في قوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» وقوله: [الرجز]

٣٤٤٦ - أَيْبَتْ أَسْرِي وَتَبَيَّنَتِي تَذَلُّكِي وَجَهَكَ بِالْعَثْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّي^(٣)
و «كُلُّ» مرفوع بالبدل من الواو التي هي ضمير، أو بالفاعلية، والواو علامة على لغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً».

والتخريج الثاني: أن الأصل «يُدْعَى» كما نقله عنه الداني، إلا أنه قلب الألف واواً وقفاً، وهي لغة قوم، يقولون: هذه أَفْعَوْ وَعَصَوْ، يريدون: أفعى وعصا، ثم أجري الوصل مجرى الوقف. و «كُلُّ» مرفوع لقيامه مقام الفاعل على هذا، ليس إلا.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يجوز أن تكون الباء متعلقة بالدعاء، أي: باسم إمامهم، قال مجاهد: بِئْسَ بِهِمْ^(٤).

(١) ينظر: الإملاء ٩٤/٢.

(٢) ينظر في قراءاتها الشواذ ٧٧، والكشاف ٦٨٢/٤، والبحر ٢٦٠/٦، والدر المصون ٤٠٩/٤.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٥/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥١/٤) وزاد نسبه إلى ابن المنذر.

ورواه أبو هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً، فيقال: يا أئمة فلان، وقال أبو صالح والضحاك: بكتابهم^(١).

وقال الحسن وأبو العالية: بأعمالهم^(٢).

وقال قتادة: بكتابهم الذي فيه أعمالهم^(٣)؛ بدليل سياق الآية. وقوله تعالى: ﴿أَخَصَّيْنَتْ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

وعن ابن عباس - رضي الله عنه - وسعيد بن جبيرة: بإمام زمانهم الذي دعاهم في الدنيا إلى ضلال أو هدى^(٤).

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَكْذِبُونَ إِلَى الْكَارِ﴾ [القصص: ٤١].

وقيل: بمعبودهم.

وأن تكون للحال، فيتعلق بمحذوف، أي: ندعوهم مصاحبين لكتابهم، والإمام: من يقتدى به، وقال الزمخشري: «ومن بدع التفاسير: أن الإمام جمع «أم». وأن الناس يدعون يوم القيامة بأسمائهم دون آبائهم، وأن الحكمة فيه رعاية حق عيسى - صلوات الله عليه -، وإظهار شرف الحسن والحسين، وألاً يفضح أولاد الزنى» قال: «وليت شعري أيهما أبدع: أصح لفظه، أم بهاء حكمته؟».

وهو معذور لأن «أم» لا يجمع على «إمام» هذا قول من لا يعرف الصناعة، ولا لغة العرب، وأما ما ذكره من المعنى، فإن الله تعالى نادى عيسى - صلوات الله عليه - باسمه مضافاً لأمه في عدة مواضع من قوله ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠]، وأخبر عنه كذلك؛ نحو: ﴿رَأَاهُ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [الصف: ٦]، وفي ذلك غضاضة من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وكرّم وجهه.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَوْفَى كِتَابِهِ﴾ يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، والفاء لشبهه بالشرط، وحمل على اللفظ أولاً في قوله ﴿أَوْفَى كِتَابِهِ يَمِينِهِ﴾ فأفرد، وعلى المعنى ثانياً في قوله: «فأولئك» فجمع. لأن من أوتي كتابه في معنى الجمع.

وروي مثله عن أنس:

ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥١/٤) وعزاه إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه والخطيب في «تاريخه».

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٦/٨) عن الحسن والضحاك وذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٥/٣).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٦/٨) وينظر: تفسير البغوي (١٢٥/٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٦/٨) عن ابن عباس، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥١/٤).

وعزاه إلى ابن أبي شيبه وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن ابن عباس.

ثم قال: ﴿وَلَا تَظْلُمُونَ فِتْيَالًا﴾.

الْفِتْيَالُ: القشرة التي في شقِّ الثَّوَاءِ، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنه إذا رام الإنسان إخراجَهُ انقتل، وهذا مثلٌ يضرب للشيءِ الحقيرِ النَّافِ، ومثله: القطميرُ والنَّقيرُ.

والمعنى: لا ينقصون من الثواب بمقدار فتيل ونظيره ﴿وَلَا يَظْلُمُونَ شَيْئًا﴾ وروى مجاهدٌ عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: الفتيلُ هو الوسخُ الذي يفتله الإنسان بين سبَّابته وإبهامه^(١).

وهو فعيلٌ بمعنى مفعولٍ.

فإن قيل: لم خصَّ أصحاب اليمين بقراءة كتابهم، مع أنَّ أهل الشمال يقرءونه؟! فالجواب^(٢): الفرق بينهما أنَّ أهل الشمال، إذا طالعوا كتابهم، وجدوه مشتتاً على المهلكات العظيمة، والقبائح الكاملة، والمخازي الشديدة، فيستولي الخوف والدهشة على قلوبهم، ويثقل لسانهم، فيعجزوا عن القراءة الكاملة، وأما أصحاب اليمين، فعلى العكس، فلا جرم أنَّهم يقرءون كتابهم على أحسن الوجوه، ثم لا يكتفون بقراءتهم وحدهم، بل يقولون لأهل المحشر: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾ [الحاقة: ١٩] فظهر الفرق.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهَرَفَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلَّ سَبِيلًا (٧٢)﴾.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ﴾: يجوز في «مَنْ» ما جاز في «مَنْ» قبلها، وأمال الأخوان وأبو بكر^(٣) «أَعْمَى» في الموضعين من هذه السورة، وأبو عمرو أمال الأول، دون الثاني، والباقون فتحوهما، فالإمالة؛ لكونهما من ذوات الياء، والتفخيم؛ لأنه الأصل، وأما أبو عمرو، فأمال الأول؛ لأنه ليس أفعل تفضيل، فألفه متطرفة لفظاً وتقديراً، والأطراف محل التغيير غالباً، وأما الثاني، فإنه للتفضيل، ولذلك عطف عليه «وأضل» فألفه في حكم المتوسط؛ لأنَّ «مِنْ» الجارَّة للمفضول، كالملفوظ بها، وهي شديدة الاتصال بأفعل التفضيل، فكأنَّ الألف وقعت حشواً، فتحصَّنت عن التغيير.

كذا قرَّره الفارسي والزمخشري، وقد ردَّ هذا بأنهم أمالوا ﴿وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ﴾ مع التصريح بـ «مِنْ» فلأن يميلوا «أَعْمَى» مقدراً معه «مِنْ» أولى وأحرى.

وأما «أَعْمَى» في طه [الآية: ١٢٤] فأماله الأخوان، وأبو عمرو، ولم يمله أبو بكر، وإن كان يميله هنا، وكأنه جمع بين الأمرين، وهو مقيد باتباع الأثر، وقد فرَّق بعضهم:

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٧/٢١).

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٥/٢١.

(٣) ينظر: السبعة ٣٨٣، والتيسير ١٤٠، والحجة ٢٤٠٧، والنشر ٥٤/٢ والإنحاف ٢٠٢/٢ والحجة للقراء السبعة ١١٢/٥، والقرطبي ١٩٤/١٠، وروح المعاني ١٢٣/١٥، والوسيط ١١٩/٣، والدر المصون ٤١٠/٤.

بأن «أعمى» في طه من عَمَى البصر، وفي الإسراء من عمى البصيرة؛ ولذلك فسروه هنا بالجهل فأميل هنا، ولم يمل هناك؛ للفرق بين المعنيين، والسؤال باق؛ إذ لقاتل أن يقول: فلم خُصِّصَتْ هذه بالإمالة، ولو عكس الأمر، لكان الفارق قائماً.

ونقل ابن الخطيب^(١) - رحمه الله - عن أبي علي الفارسي، قال: الوجه في تصحيح قراءة أبي عمرو أن المراد بالأعمى في الكلمة الأولى كونه في نفسه أعمى، وبهذا التفسير تكون هذه الكلمة تامة، فتقبل الإمالة، وأما في الكلمة الثانية، فالمراد من الأعمى أفعل التفضيل، وبهذا التقدير: لا تكون تامة؛ فلم تقبل الإمالة.

فصل

قال عكرمة: جاء نفرٌ من أهل اليمن إلى ابن عباس، فسأله رجلٌ عن هذه الآية، فقال: اقرأ ما قبلها، فقرأ ﴿زَيْكُمُ الَّذِي يُزِي لَكُمْ﴾ إلى قوله ﴿تَفْضِيلًا﴾.

فقال ابن عباس: من كان أعمى في هذه النعم التي قد رأى وعان، فهو في الآخرة التي لم يعان ولم ير أعمى وأضل سبيلاً^(٢).

وعلى هذا؛ فالإشارة بقوله: «هذه» إلى النعم المذكورة في الآيات المتقدمة.

روى الضحاك عن ابن عباس: من كان في الدنيا أعمى عما يرى من قدرة الله تعالى، وعن رؤية الحق، فهو في الآخرة أعمى أشدَّ عَمَى ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، أي: أخطأ طريقاً^(٣) وعلى هذا؛ فالإشارة بـ «هذه» إلى الدنيا.

وعلى هذين القولين: فالمراد من كان أعمى عن معرفة الدلائل، والنعم، فبأن يكون في الآخرة أعمى القلب عن معرفة أحوال الآخرة أولى.

وقال الحسن: من كان في الدنيا ضالاً كافراً، فهو في الآخرة أعمى، وأضل سبيلاً؛ لأنه في الدنيا؛ تقبل توبته، وفي الآخرة، لا تقبل توبته^(٤)، وحمل بعضهم العمى الثاني على عمى العين والبصر، ويكون التقدير: فمن كان في هذه الدنيا أعمى القلب حشر يوم القيامة أعمى العين والبصر، كما قال تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى ﴿طه: ١٢٤ - ١٢٦﴾.

وقال جل ذكره: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧].

وهذا العمى زيادة في عقوبتهم.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٦/٢١.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المثور» (٣٥١/٤) وعزاه إلى الفريابي وابن أبي حاتم عن عكرمة.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٦/٢١).

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٢٦/٣) والرازي في «تفسيره» (١٦/٢١).

قوله تعالى: ﴿وَلَا كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَنا إِلَيْكَ لِنَفْتِيَ عَلَيْنا عَيْرُهُ وَإِذاً لَتَأَخَذُواك خَلِيلاً ٧٣﴾ وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَناكَ لَقَدْ كِدَتْ تَرَكانُ إِلَيْهِنَّ شَيْناً قَلِيلاً ٧٤ إِذاً لَأَذَقْناكَ ضِعْفَ الْحَيَوةِ وَضِعْفَ الْمَماتِ ثُمَّ لا يَجِدُ لَكَ عَلَيْنا نَصيراً ٧٥﴾.

لما عدد في الآيات المتقدمة أقسام نعمه على خلقه، وأتبعها بذكر درجات الخلق في الآخرة، أردفه بما يجري مجرى تحذير الناس عن الاغترار بوساوس أرباب الضلال والانخداع بكلماتهم المشتملة على المكر والتليس، فقال عز وجل: ﴿وَلَا كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ﴾.

روى عطاء عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في وفد ثقيف أتوا رسول الله ﷺ وقالوا: نبايعك على أن تعطينا ثلاث خصال، قال: وما هن؟ قالوا: ألا نحني في الصلاة أي لا ننحني ولا نكسر أصنامنا بأيدينا، وأن نثمننا باللائ سنة، من غير أن نعبدها، فقال النبي ﷺ: «لا خير في دين لا ركوع فيه ولا سجود، وأما أن تكسروا أصنامكم بأيديكم فذلك لكم، وأما الطاغية يعني اللات فإنني غير ممتعكم بها^(١). وفي رواية: «وحرّم وادينا، كما حرمت مكة شجرها، وطيرها، ووخشها، فأبى ذلك رسول الله ﷺ^(٢) ولم يحبهم، فقالوا: يا رسول الله إنا نحب أن نسمع العرب أنك أعطيتنا ما لم تُعط غيرنا، وإنني خشيت أن تقول العرب: أعطيتهم ما لم تُعطنا، فقل: الله أمرني بذلك، فسكت النبي ﷺ فطمع القوم في سكوتهم أن يُعطيتهم، فصاح عليهم علي وعمر - رضي الله عنهما - وقالوا: أما ترون أن رسول الله ﷺ قد أمسك عن الكلام؛ كراهية لما تذكرونه، فأنزل الله تعالى هذه الآية».

وقال سعيد بن جبيرة: كان النبي ﷺ يستلم الحجر الأسود، فمنعته قريش، وقالوا: لا ندعك، حتى تلم بالهتنا وتمسها، فحدث نفسه؛ ما علي إذا فعلت ذلك، والله يعلم أنني لها كاره، بعد أن يدعوني، حتى أستلم الحجر، فأنزل الله هذه^(٣).

وروى الزمخشري أنهم جاءوا بكتابهم، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب من محمد رسول الله إلى ثقيف: لا يعشرون، ولا يحشرون، فسكت رسول الله ﷺ، ثم قالوا للكاتب: اكُتُبْ ولا يُجَبُونَ والكاتب ينظر إلى رسول الله ﷺ فقام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وسل سيفه، وقال: أسعرت قلب نبينا يا ثقيف، أسعر الله قلوبكم نارا، فقالوا: لسنّا نكلّمك، إنّما نكلّم محمداً، فنزلت الآية، وهذه القصة إنما وقعت بالمدينة؛ فهذا قيل: إنّ هذه الآيات مدنية.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٩/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ١٢٦-١٢٧).

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٧/٢١.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٨-١١٩) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٥٢) وزاد نسبه

إلى ابن أبي حاتم.

وروي أن قريشاً قالت: اجعل آية رحمة آية عذاب، وآية عذاب آية رحمة؛ حتى نؤمن بك، فنزلت الآية.

قال القفال: ويمكن تأويل الآية من غير تقييد بسبب يضاف إلى نزولها فيه؛ لأن من المعلوم أن المشركين كانوا يسعون في إبطال أمر الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بأقصى ما يقدرون عليه، فتارة كانوا يقولون: إن عبدت آلهتنا عبدنا إلهك، فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكَاذِبِينَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢]. ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩].

وعرضوا عليه الأموال الكثيرة، والنسوان الجميلة؛ ليرك ادعاء النبوة، فأنزل الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعَتْ بِهِ﴾ [طه: ١٣١].

ودعوه إلى طرد المؤمنين عن نفسه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢].

ودعوه إلى طرد الذين يدعون ربهم، فيجوز أن تكون هذه الآيات نزلت في هذا الباب، وذلك أنهم قصدوا أن يفتنوه عن دينه، وأن يزيلوه عن منهجه، فبين الله - تعالى - أنه يشبهه على الدين القويم، والمنهج المستقيم، وعلى هذا الطريق، فلا حاجة في تفسير هذه الآيات إلى شيء من تلك الروايات.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكَادُوا يَفْتِنُونَكُمْ﴾: «إن» هذه فيها المذهبان المشهوران: مذهب البصريين: أنها مخففة، واللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، ولهذا دخلت على فعل ناسخ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى «ما» النافية، واللام بمعنى «إلا» وضمن «يَفْتِنُونَكُمْ» معنى «يُضْرَفُونَكُمْ» فهذا عدِّي بـ «عن» تقديره: ليصرفونك بفتنتهم، و «لِتَفْتَرِي» متعلق بالفتنة.

قوله: ﴿وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ﴾ «إذن» حرف جواب وجزاء؛ ولهذا تقع أداة الشرط موقعها، و «لَاتَّخَذُوكَ» جواب قسم محذوف، تقديره: إذن، والله لاتخذوك، وهو مستقبل في المعنى؛ لأن «إذن» تقتضي الاستقبال؛ إذ معناها المجازاة، وهو كقوله: ﴿وَلَكِنْ أَرْسَلْنَا رَحْمَةً فَرَأَوْهُ مُضْغَرًّا لَّظَلُّوا﴾ [الروم: ٥١] أي: ليظلمن، وقول الزمخشري: «أي: ولو اتبعت مرادهم، لاتخذوك» تفسير معنى، لا إعراب، لا يريد بذلك أن «لَاتَّخَذُوكَ» جواب لـ «لو» محذوفة؛ إذ لا حاجة إليه.

فصل في معنى الآية

قال الزجاج: معنى الكلام: كادوا يفتنونك، ودخلت «إن» و «اللام» للتأكيد، و «إن» مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية. والمعنى: الشأن أنهم قاربوا أن يفتنوك، أي: يخدعوك فاتنين، وأصل الفتنة: الاختبار.

يقال: فتن الصائغ الذهب، إذا أدخله النار، وأذابه؛ ليميز جيده من رديه، ثم استعمل في كل من أزال الشيء عن حده وجهته، فقالوا: فتنة، فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾. أي: يزيلونك، ويصرفونك عن الذي أوحينا إليك، وهو القرآن، أي: عن حكمه؛ وذلك لأن في إعطائهم ما سألوا مخالفة لحكم القرآن.

وقوله: ﴿لَيَفْتِنَنَّ عَلَيْنَا عَمِيرٌ﴾ أي غير ما أوحينا إليك، وقوله: ﴿وَإِذَا لَاتَخَذُوا خَلِيلًا﴾ أي لو فعلت ذلك ما أرادوا لاتخذوك خليلاً، وأظهروا للناس أنك موافق لهم على كفرهم وراض بشركهم، ثم قال: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَشِّرَكَ﴾ يعني على الحق، بعصمتنا إياك ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾ أي تميل إليهم شيئاً قليلاً.

قرأ العامة بفتح كاد تركن مضارع ركن بالكسر، وقتادة، وابن مصرف، وابن أبي إسحاق «تركن» بالضم مضارع «ركن» بالفتح، وهذا من التداخل، وقد تقدم تحقيقه في أواخر «هود»^(١) و «شيئاً» منصوب على المصدر، وصفته محذوفة، أي شيئاً قليلاً من الركون، أو ركوناً قليلاً.

قال ابن عباس: يريد حيث سكوتك عن جوابهم.

قال قتادة: لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ: «اللهم لا تكلني إلى نفسي طرفة عين».

ثم تواعد في ذلك أشد التواعد، فقال: ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ﴾ أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات، يريد عذاب الدنيا وعذاب الآخرة.

قال الزمخشري: فإن قلت: كيف حقيقة هذا الكلام؟ قلت: أصله لأذقناك عذاب الحياة، وعذاب الممات، لأن العذاب عذابان عذاب في الممات، وهو عذاب القبر وعذاب في الحياة الآخرة، وهو عذاب النار، والضعف يوصف به نحو قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨] يعني عذاباً مضاعفاً، فكان أصل الكلام: لأذقناك عذاباً ضعفاً عذاباً في الحياة، وعذاباً ضعفاً في الممات ثم حذف الموصوف، فأثبت الصفة مقامه وهو الضعف، ثم أضيفت الصفة إضافة الموصوف، فقيل: ضعف الحياة، وضعف الممات، لما تقدم في القرآن من وصف العذاب بالضعف في قوله: ﴿مَنْ قَدْ كُنَّا هَذَا قَدْ زِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ﴾ [ص: ٦١] وحاصل الكلام أنك لو مكنت خواطر الشيطان من قلبك، وعقدت على الركون إليه لاستحققت تضعيف العذاب عليك في الدنيا وفي الآخرة، وصار عذابك مثلي عذاب المشرك في الدنيا ومثلي عذابه في الآخرة، والسبب في تضعيف هذا العذاب أن أقسام نعم الله في حق الأنبياء عليهم السلام أكثر فكانت ذنوبهم أعظم، وكانت العقوبة المستحقة عليها أكثر، ونظيره قوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي مَنَّ

يَأْتِ مِنْكُمْ بِفِتْنَةٍ يُضَعِفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ ﴿٣٠﴾ [الأحزاب: ٣٠].

فإن قيل: قال عليه السلام: «من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» فموجب هذا الحديث أنه عليه السلام لو عمل بما قالوه، لكان وزره مثل وزر كل واحد من أولئك الكفار، وعلى هذا التقدير فكان عقابه زائداً على الضعف.

فالجواب: إثبات الضعف لا يدل على نفي الزائد عليه إلا بالبناء على دليل الخطاب، وهو دليل ضعيف، ثم قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا﴾ يعني: إذا أذقناك العذاب المضاعف لم تجد أحداً يخلصك من عذابنا.

فإن قيل: كان النبي ﷺ معصوماً، فكيف يجوز أن يقرب مما طلبوه، وما طلبوه كفر؟ قيل: كان ذلك خاطر قلب لم يكن عزمًا، وقد عفا الله عز وجل عن حديث النفس.

والجواب الصحيح هو أن الله تعالى قال: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَشِّرَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾. وقد ثبتته الله، فلم يركن إليهم، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ [النساء: ٨٣] وقد تفضل فلم يتبعوا.

فصل

احتج الطاعنون في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - بهذه الآية، فقالوا: هذه الآية تدل على صدور الذنب العظيم منهم من وجوه:

الأول: أن الآية دلت على أنه - عليه السلام - قرب من أن يفترى على الله الكذب، وذلك من أعظم الذنوب.

الثاني: تدل على أنه لولا أن الله - تعالى - ثبته وعصمه؛ لقرب من أن يركن إلى دينهم.

الثالث: لولا أنه سبق جرم وجناية، وإلا فلا حاجة إلى ذكر هذا الوعيد الشديد. والجواب عن الأول: أن «كاد» معناه المقاربة، أي: أنه قرب وقوعه في الفتنة، وهذا لا يدل على الوقوع في تلك الفتنة، بل يدل على عدم الوقوع؛ كقولك: «كاد الأمير أن يضرب فلاناً» لا يدل على أنه ضربه.

والجواب عن الثاني: أن «لولا» تفيد انتفاء الشيء؛ لثبوت غيره؛ تقول: لولا علي، لهلك عمرو؛ إذ وجود علي منع من حصول الهلاك لعمرو، فكذلك ها هنا.

فقوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَشِّرَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾.

معناه: أنه لولا حصل تثبيت الله لمحمد ﷺ فكان حصول ذلك التثبيت مانعاً من حصول ذلك الركون.

والجواب عن الثالث: أن التهديد على المعصية لا يدل على الإقدام عليها؛ لقوله

- تعالى: ﴿وَلَوْ نَفَرْنَا عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].
 وقوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَشْرَكْتَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ﴾ [الزمر: ٦٥].
 وقوله: ﴿وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١].

فصل في ألا عصمة من المعاصي إلا بتوفيق الله تعالى

احتج أهل السنة على أنه لا عصمة من المعاصي إلا بتوفيق الله تعالى؛ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَنْ تُبْنِتَكَ﴾ الآية، فبين أنه لولا تثبيت الله تعالى له، لمال إلى طريقة الكفار، ولا شك أن محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - كان أقوى من غيره في قوة الدين، وصفاء القلب واليقين، فلما بين الله تعالى له أن بقاءه معصوماً عن الكفر والضلال، لم يحصل إلا بإعانة الله تعالى وتوفيقه، كان حصول هذا المعنى في حق غيره أولى.

قالت المعتزلة: المراد بهذا التثبيت: اللطاف الصارفة عن ذلك، وهي ما أخطر الله بباله من ذكر وعده ووعيده، ومن ذكر أن كونه نبياً من عند الله يمنع من ذلك.

والجواب: لا شك أن التثبيت عبارة عن فعل فعله الله تعالى، يمنع الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - من ذلك الوقوع في ذلك المحذور، فنقول: لم يوجد المقتضي للإقدام على ذلك العمل المحذور في حق الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - لما كان لإيجاد هذا المنع حاجة، وحيث وقعت الحاجة إلى تحصيل هذا المنع علمنا أن ذلك المقتضي قد حصل في حق الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - وأن هذا المنع الذي فعله الله تعالى لمنع ذلك المقتضي من العمل، وهذا لا يتم إلا إذا قلنا: إن القدرة مع الداعي توجب الفعل، فإذا حصلت داعية أخرى معارضة للداعي الأول، اختل المؤثر، فامتنع الفعل، ونحن لا نريد إلا إثبات هذا المعنى.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ ظَنَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٧٦).

قال مجاهد، وقتادة: الأرض: أرض مكة^(١)، والآية مكية. هم المشركون في أن يخرجوه منها، فكفهم الله عنه؛ حتى أمره بالهجرة، فخرج بنفسه، وهذا أليق بالآية؛ لأن ما قبلها خبر عن أهل مكة، وهذا اختيار الزجاج.

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة حسدته اليهود، وكرهوا قربه منهم، ومقامه بالمدينة، فأتوه، وقالوا: يا أبا القاسم، لقد علمت ما هذه بدار الأنبياء، وأن أرض الأنبياء بالشام، وهي الأرض المقدسة، وبها كان إبراهيم

(١) أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٢١/٨) عن مجاهد وقتادة.

والأنبياء - صلوات الله عليهم - فإن كنت نبياً مثلهم، فأنت الشَّام، وإنما يمنعك من الخروج إليها مخافتك الروم، وإنَّ الله يمنعك من الروم، إن كنت نبياً، فمسكر النبي ﷺ على ثلاثة أميال من المدينة، وقيل: بذى الحليفة؛ حتى يجتمع إليه أصحابه، ويراه الناس عازماً على الخروج إلى الشَّام، فيدخلون في دين الله - سبحانه وتعالى - فأنزلت هذه الآية، وهذا قول الكلبي^(١)، وعلى هذا، فالآية مدنية، والمراد بالأرض: أرض المدينة، وكثر في التنزيل ذكر الأرض، والمراد منها مكانٌ مخصوصٌ؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] أي: من مواضعهم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُنْجِيَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠].

يعني: التي كان يقصدها؛ لطلب الميرة.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرِيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرِيَّتِكَ الَّتِي أَخْرَجَكَ﴾ [محمد: ١٣]. يعني: «مكة»؟!

فالجواب: أنهم هموا بإخراجه، وهو - صلوات الله وسلامه عليه - ما خرج بسبب إخراجهم، وإنما خرج بأمر الله تعالى؛ فزال التناقض، والاستفزاز: هو الإزعاج بسرعة. ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ﴾: قرأ العامة برفع^(٢) الفعل بعد «إذن» ثابت النون، وهي مرسومة في مصاحف العامة، ورفعها وعدم إعمال «إذن» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها توسَّطت بين المعطوف، والمعطوف عليه، قال الزمخشري: «فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أمَّا الشائعة - يعني برفع الفعل - فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهو مرفوع لوقوعه خبر «كاد» وخبر «كاد» واقع موقع الاسم» قلت: فيكون «لا يَلْبُثُونَ» عطفاً على قوله «لَيَسْتَفِزُّونَكَ».

الثاني: أنها متوسطة بين قسم محذوف وجوابه، فألغيت لذلك، والتقدير: والله، إذن لا يلبثون.

الثالث: أنها متوسطة بين مبتدأ محذوف وخبره، فألغيت لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون.

وقرأ أبي بحذف^(٣) النون، فنصبه بـ «إذن» عند الجمهور، وبـ «أن» مضمرة بعدها عند غيرهم، وفي مصحف عبد الله «لا يَلْبُثُوا» بحذفها، ووجه النصب: أنه لم يجعل الفعل معطوفاً على ما تقدَّم، ولا جواباً، ولا خبراً، قال الزمخشري: وأمَّا قراءة أبي،

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢٠/٢١) عن ابن عباس.

(٢) ينظر في قراءاتها: الشواذ ٧٧، والإتحاف ٢٠٢، والبحر ٦/٦٣ والدر المصون ٤/٤١١.

(٣) ينظر: السبعة ٣٨٣، والنشر ٢/٣٠٨، والتيسير ١٤١، والإتحاف ٢/٢٠٢، والحجة للقراء السبعة ٥/١١٣، والحجة ٤٠٨، والقرطبي ١٠/١٩٥، والبحر ٦/٦٣، والدر المصون ٤/٤١٠.

ففيها الجملة برأسها التي هي: إذن لا يلبثوا، عطف على جملة قوله «وإن كادوا لَيَسْتَفْزُوكَ».

وقرأ عطاء «لا يُلَبِّثُونَ» بضم الياء، وفتح اللام والياء، مشددة مبنياً للمفعول، من «لَبَّثَهُ» بالتشديد، وقرأها يعقوب كذلك، إلا أنه كسر الياء، جعله مبنياً للفاعل.

قوله تعالى: «خِلَافَكَ» قرأ^(١) الأخوان، وابن عامر، وحفص: «خِلَافَكَ» بكسر الخاء، وألف بعد اللام، والباقون بفتح الخاء، وسكون اللام، والقراءتان بمعنى واحد.

قال الأخفش: خلافك: بمعنى: خلفك.

وروى ذلك يونس عن عيسى، وهذا كقوله: ﴿يَمَقَّعِدِهِمْ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١].

وأشددوا في ذلك: [الكامل]

٣٤٤٧ - عَفَتِ الدِّبَارُ خِلَافَهُمْ فَكَأَنَّمَا بَسَطَ الشَّوَاطِبُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا^(٢)

والمعنى: بعد خروجك، وكثر إضافة «قَبْلُ» و «بَعْدُ» ونحوهما إلى أسماء الأعيان؛ على حذف مضاف، فيقدر من قولك: جاء زيد قبل عمرو، أي: قبل مجيئه.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ يجوز أن تكون صفة لمصدر، أو لزمان محذوف، أي: إلا لبثاً قليلاً، أو إلا زماناً قليلاً؛ أي: حتى يهلكوا، فالمراد بالقليل: إمّا مدة حياتهم، وإما ما بين خروج النبي ﷺ إلى المدينة إلى حين قتلهم بيد.

قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾.

قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ينتصب على المصدر المؤكّد، أي: سنّ الله ذلك سنة، أو سنّاً ذلك سنة.

الثاني: - قاله الفراء^(٣) - رحمه الله - أنه على إسقاط الخافض، أي: كسنة الله تعالى، وعلى هذا لا يوقف على قوله «إِلَّا قَلِيلًا».

الثالث: أن ينتصب على المفعول به، أي: اتّبع سنة.

فصل في سنة الله في رسله

سنة الله في الرسل، إذا كذّبتهم الأمم: ألا يعذبهم، ما دام نبيهم بين أظهرهم، فإذا

(١) ينظر: السبعة ٣٨٣، النشر ٣٠٨/٢، التيسير ١٤١، والقرطبي ١٠/١٩٥.

(٢) البيت لجبريل ينظر: تفسير الطبري ٩٠/١٥، القرطبي ١٠/١٩٥، مجاز القرآن ١/٢٦٤، الكشف ٢/

٦٨٦، البحر ٦/٦٣، روح المعاني ١٥/١٣٠، التاج واللسان «خلف»، الدر المصون ٤/٤١١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٢٩.

خرج نبيهم من بين أظهرهم، عذبهم ﴿وَلَا يَحْذَرُ لِسْتِنَا نَحْوِيلًا﴾ أي: إن ما أجرى الله به العادة، لم يتهياً لأحد أن يقلب تلك العادة؛ لأن اختصاص كل حادث بوقته المعين، وصفته المعينة ليس أمراً ثابتاً له لذاته، وإلا لزم أن يدوم أبداً على تلك الحالة، وألاً يتميز الشيء عما يماثلهُ في تلك الصفات، بل إنما يحصل ذلك التخصيص بتخصيص المخصص، وهو الله تعالى يريد تحصيله في ذلك الوقت، ثم تتعلق قدرته بتحصيله في ذلك الوقت، فنقول: هذه الصفات الثلاث المؤثرة في حصول ذلك الاختصاص، إن كانت حادثة، افتقر حدوثها إلى مخصص آخر، وتسلسل؛ وهو محال، وإن كانت قديمة، فالقديم يمتنع تغييره؛ لأن ما ثبت قدمه، امتنع عدمه، ولما كان التغيير على تلك الصفات المؤثرة في ذلك الاختصاص ممتنعاً، كان التغيير في تلك الأشياء المقدرة ممتنعاً، فثبت بهذا البرهان صحة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْذَرُ لِسْتِنَا نَحْوِيلًا﴾.

قوله تعالى: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسْقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (٧٨) ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (٧٩).

في النظم وجوه:

أولها: أنه تعالى لما قرّر الإلهيات والمعاد، والنبوة، أردفها بذكر الآية بالطاعات، وأشرف الطاعات بعد الإيمان الصلاة، فلهذا أمر بها.
وثانيها: أنه تعالى، لما قال: ﴿وَأَن كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾.

أمره تعالى بالإقبال على عبادته؛ لكي ينصره الله، فكأنه قيل: لا تبال بسعيهم في إخراجك من بلدك، ولا تلتفت إليهم، واشتغل بعبادة الله، والدوام على الصلاة؛ فإنه تعالى يدفع مكرهم وشرهم عنك، ويجعل يدك فوق أيديهم، ودينك عالياً على أديانهم.
نظيره قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٧ - ٩٩].

وثالثها: أن اليهود، لما قالوا له: اذهب إلى الشام، فإنه مسكن الأنبياء، وعزم رسول الله ﷺ على الذهاب إليه، فكأنه قيل له: المعبود واحد في كل البلاد، وما النصر والقوة والدولة إلا بتأييده ونصرته، فداوم على الصلوات، وازجع إلى مقرّك ومسكنك، فقل: ﴿رَبِّ ادْخُلْ مَدْحَلْ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ﴾ «واجعل لي في هذه البلد ﴿مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ في تقرير دينك، وإظهار شريعتك.

قوله تعالى: ﴿لِذُلُوكِ﴾: في هذه اللام وجهان:

أحدهما: أنها بمعنى «بعد» أي: بعد ذلوك الشمس، ومثله قول متمم بن نويرة: [الطويل]

٣٤٤٨ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَاتِي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا^(١)
ومثله قولهم: «كَتَبْتُهُ لثَلَاثِ خَلَوْنَ».

والثاني: أنها على بابها، أي: لأجل دلك، قال الواحدي: «لأنها إنما تجب بزوال الشمس».

والدُّلُوكُ: مصدر دلكت الشمس، وفيه ثلاثة أقوال:

أشهرها: أنه الزَّوَالُ، وهو نصفُ النَّهَارِ. وهو قول ابن عباس - رضي الله عنه - وابن عمر، وجابر، وعطاء، وقتادة، ومجاهد، والحسن، وأكثر التابعين - رضي الله عنهم^(٢) -.

روى الواحدي^(٣) في «البيسط» عن جابر - رضي الله عنه - قال: طَعِمَ عندي رسول الله ﷺ وأصحابه، ثم خرجوا حين زالت الشمس؛ فقال النبي ﷺ: هذا حين دلكت الشمس^(٤).

ورُوي عن النبي ﷺ أنه قال: أتاني جبريلُ صلوات الله عليه لدُّلُوكِ الشَّمْسِ، حين زالتِ الشَّمْسُ؛ فصلَّى بي الظُّهْرَ.

وقال أهل اللغة: الدُّلُوكُ في كلام العرب: الزَّوَالُ، ولذلك قيل للشمس، إذا زالت نصف النهار: دالكة، وقيل لها، إذا أفلت: دالكة؛ لأنها في الحالتين زائلة، قاله الأزهري.

وقال القفال^(٥): أصلُ الدُّلُوكِ: الميل؛ يقال: مالَتِ الشمسُ للزَّوَالِ، ويقال: مالَتِ للغروب.

وإذا ثبت ذلك، وجب أن يكون المراد من الدلوك ها هنا الزَّوَالُ عن كبد السماء؛ لأنه تعالى علّق إقامة الصلاة بالدُّلُوكِ، والدُّلُوكُ عبارة عن الميل والزَّوَالُ؛ فوجب أن يقال: إنه أوّل ما حصل الميل والزَّوَالُ، تعلق به هذا الحكم.

وقال الأزهري: الأولى حمل الدلوك على الزوال في نصف النهار؛ لأنّا إذا حملناه

(١) ينظر البيت في المفضليات ٦٧/٢، أمالي ابن الشجري ٧٢٧١/٢، الجمع ٣٢/٢، الدرر ٣١/٢، التصريح ٤٨/٢، المغني ٢١٣/١، البحر ٦٨/٦، الدر المصون ٤١٢/٤.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢٤/٨) عن ابن عباس وابن عمر وأبي برزة الأسلمي والحسن ومجاهد وقتادة.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥٤/٤) عن ابن عباس وزاد نسبه إلى سعيد بن منصور. وأورده أيضاً عن ابن عمر وعزاه إلى البزار وأبي الشيخ وابن مردويه والديلمي في «مسند الفردوس» بسند ضعيف عنه.

(٣) ينظر: الرازي ٢١/٢١.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢٥/٨) عن جابر.

(٥) ينظر: الرازي ٢١/٢٢.

عليه كانت الآية جامعة لمواقيت الصلاة كلها؛ فدلوك الشمس يتناول صلاة الظهر والعصر وإلى غسق الليل، ثم قال: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ» وعلى هذا التقدير: يتناول المغرب والعشاء، وقرآن الفجر صلاة الفجر إذا حملناه على الغروب لم يدخل فيه إلا ثلاث صلوات، وهي المغرب والعشاء والفجر، وحمل كلام الله - تعالى - على ما يكون أكثر فائدة أولى، وأيضاً، فالقائلون به أكثر.

القول الثاني: أن الدلوك هو الغروب، وهو قول ابن مسعود، وبه قال إبراهيم النخعي، ومقاتل بن حيان، والضحاك والسدي^(١)، وهو اختيار الفراء واحتج له بقول الشاعر: [الرجز]

٣٤٤٩ - هَذَا مُقَامٌ قَدَمِي رِيَّاحٍ ذَبَبَ حَتَّى دَلَكْتَ بِرَاحٍ^(٢)

أي: غربت برّاح، وهي الشمس، وأنشد ابن قتيبة على ذلك قول ذي الرمة: [الطويل]

٣٤٥٠ - مَصَابِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي تَقُودُهَا نُجُومٌ وَلَا بِالْأَفَلَاتِ الدَّوَالِكِ^(٣)

أي: الغاربات.

وهذا استدلالٌ ضعيفٌ؛ لأنّ الدلوك عبارة عن الميل والتغير، وهو حاصل في الغروب، فكان الغروب نوعاً من أنواع الدلوك، فكان وقوع لفظ الدلوك على الغروب لا ينافي وقوعه على الزوال، كما أنّ وقوع لفظ الحيوان على الإنسان لا ينافي وقوعه على الفرس.

القول الثالث: أنه من الزوال إلى الغروب، قال الزمخشري: «واشتقاقه من الدلّك؛ لأنّ الإنسان يدلّك عينه عند النّظر إليها» وهذا يفهم أنه ليس بمصدر؛ لأنه جعله مشتقاً من المصدر؛ واستدلوا بهذا على أنّ الدلّوك هو الغروب، قالوا: وهذا إنما يصحّ في الوقت الذي يمكن النّظر إليها، أما عند كونها في وسط السّماء، ففي ذلك الوقت لا يمكن النّظر إليها، فثبت أن الدلوك هو الغروب.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢٣/٨) عن ابن مسعود وإبراهيم النخعي وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥٤/٤) عن ابن مسعود وأخرجه الحاكم (٣٦٣/٢) عنه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة ووافقه الذهبي.

وزاد السيوطي نسبه في «الدر المنثور» (٣٥٤/٤) إلى عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه من طرق عن ابن مسعود.

(٢) البيت للغنوي ينظر: مجاز القرآن ١/٣٨٧، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٠، الجمهرة ٢/٢١٨، التهذيب واللسان «برح»، البحر المحيط ٦/٦٥، الدر المصون ٤/٤١٢، الصحاح والغريبين والفاائق والتاج [برح] ونوادر أبي زيد ٨٨.

(٣) ينظر البيت في ديوانه ٥١١، الطبري ٢/٤٨٥، مجاز القرآن ١/١٩٩، البحر المحيط ٦/٦٦، روح المعاني ١٥/١٣٢، الدر المصون ٤/٤١٢، اللسان والتاج [ذلك].

والجواب^(١): أَنَّ الحاجة إلى ذلك التبيين عند كونها في وسط السماء أتم، فالذي ذكرتم يدل على أَنَّ الدُّلُوك عبارة عن الزوال من وسط السماء؛ بطريق الأولى.

وقال الراغب^(٢): «دُلُوكُ الشَّمْسِ: ميلها للغروب، وهو من قولهم: ذَلَكْتُ الشَّمْسَ: دفعتها بالراح، ومنه: ذَلَكْتُ الشيء في الرَّاحَةِ، وذَلَكْتُ الرَّجُلَ: ماطلته، والدُّلُوكُ: ما دلكته من طيب، والدَّلِيلُ: طعامٌ يَتَّخِذُ من زبد وتمر».

قوله: ﴿إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ﴾ في هذا الجار وجهان:

أحدهما: أنه متعلق بـ «أَقِمَّ» فهي لانتهاه غاية الإقامة، وكذلك اللام في «لِدُلُوكِ» متعلقة به أيضاً.

والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «الصَّلَاة» أي: أقمها ممدودة إلى غسق الليل، قاله أبو البقاء^(٣)، وفيه نظر: من حيث إنه قَدَرُ المتعلق كوناً مقيداً، إلا أن يريد تفسير المعنى، لا الإعراب.

والغسق: دخول أول الليل، قاله ابن شميل، وأنشد: [الرجز]

٣٤٥١ - إِنَّ هَذَا اللَّيْلَ قَدْ غَسَقَا وَاشْتَكَيْتُ الْهَمَّ وَالْأَرْقَا^(٤)

وقيل: هو سواد الليل، وظلمته، وأصله من السَّيْلَان: غسقت العين، أي: سال دمعها، فكأنَّ الظُّلْمَةَ تنصب على العالم، وتسيل عليهم؛ قال: [البسيط]

٣٤٥٢ - ظَلَلْتُ تَجُودَ يَدَايَا وَهِيَ لَاهِيَةٌ حَتَّى إِذَا هَجَمَ الْإِظْلَامُ وَالْغَسَقُ^(٥)

ويقال: غَسَقَتِ الْعَيْنُ: امتلأت دمعاً، وغسق الجرح: امتلأ دماً؛ فكأنَّ الظُّلْمَةَ ملأت الوجود.

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: الْغَسَقُ: بُدُو اللَّيْلِ^(٦).

وقال قتادة: وقت صلاة المغرب^(٧).

وقال مجاهد: غروب الشمس^(٨).

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٢/٢١. (٢) ينظر: المفردات ١/١٧١.

(٣) ينظر: الإملاء ٩٥/٢.

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ينظر: ديوانه (١٨٧) مجاز القرآن ١/٣٨٨، الطبري ٩٣/١٥، البحر ٦٦/٦، القرطبي ١٩٧/١٠، روح المعاني ١٣٢/١٥، اللسان والتاج «غسق»، الدر المصون ٤١٣/٤.

(٥) البيت لزهير، ينظر: القرطبي ١٩٧/١٠، البحر المحيط ٦٦/٦، روح المعاني ١٧٢/١٥، الدر المصون ٤١٣/٤.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢٦/٨) عن ابن عباس وعكرمة وقاتدة وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٢٨).

(٧) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢٦/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٢٨).

(٨) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/١٢٨).

والغاسقُ في قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ﴾ [الفلق: ٣] قيل: المراد به: القمر، إذا كسف، واسودَّ.

قال - صلوات الله وسلامه عليه - لعائشة - رضي الله عنها - حين رأَتْ كسوف القمر: «اسْتَعِيزِي مِنْ شَرِّ الْغَاسِقِ إِذَا وَقَبَ»^(١).

وقيل: اللَّيْل، والغَسَاقُ، بالتخفيف، والتشديد: ما يسيلُ من صديد أهل النار، ويقال: غَسَقَ اللَّيْلُ، وأَغْسَقَ، وظَلَمَ، وأظْلَمَ، ودَجَى، وأدْجَى، وغَبَشَ، وأغْبَشَ، نقله الفراء.

فصل في معنى الغسق

قال الأزهرِيُّ: غسق الليل عندي: غيبوبة الشفق عند تراكم الظلمة، واشتدادها، يقال: غَسَقَتِ العين، إذا امتلأت دمعاً، وغَسَقَتِ الجراحة: إذا امتلأت دماً.

قال: لأنَّنا إذا حملنا الشَّفَقَ على هذا المعنى، دخلت الصَّلوات الأربعة فيه، وهي الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، ولو حملنا الغسق على ظهور أول الظُّلْمة، لم يدخل فيه الظهر والعصر؛ فوجب أن يكون الأول أولى.

واعلم أنَّه يتفرَّع على هذين الوجهين بحثٌ حسنٌ؛ فإن فسرنا الغسق بظهور أول الظلمة، كان الغسق عبارةً عن أول المغرب، وعلى هذا: يكون المذكور في الآية ثلاثة أوقات: وقت الزوال، ووقت أول المغرب، ووقت الفجر، وهذا يقتضي أن يكون الزوال: وقتاً للظهر والعصر، فيكون هذا الوقت مشتركاً بين هاتين الصلاتين، وأن يكون أول وقت المغرب وقتاً للمغرب والعشاء، فيكون هذا الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين، فهذا يقتضي جواز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء مطلقاً، إلا أنَّه دلَّ الدليل على أن الجمع في الحضر من غير عذرٍ لا يجوز؛ فوجب أن يكون الجمع جائزاً مع العذر.

وإذا فسرنا الغسق بالتراكم، فنقول: الظلمة المتراكمة، إنَّما تحصل عند غيبوبة الشَّفَق الأبيض، وكلمة «إلى» لانتهاء الغاية، والحكم الممدود إلى غاية يكون مشروعاً قبل حصول تلك الغاية؛ فوجب إقامة الصلوات كُلِّها قبل غيبوبة الشَّفَق الأبيض، وهذا إنَّما يصحُّ إذا قلنا: إنَّها تجبُّ عند غيبوبة الشَّفَق الأحمر.

(١) أخرجه الترمذي ٥/٤٢١، ٤٢٢، كتاب التفسير: باب من سورة الموعودتين (٣٣٦٦)، وأحمد ٦/١٠٦، ٢٠٦، والحاكم ٢/٥٤٠، ٥٤١ ومدار هذا الإسناد على الحارث بن عبد الرحمن القرشي العامري، قال الحافظ في التقریب ١/١٤٢ صدوق، لكن نقل في التهذيب ٢/١٤٩، عن علي بن المديني أنه قال: الحارث بن عبد الرحمن المدني الذي روى عن ابن أبي ذئب مجهول. وهذا الحديث صحيح أو حسن بشواهد. قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/٦١٣: إسناد حسن قال الترمذي: هذا الحديث حسن صحيح.

قوله تعالى: ﴿وَقَرَأَانَ الْفَجْرِ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه عطف على «الصَّلَاة» أي: وأقم قرآن الفجر، والمراد به صلاة الصبح، عبر عنها ببعض أركانها.

والثاني: أنه منصوب على الإغراء، أي: وعليك قرآن الفجر، كذا قدره الأخفش^(١) وتبعه أبو البقاء^(٢)، وأصول البصريين تأبى هذا؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة.

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل، أي: كثّر قرآن، أو الزم قرآن الفجر.

فصل في دلالة الآية

دلّت هذه الآية على أمور:

منها: أن الصلاة لا تكون إلا بقراءة؛ لقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾.

ومنها: أنه تعالى أضاف القرآن إلى الفجر، والتقدير: وأقم قرآن الفجر.

ومنها: أنه علّق القراءة بحصول الفجر، وفي أول طلوع الصُّبح قد حصل الفجر؛ لأنّ الفجر سمّي فجرًا؛ لانفجار ظلمة الليل عن نور الصُّباح، وظاهر الأمر الوجوب، فافتضى هذا اللفظ وجوب إقامة صلاة الفجر من أول طلوعه، إلا أنّ الإجماع على أنّ هذا الوجوب غير حاصل؛ فوجب أن يبقى على التّدب؛ لأنّ الوجوب عبارة عن رجحان مانع من التّرك، فإذا منع مانع من تحقّق الوجوب، وجب أن يرتفع المانع من التّرك، وأن يبقى أصل الرُّجحان؛ حتّى تنقل مخالفة الدليل؛ فثبت أنّ هذه الآية تقتضي أن إقامة الفجر في أول الوقت أفضل؛ وهذا يدلّ على أنّ التغليس أفضل من التّنوير.

ومنها أن القراءة تكون في هذه الصلاة أطول من القراءة في سائر الصلوات؛ لأنّ المقصود من قوله تعالى: ﴿وَقَرَأَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ الحثّ على طول القراءة في هذه الصلاة؛ لأنّ التخصيص بالذكر يدلّ على أنه أكمل من غيره.

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾.

ومعناه: أنّ ملائكة الليل وملائكة النهار يجتمعون في صلاة الصُّبح خلف الإمام، تنزل ملائكة النّهار عليهم، وهم في الصَّلَاة؛ قبل أن تعرج ملائكة اللّيل، وإذا فرغ الإمام من الصلاة، عرجت ملائكة الليل، ومكثت ملائكة النّهار، ثمّ إن ملائكة الليل إذا سعدت، قالت: يا ربّ، إنّنا تركنا عبادك يصلُّون لك، وتقول ملائكة النّهار: ربّنا، أتينا عبادك يصلُّون لك، فيقول الله تعالى لملائكته: اشهدوا أنّي قد غفرت لهم.

وهذا يدلّ على أنّ التغليس أفضل من التّنوير، لأنّ الإنسان، إذا شرع فيها من [أول] الصُّبح، ففي ذلك الوقت: الظلمة باقية، فتكون ملائكة الليل حاضرين، ثمّ إذا

(٢) ينظر: الإملاء ٩٥/٢.

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٢/٢.

امتدَّت الصلاة بسبب ترتيل القراءة، وتكثيرها، زالت الظلمة، وظهر الضوء، وحضرت ملائكة النهار، وأما إذا ابتدأ بهذه الصلاة في وقت التَّوْبِير، فهناك لم يبق أحدٌ من ملائكة الليل؛ فلا يحصل المعنى المذكور، فقوله جلَّ ذكره: ﴿كَانَ مَشْهُودًا﴾ يدلُّ على أنَّ التغليس أفضل.

قوله تعالى: ﴿وَيَنْ أَلَيْلَ﴾: في «مِنْ» هذه وجهان:

أحدهما: أنها متعلقة بـ «تَهَجَّد» أي: تهجَّد بالقرآن بعض الليل.

والثاني: أنها متعلقة بمحذوف، تقديره: وقم قومة من الليل، أو: واسهر من الليل، ذكرهما الحوفي، وقال الزمخشري: «وعليك بعض الليل، فتهجَّد به» فإن كان آزاد تفسير المعنى، فقريب، وإن أراد تفسير الإعراب، فلا يصح؛ لأنَّ المغرَى به لا يكون حرفاً، وجعله «مِنْ» بمعنى «بعض» لا يقتضي اسميَّتها؛ بدليل أنَّ واو «مَعَ» ليست اسماً بإجماع، وإن كانت بمعنى اسمٍ صريح وهو «مَعَ». والضمير في «به»:

الظاهر: عوده على القرآن؛ من حيث هو، لا بقيد إضافته إلى الفجر.

والثاني: أنها تعود على الوقت المقدر، أي: وقم وقتاً من الليل، فتهجَّد بذلك الوقت، فتكوِّن الباء بمعنى «في». قوله «نَافِلَةً» فيها أوجه:

أحدها: أنها مصدرٌ، أي: تنفَّل نافلة لك على الصَّلوات المفروضة.

والثاني: أنها منصوبة بـ «تهجَّد» لأنه في معنى «تَنفَّل» فكأنه قيل: تنفَّل نافلة، والنَّافِلَةُ، مصدر؛ كالعاقبة، والعافية.

الثالث: أنها منصوبة على الحال، أي: صلاة نافلة، قاله أبو البقاء^(١)، وتكون حالاً من الهاء في «به» إذا جعلتها عائدة على القرآن، لا على وقتٍ مقدر.

الرابع: أنها منصوبة على المفعول بها، وهو ظاهر قول الحوفي، فإنه قال: «ويجوز أن ينتصب «نَافِلَةً» بتهجَّد، إذا ذهب بذلك إلى معنى: صلَّ به نافلة، أي: صلَّ نافلة لك».

والتهجَّد: ترك الهجود، وهو النَّوْم، «وتَفَعَّل» يأتي للسَّلب، نحو: تخرَّج، وتأنَّم، وفي الحديث: «كَانَ يَتَحَنَّنُ بِغَارِ حَرَاءٍ»^(٢) وفي الهجود خلافٌ بين أهل اللغة، فقيل: هو النَّوْم؛ قال: [الطويل]

(١) ينظر: الإملاء ٩٥/٢.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠/١) كتاب بدء الوحي حديث (٣).

٣٤٥٣ - وَبَرِّكَ هُجُودٍ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي (١)

وقال الآخر: [الطويل]

٣٤٥٤ - أَلَا طَرَقْتَنَا وَالرِّفَاقُ هُجُودٌ (٢)

وقال آخر: [الوافر]

٣٤٥٥ - أَلَا زَارَتْ وَأَفْلُ مَنَى هُجُودٌ وَلَيْتَ خَيَالَهَا بِمَنَى يَعُودُ (٣)

فَهَجُودٌ: نِيَامٌ، جَمْعُ «هَاجِدٍ» كَسَاجِدٍ، وَسُجُودٍ، وَقِيلَ: الْهَجُودُ: مُشْتَرِكٌ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْمُصَلِّيِّ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: «تَهَجَّدَ: صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ، وَتَهَجَّدَ: نَامَ» وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَاللِّيثِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -.

قال الواحدي^(٤): الْهُجُودُ فِي اللَّغَةِ: النَّوْمُ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ.

يقال: أَهَجَّدْتُهُ وَهَجَّدْتُهُ، أَي: أَتَمَّمْتُهُ وَمِنَهُ قَوْلُ لَبِيدٍ [الرمل]:

٣٤٥٦ - قَالَ: هَجَّدْنَا فَقَدْ طَالَ السُّرَى (٥)

كَأَنَّهُ قَالَ: نَوْمُنَا؛ فَقَدْ طَالَ السُّرَى؛ حَتَّى غَلَبَ عَلَيْنَا النَّوْمُ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْمَعْرُوفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: أَنَّ الْهَاجِدَ هُوَ النَّائِمُ، ثُمَّ رَأَيْنَا فِي الشَّرْعِ أَنَّ مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنَ النَّوْمِ يَسْمَى هَاجِدًا أَوْ مُتَهَجِّدًا؛ فَيَحْمَلُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ سَمِيَ مُتَهَجِّدًا؛ لِإِلْقَائِهِ الْهُجُودَ عَنْ نَفْسِهِ؛ كَمَا يَقَالُ لِلْعَابِدِ: «مُتَحَنِّتٌ»؛ لِإِلْقَائِهِ الْحَنْتَ عَنْ نَفْسِهِ، وَرَوَى أَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ عَمْرٍو الْمَازِنِيَّ قَالَ: أَيْحَسِبُ أَحَدَكُمْ، إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَصَلَّى حَتَّى يَصْبَحَ أَنَّهُ قَدْ تَهَجَّدَ، إِنَّمَا التَّهَجُّدُ الصَّلَاةُ بَعْدَ الرِّقَادِ، ثُمَّ صَلَاةٌ أُخْرَى بَعْدَ رَقْدَةٍ، ثُمَّ صَلَاةٌ أُخْرَى بَعْدَ رَقْدَةٍ، هَكَذَا كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَائِمًا عَلَيْهِ^(٦).

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد من معلقته وعجزه:

بِوَادِيهَا أَهْشَ بَعْضُ بَعْضٍ مَجْرٍ-

ينظر: ديوانه (٣٨) شرح القصائد العشر ١٩٢، التهذيب واللسان «برك»، البحر المحيط ٦٦/٦، الدر المصون ٤١٤/٤.

(٢) صدر بيت وعجزه:

فَبَاتَتْ بِمَعْلَاتِ النُّوَالِ تَجُودُ

ينظر: تفسير الطبري ٩٥/١٥، الدر المصون ٦٦/٤، القرطبي ١٩٩/١٠، روح المعاني ١٤٤/١٥، الدر المصون ٤١٤/٤.

(٣) ينظر: البحر ٦٦/٦، القرطبي ١٩٩/١٠، الماوردي ٤٥٠/٢، الدر المصون ٤١٤/٤.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٢١/٢٥.

(٥) صدر بيت وعجزه:

وَقَدَرْنَا إِنْ خَنَى دَهْرٌ غُفْلَ

ينظر: ديوانه (١٨٢)، واللسان (هجد).

(٦) ينظر: تفسير الرازي (٢١/٢٥).

والنافلة في اللغة : الزيادة على الأصل ، وقد تقدّم في الأنفال ، وفي تفسير كونها زيادة ها هنا قولان مبنيان على أنّ صلاة الليل ، هل كانت واجبة على النبي ﷺ أم لا ؟
ف قيل : إنّها واجبة عليه ؛ لقوله سبحانه وتعالى : ﴿يَأْتِيهَا الرِّزْلُ مِنْ أَيْلٍ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل : ١ ، ٢] ثم نسخت ، فصارت نافلة ، أي : تطوعاً وزيادة على الفرائض .

وذكر مجاهد والسدي في تفسير كونها نافلة وجهاً حسناً ، قالوا : إنّ الله قد غفر للنبي ﷺ ما تقدّم من ذنبه ، وما تأخر ، فكل طاعة يأتي بها ﷺ سوى المكتوبة لا تؤثر في كفارة الذنب ، بل تؤثر في زيادة الدرجات ، وكثرة الثواب ؛ فكان المقصود من تلك العبادة زيادة الثواب ، فلهذا سُمّي نافلة ؛ بخلاف الأمة ؛ فإنّ لهم ذنوباً محتاجة إلى التكفير ، فهذه الطاعة يحتاجون إليها ؛ لتكفير السيئات عنهم ؛ فثبت أنّ هذه الطاعات إنّما تكون زوائد ونوافل في حق النبي ﷺ لا في حق غيره ، فلهذا قال : «نافلة لك» ، فهذا معنى يخصصه .
وأما من قال : إنّ صلاة الليل كانت واجبة على رسول الله ﷺ فقالوا : معنى كونها نافلة له على التخصيص ، يعني : أنّها فريضة لك ، زائدة على الصلوات الخمس ، خصّصت بها من دون أمّتك ؛ ويدلّ على هذا القول قوله تعالى : ﴿فَتَهَجَّدْ﴾ والأمر للوجوب ، ويرد هنا قوله : ﴿نَافِلَةٌ لَكَ﴾ ، لأنّه لو كان المراد الوجوب ، لقال : «نافلة عليك» .

واعلم أنّ قوله تعالى : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَىٰ أَيْلٍ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ وإن كان ظاهر الأمر فيه مختصاً بالرسول - صلوات الله عليه وسلامه - إلا أنّه في المعنى عام في حق الأمة ؛ ويدلّ عليه قوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ بيّن أن الأمر بالتهجد يختص بالرسول - صلوات الله وسلامه عليه - والأمر بالصلوات الخمس غير مخصوص بالرسول - صلوات الله عليه - وإلا لم يكن لتقييد الأمر بالتهجد بهذا القيد فائدة .
قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ في نصب «مقاماً» أربعة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الظرف ، أي : يبعثك في مقام .

الثاني : أن ينتصب بمعنى «يُبْعَثُكَ» ؛ لأنه في معنى «يُقِيمُكَ» ؛ يقال : أقيم من قبره ، وبعث منه ، بمعنى ، فهو نحو : قعد جلوساً .

الثالث : أنه منصوب على الحال ، أي : يبعثك ذا مقام محمود .

الرابع : أنه مصدر مؤكد ، وناصبه مقدر ، أي : فيقوم مقاماً .

و «عسى» على الأوجه الثلاثة دون الرابع يتعيّن فيها أن تكون التامة ؛ فتكون مسندة إلى «أن» وما في حيّزها ؛ إذ لو كانت ناقصة على أن يكون «أن يبعثك» خبراً مقدّماً ، و «رُبُّكَ» اسماً مؤخراً ؛ لزم من ذلك محذور ؛ وهو الفصل بأجنبي بين صلة الموصول ومعمولها ، فإنّ «مقاماً» على الأوجه الثلاثة الأول : منصوب بـ «يُبْعَثُكَ» ، وهو صلة لـ «أن» ، فإذا جعلت «رُبُّكَ» اسمها ، كان أجنبياً من الصلة ، فلا يفصل به ، وإذا جعلته فاعلاً ، لم يكن أجنبياً ، فلا يبالى بالفصل به .

وأما على الوجه الرابع: فيجوز أن تكون التامة والناقصة بالتقديم والتأخير؛ لعدم المحذور؛ لأنَّ «مقاماً» معمولٌ لغير الصلة.

وقوله: «محموداً» في انتصابه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الحال من قوله: يَبْعَثُكَ، أي: يبعثك محموداً.

والثاني: أن يكون نعتاً للمقام.

فصل في معنى «عسى» من الله

اتفق المفسرون على أنَّ كلمة «عسى» من الله واجبٌ.

قال أهل المعاني: لأنه لفظ يفيد الإطماع، ومن أطمع إنساناً في شيء، ثم حرمه، كان عاراً، والله تعالى أكرم من أن يطمع واحداً في شيء، ثم لا يعطيه.

وفي تفسير المقام المحمود أربعة أقوال:

الأول: أنه الشفاعة.

قال الواحدي^(١): أجمع المفسرون على أنه مقام الشفاعة؛ كما قال النبي ﷺ في هذه الآية: «هو المقام الذي أشفع لأمتي فيه»^(٢).

قال ابن الخطيب^(٣): واللفظ مشعر به؛ لأنَّ الإنسان إنما يصير محموداً إذا حمده حامدٌ، والحمد، إنما يكون على الإنعام، فهذا المقام المحمود يجب أن يكون مقاماً أنعم فيه رسول الله ﷺ على قوم، فحمدوه على ذلك الإنعام، وذلك الإنعام لا يجوز أن يكون تبليغ الدين، وتعليم الشرائع؛ لأنَّ ذلك كان حاصلًا في الحال، وقوله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾ تطميعٌ، وتطميع الإنسان في الشيء الذي حصل له وعده محالٌ؛ فوجب أن يكون ذلك الإنعام الذي لأجله يصير محموداً إنعاماً يصل منه بعد ذلك إلى الناس، وما ذاك إلا شفاعته عند الله تعالى.

وأيضاً: التنكير في قوله: ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ يدل على أنه يحصل للنبي ﷺ في ذلك المقام حمداً بالغاً عظيمٌ كاملٌ، ومن المعلوم أنَّ حمد الإنسان على سعيه في التخليص من العذاب أعظم من حمده في السعي في زيادة الثواب؛ لأنه لا حاجة به إليها؛ لأنَّ حاجة الإنسان في رفع الآلام العظيمة عن النفس فوق احتياجه إلى تحصيل المنافع الزائدة التي لا حاجة به إلى تحصيلها، وإذا

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢٦/٢١.

(٢) أخرجه أحمد (٤٤١/٢، ٥٢٨) والطبري في «تفسيره» (١٣٣/٨) والترمذي (٢٨٣/٥) رقم (٣١٣٧) والبيهقي في «الدلائل» (٤٨٤/٥) من حديث أبي هريرة.

قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥٦/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٢٦/٢١.

ثبت هذا، وجب أن يكون المراد من قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ هو الشفاعة في إسقاط العقاب؛ على ما هو مذهب أهل السنة.

ولما ثبت أن لفظ الآية مشعرٌ بهذا المعنى إشعاراً قوياً، ثم وردت الأخبار الصحيحة في تقرير هذا المعنى، وجب حمل اللفظ عليه، ومما يؤكد ذلك الدعاء المشهور عنه في إجابة المؤذن: «وابعثه المقام المحمود الذي وعدته»^(١).

واتفق الثَّاس على أن المراد منه الشفاعة.

والقول الثاني: قال حذيفة: يجمع الناس في صعيد، فلا تتكلم نفس، فأول من يتكلم محمد - صلوات الله وسلامه عليه - فيقول: لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مِنْ هَدَيْتِ، وَالْعَبْدُ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَيَا إِلَهِي، لَا مَنَجِي وَلَا مَلْجَأَ مِثْلَكَ إِلَّا إِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ، وَتَعَالَيْتِ، سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ. قال: فهذا هو المراد من قوله عز وجل: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾^(٢).

والقول الأول أولى؛ لأن سعيه في الشفاعة يفيد إقدام الناس على حمده، فيصير محموداً، وأما ذكر هذا الدعاء، فلا يفيد إلا الثواب، أما الحمد، فلا.

فإن قالوا: لم لا يجوز أن يقال: إنه تعالى يحمده على هذا القول؟

فالجواب: أن الحمد في اللغة: مختصٌ بالثناء المذكور في مقابلة الإنعام بلفظ، فإن ورد لفظ «الحمد» في غير هذا المعنى، فعلى سبيل المجاز.

القول الثالث: المراد مقامٌ تحمد عاقبته، وهذا ضعيف؛ لما ذكرنا.

القول الرابع: قال الواحدي - رحمه الله -: روي عن ابن عباس^(٣) - رضي الله

(١) أخرجه البخاري (٩٤/٢) كتاب الأذان: باب الدعاء عند النداء حديث (٦١٤) وأبو داود (٥٢٩) والترمذي (٢١١) من حديث جابر.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣٢/٨) والنسائي في «الكبرى» (٣٨١/٦) والبخاري (٣٤٦٤- كشف) والحاكم (٢/٣٦٣-٣٦٤) من حديث حذيفة.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥٧/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في «البعث» والخطيب في «المتفق والمفترق».

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٥٩/٤) عن ابن عباس وعزاه إلى الطبراني. وذكره الهيثمي في «المجمع» (٥٤/٧) وقال: رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف إذا لم يتابع وعطاء بن دينار قيل لم يسمع من سعيد بن جبير. وقد روي مثله عن مجاهد وسأني. وقد جاء معناه أيضاً مرفوعاً:

ذكره الذهبي في «العلو للعلي الغفار» ص (٥٥) من طريق أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر عن أشعث بن طلق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً وقال: هذا حديث منكر لا يفرح به وسلمة هذا متروك الحديث وأشعث لم يلحق ابن مسعود.

عنه - أنه قال: يقعدُ الله محمداً على العرش، وعن مجاهد أنه قال: يجلسه معه على العرش^(١).

قال الواحدي: وهذا قولٌ ردُّلٌ موحشٌ فظيغٌ، ونص الكتاب يفسد هذا التفسير من وجوه:

الأول: أن البعث ضدُّ الإجلال، يقال: بعثتُ النَّاقَةَ، وبعث الله الميت، أي: أقامه من قبره، فتفسير البعث بالإجلال تفسير الضدُّ بالضدُّ؛ وهو فاسدٌ.

والثاني: أنه تعالى، لو كان جالساً على العرش، بحيث يجلس عنده محمد - صلوات الله وسلامه عليه - لكان محدوداً متناهياً، ومن كان كذلك، فهو محدثٌ.

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿مَقَامًا تَحْمُودًا﴾ ولم يقل: مقعداً، والمقام: موضع القيام، لا موضع القعود.

الرابع: أن جلوسه مع الله على العرش ليس فيه كثير إعزاز؛ لأن هؤلاء الحمقاء يقولون: إن أهل الجنة كلهم يجلسون معه ويرونه، وإنه تعالى يسألهم عن أحوالهم التي كانوا عليها في الدنيا، وإذا كانت هذه الحالة حاصلة عندهم لكل المؤمنين، لم يكن في تخصيص محمد ﷺ بذلك مزيد شرفٍ ومرتبة.

الخامس: أنه إذا قيل: السلطان بعث فلاناً، فهم منه أنه أرسله لإصلاح مهماتهم، ولا يفهم أنه أجلسه مع نفسه؛ فثبت أن هذا القول كلام ردُّلٌ، لا يميل إليه إلا قليل العقل، عديم الدين.

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ آذِنِيْ مُدْخِلِ صِدْقِيْ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقِيْ وَأَجْعَلْ لِّيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا﴾ (٨١) وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوًّا (٨١) وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِيْنَ وَلَا يَزِيْدُ الظَّٰلِمِيْنَ إِلَّا خَسَارًا (٨٢) وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأٰ بِحَيْنِيْهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَتُومِسًا (٨٣) قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِيْهِ فَرُبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيْلًا (٨٤).

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ آذِنِيْ مُدْخِلِ صِدْقِيْ﴾ الآية.

يحتمل أن يكون «مدخل» مصدرًا، وأن يكون ظرف مكان، وهو الظاهر، والعامّة على ضمِّ الميم فيهما؛ لسبقهما بفعل رباعي، وقرأ^(٢) قتادة، وأبو حيو، وإبراهيم بن أبي عبلة، وحميدٌ بفتح الميم فيهما: إمّا لأنهما [مصدران على حذف الزوائد؛ كـ ﴿أَلْبَتَّكَ مِنْ أَلْأَرْضِ بَنَاتًا﴾ [نوح: ١٧]؛ وإمّا لأنهما] منصوبان بمقدر موافق لهما، تقديره: فادخل

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣٢/٨) عن مجاهد.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٠٣، والبحر المحيط ٦/٧٢.

مدخل، وأخرج مخرج، وقد تقدّم هذا مستوفى في قراءة نافع في سورة النساء [الآية: ٣١]، وأنه قرأ كذلك في سورة الحج [الآية: ٥٩].

و «مُدْخَلَ صِدْقٍ»، و «مُخْرَجَ صِدْقٍ» من إضافة التبيين، وعند الكوفيين من إضافة الموصوف لصفته؛ لأنه يوصف به مبالغة.

و «سلطاناً» هو المفعول الأول للجعل، والثاني أحد الجارّين المتقدمين، والآخر متعلّق باستقراره، وقوله «نَصِيراً» يجوز أن يكون محولاً من «فاعلٍ» للمبالغة، وأن يكون بمعنى مفعول.

فصل في معنى «مُدْخَلَ صِدْقٍ» و «مُخْرَجَ صِدْقٍ»

قد تقدّم في قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ قولان:

أحدهما: أن يكون المراد منه سعي كفّار مكة في إخراجها منها.

والثاني: المراد منه اليهود؛ قالوا له: الأولى أن تخرج من المدينة إلى الشام، ثم قال: «أقم الصلاة» واشتغل بعبادة الله تعالى، ولا تلتفت إلى هؤلاء الجهّال، فإن الله تعالى يعينك، ثم عاد بعد هذا الكلام إلى شرح تلك الواقعة من أن كفّار مكة أرادوا إخراجها، فأراد الله تعالى هجرته إلى المدينة، وقال له: ﴿وَقُلْ رَبِّي أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾، وهو المدينة، ﴿وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾، وهو مكة، وهذا قول ابن عباس، والحسن، وقتادة^(١).

وعلى التفسير الثاني، وهو أن المراد منها أن اليهود حملوه على الخروج من المدينة والذهاب إلى الشام، فخرج رسول الله ﷺ، ثم أمر بأن يرجع إليها، فلمّا عاد إلى المدينة، قال: «رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ» وهي المدينة، «وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ» يعني: إلى مكة؛ [بالفتح]، أي: افتحها^(٢).

وقال الضحاك^(٣): «أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ» ظاهراً على مكة بالفتح «وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ» من مكة، آمناً من المشركين.

وقال مجاهد^(٤): أَدْخِلْنِي فِي أَمْرِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَنِي بِهِ مِنَ النَّبُوَّةِ، وَالْقِيَامَ بِمَهْمَاتِ آدَاءِ شَرِيعَتِكَ، «وَأَخْرِجْنِي» مِنَ الدُّنْيَا، وَقَدْ قَمْتُ بِمَا وَجِبَ عَلَيَّ مِنْ حَقِّهَا «مُخْرَجَ صِدْقٍ» أي: إخراجاً لا يبقى عليّ منها تبعّة.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣٥-١٣٦) عن ابن عباس وقتادة والحسن.

وأثر قتادة ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٥٩). وعزاه إلى الحاكم وصححه والبيهقي في «الدلائل».

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣٧) وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ١٣٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

وعن الحسن: «أدخلني مدخل صدق» الجنة، «وأخرجني مخرج صدق» أي: إخراجاً لا يبقى علي منها تبعاً من مكة^(١).

وقيل: أدخلني في طاعتك، وأخرجني من المناهي.

وقيل: أدخلني القبر مدخل صدق، وأخرجني منه مخرج صدق، وقيل: أدخلني حيث ما أدخلتني بالصدق، وأخرجني بالصدق، أي: لا تجعلني ممن يدخل بوجه، ويخرج بوجه، فإن ذا الوجهين لم يكن عند الله وجهاً.

ووصف الإدخال والإخراج بالصدق؛ لما يتول إليه الدخول والخروج من النصر، والعز، ودولة الدين، كما وصف القدم بالصدق؛ فقال: ﴿أَنَّ لَهُ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢].
﴿وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾.

قال مجاهد^(٢): حجة بينة ظاهرة تنصرتني بها على جميع من خالفني، وقال الحسن^(٣): ملكاً قوياً تنصرتني به على من عاداني، وعزاً ظاهراً أقيم به دينك، وقد أجاب الله - تعالى - دعاءه، وأعلمه أنه يعصمه من الناس؛ فقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقال: ﴿أَلَا إِنَّ جَزَبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣].

ولما سأل الله تعالى النصرة، بين أنه أجاب دعاءه؛ فقال: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾. وهو دينه وشرعه.

قوله: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾. وهو كل ما سواه من الأديان، والشرائع، قاله السدي^(٤).

وقيل: جاء الحق، أي: القرآن^(٥). وزهق الباطل، أي: ذهب الشيطان، قاله قتادة^(٦).

وقيل: الحق: عبادة الله تعالى، والباطل عبادة الأصنام^(٧).

وعن ابن مسعود: أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح، وحول البيت ثلاثمائة وستون صنماً، فجعل يضربها بعود في يده، وجعل يقول: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾^(٨).

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣٧/٨) وذكره البغوي في «تفسيره» (١٣٢/٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) أخرجه البخاري ٦٠٩/٧ كتاب المغازي: باب أين ركز النبي ﷺ (٤٢٨٧) ومسلم ١٤٠٨/٣ كتاب الجهاد: باب إزالة الأصنام (٨٧ - ١٧٨١) والترمذي ٢٣٨/٥ كتاب تفسير القرآن: باب من سورة بني إسرائيل (٣١٣٨).

[أي : ذهب الشيطان] فكان الصَّنم ينكبُّ على وجهه .

قوله : ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ . أي : إنَّ الباطل ، وإن كان له دولةٌ ، لا يبقى ، بل يزول بسرعة .

والزُّهُوقُ : الدَّهَابُ ، والاضمحلال ؛ قال : [الكامل]

٣٤٥٧ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقَمَهَا إِقْدَامُهُ بِمَرَّالَةٍ لَمْ يَزْهَقِ^(١)

يقال : زهقت نفسي تزهق زهوقاً بالضم ، وأما الزُّهُوقُ ، بالفتح ، فمثال مبالغته ؛ كقوله : [الطويل]

٣٤٥٨ - ضُرُوبٌ يَنْضِلُ السَّيْفُ سَوْقَ سِمَانِهَا^(٢)

قوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ﴾ : في «من» هذه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها لبيان الجنس ، قاله الزمخشري ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، وردَّ عليهم أبو حيان : بأنَّ التي للبيان ، لا بد وأن يتقدَّما ما تبينه ، لا أن تتقدم هي عليه ، وهنا قد وجد تقدُّمها عليه .

الثاني : أنها للتبويض ، وأنكره الحوفي ؛ قال : «لأنه يلزم ألا يكون بعضه شفاءً وأجيب عنه : بأنَّ إنزاله إنما هو مبعوض ، وهذا الجواب ليس بظاهر ، وأجاب أبو البقاء بأنَّ منه ما يشفي من المرض . وهذا يؤيده الدليل المتقدم ، وأجاز الكسائي : «ورحمة» بالنصب عطفاً على ما تظاهر وهذا قد وجد بدليل رقية بعض الصحابة سيّد الحي الذي لدغ ، بالفتاحة ؛ فشفي .

الثالث : أنها لا ابتداء الغاية ، وهو واضح .

والجمهور على رفع «شفاءً ورحمة» خبرين لـ «هو» ، والجملة صلة لـ «مَا» وزيد بن علي^(٣) بنصبهما ، وخرَّجت قراءته على نصبهما على الحال ، والخبر حينئذ «لِلْمُؤْمِنِينَ» وقدمت الحال على عاملها المعنوي ، كقوله تعالى : ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ﴾ [الزمر : ٦٧] في قراءة من نصب «مَطْوِيَّاتٍ» ، وقول النابغة :

٣٤٥٩ - رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْعَةِ بَنِي حُذَارِ^(٤)

وقيل : منصوبان بإضمار فعل ، وهذا عند من يمنع تقديمها على عاملها المعنوي ، وقال أبو البقاء^(٥) : وأجاز الكسائي : «ورحمة» بالنصب عطفاً على «مَا» فظاهر هذا أن

(١) ينظر البيت في البحر ٦/٦٧ ، الدر المصون ٤/٤١٥ .

(٢) تقدم .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٦/٧٢ ، الدر المصون ٤/٤١٦ .

(٤) تقدم . (٥) ينظر : الإملاء ٢/٩٥ .

الكسائي [بقي] «شفاء» على رفعه، ونصب «رحمة» فقط عطفاً على «ما» الموصولة؛ كأنه قيل: وتُنزل [من القرآن رحمة، وليس في نقله ما يؤذن بأنه تلاها قرآناً، وتقدم الخلاف في] «وتُنزل» تخفيفاً وتشديداً، والعامّة على نون العظمة. ومجاهد^(١) «وتُنزل» بياء الغيبة، أي: الله.

فصل في المراد بـ «مِنْ» في الآية

قال المفسرون: إن «من» هنا للجنس؛ كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

أي: وتُنزل من هذا الجنس الذي هو قرآن ما هو شفاء، فجميع القرآن شفاء للمؤمنين، أي: بيان من الضلالة والجهالة يتبين به المختلف، ويتّضح به المشكل، ويستشفى به من الشبهة، ويهتدى به من الحيرة، وهو شفاء للقلوب بزوال الجهل عنها.

واعلم أن القرآن شفاء من الأمراض الروحانية، والأمراض الجسمية.

أما كونه شفاء من الأمراض الروحانية؛ لأن المرض الروحاني قسمان:

أحدهما: الاعتقادات الباطلة، وأشدّها فساداً الاعتقادات الفاسدة في الإلهيات، والنبؤات، والمعاد، والقضاء، والقدر؛ والقرآن كلّهُ مشتملٌ على دلائل الحق في هذه المطالب.

والثاني: الأخلاق المذمومة؛ والقرآن مشتمل على تفاصيلها، وتعريف ما فيها من المفاسد، والإرشاد إلى الأخلاق الفاضلة، وكان القرآن شفاء من الأمراض الروحانية.

وأما كونه شفاء من الأمراض الجسمية؛ فلأن التبرك بقراءته يدفع كثيراً من الأمراض؛ ويؤيده ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ لَمْ يَسْتَشْفِ بِالْقُرْآنِ، فَلَا شِفَاءَ لِلَّهِ تَعَالَى»^(٢).

وما ورد في حديث الرقية بالفاتحة.

ثم قال: «ولا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَاراً»^(٣) المواد بالظالمين ها هنا: المشركون؛ لأن سماع القرآن يزيدهم غضباً، وغيظاً، وحقداً، وكلّما نزلت آية يتجدّد تكذيب؛ فتزداد خسارتهم.

قال مجاهد وقتادة: لم يجالس هذا القرآن أحدٌ إلا قام عنه بزيادة أو نقصان: قضاء الله الذي قضاه شفاءً ورحمةً للمؤمنين، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً^(٤).

(١) ينظر: القرطبي ٢٠٤/١٠، والبحر ٧٢/٦.

(٢) ذكره المتقي الهندي في «الكنز» (٩/١٠) رقم (٢٨١٠٦) وعزاه إلى الدارقطني في «الأفراد» عن أبي هريرة.

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٣٣/٣).

(٤) تقدم.

ثم إنه تعالى ذكر السبب الأصلي في وقوع هؤلاء الجهال في أودية الضلال، وهو حب الدنيا، والرغبة في المال والجاه، واعتقادهم أن ذلك إنما يحصل بجدهم واجتهادهم، فقال: ﴿وَإِذَا أَقْمَنَّا عَلَى الْآسَنِ اعْرِضْ وَتَكَرُّمًا﴾.

قال ابن عباس: الإنسان ها هنا هو الوليد بن المغيرة.

والأولى أن كل إنسان من شأنه إذا فاز بمقصوده، اغترَّ وصار غافلاً عن عبادة الله - تعالى - وتمرد على طاعته؛ كما قال: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ أَشْتَقْ﴾ [العلق: ٦، ٧].

قوله تعالى: ﴿وَتَكَرُّمًا﴾ قرأ العامة^(١) بتقديم الهمزة على حرف العلة؛ من الثاني، وهو البعد، وابن ذكوان - ونقلها أبو حيان وابن الخطيب عن ابن عامر وأبو جعفر: «نَاء» مثل «جَاء» بتقديم الألف على الهمزة، وفيها تخريجان:

أحدهما: أنها من: نَاء، يَنْو، أي: نهض؛ قال: [الرجز]

٣٤٦٠ - حَتَّى إِذَا مَا التَّمَّتْ مَفَاصِلُهُ وَنَاءَ فِي شَقِّ الشَّمَالِ كَاهِلُهُ^(٢)

والثاني: أنه مقلوب من «نَأَى»، ووزنه «فَلَع» كقولهم في «رَأَى»: «رَاء» إلى غير ذلك فيكونان بمعنى، ولكن متى أمكن عدم القلب، فهو أولى، وهذا الخلاف أيضاً في حم السجدة [فصلت: ٥١].

وأما الألف إمالة محضة^(٣) الأخوان، وأبو بكر، عن عاصم، وبين بين؛ بخلاف عنه، السوسي، وكذلك في فصلت، إلا أبا بكر؛ فإنه لم يمله^(٤).

وأما فتحة النون في السورتين^(٥) خلف، وأبو الحارث والدوري عن الكسائي.

ثم قال: ﴿وَلِذَا مَسَّهُ الْفَقْرُ﴾، أي: الشدة، والضرب ﴿كَانَ يَتُوسَّ﴾ أيساً قنوطاً.

وقيل: معناه: أنه يتضرع، ويدعو عند الضر والشدة، فإذا تأخرت الإجابة، أيس، ولا ينبغي للمؤمن أن يئس من الإجابة، وإن تأخرت، فيدع الدعاء.

قوله تعالى: ﴿عَلَى شَاكِلَيْهِ﴾: متعلق بـ «يَعْمَلُ»، والشاكلة: أحسن ما قيل فيها ما قاله الزمخشري والزجاج: أنها مذهبه الذي يشاكل حاله في الهدى والضلالة؛ من قولهم:

(١) ينظر: السبعة ٣٨٤، والتيسير ١٤١، والنشر ٣٠٨/٢، والإتحاف ٢٠٣/٢، والحجة ٤٠٩، والقرطبي ٢٠٨/١٠، والرازي ٣٠/١، والوسط ١٢٤/٣، والبحر ٧٣/٦، والحجة للقراء السبعة ١١٥/٥.

(٢) ينظر البيت في مشكل القرآن ٢٠٤، البحر المحيط ٧٣/٦، روح المعاني ١٤٧/١٥، التهذيب واللسان «نوء»، الدر المصون ٤١٦/٤.

(٣) ينظر: النشر ٤٣/٢، والإتحاف ٢٠٤/٢، والسبعة ٣٨٤، والحجة للقراء السبعة ١١٦/٥، والحجة ٤٠٩.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٠٤/٢، والدر المصون ٤١٦/٤.

(٥) ينظر: النشر ٤٤/٢، والدر المصون ٤١٦/٤، ٤١٧.

«طريق ذو شواكل»، وهي الطرق التي تشعبت منه؛ والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَرَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾، وقيل: على دينه، وقيل: خلقه^(١)، وقال ابن عباس: «جانبه»^(٢) وقال الحسن، وقتادة^(٣): على نيته. وقال الفراء^(٤): «على طريقته، والمذهب الذي جبل عليه».

[وهو] من «الشكل» وهو المثل؛ يقال: لست على شكلي، ولا شاكلي، وأما «الشكل» بالكسر فهو الهيئة؛ يقال: جارية حسنة الشكل، وقال امرؤ القيس [في «الشكل» بالفتح]: [الكامل]

٣٤٦١ - حَيِّ الْحُمُولِ بِجَانِبِ الْعَزْلِ إِذْ لَا يُلَاثِمُ شَكْلَهَا شَكْلِي^(٥)
أي: لا يلاثم مثلها مثلي.

قال ابن الخطيب^(٦): والذي يقوى عندي: أن المراد من المشاكلة ما قاله الزجاج، والزمخشري؛ لقوله بعد ذلك: ﴿فَرَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤].

وفيه وجه آخر: وهو أن المراد: أن كل أحد يفعل على وفق ما يشاكلة جوهر نفسه، ومقتضى روحه، فإن كانت مشرقة، ظاهرة، علوية، صدرت منه أفعال فاضلة، وإن كانت نفسه كدرة خبيثة [مضلة ظلمانية، صدرت عنه أفعال خسيصة]^(٧) فاسدة.

وأقول: اختلف العقلاء في أن النفوس الناطقة البشرية، هل هي مختلفة بالماهية، أم لا؟.

منهم من قال: إنها مختلفة بالماهية، وإن اختلف أحوالها وأفعالها؛ لاختلاف جواهرها وماهياتها.

ومنهم من قال: إنها متساوية في الماهية، واختلف أحوالها وأفعالها لاختلاف أمرجتها.

والمختار عندي: هو القسم الأول، والقرآن يشعر به؛ لأنه تعالى بيّن في الآية المتقدمة: أن القرآن بالنسبة إلى البعض يفيد الشفاء، والرحمة، وبالنسبة إلى الآخرين يفيد

(١) في ب: على خلقه.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٤٠) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٦١) وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٤١) عن قتادة وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٦١) عن الحسن وعزه إلى هناد وابن المنذر.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٠.

(٥) ينظر: ديوانه ٢٣٦، الدر المصون ٤/ ٤١٧.

(٦) ينظر: الفخر الرازي ٢١/ ٣٠.

(٧) سقط من: أ.

الخسار، والخزي، ثم أتبعه بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ﴾.

ومعناه: أن اللائق بتلك النفوس أن يظهر فيها القرآن الخير وآثار الذكاء والكمال وبتلك النفوس الكدرة أن يظهر فيها من القرآن آثار الخزي والضلال كما أن الشمس تعقد الملح وتلين الدهن وتبيض ثوب القصار، وتسود وجهه، وهذا الكلام لا يتم المقصود به، إلا إذا كانت الأرواح والنفوس مختلفة ماهياتها، فبعضها مشرقة صافية يظهر فيها من القرآن نورٌ على نور، وبعضها كدرة ظلمانية، ويظهر فيها من القرآن ضلالٌ على ضلال، ونكالٌ على نكال.

قوله: «أَهْدَى» يجوز أن يكون من «اهْتَدَى»؛ على حذف الزوائد، وأن يكون من «هَدَى» المتعدي، وأن يكون من «هَدَى» القاصر، بمعنى «اهْتَدَى». وقوله «سَبِيلًا» تمييزٌ [والمعنى]: فربكم أعلم بمن هو أوضح طريقاً.

قوله تعالى: ﴿وَسْتَلْزَمَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلُ الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٥ وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ لَنَنْزِلَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ۝٨٦ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنْ فَضَّلْنَاكَ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ هُمْ أَكْثَرُ ۝٨٧ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨﴾.

قوله تعالى: ﴿وَسْتَلْزَمَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ الآية.

رُوي أن اليهود قالوا لقريش: اسألوا محمداً عن ثلاثة أشياء، فإن أجاب عن كلها، أو لم يجب عن شيء، فليس بنبي، وإن أجاب عن اثنين، وأمسك عن الثالث، فهو نبي؛ فاسألوا عن فتية فقدوا في الزمن الأول، فما كان أمرهم؛ فإنهم كان لهم حديثٌ عجيبٌ؟ وعن رجل بلغ مشرق الشمس، ومغربها، ما خبره؟ وعن الروح؛ فسالوه؛ فقال النبي ﷺ: «غداً أخبركم» ولم يقل: إن شاء الله، فانقطع عنه الوحي^(١).

قال مجاهد^(٢): اثنتي عشرة ليلة، وقيل: خمسة عشر يوماً، وقال عكرمة^(٣) أربعين يوماً، وأهل مكة يقولون: وعدنا محمد غداً، وقد أصبحنا لا نخبرنا بشيء، حتى حزن النبي ﷺ من مكث الوحي، وشق عليه ما يقول أهل مكة، ثم نزل الوحي بقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِيْ سَأَيْءٌ اِنِّىْ فَاعِلٌ ذٰلِكَ عَدَاۗءٌ اِلَّا اَنْ يَّشَآءَ اللّٰهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤].

ونزل في الفتية: ﴿اَمْرٌ حَسِبْتَ اَنَّ اَصْحٰبَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيْمِ كَانُوْا مِنْ اٰتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩].

ونزل فيمن بلغ المشرق والمغرب: ﴿وَسْتَلْزَمَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٣٤).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

ونزل في الروح: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

قال ابن الخطيب^(١): ومن الناس من [طعن]^(٢) في هذه الرواية؛ من وجوه:
أولها: قالوا: ليس الروح أعظم شأنًا، ولا أعلى درجة من الله تعالى، فإن كانت معرفة الله تعالى حاصلة ممكنة، فأى مانع يمنع من معرفة الروح؟!.

وثانيها: أن اليهود قالوا: إن أجاب عن قصّة أهل الكهف، وقصّة ذي القرنين، ولم يجب عن الروح، فهو نبيّ، وهذا كلامٌ بعيد عن العقلاء؛ لأن قصّة أصحاب الكهف، وقصّة ذي القرنين ليست إلا حكاية، والحكاية لا تكون دليلًا على النبوة.

وأيضًا: فالحكاية التي يذكرها: إما أن تعتبر قبل العلم بنبوته، أو بعد العلم بنبوته. فإن كانت قبل العلم بنبوته، كدّبه فيها، وإن كانت بعد العلم بنبوته، فحينئذ: نبوّته معلومة؛ فلا فائدة في ذكر هذه الحكاية وأما عدم الجواب عن حقيقة الروح، فهذا يبعد جعله دليلًا على صحّة النبوة.

وثالثها: أن مسألة الروح يعرفها أصاغر الفلاسفة، وأراذل المتكلمين، فلو قال الرسول ﷺ: «إني لا أعرفها» لأورث ذلك ما يوجب التحقير، والتنفير؛ فإنّ الجاهل بمثل هذه المسألة يفيد تحقير أيّ إنسان كان، فكيف الرسول الذي هو أعلم العلماء، وأفضل الفضلاء؟!.

ورابعها: أنه تعالى قال في حقّه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١، ٢].

وقال: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣].

وقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وقال في [حقّه، أي القرآن، وصفته]^(٣): ﴿وَلَا تَكُنْ لِرَبِّ وَإِلَافٍ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وكان ﷺ يقول: أرني الأشياء كما هي.

فمن هذا حاله وصفته، أيليق به أن يقول: أنا لا أعرف هذه المسألة، مع أنّها من المسائل المشهورة المذكورة عند جمهور الخلق؟!.

بل المختار عندنا: أنّهم سألوه عن الروح، وأنه - صلوات الله عليه - أجابهم على أحسن الوجوه، وتقريره أن المذكور في الآية، أنهم سألوه عن الروح، والسؤال عن الروح يقع على وجوه كثيرة:

(١) ينظر: الفخر الرازي ٣١/٢١.

(٢) في ب: صفة القرآن.

(٣) في أ: يطعن.

أولها: أن يقال: ماهية الروح، هل هي متحيّز أو حالّ في المتحيّز.

وثانيها: أن يقال: الروح قديمة، أو حادثة؟

وثالثها: أن يقال: الروح، هل تبقى بعد الأجسام، أو تفتي؟

ورابعها: أن يقال: ما حقيقة سعادة الأرواح، وشقاوتها؟

وبالجملة: فالمباحث المتعلقة بالروح كثيرة.

وقوله تعالى: ﴿وَسْتَلَوْكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ليس فيه ما يدلّ على أنّهم سألوه عن أيّ

المسائل، إلا أنه تعالى ذكر في الجواب عن هذا السؤال: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ وهذا الجواب لا يليق إلا بمسألتين من هذه المسائل التي ذكرناها:

إحدهما: السؤال عن ماهية الروح.

والأخرى: عن قدمها، أو حدوثها.

أما البحث الأول: فهم قالوا: ما حقيقة الروح وماهيته؟! أهو أجسام موجودة داخلية في البدن مولدة من امتزاج الطّبائع والأخلاق؟ أو هو عبارة عن نفس هذا المزاج والتركيب؟ أو هو عبارة عن عرض قائم بهذه الأجسام؟ أو هو عبارة عن موجود يغيّر هذه الأجسام، والأعراض؟ فأجاب الله عنه بأنه موجود مغاير لهذه الأجسام، ولهذه الأعراض^(١)؛ وذلك لأن لهذه الأجسام، ولهذه الأعراض أشياء تحدث عن امتزاج الأخلاق والعناصر.

وأما الروح، فإنه ليس كذلك، بل هو جوهر، بسيط، مجرد، لا يحدث إلا بمحدث يقول له: «كن فيكون»، فأجاب الله عنه بأنه موجود محدث^(٢) بأمر الله وتكوينه، وتأثيره في إفادة الحياة بهذا الجسد، ولا يلزم من عدم العلم بحقيقته المخصوصة نفيه؛ فإن أكثر حقائق الأشياء، وماهيّاتها مجهولة؛ فإنّا نعلم أنّ السكّنجيين له خاصية في قطع الصفراء؛ فأما إذا أردنا أن نعرف ماهية تلك الخاصية، وحقيقتها المخصوصة، فذلك غير معلوم؛ فثبت أنّ أكثر الحقائق مجهولة، ولم يلزم من كونها مجهولة بعينها عدم العلم بخاصيّتها، فكذا ها هنا؛ وهذا المراد بقوله: ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِّنْ أَلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

وأما البحث الثاني: فهو أنّ لفظ الأمر قد جاء بمعنى الفعل؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧].

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٨٢] أي: فعلنا.

فقوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾. أي: من فعل ربّي.

وهذا الجواب يدلّ على أنّهم سألوه عن الروح، قديمة أو حادثة، فقال: بل حادثة،

وإنما حصلت بفعل الله وتكوينه.

ثم احتج على حدوث الروح بقوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

ثم استدلل بحدوث الأرواح بتغيرها من حال إلى حال، وهو المراد بقوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

وأما أقوال المفسرين في الروح المذكورة ها هنا:

ف قيل: الروح: القرآن؛ لأن الله تعالى سَمَّى القرآن في هذه الآية، وفي كثير من الآيات روحاً؛ قال تعالى: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ [النحل: ٢].

ولأن القرآن تحصل به حياة الأرواح والعقول؛ لأن به تحصل معرفة الله تعالى، ومعرفة ملائكته، وكتبه، ورسله، والأرواح إنما يحصل إحياؤها بهذه المعارف، وتقدم قوله: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وقال بعده: ﴿وَلَكِن شِئْنَا لَنذَهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦].

إلى قوله: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

فلما كان ما قبل هذه الآية في وصف القرآن، وما بعدها كذلك، وجب أن يكون المراد بالروح القرآن؛ حتى تكون آيات القرآن كلها متناسبة؛ لأن القوم استعظموا أمر القرآن، فسألوا: هل هو من جنس الشعر، أو من جنس الكهانة؟ فأجابهم الله تعالى بأنه ليس من جنس كلام البشر، وإنما هو كلام ظهر بأمر الله، ووحيه، وتنزيله، فقال: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، أي: القرآن إنما ظهر بأمر الله ربِّي، وليس من جنس كلام البشر.

وروي عن ابن عباس: أنه جبريل، وهو قول الحسن وقتادة^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣]؛ وقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧].

ويؤكدده: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾.

وقال جبريل: ﴿وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٦٤].

فسألوا الرسول ﷺ: كيف جبريل في نفسه؟ وكيف يأتيه؟ وكيف يبلغ الوحي إليه؟.

وقال مجاهد: الرُّوحُ: خلق ليسوا من الملائكة، على صور بني آدم يأكلون، ولهم أيدٍ، وأرجلٌ، وراءوس^(٢).

وقال أبو صالح: يشبهون الناس، وليسوا من الناس^(٣).

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/١٤٣).

(٢) ذكره البخوي في «تفسيره» (٣/١٣٤).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

فصل

قال ابن الخطيب^(١): ولم أجذ في القرآن، ولا في الأخبار الصحيحة شيئاً يمكن التمسك به بهذا القول.

وزوي عن علي^(٢): أنه ملك له سبعون ألف وجه، لكل وجه سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة، يسبح الله تعالى بتلك اللغات، ويخلق الله تعالى من كل تسبيحة ملكاً يطير مع الملائكة، قالوا: ولم يخلق الله خلقاً أعظم من الروح غير العرش، ولو شاء أن يبتلع السموات السبع، والأرضين السبع، وما فيها بلقمة واحدة لفعله، صورة خلقه على صورة الملائكة، وصورة وجهه على صورة آدميين، يقوم يوم القيامة عن يمين العرش، وهو أقرب الخلق إلى الله عز وجل اليوم عند الحجب السبعين، ويقرب إلى الله يوم القيامة، وهو يشفع لأهل التوحيد، ولولا أن بينه وبين الملائكة ستراً من نور، لاحترق أهل السموات من نوره.

فصل في ضعف هذا القول

قال ابن الخطيب^(٣): ولقاتل أن يقول: هذا القول ضعيف؛ لوجوه:

الأول: أن هذا التفصيل، إذا عرفه علي، فالنبي أولى بأن يعرفه، ويخبر به، وأيضاً: فإن الوحي لم يكن ينزل على علي؛ فهذا التفصيل ما عرفه إلا من النبي ﷺ؛ فلم يذكر النبي هذا الشرح لعلي، ولم يذكره لغيره^(٤).

الثاني: أن ذلك الملك، إن كان حيواناً واحداً، وعاقلاً واحداً، فلا فائدة في تكثير تلك اللغات، وإن كان المتكلم بكل لغة ملكاً؛ فهذا مجموع ملائكة.

الثالث: أن هذا شيء مجهول الوجود، فكيف يسأل عنه؟ أما الروح الذي هو سبب الحياة، فهو شيء تتوفر دواعي العقلاء على معرفته؛ فصرف هذا السؤال إليه أولى.

وقيل: الروح: عيسى؛ فإنه روح الله، وكلمته، والمعنى: أنه ليس كما يقوله اليهود، ولا كما يقوله النصارى.

وقال قوم: هو الروح المركب في الخلق الذي يحيا به الإنسان، وهو الأصح. واختلفوا فيه؛ فقال بعضهم: هو الدم؛ ألا ترى [أن الإنسان]^(٤)، إذا مات لا يفوت منه إلا الدم.

وقال قوم: هو نفس الحيوان؛ بدليل أنه يموت باحتباس النفس.

وقال قوم: هو عرض.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٣٣/٢١.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٣٣/٢١.

(٢) ينظر: تفسير البغوي (٣/١٣٤).

(٤) فيب أ: الحيوان.

وقال قومٌ: هو جسم لطيف.

وقال بعضهم: الروح معنى اجتمع فيه الثور، والطيب، والعلو، والعلم، والبقاء؛ ألا ترى أنه إذا كان موجوداً، يكون الإنسان موصوفاً بهذه الصفات [جميعها]، وإذا خرج ذهب الكل؟!.

فصل

في شرح مذاهب القائلين بأن الإنسان جسم موجود، روح في داخل البدن.

قال ابن الخطيب^(١): اعلم أنَّ الأجسام الموجودة في هذا العالم السفلي: إما أن تكون أحد العناصر الأربعة، أو ما يكون متولداً من امتزاجها، ويمتنع أن يحصل في البدن الإنساني جسمٌ عنصريٌّ خالصٌ، بل لا بدَّ وأن يكون الحاصل جسماً متولداً من امتزاجات هذه الأربعة. فنقول: أمَّا الجسم الذي تغلب عليه الأرضية: فهو الأعضاء الصلبة الكثيفة؛ كالعظم، والعروق، والغضروف، والعصب، والوتر، والرباطات لهذا الجسم، واللحم والجلد، ولم يقل أحد من العقلاء الذين قالوا: إنَّ الإنسان بمعنى: روح مغاير لهذا الجسد، بأنه عبارة عن عضوٍ معيَّن من هذه الأعضاء؛ وذلك لأنَّ هذه الأعضاء ثقيلة، كثيفة، ظلمائية، لم يقل أحد من العقلاء بأنَّ الإنسان عبارة عن أحد هذه الأعضاء.

وأما الجسم الذي تغلب عليه المائية؛ فهو الأخلاط الأربعة ولم يُقل في شيء منها: إنَّه الإنسان إلا في الدَّم؛ فإنَّ فيهم من قال: هو الرُّوح؛ بدليل أنه، إذا خرج، لزم الموت. وأمَّا الجسم الذي تغلب عليه الهوائية، والنارية؛ فهو الأرواح: وهي نوعان: أجسامٌ هوائية مخلوطة بالحرارة الغريزية، متولدة: إمَّا في القلب، أو في الدماغ، وقالوا: إنما هي الروح الإنساني، ثم اختلفوا.

فمنهم من يقول: هو الرُّوح الذي في القلب.

ومنهم من يقول: إنَّه جزء لا يتجزأ في الدماغ.

ومنهم من يقول: الرُّوح عبارة عن أجزاء نارية مختلطة بهذه الأرواح القلبية، والدماغية، وتلك الأجزاء النارية: هي المسماة بالحرارة الغريزية، وهي الإنسان.

ومن الناس من يقول: الروح عبارة عن أجسام نورانية، سماوية، لطيفة الجوهر، على طبيعة ضوء الشمس، وهي لا تقبل التحلل، والتبدل، ولا التفرق، والتمزق؛ وهو المراد بقوله: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] نفذت تلك الأجسام الشريفة السماوية الإلهية في داخل أعضاء البدن نفاذ الثَّار في الفحم، ونفاذ دهن السَّمسم في السَّمسم، ونفاذ دهن الورد في جسم الورد؛ وهو المراد من قوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩].

ثم إنَّ البدن ما دام سليماً، قابلاً لنفاذ تلك الأجسام الشريفة، بقي حياً، فإذا تولد

(١) ينظر: الفخر الرازي ٣٦/٢١.

في البدن أخلطاً غليظة، منعت من سريان تلك الأجسام الشريفة فيها، فانفصلت عن هذا البدن؛ فحينئذ: يعرض الموت.

قال: فأما أن الإنسان جنسٌ موجودٌ خارج البدن، فلا أعرف أحداً ذهب إلى هذا القول.

فصل في الاحتجاج على أن الروح ليست بجسم ولا عرض

احتجَّ ابن الخطيب لمسمَّى الروح بأنها ليست بجسم، ولا عرض، وأنها غير البدن؛ بوجوه كثيرة عقلية ونقلية.

قال ابن الخطيب: منها أن العلم البديهي حاصل بأن أجزاء هذه الجئة متبدلة بالزيادة والنقصان، والمتبدل مغاير للثابت.

ومنها: أن الإنسان حال كونه مشغولاً بفكره في شيء معين، فإنه في تلك الحالة يكون غافلاً عن جميع أجزاء بدنه، وغير غافل عن نفسه؛ فوجب أن يكون الإنسان مغايراً لبدنه.

ومنها: قول الإنسان: رأسي، وبدني، وعيني، ويضيف كل عضو إلى نفسه، والمضاف غير المضاف إليه.

فإن قيل: قد يقول: نفسي وذاتي فيضيف الذات والنفس إلى [نفسه]^(١)؛ فيلزم أن يكون الشيء وذاته مغايرة لنفسه، وهو محال، قلنا: قد يريد بنفس الشيء وذاته الحقيقة المخصوصة التي يشير إليها كل أحد بقوله: أنا فلان، فإذا قال: نفسي، وذاتي، كان المراد البدن، وهو مغاير للإنسان، أما إذا أريد بالنفس والذات الحقيقة المخصوصة المشار إليها بقوله: أنا فلان، ثم إن الإنسان يمكنه أن يضيف ذلك إلى نفسه بقوله: إنه لي.

ومنها: أن الإنسان قد يكون حياً، حال موت البدن؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

والجسُّ يرى الجسد ميتاً

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا غُذُوءًا وَعَشِيًا﴾ [غافر: ٤٦].

وقال - عليه الصلاة والسلام -: «أنبياء الله لا يموتون»^(٢).

وقال - عليه السلام -: «إِذَا حُمِلَ الْمَيِّتُ عَلَى نَعْشِهِ، [رُفِرَ]^(٣) روحه فوق النعش، ويقول: يا أهلي، ويا ولدي»^(٤).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨].

ومنها: أن الإنسان، إذا قطعت يده ورجلاه، لم ينقص من عقله، وفهمه شيء.

ومنها: الذين مسحهم الله قردة وخنازير؛ فإن لم يكن ذلك الإنسان حياً، وإلا لكان

(١) في أ: وصارت.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٣٤/٢١).

(٣) في أ: ذاته.

(٤) في أ: إن شاء الله لا يموتوا.

ذلك المسخُ إماتة لذلك الإنسان، وخلقاً لذلك المخنزير.

ومنها: أن النبي ﷺ كان يرى جبريل في صورة دحية، ويرى إبليس في صورة الشَّيخ النجدي.

ومنها: العضو، وهذا يدل على أن الإنسان شيء غير الجسد، وأن الزَّاني يزني بفرجه؛ فيضرب على ظهره؛ فيلزم أن يكون الإنسان شيئاً آخر، سوى الفرج، وسوى الظَّهر، وهو شيء يستعمل الظهر في عمل، والفرج في عمل؛ فيكون المتلذذ المتألم هو ذلك الشيء بواسطة ذلك العضو، وكل هذا يدل على أن الإنسان شيء غير الجسد.

ثم قال: واحتج المنكر بثلاثة^(١) أوجه:

الأول: لو كانت مساوية لذات الله في كونه ليس بجسم ولا عرض لكانت مساوية له في تمام الماهية، وذلك محال.

الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُ مِنْ أَنفُسِهِ خَلَقَهُ مِنْ تُفَافٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ثُمَّ أَسْبَلَ يَسْرَهُ ثُمَّ أَمَانَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ [عبس: ١٧ - ٢٢].

وهذا تصريح بأن الإنسان شيء مخلوق من التُّفَافِ، وأنه يموت، ويدخل القبر، ثم إنَّه تعالى يخرجُه من القبر، ولو لم يكن الإنسان عبارة عن هذه الجثة، وإلاَّ لم تكن الأحوال المذكورة في هذه الآية صحيحة.

الثالث: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ إلى قوله: ﴿فَرَجِين﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧٠].

وهذا يدل على أنَّ الروح جسم؛ لأنَّ الارتزاق والفرج من صفات الأجسام. والجواب عن الأوَّل: أنَّ المساواة في أنَّه ليس بمتحيِّز، ولا حال في المتحيِّز مساواة في صفة سلبية، والمساواة في الصِّفة السلبية لا توجب المماثلة.

واعلم: أنَّ جماعة من الجهَّال يظنون أنَّه لما كان الروح موجوداً ليس بمتحيِّز، ولا حال في المتحيِّز، وجب أن يكون مثلاً للاله، أو جزءاً له، وذلك جهلٌ فاحشٌ، وغلطٌ قبيحٌ.

وتحقيق القول: ما ذكرناه من أنَّ المساواة في السُّلوب، لو أوجبت المماثلة، لوجب القول باستواء كلِّ المخالفات؛ فإنَّ كلَّ ماهيتين مختلفتين، لا بدَّ وأن يشتركا في سلب ما عداهما عنهما، فليتكفر في هذه الدقيقة؛ فإنَّها مغلطةٌ عظيمةٌ للجهَّال.

والجواب عن الثاني: أنه لما كان الاتِّصافُ في العرف والظَّاهر عبارة عن هذه الجثة أطلق عليه اسم الإنسان.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٤٤/٢١.

وأيضاً: لقائل أن يقول: هَبْ أَنَا نجعلُ اسم الإنسان عبارة عن هذه الجثة، إلا أَنَا قد دَلَّلْنَا أَنَّ محلَّ العلم والقدرة ليس هو الجثة.

والجواب عن الثالث: أَنَّ الرُّزْقَ المذكور في الآية محمولٌ على ما يقوِّي حالهم ويكمل كمالهم، وهو معرفة الله ومحَبَّته.

بل نقول: هذا من أدلِّ الدلائل على صحَّة قولنا؛ لأنَّ أبدانهم قد بليت في التراب، والله يقول: «إِنَّ أرواحهم تأوي في قناديل معلقة تحت العرش». وهذا يدلُّ على أَنَّ الروح غير البدن.

قوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

أي: في جنب علم الله تعالى.

قال المفسرون: هذا خطابٌ لليهود، وذلك أَنَّ النبي ﷺ لَمَّا قال لهم ذلك، قالوا: نحن مختصُّون بهذا الخطاب، أم أنت معنا؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - : «بل نحن وأنتم لم نؤت من العلم إلا قليلاً»، فقالوا: ما أعجب شأنك، يا محمد؛ ساعة تقول: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]. وساعة تقول هذا، فنزل قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وما ذكره ليس بلازم؛ لأنَّ الشيء قد يكون قليلاً بالنسبة إلى شيء، كثيراً بالنسبة إلى شيء آخر، فالعلوم التي عند الناس قليلة بالنسبة إلى علم الله تعالى، وبالنسبة إلى حقائق الأشياء، ولكنها كثيرة بالنسبة إلى الشهوات الجسمانيَّة، واللذات الجسدانيَّة.

وقيل: هذا خطابٌ للنبي ﷺ.

وقيل: كان النبي ﷺ يعلم معنى الروح، ولم يخبر به أحداً؛ لأنَّ ترك إخباره كان علماً لثبوته، وقد تقدَّم الكلام على ذلك، قال البغوي^(١): الأصحُّ: أن الله تعالى استأثر بعلمه.

قوله: ﴿مِنَ الْعِلْمِ﴾: متعلق بـ «أوتيتم»، ولا يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ على أنه حال من «قَلِيلًا»؛ لأنَّه لو تأخَّر، لكان صفة؛ لأنَّ ما في حيز «إِلَّا» لا يتقدَّم عليها.

وقرأ عبد الله، والأعمش^(٢): «وَمَا أُوتُوا» بضمير الغيبة.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنُدْهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ الآية.

لما ذكر أنَّه ما آتاهم من العلم إلا قليلاً، قال ها هنا: إنه لو شاء أن يأخذ منهم ذلك القليل، لقدَّر عليه، وذلك بأن يمحو حفظه من القلوب، وكتابتَه من الكتب، والمراد بالذي أوحينا إليك القرآن.

(١) ينظر: معالم التنزيل ٣/ ١٣٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٧٤، الدر المصون ٤/ ٤١٧.

واحتجَّ الكعبي^(١) بهذه الآية الكريمة بأنَّ القرآن مخلوق؛ فقال: الذي يقدر على إزالته والذهاب به يستحيل أن يكون قديماً، بل يجب أن يكون محدثاً. وأجيب بأن يكون المراد بهذا الإذهاب إزالة العلم به عن القلوب، وإزالة النقش الدال عليه من المصحف؛ وذلك لا يوجب كون ذلك المصكوك المدلول محدثاً.

فصل في كيفية رفع القرآن آخر الزمان

قال عبد الله بن مسعود^(٢): اقرءوا القرآن قبل أن يرفع؛ فإنه لا تقوم الساعة حتَّى يرفع، قيل: هذه المصاحف ترفع، فكيف بما في صدور النَّاس؟ قال: يسري عليه ليلاً، فيرفع ما في صدورهم، فيصبحون لا يحفظون شيئاً، ولا يجدون في المصاحف شيئاً، ثم يفيضون في الشُّعر.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص^(٣)، قال: لا تقوم السَّاعة حتَّى يرفع القرآن من حيث نزل، له دويٌّ حول العرش، كدويِّ النحل؛ فيقول الربُّ: ما لك؟ فيقول: يا ربِّ، أتلى، ولا يعمل بي.

ثم قال: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلِيَّاً وَكِيلاً﴾ أي: لا تجد من تتوكَّل عليه في ردِّ شيء منه. قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: قيل: استثناء متصل؛ لأنها تندرج في قوله «وَكِيلًا» والمعنى: إلا أن يرحمك ربُّك؛ فيردَّه عليك. وقيل: إنه استثناء منقطع، فتتقدَّر بـ «لَكِنْ» عند البصريين، و «بَلْ» عند الكوفيين.

والمعنى: إلا رحمة من ربِّك؛ إذ كل رحمة من ربِّك تركته غير مذهب به، أي: لكن لا يشاء ذلك رحمة من ربِّك، وهذا امتنان من الله؛ وهو نوعان: الأول: تسهيل ذلك العلم عليه.

والثاني: إبقاء حفظه عليه.

قوله «مِنْ رَبِّكَ» يجوز أن يتعلق بـ «رَحْمَةً» وأن يتعلق بمحذوف، صفة لها.

ثم قال: ﴿إِنْ فَضَّلْنَاكَ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ فَضَّلْنَاكَ﴾.

بسبب إبقاء العلم والقرآن عليك، وقيل: بسبب أنَّ جعلك سيِّد ولد آدم، وختم بك النَّبِيِّينَ، وأعطاك المَقَامَ المحمود، فلما كان كذلك، لا جرم أنعم عليك بإبقاء العلم والقرآن عليك.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٤٥/٢١.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤٤/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٦٣/٤) وعزاه إلى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والطبراني وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان».

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٦٤/٤) وعزاه إلى محمد بن نصر في «كتاب الصلاة».

وذكره البغوي في «تفسيره» (١٣٥/٣).

قوله: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ الآيات، وقد تقدّم الكلام على مثل هذه الآية.

فصل

قال بعضهم: هب أنه ظهر عجز الإنسان عن معارضته؛ فكيف عرفتم عجز الجن؟ وأيضاً: فلم لا يجوز أن يقال: إن هذا الكلام نظم الجن، ألقوه على محمد ﷺ وخصوه به على سبيل السعي في إضلال الخلق؟ فعلى هذا: إنما تعرفون صدق محمد ﷺ إذا عرفتم أن محمداً صادق في قوله: إنه ليس من كلام الجن، بل من كلام الله تعالى؛ وحينئذ: يلزم الدور، وليس لأحد أن يقول: كيف يعقل أن يكون هذا من قول الجن؛ لأننا نقول: إن هذه الآية دلّت على وقوع التحدي من الجن، وإنما يحسن وقوع هذا التحدي، لو كانوا فصحاء بلغاء، ومتى كان الأمر كذلك، كان الاحتمال المذكور قائماً.

فالجواب عن الأول: بأن عجز البشر عن معارضته يكون في إثبات كونه معجزاً. وعن الثاني: أن ذلك، لو وقع، لوجب في حكمة الله: أن يظهر ذلك التلبيس، وحيث لم يظهر ذلك، دلّ على عدمه، وعلى أن الله تعالى أجاب عن هذه الأسئلة بالأجوبة الشافية في آخر سورة الشعراء؛ في قوله: ﴿هَلْ أَنتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢] وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -.

قالت المعتزلة: هذه الآية تدلّ على أن القرآن مخلوق؛ لأن التحدي بالقديم محال، وقد تقدّمت هذه الآية في سورة البقرة.

قوله: ﴿لَا يَأْتُونَ﴾: فيه وجهان:

أظهرهما: أنه جواب للقسم الموطأ له باللام.

والثاني: أنه جواب الشرط، واعتدروا به عن رفعه بأن الشرط ماضٍ؛ فهو كقوله:

[البسيط]

٣٤٦٢ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَّالِي وَلَا حَرَمٌ^(١)

واستشهدوا عليه بقول الأعشى: [البسيط]

٣٤٦٣ - لَيْتَنِي مَيِّتٌ بَيْنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَشْتَفِلُ^(٢)

فأجاب الشرط مع تقدّم لام التوطئة، وهو دليل للفراء^(٣)، ومن تبعه على ذلك، وفيه ردّ على البصريين، حيث يحتمون جواب القسم عند عدم تقدم ذي خبر.

(١) تقدم.

(٢) ينظر البيت في ديوانه ص ١١٣، وخزانة الأدب ١١/٣٢٧، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧، شرح الأشموني ٣/٥٩٤، شرح ابن عقيل ص ٥٩٢، الدر المصون ٤/٤١٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٣٠.

وأجاب بعضهم أنَّ اللام في البيت ليست للتوطئة، بل مزيدة؛ وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا دليل عليه، وقال الزمخشري: «لولا اللام الموطئة؛ لجاز أن يكون جواباً للشرط؛ كقوله: [البسيط]

٣٤٦٤ - يَقُولُ لَا غَائِبٌ (١)

لأنَّ الشرط وقع ماضياً. وناقشه أبو حيان: بأنَّ هذا ليس مذهب سيبويه، ولا الكوفيين والمبرد؛ لأنَّ مذهب سيبويه (٢) في مثله: أن النية به التقديم، ومذهب الكوفيين، والمبرد: أنه على حذف الفاء، وهذا مذهب ثالث، قال به بعض الناس.

قوله: «وَلَوْ كَانَ» جملةٌ حاليةٌ، وتقدم تحقيق هذا، وأنه كقوله - عليه السلام -: «أعطوا السائل، ولو جاء على فارس»، و «البغض» متعلق بـ «ظهيراً».

فصل في معنى الآية

والمعنى: لو كان بعضهم لبعض عوناً، ومظاهراً، نزلت حين قال الكفار: ولو شئنا لقلنا مثل هذا، فكذبهم الله - عز وجل - فالقرآن معجز في النظم، والتأليف، والإخبار عن الغيوب، وهو كلام في أعلى طبقات البلاغة، لا يشبه كلام الخلق؛ لأنه غير مخلوق، ولو كان مخلوقاً، لأتوا بمثله.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ (٨٩) وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّى تُفْعَرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَحِيلٍ وَعَنْبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بَالَهُ وَالْمَلَائِكَةُ سَيْلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرَبِّكَ حَتَّى تُنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴿٩٣﴾.

قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ الآية.

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾: مفعوله محذوف، وقيل: «مِنْ» زائدة في «مِنْ كُلِّ مَثَلٍ» وهو المفعول، قاله ابن عطية، وهو مذهب الكوفيين والأخفش (٣).
وقرأ الحسن (٤): «صَرَّفْنَا» بتخفيف الراء، وتقدم نظيره.

فصل في ذكر الوجوه المحتملة في هذا الكلام

هذا الكلام يحتمل وجوهاً:

(١) تقدم.
(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٩٨.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٣٦/١.
(٤) ينظر: البحر ٧٧/٦، والدر المصون ٤١٨/٤.

أحدها: أنه وقع التحدي بكل القرآن؛ كما في هذه الآية، ووقع التحدي بسورة واحدة؛ كما في قوله: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤] فقله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾. يحتمل أن يكون المراد منه التحدي؛ كما شرحناه، ثم إنهم مع ظهور عجزهم عن جميع هذه المراتب، صاروا مصرين على كفرهم.

وثانيها: أن يكون المراد من «من كل مثل»: أنا أخبرناهم بأن الذين بقوا مصرين على الكفر؛ مثل قوم نوح، وعاد، وثمود - ابتلاهم الله بأنواع البلاء - وشرحنا هذه الطريقة مراراً - ثم إن هؤلاء الأقوام - يعني أهل مكة - لم ينتفعوا بهذا البيان، بل أصروا على الكفر.

وثالثها: أن يكون المراد من «من كل مثل»: من كل وجه من العبر، والأحكام، والوعد، والوعيد، وغيرها.

ورابعها: أن يكون المراد ذكر دلائل التوحيد، ونفي الشركاء في هذا القرآن مراراً كثيرة، وذكر شبهات منكري النبوة، والمعاد؛ وأجاب عنها، ثم أرفدها بذكر الدلائل القاطعة على صحة النبوة، والمعاد، ثم إن هؤلاء الكفار لم ينتفعوا بسماعها، بل بقوا مصرين على الشرك، وإنكار النبوة.

قوله: «إِلَّا كُفُورًا» مفعول به، وهو استثناء مفرغ؛ لأنه في قوة: لم يفعلوا إلا الكفور.

والمعنى: ﴿فَأَيُّ أَكْثَرُ النَّاسِ﴾ يعني: أهل مكة، ﴿إِلَّا كُفُورًا﴾ أي: جحوداً للحق.

فإن قيل: كيف جاز: ﴿فَأَيُّ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ ولا يجوز أن يقال: ضربت إلا زيدا؟

فالجواب: إن لفظة: «أَيُّ» تفيد النفي؛ كأنه قيل: فلم يؤمنوا إلا كفوراً.

قوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ الآية.

قرأ الكوفيون^(١) [«تَفْجَرُ»] بفتح التاء، وسكون الفاء، وضم الجيم خفيفة، مضارع «فَجَرَ» واختاره أبو حاتم؛ قالوا: لأنَّ ينبوع واحد، والباقون، بضم التاء، وفتح الفاء، وكسر الجيم شديدة، مضارع «فَجَرَ»، للتكثير، ولم يختلفوا في الثانية: أنها بالثقل؛ للتصريح بمصدرها، وقرأ الأعشى «تَفْجِرُ» بضم التاء، وسكون الفاء، وكسر الجيم خفيفة، مضارع «أَفْجَرَ» بمعنى «فَجَرَ» فليس التضعيف، ولا الهمزة معديين.

فمن ثقل، أراد كثيرة الانفجار من ينبوع، وهو وإن كان واحداً، فلكثرة الانفجار فيه يحسن أن يثقل؛ كما تقول: ضرب زيد، إذا كثر الضرب منه؛ لكثرة فعله، وإن كان الفاعل واحداً، ومن خفف؛ فلأن ينبوع واحد.

(١) ينظر: السبعة ٣٨٤، والنشر ٣٠٨/٢، والتيسير ١٤١، والإتحاف ٢٠٤/٢، والحجة ٤٠٩، والحجة للقراء السبعة ١١٨/٥، والقرطبي ٢١٤/١٠، والبحر ٧٧/٦، والدر المصون ٤١٨/٤.

و «يَنْبُوعًا» مفعول به، ووزنه «يَفْعُولٌ»؛ لأنه من النَّبْعِ، واليَنْبُوعُ: العين تفور من الأرض.

فصل فيما يثبت صدق النبوة

اعلم أنه تعالى لما بيّن بالدليل كون القرآن معجزاً، وظهر هذا المعجز على وفق دعوى محمد ﷺ، فحيثئذ: تمّ الدليل على كونه نبياً صادقاً؛ لأننا نقول: إن محمداً ﷺ ادّعى النبوة، وأظهر المعجزة على وفق دعواه، وكلّ من كان كذلك، كان نبياً صادقاً؛ فهذا يدلّ على أنّ محمداً ﷺ صادق، وليس من شرط كونه نبياً صادقاً تواتر المعجزات الكثيرة، وتواليها؛ لأننا لو فتحنا هذا الباب، للزم ألا ينقطع فيه، وكلما أتى الرسول - عليه الصلاة والسلام - بمعجز، اقترحوا عليه معجزاً آخر، ولا ينتهي الأمر فيه إلى حدّ ينقطع عنده عناد المعاندين؛ لأنه تعالى حكى عن الكفار: أنهم بعد أن ظهر كون القرآن معجزاً، التمسوا من الرسول - عليه الصلاة والسلام - ستّة أنواع من المعجزات الباهرات، كما روى عكرمة، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنّ رؤساء أهل مكّة، سألوا رسول الله ﷺ وهم جلوس عند الكعبة، فقالوا: يا محمد، إن أرض مكّة ضيقة، فسير جبالها؛ لنتنع فيها، وفجر لنا ينبوعاً، أي: نهراً، وعبونا نزرع فيها، فقال: «لا أقدر عليه».

فقال قائلٌ منهم: أو يكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيراً، فقال: «لا أقدر عليه» ف قيل: أو يكون لك بيت من زخرف، أي: من ذهب، فيغنيك عنّا، فقال: «لا أقدر عليه» ف قيل له: أما تستطيع أن تأتي قومك بما يسألونك؟ فقال: لا أستطيع، فقالوا: فإذا كنت لا تستطيع الخير، فاستطع الشر، فأرسل السماء؛ كما رَعِمَتْ، عَلَيْنَا كِسْفاً^(١).

قرأ العامة «تُسْقَطُ» بإسناد الفعل للمخاطب، و «السماء» مفعول بها، ومجاهد^(٢) على إسناده إلى «السماء» فرفعها به.

وقرأ^(٣) نافع، وابن عامر، وعاصم «كِسْفًا» هنا، بفتح السين، وفعل ذلك حفص في الشعراء [الآية: ١٨٧] وفي سبأ [الآية: ٩]، والباقون يسكنونها في المواضع الثلاثة، وقرأ ابن ذكوان بسكونها في الروم^(٤) [الآية: ٤٨]؛ بلا خلاف، وهشام عنه الوجهان، والباقون بفتحها.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/١٤٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٦٥ - ٣٦٦) وزاد نسبه إلى ابن إسحق وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٢) ينظر: الشواذ ٧٧، والقرطبي ٢١٤/١٠، والبحر ٧٨/٦.

(٣) ينظر: السبعة ٣٨٥، والنشر ٣٠٩/٢، والتيسير ١٤١، والحجة ٤١٠ والإتحاف ٢/٢٠٥، والحجة للقراء السبعة ١١٩/٥، والقرطبي ٢١٤/١، والرازي ٤٨/٢١، والبحر ٧٨/٦، والدر المصون ٤١٩/٤.

(٤) ينظر: النشر ٣٠٩/٢، والدر المصون ٤١٩/٤.

فمن فتح السين، جعله جمع كسفة؛ نحو: قِطْعَةٌ وَقِطْعٌ، وَكِسْرَةٌ وَكِسْرٌ، ومن سَكَّنَ، جعله جمع كسفة أيضاً على حد: سِذْرَةٌ وَسِذْرٌ، وَقِمْحَةٌ وَقِمَحٌ. وجوز أبو البقاء^(١) فيه وجهين آخرين:

أحدهما: أنه جمعٌ على «فَعْلٍ» بفتح العين، وإنما سَكَّنَ تخفيفاً، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الفتحة خفيفة يحتملها حرف العلة، حيث يقدر فيه غيرها، فكيف بالحرف الصحيح؟ قال: والثاني: أنه «فَعْلٌ» بمعنى «مَفْعُولٍ»؛ كـ «الطَّخَنُ» بمعنى «مَطْخُونٌ»؛ فصار في السكون ثلاثة أوجه.

وأصل الكسف: القطع، يقال: كَسَفْتُ الثَّوبَ قِطْعَتَهُ؛ وفي الحديث في قصّة سليمان مع الصّافنات الجياد: أنه «كَسَفَ عَرَاقِيهَ»، أي: قطعها.

فصل في معنى الكسف

قال الليث: الكسف: قطع العرقوب، قال الفراء: وسمعتُ أعرابياً يقول لبزاز: أعطني كسفةً، وقال الزجاج^(٢): «كَسَفَ الشيءَ بمعنى غَطَّاهُ»، قيل: ولا يعرف هذا لغيره. وانتصابه على الحال في القراءتين فإن جعلناه جمعاً، كان على حذف مضاف، أي: ذات كسفٍ، وإن جعلناه «فِعْلاً» بمعنى «مَفْعُولٍ» لم يحتج إلى تقدير، وحينئذ: فإن قيل لِمَ لَمْ يُؤْتِ؟ فالجواب: لأنَّ تانيثه أعني: السَّماءَ غير حقيقيٍّ، أو بأنها في معنى السَّقْفِ. قوله: «كَمَا زَعَمْتَ»: نعت لمصدر محذوف، أي: إسقاطاً مثل مزعومك؛ كذا قدره أبو البقاء^(٣).

فصل في المراد بالآية

قال عكرمة: ﴿كَمَا زَعَمْتَ﴾، يا محمد: أُنْكَ نَبِيٌّ، «فَأَسْقِطُ السَّمَاءَ عَلَيْنَا كِسْفًا». وقيل: كما زعمت أن ربك إن شاء فعل، وقيل: المراد قوله: ﴿أَفَأَمْتَرُ أَنْ يَخِيفَ يَكُمُ جَانِبَ الْيَمِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الإسراء: ٦٨]. فقيل: اجعل السَّماءَ قطعاً متفرقة؛ كالحاصب، وأسقطها علينا. قوله: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَكِ قَبِيلًا﴾.

القَبِيلُ: بمعنى: المقابل؛ كالعشير، بمعنى: المُعَاثِرِ. وقال ابن عباس^(٤): فوجاً بعد فوج. وقال الليث: كلُّ جنديٍّ من الجنِّ والإنسِ قبيلٌ، وقيل: كقبيلٍ، أي: ضامناً.

(١) ينظر: الإملاء ٩٦/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٥٩/٣.

(٣) ينظر: الإملاء ٩٦/٢.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (٤٨/٢١).

قال الزجاج: يقال: قبلت به أقبل؛ كما يقال: كفلت به أكفل، وعلى هذا: فهو واحد أريد به الجمع؛ كقوله: ﴿وَحَسَنَ أَؤْتِيكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وقال أبو علي: معناه المعاينة؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ نُزْلًا رَئِيًّا﴾ [الفرقان: ٢١].

قوله: «قَبِيلًا» [حال من «الله»، والمَلَائِكَةُ] أو من أحدهما، والآخر محذوفة حاله، أي: بالله قبيلًا، والملائكة قبيلًا؛ كقوله: [الطويل]

٣٤٦٥ - كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا (١)

وكقوله: [الطويل]

٣٤٦٦ - فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لِسَرِيبٍ (٢)

ذكره الزمخشري، هذا إذا جعلنا «قَبِيلًا» بمعنى كفيلًا، أي: «ضَامِنًا» أو بمعنى «معاينة» كما قاله الفارسي، وإن جعلناه بمعنى «جَمَاعَةٌ» كان حالاً من «المَلَائِكَةِ».

وقرأ الأعرج (٣) «قَبِيلًا» من المقابلة.

قوله: ﴿أَوْ تَرَقَّى﴾: فعل مضارع [منصوب] تقديرًا؛ لأنه معطوفٌ على «تَفْجُرُ»، أي: أو حتى ترقى في السماء، [أي: في معارجها، والرقى: الصعود، يقال: رقى، بالكسر، يرقى، بالفتح، رقيًا على فعول، والأصل: «رُقُوي» فادغم بعد قلب الواو ياء، ورقياً بزنة ضرب، قال الراجز: [الرجز]

٣٤٦٧ - أَنْتَ الَّذِي كَلَّفْتَنِي رَقِي الدَّرَجِ عَلَى الْكَلَالِ وَالْمَشِيبِ وَالسَّرَجِ (٤)

قوله تعالى: ﴿تَقْرَأُهُمْ﴾ يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون نعتاً لـ «كتاباً».

والثاني: أن يكون حالاً من «نَا» في «عَلَيْنَا»؛ قاله أبو البقاء، وهي حال مقدرة؛ لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزاله، لا في حال إنزاله.

فصل في سبب نزول الآية

قال المفسرون: لما قال المشركون: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا﴾ الآيات، قام رسول الله ﷺ وقام معه عبد الله بن أمية، وهو ابن عمته عاتكة بنت عبد المطلب، فقال: يا محمد، عرض عليك قومك ما عرضوا، فلم تقبله منهم، ثم سألوك لأنفسهم أموراً يعرفون بها منزلتك من الله تعالى، فلم تفعل، ثم سألوك أن تعجل ما تخوفهم به، فلم تفعل، فوالله لا أومن بك حتى تتخذ إلى السماء سلماً ترقى فيه، وأنا أنظر حتى تأتيها، وتنزل بنسخة منشورة، ومهلك نفر من الملائكة يشهدون لك بما تقول. وأيم الله، لو فعلت ذلك،

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧٨/٦، والدر المصون ٤١٩/٤.

(٤) ينظر: لسان العرب (عرج)، والبحر المحيط ٦٧/٦.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

لظننتُ أَنِّي لَا أُصَدِّقُكَ، فانصرف رسول الله ﷺ حزينا لما يرى من مباحثتهم^(١).
ثم قال تعالى: قل، يا محمد: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ أمره بتنزيهه،
وتمجيده، أي: أنه لو أراد أن ينزل ما طلبوا، لفعل، ولكن لا ينزل الآيات على ما
يقترحه البشر.

واعلم أنه تعالى قد أعطى النبي ﷺ من الآيات والمعجزات ما يغني عن هذا كله
مثل القرآن، وانشقاق القمر، وتفجير العيون من بين الأصابع، وما أشبهها، والقوم
عامتهم كانوا متعشّين، لم يكن قصدهم طلب الدليل؛ ليؤمنوا، فردّ الله عليهم سؤالهم.

قوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ﴾ قرأ ابن كثير، وابن عامر^(٢) «قال» فعلاً ماضياً؛ إخباراً عن
الرسول - عليه الصلاة والسلام - بذلك، والباقون «قُلْ» على الأمر أمراً منه تعالى لنبيه ﷺ
بذلك، وهي مرسومة في مصاحف المكيين^(٣) والشاميين: «قال» باللف، وفي مصاحف
غيرهم «قل» بدونها، فكل وافق مصحفه.

قوله: ﴿إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ يجوز أن يكون «بَشَرًا» خبر «كُنْتُ» و «رَسُولًا» صفته،
ويجوز أن يكون «رَسُولًا» هو الخبر، و «بَشَرًا» حال مقدمة عليه.

فصل في استدلالهم بهذه الآية

استدلوا بهذه الآية على أن المجيء على الله والذهاب محال؛ لأن كلمة «سبحان»
للتنزيه عما لا ينبغي.

فقوله: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ﴾ تنزيه لله تعالى عن شيء لا يليق به، وذلك تنزيه الله عما
نسب إليه مما تقدّم ذكره، وليس فيما تقدّم ذكره شيء مما لا يليق بالله إلا قولهم: أو تأتي
بالله، فدلّ على أن قوله: «سُبْحَانَ رَبِّي» تنزيه لله تعالى أن يتحكّم عليه المتحكّمون في
الإتيان، والمجيء؛ فدلّ ذلك على فساد قول المشبهة.

فإن قالوا: لم لا يجوز أن يكون المراد تنزيه الله تعالى أن يتحكّم عليه المتحكّمون
في اقتراح الأشياء؟

فالجواب: أن القوم لم يتحكّموا على الله، وإنما قالوا للرسول: إن كنت نبياً
صادقاً، فاطلب من الله أن يشرّفك بهذه المعجزات، فالقوم إنّما تحكّموا على الرسول ﷺ
لا على الله، فلا يليق حمل قوله: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ﴾ على هذا المعنى، فيجب حمله على
قولهم: «أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ».

(١) تقدم.

(٢) ينظر: السبعة ٣٨٥، والنشر ٣٠٩/٢، والحجة ٤١٠، والتيسير ١٤١، والإتحاف ٢/٢٠٥، والحجة
للقرآن السبعة ١٢١/٥، والقرطبي ٢١٤/١، والبحر ١٩/٦، والدر المصون ٤١٩/٤.

(٣) في ب: الكوفيين.

فصل في تقرير هذا الجواب

اعلم أن تقرير هذا الجواب: أن يقال: إما أن يكون مرادكم من هذا الاقتراح أنكم طلبتم الإتيان من عند نفسي بهذه الأشياء، أو طلبتم مني أن أطلب من الله إظهارها على يدي؛ لتدل لكم على كوني رسولاً حقاً من عند الله.

والأول باطل؛ لأنني بشر، والبشر لا قدرة له على هذه الأشياء.

والثاني أيضاً: باطل؛ لأنني قد أتيتكم بمعجزة واحدة، وهي القرآن، فطلب هذه المعجزات طلباً لما لا حاجة إليه، وكان طلبها يجري مجرى التعتث والتحكّم، وأنا عبدٌ مأمورٌ ليس لي أن أتحكّم على الله؛ فسقط هذا السؤال؛ فثبت كون قوله: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ جواباً كافياً في هذا الباب.

قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ۚ﴾ (٩٤) قُلْ لَوْ كُنَّا فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةً يَمُشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ۚ﴾ (٩٥) قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ۚ﴾ (٩٦) وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَيَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمًى وَيَكُفُّ أَعْيُنَهُمْ عَنْكُمْ وَأَنْفُسَهُمْ يَهْتُمُّ بِكُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيدًا ۚ﴾ (٩٧) ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِعَائِلَتِنَا وَقَالُوا أَوَدَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْتًا أَوْنَا لِمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ۚ﴾ (٩٨) أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ۚ﴾ (٩٩).

قوله: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ الآية.

لما حكى الله تعالى شبهة القوم في اقتراح المعجزات الزائدة، وأجاب عنها حكى شبهة^(١) أخرى وهي أنهم استبعدوا أن يبعث الله للخلق رسولاً من البشر، بل اعتقدوا أن الله تعالى، لو أرسل رسولاً إلى الخلق، لكان ذلك الرسول من الملائكة، وأجاب الله تعالى عن هذه الشبهة بوجوه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾.

وتقرير هذا الجواب: أن بتقدير أن يبعث الله ملكاً رسولاً إلى الخلق، فالخلق إنما يؤمنون بكونه رسولاً من عند الله؛ لأجل قيام المعجزات الدالة على صدقه؛ وذلك المعجز هو الذي يهديهم إلى معرفة صدق ذلك الملك في ادعاء رسالته، فالمراد من قوله: ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ هو المعجز، [وإذا كان كذلك، فنقول: لما كان الدليل على

الصَّدَق هو المعجز^(١) فقط فهذا المعجز سواء ظهر على الملك، أو على البشر، وجب الإقرار برسالته، فقولهم: «لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»: تحكم فاسد باطل.

والجواب الثاني عن شبهتهم، وهي أَنَّ أَهْلَ الْأَرْضِ لو كانوا ملائكة، لوجب أن يكون رسولهم من الملائكة؛ لأنَّ الجنس إلى الجنس أميل، فلما كان [أهل الأرض]^(٢) من البشر، فوجب أن يكون رسولهم من البشر؛ وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةً يَمُشُّونَ مَطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥].

الجواب الثالث: قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِإِلَهِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾.

وتقريره أَنَّ الله تعالى، لما أظهر المعجزة على وفق دعواي، كان ذلك شهادة من الله تعالى على كوني صادقاً، ومن شهد الله على صدقه، فهو صادق، فقولكم بأنَّ الرسول يجب أن يكون ملكاً، فذلك تحكم فاسد؛ لا يلتفت إليه. ولما ذكر الله تعالى هذه الأجوبة الثلاثة، أردفها بما يجري مجرى التهديد، والوعيد؛ فقال: ﴿إِنَّكُمْ كَانُمْ بِعِبَادِهِ خَيْرًا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٦]. أي: يعلم ظواهرهم وبواطنهم، ويعلم أنهم لا يذكرون هذه الشبهات إلا لمحض الحسد، وحب الرياسة.

قوله: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا﴾: مفعول ثانٍ لـ «مَنَعَ»، أي: ما منعهم إيمانهم؛ و «أَنْ قَالُوا» هو الفاعل، و «إِذْ» ظرف لـ «مَنَعَ»، والتقدير: وما منع الناس من الإيمان وقت مجيء الهدى إليهم إلا قولهم: أبعث الله.

وهذه الجملة المنفية يحتمل أن تكون من كلام الله، فتكون مستأنفة، وأن تكون من كلام الرسول، فتكون منصوبة المحل؛ لاندراجها تحت القول في كلتا القراءتين.

قوله: ﴿بَشَرًا رَسُولًا﴾ تقدّم في نظيره وجهان، وكذلك قوله ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾.

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنَّا فِي الْأَرْضِ﴾: يجوز في «كَانَ» هذه التمام، أي: لو وجد، وحصل، و «يَمُشُّونَ» صفة لـ «مَلَائِكَةٍ» و «فِي الْأَرْضِ» متعلق به، «مُطْمَئِنِّينَ» حال من فاعل «يَمُشُّونَ»، ويجوز أن تكون الناقصة، وفي خبرها أوجه، أظهرها: أنه الجار، و «يَمُشُّونَ» و «مُطْمَئِنِّينَ» على ما تقدم. وقيل: الخبر «يَمُشُّونَ» و «فِي الْأَرْضِ» متعلق به.

وقيل: الخبر «مُطْمَئِنِّينَ» و «يَمُشُّونَ» صفة، وهذان الوجهان ضعيفان؛ لأنَّ المعنى على الأول.

فإن قيل: إنَّه تعالى لو قال: قل لو كان في الأرض ملائكة، لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً كان كافياً في هذا المعنى. فما الحكمة في قوله: ﴿يَمُشُّونَ مُطْمَئِنِّينَ﴾؟

فالجواب: أن المراد بقوله: ﴿يَسْئُرُونَ مُطْمَئِنِّينَ﴾ أي: مستوفين مقيمين.
قوله: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ الآية.

لما أجاب عن شبهات القوم في إنكار النبوة، وأردفها بالوعيد بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ على الإجمال، ذكر بعده الوعيد الشديد على التفصيل، فقال: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أُولِيَاءَ مِنْ دُونِهِ﴾.

المراد تسليئة الرسول ﷺ وهو أن الذين حكم لهم بالإسلام والهداية سابقاً، وجب أن يصيروا مؤمنين، ومن سبق لهم حكم الله بالضلال والجهل، استحال أن يتقلبوا عن ذلك.

واحتج أهل السنة بهذه الآية على صحة مذهبهم في الهدى والضلال، والمعتزلة حملوا هذا الضلال تارة على طريق الجثة؛ وتارة على منع الألفاظ، وتارة على التخلية، وعدم التعرض لهم بالمنع. والواو مندرجة تحت القول، فيكون محلها نصباً، وأن يكون من كلام الله، فلا محل لها؛ لاستثناها، ويكون في الكلام التفات؛ إذ فيه خروج من غيبة إلى تكلم في قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ﴾.

وحمل على لفظ «مَنْ» في قوله «فَهُوَ الْمُهْتَدِ» فأفرد، وحمل على معنى «من» الثانية في قوله «وَمَنْ يُضِلِلْ، فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ»، [فجمع].

ووجه المناسبة في ذلك - والله أعلم -: أنه لما كان الهدى شيئاً واحداً غير متشعب السبل، ناسبه التوحيد، ولما كان الضلال له طرق متشعبة؛ نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَلْسُبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ناسب الجمع الجمع، وهذا الحمل الثاني مما حمل فيه على المعنى، وإن لم يتقدمه حمل على اللفظ، قال أبو حيان: «وهو قليل في القرآن»، يعني: بالنسبة إلى غيره، ومثله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ويمكن أن يكون المحسن لهذا هنا كونه تقدّم حمل على اللفظ، وإن كان في جملة أخرى غير جملته.

وقرأ نافع، وأبو عمرو بإثبات^(١) ياء «المهتدي» وصلأ، وحذفها وقفأ، وكذلك في التي تحت هذه السورة، وحذفها الباقيون في الحالين.

قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ يَكُونُ عَلَىٰ أَلْسُبُلِهِمْ عَمِيًّا وَنُكَمَا وَصَمًّا﴾ يجوز أن يتعلق الجار في قوله ﴿عَلَىٰ وَجُوهِهِمْ﴾ بالحشر، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من المفعول، أي: كائنين ومسحوبين على وجوههم.

فإن قيل: كيف يمكنهم المشي على وجوههم؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أنهم يسحبون على وجوههم، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨].

(١) ينظر: السبعة ٣٨٦، والنشر ٣٠٩/٢، والتيسير ١٤٢، والإتحاف ٢٠٥/٢، والدر المصون ٤٢١/٤.

والثاني: قال أبو هريرة: قيل: يا رسول الله، كيف يمشون على وجوههم؟ قال: «الذي يمشيهم على أقدامهم قادرٌ أن يمشيهم على وجوههم»^(١).

قوله: «عُمياً» يجوز أن تكون حالاً ثانية من الضمير، أو بدلاً من الأولى، وفيه نظر؛ لأنه لا يظهر فيه أنواع البدل، وهي: كلٌ من كل، ولا بعض من كل، ولا اشتمال، وأن تكون حالاً من الضمير المرفوع [في الجار] لوقوعه حالاً، وأن تكون حالاً من الضمير المجزوء في «وجوههم».

فصل في توهم الاضطراب بين بعض الآيات والجواب عنه

قال رجل لابن عباس: أليس أنه تعالى يقول: ﴿وَرَدَّ الْمُجْرِمُونَ النَّارَ﴾ [الكهف: ٥٣].

وقال: ﴿سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَرَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢].

وقال: ﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

وقال: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَدِّدُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١].

وقال حكاية عن الكفار: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

وأثبت لهم الرؤية، والكلام، والسمع، فكيف قال ههنا: «عُمياً وبُكماً وضماً»؟

فأجاب ابن عباس وتلامذته من وجوه:

الأول: قال ابن عباس: «عُمياً»: لا يرون شيئاً يسرههم، و «ضماً»: لا يسمعون شيئاً يسرههم، و «بُكماً»: لا ينطقون بحجة^(٢).

والثاني: في رواية عطاء: «عُمياً» عن النظر إلى ما جعله الله إلى أوليائه، و «بُكماً» عن مخاطبة الله تعالى، ومخاطبة الملائكة المقربين^(٣).

الثالث: قال مقاتل: حين قال لهم: ﴿أَخْشَوْا فِيهَا وَلَا تَكْلُمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٨] يصيرون صمًا بكماً، أما قبل ذلك، فهم يرون، ويسمعون، وينطقون^(٤).

الرابع: أنهم يكونون راثنين، سامعين، ناطقين في الموقف، ولولا ذلك، لما قدرُوا على مطالعة كتبهم، ولا سمعوا إلزام حجة الله تعالى عليهم، إلا أنهم إذا ذهبوا من الموقف إلى النار، صاروا صمًا، وبكماً، وعمياً.

وقيل: يحشرون على هذه الصفة^(٥).

قوله: ﴿مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ يجوز في هذه الجملة الاستئناف، والحالية إمّا من الضمير المنصوب، أو المجزوء.

(١) أخرجه البخاري (٣٧٨/٨) ومسلم (٢١٦١/٤) من حديث أنس بن مالك.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٥١/٢١). (٤) ينظر: الرازي (٥١/٢١).

(٣) ينظر: المصدر السابق. (٥) ينظر: المصدر السابق.

قوله: «كُلَّمَا خَبَتْ» يجوز فيها الاستئناف، والحالية من «جهنم»، والعامل فيها معنى المأوى..

وَحَبَّتِ النَّارُ تَخْبُو: إذا سكن لهيبها؛ قال الواحدي: خبت سكنت، فإذا ضعف جمهرها، قيل: خمدت، فإذا طفئت بالجملة، قيل: همدت؛ قال:

٣٤٦٨ - وَسَطُهُ كَالْبِرَاجِ أَوْ سُرْجِ الْمَجْدِ دَلَّ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ^(١)
وقال آخر: [الهمزج]

٣٤٦٩ - لَمَنْ نَارٌ قَبِيلَ الصُّبْرِ حِجٌّ عِنْدَ الْبَيْتِ مَا تَخْبُو
إِذَا مَا أَخْمَدَتْ أَلْقِي عَلَيْهَا الْمَنْدَلُ الرُّطْبُ^(٢)

وأدغم التاء في زاي^(٣) «زِدْنَاهُمْ» أبو عمرو، والأخوان، وورش، وأظهرها الباقون. قوله: ﴿زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾.

قال ابن قتيبة: زدناهم تلهباً.

فإن قيل: إنه تعالى لا يخفف عنهم العذاب. وقوله: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾ يدل على أنَّ العذاب محقق في ذلك الوقت.

فالجواب: أن قوله «كُلَّمَا خَبَتْ» يقتضي سكون لهب النار، أما أنه يدل على تخفيف العذاب، فلا؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿لَا يُفَرِّقُهُمْ﴾.

وقيل: معناه: «كُلَّمَا خَبَتْ» [أي: كلما أرادت أن تخبر ﴿زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ أي: وقوداً.

وقيل: المراد من قوله: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾ أي: نضجت جلودهم، واحترقت، أعيدوا إلى ما كانوا عليه.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ﴾ يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً، و «بأنهم» متعلق بالجزاء، أي: «ذلك العذاب المتقدم جزاؤهم بسبب أنهم» ويجوز أن يكون «جزاؤهم» مبتدأ ثانياً، والجار خبره، والجملة خبر «ذلك»، ويجوز أن يكون «جزاؤهم» بدلاً، أو بياناً، و «بأنهم» الخبر.

(١) البيت لعدي بن زيد ينظر: ديوانه ص ٨٥، الدرر ٨٨/٣، لسان العرب «وسط»، همع الهوامع / ٢٠١، الدر المصون ٤٢١/٤.

(٢) البيتان لعمر بن ربيعة وهما في ديوانه هكذا:

لَمَنْ نَارٌ قَبِيلَ الصُّبْرِ حِجٌّ عِنْدَ الْبَيْتِ مَا تَخْبُو
إِذَا مَا أَوْقَدَتْ يَلْهَى

ينظر: ديوانه ٣١، الكامل ١١٧/٣، البحر المحيط ٦٧/٦، اللسان والتهذيب «ذا»، الدر المصون / ٤٢١.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٠٥/٢، والنشر ٥/٢.

وهذه الآية تدلُّ على أنَّ العمل علَّةُ الجزاء.

قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْذَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفَعْنَا لَوْذَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾.

لَمَّا أَجَابَ عَنْ شَبَهَاتِ مُنْكَرِي النُّبُوَّةِ، عَادَ إِلَى حِكَايَةِ شَبَهَةِ مُنْكَرِي الْمَعَادِ.

وتلك الشبهة: هي أَنَّ الإنسان بعد أن يصير رفاتاً، ورميماً، يبعد أن يعود هو بعينه، فأجاب الله عنه: بِأَنَّ مِنْ قَدَرٍ عَلَى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي عَظَمَتِهَا وَشِدَّتِهَا قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ فِي صِغَرِهِمْ، وَضَعْفِهِمْ؛ نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَكَاتِ فِي الْإِثْمَانِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

وفي قوله: ﴿قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ قولان:

الأول: [معناه] قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَهُمْ ثَانِيًا، فَعَبَّرَ عَنْ خَلْقِهِمْ بِلَفْظِ «الْمِثْلِ»؛ كَقَوْلِ الْمُتَكَلِّمِينَ: إِنَّ الْإِعَادَةَ مِثْلُ الْإِبْتَدَاءِ.

والثاني: قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ عِبِيدًا آخَرِينَ يُوْحِدُونَهُ، وَيَقْرَأُونَ بِكَمَالِ حِكْمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَيَتْرَكُونَ هَذِهِ الشَّبَهَاتِ الْفَاسِدَةَ؛ وَعَلَى هَذَا، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَأْتِي بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩] وقوله: ﴿وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا بَعْدَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩].

قال الواحدي^(١): وَالْأَوَّلُ أَشْبَهَ بِمَا قَبْلَهُ.

ولَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِالذَّلِيلِ الْمَذْكُورِ: أَنَّ الْبَعْثَ يُمْكِنُ الْوُجُودَ فِي نَفْسِهِ، أَرَدَفَهُ بِأَنَّ لَوْقُوعَهُ وَدُخُولَهُ فِي الْوُجُودِ وَقْتًا مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلْ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ أَي: جَعَلَ لَهُمْ وَقْتًا لَا رَيْبَ فِيهِ، ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ أَي بَعْدَ هَذِهِ الدَّلَائِلِ الظَّاهِرَةِ: ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ أَي: الظَّالِمُونَ إِلَّا الْكُفْرَ وَالْجُحُودَ.

قوله: ﴿وَجَعَلْ لَهُمْ﴾: مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ «أَوْ لَمْ يَرَوْا»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةٍ: قَدْ رَأَوْا، فَلَيْسَ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الْإِنْكَارِ، بَلْ مَعْطُوفًا عَلَى جَمَلَتِهِ بِرَأْسِهَا.

وقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ صِفَةٌ لـ «أَجَلًا»، أَي: أَجَلًا غَيْرَ مُرْتَابٍ فِيهِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، فَالْإِنْشَاءُ وَاضِحٌ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَوْتُ، فَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ؛ إِذْ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَجَلٌ يَخْصُهُ.

وقوله: ﴿إِلَّا كُفُورًا﴾: قَدْ تَقَدَّمَ.

قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾ ﴿١٠٠﴾.

اعْلَمْ أَنَّ الْكُفَّارَ، لَمَّا قَالُوا: لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ؛ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا وَطَلِبُوا إِجْرَاءَ الْأَنْهَارِ، وَالْعِيُونَ فِي بِلَدِهِمْ لَتَكْثُرَ أَمْوَالُهُمْ؛ بَيَّنَّ أَنَّهُمْ لَوْ مَلَكَوا خَزَائِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ،

لبقوا على بخلهم وشحهم، ولا أقدموا على إيصال النفع إلى أحد، وعلى هذا التقدير: فلا فائدة في إسعافهم لما طلبوه.

قوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: - وإليه ذهب الزمخشري، والحوفي، وابن عطية، وأبو البقاء^(١)، ومكي^(٢) - : أن المسألة من باب الاشتغال، فـ «أَنْتُمْ» مرفوع بفعل مقدر يفسره هذا الظاهر، لأنَّ «لَوْ» لا يليها إلا الفعل، ظاهراً أو مضمراً، فهي كـ «إِنْ» في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦]، وفي قوله:

٣٤٧٠ - وَإِنْ هُوَ لَمْ يَخِمْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ^(٣)

والأصل: لو تملكون، فحذف الفعل؛ لدلالة ما بعده عليه، فأنفصل الضمير، وهو الواو؛ إذ لا يمكن بقاءه متصلاً بعد حذف رافعه، ومثله: «وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ»: الأصل: وإن لم يحمل، فلما حذف الفعل، انفصل ذلك الضمير المستتر، وبرز، ومثله فيما نحن فيه قول الشاعر:

٣٤٧١ - «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(٤)

يرفع «ذَاتُ» وقول المتلمس:

٣٤٧٢ - وَلَوْ غَيْرُ أَخَوَالِي أَرَادُوا تَقْيِصَتِي.....^(٥)

فـ «ذَاتُ سِوَارٍ» مرفوعة بفعل مفسر بالظاهر بعده.

الثاني: أنه مرفوع بـ «كَانَ» وقد كثر حذفها بعد «لو» والتقدير: لو كنتم تملكون، فحذف «كَانَ»، فأنفصل الضمير، و «تَمْلِكُونَ» في محل نصب بـ «كَانَ» المحذوفة، وهو قول ابن الصائغ؛ وقريب منه قوله: [البيسط]

٣٤٧٣ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ.....^(٦)

(١) ينظر: الإملاء ٩٧/٢. (٢) ينظر: المشكل ٣٤/٢.

(٣) تقدم.

(٤) مثل عربي ينسب لحاتم وليس بشعر.

ينظر: الجنى الداني ص ٢٧٩، جمهرة الأمثال ١٧٤، ومجمع الأمثال ١٢٢/٢.

(٥) البيت للمتلمس في ديوانه ص ٢٩، الأصمعيات ص ٢٤٥، خزانة الأدب ٥٩/١٠، اللامات ص ١٢٨، تذكرة النحاة ص ٤٩٠، لسان العرب «نقص»، «وسم»، والمقتضب ٧٧/٣، الدر المصون ٤/٤٢٢.

(٦) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨، والأشبه والنظائر ١١٣/٢، الاشتقاق ص ٣١٣، خزانة الأدب ١٣/٤، ١٧/١٤، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، الدرر ٩١/٢، شرح شذور الذهب ص ٢٤٢، شرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩، شرح شواهد المغني ١١٦/١، ١٧٩، شرح قطر الندى ص ١٤٠، ولجريد في ديوانه ٣٤٩/١، الخصائص ٣٨١/٢، شرح المفصل ٩٩/٢، ١٣٢/٨، =

فإنَّ الأصل: لأن كنت، فحذفت «كَانَ»، فانفصل الضمير، إلا أنَّ هنا عَوْضٌ من «كَانَ» «ما»، وفي «لَوْ» لم يعوّض منها.

الثالث: أنَّ «أنتم» توكيدٌ لاسم «كَانَ» المقدر معها، والأصل «لَوْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» فحذفت «كَانَ» واسمها، وبقي المؤكّد، وهو قول ابن فضال المجاشعي، وفيه نظر؛ من حيث إنّنا نحذف ما في التوكيد، وإن كان سيبويه يجيزه^(١).

وإنما أحوج هذين القائلين إلى ذلك: كون مذهب البصريين في «لَوْ» أنّه لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً، ولا يجوز عندهم أن يليها مضمراً مفسّراً إلاّ في ضرورة، أو ندور، كقوله: «لَوْ ذَات سَوَارٍ لَطُمْتَنِي»، فإن قيل: هذان الوجهان أيضاً فيهما إضمار فعل، قيل: ليس هو الإضمار المعنوي؛ فإنّ الإضمار الذي أبوه هو على شريطة التفسير في غير «كان»، وأمّا «كان» فقد كثر حذفها بعد «لَوْ» في مواضع كثيرة، وقد وقع الاسم الصّريح بعد «لَوْ» غير مذكور بعده فعل؛ وأنشد الفارسي: [الرمّل]

٣٤٧٤ - لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرَقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتَصَارِي^(٢)

إلا أنه أخرجه على أنه مرفوع بفعل مقدّر يفسّره الوصف من قوله «شَرَقٌ»، وقد تقدّم الكلام في «لَوْ». قال أهل المعاني: إنّ التقديم بالذكر يدل على التخصيص، فقوله: «لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» دليل على أنّهم هم المختصّون بهذه الحالة الخسيسة، والشّع الكامل.

واعلم أنّ خزائن رحمة الله غير متناهية؛ فكان المعنى أنكم لو ملكتم من النعم خزائن لا نهاية لها، لتقيمن على الشّع، وهذه مبالغة عظيمة في وصفهم بهذه الصفة.

قوله: «لَأَمْسَكْتُمْ» يجوز أن يكون لازماً؛ لتضمنه معنى «بَخَلْتُمْ» وأن يكون متعدياً، ومفعوله محذوف، أي: لأمسكتم المال، ويجوز أن يكون كقوله «يُعَيِّ وَيُمَيِّتُ» [البقرة: ٢٥٨].

قوله: «خَشِيَةَ الْإِنْفَاقِ» فيه وجهان:

أظهرهما: أنه مفعول من أجله.

والثاني: أنه مصدر في موضع الحال، قاله أبو البقاء، أي: خاشين الإنفاق، وفيه نظر؛ إذ لا يقع المصدر المعرف موقع الحال، إلا سماعاً؛ نحو: «جَهْدُكَ» و«طَاقَتُكَ»، وكقوله:

٣٤٧٥ - وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ..... (٣)

= والشعر والشعراء ٣/١، الكتاب ٢٩٣/١، لسان العرب (خرش)، (ضبع)، المقاصد النحوية ٢/ ٥٥، الأزهية ص ١٤٧، أمالي ابن الحاجب ١/١، ٤٤٢، الإنصاف ١/٧١، أوضح المسالك ١/ ٢٦٥، تخليص الشواهد ص ٢٦٠، الجنى الداني ص ٥٢٨، جواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١، رصف المباني ص ٩٩، ١٠١، شرح الأشموني ١/١١٩، شرح ابن عقيل ص ١٤٩، لسان العرب (أبا) مغني اللبيب ١/٣٥، المنصف ٣/١١٦، معجم الهوامع ١/٢٣، الدر المصون ٤/٤٢٢.

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٤٧. (٢) تقدم.

(٣) البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦، وينظر: أساس البلاغة (نفص)، خزنة الأدب ٣/١٩٢، شرح أبيات =

ولا يقاس عليه، والإنفاق مصدر «أنفق»، أي: أخرج المال، وقال أبو عبيدة: «هو بمعنى الافتقار، والإفتار».

قوله: ﴿خَزَّائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾، أي: نعمة ربي.

﴿إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ﴾ لبخلتم.

﴿خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾: الفاقة.

وقيل: خشية النفاق يقال: أنفق الرجل، أي: أملك، وذهب ماله، ونفق الشر، أي: ذهب.

وقيل: لأمسكتم عن الإنفاق؛ خشية الفقر، ومعنى «فَتَوَرَّأَ»: قال فتادة: بخيلاً ممسكاً^(١).

يقال: أَفْتَرُ يَفْتَرُ إِفْتَاراً، وَفَتَّرَ تَفْتِيرًا: إذا قَصَّرَ في الإنفاق.

فإن قيل: قد حصل في الإنسان الجواد، والكريم.

فالجواب من وجوه:

الأول: أن الأصل في الإنسان البخل؛ لأنه خلق محتاجاً، والمحتاج لا بد وأن يحب ما به يدفع الحاجة، وأن يمسكه لنفسه، إلا أنه قد يوجد به [لأسباب]^(٢) من خارج، فثبت أن الأصل في الإنسان البخل.

الثاني: أن الإنسان إنما يبذل؛ لطلب الحمد، وليخرج من عهدة الواجب، ثم للتقرب إلى الله تعالى، فهو في الحقيقة إنما أنفق ليأخذ العوض، فهو بخيل، والمراد بهذا الإنسان المعهود السابق، وهم الذين قالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَسْتَلَّ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُمُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَى مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَزَلَّ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفْرَعُونَ مَسْجُورًا ﴿١٠٢﴾ فَأَرَادَ أَنْ يَنْتَفِرَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا ﴿١٠٣﴾ وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ أَكُنُوا الْأَرْضَ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴿١٠٤﴾﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ الآيات. اعلم أن المقصود من هذا الكلام هو الجواب عن قولهم: لن نؤمن لك؛ حتى تأتينا بهذه المعجزات الباهرة؛ فقال تعالى:

= سيبويه ٢٠/١، شرح التصريح ٣٧٣/١، شرح المفصل ٦٢/٢، شرح ابن عقيل ص ٣٢٤، الكتاب ٣٧٢/١، لسان العرب (نفس)، (عرك)، (دخل)، المقاصد النحوية ٢١٩/٣، الأشباه والنظائر ٦/٨٥، الإنصاف ٨٢٢/٢، جواهر الأدب ص ٣١٨، المقتضب ٢٣٧/٣، الدر المنثور ٤٢٣/٤.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥٤/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٦٩/٤) وزاد نسبته إلى عبد الرزاق وابن أبي حاتم.

(٢) سقط من أ.

ولقد آتينا موسى معجزات مساويات لهذه الأشياء التي طلبتموها، بل أقوى، وأعظم، فلو حصل في علمنا أن جعلها في زمانكم مصلحة، لفعلناها، كما فعلناها في حق موسى؛ فدل هذا على أننا [لم] نفعلها في زمانكم؛ لعلمنا بأنها لا مصلحة في فعلها.

واعلم: أن الله تعالى ذكر في القرآن أشياء كثيرة من معجزات موسى - عليه السلام -.

منها: أنه [أزال] ^(١) العقدة من لسانه.

قال المفسرون: أذهب الأعجمية منه، وبقي فصيحاً.

ومنها: انقلاب العصا حية.

ومنها: تلقف الحية حبالهم وعصيهم، مع كثرتها.

ومنها: اليد البيضاء من غير سوء.

ومنها: الطوفان والجراد، والقمل، والضفادع، والدم.

ومنها: شق البحر.

ومنها: ضربه الحجر بالعصا، فانفجر.

ومنها: إظلال الجبل.

ومنها: إنزال المن والسلوى عليه وعلى قومه.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقِصَ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف:

١٣٠] لأهل القرى؛ فهذه آيات.

ومنها: الطمس على أموالهم، فجعلها حجارة من النخيل، والدقيق، والأطعمة،

والدراهم والدنانير.

روي أن عمر بن عبد العزيز سأل محمد بن كعب، عن قوله: ﴿فَسَحَّ أَكْبَنُ يَبْنَتٍ﴾،

فذكر محمد بن كعب في جملة التسعة؛ حل عقدة اللسان، والطمس، فقال عمر بن

العزيز: هكذا يجب أن يكون الفقيه، ثم قال: يا غلام، أخرج ذلك الجراب، فأخرجه،

فإذا فيه بيض مكسور؛ نصفين، وجوز مكسور، وفول، وحمص، وعدس، كلها

حجارة ^(٢).

وإذا كان كذلك، فإنه تعالى ذكر في القرآن أن هذه المعجزات لموسى ﷺ وقال في

هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى سَحَّ أَكْبَنُ يَبْنَتٍ﴾ وتخصيص التسعة بالذكر لا يقدح فيه ثبوت

الزائد عليه؛ لأنه ثبت في أصول الفقه أن تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد؛

وهذه الآية دليل على هذه المسألة.

واعلم: أن هذه التسعة قد اتفقوا على سبعة منها؛ وهي: العصا، واليد،

والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، وبقي اثنتان اختلفت أقوال المفسرين

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٥٤/٢١).

(١) في أ: أذهب.

فيهما، ولما لم تكن تلك الأقوال مستندة إلى حجة ظنية؛ فضلاً عن حجة يقينية، لا جرم تركت تلك الروايات.

فصل في أجود ما قيل في تفسير التسع آيات

في تفسير قوله: ﴿قَسَعَ مَائِنَتِ يَنْتَوِ﴾ قول هو أجود ما قيل، وهو ما روي عن صفوان بن عسال المرادي: أن يهودياً قال لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي نسأله عن تسع الآيات، فقال الآخر: لا تقل: نبي؛ فإنه لو سمع، لصارت له أربعة أعين فأتياه، فسألاه عن هذه الآية ﴿وَلَقَدْ مَائِنَا مُوسَى قَسَعَ مَائِنَتِ يَنْتَوِ﴾.

فقال: هي ألا تشركوا بالله شيئاً، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا تزنوا، ولا تأكلوا الربا، ولا تسحرُوا، ولا تمشوا بالبري للسلطان؛ ليقتله، ولا تسرقوا، ولا تقذفوا المحصنة، ولا تفروا من الزحف، وعليكم - خاصة اليهود - ألا تعدوا في السبت، فقام اليهوديان يقبلان يده، ويقولون: نشهد أنك نبي، قال: فما يمنعكم أن تتبعوني؟ قال اليهودي: إن داود دعا ربه ألا يزال في ذريته نبي، وإننا نخاف إن اتبعناك أن نقُتِلَنا يَهُوداً^(١).

قوله تعالى: ﴿قَسَعَ مَائِنَتِ يَنْتَوِ﴾: [يجوز في «بيّنات»] النصب صفة للعدد، والجور صفة للمعدود.

قوله: «إذ جاءهم» فيه أوجه:

أحدها: أن يكون معمولاً لـ «أتينا» ويكون قوله «فأسأل بني إسرائيل» اعتراضاً، وتقديره: ولقد أتينا موسى تسع آيات بيّنات؛ إذ جاء بني إسرائيل، فسألهم، وعلى هذا التقدير: فليس المطلوب من سؤال بني إسرائيل أن يستفيد هذا العلم منهم، بل المقصود أن يظهر لعامة اليهود بقول علمائهم صدق ما ذكره الرسول ﷺ فيكون هذا السؤال سؤال استشهاد.

والثاني: أنه منصوب بإضمار اذكر.

والثالث: أنه منصوب بـ «يُخبرونك» مقدراً.

الرابع: أنه منصوب بقول مضمر؛ إذ التقدير: فقلنا له: سل بني إسرائيل حين جاءهم، ذكر هذه الأوجه الزمخشري مرتبة على مقدمة ذكرها قبل [قال]: فأسأل بني إسرائيل، أي: فقلنا له: أسأل بني إسرائيل، أي: أسألهم عن فرعون، وقل له: أرسل معي بني إسرائيل، أو أسألهم عن إيمانهم، وحال دينهم، أو أسألهم أن يعاضدوك. ويدل عليه قراءة^(٢) رسول الله «قَسَأَلْ» على لفظ الماضي، بغير همز، وهي لغة قريش.

(١) أخرجه الترمذي (٣١٤٤) والنسائي (١١١/٧) وأحمد (٢٣٩/٤) والبيهقي في «الدلائل» (٢٦٨/٦) والطبراني (٤٣/٧، ٤٤) من حديث صفوان بن عسال.

(٢) ينظر: الدر المنصور ٤/٤٢٤، والقرطبي ١٠/٢١٨ وقد نسبها إلى ابن عباس وأبي نهيك.

وقيل: قَسَل، يا رسول الله، المؤمن من بني إسرائيل؛ كعبد الله بن سلام وأصحابه عن الآيات؛ ليزدادوا يقيناً وطمأنينة؛ كقوله: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠] ثم قال: [فإن قيل بم تعلق «إذ جاءهم»؟ فالجواب:

أمّا على الوجه الأول: فبالقول المحذوف، [أي]: فقلنا له: سلّم حين جاءهم، أو بـ «سأل» في القراءة الثانية، وأمّا على الآخر فبـ «آتينا» أو بإضمار «اذكر» أو بـ «يُخبرونك» ومعنى «إذ جاءهم» «إذ جاء آباءهم»، انتهى.

قال أبو حيان: «ولا يتأتى تعلقه بـ «اذكر» ولا بـ «يُخبرونك»؛ لأنه ظرف ماضٍ». قال شهاب الدين: إذا جعله معمولاً لـ «اذكر»، أو لـ «يُخبرونك» لم يجعله ظرفاً، بل مفعولاً به، كما تقرّر مراراً.

الوجه الخامس: أنه مفعول به، والعامل فيه «قَسَل». قال أبو البقاء^(١): «فيه وجهان:

أحدهما: هو مفعول به بـ «اسأل» على المعنى إذ التقدير: اذكر لبني إسرائيل؛ إذ جاءهم، وقيل: التقدير: اذكر إذا جاءهم وهي غير «اذكر» الذي قدّرت به «اسأل»، يعني: أن «اذكر» المقدرة غير «اذكر» التي فسّرت «اسأل» بها؛ وهذا يؤيد ما تقدّم من أنهم، إذا قدرُوا «اذكر» جعلُوا «إذ» مفعولاً به، لا ظرفاً.

إلا أنّ أبا البقاء ذكر [حال] كونه ظرفاً، ما يقتضي أن يعمل فيه فعلٌ مستقبل، فقال^(٢): «والثاني: أن يكون ظرفاً، وفي العامل وجوه:

أحدها: «آتينا».

والثاني: «قلنا» مضمر.

والثالث: [«قُل»]، تقديره: قل لخصمك: سل؛ والمراد به فرعون، أي: قل، يا موسى، وكان الوجه أن يقال: إذ جتّهم بالفتح، فخرج من الخطاب، إلى الغيبة.

فظاهر الوجه الثالث: أن العامل فيه «قُل» وهو ظرف ماضٍ، على أنّ هذا المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء؛ إذ يرجع إلى: يا موسى، قل لفرعون: يا فرعون سل بني إسرائيل، فيعود فرعون هو السائل لبني إسرائيل، وليس المراد ذلك قطعاً، وعلى التقدير الذي تقدم عن الزمخشري - وهو أن المعنى: يا موسى، سل بني إسرائيل، [أي: اطلبهم من فرعون - يكون المفعول الأول للسؤال محذوفاً، والثاني هو «بني إسرائيل»]، والتقدير: سل فرعون بني إسرائيل، وعلى هذا: فيجوز أن تكون المسألة من التنازع، وأعمل الثاني؛ إذ التقدير: سل فرعون، فقال فرعون، فأعمل الثاني، فرفع به الفاعل، وحذف المفعول من الأول، وهو المختار من المذهبيين.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(١) ينظر: الإملاء ٩٧/٢.

والظاهر غير ذلك كله، وأن المأمور بالسؤال سيدنا رسول الله ﷺ وبنو إسرائيل كانوا معاصريه .

والضمير [في] «إِذْ جَاءَهُمْ»: إمّا للآباء، وإمّا لهم على حذف مضاف، أي: جاء آباءهم .

فصل في معنى «واسأل بني إسرائيل»

المعنى: فسأل، يا محمد، بني إسرائيل؛ إذ جاءهم موسى، يجوز أن يكون الخطاب معه، والمراد غيره، ويجوز أن يكون خاطبه - عليه الصلاة والسلام - وأمره بالسؤال؛ ليتبين كذبهم مع قومهم، فقال له فرعون: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ . وقوله «مَسْحُورًا»: وفيه وجهان:

أظهرهما: أنه بمعناه الأصلي، أي: إنك سحرت، فمن ثم؛ اختل كلامك، قال ذلك حين جاءه بما لا تهوى نفسه الخبيثة، قاله الكلبي .

وقال ابن عباس: مخدوعاً، وقال: مصروفاً عن الحق .

والثاني: أنه بمعنى «فاعل» كميمون ومَشُوم، أي: أنت ساحر؛ كقوله: ﴿حِجَابًا مَسْثُورًا﴾ . فوضع المفعول موضع الفاعل، قاله الفراء، وأبو عبيدة، وقال ابن جرير: يعطى علم السحر؛ فلذلك تأتي بالأعاجيب، يشير لانقلاب عصاه حية ونحو ذلك .

قوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾: قرأ الكسائي^(١) بضم التاء أسند الفعل لضمير موسى - عليه السلام - أي: إنني متحقق أن ما جئت به هو منزل من عند الله تعالى، والباقون بالفتح على إسناده لضمير فرعون، أي: أنت متحقق أن ما جئت به هو منزل من عند الله، وإنما كفرنا عناداً، وعن علي - رضي الله عنه - أنه أنكر الفتح، وقال: «ما عَلِمَ عدو الله قط، وإنما علم موسى»، [وَلَوْ عَلِمَ، لَأَمْنُ]؛^(٢) فبلغ ذلك ابن عباس، فاحتج بقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْأَلْنَهَا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النمل: ١٤] على أن فرعون وقومه علموا بصحة أمر موسى .

فصل في الخلاف في أجود القراءتين

قال الزجاج: الأجود في القراءة الفتح؛ لأن علم فرعون بأنها آيات نازلة من عند الله أوكد في الاحتجاج، واحتجاج موسى على فرعون بعلم فرعون أوكد من الاحتجاج عليه بعلم نفسه .

وأجاب من نصر قراءة علي عن دليل ابن عباس، فقال قوله: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْأَلْنَهَا أَنْفُسَهُمْ﴾ يدل على أنهم استيقنوا أشياء، فأما أنهم استيقنوا كون هذه الأشياء نازلة من عند

(١) ينظر: السبعة ٣٨٥، والحجة ٤١١، والتيسير ١٤١، والنشر ٣٠٩/٢ والإتحاف ٢٠٦/٢، والحجة للقراء السبعة ١٢٢/٥ .

(٢) زيادة من ب .

الله، فليس في الآية ما يدل عليه؛ ويدلُّ بأنَّ فرعون قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧].

قال موسى: «لَقَدْ عَلِمْتُ».

والمعنى: «اعلم أنني لست بمجنون»، ولم يثبت عن علي رفع التاء؛ لأنه يروى عن رجلٍ من مرادٍ عن علي، وذلك الرجل مجهول.

واعلم: أن هذه الآيات من عند الله، ولا تشكُّ في ذلك بسبب سفاهتك والجملة المنفية في محل نصب؛ لأنها معلقة للعلم قبلها وتقدير الآية: ما أنزل هؤلاء «الآيات»؛ ونظيره قوله: [الكامل]

٣٤٧٦ - وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ^(١)

أي: للأمام. قوله: «بصائر» حال، وفي عاملها قولان:

أحدهما: أنه «أنزل» هذا الملفوظ به، وصاحب الحال «هؤلاء» وإليه ذهب الحوفي، وابن عطية، وأبو البقاء^(٢)، وهؤلاء يجيزون أن يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها، وإن لم يكن مستثنى، ولا مستثنى منه، ولا تابعاً له.

والثاني: - وهو مذهب الجمهور - أن ما بعد «إلا» لا يكون معمولاً لما قبله، فيقدر لها عامل، تقديره: أنزلها بصائر، وقد تقدّم نظير هذه في «هود» عند قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا لَنَا بِأَوَى الرَّأْيِ﴾ [الآية: ٢٧].

ومعنى «بصائر» أي: حججاً بيّنة؛ كأنها بصائر العقول، والمراد: الآيات التسع، ثم قال موسى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفْرَعُونَ مَثْبُورًا﴾.

قوله: «مَثْبُورًا» مفعول ثانٍ، واعترض بين المفعولين بالنداء، والمَثْبُورُ: المهلك؛ يقال: ثبّرهُ الله، أي: أهلكه، قال ابن الزبيري: [الخفيف]

٣٤٧٧ - إِذْ أَجَارِيَ الشَّيْطَانُ فِي سَنَنِ الْغَيْثِ سِي وَمَسَّنْ مَالَ مَيْلَهُ مَثْبُورًا^(٣) وَالثُّبُورُ: الهلاك؛ قال تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجَدًا﴾ [الفرقان: ١٤].

وقال ابن عباس: مَثْبُورًا، أي: ملعوناً، وقال الفراء: مصروفاً ممنوعاً عن الخير، والعرب تقول: ما ثبّرَكَ عن هذا؟ أي: ما منعَكَ عن هذا، وما صرفَكَ عنه؟

قال أبو زيد: يقال ثبّرْت فلاناً عن الشيء، أثبّره، أي رددته عنه.

فصل في جواب موسى لفرعون بكونه مَثْبُورًا

واعلم أن فرعون لما وصف موسى - عليه السلام - بكونه مسحوراً، أجابه موسى

(٢) ينظر: الإملاء ٩٧/٢.

(١) ينظر: الرازي ٥٥/٢١.

(٣) ينظر البيت في تفسير الطبري ١١٧/١٥، البحر المحيط ٦٧/٦، الجمهرة ٢٧٧/٢، والدر المصون ٤/

٤٢٥، مجاز القرآن ٣٩٢/١.

بأنك مثبور، أي: أن هذه الآيات ظاهرات، ومعجزات ظاهرة؛ لا يرتاب العاقل في أنها من عند الله؛ وأنه أظهرها لأجل تصديقي، وأنت تنكرها حسداً، وعناداً، ومن كان كذلك، كان عاقبته الدمار والهلاك.

ثم قال تعالى: ﴿فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفِزَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾.

أي: أراد فرعون أن يخرج موسى - عليه السلام - وبني إسرائيل من الأرض أي: أرض مصر.

قال الزجاج: لا يبعد أن يكون المراد من استفزازهم إخراجهم منها بالقتل، أو بالتحية، وتقدم الكلام على الاستفزاز، ثم قال: ﴿فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا﴾.

وهو معنى ما ذكره الله في قوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]، أي: إن فرعون أراد إخراج موسى من أرض مصر؛ لتخلص له تلك البلاد، فأهلك الله فرعون، وجعل تلك الأرض خالصة لموسى ولقومه، وقال من بعد هلاك فرعون لبني إسرائيل: اسكنوا الأرض خالصة لكم، خالية من عدوكم، يعني: أرض مصر والشام، ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ﴾. يعني: القيامة ﴿جِئْنَا بِكَ لَافِقًا﴾ من ههنا وههنا.

وفي ﴿لَافِقًا﴾: وجهان:

أحدهما: أنه حال، وأن أصله مصدر لفّ يلفّ لفيفاً؛ نحو: النذير والتكبير، أي: جئنا بكم منضمماً بعضكم إلى بعض، من لفّ الشيء يلفّه لفاً، والالف: المتداني الفخذين، وقيل: العظيم البطن^(١).

والثاني: أنه اسم جمع، لا واحد له من لفظه، والمعنى: جئنا بكم جميعاً، فهو في قوة التأكيد.

واللّفيف: الجمع العظيم من أخلاط شتى من الشريف، والدنيء، والمطيع، والعاصي، والقوي، والضعيف، وكل شيء خلطته بشيء آخر، فقد لفته، ومنه قيل: لفتت الجيوش: إذا ضرب بعضها ببعض.

قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (١٠٥) ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ (١٠٦) ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ (١٠٧) ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ (١٠٨) ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ (١٠٩) ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُتُمْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ (١١٠)

وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرًا ﴿١٠٥﴾

قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ الآية.

لما بين أن القرآن معجز قاهر دال على الصدق في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّيَ أَجْتَعَتِ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ﴾ [الإسراء: ٨٨].

ثم حكي عن الكفار أنهم لم يكتفوا بهذا المعجز، بل طلبوا أشياء أخرى، ثم أجاب تعالى بأنه لا حاجة إلى إظهار معجزات أخرى، وبين ذلك بوجوه كثيرة:

منها: أن قوم موسى آتاهم تسع آيات بينات، فلما جحدوا بها أهلكهم الله، فكذا ههنا، أي: أن المعجزات التي اقترحها قوم محمد ﷺ ثم كفروا بها؛ فوجب إنزال عذاب الاستئصال بهم، وذلك غير جائز في الحكمة؛ لعلهم تعالى أن فيهم من يؤمن، أو من يظهر من نسله مؤمن. لما تم هذا الجواب، عاد إلى حال تعظيم القرآن؛ فقال: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْ﴾، أي: ما أردنا بإنزاله إلا إظهار الحق.

قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾: في هذا الجار ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه متعلق بـ «أنزلناه»، والباء سببية، أي: أنزلناه بسبب الحق.

والثاني: أنه حال من مفعول «أنزلناه»، أي: ومعه الحق.

فتكون الباء بمعنى «مع» قاله الفارسي؛ كما تقول: نزل بعدته، وخرج بسلاحه.

والثالث: أنه حال من فاعله، أي: ملتبس بالحق، وعلى هذين الوجهين يتعلق بمحذوف.

والضمير في «أنزلناه» الظاهر عوده للقرآن: إما الملفوظ به في قوله قبل ذلك ﴿عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ ويكون ذلك جرياً على قاعدة أساليب كلامهم، وهو أن يستطرد المتكلم في ذكر شيء لم يسبق له كلامه أولاً، ثم يعود إلى كلامه الأول. وإما للقرآن غير الملفوظ أولاً؛ لدلالة الحال عليه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] وقيل: يعود على موسى؛ كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقيل: على الوعد، وقيل: على الآيات التسع، وذكر الضمير، وأفرده؛ حملاً على معنى الدليل والبرهان.

قوله: «وبالحق نزل» فيه الوجهان الأولان، دون الثالث؛ لعدم ضمير آخر غير ضمير القرآن لاحتمال أن يكون التقدير: نزل بالحق؛ كما تقول: نزلت بزيد، وعلى هذا التقدير: فالحق محمد ﷺ. وفي هذه الجملة وجهان:

أحدهما: أنها للتأكيد؛ وذلك أنه يقال: أنزلته، فنزل، وأنزلته فلم ينزل؛ فجاء بقوله «وبالحق نزل»؛ دفعاً لهذا الوهم، وقيل: ليست للتأكيد، والمغايرة تحصل بالتغاير

بين الحقَّين، فالحق الأول التوحيد، والثاني الوعد والوعيد، والأمر والنهي، وقال الزمخشري: «وما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلا ملتبساً بالحق والحكمة؛ لاشتماله على الهداية إلى كل خير، أو ما أنزلناه من السماء إلا بالحق محفوظاً بالرَّصْد من الملائكة، وما نزل على الرسول إلا محفوظاً بهم من تخليط الشياطين»، و «مبشراً ونذيراً»: حالان من مفعول «أرسلناك» مبشراً للمطيعين، ونذيراً للعاصين، فإن قبلوا الدين الحق، انتفعوا به، وإلا فليس عليك من كفرهم [شيء]»^(١).

قوله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقَّتَهُ﴾ الآية: في نصب «قُرْآنًا» أوجه:

أظهرها: أنه منصوب بفعل مقدر، أي: «وَاتَيْنَاكَ قُرْآنًا» يدل عليه قوله ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى﴾.

الثاني: أنه منصوب؛ عطفاً على الكاف في «أرسلناك»؛ قال ابن عطية: «من حيث كان إرسال هذا، وإنزال هذا بمعنى واحد».

الثالث: أنه منصوب؛ عطفاً على «مبشراً ونذيراً» قال الفراء^(٢): «هو منصوب بـ «أرسلناك»، أي: ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقُرْآنًا؛ كما تقول: ورحمة يعني: لأن القرآن رحمة»، بمعنى أنه جعل نفس القرآن مراداً به الرحمة؛ مبالغة، ولو ادعى ذلك على حذف مضاف، كان أقرب، أي: «وذا قرآن» وهذان الوجهان متكلفان.

الرابع: أن ينتصب على الاشتغال، أي: وفرقنا قُرْآنًا فرقناه، واعتذر أبو حيان عن ذلك، أي: عن كونه لا يصحُّ الابتداء به، لو جعلناه مبتدأ؛ لعدم مسوغ؛ لأنه لا يجوز الاشتغال إلا حيث يجوز في ذلك الاسم الابتداء، بأنْ ثمَّ صفة محذوفة، تقديره: وقُرْآنًا أي قرآن، بمعنى عظيم، و «فَرَقْنَاهُ» على هذا: لا محل له؛ بخلاف الأوجه المتقدمة؛ فإن محله النصب؛ لأنه نعت لـ «قُرْآنًا».

وقرأ العامة «فَرَقْنَاهُ» بالتخفيف، أي: بَيَّنَّا حلاله وحرامه، أو فرقنا فيه بين الحق والباطل، وقرأ^(٣) علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وأبي، وعبد الله، وابن عباس والشعبي، وقتادة، وحميد في آخرين بالتشديد، وفيه وجهان:

أحدهما: أنَّ التضعيف فيه للتكثير، أي: فرقنا آياته بين أمرٍ ونهي، وحكم وأحكام، ومواعظ وأمثال، وقصص وأخبار ماضية ومستقبل.

والثاني: أنه دالٌّ على التفريق والتنجيم.

قال الزمخشري: «وعن ابن عباس: أنه قرأ مشدداً، وقال: لم ينزل في يومين، ولا

(١) سقط من ب.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٢/٢.

(٣) ينظر: المحتسب ٢٣/٢، والقرطبي ٢١٩/١٠، والبحر ٨٤/٦، والدر المصون ٥٢٧/٤.

في ثلاثة، بل كان بين أوله وآخره عشرون سنة، يعني أن «فرق» بالتخفيف يدل على فصل متقارب.

قال أبو حيان: «وقال بعض من اختار ذلك - يعني التنجيم - لم ينزل في يوم، ولا يومين، ولا شهر، ولا شهرين، ولا سنة، ولا سنتين؛ قال ابن عباس: كان بين أوله، وآخره عشرون سنة، كذا قال الزمخشري، عن ابن عباس».

قال شهاب الدين: ظاهر هذا: أن القول بالتنجيم: ليس مرويًا عن ابن عباس، ولا سيما وقد فصل قوله «قَالَ ابن عباس» من قوله «وقال بعض من اختار ذلك»، ومقصوده أنه لم يسنده لابن عباس؛ ليتيم له الرد على الزمخشري في أن «فَعَلَ» بالتشديد لا يدل على التفريق، وقد تقدم له معه هذا المبحث أول هذا الموضوع^(١).

قال ابن الخطيب^(٢): والاختيار عند الأئمة: «فَرَقْنَاهُ» بالتخفيف، وفُسِّرَه أبو عمرو: بَيَّنَّاهُ.

قال أبو عبيدة: التخفيف أعجب إلي؛ لأن معناه: بيَّناه، ومن قرأ بالتشديد، لم يكن له معنى إلا أنه أنزل متفرقًا، [فالتفرُّق]^(٣) يتضمَّن التبيين، ويؤكد ما رواه ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال: فَرَقْتُ، أو أَفَرَقْتُ بين الكلام، وفَرَقْتُ بين الأجسام؛ ويدل عليه قوله ﷺ: «الْبَيِّنَانِ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»^(٤) ولم يقل: «يَتَفَرَّقَا».

فصل في نزول القرآن مفرقاً

قال ابن الخطيب^(٥): إن القوم قالوا: هَبْ أَنْ هذا القرآن معجز، إلا أنه بتقدير أن يكون الأمر كذلك، فكان من الواجب أن ينزله الله عليك دفعة واحدة؛ ليظهر فيه وجه الإعجاز؛ فجعلا إتيان الرسول به مفرقاً شبهة في أنه يتفكر في فصل فصل، ويقرؤه عليهم، فأجاب الله عن ذلك أنه إنما فرقه ليكون حفظه أسهل؛ ولتكون الإحاطة والوقوف على دلائله، وحقايقه، ودقائقه أكمل.

قال سعيد بن جبیر^(٦): نزل القرآن كله في ليلة القدر من السماء العليا إلى السماء السفلى، ثم فصل في السنين التي نزل فيها، ومعنى الآية: قَطَعْنَاهُ آيَةً آيَةً، وسورة وسورة.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٥٨/٢١.

(١) في ب: الكتاب.

(٣) في ب: ما الفرق.

(٤) أخرجه البخاري ٣٨٤/٤، في كتاب البيوع: باب إذا لم يُؤْتِ الخيار هل يجوز البيع (٢١٠٩). وأبو داود في السنن ٢٧٣/٣، في كتاب البيوع: باب في خيار المتبايعين (٣٤٥٥) ومسلم في ١٧٦٣/٣ كتاب البيوع: باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٤٣ - ١٥٣١).

(٦) ذكره الرازي في «تفسيره» ٥٧/٢١.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ٥٧/٢١.

قوله: «لَتَقْرَأَهُ» متعلق بـ «فَرَقْتَاهُ»، وقوله «عَلَى مُكْتَبٍ» فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه متعلق بمحذوف، على أنه حال من الفاعل، أو المفعول في «لَتَقْرَأَهُ»، أي: متمهلاً مترسلاً.

الثاني: أنه بدل من «عَلَى النَّاسِ» قاله الحوفي، وهو وهم؛ لأن قوله «عَلَى مُكْتَبٍ» من صفات القارئ، أو المقرؤ من جهة المعنى، لا من صفات الناس؛ حتى يكون بدلاً منهم.

الثالث: أنه متعلق بـ «فَرَقْتَاهُ».

قال أبو حيان: «والظاهر تعلق «عَلَى مُكْتَبٍ» بقوله «لَتَقْرَأَهُ»، ولا يبالى بكون الفعل يتعلق به حرفاً جر من جنس واحد؛ لأنه اختلف معنى الحرفين؛ لأن الأول في موضع المفعول به، والثاني في موضع الحال، أي: متمهلاً مترسلاً».

قال شهاب الدين: قوله أولاً: إنه متعلق بقوله «لَتَقْرَأَهُ»: ينافي قوله في موضع الحال، لأنه متى كان حالاً، تعلق بمحذوف، لا يقال: أراد التعلق المعنوي، لا الصناعي؛ لأنه قال: ولا يبالى بكون الفعل يتعلق به حرفاً جر من جنس واحد، وهذا تفسير إعراب، لا تفسير معنى.

والمُكْتَبُ: التَّطَاوُلُ في المدة، وفيه ثلاثة لغات: الضم، والفتح - ونقل القراءة بهما الحوفي، وأبو البقاء^(١) - والكسر، ولم يقرأ به فيما علمت، وفي فعله الفتح والضم وسيأتي بيانه، إن شاء الله تعالى في التَّمْلِ [الآية: ٢٢] ومعنى «عَلَى مُكْتَبٍ» أي على تودة، وترسل في ثلاث وعشرين سنة ﴿وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ على الحد المذكور.

قوله: ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا﴾: يخاطب الذين اقترحوا تلك المعجزات العظيمة؛ على وجه التهديد والإنكار، أي: أنه تعالى، أوضح البينات والدلائل، وأزاح الأعداء، فاختاروا ما يريدون.

﴿إِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ﴾ أي: من قبل نزول القرآن، قال مجاهد^(٢): هم ناس من أهل الكتاب، كانوا يطلبون الدين قبل مبعث النبي ﷺ ثم أسلموا بعد مبعثه؛ كزيد بن عمرو بن نفيل، وسلمان الفارسي، وأبي ذر، وورقة بن نوفل، وغيرهم.

﴿إِذَا يَتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ يعني القرآن.

﴿يَجْرُونَ لِلْآذْقَانِ سَجْدًا﴾. يعني: يسقطون للأذقان، قال ابن عباس: أراد به الوجوه^(٣).

قوله: ﴿لِلْآذْقَانِ﴾: في اللام ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: الإملاء ٩٧/٢.

(٢) ينظر: معالم التنزيل ١٤١/٣.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٤١/٣.

أحدها: أنها بمعنى «على»، أي: على الأذقان؛ كقولهم: خرّ على وجهه.
والثاني: أنها للاختصاص، قال الزمخشري: فإن قيل: حرف الاستعلاء ظاهر
المعنى، إذا قلت: خرّ على وجهه، وعلى ذقنه، فما معنى اللام في «خرّ لذقنه»،
ولو جهه؟ قال: [الطويل]

٣٤٧٨ - فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدِينِ وَلِلْقَمِ^(١)

قلت: معناه: جعل ذقنه، ووجهه [للخروء]، قال الزجاج: الذَّقْنُ: مجمع
اللّحيين، وكلما يبتدىء الإنسان بالخرور إلى السجود، فأقرب الأشياء من الجبهة إلى
الأرض الذَّقْنُ.

وقيل: الأذقان اللّحي؛ فإن الإنسان، إذا بالغ في السجود، والخضوع، ربّما مسح
لحيته على الثراب؛ فإنّ اللحية يبالغ في تنظيفها، فإذا عقرها بالثراب، فقد أتى بغاية
التعظيم [للخروء]^(٢).

واختصّ به؛ لأنّ اللام للاختصاص، وقال أبو البقاء^(٣): «والثاني: هي متعلقة بـ
«يَخْرُونَ»، واللام على بابها، أي: مذنون للأذقان».

والأذقان: جمع ذقن، وهو مجمع اللّحيين؛ قال الشاعر: [الطويل]

٣٤٧٩ - فَخَرُّوا لِأَذْقَانِ الْوُجُوهِ تَشْوِشَهُمْ سِبَاعَ مِنَ الطَّيْرِ الْعَوَادِي وَتَشْتَفُ^(٤)

و «سُجْدًا» حال، وجوّز أبو البقاء^(٥) في «للأذقان» أن يكون حالاً، قال: «أي:
ساجدين للأذقان» وكأنه يعني به «للأذقان» الثانية؛ لأنّه يصير المعنى: ساجدين للأذقان
سجداً؛ ولذلك قال: «والثالث: أنها - يعني اللام - [بمعنى] «على»؛ فعلى هذا يكون
حالاً من «يَكُونُ»، و «يَكُونُ» حال».

فإن قيل: لم قيل: يَخْرُونَ للأذقان سجداً، ولم يقل يسجدون؟

والجواب: أن المقصود من هذا اللفظ مسارعتهن إلى ذلك؛ حتّى أنهم يسقطون.

ثم قال: ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾، أي: كان قولهم في سجودهم:
«سبحان ربّنا»، أي: ينزهونه، ويعظمونه ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ أي: بإنزال القرآن،
وبعث محمد - عليه الصلاة والسلام - وهذا يدلّ على أنّ هؤلاء كانوا من أهل الكتاب،
لأنّ الوعد ببعثة محمد سبق في كتابهم، وهم كانوا ينتظرون إنجاز ذلك الوعد، ثم قال:
﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ﴾.

(٢) زيادة من أ.

(١) تقدم.

(٣) ينظر: الإملاء ٩٨/٢.

(٤) ينظر البيت في البحر المحيط ٦٧/٦، الدر المنثور ٤٢٨/٤.

(٥) ينظر: الإملاء ٩٨/٢.

والفائدة في هذا التكرير اختلاف الحالين، وهما:

خُرُورُهُمْ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ بِأَكِينٍ، فِي حَالِ اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَزَيْدُهُمْ خُشُوعًا﴾.

وجاءت الحال الأولى اسماً؛ لدلالته على الاستقرار، والثانية فعلاً؛ لدلالته على التجدد والحدوث.

ويجوز أن يكون القول دلالة على تكرير الفعل منهم.

وقوله: «يَبْكُونَ»، معناه: الحال، ﴿وَزَيْدُهُمْ خُشُوعًا﴾، أي: تواضعاً.

قوله: ﴿وَزَيْدُهُمْ﴾: فاعل «يزيد»: إمّا القرآن، أو البكاء، أو السجود، أو المتلو، لدلالة قوله: «إِذَا يَتْلَى».

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ الآية.

قال ابن عباس^(١): سجد رسول الله ﷺ بمكة ذات ليلة، فجعل يبكي، ويقول في سجوده: (يا الله، يا رحمن). فقال أبو جهل: إنّ محمداً ينهانا عن آلهتنا، وهو يدعو إلهين، فأنزل الله هذه الآية، ومعناه: أنّهما اسمان لواحد، [أي: أيّ هذين الاسمين سميتم، فله الأسماء الحسنى].

قوله: ﴿أَيُّمَا تَدْعُوا﴾: [«أَيُّمَا» منصوب بـ «تَدْعُوا»] على المفعول به، والمضاف إليه محذوف، أي: أيّ الاسمين، و «تَدْعُوا» مجزوم بها، فهي عاملة معمولة، وكذلك الفعل، والجواب الجملة الاسمية من قوله «فله الأسماء الحسنى». وقيل: هو محذوف، تقديره: جاز، ثم استأنف، فقال: فله الأسماء الحسنى، وليس بشيء.

والتنوين في «أَيُّمَا» عوض من المضاف إليه، وفي «ما» قولان:

أحدهما: أنها مزيدة للتأكيد.

والثاني: أنها شرطية جمع بينهما؛ تأكيداً كما جمع بين حرفي الجر؛ للتأكيد، وحسنه اختلاف اللفظ؛ كقوله: [الطويل]

٣٤٨٠ - فَأُضْبِحَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ^(٢)

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف^(٣) «أَيُّمَا مِنْ تَدْعُوا» فقل: «مَنْ» تحتل الزيادة على رأي الكسائي؛ كقوله: [الكامل]

٣٤٨١ - يَا شَاةَ مِنْ قَنْصٍ لَمَنْ حَلَّتْ لَهُ^(٤)

(١) ينظر: تفسير القرطبي (٣٤٢/١٠) وأخرجه الطبري (١٦٥/٨) بمعناه.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٨٧/٦، الدر المصون ٤٢٨/٤.

(٤) تقدم.

واحتمل أن تكون شرطية، وجمع بينهما؛ تأكيداً لما تقدّم، و «تَدْعُوا» هنا يحتمل أن يكون من الدعاء، وهو النداء، فيتعدّى لواحد، وأن يكون بمعنى التسمية، فيتعدّى لاثنتين، إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجرّ، ثم يتسع في الجارّ فيحذف؛ كقوله: [الطويل]

٣٤٨٢ - دَعْنِي أَخَاهَا أُمَّ عَمْرٍو (١)

والتقدير: قل: ادْعُوا معبودكم بالله، أو بالرّحمن، بأيّ الاسمين سمّيته، وممّن ذهب إلى كونها بمعنى «سَمَى» الزمخشري.

ووقف الأخوان^(٢) على «أَيَّا» بإبدال التنوين ألفاً، ولم يقفوا على «مَا»؛ تبييناً لانفصال «أَيَّا» من «مَا»، ووقف غيرهما على «مَا»؛ لامتزاجها بـ «أَيٍّ»؛ ولهذا فصل بها بين «أَيٍّ»، وبين ما أضيفت إليه في قوله تعالى ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وقيل: «مَا» شرطية عند من وقف على «أَيَّا»، وجعل المعنى: أيّ الاسمين دعوتوه به، جاز، ثم استأنف «مَا تدعوا، فله الأسماء الحسنى»، يعني أنّ «مَا» شرط ثانٍ، و «قُلْ الأَسْمَاءُ» جوابه، وجواب الأول مقدر، وهذا مردود بأن «مَا» لا تطلق على آحاد أولي العلم، وبأنّ الشرط يقتضي عموماً، ولا يصحّ هنا، وبأن فيه حذف الشرط والجزاء معاً.

فصل

والمعنى: أَيَّا ما تدعوا، فهو حسن؛ لأنه إذا حسنت أسماءه، فقد حسن هذان الاسمان؛ لأنّهما منها، ومعنى حسن أسماء الله كونها مفيدة لمعاني التمجيد والتّقدّيس واحتجّ الجبائي^(٣) بهذه الآية، فقال: لو كان تعالى خالقاً للظلم، والجور، لصحّ أن يقال: يا ظالم، حينئذٍ يبطل ما ثبت بهذه الآية من كون أسمائه بأسرها حسنة.

والجواب: أنّا لا نسلّم أنه لو كان خالقاً لأفعال العباد، لصحّ وصفه بأنّه ظالم، وجائر، كما لا يلزم من كونه خالقاً للحركة والسكون، والسود، والبياض أن يقال: ما متحرك، ويا ساكن، ويا أبيض، ويا أسود.

فإن قيل: فيلزم أن يقال: يا خالق الظلم والجور.

فالجواب: يلزمكم أن تقولوا: يا خالق العذرات، والديدان، والخنافس؛ كما أنكم تقولون: ذلك حقّ في نفس الأمر، وإنّما الأدب أن يقال: يا خالق السموات والأرض، فكذا قولنا هنا.

ثم قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ يَهَا﴾.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: التيسير ٦١، الإتحاف ٢/٢٠٦، الدر المصون ٤/٤٢٩.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٥٩/٢١.

وروى سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس^(١) في هذه الآية، قال: كان رسول الله ﷺ يرفع صوته بالقراءة، فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله، ومن جاء به، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾، أي: بقراءتك، أي: فيسمعك المشركون؛ فيسبوا القرآن، ويسبوا الله عدواً بغير علم.

قوله: ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ فلا يسمعك أصحابك.

قوله: ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

روى أبو قتادة أن النبي ﷺ طاف بالليل على دور أصحابه؛ فكان أبو بكر يخفي صوته بالقراءة، وكان عمر يرفع صوته، فلما جاء النهار، وجاء أبو بكر وعمر، فقال النبي ﷺ: هِيَ لَكَ، مَرَزْتُ بِكَ، وَأَنْتَ تَقْرَأُ، وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ، فقال: إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ نَاجِيَّتٍ، قَالَ: فَارْفَعْ قَلِيلًا، وَقَالَ لِعُمَرَ: مَرَزْتُ بِكَ، وَأَنْتَ تَقْرَأُ، وَأَنْتَ تَرْفَعُ مِنْ صَوْتِكَ، فقال: إِنِّي أَوْقَطُ اللُّسَنَانَ، وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، فقال: اخْفِضْ قَلِيلًا^(٢).

وقيل: المراد (ولا تجهر بصلاتك كلها)، ولا تخافت بها كلها (وابتغ بين ذلك سبيلاً) بأن تجهر بصلاة الليل، وتخافت بصلاة النهار.

وقيل: الآية في الدعاء، وهو قول أبي هريرة، وعائشة، والنخعي، ومجاهد، ومكحول، وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال في هذه الآية، قال: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ والمسألة^(٣).

قال عبد الله بن شداد: كان أعراب من بني تميم، إذا سلم النبي ﷺ قالوا: اللهم ارزقنا مالاً ولداً يجهرون، فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾.

أي: لا ترفع صوتك بقراءتك، ودعائك، ولا تخافت بها.

والمُخَافَةُ: خفض الصوت والسكوت.

يقول: خفت صوته يخفته خفوتاً، إذا ضعف وسكن، وصوت خفيته، أي: خفيض.

ومنه يقال للرجل، إذا مات: قد خفت كلامه، أي: انقطع كلامه، وخفت الزرع،

(١) أخرجه البخاري (٢٥٧/٨) كتاب التفسير: باب ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها حديث (٤٧٢٢) من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس.

(٢) أخرجه أبو داود ٨١/٢، في كتاب الصلاة باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (١٣٢٩)، والترمذي ٣٩/٢، في كتاب أبواب الصلاة: باب ما جاء في قراءة الليل (٤٤٧)، والحاكم في المستدرک ٣١٠/١ في صلاة التطوع: باب تحريض قيام الليل (١١٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٣/٨) كتاب التفسير: باب سورة بني إسرائيل وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٤٢) عن عائشة والنخعي ومجاهد ومكحول.

إذا ذبل، وخفت الرجل بقراءته، يتخافتُ بها، إذا لم يبيّن قراءته برفع الصوت، وقد تخافت القوم، إذا تسارّوا بينهم.

فصل في المستحب في الدعاء

واعلم أن الجهر بالدعاء منهي عنه، والمبالغة في الإسرار غير مطلوبة، والمستحب التوسط، وهو أن يسمع نفسه؛ كما روي عن ابن مسعود^(١): أنه قال: لم يتخافت من يسمع أذنيه.

واعلم أن العدل هو رعاية الوسط؛ كما مدح الله هذه الأمة بقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومدح المؤمنين بقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

وأمر الله تعالى رسوله ﷺ فقال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] فكذا ههنا: نهى عن الطرفين، وهما الجهر والمخافتة، وأمر بالتوسط بينهما، فقال: ﴿وَاتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

وقال بعضهم: الآية منسوخة بقوله - تعالى - : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

وهو بعيد.

واعلم أنه تعالى، لما أمر بأن لا يذكر، ولا ينادى، إلا بأسمائه الحسنى، علم كيفية التمجيد؛ فقال:

﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَمْ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ وَئٍ مِّنَ الدَّلِيلِ﴾.

فذكر ثلاثة أنواع من صفات التنزيه والجلال:

الأول: أنه لم يتخذ ولداً، والسبب فيه وجوه:

أولها: أن الولد هو الشيء المتولد من أجزاء ذلك الشيء، فكل من له ولد، فهو مركب من الأجزاء، والمركب محدث، والمحدث محتاج؛ لا يقدر على كمال الإنعام؛ فلا يستحق كمال الحمد.

وثانيها: أن كل من له ولد، فهو يمسك جميع النعم لولده، فإذا يكن له ولد، أفاض كل النعم على عبده.

وثالثها: أن الولد هو الذي يقوم مقام الوالد بعد انقضائه، فلز كان له ولد، لكان

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧١/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٧٦/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي شبة.

منقضيًا فانيًا، ومن كان كذلك، لم يقدر على كمال الإنعام في جميع الأوقات؛ فوجب ألا يستحقَّ الحمد على الإطلاق.

وهذه الآية ردُّ على اليهود في قولهم ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وردُّ على النصارى في قولهم ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] وعلى مشركي العرب في قولهم: «الملائكة بناتُ الله».

والنوع الثاني من الصفات السلبية قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ شَرِيكَ فِي الْمَلِكِ﴾. والسبب في اعتبار هذه الصفة: أنه لو كان له شريك، فلا يعرف كونه مستحقًا للحمد والشكر.

والنوع الثالث: قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ وَلِيٌّ مِنَ الدَّلِّ﴾. والسبب في اعتباره: أنه لو جاز عليه وليٌّ من الدلِّ، لم يجب شكره؛ لتجويز أن يكون غيره حمله على ذلك الإنعام.

أما إذا كان منزهاً عن الولد، وعن الشريك، وعن أن يكون له وليٌّ يلي أمره، كان مستوجباً لأعظم أنواع الحمد والشكر. قوله: ﴿مِّنَ الدَّلِّ﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها صفة لـ «وليٍّ»، والتقدير: وليٌّ من أهل الدلِّ، والمراد بهم: اليهود والنصارى؛ لأنهم أذلُّ الناس. والثاني: أنها تبعية.

الثالث: أنها للتعليل، أي: من أجل الدلِّ، وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشريُّ فإنه قال: «وليٌّ من الدلِّ: ناصر من الدلِّ، ومانع له منه؛ لاعتزازه به، أو لم يوالِ أحداً؛ لأجل مذلةً به؛ ليدفعها بموالاته».

وقد تقدَّم الفرق بين الدلِّ والدلِّ في أول هذه السورة [الآية: ٢٤].

فصل في معنى قوله: ﴿وَكَبِيرَةٌ تَبْكَرُ﴾

سعى قوله: ﴿وَكَبِيرَةٌ تَبْكَرُ﴾، أي: أنَّ التمجيد يكون مقروناً بالتكبير، والمعنى: عظمه عن أن يكون له شريك، أو وليٌّ؛ قال - عليه الصلاة والسلام - «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَرْبَعٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٦٨٥/٣) كتاب الأدب: باب كراهية التسمية بالأسماء القبيحة ونحوه (٢١٣٧/١٢). من حديث سمرة بن جندب.

فصل

روى أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَرَّقَ قَلْبُهُ عِنْدَ ذِكْرِ الْوَالِدَيْنِ أُعْطِيَ فِي الْجَنَّةِ قِنْطَارَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ، وَالْقِنْطَارُ أَلْفُ أَوْقِيَّةٍ، وَمِائَتَا أَوْقِيَّةٍ، كُلُّ أَوْقِيَّةٍ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١).

وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: قول العبد: «الله أكبر خيراً من الدنيا وما فيها» وهذه الآية خاتمة التوراة^(٢).

وروى مطرف، عن عبد الله بن كعب، قال: «اِفْتَتَحَتِ التَّوْرَةُ بِفَاتِحَةِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَخُتِمَتْ بِخَاتَمَةِ هَذِهِ السُّورَةِ»^(٣).

وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كان النبي ﷺ إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب، علّمه: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً الْآيَةَ^(٤).

وقال عبد الحميد بن واصل: سَمِعْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الْآيَةَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ الْأَرْضِ وَالْجِبَالِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فَيَمْنَنَ رَعْمَ أَنْ لَهُ وَلِداً: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَخُزُّ السَّمَاءِ هَذَا﴾»^(٥).

(١) أخرجه الشعلبي وابن مردويه والواحدي كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٢٩٦/٢) وهو حديث موضوع وقد تقدم.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٢٢٣/١٠).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٧٧/٤) وعزاه إلى ابن أبي شيبه.

(٥) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢٢٤/١).

سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الكهف قال ابن عباس مكية غير أربعين آية منها، وهي مائة وعشر آيات، وألف وخمسمائة وسبع وسبعون كلمة، وعدد حروفها ستة آلاف وثلاثمائة وستون حرفاً.

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا ۖ فَيَتَمَنَّا يُغْنِيَكُمْ عَنْهُ وَنُسْخَرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۖ مَكْثُوثِينَ فِيهِ أَبَدًا ۖ﴾ (٢).

قال ابن الخطيب^(١): تقدم الكلام في الحمد، والذي أقوله ها هنا: إن التسييح أينما جاء فإنما جاء مقدماً على التحميد؛ ألا ترى أنه يقال: «سبحان الله والحمد لله».

وإذا عرف هذا، فنقول: إنه تعالى - جلَّ جلاله - ذكر التسييح عندما أخبر أنه أسرى بمحمد ﷺ فقال: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وذكر التحميد عندما ذكر إنزال الكتاب عليه فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾.

ثم قال^(٢): والمشبهة استدلوا بلفظ الإسراء في السورة المتقدمة وبلغف الإنزال في هذه السورة على أنه تعالى مختص بجهة فوق.

والجواب عنه مذكور في سورة الأعراف في تفسير قوله ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْوَرْدَيْنِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

واعلم: أنه تعالى أثنى على نفسه بإنعامه على خلقه، وخصَّ رسوله ﷺ بالذكر؛ لأنَّ إنزال الكتاب القرآن عليه كان نعمةً عليه على الخصوص وعلى سائر الناس على العموم.

أما كونه نعمةً عليه؛ فلأنه تعالى أطلعه بواسطة هذا الكتاب الكريم على أسرار علم التوحيد والتَّنْزِيهِ وصفات الجلال وأحوال الملائكة وأحوال الأنبياء وأحوال القضاء والقدر، وتعلَّق أحوال العالم السفلي بأحوال العالم العلوي، وتعلَّق أحوال عالم الآخرة بعالم الدنيا، وكيفية نزول القضاء من عالم الغيب، وذلك من أعظم النعم، وأما كونه

(١) ينظر: الفخر الرازي ٦٢/٢١.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٦٣/٢١.

نعمة علينا؛ فلائنه مشتملٌ على التكاليف والأحكام والوعد [والوعيد] والثواب والعقاب، فكلُّ واحدٍ ينتفعُ به بمقدار طاقته وفهمه.

قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ﴾: في هذه الجملة أوجهٌ، أحدها: أنها معطوفة على الصلة قبلها. والثاني: أنها اعتراضية بين الحال وهي «قيماً» وبين صاحبها وهو «الكتاب». والثالث: أنها حالٌ من «الكتاب»، ويترتب على هذه الأوجه القول في «قيماً».

قوله: ﴿قِيَمًا﴾: فيه أوجه: الأول: أنه حالٌ من «الكتاب». والجملة من قوله «ولم يجعل» اعتراض بينهما. وقد منع الزمخشري ذلك فقال: «فإن قلت: بم انتصب «قيماً»؟ قلت: الأحسن أن ينتصب بمضمر، ولم يجعل حالاً من «الكتاب» لأن قوله «ولم يجعل» معطوف على «أنزل» فهو داخلٌ في حيز الصلة، فجاعله حالاً فاصل بين الحال وذو الحال ببعض الصلة»، وكذلك قال أبو البقاء^(١). وجواب هذا ما تقدّم من أن الجملة اعتراضٌ لا معطوفة على الصلة.

الثاني: أنه حالٌ من الهاء في «له». قال أبو البقاء: «والحال مؤكدة. وقيل: منتقلة». قال شهاب الدين: القول بالانتقال لا يصح.

الثالث: أنه منصوب بفعل مقدر، تقديره: جعله قيماً. قال الزمخشري: «تقديره: ولم يجعل له عوجاً، جعله قيماً، لأنه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة». قال: «فإن قلت: ما فائدة الجمع بين نفي العوج وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنى عن الآخر؟ قلت: فائدته التأكيد فربّ مستقيم مشهودٌ له بالاستقامة، ولا يخلو من أدنى عوج عند السير والتصفح».

الرابع: أنه حالٌ ثانية، والجملة المنفية قبله حال أيضاً، وتعدد الحال لذي حال واحد جائز. والتقدير: أنزله غير جاعل له عوجاً قيماً.

والخامس: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملة قبله لأنها حال، وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائز، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قوله: «عرفتُ زيداً أبو من هو».

والضمير في «له» فيه وجهان، أحدهما: أنه للكتاب، وعليه التخارج المتقدمة. والثاني: أنه يعود على «عبده»، وليس بواضح.

وقرأ العامة بتشديد الياء، وأبان بن تغلب بفتحها خفيفة. وقد تقدّم القول فيها. ووقف حفص على تنوين «عوجاً» يبدله ألفاً، ويسكت سكتة لطيفة من غير قطع نفس، إشعاراً بأن «قيماً» ليس متصلاً بـ «عوجاً»، وإنما هو من صفة الكتاب. وغيره لم يعبأ بهذا الوهم فلم يسكت اتكالا على فهم المعنى.

قلت: قد يتأيد ما فعله حفص بما في بعض مصاحف الصحابة: «ولم يجعل له عوجاً، لكن جعله قيماً». وبعض القراء يطلق فيقول: يقف على «عوجاً»، ولم يقولوا: يبدل التنوين ألفاً، فيحتمل ذلك، وهو أقرب لغرضه فيما ذكرت.

ونقل أبو شامة عن ابن غلبون وأبي علي الأهوازي، يعني الإطلاق. ثم قال: «وفي ذلك نظر» - أي في إبدال التنوين ألفاً - فإنه لو وقف على التنوين لكان أدل على غرضه، وهو أنه واقف بنية الوصل». انتهى.

وقال الأهوازي: «ليس هو وقفاً مختاراً، لأن في الكلام تقديماً وتأخيراً، معناه: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً». قال شهاب الدين: دعوى التقديم والتأخير وإن كان قال به غيره كالبلغوي والواحدي وغيرهما إلا أنها مردودة لأنها على خلاف الأصل، وقد تقدم تحقيقه.

وفعل حفص في مواضع من القرآن مثل فعله هنا من سكتة لطيفة نافية لوهم محل. فمنها: أنه كان يقف على «مَرَقِدِنَا»، ويبتدىء: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]. قال: لئلاً يتوهم أن «هذا» صفة لـ «مَرَقِدِنَا» فالوقف يبين أن كلام الكفار انقضى، ثم ابتدىء بكلام غيرهم. قيل: هم الملائكة. وقيل: المؤمنون. وسيأتي في يس ما يقتضي أن يكون «هذا» صفة لـ «مَرَقِدِنَا» فيفوت ذلك.

ومنها: ﴿قِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]. كان يقف على نون «مَنْ» ويبتدىء «راقٍ» قال: لئلاً يتوهم أنها كلمة واحدة على فعال اسم فاعل للمبالغة من مرق يمرق فهو مراق.

ومنها: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] كان يقف على لام بل، ويبتدىء «ران» لما تقدم.

قال المهدوي: «وكان يلزم حفصاً مثل ذلك، فيما شاكل هذه المواضع، وهو لا يفعله، فلم يكن لقراءته وجه من الاحتجاج إلا اتباع الأثر في الرواية». قال أبو شامة: «أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليها: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِئْرَةَ لِلَّهِ جَيْمًا﴾ [يونس: ٦٥]، ينبغي الوقف على «قَوْلُهُمْ» لئلاً يتوهم أن ما بعده هو المقول»، وكذا ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٦، ٧] ينبغي أن يعتنى بالوقف على «النَّار» لئلا تتوهم الصفة.

قال شهاب الدين: وتوهم هذه الأشياء من أبعد البعيد. وقال أبو شامة أيضاً: «ولو لزم الوقف على اللام والنون ليطهرا للزم ذلك في كل مدغم». يعني في «بل ران» وفي «مَنْ راقٍ».

فصل

المعنى: ولم يجعل له عوجاً [قيماً]، أي مختلفاً.

قال تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ٨٢] .

قال أهل اللغة : العوج في المعاني كالعوج في الأعيان ، فالمراد منه نفي التناقض .
وقيل : معناه لم يجعله مخلوقاً .

روي عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر : ٢٨] أي غير مخلوق^(١) .

وقوله : «قيماً» فيما نقل عن ابن عباس أنه قال : يريد مستقيماً [قال ابن الخطيب :]^(٢) وهذا عندي مشكل ؛ لأنه لا معنى لنفي الاعوجاج إلا حصول الاستقامة ، فتفسير القِيم بالمستقيم يوجب التكرار ، بل الحق أن يقال : المراد من كونه قِيماً سبباً لهداية الخلق ، وأنه يجري بحذر من يكون قِيماً للأطفال ، فالأرواح البشرية كالأطفال ، والقرآن كالقِيم المشفق القيم بمصالحهم .

قوله : «لِيُنْذِرَ» في هذه اللام وجهان ، أظهرهما : أنها متعلقة بـ «قِيماً» قاله الحوفي .
والثاني : - وهو الظاهر - أنها تتعلق بـ «أنزل» . فاعل «لِيُنْذِرَ» يجوز أن يكون «الكتاب» وأن يكون الله ، وأن يكون الرسول .

و «أُنْذِرَ» يتعدى لاثنتين : ﴿إِنَّا أَنْذَرْتَكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبا : ٤٠] ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَافَةً﴾ [فصلت : ١٣] . ومفعوله الأول محذوف ، يقدره الزمخشري : «لِيُنْذِرَ الذين كفروا» ، وغيره : «لِيُنْذِرَ العباد» ، أو «لِيُنْذِرَكم» ، أو لينذر العالم . وتقديره أحسن لأنه مقابل لقوله «وَيُبَشِّرَ المؤمنين» ، وهم ضدهم .

وكما حذف المنذر وأتى بالمنذر به هنا ، حذف المنذر به وأتى بالمنتذر في قوله ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [الكهف : ٤٠] فحذف الأول من الأول لدلالة ما في الثاني عليه ، وحذف الثاني من الثاني لدلالة ما في الأول عليه ، وهو في غاية البلاغة ، ولما لم يتكرر البشارة ذكر مفعولها فقال : ﴿وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ .

قوله : ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ قرأ أبو بكر عن عاصم بسكون الدال مشمة الضم وكسر النون والهاء موصلة بياء ، فيقرأ «مِنْ لَدُنْهِ» والباقيون يضمون الدال ، ويسكنون النون ويضمون الهاء ، وهم على قواعدهم فيها : فابن كثير يصلها بواو نحو : منهو وعنهو ، وغيره لا يصلها بشيء .

وجه أبي بكر : أنه سكن الدال تخفيفاً كتسكين عين «عَصْد» فالنون ساكنة ، فالتقى ساكنان فكسر النون لالتقاء الساكنين ، وكان حقّه أن يكسر الأول على القاعدة المعروفة إلا أنه يلزم منه العود إلى ما قرأ منه ، وسيأتي لتحقيق هذا بيان في قوله تعالى : ﴿وَنَحْنُ اللَّهُ

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦١١/٥) وعزاه إلى الآجري في الشريعة وابن مردويه والبيهقي في «الأنساب والصفات» .

(٢) سقط من أ .

وَيَتَّقُوا [النور: ٥٢] في سورة النور، لَمَّا كسر النون إتباعاً على قاعدته ووصلها بياء. وأشم الدال إشارة إلى أصلها في الحركة.

والإشمام هنا عبارة عن ضمّ الشفتين من غير نطق، ولهذا يختصّ به البصير دون الأعمى، هكذا قرّره القراء وفيه نظر؛ لأنّ الإشمام المشار إليه إنما يتحقق عند الوقف على آخر الكلمة فلا يليق إلاّ بأن يكون إشارة إلى حركة الحرف الآخر المرفوع إذا وقف عليه نحو: «جاء الرجل»، وهكذا قدره النحويون. وأمّا كونه يؤتى به في وسط الكلمة فلا يتصور إلاّ أن يقف المتكلم على ذلك الساكن ثم ينطق بـ «ياء» الكلمة. وإذا جرّبت نطقك في هذا الحرف الكريم وجدت الأمر كذلك، لا ينطق به بالدال الساكنة مشيراً إلى ضمها إلاّ حتى يقف عليها، ثم يأتي بـ «ياء» في الكلمة.

فإن قلت: إنّما آتي بالإشارة إلى الضمة بعد فراغي من الكلمة بأسرها. قيل لك: فانت الدلالة على تعيين^(١) ذلك الحرف المشار إلى حركته.

فالجواب عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يصلح أن يشار إلى حركته وهو الدال. وقد تقدّم في «يوسف» أن الإشمام في ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] إذا فسّرناه بالإشارة إلى الضمة: منهم من يفعله قبل كمال الإدغام، ومنهم من يفعله بعده، وهذا نظيره. وتقدّم أنّ الإشمام يقع بإزاء معانٍ أربعة تقدّم تحقيقها.

و «مَنْ لَدُنْهُ» متعلق بـ «لِيُنْذِرَ». ويجوز تعلقه بمحذوف نعتاً لـ «بِأَسَاءَ»، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «شديداً».

والبأس مأخوذ من قوله: ﴿يُعَذِّبُ بَيْنَ﴾ [الأعراف: ١٦٥] و «مَنْ لَدُنْهُ» أي: صادراً من عنده.

فصل

قال الزجاج: وفي «لَدُنْ» لغات يقال: لَدُ، وَلَدُنْ، وَلَدَى بمعنى واحد، وهي لا تتمكن ممكن «عند»؛ لأنّك تقول هذا القول الصواب عندي، ولا يقال: صوابٌ لدي، ويقال: عندي مالٌ عظيمٌ، [والمال]^(٢) غائب عنك، ولدني لما يليك لا غير. وقرئ^(٣) «وَيُشْرُ» بالرفع على الاستثناف. والمراد بالأجر الحسن الجنة.

قوله: ﴿مَكِّيْن﴾: حالٌ: إمّا من الضمير المجرور في «لَهُمْ»، أو المرفوع المستتر فيه، أو من «أجراً» لتخصّصه بالصفة، إلاّ أنّ هذا لا يجيء إلاّ على رأي الكوفيين. فإنهم لا يشترطون بروز الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له إذا أمن اللبس، ولو كان حالاً منه عند البصريين لقال: ماكثين هم فيه. ويجوز على رأي الكوفيين أن يكون صفة

(١) في ب: تغيير.

(٢) في ب: وهو.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩٥/٦.

ثانية لـ «أَجْرًا». قال أبو البقاء^(١): وقيل: هو صفة لـ «أَجْرًا»، والعائد الهاء في «فيه». ولم يتعرض لبروز الضمير ولا لعدمه بالنسبة إلى المذهبيين. و «أبدًا» منصوب على الظرف بـ «مَا كَثِيرٌ».

فصل

اعلم أنَّ المقصود من إرسال الرسل إنذارُ المذنبين وبشارة المطيعين، ولَمَّا كان دفع الضرر أهم عند ذوي العقول من إيصال النفع، لا جرم قَدَم الإنذار في اللفظ. قال الزمخشري^(٢): قرئ «وَيُبَشِّرُ» بالتخفيف والتثقيل و «مُكَيِّتٌ فِيهِ أَبَدًا» بمعنى خالدين.

فصل

قال القاضي^(٣): دلت الآية على صحّة قوله في مسائل: أحدها: أنَّ القرآن مخلوقٌ وبيانه من وجوه:

الأول: أنه تعالى وصفه بالإنزال والنزول، وذلك من صفات المحدثات؛ فإنَّ القديم لا يجوز عليه التغيير.

والثاني: أنه وصفه بكونه كتاباً، والكتب هو الجمع، وسُمِّي كتاباً لكونه مجموعاً من الحروف والكلمات، وما صحَّ فيه [من]^(٤) التركيب والتأليف فهو محدث.

الثالث: أنه تعالى أثبت الحمد لنفسه، على إنزال الكتاب، والحمد إنَّما يستحقُّ على النعمة، والنعمة محدثة [مخلوقة]^(٥).

الرابع: أنه وصفه بأنه غير معوج وبأنَّه مستقيم، والقديم لا يمكن وصفه بذلك، فثبت أنه محدث مخلوق.

وثانيها: خلق الأعمال؛ فإنَّ هذه الآية تدلُّ على قولنا في هذه المسألة من وجوه:

الأول: نفس الأمر بالحمد؛ لأنَّه لو لم يكن للعبد فعل لم ينتفع بالكتاب؛ إذ الانتفاع به إنَّما يحصل إذا قدر أن يفعل ما دلَّ الكتاب على أنه يجب فعله، ويترك ما دلَّ الكتاب على أنه يجب تركه، وهذا إنَّما كان يعقل لو كان مستقلاً بنفسه.

أمَّا إذا لم يكن مستقلاً بنفسه لم يكن لعوج الكتاب أثر في اعوجاج فعله، ولم يكن لكون الكتاب «قيماً» أمر في استقامة فعله كان العبد قادراً على الفعل مختاراً فيه.

والثاني: أنه تعالى لو أنزل بعض الكتاب ليكون سبباً لكفر البعض، وأنزل الباقي

(١) ينظر: الإملاء ٩٨/٢.

(٢) ينظر: الكشف ٧٠٣/٢.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٦٥/٢١.

(٤) زيادة من ب.

(٥) سقط من أ.

ليؤمن البعض الآخر، فمن أين أن ذلك الكتاب قيم لا عوج فيه؟ لأنه لو كان فيه عوج لما زاد على ذلك.

والثالث: قوله: «لِيُنذِرَ» وفيه دلالة على أنه تعالى أراد منه ﷺ إنذار الكلّ وتبشير الكلّ، وتقدير أن يكون خالق الكفر والإيمان هو الله تعالى لم يبق للإنذار والتبشير فائدة؛ لأنه تعالى إذا خلق الإيمان حصل شاء العبد أو لم يشأ، وإذا خلق الكفر [حصل] ^(١) شاء العبد أو لم يشأ، فيصير الإنذار والتبشير على الكفر والإيمان جارياً مجرى الإنذار والتبشير على كونه طويلاً وقصيراً وأبيض وأسود ممّا لا قدرة للعبد عليه.

الرابع: وصفه المفسرون بأنّ المؤمنين يعملون الصالحات فإن كان خلقاً لله تعالى، فلا علم لهم به ألبتة.

الخامس: إيجابه لهم الأجر الحسن على ما عملوا؛ فإن الله تعالى قادرٌ بخلق ذلك فيهم، فلا إيجاب ولا استحقاق.

المسألة الثالثة ^(٢): دلّت الآية على أنه تعالى يفعل أفعاله لأغراض صحيحة، وذلك يبطل قول من يقول: إنّ فعله غير مُعلّل بالغرض ^(٣).

فصل

واعلم أن هذه الكلمات قد تكررت في هذا الكتاب فلا فائدة في الإعادة.

قوله تعالى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ^(٤) مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ^(٥).

اعلم أنّ قوله: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ معطوف على قوله: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَّدُنْهُ﴾، والمعطوف يجب كونه مغايراً للمعطوف عليه، فالأول عام في حقّ كلّ من استحقّ العذاب، والثاني خاصّ بمن قال: إنّ الله اتّخذ ولداً، والقرآن جارٍ بأنه إذا ذكر الله قضية كلية عطف عليها بعض جزئياتها؛ تنبيهاً على كون ذلك البعض المعطوف أعظم جزئيات ذلك الكلي [أيضاً]، كقوله تعالى: ﴿وَمَلَكُوكَ وَرُسُلُوكَ وَجَبِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فكذا ها هنا يدل على أن أعظم أنواع الكفر والمعصية إثبات الولد لله تعالى.

فصل

واعلم أنّ المثبتين لله تعالى الولد ثلاث طوائف:

الأولى: كفار العرب الذين قالوا: الملائكة بنات الله.

الثانية: النصارى قالوا: المسيح ابن الله.

(١) سقط من: ب.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٦٥/٢١.

(٣) في الرازي: الرابعة، وهو خطأ.

الثالثة: اليهود، [حيث]^(١) قالوا: العزيز ابنُ الله.

واعلم أن إثبات الولد لله كفرٌ عظيمٌ، وتقدّم الكلام على ذلك في سورة الأنعام في قوله: ﴿وَحَرِّفُوا لَمْ يَبَيِّنْ وَبَيَّنَّ يَغْيَرُ عَلِيٌّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] وسيأتي تمامه - إن شاء الله تعالى - في سورة مريم؛ لأنه تعالى أنكر على القائلين بإثبات الولد من وجهين:

الأول: قوله: ﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾.

فإن قيل: اتخذ الله تعالى الولد محالاً في نفسه، فكيف قيل: ﴿مَّا لَهُمْ بِهِ يَدْلِكُ مِنْ عِلْمٍ﴾؟

فالجواب أن انتفاء العلم بالشيء قد يكون للجهل بالطريق الموصل إليه؛ وقد يكون لأنه في نفسه محال، لا يمكن تعلق العلم به، ونظيره قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

فصل

تمسك نفاة القياس بهذه الآية، فقالوا: دلّت هذه الآية على أن القول في الدين بغير علم باطل، والقول بالقياس الظني قول في الدين بغير علم، فيكون باطلاً.

وجوابه تقدم عند قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقوله: ﴿وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾ أي أحداً من أسلافهم، وهذه مبالغة في كون تلك المقالة فاسدة باطلاً جداً.

قوله: ﴿مَّا لَهُمْ بِهِ﴾ أي: بالولد، أو باتخاذ، أو بالقول المدلول عليه بـ «اتخذ» وبـ «قالوا»، وبالله.

وهذه الجملة المنفية فيها ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنها مستأنفة، سيقت للإخبار بذلك.

والثاني: أنها صفة للولد، قاله المهدوي، وردّه ابن عطية: بأنه لا يصفه بذلك إلا القائلون، وهم لم يقصدوا وصفه بذلك.

الثالث: أنها حال من فاعل «قالوا»، أي: قالوه جاهلين.

و «مِنْ عِلْمٍ» يجوز أن يكون فاعلاً، وأن يكون مبتدأ، والجارُّ هو الرافع لاعتماده أو الخبر، و «مِنْ» مزيدة على كلا القولين.

قوله: «كَبُرَتْ كلمة» في فاعل «كَبُرَتْ» وجهان:

أحدهما: أنه مضمّر عائِد على مقالتهم المفهومة من قوله: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾ أي:

كبر مقالهم، و «كلمة» نصب على التمييز، ومعنى الكلام على التعجب، أي: ما أكبرها

كلمة، و «تَخْرُجُ» الجملة صفة لـ «كَلِمَةً» ويؤذُنُ باستعظامها لأنَّ بعض ما يهجس في خاطر لا يجسر الإنسان على إظهاره باللفظ.

والثاني: أن الفاعل مضمَر مفسر بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز، ومعناها الذم؛ كـ «يُسِّرُ رجلاً» فعلى هذا: المخصوصُ بالذم محذوف، تقديره: كبرت هي الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاء.

وقرأ العامة «كلمة» بالنصب، وفيها وجهان:

النصبُ على التمييز تقديره كبرت الكلمة.

قال الواحدي^(١): ومعنى التمييز: أنك إذا قلت: كبرت المقالة أو الكلمة، جاز أن يتوهم أنها كبرت كذباً، أو جهلاً، أو افتراءً، فلما قلت: «كَلِمَةً» فقد ميّزتها من احتمالاتها، فانتصبت على التمييز، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة، فحصل فيه الإضمار. وأما من رفع «كلمة» فلا يضر شيئاً.

قال النحويون: النصب أقوى وأبلغ.

وقد تقدّم تحقيقه في الوجهين السابقين.

والثاني: النصب على الحال، وليس بظاهر وقيل: نصباً على حذف حرف الجر، والتقدير: «مِنْ كَلِمَةٍ» فحذف «مِنْ» فانتصب. قوله: «تَخْرُجُ» في الجملة وجهان: أحدهما: هي صفة لكلمة.

والثاني: أنها صفة للمخصوص بالذم المقدّر، تقديره: كبرت كلمة خارجة كلمة.

وقرأ^(٢) الحسن، وابن محيصن، وابن يعمر، وابن كثير - في رواية القوّاس عنه - «كَلِمَةً» بالرفع على الفاعلية، و «تَخْرُجُ» صفة لها أيضاً، وقرئ^(٣) «كَبُرَتْ» بسكون الباء، وهي لغة تميم.

قوله: «كَذِباً» فيه وجهان:

أحدهما: هو مفعول به؛ لأنه يتضمّن معنى جملة.

والثاني: هو نعت مصدر محذوف، أي: قولاً كذباً.

فصل في المراد من الكلمة

المراد من هذه الكلمة هو قولهم: «أَتَّخَذَ اللَّهُ وَلِداً» فصارت مضمرة في «كَبُرَتْ»، وسمّيت: «كلمة» كما يسمّون القصيدة كلمة.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٦٦/٢١.

(٢) ينظر: الإنحاف ٢/٢٠٩، والبحر ٦/١٠٥، ٩٦، والدر المصون ٤/٤٣٣.

(٣) ينظر: البحر ٦/٩٥، والدر المصون ٤/٤٣٣.

وقوله: ﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ أي: هذا الذي يقولونه، لا يحكم به عقلهم وفكرهم البتة؛ لكونه في غاية الفساد والبطلان، فكأنه يجري على لسانهم على سبيل التقليد ﴿إِنْ يَقُولُونَ﴾، أي: ما يقولون إلا كذباً.

واختلف الناس في حقيقة^(١) الكذب، فقيل: هو الخبر الذي لا يطابق المخبر عنه. وقيل: قال بعضهم: يشترط علم قائله بأنه غير مطابق.

قال ابن الخطيب^(٢): وهذا القيد^(٣) عندنا باطل؛ لأنه تعالى وصف قولهم بإثبات الولد لله بكونه كذباً مع أن الكثير منهم يقول ذلك، ولا يعلم كونه كذباً باطلاً، فعلمنا أن كل خبر لا يطابق المخبر عنه، فهو كذب، سواء علم القائل بكونه كذباً، أو لم يعلم. ويمكن أن يجاب بأن الله تعالى، إنما وصف علماءهم المحرفين للكلم عن مواضعه، ودخل المقلدون على سبيل التبعية عليه.

فصل في الرد على النظام

احتج النظام على أن الكلام جسم بهذه^(٤) الآية، قال: لأنه تعالى وصف الكلمة بأنها تخرج من أفواههم، والخروج عبارة عن الحركة، والحركة لا تصح إلا على الأجسام، وأجيب: بأن الحروف والأصوات إنما تحدث بسبب خروج النفس من الحلق، فلما كان خروج النفس سبباً لحدوث الكلمة، أطلق لفظ الخروج على الكلمة.

قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخْعُ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾.

والمقصود منه أنه قيل لرسول الله ﷺ: لا يعظم حزنك وأسفك^(٥)؛ بسبب كفرهم؛ فإننا بعثناك منذراً ومبشراً، فأما تحصيل الإيمان في قلوبهم، فلا قدرة لك عليه، والغرض منه تسلية الرسول ﷺ.

ومعنى: «بَاخَعُ نَفْسَكَ» أي: قاتل نفسك.

قال الليث: بَخَعَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ إِذَا قَتَلَهَا غِيظًا مِنْ شِدَّةِ وَجْدِهِ، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَعَلَّكَ﴾ قِيلَ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ قَدِمَ عَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ التَّأْخِيرُ.

وقال الجمهور: جواب الشرط محذوف لدلالة قوله: «فَلَعَلَّكَ».

و «لَعَلَّكَ» قِيلَ: لِلإِشْفَاقِ عَلَىٰ بَابِهَا. وَقِيلَ: لِلإِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ. وَقِيلَ: لِلتَّهْمِ، أَيْ: لَا تَبْخَعُ.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢١/٦٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٢١/٦٦.

(٥) في أ: إساءتك.

(٣) في أ: القول.

وَالْبَخْعُ: الإهلاك، يقال: بَخَعَ الرجل نفسه يَبْخَعُهَا بَخْعاً وَيُخَوِّعُهَا، أَهْلَكُهَا وَجَدَّأ. قال ذو الرمة: [الطويل]

٣٤٨٣ - أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ لِشَيْءٍ نَحْنُهُ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ^(١)
يريد: نَحْنُهُ بالتشديد، فخفف، قال الأصمعي: كان ينشده: «الْوَجْدُ» بالنصب على المفعول له، وأبو عبيدة رواه بالرفع على الفاعلية بـ «الْبَاخِعِ».

وقيل: الْبَخْعُ: أن تضعف الأرض بالزراعة، قاله الكسائي، وقيل: هو جهد الأرض وعلى هذا معنى «بَاخِعٌ نَفْسِكَ» أي ناهكها وجاهدتها؛ حَتَّى تَهْلِكُهَا، وقيل: هو جهد الأرض في حديث عائشة - رضي الله عنها - عن عمر: «بَخَعَ^(٢) الأرض» تعني جهدها؛ حَتَّى أَخَذَ مَا فِيهَا مِنْ أَمْوَالٍ مَلُوكِهَا، وهذا استعارة، ولم يفسره الزمخشري هنا بغير القتل والإهلاك، وقال في سورة الشعراء: «الْبَخْعُ»: أن يبلغ بالذبح الْبَخَاعَ بالباء وهو عرق مستبطن الفقار، وذلك أقصى حد الذابح. قال شهاب الدين: وسمعت شيخنا علاء الدين القوني يقول: «تَبَعْتُ كُتُبَ الطَّبِّ والتَّشْرِيعِ، فلم أجد لهذا أصلاً».

فصل

يحتمل أنه لما ذكره، سَمَّوه باسم آخر؛ لكونه أشهر فيما بينهم.
وقال الراغب^(٣): «الْبَخْعُ: قَتْلُ النَّفْسِ غَمًّا» ثم قال: «وَبَخَعَ فُلَانٌ بِالطَّاعَةِ، وبِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ: إِذَا أَقْرَبَهُ، وَأَذْعَنَ مَعَ كَرَاهَةٍ شَدِيدَةٍ، تَجْرِي مَجْرَى بَخَعِ نَفْسِهِ فِي شِدَّتِهِ».
قوله: «عَلَى آثَارِهِمْ» متعلق بـ «بَاخِعٌ» أي: من بعد هلاكهم.

يقال: مات فلانٌ على أثر فلانٍ، أي بعده، وأصل هذا أن الإنسان، إذا مات، بقيت علاماته، وآثاره بعد موته مدّة، ثُمَّ إِنَّهَا تَنْمَحِي وتَبْطُلُ بالكليّة، فإذا كان موته قريباً من [موت]^(٤) الأول، كان موته حاصلاً حال بقاء آثار الأول، فصَحَّ أن يقال: مات فلانٌ على أثر فلانٍ.

قوله: ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ﴾ يعني القرآن.

قال القاضي^(٥): وهذا يقتضي وصف القرآن بأنه حديثٌ، وذلك يدلُّ على فساد قول من يقول: إنه قديمٌ.

وأجيب بأنه محمول على الألفاظ، وهي حادثة.

قوله: ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾: قرأ العامة بكسر «إِنْ» على أنها شرطية، والجواب محذوفٌ

(١) ينظر: ديوانه (٢٥١)، المقضب ٢٥٩/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، مجاز القرآن ٣٩٣/١، التاج واللسان «بخع»، الدر المصون ٣٣٤/٤، الراغب [بخع].

(٢) ينظر: تفسير الرازي (٦٧/٢١). (٣) ينظر: المفردات ٤٨.

(٤) سقط من ب. (٥) ينظر: الفخر الرازي ٦٧/٢١.

عند الجمهور؛ لدلالة قوله: «فَلْعَلَّكَ»، وعند غيرهم هو جوابٌ متقدّم، وقرئ^(١): «أَنْ لَمْ بِالْفَتْحِ؛ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ، أَيْ: لِأَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا.

وَقُرِئَ^(٢) «بَاخِعُ نَفْسِكَ» بِالْإِضَافَةِ، وَالْأَصْلُ النَّصْبُ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «وَقُرِئَ «بَاخِعُ نَفْسِكَ» عَلَى الْأَصْلِ، وَعَلَى الْإِضَافَةِ. أَيْ: قَاتَلَهَا وَمَهْلَكَهَا، وَهُوَ لِلْإِسْتِقْبَالِ فِيمَنْ قَرَأَ «إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا»، وَلِلْمَضِيِّ فِيمَنْ قَرَأَ «إِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا» بِمَعْنَى: لِأَنْ لَمْ تُؤْمِنُوا» يَعْنِي أَنَّ بَاخِعاً لِلْإِسْتِقْبَالِ فِي قِرَاءَةِ كَسْرِ «إِنْ» فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَلِلْمَضِيِّ فِي قِرَاءَةِ فَتْحِهَا، وَذَلِكَ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي قِرَاءَةِ الْإِضَافَةِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ الْمَضِيُّ مَعَ النَّصْبِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَعَلَى هَذَا يُلْزَمُ أَلَّا يَقْرَأَ بِالْفَتْحِ، إِلَّا مَنْ قَرَأَ بِإِضَافَةِ «بَاخِعٍ»، وَيَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَقْلِ وَتَوْقِيفٍ.

قوله: «أَسْفَاً» يجوز أن يكون مفعولاً من أجله، والعامل فيه «بَاخِعٌ» وأن يكون مصدرأ في موضع الحال من الضمير في «بَاخِعٌ».

وَالْأَسْفُ: الْحُزْنُ، وَقِيلَ: الْغُصْبُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «غَضِبْنَا أَسْفَاً» [الأعراف: ١٥٠] وَفِي يُوسُفَ عِنْدَ قَوْلِهِ: «يَتَأَسَّفُ عَلَى يُوسُفَ وَابْتِغَتْ» [يوسف: ٨٤].

قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۖ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرًّا ۖ﴾ (٨).

قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا﴾ الآية.

قال القاضي^(٤): وجه النظم كأنه يقول: يا محمد، إني خلقت الأرض، وزينتها، وأخرجت منها أنواع المنافع والمصالح، وأيضاً، فالمقصود من خلقها بما فيها من المصالح ابتلاء الخلق بهذه التكاليف، ثم إنهم يكفرون ويتمردون، ومع ذلك، فلا أقطع عنهم مرأً هذه النعم، فأنت أيضاً يا محمد لا يهملك الحزن؛ بسبب كفرهم إلى أن تترك الاشتغال بدعوتهم إلى الدين.

قوله: ﴿زِينَةً﴾: يجوز أن ينتصب على المفعول له، وأن ينتصب على الحال، إن جعلت «جَعَلْنَا» بمعنى «خَلَقْنَا» ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً، إن كانت «جَعَلَ» تصديرية، و«لَهَا» متعلق بـ «زِينَةً» على العلة، ويجوز أن تكون اللام زائدة في المفعول، ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ صفة لـ «زِينَةً».

وقوله: «لِنَبْلُوهُمْ» متعلق بـ «جَعَلْنَا» بمعنييه.

(١) ذكره الفراء للأعشى عن أبي بكر عن عاصم ينظر: الشواذ ص ٨١.

(٢) نسبها في الشواذ ٨٢، إلى قتادة، ينظر: البحر ٩٦/٦، والدر المصون ٤/٣٤٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٧٠٤/٣.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٦٨/٢١.

قوله: «أَيُّهُمْ أَحْسَنُ» يجوز في «أَيُّهُمْ» وجهان:

أحدهما: أن تكون استفهامية مرفوعة بالابتداء، و «أَحْسَنُ» خبرها، والجملة في محل نصب متعلقة بـ «تَبْلُوهُمْ» لأنه سبب العلم، والسؤال، والنظر.

والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي و «أَحْسَنُ» خبر مبتدأ مضمّر، والجملة صلة لـ «أَيُّهُمْ» ويكون هذا الموصول في محل نصب بدلاً من مفعول «لَتَبْلُوهُمْ» تقديره لَتَبْلُوَ الذي هو أَحْسَنُ؛ وحينئذٍ تحتل الضمة في «أَيُّهُمْ» أن تكون للبناء، كهي في قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِئْءٍ آيَةً أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] على أحد الأقوال، وفي قوله: [المتقارب]

٣٤٨٤ - إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(١)

وشرط البناء موجود، وهو الإضافة لفظاً، وحذف صدر الصلة، وهذا مذهب سيبويه^(٢)، وأن تكون للإعراب؛ لأنّ البناء جائز لا واجب، ومن الإعراب ما قرئ به شاذاً ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٦٩] وسيأتي إن شاء الله تعالى تحقيقه في مريم.

والضمير في «لَتَبْلُوهُمْ» و «أَيُّهُمْ» عائد على ما يفهم من السياق، وهم سكان الأرض. وقيل: يعود على ما على الأرض، إذا أريد بها العقلاء، وفي التفسير: المراد بذلك الرعاة^(٣). وقيل: العلماء والصلحاء والخلفاء^(٤).

فصل في المقصود بالزينة

اختلفوا في تفسير هذه الزينة، فقيل^(٥): الثبات، والشجر، والأنهار.

كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤] وضم بعضهم إليه الذهب، والفضة، والمعادن، وضم بعضهم إلى ذلك جميع الحيوان، فإن قيل: أي زينة في الحيات والعقارب [والشياطين]^(٦).

فالجواب: فيها زينة؛ بمعنى أنها تدلّ على وحدانية الله تعالى.

وقال مجاهد^(٧): أراد الرجال خاصة هم زينة الأرض.

وقيل: أراد به العلماء والصلحاء.

وقيل: أراد به الناس.

(١) البيت لغسان بن ولة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٧، المغني ١/٧٨، أوضح المسالك ١/٧٥، الإنصاف ٢/٣٨٢، التصريح ١/١٣٥، الهمع ١/٨٤، شواهد المغني ٨١، الأشموني / ١٦٦، الخزائن ٦/٦١، الدرر ١/٦٠، حاشية يس ١/١٣٥، الدر المصون ٤/٤٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٧-٣٩٨. (٥) ينظر: الفخر الرازي ٢١/٦٨.

(٦) في أ: وأشياء.

(٣) في ب: الرجال.

(٧) ينظر: معالم التنزيل ٣/١٤٤.

(٤) سقط من أ.

وبالجملة، فليس في الأرض إلا المواليد الثلاثة، وهي المعادن، والنبات، والحيوان، وأشرف أنواع الحيوان الإنسان.

قال القاضي^(١): الأولى ألا يدخل المكلف في هذه الزينة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَمَلًا﴾ فمن يبلوهم يجب ألا يدخل في ذلك.

وأجيب بأن قوله: ﴿زِينَةً لِّهَا﴾ أي للأرض، ولا يمتنع أن يكون ما تحسن به الأرض زينة لها، كما جعل الله السماء مزينة بالكواكب.

وقوله: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ﴾ لنتخيرهم ﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، أي: أصلح عملاً. وقيل: أيهم أترك للدنيا.

فصل

ذهب هشام بن الحكم إلى أنه تعالى لا يعلم الحوادث إلا عند دخولها في الوجود، فعلى هذا: الابتلاء والامتحان على الله جائز؛ واحتج بأنه تعالى لو كان عالماً بالجزئيات قبل وقوعها، لكان كل ما علم وقوعه واجب الوقوع، وكل ما علم عدمه ممتنع الوقوع، وإلا لزم انقلاب علمه جهلاً، وذلك محال، والمفضي إلى المحال محال، ولو كان ذلك واجباً، فالذي علم وقوعه يجب كونه فاعلاً له، ولا قدرة له على الترك، والذي علم عدمه يكون ممتنع الوقوع، ولا قدرة له على الفعل، وعلى هذا يلزم ألا يكون الله قادراً على شيء أصلاً، بل يكون موجباً بالذات.

وأيضاً، فيلزم ألا يكون للعبد قدرة على الفعل، ولا على الترك؛ لأن ما علم الله وقوعه، امتنع من العبد تركه، وما علم عدمه، امتنع منه فعله، فالقول بكونه تعالى عالماً بالأشياء قبل وقوعها، يقدح في الربوبية، وفي العبودية، وذلك باطل؛ فثبت أنه تعالى إنما يعلم الأشياء عند وقوعها، أي عند ذلك، وعلى هذا التقدير، فالابتلاء والامتحان والاختبار غير جائز عليه، وعند هذا قال: يجرى قوله: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ على ظاهره.

وأما جمهور علماء الإسلام، فقد استبعدوا هذا القول، وقالوا: إنه تعالى من الأزل إلى الأبد عالم بجميع الجزئيات، والابتلاء والامتحان عليه محال، وأيضاً وردت هذه الألفاظ فالمراد أنه تعالى يعاملهم معاملة، لو صدرت عن غيره، لكانت على سبيل الابتلاء والامتحان.

فصل في تعليل أفعال الله تعالى

قالت المعتزلة: دلّت هذه الآية ظاهراً على أن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض. وقال أهل السنة: هذا محال؛ لأن التعليل بالغرض إنما يصح في حق من لا يصح منه

تحصيل ذلك الغرض، إلا بتلك الوساطة، وهذا يقتضي العجز، وهو على الله تعالى محال.
قوله: ﴿وَلِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾.

والمعنى أنه تعالى إنما زَيَّن الأرض؛ لأجل الامتحان والابتلاء، لا لأجل أن يبقى الإنسان فيها متنعماً بها لا زاهداً فيها أي: لجاعلون ما عليها من هذه الزينة ﴿صَعِيدًا جُرُزًا﴾. ونظيره: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

وقوله: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٦، ١٠٧].

وقوله: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣، ٤].

والمعنى أنه لا بد من المجازاة بعد إفناء ما على الأرض، وتخصيص الإهلاك بما على الأرض يومهم بقاء الأرض، إلا أن سائر الآيات دلّت أيضاً على أن الأرض لا تبقى، وهو قوله: ﴿يَوْمَ يُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

قوله: ﴿صَعِيدًا﴾: مفعول ثانٍ؛ لأنّ الجعل هنا تبصير ليس إلا، والصعيد: التراب.

وقال أبو عبيدة: الصعيد المستوي من الأرض.

وقال الزجاج: هو الطريق الذي لا طين له، أو لا نبات فيه. وقد تقدّم في آية التيمم. والجُرُز: الذي لا نبات به، يقال: سَنَةُ جُرُز، وسُتُونَ أَجْرَاز: لا مطر فيها، وأَرْضُ جُرُز، وأَرْضُونَ أَجْرَاز: لا نبات فيها قال الفراء: جَرَزَتِ الْأَرْضُ: فهي مجروزة إذا ذهب نباتها بقحط أو جرازٍ يقال جرزها الجراد والشياة والإبل إذا أكل ما عليها وامرأة مجروز: إذا كانت أكلة. قال الشاعر: [الرجز]

٣٤٨٥ - إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةَ جَرُوزَا نَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا^(١)
وسيف جراز، إذا كان مستأصلاً.

ونظيره قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا سَوَّيْنَا إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزَ﴾ [السجدة: ٢٧].

قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ ءَايَاتِنَا عَجَبًا﴾^(٩)
إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا ءَاتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا^(١٠)
فَضَرَبْنَا عَلَى ءَاذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا^(١١) ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا^(١٢).

قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ ءَايَاتِنَا عَجَبًا﴾ الآية.

معناها: أظننت، يا محمد، أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً.

وقيل: معناه أنهم ليسوا بأعجب من آياتنا؛ فإن ما خلقت من السموات والأرض وما فيهن من العجائب أعجب منهم، فكيف يستبعد من قدرته ورحمته حفظ طائفة مدة ثلاثمائة سنة وأكثر؟ هذا وجه النظم.

وقد تقدّم سبب نزول قصة أصحاب الكهف عند قوله: ﴿وَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥].

والكهف هو الغار في الجبل وقيل: مطلق الغار، وقيل: هو ما اتسع في الجبل، فإن لم يتسّع، فهو غار، والجمع «كُهُوف» في الكثرة، و «أَكْهَفُ» في القِلَّةِ.

والرَّقِيم: قيل: بمعنى مرقوم.

وعلى هذا قال أهل المعاني^(١): الرَّقِيمُ الكتاب.

ومنه قوله: ﴿كُتِبَ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٩] أي: مكتوب.

قال الفراء: الرقيم لوح كان فيه أسماؤهم وصفاتهم، وسُمِّي رقيماً؛ لأنَّ أسماؤهم كانت مرقومة فيه.

قال سعيد بن جبیر، ومجاهد: كان لوحاً من حجارة^(٢)، وقيل: من رصاص، كتبنا فيه أسماؤهم وصفاتهم، وشدَّ ذلك اللوح على باب الكهف، وهو أظهر الأقوال.

وقيل: بمعنى راقم، وقيل: هو اسم الكلب الذي لأصحاب الكهف، وأنشدوا لأمية بن أبي الصلت: [الطويل]

٣٤٨٦ - وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الرَّقِيمُ مُجَاوِراً وَصَيْدَهُمْ، وَالْقَوْمُ بِالْكَهْفِ هُمْدُ^(٣)

وروى عكرمة عن ابن عباس أنه قال: كلُّ القرآن معلومٌ إلا أربعة: غسليْن، وجناناً، والأوَّاه، والرَّقِيم^(٤).

وروى عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الرَّقِيم فقال: زعم كعب أنَّها القرية التي خرجوا منها^(٥)، وهو قول السدي.

وحكي عن ابن عباس: أنَّه اسمٌ للوادي الذي فيه أصحاب الكهف، وعلى هذا هو من رقمة الوادي، وهو جانبه^(٦).

(١) ينظر: الفخر الرازي ٧٠/٢١.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٨٤/٤) عن سعيد بن جبیر وعزاه إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٣) ينظر البيت في البحر ٩١/٦، الدر المصون ٤٣٥/٤.

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٨٤/٤) وعزاه إلى عبد الرزاق.

(٥) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٨٤/٤) وعزاه إلى سعيد بن منصور وعبد الرزاق والفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم والزجاج في «أماليه» وابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس.

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (٢٣٢/١٠) والبغوي (١٤٥/٣).

وقيل: اسم للجبل الذي فيه الكهف.

قوله: ﴿أَمْرٌ حَسِبْتَ﴾: «أم» هذه منقطعة، فتقدّر بـ «بل» التي للانتقال، لا للإبطال، وبهمزة الاستفهام عند جمهور النحاة، و «بل» وحدها أو بالهمزة وحدها عند غيرهم، وتقدّم تحقيق القول فيها.

و «أن» وما في حيزها ساذّة مسدّ المفعولين، أو أحدهما، على الخلاف المشهور. قوله: «عَجَبًا» يجوز أن تكون خبراً، و «مِنْ آيَاتِنَا» حالٌ منه، وأن يكون خبراً ثانياً، و «مِنْ آيَاتِنَا» خبراً أوّل، وأن يكون «عَجَبًا» حالاً من الضمير المستتر في «مِنْ آيَاتِنَا» لوقوعه خبراً، ووحد، وإن كان صفة في المعنى لجماعة؛ لأن أصله المصدر قال ابن الخطيب: عجباً، و «العجب» ها هنا مصدر، سُمّي المفعول به، والتقدير: «كانوا معجبوا منهم» فسموا بالمصدر. وقالوا: «عَجَبًا» في الأصل صفة لمحذوف، تقديره: آية عجباً، وقيل: على حذف مضاف، أي: آية ذات عجب.

قوله: ﴿إِذْ أَوَى﴾: يجوز أن ينتصب بـ «عَجَبًا» وأن ينتصب بـ «أذْكَرُ»؛ لأنه لا يجوز أن يكون «إِذْ» ههنا متعلقاً بما قبله على تقدير «أَمْرٌ حَسِبْتَ»؛ لأنه كان بين النبي ﷺ وبينهم مدة طويلة، فلم يتعلق الحسبان بذلك الوقت الذي أووا فيه إلى الكهف، بل يتعلق بمحذوف. والتقدير: اذكر إذ أوى الفتية إلى الكهف، والمعنى صاروا إليه، وجعلوه مأواهم، فقالوا: ﴿رَبَّنَا إِنَّا مِن لَّدُنكَ رَمَّةٌ﴾ أي من خزائن رحمتك.

قوله: «وهي» العامة على همزة بعد الياء المشددة^(١)، وأبو جعفر وشيبة والزهرى بياءين: الثانية خفيفة، وكأنّه أبدل الهمزة ياء، وإن كان سكونها عارضاً، وروى عن عاصم «وهي» بياء مشددة فقط، فيحتمل أن يكون حذف الهمزة من أول وهلة تخفيفاً، وأن يكون أبدلها؛ كما فعل أبو جعفر، ثم أجرى الياء سجرى حرف العلة الأصلي، فحذفه، وإن كان الكثير خلافه، ومنه:

٣٤٨٧ - جَرِيٍّ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيحاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ^(٢) معنى «هي» لنا أصلح من قولك «هيأت الأمر، فتهيأ».

وقرأ أبو رجاء^(٣) «رُشداً» ها هنا بضم الراء وسكون الشين، وتقدم تحقيق ذلك في الأعراف، وقراءة العامة هنا أليق؛ لتوافق الفواصل.

والتقدير: هيء لنا أمراً ذا رشيد؛ حتّى نكون بسببه راشدين مهتدين.

وقيل: اجعل أمرنا رشداً كلّهُ؛ كقولك: رأيتُ منه رشداً.

(١) ينظر: البحر ٩٩/٦، والنشر ٣٩٠/١، والإتحاف ٢/٢١١، والدر المصون ٤/٤٣٦.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: البحر ٩٩/٦، والدر المصون ٤/٤٣٦.

قوله: ﴿فَضَرَبْنَا﴾: مفعوله محذوف، أي: ضربنا الحجاب المانع، و «عَلَى آذَانِهِمْ» استعارة للزوم النوم؛ كقول الأسود: [الكامل]

٣٤٨٨ - وَمَنْ الْحَوَادِثِ لَا أَبَا لِكَ أَنْبِي ضَرَبَتْ عَلَيَّ الْأَرْضُ بِالْأَسْنَادِ^(١)
وقال الفرزدق: [الكامل]

٣٤٨٩ - ضَرَبَتْ عَلَيْكَ الْعَنْكَبُوتُ بِسَنْجِهَا وَقَضَى عَلَيْكَ بِهِ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ^(٢)
ونصّ على الآذان؛ لأنّ بالضرب عليها خصوصاً يحصل الثوم. وأما «آذَانِهِمْ».

قوله: ﴿فِي الْكَهْفِ﴾ وهو ظرف المكان، ومعنى الكلام: إنّما هم في الكهف، واسمه خيرم، واسم الجبل الذي هو فيه [مخلوس]^(٣).

وقوله «سَنِينَ» ظرف «زَمَان» لـ «ضَرَبْنَا» و «عَدَدًا» يجوز فيه أن يكون مصدرًا، وأن يكون «فعلًا» بمعنى مفعول، أي من باب تسمية المفعول باسم المصدر، كالقبض والنقض.

فعلى الأول: يجوز نصبه من وجهين:

أحدهما: النعت لـ «سَنِينَ» على حذف مضاف، أي: ذوات عدد، أو على المبالغة على سبيل التأكيد والنصب بفعل مقدر، أي: تعدّد عددًا.
وعلى الثاني: نعت ليس إلا، أي: معدودة.

فصل

[ذكر العدد هنا على سبيل التأكيد]^(٤) قال الزجاج: ذكر العدد هنا يفيد كثرة السنين، وكذلك كل شيء مما يعدّ إذا ذكر فيه العدد، ووصف به، أريد كثرته؛ لأنّه إذا قلّ، فهم مقداره بدون التعديد، أمّا إذا كثر فهناك يحتاج إلى التعديد، فإذا قلت: أقمت أياماً عدداً، أردتّ به الكثرة.
قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ﴾.

اللام لام الغرض؛ فيدل على أن أفعال الله تعالى معلّلة بالأغراض، وقد تقدم الكلام فيه، ونظير هذه الآية في القرآن كثير، منها ما سبق في هذه السورة، وفي سورة البقرة: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ أَرْسُولَ مَنْ يَقْلِبُ﴾ [البقرة: ١٤٣] وفي آل عمران: ﴿وَلَمَّا يَخْلُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

فصل

وقال بعض العلماء: «لِنَعْلَمَ» أي: علم المشاهدة.
وقوله: ﴿لِنَعْلَمَ﴾: متعلق بالبعث، والعامّة على نون العظمة؛ جرياً على ما تقدم

(١) ينظر: المفضليات ١٦/٢، البحر ٧٩٩/٦، القرطبي ٩/١٥، الدر المصون ٤/٤٣٦.

(٢) تقدم.

(٣) في ب: بجلوس.

(٤) سقط من أ.

وقرأ^(١) الزهري «لِيُعْلَمَ» بياء الغيبة، والفاعل الله تعالى، وفيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، ويجوز أن يكون الفاعل «أَيُّ الْحَزْبَيْنِ» إذا جعلناها موصولة، كما سيأتي.

وقرئ^(٢) «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل، قال الزمخشري: «مضمون الجملة، كما أنه مفعول العلم». وردّه أبو حيان بأنه ليس مذهب البصريين، وتقدم تحقيق هذا أول البقرة.

وللكوفيين في قيام الجملة مقام الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله: الجواز مطلقاً، والتفصيل بين ما تعلق به؛ كهذه الآية فيجوز، فالزمخشري نحاً نحوهم على قولهم، وإذا جعلنا «أَيُّ الْحَزْبَيْنِ» موصولة، جاز أن يكون الفعل مسنداً إليه في هذه القراءة أيضاً؛ كما جاز إسناده إليه في القراءة قبلها.

وقرئ^(٣) «لِيُعْلَمَ» بضم الياء، والفاعل الله تعالى، والمفعول الأول محذوف، تقديره: ليعلم الله الناس، و «أَيُّ الْحَزْبَيْنِ» في موضع الثاني فقط، إن كانت عرفانية، وفي موضع المفعولين إن كانت يقينية.

وفي هذه القراءة فائدتان:

إحدهما: أن على هذا التقدير: لا يلزم إثبات العلم المتجدد لله، بل المقصود أننا بعثناهم؛ ليحصل هذا العلم لبعض الخلق.

والثانية: أن على هذا التقدير: يجب ظهور النَّصْب في قوله «أَيُّ» لكن لقائل أن يقول الإشكال باقي؛ لأن ارتفاع لفظه «أَيُّ» بالابتداء لا بإسناده «لِيُعْلَمَ» إليه.

ولمجيّب بأن يجيب؛ فيقول: لا يمتنع اجتماع عاملين على معمول واحد؛ لأن العوامل النحوية علامات ومعرفات، ولا يمتنع اجتماع معرفات كثيرة على شيء واحد. قوله: «أَخْصَى» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه أفعال تفضيل، وهو خبر لـ «أَيُّهُمْ» و «أَيُّهُمْ» استفهامية، وهذه الجملة معلقة للعلم قبلها، و «لِيَمَّا لَبِثُوا» حال من «أَمَدًا»، لأنه لو تأخر عنه، لكان نعتاً له، ويجوز أن تكون اللام على بابها من العلة، أي: لأجل، قاله أبو البقاء^(٤)، ويجوز أن تكون زائدة، و «ما» مفعولة: إمّا بـ «أَخْصَى» على رأي من يعمل أفعال التفضيل في المفعول به، وإما بإضمار فعل، و «أَمَدًا» مفعول «لَبِثُوا» أو منصوب بفعلٍ مقدرٍ يدل عليه أفعال عند الجمهور، أو منصوب بنفس أفعال عند من يرى ذلك.

(١) ينظر: البحر ١٠٠/٦، والدر المصون ٤/٤٣٧.

(٢) ينظر: الشواذ ٧٨، والبحر ١٠٠/٦، والدر المصون ٤/٤٣٧. وقال في الشواذ: حكاه الأخفش.

(٣) ينظر: البحر ١٠٠/٦، والدر المصون ٤/٤٣٧.

(٤) ينظر: الإملاء ٩٩/٢.

والوجه الثاني: أن يكون «أَخْصَى» فعلاً ماضياً [أي: أيهم ضبط أمداً لأوقات لبثهم]^(١) و «أمدأ» مفعوله، و «لما لبثوا» متعلق به، أو حال من «أمدأ» أو اللام فيه مزيدة، وعلى هذا: ف «أمدأ» منصوب بـ «لبثوا» و «ما» مصدرية، أو بمعنى «الذي» واختار الأول - أعني كون «أَخْصَى» للتفضيل - الزجاج^(٢) والتبريزي، واختار الثاني أبو عليّ والزمخشري وابن عطية، قال الزمخشري: «فإن قلت: فما تقول فيمن جعله من أفعال التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي ليس بقياس، ونحو «أغدى من الحرب» و «أفلس من ابن المذلق» شاذ، والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع، فكيف به؟ ولأن «أمدأ»: إما أن ينتصب بأفعل، وأفعل لا يعمل، وإما أن ينتصب بـ «لبثوا» فلا يسد عليه المعنى، فإن زعمت أني أنصبه بفعلٍ مضمر، كما أضمر في قوله:

وَأَضْرَبَ مَثًا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(٣) ٣٤٩٠ -

فقد أبعدت المتناول؛ حيث أثبت أن يكون «أَخْصَى» فعلاً، ثم رجعت مضطراً إلى تقديره.

وناقشه أبو حيان فقال: «أما دعواه أنه شاذ، فمذهب سيبويه خلافه، وذلك أن أفعل فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، ويعزى لسيبويه^(٤)، والمنع مطلقاً، وهو مذهب الفارسي، والتفضيل: بين أن يكون همزته للتعدية، فيمتنع، وبين ألا تكون، فيجوز، وهذا ليست الهمزة فيه للتعدية، وأما قوله: «أَفْعَلُ لَا يَعْمَلُ» فليس بصحيح؛ لأنه يعمل في التمييز، و «أمدأ» تمييز لا مفعول به، كما تقول: زيد أقطع الناس سيفاً، وزيد أقطع للنهام سيفاً.

فصل

قال شهاب الدين: الذي أحوج الزمخشري إلى عدم جعله تمييزاً، مع ظهوره في بادئ الرأي عدم صحّة معناه، وذلك: أن التمييز شرطه في هذا الباب: أن تصح نسبة ذلك الوصف الذي قبله إليه، ويتّصف به؛ ألا ترى إلى مثاله في قوله: «زَيْدٌ أَقْطَعُ النَّاسَ سَيْفًا» كيف يصح أن يسند إليه، فيقال: زيد قطع سيفه، وسيفه قاطع، إلى غير ذلك، وهنا ليس الإحصاء من صفة الأمد، ولا تصح نسبته إليه، وإنما هو من صفات الحزبين، وهو دقيق.

وكان أبو حيان نقل عن أبي البقاء نصبه على التمييز، وأبو البقاء لم يذكر نصبه على التمييز حال جعله «أَخْصَى» أفعل تفضيل، وإنما ذكر ذلك حين ذكر أنه فعل ماضٍ، قال أبو البقاء^(٥): في أحصى وجهان:

(١) زيادة من ب.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٧/١.

(٥) ينظر: الإملاء ٩٩/٢.

(٣) تقدم.

أحدهما: هو فعلٌ ماضٍ، و «أَمَدًا» مفعوله. و «لِثُوا» نعتٌ له، قدّم، فصار حالاً، أو مفعولاً له، أي: لأجل لبشهم، وقيل: اللام زائدة و «ما» بمعنى «الذي» و «أَمَدًا» مفعول «لِثُوا» وهو خطأ، وإنما الوجه أن يكون تمييزاً، والتقدير: لما لبثوه.

والوجه الثاني: هو اسم، و «أَمَدًا» منصوب بفعلٍ دلّ عليه الاسم انتهى، فهذا تصريح بأن «أَمَدًا» حال جعله «أَخْصَى» اسماً، ليس بتمييز بل مفعول به بفعلٍ مقدر، وأنه جعله تمييزاً عن «لبثوا» كما رأيت.

ثم قال أبو حيان: «وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَأَمَّا أَنْ يَنْصَبَ بِـ «لِثُوا» فَلَا يَسُدُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، أَيْ: لَا يَكُونُ مَعْنَاهُ سَدِيدًا، فَقَدْ ذَهَبَ الطَّبْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ «لِثُوا» قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: «وَهُوَ غَيْرُ مَتَّجٍ» انْتَهَى، وَقَدْ يَتَّجُهُ: وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمَدَ هُوَ الْغَايَةُ، وَيَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الْمَدَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَدَّةَ غَايَةٌ هِيَ أَمَدُ الْمَدَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ «مَا» بِمَعْنَى «الَّذِي» وَ «أَمَدًا» مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْحَرْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: لَمَّا لَبِثُوا مِنْ أَمَدٍ، أَيْ: مِنْ مَدَّةٍ، وَيَصِيرُ «مِنْ أَمَدٍ» تَفْسِيرًا لَمَّا أَبْهَمَ مِنْ لَفْظِ «مَا» كَقَوْلِهِ: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢] وَلَمَّا سَقَطَ الْحَرْفُ، وَصَلَّ إِلَيْهِ الْفِعْلُ.

قال شهاب الدين: يكفيه أن مثل ابن عطية جعله غير متّجه، وعلى تقدير ذلك، فلا نسلم أن الطبري عنى نصبه بـ «لِثُوا» مفعولاً به، بل يجوز أن يكون عنى نصبه تمييزاً؛ كما قاله أبو البقاء.

ثم قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَإِنْ زَعَمْتَ إِلَى آخِرِهِ، فنقول: لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنّ لقائل ذلك أن يذهب مذهب الكوفيين في أنّه ينصب «القَوَائِسَ» بنفس «أَضْرَبَ» ولذلك جعل بعض النحاة أن «أَعْلَمَ» ناصب لـ «مَنْ» في قوله: ﴿أَعْلَمَ مَنْ يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وذلك لأنّ أفعَلَ مضمّنٌ لمعنى المصدر؛ إذ التقدير: «يَزِيدُ ضَرْبَنَا الْقَوَائِسَ عَلَى ضَرْبِ غَيْرِنَا».

قال شهاب الدين: هذا مذهبٌ مرجوحٌ، وأفعَلَ التفضيلُ ضعيفٌ، ولذلك قصر عن الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ حيث لم يؤثّر، ولم يثنّ، ولم يجمع.

وإذا جعلنا «أَخْصَى» اسماً فجوّز أبو حيان في «أَيَّ» أن تكون الموصولة، و «أَخْصَى» خبر لمبتدأ محذوف، هو عائدها، وأنّ الضمة للبناء على مذهب سيبويه^(١) لوجود شرط البناء، وهو إضافتها لفظاً، وحذف صدر صلتها، وهذا إنما يكون على جعل العلم بمعنى العرفان؛ لأنّه ليس في الكلام إلا مفعولٌ واحدٌ، وتقدير آخر لا حاجة إليه، إلا أنّ في إسناد «عَلِمَ» بمعنى عرف إلى الله تعالى إشكالاً تقدّم تحريره في الأنفال وغيرها، وإذا جعلناه فعلاً، امتنع أن تكون موصولة؛ إذ لا وجه لبنائها حينئذٍ، وهو حسن.

فصل في المراد بالحزبين

روى عطاء عن ابن عباس أَنَّ المراد بالحزبين الملوك الذين تداولوا المدينة ملكاً بعد ملك^(١)، فأصحاب الكهف حزب، والملوك حزب.

وقال مجاهد: «الحزبين» من قوم الفتية^(٢)؛ لأنهم لما انتبهوا، اختلفوا في أنهم كم ناموا؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

وكأن الذين قالوا: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ» هم الذين علموا بطول مكثهم. وقال الفراء: هم طائفتان من المسلمين في زمان أصحاب الكهف اختلفوا في مدة لبثهم.

وقولهم: ﴿أَخَصَّ لِمَا لَبِثُوا﴾ أي أحفظ لما مكثوا في كهفهم نياماً ﴿أَمَدًا﴾ أي: غاية. وقال مجاهد^(٣): عددًا^(٤).

قوله تعالى: ﴿تَحْنُ نَفْسُ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [١٣] وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَّدْعُوهُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا [١٤] هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَّوَلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا [١٥] وَإِذْ أَقْرَأْتَهُمْ وَمَا يَحْدُوثُ إِلَّا اللَّهُ فَأَوْفُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا [١٦].

قوله: ﴿تَحْنُ نَفْسُ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾ [أي: نقص عليك نبأهم]^(٥) على وجه الصدق.

قوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ شَبَّانَ﴾ «آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى» إيماناً وبصيرة. وقوله: ﴿آمَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾: فيه التفات من التكلم إلى الغيبة؛ إذ لو جاء على نسق الكلام، ل قيل: إنهم فتية آمنوا بنا، وقوله: «وَزِدْنَاهُمْ» التفات من هذه الغيبة إلى التكلم أيضاً.

ومعنى قوله: «وَرَبَطْنَا» وشددنا «عَلَى قُلُوبِهِمْ» بالصبر والتثبت، وقويناهم بنور الإيمان، حتى صبروا على هجران ديار قومهم، ومفارقة ما كانوا فيه من خفض العيش،

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٧١/٢١) من طريق عطاء عن ابن عباس.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٨٩/٤) وعزاه إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٥٣/٣.

(٥) زيادة من ب.

(٤) في أ: مداداً.

وفزوا بدينهم إلى الكهف، والربط: استعارة لتقوية كلمة في ذلك المكان الدَّحَض.

قوله: ﴿إِذْ قَامُوا﴾: منصوب بـ «رَبَطْنَا». وفي هذا القيام أقوال^(١):

أحدها: قال مجاهد: كانوا عظماء مدينتهم، فخرجوا، فاجتمعوا وراء المدينة من غير ميعاد، فقال أكبرهم: إني لأجد في نفسي شيئاً، إنَّ ربي ربُّ السموات والأرض، فقالوا: نحن كذلك نجد في أنفسنا، فقاموا جميعاً، فقالوا: ﴿رَبَّنَا رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢).

والثاني: أنهم قاموا بين يدي ملكهم دقيانوس، حين عاتبهم على ترك عبادة الصنم، ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ فثبت الله هؤلاء الفتية وعصمهم، حتَّى عصوا ذلك الجبار، وأقروا بربوبية الله تعالى.

الثالث: قال عطاء ومقاتل: إنهم قالوا ذلك عند قيامهم من النوم، وهذا بعيد؛ لأنَّ الله تعالى استأنف قصتهم^(٣) فقال: ﴿تَحْنُ نَقْصٌ عَلَيْكَ نَبَأُهُمْ﴾. قوله: ﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا﴾.

«إذن» جواب وجزاء، أي: لقد قلنا قولاً شططاً، إن دعونا من دونه إلهاً، و «شططاً» في الأصل مصدر، يقال: شطَّ شططاً وشططواً، أي: جار وتجاوز حدّه، ومنه: شطَّ في السُّوم، وأشطَّ، أي: جاوز القدر حكاة الزجاج وغيره، ومن قوله «ولا تشطط» وشطَّ المنزل: أي بعد، [من ذلك] وشطَّت الجارية شطاطاً أي: طالت، من ذلك.

فصل

قال الفراء: ولم أسمع إلا «أشطَّ يُشطَّ إشطاطاً» فالشطُّ البعد عن الحق.

قال ابن عباس: «شططاً» أي: جوراً^(٤).

وقال قتادة: كذباً^(٥). وفي انتصابه ثلاثة أوجه:

الأول: مذهب سيويه^(٦) النصب على الحال، من ضمير مصدر «قلنا».

الثاني: نعت لمصدر، أي: قولاً ذا شطط، أو هو الشطط نفسه؛ مبالغة.

الثالث: أنه مفعول بـ «قلنا» لتضمُّنه معنى الجملة.

قوله: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا﴾: يجوز في «قَوْمُنَا» أن يكون بدلاً، أو بياناً،

و «اتَّخَذُوا» هو خبر «هؤلاء» ويجوز أن يكون «قَوْمُنَا» هو الخبر، و «اتَّخَذُوا» حالاً،

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢١/٨٣. (٢) ذكره القرطبي (١٠/٢٣٨).

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢١/٨٣). (٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٥٣).

(٥) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٣٩٠) وعزاه إلى ابن أبي حاتم ع: قتادة. وينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: الكتاب ١/١١٦.

و «اتَّخَذَ» يجوز أن يتعدى لواحد؛ بمعنى «عملوا» لأنهم نحتوها بأيديهم، ويجوز أن تكون متعدية لاثنتين؛ بمعنى «صَيَّرُوا» و «مِنْ دُونِهِ» هو الثاني قَدَمٌ، و «آلِهَةٌ» هو الأول، وعلى الوجه الأول يجوز في «مِنْ دُونِهِ» أن يتعلق بـ «اتَّخَذُوا» وأن يتعلق بمحذوفٍ حالاً من «آلِهَةٌ» إذ لو تأخر، لجاز أن يكون صفة لـ «آلِهَةٌ».

قوله: «لَوْلَا يَأْتُونَ» تحضيض فيه معنى الإنكار، و «عَلَيْهِمْ» أي: على عبادتهم، أو على اتخاذهم، فحذف المضاف للعلم به، ولا يجوز أن تكون هذه الجملة التحضيضية صفة لـ «آلِهَةٌ» لفسادها؛ معنى وصناعة؛ لأنها جملة طلبية.

فإن قلت: أضمر قولاً؛ كقوله: [الرجز]

٣٤٩١ - جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ^(١)

فالجواب لم يساعد المعنى لفساده عليه.

فصل في المعنى بقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا﴾

هذا قول أصحاب الكهف يعنون أهل بلدهم هم الذين كانوا في زمن دقيانوس، عبدوا الأصنام ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ﴾ هلا يأتون «عَلَيْهِمْ» على عبادتهم «بِسُلْطَانٍ» بحجة بينة واضحة، ومعنى الكلام أن عدم البينة^(٢) بعدم الدليل لا يدل^(٣) على عدم المدلول، وهذه الآية تدل على صحة هذه الطريقة؛ لأنه تعالى استدل على عدم الشركاء والأضداد؛ لعدم الدليل عليه، ثم قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ فزعم أن له شريكاً، وولداً، يعني أن الحكم بثبوت الشيء مع عدم الدليل عليه ظلم وافتراء على الله وكذب، وهذا من أعظم الدلائل على فساد القول بالتقليد.

قوله: ﴿وَإِذْ أَعْرَضْنَاهُمْ﴾: «إِذْ» منصوب بمحذوف، أي: وقال بعضهم لبعض وقت اعتزالهم، وجوز بعضهم أن تكون «إِذْ» للتعليل، أي: فأروا إلى الكهف؛ لاعتزالكم إياهم، ولا يصح.

قوله: «وَمَا يَعْبُدُونَ» يجوز في «مَا» ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بمعنى «الذي» والعائد مقدر، أي: واعتزلتم الذي يعبدونه وهذا واضح. و «إِلَّا اللَّهَ» يجوز فيه أن يكون استثناء متصلاً، فقد روي أنهم كانوا يعبدون الله

(١) عجز بيت لرؤية صدره:

حتى إذا جن الظلام واخيلط

ينظر البيت في أمالي الزجاجي ٢٣٧، المغني ٢٤٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٣، شرح ديوان الحماسة ٢١٤/١، المقرب ٢٢٠/١، الخزانة ١٠٩/٢، التهذيب واللسان «خضر»، الدر المصون ٤/٤٣٩.

(٢) في أ: على.

(٢) في أ: التنبيه.

ويشركون به غيره، ومنقطعاً؛ فقد روي أنهم كانوا يعبدون الأصنام فقط، والمستثنى منه يجوز أن يكون الموصول، وأن يكون عائدة، والمعنى واحد.

والثاني: أن تكون مصدرية، أي: واعتزلتم عبادتهم، أي: تركتموها، و «إلا الله» على حذف مضاف، أي: إلا عبادة الله، وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان.

الثالث: أنها نافية، وأنه من كلام الله تعالى، وعلى هذا، فهذه الجملة معترضة بين أثناء القصة، وإليه ذهب الزمخشري، و «إلا الله» استثناء مفرغ، أخبر الله عن الفتية أنهم لا يعبدون غيره، وقال أبو البقاء^(١): «والثالث: أنها حرف نفي، فيخرج في الاستثناء وجهان:

أحدهما: هو منقطع، والثاني: هو متصل، والمعنى: وإذا اعتزلتموهم إلا الله وما يعبدون إلا الله».

فظاهر هذا الكلام: أن الانقطاع والاتصال في الاستثناء مترتبان على القول بكون «ما» نافية، وليس الأمر كذلك.

فصل في كلام أهل الكهف

قال المفسرون: إن أهل الكهف قال بعضهم لبعض: ﴿وَإِذْ أَعَزَّلْتُمُوهُمْ﴾ يعني قومكم ﴿وَمَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، أي: اعتزلتموهم، وجميع ما يعبدون إلا الله، فإنكم لم تعتزلوا عبادته، فإنهم كانوا يعبدون الله ويعبدون معه الأوثان.

وقرأ أبو مسعود^(٢): «وما يعبدون^(٣) من دون الله، فأووا إلى الكهف». قال الفراء: هو جواب «إذ» كما تقول: إذ فعلت كذا فافعل كذا، والمعنى اذهبوا إليه، واجعلوه مأواكم.

﴿يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ أي يبسطها عليكم، ﴿وَيَهَيِّئْ لَكُمْ﴾ يسهل لكم ﴿مِنْ أَمْرِكُمْ﴾ ما يعود إليه رفقكم.

قوله: «مرفقاً» قرأ الجمهور بكسر الميم، وفتح الفاء. وقرأ نافع^(٤) وابن عامر وعاصم في رواية البرجمي وأبو جعفر بالعكس، وفيها خلاف عند أهل اللغة؛ ف قيل: هما بمعنى واحد، وهو ما يرتفق به، وليس بمصدر، وقيل: هو بكسر الميم لليد، ويفتحها للأمر، وقد يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر، حكاه الأزهري عن ثعلب، وأنشد الفراء جمعاً بين اللغتين في الجارحة: [الرجز]

٣٤٩٢ - بِثُ أَجَافِي مِرْفَقاً عَنْ مِرْفَقِي^(٥)

(١) ينظر: الإملاء ٩٩/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٠٣/٦.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٥٣/٣.

(٤) ينظر: السبعة ٣٨٨، والحجة ٤١٢، والنشر ٣١٠/٢، والإتحاف ٢١٠/٢، والحجة للقراء السبعة ٥/١٣، والبحر ١٠٣/٦، والدر المصون ٤٤٠/٤.

(٥) ينظر البيت في تفسير الطبري ١٣٩/١٥، الدر المصون ٤٤٠/٤.

و [قد] ^(١) يستعملان معاً في الأمر، وفي الجارحة، حكاية الزجاج ^(٢).
وحكى مكّي، عن الفراء ^(٣) أنه قال: «لا أعرف في الأمر، ولا في اليد، ولا في كل شيء إلا كسر الميم».

قلت: وتواتر قراءة نافع والشاميين يرد عليه، وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة، وقال: لا أعرف فيه إلا الفتح، وهو عكس قول تلميذه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: «هو بفتح الميم: الموضع كالمسجد، وقال أبو زيد: هو بفتح الميم مصدر جاء على مفعّل» وقال بعضهم: هما لغتان فيما يرتفق به، فأما الجارحة، فبكسر الميم فقط، وحكى عن الفراء أنه قال: «أهل الحجاز يقولون: «مرفقاً» بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفعت به، ويكسرون مرفق الإنسان، والعرب بعد يكسرون الميم منهما جميعاً» وأجاز معاً فتح الميم والفاء، وهو مصدر كالمضرب والمقتل.

و «من أمركم» متعلق بالفعل قبله، و «من» لا ابتداء الغاية، أو للتبعض.

وقيل: هي بمعنى بدل، قاله ابن الأنباري، وأشد: [الطويل]

٣٤٩٣ - قَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ شَرْبَةً مُبْرَدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانٍ ^(٤)
أي: بدلاً. ويجوز أن يكون حالاً من «مرفقاً» فيتعلق بمحذوف.

قوله تعالى: ﴿وَرَى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ تَزَوُّرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْ ذَاتِ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ (١٧)

قوله: ﴿وَرَى الشَّمْسُ﴾ أي: أنت أيها المخاطب، وليس المراد أن من خطب بهذا يرى هذا المعنى، ولكن العادة تكون على هذا النحو.

قوله: ﴿إِذَا طَلَعَتْ تَزَوُّرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾.

قرأ ^(٥) ابن عامر ويعقوب «تَزَوُّرٌ» بسكون الزاي بزنة تَحْمَرُ.

والكوفيون «تَزَاوَرُ» بتخفيف الزاي، والباقون بتثقيلها، فـ «تَزَوُّرٌ» بمعنى «تميل» من الزَّوْر، وهو الميل، و «زاره» بمعنى «مال إليه» وقول الزَّوْر: ميلٌ عن الحق، ومنه الأزور، وهو المائل بعينه وبغيرها، قال عمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

٣٤٩٤ - وَجَنَّبِي خَيْفَةَ الْقَوْمِ أَزَوْرُ ^(٦)

(١) في ب: وقيل. (٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٧٤/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٦/٢. (٤) تقدم.

(٥) ينظر في قراءاتها السبعة ٣٨٨ والحجة ٤١٣، والنشر ٣١٠/٢، والإنحاف ٢١١/٢، والتيسير ١٤٢، والشواذ ٧٨، والحجة للقراء السبعة ١٣١/٥، وإعراب القراءات ٣٨٧/١.

(٦) عجز بيت وهو في ديوانه برواية:

وقيل: تَزَوَّرُ بمعنى تنقبضُ من «أَزَوَّرَ» أي: انقبض، ومنه قول عنترة: [الكامل]

٣٤٩٥ - فَأَزَوَّرَ مِنْ وَقَعَ الْقَنَا بِلَبَانِهِ وَشَكَا إِلَيَّ بِمَبْرَةِ وَتَحْنُحُمُ^(١)

وقيل: مال، ومثله قول بشر بن أبي خازم: [الوافر]

٣٤٩٦ - يَوْمٌ بِهَا الْحُدَاةُ مِثَاءً نَخْلٍ وَفِيهَا عَنْ أَبَانَيْنِ أَوْوَرَارُ^(٢)
أي: ميل.

وأما «تَزَاوَرُ» و «تَزَاوَرُ» فأصلهما «تَزَاوَرُ» بتاءين، فالكوفيون حذفوا إحدى التاءين، وبعضهم أَدغم، وقد تقدّم نظائر هذا في ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [الآية: ٨٥ من البقرة] و ﴿سَأَلُونَ﴾ [النساء: ١] ونحوهما، ومعنى ذلك الميل أيضاً.

وقرأ أبو رجاء، والجحدري، وابن أبي عبلة، وأيوب السَّخْتِيَانِي «تَزَاوَرُ» بزنة «تَحْمَارُ» وعبد الله، وأبو المتوكل «تَزَوَّرُ» بهمزة مكسورة قبل راء مشددة، وأصلها «تَزَاوَرُ» كقراءة أبي رجاء، ومن معه، وإنما كره الجمع بين الساكنين، فأبدل الألف همزة على حدّ إبدالها في ﴿أَلْبَنَانُ﴾ [الرحمن: ٣٩] و ﴿أَصْبَالَيْنِ﴾ [الفاتحة: ٧]. وقد تقدم تحقيقه آخر الفاتحة.

و «إذا طلعت» معمول لـ «تري» أو لـ «تَزَاوَرُ» وكذا «إذا غرّبت» معمول للأول، أو للثاني، وهو «تَقْرَضُهُمْ» والظاهر تمخّض للظرفية، ويجوز أن تكون شرطية.
ومعنى «تَقْرَضُهُمْ»: تقطعهم، لا تقربهم؛ إذ القرض القطع؛ من القطيعة والصّرم، قال ذو الرمة: [الطويل]

٣٤٩٧ - إِلَى ظُعْنٍ يَقْرَضُنْ أَقْوَارَ مُشْرِفٍ شِمَالاً، وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْقَوَارِسُ^(٣)

والقرض: القطع، وتقدم تحقيقه في البقرة، وقال الفارسي: «معنى تقرضهم: تعطيتهم من ضوئها شيئاً، ثم تزول سريعاً، كالقرض يستردُّ» وقد ضعف قوله؛ بأنه كان ينبغي أن يقرأ «تَقْرَضُهُمْ» بضمّ التاء، لأنه من أقرض.

وقرئ^(٤) «يَقْرَضُهُمْ» بالياء من تحت، أي: الكهف، وفيه مخالفة بين الفعلين

= وخفض عني الصوت أقبلت مثبته الـ حباب وشخصي خشية الحي أزور
ينظر: ديوانه ٦٥، البحر ٩١/٦، القرطبي ٢٤٠/١٠، روح المعاني ٢٢٢/١٥، الدر المصون ٤/٤٤١.

(١) البيت من معلقته ينظر: ديوانه ٣٠، شرح القصائد العشر ٣٧٣، البحر المحيط ٧٩٢/٦ القرطبي ١١/١٩، الدر المصون ٤/٤٤١.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١٣٩/١٥، البحر المحيط ٩٢/٦، روح المعاني ٢٢٢/١٥، الدر المصون ٤/٤٤١.

(٣) ينظر البيت في ديوانه ٤٠٣، مجاز القرآن ٣٩٦/١، الطبري ١٤٠/١٥، البحر ٩٢/٦، المخصص ١١٤/١٢، التهذيب واللسان «قرض» الدر المصون ٤/٤٤٢، الصحاح والتاج [قرض].

(٤) ينظر: القرطبي ٢٤٠/١٠، والبحر ١٠٤/٦، والدر المصون ٤/٤٤٢.

وفاعلهما، فالأولى أن يعود على الشمس، ويكون قفوله: [المتقارب]

٣٤٩٨ - ولا أرض أبقل إنقالها^(١)

وهو قول ابن كيسان.

و «ذات اليمين» و «ذات الشمال» ظرفا مكان بمعنى جهة اليمين، وجهة الشمال.

فصل

قال المفسرون: «تَزَاوَرُ» بمعنى «تَمِيلُ» وتعدل عن كهفهم «ذَاتِ الْيَمِينِ»، أي: جهة ذات اليمين، وأصله أن ذات اليمين صفة أقيمت مقام الموصوف؛ لأنها تأتي «ذو» في قولهم: «رجل ذو مال، وامرأة ذات مال»؛ فكأنه قال: تَزَاوَرُ عن كهفهم جهة ذات اليمين، «وَإِذَا عَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ».

قال الكسائي: قرضت المكان، أي: عدلت عنه.

وقال أبو عبيدة: القرص في أشياء، منها القطع، وكذلك السير في البلاد، إذا قطعتها؛ تقول لصاحبك: هل وردت [موضع]^(٢) كذا؟ فيقول المجيب: إنما قرضته.

فقوله: «تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ»، أي: تعدل عن سمت رؤوسهم إلى جهة الشمال.

ثم ها هنا قولان:

الأول: قال ابن قتيبة وغيره: كان كهفهم مستقبل بنات نعش، لا تقع فيه الشمس عند الطلوع، ولا عند الغروب، ولا فيما بين ذلك وكان الهواء الطيب والنسيم الموافق يصل إليهم، فلا جرم بقيت أجسادهم مصونة عن العفونة والفساد.

والثاني: أن الله تعالى منع ضوء الشمس من الوقوع عليهم عند طلوعها، وكذا عند غروبها، وكان ذلك فعلاً خارقاً للعادة، وكرامة عظيمة، خص الله بها أصحاب الكهف، قاله الزجاج، واحتج على صحته بقوله: «ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ» ولو كان الأمر كما ذكره أصحاب القول الأول، لكان ذلك أمراً معتاداً مألوفاً، ولم يكن من آيات الله تعالى.

ثم قال تعالى: «وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ» أي متسع من الكهف، وجمعها فجوات.

قال أبو عبيدة: ومنه الحديث: فإذا وجد فجوة نص^(٣).

وقال غيره: الفجوة المتسع من الفجاء، وهو تباعد ما بين الفخذين، يقال: رجل أفجأ، وامرأة فجواء، وجمع الفجوة فجاء كقصعة وقصاع.

وقوله: «وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ» جملة حالية، أي: نفعل هذا مع اتساع مكانهم، وهو أعجب لحالهم؛ إذ كان ينبغي أن تصيبهم الشمس لاتساع مكانهم.

فصل

قال المفسرون: اختار الله تعالى لهم مضجعاً في مقناة لا تدخل عليهم الشمس، فتؤذيهم بحرّها، وتغيّر ألوانهم، وهم في متسع ينالهم بردُ الرّيح، ويدفع عنهم كرب الغار.
قوله: «ذَلِكَ» مبتدأ أشار به إلى جميع ما تقدم من قصّتهم.
وقيل: «ذَلِكَ» إشارة إلى الحفظ الذي حفظهم الله تعالى في ذلك الغار تلك المدة الطويلة.

قوله: «مِنْ آيَاتِ اللَّهِ» العجيبة الدّالة على قدرته، وبدائع حكمته، و «مِنْ آيَاتِ اللَّهِ» الخبر، ويجوز أن يكون «ذلك» خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، و «مِنْ آيَاتِ اللَّهِ» حال. ثم بين تعالى أنه كما أبقاهم هذه المدة الطويلة مصونين عن الموت والهلاك من لطفه وكرمه، فكذلك رجوعهم أولاً عن الكفر، ورغبتهم في الإيمان كان بإعانة الله ولطفه؛ فقال: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ» مثل أصحاب الكهف «وَمَنْ يَضِلَّ»، أي: يضلله الله، ولم يرشده؛ كـ «دقيانوس» وأصحابه «فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيّاً» معيناً «مُرْشِداً».

قوله تعالى: «وَنَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنَقْلَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِنتَ مِنْهُمْ رُعْبًا» ﴿١٨﴾.

قوله: «وَنَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا» أي: لو رأيتهم، لحسبتهم.

وقال شهاب الدّين: لا حاجة إلى هذا التقدير.

«أَيْقَاظًا»: جمع «يَقِظُ» بضم القاف، ويجمع على يقاظ، ويقظ وأيقاظ، كعضد وأعضاء، ويقظ ويقاظ، كرجل ورجال، وظاهر كلام الزمخشري أنه يقال: «يقظ» بالكسر؛ لأنه قال: وأيقاظ جمع «يقظ» كأنكاد في «نكيد».

وقال الأخفش، وأبو عبيدة، والزجاج: أيقاظ جمع يقظ ويقظان.

وأنشدوا [لرؤية] ^(١): [الرجز]

٣٤٩٩ - وَوَجَدُوا إِخْوَانَهُمْ أَيْقَاظًا..... ^(٢)

وقال البغوي ^(٣): أيقاظاً جمع يقظ ويقظ، واليقظة: الانتباه عند النوم.

(١) في أ: ذو الرمة.

(٢) صدر بيت وعجزه:

وسيف غياظٍ لهم غياظا

ينظر: مجاز القرآن ١/ ٣٩٧، والشطران في ديوان العجاج ٨١- ٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧٤،

والطبري ٨/ ١٩٤، والرازي ٢١/ ٨٥.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ٣/ ١٥٤.

قال الواحدي^(١): وإنما يحسبون أيقاظاً؛ لأن أعينهم مفتحة، وهم نيام.
وقال الزجاج: لكثرة تقلبهم يظن أنهم أيقاظ؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَلْبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ والرقود جمع راقِدٍ، كقاعِدٍ وقعود.

فصل في مدة تقلبيهم

اختلفوا في مقدار مدة التقلب^(٢):

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه -: «أن لهم في كل عام تقلبتين»^(٣) وعن مجاهد: يمكنون رقوداً على أيمانهم تسع سنين، ثم ينقلبون على شمائلهم، فيمكنون رقوداً تسع سنين^(٤).

وقيل: لهم تقلبية واحدة في يوم عاشوراء.

قال ابن الخطيب^(٥): وهذه التقديرات لا سبيل للعقل إليها، والقرآن لا يدل عليها، وما جاء فيه خبر صحيح، فكيف يعرف؟ وقال ابن عباس: فائدة تقلبيهم؛ لثلاث تاكل الأرض لحومهم وتبليهم^(٦).

قال ابن الخطيب^(٧): عجبت من ذلك؛ لأن الله تعالى قدر على أن يمسك حياتهم ثلاثمائة سنة وأكثر، فلم لا يقدر على حفظ أجسامهم من غير تقلب؟!.

قوله: «وَقَلْبُهُمْ» قرأ العامة «تَقْلِبُهُمْ» مضارعاً مسنداً للمعظم نفسه.

وقرىء^(٨) أيضاً بالياء من تحت، أي: الله أو الملك، وقرأ الحسن: «يَقْلِبُهُمْ» بالياء من تحت ساكن القاف، مخفف اللام، وفاعله، إمّا الله أو الملك.

وقرأ أيضاً «وَتَقْلِبُهُمْ» بفتح التاء، وضّم اللام مشددة مصدر تقلب كقوله: ﴿وَتَقْلِبُكَ فِي السَّجْدِ﴾ [الشعراء: ٢١٩] ونصب الباء، وخرجه أبو الفتح على إضمار فعل، أي: ونرى تقلبهم، أو نشاهد تقلبهم، وروي عنه أيضاً رفع الباء على الابتداء، والخبر الظرف بعده،

(١) ينظر: الفخر الرازي ٨٦/٢١.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٨٦/٢١.

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٥٤) عن أبي هريرة ومثله عن ابن عباس ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٣٩١) وعزاه إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٣٩١) وعزاه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم. ينظر: تفسير الرازي (٨٦/٢١).

(٥) ينظر: الفخر الرازي ٨٦/٢١.

(٦) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/٣٥٤) والرازي (٨٦/٢١) والقرطبي (١٠/٢٤١).

(٧) ينظر: الفخر الرازي ٨٦/٢١.

(٨) ينظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٦، والإتحاف ٢/٢١١، والشواذ ٧٨، والكشاف ٢/٧٠٩، والبحر ١٠٥/٦، والدر المصون ٤/٤٤٢.

ويجوز أن يكون محذوفاً، أي: آية عظيمة. وقرأ^(١) عكرمة «وَتَقْلِبُهُمْ» بناء التأنيث مضارع «قَلَبَ» مخفّفاً، وفاعله ضمير الملائكة المدلول عليهم بالسياق.

وقوله: «ذَاتَ» منصوب على الظرف، لأنَّ المعنى: «وَتَقْلِبُهُمْ» من ناحية اليمين أو على ناحية «اليمين» كما تقدّم في قوله: «تَرْوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ». وقوله: «وَكَلْبُهُمْ بِسِيطِ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ».

قرأ العامة «وَكَلْبُهُمْ» وقرأ جعفر^(٢) الصادق «كَالْبُهُمْ» أي: صاحب كلبهم كلابين وتامر، ونقل أبو عمر الزاهد غلام ثعلب «وَكَالِثُهُمْ» بهمزة مضمومة اسم فاعل من كَلَأَ يَكْلَأُ أي: حفظ يحفظ.

و «باسطاً» اسم فاعل ماضٍ، وإنما عمل على حكاية الحال، والكسائي يعمله، ويستشهد بالآية.

والوصيد: الباب؛ قاله ابن عباس والسدي. وقيل: العتبة.

والكهف لا يكون له باب، ولا عتبة، وإنما أراد موضع الباب.

وقال الزجاج: الوصيد فناء البيت، وفناء الدار.

وقيل: الصعيد والتراب.

قال الشاعر: [الطويل]

٣٥٠٠ - بأَرْضِ فُضَاءٍ لَا يَسُدُّ وَصِيدُهَا عَلَيَّ وَمَعْرُوفِي بِهَا غَيْرُ مُنْكَرٍ^(٣)

وجمعه: وصائد ووصد.

وقيل: الوصيد: الصعيد والتراب.

قال يونس، والأخفش، والفراء: الأصيد والوصيد لغتان؛ مثل: الوكاف والإكاف.

وقال مجاهد، والضحاك: «الْوَصِيدُ»: الكهف^(٤).

وأكثر المفسرين على أن الكلب كان من جنس الكلاب.

وروي عن ابن جريج: أنه كان أسداً، وسمي الأسد كلباً^(٥)، فإن النبي ﷺ دعا

على عتبة بن أبي لهب، فقال: «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْباً مِنْ كِلَابِكَ» فافترسه الأسد^(٦).

(١) نسبها في الإتحاف ٢/ ٢١١ إلى الحسن.

(٢) ينظر: البحر ٦/ ١٠٥، والدر المصون ٤/ ٤٤١.

(٣) البيت لزهير ينظر: البحر المحيط ٦/ ٩٢، الكشف ٢/ ٧١٠، القرطبي ١٠/ ٢٤٣، روح المعاني ١٥/ ٢٢٦، العمدة ٢/ ٨١، الدر المصون ٤/ ٤٤٣.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» ٨/ ١٩٥ عن مجاهد وقتادة.

(٥) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٤/ ٣٩١ وعزاه إلى ابن المنذر.

(٦) تقدم تخريجه.

قال ابن عباس : كان كلباً أغرّاً، واسمه قطمير، وعن عليّ : اسمه «ريّان»^(١).

وقال الأوزاعي : يشور^(٢) قال السدي : يور^(٣).

وقال كعب : صهباً^(٤).

وقال مقاتل : كان كلباً أصفر^(٥).

وقال الكلبي : لونه كالحليج^(٦)، وقيل غير ذلك.

قال خالد بن معدان : ليس في الجنة من الدوابّ إلاّ كلب أصحاب الكهف، وحمار بلعام^(٧).

قال ابن عباس وأكثر المفسرين : هربوا من ملكهم فمروا براع، معه كلب، فتبعهم على دينهم، ومعه كلبه^(٨).

وقال الكلبي : مروا بكلب فنبح عليهم، فطردوه، فعاد، ففعلوا ذلك مراراً، فقال لهم الكلب : لا تخشوا جاني؛ فإنّي أحبّ أحبّاء الله، فناموا؛ حتّى أحركم^(٩).

فصل

قال عبيد بن عمير : كان ذلك كلب صيدهم، ومعنى «بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ»، أي : ألقاها على الأرض مبسوطتين، غير مقبوضتين.

ومنه قوله ﷺ : «اعتدلوا في السجود، ولا يَبْسُطْ أحدكم ذِرَاعِيهِ انْبِساطَ الْكَلْبِ»^(١٠).

قال المفسرون : كان الكلب قد بسط ذراعيه، وجعل وجهه عليهما.

قوله : «لَوْ أَطْلَعْتَ» العامة على كسر الواو من «لَوْ أَطْلَعْتَ» على أصل التقاء الساكنين، وقرأها^(١١) مضمومة أبو جعفر، وشيبة، ونافع، وابن وثاب، والأعمش؛ تشبيهاً بواو الضمير، وتقدّم تحقيقه.

قوله : «لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً» لما ألبسهم الله من الهيبة؛ حتّى لا يصل إليهم أحد؛ حتى يبلغ الكتاب أجله، فيوقفهم الله من رقدتهم.

«فِرَاراً» يجوز أن يكون منصوباً على المصدر من معنى الفعل قبله؛ لأنّ التولّي

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٥٤/٣) والقرطبي (٢٤١/١٠).

(٢) ينظر : المصدر السابق.

(٣) ينظر : المصدر السابق.

(٤) ينظر : المصدر السابق.

(٥) ينظر : المصدر السابق.

(٦) ينظر : المصدر السابق.

(٧) ينظر : المصدر السابق.

(٨) ينظر : المصدر السابق.

(٩) ينظر : المصدر السابق.

(١٠) تقدم تخريجه.

(١١) ينظر : الإتحاف ٢/٢١١، والقرطبي ١٠/٢٤٣، والبحر ٦/١٠٦، والدر المصون ٤/٤٤٣.

والفرارَ من وادٍ واحدٍ، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، أي: فارتأ، ويكون حالاً مؤكدة، ويجوز أن يكون مفعولاً له.

قوله: ﴿وَلَمَلَّثَتْ مِنْهُمْ رُعبًا﴾ قرأ ابن كثير^(١)، ونافع «لَمَلَّثَتْ» بالتشديد على التثنية. وأبو جعفر، وشيبة كذلك، إلا أنه يبادل الهمزة ياء، والزهري بتخفيف اللام والإبدال، وهو إبدال قياسي والباقون بتخفيف اللام، و «رُعبًا» مفعول ثانٍ: وقيل: تمييز. قال الأخفش: الخفيفة أجود في كلام العرب.

يقولون: ملأتني رعباً، ولا يكادون يعرفون ملأتني؛ ويدل على هذا أكثر استعمالهم؛ كقوله: [الوافر]

٣٥٠١ - فَتَمَلَّا بَيْنَنَا أَقْطَا وَسَمْنَا^(٢)

وقول الآخر: [الطويل]

١٣٥٠٢ - ومن مالىء عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمَى

وقال الآخر: [الرجز]

٣٥٠٢ ب - لَا تَمَلَّا الدَّلُوَ وَعَرَّقْ فِيهَا^(٣)

وقال الآخر: [الرجز]

٣٥٠٣ - اَمَلَّا الْحَوْضَ وَقَالَ قَطْنِي^(٤)

وقد جاء التثنية أيضاً، أنشدوا للمخبل السعدي: [الطويل]

٣٥٠٤ - وَإِذْ قَتَلَ الثُّغَمَانُ بِالنَّاسِ مُحَرِّمًا^(٥)

(١) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٩، والحجة ٤١٣، والنشر ٣١٠/٢، والتيسير ١٤٣، والإنحاف ٢١١/٢، والحجة للقراء السبعة ١٣٤/٥، والبحر ١٠٦/٦.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس وروايته:

فتوسيع أهلها وحسبك من غنى شبع وري

ينظر: ديوانه (١٣٧)، والرازي ٨٦/٢١.

(٣) ينظر: الرازي ٨٧/٢١.

(٤) صدر بيت وعجزه:

مهلاً رويداً قد ملأت بطني

ينظر: إصلاح المنطق ص ٥٧، ٣٤٢، والإنصاف ص ١٣٠، وأمالى المرتضى ٣٠٩/٢؛ وتخليص الشواهد ص ١١١؛ وجواهر الأدب ص ١٥١؛ والخصائص ٢٣/١؛ ورصف المبانى ص ٣٦٢؛ وسمط اللآلي ص ٤٧٥؛ وشرح الأشموني ٥٧/١؛ وشرح المفصل ٨٢/١، ١٣١/٢، ١٢٥/٣؛ وكتاب اللامات ص ١٤٠؛ ولسان العرب (قطط)، (قطن)؛ ومجالس ثعلب ص ١٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣٦١/١، والرازي ٨٧/٢١.

(٥) صدر بيت وعجزه:

فملىء من عوف بن كعب سلاسله

ينظر: اللسان (حرم) وفيه «فتك» بدلاً من «قتل»، والرازي ٨٧/٢١.

وقرأ ابن عامر والكسائي «رُعْبًا» بضَمِّ العين في جميع القرآن، والباقون بالإسكان.

فصل في سبب الرعب

اختلفوا في ذلك الرُّعب^(١) كان لماذا؟ فقيل: من وحشة المكان، وقال الكلبي: لأنَّ أعينهم مفتحة، كالمستيقظ الذي يريد أن يتكلَّم، وهم نيام^(٢).

وقيل: لكثرة شعورهم، وطول أظفارهم، وتقلُّبهم من غير حسٍّ، كالمستيقظ.

وقيل: إنَّ الله تعالى، منعهم بالرُّعب؛ لئلاَّ يراهم أحدٌ.

وروي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس، قال: غزونا مع معاوية نحو الروم، فمررنا بالكهف الذي فيه أصحاب الكهف، فقال معاوية: لو كُشِفَ لنا عن هؤلاء، لنظرنا إليهم، فقال ابنُ عباس: قدَّ مَنَعَ اللهُ ذلكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ: «لو أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا»، فبعث معاوية ناساً، فقال: اذهبوا، فانظروا، فلمَّا دخلوا الكهف، بعث الله عليهم ريحاً، أخرجتهم^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَسْأَلْهُمْ وَلَا يَشْعُرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ۚ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا ۚ﴾ (٢٠).

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ﴾: الكاف نعت لمصدر محذوف، أي: كما أنماهم تلك الثَّوْمَةُ، كذلك بعثناهم؛ أذكَّاراً بقدرته، والإشارة بـ «ذلك» إلى المصدر المفهوم من قوله «فَصَرَبْنَا»، أي: مثل جعلنا إنامتهم هذه المدة المتطاولة آية، جعلنا بعثهم آية، قاله الزجاج والزمخشري.

قوله: ﴿لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾ متعلقة بالبعث، وقيل: هي للصلِّورة؛ لأن البعث لم يكن للتساؤل، قاله ابن عطية، والصحيح أنَّها على بابها من السببية.

قوله: ﴿كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ «كَمْ» منصوبة على الظرف، والمميز محذوف، تقديره: كم يوماً؛ لدلالة الجواب عليه، و «أو» في قوله: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ للشك منه، وقيل: للتفصيل، أي: قال بعضهم كذا، وبعضهم كذا.

(١) ينظر: معالم التنزيل ١٥٥/٣.

(٢) ذكره الماوردي من «تفسيره» (٢٩٣/٣).

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٥٥/٣).

فصل

المعنى كما أنمناهم في الكهف، وحفظنا أجسامهم من البلى، طول الزمان، فكذاك بعثناهم من التَّوْم الذي يشبه الموت؛ ﴿لَيْتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾ ليسأل بعضهم بعضاً، واللام لام العاقبة؛ لأنهم لم يبعثوا للسؤال.

فإن قيل: هل يجوز أن يكون الغرض من بعثهم أن يتساءلوا ويتنازعا؟

فالجواب: لا يبعد ذلك؛ لأنهم إذا تساءلوا، انكشف لهم من قدرة الله أمورٌ عجيبة، وذلك أمرٌ مطلوبٌ.

قاله ابن الخطيب^(١).

ثم قال تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ﴾ وهو رئيسهم، واسمه مكسلمينا: ﴿كَمْ لَيْتَنَّا﴾ في نومكم، أي: كم مقدار لبثنا في هذا الكهف ﴿قَالُوا لَيْتَنَّا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.

قال المفسرون^(٢): إنهم دخلوا الكهف غدوة وبعثهم الله في آخر النهار؛ فلذلك قالوا: يوماً، فلما رأوا الشمس، قالوا: أو بعض يوم، فلما نظروا إلى شعورهم وأظفارهم ﴿قَالُوا﴾ أي: علموا أنهم لبثوا أكثر من يوم: ﴿قَالُوا رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتَنَّا﴾.

قيل: إن رئيسهم مكسلمينا، لما [رأى]^(٣) الاختلاف بينهم قال: دعوا الخلاف.

قوله: ﴿فَكَابَسُواْ أَحَدَكُمْ يَورِقُكُمْ هَٰذِهِ﴾ يعني يملئها، قاله ابن عباس^(٤).

قوله: «يَورِقُكُم» حال من «أَحَدَكُمْ»، أي: مصاحباً لها، وملتبساً بها، وقرأ^(٥) أبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر بفتح الواو وسكون الراء والقلْب، وباقي السبعة بكسر الراء، والكسر هو الأصل، والتسكين [تخفيف] كـ «نَبَق» في نَبَق، وحكى الزجاج^(٦) كسر الواو، وسكون الراء، وهو نقل، وهذا كما يقال: كَبِدٌ وَكَبْدٌ وَكَبْدٌ.

وقرأ أبو رجاء، وابن محيصن^(٧) كذلك، إلا أنه بإدغام القاف، واستضعفوها من حيث الجمع بين ساكنين على غير حدّيهما، وقد تقدّم ذلك في المتواتر ما يشبه هذه من نحو ﴿تَتَلَوْنَ عَنَّا﴾ [في الآية: ٢٧١ من البقرة] و﴿لَا تَقْدُواْ فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤] و﴿الْحَلْدِ جَزَاءً﴾ و﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ وروي عن ابن محيصن؛ أنه لما أدغم كسر الراء فراراً ممّا ذكرنا.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٢١/٨٧. (٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) في أ: سمع. (٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٥٥).

(٥) ينظر في قراءاتها السبعة ٣٨٩، والتيسير ١٤٣، والنشر ٢/٣١٠، والحجة ٤١٣، والإنحاف ٢/٢١٢، والحجة للقرء السبعة ٥/١٣٥، ١٣٦، والبحر ٦/١٠٧ والدر المصون ٤/٤٤٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٢٧٥.

(٧) ينظر: البحر ٦/١٠٧، والدر المصون ٤/٤٤٤.

وقرأ^(١) أمير المؤمنين «بوارقكم» اسم فاعل، أي: صاحب ورق، كـ «لابن» وقيل: هو اسم جمع كجامل وباقر.
والورق: الفضة المضروبة، وقيل: الفضة مطلقاً مضروبة كانت، أو غير مضروبة؛ ويدل عليه ما روي أن عرفة اتخذ أنفاً من ورق^(٢).

فصل في لغات «الورق»

قال الفراء والزجاج: فيه ثلاث لغات: ورق، وورق، وورق، كـ «كبد وكبد وكبد» وكسر الواو أردوها يقال لها: «الرقعة» بحذف الواو، وفي الحديث: «في الرقة ربع العشر»^(٣) وجمعت شذوذاً جمع المذكر السالم.

فصل

قال المفسرون^(٤): كان معهم دراهم عليها صورة الملك الذي كان في زمانهم، ثم قال تعالى: ﴿إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ وهي التي يقال لها اليوم (طرسوس)، وكان اسمها في الجاهلية «أفسوس»، وهذه الآية تدل على أن السعي في إمساك الزاد أمر مشروع.

قوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ إِنَّمَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [يجوز في «أي» أن تكون استفهامية، وأن تكون موصولة. قال الزجاج: إنها رفع بالابتداء و «أزكى» خبرها، وتقدم الكلام على نظيره في قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، ولا بد لها هنا من حذف «أي» أي: أي أهلها أزكى و «طعاماً»^(٥) تمييزاً، أي: لا يكون من غصب، أي: سبب حرام.

وقيل: لا حذف، والضمير عائد على الأطعمة المدلول عليها من السياق.
قيل: أمرؤه أن يطلب ذبيحة مؤمن، ولا يكون من ذبيحة من يذبح لغير الله، وكان فيهم مؤمنون ينكرون إيمانهم.

فصل في معنى «أزكى»

قال الضحاك: أزكى طعاماً، أي: أطيب^(٦).

وقال مقاتل: أجود^(٧).

وقال عكرمة: أكثر^(٨).

(١) ينظر: البحر ١٠٧/٦، والدر المصون ٤/٤٤٤.

(٢) أخرجه أحمد (٨/ ١١-١٢).

(٣) سقط من أ.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٨٨/٢١.

(٥) ذكره الماوردي في «تفسيره» (٣/ ٢٩٤).

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٠٣) وينظر: المصدر السابق.

وأصل الزكاة الثمر والزيادة.

وقيل: أرحص طعاماً ﴿فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ أي: قوت وطعام تأكلونه.

قوله: «وَلْيَتَلَطَّفْ» قرأ العامة بسكون لام الأمر، والحسن^(١) بكسرها على الأصل، [وقتيبة الميالي]^(٢) «وَلْيَتَلَطَّفْ»^(٣) مبنياً للمفعول، وأبو جعفر وأبو صالح، وعتيبة «ولا يشعرون» بفتح الياء وضم العين.

فإن قيل: «بِكُمْ» «أَحَدٌ» فاعل به.

فالجواب: معنى «وَلْيَتَلَطَّفْ» أي: يكون في سترة، وكتمان في دخول المدينة، قاله الزمخشري، ويجوز أن يعود على قومهم؛ لدلالة السياق عليهم.

وقرأ^(٤) زيد بن علي «يُظْهِرُوا» مبنياً للمفعول.

فصل

﴿يُظْهِرُوا عَلَيْكُمْ﴾، أي: يطلعوا عليكم، ويعلموا مكانكم.

وقيل: أو يشرفوا على مكانكم أو على أنفسكم من قولهم: ظهرت على فلان، إذا علوته، وظهرت على السطح، إذا صرت فوقه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] أي عالين.

وقوله: ﴿لِيُظْهِرُوا عَلَى الَّذِينَ كُفُّوا﴾ [التوبة: ٣٣] أي: ليعليه.

قوله: ﴿يَرْجُمُوكُمْ﴾. قال ابن جريج: يشتموكم، ويؤذوكم بالقول^(٥)، وقيل: يقتلوكم بالحجارة، والرجم بمعنى القتل كثير. قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْتَكَ﴾ [هود: ٩١] وقوله: ﴿أَن تَرْجُمُون﴾ [الدخان: ٢٠] والرجم أخبث القتل، قاله الزجاج.

﴿أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ﴾ أي يردوكم إلى دينهم.

قوله: ﴿وَلَن تَقْلِحُوا إِذَا أَبَكَا﴾ أي إن رجعتم إلى دينهم، لم تسعدوا في الدنيا، ولا في الآخرة، ف «إذا» جوابٌ وجزاء، أي: إن يظهروا، فلن تفلحوا.

وقال الزجاج: لن تفلحوا، إذا رجعتم إلى ملتهم أبداً، فإن قيل: أليس أنهم لو أكرهوا على الكفر، حتى أظهروا الكفر، لم يكن عليهم مضرة، فكيف قالوا: ﴿وَلَن تَقْلِحُوا إِذَا أَبَكَا﴾؟

(١) ينظر: البحر ١٠٧/٦، والدر المصون ٤/٤٤٤.

(٢) سقط من أ.

(٣) ينظر: البحر ١٠٧/٦، والدر المصون ٤/٤٤٤.

(٤) ينظر: البحر ١٠٨/٦، والدر المصون ٤/٤٤٤.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠٤/٨) وينظر: تفسير الماوردي (٢٦٥/٣) والبخاري (١٥٥/٣) والقرطبي (٢٤٤/١٠).

فالجواب^(١): يحتمل أن يكون المراد أنهم لو ردُّوا إلى الكفر، وبقوا مظهرين له، فقد يميل بهم ذلك إلى الكفر، ويصيروا كافرين حقيقة، فكان تخوُّفهم من هذا الاحتمال. قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعِزَّنَا عَلَيْهِمْ لِیَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَزَّعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرُهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُيُوتًا رُبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا ۖ﴾ (٢١).

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَعِزَّنَا عَلَيْهِمْ﴾: أي: وكما أنماهم، وبعثناهم، لما فيه من الحكم الظاهرة؛ أعثرنا، أي: أطلعنا. وتقدَّم الكلام على مادة «عثر» في المائدة. يقال: عثرْتُ على كذا، أي: علمته، وأصله أن من كان غافلاً عن شيءٍ فعثر به، نظر إليه، فعرفه، وكان العثارُ سبباً لحصول العلم، فأطلق اسم السَّبَبِ على المسبَّبِ «لِيَعْلَمُوا» متعلق بـ «أَعِزَّنَا» والضمير: قيل: يعود على مفعول «أَعِزَّنَا» المحذوف، تقديره: أعثرنا النَّاسَ، وقيل: يعود على أهل الكهف.

فصل في سبب تعرف الناس عليهم

اختلفوا في السَّبَبِ الذي عرف النَّاسَ به واقعة أصحاب الكهف، فقيل^(٢): لطول شعورهم، وأظفارهم؛ بخلاف العادة، وظهرت في بشرة وجوههم آثار عجيبة يستدلُّ بها على أن مدَّتْهم طالت طولاً بخلاف العادة.

وقيل: لأن أحدهم لما ذهب إلى المدينة؛ ليشتري الطَّعام، أخرج الدراهم لثمن الطَّعام، فقال صاحب الطَّعام: هذه الثُّقود غير موجودة في هذا الزَّمان، وإنها كانت موجودة قبل هذا الوقت بمدةٍ مديدة؛ [فلعلك]^(٣) وجدت كنزاً، فحملوه إلى ملك تلك المدينة، فقال له الملك: أين وجدت تلك الدَّراهم؟ فقال: بعثُ بها أمس تمراً، وخرجنا فراراً من الملك دقيانوس، فعرف الملك أنه ما وجد كنزاً، وأنَّ الله تعالى بعثه بعد موته.

ومعنى قوله: ﴿لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾: أي: إنما أطلعنا القوم على أحوالهم؛ ليعلم القوم أنَّ وعد الله حقٌّ بالبعث والنَّشْر؛ فإنَّ ملكَ ذلك الزَّمان كان منكر البعث، فجعل الله أمر الفتية دليلاً للملك.

وقيل: اختلف أهل ذلك الزَّمان، فقال بعضهم: الرُّوحُ والجسد يبعثان جميعاً. وقال آخرون: إنما يبعثُ الرُّوح فقط، فكان الملك يتضرَّع إلى الله تعالى أن يظهر له آية يستدلُّ بها على الحقِّ في هذه المسألة، فأطلعه الله تعالى على أصحاب الكهف، فاستدلَّ بهم على صحَّة بعث الأجساد؛ لأنَّ انتباههم بعد ذلك النُّوم الطويل يشبه من يموت، ثم يبعث.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٨٨/٢١.

(٢) في أ: فكانك.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٨٩/٢١.

قوله: «إِذْ يَتَنَازَعُونَ» يجوز أن يعمل فيه «أَغَثَرْنَا» أو «لِيَعْلَمُوا» أو لمعنى «حَقٌّ» أو لـ «وَعُدَّ» عند من يَتَسَعُّ في الظرف، وأمّا من لا يَتَسَعُّ، فلا يجوز عنده الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته.

واختلف في هذا التنازع، ف قيل: كانوا يتنازعون في صحّة البعث، فاستدلّ القائلون بصحّة هذه الواقعة، وقالوا: كما قدر الله على حفظ أجسادهم مدّة ثلاثمائة وتسع سنين، فكذلك يقدر على حشر الأجساد بعد موتها.

وقيل: إنّ الملك وقومه، لما رأوا أصحاب الكهف، ووقفوا على أحوالهم، عاد القوم إلى كهفهم، فأماهم الله، فعند هذا اختلف الناس، فقال قوم: إنّ بعضهم قال: إنهم نيام، كالكرة الأولى.

وقال آخرون: بل الآن ماتوا.

وقيل: إن بعضهم، قال: سدّوا عليهم باب الكهف؛ لئلا يدخل أحدٌ عليهم، ويقف على أحوالهم.

وقال آخرون: بل الأولى أن يبنى على باب الكهف مسجد، وهذا القول يدلّ على أنّ هؤلاء القوم كانوا عارفين بالله تعالى، ويعترفون بالعبادة والصلاة.

وقيل: إنّ الكفار قالوا: إنهم على ديننا، فنتخذ عليهم بنياناً، وقال المسلمون [إنهم] على ديننا، فنتخذ عليهم مسجداً.

وقيل: تنازعوا في مقدار مكثهم.

وقيل: تنازعوا في عددهم، وأسمائهم.

قوله: «بُنْيَاناً» يجوز أن يكون مفعولاً به، جمع بنيانية، وأن يكون مصدرأ.

قوله: «رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ» يجوز أن يكون من كلام الله تعالى، وأن يكون من كلام المتنازعين فيهم، ثم قال «قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ» قيل: هو الملك المسلم، واسمه بيدروس وقيل: رؤساء البلد.

قوله «غلبوا» قرأ^(١) عيسى الثقفي، والحسن بضمّ الغين، وكسر اللام.

قوله: «لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً» يعبد الله فيه، ونستبقي آثار أصحاب الكهف بسبب ذلك المسجد.

قوله تعالى: «سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ»

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٢١٢، والبحر المحيط ٦/١٠٩، والدر المصون ٤/٤٤٤.

فَلَا تُحَارِبْ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرُوا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾

قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾: قيل: إنما أني بالسَّيْنِ في هذا؛ لأنَّ في الكلام طياً وإدماجاً، تقديره: فإذا أجنبهم عن سؤالهم عن قصَّة أهل الكهف، فسلهم عن عددهم، فإنهم سيقولون. ولم يأت بها في باقية الأفعال؛ لأنها معطوفة على ما فيه السَّيْنِ، فأعطيت حكمه من الاستقبال.

وقرأ ابن محيصن^(١) «ثلاثٌ» بإدغام التاء المثلثة في تاء التأنيث؛ لقرب مخرجيهما، ولأنهما مهموسان، ولأنهما بعد ساكن معتل.

﴿رَأَيْتُهُمْ كُلُّهُمْ﴾ الجملة في محل رفع صفة لـ «ثلاثة».

قوله: ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ﴾ قرأ ابن كثير^(٢) في رواية بفتح الميم، وهي لغة كعشرة، وقرأ ابن محيصن^(٣) بكسر الخاء والميم، وبإدغام التاء في السَّيْنِ، يعني تاء «خمسَةٌ» في سين «سادسهم» وهي قراءة ثقيلة جداً؛ لتوالي كسرتين وثلاث سينات، قال شهاب الدين: ولا أظن مثل هذا إلا غلطاً على مثله، وروي عنه إدغام التنوين في السَّيْنِ من غير غنة.

و «ثلاثة» و «خمسَةٌ» و «سبعة» إخبار لمبتدأ محذوف مضمّر، أي: هم ثلاثة، وهم خمسَةٌ، وهم سبعة، وما بعد «ثلاثة» و «خمسَةٌ» من الجملة صفة لهما، كما تقدّم، ولا يجوز أن تكون الجملة خالاً، لعدم عامل فيها، ولا يجوز أن يكون التقدير: هؤلاء ثلاثة، وهؤلاء خمسَةٌ، ويكون العامل اسم الإشارة أو التنبيه، قال أبو البقاء^(٤): «لأنَّها إشارة إلى حاضر، ولم يشيروا إلى حاضر».

قوله: ﴿رَجَمًا بِالْقَيْبِ﴾ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه مفعولٌ من أجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالغيب.

والثاني: أنه في موضع الحال، أي: ظانين.

والثالث: أنه منصوب بـ «يَقُولُونَ» لأنه بمعناه.

والرابع: أنه منصوب بمقدر من لفظه، أي: يرجمون بذلك رجماً.

والرَّجْمُ في الأصل: الرَّمِيُّ بِالرَّجَامِ، وهي الحجارة الصَّغَارُ، ثم عبَّرَ به عن الظنِّ،

قال زهير: [الطويل]

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ^(٥)

أي: المظنون.

(١) ينظر: المحتسب ٢٦/٢، والبحر ١٠٩/٦، والدر المصون ٤٤٥/٤.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٧/٢، والبحر ١٠٩/٦، والدر المصون ٤٤٥/٤.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢١٢/٢، والبحر ١٠٩/٦، والدر المصون ٤٤٥/٤.

(٤) ينظر: الإملاء ١٠٠/٢. (٥) تقدم.

وثلاثة وخمسة وسبعة: مضافة لمعدودٍ محذوف، فقدّره أبو حيان: ثلاثة أشخاص، قال: «وإنما قدّرنا أشخاصاً؛ لأنّ رابعهم اسم فاعل أضيف إلى الضمير، والمعنى: أنه رابعهم، أي: جعلهم أربعة، وصيّرهم إلى هذا العدد، فلو قدّرناه رجالاً، استحال أن يصيّر ثلاثة رجالٍ أربعة؛ لاختلاف الجنسَيْن» وهو كلام حسن.

فصل

وقال أبو البقاء^(١): «ولا يعمل اسم الفاعل هنا؛ لأنه ماضٍ» قلت: يعني أنّ رابعهم فيما مضى، فلا يعمل النصب تقديرًا، والإضافة محضة، وليس كما زعم، فإنّ المعنى على: يصير الكلب لهم أربعة، فهو ناصبٌ تقديرًا، وإنما عمل، وهو ماضٍ؛ للحكاية الحال كـ «بسيط».

فصل

روي أن السيّد والعاقب وأصحابهما من نصارى نجران، كانوا عند النبي ﷺ فجرى ذكر أصحاب الكهف، فقال السيّد - وكان يعقوبياً - : كانوا ثلاثة رابعهم كلبهم. وقال العاقب - وكان نسطورياً - : كانوا خمسة سادسهم كلبهم. وقال المسلمون: كانوا سبعة، وثامنهم كلبهم، فحقّق الله قول المسلمين بعدما حكى قول النصارى، فقال: «سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ، وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ: سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ»^(٢). قوله: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ أي: ظناً وحسناً من غير يقين، ولم يقل هذا في السبعة، فقال: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

فصل

قال أكثر المفسرين: هذا هو الحق؛ ويدلّ عليه وجوه^(٣):
الأول: أنّ الواو في قوله: ﴿وَثَامِنُهُمْ﴾ هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للثكرة، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة في قولك: «جاءني رجلٌ، ومعه آخِرٌ» ومررت بزيد، ومعه سيفٌ، ومنه قوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهِيَ كَاتِبٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

وفائدتها: تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه به أمرٌ ثابتٌ مستقرٌّ، فكانت هذه الواو دالة على أنّ الذين كانوا في الكهف كانوا سبعة وثمانهم كلبهم. الثاني: أنه تعالى خصّ هذا الموضع بهذا الحرف الزائد وهو الواو؛ فوجب أن

(١) ينظر: الإملاء ٢/ ١٠٠.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ١٥٦) والقرطبي (١٠/ ٢٤٩). والرازي (٢١/ ٩٠).

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٢١/ ٩٠.

يحصل به فائدة زائدة؛ صوتاً للفظ عن التعطيل، وليس الفائدة إلا تخصيص هذا القول بالإثبات والتصحیح.

الثالث: أنه تعالى أتبع القولين بقوله: ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾ ولم يقله في السبعة، وتخصيص الشيء بالوصف يدل على أن الحال في الباقي بخلافه، وأنه مخالف لهما في كونه «رجماً بالغيب».

الرابع: أنه قال بعده: ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فدل على أن هذا القول ممتاز عن القولين الأولين بمزيد القوة والصحة.

الخامس: أنه تعالى قال: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فدل على أنه حصل العلم بعدتهم لذلك القليل، وكل من قال من المسلمين قولاً في هذا الباب، قال: إنهم كانوا سبعة، وثامنهم كلبهم؛ فوجب أن يكون المراد من ذلك القليل هؤلاء الذين قالوا هذا القول، وكان عليّ - رضي الله عنه - يقول: كانوا سبعة، وثامنهم كلبهم، وأسماءهم: يملیخا، مكسلمینا، مسلثینا وهؤلاء الثلاثة كانوا أصحاب يمين الملك، وعن يساره: مرنوس، ديرنوس، سادنوس، وكان الملك يستشير هؤلاء الستة، يتصرفون في مهماته، والسابع هو الراعي الذي وافقهم، لما هربوا من ملكهم، واسم كلبهم^(١) قطمير، وروي عن ابن عباس أنه قال: مكسلمینا، ويلمیخا، ومرطوس وبنیوس، وسارینوس، وذونوانس، وكشفيطونونس وهو الراعي، وكان ابن عباس يقول: أنا من أولئك العدد القليل^(٢).

السادس: أنه تعالى، لما قال: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامْنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ قال: ﴿قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

والظاهر أنه لما حكى الأقوال، فقد حكى كل ما قيل من الحق والباطل، ويبعد أنه تعالى ذكر الأقوال الباطلة، ولم يذكر ما هو الحق، فثبت أن جملة الأقوال الحقّة والباطلة ليست إلا هذه الثلاثة، ثم خصّ الأولين بأنه رجم بالغيب؛ فوجب أن يكون الحق هو الثالث.

السابع: أنه قال لرسوله - عليه الصلاة والسلام - : «فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءَ ظَاهِرٍ، وَلَا تَنْتَفِتْ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا» فمنعه من المناظرة معهم في هذا الباب، وهذا إنما يكون لو علم حكم هذه الواقعة، ويبعد أن يحصل العلم بذلك لغير النبي ﷺ ولا يحصل للنبي عليه السلام - فعلمنا أن العلم بهذه الواقعة حصل للنبي ﷺ والظاهر أنه لم يحصل ذلك إلا بهذا الوحي؛ لأن الأصل فيما سواه العدم، فيكون الأمر كذلك، ويكون الحق قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامْنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ وهذه الوجوه، وإن كان فيها بعض الضعف إلا أنه لما تقوى بعضها ببعض، حصل فيها تمام وكمال.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢١/ ٩٠).

فصل

في هذه الآية محذوف، وتقديره: سيقولون: هم ثلاثة، فحذف المبتدأ؛ لدلالة الكلام عليه، ثم قال تعالى: ﴿قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ أي: بعددهم ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، وهذا هو الحق؛ لأن العلم بتفاصيل كائنات العالم، وحوادثه في الماضي والمستقبل، لا يحصل إلا عند الله، أو عند من أخبره الله تعالى، ثم لما ذكر تعالى هذه القصة، نهى رسول الله ﷺ عن المراء والاستفتاء، فقال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرَ﴾، أي لا تجادل، ولا تقل في عددهم وشأنهم إلا مراء ظاهراً إلا بظاهر ما قصصنا عليك، فقف عنده، ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُ أَحَدًا﴾ أي من أهل الكتاب، أي: لا ترجع إلى قولهم بعد أن أخبرناك؛ لأنه ليس عندهم علم في هذا الباب إلا رجماً بالغيب.

فصل

واعلم أن نفاة القياس تمسكوا بهذه الآية، قالوا: لأن قوله: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ قيل: كان ظناً بالغيب؛ لأنهم أكثروا أن يقولوا رجماً بالظن، مكان قولهم: «ظن» حتى لم يبق عندهم فرق بين العبارتين، كما قال: [الطويل]

٣٥٠٦ - وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ^(١)

أي: المظنون، ثم إنه تعالى، لما ذم هذه الطريقة، رتب عليها المنع من استفتاء هؤلاء الظانين، فدل على أن الفتوى بالمظنون غير جائزة عند الله تعالى، وتقدم جوابهم.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ (٢٣) ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ (٢٤).

وذلك أن أهل مكة سألوه عن الروح، وعن أصحاب الكهف، وعن ذي القرنين، فقال: أخبركم غداً، ولم يقل: إن شاء الله، فلبث الوحي أياماً، ثم نزلت هذه الآية.

فصل

اعترض القاضي على هذا الكلام من وجهين^(٢):

الأول: أن رسول الله ﷺ كان عالماً بأنه إذا أخبر أنه سيفعل الفعل فلاني غداً، فربما جاءت الوفاة قبل الغد، وربما عاقه عائق عن ذلك الفعل غداً، وإذا كانت هذه الأمور محتملة، فلو لم يقل: إن شاء الله، خرج الكلام مخالفاً لما عليه، وذلك يوجب التنفير عنه.

أما إذا قال: «إن شاء الله تعالى» كان محترزاً عن هذا المحذور^(٣) المذكور، وإذا

كان كذلك، كان من البعيد أن يعد بشيء، ولم يقل: إن شاء الله.

الثاني: أن هذه الآية مشتملة على قواعد كثيرة، وأحكام جمّة، فيبعد قصرها على هذا السبب، إذ يمكن أن يجاب عن الأول بأنه لا يمتنع أن الأولى أن يقول: «إن شاء الله تعالى»، إلا أنه ربّما اتفق له نسيان قول «إن شاء الله» لسبب من الأسباب، وكان ذلك من باب ترك الأولى والأفضل، وأنه يجاب عن الثاني بأن اشتماله على الفوائد الكثيرة لا يمتنع أن يكون نزوله بسبب واحدٍ منها.

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: قال أبو البقاء^(١): في المستثنى منه ثلاثة أوجه:

أحدها: هو من النهي. والمعنى: لا تقولن: أفعل غداً، إلا أن يؤذن لك في القول.
الثاني: هو من «فاعل»، أي: لا تقولن إني فاعل غداً، حتّى تقرن به قول «إن شاء الله».

والثالث: أنه منقطع، وموضع «أن يشاء الله» نصب على وجهين:

أحدهما: على الاستثناء، والتقدير: لا تقولن ذلك في وقتٍ إلا وقت أن يشاء الله، أي: يأذن، فحذف الوقت، وهو المراد.

الثاني: هو حال، والتقدير: لا تقولن: أفعل غداً إلا قائلًا: «إن شاء الله» وجذب القول كثير، وقيل: التقدير إلا بأن يشاء الله، أي: إلا ملتبساً بقول: «إن شاء الله».

وقد ردّ الزمخشري الوجه الثاني، فقال: «إلا أن يشاء» متعلقٌ بالنهي، لا بقوله «إني فاعل» لأنه لو قال: إني فاعل كذا إلا أن يشاء الله، كان معناه: إلا أن تعترض مشيئة الله دون فعله، وذلك ممّا لا مدخل فيه للنهي.

معناه أن النهي عن مثل هذا المعنى، لا يحسن.

ثم قال: «وتعلّقهُ بالنهي من وجهين:

أحدهما: ولا تقولن ذلك القول، إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه.

والثاني: ولا تقولنّه إلا بأن يشاء الله، أي: إلا بمشيئته، وهو في موضع الحال، أي: ملتبساً بمشيئة الله، قائلًا إن شاء الله.

وفيه وجه ثالث: وهو أن يكون «إلا أن يشاء» في معنى كلمة تأييد، كأنه قيل: ولا تقولنّه أبداً، ونحوه: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبًّا﴾ [الأعراف: ٨٩] لأن عودهم في ملتهم ممّا لم يشأ الله.

وهذا الذي ذكره الزمخشري قد ردّه ابن عطية بعد أن حكاه عن الطبري وغيره، ولم يوضّح وجه الفساد.

وقال أبو حيان: «وإلا أن يشاء الله، استثناء لا يمكن حمله على ظاهره؛ لأنه يكون داخلًا تحت القول، فيكون من المقول، ولا ينهيه الله أن يقول: إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله؛ لأنه قول صحيح في نفسه، لا يمكن أن ينهى عنه، فاحتيج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير، فقال ابن عطية: في الكلام حذف يقتضيه الظاهر، ويحسنه الإيجاز، تقديره: إلا أن يقول: إلا أن يشاء الله، أو إلا أن تقول: إن شاء الله، والمعنى: إلا أن تذكر مشيئة الله، فليس «إلا أن يشاء الله» من القول الذي نهى عنه».

فصل

قال كثير من الفقهاء^(١): إذا قال الرجل لزوجه: «أنت طالق»، إن شاء الله لم يقع الطلاق؛ لأنه لما علّق وقوع الطلاق على مشيئة الله، لم يقع الطلاق إلا إذا علمنا حصول المشيئة، ومشية الله غيب لا سبيل لنا إلى العلم بحصولها، إلا إذا علمنا أن متعلّق المشيئة وقع وحصل، وهو^(٢) هذا الطلاق، وعلى هذا لا يعرف حصول المشيئة، إلا إذا وقع الطلاق، ولا يعرف وقوع الطلاق، إلا إذا عرفنا المشيئة، فيوقف كلّ واحد منهما على العلم بالآخر، وهو دور؛ فلهذا لم يقع الطلاق.

فصل

احتجوا بهذه الآية على أن المعدوم شيء، قالوا: لأنّ الشيء الذي سيفعله غداً سمّاه الله تعالى في الحال شيئاً، وهو معدوم في الحال. [وأجيب]^(٣) بأنّ هذا الاستدلال لا يفيد إلا أن المعدوم مسمى^(٤) بكونه شيئاً، والسبب فيه أن الذي يصير شيئاً يجوز تسميته بكونه شيئاً في الحال تسمية للشيء بما يثول إليه؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَمُرْ اللَّهَ﴾ [النحل: ١] والمراد سيأتي أمر الله. ثم قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ قال ابن عباس، ومجاهد، والحسن: معناه: إذا نسيت الاستثناء، ثم ذكرت، فاستثنى^(٥). وقال ابن عباس: بالاستثناء المنقطع، وإن كان إلى سنة لهذه الآية^(٦). وقيد الحسن وطاوس بالمجلس.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٩٣/٢١. (٢) سقط من أ.

(٣) في أ: فإن قيل. (٤) في أ: شيء.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠٨/٨) عن ابن عباس وأبي العالية.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٩٤/٤) وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وعن أبي العالية وعزاه إلى ابن أبي شبة وابن المنذر.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠٨/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٩٤/٤) وزاد نسبه إلى سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه.

وعن سعيد بن جبيرة: بعد سنة، أو شهر، أو أسبوع، أو يوم^(١).
وعن عطاء: بمقدار حلب ناقية غزيرة^(٢).

وعند عامة الفقهاء: لا أثر له في الأحكام ما لم يكن موصولاً، وقالوا: لأننا لو جَوَزنا ذلك، لزم ألا يستقر شيء من العهود والأيمان.
[يحكى]^(٣) أنه بلغ المنصور أن أبا حنيفة خالف ابن عباس في الاستثناء المنفصل، فاستحضره؛ لينكر عليه، فقال له أبو حنيفة: هذا يرجع عليك؛ فإنك تأخذ البيعة بالأيمان، أترضى أن يخرجوا من عندك، فيستثنوا، فيخرجوا عليك، فاستحسن المنصور كلامه، ورضي عنه.

واعلم أن هذا تخصيص النص بالقياس، وفيه ما فيه.

وأيضاً فلو قال: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» خفية؛ بحيث لا يسمع، كان دافعاً للحنث بالإجماع، مع أن المحظور باقٍ، فما عولوا عليه ليس بقوي، [والأولى]^(٤) أن يحتج في وجوب كون الاستثناء متصلاً بالآيات الكثيرة الدالة على وجوب الوفاء بالعقد والعهد؛ كقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُوبِ﴾ [المائدة: ١] ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: ٣٤]، فإذا أتى بعهد، وجب عليه الوفاء بمقتضاه بهذه الآيات.

خالفنا الدليل فيما إذا كان متصلاً؛ لأن الاستثناء مع المستثنى منه كالكلام الواحد؛ بدليل أن الاستثناء وحده لا يفيد شيئاً، فهو جار مجرى بعض الكلمة الواحدة، فجملة الكلام كالكلمة الواحدة المفيدة، وإذا كان كذلك، فإن لم يكن منفصلاً، حصل الالتزام الثام بالكلام؛ فوجب عليه الوفاء بذلك المتلزم.
وقيل: إن قوله: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ كلام مستأنف لا تعلق له بما قبله.

فصل

قال عكرمة: واذكر ربك، إذا غضبت^(٥).

وقال وهب: مكتوب في الإنجيل «ابن آدم، اذكرني حين تغضب، أذكرك حين أغضب»^(٦).

(١) ينظر: تفسير الماوردي (٢٩٩/٣).

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٩٤/٤) وعزاه إلى ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن دينار عن عطاء.

(٣) في أ: فالجواب: يحكى.

(٤) في أ: والأقوى.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠٩/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٩٥/٤) وعزاه إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «شعب الإيمان».

(٦) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٥٧/٣).

وقال الضحاك، والسدي: هذا في الصلاة المنسية^(١).

قال ابن الخطيب^(٢): وتعلق هذا الكلام بما قبله يفيد إتمام الكلام في هذه القضية، وجعله مستأنفاً يصير الكلام مبتدأ منقطعاً، وذلك لا يجوز.

ثم قال: ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ وفيه وجوه:

الأول: أن ترك قوله: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ ليس بحسن، وذكره أحسن من تركه، وهو قوله: ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ المراد منه ذكر هذه الجملة.

الثاني: أنه لما وعدهم بشيء، وقال معه (إن شاء الله تعالى) فيقول: عسى أن يهديني ربي لشيء أحسن وأكمل مما وعدتكم به.

الثالث: أن قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ إشارة إلى قصة أصحاب الكهف، أي: لعل الله يؤتيني من البينات والدلائل على صحة نبوتي وصدقني في ادعاء النبوة ما هو أعظم في الدلالة، وأقرب رشداً من قصة أصحاب الكهف، وقد فعل الله ذلك حين أتاه من قصص الأنبياء، والإخبار بالغيوب ما هو أعظم من ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَلْيَسِّرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (٢٥) قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا لَهُمْ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا (٢٦) وَأَنْتَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابٍ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ يَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا (٢٧) وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا (٢٨) وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا (٢٩).

قوله: ﴿وَلْيَسِّرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾.

قال قتادة^(٣): هذا من كلام القوم؛ لأنه تعالى قال: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلْيَسِّرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ أي: إن أولئك الأقوام، قالوا ذلك، ويؤيده قوله تعالى بعده ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا﴾ وهذا يشبه الرد على الكلام المذكور قبله.

ويؤيده أيضاً ما ورد في مصحف عبد الله: (وقالوا ولبثوا في كهفهم).

وقال آخرون: هو كلام الله تعالى أخبر عن كميته هذه المدة.

(١) ينظر: المصدر السابق وتفسير القرطبي (١٠/٢٥١).

(٢) ينظر: الفخر الرازي ٢١/ ٩٤-٩٥.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ٣/ ١٥٨.

وأما قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَذِبَةٌ﴾ فهو كلامٌ تقدّم، وقد تخلّل بينه وبين هذه الآية ما يوجب انقطاع أحدهما عن الآخر، وهو قوله: «فلا تمار فيهم إلاّ مرآة ظاهراً».

وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا﴾ لا يوجب أنّ ما قبله حكاية؛ لأنّه تعالى أراد بل الله أعلم بما لبثوا، فارجعوا إلى خبر الله دون ما يقوله أهل الكتاب، والمعنى أن الأمر في مدّة لبثهم، كما ذكرنا، فإن نازعوك فيها، فأجبهم فقل: «اللّه أعلم بما لبثوا» أي: فهو أعلم منكم، وقد أخبر بمدّة لبثهم.

وقيل: إنّ أهل الكتاب قالوا: إنّ المدّة من لدن دخلوا الكهف إلى يومنا ثلاثمائة وتسع سنين، فردّ الله عليهم، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا﴾ يعني بعد قبض أرواحهم إلى يومنا هذا، لا يعلمه إلاّ الله.

قوله: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾: قرأ الأخوان بإضافة «مئة» إلى «سنين» والباقون بتنوين^(١) «مئة».

فأمّا الأولى: فأوقع فيها الجمع موقع المفرد؛ كقوله: ﴿يَا أَخْسَرِينَ أَعْمَلَا﴾ [الكهف: ١٠٣]. قاله الزمخشريّ يعني أنه أوقع «أعمالاً» موقع «عملاً» وقد أنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يلتفت إليه، وفي مصحف عبد الله «سنة» بالإنفراد، وبها قرأ أبيّ، وقرأ الضحاك «سئون» بالواو على أنها خبر مبتدأ مضمّر، أي: هي سئون.

وأما الباقيون، فلما لم يروا إضافة «مئة» إلى جمع، تَوَنَّوْا، وجعلوا «سنين» بدلاً من «ثلاثمائة» أو عطف بيان.

قال البغويّ^(٢): فإن قيل لِمَ قال: «ثلاثمائة سنين» ولم يقل سنة؟ فالجواب، لمّا نزل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسُوا فِي كُفُهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ فقالوا: أيّاماً، أو شهوراً، أو سنين، فنزلت «سنين».

وقال الفراء: من العرب من يضع «سنين» موضع سنة.

ونقل أبو البقاء^(٣) أنها بدل من «مئة» لأنها في معنى الجمع. ولا يجوز أن يكون «سنين» في هذه القراءة تمييزاً؛ لأنّ ذلك إنما يجيء في ضرورة مع أفراد التمييز؛ كقوله:

٣٥٠٧ أ - إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِثْتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ^(٤)

(١) ينظر: السبعة ٣٩٠، والتيسير ١٤٣، والحجة ٤١٤ والنشر ٣١٠/٢، والإنحاف ١١٢/٢، والحجة للقرء السبعة ١٣٦/٥، والكشاف ٧١٦/٢، والبحر ١١٢/٦، والدر المصون ٤٤٧/٤.

(٢) ينظر: معالم التنزيل ١٥٨/٣.

(٣) ينظر: الإملاء ١٠١/٢.

(٤) البيت للربيع بن ضبع ينظر: أمالي المرتضى ٢٥٤/١، خزانة الأدب ٣٧٩/٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، =

فصل

قيل: المعنى: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة ﴿وَأَزْدَادُوا تِسْعًا﴾.

قال الكلبي: قالت نصارى نجران: أما الثلاثمائة، فقد عرفناها، وأما التسع، فلا علم لنا بها، فنزلت: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا﴾.

روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: عند أهل الكتاب: أنهم لبثوا ثلاثمائة شمسية، والله تعالى ذكر ثلاثمائة سنة قمرية، والتفاوت بين الشمسية والقمرية في كل مائة سنة ثلاث سنين، فيكون ثلاثمائة، وتسع سنين، فلذلك قال: «وَأَزْدَادُوا تِسْعًا»^(١).

قال ابن الخطيب^(٢): وهذا مشكل؛ لأنه لا يصح بالحساب، فإن قيل: لِمَ لا قيل: ثلاثمائة، وتسع سنين؟

وما الفائدة في قوله: «وَأَزْدَادُوا تِسْعًا»؟

فالجواب: أن يقال: لعلهم لما استكمل لهم ثلاثمائة سنة، قرب أمرهم من الانتباه، ثم اتفق ما أوجب [بقاءهم في النوم]^(٣) تسع سنين.

قوله: «تِسْعًا» أي: تسع سنين، حذف المميز؛ لدلالة ما تقدم عليه؛ إذ لا يقال: عندي ثلاثمائة درهم وتسعة، إلا وأنت تعني: تسعة دراهم، ولو أردت ثياباً ونحوها، لم يجز؛ لأنه إلغاز، و«تِسْعًا» مفعول به، وازداد: افتعل، أبدلت التاء دالاً بعد الزاي، وكان متعدياً لاثنتين نحو: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، فلما بني على الافتعال، نقص واحداً.

وقرأ^(٤) الحسن وأبو عمرو في رواية «تِسْعًا» بفتح التاء كعشر.

قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا﴾ أنه تعالى أعلم بمقدار هذه المدة من الناس الذين اختلفوا فيها؛ لأنه إله السموات والأرض ومدبر العالم له غيب السموات والأرض.

والغيب: ما يغيب عن إدراكك، والله - تعالى - لا يغيب عن إدراكه شيء، ومن كان عالماً بغيب السموات والأرض، يكون عالماً بهذه الواقعة، لا محالة.

قوله: ﴿أَبْصَرَ بِهِ﴾: صيغة تعجب بمعنى «مَا أَبْصَرَهُ» على سبيل المجاز، والهاء لله تعالى، وفي مثل هذا ثلاثة مذاهب: الأصح: أنه بلفظ الأمر، ومعناه الخبر، والباء مزيدة

= الدرر ٤١/٤، شرح التصريح ٢٧٣/٢، شرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥، الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، لسان العرب «فتا»، المقاصد النحوية ٤٨١/٤، مع الهوامع ١٣٥/١، أدب الكاتب ص ٢٩٩، أوضح المسالك ٢٥٥/٤، جمهرة اللغة ص ١٠٣٢، شرح الأشموني ٦٢٣/٣، شرح المفصل ٢١/٦، مجالس ثعلب ص ٣٣٣، المقتضب ١٦٩/٢، المنقوص والممدود ص ١٧، والدر المصنوع ٤٤٧/٤.

(١) ينظر: الفخر الرازي ٩٥/٢١. (٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) في ب: ينامهم.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢١٣/٢، والقرطبي ٢٥٢/١، والبحر ١١٢/٦، والدر المصنوع ٤٤٧/٤.

في الفاعل؛ إصلاحاً للفظ أي ما أبصر الله بكل موجود، وأسمعه بكل مسموع.
والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر.

والثالث: أنه ضمير المخاطب، أي: أوقع أيها المخاطب، وقيل: هو أمر حقيقة لا تعجب، وأن الهاء تعود على الهدى المفهوم من الكلام.
وقرأ^(١) عيسى: «أسمع» و «أبصر» فعلاً ماضياً، والفاعل الله تعالى، وكذلك الهاء في «به»، أي: أبصر عباده وأسمعهم.

وتقدم الكلام على هذه الكلمة عند قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].
قوله: ﴿مَّا لَهُمُ﴾ أي: ما لأهل السموات والأرض.
قوله: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ أي: من دون الله.
قوله: ﴿مِنْ وَلِيِّيَ﴾ أي من ناصر.

و «مِنْ وَلِيِّيَ» يجوز أن يكون فاعلاً، وأن يكون مبتدأ.

قوله: «وَلَا يُشْرِكْ» قرأ^(٢) ابن عامر بالتاء والجزم [عطفاً على قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاَيْ﴾
وقوله: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى﴾]^(٣) أي: ولا تشرك أنت أيها الإنسان، والباقون
بالباء من تحت، ورفع الفعل، أي: ولا يشرك الله في حكمه أحداً، فهو نفى محض.

فصل في المراد بالحكم في الآية

قيل: الحكم ها هنا علم الغيب، أي: لا يشرك في علم غيبه أحداً.

وقرأ مجاهد وقتادة^(٤): «وَلَا يُشْرِكْ» بالياء من تحت والجزم.

قال يعقوب: «لا أعرف وجهه». قال شهاب الدين: وجهه أن الفاعل ضمير
الإنسان، أضمر للعلم به.

والضمير في قوله «مَا لَهُمْ» يعود على معاصري رسول الله ﷺ، قال ابن عطية:
«وتكون الآية اعتراضاً بتهديد» كأنه يعني بالاعتراض: أنهم ليسوا ممن سيق الكلام
لأجلهم، ولا يريد الاعتراض الصناعي.

فصل

قوله: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾.

(١) ينظر: البحر ١١٣/٦، والدر المصون ٤/٤٤٨.

(٢) ينظر: السبعة ٣٩٠، والتيسير ١٤٣، والحجة ٤١٥، والنشر ٣١٠/٢، والإتحاف ٢١٣/٢، والحجة
للقرآن السبعة ١٤١/٥، والبحر ١١٣/٦.

(٣) زيادة من ب.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١١٣/٦، الدر المصون ٤/٤٤٨.

قيل: ما لأصحاب الكهف من دون الله ولي؛ فإنه هو الذي يتولى حفظهم في ذلك النوم الطويل.

وقيل: ليس لهؤلاء القوم المختلفين في مدة لبث أصحاب الكهف ولي من دون الله، يتولى أمرهم، ويقيم لهم تدبير أنفسهم، فإذا كانوا محتاجين إلى تدبير الله وحفظه، فكيف يعلمون هذه الواقعة من غير إعلانه؟!.

فصل

واختلفوا في زمن أصحاب الكهف وفي مكانهم، فقيل^(١): كانوا قبل موسى - عليه الصلاة والسلام - وأن موسى ﷺ ذكرهم في التوراة، فلهذا سأل اليهود رسول الله ﷺ عن قصتهم.

وقيل: دخلوا الكهف قبل المسيح، وأخبر المسيح بخبرهم، ثم بعثوا في الوقت الذي بين عيسى، وبين محمد ﷺ.

وقيل: إنهم دخلوا الكهف بعد المسيح، حكى هذا القول القفال عن محمد بن إسحاق، وذكر أنهم لم يموتوا، ولا يموتون إلى يوم القيامة.

وأما مكان الكهف، فحكى القفال عن محمد بن موسى الخوارزمي المنجم: أن الواثق أنفذه؛ ليعرف حال أصحاب الكهف من ملك الروم، قال: فوجه ملك الروم معي أقواماً إلى الموضع الذي يقال إنهم فيه.

وقيل: إن الرجل قال: إن الرجل الموكَّل بذلك الموضع فزَّعني من الدُّخول عليهم، قال: فدخلت فرأيت الشعور على صدورهم.

قال: وعرفت أنَّ ذلك تموية واحتيال، وأنَّ الناس كانوا قد عالجوا تلك الجثث بالأدوية المجففة؛ لتصونها عن البلاء؛ كالتلطيف بالصبر وغيره.

قال القفال: والذي عندنا أنَّ موضع أصحاب الكهف لا يعرف، ولا عبرة بقول أهل الرُّوم، وذكر الزمخشري عن معاوية «أنَّه لما غزا الرُّوم، فمرَّ بالكهف، فقال: لو كشف عن هؤلاء، ننظر إليهم، فقال له ابن عباس: أي شيء لك في ذلك؟ قد منع الله من هو خير منك، فقال: «لو أطلعت عليهم، لوليت منهم فراراً، ولملئت منهم رُعباً».

فقال: لا أنتهي عن ذلك، حتَّى أعلم حالهم، فبعث أناساً، فقال: اذهبوا، فانظروا، فلما دخلوا الكهف بعث الله عليهم ريحاً، [فأخرجتهم]^(٢)»^(٣).

فصل

قال ابن الخطيب^(٤): والعلم بذلك الزمان، وذلك المكان، ليس للعقل فيه مجال،

(١) ينظر: الفخر الرازي ٩٦/٢١.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ٩٦/٢١.

(٢) في ب: فأحرقتهم.

وإنما يستفاد ذلك من نصٍّ، وهو مفقود؛ فثبت أنه لا سبيل إليه.

قال ابن الخطيب^(١): هذه السور الثلاث اشتملت كلُّ واحدة منها على حصول حالة غريبة عجيبة نادرة في هذا العالم: سورة بني إسرائيل اشتملت على الإسراء بالجسد الشريف ﷺ من مكة إلى الشام، وهي حالة عجيبة، وهذه السورة اشتملت على بقاء القوم في النوم مدة ثلاثمائة سنة، وأزيد، وهي أيضاً حالة عجيبة وسورة مريم اشتملت على حدوث الولد لا من الأب، وهي أيضاً حاله غريبة والمعتمد في بيان هذه العجائب، والغرائب المذكورة: أنه تعالى قادر على كلِّ الممكنات، عالمٌ بجميع المعلومات من الجزئيات والكلِّيات، فإنَّ كلَّ ما كان ممكن الحصول في بعض الأوقات كان ممكن الحصول في سائر الأوقات.

وإذا ثبتت هذه الأصول الثلاثة ثبت القول بإمكان البعث، ولما كان قادراً على الكل وثبت أن بقاء الإنسان حياً في النوم مدة يوم ممكن، فكذلك بقاءه مدة ثلاثمائة سنة، يوجب أن يكون ممكناً، بمعنى: أن إله العالم يحفظه عن الآفة.

وأما الفلاسفة فإنهم يقولون: لا يبعد وقوع أشكالٍ فلكية غريبة توجب في عالم الكون والفساد حصول أحوالٍ غريبة نادرة، وذكر أبو علي بن سفيان في «باب الزمان» من كتاب «الشفا» أن أرسطاطاليس الحكيم ذكر أنه عرض لقوم من المباطيل حالةً شبيهة بأصحاب الكهف.

قال ابن سينا: ويدلُّ التاريخ على أنهم قبل أصحاب الكهف.

قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ الآية.

اعلم أن كفَّار قريش اجتمعوا، وقالوا لرسول الله ﷺ: إن أردت أن نؤمن بك فاطرد هؤلاء الذين آمنوا بك، فنهاه الله عن ذلك، وبيّن في هذه الآيات أنَّ الذي اقترحوه والتمسوه مطلوب فاسد، ثم إنه تعالى جعل الأصل في هذا الباب شيئاً واحداً، وهو أن يواظب على تلاوة الكتاب الذي أوحاه الله إليه، ولا يلتفت إلى اقتراح المقترحين وتعنتهم، فقال: ﴿وَأَنذِرْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ أي التزم قراءة الكتاب الذي أوحى إليك والزم العمل به ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ أي: لا مغَيِّرَ للقرآن، وهذه آية تدل على أنه لا يجوز تخصيص النصِّ بالقياس؛ لأن معنى الكلام: الزم العمل بمقتضى هذا الكتاب، وذلك يقتضي وجوب العمل بمقتضى ظاهره.

فإن قيل: فيجب ألا يتطرَّق النسخ إليه أيضاً.

فالجواب: أن هذا مذهب أبي مسلم الأصفهاني، وليس ببعيد، وأيضاً فالنسخ في الحقيقة ليس بتبديل؛ لأن المنسوخ ثابت في وقته إلى وقت طريان الناسخ، فالناسخ

كالمغاير، فكيف يكون تبديلاً؟ ثم قال: «ولن تجد من دونه ملتحداً» أي: ملجأ، قال أهل اللغة: هو من لحد وألحد: إذا مال، ومنه قوله ﴿الَّذِينَ يُلِحُّذُونَ﴾ والملحد: المائل عن الدين.

قال ابن عباس: حرزاً.

وقال الحسن: مدخلاً.

وقال مجاهد: ملجأ.

وقيل: ولن تجد من دونه ملتحداً في البيان والإرشاد.

قوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ أي: احبسها وثبتها قال أبو ذؤيب: [الكامل]

٣٥٠٧ ب - فَصَبْرَتْ نَفْسًا عِنْدَ ذَلِكَ حَرَةً تَرَسُّو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطْلُعُ^(١)

وقوله: «بالغداة» تقدم الكلام عليها في الأنعام^(٢).

فصل في نزول الآية

نزلت في عيينة بن حصن الفزاري، أتى النبي ﷺ قبل أن يسلم، وعنده جماعة من الفقراء فيهم سلمان، وعليه شملة قد عرق فيها، ويده خوصة يشقها، ثم ينسجها؛ فقال عيينة للنبي ﷺ: أما يؤذيك ريح هؤلاء؟ ونحن سادات مضر وأشرافها فإن أسلمنا، أسلم الناس، وما يمنعا من اتباعك إلا هؤلاء، حتى نتبعك، واجعل لنا مجلساً، ولهم مجلساً، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ﴾، أي: احبس يا محمد نفسك ﴿مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ طرفي النهار، ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ أي: يريدون الله، لا يريدون به عرضاً من الدنيا.

وقال قتادة: نزلت في أصحاب الصفة، وكانوا سبعمائة رجل فقراء في مسجد رسول الله ﷺ لا يرجعون إلى تجارة، ولا إلى زرع، يصلون صلاة، وينتظرون أخرى، فلما نزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ: «الحمد لله الذي جعل في أمتي من أمرت أن أصبر نفسي معهم». وهذه القصة منقطعة عما قبلها، وكلام مفيد مستقل، وتقدم نظير هذه الآية في سورة الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُؤِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: ٥٢] ففي تلك الآية نهى الرسول - عليه السلام - عن طردهم، وفي هذه الآية أمره بمجالستهم والمصاهرة معهم.

فصل في قراءات الآية

قرأ ابن عامر بالغداة والعشي، بضم الغين، والباقون بالغداة، وهما لغتان، فقليل.

(١) البيت هكذا في أ:

فصبرت عارفة لذلك حرة ترسو إذا نفس الجبان تطلع

ونسبه كما ترى لأبي ذؤيب بل هو لعترة ينظر كما تقدم تخريجه في سورة هود.

(٢) تقدم.

المراد كونهم مواظبين على هذا العمل في كلِّ الأوقات كقول القائل^(١): ليس لفلان عمل بالغداة والعشيَّ إلاَّ شتم الناس، وقيل: المراد صلاة الفجر والعصر.

وقيل: المراد الغداة هي الوقت الذي ينتقل الإنسان فيه من النوم إلى اليقظة، ومن اليقظة إلى النوم.

قوله: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أن مفعوله محذوف، تقديره: ولا تعد عينك النظر.

والثاني: أنه ضمَّن معنى ما يتعدَّى به «عَنْ» قال الزمخشري: «يقال: عدَّاه، أي: جاوزه فإنما عدِّي بـ «عَنْ» لتضمين «عدا» معنى نبا وعلا في قولك: نَبَتْ عنه عينه، وعلتْ عنه عينه، إذا اقتحمته، ولم تعلق به، فإن قيل: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلاَّ قيل: ولا تعدهم عينك، أو: ولا تعل عينك عنهم؟ فالجواب: الغرض منه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى [فَذْ] ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك متجاوزتين إلى غيرهم، ونحوه ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: لا تضمُّوها إليها آكلين لها».

ورده أبو حيان: بأنَّ مذهب البصريين أن التضمين لا ينقاس، وإنما يصار إليه عند الضرورة، فإذا أمكن الخروج عنه، فلا يصار إليه.

وقرأ^(٢) الحسن «ولا تُعِدْ عَيْنَيْكَ» من أَعْدَى رباعياً، وقرأ هو، وعيسى، والأعمش «ولا تُعَدُّ» بالتشديد، من عَدَّى يعدِّي مضعفاً، عدَّاه في الأولى بالهمزة، وفي الثانية بالثقل؛ كقول النابغة: [البسيط]

٣٥٠٨ - فَعَدُّ عَمَّا تَرَىٰ إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَاِنَّمِ الْقُسُودُ عَلَىٰ غَيْرَانِ أَجْدٍ^(٣)

كذا قال الزمخشري، وأبو الفضل، وردَّ عليهما أبو حيان: بأنه لو كان تعدِّي في هاتين القراءتين بالهمزة، أو التضعيف، لتعدَّى لاثنين؛ لأنه قبل ذلك متعد لواحد بنفسه، وقد أقرَّ الزمخشري بذلك؛ حيث قال: «يقال: عدَّاه إذا جاوزه، وإنَّما عدِّي بـ «عَنْ» لتضمنه معنى علا، ونبا» فحيثُ يكون «أفْعَل» و «فَعْل» ممَّا وافقا المجرَّد وهو اعتراضٌ حسنٌ.

فصل

يقال: عدَّاه، إذا جاوزه، ومنه قولهم: عدا طوره، وجاءني القومُ عدا زيدا؛ لأنها تفيد المباعدة، فكأنَّه تعالى نهى نبيَّه عن مبادعتهم، والمعنى: لا تزدرى فقراء المؤمنين،

(١) ينظر: الفخر الرازي ٩٨/٢١.

(٢) ينظر في قراءتها: المحتسب ٢٧/٢، والإتحاف ٢١٣/٢، والبحر ١١٤/٦ والدر المصون ٤٤٩/٤.

(٣) ينظر البيت في البحر المحيط ١١٤/٦، الدر المصون ٤٤٩/٤.

ولا تشني عينيك عنهم؛ لأجل مجالسة الأغنياء.

ثم قال: «تُرِيدُ» جملة خالية، ويجوز أن يكون فاعل «تُرِيدُ» المخاطب، أي: تريد أنت، ويجوز أن يكون ضمير العيينين، وإنما وحّد؛ لأنهما متلازمان يجوز أن يخبر عنهما خبر الواحد، ومنه قول امرئ القيس: [الهجج]

٣٥٠٩ - لِمَنْ رُحِلَ وَفَّةٌ زُلٌّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ^(١)

وقول الآخر: [الكامل]

٣٥١٠ - وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حُبَّ قُرْنُقِلٍ أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ^(٢)

وفيه غير ذلك، ونسبة الإرادة إلى العيينين مجاز، وقال الزمخشري: «الجملة في موضع الحال» قال أبو حيان: «وصاحب الحال، إن قُدِّرَ «عَيْنَاكَ» فكان يكون التركيب: يريدان». قال شهاب الدين: غفل عن القاعدة المتقدمة: من أنَّ الشئيين المتلازمين يجوز أن يخبر عنهما إخبار الواحد، ثم قال: «وإن قُدِّرَ الكاف، فمجيء الحال من المجرور بالإضافة نحو هذا فيه إشكال؛ لاختلاف العامل في الحال، وذو الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم، إذا كان المضاف جزءاً أو كالجزء، وحسّن ذلك أنَّ المقصود هو نهيه - عليه الصلاة والسلام - وإنما جيء بقوله «عَيْنَاكَ» والمقصود هو؛ لأنَّهما بهما تكون المراعاة للشخص والتلفُّت له».

قال شهاب الدين: وقد ظهر لي وجه حسن، لم أر غيري ذكره: وهو أن يكون «تَعُدُّ» مسنداً لضمير المخاطب ﷺ، و «عَيْنَاكَ» بدل من الضمير، بدل بعض من كل، و «تُرِيدُ» على وجهيها من كونها حالاً من «عَيْنَاكَ» أو من الضمير في «تَعُدُّ» إلا أن في جعلها حالاً من الضمير في «ولا تعدُّ» ضعفاً؛ من حيث إنَّ مراعاة المبدل منه بعد ذكر البدل قليل جداً، تقول: «الجارية حسنها فاتن» ولا يجوز «فَاتِنَةٌ» إلا قليلاً، كقوله:

١٣٥١١ - فَكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٣)

فقال: «مُعَيَّنٌ» مراعاة للهاء في «كَأَنَّهُ» وكان الفصيح أن يقول: «مُعَيْنَانِ» مراعاة لحاجبيه الذي هو البدل.

فصل

«تُرِيدُ زِيَارَةَ الْحَيَوَاتِ الدُّنْيَا»، أي: تطلب مجالسة الأغنياء، والأشراف، وصحبة أهل الدنيا، ولما جاء أمره بمجالسة الفقراء من المسلمين، نهاه عن الالتفات إلى قول الأغنياء والتكبرين، فقال: «وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قُلُوبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا» يعني عيينة بن حصين^(٤)، وقيل: أمية بن

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: معالم التنزيل ١٥٩/٣.

خلف، ﴿وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾ في طلب الشهوات ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ قال قتادة ومجاهد: ضياعاً^(١).
وقيل: ندماً، وقال مقاتل: سرفاً.

وقال الفراء: متروكاً.

وقيل: باطلاً.

وقال الأخفش: مجاوزاً للحد.

قوله: «أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ» العامة على إسناد الفعل لـ «نا» و «قلبه» مفعول به.

وقرأ عمرو^(٢) بن عبيد، وعمرو بن فائد، وموسى الأسواري بفتح اللام، ورفع «قلبه» أسندوا الإغفال إلى القلب، وفيه أوجه، قال ابن جني: من ظننا غافلين عنه. وقال الزمخشري: «من حَسِبْنَا قَلْبَهُ غَافِلِينَ، من أغفلته، إذا وجدته غافلاً». وقال أبو البقاء^(٣): فيه وجهان:

أحدهما: وجدنا قلبه معرضين عنه.

والثاني: أهمل أمرنا عن تذكرنا.

قوله: «فرطاً» يحتمل أن يكون وصفاً على «فعل» كقولهم: «فرس فرط»، أي: متقدّم على الخيل، وكذلك هذا، أي: متقدّماً للحق، وأن يكون مصدراً بمعنى التفريط، أو الإفراط، قال ابن عطية: الفرط: يحتمل أن يكون بمعنى التفريط والتضييع، أي: أمره الذي يجب أن يلزم، ويحتمل أن يكون بمعنى الإفراط والإمراف.

قال الليث: الفرط: الأمر الذي يفرط فيه، يقال: كلُّ أمر فلانٍ فرطٌ، وأنشد: [الهمزج]

٣٥١١ ب - لَقَدْ كَلَّفْتَنِي شَطَطًا وَأَمْرًا خَائِبًا فُرُطًا^(٤)

فصل

دلّت هذه الآية على أنه تعالى هو الذي يخلق الجهل والغفلة في قلوب الجهّال.

قالت المعتزلة^(٥): المراد بقوله: «أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا»: وجدنا قلبه غافلاً، وليس

المراد منه: خلق الغفلة.

ويدلُّ عليه ما روي عن عمرو بن معدي كرب الزبيدي أنه قال لبني سليم: «قَاتَلْنَاكُمْ

فَمَا أَجَبْتَنَاكُمْ، وَسَلَأْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ، وَهَجَرْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ» أي ما وجدناكم جنباء، ولا بخلاء، ولا مفحمين.

(١) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٥٩/٣).

(٢) ينظر: المحتسب ٢/٢٨، البحر ٦/١١٤، والدر ٤/٤٥٠.

(٣) ينظر: الرازي ٢١/١٠٠.

(٤) ينظر: الإملاء ٢/١٠١.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ٢١/٩٩.

وحمل اللفظ على هذا المعنى أولى؛ لوجوه:

الأول: لو كان كذلك، لما استحقوا الذم.

الثاني: أنه قال بعد هذه الآية ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ ولو كان تعالى خلق الغفلة في قلبه، لما صحَّ ذلك.

الثالث: أنه لو خلق الغفلة في قلبه، لوجب أن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا، فاتبع هواه؛ لأن على هذا التقدير: يكون ذلك من أفعال المطاوعة، وهي إنما تعطف بالفاء، لا بالواو، يقال: كسرتُه، فأنكسر، ودفعته فاندفع، ولا يقال: وأنكسر، واندفع.

الرابع: قوله: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ فلو أغفل قلبهم في الحقيقة، لم يجز أن يضاف ذلك إلى ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾.

والجواب عن الأول من وجهين:

الأول: أن الاشتراك خلاف الأصل، فوجب أن يكون حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر، وجعله حقيقة في التكوين، مجازاً في الوجدان أولى من العكس؛ لوجوه:

أحدها: مجيء بناء الأفعال بمعنى التكوين أكثر من مجيئه بمعنى الوجدان، والكثرة دليل على الرجحان.

وثانيها: أن مبادرة الفهم من هذا البناء إلى التكوين أكثر من مبادرته إلى الوجدان، ومبادرة الفهم دليل الرجحان.

وثالثها: إنَّ جَعَلْنَا إِيَّاهُ حَقِيقَةً فِي التَّكْوِينِ أمكن من جعله مجازاً عن الوجدان؛ لأنَّ العلم بالشيء تابع لحصول المعلوم، فجعل اللفظ حقيقة في المتبوع مجازاً في التَّبَعِ موافق للمعقول، أمَّا لو جعلناه حقيقة في الوجدان، مجازاً في الإيجاد، لزم جعله حقيقة في التَّبَعِ مجازاً في الأصل، وهو عكس المعقول.

والوجه الثاني من الجواب: سلَّمنا كون اللفظ مشتركاً بالنسبة إلى الإيجاد وإلى الوجدان، إلَّا أنَّنا نقول: يجب حمل قوله: «أَغْفَلْنَا» على إيجاد الغفلة؛ لأنَّ الدليل دلَّ على أنَّه يمتنع كون العبد موجدًا للغفلة في نفسه؛ لأنَّه إذا حاول إيجاد الغفلة، فإمَّا أن يحاول إيجاد مطلق الغفلة، أو يحاول إيجاد الغفلة عن شيء معيَّن، والأول باطل، وإلَّا لم يكن حصول الغفلة عن هذا الشيء أولى بأن يحصل له الغفلة عن شيء آخر؛ لأنَّ الطبيعة المشتركة فيها بين الأنواع الكثيرة تكون نسبتها إلى كلِّ تلك [الأنواع]^(١) على السوية.

والثاني أيضاً باطل؛ لأنَّ الغفلة عبارة عن غفلة لا تمتاز عن سائر الأقسام، إلَّا

(١) في أ: الأسباب.

بكونها منتسبة إلى ذلك الشيء المعين بعينه، فعلى هذا: لا يمكن أن يقصد إلى إيجاد الغفلة عن كذا، إلا إذا تصوّر العلم أن كون تلك الغفلة غفلة عن كذا، ولا يمكنه أن يتصوّر تلك الغفلة غفلة عن كذا إلا إذا تصوّر كذا؛ لأنّ العلم بنسبة أمر إلى أمر آخر مشروط بتصوّر كلّ واحد من المنتسبين؛ فثبت أنّه لا يمكنه القصد إلى إيجاد الغفلة، إلاّ عند الشعور بكذا، لكن الغفلة عن كذا ضدّ الشعور بكذا؛ فثبت أن العبد لا يمكنه إيجاد هذه الغفلة إلاّ عند اجتماع الضدين، وذلك محال، والموقوف على المحال محال، فثبت أن العبد غير قادر على إيجاد الغفلة؛ فوجب أن يكون خالق الغفلة وموجدتها في العباد هو الله تعالى، وأما المدح والذمّ فمعارض بالعلم والدّاعي، وقد تقدّم.

وأما قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] فسيأتي الكلام عليه، إن شاء الله تعالى.

وأما قولهم: لو كان المراد إيجاد الغفلة، لوجب ذكر الفاء، فهذا إنّما يلزم لو كان خلق الغفلة في القلب من لوازمه حصول اتباع الشهوة والهوى، كما أن الكسر من لوازمه حصول الانكسار، وليس الأمر كذلك؛ لأنّه لا يلزم من حصول الغفلة عن الله حصول متابعة الهوى؛ لاحتمال أن يصير غافلاً عن ذكر الله، ولا يتبع الهوى، بل يبقى متوقفاً حيراناً مدهوشاً خائفاً.

وذكر القفال في تأويل الآية على مذهب المعتزلة وجوهاً:

أحدها^(١): أنه تعالى، لما صبّ عليهم الدنيا صبّاً، وأدّى ذلك إلى حصول الغفلة في قلوبهم، صحّ أن يقال: إنه تعالى حصل الغفلة في قلوبهم، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ يَزِدُّهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح: ٦].

وثانيها: أن معنى ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾ أي: تركناه، فلم نسمه بسمه أهل الطّهارة والتقوى.

وثالثها: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾ أي خلّاه مع الشيطان، ولم يمنعه منه. والجواب عن الأول: أن فتح أبواب لذات الدنيا عليه، هل يؤثّر في حصول الغفلة في قلبه أو لا يؤثّر؟ فإن أثر، كان أثر إيصال اللذات إليه سبباً لحصول الغفلة في قلبه، وذلك عين القول بأنه فعل الله، أي: فعل ما يوجب الغفلة في قلبه، وإن لم يؤثّر في حصول الغفلة، فبطل إسناده إليه، وعلى الثاني وهو أنّه بمعنى تركناه فهو لا يفيد إلاّ ما ذكرناه.

وعن الثالث: إن كانت للتخليّة؛ بمعنى حصول تلك الغفلة، فهو قولنا، وإلاّ بطل إسناد تلك الغفلة إلى الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ الآية.

في تقرير النظم وجوه:

الأول: أنه تعالى، لما أمر رسوله ألا يلتفت إلى قول الأغنياء، قال: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ الآية أي: قل لهؤلاء: هذا الدين الحق من عند الله تعالى، فإن قبلتموه، عاد النفع عليكم، وإن لم تقبلوه، عاد الضرر إليكم، ولا تعلق لذلك بالفقر والغنى.

والثاني: أن المراد أن الحق ما جاء من عند الله، والحق الذي جاءنا من عنده أن أضرر نفسي مع هؤلاء الفقراء، ولا أطردهم، ولا ألتفت إلى الرؤساء، [ولا أنظر إلى] ^(١) أهل الدنيا.

والثالث: أن يكون المراد هو أن الحق الذي جاء من عند الله ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ وأن الله تعالى لم يأذن في طرد أحد ممن آمن وعمل صالحاً؛ لأجل أن يدخل في الإيمان جمع من الكفار.

فإن قيل: ليس أن العقل يقتضي ترجيح الأهم، وطرد أولئك الفقراء لا يوجب إلا سقوط حرمتهم، وهذا ضرر قليل.

وأما عدم طردهم، فإنه يوجب بقاء الكفار [على الكفر وهذا ضرر عظيم؟]

فالجواب: سلمنا أن عدم طردهم يوجب بقاء الكفار على الكفر ^(٢)، لكن من ترك الإيمان؛ حذراً من مجالسة الفقراء، فإن إيمانه ليس بإيمان، بل هو نفاق؛ فيجب على العاقل ألا يلتفت إلى من هذا حاله.

الرابع: قل يا محمد للذين أغفلنا قلوبهم عن ذكرنا: يا أيها الناس، من ربكم الحق، وإليه التوفيق والخذلان، وبيده الهدى والضلال، ليس إلي من ذلك شيء، وقد بعثت إلى الفقراء والأغنياء ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ وهذا على طريق التهديد والوعيد، كقوله ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] والمعنى: لست بطارد المؤمنين لهواكم، فإن شئتم، فآمنوا، وإن شئتم، فاكفروا.

قال ابن عباس ^(٣): معنى الآية: من شاء الله له الإيمان، آمن، ومن شاء له الكفر، كفر.

فصل

قالت المعتزلة: هذه الآية صريحة في أن الإيمان والكفر والطاعة والمعصية باختيار العبد.

قال ابن الخطيب ^(٤): وهذه الآية من أقوى الدلائل على صحة مذهب أهل السنة؛ لأن الآية صريحة في أن حصول الإيمان، وحصول الكفر موقوفان على حصول مشيئة الإيمان وحصول مشيئة الكفر، وصريح العقل يدل على أن الفعل الاختياري يمتنع حصوله بدون القصد إليه، وبدون الاختيار.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٥٩/٣.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ١٠١/٢١.

(١) زيادة من ب.

(٢) سقط من ب.

وإذا عرفت هذا، فنقول: حصول ذلك القصد والاختيار، إن كان بقصد آخر يتقدمه، لزم أن يكون كل قصد واختيار مسبوقاً بقصد آخر، واختيار آخر إلى غير نهاية، وهو محال؛ فوجب انتهاء ذلك القصد والاختيار إلى قصد واختيار يخلقه الله تعالى في العبد على سبيل الضرورة، وعند حصول ذلك القصد الضروري، والاختيار الضروري، يجب الفعل؛ فالإنسان شاء أو لم يشأ، فإنه تحصل في قلبه تلك المشيئة الجازمة الخالية عن المعاصي، وإذا حصلت تلك المشيئة الجازمة، فشاء أو لم يشأ، يجب حصول الفعل، فالإنسان مضطراً في صورة مختار.

فصل

دلَّت الآية على أنَّ صدور الفعل عن الفاعل بدون القصد والدَّاعي محالٌّ، وعلى أنَّ صيغة الأمر لا لمعنى الطَّلَب في كتاب الله كثيرة.

قال عليٌّ - رضي الله عنه -: هذه الصيغة تهديدٌ ووعيدٌ، وليست تخييراً^(١).

ودلَّت أيضاً على أنَّه تعالى لا ينتفع بإيمان المؤمنين، ولا يتضرر بكفر الكافرين، بل نفع الإيمان يعود عليهم، وضرر الكفر يعود عليهم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

قوله: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه خبر لمبتدأ مضمَر، أي: هذا، [أي] القرآن، أو ما سمعتم الحقَّ.

الثاني: أنه فاعل بفعلٍ مقدر، دلَّ عليه السياق، أي: جاء الحق، كما صرَّح به في موضع آخر [في الآية ٨١ من الإسراء]، إلا أنَّ الفعل لا يضمَر إلا في مواضع تقدَّم التنبيه عليها، منها: أن يجاب به استفهام، أو يردُّ به نفي، أو يقع بعد فعل مبني للمفعول، لا يصلح إسناده لما بعده؛ كقراءة: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

الثالث: أنه مبتدأ، وخبره الجار بعده.

وقرأ أبو^(٢) السمال قعنب: «وَقُلِ الْحَقُّ» بضم اللام؛ حيث وقع، كأنه إتباعٌ لحركة القاف، وقرأ أيضاً بنصب «الحقَّ» قال صاحب «اللُّوامح»: «هو على صفة المصدر المقدَّر؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على مصدره، وإن لم يذكر، فينصبه معرفة، كما ينصبه نكرة، وتقديره: «قل القول الحقَّ، وتعلق «مِنْ» بمضمَرٍ على ذلك، أي: جاء من ربكم» انتهى.

وقرأ^(٣) الحسن والثقفى بكسر لامى الأمر، في قوله: «فَلْيُؤْمِنْ» و«فَلْيَكْفُرْ» وهو الأصل.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٠٢/٢١).

(٢) ينظر: البحر ١١٥/٦، والدر المصون ٤٥٠/٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١١٥/٦، الدر المصون ٤٥٠/٤.

قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾ يجوز في «مَنْ» أن تكون شرطية، وهو الظاهر، وأن تكون موصولة، والفاء لشبهه بالشرط، وفاعل «شاء»: الظاهر أنه ضمير يعود على «مَنْ» وقيل: ضمير يعود على الله، وبه فسر ابن عباس، والجمهور على خلافه.

قوله: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ نَارًا﴾ أعددنا وهيئنا، من العتاد، ومن العدة ﴿لِلظَّالِمِينَ﴾ للكافرين، أي: لمن ظلم نفسه، ووضع العبادة في غير موضعها.

واعلم أنه تعالى، لما وصف الكفر والإيمان، والباطل والحق، أتبعه بذكر الوعيد على الكفر، وبذكر الوعد على الإيمان، والعمل الصالح.

قوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ في محل نصب، صفة لـ «ناراً» والسُرَادِقُ: قيل: ما أحاط بشيء، كالمضرب والخباء، وقيل للحائط المشتمل على شيء: سُرَادِق، قاله الهروي، وقيل: هو الحجرة تكون حول الفسطاط، وقيل: هو ما يمدُّ على صحن الدار، وقيل: كل بيت من كرسف، فهو سُرَادِق، قال رُؤبة: [الرجز - السريع]

٣٥١٢ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ^(١)

ويقال: بيت مسردق، قال الشاعر: [الطويل]

٣٥١٣ - هُوَ الْمُدْخِلُ الثُّغْمَانَ بَيْتاً سَمَاقَهُ صُدُورُ الْفُيُولِ بَعْدَ بَيْتِ مُسَرْدَقٍ^(٢)

وكان أبرويز ملك الفرس قد قتل النعمان بن المنذر تحت أرجل الفيلة، والفيول: جمع فيل، وقيل: السُرَادِقُ: الدَّهْلِيْزُ، قال الفرزدق: [الطويل]

٣٥١٤ - تَمَنَيْتُهُمْ حَتَّى إِذَا مَا لَقَيْتَهُمْ تَرَكْتُ لَهُمْ قَبْلَ الضَّرَابِ السُّرَادِقَا^(٣)

والسُّرَادِقُ: فارسي معرب، أصله: سرادة، قاله الجواليقي، وقال الراغب^(٤): «السُّرَادِقُ فارسي معرب، وليس في كلامهم اسم مفرد، ثالث حروفه أَلِفٌ بعدها حروفان».

فصل

أثبت تعالى للنار شيئاً شبيهاً بالسرادق تحيط بهم من سائر الجهات، والمراد: أنهم لا مخلص لهم فيها، ولا فُرْجة، بل هي محيطة بهم من كل الجوانب.

وقيل: المراد بهذا السُرَادِق الدخان الذي وصفه الله تعالى في قوله: ﴿أُظْلِمُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

(١) تقدم.

(٢) البيت لسلامة بن جندل. ينظر: ديوانه (١٨٢)، تأويل المشكل ٣٥٨، مجاز القرآن ٣٩٩/١، الصحاح ١٤٩٦/٤، القرطبي ٢٥٦/١٠، الطبري (١٥٧/١٥) واللسان والتاج (سرادق)، الدر المنصور ٤٥١/٤.

(٣) ينظر البيت في ديوانه (٤٧/٢)، البحر ٩٢/٦، روح المعاني ٢٦٨/١٥، الدر المنصور ٤٥١/٤.

(٤) ينظر: المفردات ٢٣٠.

وقالوا: هذه الإحاطة بهم إنما تكون قبل دخولهم، فيحيط بهم هذا الدخان كالسرادق حول الفسطاط.

وروى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «سَرَادِقُ النَّارِ أَرْبَعَةُ جُدَرٍ، كَثُفَ كُلُّ جِدَارٍ مَسِيرَةَ أَرْبَعِينَ سَنَةً»^(١).

وقال ابن عباس: السُّرَادِقُ حائط^(٢).

قوله: ﴿وَلَنْ يَسْتَفِيثُوا﴾، أي: يطلبوا الغوث، والياء عن واو؛ إذ الأصل: يستغوثوا، فقلبت الواو ياء كما تقدم في قوله: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢] وهذا الكلام من المشاكلة والتجانس، وإلا فأَيُّ إغاثَةٍ لهم في ذلك؟ أو من باب التهكم؛ كقوله: [الوافر]

٣٥١٥ - نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٣)

وهو كثير.

وقوله: «كالمُهْل» صفة لـ «ماء» والمُهْل: دُرْدِي الزيت، وقيل: ما أذيب من الجواهر كالنحاس والرصاص والذهب والفضة.

وعن ابن مسعود أنه دخل بيت المال، وأخرج ذهباً وفضة كانت فيه، وأوقد عليها، حتَّى تَلَالَتْ، وقال: هذا هو المهل^(٤).

وقيل: هو الصِّدِيد والقيح.

وقيل: ضرب من القطران، والمَهْل بفتحتين: التُّودَةُ والوَقَارُ، قال: ﴿قَهْلُ الْكَافِرِينَ﴾ [الطارق: ١٧].

قوله: «يَشْوِي الوجوه» يجوز أن تكون الجملة صفة ثانية، وأن تكون حالاً من «ماء» لأنه تَخَصُّصٌ [بالوصف]، ويجوز أن تكون حالاً من الجارِّ، وهو الكاف. والشَّيْ: الإنضاج بالنار من غير مرقَّة، تكون مع ذلك الشيء المشوي.

فصل

روى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «بِمَاءِ كَالْمُهْلِ» قال: كعكر الزَّيْتِ، فإذا

(١) أخرجه أحمد (٢٩/٣) والترمذي (٢٥٨٧) والحاكم (٦٠٠/٤) والطبري في «تفسيره» (٢١٨/٨) وأبو يعلى (٥٢٦/٢) رقم (١٣٨٩) من طريق دراج أبي السَّمَح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد به وقال الحاكم: صحيح الإسناد وسكت عنه الذهبي وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٩٩/٤) وزاد نسبه إلى ابن أبي الدنيا في «صفة النار» وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١٧/٨) عن ابن عباس وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٩٩/٤) وعزاه إلى الطبري.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١٨/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤٠٠/٤) وزاد نسبه إلى هناد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني.

قَرَّبَ إِلَيْهِ، سَقَطَتْ فِرْوَةٌ وَجْهَهُ فِيهِ^(١).

وسئل ابن مسعود عن المهمل، فدعا بذهب وفضة، فأوقد عليهما النار، حَتَّى ذَابَا، ثم قال: هذا أشبه شيء بالمهمل^(٢).

قيل: إذا طلبوا ماء للشرب، فيعطون هذا المهمل.

قال تعالى: ﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً تُشَقِّقُ مِنْ عَيْنٍ عَابِثَةٍ﴾ [الغاشية: ٤، ٥].

وقيل: إنَّهم يستغيثون من حرِّ جهنَّم، فيطلبون ماء يصبونه على وجوههم للتبريد، فيعطون هذا الماء؛ كما حكى عنهم قولهم: ﴿أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾ [الأعراف: ٥٠].

قوله: ﴿يَشْرَبُ الشَّرَابُ﴾ المخصوص محذوف، تقديره: هو، أي: ذلك الماء المستغاث به.

قوله: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا﴾ «سَاءَتْ» هنا متصرفة على بابها، وفاعلها ضمير النار، ومرتققاً تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، أي: ساء، وقبح مرتققها. والمرتقق: الممتكأ ومنه سمي المرفق مرفقاً؛ لأنه يتكأ عليه، وقيل: المنزل قاله ابن عباس^(٣). وقال مجاهد: مجتمعاً^(٤) للرفقة؛ لأنَّ أهل النار يجتمعون رفقاء، كما يجتمع أهل الجنة رفقاء.

فأما رفقاء أهل الجنة، فهم الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وأما رفقاء النار، فهم الكفار والشياطين، أي: بشرف الرفقاء هؤلاء، وبئس موضع الترافق النار، كما أنه نعم الرفقاء أهل الجنة، ونعم موضع الرفقاء الجنة، قاله ابن عباس وقيل: هو مصدر بمعنى الارتفاق، وقيل: هو من باب المقابلة أيضاً؛ كقوله في وصف الجنة بعد: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَقَقًا﴾ [الكهف: ٣١]، وإلا فأَيُّ ارتفاقٍ في النار؟ قال الزمخشري: إلا أن يكون من قوله: [البسيط]

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٧٠-٧١) والترمذي (٢٥٨٤) والحاكم (٤/ ٦٠٢) والطبري في «تفسيره» (٨/ ٢١٨) وأبو يعلى (٢/ ٥٢٠) رقم (١٣٧٥) من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد ورشدين قد تكلم فيه. والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٤٠٠) وزاد نسبه إلى عبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن حبان وابن مردويه والبيهقي في «الشعب».

(٢) تقدم.

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ١٦٠).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٢٠) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٤٠٠) وعزاه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

٣٥١٦ - إِنِّي ارْتُفِئْتُ مِنَ اللَّيْلِ مُرْتَفِقًا كَأَن عَيْنِي فِيهَا صَابٌ مَذْبُوحٌ^(١)
فهو يعني من باب التَّهَكُّمِ .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۖ (٣٠) أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعَمَ الثَّوَابِ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ۖ (٣١)﴾ .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية .

لما ذكر وعيد المبطلين، أردفه بوعد المحققين، وهذه الآية تدل على أن العمل الصالح مغاير للإيمان؛ لأن العطف يوجب المغايرة .

قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾: يجوز أن يكون خبر «إِنَّ الَّذِينَ» والرباط: إمّا تكرر الظاهر بمعناه، وهو قول الأخفش^(٢)، ومثله في الصلة جائز، ويجوز أن يكون الرباط محذوفاً، أي: منهم، ويجوز أن يكون الرباط العموم، ويجوز أن يكون الخبر قوله: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ﴾ ويكون قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ اعتراضاً، قال ابن عطية: ونحوه في الاعتراض قوله: [البسيط]

٣٥١٧ - إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ سِرْبَالٌ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ^(٣)
قال أبو حيّان: ولا يتعيّن أن يكون «إِنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ» اعتراضاً؛ لجواز أن يكون خبراً عن «إِنَّ الْخَلِيفَةَ» . قال شهاب الدين: وابن عطية لم يجعل ذلك معيّناً بل ذكر أحد الجائزين فيه، ويجوز أن تكون الجملتان - أعني قوله ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ وقوله ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ﴾ - خبرين لـ «إِنَّ» عند من يرى جواز تعدد الخبر، وإن لم يكونا في معنى خبر واحد .

وقرأ^(٤) «ثَقْفِي لَا نُضِيعُ» بالتشديد، عدّاه بالتشديد، كما عدّاه الجمهور بالهمزة .

وقيل: ولك أن تجعل «أولئك» كلاماً مستأنفاً بياناً للأجر المبهم .

فصل

قال ابن الخطيب^(٥): قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ ظاهره يقتضي أنه

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين ١/١١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢٤، شواهد المغني ٧٢، الطبري ١٥/١٥٩، القرطبي ١٠/٢٥٧، روح المعاني ١٥/٢٦٩، الدر المصون ٤/٤٥١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٦ .

(٣) البيت لجرير ينظر: تأويل المشكل ٢٥١، أمالي الزجاجي ٤٢، معاني الفراء ٢/١٤٠، الدر المصون ٤/٤٥٢ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/١١٦، الدر المصون ٤/٤٥٢ .

(٥) ينظر: الفخر الرازي ٢١/١٠٣ .

استوجب المؤمن على الله بحسن عمله أجراً، وعندنا الاستيجاب حصل بحكم الوعد. وعند المعتزلة: بذات الفعل، وهو باطل؛ لأن نعم الله كثيرة، وهي موجبة للشكر والعبودية، فلا يصير الشكر والعبودية بموجب لثواب آخر؛ لأن أداء الواجب لا يوجب شيئاً آخر.

واعلم أنه تعالى، لما أثبت الأجر المبهم، أردفه بالتفصيل، فبيّن أولاً صفة مكانهم، فقال: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ والعدن في اللغة عبارة عن الإقامة، يقال: عدن بالمكان، إذا أقام به، فيجوز أن يكون المعنى: أولئك لهم جنات إقامة [كما يقال: دار إقامة]^(١). ويجوز أن يكون العدن اسماً [لموضع]^(٢) معين في الجنة، وهو وسطها.

وقوله: «جَنّات» اسم جمع، فيمكن أن يكون المراد ما قاله تعالى ﴿وَلَمَنْ حَاقَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦] ثم قال: ﴿وَمِنْ دُونِهَا جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٦٢] ويمكن أن يكون المراد نصيب كل واحد من المكلفين جنة على حدة، ثم ذكر أن من صفات تلك الجنات أن الأنهار تجري من تحتها، وذلك لأن أحسن مساكن الدنيا البساتين التي تجري فيها الأنهار، ثم ذكر ثانياً أن لباسهم فيها ينقسم قسمين: لباس التسرّ، ولباس التحلي.

فأما لباس التحلي فقال: ﴿يُحَلِّتُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ فقل: على كل واحد منهم ثلاثة أسورة: سوار من ذهب لهذه الآية، وسوار من فضة؛ لقوله: ﴿وَحُلُوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، وسوار من لؤلؤ؛ لقوله: ﴿وَلَوْوُوا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]. وأما لباس التسرّ، فلقوله: ﴿وَلْيَبَسُّوا ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾.

فالأول: هو الديباج الرقيق.

والثاني: هو الديباج الصفيق.

وقيل: أصله فارسيّ معرّب، وهو «إستبره»: أي غليظ.

قوله: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾: في «مِنْ» هذه أربعة أوجه:

الأول: أنها للابتداء.

والثاني: أنها للتبعيض.

والثالث: أنها لبيان الجنس، أي: أشياء من أساور.

والرابع: أنها زائدة عند الأخفش؛ ويدل عليه قوله: ﴿وَحُلُوا أَسَاوِرَ﴾ [الإنسان: ٢١].

[ذكر هذه الثلاثة الأخيرة أبو البقاء]^(٣).

وأساور جمع أسورة، [وأسورة] جمع سوار، كحمار وأخمرة، فهو جمع الجمع.

وقيل: جمع إسوار، وأنشد: [الرجز]

(٣) ينظر: الإملاء ١٠٢/٢.

(٢) في أ: المكان.

(١) سقط من أ.

٣٥١٨ - وَاللَّهُ لَوْلَا صِيبُهُ صَفَارٌ كَأَنَّمَا وَجُوهُهُمْ أَقْمَارٌ
أَخَافُ أَنْ يُصِيبَهُمْ إِفْتَارٌ أَوْ لَا طِمٌّ لَيْسَ لَهُ إِسْوَارٌ
لَمَّا رَأَيْتُ مَلِيكَ جَبَّارٌ بِبَابِهِ مَا طَلَعَ النَّهَارُ^(١)

وقال أبو عبيدة: هو جمع «إسوار» على حذف الزيادة، وأصله أساوير.

وقرأ^(٢) أبان، عن عاصم «أُسُورَة» جمع سوار، وستأتي إن شاء الله تعالى في الزخرف [الزخرف: ٣٠] هاتان القراءتان في المتواتر، وهناك يذكر الفرق إن شاء الله تعالى.

والسَّوَارُ يجمع في القلَّة على «أُسُورَة» وفي الكثرة على «سُور» بسكون الواو، وأصلها كَقُذْلٍ وَحُمِرٍ، وإنما سكنت؛ لأجل حرف العلة، وقد يضم في الضرورة، قال: [السرير]

٣٥١٩ - عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ نَدُو فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ^(٣)

وقال أهل اللغة: السَّوَارُ: ما جعل في الدَّرَاعِ من ذهب، أو فضة، أو نحاس، فإن كان من عاج، فهو قلب.

قوله: «مِنْ ذَهَبٍ» يجوز أن تكون للبيان، أو للتبويض، ويجوز أن تتعلق بمحذوف؛ صفة لأساور، فموضعه جر، وأن تتعلق بنفس «يُحْلُونَ» فموضعها نصب.

قوله: «وَيَلْبَسُونَ» عطف على «يُحْلُونَ» وبني الفعل في التحلية للمفعول؛ إيداناً بكرامتهم، وأن غيرهم يفعل بهم ذلك ويزينهم به، كقول امرئ القيس: [الطويل]

٣٥٢٠ - عَرَائِسُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ يُحْلِينَ يَأْقُوتاً وَشَذراً مُفَقَّراً^(٤)

بخلاف اللبس، فإنَّ الإنسان يتعاطاه بنفسه، وقدم التَّحْلِي على اللباس؛ لأنه أشهى للنفس.

وقرأ^(٥) أبان عن عاصم «وَيَلْبَسُونَ» بكسر الباء.

قوله: «مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ» بيان الجنس، وهي نعتٌ لثياب.

والسُّنْدُسُ: ما رق من الديباج، والإستبرق: ما غلظ منه وعن أبي عمران الجوني قال: السُّنْدُسُ: هو الديباج المنسوج بالذهب^(٦)، وهما جمعُ سندسة وإستبرقة، وقيل:

ليسا جمعين، وهل «إِسْتَبْرَق» عربي الأصل، مشتق من البريق، أو معرب أصله إستبره؟ خلاف بين اللغويين. وقيل: الإستبرق اسم للحرير وأنشد للمرقش^(٧): [الطويل]

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/٧٩٢ روح المعاني ١٥/٢٧٠، الدر المصون ٤/٤٥٢.

(٢) ينظر: البحر ٦/١١٦، الدر المصون ٤/٤٥٢.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: البحر ٦/١١٦، الدر المصون ٤/٤٥٣.

(٦) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٦١).

(٧) سقط من أ.

٣٥٢١ - تَرَاهُنَّ يَلْبَسُنَّ الْمَشَاعِرَ مَرَّةً وَاسْتَبْرَقَ الدِّبَاجَ طَوْرًا لِبَاسُهَا^(١) وهو صالح لما تقدّم، وقال ابن بحر: «الاستبرق: ما نسج بالذهب». ووزن سندس: فَعْلَلٌ، ونونه أصلية.

وقرأ^(٢) ابن محيصن «واستبرق» بوصل الهمزة وفتح القاف غير منونة، فقال ابن جني: «هذا سهو، أو كالتسهو» قال شهاب الدين: كأنه زعم أنه منعه الضرف، ولا وجه لمنعه؛ لأن شرط منع الاسم الأعجمي: أن يكون علماً، وهذا اسم جنس، وقد وجهها غيره على أنه جعلها فعلاً ماضياً من «البريق» و «استفعل» بمعنى «فعل» المجرد؛ نحو: قرّ، واستقرّ. وقال الأهوازي في «الإقناع»: «واستبرق بالوصل وفتح القاف حيث كان لا يصرفه» وظاهر هذا أنه اسم، وليس بفعل، وليس لمنعه وجه؛ كما تقدّم عن ابن جني، وصاحب «اللوامح» لما ذكر وصل الهمزة، لم يزد على ذلك، بل نصّ على بقائه منصرفاً، ولم يذكر فتح القاف أيضاً، وقال ابن محيصن: «واستبرق» بوصل الهمزة في جميع القرآن، فيجوز أنه حذف الهمزة تخفيفاً؛ على غير قياس، ويجوز أنه جعله عربياً من بَرَق يبرق بريقاً، ووزنه استفعل، فلما سمّي به، عامله معاملة الفعل في وصل الهمزة، ومعاملة التمكن من الأسماء في الضرف والتوين، وأكثر التفاسير على أنه عربية، وليس بمستعرب، دخل في كلامهم، فأعربوه.

قوله: «مُتَكِّثِينَ» حال، والأرائك: جمع أريكة، وهي الأسرة، بشرط أن تكون في الحجال، فإن لم تكن لم تسم أريكة، وقيل: الأرائك: الفرش في الحجال أيضاً، وقال الراغب^(٣): «الأريكة: حجلة على سرير، فتسميتها بذلك: إما لكونها في الأرض متخذة من أراك، أو من كونها مكاناً للإقامة؛ من قولهم: أَرَكْ بالمكان أروكاً، وأصل الأروك الإقامة على رعي الأراك، ثم تجوز به في غيره من الإقامات».

وقرأ^(٤) ابن محيصن «عَلَرَايِكُ» وذلك: أنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، فالتقى مثلاًن: لام «على» - فإن ألفها حذف؛ لالتقاء الساكنين - ولام التعريف، واعتد بحركة النقل، فأدغم اللام في اللام؛ فصار اللفظ كما ترى، ومثله قول الشاعر: [الطويل] ٣٥٢٢ - فَمَا أَضْبَحْتَ عَلَرَضٍ نَفْسٌ بَرِيئَةٌ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ نَالَهَا^(٥) يريد «على الأرض» وقد تقدّم قراءة قريبة من هذه أوّل البقرة: «بما أنزلك»، أي: أنزل إليك.

(١) ينظر البيت في البحر المحيط ٩٣/٦، الطبري ١٥/١٥٩، القرطبي ١٠/٢٥٨، روح المعاني ١٥/٢٧١، الدر المصون ٤/٤٥٣.

(٢) ينظر: المحتسب ٢/٢٩، والاتحاف ٢/٢١٣، والبحر ٦/١١٧، والدر المصون ٤/٤٥٣.

(٣) ينظر: المفردات ١٦.

(٤) ينظر: البحر ١١٩، والدر المصون ٤/٤٥٤.

(٥) ينظر البيت في البحر المحيط ١١٧/٦، الدر المصون ٤/٤٥٤.

قوله: «نعم الثواب» أي: نعم الجزاء.

قوله: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ مجلساً، ومقرراً، وهذا في مقابلة قوله: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَبٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ۝٣٢﴾ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَانَتْ أُكْلُهُمَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ۝٣٣﴾ وَكَانَ لِمَنْ نَمْرُ فَقَالَ لَصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۝٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ۝٣٥﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا ۝٣٦﴾ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا ۝٣٧﴾ لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ۝٣٨﴾ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنَّ خَيْرًا مِنْ جَنَّاتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَيَكْثِفَ صَعِيدًا زَلَقًا ۝٤٠﴾ أَوْ يُصْبِحَ مَاءُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا ۝٤١﴾ وَلَحِيطَ بِشَمْرِهِ فَاصْبَحَ يَقُولُ كَفَيْهِ عَلَىٰ مَا أَفْقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ بَلِّغْنِي لِمَ أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ۝٤٢﴾ وَلَمْ تَكُنْ لَمْ فِتْنَةً يَبْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنْصَرًّا ۝٤٣﴾ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ۝٤٤﴾.

قوله تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ الآية.

وجه النظم أن الكفار، لما افتخروا بأموالهم وأنصارهم على فقراء المسلمين، بين الله تعالى أن ذلك مما لا يوجب الافتخار، لاحتمال أن يصير الغني فقيراً، والفقير غنياً، وأما الذي تجب المفاخرة به فطاعة الله وعبادته، وهي حاصلة لفقراء المسلمين، وبين ذلك بضرب هذا المثل؛ فقال: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ أي: مثل حال الكافرين والمؤمنين كحال رجلين، وكنا أخوين في بني إسرائيل: أحدهما: كافر، واسمه [براطوس]^(١)، والآخر: مؤمن، اسمه يهوذا، قاله ابن عباس^(٢).

وقال مقاتل: اسم المؤمن تملیخا، واسم الكافر قطروس.

وقيل: قطفر، وهما المذكوران في سورة «الصافات» في قوله تعالى: ﴿إِنِّي كَانُ لِي قَرِينٌ يَقُولُ أَءَأْتَاكَ لَئِنَ الْمَصْدَقِينَ﴾ [الصافات: ٥١، ٥٢] على ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن عطاء الخراساني^(٣)، قال: كانا رجلين شريكين، لهما ثمانية آلاف دينار.

وقيل: كانا أخوين، وورثا من أبيهما ثمانية آلاف دينار، فأخذ كل واحد منهما

(١) في ب: بطرس.

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢٥٩/١٠).

(٣) ذكره الماوردي في «تفسيره» (٣٠٦/٣) والبيهقي (١٦١/٣) وينظر: المصدر السابق.

أربعة آلاف دينار، فاشترى الكافر أرضاً بألف، فقال المؤمن: اللهم، إن أخي اشترى أرضاً بألف، وإنني أشتري منك أرضاً بألف في الجنة، فتصدق به.

ثم [بنى]^(١) أخوه داراً بألف، فقال المؤمن: اللهم، إنني أشتري منك داراً بألف في الجنة، فتصدق به.

ثم تزوج أخوه امرأة بألف، فقال المؤمن: اللهم، إنني جعلت ألفاً صداقاً للحرور العين، وتصدق به.

ثم اشترى أخوه خدماً ومتاعاً بألف دينار، فقال المؤمن: اللهم، إنني اشتريت منك الولدان بألف، فتصدق به، ثم أحاجه، أي: أصابه حاجة، فجلس لأخيه على طريقه، فمر به في خدمه وحشمه، فتعرض له، فقال: فلان؟ قال: نعم، قال: ما شأنك؟ قال: أصابتنني حاجة بعدك، فأتيك لتصيبني بخير، قال: ما فعل مالك، وقد اقتسمنا المال [سوية]^(٢)، فأخذت شطره؟ فقص عليه قصته، قال: إنك لمن المصدقين، اذهب، فلا أعطيك شيئاً.

وقيل: نزلت في أخوين من أهل مكة من بني مخزوم، أحدهما مؤمن، وهو أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن عبد ياليل، وكان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ والآخر كافر، وهو الأسود بن عبد الأسد بن عبد ياليل.

قوله: ﴿رَجُلَيْنِ﴾: قد تقدم أن «ضرب» مع المثل، يجوز أن يتعدى لاثنتين في سورة البقرة، وقال أبو البقاء^(٣): التقدير: مثلاً مثل رجلين، و «جَعَلْنَا» تفسير لـ «مَثَلٌ» فلا موضع له، ويجوز أن يكون موضعه نصباً نعتاً لـ «رَجُلَيْنِ» كقولك: مررت برجلين، جعل لأحدهما جنة.

قوله: ﴿وَحَفَفْنَاهَا بِنُحْلٍ﴾ يقال: حَفَّ بالشيء: طاف به من جميع جوانبه، قال النابغة: [البسيط]

٣٥٢٣ - يَحْفُهُ جَانِبًا نَيْقٍ وَتُشْبِعُهُ مِثْلَ الرُّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمْدِ^(٤)

وحفَّ به القوم: صاروا طائفين بجوانبه وحافته، وحففته به، أي: جعلته مطيفاً به.

والجفاف: الجانب، وجمعه أجمة، والمعنى: جعلنا حول الأعناب النخل.

قال الزمخشري: وهذه الصفة مما يؤثرها الدهاقين في كرومهم، وهو أن يجعلوها محفوفة بالأشجار المثمرة، وهو أيضاً حسنٌ في [المنظر]^(٥).

(٢) سقط من ب.

(١) في ب: اشترى.

(٣) ينظر: الإملاء ١٠٢/٢.

(٤) ينظر البيت في البحر ١١٨/٦، روح المعاني ٢٧٣/١٥، الدر المصون ٤٥٤/٤.

(٥) في أ: التظلم.

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَبْجًا﴾ قيل: كان الزَّبْع في وسط الأعناب، وقيل: كان الزَّبْع بين الجنتين، أي: لم يكن بين الجنتين موضع خالٍ. والمقصود منه أمور^(١):

الأول: أن تكون تلك الأرض جامعة للأقوات والفواكه.

والثاني: أن تكون متسعة الأطراف، متباعدة الأكناف، ومع ذلك، لم يتوسطها ما يقطع بعضها عن بعض.

والثالث: أن مثل هذه الأرض تأتي كل [يوم]^(٢) بمنفعة أخرى، وثمرة أخرى فكانت منافعها دارة متواصلة.

قوله: ﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ﴾: قد تقدّم في السورة قبلها [الإسراء: ٢٣] حكم «كلنا» وهي مبتدأ، و «آتت» خبرها، وجاء هنا على [الكثير: وهو] مراعاةً لفظها، دون معناها.

وقرأ^(٣) عبد الله - وكذلك في مصحفه - «كَلَا الْجَنَّتَيْنِ» بالتذكير؛ لأنّ التأنيت مجازي، ثم قرأ «آتت» بالتأنيت؛ اعتباراً بلفظ «الْجَنَّتَيْنِ» فهو نظير «طَلَعَ الشَّمْسُ»، وأُشْرِقَتْ. وروى الفراء^(٤) عنه قراءة أخرى: «كُلُّ الْجَنَّتَيْنِ أَتَى أَكْلَهُ» أعاد الضمير على اللفظ «أكل».

واعلم أنّ لفظ «كل» اسمٌ مفردٌ معرفة يؤكّد به مدّكران معرفتان، و «كَلْنَا» اسمٌ مفردٌ معرفة يؤكّد به مؤنثان معرفتان، وإذا أضيفا إلى المظهر كانا بالالف في الأحوال الثلاثة؛ كقولك: «جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ»، ورَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ، ومَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ، وجَاءَنِي كِلْتَا أُخْتَيْكَ، ورَأَيْتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ، ومَرَرْتُ بِكِلْتَا أُخْتَيْكَ»، وإذا أضيفا إلى المضمّر، كانا في الرّفع بالالف، وفي الجر والنّصب بالياء، وبعضهم يقول مع المضمّر بالالف في الأحوال الثلاثة أيضاً.

فصل

ومعنى ﴿ءَاتَتْ أَكْلَهَا﴾ أعطت كل واحدة من الجنتين «أَكْلَهَا» ثمرها تاماً، ﴿وَلَمْ تَظْلِمِ﴾ لم تنقص، ﴿وَتَهُ شَيْئًا﴾ والظلم: النقصان، يقول الرّجل: ظلمني حقّي، أي: نقصني.

قوله: «وفَجَرْنَا» العامة على التشديد، وإنما كان كذلك، وهو نهْرٌ واحدٌ مبالغة فيه، وقرأ^(٥) يعقوب، وعيسى بن عمر بالتخفيف، وهي قراءة الأعمش في سورة القمر [القمر: ١٢]، والتشديد هناك أظهر لقوله «عُيُونًا».

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٠٦/٢١.

(٢) في ب: الكثير.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١١٩/٦، الدر المصون ٤٥٤/٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٣/٢.

(٥) ينظر: الإتحاق ٢١٤/٢، والبحر ١١٩/٦، والدر المصون ٤٥٤/٤.

والعامة على فتح هاء «نهر» وأبو السَّمال^(١) والفياض بسكونها.

قوله: ﴿وَكَاكَ لَمْ﴾ أي: لصاحب البستان.

قوله: ﴿وَكَاكَ لَمْ تَمُرْ﴾: قد تقدّم الكلام فيه في الأنعام [الأنعام: ٩٩]، وتقدّم أنّ «الثمر» بالضمّ المال، فقال ابن عباس: جميع المال من ذهب، وفضة، وحيوان، وغير ذلك، قال النابغة: [البيسط]

٣٥٢٤ - مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلَّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ^(٢)
وقال مجاهد: هو الذهب والفضة خاصة. «فقال» يعني صاحب البستان «لصاحبه» أي المؤمن.

«وهو يحاوره» أي: يخاطبه وهذه جملة حالية مبينة؛ إذ لا يلزم من القول المحاوره؛ إذ المحاوره مراجعة الكلام من حار، أي: رجع، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]. وقال امرؤ القيس: [الطويل]

٣٥٢٥ - وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضُوئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَغْدًا إِذْ هُوَ سَاطِعٌ^(٣)
ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل، أو من المفعول.
قوله: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

وَالنَّفَرُ: العشيرة الذين يذبّون عن الرجل، وينفرون معه، وقال قتادة: حشماً، وخدماء^(٤).

وقال مقاتل: ولداً تصديقه قوله: ﴿أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^(٥).

قوله: ﴿جَنَّتُمْ﴾: إنما أفرد بعد ذكر التثنية؛ اكتفاء بالواحد للعلم بالحال، قال أبو البقاء^(٦): كما اكتفي بالواحد عن الجمع في قول الهذلي: [الكامل]

٣٥٢٦ - فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهِيَ غُورٌ تَذْمَعُ^(٧)
ولقائل أن يقول: إنما يجوز ذلك؛ لأنّ جمع التكسير يجري مجرى المؤنثة، فالضمير في «سُمِلَتْ» وفي «فهي» يعود على الحداق، لا على حدقة واحدة، كما يوهم.

(١) ينظر: البحر ١١٩/٦، والدر المصون ٤/٤٥٤.

(٢) تقدم.

(٣) البيت ليس لامرئ القيس بل هو للبيد بن ربيعة، ينظر: ديوانه ٨٨، الهمع ١/١١٢، الدرر ١/٨٣، الأشموني ١/٢٢٩، الدر المصون ٤/٤٥٥.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٦٢).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: الإملاء ٢/١٠٢.

(٧) البيت في ديوان الهذليين ٣/١، الدر المصون ٤/٤٥٥.

وقال الزمخشري: «فإن قلت: لم أفرد الجنة، بعد التثنية؟ قلت: معناه: ودخل ما هو جنته، ما له جنة غيرها، بمعنى: أنه ليس له نصيب في الجنة التي وعد المتقون، فما ملكه في الدنيا، فهو جنته، لا غير، ولم يقصد الجنتين، ولا واحدة منهما».

فصل

قال أبو حيان: «ولا يتصور ما قال؛ لأن قوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ﴾ إخبار من الله تعالى بأن هذا الكافر دخل جنته، فلا بد أن قصد في الإخبار: أنه دخل إحدى جنتيه؛ إذ لا يمكن أن يدخلهما معاً في وقت واحد». قال شهاب الدين: من ادعى دخولهما في وقت واحد، حتى يلزمه بهذا المستحيل في البداية؟ وأما قوله «ولم يقصد الجنتين، ولا واحدة» معناه: لم يقصد تعيين مفرد، ولا مثني، لا أنه لم يقصد الإخبار بالدخول.

وقال أبو البقاء^(١): «إنما أفرد؛ لأنهما جميعاً ملكه، فصارا كالشيء الواحد».

قوله: «وَهُوَ ظَالِمٌ» حال من فاعل «دَخَلَ»، وقوله «لِنَفْسِهِ» مفعول «ظَالِمٌ» واللام مزيدة فيه؛ لكون العامل فرعاً.

قوله: «مَا أَظُنُّ» فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مستأنفاً بياناً لسبب الظلم.

والثاني: أن يكون حالاً من الضمير في «ظَالِمٌ»، أي: وهو ظالم في حال كونه قائلاً.

قوله: «أَنْ تَبِيدَ» أي: تهلك، قال: [المقتضب]

٣٥٢٧ - فَلَمَّا بَادَ أَهْلُهُ لِمَا كَانَ يُوهَلُ^(٢)

ويقال: بَادَ يَبِيدُ بَيُوداً وَيَبْدُودَةً، مثل «كَيْثُونَةٍ» والعمل فيها معروف، وهو أنه حذف إحدى الياءين، ووزنها فيعلولة.

قوله: «وَدَخَلَ جَنَّتَهُ» يعني الكافر أخذاً بيد صاحبه المسلم يطوف به فيها، ويريه بهجتها وحسنها، وأخبره بصنوف ما يملكه من المال «وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ» بكفره، وهذا اعتراض وقع في أثناء الكلام، والمعنى أنه لما اغترَّ بتلك النعم، وتوسَّل بها إلى الكفران والجحود؛ لقدرفته على البعث، كان واضعاً لتلك النعم في غير موضعها، «قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا».

قال أهل المعاني: لما أذاقه حسنها وزهوتها، توهم أنها لا تنفنى أبداً مطلقاً، «وَمَا أَظُنُّ أَلْسَاعَةَ قَائِمَةً» فجمع بين كفرين.

(١) ينظر: الإملاء ١٠٢/٢.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه ١٩٩، الهمع ٤٢/٢، الدرر ٦٤٧/٢ البحر ١١٨/٦، الدر المصون ٤٥٥/٤.

الأول: قطعه بأن تلك الأشياء لا تبيد أبداً.

والثاني: إنكار البعث.

فإن قيل: هب أنه شك في القيامة، فكيف قال: ما أظن أن تبيد هذه أبداً، مع أن الحسن يدل على أن أحوال الدنيا بأسرها ذاهبة غير باقية؟

فالجواب: مراده أنها لا تبيد مدة حياته، ثم قال: ﴿وَلَكِنْ رُودَتْ إِلَىٰ رَبِّهِ لِأَجْدَنَ حَرًّا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ أي مرجعاً وعاقبة، وانتصابه على التمييز، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْوَ﴾ [فصلت: ٥٠].

وقوله: ﴿لَا تُوتِيكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

فإن قيل: كيف قال: ولئن رددت إلى ربي وهو ينكر البعث^(١)؟

فالجواب: معناه: ولئن رددت إلى ربي على زعمك، يعطيني هنالك خيراً منها.

والسبب في وقوعه في هذه الشبهة أنه تعالى لما أعطاه المال والجاه في الدنيا، ظن أنه إنما أعطاه ذلك؛ لكونه مستحقاً له، والاستحقاق باقٍ بعد الموت؛ فوجب حصول الإعطاء، والمقدمة الأولى كاذبة؛ فإن فتح باب الدنيا على الإنسان، يكون في أكثر الأمر للاستدراج^(٢).

وقرأ^(٣) أبو عمرو والكوفيون «مِنَهَا» بالافراد؛ نظراً إلى أقرب مذكور، وهو قوله: «جَنَّتُهُ» وهي في مصاحف العراق، دون ميم، والباقيون «مِنْهُمَا» بالثنية؛ نظراً إلى الأصل في قوله: «جَنَّتَيْنِ» و «كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ» ورُسِمَت في مصاحف الحرمين والشام بالميم، فكل قد وافق رسم مصحفه.

قوله: ﴿قَالَ لَمْ صَلِّحْهُ﴾ أي المسلم.

قوله: ﴿وَهُوَ يَحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾ أي: خلق أصلك من تراب، وهذا يدل على أن الشاك في البعث كافر.

ووجه الاستدلال أنه، لما قدر على [الابتداء]^(٤)، وجب أن يقدر على الإعادة.

وأيضاً: فإنه تعالى، لما خلقك هكذا، فلم يخلقك عبثاً، وإنما خلقك للعبودية، وإذا خلقك لهذا المعنى، وجب أن يحصل للمطيع ثواب، وللمذنب عقاب؛ ويدل على هذا قوله: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾ أي: هيأك تهية تعقل وتصلح أنت للتكليف، فهل يحصل للعاقل مع هذه الآية إهمال أمرك؟!.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٠٧/٢١.

(١) ينظر: معالم التنزيل ١٦٢/٣.

(٣) ينظر: السبعة ٣٩٠، والتيسير ١٤٣، والنشر ٣١١/٢، والحجة ٤١٧، والحجة للقراء السبعة ١٤٤/٥،

والقرطبي ٢٦٢/١٠، والبحر ١٢٠/٦.

(٤) في أ: البداءة.

قوله: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾: النطفة في الأصل: القطرة من الماء الصافي، يقال: نَطَفَ يَنْطَفُ، أي: قطرَ يَقْطُرُ، وفي الحديث: «فَخَرَجَ، وَرَأْسُهُ يَنْطَفُ» وفي رواية: يَقْطُرُ، وهي فُسْرَةٌ، وأطلق على المنى «نُطْفَةً» تشبيهاً بذلك.

قوله: «رَجُلًا» فيه وجهان:

أحدهما: أنه حالٌ، وجاز ذلك، وإن كان غير منتقل، ولا مشتق؛ لأنه جاء بعد «سَوَّاكَ» إذ كان من الجائز: أن يسوِّيه غير رجل، وهو كقولهم: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا» وقول الآخر: [الطويل]

٣٥٢٨ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطُ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَاءٍ^(١)

والثاني: أنه مفعول ثانٍ لـ «سَوَّاكَ» لتضمُّنه معنى خلقتك، وصيِّرك وجعلك، وهو ظاهر قول الحوفي.

قوله: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾: قرأ ابن عامر^(٢)، ويعقوب، ونافع في رواية بإثبات الألف وصلًا ووقفًا، والباقون بحذفها وصلًا، وإثباتها وقفًا وهي رواية عن نافع، فالوقفُ وفاقٌ.

والأصل في هذه الكلمة: «لكن أنا» فنقل حركة همزة «أنا» إلى نون «لكن» وحذف الهمزة، فالتقى مثلان، فأدغم، وهذا أحسنُ الوجهين في تخريج هذا، وقيل: حذف همزة «أنا» [اعتباطاً]^(٣)، فالتقى مثلان، فأدغم، وليس بشيء؛ لجري الأول على القواعد، فالجماعة جروا على مقتضى قواعدهم في حذف ألف «أنا» وصلًا، وإثباتها وقفًا، وقد تقدم لك: أن نافعاً يثبت ألفه وصلًا قبل همزة مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة؛ بتفصيلٍ مذكور في البقرة، وهنا لم يصادف همزة، فهو على أصله أيضاً، ولو أثبت الألف هنا، لكان أقرب من إثبات غيره؛ لأنه أثبتها في الوصلِ جملة.

وأما ابن عامر، فإنه خرج عن أصله في الجملة؛ إذ ليس من مذهبه إثبات هذه الألف وصلًا في موضع [ما]، وإنما أتبع الرسم. وقد تقدّم أنها لغة تميم أيضاً.

وإعراب ذلك: أن يكون «أنا» مبتدأ، و «هو» مبتدأ ثانٍ، و «هو» ضمير الشأن، و «اللَّهُ» مبتدأ ثالث و «رَبِّي» خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرباط [بين الأول] وبين خبره الياء في «رَبِّي» ويجوز أن تكون الجلالة بدلاً من «هُوَ» أو نعتاً، أو بياناً، إذا جعل «هو» عائداً على ما تقدّم من قوله «بالذي خلقتك من

(١) البيت لرجل من بني بلقيس بن خباب بن بلقيس، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٧٠، الخزانة ٩/ ٤٨٨، شرح ابن عقيل ١/ ٦٢٦، الأشموني ٢/ ١٧٠، الدر المصون ٤/ ٤٥٦.

(٢) ينظر: السبعة ٣٩١، والحجة ٤١٧، والتيسير ١٤٣، والنشر ٢/ ٣١١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٤٤، والقرطبي ١٠/ ٢٦٣، والبحر ٦/ ١٢١، والدر ٤/ ٤٥٦.

(٣) في ب: اعتباطاً.

تراب» لا على أنه ضمير الشأن، وإن كان أبو البقاء^(١) أطلق ذلك، وليس بالبين. وخرّجه الفارسي على وجه غريب: وهو أن تكون «لكئنا» «لكن» واسمها وهو «نا» والأصل: «لكئنا» فحذف إحدى النونات؛ نحو: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾ [الحجر: ٩] وكان حق التركيب أن يكون «ربنا» «ولا نُشْرِكُ بِرَبِّنَا» قال: «ولكنه اعتبر المعنى، فأفرد» وهو غريب جداً.

قال الكسائي^(٢): فيه تقديم وتأخير، تقديره: «لكن الله هو ربي». وقرأ أبو عمرو «لكئنا» بهاء السكت وقفاً؛ لأنّ القصد بيان حركة نون «أنا» فتارة تبيّن بالألف، وتارة بهاء السكت، وعن حاتم الطائي: [الرمل المجزوء]

٣٥٢٩ - هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ^(٣)

وقال ابن عطية عن أبي عمرو: روى عنه هارون «لكئنا هو الله» بضمير لحق «لكن» قال شهاب الدين: فظاهر هذا أنه ليس بهاء السكت، بل تكون الهاء ضميراً اسماً لـ «لكن» وما بعدها الخبر ويجوز أن يكون «هو» مبتدأ، وما بعده خبره، وهو وخبره خبر «لكن» ويجوز أن يكون تأكيداً للاسم، وأن يكون فصلاً، ولا يجوز أن يكون ضمير شأن؛ لأنه حيث لا عائد على اسم «لكن» من هذه الجملة الواقعة خبراً.

وأما في قراءة العامة: فلا يجوز أن تكون «لكن» مشددة عاملة؛ لوقوع الضمير بعدها بصيغة المرفوع.

وقرأ عبد الله^(٤) «لكن أنا هو» على الأصل من غير نقل، ولا إدغام، وروى عنه ابن خالويه «لكن هو الله» بغير «أنا». وقرئ^(٥) أيضاً «لكئنا».

وقال الزمخشري: «وحسن ذلك - يعني إثبات الألف في الوصل - وقوع الألف عوضاً عن حذف الهمزة ونحوه - يعني إدغام نون «لكن» في نون «نا» بعد حذف الهمزة - قول القائل:

٣٥٣٠ - وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَنِي أَنْتَ مُدْنِبٌ وَتَقْلِبُنِي لَكِنْ لِّإِنَّا لَا أَقْلِي^(٦)

الأصل: لكن أنا، فنقل، وحذف، وأدغم، قال أبو حيان: «ولا يتعين ما قاله في

(١) ينظر: الإملاء ١٠٣/٢. (٢) ينظر: معالم التنزيل ١٦٢/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨٤/٩، والدر المصون ٤٥٧/٤.

(٤) ينظر: الشواذ ٨٠، والدر المصون ٤٥٧/٤.

(٥) ينظر: البحر ١٢١/٦، والدر المصون ٤٥٧/٤.

(٦) البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٨، المغني ٧٦/١، شواهد المغني ٨٣، الهمع ١٤٨/١، الدرر ٢٠٧/١، معاني القراء ١٤٤/٢، البحر المحيط ١٢٢/٦، القرطبي ٢٦٣/١٠، الدر المصون ٤/٤٥٦.

البيت؛ لجواز أن يكون حذف اسم «لكن» [وحذفه] لدليل كثير، وعليه قوله:

٣٥٣١ - فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ رَزَقْنِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^(١)

أي: ولكنك، وكذا ها هنا: ولكنني إياك قال شهاب الدين: لم يدع الزمخشري تعيين ذلك في البيت؛ حتى يرد عليه بما ذكره.

ويقرب من هذا ما خرّجه البصريون في بيت استدلل به الكوفيون عليهم في جواز دخول لام الابتداء في خبر «لكن» وهو: [الطويل]

٣٥٣٢ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ^(٢)

فأدخل اللام في خبر «لكن» وخرّجه البصريون على أن الأصل: «ولكن من حُبِّها» في قوله: «ولكنني من حُبِّها لعميد»، فأدغم اللام في خبر «لكن»، وجوّزه البصريون، وخرّجه طائفة من البصريين على أن الأصل ولكن إني من حُبِّها، ثم نقل حركة همزة «إني» إلى نون «لكن» بعد حذف الهمزة، وأدغم على ما تقدّم، فلم تدخل اللام إلا في خبر «إن»، هذا على تقدير تسليم صحة الرواية، وإلا فقالوا: إن البيت مصنوع، ولا يعرف له قائل.

والاستدراك من قوله «أكفرت» كأنه قال لأخيه: أنت كافر؛ لأنه استفهام تقرير، لكنني أنا مؤمن؛ نحو قولك: «ريد غائب، لكن عمراً حاضراً» لأنه قد يتوهم غيبة عمرو أيضاً.

فصل في المقصود بالشرك في الآية

معنى «وَلَا أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا».

ذكر القفال فيه وجهين^(٣):

الأول: أنني لا أرى الفقر والغنى إلا منه؛ فأحمده إذا أعطى، وأصبر، إذا ابتلى، ولا أتكبر عندما ينعم عليّ، ولا أرى كثرة [المال]^(٤)، والأعوان من نفسي، وذلك لأن الكافر، لما [اعتز]^(٥) بكثرة المال والجاه، فكأنه قد أثبت لله شريكاً في إعطاء العز والغنى.

الثاني: أن هذا الكافر، لما أعجز الله عن البعث والحشر، فقد جعله مساوياً للخلق في هذا العجز، وإذا أثبت المساواة، فقد أثبت الشريك.

(١) البيت للفرزدق ينظر: ديوانه ٤٨١، الكتاب ٢٨٢/١، المحتسب ١٨٢/٢، الخزائن ٣٧٨/٤، ابن عيش ٨١/٨.

(٢) ينظر: ابن عيش ٦٢/٨، الهمع ١٤٠/١، الدرر ١١٦/١، العين ٢٤٧/٢، الإنصاف ٢٠٩، الخزائن ٣٢٣/٤، وقال فيها: لا يعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير، والدر المصون ٤٥٧/٤.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ١٠٨/٢١.

(٤) في ب: اغتر.

(٥) في ب: الأموال.

قوله : ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ : «لولا» تحضيضية داخلية على «قلت» و «إِذْ دَخَلْتَ» منصوب بـ «قُلْتَ» فصل به بين «لَوْلَا» وما دخلت عليه ، ولم يبال بذلك ؛ لأنه ليس بأجنبي ، وقد عرفت أَنَّ حرف التحضيض ، إذا دخل على الماضي ، كان للتوبيخ .

ومعنى الكلام : هلاً إذا دخلت جنتك ، قلت : ما شاء الله ، أي : الأمر ما شاء الله ، وقيل : جوابه مضمّر ، أي : ما شاء الله كان .

﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ يجوز في «مَا» وجهان :

الأول : أن تكون شرطية ؛ فتكون في محل نصب مفعولاً مقديماً وجوباً بـ «شاء» أي : أي شيء شاء الله ، والجواب محذوف ، أي : ما شاء الله ، كان ووقع كما تقدّم .

والثاني : أنها موصولة بمعنى «الذي» وفيها حينئذ وجهان :

أحدهما : أن تكون مبتدأة ، وخبرها محذوف ، أي : الذي شاء الله كائن وواقع .

والثاني : أنها خبر مبتدأ مضمّر ، تقديره : الأمر الذي شاءه الله ، وعلى كل تقدير : [فهذه الجملة] في محل نصب بالقول .

قوله : «إِلَّا بِاللَّهِ» خبر «لا» التبرئة ، والجملة أيضاً منصوبة بالقول ، أي : هلاً قلت هاتين الجملتين .

فإن قيل : معنى ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ أي : لا أقدر على حفظ مالي ، ولا دفع شيء عنه إلا بالله .

روى هشام بن عروة عن أبيه : «أَنَّه كَانَ إِذَا رَأَى مِنْ مَالِهِ شَيْئًا يُغْجِبُهُ ، أَوْ دَخَلَ حَائِطًا مِنْ حِيطَانِهِ قَالَ : مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١) .

فالجواب : احتج أهل السنة بقوله : ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ على أن كل ما أَرَادَهُ اللهُ واقع ، وكل ما لم يقع ، لم يرده الله تعالى ؛ وهذا يدل على أن الله ما أَرَادَ الإيمان من الكافر ، وهو صريح في إبطال قول المعتزلة .

فصل في الرد على استدلال المعتزلة بالآية

[ذكر الجبائي]^(٢) والكعبي بأن تأويل قولهم : «مَا شَاءَ اللَّهُ» ممّا تولّى فعله ، لا ما هو فعل العباد ، كما قالوا : لا مردّ لأمر الله ، لم يرد ما أمر به العباد ، ثم قال : لا يمتنع أن يحصل في سلطانه ما لا يريد ، كما يحصل فيه ما ينهى عنه .

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤٠٤) وعزاه إلى سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والبيهقي في «شعب الإيمان» .

(٢) في ب : أجاب .

واعلم أنَّ الذي ذكره الكعبي ليس جواباً عن الاستدلال، بل هو التزام لمخالفة ظاهر النص، وقياس الإرادة على الأمر باطل؛ لأنَّ هذا النص دالٌّ على أنَّه لا يوجد إلا ما أَرَادَهُ اللهُ، وليس في النصوص ما يدلُّ على أنَّه لا يدخل في الوجود إلا ما أمر به، فظهر الفرق.

وأجاب القفال عنه بأن قال^(١): هلاً إذا دخلت [جنتك]^(٢)، قلت: ما شاء الله، أي: هذه الأشياء الموجودة في هذا البستان: ما شاء الله؛ كقول الإنسان، إذا نظر إلى شيء عمله زيد: عمل زيد، أي: هذا عمل زيد.

ومثله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَذِبَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: قالوا: ثلاثة، وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦١] أي: وقولوا: هذه حطة، وإذا كان كذلك، كان [المراد أن]^(٣) هذا الشيء الموجود في البستان شيء شاء الله تكوينه، وعلى هذا التقدير: لم يلزم أن يقال: وقع كل ما شاء الله؛ لأنَّ هذا الحكم غير عام في الكل، بل يختصُّ بالأشياء المشاهدة في البستان، وهذا التأويل الذي ذكره القفال أحسن مما ذكره الجبائي والكعبي.

فصل

قال ابن الخطيب: وأقول: إنَّه على جوابه لا يندفع الإشكال عن المعتزلة؛ لأنَّ عمارة ذلك البستان، ربَّما حصلت بالغصب، وبالظلم الشديد؛ فلا يصحُّ أيضاً على قول المعتزلة أن يقال: هذا واقع بمشيئة الله، اللهم، إلا أن يقال: المراد أنَّ هذه الثمار حصلت بمشيئة الله إلا أنَّ هذا تخصيص لظاهر النص من غير دليل.

وأما أمر المؤمن الكافر بأن يقول: لا قوَّة إلا بالله، أي: لا قوَّة لأحدٍ على أمر من الأمور إلا بإعانة الله وإقداره.

ثمَّ إنَّ المؤمن، لما علَّم الكافر الإيمان، أجابه عن الافتخار بالمال والنَّفَر، فقال: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

واعلم أن ذكر الولد ها هنا يدلُّ على أنَّ المراد بالنَّفَر المذكور في قوله: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ الأعوان والأولاد.

وقوله: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ﴾ يجوز في «أنا» وجهان:

أحدهما: أن يكون مؤكداً لياء المتكلم.

والثاني: أنه ضمير الفصل بين المفعولين، و «أقل» مفعول ثانٍ، أو حال بحسب الوجهين في الرؤية، هل هي بصرية أو علمية؟ إلا أنَّك إذا جعلتها بصرية، تعيَّن في «أنا» أن تكون توكيداً، لا فصلاً؛ لأنَّ شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٠٨/٢١،

(٢) سقط من ب.

(٣) في ب: بستانك.

وقرأ^(١) عيسى بن عمر «أَقْلُ» بالرفع، ويتعَيَّن أن يكون «أنا» مبتدأ، و «أَقْلُ» خبره، والجملة: إمَّا في موضع المفعول الثاني، أو في موضع الحال على ما تقدَّم في الرؤية.
و «مَالاً وولداً» تمييزٌ، وجواب الشرط قوله «فَعَسَى رَبِّي».

قوله: ﴿حُسْبَانًا﴾: الحُسبان مصدر حسب الشيء يحسبه، أي: أحصاه، قال الزجاج: «أي عذاب حسان، أي: حساب ما كسبت يدك» وهو حسن.

فصل في معنى الحُسبان

قال الراغب^(٢): «قيل: معناه ناراً، وعذاباً، وإنما هو في الحقيقة ما يخاسبُ عليه، فيجازى بحسبه» وهذا موافق لما قاله أبو إسحاق، والزمخشريُّ نحا إليه أيضاً، فقال: «والحُسبان مصدر؛ كالغفران والبطلان بمعنى الحساب، أي: مقداراً حسبه الله وقدره، وهو الحكم بتخريبها». وهو قول ابن عباس وقيل: جمع حسابنة، وهي السَّهْمُ.

وقال ابن قتيبة: مرامي من السماء، وهي مثل الصَّاعقة، أي: قطع من النَّار.
قوله: ﴿أَوْ يُصْبِحَ﴾: عطف على «يُزْسَل» قال أبو حيَّان: و «أَوْ يُصْبِحَ» عطفٌ على قوله: «وَيُزْسَلُ» لأنَّ غُورَ الماء لا يتسبَّب عن الآفة السماوية، إلا إن عني بالحسبان القضاء [الإلهي]^(٣)؛ فحينئذ يتسبَّب عنه إصباح الجنة صعيداً زلقاً، أو إصباح مائها غوراً. والزَّلَق والغُور في الأصل: مصدران وصف بهما للمبالغة.

والعامة على فتح الغين، غَارَ الماء يَغُورُ غُوراً: غَاضَ وذهب في الأرض، وقرأ^(٤) البرجميُّ بضم الغين لغة في المصدر، وقرأت^(٥) طائفة «غُوراً» بضم الغين، والهمزة، وواو ساكنة، وهو مصدر أيضاً، يقال: غار الماء غُوراً مثل: جلس جلوساً.

فصل في معنى قوله: ﴿فَنُصِيعَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾

معنى قوله: ﴿فَنُصِيعَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ أرضاً جرداء ملساء لا نبات فيها، وقيل: تزلق فيها الأقدام.

وقال مجاهد^(٦): رملاً هائلاً، والصعيد وجه الأرض.

﴿أَوْ يُصْبِحَ مَآئُهَا غُورًا﴾ أي: غائراً منقطعاً ذاهباً لا تناله الأيدي، ولا الدلاء، والغور: مصدر وقع موقع الاسم، مثل زور وعدل.

قوله: ﴿فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لِمَ طَلَبًا﴾ أي: فيصير بحيث لا تقدر على رده إلى موضعه.

(١) ينظر: الكشف ٧٢٣/٢، والبحر ١٢٣/٦، والدر المصون ٤/٤٥٨.

(٢) ينظر: المفردات ١١٦.

(٣) في ب: السماوي.

(٤) ينظر: تخریج القراءة السابقة.

(٥) ينظر: معالم التنزيل ٣/١٦٣.

(٦) ينظر: البحر ١٢٣/٦، والدر المصون ٤/٤٥٩.

ثُمَّ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ حَقَّقَ مَا قَدَرَهُ هَذَا الْمُؤْمِنُ، فَقَالَ: ﴿وَلُحِيطَ بِشَرِّهِ﴾ أَي: أَحَاطَ الْعَذَابُ بِشَرِّ جَنَّتِهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِهْلَاكِهِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَأَصْلُهُ مِنْ إِحَاطَةِ الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَحَاطَ بِهِ، فَقَدْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ إِهْلَاكِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦].

قَوْلُهُ: ﴿يُقَلِّبُ كَلْبَهُ﴾: قُرِئَ^(١) «تَقَلَّبُ كَفَّاهُ»، أَي: تَتَقَلَّبُ كَفَّاهُ، وَ«أَضْبَحَ»: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا، وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «صَارَ» وَهَذَا كُنَايَةٌ عَنِ النَّدَمِ؛ لِأَنَّ النَّادِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿عَلَى مَا أَفَقَّ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«يُقَلِّبُ» وَإِنَّمَا عُدِّيَ بِ«عَلَى» لِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى «يَنْدَمُ».

وَقَوْلُهُ: «فِيهَا»، أَي: فِي عِمَارَتِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يُقَلِّبُ» أَي: مَتَحَسِّرًا، كَذَا قَدَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢)، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ الصَّنَاعِي؛ إِنَّمَا هُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ.

قَوْلُهُ: «وَيَقُولُ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى «يُقَلِّبُ» وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا.

فصل في كيفية الإحاطة

قَالَ الْمَفْسُورُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَ عَلَيْهَا نَارًا، فَأَهْلَكَتْهَا وَغَارَ مَاؤُهَا، ﴿فَأَضْبَحَ﴾ صَاحِبُهَا الْكَافِرُ ﴿يُقَلِّبُ كَلْبَهُ﴾، أَي: يَصْفُقُ بِيَدَيْهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَيُقَلِّبُ كَفَّاهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ؛ تَأْسَفًا وَتَلَهْفًا ﴿عَلَى مَا أَفَقَّ فِيهَا وَهُوَ خَاوِيَةٌ﴾ سَاقِطَةٌ ﴿عَلَى عُرْوَتِهَا﴾ سَقُوفُهَا، فَتَسْقُطُ سَقُوفُهَا، ثُمَّ سَقُطَتِ الْجُدُرَانِ عَلَيْهَا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْعُرُوشِ عُرُوشِ الْكَرَمِ، فَتَسْقُطُ الْعُرُوشُ، ثُمَّ تَسْقُطُ الْجُدُرَانِ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَقُولُ بَلِّغْنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُؤْمِنَ، لَمَّا قَالَ: ﴿لَيْكُنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ قَالَ الْكَافِرُ: يَا لَيْتَنِي قُلْتَ كَذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْكَلَامُ يُوْهِمُ أَنَّهُ إِنَّمَا هَلَكْتَ جَنَّتُهُ؛ لِشُؤْمِ شَرِّكَه، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَنْوَاعَ الْبَلَاءِ أَكْثَرُهَا إِنَّمَا تَقَعُ لِلْمُؤْمِنِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتَهُمْ سُقُفَاتٍ فَضْفَافًا وَمَعَاجِرَ عَلَيْهِمْ يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وَقَالَ ﷺ: «خُصَّ الْبَلَاءُ بِالْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَوْلِيَاءِ، ثُمَّ الْأَمْثِلِ فَلَا مَثَلَ».

وَأَيْضًا: فَلَمَّا قَالَ: ﴿بَلِّغْنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ فَقَدِمَ نَدَمٌ عَلَى الشَّرِّكَ، وَرَغَبٌ فِي

(٢) ينظر: الإملاء ١٠٣/٢.

(١) ينظر: الدر المصون ٤٥٩/٤.

التوحيد؛ فوجب أن يصير مؤمناً، فلم قال بعده: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَمْ فِتْنَةً يَتَصَوَّرُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؟^(١)
 فالجواب عن الأول: أنه لما عظمت خسراته لأجل أنه أنفق عمره في تحصيل الدنيا، وكان معرضاً في عمره كله عن طلب الدين، فلما ضاعت الدنيا بالكلية، بقي محروماً عن الدنيا والدين.

والجواب عن الثاني: أنه إنما تدب على الشرك؛ لاعتقاده أنه لو كان موحداً غير مشرك، لبقيت عليه جنته، فهو إنما رغب في التوحيد والردة عن الشرك؛ لأجل [طلب] الدنيا^(٢)؛ فهذا لم يقبل الله توحيده.

قوله: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَمْ فِتْنَةً﴾: قرأ الأخوان^(٣) [يَكُنْ] بالياء من تحت، والباقون من فوق، وهما واضحتان؛ إذ التانيث مجازي، وحسن التذكير للفصل.

قوله: «يَتَصَوَّرُونَهُ» يجوز أن تكون هذه الجملة خبراً، وهو الظاهر، وأن تكون حالية، والخبر الجار المتقدم، وسوغ منجيء الحال من التكرار تقدم النفي، ويجوز أن تكون صفة لـ «فِتْنَةً» إذا جعلنا الخبر الجار.

وقال: «يَتَصَوَّرُونَهُ» حملاً على معنى «فِتْنَةً» لأنهم في قوة القوم والناس، ولو حمل على لفظها، لأفرد؛ كقوله تعالى: ﴿فِتْنَةً تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافَّةً﴾ [آل عمران: ٢].

وقرأ^(٤) ابن أبي عبله: «تَنْصُرُهُ» على اللفظ، قال أبو البقاء^(٥): «ولو كان «تَنْصُرُهُ» لكان على اللفظ». قال شهاب الدين: قد قرئ بذلك، كما عرفت.

[قال بعضهم]^(٦): ومعنى «يَتَصَوَّرُونَهُ» يقدرون على نصرته، ويمنعون من عذاب الله ﴿وَمَا كَانَ مُنْصِراً﴾ ممنوعاً متنعماً، أي: لا يقدر على الانتصار لنفسه، وقيل: لا يقدر على رد ما ذهب عنه.

قوله: ﴿هَٰذَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ﴾: يجوز أن يكون الكلام تم على قوله «مُنْصِراً» وهذه جملة منقطعة عما قبلها، وعلى هذا: فيجوز في الكلام أوجه:

الأول: أن يكون «هَٰذَاكَ الْوَلَايَةُ» مقدراً بجملة فعلية، فالولاية فاعل بالظرف قبلها، أي: استقرت الولاية لله، و «الله» متعلق بالاستقرار، أو بنفس الظرف؛ لقيامه مقام العامل، أو بنفس الولاية، أو بمحذوف على أنه حال من «الولاية» وهذا إنما يتأتى على

(١) سقط من ب.

(٢) ينظر: السبعة ٣٩٢، والتيسير ١٤٣، والحجة ٤١٨، والإتحاف ٢/٢١٥، والحجة للقراء السبعة ٥/١٤٩، والنشر ٢/٢١١، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/٣٩٥.

(٣) ينظر: البحر ٦/١٢٤، والدر المصون ٤/٤٥٩.

(٤) ينظر: الإملاء ٢/١٠٣.

(٥) في ب: فصل.

رأي الأخص من حيث إن الظرف يرفع الفاعل من غير اعتماد.

والثاني: أن يكون «هناك» منصوباً على الظرف متعلقاً بخبر «الولاية» وهو «الله» أو بما تعلق به «الله» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ منها، والعامل الاستقرارُ في «الله» عند من يجيز تقدم الحال على عاملها المعنوي، أو يتعلق بنفس «الولاية».

والثالث: أن يجعل «هناك» هو الخبر، و «الله» فضلةً، والعامل فيه ما تقدّم في الوجه الأول.

ويجوز أن يكون «هناك» من تنمّة ما قبلها، فلم يتمّ الكلام دونها، وهو معمولٌ لـ «مُنْتَصِراً»، أي: وما كان منتصباً في الدار الآخرة، و «هناك» إشارة إليها، وإليه نحا أبو إسحاق^(١). وعلى هذا فيكون الوقف على «هناك» تاماً، والابتداء بقوله «الولايةُ لله» فتكون جملة من مبتدأ وخبر.

والظاهر في «هناك»: أنه على موضوعه من ظرفية المكان، كما تقدّم، وتقدّم أنّ الأخوين يقرآن بالكسر^(٢)، والفرق بينها وبين قراءة الباقيين بالفتح في سورة الأنفال، فلا معنى لإعادته.

وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحنٌ، قالوا: لأنّ «فعالة» إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلّداً، وليس هناك تولي أمورٍ.

فصل في لغات الولاية ومعانيها

قال الزمخشري: الولاية بالفتح: النصر، والتولي، وبالكسر: السلطان والملك.

وقيل: بالفتح: الربوبية، وبالكسر: الإمارة.

قوله: «الحق»^(٣) قرأ أبو عمرو، والكسائي برفع «الحق» والباقيون بجره، فالرفع من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه صفة للولاية وتصديقه قراءة أبي «هناك الولاية الحق لله».

والثاني: أنه خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو، ما أوحينا إليك.

الثالث: أنه مبتدأ، وخبره مضمّر، أي: الحق ذلك، وهو ما قلناه.

والجر على أنه صفة للجلالة الكريمة؛ كقوله «ثم ردّوا إلى الله مولاهم الحق».

(١) ينظر: معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج ٢٨٩/٣.

(٢) ينظر: الحجة ٤١٨، والنشر ٣١١/٢، والحجة للقراء السبعة ١٤٩/٥، وإعراب القراءات السبع ١/٣٩٦، والإتحاف ٢١٦/٢، والقرطبي ٢٦٧/١٠، والبحر ١٢٤/٦، والدر المصون ٤٦٠/٤.

(٣) ينظر: السبعة ٣٩٢، والتيسير ١٤٣، والنشر ٣١١/٢، والحجة ٤١٩، والإتحاف ٢١٦/٢، والحجة للقراء السبعة ١٤٩/٥، وإعراب القراءات السبع ٣٩٦/١، والقرطبي ٢٦٧/١٠، والدر المصون ٤/٤٦٠.

وقرأ^(١) زيد بن علي، وأبو حيوة، وعمرو بن عبيد، ويعقوب «الحق» نصيباً على المصدر المؤكد لمضمون الجملة؛ كقولك «هذا قول الله الحق» وهذا عبد الله الحق، لا الباطل.

قوله: «عقباً»^(٢) قرأ عاصم وحمزة بسكون القاف، والباقون بضمها، فقليل: لغتان؛ كالقُدُس والقُدس، وقيل: الأصل الضم، والسكون تخفيف، وقيل بالعكس؛ كالعُسْر واليُسْر، وهو عكس معهود اللغة، ونصبها ونصب «ثوباً» و «أملاً» [الكهف: ٤٦] على التمييز لأفعل التفضيل قبلها، ونقل الزمخشري أنه قرئ «عقبى» بالالف، وهي مصدر أيضاً؛ كبشري، وتروى عن عاصم.

فصل في نظم الآية

اعلم أنه تعالى لما ذكر من قصة الرجلين ما ذكر علمنا أن النُصرة والعاقبة المحمودة كانت للمؤمن على الكافر، وعرفنا أن الأمر هكذا يكون في حق كل مؤمن وكافر، فقال: «هَٰنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ» أي: في مثل ذلك الوقت وفي مثل ذلك المقام، تكون الولاية لله يوالي أوليائه؛ فيعليهم على أعدائه، ويفوض أمر الكفار إليهم.

فقوله: «هَٰنَالِكَ» إشارة إلى الموضع، والوقت الذي يريد إظهار كرامة أوليائه، وإذلال أعدائه.

وقيل: المعنى في مثل تلك الحالة الشديدة يتولى الله، ويلتجىء إليه كل محتاج مضطرب، يعني أن قوله: «يَلْتَنِي لَوْ أَشْرَكُ بِرَبِّهِ أَحَدًا» فكأنه ألجأ إليها ذلك الكافر، فقالها جزعاً مما ساقه إليه شؤم كفره، ولولا ذلك، لم يقلها.

وقيل: المعنى: هنالك الولاية لله ينصر فيها أوليائه المؤمنين على الكفرة، ويتنقم لهم ويشفي صدورهم من [أعدائهم]^(٣)، يعني أنه تعالى نصر المؤمنين بما فعل [بأخيه الكافر] و^(٤) بصدق قوله: «فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جُنَيْكَ وَيُرْسِلَ عَلَيَّا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ».

وبعضده قوله: «هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا» أي: لأوليائه، وقيل: «هَٰنَالِكَ» إشارة إلى الدار الآخرة، أي: في تلك الدار الآخرة الولاية لله كقوله: «لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ» [غافر: ١٦].

وقوله: «هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا» أي: خير في الآخرة لمن آمن به، والتجأ إليه، «وَخَيْرٌ عُقْبًا» أي: هو خير عاقبة لمن رجأه، وعمل لوجهه.

(١) ينظر: البحر ١٢٤/٦، ومعاني القرآن للفراء ١٤٦/٢ والدر المصون ٤٦٠/٤.

(٢) ينظر: السبعة ٣٩٢، والتيسير ١٤٣، والحجة ٤١٩، والإنحاف ٢١٦/٢ والحجة للقراء السبعة ٥/١٥٠، وإعراب القراءات السبع ٣٩٧/١.

(٤) سقط من أ.

(٣) في ب: أعدائه.

قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا لِّلْحَيَوةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقَدِّرًا ۝٤٥﴾ أَلَمَّا وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَتُ الصَّالِحَتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ۝٤٦﴾ وَيَوْمَ نُسِِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ۝٤٧﴾ وَعَرْضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ۝٤٨﴾ وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَنزَلَ الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُرْوِلُنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾.

قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا لِّلْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ الآية.

أي: واضرب، يا محمد، لهؤلاء الذين افتخروا بأموالهم، وأنصارهم على فقراء المسلمين ﴿مَثَلًا لِّلْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ ثم ذكر المثل فقال: ﴿كَمَاءٍ أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾.

قوله: ﴿كَمَاءٍ﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون خبر مبتدأ محذوف، فقدّره ابن عطية هي، أي: الحياة الدنيا.
والثاني: أنه متعلق بمعنى المصدر، أي: ضرباً كماء، قاله الحوفي. وهذا بناء منهما على أن «ضرب» هذه متعدية لواحد فقط.

والثالث: أنه في موضع المفعول الثاني لـ «أَضْرِبْ» لأنها بمعنى «صَيَّرَ» وقد تقدم.
قال أبو حيان بعدما نقل قولي ابن عطية والحوفي: «وأقول: إن «كماء» في موضع المفعول الثاني لقوله «واضرب»»، أي: وصيّر لهم مثل الحياة، أي: صفتها شبه ماء. قال شهاب الدين: وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء^(١).
و «أُنزِلَتْهُ» صفة لـ «ماء».

قوله: «فَأَخْتَلَطَ بِهِ» يجوز في هذه الباء وجهان:

أحدهما: أن تكون سببية.

الثاني: أن تكون متعدية، قال الزمخشري: «فالتفّ بسببه، وتكاثف حتى خالط بعضه بعضاً، وقيل: تجمع الماء في النبات؛ حتى روي وَرَفٌ رَفِيفاً، وكان حق اللفظ على هذا التفسير: فاختلط بنبات الأرض، ووجه صحته: أن كل مختلطين موصوف كل واحد منهما بصفة الآخر».

قوله: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا﴾ «أَصْبَحَ» يجوز أن تكون على بابها؛ فإن أكثر ما يطرق من الآفات صباحاً؛ كقوله: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفِّينَا﴾ [الكهف: ٤٢] ويجوز أن تكون بمعنى

«صار» من غير تقييد بصبح؛ كقوله: [المنسرح]

٣٥٣٣ - أَضْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَسَفَرَا^(١)

والهشيم: واحده هشيمة، وهو اليابس، وقال الزجاج^(٢) وابن قتيبة: كل ما كان رطباً، فيبس، ومنه «كَهْشِيرُ الْخَطَرِ» [القمر: ٣١] ومنه: هشمت الفت والهشيم المتفتت المتكسر، ومنه هشمت أنفه، وهشم الثريد: إذا فته.

قال: [الكامل]

٣٥٣٤ - عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجُلًا مَكَّةَ مُسْنُونًا عَجَافًا^(٣)

قوله: «تَذَرُوهُ» صفة لـ «هَشِيمًا» والدُّرُؤُ: التفريق، وقيل: الرفع.

والعامة «تَذَرُوهُ» بالواو، وقرأ^(٤) عبد الله «تَذَرِيهِ» من الدَّري، ففي لامية لغتان: الواو والياء، وقرأ ابن عباس «تَذَرِيهِ» بضم التاء من الإذراء، وهذه تحتل أن تكون من الدُّرُؤ، وأن تكون من الدَّري، والعامة على «الرَّيَّاح» جمعاً، وزيد بن علي، والحسن، والنخعي في آخرين «الرَّيْحُ» بالإنفراد.

فصل في معنى ألفاظ الآية

و «مَثَلٌ» معنى المثل، قال ابن عباس: يعني بالماء المطر، نزل من السماء «فَأَخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ» خرج من كل لون وزهرة، «فَأَضْبَحَ» عن قريب «هَشِيمًا» يابساً^(٥).

وقال الضحاك: كسيراً.

«تَذَرُوهُ الرِّيحُ»^(٦):

قال ابن عباس: تذريه^(٧).

وقال أبو عبيدة: تفرقه^(٨).

وقال القتيبي: تنسفه^(٩).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٩١/٣.

(٣) البيت لمطروود بن كعب الخزاعي، ينظر: الاشتقاق ص ١٣ وأمالى المرتضى ٢٦٨/٢، معجم الشعراء ص ٢٠٠، ولعبد الله بن الزبير في أمالي المرتضى ٢٦٩/٢، ولسان العرب «سنت»، «هشم»، المقاصد النحوية ١٤٠/٤، الإنصاف ٢٦٣/٢، خزانة الأدب ٣٦٧/١١، رصف المباني ص ٣٥٨، وسر صناعة الإعراب ٥٣٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٩، وشرح المفصل ٣٦/٩، والمقتضب ٣١٢/٢، المنصف ٣٣١/٢.

(٤) ينظر في قراءاتها: الشواذ ٨٠، والقرطبي ٢٦٨/١، والبحر ١٢٦/٦، والدر المصون ٤٦١/٤.

(٥) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٦٤/٣). ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: البغوي (١٦٤/٣).

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) ينظر: المصدر السابق.

(٩) ينظر: المصدر السابق.

قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقَدِّرًا﴾ قادراً بتكوينه أولاً، وتنميته وسطاً، وإبطاله آخراً، فأحوال الدنيا كذلك تظهر أولاً في غاية الحسن والنضارة، ثم تتزايد قليلاً قليلاً، ثم تأخذ في الانحطاط إلى أن تنتهي إلى الفناء والذهاب، ومثل هذا الشيء ليس للعاقل أن يتهيج به.

فصل في حسن ترتيب الآيات

قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية.

لما بين تعالى أن الدنيا سريعة الانقراض والانقضاء مشرفة على الزوال والبوار والفناء، بين تعالى أن المال والبنين زينة الحياة الدنيا، والمقصود منه إدخال هذا الجزئي تحت ذلك الكلّي، فيعقد به قياس بين الإنتاج، وهو أن المال والبنين زينة الحياة الدنيا، وكل ما كان زينة الحياة الدنيا، فهو سريع الانقضاء والانقراض، ومن اليقين البديهي، أن ما كان كذلك، فإنه يقبح بالعاقل أن يفخر به، أو يقيم له في نظره وزناً، فهذا برهان باهر على فساد قول المشركين الذين افتخروا بكثرة الأموال والأولاد على فقراء [المؤمنين]^(١).

قوله: ﴿زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: إنما أفرد «زينة» وإن كانت خبراً عن «بنين» لأنها مصدر، فالتقدير: ذوا زينة، إذ جعلنا نفس المصدر؛ مبالغة؛ إذ بهما تحصل الزينة، أو بمعنى مُزَيَّنَتَيْنِ، وقرئ شاذاً ﴿زِينَتَا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ على التثنية، وسقطت ألفها لفظاً لالتقاء الساكنين، فيتوهم أنه قرئ بنصب «زينة الحياة».

فصل في بيان رجحان فقراء المؤمنين على أغنياء الكفار

لما أقام البرهان على فساد قول المشركين، ذكر ما يدل على رجحان أولئك الفقراء على أغنياء الكفار، فقال: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَةُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ﴾.

وبيان هذا الدليل: أن خيرات الدنيا [منقرضة]^(٢)، وخيرات الآخرة باقية دائماً، والدائم الباقي خير من المنقرض الزائل، وهذا معلوم بالضرورة.

قال علي بن أبي طالب^(٣) - رضي الله عنه -: المال والبنون حرث الحياة الدنيا، والأعمال الصالحة حرث الآخرة، وقد يجمعها الله لأقوام.

وقال ابن عباس وعكرمة ومجاهد^(٤): الباقيات الصالحات هي قول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

(١) في ب: المسلمين.

(٢) في ب: منقضية.

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤٠٨) وعزاه لابن أبي حاتم.

وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٦٤).

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤٠٨) وعزاه لابن أبي شيبة وابن المنذر.

وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/١٦٤).

وقال - عليه الصلاة والسلام -: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»^(١).

وقال ﷺ: «أَكْثَرُوا مِنَ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ قِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْمَلَّةُ. قِيلَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: التَّكْبِيرُ، وَالتَّهْلِيلُ، وَالتَّسْبِيحُ، وَالتَّحْمِيدُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»^(٢).

وقال سعيد بن جبيرة ومسروق وإبراهيم ويروى أيضاً عن ابن عباس: الْبَاقِيَّاتُ الصَّالِحَاتُ: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ^(٣).

وقال قتادة: ويروى أيضاً عن ابن عباس أنها الأعمال الصالحة^(٤) ﴿خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ جزاء ﴿وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ أي: ما يؤمله الإنسان. قوله: ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ﴾ الآية.

لما بين خسارة الدنيا، وشرف القيامة، أراد أن يعين أحوال القيامة. قوله: ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ﴾: «يَوْمٌ» منصوب بقول مضمير بعده، تقديره: نقول لهم يوم نسير الجبال: لقد جئتمونا، وقيل: بإضممار «اذْكُرْ» وقيل: هو معطوف على «عِنْدَ رَبِّكَ» فيكون معمولاً لقوله «خَيْرٌ».

وقرأ ابن كثير^(٥)، وأبو عمرو، وابن عامر بضم التاء، وفتح الياء مبنياً للمفعول، «الْجِبَالُ» بالرفع؛ لقيامه مقام الفاعل، وحذف الفاعل؛ للعلم به، وهو الله، أو من يأمره من الملائكة، وهذه القراءة موافقة لما اتفق عليه في قوله ﴿وَسِيرَتِ الْجِبَالُ﴾ [النبا: ٢٠]، ويؤيدها قراءة عبد الله هنا ﴿وَسِيرَتِ الْجِبَالُ﴾ فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول.

والباقون «نُسِيرُ» بنون العظمة، والياء مكسورة من «سِيرَ» بالتشديد؛ «الْجِبَالُ» بالنصب على المفعول به، وهذه القراءة مناسبة لما بعدها من قوله ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾.

وقرأ الحسن كقراءة ابن كثير، ومن ذكر معه إلا أنه بالياء من تحت؛ لأن التانيث مجازي وقرأ ابن محيصن، وزواها محبوب عن أبي عمرو: [«تسير»] بفتح التاء من فوق

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٢٩ - ٢٣٠) عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة وعمرو بن شرحبيل وأبي ميسرة.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٤١٠) وعزاه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٤١٠) عن قتادة وعزاه إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه.

(٥) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، والنشر ٣١١/٢، والتيسير ١٤٤، والإتحاف ٢١٦/٢، والحجة للقراء السبعة ١٥١/٥، وإعراب القراءات السبع ٣٩٧/١ والقرطبي ٢٧٠/١٠، والبحر ١٢٧/٦، والدر المصون ٤١١/٤.

ساكن الياء، من سارت تسير، و «الْجِبَالُ» بالرفع على الفاعلية.

قوله: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ «بَارِزَةً» حال؛ إذ الرؤية بصرية، وقرأ^(١) عيسى ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ﴾ مبنياً للمفعول، و «الْأَرْضُ» قائمة مقام الفاعل.

قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه ماضٍ، يراد به المستقبل، أي: ونحشرهم، وكذلك ﴿وَعَرَّضُوهُمْ﴾ [الكهف: ٤٨] و ﴿وَوَضِعَ آلِكُتُبُ﴾ [الكهف: ٤٩].

والثاني: أن تكون الواو للحال، والجملة في محلّ نصب، أي: نفعل التسيير في حال حشرهم؛ ليشهدوا تلك الأهوال.

والثالث: قال الزمخشري: «فإن قلت: لِمَ جيء بـ «حَشَرْنَاهُمْ» ماضياً بعد «نُسِرَ» و «تَرَى»؟ قلت: للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير، وقبل البروز؛ ليعاينوا تلك الأهوال العظام؛ كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك».

فصل

قال أبو البقاء، وأبو حيان: «والأولى أن تكون الواو للحال» فذكر نحواً ممّا قدّمته.

قوله: «فَلَمْ تُغَادِرْ» عطف على «حَشَرْنَاهُمْ» فإنه ماضٍ معنى، والمغادرة هنا: بمعنى «الغدر» وهو الترك، أي: فلم نترك، والمفاعلة هنا ليس فيها مشاركة، وسمي الغدر غدرًا؛ لأنّ به ترك الوفاء، وغدير الماء من ذلك؛ لأنّ السيل غادره، أي: تركه، فلم يجره أو ترك فيه الماء، ويجمع على «غدر» و «غُدْرَان» كـرغيف ورغفان، واستغدر الغدير: صار فيه الماء، والغديرة: الشعر الذي ترك حتى طال، والجمع غدائر. قال امرؤ القيس: [الطويل]

٣٥٣٥ - غَدَائِرُهُ مُسْتَفْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَا^(٢)

وقرأ^(٣) قتادة «فَلَمْ تُغَادِرْ» بالتاء من فوق، والفاعل ضمير الأرض، أو الغدرة المفهومة من السياق، وأبان: «تُغَادِرُ» مبنياً للمفعول، «أَحَدٌ» بالرفع، والضحاك: «تُغَادِرُ» بضم النون، وسكون العين، وكسر الدال، من «أَغْدَرَ» بمعنى «غَدَرَ».

(١) ينظر: الكشف ٧٢٦/٢، والبحر ١٢٧/٦، والدر المصون ٤٦٢/٤.

(٢) صدر بيت وعجزه:

تضل العقاص من مثني ومرسل

ينظر: ديوانه ص (١٧)، شرح القصائد العشر ٩٣، التصريح ٣٧١/٢، معاهد التنصيص ٨/١،

التهذيب واللسان «عقص»، الدر المصون ٤٦٢/٤.

(٣) ينظر في قراءاتها: الشواذ ٨٠، والكشاف ٧٢٦/٢، والبحر ١٢٧/٦ والدر المصون ٤٦٢/٤.

فصل في المراد بالتسيير

ليس في الآية ما يدل على أن الأرض إلى أين تسير، فيحتمل أن الله يسيّرُها إلى موضع يريدُه، ولم يبيّن ذلك الموضع لخلقه.

والحق أن المراد أنه يسيّرُها إلى العدم؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥ - ١٠٧] ﴿وَسَبَّ الْجِبَالُ بِسَاءٍ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾ [الواقعة: ٥، ٦] ﴿وَرَوَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ [الكهف: ٤٧]، أي: لم يبق عليها شيء من الجبال، والعمران، والشجر «بارزة» ظاهرة ليس عليها ما يسترها؛ كما قال: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٦، ١٠٧].

وقال عطاء: «بارزة» أبرزت ما في بطنها، وقذفت الموتى المقبورين فيها، أي بارزة البطن والجوف، فحذف ذكر الجوف، ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٤] ﴿وَأَخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢] وقال: ﴿وَيَرْزُقُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم: ٢١].

﴿وَحَشَرْتَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ لَهُمْ أَسَدًا﴾ أي: وحشرناهم أي: وجمعناهم للحساب، فلم نترك من الأولين والآخرين أحداً، إلا وجمعناهم لذلك اليوم.

قوله: ﴿وَعَرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾.

﴿صَفًّا﴾: حال من مرفوع «عرضوا» وأصله المصدرية، يقال منه: صفّ يصفّ صفّاً، ثم يطلق على الجماعة المصطفّين، واختلف هنا في «صفّاً»: هل هو مفرد وقع موقع الجمع؛ إذ المراد صفوفاً؛ ويدل عليه الحديث الصحيح: «يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد صفوفاً»^(١) وفي حديث آخر: «أهل الجنة مائة وعشرون صفّاً، أنتم منها ثمانون»^(٢).

ويؤيده قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ أي أطفالاً. وقيل: ثم حذف، أي: صفّاً صفّاً، ونظيره قوله في موضع: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر: ٢٢]. وقال في آخر: ﴿يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَكُ صَفّاً﴾ [النبا: ٣٨] يريد: صفّاً صفّاً؛ بدليل الآية الأخرى، فكذلك هنا، وقيل: بل كل الخلائق تكون صفّاً [واحدًا]، وهو أبلغ في القدرة، وأمّا الحديثان فيحملان على اختلاف أحوال؛ لأنه يوم طويل، كما شهد له بقوله ﴿كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] فتارة يكونون فيه صفّاً واحداً، وتارة صفوفاً.

وقيل: صفّاً أي: قياماً؛ لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦] أي قياماً.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٠٧/٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٥٨٩/٤) كتاب صفة الجنة: باب ما جاء في صفة أهل الجنة حديث (٢٥٤٦) وابن ماجه (٤٢٨٩) من حديث بريدة وقال الترمذي حديث حسن.

قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ على إضمار قول، أي: وقلنا لهم كيت وكيت.

وتقدّم أن هذا القول هو العامل في قوله ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧]. ويجوز أن يضمّر هذا القول حالاً من مرفوع «عُرِضُوا»، أي: عرضوا مقولاً لهم كذا وكذا.

قوله: ﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾: أي: مجيئاً مشبهاً لخلقكم الأول حفاة، عراة غرلاً، لا مال، ولا ولد معكم، وقال الزمخشري: «لَقَدْ بَعَثْنَاكُمْ كَمَا أَنْشَأْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ» فعلى هذين التقديرين، يكون نعتاً للمصدر المحذوف، وعلى رأي سيبويه^(١): يكون حالاً من ضميره.

قوله: ﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

ليس المراد حصول المساواة من كل الوجوه^(٢)؛ لأنهم خلقوا صغاراً، ولا عقل لهم، ولا تكليف عليهم، بل المراد أنّه قال للمشركين المنكرين للبعث المفتخرين على فقراء المؤمنين بالأموال والأنصار: ﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ أي حفاة، عراة، بغير أموال، ولا أعوان، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُم مَّا خَوَّلْتَكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

ثم قال تعالى: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَنَّنِي جَعَلْتُ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ أي كنتم مع التعزّز على المؤمنين بالأموال والأنصار، تنكرون البعث، فالآن قد تركتم الأموال والأنصار في الدنيا، وشاهدتم أن البعث والقيامة حق.

قوله: ﴿أَنَّنِي جَعَلْتُ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ «أن» هي المخففة، وفصل بينها وبين خبرها؛ لكونه جملة فعلية متصرفة غير دعاء بحرف النفي، و«لكم» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً للجعل بمعنى التصيير، و«مَوْعِدًا» هو الأول، ويجوز أن يكون معلقاً بالجعل، أو يكون حالاً من «مَوْعِدًا» إذا لم يجعل الجعل تصييراً، بل لمجرد الإيجاد.

و«بَلْ» في قوله: «بَلْ زَعَمْتُمْ» لمجرّد الانتقال، من غير إبطال.

قوله: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾: العامة على بنائه للمفعول، وزيد^(٣) بن عليّ على بنائه للفاعل، وهو الله، أو الملك، و«الْكِتَابُ» منصوب مفعولاً به، و«الْكِتَابُ» جنس للكتب؛ إذ من المعلوم أن لكل إنسان كتاباً يخصّه، وقد تقدّم الوقف على «مَا لِهَذَا الْكِتَابِ» وكيف فصلت لام الجرّ من مجرورها خطأ في سورة النساء عند ﴿فَقَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

و«لَا يُعَادِرُ» جملة حالية من «الكتاب». والعامل الجار والمجرور؛ لقيامه مقام الفعل، أو الاستقرار الذي تعلق به الحال.

(١) ينظر: الكتاب ١/١١٦. (٢) ينظر: الفخر الرازي ٢١/١١٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/١٢٨، الدر المنثور ٤/٤٦٣.

قوله: «إِلَّا أَخْصَاَهَا» في محل نصب نعتاً لصغيرة وكبيرة، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني؛ لأنَّ «يُعَادِرُ» بمعنى «يترك» و «يتركُ» قد يتعدى لاثنيين؛ كقوله: [البيضا]

٣٥٣٦ - فَقَدْ تَرَكُّكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشِيبٍ^(١)

في أحد الوجهين.

روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ، فَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَأَرْبَعَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشْرَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَتَحْشَرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ، تَقِيلُ مَعَهُمْ، حَيْثُ قَالُوا، وَتَبَيَّتْ مَعَهُمْ؛ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَضْبِعُ مَعَهُمْ، حَيْثُ أَصْبَحُوا، وَتَمْسِي مَعَهُمْ، حَيْثُ أَمْسُوا»^(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «قلت: يا رسول الله كيف يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قال: حُفَاةٌ عُرَاةٌ، قالت: قلت: والنساء؟ قال: والنساء، قالت: قلت: يا رسول الله، أَسْتَحْي، قال: يا عائشة، الأمر أشدُّ من ذلك؛ أن يهملهم أن ينظر بعضهم لبعض»^(٣).
ووضع الكتاب، يعني كتب أعمال العباد، توضع في أيدي الناس في أيمانهم.

وقيل: توضع بين يدي الله عز وجل، ﴿فَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ﴾ خائفين ﴿مِمَّا فِيهِ﴾ في الكتاب من الأعمال الخبيثة، كيف تظهر لأهل الموقف، فيفتضحون ﴿وَيَقُولُونَ﴾ إذا رأوها: ﴿يَوَيْلُنَا﴾ يا هلاكنا، والويل والويل: الهلكة، وكأن كل من وقع في مهلكة، دعا بالويل، ومعنى النداء تنبيه المخاطبين.

﴿مَالٌ هَذَا أَلْكَتَبَ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ من ذنوبنا.

قال ابن عباس: الصَّغِيرَةُ: التَّيْسُ، والكَبِيرَةُ: الفَهْقَةُ^(٤).

قال سعيد بن جبير: الصَّغِيرَةُ: اللَّمَمُ، [والمس، والقبلة]^(٥)، والكَبِيرَةُ: الزُّنَا^(٦).

﴿إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ وهو عبارة عن الإحاطة، أي: ضبطها وحصرها، وإدخال تاء التأنيث في الصغيرة والكبيرة، على تقدير أنَّ المراد الفعلية الصغيرة والكبيرة.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخاري ٣٨٥/١١ كتاب الرقاق: باب كيف الحشر (٦٥٢٢) ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها: باب فناء الدنيا (٥٩ - ٢٨٦١) والنسائي في المصدر السابق (٢٠٨٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها: باب فناء الدنيا (٥٨ - ٢٨٥٩) والنسائي ١١٥ - ١١٤ / ٤ كتاب الجنائز: باب البعث (٢٠٨٤) وأخرجه أحمد في المسند ٥٣/٦.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣٤/٨) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤١١/٤) وزاد نسبه إلى ابن مردويه وابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» وابن أبي حاتم.

(٥) في ب: والمسييس والقبل.

(٦) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٦٦/٣).

قال - عليه الصلاة والسلام - : «يَأْكُم ومحقرات الذنوب؛ فإثما مثل محقرات الذنوب مثل قوم نزلوا ببطن واد، فجاء هذا بعود، وجاء هذا بعود، وجاء هذا بعود، حتى أنضجوا خبزتهم، وإن محقرات الذنوب لموبقات»^(١).

﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ مكتوباً في الصحيفة .

﴿وَلَا يَظَلُّ رُكْبًا أَحَدًا﴾ لا ينقص ثواب أحد عمل خيراً .

وقال الضحاك : لم يؤخذ أحدًا بجرم لم يعمله^(٢) .

فصل في الرد على المجبرة

قال الجبائي^(٣) : هذه الآية تدل على فساد قول المجبرة في مسائل :

أحدها : أنه لو عذب عباده من غير ذنب صدر منهم ، لكان ظالماً .

وثانيها : أنه لا يعذب الأطفال بغير ذنب .

وثالثها : بطلان قولهم : لله أن يفعل ما شاء ، ويعذب من غير جرم ؛ لأن الخلق خلقه ، إذ لو كان كذلك ، لما كان لنفي الظلم عنه معنى ؛ لأن بتقدير أنه إذا فعل أي شيء ، لم يكن ظلماً منه ؛ لم يكن لقوله : «إنه لا يظلم» فائدة .

فإن قيل : أي فائدة في ذلك ؟ .

فالجواب عن الأول بمعارضة العلم والداعي .

وعن الثاني : أنه تعالى ، قال : ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾ [مريم : ٣٥] ولم يدل

هذا على أن اتخاذ الولد يصح عليه ، فكذلك ها هنا .

قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ

فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا

﴿٥١﴾ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ

عَضُدًا ﴿٥١﴾ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمُ

مُوبِقًا ﴿٥٢﴾ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴿٥٣﴾ وَلَقَدْ

صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾ .

قوله : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ الآية .

اعلم أن المقصود في الآيات المتقدمة الرد على الذين افتخروا بأموالهم ، وأعوانهم

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٣١/٥) .

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٦٦/٤) .

(٣) ينظر : الفخر الرازي ١١٤/٢١ .

على فقراء المسلمين، وهذه الآية المقصود من ذكرها عين هذا المعنى؛ وذلك: أن إبليس، إنما تكبر على آدم؛ لأنه افتخر بأصله ونسبه، فقال: ﴿خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتُهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] فأنا أشرف منه أصلاً ونسباً، فكيف أسجد له، وكيف أتواضع له؟ وهؤلاء المشركون عاملوا فقراء المؤمنين بهذه المعاملة، فقالوا: كيف نجالس هؤلاء الفقراء، مع أننا من أنساب شريفة، وهم من أنساب نازلة، ونحن أغنياء، وهم فقراء؟ فذكر الله هذه القصة؛ تنبيهاً على أن هذه الطريقة بعينها طريقة إبليس، ثم إنه تعالى حذر عنها، وعن الاقتداء بها في قوله: ﴿فَنَحْنُ ذُرِّيَّتُهُ وَذُرِّيَّتُهُ أَوْلِيَاءُ﴾، وهذا وجه النظم.

قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾: أي: اذكر.

قوله: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه استئناف يفيد التعليل؛ جواباً لسؤال مقدر.

والثاني: أن الجملة حالية، و «قَدْ» معها مرادة، قاله أبو البقاء^(١).

قوله: «فَفَسَقَ» السببية في الفاء ظاهرة، تسبب عن كونه من الجنّ الفسق، قال أبو البقاء^(٢): إنما أدخل الفاء هنا؛ لأنّ المعنى: «إلاّ إبليس امتنع ففسق». قال شهاب الدين: إن عني أن قوله «كان من الجنّ» وضع موضع قوله «امتنع» فيحتمل مع بعده، وإن عني أنه حذف فعل عطف عليه هذا، فليس بصحيح؛ للاستغناء عنه.

قوله: «عَنْ أَمْرِ» «عَنْ» على بابها من المجاوزة، وهي متعلقة بـ «فَسَقَ»، أي: خرج مجاوزاً أمر ربّه، وقيل: هي بمعنى الباء، أي: بسبب أمره؛ فإنه فعّال لما يريد.

قوله: «وَذُرِّيَّتُهُ» يجوز في الواو أن تكون عاطفة، وهو الظاهر، وأن تكون بمعنى «مع» و «مِنْ دُونِي» يجوز تعلقه بالانحاذ، وبمحذوف على أنه صفة لأولياء.

قوله: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ جملة حالية من مفعول الانحاذ أو فاعله؛ لأن فيها مصححاً لكل من الوجهين، وهو الرابط.

قوله: «يُنْسَ» فاعلها مضمّر مفسّر بتمييزه، والمخصوص بالذم محذوف، تقديره: ينسّ البديل إبليس وذريته. وقوله «لِلظَّالِمِينَ» متعلق بمحذوف حالاً من «بَدَلًا» وقيل: متعلق بفعل الذم.

فصل في الخلاف في أصل إبليس

اعلم أنه تعالى بيّن في هذه الآية أن إبليس كان من الجنّ، وللناس في الآية أقوال:

الأول: قال ابن عباس^(٣): كان من حيّ من الملائكة، يقال لهم الجنّ، خلقوا من

(١) ينظر: الإملاء ١٠٤/٢.

(٢) ينظر: الإملاء ١٠٤/٢.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٦٦/٣.

نار السَّمُوم، وكونه من الملائكة لا ينافي كونه من الجن، لقوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَهَبًا﴾ [الصفات: ١٥٨] وقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] وسمي الجن جنًّا؛ لاستتارهم، والملائكة داخلون في ذلك.

وأيضاً: فإنه كان خازن الجنة، فنسب إلى الجنة؛ كقولهم: كوفي، وبصري. وعن سعيد بن جبير، قال: كان من الجنَّان الذين يعملون في الجنان، وهم حي من الملائكة، يصوغون حلية أهل الجنة منذ خلقوا^(١).

رواه القاضي في تفسيره عن هشام عن سعيد بن جبير. وقال الحسن: كان من الجن، ولم يكن من الملائكة، فهو أصل الجن، كما أن آدم أصل الإنس^(٢).

وقيل: كان من الملائكة، فمسح وغير، وكما يدل على أنه ليس من الملائكة قوله تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي﴾ والملائكة ليس لهم نسل، ولا ذرية. بقي أن يقال: لو لم يكن من الملائكة، لما تناوله الأمر بالسجود، فكيف يصح استثناؤه منهم؟

تقدّم الكلام على ذلك في البقرة. ثم قال تعالى: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾. قال الفراء: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾، أي: خرج من طاعته، تقول العرب: فسقت الرطبة^(٣) عن قشرها^(٤)، أي خرجت، وسميت الفأرة فويسقة؛ لخروجها من جحرها. قال رؤية: [الرجز]

٣٥٣٧ - يَهْوِينَ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا غَائِرًا فَوَاسِقًا عَنْ قَضِيهَا جَوَائِرًا^(٥) وحكى الزجاج عن الخليل وسيبويه، أنه قال: لما أمر فعصى، كان سبب فسقه هو ذلك الأمر، والمعنى: أنه لولا ذلك الأمر السابق، لما حصل ذلك الفسق، فلهذا حسن أن يقال: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ كقوله: ﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]. ثم قال: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ﴾ يعني: يا بني آدم ﴿وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾، أي: أعداء.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: القشرة.

(٤) في أ: ربطها.

(٥) ينظر الشطر الأول منه في ملحق ديوانه ص ١٩٠ وفيه «يذهبن» بدلاً من «يهوين»، ونسب للعجاج في الكتاب ٩٤/١ وليس في ديوانه، وينظر: الرازي ١١٦/٢١، وأساس البلاغة ص ٤٣١ (فسق)، وجواهر الأدب ص ٣٣، والخصائص ٤٣٤/٢، والمحتسب ٤٣/٢، وشرح التصريح ٢٨٨/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٣١.

روى مجاهد عن الشعبي قال: إني قاعدٌ يوماً؛ إذ أقبل رجل فقال: أخبرني، هل لإبليس زوجة؟ قال: إنه لعرسٌ ما شهدته، ثم ذكرت قول الله عز وجل: ﴿أَفَسَدْتُهُمْ أَزْوَاجَهُمْ مِنْ دُونِ﴾ فعلمت أنه لا يكون ذرية إلا من زوجة، فقلت: نعم^(١).
وقال قتادة: يتوالدون، كما يتوالد بنو آدم^(٢).

وقيل: إنه يدخل ذنبه في دبره، فيبيض، فتتفلق البيضة عن جماعة من الشياطين.
ثم قال: ﴿يَتَسَلَّلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.

قال قتادة: بئس ما استبدلوا طاعة إبليس، وذريته بعبادة ربهم^(٣).

قوله: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾: أي: إبليس وذريته، أو ما أشهدت الملائكة، فكيف يعبدونهم؟ أو ما أشهدت الكفار، فكيف ينسبون إلي ما لا يليق بجلالي؟ أو ما أشهدت جميع الخلق.

وقرأ^(٤) أبو جعفر، [وشيبة]^(٥) والسختياني في آخرين: «ما أشهدناهم» على التعظيم.

والمعنى: ما أحضرناهم ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ﴾ أي: ولا أشهدت بعضهم خلق بعض، يعني: ما أشهدتهم؛ لا اعتضد بهم.

قوله: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ أي: ما كنت متخذهم، فوضع الظاهر موضع المضمر؛ بياناً لإضلالهم؛ وذمًا لهم وقوله: «عضداً» أي: أعواناً.

قال ابن الخطيب^(٦): والأقرب عندي أنه الضمير الرَّاجِعُ على الكفار الذين قالوا للرسول ﷺ: إن لم تطرد عن مجلسك هؤلاء الفقراء، لم نؤمن بك، فكأنه - تعالى - قال: إن هؤلاء الذين أتوا بالافتراء الفاسد، والتعنُّت الباطل، ما كانوا شركاء في تدبير العالم؛ لأنني ما أشهدتهم خلق السموات والأرض، ولا خلق أنفسهم، ولا اعتضد بهم في تدبير الدنيا والآخرة، بل هم كسائر الخلق، فلم أقدموا على هذا الافتراء الفاسد؟.

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤١٣) وعزاه إلى ابن المنذر والبغوي في «تفسيره» ١٦٦/٣، ١٦٧.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤١٣) وعزاه إلى ابن أبي الدنيا وأبي الشيخ عن قتادة. وأخرجه الطبري (٨/٢٣٨).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤١٣) وعزاه إلى ابن أبي حاتم.
وقد أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/٢٣٨).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٢١٧، النشر ٢/٣١١، والقرطبي ٣/١١ البحر ٩/١٢٩، والدر المنثور ٤/٤٦٤، والكشاف ٢/٧٢٧.

(٥) في ب: والشيباني.

(٦) ينظر: الفخر الرازي ٢١/١١٧.

ويؤكد هذا أن الضمير يجب عوده على أقرب مذكور، وهو هنا ﴿يَتَسَلَّلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.

قوله: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ وضع الظاهر موضع المضمرة؛ إذ المراد بـ «المُضِلِّينَ» من نفى عنهم إسهاد خلق السموات، وإنما نبه بذلك على وصفهم القبيح. وقرأ العامة «كُنْتُ» بضم التاء؛ إخباراً عنه تعالى وقرأ^(١) الحسن، والجحدري، وأبو جعفر بفتحها؛ خطاباً لنبيِّنا محمد ﷺ وقرأ^(٢) علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ﴿مُتَّخِذًا الْمُضِلِّينَ﴾ نون اسم الفاعل، ونصب به، إذ المراد به الحال، أو الاستقبال.

وقرأ^(٣) عيسى «عَضُدًا» بفتح العين، وسكون الضاد، وهو تخفيف سائغ، كقول تميم: سُبُعٌ وَرَجُلٌ فِي: سُبُعٍ وَرَجُلٌ وقرأ الحسن «عُضُدًا» بالضم والسكون؛ وذلك أنه نقل حركة الضاد إلى العين بعد سلب العين حركتها، وعنه أيضاً «عضداً» بفتحيتين، و «عضداً» بضميتين، والضحاك «عضداً» بكسر العين، وفتح الضاد، وهذه لغات في هذا الحرف.

والعضد من الإنسان وغيره معروف، ويعبر به عن العون والنصير؛ يقال: فلان عضدي، ومنه ﴿سَنُشَدُّ عُضُدَكَ بِأَيْدِينَا﴾ [القصص: ٣٥] أي: سنقوي نصرتك ومعونتك. قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾: معمول لـ «اذكُرْ» أي: ويوم نقول، يجري كيت وكيت وقرأ^(٤) حمزة «نقول» بنون العظمة؛ مراعاة للتكلم في قوله: «مَا أَشْهَدْتَهُمْ» إلى آخره، والباقون بياء الغيبة؛ لتقدم اسمه الشريف العظيم الظاهر.

أي: يقول الله يوم القيامة: ﴿نَادُوا شُرَكَائِيَ﴾ يعني الأوثان.

وقيل: للجن، ولم يذكر تعالى أنهم كيف دعوهم في هذه الآية الكريمة، بين ذلك في آية أخرى، وهو أنهم قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١].

﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ﴾ فدعوهم ﴿فَدَعَوْهُمْ﴾ فاستغاثوا بهم، ﴿فَلَوْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾، أي: لم يجيبوهم، ولم ينصروهم، ولم يدفعوا عنهم ضرراً، ثم قال: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا﴾ أي: مهلكاً. قاله عطاء والضحاك^(٥).

(١) ينظر: الإنحاف ٢/٢١٧، والنشر ٢/٣١١، والقرطبي ٤/١١، والبحر ٦/١٣٠، والدر المصون ٤/٤٦٤، والكشاف ٢/٣٢٨.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٧٢٨، والبحر ٦/١٣٠، والدر المصون ٤/٤٦٤.

(٣) ينظر في قراءاتها: الإنحاف ٢/٢١٧، والقرطبي ٤/١١، والبحر ٦/١٣٠، والدر المصون ٤/٤٦٤.

(٤) ينظر: السبعة ٣٩٣، والنشر ٢/٣١١، والتيسير ١٤٤، والحجة ٤٢٠، وإعراب القراءات ١/٣٩٩، والحجة للقراء السبعة ٥/١٤٥١، والقرطبي ٤/١١، والبحر ٦/١٣٠، والدر المصون ٤/٤٦٥.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣٩/٨) عن ابن عباس وقتادة وابن زيد.

فصل في بيان الموبق

قال الزمخشري وغيره: والمَوْبِقُ: المهلك، يقال: وَبَقَ يَوْبِقُ وَبَقَاءً، أي: هَلَكَ وَوَبَقَ يَبِقُ وَبُوقاً أيضاً: هلك وأوبقه ذنبه، وعن الفراء^(١): «جَعَلَ اللَّهُ تَوَاصُلَهُمْ هَلَاكاً» فجعل البين بمعنى الوصل، وليس بظرف؛ كقوله: «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ» [الأنعام: ٩٤] على قراءة من قرأ بالرفع، فعلى الأول يكون «موبقاً» مفعولاً أول للجعل، والثاني الظرف المتقدم، ويجوز أن تكون متعدية لواحد، فيتعلق الظرف بالجعل أو بمحذوف على الحال من «موبقاً».

وعلى قول الفراء ليكون «بينهم» مفعولاً أول و «موبقاً» مفعولاً ثانياً، والمَوْبِقُ هنا: يجوز أن يكون مصدراً، وهو الظاهر، ويجوز أن يكون مكاناً.

قال ابن عباس: وهو وادٍ في النَّارِ^(٢).

وقال ابن الأعرابي: كل حاجر بين الشيئين يكون المَوْبِقُ.

وقال الحسن: «موبقاً» أي: عداوة، هي في شدتها هلاك؛ كقولهم: لا يكن حُبك كلفاً^(٣).

وقيل: الموبق: البرزخ البعيد^(٤).

وجعلنا بين هؤلاء الكفار وبين الملائكة وعيسى برزخاً بعيداً، يهلك فيه النصارى؛ لفرط بعده؛ لأنهم في قاع جهنم، وهو في أعلى الجنان.

قوله: «وَرَبَّكَ الْمَجْرُمُونَ النَّارَ» الآية.

«وَرَبَّكَ الْمَجْرُمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا»، في هذا الظن قولان:

الأول: أنه بمعنى العلم واليقين.

والثاني: قال ابن الخطيب^(٥): الأقرب إلى المعنى: أن هؤلاء الكفار يرون الناس

من مكان بعيد، فيظنون أنهم واقعوها في تلك الساعة، من غير تأخير من شدة ما

= وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤١٤) عن ابن عباس وعزاه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم ومجاهد وعزاه إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٧/٢.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/٢٤٠) عن أنس بن مالك ومجاهد.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤١٤) عن أنس وزاد نسبه إلى عبدالله بن أحمد في زوائد الزهد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «البعث».

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢١/١١٩) عن الحسن.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

يسمعون من تغيظها وزفيرها، كقوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢].

وقوله: ﴿مُؤَاقِعُهَا﴾ أي: مخالطوها؛ فإن مخالطة الشيء لغيره، إذا كان تامة قوّة، يقال لها: موقعة.

قوله: «مَضْرِفًا» المصرف المعدل، أي: لم يجدوا عنها معدلاً.

قال الهذلي: [الكامل]

٣٥٣٨ - أَزْهَرُ هَلْ عَن شَيْبَةٍ مِّن مَّضْرِفٍ أَمْ لَا خُلُودَ لِبَازِلٍ مُتَكَلِّفٍ^(١)
والمصرف يجوز أن يكون اسم مكان، أو زمان، وقال أبو البقاء^(٢): «مَضْرِفًا: أي انصرافاً، ويجوز أن يكون مكاناً». قال شهاب الدين: وهذا سهو، فإنه جعل المفعول بكسر العين مصدراً لما مضارعه يفعل بالكسر من الصحيح، وقد نصوا على أن اسم مصدر هذا النوع مفتوح العين، واسم زمانه ومكانه مكسوراً، نحو: المَضْرِبُ والمَضْرِبُ.

وقرأ^(٣) زيد بن علي «مَضْرِفًا» بفتح الراء جعله مصدراً؛ لأنه مكسور العين في المضارع، فهو كالمضرب بمعنى الضرب، وليت أبا البقاء ذكر هذه القراءة ووجهه بما ذكره قبل.

قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ بيئاً ﴿فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾.

اعلم أن الكفار، لما افتخروا على فقراء المسلمين بكثرة أموالهم وأتباعهم، وأبطل الله أقوالهم الفاسدة، وذكر المثليين المتقدمين، ذكر بعده: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ وهو إشارة إلى ما سبق، والتصريف يقتضي التكرير، والأمر كذلك؛ لأنه تعالى أجاب عن شبهتهم التي ذكروها من وجوه كثيرة، والكفار مع تلك الجوابات الصّافية، والأمثلة المطابقة لا يتركون المجادلة الباطلة؛ فقال: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْئًا جَدَلًا﴾.

قوله: ﴿مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾: يجوز أن تكون «مِنْ كُلِّ» صفة لموصوف محذوف، وهو مفعول «صَرَّفْنَا»، أي: صَرَّفْنَا مثلاً من كُلِّ مَثَلٍ، ويجوز أن تكون «مِنْ» مزيدة على رأي الأخفش والكوفيين.

(١) وهو أبو كبير الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين ١٠٤/٢، والمجاز ٤٠٧/١ وتفسير الطبري ١٧٣/١، والكشاف ٥٦٨/٢، والماوردي ٤٩٠/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٩٦/٣، وروح المعاني ٢٩٩/١٥، واللسان (صرف) والبحر المحيط ١٣١/٦، والدر المصون ٤٦٥/٤.

(٢) ينظر: الإملاء ١٤٠/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٣١/٦، الدر المصون ٤٦٥/٤.

قوله: «جَدَلًا» منصوبٌ على التمييز، وقوله: «أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» أي: أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدال، إن فصلتها واحداً واحداً، يعني أن الإنسان أكثر جدلاً من كل شيء يجادل، فوضع «شيء» موضع الأشياء، وهل يجوز أن يكون جدلاً منقولاً عن اسم كان؛ إذ الأصل: وكان جدل الإنسان أكثر شيء؟ فيه نظر، وكلام أبي البقاء يشعر بجوازه؛ فإنه قال^(١): «فيه وجهان:

أحدهما: أن شيئاً ههنا في معنى فجادل، لأن أفعل يضاف إلى ما هو بعض له، وتمييزه بـ «جدلاً» يقتضي أن يكون الأكثر مجادلاً، وهذا من وضع العام موضع الخاص. والثاني: أن في الكلام محذوفاً، تقديره: وكان جدل الإنسان أكثر شيء، ثم مبرّه. فقوله: «تقديره: وكان جدل الإنسان» يفيد أن إسناد «كان» إلى الجدال جائز في الجملة، إلا أنه لا بد من تميم لذلك: وهو أن تتجوز، فتجعل للجدل جدلاً؛ كقولهم: «شعرٌ شاعرٌ» يعني أن لجدل الإنسان جدلاً هو أكثر من جدل سائر الأشياء.

وهذه الآية دالة على أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - جادلوهم في الدين حتى صاروا مجادلين؛ لأن المجادلة لا تحصل إلا من الطرفين.

قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ۝٥٥﴾ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا ۝٥٦ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاؤُهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِلَّا أَيْدَا ۝٥٧ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلْ لَّهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَحْدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْيِلًا ۝٥٨﴾

قوله: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ الآية.

تقدم إعراب نظيرها في آخر السورة قبلها.

فإن قلت: قالت المعتزلة: الآية دالة على أنه لم يوجد ما يمنع عن الإقدام على الإيمان، وذلك يدل على فساد قول من يقول: إنه حصل المانع. [فالجواب]^(٢) بأن العلم بأنه لا يؤمن مضافاً لوجود الإيمان، وإذا كان ذلك العلم قائماً، كان المانع قائماً.

وأيضاً: قول الداعي إلى الكفر مانع من حصول الإيمان.

وإذا ثبت هذا، ظهر أن المراد مقدار الموانع المحسوسة.

(٢) في ب: وأجيبوا.

(١) ينظر: الإملاء ١٠٥/٢.

فصل في معنى الآية

المعنى: ﴿وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾: القرآن والإسلام والبيان من الله عز وجل.

وقيل: إنه الرسول ﷺ.

قوله: ﴿وَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ﴾ ويتوبوا.

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ وهو عذاب الاستئصال وقيل: إلا طلب أن يأتيهم سنة الأولين من معاناة العذاب، كما قالوا: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ فَاتُيُنَزَّلْ عَلَيْنَا حِجَابٌ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢].

قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾.

قال ابن عباس: أي عياناً من المقابلة^(١).

وقال مجاهد: فجأة^(٢).

قرأ حمزة، والكسائي، وعاصم، وأبو جعفر بضم القاف والباء، جمع قبيل: أي أصناف العذاب نوعاً نوعاً، والباقون بكسر القاف، وفتح الباء، أي عياناً.

وروى الزمخشري: «قُبُلًا» بفتحين، أي: [مستقبلاً، والمعنى: أنهم لا يقدمون على الإيمان إلا عند نزول العذاب. واعلم أنهم لا يوقفون الإقدام على الإيمان على أحد هذين الشرطين؛ لأن العاقل لا يرضى بحُصول الأمرين إلا أن حالهم بحال من وقف العمل على أحد هذين الشرطين.

ثم بين تعالى أنه إنما أرسل الرُّسل مبشرين ومُنذرين بالعقاب على المعصية؛ لكي يؤمنوا طوعاً، ومع هذه الأحوال يوجد من الكُفَّار المجادلة بالباطل؛ لغرض دحض الحق؛ وهذا يدل على أن الأنبياء كانوا يجادلونهم، كما تقدّم من أن المجادلة إنما تحصل من الجانبيين، ومجادلتهم قولهم: ﴿أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، وقولهم: ﴿لَوْ لَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِيقَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

قوله: ﴿لِيُذْهِبُوا﴾: متعلق بـ «يُجَادِلُ» والإدحاض: الإزلاق، يقال: أدحض قدمه، أي: أزلقها، وأزلها من موضعها. والحيجة الداحضة التي لا ثبات لها لزلزلة قدمها، والدَّحَضُ: الطين؛ لأنه يُزَلَقُ فيه، قال: [الطويل].

(١) ذكره الماوردي (٣/٣١٩) والبخاري (٣/١٦٩) والقرطبي (٦/١١).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨/٢٤٢) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤١٥) وعزاه إلى ابن أبي شيبه وابن المنذر وابن أبي حاتم.

٣٥٣٩ - أَبَا مُنْذِرٍ رُمْتَ الْوَفَاءَ وَهَبْتَهُ وَحَدَّثَ كَمَا حَدَّ الْبَعِيرُ عَنِ الدَّخْصِ^(١)
وقال آخر: [الطويل]

٣٥٤٠ - [وَرَدَّتْ وَتَجَّى الْبِشْكَرِي حِذَارُهُ وَحَادَ كَمَا حَدَّ الْبَعِيرُ عَنِ الدَّخْصِ]^(٢)
و «مكانٌ دَخْصٌ» مِنْ هَذَا.

قوله: «وَمَا أُنْذِرُوا» يجوزُ في «مَا» هذه أَنْ تكون مصدريةً، وَأَنْ تكون بمعنى
«الَّذِي» والعائد محذوف، وعلى التقديرين، فهي عطفٌ على «آياتي».
و «هُزُوا» مفعول ثانٍ أو حالٌ، وتقدم الخلافُ في «هُزُوا» في قوله (وَمَا أُنْذِرُوا
هُزُوا) وفيه إضمار أي وما أُنْذِرُوا به، وهو القرآن «هُزُوا» أي استهزاء.
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ الآية.

تقدم إعراب نظيرها في الأنعام، واعلم أَنَّهُ تعالى لَمَّا حَكَى عن الكفَّار جدالهم بالباطل،
وصفهم بالصفات الموجبة للخزي والخذلان، فقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾.

أي: لا ظلم أعظم من كفر من ترد عليه الآيات، فيعرض عنها، ويتركها، ولم يؤمن بها
ونسي ما قدّمت يده، أي: مع إعراضه عن التأمل في الدلائل والبيّنات يتناسى ما قدّمت يده
من الأعمال المنكرة، والمراد [بالنسيان]^(٣) التّشاغل والتغافل عن كفره المتقدّم.
قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ أي: أغطية.

قوله: ﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ ثلثاً يفقهوه.

قوله: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ صمماً وثقلًا.

قوله: ﴿وَلَنْ نَدْعُهُمْ﴾ يا محمد ﴿إِلَى الْهُدَى﴾ إلى الدين. قوله: ﴿فَلَنْ يَسْتَدُوا إِذَا
أَبْدَأْ﴾ وهذا في أقوام، علم الله منهم أنهم لا يؤمنون.
وتقدّم الكلام على هذه الآية في سورة الأنعام.

والعجب أَنَّ قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَهُ﴾
متمسكٌ القدرة.

وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ متمسكٌ الجبرية، وقلما تجد آية في
القرآن لأحد هذين الفريقين إلا ومعها آية للفريق الآخر، والتجربة تكشف عن صدق هذا، وما

(١) لأبي كبير ينظر: ديوان الهذليين ١٠٤/٢، الطبري ١٧٣/١، البحر ١٢٦/٦، اللسان «صرف»، الدر
المصون ٤٦٦/٤.

(٢) البيت لطرفة ينظر: شرح ديوان الحماسة ١١٦٥/٣، مجاز القرآن ٤٠٩/١، البحر ١٥٦/٦، النجمرة
١٢٣/٢، اللسان «دخض»، الدر المصون ٤٦٦/٤.

(٣) في ب: من النسيان.

ذاك إلا امتحاناً من الله ألفاه على عباده، لِيَتَمَيَّزَ العلماء الراسخون عن المقلدين. ثم قال: ﴿وَرَبِّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾.

«الْغَفُورُ»: البليغ المغفرة، وهو إشارة إلى دفع المضار ﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾: الموصوف بالرحمة، وإنما ذكر لفظ المبالغة في المغفرة، لا في الرحمة؛ لأن [المغفرة]^(١) ترك [الإضرار]^(٢).

قوله: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ﴾: يجوز في «المَوْعِد» أن يكون مصدرًا أو زمانًا أو مكانًا.

والمَوْئِلُ: المرجع، من وأل يئُل، أي: رجع، وهو من التأويل، وقال الفراء^(٣): «المَوْئِلُ: المنجى، وألَّتْ نفسه، أي: نَجَتْ» قال الأعشى: [البسيط]

٣٥٤١ - وَقَدْ أَخَالَسُ رَبَّ الْبَيْتِ غَفْلَتُهُ وَقَدْ يُحَاذِرُ مِنِّي ثُمَّ مَا يَيْئُلُ^(٤)

أي: ما ينجو، وقال ابن قتيبة: «المَوْئِلُ: الملجأ». يقال: وأل فلانٌ إلى فلانٍ يئُلُ والاً، ووؤولاً، إذا لجأ إليه، وهو هنا مصدر.

و «مِنْ دُونِهِ» متعلق بالوجدان؛ لأنه متعدٌ لواحد، أو بمحذوف على أنه حال من «مَوْئِلًا».

وقرأ أبو جعفر^(٥) «مَوْلَاً» بواو مكسورة فقط، والزهري: بواو مشددة فقط، والأولى أقيس تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتُمُ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَّوْعِدًا

﴿٥٩﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتْنِهِ لَا أُبْرَحُ حَتَّىٰ أَتَّبِعَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتْنِهِ ءَإِنَّا غَدَاءٌ لَّكَ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَٰذَا نَسَبًا ﴿٦٢﴾ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخَرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ ءَافَاهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا ءَالِيَهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعِلْمَنَهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَبِعَكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِنَّا عِلْمَكَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْتَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ

(١) في أ: الرحمة. (٢) في ب: المضار.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢.

(٤) البيت في ديوانه ٩٥، شرح القصائد العشر ٤٩٣، مجاز القرآن ٤٠٨/١، الطبري ١٧٥/١٥ البحر المحيط ١٢٦/٦، روح المعاني ٣٠٦/١٥، الدر المصون ٤٦٦/٤.

(٥) ينظر في قراءاتها: الإتحاف ٢١٨/٢، والبحر ١٣٣/٦، والدر المصون ٤٦٧/٤.

لَكَ مِنْهُ ذِكْرٌ ﴿٧٠﴾ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْنَاهَا لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴿٧٣﴾ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَبَلْتُ نَفْسًا زَكِيًّا بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا ثُكْرًا ﴿٧٤﴾ ﴿٧٥﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾ قَالَ إِنْ سَأَلْتَهُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصْجِبْهُ قَدْ بَلَغْتَ مِنَ لَدُنِّي عُذْرًا ﴿٧٦﴾ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَنَحَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَمِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُمْ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾ ﴿٨٣﴾

قوله: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ أي قرى الأولين: قوم نوح وعاد وغيرهم، وتلك مبتدأ، والقرى خبره.

و «أهْلَكْنَاهُمْ» حينئذ: إما خبر ثانٍ، أو حال، ويجوز أن تكون «تِلْكَ» مبتدأ، و «القرى» صفتها لأن أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجنس أو بيان لها، أو بدل منها، و «أهْلَكْنَاهَا» الخبر، ويجوز أن يكون «تِلْكَ» منصوب المحل بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال.

والإضمار في «أهْلَكْنَاهُمْ» عائد على «أهل» المضاف إلى القرى، إذ التقدير: وأهل تلك القرى، فراعى المحذوف، فأعاد عليه الضمير، وتقدم ذلك في أول الأعراف [الآية: ٤].
و «لَمَّا ظَلَمُوا» يجوز أن يكون حرفاً، وأن يكون ظرفاً، وقد تقدم.

قوله: «وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا» قرأ^(١) عاصم «مَهْلِكٌ» بفتح الميم، والباقون بضمها، وحفص بكسر اللام، والباقون بفتحها، فتحصل من ذلك ثلاث قراءاتٍ، لعاصم قراءتان: فتح الميم مع فتح اللام، وهي رواية أبي بكرٍ عنه، والثانية فتح الميم، مع كسر اللام، وهي رواية حفص عنه، والثالثة: ضم الميم، وفتح اللام، وهي قراءة الباقيين.
وأما قراءة أبي بكرٍ، ف «مَهْلِكٌ» فيها مصدرٌ مضاف لفاعله، وجوز أبو علي أن

(١) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، والتيسير ١٤٤، والنشر ٣١١/٢، والحجة للقراء السبعة ١٥٦/٥، والوسيط ١٥٥/٣، والقرطبي ٨/١٠، والبحر ١٣٣/٦، والدر المصون ٤٦٧/٤.

يكون مضافاً لمفعوله، وقال: إِنَّ «هَلَكَ» يتعدى دون همز، وأنشد: [الرجز]

٣٥٤٢ - وَمَنْهُمْ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجاً^(١)

فـ «مَنْ» معمول لـ «هَالِكٍ» وقد منع النَّاسُ ذلك، وقالوا: لا دليل في البيت؛ لجواز أن يكون ذلك من باب الصفة المشبهة، والأصل: هالك من تعرجاً.

فـ «مَنْ تَعَرَّجَ» فاعل الهالك، ثم أضمر في «هَالِكٍ» ضمير «مهمه» ونصب «من تعرج» نصب «الوجه» في قولك: «مررت برجل حسن الوجه» ثم أضاف الصفة، وهي «هَالِكٍ» إلى معمولها، فالإضافة من نصب، والنصب من رفع، فهو كقولك: «زيدٌ منطلقُ اللسان، ومنبسطُ الكف» ولولا تقدير النصب، لامتنعت الإضافة؛ إذ اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه، وقد يقال: لا حاجة إلى تقدير النصب؛ إذ هذا جار مجرى الصفة المشبهة، والصفة المشبهة تضاف إلى مرفوعها، إلا أن هذا مبني على خلاف آخر، وهو: هل يقع الموصول في باب الصفة أم لا؟ والصحيح جوازه، قال الشاعر: [البسيط]

٣٥٤٣ - فَعَجَّجْتُهَا قَبْلَ الْأَخْبَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيْسِي كُلِّ مَا التَّائِثُ بِهِ الْأُزْرُ^(٢)
وقال الهذلي: [الطويل]

٣٥٤٤ - أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهَا الْمَلَاحِفُ^(٣)
وقال أبو حيَّان في قراءة أبي بكر هذه: «إنَّه زمانٌ» ولم يذكر غيره، وجوز غيره فيه الزمان والمصدر، وهو عجيب؛ فإنَّ الفعل متى كسرت عين مضارعه، فتحت في المفعول مراداً به المصدر، وكسرت فيه مراداً به الزمان والمكان، وكأَنَّهُ اشتبهت عليه بقراءة حفص؛ فإنَّه بكسر اللام، كما تقدَّم، فالمفعول منه للزمان والمكان.

وجوز أبو البقاء^(٤) في قراءته أن يكون المفعول فيها مصدراً، قال: «وشدَّ فيه الكسر كالمرجع» وإذا قلنا: إنَّه مصدر، فهل هو مضاف لفاعله، أو مفعوله؟ يجيء ما تقدَّم في قراءة رفيقه، وتخريج أبي عليٍّ، واستشهاده بالبيت، والردُّ عليه، كل ذلك عائد هنا. وأما قراءة الباقيين، فواضحة، و «مُهْلِكٌ» فيها يجوز أن يكون مصدراً مضافاً لمفعوله أي لإهلاكهم، وأن يكون زماناً، ويبعد أن يراد به المفعول، أي: وجعلنا للشخص، أو للفريق المهلك منهم.

(١) البيت للعجاج. ينظر: ديوانه ٣٦٧، الخصائص ٢/٢١٠، المقتضب ٤/١٨٠، المحتسب ١/٩٢، البحر ٦/١٣٣، اللسان «هلك» والتهذيب «هلك»، الدر المصون ٤/٤٦٧.

(٢) البيت للفرزدق ينظر: ديوانه (١/١٨٢)، البحر ٦/١٣٣، الأشموني ٦/٣، التصريح ٢/٨٥، حاشية يس ٢/٨٥، الدر المصون ٤/٤٦٧.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وينسب للهذلي؛ ينظر في ديوان عمر ٢٥٤، البحر ٦/١٣٣، روح المعاني ١٥/٣٠٧، الدر المصون ٤/٤٦٨.

(٤) ينظر: الإملاء ٢/١٠٥.

والمَوْعِدُ: مصدر، أو زمان.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتْنَهُ﴾ الآية: «إِذْ» منصوب بـ «أذْكَرُ» أو وقت قال لفتاه: جرى ما قصصنا عليك من خبره.

قال عامة أهل العلم: إنه موسى بن عمران. وقال بعضهم: إنه موسى بن ميثا من أولاد يوسف، والاول أصح، لما روى عمرو بن دينار، قال: أخبرني سعيد بن جبيرة، قال: قلت لابن عباس: إن نوحاً البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بني إسرائيل، فقال ابن عباس: كذب عدو الله، حدّثنا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن موسى قام خطيباً في بني إسرائيل، فسُئِلَ: أيُّ النَّاسِ أعلمُ؟ فقال: أنا، فَعَتَبَ الله عليه؛ إذ لم يردِّ الْعِلْمَ إليه، فأَوْحَى إليه: إن لي عَبْدًا بِمَجْمَعِ الْبَخْرَيْنِ، هو أعلم منك، فقال موسى: يا رب، فكيف لي به؟ قال: تأخذُ معك حوتاً، فتجعله في مكْتَلٍ، فحيثما فقدت الحوت، فهو ثم؛ فأخذ حوتاً، فجعله في مكْتَلٍ، ثم انطلق، وانطلق معه فتاه يوشع بن نون، حتّى أتيا الصَّخْرَةَ، ووضعَا رُءُوسَهُمَا، فنَامَا، واضطرب الحوت في المكْتَلِ، فخرج منه، فسَقَطَ في الْبَحْرِ، فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ في الْبَحْرِ سَرَبًا، وأَمْسَكَ الله عن الحوت جَرِيَةَ الْمَاءِ، فَصَارَ عَلَيْهِ كَالطَّاقِ، فلَمَّا اسْتَيْقَظَ، نَسِيَ صَاحِبَهُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالْحُوتِ، فانطلقا بقيّة يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتِهِمَا، حتّى إذا كان من الغدَا، قَالَ مُوسَى لفتاه: آتِنَا غَدَاءَنَا، لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا، قال: ولم يَجِدْ مُوسَى النَّصَبَ، حتّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى، فقال له فتاه: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ، فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ، وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ في الْبَحْرِ عَجَبًا، قال: وَكَانَ لِلْحُوتِ سَرَبًا وَلَمُوسَى وَفتاه عَجَبًا، قال موسى: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا، رَجَعَا يَقْصَصَانِ آثَارَهُمَا، حتّى [انتهيا]^(١) إِلَى الصَّخْرَةِ، فإذا رجلٌ مُسَجًى ثوبًا، فسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فقال الْخَضِرُ: وَأَنْتَ بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ فقال: أَنَا مُوسَى، قال: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قال: نَعَمْ، أَتَيْتُكَ، لِتُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا [وذكر باقي]^(٢) الْقِصَّةِ^(٣).

واعلم أنّه كان ليوسف - عليه السلام - ولدان: أفرائيم وميشا، فولد أفرائيم نون وولد نون يوشع بن نون، وهو فتى موسى، ووليّ عهده بعد وفاته، وأما ولد ميشا، فقيل: إنه جاءته النبوة قبل موسى بن عمران، وأهل الثّوراة يزعمون أنّه هو الذي طلب هذا العالم ليتعلّم منه، وهو العالم الذي خرق السّفينة، وقتل الغلام، وبني الجدار، وموسى بن ميشا معه، هذا قول جمهور اليهود.

واحتجّ القفال^(٤) على صحّة قول الجمهور بأنّه موسى صاحب الثّوراة، قال: إنّ الله

(١) في أ: رجعا. (٢) سقط من أ.

(٣) أخرجه البخاري رقم (٣٤٠١، ٤٧٢٥) من حديث أبي بن كعب.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ١٢٢/٢١.

تعالى ما ذكر موسى في كتابه إلا وأراد به موسى صاحب التوراة، فإطلاق هذا الاسم يوجب الانصراف إليه، ولو كان المراد شخصاً آخر يسمّى موسى غيره، لعرّفه بصفة تميّزه وتزيل الشبهة كما أنّه لما كان المشهور في العرف أنّ أبا حنيفة هو الرجل المفتي، فلو ذكرنا هذا الاسم، وأردنا به غيره، لقيدناه، كما نقول: أبو حنيفة الدينوري.

فصل في حجة القائلين بأنه موسى بن ميثا

واحتج القائلون بأنّه موسى بن ميثا بأنّ الله تعالى بعد أن أنزل عليه التوراة، وكلمه بلا واسطة، وخصّه بالمعجزات الباهرة العظيمة التي لم يتفق مثلها لأكثر أكابر الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - يبعد أن يبعثه بعد ذلك إلى التّعليم والاستفادة. [فالجواب]^(١) عنه: بأنّه ليس ببعيد أن يكون العالم العامل الكامل في أكثر العلوم يجهل بعض الأشياء؛ فيحتاج إلى تعلّمها إلى من هو دونه، وهو أمر متعارف.

فصل في اختلافهم في فتى موسى

واختلفوا في فتى موسى، فالصحيح أنه يوشع بن نون؛ كما روي في الحديث المتقدم، وقيل: كان أخا يوشع.

وروي عمرو بن عبيد عن الحسن أنّه عبد لموسى.

قال القفال والكعبى: يحتمل ذلك.

قال - عليه الصلاة والسلام - : «لا يقولنّ أحدكم: عبدي وأمّتي، وليقل: فتّاي وفتّائي»^(٢).

وهذا يدلّ على أنهم كانوا يسمّون العبد فتّى، والأمة فتاة.

قوله: «لا أبرح» يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون ناقصة، فتحتاج إلى خبر.

والثاني: أن تكون تامة، فلا تحتاج إليه، فإن كانت الناقصة، ففيها تخريجان:

أحدهما: أن يكون الخبر محذوفاً؛ للدلالة عليه تقديره: لا أبرح أسير حتّى أبلغ،

إلا أن حذف الخبر في هذا الباب نصّ بعض النحويّين على أنه لا يجوز ولو بدليل، إلا في ضرورة؛ كقوله: [الكامل]

٣٥٤٥ - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَاكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٣)

أي: حين ليس في الدنيا مجير.

والثاني: أنّ في الكلام حذف مضاف، تقديره: لا يبرح مسيري، حتّى أبلغ، ثم

حذف «مسير» وأقيمت الياء مقامه، فانقلبت مرفوعة مستترة بعد أن كانت مخفوضة المحل بارزة، وبقي «حتى أبلغ» على حاله هو الخبر.

وقد خلط الزمخشري هذين الوجهين، فجعلهما وجهاً واحداً، ولكن في عبارة حسنة جداً، فقال: «فإن قلت: «لا أبرح» إن كان بمعنى «لا أزل» من برج المكان، فقد دلّ على الإقامة، لا على السفر، وإن كان بمعنى «لا أزال» فلا بدّ من خبر، قلت: هي بمعنى «لا أزال» وقد حذف الخبر؛ لأنّ الحال والكلام معاً يدلان عليه؛ أمّا الحال: فلأنها كانت حال سفر، وأمّا الكلام، فلأن قوله «حتى أبلغ» غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له، فلا بدّ أن يكون المعنى: لا أبرح أسير حتى أبلغ، ووجه آخر: وهو أن يكون المعنى: لا يبرح مسيري، حتى أبلغ على أنّ «حتى أبلغ» هو الخبر، فلمّا حذف المضاف، أقيم المضاف إليه مقامه، وهو ضمير المتكلم، فانقلب الفعل من ضمير الغائب إلى لفظ المتكلم، وهو وجه لطيف».

قال شهاب الدين: وهذا على حسنه فيه نظر لا يخفى، وهو: خلو الجملة الواقعة خبراً عن «مسيري» في الأصل من رابط يربطها به؛ ألا ترى أنه ليس في قوله «حتى أبلغ» ضمير يعود على «مسيري» إنما يعود على المضاف إليه المستتر، ومثل ذلك لا يكتفى به. ويمكن أن يجاب عنه: بأن العائد محذوف، تقديره: حتى أبلغ به، أي: بمسيري.

وإن كانت التامة، كان المعنى: لا أبرح ما أنا عليه، بمعنى: ألزم المسير والطلب، ولا أفارقه، ولا أتركه؛ حتى أبلغ؛ كما تقول: لا أبرح المكان، فعلى هذا: يحتاج أيضاً إلى حذف مفعول به، كما تقدّم تقريره فالحذف لا بدّ منه على تقديري التمام والنقصان [في أحد وجهي النقصان] (١).

وقرأ العامة «مجمع» بفتح الميم، وهو مكان الاجتماع، وقيل: مصدر، وقرأ الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار بكسرهما، وهو شاذ؛ لفتح عين مضارعه.

قوله: «حُقْباً» منصوبٌ على الظرف، وهو بمعنى الدهر. وقيل: ثمانون سنة، وقيل: سنة واحدة بلغة قريش، وقيل: سبعون، وقرأ الحسن: «حُقْباً» (٢) بإسكان القاف، فيجوز أن يكون تخفيفاً، وأن يكون لغة مستقلة، ويجمع على «أحقاب» كعني وأعناق، وفي معناه: الحقة بالكسر، قال امرؤ القيس:

٣٥٤٦ - فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَخَذَتْ بِالْمُجَرَّبِ (٤)

(١) سقط من أ.

(٢) ينظر: المحتسب ٣٠/٢، والبحر ١٣٦/٦، والدر المصون ٤٦٩/٤، والكشاف ٧٣١/٢.

(٣) ينظر: الشواذ ٨١، والبحر ١٣٧/٦، والدر المصون ٤٦٩/٤.

(٤) تقدم.

والحقبة بالضم أيضاً، وتجمع الأولى على حقْبٍ، بكسر الحاء كقربٍ، والثانية على حقْبٍ، بضمها؛ كقربٍ.

فإن قيل قوله: «أَوْ أَمْضِيَّ» فيه وجهان:

أظهرهما: أنه منسوق على «أَبْلَغُ» يعني بأحد أمرين: إمّا ببلوغه المجمع، أو بمضيّه حقْباً.

والثاني: أنه تغية لقوله «لَا أَبْرُحُ» فيكون منصوباً بإضمار «أَنْ» بعد «أَوْ» بمعنى «إلى» نحو «لَا لَزْمُكَ أَوْ تَقْضِيَّتِي حَقِي».

فالجواب قال أبو حيان: «فالمعنى: لا أبرحُ حتى أبلغ مجمع البحرين، إلى أن أمضي زماناً، أتيقنُ معه فوات مجمع البحرين» قال شهاب الدين: فيكون الفعل المنفي قد غيبي بغايتين مكاناً وزماناً؛ فلا بدّ من حصولهما معاً، نحو: «لأسيرنُ إلى بيتك إلى الظّهر» فلا بدّ من حصول الغايتين؛ والمعنى الذي ذكره الشيخ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقنُ فيه فوات مجمع البحرين.

وجعل أبو البقاء^(١) «أَوْ» هنا بمعنى «إلا» في أحد الوجهين:

قال: «والثاني: أنها بمعنى: إلا أن أمضي زماناً؛ أتيقنُ معه فوات مجمع البحرين» وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنى صحيح، فأخذ الشيخ هذا المعنى، رغبة مع القول بأنها بمعنى «إلى» المقتضية للغاية، فمن ثم جاء الإشكال.

فصل في المراد بمجمع البحرين

قوله: «مجمعُ البحرين»؛ الذي وعد فيه موسى لقاء الخضر - عليه السلام -: هو ملتقى بحرين فارس والروم ممّا يلي المشرق، قاله قتادة، [وقال محمد بن كعب: طنجة]^(٢) وقال أبي بن كعب: إفريقية.

وقيل: البحرين موسى والخضر؛ لأنهما كانا بحري علم. وليس في اللفظ ما يدل على تعيين هذين البحرين؛ فإن صحّ بالخبر الصحيح شيء فذاك، وإلا فلاولى الشكوت عنه. ثم قال: «أَوْ أَمْضِيَّ حَقْباً»: أو أسير زماناً طويلاً.

واعلم أنّ الله تعالى كان أعلم موسى حال هذا العالم، وما أعلمه بموضعه بعينه، فقال موسى: لا أزال أمشي؛ حتّى يجتمع البحرين، فيصيرا بحراً واحداً، أو أمضي دهرأ طويلاً؛ حتّى أجد هذا العالم، وهذا إخبارٌ من موسى أنّه وطن نفسه على تحمّل التعب الشديد، والعناء العظيم في السفر؛ لأجل طلب العلم، وذلك تنبيهٌ على أنّ المتعلّم، لو سار من المشرق إلى المغرب؛ لأجل مسألة واحدة، حقّ له ذلك.

ثم قال : ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا﴾ .

أي : انطلقا إلى أن بلغا مجمع بينهما ، والضمير في قوله : «بينهما» إلى ماذا يعود؟ .

ف قيل : لمجمع البحرين .

وقيل : بلغا الموضع الذي وقع فيه نسيان الحوت ، وهذا الموضع الذي كان يسكنه الخضر - عليه السلام - أي : يسكن بقربه ، ولأجل هذا المعنى ، لما رجع موسى وقتاه بعد أن ذكر الحوت ، صار إليه ، وهو معنى حسن ، والمفسرون على القول الأول^(١) .

قوله : ﴿فَيَسَّيَا حُوتَهُمَا﴾ : الظاهر نسبة النسيان إلى موسى وقتاه ، يعني نسيا تفقد أمره ، فإنه كان علامة لهما على ما يطلبانه ، وقيل : نسي موسى أن يأمره بالإتيان به ، ونسي يوشع أن يفكره بأمره ، وقيل : النَّاسِي النَّاسِي يوشع فقط ، وهو على حذف مضاف ، أي : نسي أحدهما ؛ كقوله : ﴿يَخْرُجُ بَيْنَهُمَا اللَّوْزُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن : ٢٢] .

قوله : «في البحر سرياً» «سرياً» مفعول ثانٍ لـ «اتَّخَذَ» و «في البحر» يجوز أن يتعلق بـ «اتَّخَذَ» وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه محالٌ من المفعول الأول أو الثاني .

والهاء في «سبيلاً» تعود على الحوت ، وكذا المرفوع في «اتَّخَذَ» .

قوله : ﴿جَاوَزَا﴾ : مفعوله محذوف ، أي : جاوزا الموعد ، وقيل : جاوزا مجمع البحرين .

قوله : «هَذَا» إشارة إلى السفر الذي وقع بعد تجاوزهما الموعد ، أو مجمع البحرين ، و «نصباً» هو المفعول بـ «لَقِينَا» والعامه على فتح النون والصاد ، وعبد الله بن عبيد بن عمير بضمهمما ، وهما لغتان من لغاتٍ أربع في هذه اللفظة ، كذا قال أبو الفضل الرازي في «لوامج» .

قوله : ﴿أَرَأَيْتَ﴾ : تقدم الكلام عليها مشبعاً في الأنعام ، وقال أبو الحسن الأخفش هنا فيها كلاماً حسناً ، وهو : «أَنَّ العرب أخرجتها عن معناها بالكليّة ، فقالوا : أَرَأَيْتَكَ ، وَأَرَيْتَكَ بحذف الهمزة ، إذا كانت بمعنى «أخبرني» وإذا كانت بمعنى «أبصرت» لم تحذف همزتها ، وشذت أيضاً ، فالزمها الخطاب على هذا المعنى ، ولا يقال فيها أيضاً : «أَرَانِي زيدا» عمراً ما صنّع» ويقال على معنى «اعلم» وشذت أيضاً ، فأخرجتها عن موضعها بالكليّة ؛ بدليل دخول الفاء ؛ ألا ترى قوله : «أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي» فما دخلت الفاء إلا وقد أخرجت إلى معنى : «أمّا» أو «تنبّه» ، والمعنى : أمّا إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ، فَإِنِّي نَسِيتُ الحوت ، وقد أخرجتها أيضاً إلى معنى «أخبرني» كما قدمنا ، وإذا كانت بمعنى «أخبرني» فلا بدّ بعدها من الاسم المستخبر عنه ، وتلزم [الجملة] التي بعدها الاستفهام ، وقد تخرج لمعنى «أمّا» ويكون أبدأً بعدها الشرط ، وظروف الزمان ، فقوله «فإِنِّي نَسِيتُ»

معناه: أمّا إذ أوتينا فإني، أو تنبّه إذ أوتينا، وليست الفاء إلا جواباً لـ «أَرَأَيْتَ» لأنّ «إِذْ» لا يصحّ أن يجازى بها إلا مقرونة بـ «ما» بلا خلاف.

قال الزمخشري: «أَرَأَيْتَ» بمعنى «أخبرني» فإن قلت: ما وجه الثمام هذا الكلام، فإنّ كلّ واحد من «أَرَأَيْتَ» ومن «إِذْ أوتينا» ومن «فإني نسيئ الحوت» لا متعلق له.

قلت: لمّا طلب موسى الحوت، ذكر يوشع ما رأى منه، وما اعتراه من نسيانه إلى تلك الغاية، ودهش، فطفق يسأل موسى عن سبب ذلك، كأنه قال: أَرَأَيْتَ ما دهاني، إذ أوتينا إلى الصخرة، فإني نسيئ الحوت، فحذف ذلك.

قال أبو حيّان: وهذان مفقودان في تقدير الزمخشري: «أَرَأَيْتَ بمعنى أخبرني» يعني بهذين ما تقدّم في كلام الأخفش من أنّه لا بدّ بعدها من الاسم المستخبر عنه، ولزوم الاستفهام الجملة التي بعدها.

قال النووي في «التهذيب» يقال: أوى زيدٌ بالقصر: إذا كان فعلاً لازماً، وأوى غيره بالمدّ: إذا كان متعدّياً، فمن الأول هذه الآية قوله: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾.

ومن المتعدّي قوله تعالى: ﴿وَأَوَيْتُهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠].

وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى﴾ [الضحى: ٦].

هذا هو الفصح المشهور، ويقال في كلّ واحد بالمدّ والقصر، لكن بالقصر في اللازم أفصح، والمدّ في المتعدّي أفصح وأكثر.

قوله: «وَمَا أَنْسَانِيَه» قرأ^(١) حفص بضم الهاء، وكذا في قوله: «عَلَيْهِ اللهُ» في سورة الفتح [آية: ١٠]، قيل: لأنّ الياء هنا أصلها الفتح، والهاء بعد الفتحة مضمومة، فنظر هنا إلى الأصل، وأمّا في سورة الفتح؛ فلأنّ الياء عارضة؛ إذ أصلها الألف، والهاء بعد الألف مضمومة، فنظر إلى الأصل أيضاً.

والباقون بالكسر نظراً إلى اللفظ، فإنّها بعد ياء ساكنة، وقد جمع حفص في قراءته بين اللغات في هاء الكناية: فإنه ضمّ الهاء في «أنسانيه» في غير صلة، ووصلها بياء في قوله: ﴿فِيهِ مِهْكَانًا﴾ [الفرقان] على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى، وقرأ كأكثر القراء فيما سوى ذلك.

وقرأ الكسائي «أنسانيه» بالإمالة.

قوله: «أَنْ أَذْكَرُهُ» في محلّ نصبٍ على البدل من هاء «أنسانيه» بدل اشتمال، أي: أنساني ذكره.

(١) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٤، والتيسير ١٤٤، والحجة ٤٢٢، والنشر ٣٠٥/١ والإتحاف ٢/٢١٩، وإعراب القراءات ١/٣٩٩ والبحر ٦/١٣٨، والدر المصون ٤/٤٧١.

وقرأ عبد الله: «أن أذكره»، وقرأ أبو حيو: «وَأَتَّخِذَ سَبِيلَهُ» عطف هذا المصدر على مفعول «أذكره».

قوله: «عَجَبًا» فيه أوجه:

أحدها: أنه مفعول ثانٍ لـ «اتَّخَذَ» و «في البحر» يجوز أن يتعلق بالاتخاذ، أو بمحذوفٍ على أنه حال من المفعول الأول أو الثاني.

وفي فاعل «اتَّخَذَ» وجهان:

أحدهما: هو الحوت، كما تقدّم في «اتَّخَذَ» الأولى.

والثاني: هو موسى.

الوجه الثاني من وجهي «عَجَبًا» أنه مفعول به، والعامل فيه محذوف، فقال الزمخشري: «أو قال: عَجَبًا في آخر كلامه تعجباً من حاله، وقوله: «وما أنسانيه إلا الشيطان» اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه. فظاهر هذا أنه مفعول بـ «قال»، أي: قال هذا اللفظ، والسبب في وقوع هذا الاعتراض ما يجري مجرى القدر والعلّة لوقوع ذلك النسيان.

الثالث: أنه مصدر، والعامل فيه مقدّر، تقديره: فتعجب من ذلك عجباً.

الرابع: أنه نعت لمصدر محذوف، ناصبه «اتَّخَذَ» أي: اتخذ سبيله في البحر اتَّخَذًا عَجَبًا، وعلى هذه الأقوال الثلاثة: يكون «في البحر» مفعولاً ثانياً لـ «اتَّخَذَ» إن عدّناها لمفعولين.

فصل

دلّت الروايات على أنه تعالى بيّن لموسى ﷺ أن هذا العالم موضعه مجمع البحرين، إلا أنه ما عيّن موضعاً، إلا أنه جعل انقلاب الحوت حياً علامة على مسكنه المعين، كمن يطلب إنساناً، فيقال له: إن موضعه محلّة كذا من كذا، فإذا انتهيت إلى المحلّة، فسل فلاناً عن داره، فأينما ذهب بك، فاتبعه؛ فإنك تصل إليه، فكذا هنا قيل له: إن موضعه مجمع البحرين، فإذا وصلت إليه، ورأيت انقلاب الحوت حياً، وطفّر إلى البحر، فيحتمل أنه قيل له: فهناك موضعه، ويحتمل أنه قيل له: فاذهب على موافقة ذلك الحوت؛ فإنك تجده.

وإذا عرفت هذا فنقول: إن موسى وفتاه، لما بلغا مجمع بينهما، طفرت السمكة إلى البحر، وسارت، وفي كيفية طفرها روايات.

فقيل: إن الفتى غسل السمكة، لأنها كانت مملحة، فطفرت وسارت.

وقيل: إن يوشع توضأ في ذلك المكان من عين تسمى «ماء الحياة» لا يصيب ذلك الماء شيئاً إلا حيي، فانتضح الماء على الحوت المالح، فعاش ووثب في الماء.

وقيل: انفجر هناك عين من الجئّة، ووصلت قطرات من تلك العين إلى السمكة،

وهي في المكتل، فاضطربت، وعاشت، فوثبت في البحر.

ثم قال تعالى: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾ أي: نسيا كيفية الاستدلال بهذه الحالة المخصوصة على الوصول إلى المطلوب، فإن قيل: انقلاب السمكة المألحة حيّة [حالة] عجيبة [فلما] جعل الله تعالى حصول هذه الحالة العجيبة دليلاً على الوصول إلى المطلوب، فكيف يعقل حصول النسيان في هذا المعنى؟

فالجواب^(١) أن يوشع كان قد شاهد المعجزات الباهرات من موسى - عليه الصلاة والسلام - كثيراً، فلم يبق لهذه المعجزات عنده وقع عظيم، فجاز حصول النسيان. وهذا الجواب فيه نظر.

قال ابن زيد: أي شيء أعجب من حوت يؤكل منه دهرًا، ثم صار حيًا بعدما أكل بعضه^(٢).

فصل في ذكر جواب آخر لابن الخطيب

قال ابن الخطيب^(٣): وعندي فيه جواب آخر، وهو أن موسى - عليه السلام - لما استعظم علم نفسه، أزال الله عن قلب صاحبه هذا العلم الضروري؛ تنبيهًا لموسى عليه السلام - على أن العلم لا يحصل البتة إلا بتعليم الله تعالى، وحفظه على القلب.

وقال البغوي^(٤): «نَسِيًا» تركا «حُوتَهُمَا»، وإنما كان الحوت مع يوشع، وهو الذي نسيه، وأضاف النسيان إليهما؛ لأنهما جميعاً لما تزوداه لسفرهما، كما يقال: خرج القوم إلى موضع كذا، وحملوا من الزاد كذا [وإنما حملهُ واحد منهم]. ثم قال: «واتخذ سبيله في البحر سرباً» قيل: تقديره سرب في البحر سرباً^(٥) [إلا أنه أقيم قوله: «فاتخذ» مقام قوله: «سرباً»، والسرب هو الذهاب ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَارِبٌ يَلْتَهَرُ﴾ [الرعد: ١٠].

وقيل: إن الله تعالى أمسك الماء عن الجري، وجعله كالطاق والكوة؛ حتى سرب الحوت فيه، وذلك معجزة لموسى أو الخضر - عليهما السلام -.

روي عن النبي ﷺ قال: انجاب الماء عن مسلك الحوت، فصار كوة، لم يلتئم، فدخل موسى الكوة على إثر الحوت، فإذا هو بالخضر^(٦).

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا﴾ أي: موسى وفتاه الموعد المعين، وهو الوصول إلى الصخرة بسبب النسيان المذكور، وذهبا كثيراً، وتعباً، وجاعاً.

﴿قَالَ لِفَتْنِهِ إِنَّا غَدَاةٌ نَا﴾ والغداة: ما يعد للآكل غدوة، والعشاء: ما يعد للآكل

(٤) ينظر: معالم التنزيل ١٧١/٣.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٢٥/٢١.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤٩/٨) عن ابن زيد. (٥) سقط من أ.

(٦) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٢٥/٢١) بمعناه.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ١٢٥/٢١.

عشية ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ أي: تعباً وشدة، وذلك أنه ألقى على موسى الجوع بعد مجاوزة الصخرة؛ ليتذكر الحوت، ويرجع إلى مطلبه، فقال له فتاه وتذكر: ﴿أَرَأَيْتَ إِذَا أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ الهمزة في «أَرَأَيْتَ» همزة الاستفهام، و «رَأَيْتَ» على معناه الأصلي، وجاء الكلام هذا على المتعارف بين الناس؛ فإنه إذا حدث لأحدهم أمر عجيب، قال لصاحبه: أَرَأَيْتَ ما حدث لي، كذلك هنا، كأنه قال: أَرَأَيْتَ ما وقع لي، إذا أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ، فحذف مفعول «أَرَأَيْتَ» لأنه - أي لأن قوله: «فإني نسيْتُ الحوت» - يدل عليه، أي: فقدته.

﴿وَمَا أَسْأَلُكَ إِلَّا الشَّيْطَانَ أَنْ أَذْكَرُ﴾ أي أذكر لك أمر الحوت.

﴿وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ ووجه كونه عجباً انقلابه من المكمل، وصيرورته حياً، وإلقاء نفسه في البحر على غفلةٍ منهما، ويكون المراد منه ما ذكرنا أنه تعالى جعل الماء عليه كالطاق والسرب، وقيل: تم الكلام عند قوله: ﴿وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ﴾، ثم قال: «عَجَبًا» أي أنه يعجب من رؤية تلك العجيبة، ومن نسيانه لها. وقيل: إن قوله «عَجَبًا» حكاية لتعجب موسى.

ثم قال موسى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ أي: نطلبه؛ لأنه أمارة الظفر بالمطلوب، وهو لقاء الخضر.

قوله: ﴿نَبْغِي﴾: حذف^(١) نافع وأبو عمرو والكسائي ياء «نَبْغِي» وقفاً، وأثبتوها وصلأً، وابن كثير أثبتها في الحاليين، والباقون حذفوها في الحاليين؛ اتباعاً للرسم، وكان من حقها الثبوت، وإنما حذفتم تشبيهاً بالفواصل، أو لأن الحذف يؤنس بالحذف، فإن «ما» موصولة حذف عائدها، وهذه بخلاف التي في يوسف [الآية: ٦٥]، فإنها ثابتة عند الجميع، كما تقدم.

قوله: «قصصاً» فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه مصدر في موضع الحال، أي: قاصين.

الثاني: أنه مصدر منصوب بفعل من لفظه مقدر، أي: يقصّان قصصاً.

الثالث: أنه منصوب بـ «ارتدّا» لأنه في معنى «فقصّاً».

قوله: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا﴾ الآية.

قيل: كان ملكاً من الملائكة، والصحيح ما ثبت في التواريخ، وصح عن النبي ﷺ أنه الخضر، واسمه بلياً بن ملكان.

وقيل: كان من نسل بني إسرائيل.

(١) ينظر: السبعة ٣٩١، ٤٠٣، والنشر ٣١٦/٢، والتيسير ١٤٧، والإنحاف ٢١٩/٢، والبحر ٩/١٣٩،

وقيل: كان من أبناء الملوك الذين زهدوا في الدنيا، والخضر لقب له، سمي بذلك؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما سمي خضرًا؛ لأنه جلس على قزوة بيضاء، فإذا هي تهتز تحته خضرًا»^(١).

وقال مجاهد: إنما سمي خضرًا؛ لأنه كان إذا صلى، اخضر ما حوله^(٢).

روي في الحديث أن موسى - عليه السلام - لما رأى الخضر - عليه السلام - سلم عليه، فقال الخضر: وأنت بأرضك السلام؟ قال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم، أتيتك؛ لتعلمني مما علمت رشداً^(٣).

فصل في بيان أن الخضر كان نبياً

قال أكثر المفسرين^(٤): إنه كان نبياً، واحتجوا بوجوه:

الأول: قوله: ﴿وَالْيَنَّةُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ والرحمة: هي النبوة؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْرٌ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦]. والمراد من هذه الرحمة النبوة، ولقائل أن يقول: سلمنا أن النبوة رحمة، ولكن لا يلزم بكل رحمة نبوة.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ وهذا يدل على أنه علمه لا بواسطة، ومن علمه الله شيئاً، لا بواسطة البشر، يجب أن يكون نبياً، وهذا ضعيف؛ لأن العلوم الضرورية تحصل ابتداء من عند الله، وذلك لا يدل على النبوة.

الثالث: قول موسى - عليه السلام -: «هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً» والنبى لا يتبع غير النبى في التعلم.

وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن النبى لا يتبع غير النبى في العلوم التي باعتبارها صار نبياً، [أما في غير تلك العلوم فلا]^(٥).

الرابع: أن ذلك العبد أظهر الترفع على موسى، فقال: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِط بِهِ خُبْرًا﴾ فأمّا موسى، فإنه أظهر التواضع له؛ حيث قال: ﴿وَلَا أَتَعِصِي لَكَ أَمْرًا﴾ وذلك يدل على أن ذلك العالم كان فوق موسى، ومن لا يكون نبياً، لا يكون فوق النبى، وذلك أيضاً ضعيف؛ لأنه يجوز أن يكون غير النبى فوق النبى في علوم لا تتوقف نبوته عليها.

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤٢٤) وعزاه إلى ابن عساكر عن ابن عباس.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤٢٤) وعزاه إلى سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن عساكر.

(٣) فقدم تخريجه وهو في الصحيحين. (٤) ينظر: الفخر الرازي ١٢٦/٢١.

(٥) سقط من أ.

فإن قيل: إنه يوجب تنفيراً.

فالجواب: وتكليمه بغير واسطة يوجب التنفير.

فإن قالوا: هذا لا يوجب التنفير، فكذلك فيما ذكره.

الخامس: احتج الأصم بقوله: «وما فعلته عن أمري» أي: فعلته بوحى الله تعالى، وذلك يدل على النبوة، وهذا ضعيف أيضاً.

روي أن موسى - عليه السلام - لما وصل إليه، فقال: السلام عليك، فقال: وعليك السلام، يا نبي بني إسرائيل، فقال موسى: من عرفك هذا؟ قال: الذي بعثك إلي^(١)؛ وهذا يدل على أنه إنما عرف ذلك بالوحي، والوحي لا يكون إلا إلى النبي ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون ذلك من باب الكرامات؟

قال البغوي^(٢): ولم يكن الخضر نبياً عند أكثر أهل العلم.

قوله: ﴿الَّذِي رَحِمَهُ مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ أي: علم الباطن إلهاماً.

و «عِلْماً»: مفعول ثان لـ «عَلَّمْنَاهُ» قال أبو البقاء^(٣): «ولو كان مصدراً، لكان تعليماً» يعني: لأن فعله على «فعل» بالتشديد، وقياس مصدره «التَّعْيِيل».

و «مِنْ لَدُنَّا» يجوز أن يتعلق بالفعل قبله، أو بمحذوف على أنه حال من «عِلْماً».

قوله: (على أن تعلمني): في موضع الحال من الكاف في «أَتَّبِعْكَ» أي: أَتَّبِعْكَ [بإذلال لي علمك].

قوله: «رُشِداً» مفعول ثان لـ «تَعَلَّمْنِي» لا لقوله: «مِمَّا عَلَّمْتَ» قال أبو البقاء^(٤):

«لأنه لا عائد إذن على الذي» يعني أنه إذا تعدى لمفعول ثان غير ضمير الموصول، لم يجز أن يتعدى لضمير الموصول؛ لثلاث يتعدى إلى ثلاثة، ولكن لا بد من عائد على الموصول.

وقد تقدّم خلاف القراء في «رُشِداً» في سورة الأعراف [الآية: ١٤٦]، وهل هما بمعنى واحد أم لا؟

وقوله: رشداً أي: علماً ذا رشد.

قال القفال^(٥): قوله «رُشِداً» يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون «الرُشْدُ» راجعاً إلى الخضر، أي: ممّا علمك الله، وأرشدك به.

والثاني: أن يرجع إلى موسى، أي: على أن تعلمني، وتُرشدني ممّا علّمت.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: معالم التنزيل ١٧٣/٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: الإملاء ١٠٦/٢.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ١٢٨/٢١.

فصل في أدب موسى - عليه السلام - في تعلّمه من الخضر

دلّت هذه الآية على أنّ موسى - عليه السلام - راعى أنواعاً كثيرة من الأدب واللطف عندما أراد أن يتعلّم من الخضر.

منها: أنه جعل لنفسه تبعاً له في قوله: «هَلْ أَتَبَعَكَ».

ومنها: أنّه استأذن في إثبات هذه التبعية؛ كأنه قال: تأذن لي على أن أجعل نفسي تبعاً لك، وهذه مبالغة عظيمة في التواضع.

ومنها: قوله «على أن تعلمني» وهذا إقرار منه على نفسه بالجهل، وعلى أستاذه بالعلم.

ومنها: قوله: «مِمَّا عَلَّمْتَ» وصيغة «مِنْ» للتبعية، فطلب منه تعليم بعض ما علّم، وهذا أيضاً إقرار بالتواضع، كأنه يقول: لا أطلب منك أن تجعلني مساوياً لك في العلم، بل أطلب منك أن تعطيني جزءاً من الجزء، مِمَّا عَلَّمْتَ.

ومنها: أن قوله: «مِمَّا عَلَّمْتَ» اعتراف بأنّ الله تعالى علّمه ذلك العلم.

ومنها: قوله «رُشِداً» طلب منه الإرشاد والهداية.

ومنها أنّ قوله: «تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ» طلب منه أن يعامله بمثل ما عامله الله به، أي: يكون إنعامك عليّ عند تعليمك إياي شبيهاً بإنعام الله عليك في هذا التعليم.

ومنها: قوله: «هَلْ أَتَبَعَكَ» يدل على طلب متابعته مطلقاً في جميع الأمور غير مقيد بشيءٍ دون شيءٍ.

ومنها: أنه ثبت [في الأخبار]^(١) أنّ الخضر عرف أولاً أنّه موسى صاحب التّوراة، وهو الرجل الذي كلّمه الله من غير واسطة، وخصّه بالمعجزات القاهرة الباهرة، ثم إنّه - عليه السلام - مع هذه المناصب الرفيعة والدّرجات العالية الشّريفة أتى بهذه الأنواع الكثيرة من التواضع؛ وذلك يدلّ على كونه - عليه السلام - آتياً في طلب العلم أعظم أبواب المبالغة في التواضع، وهذا هو اللائق به؛ لأنّ كلّ من كانت إحاطته بالعلوم التي علم ما فيها من البهجة والسعادة أكثر، كان طلبه له أشدّ، وكان تعظيمه لأرباب العلم أكمل وأشدّ.

ومنها: قوله: «هَلْ أَتَبَعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي» فأثبت أولاً كونه تبعاً، ثم طلب منه ثانياً أن يعلمه، وهذا منه ابتداء بالخدمة، ثم في المرتبة الثانية، طلب منه التعليم.

ومنها: قوله: «هَلْ أَتَبَعَكَ» لم يطلب على المتابعة إلاّ التعليم، كأنه قال: لا أطلب منك على هذه المتابعة المال والجاه، ولا عوض لي إلاّ طلب العلم.

فصل

روي أنه لما قال موسى^(١): ﴿هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾، قال له الخضر: كفى بالثوراة علماً، وبيني وإسرائيل شغلاً، فقال له موسى: إن الله أمرني بهذا، فحيثذا قال له: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، وإنما قال ذلك؛ لأنه علم أنه يرى معه أموراً كثيرة منكراً، بحسب الظاهر، ولا يجوز للأنبياء أن يصبروا على المنكرات، ثم بين عذره في ترك الصبر، فقال: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾، أي: علماً.

واعلم أن المتعلم على قسمين: متعلم ليس عنده شيء من المعلوم، ولم يمارس الاستدلال، ولم يتعود التقرير، والاعتراض، ومتعلم حصل العلوم الكثيرة، ومارس الاستدلال والاعتراض، ثم إنه يريد أن يخالط إنساناً أكمل منه؛ ليبلغ درجة الكمال، فالتعلم في حق هذا القسم الثاني شاق شديد؛ لأنه إذا رأى شيئاً، أو سمع كلاماً، فربما يكون ذلك منكراً بحسب الظاهر، إلا أنه في الحقيقة صواب حق، فهذا المتعلم لأجل أنه ألف الكلام والجدال، يغتر بظاهره، ولأجل عدم كماله، لا يقف على سره وحقيقته، فيقدم على النزاع، والاعتراض، والمجادلة، وذلك مما يشغل سماعه على [الأستاذ]^(٢) المتبحر، فإذا اتفق مثل هذه الواقعة مرتين أو ثلاثة، حصلت الثفرة التامة والكراهة الشديدة العظيمة، وإلى هذا، أشار الخضر بقوله: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ أي أنه ألف الإثبات والإبطال، والاستدلال والاعتراض.

وقوله: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ إشارة إلى كونه غير عالم بالحقائق، وقد تقدم أنه متى حصل الأمران، [عسر]^(٣) السكوت، وعسر التعلم، وانتهى الأمر بالآخرة إلى الثفرة التامة، وحصول التقاطع.

قوله: «خُبْرًا»: فيه وجهان:

الأول: أنه تمييز لقوله «تَحِطُ» وهو منقول من الفاعلية؛ إذ الأصل: مما لم يحط به خبرك.

والثاني: أنه مصدر لمعنى لم تحط؛ إذ هو في قوة: لم يخبره خبراً، وقرأ^(٤) الحسن «خُبْرًا» بضمين.

فصل في أن الاستطاعة تحصل قبل الفعل

قال ابن الخطيب^(٥): احتج أصحابنا بقوله: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ على أن الاستطاعة تحصل قبل الفعل.

(١) ينظر: معالم التنزيل ١٧٣/٣.

(٢) في أ: الإنسان.

(٣) ينظر: الفخر الرازي ١٢٩/٢١.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٢٠/٢. البحر ١٤٠/٦.

والدر المصون ٤٧٢/٤.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ١٢٩/٢١.

(١) ينظر: معالم التنزيل ١٧٣/٣.

(٢) في أ: الإنسان.

(٣) في ب: صعب.

وقالوا: لو كانت الاستطاعة على الفعل حاصلة قبل [حصول الفعل]^(١)، لكانت الاستطاعة على الصَّبْر حاصلة لموسى قبل حصول الصَّبْر، فيلزم أن يكون قوله: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ كذباً، ولما بطل ذلك، علمنا أن الاستطاعة لا توجد قبل الفعل. أجاب الجبائي بأن المراد من هذا القول: أنه يثقل عليه الصَّبْر؛ لا أنه لا يستطيعه، يقال في العرف: «إن فلاناً لا يستطيع أن يرى فلاناً، ولا أن يجالسه» إذا كان يثقل عليه ذلك.

ونظيره قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] أي كان يشق عليهم الاستماع.

وأجيب بأن هذا عدولٌ عن الظاهر من غير دليل، وأنه لا يجوز، ومما يؤكد استدلال الأصحاب قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ استبعد حصول الصبر على ما لا يقف الإنسان على حقيقته، ولو كانت الاستطاعة قبل الفعل لكانت القدرة على الفعل حاصلة قبل حصول ذلك العلم، ولو كان كذلك لما كان حصول الصبر عند عدم ذلك العلم مستبعداً؛ لأن القادر على الفعل لا يبعد منه إقدامه على ذلك الفعل ولما حكم الله تعالى باستبعاده، علمنا أن الاستطاعة، تحصل قبل الفعل.

قوله: ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾. قال ابن الخطيب: احتج الطاعنون في عصمة الأنبياء بهذه الآية؛ فقالوا إن الخضر قال لموسى: إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ معي صبراً، وقال موسى: ستجدني إن شاء الله صابراً، وكل واحد من هذين القولين مكذوبٌ للآخر، فليزِم إلحاق الكذب بأحدهما، وعلى التقديرين، فيلزم صدور الكذب عن الأنبياء - عليهم السلام -.

وأجيب بأنه يحمل قوله: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ على الأكثر والأغلب، وعلى هذا، فلا يلزم ما ذكره، وقد يجاب بجواب آخر، وهو أن موسى - عليه السلام - استثنى في جوابه، فقال: ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ وعلى هذا، فلا يلزم ما ذكره. قوله: ﴿وَلَا أَعْصِي﴾ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنها لا محل لها من الإعراب لاستثناها، وفيه بعد.

الثاني: أنها في محل نصب؛ عطفاً على ستجدني؛ لأنها منصوبة المحل بالقول. وقال أبو حيَّان: ويجوز أن يكون معطوفاً على «ستجدني» فلا يكون له محل من الإعراب، وهذا سهو؛ فإن «ستجدني» منصوب المحل؛ لأنه منصوب بالقول، فكذلك ما عطف عليه، ولكن الشيخ رأى كلام الزمخشري كذلك، ولم يتأمله، فتبعه في ذلك، فمن ثم جاء السهو قال الزمخشري: «ولا أَعْصِي» في محل نصب عطفاً على «صَابِرًا» أي:

(١) في ب: الصبر.

ستجدني صابراً، وغير عاصٍ أو «لا» في محل رفع عطفاً على «ستجدني» .
الثالث : أنه في محل نصب على «صابراً» كما تقدّم تقريره .

فصل

دلّ قوله : ﴿وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ على أنّ ظاهر الأمر للوجوب، وأن تارك المأمور به عاصٍ، والعاصي يستحق العقاب؛ كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن : ٢٣] .

فصل

قوله الخضر لموسى : «وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً» نسيه إلى قلة العلم، فقول موسى : ستجدني إن شاء الله صابراً ولا أعصي لك أمراً تواضع شديد، وإظهار للتحمل الثام، وذلك يدل على أنّ الواجب على المتعلّم إظهار التواضع بكلّ الغايات، وأمّا المعلم فإن رأى أنّ في التخليط على المتعلّم ما يفيد نفعاً وإرشاداً إلى الخير، فالواجب عليه ذكره، فإنّ السكوت عنه يوقع المتعلّم في الغرور، وذلك يمنع من التعلّم .
قوله : «فإن اتّبعتني» أي صحبتني، ولم يقل : اتّبعتني، ولكن جعل الاختيار إليه، إلا أنّه شرط عليه شرطاً، فقال : «فلا تسألني» تقدّم خلاف القراء في هذا الحرف، في سورة «هود»^(١) .
وقرأ أبو جعفر وابن عامر - هنا - بفتح السين، واللام، وتشديد النون من غير همز، وبغير ياء، وروي عن ابن عامر، ونافع كذلك مع الياء، والمعنى : لا تسألني : لا تستخبرني حين ترى مني ما لم تعلم وجهه حتّى أكون أنا المبتدئ بتعليمك إيّاه، وإخبارك به، وهذا معنى قوله : ﴿حَتَّىٰ أَخْبَرَكَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ أي : أبتدئ بذكره، فأبين لك شأنه .
قوله : ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ الآية .

اعلم أنّ موسى - عليه السلام - وذلك العالم، لما تشارطا على الشرط المذكور، سارا فانتھيا إلى موضع، احتاجا فيه إلى ركوب السفينة، فوجدا سفينة، فكلموهم أن يحملوهم، فعرفوا الخضر، [فحملوهم]^(٢) من غير نول، فلما لجّوا البحر، أقدم ذلك العالم على خرق السفينة .

قال ابن الخطيب^(٣) : لعلّه أقدم على إخراج مكان في السفينة؛ لتصير السفينة بذلك السبب معيبة ظاهرة العيب، فلا يتسارع به إلى أهلها الغرق فعند ذلك قال له موسى : «أَخْرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا» [لما رأى موسى - عليه السلام - ذلك الأمر المنكر بحسب الظاهر نسي الشرط المتقدم؛ فلماذا قال ما قال]^(٤) .

(٣) ينظر: الفخر الرازي ١٣١/٢١ .

(١) آية رقم : (٤٢) .

(٤) سقط من أ .

(٢) في أ : فأخذوهم .

وفي اللام وجهان:

أحدهما: هي لام العلة.

والثاني: هي لام الصَّيرورة، وقرأ الأخوان^(١): «لِيَغْرَقَ» بفتح الياء من تحت، وسكون الغين، وفتح الراء، «أَهْلُهَا» بالرفع فاعلاً، والباقون بضمّ التاء من فوق، وكسر الراء، أي: لتغرق أنت أهلها، بالنصب مفعولاً به، والحسن وأبو رجاء كذلك، إلا أنّهما شدّدا الراء.

والسَّفِينَةُ معروفة، وتجمع على سفنٍ وسفائن، نحو: صحيفة وصحف وصحائف، وتحذف منها التاء مراداً بها الجمع، فتكون اسم جنس؛ نحو: ثمر [وقمح]^(٢)، إلا أنه هذا في المصنوع قليل جداً، نحو: جَرَّةٌ وجِرٌّ، وعمامة وعمام، قال الشاعر: [الوافر]

٣٥٤٧ - مَتَى تَأْتِيهِ تَأْتِي لُجٍّ بَخْرٍ تَقَازِفُ فِي غَوَارِبِهِ السَّفِينُ^(٣)

واشتقاقها من السَّفْنِ، وهو القشر؛ لأنها تقشر الماء، كما سميت «بِثَّتْ مَخِرٌ» لأنها تمخرُ الماء، أي: تشقّه.

قوله: «إِمْرَأٌ» أي شيئاً عظيماً، يقال: أَمِرَ الأمرُ، أي: عظم وتفاقم، قال: [الرجز]

٣٥٤٨ - دَاهِيَةٌ دَهِيَاءٌ إِذَا إِمْرَأُ^(٤)

والإمْرُ في كلام العرب: الدَّاهِيَةُ، وأصله كل شيءٍ شديدٌ كثيرٌ، يقال: أمر القوم: إذا كثروا، واشتدَّ أمرهم.

ومعنى الآية: لقد جئت شيئاً منكرًا.

وقال القتيبي: «إِمْرَأٌ» أي عظيماً عجباً منكرًا.

روي أن الخضر، لما [خرق]^(٥) السَّفِينَةَ لم يدخلها الماء^(٦).

وروي أن موسى لما رأى ذلك أخذ ثوبه، وحشا به الخرق^(٧).

قوله: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ أي: قال ذلك الخضر، قال موسى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾.

(١) ينظر: السبعة ٣٩٥، والتيسير ١٤٤، والحجة ٤٢٣، والإتحاف ٢/٢٢١، والحجة للقراء السبعة ٥/١٥٨، وإعراب القراءات ١/٤٠٣، ٤٠٤، والنشر ٣١٣، والشواذ ٨١، والقرطبي ١١/١٥، والبحر ١٤١/٦.

(٢) في أ: وبلع.

(٣) ينظر البيت في البحر ٦/١٣٤، الدر المصون ٤/٤٧٣.

(٤) ينظر البيت في الطبري ١٥/١٦٩، والصحاح (أمر)، واللسان (أمر)، والتاج (أمر) والقرطبي ١١/١٩.

(٥) في أ: دخل.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: معالم التنزيل ٣/١٧٤.

قال ابن عباس^(١): إنه لم ينس، ولكنه من معاريض الكلام، فكأنه نسي شيئاً آخر.
وقيل: معناه: بما تركت من عهدك، والنسيان التَّرك.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «كانت الأولى من موسى نسياناً، والوسطى شرطاً، والثالثة عمداً»^(٢).

فصل في الرد على الطاعنين في عصمة الأنبياء

قال ابن الخطيب^(٣): احتجَّ الطَّاعِنُونَ في عصمة الأنبياء بهذه الآية من وجهين:

أحدهما: أنه ثبت بالدليل أن ذلك العالم كان نبياً، ثم قال موسى: «أخْرِقْتَهَا، لَتُفْرِقَ أَهْلُهَا»، فإن صدق موسى في هذا القول، دلَّ ذلك على صدور الذنب العظيم من ذلك النبي، وإن كذب، دلَّ ذلك على صدور الذنب [العظيم]^(٤) من موسى.

والثاني: أنه التزم أنه لا يعترض على ذلك العالم، وجرت العهود المذكورة بذلك، ثم إنه خالف تلك العهود، وذلك ذنب.

فالجواب عن الأول: أن موسى، لما شاهد منه الأمر الخارج عن العادة، قال هذا الكلام، لا لأجل أنه اعتقد فيه أنه فعل قبيحاً، بل إنه أحبَّ أن يقف على وجهه وسببه، وقد يقال في الشيء العجيب الذي لا يعرف سببه: إنه إمْر.

وعن الثاني: أنه إنما خالف الشرط؛ بناءً على النسيان، ثم إنه تعالى حكى عن ذلك العالم أنه [لما خالف الشرط] لم يزد على أن قال: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، فعندها اعتذر موسى بقوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ أراد أنه نسي وصيته، ولا مؤاخذه على الناسي، ﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ أي: لا تكلفني مشقة، يقال: أرهقه عسراً وأرهقته عسراً، أي: كلفته ذلك. لا تضيق عليّ أمري، لا تعسر متابعتك [ويسرها عليّ]^(٥) بالإغضاء، وترك المناقشة، وعاملني باليسر، ولا تعاملني بالعسر.

و «عُسْرًا»: مفعول ثانٍ لـ «تُرْهِقْنِي» من أرهقه كذا، إذا حمَّله إياه، وغشَّاه به، و «ما» في «يَمَا نَسِيتُ» مصدرية، أو بمعنى «الذي» والعائد محذوف.

وقرأ أبو جعفر: «عُسْرًا» بضم السين، حيث وقع.

قوله: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ الآية.

اعلم أنَّ لفظ الغلام قد يتناول الشاب البالغ، وأصله من الاغْتلام، وهو شدة

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» (١١/١٤) والبخاري (٣/١٧٤).

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٢١/١٣١. (٤) زيادة من ب.

(٥) سقط من أ.

السُّبْقِ، وذلك إنما يكون في الشُّباب، وقد يتناولُ هذا اللفظُ الصبي الصغير، وليس في القرآن كيف لقيه: هل كان يلعبُ مع الغلمان، أو كان منفرداً؟ أو هل كان مسلماً، أو كان كافراً؟ أو هل كان بالغاً، أو صغيراً؟ لكن اسم الغلام بالصَّغِيرِ أَلْيَقُ، وإن احتمل الكبير، إلا أن قوله: «بغير نفسٍ» أَلْيَقُ بالبالغ منه بالصبي؛ لأن الصبي لا يقتل^{(١)(٢)}.

قال ابن عباس^(٣): لم يكن نبي الله يقول: أقتلت نفساً زكيةً بغير نفسٍ إلا وهو صبيٌّ لم يبلغ^(٤).

وكيفية قتله، هل كان بحزّ رأسه، أو بضرب رأسه بالجدار، أو بطريق آخر؟ فليس في لفظ القرآن ما يدلُّ على شيءٍ من هذه الأقسام، لكنّه روي في الحديث عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال: قال النبي ﷺ: «إنَّ الغلام الذي قتله الخضرُ، طبع كافراً، ولو عاش، لأرهُقُ والديه طغياناً وكفراً»^(٥).

فإن قيل: إنَّ موسى استبعد أن يقتل النفس إلا لأجل القصاص، وليس الأمر كذلك، لأنه قد يحلُّ دمه بسبب آخر.

فالجواب: أنَّ السَّببَ الأقوى هو ذاك.

قوله: ﴿زَكِيَّةٌ﴾: قرأ^(٦) «زَاكِية» بالْف وتخفيف الياء: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وبدون الألف وتشديد الياء: الباقون، فمن قرأ «زَاكِية» فهو اسمُ فاعلٍ على أصله، ومن قرأ «زَكِيَّةً» فقد أخرجه إلى فعيلة للمبالغة.

قال الكسائي والفراء: معناهما واحدٌ؛ مثل القاسية والقسيّة، وقال أبو عمرو بن العلاء: الزَّاكِية: التي لم تذنّب قطّ، والزَكِيّة: التي أذنبت ثم تابت.

[والغلام: من لم يبلغ]. وقد يطلق على البالغ الكبير. فقيل: مجازاً باعتبار ما كان. ومنه قول ليلي: [الطويل]

٣٥٤٩ - شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الَّذِي قَدْ أَصَابَهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاةَ شَفَاهَا^(٧)
وقول الآخر: [الطويل]

(١) في أ: يعقل. (٢) في ب: يقتل.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٧٤/٣.

(٤) ذكره البغوي في «تفسيره» ١٧٥/٣.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٧٠٥) والترمذي (٣١٥٠) وأحمد (١٢١/٥) وابن أبي عاصم (٨٦/١) من حديث أبي بن كعب.

(٦) ينظر: السبعة ٣٩٥، والحجة، والإتحاف ٢٢١/٢، والتيسير ١٢٤، والنشر ٢١٦/٢، وإعراب القراءات ٤٠٥/١، والقرطبي ١٥/١١، والبحر ١٤٢/٦، والدر المصون ٤٧٣/٤.

(٧) تقدم.

٣٥٥٠ - تَلَقَّ ذُبَابٌ السَّيْفِ عَنِّي فَلِإِنِّي غُلَامٌ إِذَا هُوَ جَيْثٌ لَسْتُ بِشَاعِرٍ^(١)

وقيل : بل هو حقيقة ، لأنه من الاغتيال وهو الشُّبُّ ، وذلك إنما يكون في الشاب المحتمل ، والذي يظهر أنه حقيقة فيهما عند الاطلاق ، فإذا أريد أحدهما ، قيد كقوله : «لغلامَيْنِ يَتِيمَيْنِ» وقد تقدّم ترتيب أسماءِ الآدمي من لدن هو جنينٌ إلى أن يصير شيخاً ، والله الحمد ، في آل عمران .

قال الزمخشري : «فإن قلت : لم قال : «حتى إذا ركبنا في السفينة خرقها» بغير فاءٍ ، و «حتى إذا لقيا غلاماً ، فقتله» بالفاء ؟ قلت : جعل «خرقها» جزاء للشرط ، وجعل «قتله» من جملة الشرط معطوفاً عليه ، والجزء «قال : أقتلت» فإن قلت : لم خولف بينهما ؟ قلت : لأنّ الخرق لم يتعقّب الركوب ، وقد تعقّب القتل لقاء الغلام» .

قوله : بغيرِ نفسٍ فيه ثلاثة أوجه :

الأول : أنها متعلقة بـ «قتلت» .

الثاني : أنها متعلقة بمحذوف ، على أنها حال من الفاعل ، أو من المفعول ، أي : قتله ظالماً ، أو مظلوماً ، كذا قدره أبو البقاء^(٢) ، وهو بعيد جداً .

الثالث : أنها صفة لمصدر محذوف ، أي : قتلاً بغير نفس .

قوله : «نُكْرًا» قرأ نافع^(٣) ، وأبو بكر ، وابن ذكوان بضمّتين ، والباقيون بضمّة وسكون ، وهما لغتان ، أو أحدهما أصلٌ ، و «شَيْئًا» : يجوز أن يراد به المصدر ، أي : مجيئاً نكراً ، وأن يراد به المفعول به ، أي : جئت أمراً منكراً ، وهل النكر أبلغ من الإمر ، أو بالعكس ؟ فقيل : الإمر أبلغ ؛ لأنّ قتل أنفس بسبب الخرق أعظم من قتل نفس واحدة وأيضاً : فالإمر هو الداهية العظيمة فهو أبلغ من النكر ، وقيل : النكر أبلغ ، لأن معه القتل الحتم ، بخلاف خرق السفينة ، فإنه يمكن تداركه ؛ ولذلك قال : «أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ» ولم يأت بـ «لَكَ» مع «إمراً» ؛ لأن هذه اللفظة تؤكد التوبيخ .

وقيل : زاد ذلك ، لأنّه نقض العهد مرّتين ، فقال الخضر لموسى - عليهما السلام - : «أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا» فعند ذلك قال موسى : ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّحْهُ﴾ وهذا كلام نادم .

قوله : ﴿فَلَا تُصَحِّحْهُ﴾ : العامة على «تصاحبني» من المفاعلة ، وعيسى ويعقوب : «فلا تصحّبني» من صحبه يصحبه .

(١) ينظر البيت في البحر المحيط ١٤١/٦ ، روح المعاني ٣٣٨/١٥ ، الدر المنصون ٤٧٤/٤ .

(٢) ينظر : الإملاء ١٠٦/٢ .

(٣) ينظر : السبعة ٣٩٥ ، والنشر ٢١٦/٢ ، والتيسير ١٤٤ ، والحجة ٤٢٤ ، والحجة للقراء السبعة ١٥٩/٥ ، والإتحاف ٢٢١/٢ ، وإعراب القراءات ٤٠٦/١ ، والبحر ١٤٢/٦ ، والدر المنصون ٤٧٤/٤ .

وأبو عمرو في^(١) رواية، وأبي بضم التاء من فوق، وكسر الحاء، من أصحاب يصحب، ومفعوله محذوف، تقديره: فلا تصحبني نفسك، وقرأ أبي «فلا تصحبني علمك» فأظهر المفعول.

قوله: «مِنْ لَدُنِّي» العامة على ضم الدال، وتشديد النون، وذلك أنهم أدخلوا نون الزيادة أعني الوقاية على «لَدُنْ» لتقيها من الكسر؛ محافظة على سكونها، حووظ على سكون نون «مِنْ» و «عَنْ» فألحقت بهما نون الوقاية، فيقولون: مَنِّي وعَنِّي بالتشديد.

ونافع^(٢) بتخفيف النون، والوجه فيه: أنه لم يلحق نون الوقاية لـ «لَدُنْ» إلا أن سيبويه^(٣) منع من ذلك وقال: «لا يجوز أن تأتي بـ «لَدُنْ» مع ياء المتكلم، دون نون وقاية» وهذه القراءة حجة عليه، فإن قيل: لم لا يقال: إن هذه النون نون الوقاية، وإنما اتصلت بـ «لَدُنْ» لغة في «لَدُنْ» حتى يتوافق قول سيبويه، مع هذه القراءة؟ قيل: لا يصح ذلك من وجهين:

أحدهما: أن نون الوقاية، إنما جيء بها؛ لتقي الكلمة الكسر؛ محافظة على سكونها، ودون النون لا سكون؛ لأن الدال مضمومة، فلا حاجة إلى النون.

الثاني: أن سيبويه يمنع أن يقال: «لَدُنِّي» بالتخفيف.

وقد حذفت النون من «عَنْ» و «مِنْ» في قوله: [الرمل]

٣٥٥١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي^(٤)
وقرأ أبو بكر بسكون الدال، وتخفيف النون، لكثرة ألزم الدال الضمة منبهة على الأصل.

ولكن تحتل هذه القراءة أن تكون النون فيها أصلية، وأن تكون للوقاية على أنها دخلت على «لد» الساكنة الدال، لغة في «لَدُنْ» فالتقى ساكنان، فكسرت نون الوقاية على أصلها، وإذا قلنا بأن النون أصلية، فالسكون تخفيف؛ كتسكين ضاد «عضد» وبابه واختلف القراء في هذا الإشمام، فقائل: هو إشارة بالعضو من غير صوت، كالإشمام الذي في الوقف، وهذا هو المعروف، وقائل: هو إشارة للحركة المدركة بالحس، فهو

(١) ينظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٢٢، والنشر ٢/٣١٣، والشواذ ٨١، والقرطبي ١١/١٧، والبحر ٦/١٤٢، والدر المصون ٤/٤٧٤.

(٢) ينظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٦، والحجة ٤٢٥، والنشر ٢/٣١٣، والتيسير ١٤٥، والإتحاف ٢/٢٢٢، والحجة للقراء السبعة ٥/١٦٠، وإعراب القراءات ١/٤٠٧، والقرطبي ١١/١٧، والبحر ٦/١٤٢، والكشاف ٢/٧٣٦، والدر المصون ٤/٤٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٨٦ - ٣٨٧.

(٤) ينظر البيت في شرح ابن عقيل ١/١١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٥، الأشموني ١/١٢٤، التصريح ١/١١٢، الخزانة ٢/٣٨٠، الدر المصون ٤/٤٧٥.

كالرؤم في المعنى، يعني: أنه إتيان ببعض الحركة، وقد تقدّم هذا محرراً في يوسف عند قوله ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، وفي قوله في هذه السورة «من لدنه» في قراءة شعبة أيضاً، وتقدّم بحث يعود مثله هنا.

وقرأ^(١) عيسى وأبو عمرو في رواية «عُذْرًا» بضمّتين، وعن أبي عمرو أيضاً «عذري» مضافاً لياء المتكلم.

و «مِنْ لَدُنِّي» متعلق بـ «بَلَّغْتَ» أو بمحذوف على أنه حال من «عُذْرًا».

فصل في معنى الآية

قال ابن عباس: معناه: أعذرت فيما بيني وبينك^(٢).

وقيل: حدّرتني أني لا أستطيع معك صبراً.

وقيل: اتّضح لك العذر في مفارقتي.

والمراد أنه مدحه بهذه الطريقة من حيث إنه احتمله مرّتين أولاً وثانياً.

روى ابن عباس عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْنَا، وَعَلَى مُوسَى» وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بدأ بنفسه «لولا أنه عجّل، لرأى العجب، ولكنّه أخذته من صاحبه ذمامة، قال: «إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا، فَلَا تُصَاحِبْنِي، قَدْ بَلَغْتَ مِنَ لَدُنِّي عُذْرًا؛ فلو صبر، لرأى العجب»^(٣).

قوله: ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا﴾ الآية.

قال ابن عباس: هي أنطاكية^(٤).

وقال ابن سيرين^(٥): هي [الأبلّة]^(٦)، وهي أبعد الأرض من السماء وقيل: برّقة.

وعن أبي هريرة^(٧): بلدة بالأندلس.

﴿اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا﴾ قال أبي بن كعب عن النبي ﷺ: حتّى إذا أتيا

أهل قرية لثاماً، فطافا في المجلس فاستطعما أهلها، فأبوا أن يضيقوهما^(٨).

وروي أنهما طافا في القرية، فاستطعماهم، فلم يطعموهما، فاستضافاهم، فلم

يضيقوهما.

(١) ينظر: القرطبي ١٧/١١، والبحر ٦/١٤٢، والدر المصنوع ٤/٤٧٥.

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٧٥/٣). (٣) تقدم.

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤٢٩) وعزاه إلى ابن أبي حاتم من طريق قتادة عن ابن عباس.

(٥) ينظر: معالم التنزيل ٣/١٧٥. (٦) في ب: الأيلة.

(٧) ينظر: معالم التنزيل ٣/١٧٥.

(٨) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٤٢٩) وعزاه إلى الديلمي.

قال قتادة: شرُّ القرى التي لا تضيِّف الضَّيف^(١).

وروي عن أبي هريرة: «أطعمتهما امرأة من أهل بربر بعد أن طلبا من الرِّجال، فلم يطعموهما؛ فدعوا لنسائهم، ولعنا رجالهم»^(٢).

قوله: ﴿أَسْتَظَمَّ أَهْلَهَا﴾: جواب «إذا» أي: سألاهم الطعام، وفي تكرير «أهلها» وجهان:

أحدهما: أنه توكيد من باب إقامة الظاهر مقام المضمر؛ كقوله: [الخفيف]

٣٥٥٢ - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَنْبِئُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَقَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ^(٣)
وقول الآخر: [الكامل]

٣٥٥٣ - لَيْتَ الْغُرَابَ عِدَاةً يَنْعُبُ دَائِمًا كَانَ الْغُرَابُ مُقَطَّعَ الْأَوْدَاجِ^(٤)

والثاني: أنه للتأسيس؛ وذلك أن الأهل المأثنين ليسوا جميع الأهل، إنما هم البعض؛ إذ لا يمكن أن يأتينا جميع الأهل في العادة في وقت واحد، فلما ذكر الاستطعام، ذكره بالنسبة إلى جميع الأهل، كأنهما تتبعوا الأهل واحداً واحداً، فلو قيل: استطعماهم، لاحتمل أن الضمير يعود على ذلك البعض المأثني، دون غيره، فكرر الأهل لذلك.

فإن قيل: الاستطعام ليس من عادة الكرام، فكيف أقدم عليه موسى، مع أن موسى كان من عادته طلب الطعام من الله تعالى، كما حكى عنه قوله: ﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].

فالجواب^(٥): أن إقدام الجائع على الاستطعام أمرٌ مباح في كلِّ الشرائع، بل ربّما وجب عند خوف الضرر الشديد.

فإن قيل: إن الضيافة من المندوبيات، فتركها ترك المندوب، وذلك أمرٌ غير منكر، فكيف يجوز من موسى - عليه السلام - مع علوّ منصبه أن يغضب عليهم الغضب الشديد الذي لأجله ترك العهد الذي التزمه مع ذلك العالم في قوله: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّبْنِي﴾.

وأيضاً مثل هذا الغضب لأجل ترك الأكل في ليلة واحدة، لا يليق بأدوّن الناس فضلاً عن كليم الله؟.

فالجواب: أن الضيافة قد تكون من الواجبات، بأن كان الضيف قد بلغ في الجوع إلى حيث لو لم يأكل، لهلك، وإذا كان كذلك، لم يكن الغضب الشديد لأجل ترك

(١) ينظر: البغوي (٣/ ١٧٥).

(٢) تقدم برقم ٥١٩.

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ١٧٥).

(٤) ينظر: الفخر الرازي ١٣٣/ ٢١.

(٥) تقدم.

الأكل [ليلة]^(١)، بل كان لأجل تركهم الواجب عليهم.

فإن قيل: إنه ما بلغ في الجوع إلى حد الهلاك؛ بدليل أنه قال: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، ولو كان بلغ في الجوع إلى حد الهلاك، لما قدر على ذلك العمل، فكيف يصح منه طلب الأجرة؟

فالجواب: لعل ذلك الجوع كان شديداً، إلا أنه ما بلغ حد الهلاك.

قوله: «أَنْ يُضَيَّفُوهُمَا» مفعول به لقوله «أَبَوَا» والعامّة على التشديد من ضيِّفه يضيِّفه. والحسن^(٢) وأبو رجاء وأبو رزين بالتخفيف من: أضافه يضيِّفه وهما مثل: ميَّله وأماله.

رُوي أنَّ أهل تلك القرية، لما سمعوا نزول هذه الآية، استحيوا، وجاءوا إلى رسول الله ﷺ بحمل من الذهب، وقالوا: يا رسول الله، نشترى بهذا الذهب أن تجعل الباء تاء؛ حتى تصير القراءة «فأتوا أن يضيّفوهما»، أي: أتوا [لأجل أن]^(٣) يضيّفوهما، أي كان إتيانهم لأجل الضيافة، وقالوا: غرضنا منه أن يندفع عنا هذا اللؤم، فامتنع النبي ﷺ وقال: «تغير هذه الثُّقْطَة يوجب دخول الكذب في كلام الله تعالى، وذلك يوجب القلح في الإلهية»^(٤).

قوله: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ أي: فرأيا في القرية حائطاً مائلاً.

وقوله: «أَنْ يَنْقَضَ» مفعول للإرادة، و «انقَضَ» يحتمل أن يكون وزنه «انفعل» من انقضاض الطائر، أو من القضة، وهي الحصى الصغار، والمعنى: يريد أن يتفتت، كالحصى، ومنه طعام قَضَضَ، إذا كان فيه حصى صغاراً، وأن يكون وزنه «افعل» كـ «احمر» من النقض، يقال: نقض البناء ينقضه، إذا هدمه، ويؤيد هذا ما في حرف عبد الله وقراءة^(٥) الأعمش «يُرِيدُ لِيَنْقَضَ» مبنياً للمفعول؛ واللام كهي في قوله «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ وَخُلُقَ الْإِنْسَانِ ضَوْيَقًا» [النساء: ٢٨]. وما قرأ به أبي «يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ» بغير لام كني.

وقرأ الزهري «أَنْ يَنْقَاضَ» بألف بعد القاف. قال الفارسي: «هو من قولهم قضته فانقاض» أي: هدمته، فانهدم. قال شهاب الدين: فعلى هذا يكون وزنه ينفعل، والأصل: «انقيض» فأبدلت الياء ألفاً، ولما نقل أبو البقاء^(٦) هذه القراءة قال: «مثل:

(١) في ب: يوماً.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٢٢، والبحر ٦/١٤٣، والدر المصون ٤/٤٧٥.

(٣) في ب: لأن.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢١/١٣٤).

(٥) ينظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣١، والإتحاف ٢/٢٢٢، والشواذ ٨١، والبحر ٦/١٤٣، والدر المصون ٤/٤٧٦.

(٦) ينظر: الإملاء ٢/١٠٧.

يَحْمَارُ» ومقتضى هذا التشبيه: أن يكون وزنه «يفعال» ونقل أبو البقاء: أنه قُرئ كذلك بتخفيف الضاد، قال: «هو من قولك: انقاصُ البناء، إذا تهدم».

وقرأ عليُّ أمير المؤمنين - كرم الله وجهه -، وعكرمة في آخرين «يَنْقَاصُ» بالصاد مهملة، وهو من قاصه يقيصه، أي: كسره، قال ابن خالويه: «وتقول العرب: انقاصتِ السُّنُّ: إذا انشقت طولاً» وأنشد لذي الرِّمَّة:

٣٥٥٤ - مُنْقَاصٌ وَمُنْكَثِبٌ^(١)

وقيل: إذا تصدعت، كيف كان وأنشد لأبي ذؤيب: [الطويل]

٣٥٥٥ - فَرَأَى كَقَبِصِ السَّنِّ، فَالضُّبْرُ إِنَّهُ لِكُلِّ أَنَاسٍ عَثْرَةٌ وَجُبُورٌ^(٢)

ونسبة الإرادة إلى الجدار مجازٌ، وهو شائع جداً.

وقد ورد في النثر والنظم، قال الشاعر: [الوافر]

٣٥٥٦ - يُرِيدُ الرُّمَحَ صَدْرَ أَبِي بَرَاءٍ وَيَزْعَبُ عَنْ دِمَاءِ بَنِي عَقِيلٍ^(٣)
والآية من هذا القبيل.

وكذا قوله: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقوله: ﴿أَلَيْسَ طَائِفِينَ﴾ [فصلت: ١١] ومن أنكر [المجاز]^(٤) مطلقاً أو في القرآن خاصة، تأوّل ذلك على أنه خُلِقَ للجدار حياة وإرادة؛ كالحیوانات، أو أنّ الإرادة صدرت من الخضر؛ ليحصل له، ولموسى ما ذكره من العجب.

وهو تعسف كبير، وقد أنحى الزمخشري على هذا القائل إنحاءً بليغاً جداً.

قوله: «فأقامه» قيل: [نقضه]^(٥)، ثم بناء، قاله ابن عباس^(٦).

وقيل: مسحه بيده، فقام، واستوى، وذلك من معجزاته، هكذا ورد في الحديث.

وهو قول سعيد بن جبیر.

واعلم أن ذلك العالم، لما فعل ذلك، كانت الحالة حالة اضطرابٍ إلى الطعام، فلذلك نسي موسى قوله: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّبْنِي﴾ فلا جرم قال: ﴿لَوْ شِئْتُ لَنَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، أي: طلبت على إصلاحك الجدار جعلاً، أي لصرفه في تحصيل المطعموم؛ فإنك قد علمت أننا جياع، وأن أهل القرية لم يطعمونا، فعند ذلك قال الخضر: «هذا فراقٌ بيني وبينك».

(١) جزء من عجز بيت وهو:

يَغْشَى الْكِنَاسَ بِرُوقِهِ وَيَهْدِمُهُ مِنْ هَائِلِ الرَّمْلِ

ينظر: ديوانه ٢٩، البحر المحيط ١٤٣/٦، الدر المصون ٤٧٦/٤.

(٢) ينظر: ديوانه ١٣٨/١، واللسان (قيص)، والدر المصون ٤٧٦/٤.

(٣) ينظر: الرازي ١٣٤/٢١. (٤) في ب: الجواز.

(٥) في أ: هدمه. (٦) ينظر: معالم التنزيل ١٧٥/٣.

قوله : ﴿لَتَنَحْذَرُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ قرأ ابن^(١) كثير ، وأبو عمرو «لَتَنَحْذَرُ» بفتح التاء ، وكسر الخاء مِنْ تَخَذَ يَتَخَذُ كـ «تَعِبَ يَتَعَبُ» . والباقون «لَا تَنَحْذَرُ» بهمزة الوصل ، وتشديد التاء ، وفتح الخاء من الاتخاذ ، واختلف : هل هما من الأخذ ، والتاء بدل من الهمزة ، ثم تخذف التاء الأولى فيقال : تَخَذَ ، كتَقَيَّ من «اتَّقَى» نحو قوله : [الطويل]

٣٥٥٧ - تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَثْلُو^(٢)

أم هما من تَخَذَ ، والتاء أصيلة ، ووزنهما فعل وافتعل ؟ قولان تقدم تحقيقهما في هذا الموضوع ، والفعل هنا على القراءتين متعدداً لواحد ؛ لأنه بمعنى الكسب .

قوله : ﴿فِرَاقُ بَيْنِي﴾ : العامة على الإضافة ؛ اتساعاً في الظرف ، وقيل : هو بمعنى الوصل . كقوله : [الطويل]

٣٥٥٨ - وَجَلَدُهُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمٌ^(٣)

وحكى القفال^(٤) عن بعض أهل العربية أَنَّ البين هو الوصل ؛ لقوله ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، فيكون المعنى هذا فراق اتصالنا ، كقول القائل : أخزى الله الكاذب بيني وبينك ، أي : أجدنا هكذا . قاله الزجاج .

وقرأ ابن أبي^(٥) عبله «فِرَاقُ» بالتنوين على الأصل ، وتكرير المضاف إليه عطفاً بالواو هو الذي سَوَّغَ إضافة «بين» إلى غير متعدٍ ؛ ألا ترى أَنَّك لو اقتصررت على قولك : «الْمَالُ بَيْنِي» لم يكن كلاماً ؛ حتى تقول : بيننا أو بيني وبين فلان .

وقوله : «هذا» أي : هذا الإنكار على ترك الأجر هو المفروق بيننا .

وقيل : إِنَّ موسى - عليه السلام - لَمَّا شرط أَنَّهُ إِنْ سَأَلَهُ بعد ذلك سؤالاً آخر ، حصل الفراق بقوله : «إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تَصَاحِبْنِي» فلما ذكر هذا السؤال فارقه ذلك العالم ، وقال^(٦) : ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ أي : هذا الفراق [الموعود]^(٧) ، ثم قال : ﴿سَأْنَيْتُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ .

قرأ^(٨) ابن وثاب «سَأْنَيْتُكَ» بإخلاص الياء بدل الهمزة .

قوله تعالى : ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ : العامة على تخفيف السنين ، جمع

(١) ينظر : السبعة ٣٩٦ ، والنشر ٣١٤/٢ ، والتيسير ١٣٥ ، والحجة ٤٢٥ ، وإعراب القراءات ٤٠٨/١ ، والحجة للقراء السبعة ١٦٣/١ ، والقرطبي ٢٣/١١ ، والبحر ٤٤/٦ ، والدر المصون ٤٧٦/٤ .

(٢) ينظر : روح المعاني ١٧/٦ ، الدر المصون ٤٧٦/٤ .

(٣) تقدم . (٤) ينظر : الفخر الرازي ١٣٤/٢١ .

(٥) ينظر : الكشف ٧٤٠/٢ ، والبحر ١٤٤/٦ ، والدر المصون ٤٧٧/٤ .

(٦) سقط من أ . (٧) في أ : المعهود .

(٨) ينظر : البحر ١٤٤/٦ ، والدر المصون ٤٧٧/٤ .

«مُسْكِين». وقرأ^(١) عليّ أمير المؤمنين - كرّم الله وجهه - بتشديدها جمع «مَسَاك» وفيه قولان: أحدهما: أنه الذي يمسك سُكَّان السفينة، وفيه بعض مناسبة.

والثاني: أنه الذي يدبغ المُسَوِّك جمع «مَسْكٍ» بفتح الميم، وهي الجلود، وهذا بعيد؛ لقوله: ﴿يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ قال شهاب الدين ولا أظنها إلا تحريفاً على أمير المؤمنين، و «يَعْمَلُونَ» صفة لمساكين.
قوله: ﴿وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ «وَرَاءَ» هنا بمعنى المكان.

وقيل: «وَرَاءَهُمْ» بمعنى «أَمَامَهُمْ»؛ كقوله: ﴿يَنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦] وقيل: «وَرَاءَهُمْ» خلفهم، وكان رجوعهم في طريقهم عليه. والأول أصح؛ لقوله: ﴿يَنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦] ويؤيده قراءة ابن عباس: وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً وقال سوار بن المضرب السعدي: [الطويل]

٣٥٥٩ - أَبْرَجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَقَوْمِي تَمِيمَ وَالْقَلَاءَ وَرَائِيَا^(٢)
وقال تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا قَلِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧] وتحقيقه: أن كل ما غاب عنك، فقد توارى عنك وتواريت عنه، وقيل: إن تحقيقه أن ما غاب عنك، فقد توارى عنك، وأنت متوارٍ عنه، فكل ما غاب عنك، فهو وراءك، وأمام الشيء وقدامه، إذا كان غائباً عنك، متوارياً عنك، فلم يبعد إطلاق لفظة «وراء» عليه، ويراد بها الزمان؛ قال الشاعر: [الطويل]

٣٥٦٠ - أَلَيْسَ وَرَائِي أَنْ أَدَبَ عَلَى الْعَصَا فَيَأْمَنَ أَعْدَائِي وَيَسْلَامَنِي أَهْلِي^(٣)
وقال لبید: [الطويل]

٣٥٦١ - أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مِنْيَّي لَزُومُ الْعَصَا تُخْنِي عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ^(٤)
قوله: «غَضَباً» فيه أوجه:

الأول: أنه مصدر في موضع الحال، أو منصوب على المصدر المبين لنوع الأخذ، أو منصوب على المفعول له، وهو بعيد عن المعنى، وادّعى الزمخشري أن في الكلام تقدماً وتأخيراً، فقال: «فإن قلت: قوله: «فأردت أن أعيبها» مسبب عن خوفه الغضب عليها، فكان حقه أن يتأخر عن السبب؛ فلم يقدّم عليه؟ قلت: النية به التأخير؛ وإنما قدّم للعناية به، ولأن خوف الغضب ليس هو السبب وحده، ولكن مع كونها للمساكين، فكان بمنزلة قولك: زيد ظنّي مقيماً».

(١) ينظر: القرطبي ٢٤/١١، البحر ١٤٥/٦، والدر المصون ٤/٤٧٧.

(٢) تقدم.

(٣) البيت لابن ميادة. ينظر: البحر المحيط ١٤٥/٦، روح المعاني ٦/١٦، الدر المصون ٤/٤٧٧.

(٤) تقدم.

قوله: ﴿فَكَانَ أَبُوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾: التثنية للتغليب، يريد: أباه وأمه، فغلب المذكر، وهو شائع، ومثله: القمران والعمران، وقد تقدم [في يوسف]: أَنَّ الأبوين يراد بهما الأب والخالة، فهذا أقرب.

والعامة على «مؤمنين» بالياء^(١)، وأبو سعيد الخدري، والجحدري «مؤمنان» بالالف، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه على لغة بني الحارث، وغيرهم.

الثاني: أن في «كان» ضمير الشأن، و «أبواه مؤمنان» مبتدأ وخبر في محل نصب؛ كقوله: [الطويل]

٣٥٦٢ - إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامَتْ.....^(٢)

فهذا أيضاً محتمل للوجهين.

الثالث: أن في «كان» ضمير الغلام، أي: فكان الغلام، والجملة بعده الخبر، وهو أحسن الوجوه.

قوله: ﴿فَخَشِيْنَا﴾ أي: فعلمنا ﴿أَن يُرْفِقَهُمَا﴾ يفتنهما.

وقال الكلبي: يكلّفهما طغياناً وكفراً.

وقال سعيد بن جبير^(٣): فخشنا أن يحملهما حبه على أن يتابعاه على دينه.

قيل: إن ذلك الغلام كان بالغاً، وكان يقطع الطريق، ويقدم على الأفعال المنكرة، وكان يصير ذلك سبباً لوقوعهما في الفسق، وربما يؤدي ذلك الفسق إلى الكفر.

وقيل: كان صبيّاً إلا أن الله تعالى علم منه أنه لو صار بالغاً، لحصلت منه تلك المفاسد.

وقيل: الخشية بمعنى الخوف، وغلبة الظن، والله تعالى قد أباح له قتل من غلب على ظنه تولّد تلك المفاسد منه.

فإن قيل: هل يجوز الإقدام على قتل الإنسان لمثل هذا الظن؟

فالجواب^(٤): أنه إذا تأكّد ذلك الظن بوحى الله تعالى إليه، جاز.

قوله: ﴿فَارَدْنَا أَن يُّبَدِّلَهُمَا﴾: قرأ^(٥) نافع، وأبو عمرو بفتح الباء، وتشديد الدال من

(١) ينظر: المحتسب ٣٣/٢، البحر ١٤٦/٦، الدر المصون ٤٧٨/٤.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٧٦/٣.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ١٣٧/٢١.

(٥) ينظر: السبعة ٣٩٧، والنشر ٣١٤/٢، والحجة ٤٢٧، والتيسير ١٤٥، والحجة للقراء السبعة ١٦٤/٥،

وإعراب القراءات ٤٠٩/١، والكشاف ٧٤١/٢، والقرطبي ٢٦/١١، والبحر ١٤٧/٦، والدر المصون

«بَدَلْ» هنا، وفي التحريم [الآية: ٥] ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ وفي القلم [الآية: ٣٢] ﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾ والباقون بسكون الباء، وتخفيف الدال من «أُبَدِّلْ» في المواضع الثلاثة، فقليل: هما لغتان بمعنى واحد، وقال ثعلب: الإبدال تنحية جوهرة، واستئناف أخرى؛ وأنشد: [الرجز]

٣٥٦٣ - عَزَلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبَدِّلِ^(١)

قال: ألا تراه نَحَى جسماً، وجعل مكانه آخر، والتبديل: تغيير الصورة إلى غيرها، والجوهرة باقية بعينها؛ واحتجَّ الفراء بقوله تعالى: ﴿يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٨٠] قال: والذي قال ثعلبُ حسنٌ، إلا أنهم يجعلون «أبدلتُ» بمعنى «بدلتُ» قال شهاب الدين: ومن ثم، اختلف الناس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُبَدِّلُ الْأَرْضُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: هل يتغير الجسمُ والصفة، أو الصفة دون الجسم؟.

قوله: ﴿يُبَدِّلُهُمَا رِجْهًا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً﴾ أي: يرزقهما الله ولداً خيراً من هذا الغلام زَكَاةً أي: ديناً، وصلاًحاً.

وقيل: ذكر الزكاة تنبيهاً على مقابلة قول موسى - عليه السلام - «أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بغيرِ نفسٍ» فقال العالم: أردنا أن يرزق الله هذين الأبوين خيراً، بدلاً عن ابنهما هذا ولداً يكون خيراً منه بما ذكره من الزكاة، ويكون المراد من الزكاة الطهارة، وكان قول موسى: «أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً»، أي: طاهرة، لأنها ما وصلت إلى حدِّ البلوغ، فكانت زاكية طاهرة من المعاصي، فقال العالم: إن تلك النفس، وإن كانت طاهرة زاكية في الحال، إلا أنه تعالى علمَ منها أنها إذا بلغت، أقدمت على الطغيان، والكفر، فأردنا أن يحصل لهما ولدٌ عظيمٌ، أي: أعظم زكاة وطهارة منه، وهو الذي يعلم الله منه أنه عند البلوغ لا يقدم على شيءٍ من هذه المحظورات.

ومن قال: إنَّ ذلك الغلام كان بالغاً، قال: المراد من وصف نفسه بكونها زاكية أنه لم يظهر عليه ما يوجب قتله.

قوله: «رُحْمًا» قرأ ابن عامر^(٢) «رُحْمًا» بضمّتين، والباقون بضمّة وسكون، وهما بمعنى الرحمة؛ قال رؤبة: [الرجز]

٣٥٦٤ - يَا مُنْزِلَ الرُّحْمِ عَلَى إِفْرِيسَا وَمُنْزِلَ السُّلْفِ عَلَى إِنْلِيسَا^(٣)

وقيل: الرُّحْمُ بمعنى الرُّحِم، وهو لائقُ هنا من أجل القرابة بالولادة؛ ويؤيده قراءة

(١) تقدم.

(٢) ينظر: السبعة ٣٩٧، والنشر ١٦/٢، والتيسير ١٤٥، والحجة ٤٢٧، والإتحاف ٢٢٣/٢، والحجة للمقراء السبعة ١٦٥/٥، وإعراب القراءات ٤١٠/١، والقرطبي ٢٦/١١، والبحر ١٤٧/٦، والدر المصون ٤٧٨/٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٤٧/٦، روح المعاني ١٢/١٦، الدر المصون ٤٧٨/٤.

ابن عباس^(١) «عباس» بفتح الراء، وكسر الحاء، و «زكاة ورُحماً» منصوبان على التمييز والمعنى: هذا البديل يكون [أقرب]^(٢) عطفاً ورحمة بأبويه، وأشفق عليهما.

فصل في المبدل به

قال الكلبي: أبدلهما الله جارية تزوجها نبي من الأنبياء، فولدت له نبياً، فهدى الله على يديه أمة من الأمم^(٣).

قوله: «وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا» وكان اسمهما «أضرم» و «صريم».

واعلم أنه سُمي القرية في قوله: «أَيُّهَا أَهْلُ قَرْيَةٍ» وسمي القرية هنا مدينة بقوله: «يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ» فدل على جواز [تسمية] إحداهما بالأخرى، ثم قال: «وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا».

روى أبو الدرداء^(٤) عن النبي ﷺ قال: «كَانَ ذَهَباً، وَفُضَّةً».

وقال عكرمة: كان مالاً^(٥)، ويدل على ذلك أن المفهوم من لفظ الكنز هو المال.

وعن ابن عباس^(٦) قال: «كَانَ لَوْحاً مِنْ ذَهَبٍ مَكْتُوباً فِيهِ: عَجَباً لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْمَوْتِ، كَيْفَ يَفْرُحُ، عَجَباً لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْقَدَرِ كَيْفَ يَنْصَبُ، عَجَباً لِمَنْ أَيْقَنَ بِالرِّزْقِ كَيْفَ يَتَعَبُ، عَجَباً لِمَنْ يَوْمُنُ بِالْحِسَابِ كَيْفَ يَغْفُلُ، عَجَباً لِمَنْ أَيْقَنَ بِزَوَالِ الدُّنْيَا، وَتَقْلِبِهَا بِأَهْلِهَا كَيْفَ يَظْمَنُ إِلَيْهَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَفِي الْخُطَابِ الْجَانِبِ الْآخِرُ: أَنَا اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، وَحْدِي لَا شَرِيكَ لِي، خَلَقْتُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ فَطَوَّبِي [لِمَنْ] خَلَقْتَهُ لِلْخَيْرِ، وَأَجْرِيته عَلَى يَدَيْهِ، وَالْوَيْلَ لِمَنْ خَلَقْتَهُ لِلشَّرِّ، وَأَجْرِيته عَلَى يَدَيْهِ».

وهذا قول أكثر المفسرين وروي أيضاً مرفوعاً، قال الزجاج: والكنز إذا أطلق إنما ينصرف إلى كنز المال، ويجوز عند التقييد لكنز العلم، يقال: عنده كنز علم. وهذا اللوح كان جامعاً لهما.

«وكان أبوهما صالحاً» قيل: كان [اسمه] «كاشع» وكان من الأنبياء، قال ابن عباس: حفظا بصلاح أبيهما، ولهذا قيل: إِنَّ الرجل الصالح يكون كنزه العلم لا المال، قيل: كان بينهما وبين الأب الصالح سبعة آباء. وهذا يدل على أَنَّ صلاح الإنسان يفيد العناية بأحوال أبنائه، فإن قيل: اليتيمان، هل أحد منهما عرف حصول الكنز تحت ذلك الجدار، أو ما عرف أحد منهما ذلك؟ فإن كان الأول امتنع أن يتركوا سقوط ذلك الجدار، وإن كان الثاني فكيف

(١) ينظر: البحر المحيط ١٤٧/٦، الدر المصون ٤٧٩/٤.

(٢) في أ: أعظم.

(٣) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٧٧/٣).

(٥) ينظر: معالم التنزيل ١٧٧/٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: معالم التنزيل ١٧٧/٣.

يمكنه بعد البلوغ استخراج ذلك الكنز ومعرفته والانتفاع به؟.

الجواب : لعل اليتيمين كانا جاهلين به إلا أن وصيَّهما كان عالماً به، إما أن ذلك الوصي غاب، وأشرف ذلك الجدار في غيبته على السقوط، ثم قال : «فأراد ربُّك أن يبلغا أشدهُما» أي : يبلغا ويعقلا، وقيل : يدركا شدَّتهما وقوتهما.
وقيل : ثماني عشرة سنة، ويستخرجا حينئذ كنزهما «رَحْمَةً من ربِّك» أي : نعمة من ربِّك.

وفي نصب «رَحْمَةً» ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه مفعول له .

الثاني : أن يكون في موضع الحال من الفاعل، أي : أراد ذلك راحماً، وهي حال لازمة .

الثالث : أن ينتصب انتصاب المصدر؛ لأنَّ معنى «فأراد ربُّك أن يبلغا» معنى : «فرحمهما» ثم قال : «وما فعلتهُ عن أمري» أي : ما فعلته باختيارٍ ورأيي، بل فعلتهُ بأمر الله وإلهامه، بأنَّ الإقدام على تنقيص أموال النَّاس وإراقَةِ دماءهم، لا يجوز إلا بالوحي والنفي القاطع، «وذلك تأويلٌ ما لم تَسْطِيع عليه صبراً» أي : لم تطقْ عليه صبراً.

قوله : «تَسْطِيع» قيل أصله «استطاع» فحذفت تاء الافتعال، وقيل : المحذوف الطاء الأصلية، ثم أبدلت تاء الافتعال طاء بعد السَّين، وهذا تكلف بعيدٌ.

وقيل : السَّين مزيدة عوضاً من قلب الواو ألفاً، والأصل : أطاع، ولتحقيق القول فيه موضعٌ غير هذا، ويقال : استتاع - بتاءين، واستاع - بتاء واحدة، فهذه أربع لغاتٍ حكاهما ابن السكيت .

فصل

اعلم أنَّ أحكام الأنبياء - عليهم السلام - مبنيةٌ على الظواهر؛ كما قال - عليه السلام - : «نَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ»^(١) وهذا العالم ما كانت أحكامه مبنية على ظواهر

(١) اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، بل وقع في شرح مسلم للنووي في قوله ﷺ : إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم، ما نصه معناه : إني أؤمر بالحكم الظاهر، والله يتولى السرائر، كما قال ﷺ انتهى، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنشورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنكره المزي وغيره، نعم في صحيح البخاري عن عمر إنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، بل وفي الصحيح من حديث أبي سعيد رفعه : إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، وفي المتفق عليه من حديث أم سلمة : إنكم تختصمون إلي فليعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فاقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذ منه شيئاً، قال ابن كثير : إنه يؤخذ معناه منه، وقد ترجم له النسائي في سننه، باب الحكم بالظاهر، وقال إمامنا ناصر السنة أبو عبدالله الشافعي رحمه الله عقب إirاده في كتاب الأم : فأخبرهم ﷺ أنه إنما =

الأمور، بل كانت مبنية على الأسباب الحقيقية الواقعة في نفس الأمر، وذلك لأن الظاهر في أموال الناس، وفي أرواحهم في المسألة الأولى والثانية من غير سبب ظاهر لا يبيح ذلك التصرف؛ لأن تخريق السفينة تنقيض لملك الغير من غير سبب ظاهر يبيح ذلك التصرف، والإقدام على قتل الغلام إلحاق بضرر القتل به من غير سبب ظاهر، والإقدام على إقامة الجدار المائل تحمل للتعب والمشقة من غير سبب ظاهر، فهذه المسائل الثلاثة ليس حكم ذلك العالم فيها مبنياً على الأسباب الظاهرة، بل كان مبنياً على أسباب معتبرة في نفس الأمر، وهذا يدل على أن ذلك العالم كان قد آتاه الله قوة عقلية يقدر بها أن يشرف على بواطن الأمور، ويطلع بها على حقائق الأشياء، فكانت مرتبة موسى - عليه السلام - في معرفة شرائع الأحكام بناء على الظواهر، وهذا العالم مرتبته الوقوف على بواطن الأشياء وحقائقها، فلهذا كانت مرتبته في العلم فوق مرتبة موسى. إذا عرف هذا؛ فنقول: هذه المسائل الثلاثة مبنية على حرف واحد، وهو أنه: إذا تعارض ضرران يجب تحمل الأولى؛ لدفع الأعلى، فهذا هو الأصل المعتبر في المسائل الثلاثة، أمّا الأولى: فلأن ذلك العالم علم أنه لو لم يعب السفينة بالتخريق، لفصّبها ذلك الملك، وفاتت منافعها بالكلية على ملائكتها، فوقع التعارض بين أن يخرقها ويعيبتها، ويبقى مع ذلك العيب على ملائكتها وبين ألا يخرقها، فيغصّبها الملك، وتفوت منافعها على ملائكتها بالكلية، ولا شك أن الضرر الأول أقل؛ فوجب تحمّله؛ لدفع الضرر الثاني؛ لكونه أعظم ضرراً.

وأما المسألة الثانية فكذلك؛ لأن بقاء ذلك الغلام كان مفسدة للوالدين في دينهم، وفي أبنائهم، ولعلّه علم بالوحي أن المضار الناشئة من قتل ذلك الغلام أقل من المضار الناشئة بسبب حصول تلك المفاسد للأبوين؛ فلهذا السبب أقدم على قتله.

والمسألة الثالثة - أيضاً - كذلك؛ لأن المشقة الحاصلة بسبب الإقدام على بناء الجدار المائل أسهل من المضار الحاصلة بسبب ترك إقامته، لأن ذلك الجدار لو سقط، لضاع مال أولئك الأيتام، وفيه ضرر شديد، فالحاصل أن ذلك العالم كان مخصوصاً

= يقضي بالظاهر، وأن أمر السرائر إلى الله، والظاهر كما قال شيخنا رحمه الله، أن بعض من لا يميز ظن هذا حديثاً آخر متصلاً عن حديث أم سلمة فتقله كذلك ثم قلده من بعده، ولأجل هذا يوجد في كتب كثير من أصحاب الشافعي دون غيرهم، حتى أورده الرافعي في القضاء، ثم رأيت في الأم بعد ذلك، قال الشافعي: روي أنه عليه السلام، قال: تولى الله منكم السرائر، ودرأ عنكم بالينيات، وكذا قال ابن عبد البر في التمهيد: أجمعوا أن أحكام الدنيا على الظاهر وأن أمر السرائر إلى الله. وأعرب إسماعيل بن علي بن إبراهيم بن أبي القاسم الجنزوي في كتابه إدارة الأحكام، فقال - فيما نقل عنه مغلطاً مما وقف عليه -: إن هذا الحديث ورد في قصة الكندي والحضرمي اللذين اختصما في الأرض؛ فقال المقضي عليه قضيت عليّ والحق لي، فقال عليه السلام: إنما أقضي بالظاهر والله يتولى السرائر، قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على هذا الكتاب ولا أدري أساق له إسماعيل المذكور إسناداً أم لا. المقاصد [٩٦-٩٧].

بالوقوف على حقائق الأشياء وبناء الأحكام على حقائقها، وأن موسى - عليه السلام - كانت أحكامه مبنية على ظواهر الأمور، فبهذا ظهر التفاوت بينهما في علمه.

فإن قيل: فحاصل الكلام أنه تعالى أطلعه على حقائق الأشياء، وهذا النوع من العلم ما يمكن تعلمه، وموسى - عليه السلام - إنما ذهب إليه ليتعلم منه العلم، فكان الواجب على ذلك العالم أن يظهر له علماً يمكن تعلمه، وهذه المسائل علمها لا يمكن تقاسمه، فما الفائدة في إظهارها؟

فالجواب: أن العلم بظواهر الأشياء يمكن تحصيله بناء على معرفة الشرائع الظاهرة، وأمّا العلم بحقائق الأشياء، فإنه لا يمكن تحصيله إلا بناءً على تصفية الباطن، وتطهير القلب عن العلائق الجسمانية، ولهذا قال تعالى في صفة علم ذلك العالم: «وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا» ثم إن موسى - عليه السلام - لما كملت مرتبته في علم الشريعة بعثه الله تعالى إلى ذلك العالم، ليتعلم موسى أن كمال الدرجة في أن ينتقل الإنسان من علوم الشريعة المبنية على الظواهر إلى علوم البواطن المبنية على الإشراف على حقيقة الأمور.

فصل

احتجوا بهذه الآية على أن الفقير أشد حاجة من المسكين؛ لأنه تعالى سألهم مساكين مع أنهم كانوا يملكون السفينة.

واعلم أن العالم بين مراده من تخريق السفينة، وأنه لم يكن مقصوده تغريق أهلها؛ بل كان مقصوده تعييبها، لئلا يأخذها ذلك الملك الظالم؛ لأنه كان من عادته أخذ السفن الخالية من العيوب، وضرر هذا التخريق أسهل من ضرر الغصب.

فإن قيل: هل يجوز للأجنبي أن يتصرف في ملك الغير لمثل هذا الغرض؟.

فالجواب: هذا مما تختلف أحواله بسبب اختلاف الشرائع، فلعل هذا كان جائزاً في تلك الشريعة، وأما في شريعتنا فهذا الحكم غير بعيد، فإننا إذا علمنا أن الذين يقطعون الطريق يأخذون جميع مال الإنسان، فإن دفعنا إلى قاطع الطريق بعض ذلك المال سلم الباقي، فحينئذ يحسن منا أن ندفع بعض مال ذلك الإنسان إلى قاطع الطريق؛ ليسلم الباقي، وكان هذا إحساناً منا لذلك المالك.

كذلك قيل في السفينة المشحونة إذا خيف عليها الغرق، وأنه إذا ألقى منها شيء في البحر خفت وسلم ما فيها جاز الإلقاء، بل يجب كذلك، وكذلك مسألة التترس بالمسلمين.

واعلم بأن هذا التخريق يجب أن يكون على وجه لا يبطل منافع تلك السفينة بالكلية، إذ لو كان كذلك، لم يكن الضرر الحاصل من غضبها أعظم من الضرر الحاصل من تخريقها، وحينئذ لم يكن تخريقها جائزاً.

فصل

اعلم أنه قال : «فأردت أن أعيبها» وقال : «فأردنا أن يبدلها ربهما خيراً منه»، وقال : «فأراد ربك أن يبلغا أشدهما» فاختلقت الإضافة في هذه الإيرادات الثلاثة، وهي كلها قضية واحدة، وفائدة ذلك أنه لما ذكر العيب أضافه إلى إرادة نفسه، فقال : «فأردت أن أعيبها» ولما ذكر القتل، عبر عن نفسه بلفظ الجمع تنبيهاً على أنه من العظماء في علوم الحكمة، فلم يقدم على هذا القتل إلا لحكمة عالية، ولما ذكر رعاية صالح اليتيمين لأجل صلاح أبيهما أضافه إلى الله تعالى، لأن المتكفل بمصالح الأبناء برعاية حق الآباء ليس إلا الله تعالى.

فصل

اختلفوا: هل الخضر حيٌّ أم لا؟ فقيل: إنَّ الخضر والياس حيَّان يلتقيان كل سنة بالموسم، قيل: وسبب حياته أن ذا القرنين دخل الظلمات، لطلب عين الحياة، وكان الخضر على مقدمته، فوقع الخضر على عين الحياة، فنزل، واغتسل، وشرب، وقيل: وأخطأ ذو القرنين الطريق، فعاد.

وقيل: إنه ميت، لقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ بْنِ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وقال عليه الصلاة والسلام بعدما صلى العشاء ليلة: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى مَعْنٍ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»^(١) ولو كان الخضر حيًّا، لكان لا يعيش بعده.

رُوي أن موسى لما أراد أن يفارقه قال: أوضني، قال: لا تطلب العلم لتحديث به، واطلبه لتعمل به.

قوله تعالى: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَبْدَأُ الْقَرْنَيْنِ إِنَّمَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾ قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نَكِرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٩﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سَبِيلًا ﴿٩٠﴾ كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴿٩١﴾ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُوا يَبْدَأُ الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ

(١) أخرجه البخاري (٢٧٨) كتاب مواقيت الصلاة: باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء حديث (٦٠١)

ومسلم (١٩٦٥/٤) كتاب فضائل الصحابة حديث (٢٥٣٧/٢١٧) من حديث ابن عمر.

أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلُهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَفْبًا ﴿٩٧﴾ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنِّي رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴿٩٨﴾ ﴿٩٩﴾ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَعَلْنَاهُمْ جُمُوعًا ﴿١٠٠﴾ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠١﴾ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنِ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠٢﴾ .

قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾ الآية.

قد تقدّم في أول هذه السورة أن اليهود أمروا المشركين أن يسألوا رسول الله ﷺ عن أصحاب الكهف، وعن ذي القرنين، وعن الروح، فقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾ هو ذلك السؤال، واختلفوا في ذي القرنين، ف قيل: هو الإسكندر بن فيليبس اليوناني، وقيل: كان اسمه مرزبان بن مرزبة من ولد يونان بن يافث بن نوح، وكان أسود، قال بعضهم: كان نبياً، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ والأولى حمّله على التمكن في الدين، والتّمكن الكامل في الدين هو النبوة، ولقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَيِّئًا﴾ ومن جملة الأسباب النبوة، فمقتضى العموم أنه آتاه من النبوة سبباً، ولقوله تعالى: ﴿يَذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْبًا﴾ والذي يتكلّم الله معه لا بد وأن يكون نبياً. قال أبو الطفيل، وسئل عن ذي القرنين: أكان نبياً أم ملكاً؟ قال: لم يكن نبياً، ولا ملكاً، ولكن كان عبداً أحبّ الله، فأحبّه الله، وناصح الله فناصحه.

روي أن عمر - رضي الله عنه - سمع رجلاً يقول لآخر: «يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ» فقال: تسميتهم بأسماء النبيين، فلم ترضوا حتى تسميتهم بأسماء الملائكة. والأكثر على أنه كان ملكاً عادلاً صالحاً، واختلفوا في سبب تسميته بذي القرنين قيل: لأنه بلغ قرني الشمس: مشرقها ومغربها، وأيضاً: بلغ ملكه أقصى الشمال، لأنّ «يأجوج ومأجوج» قوم من الترك يسكنون في أقصى الشمال، فهذا المسمى بذي القرنين قد دلّ القرآن على أنّ ملكه بلغ أقصى المغرب والمشرق والشمال، وهذا نهاية المعمور من الأرض، ومثل هذا الملك البسيط على خلاف العادات، فيجب أن يبقى ذكره مخلّداً على وجه الدهر لا يخفى، والذي اشتهر في كتب التواريخ أن الذي بلغ ملكه إلى هذا الحد ليس إلا الإسكندر، وذلك أنه لما مات أبوه جمع ملك الروم بعد أن كان طوائف، ثم قصد ملوك العرب وقهرهم، وأمعن حتى انتهى إلى البحر الأخضر، ثم عاد إلى مصر، فبنى الإسكندرية، وسماها باسم نفسه، ثم دخل الشام، وقصد بني إسرائيل، وورد «بيت المقدس»، وذبح في مذبحه، ثم انعطف إلى «أرمينية» و «باب الأبواب» ودان له العراقيون، والقبط، والبربر، ثم توجه نحو دارا بن دارا، وهزمه مرات إلى أن قتله صاحب حرسه، واستولى

الإسكندر على ممالك الفرس، وقصد الهند والصين، وغزا الأمم البعيدة، ورجع إلى «خراسان» وبنى المدن الكثيرة، ورجع إلى العراق، ومرض بـ «شهرزور» ومات، فلما ثبت بالقرآن أن ذا القرنين كان رجلاً ملك الأرض أو ما يقرب منها، وثبت من التواريخ أن من هذا شأنه ما كان إلا الإسكندر وجب القطع بأن المراد بذي القرنين هو الإسكندر بن فيلبوس اليوناني.

قيل: وسمي بذي القرنين، لأنه ملك الروم وفارس، وقيل: لأنه دخل النور والظلمة، وقيل: لأنه رأى في المنام كأنه أخذ بقرني الشمس، وقيل: لأنه كانت له ذؤابتان حستان، وقيل: لأنه كان له قرنان تواليهما العمامة.

وروى أبو الفضل عن علي أنه أمر قومه بتقوى الله، فضربوه على قرنيه الأيمن، فمات، فبعثه الله، فأمرهم بتقوى الله، فضربوه على قرنيه الأيسر، فمات فأحياه الله.

وقيل: كان لتاجه قرنان، وقيل: لأنه انقرض في وقته قرنان من الناس، وقيل: لأن الله سخر له الثور والظلمة، فإذا سرى يهديه النور من أمامه، وتمتد الظلمة من ورائه.

فروي أن ذا القرنين أمر ببناء مدن كثيرة منها: «الدبوسية» و «حمدان» و «برج الحجارة»، ولما بلغ «الهند» بنى مدينة «سرنديب» وأن أرباب الحساب قالوا له: إنك لا تموت إلا على أرض من حديد، وسماء من خشب، وكان يدفن كنوز كل بلد فيها، ويكتب ذلك معه بصفته وموضعه، فبلغ «بابل»، فرعف، فسقط عن دابته، فبسطت له دروع فنام عليها، فأذته الشمس، فأظلموه بثرس، فنظر وقال: هذه أرض من حديد وسماء من خشب، فأيقن بالموت، فمات وهو ابن ألف سنة وثلاثمائة سنة.

وقال أبو الريحان البيروني في كتابه المسمى بـ «الآثار الباقية عن القرون الخالية»: قيل: إن ذا القرنين هو أبو كرب سمي بن عبرين بن أقرقيش الحميري، وأن ملكه بلغ مشارق الأرض ومغاربها، وهو الذي افتخر به أحد الشعراء من حمير: [الكامل]

قَدْ كَانَ ذُو الْقَرْنَيْنِ قَبْلِي مُسْلِمًا مَلِكًا عَلَا فِي الْأَرْضِ غَيْرُ مُقْتَدٍ
بَلَغَ الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ يَبْتَغِي أَنْبَابَ مَلِكٍ مِنْ كَرِيمِ سَيِّدٍ^(١)

ثم قال أبو الريحان: ويشبه أن يكون هذا القول أقرب، لأن الأذواء كانوا من اليمن، وهم الذين لا يخلون أساميهم من «ذي كذا» المنار، و «ذي نواس»، و «ذي الثون»، و «ذي رعين» والقول الأول أظهر، لما تقدم من الدليل، ولأنه روي عن النبي

(١) ينظر: الرازي ٢١/١٤٠.

وذكر لهما القرطبي ٣٤/١١ بيتاً ثالثاً:

فَرَأَى مَغِيبَ الشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا فِي عَيْنِ ذِي خَلْبٍ وَثَاطِ خَزَمَدٍ

ﷺ أنه قال: «سُمِّيَ ذا القرنينِ لِأَنَّهُ طَافَ قَرْنَيِ الدُّنْيَا شَرْقَهَا وَغَرْبَهَا»^(١).

قال ابن الخطيب: إلاً أَنْ فِيهِ إِشْكَالٌ قَوِيًّا، وَهُوَ أَنَّ الإسْكَندَرَ كَانَ تَلْمِيزَ أَرِسْطَاطَالِيسَ الْحَكِيمِ، وَكَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ، فَتَعْظِيمُ اللَّهِ إِيَّاهُ يُوجِبُ الْحُكْمَ بِأَنَّ مَذْهَبَ أَرِسْطَاطَالِيسَ حَقٌّ وَصَدَقَ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

قال ابن كثير: روي عن ابن عباس: أَنَّ اسْمَ ذِي الْقَرْنَيْنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الضَّحَّاكِ. وقيل: مصعبُ بن عبد الله بن قينان بن منصور بن عبد الله بن الأزهر بن عون بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن قحطان. وروي أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَمِيرٍ، وَأُمُّهُ رُومِيَّةٌ، وَأَنَّهُ كَانَ يُقَالُ لَهُ الْفِيلَسُوفُ؛ لِعَقْلِهِ. وقال السهيلي^(٢): قيل: كَانَ اسْمُهُ مَرْزُبِي بْنِ مَرْذَبَةَ ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ، وَهُوَ أَوَّلُ التَّبَّاعَةِ.

وقيل: إنه أفريدون بن أثفيان الذي قتل الضحاك ويروى في خطبة قيس بن ساعدة التي خطبها بسوق عكاظ، أَنَّهُ قَالَ فِيهَا يَا مَعْشَرَ إِيَادِ أَيْنَ الصَّعْبُ ذُو الْقَرْنَيْنِ مَلِكُ الْخَافِقِينَ، وَأَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، وَعَمْرُ الْفَيْنِ، ثُمَّ كَانَ ذَلِكَ كَطَرْفَةِ عَيْنٍ، وَأَنشَدَ ابْنُ هِشَامٍ: [الكامل]

وَالصَّعْبُ ذُو الْقَرْنَيْنِ أَضْبَحَ ثَاوِيًّا بِالْجَنَنِ حَيْثُ أَمِيمٌ مَقِيمٌ^(٣)

أَمَّا ذُو الْقَرْنَيْنِ الثَّانِي فَهُوَ الإسْكَندَرُ بْنُ فِيلِبَسَ بْنِ مَصْرِيْمَ بْنِ هَرْمَسَ بْنِ هَرْدُوسَ ابْنِ مِيطُونِ بْنِ رُومِي بْنِ نُوَيْطَ بْنِ نُوْفِيلَ بْنِ لِيْطَى بْنِ يُونَانَ بْنِ يَافَثَ بْنِ نُوحَ بْنِ سَرْحُونِ بْنِ رُومِي بْنِ قَرِيْطَ بْنِ نُوْفِيلَ بْنِ رُومِي بْنِ الْأَصْفَرِ بْنِ الْيَغْزَ بْنِ الْعِيْصِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَذَا نَسَبَهُ ابْنُ عَسَاكِرِ الْمَقْدُونِيِّ الْيُونَانِيِّ الْمَصْرِيِّ بَانِي الإسْكَندَرِيَّةِ الَّذِي يُؤَرِّخُ بِأَيَّامِهِ الرُّومَ، وَكَانَ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْأَوَّلِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ، وَكَانَ هَذَا قَبْلَ الْمَسِيحِ بِنَحْوِ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ، وَكَانَ وَزِيرَهُ أَرِسْطَاطَالِيسَ الْفِيلَسُوفَ، وَهُوَ قَتَلَ دَارَا بْنَ دَارَا [مَلِكًا] مُلُوكَ الْفَرَسِ.

وإنما نهبنا على هذا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ، وَأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ هُوَ الَّذِي كَانَ أَرِسْطَاطَالِيسَ وَزِيرَهُ، فَيَقَعُ بِذَلِكَ خَطَأٌ كَثِيرٌ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ كَانَ مُؤْمِنًا عَبْدًا صَالِحًا، وَمَلِكًا عَادِلًا، وَكَانَ وَزِيرُهُ الْخَضِرُ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - وَكَانَ نَبِيًّا، وَأَمَّا الثَّانِي فَكَانَ مُشْرِكًا، وَكَانَ وَزِيرُهُ فِيلَسُوفًا، وَكَانَ بَيْنَ زَمَانِيهِمَا أَزِيدُ مِنَ أَلْفِي [سَنَةٍ] فَأَيْنَ هَذَا مِنْ هَذَا؟

قوله: «سَأْتَلُو»: دَخَلْتُ السِّينَ هَا هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنِّي سَأَفْعَلُ هَذَا إِنْ وَفَّقَنِي اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَنْزَلَ عَلَيَّ وَحْيًا، وَأَخْبَرَنِي عَنْ كَيْفِيَّةِ تِلْكَ الْحَالِ.

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٤٠/٢١.

(٢) ينظر: الروض الأنف ٥٩/٢.

(٣) البيت أنشده ابن هشام للأعشى وهو في الروض الأنف ٥٩/٢.

قوله «مِنْهُ ذُكِّرَ»: أي: من أخباره وقصصه.

قوله: «إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ».

ومعنى «مَكَّنَّا لَهُ»: أوطأنا، والتمكين: تمهيد الأسباب قال علي: سَخَّرَ له السَّحاب، فحمله عليه، ومدَّ له في الأسباب، وبسط له في الثَّور، وكان اللَّيْل والنَّهار عليه سواء، فهذا معنى تمكينه في الأرض؛ وأنه سهَّل عليه السير فيها، وذللَّ له طريقها.

وهذا التَّمْكِينُ بسبب النبوة، ويحتمل أن يكون المراد التمكين بسبب الملك من حيث إنه ملك مشارق العالم ومغاريبه، والأول أولى؛ لأنَّ التمكين بسبب النبوة أعلى من التمكين بسبب الملك، وحمل كلام الله تعالى على الوجه الأكمل الأفضل أولى، ثم قال: ﴿وَأَيُّنَّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ قالوا: السبب في أصل اللغة عبارة عن الجبل، ثم استعير لكل ما يتوصل به إلى المقصود، وهو يتناول العلم والقدرة والآلة، فلذلك قيل: «وَأَيُّنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» ما يستعين به الملوك على فتح المدن، ومحاربة الأعداء «سَبَبًا» أي: علماً يتسبب به إلى كل ما يريد ويسير به في أقطار الأرض، وقيل: قَرَّبْنَا له أقطار الأرض.

واستدلوا بعموم قوله: ﴿وَأَيُّنَّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ على أنه كان نبياً كما تقدَّم، ومن أنكر نبوته قال: المعنى: وأَيُّنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يحتاج إلى إصلاح ملكه إلا أن تخصيص العموم خلاف الظاهر، فلا يصار إليه إلا بدليل.

قوله: ﴿فَأَتَّبَعْ سَبَبًا﴾.

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو «فَأَتَّبَعْ» و «ثُمَّ اتَّبَعَ» في الموضعين بهمزة وصل، وتشديد التاء. والباقون بهمزة القطع في المواضع الثلاثة وسكون التاء.

ف قيل: هما بمعنى واحد فيتعديان لمفعول واحد.

وقيل: «اتَّبَعَ» بالقطع متعدِّ لاثنين حذف أحدهما تقديره: فأَتَّبَعَ سَبَبًا سَبَبًا آخر، أو فأَتَّبَعَ أمره سَبَبًا آخر، ومنه «وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً» فعَدَّاه لاثنين ومن حذف أحد المفعولين: قوله تعالى: ﴿فَأَتَّبَعُوهُمْ ثَمَرِيقًا﴾، أي: أتبعوهم جنودهم. واختار أبو عبيد «اتَّبَعَ» بالوصل، قال: «لأنَّه من المسير» قال: تقول: تبعْتُ القوم واتَّبَعْتَهُمْ. فأَمَّا الإِتِّبَاعُ بالقطع فمعناه اللحاق، كقوله تعالى: ﴿فَأَتَّبَعُوا شَهَابًا فَأَتَّبَتْ﴾.

وقال يونس، وأبو زيد: «اتَّبَعَ» بالقطع عبارة عن المجدَّ المسرع الحثيث الطلب. وبالوصل إنَّما يتضمَّن الاقتفاء دون هذه الصفات.

قال البغوي: والصحيح الفرق بينهما، فمن قطع الألف، فمعناه: أدرك ولحق، ومن قرأ بالتشديد فمعناه: سار، يقال: ما زلتُ أَتَّبِعُهُ حتى اتبعته، أي: ما زلتُ أسير خلفه حتى لحقته، ومعنى الآية: أنه تعالى لَمَّا أعطاه من كل شيء سببه، فإذا أراد سبباً أتبع سبباً يوصله إليه «حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة».

عن أبي ذرٍّ قال: كنت رديف رسول الله ﷺ على جمل، فرأى الشمس حين غابت، فقال: أتدري يا أبا ذرٍّ، أتدري أين تغرب هذه؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: «فإنها تغرب في عين حامية» وهي قراءة ابن مسعود، وطلحة، وابن عمر، واختارها أبو عبيدة، قال: لأنَّ عليها جماعة من الصحابة.

وأما القراءة الثانية، فهي من الحمأة، وهي الطين، وهي قراءة ابن عباس.

فصل

ثبت بالدليل أنَّ الأرض كرة، وأنَّ السماء محيطة، وأنَّ الشمس في الفلك الرابع، وكيف يعقل دخولها في عين؟ وأيضاً قال: «وجد عندها قوماً» ومعلوم أنَّ جلوس القوم قرب الشمس غير موجود، وأيضاً فالشمس أكبر من الأرض بمرات كثيرة، فكيف يعقل دخولها في عين من عيون الأرض؟ وإذا ثبت هذا فنقول: تأويل قوله تعالى: ﴿تَقْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ من وجوه:

الأول: أنَّ ذا القرنين لما بلغ موضعاً من المغرب، لم يبق بعده شيء من العمارات، وجد الشمس كأنَّها تغرب في عين مظلمة، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة كما أنَّ راكب البحر يرى الشمس كأنَّها تغيب في البحر إذا لم ير الشط، وهي في الحقيقة تغيب وراء البحر، ذكر هذا التأويل الجبائي في تفسيره.

الثاني: أنَّ للجانب الغربي من الأرض مساكن يحيط البحر بها، فالناظر إلى الشمس يتخيل كأنَّها تغيب في تلك البحار، ولا شك أنَّ البحار الغربية قوية السخونة، فهي حامية، وهي أيضاً حمئة لكثرة ما فيها من الماء ومن الحمأة السوداء، فقلوه: «تغرب في عين حمئة» إشارة إلى أنَّ الجانب الغربي من الأرض قد أحاط البحر به، وهو موضع شديد السخونة، قال أهل الأخبار: إنَّ الشمس تغيب في عين كثيرة الماء والحمأة، وهذا في غاية البعد؛ وذلك لأنَّا إذا رصدنا كسوفاً قمرياً، فإذا اعتبرناه، ورأينا أنَّ المغربيين قالوا: حصل هذا الكسوف في أول الليل، ورأينا المشرقيين، قالوا: حصل في أول النهار علمنا أنَّ أول الليل عند أهل المغرب هو أول النهار الثاني عند أهل المشرق، بل ذلك الوقت الذي هو أول الليل عندنا هو وقت العصر في بلد، ووقت الظهر في بلد آخر، ووقت الضحوة في بلد ثالث، ووقت طلوع الشمس في بلد رابع، ونصف الليل في بلد خامس، وإذا كانت هذه الأحوال معلومة بالاستقراء والأخبار وعلمنا أنَّ الشمس طالعة ظاهرة في كل هذه الأوقات كان الذي يقال: إنَّها تغيب في الطين والحمأة كلاماً على خلاف اليقين؛ وكلام الله تعالى مبرأ عن هذه التهمة، فلم يبق إلا أن يصار إلى التأويل المذكور.

ثم قال: «ووجد عندها قوماً» أي: عند العين أمة، وقيل: الضمير [عائد] إلى الشمس.

قال ابن جريج: مدينة لها اثنا عشر ألف باب، لولا ضجيج أهلها لسمعت وجبة الشمس حين تجب.

قوله: ﴿فَلَنَّا يَدَا الْقُرَيْنِ﴾ يدل على أنه تعالى كلمه من غير واسطة، وذلك يدل على أنه كان نبياً، فإن قيل: خطب على السنة بعض الأنبياء، فهو عدول عن الظاهر. وقال بعضهم: المراد منه الإلهام. قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْ تُعَذِّبَ﴾.

يجوز فيه الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: إمّا تعذيبك واقع، والرفع على خبر مضمّر، أي: هو تعذيبك، والنصب أي: إمّا أن تفعل أن تعذب. وهذا يدل على أنّ سكّان آخر المغرب، كانوا كفاراً، فخير الله ذا القرنين فيهم بين التعذيب، إن أقاموا على الكفر، وبين المنّ عليهم، والعفو عنهم، وهذا التخيير على معنى الاجتهاد في أصلح الأمرين، كما خير نبيه - محمداً عليه الصلاة والسلام - بين المنّ على المشركين، وبين قتلهم.

وقال الأكثرون: هذا التعذيب هو القتل، وأمّا اتخاذ الحسنى فيهم، فهو تركهم أحياء. ثم قال ذو القرنين: ﴿أَمَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ أي: ظلم نفسه؛ بمعنى «كفر» لأنّه ذكر في مقابلته: ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ ثم قال: ﴿فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ﴾ أي بقتله ﴿ثُمَّ يَرْدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ﴾ في الآخرة ﴿عَذَابًا نَّكَرًا﴾ أي: منكرأ فظيعاً. وهو النار، والنار أنكر من القتل. قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرٍ إِسْرًا﴾. ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ الآية.

قوله: ﴿جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ قرأ^(١) الأخوان، وحفص بنصب «جزاء» وتنوينه، والباقون برفعه مضافاً، فالنصب على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة، أو بنصب بمضمّر، أو مؤكّد لعامل من لفظه مقدّر، أي: يجزي جزاء، وتكون الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره المقدم عليه، وقد يعترض على الأول: بأنّ المصدر المؤكّد لمضمون جملة لا يتقدّم عليها، فكذا لا يتوسّط، وفيه نظر يحتمل الجواز والمنع، وهو إلى الجواز أقرب. الثالث: أنه في موضع الحال.

الرابع: نصبه على التفسير، قاله الفراء^(٢)؛ يعني التمييز، وهو بعيد. وقرأ^(٣) ابن عباس، ومسروق بالنصب والإضافة، وفيها تخريجان:

(١) ينظر: السبعة ٣٩٨، والنشر ٣١٥/٢، والتيسير ١٤٥، والحجة ٤٣٠، والحجة للقراء السبعة ١٧٠/٥، وإعراب القراءات ٤١٦/١، والقرطبي ٣٦/١١، والبحر ١٥٢/٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٩/٢.

(٣) ينظر: البحر ١٥٢/٦، والدر المصون ٤٨٠/٤.

أحدهما: أن المبتدأ محذوف، وهو العامل في «جزاء الحُسنى» التقدير: فله الجزءاء الحسنى.

والثاني: أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ كقوله: [المتقارب]

٣٥٦٥ - وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

ذكره المهدوي.

والقراءة الثانية رفعه فيها على الابتداء، والخبر الجار قبله، و «الحُسنى» مضاف إليها، والمراد بالحسنى الجئة، وقيل: الفعلية الحسنى.

وقرأ عبد الله، وابن أبي إسحاق^(٢) «جزاء» مرفوعاً منوناً على الابتداء، و «الحُسنى» بدل، أو بيان، أو منصوبة بإضمار «أغني» أو خبر مبتدأ مضمّر.

و «يُسراً» نعت مصدر محذوف، أي: قولاً ذا يسرٍ، وقرأ أبو جعفر بضم السين في اليُسْر حيث ورد.

فصل في اختلاف معنى الآية باختلاف القراءة

قال المفسرون: المعنى على قراءة النصب: فله الحسنى جزاء؛ كما يقال: لك هذا الثوب هبةً.

وعلى قراءة الرفع، فيه وجهان:

أحدهما: فله الجزاء الحسنى، والفعل الحسنى: هي الإيمان، والعمل الصالح.

والثاني: فله جزاء المثوبة الحسنى، وإضافة الموصوف إلى الصفة مشهورة؛ كقوله: ﴿وَلَذَارُ الْأَخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]. و ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥].

وقوله: ﴿وَسَقُولُ لَمْ مِنْ أَمْرًا يَسْرًا﴾ الآية، أي: لا نأمره بالصَّعْب الشَّقَّاء، ولكن بالسَّهْل الميسر من الزَّكَاة، والخراج وغيرهما، وتقديره: ذا يسر؛ كقوله: ﴿قَوْلًا مَيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨].

قوله: ﴿ثُمَّ أُنْعِ سَبِيًّا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾.

أي: سلك طرقاً ومنازل ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ﴾ أي: موضع طلوعها ﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا يَسْرًا﴾.

قال الحسن وقتادة^(٣): لم يكن بينهم وبين الشمس سترًا، وليس هناك شجر، ولا

(١) تقدم.

(٢) ينظر: القرطبي ٣٦/١١، والبحر ١٥٢/٦، والدر المصون ٤٨٠/٤.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٧٩/٣.

جبل، ولا أبنية، تمنع [طلوع]^(١) الشمس عليهم؛ لأنهم كانوا في مكان لا يستقر عليهم بناءً، وكانوا يكونون في أسراب لهم، حتى إذا زالت الشمس عنهم، خرجوا إلى معاشهم وحروثهم.

وقال الحسن^(٢): كانوا إذا طلعت الشمس، يدخلون الماء، فإذا ارتفعت عنهم، خرجوا فرعوا؛ كأنهم بهائم. قال الكلبي^(٣): هم قوم عراة؛ كسائر الحيوان، يفتش أحدهم أذنيه؛ أحدهما: تحته، ويلتحف بالأخرى.

فصل فيما يروى عن السد

ذكروا في بعض كتب التفسير: أن بعضهم، قال^(٤): سافرت، حتى جاوزت الصّين، فسألت عن هؤلاء القوم، فقيل: بينك وبينهم مسيرة يوم وليلة، فبلغتهم، فإذا أحدهم يفتش أذنيه، ويلبس الأخرى، فلما قرب طلوع الشمس، سمعت صوتاً كهيئة الصلصلة، فغشي عليّ، ثم أفقت، فلما طلعت الشمس؛ إذ هي فوق الماء؛ كهيئة الزيت، فأدخلونا سرباً لهم، فلما ارتفع الثّهار، جعلوا يصطادون السمك فيطرحونه في الشمس؛ فينضج.

قوله: ﴿مَطْلَعُ الشَّمْسِ﴾.

العامة على كسر اللام من «مَطْلَع» والمضارع «يَطْلُع» بالضم، فكان القياس فتح اللام في المفعول مطلقاً، ولكثرتها مع أخوات لها سمع فيها الكسر، وقياسها الفتح، وقد قرأ^(٥) به الحسن، وعيسى، وابن محيصن، ورويت عن ابن كثير، وأهل مكة، قال الكسائي: «هذه اللغة قد ماتت» يعني: أي: بكسر اللام من المضارع، والمفعول، وهذا يشعر أن من العرب من كان يقول: طَلَعَ يَطْلُعُ، بالكسر في المضارع.

قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: الكاف: إمّا مرفوعة المحلّ، أي: الأمر كذلك، أو منصوبة، أي: فعلنا مثل ذلك.

ومعنى الكلام: كذلك فعل ذو القرنين، أتبع هذه الأسباب، حتى بلغ، وقد علمنا حين ملكناه ما عنده من الصلاحية لذلك الملك.

وقيل: كذلك جعل الله أمر هؤلاء القوم على ما قد أعلم رسول الله - عليه السلام - في هذا الذّكر.

وقيل: كذلك كانت حاله مع أهل المطلاع؛ كما كانت حاله مع أهل المغرب، قضى

(٢) ينظر: معالم التنزيل ١٧٩/٣.

(١) في ب: وقوع.

(٤) ينظر: الفخر الرازي ١٤٣/٢١.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٢٢٤، والقرطبي ٣٦/١١، والبحر ١٥٢/٦، والدر المصون ٤٨١/٤.

في هؤلاء، كما قضى في أولئك؛ من تعذيب الظالمين، والإحسان إلى المؤمنين.

وقيل: تمّ الكلام عند قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾.

والمعنى: أنه تعالى قال: أمر هؤلاء القوم، كما وجدهم عليه ذو القرنين، ثم قال بعده: ﴿وَقَدْ أَحْطَيْنَا بِمَا لَدَيْهِ خَيْرٌ﴾ أي: كنّا عالمين بأنّ الأمر كذلك.

قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتَعِ سَبِيًّا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ الآية.

و ﴿بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ «بين» هنا يجوز أن يكون ظرفاً، والمفعول محذوف، أي: بلغ غرضه ومقصوده، وأن يكون مفعولاً به على الاتساع، أي: بلغ المكان الحاجز بينهما.

وقرأ^(١) ابن كثير، وأبو عمرو، بفتح سين «السَّدَّيْنِ» و «سَدًّا» في هذه السورة، وحفص فتح الجميع، أعني موضعي هذه السورة، وموضعي سورة يس [الآية: ٩]، وقرأ الأخوان بالفتح في «سَدًّا» في سورتيه، وبالضم في «السَّدَّيْنِ» والباقيون بالضم في الجميع، ف قيل: هما بمعنى واحد، وقيل: المضموم: ما كان من فعل الله تعالى، والمفتوح ما كان من فعل الناس، وهذا مروى عن عكرمة، والكسائي، وأبي عبيد وابن الأنباري.

قال الزمخشري: لأنّ السدَّ، بالضم: «فعل» بمعنى «مفعول» أي: هو مما فعله الله، وخلقه، والسدَّ، بالفتح: مصدر حدث يحدثه الناس. وهو مردود: بأنّ السدَّين في هذه السورة جبلان، سدّ ذو القرنين بينهما بسدّ، فهما من فعل الله، والسدّ الذي فعله ذو القرنين من فعل المخلوق، و «سَدًّا» في يس من فعل الله تعالى؛ لقوله: «وجعلنا» ومع ذلك قرئ في الجميع، بالفتح، والضم، فعلم أنّهما لغتان؛ كالضعف، والضعف، والفقر، والفقر، وقال الخليل: المضموم اسم، والمفتوح مصدر، وهذا هو الاختيار.

فصل في مكان السد

الأظهر: أنّ موضع السدَّين في ناحية الشمال، وقيل: جبلان بين أرمينية، وأذربيجان.

وقيل: هذا المكان في مقطع أرض الترك.

وحكى محمد بن جرير الطبري في تاريخه: أنّ صاحب أذربيجان أيام فتحها، وجّه إنساناً إليه من ناحية الخزر، فشاهده، ووصف أنّه بنيان رفيع وراء خندق وثيق منيع، وذكر ابن خرداذبة في كتابه «المسالك والممالك» أنّ الواثق بالله رأى في المنام كأنّه فتح هذا الردم، فبعث بعض الخدم إليه ليعاينوه، فخرجوا من باب الأبواب حتى وصلوا إليه وشاهدوه، فوصفوا أنّه بنيان من لبن من حديد مشدود بالثحاس المذاب، وعليه باب مقفل، ثم إنّ ذلك

(١) ينظر: السبعة ٣٩٩، والنشر ٣١٥/٢، والتيسير ١٤٥، والحجة ٤٣١، والحجة للقراء السبعة ١٧٠/٥،

١٧١، وإعراب القراءات ٤١٧/١، والإنحاف ٢٢٥/٢.

الإنسان لما حاول الرجوع، أخرجهم الدليل إلى البقاع المحاذية لسمرقند.

فصل في مقتضى هذا الخبر

قال أبو الريحان^(١) البيروني: مقتضى هذا الخبر أن موضعه في الربع الشمالي الغربي من المعمورة.

قوله: ﴿يَفْقَهُونَ﴾: قرأ الأخوان^(٢) بضم الياء، وكسر القاف، من أفقه غيره، فالمفعول محذوف، أي: لا يفقهون غيرهم قولاً، والباقون بفتحهما، أي: لا يفهمون كلام غيرهم، وهو بمعنى الأول، وقيل: ليس بمتلازم؛ إذ قد يفقه الإنسان كلام غيره، ولا يفقه قوله غيره، وبالعكس.

فصل في كيفية فهم ذي القرنين كلام أولئك القوم

لما بلغ ذو القرنين ما بين السدين ﴿وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا﴾ [أي] من ورائهما مجاوزاً عنهما «قوماً»، أي: أمة من الناس ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾.

فإن قيل: كيف فهم ذو القرنين منهم هذا الكلام، بعد أن وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾؟

فالجواب من وجوه:

أحدها: قيل: كَلَّمْ عَنْهُمْ مترجماً^(٣)؛ ويدل عليه قراءة ابن مسعود^(٤): لا يكادون يفقهون قولاً، قال الذين من دونهم: يا ذا القرنين ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾.

وثانيها^(٥): أن قوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ يدل على أنهم قد يفقهون بمشقة وصعوبة [من إشارة ونحوها]^(٦).

وثالثها: أن «كاد» معناه المقاربة؛ وعلى هذا، فلا بد من إضمار، تقديره: لا يكادون يفقهون إلا بمشقة؛ من إشارة ونحوها.

قوله: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾: قرأ عاصم^(٧) بالهمزة الساكنة، والباقون بألف صريحة، واختلف في ذلك؛ فقيل: هما أعجميان، لا اشتقاق لهما، ومنعا من الصرف؛ للعلمية

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٤٤/٢١.

(٢) ينظر: السبعة ٣٩٩، والتيسير ١٤٥، والحجة ٤٣١، والنشر ٣١٥/٢، والحجة للقراء السبعة ١٧٢/٥، والإتحاف ٢٢٥/٢، وإعراب القراءات ٤١٧/١، والبحر ١٥٤/٦.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ١٨٠/٣. (٤) ينظر: تفسير البغوي ١٨٠/٣.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ١٤٥/٢١. (٦) سقط من أ.

(٧) ينظر: السبعة ٣٩٩، والنشر ٣٩٠/١، ٣٩٤، والتيسير ١٤٥، والحجة ٤٣٣، وإعراب القراءات ١/١، ٤١٨، والحجة للقراء السبعة ١٧٢/٥، والإتحاف ٢٢٥/٢.

والعجمة، ويحتمل أن تكون الهمزة أصلاً، والألف بدلاً منها، أو بالعكس؛ لأن العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية، وقيل: بل هما عربيّان، واختلف في اشتقاقهما.

فقال الكسائي: يَأْجُوجُ: مأخوذٌ من تأجُّج النار، ولهبا أو شدة توقُّدها؛ فليسرعتهم في الحركة سُمُّوا بذلك، ومأجوج من موج البحر.

وقيل من الأَجْ، وهو الاختلاط أو شدة الحر.

وقال القتيبي: من الأَجْ، وهو سرعة العدو، ومنه قوله: [الطويل]

٣٥٦٦ - تَوُجُّ كَمَا أَجَّ الظِّلِيمُ الْمُنْفَرُ^(١)

وقيل: من الأجاج، وهو الماء المالح الرُّعَاقُ.

وقال الخليل: الأَجْ: حبٌّ؛ كالعدس، والمَجْ: مَجُّ الرُّيْق، فيحتمل أن يكونا مأخوذَيْنِ منهما، ووزنهما يفعولٌ، ومفعول، وهذا ظاهر على قراءة عاصم، وأمّا قراءة الباقيين، فيحتمل أن تكون الألف بدلاً من الهمزة الساكنة، إلا أنَّ فيه أنَّ من هؤلاء من ليس أصله قلب الهمزة الساكنة، وهم الأكثر، ولا ضير في ذلك، ويحتمل أن تكون أَلْفُهْمَا زائدتين، ووزنهما «فَاعُول» من يَجْ، ومَجْ.

ويحتمل أن يكون مأجوج من «مَاجٍ، يَمُوجُ» أي: اضطرب، ومنه المَوْجُ، فوزنه مفعول، وأصله: مَوْجُوج، قاله أبو حاتم، وفيه نظر؛ من حيث ادَّعاء قلب حرف العلة، وهو ساكنٌ، وشذوذه كشذوذ «طائي» في السَّب إلى طِيء.

وعلى القول بكونهما عربيّين مشتقّين، فمنع صرفهما؛ للعلمية والتأنيث؛ بمعنى القبيلة؛ كما تقدّم في سورة هود، ومثل هذا الخلاف والتعليل جارٍ في سورة الأنبياء [الآية: ٩٣] - عليهم السلام - والهمزة في يأجوج ومأجوج لغة بني أسدٍ، وقرأ رؤية وأبوه^(٢) العجاج «أَجُوج».

فصل في أصل يأجوج ومأجوج

اختلفوا في أنهم من أيّ الأقوام، فقال الضحاك^(٣): هم جيلٌ من التُّرك.

وقال السدي: التُّرك^(٤): سريةٌ من يأجوج ومأجوج، خرجت، فضرب ذو القرنين السدَّ، فبقيت خارجة، فجميع التُّرك منهم.

وعن قتادة^(٥): أنهم اثنان وعشرون قبيلة، بنى ذو القرنين السدَّ على إحدى وعشرين قبيلة، وبقيت قبيلة واحدة، وهم التُّرك، سُمُّوا بذلك؛ لأنهم [تركوا]^(٦) خارجين.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: معالم التنزيل ١٨٠/٣.

(٥) ينظر: البحر ١٥٤/٦، والدر المصون ٤٨٢/٤.

(٦) تقدم.

فصل في أجناس البشر

قال أهل التَّاريخ: أولاد نوح ثلاثة: سام، وحام، ويافث. فسام أبو العرب، والعجم، والرُّوم.

وحام: أبو الحبشة، والزَّنج، والثوبة.

ويافث: أبو التُّرك، والخزر، والصفالبة، ويأجوج ومأجوج.

واختلفوا في صفاتهم^(١):

فمن النَّاس من وصفهم بقصر القامة، وصغر الجثة يكون طول أحدهم شبراً، ومنهم من يصفهم بطول القامة، وكبر الجثة، فقليل: طول أحدهم مائة وعشرون ذراعاً، ومنهم من طوله وعرضه كذلك، وأثبتوا لهم مخالِب في الأظفار وأضراساً كأضراس السِّباع، ومنهم من يفترش إحدى أذنيه، ويلتحف بالأخرى.

فصل في إفسادهم

واختلفوا في كيفية إفسادهم^(٢):

فقليل: كانوا يقتلون الناس.

وقيل: كانوا يأكلون لحوم النَّاس، وقيل: كانوا يخرجون أيام الربيع ولا يتركون لهم شيئاً أخضر.

وبالجملة: فلفظ الفساد يحتمل هذه الأقسام.

ثمَّ إِنَّه تعالى حكى عن أهل ما بين السُّدَيْن أنَّهم قالوا لذي القرنين: ﴿فَهَلْ جَعَلَ لَكَ خَرَجًا﴾ الآية.

قوله: «خَرَجًا» قرأ ابن عامر^(٣) «خَرْجًا» هنا وفي المؤمنين [الآية: ٧٢] بسكون الراء، والأخوان «خَرَجًا» «فَخَرَجَ» في السورتين بالألف، والباقون كقراءة ابن عامر في هذه السورة، والأول في المؤمنين، وفي الثاني، وهو «فَخَرَجَ» كقراءة الأخوين، فقليل: هما بمعنى واحد كالقول والقوال، والنُّول والنُّوال، وقيل: «الْخَرَجُ» بالألف ما ضرب على الأرض من الإتاوة كُلُّ عام، وبغير الألف بمعنى الجعل، أي: نُعْطِيكَ مِنْ أَمْوَالِنَا مَرَّةً واحدة ما تستعين به على ذلك، وقال أبو عمر: الخرج: ما تبرَّعت به، والخراج ما لزمك أدائُهُ.

(١) ينظر: معالم التنزيل ٣/ ١٨٠-١٨١، والفخر الرازي ١٤٥/٢١.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٤٥/٢١.

(٣) ينظر: السبعة ٤٠٠، والحجة ٤٣٣، والنشر ٣١٥/٢، والتيسير ١٤٦، والحجة للقراء السبعة ١٧٣/٥، وإعراب القراءات ٤١٩/١، والإتحاف ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦.

قال مكِّي^(١) - رحمه الله - : والاختيار ترك الألف؛ لأنهم إنما عرضوا عليه : أن يعطوه عطية واحدة على بنائه، لا أن يضرب ذلك عليهم كل عام، وقيل : الخرج : ما كان على الرؤوس، والخراج : ما كان على الأرض، قاله قطرب يقال : أذ خرج رأسك، وخراج أرضك، قاله ابن الأعرابي، وقيل : الخرج أخص، والخراج أعم، قاله ثعلب، وقيل : الخرج مصدر، والخراج : اسم لما يعطى، ثم قد يطلق على المفعول المصدر؛ كالخلق؛ بمعنى المخلوق.

ثم قال : ﴿عَلَّ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ أي : حاجزاً، فلا يصلون إلينا. قوله : ﴿مَا مَكَّنِّي﴾ : «ما» بمعنى «الذي» وقرأ^(٢) ابن كثير : «مكَّنني» بإظهار النون، والباقون بإدغامها في نون الوقاية؛ للتخفيف. وهي مرسومة في مصاحف غير مكة بنون واحدة، وفي مصاحف مكة بنونين، فكل وافق مصحفه.

ومعنى الكلام : ما قواني عليه ربي خير من جعلكم، أي : ما جعلني مكيناً من المال الكثير، خير مما تبدلون لي من الخراج؛ فلا حاجة بي إليه، كقول سليمان - عليه السلام - : ﴿فَمَا ءَاتَيْنَاهُ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ [النمل : ٣٦].

قوله : ﴿فَأَعْيُونِي يُقَوُّوْا﴾ أي : لا أريد المال، ولكن أعينوني بأيديكم، وقوتكم ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾.

والرَّدْم : هو السد، يقال : ردمت الباب، أي : سدته، وردمت الثوب : رقعته؛ لأنه يسد موضع الخرق بالرقع، والرَّدْم أكثر من السد؛ من قولهم : ثوب مردم، أي : وضعت عليه رقاغ.

قالوا : وما تلك القوة^(٣) ؟ قال : فعلة وصنَّاع يحسنون البناء والعمل، والآلة. قالوا : وما تلك الآلة ؟

قال : ﴿ءَاتُونِي﴾ : قرأ أبو بكر^(٤) «أيتوني» بهمزة وصل؛ من أتى يأتي في الموضعين من هذه السورة؛ بخلاف عنه في الثاني، ووافقه حمزة على الثاني، من غير خلاف عنه، والباقون بهمزة القطع فيهما.

ف «زبر» على قراءة همزة الوصل منصوبة على إسقاط الخافض، أي : جيئوني بزبر

(١) ينظر : المشكل ٧٨/٢.

(٢) ينظر : السبعة ٤٠٠، والنشر ٣١٥/٢، والحجة ٤٣٤، والتيسير ١٤٦، وإعراب القراءات ٤١٩/٢، والإتحاف ٢٢٦/٢، والحجة للقراء السبعة ١٧٦/٢.

(٣) ينظر : معالم التنزيل ١٨٢/٣.

(٤) ينظر : النشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٢٢٦/٢، والتيسير ١٤٦، وإعراب القراءات ٤٢١/١، والحجة ٤٣٤.

الحديد، وفي قراءة قطعها على المفعول الثاني؛ لأنه يتعدى بالهمزة إلى اثنين، وعلى قراءة أبي بكرٍ يحتاج إلى كسر التنوين من «رذماً» لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ همزة الوصل، تسقط درجاً، فيقرأ له بكسر التنوين، وبعده همزة ساكنة هي فاء الكلمة، وإذا ابتدأت بكلمتي «أَتُونِي» في قراءته، وقراءة حمزة، تبدأ بهمزة مكسورة للوصل، ثم ياء صريحة، هي بدلٌ من همزة فاء الكلمة، وفي الدَّرج تسقط همزة الوصل، فتعود الهمزة؛ لزوال موجب إبدالها.

والباقون يبتدئون، ويصلون بهمزة مفتوحة؛ لأنها همزة قطع، ويتركون تنوين «رذماً» على حاله من السكون، وهذا كله ظاهر لأهل النحو، خفي على القراء.

وَالزُّبُرُ: جمع زُبُرَة، كَعُرْقَةٍ وَعُرْفٍ.

و «زُبُرَ الْحَدِيدِ»: قطعه.

قال الخليل: الزُّبُرَة من الحديد: القطعة الضخمة.

وقرأ الحسن^(١) بضمّ الباء.

قوله: «سَاوَى» هذه قراءة الجمهور، وفتادة «سَوَى» بالتضعيف، وعاصم في رواية «سَوَى» مبنياً للمفعول.

وفيه إضمارٌ، أي: فأتوه بها، فوضع تلك الزُّبُر بعضها على بعض ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ﴾ أي سدت ما بين الجبلين إلى أعلاهما.

قوله: «الصَّدْفَيْنِ» قرأ^(٢) أبو بكرٍ بضم الصاد، وسكون الدال، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر بضمهما، والباقون بفتحهما، وهذه لغاتٌ قرئ بها في السَّبع، وأبو جعفر، وشيبة، وحُميد بالفتح والإسكان، والماجشون بالفتح والضم، وعاصم في رواية بالعكس.

وَالصَّدْفَانِ: ناحيتا الجبلين، وقيل: أن يتقابل جبلان، وبينهما طريقٌ، والناحيتان صدفان؛ لتقابلهما، وتصادفهما، من صادفت الرجل، أي: لاقيته وقابلته، وقال أبو عبيد: «الصَّدْفُ: كل بناء مرتفع، وقيل: ليس بمعروف، والفتح لغة تميم، والضم لغة حمير».

فصل في بناء السد

لما أتوه بزبر الحديد، وضع بعضها على بعض؛ حتى ساوت، وسدت ما بين الجبلين، ووضع المنافع عليها، والحطب، حتى إذا صارت كالنَّار، صبَّ الثُّحاس المذاب على الحديد المحمَّى، فالتصق بعضه ببعض، فصار جبلاً صُلْدًا.

(١) ينظر: البحر المحيط ١٥٥/٦.

(٢) ينظر في قراءاتها: السبعة ٤٠١، والتيسير ١٤٦، والنشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢، والحجة للقراء السبعة ١٧٧/٥، وإعراب القراءات ٤٢٠/١.

وهذه معجزة تامة؛ لأن هذه الزُّبُر الكثيرة، إذا نفخ عليها؛ حتَّى تصير كالنَّار، لم يقدر الحيوان على القرب منها، والنَّفْخُ عليها لا يكون إلا بالقرب منها، فكأنَّه تعالى صرف تأثير تلك الحرارة العظيمة عن أبدان أولئك الثَّافخين عليها.

قيل: إنَّه وضع الحديد على الحطب، والحطب على الحديد؛ فصار الحطب في خلال الحديد، ثمَّ نفخوا عليه؛ حتَّى صار ناراً، أفرغ عليه الثُّحاس المذاب؛ فدخل في خلال الحديد مكان الحطب؛ لأنَّ النَّار أكلت الحطب؛ فصار الثُّحاس مكان الحطب؛ حتَّى لزم الحديد الثُّحاس.

قال قتادة^(١): صار كالبرد المحبَّر طريقة سوداء وطريقة حمراء.

فصل فيما بين السدين

قال الزمخشري: قيل: بعد ما بين السدين مائة فرسخ.

وروي: عرضه كان خمسين ذراعاً، وارتفاعه مائتي ذراع.

قوله: «قَطْرًا» هو المتنازع فيه، وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع، وهي من إعمال الثاني؛ للحذف من الأول، والقِطْرُ: الثُّحاس، أو الرِّصاص المذاب؛ لأنه يقطر.

قوله: «فَمَا اسْتَطَعُوا»: قرأ^(٢) حمزة بتشديد الطاء، والباقون بتخفيفها، والوجه في الإدغام، كما قال أبو علي: «لَمَّا لم يمكن إلقاء حركة [الثاء] على السِّين؛ لئلا يحرك ما لا يتحرك» - يعني: أنَّ سين «اسْتَغْفَلَ» لا تتحرك - أدغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين، وقد قرأت القراء غير حرفٍ من هذا النحو؛ وقد أنشد سيبويه «وَمَسْجِي» يعني في قول الشاعر: [الرجز]

٣٥٦٧ - كَأَنَّهُ بَغْدٌ كَلَالِ الرَّاجِرِ وَمَسْجِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(٣)

[يريد «وَمَسْجِه»] فأدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين، وهذه القراءة قد لحَّنها بعض النُّحاة، قال الزجاج^(٤): «من قرأ بذلك، فهو لاجئٌ مخطيءٌ» وقال أبو علي: «هي غير جائزة».

وقرأ الأعشى^(٥)، عن أبي بكر «اضْطَاعُوا» بإبدال السِّين صاداً، والأعمش «استطاعوا» كالثانية.

(١) ينظر: معالم التنزيل ١٨٢/٣.

(٢) ينظر: السبعة ٤٠١، والبحر المحيط ١٥٦/٦، والتيسير ١٤٦، والحجة ٤٣٥، والنشر ٢٧١/٢.

(٣) ينظر البيت في الكتاب ٤/٤٥٠، المحتسب ١/٦٢، العمدة ١/١٣٧، المخصص ٨/١٣٩، سر الصناعة ١/٦٥، اللسان «كسر»، الدر المصون ٤/٤٨٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣١٢.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٧٤٨، البحر ٦/١٥٦، الدر المصون ٤/٤٨٤.

فصل

حذفت تاء «استعْطَاوُا» للخفة؛ لأن التاء قريبة المخرج من الطاء، ومعنى «يَظْهَرُوهُ» أي: يعلونه من فوق ظهره؛ لطوله، وملاسته، وصلابته، وثخافته، ثم قال ذو القرنين: «هَذَا» إشارة إلى السدِّ «رَحْمَةً» أي: نعمة من الله، ورحمة على عباده «فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي» أي: القيامة.

وقيل: وقت خروجهم ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ أي: جعل السدَّ مذكوكاً مستوياً، مع وجه الأرض.

قوله: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾: الظاهر أن «الجعلَ» هنا بمعنى «التضيير» فتكون «دكَّاء» مفعولاً ثانياً، وجوز ابن عطية: أن يكون حالاً، و«جَعَلَ» بمعنى «خَلَقَ» وفيه بعد؛ لأنه إذ ذاك موجود، وتقدّم خلاف القراء في «دكَّاء» في الأعراف.

قوله: ﴿وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ الوعدُ هنا مصدر بمعنى «الموعود» أو على بابه.

فصل فيما روي عن يأجوج ومأجوج

روى قتادة^(١)، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، يرفعه: أن يأجوج ومأجوج يحفرونه كل يوم، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا؛ فستحفرونه غداً، فيُعبيده الله كما كان، حتى إذا بلغت مدنتهم، حفروا؛ حتى كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا، فستحفرونه، إن شاء الله تعالى غداً، واستثنى، فيعودون إليه، وهو كهيبته حين تركوه، فيحفرونه، فيخرجون على الناس [فيشربون]^(٢) المياه، ويتحصنُ الناس في حصونهم، فيرمون بسهامهم إلى السماء، فترجعُ فيها كهيبته الدم، فيقولون: قهرنا أهل الأرض، وعلونا أهل السماء، فيبعثُ الله عليهم نغفاً في أقدانهم، فيهلكون، وإن دوابَّ الأرض لتسمن وتسكر من لحومهم^(٣).

وعن الثَّوَالِيسِ بن سَمْعَانَ، قال: ذكر رسول الله ﷺ الدَّجَالَ ذات غداة، فحَفَّضَ فيه ورَقَّعَ حتى ظنَّاهُ في طائفةِ النَّخْلِ، فلَمَّا رحنا إليه، عرف ذلك فينا، فقال: ما شأنكم؟ قلنا: يا رسول الله، ذكرت الدَّجَالَ الغداة، فحَفَّضْتَ، ورَفَّعْتَ؛ حتى ظنَّاهُ في طائفةِ النَّخْلِ؛ فقال: غيرُ الدَّجَالِ أخوفني عليكم، إن يخرج وأنا فيكم، فأنا حَجِيجُكُمْ دونكم، وإن يخرج، ولستُ فيكم، فكلُّ امرئٍ حَجِيجُ نفسه، والله خليفتي على كلِّ مسلم؛ إنَّه شابُّ قَطَطٍ، عينه طافية؛ كَأَنِّي أَشْبَهُهُ بَعْدَ الْعَزَّى بن قُطَيْنٍ، فمن أدركه منكم، فليقرأ عليه

(١) ينظر: معالم التنزيل ١٨٣/٣.

(٢) في ب: فيستقون.

(٣) أخرجه أحمد (١٠١/٢) وابن ماجه (٤٠٨٠) والترمذي (٣١٥١) وابن حبان (١٩٠٨ - مواز) والحاكم (٤٨٨/٤) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه مثل هذا.

فواتح سورة الكهف، إنه خارجُ خلّة بين الشّام والعراق، فعاث يميناً، وعات شمالاً؛ يا عباد الله فاثبتوا قلنا: يا رسول الله، وما لبثتُ في الأرض؟ قال: أربعون يوماً؛ يومٌ كسنة، ويومٌ كشهرٍ، ويومٌ كجمعةٍ، وسائرُ أيّامه كأيامكم، قلنا: يا رسول الله، فذلك اليوم الذي كسنة، يكفينّا فيه صلاة يوم؟ قال: لا، اقدروا له قدره، قلنا: يا رسول الله، وما إسراعه في الأرض؟ قال: كالغيثِ استدبرته الرّيحُ، فيأتي على القوم، فيدعوهم، فيؤمّنون به، ويستجيّبون له، فيأمر السّماء، فتُمْطَرُ، والأرضُ فتُنبِتُ، وتروّح عليهم سارحتهم، أطول ما كانت دُرى، وأسيعه ضُروعاً، وأمدّه خواصر، ثم يأتي القوم، فيدعوهم، فيردّون عليه قوله، قال: فينصرف عنهم، فيضيقون ممّحلين، ليس بأيديهم شيء من أموالهم، ويمرّ بالخربة، فيقول لها: أخرجي كنوزك، فتنبّعه كنوزها؛ كيغاسيب الثّحل، ثم يدعو رجلاً مُمثلاً شاباً، فيضربه بالسيف، فيقطعُه جزلّتين رمية الغرض، ثم يدعو، فيقبل، يتهلّل وجهه؛ يضحك، فينما هو كذلك؛ إذ بعث الله عيسى ابن مريم المسيح - عليه السلام - فينزل عند المنارة البيضاء شرقيّ دمشق، بين مهرودتين واضعاً كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه، قطر، وإذا رفعه؛ تحدّر منه مثل جمان اللؤلؤ، فلا يحلّ للكافر يجذّ ريح نفسه إلا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه حتّى يدركه بباب لدّ، فيقتله، ثم يأتي عيسى قومٌ قد عصمهم الله منه، فيمسح عن وجوههم، ويحدّثهم بدرجاتهم في الجنّة، فينما هو كذلك إذ أوحى الله تعالى إلى عيسى: إنّي قد أخرجت عباداً لي لا يدان لأحدٍ بقتالهم، فحرّز عبادي إلى الطّور، ويبعث الله يأجوج ومأجوج، وهم من كلّ حدب ينسلون، فيمرّ أوائلهم على بحيرة «طبريّة» فيشربون ما فيها، ويمرّ آخرهم، فيقولون: لقد كان بهذه مرّة ماء، ويحصر نبي الله وأصحابه حتّى يكون رأس الثّور لأحدهم خيراً من مائة دينارٍ لأحدكم اليوم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله، فيرسل الله تعالى عليهم الغف في رقابهم، فيضيقون قُرَى كمويت نفس واحدة ثم يهبّ نبي الله وأصحابه إلى الأرض، فلا يجدون في الأرض موضع شبرٍ إلا ملأه زهمهم وتنهم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله، فيرسل الله عليهم طيراً؛ كأعناق البُخْت، فتخملهم، فتطرحهم حيث شاء الله، ثم يرسل الله مطراً، لا يكلّ منه بيتٌ مدّر، ولا وبرٌ، فيغسل الأرض، حتّى يتركها كالزّلقة، ثم يقال للأرض: أنبتي ثمرتك، وزدّي بركتك، فيومئذٍ: تأكل العصابة الرّمانة، ويستظلّون بقحفها، وبارك في الرّسل، حتّى إنّ اللقحة من الإبل، لتكفي الفئام من النّاس، وبينما هم كذلك؛ إذ بعث الله ريحاً طيبة، فتأخذهم تحت أبطهم، فتقبض روح كلّ مؤمنٍ، وكلّ مسلمٍ، ويبقى شرارُ النّاس يتهارجون فيها تهارج الحُمُر، فعليهم تقوم الساعة^(١).

(١) أخرجه مسلم ٤/ ٢٢٥٠ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ كتاب الفتن: باب ذكر الدجال (١١٠).

قوله: ﴿وَرَكْنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ الآية.

قيل: هذا عند فتح السد، وتركنا يأجوج ومأجوج يموج بعضهم في بعض، أي: يزدحمون كموج الماء، ويختلط بعضهم في بعض؛ لكثرتهم.

وقيل: هذا عند قيام الساعة يدخل الخلق بعضهم في بعض، ويختلط إنسيهم بجنّيهم حَيَارَى.

قوله: «يَوْمِئِذٍ» التنوين عوض من جملة محذوفة، تقديرها: يوم إذ جاء وعد ربّي، أو إذ حجز السد بينهم.

قوله: ﴿يَمُوجُ﴾: مفعول ثانٍ لـ «رَكْنَا» والضمير في «بَعْضُهُمْ» يعود على «يَأْجُوج ومَأْجُوج» أو على سائر الخلق.

قوله: ﴿وُفِّعَ فِي الصُّورِ﴾: لأنّ خروج يأجوج ومأجوج من علامات قرب الساعة، وتقدّم الكلام في الصور، ﴿فَلَمَّعْنَهُمْ جَمْعًا﴾ في صعيد واحد. «وَعَرَضْنَا»: أبرزنا.

﴿جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا﴾ حتى يشاهدوها عياناً.

قوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ﴾: يجوز أن يكون مجزوراً بدلاً من «لِلْكَافِرِينَ» أو بياناً، أو نعتاً، وأن يكون منصوباً بإضمار «أَذْمُ» وأن يكون مرفوعاً خبر ابتداء مضمر.

ومعنى ﴿كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ﴾: أي: [غشاء]، والغطاء: ما يغطي الشيء ويستتره ﴿عَنْ ذِكْرِي﴾: عن الإيمان والقرآن، والمراد منه: شدة انصرافهم عن قبول الحق، وعن الهدى والبيان، وقيل: عن رؤية الدلائل: ﴿وَكَاوُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾.

أي: سمع الصوت، أي: القبول والإيمان؛ لغلبة الشقاء عليهم.

وقيل: لا يعقلون، وهذا قوله: ﴿فَقَسُّوا وَمَكَّوُوا﴾ [المائدة: ٧١].

أما العمى، فهو قوله: ﴿كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي﴾ وأما الضم فقوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾.

أي: لا يقدرّون [أَنْ يَسْمَعُوا] من رسول الله ﷺ ما يتلوه عليهم؛ لشدة عداوتهم له.

قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِ آلِهَتِنَا أعداءاً جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾ (١٠٢) قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا (١٠٥) ذَلِكَ جَزَاءُهمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا وَتَّخَذُوا آيَاتِي رُسُلِي هُزُوًا (١٠٦).

قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية.

لما بين إعراض الكافرين عن الذكر، وعن سماع ما جاء به رسول الله ﷺ أتبعه بقوله: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

والمعنى: أفضنَّ الذين كفروا أن ينتفعوا بما عبده.

والمراد بقوله: ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُوْفِ أَوْلِيَاءَ﴾: أرباباً، يريد بالعباد: عيسى، والملائكة.

وقيل: هم الشياطين يتولَّونهم ويطيعونهم.

وقيل: هم الأصنام، سمَّاها عباداً؛ كقوله: ﴿عِبَادُ أَثْنَالِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]. وهو استفهام توبيخ.

قوله: ﴿أَفَحَسِبَ﴾: العامة على كسر السين، وفتح الباء؛ فعلاً ماضياً، و ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ ساذَّ مسدَّ المفعولين، وقرأ^(١) أمير المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب، وزيد بن علي، وابن كثير، ويحيى بن يعمر في آخرين، بسكون السين، ورفع الباء على الابتداء، والخبر «أن» وما في حيزها.

والمعنى: أفكافيهم، وحسيبهم أن يتخذوا كذا وكذا.

وقال الزمخشري: «أو على الفعل والفاعل؛ لأن اسم الفاعل، إذا اعتمد على الهمزة، ساوى الفعل في العمل؛ كقولك: «أَقَاتَمُ الزَّيْدَانِ» وهي قراءة محكيَّةٌ جيِّدةٌ».

قال أبو حيَّان: «والذي يظهر أنَّ هذا الإعراب لا يجوز؛ لأنَّ حسباً ليس باسم فاعل، فيعمل، ولا يلزم من تفسير شيءٍ بشيء: أن يجري عليه أحكامه، وقد ذكر سيبويه^(٢) أشياء من الصِّفات^(٣) التي تجري مجرى الأسماء، وأنَّ الوجه فيها الرفع، ثم قال: وذلك نحو: مرَّرتُ برجلٍ خير منه أبوه، ومرَّرتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخير والشر، ومرَّرتُ برجلٍ أب له صاحبه، ومرَّرتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ هو، ومرَّرتُ برجلٍ أيما رجلٍ هو». ثم قال أبو حيَّان: «ولا يبعد أن يرفع به الظاهر، فقد أجازوا في «مرَّرتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه» أن يرتفع «أبوه» بـ «أبي عشرة» لأنه في معنى والدٍ عشرة».

قوله: «نَزَّلَا» فيه أوجه:

أحدها: أنه منصوب على الحال، جمع «نَزَلِ» نحو شاربٍ، وشرفٍ.

الثاني: أنه اسم موضع التَّزْوِيلِ. قال ابن عباس: «مَتَوَاهُم» وهو قول الزجاج.

الثالث: أنه اسم ما يعدُّ للنَّازلين من الضُّيوف، أي: معدة لهم؛ كالمنزل للضيف، ويكون على سبيل التهكم بهم، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] وقوله: [الوافر]

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٢٢٨، والمحتسب ٢/٣٤، والقرطبي ١١/٤٤ والبحر ٦/١٥٧، والدر المصون ٤/٤٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٣) في ب: الأسماء.

٣٥٦٨ - تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)

ونصبه على هذين الوجهين مفعولاً به، أي: صيّرنا.
وأبو حيوة^(٢) «نَزَلًا» بسكون الزاي، وهو تخفيف الشهيرة.
قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾.

يعني: الَّذِينَ أَتَعْبُوا أَنْفُسَهُمْ فِي عَمَلٍ يَرْجُونَ بِهِ فَضْلًا وَنَوَالًا، فَنَالُوا هَلَاكًا وَبَوَارًا.
قال ابن عباس، وسعد بن أبي وقاص: هم اليهود والنصارى^(٣).
وهو قول مجاهد.

وقيل: هم الرهبان الذين حبسوا أنفسهم في الصوامع^(٤)؛ كقوله تعالى: ﴿عَالِمَةٌ نَاصِيَةٌ﴾ [الغاشية: ٣].

وقال علي بن أبي طالب: هم أهل حروراء^(٥).

قوله: ﴿أَعْمَالًا﴾: تمييز للأخسرين؛ وجمع لاختلاف الأنواع.

قوله: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ﴾: يجوز فيه الجر نعتاً، وبدلاً، وبياناً، والنصب على الدُّم،
والرفع على خبر ابتداء مضمير.

ومعنى خُسْرَانِهِمْ أَنْ مَثَلَهُمْ كَمَنْ يَشْتَرِي سَلْعَةً يَرْجُو مِنْهَا رِبْحًا، فَخَسِرَ وَخَابَ
سَعْيُهُ، كَذَلِكَ أَعْمَالُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَتَعْبُوا أَنْفُسَهُمْ مَعَ ضَلَالِهِمْ، فَبَطَلَ جَدُّهُمْ وَاجْتِهَادُهُمْ فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾ يظنون ﴿أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ أي: عملاً.

قوله: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾ يسمّى في البديع «تَجْنِيسَ التَّصْحِيفِ» وتجنيس الخط،
وهذا من أحسنه، وقال البحرئي: [الطويل]

٣٥٦٩ - وَلَمْ يَكُنِ الْمُغْتَرِّ بِاللهِ إِذْ شَرَى لِبُعْجَرَ وَالْمُغْتَرِّ بِاللهِ طَالِبُهُ^(٦)

فالأول: من الغرور، والثاني: من العز، ومن أحسن ما جاء في تجنيس
التصحيف^(٧) قوله: [السريع]

(١) تقدم.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٥٧/٦، والدر المصون ٤/٤٨٥.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٨/٨) كتاب التفسير: باب قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً رقم (٤٧٢٨) والطبري (٢٩٤/٨) وآخرون.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٩٣/٨). أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٩٤/٨).

(٥) ينظر: ذبوانه ٨٧/١، والبحر المحيط ١٥٨/٦، وروح المعاني ٤٨/١٦، والدر المصون ٤/٤٨٥.

(٦) جناس التصحيف أن يتفقا لفظاً ويختلفا نطقاً كالعدل والعدل:

وسمي بذلك لتشابه اللفظين في الخط من التصحيف وهو التشابه خطأ، وبعضهم يسميه جناس الخط
ومثله أيضاً نحو التخلي ثم التحلي ثم التجلي؛ الأول بالخاء المعجمة من الخلو والثاني بالمهملة من
الحلي بمعنى الزينة. والثالث بالجيم بمعنى الكشف عن بعض الخفايا وتلقين بعض الأسرار لمن هم أهل
لها والتصحيف عند أهل التحقيق كما هو عند علماء العربية عامة وعلماء البلاغة خاصة: تغيير اللفظ =

٣٥٧٠ - سَقَيْنِي رِيٍّ وَعَشَّيْنِي بِحُبِّي حَبْنِ بْنِ الْجُرْدِ^(١)

يصحف بنحو: [السريع]

شَقَّيْتَنِي رِيٍّ وَعَشَّيْتَنِي بِحُبِّ يَحْيَى خَتَنِ ابْنِ الْجُرْدِ

وفي بعض رسائل الفصحاء:

قِيلَ قَبْلَ نَدَاكَ ثَرَاكَ، عَبْدٌ عِنْدَ رَجَاكَ رَجَاكَ، آمِلٌ أَمَلُكَ.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾.

لقاء الله عبارة عن رؤيته؛ لأنه يقال: لقيت فلاناً، أي: رأيته.

فإن قيل: اللقيا عبارة عن الوصول؛ قال الله تعالى: ﴿فَالْقَى آلَمَاءُ عَلَى أَمْرِ قَدْ قُذِرَ﴾

[القمر: ١٢].

وذلك في حق الله محال؛ فوجب حمله على ثواب الله.

فالجواب: أن لفظ اللقاء، وإن كان في الأصل عبارة عن الوصول^(٢) إلا أن

استعماله في الرؤية مجازٌ ظاهرٌ مشهورٌ، ومن قال بأنَّ المراد منه: لقاء ثواب الله، فذلك

لا يتم إلا بالإضمار، وحمل اللفظ على المجاز المتعارف المشهور أولى من حمله على

ما يحتاج إلى الإضمار.

واستدلَّت المعتزلة بقوله تعالى: ﴿فَحِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ﴾ على أن الإحباط حقٌّ، وقد تقدَّم

ذلك في البقرة وقرأ ابن عباس^(٣) «فَحَبِطَتْ» بفتح الباء والعامّة بكسرهما.

قوله: ﴿فَلَا يُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾.

قرأ العامة «نُقِيمُ» بنون العظمة، من «أَقَامَ» ومجاهدٌ وعبيد بن عمير: «فَلَا يُقِيمُ»

بياء الغيبة، لتقدُّم قوله: «بِآيَاتِ رَبِّهِمْ» فالضمير يعود عليه، ومجاهدٌ أيضاً «فَلَا يَقُومُ

لَهُمْ» مضارع «قَامَ» متعدِّ، كذا قال أبو حيَّان، والأحسن من هذا: أن تعرب هذه القراءة

على ما قاله أبو البقاء^(٤): أن يجعل فاعل «يَقُومُ» «صَنِعَهُمْ» أو «سَعَيْهِمْ» وينتصب حينئذٍ

= حتى يغير المعنى المراد من الموضع، أما التحريف فهو العدول بالكلام عن جهته. وقد ورد عن بعض

العلماء قوله: لا تأخذوا القرآن من مصحفي ولا العلم من صحفي. والمصحفي هو الذي يتلقى العلم من

الكتب أو ممن تعلَّم منها دون الرجوع إلى مرشد أمين وهو العالم الذي يقرؤه ويلقنه.

انظر: عقود الجمان ص ١٥٤، حواشي التلخيص ص ٤ و٤٦٢ حسن الصنيع ص ٢١٢، شرح السعد

ص ٣ و١٢٩ الفوائد المشوق ص ٢٣٣.

(١) ينظر البيت في البحر ١٥٨/٦، الدر المصون ٤/٤٨٥.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٤٨/٢١.

(٣) ينظر في قراءاتها: الشواذ ٨، والكشاف ٢/٢٤٩، والقرطبي ١١/٤٥، والبحر ٦/١٥٨، والدر

المصون ٤/٤٨٥.

(٤) ينظر: الإملاء ٢/١٠٩.

«وَرِزْنَا» على أحد وجهين: إمّا على الحال، وإمّا على التّمييز.

فصل في معنى الآية

المعنى: أنا نزدرى بهم، وليس لهم عندنا وزنٌ ومقدارٌ، تقول العرب: ما لفلانٍ عندي وزنٌ، أي: قدرٌ؛ لخصّته، وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ، فَلَا يَزُنُّ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ» وقال: «اقْرَءُوا: فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرْزَانًا».

وقيل: المعنى: فلا نقيم لهم يوم القيامة ميزاناً؛ لأنّ الميزان إنما يوضع؛ لأجل الحسنات والسيئات من الموحّدين؛ لتمييز مقدار الطّاعات، ومقدار السيئات.

قال أبو سعيد الخدري^(١): يأتي ناسٌ بأعمالٍ يوم القيامة من عندهم في التّعظيم كجبال تهامة، فإذا وزنوها، لم تَزُنْ شيئاً، فذلك قوله: «فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرْزَانًا».

وقال القاضي^(٢): إنّ من غلبت معاصيه، صارت طاعاته^(٣) كأنّ لم تكن، فلم يدخل في الوزن شيءٌ من طاعته، وهذا التفسير بناء على قول الإحباط والتكفير.

قوله: «ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ»: فيه أوجه كثيرة:

الأول: أن يكون «ذلك» خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك والمعنى: الذي ذكرت من حبوط أعمالهم وخسّة أقدارهم و «جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ» جملة برأسها.

الثاني: أن يكون «ذلك» مبتدأ أول، و «جَزَاؤُهُمْ» مبتدأ ثانٍ، و «جَهَنَّمُ» خبره، وهو [وخبّره] خبر الأول، والعائد محذوف، أي: جزاؤهم به، كذا قال أبو البقاء^(٤)، فالهاء في «به» تعود على «ذلك» و «ذلك» مشارٌ به إلى عدم إقامة الوزن.

قال أبو حيّان: «ويحتاج هذا التّوجيه إلى نظرٍ» قال شهاب الدين: إن عني النّظر من حيث الصّناعة، فمسلّم، ووجه النظر: أن العائد حذف من غير مسوّغٍ إلّا بتكلفٍ؛ فإنّ العائد على المبتدأ، إذا كان مجروراً، لا يحذف إلّا إذا جر بحرف تبعيضٍ، أو ظرفية، أو يجرّ عائداً جرّ قبله بحرفٍ، جرّ به المحذوف؛ كقوله: [الطويل]

٣٥٧١ - اصْبَحْ فَالَّذِي تَدْعَى بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ^(٥)

أي: مفلح به، وإن عني من حيث المعنى، فهو معنى جيد.

الثالث: أن يكون «ذلك» مبتدأ، و «جَزَاؤُهُمْ» بدلٌ، أو بيان، و «جَهَنَّمُ» خبره.

(٢) ينظر: الفخر الرازي ١٤٨/٢١.

(١) ينظر: معالم التنزيل ١٨٦/٣.

(٤) ينظر: الإملاء ١٠٩/٢.

(٣) في ب: ما فعله من الطاعات.

(٥) ينظر البيت في روح المعاني ٤٥/١٦، حاشية الشهاب ١٣٦/٦، الدر المصون ٤٨٦/٤.

الرابع: أن يكون «ذلك» مبتدأ أيضاً، و «جَزَاؤُهُمْ» خبره، و «جهنّم» بدل، أو بيان، أو خبر ابتداء مضمّر.

الخامس: أن يجعل «ذلك» مبتدأ، و «جَزَاؤُهُمْ» بدل، أو بيان، و «جهنّم» خبر ابتداء مضمّر، و «بِمَا كَفَرُوا» خبر الأول، والجملة اعتراض.

السادس: أن يكون «ذلك» مبتدأ، والجار: الخبر، و «جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ» جملة معترضة، وفيه بعد.

السابع: أن يكون «ذلك» إشارة إلى جماعة، وهم المذكورون في قوله: «بِالْأَخْسَرِينَ»، وأشير إلى الجمع؛ كإشارة الواحد؛ كأنه قيل: أولئك جزاؤهم جهنّم، والإعراب المتقدم يعود على هذا التقدير.

ومعنى الكلام: أن ذلك الجزاء جزاء على مجموع أمرين: كفرهم، واتخاذهم آيات الله ورسله هزواً، فلم يقتصروا على الردّ عليهم وتكذيبهم، حتّى استهزؤوا بهم. قوله: «وَاتَّخَذُوا» فيه وجهان:

أحدهما: أنه عطفت على «كَفَرُوا» فيكون محلّه الرفع؛ لعطفه على خبر «إِنَّ». الثاني: أنه مستأنف، فلا محلّ له، والباء في قوله: «بِمَا كَفَرُوا» لا يجوز تعلّقها بـ «جَزَاؤُهُمْ» للفصل بين المصدر ومعموله.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (١٠٧) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا (١٠٨) قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنْفَذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا (١٠٩) قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ فَنَ كَانَ يُرِجُوا لِقَاءِ رَبِّهِمْ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (١١٠)﴾. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية.

لما ذكر وعيد الكفار، ونزلهم، أتبعه بوعيد المؤمنين ونزلهم. قال قتادة: الفِرْدَوْس: وسط الجنة، وأفضلها.

وعن كعب: ليس في الجنان أعلى من جنة الفردوس، وفيها الأمور بالمعروف، والنّاهون عن المنكر.

وعن مجاهد: الفردوس: هو البستان، بالرومية.

وقال عكرمة: هو الجنة بلسان الحبش.

وقال الزجاج: هو بالرومية منقول إلى لفظ العربية.

وقال الضحاك: هي الجنة الملتفة الأشجار^(١).

وقيل: هي التي تنبت ضرورياً من الثّبات.

وقيل: الفردوس: الجنة من الكرم خاصة.

وقيل: ما كان عاليها كرمًا.

وقيل: كل ما حُوِّط عليه، فهو فردوس.

وقال المبرد: الفردوس فيما سمعت من الغرب: الشجر الملتف، والأغلب عليه:

أن يكون من العنب، واختلفوا فيه:

فقيل: هو عربي، وقيل: هو أعجمي، وقيل: هو رومي، أو فارسي، أو سرياني،

قيل: ولم يسمع في كلام العرب إلا في قول^(١) حسان: [الطويل]

٣٥٧٢ - وَإِنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَّاتٍ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يَخْلُدُ^(٢)

وهذا ليس بصحيح؛ لأنه سمع في شعر أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلْت: [البيط]

٣٥٧٣ - كَانَتْ مَنَازِلُهُمْ إِذْ ذَاكَ ظَاهِرَةً فِيهَا الْفَرَادِيسُ ثُمَّ الثُّومُ وَالْبَصَلُ^(٣)

ويقال: كرم مفردس، أي: معرّش، ولهذا سُمِّيت الروضة التي دون الإمامة

فردوساً.

وإضافة جَنَّاتٍ إلى الفردوس إضافة تبيين، وجمعه فراديس؛ قال - عليه الصلاة

والسلام -: «في الجنة مائة درجة ما بين كل درجة مسيرة مائة عام، والفردوس أعلاها

درجة، وفيها الأنهار الأربعة، والفردوس من فوقها، فإذا سَأَلْتُمُ اللَّهَ تَعَالَى، فَاسْأَلُوهُ

الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّ فَوْقَهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهَا تُفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ»^(٤).

قوله: «نُزُلًا»: فيه ما تقدّم: من كونه اسم مكان النزول، أو ما يعدُّ للضيّف، وفي

نصبه وجهان:

أحدهما: أنه خبر «كَانَتْ» و«لَهُمْ» متعلق بمحذوف على أنه حال من «نُزُلًا» أو

على البيان، أو بـ «كَانَتْ» عند من يرى ذلك.

والثاني: أنه حال من «جَنَّاتٍ» أي: ذوات نُزُلٍ، والخبر الجار.

وإذا قلنا بأنَّ النُّزْل هو ما يهبط للنَّزَل، فالمعنى: كانت لهم ثمار جَنَّات الفردوس،

ونعيمها نُزُلًا، ومعنى «كَانَتْ لَهُمْ» أي: في علم الله قبل أن يخلقوا.

(١) في ب: بيت.

(٢) ينظر البيت في البحر المحيط ١٥٩/٦، الأشموني ٢/٢٨٨، الشذور ١٣٤، الهمع ٩٥/٢، الدرر ٢/١٢٨، الدر المصون ٤٨٨/٤.

(٣) ينظر: ديوانه (٦١)، والبحر المحيط ١٥٩/٦، والطبري ٢٩/١٦، والقرطبي ٣٦/١١، وروح المعاني ٥٠/١٦، والدر المصون ٤٨٨/٤.

(٤) أخرجه البخاري (١٤/٦) كتاب الجهاد: باب درجات المجاهدين حديث (٢٧٩٠) والترمذي (٥٨٣/٤)

كتاب صفة الجنة باب ما جاء في صفات درجات الجنة حديث (٢٥٣١) من حديث أبي هريرة.

قوله: ﴿لَا يَبْتَغُونَ﴾: الجملة حال: إمّا من صاحب «خَالِدِينَ» وإمّا من الضمير في «خَالِدِينَ» فتكون حالاً متداخلة.

والجَوْلُ: قيل: مصدر بمعنى «التَّحَوُّلُ» يقال: حال عن مكانه جَوْلًا؛ فهو مصدر؛ كالعَوَج، والعَوْد، والصُّغْر؛ قال: [الرجز]

٣٥٧٤ - كُلُّ دَوْلَةٍ أَجَلٌ ثُمَّ يُنَاقِ لَهَا جَوْلٌ^(١)
والمعنى: لا يطلبون عنها تحوُّلاً إلى غيرها.

وقال الزجاج^(٢): «هو عند قوم بمعنى الحيلة في التنقُّل» وقال ابن عطية: «والجَوْلُ: بمعنى التَّحَوُّل؛ قال مجاهد: مُتَحَوِّلاً» وأنشد الرُّجَزَ المتقدم، ثم قال: «وكأنَّه اسمُ جمع، وكأنَّ واحده حوالة» قال شهاب الدين: وهذا غريبٌ، والمشهور الأول، والتصحيح في «فِعْلٍ» هو الكثير، إن كان مفرداً؛ نحو: «الجَوْلُ» وإن كان جمعاً، فالعكس؛ نحو: «ثِيَرَةٌ» و «كِبَرَةٌ».

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي﴾ الآية.

لما ذكر في هذه السورة أنواع الدلائل والبيّنات، وشرح فيها أقاصيص الأولين، نبّه على كمال حال القرآن، فقال: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي﴾.

قال ابن عباس^(٣): قالت اليهود: يا محمد، تزعمُ أنك قد أوتينا الحكمة، وفي كتابك ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

ثم تقول: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

فأنزل الله هذه الآية.

وقيل: لما نزلت: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ قالت اليهود: أوتينا التوراة، وفيها علمُ كلِّ شيء، فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَتِي رَبِّي﴾.

والمِدَادُ: اسمٌ لما تمدُّ به الدّواة من الحبر، ولما يمدُّ به السَّراجُ من السُّلَيْط، وسمي المدادُ مداداً؛ لإمداده الكاتب، وأصله من الزيادة.

وقال مجاهدٌ: لو كان البحر مداداً للقلم والقلم يكتب «لنُفِدَ البَحْرُ» أي: ماؤه.

قوله: «تنفذ»: قرأ^(٤) الأخوان «يُنْفِذُ» بالياء من تحت؛ لأنَّ التأنيث مجازي،

(١) ينظر البيت في البحر ١٥٩/٦، الدر المنثور ٤/٤٨٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣١٥.

(٣) ينظر: معالم التنزيل ٣/١٨٦.

(٤) ينظر في قراءتها: السبعة ٤٠٢، والحجة ٤٣٦، والنشر ٣١٦/٢، والتيسير ١٤٦، والإنحاف ٢/٢٢٨، والحجة للقراء السبعة ٥/١٨٣، وإعراب القراءات ١/٤٢٣.

والباقون بالتاء من فوق؛ لتأنيث اللفظ، وقرأ السلمي - ورويت عن أبي عمرو وعاصم - «تَنفَذَ» بتشديد الفاء، وهو مطاوع «نَفَذَ» بالتشديد؛ نحو: كَسَّرَتْه، فتكسَّر، وقراءة الباقيين مطاوع «أَنفَذَتْهُ».

قوله: «وَلَوْ جِئْنَا» جوابها محذوف لفهم المعنى، تقديره: لَنَفَذَ، والعامية على «مَدَدًا» بفتح الميم، والأعمش^(١) قرأ بكسرهما، ونصبه على التمييز كقوله: [الطويل]

٣٥٧٥ - فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَ مِثْلَهُ صَبْرًا^(٢)

وقرأ^(٣) ابن مسعود، وابن عباس «مَدَدًا» كالأول، ونصبه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء^(٤)، وقال غيره - كأبي الفضل الرازي -: إنه منصوب على المصدر، بمعنى الإمداد؛ نحو: «أَنْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا» [نوح: ١٧] قال: والمعنى: ولو أمددناه بمثله إمداداً.

فصل في معنى الآية

المعنى: ولو كان الخلائق يكتبون، والبحر يمدُّهم، لنفذ ما في البحر، ولم تنفذ كلمات ربي ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ﴾ أي بمثل ماء البحر في كثرته.

قوله: «مَدَدًا» نظيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ أَقْلَنُّ وَابْخِرَ بِمُدِّهِ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

واستدلوا بهذه الآية على أنها صريحة في إثبات كلمات كثيرة لله تعالى.

قال ابن الخطيب^(٥): وأصحابنا حملوا الكلمات على متعلقات علم الله تعالى.

قال الجبائي: وأيضاً قوله: ﴿قُلْ إِنْ تَنْفَذُ كُلُّ شَيْءٍ رِيقًا﴾ يدل على أن كلمات الله تعالى، قد تنفذ في الجملة، وما ثبت عدمه، امتنع قدمه.

وأيضاً قال: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾.

وهذا يدل على أنه تعالى قادر على أن يجيء بمثل كلامه، والذي يجيء به يكون محدثاً، والذي يكون المحدث كلامه فهو أيضاً مخدث.

فالجواب: بأن المراد به الألقاظ الدالة على تعلقات تلك الصفات الأزلية.

ولما بين تعالى تمام كلامه أمر محمداً ﷺ بأن يسلك طريقة التواضع، فقال:

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾.

(١) ينظر: البحر ١٦٠/٦، ونسبها إلى الأعرج، والدر المصون ٤/٤٨٧.

(٢) ينظر البيت في البحر المحيط ١٦٠/٦، روح المعاني ١٦/٥٢ والدر المصون ٤/٤٨٧.

(٣) ينظر: الإنحاف ٢/٢٢٩، والمحتسب ٢/٣٥، والقرطبي ١١/٤٦، والبحر ١٦٠، والدر المصون ٤/٤٨٧.

(٤) ينظر: الإملاء ٢/١٠٩. (٥) ينظر: الفخر الرازي ٢١/١٥٠.

أي: لا امتياز بيني وبينكم في شيء من الصفات إلا في أن الله تعالى، أوحى إليّ أنه لا إله إلا هو الواحد الأحد.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: علّم الله - عزّ وجلّ - رسوله ﷺ التواضع، فأمره أن يقرّ، فيقول: أنا آدميّ مثلكم إلا أنني خُصِصْتُ بالوحي.
قوله: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ وهو يدلّ على مطلوبين:
أحدهما: أن كلمة «أنما» تفيد الحصر.

والثاني: كون الإله واحداً.

قوله: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ﴾: «أنّ» هذه مصدرية، وإن كانت مكفوفة بـ «ما» وهذا المصدر قائم مقام الفاعل؛ كأنه قيل: إنّما يوحى إليّ التوحيد.
قوله: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾.

الرجاء: هو ظنّ المنافع الواصلة، والخوف: ظنّ المضارّ الواصلة إليه، فالرجاء هو الأمل.

وقيل: معنى «يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ» أي: يخاف المصير إليه، فالرجاء يكون بمعنى الخوف، والأمل جميعاً؛ قال الشاعر: [الطويل]

٣٥٧٦ - فَلَا كُلَّ مَا تَرْجُو مِنَ الْخَيْرِ كَائِنْ وَلَا كُلَّ مَا تَرْجُو مِنَ الشَّرِّ وَقِيعُ
فجمع بين المعنيين، وأهل السنة حملوا لقاء الربّ على رؤيته. والمعتزلة حملوه على لقاء ثواب الله.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

قرأ العامة^(١): «وَلَا يُشْرِكْ» بالياء من تحت، عطف نهي على أمر، وزوي عن أبي عمرو «وَلَا تُشْرِكْ» بالتاء من فوق؛ خطاباً على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، ثم التفت في قوله «بِعِبَادَةِ رَبِّهِ» إلى الأول، ولو جيء على الالتفات الثاني، ل قيل: «رَبُّكَ» والباء سببية، أي: بسبب. وقيل: بمعنى «في».

فصل في ورود لفظ الشرك في «القرآن الكريم»

قال أبو العباس المقرئ: ورد لفظ «الشُّرك» في القرآن بإزاء معنيين:

الأول: بمعنى الشُّرك في العمل؛ كهذه الآية.

الثاني: بمعنى العَدْل؛ قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]. أي: ولا تعدلوا به شيئاً.

(١) ينظر: البحر ٦/١٦٠، والدر المصون ٤/٤٨٧.

فصل في بيان الشرك الأصغر

قال - عليه الصلاة والسلام - : «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ، قَالُوا: وَمَا الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ؟ قَالَ: الرِّيَاءُ»^(١).

وقال - عليه الصلاة والسلام - : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرْكِ، فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي، فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ لِلَّذِي عَمِلَهُ»^(٢).

وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ، عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ»^(٣).

وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَرَأَ أَوَّلَ سُورَةِ الْكَهْفِ، كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ قَدَمَيْهِ إِلَى رَأْسِهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا، كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ»^(٤).

وعن سمرة بن جندب، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْكَهْفِ حِفْظًا، لَمْ يَضُرَّهُ فِتْنَةُ الدَّجَالِ، وَمَنْ قَرَأَ السُّورَةَ كُلَّهَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٥).

وعن عبد الله بن أبي فروة، قال: إِنَّ رَسُولَ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى سُورَةٍ شِيعِهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، حِينَ تَنْزَلَتْ، مَلَأَ عَظْمُهَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَتَالِیْهَا مِثْلُ ذَلِكَ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: سُورَةُ الْكَهْفِ مَنْ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، غُفِرَ لَهُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَأُعْطِيَ نُورًا يَبْلُغُ السَّمَاءَ، وَوَقِيَّ فِتْنَةُ الدَّجَالِ»^(٦).

تَمَّ الْجُزْءُ الثَّانِي عَشَرَ، وَيَلِيهِ الْجُزْءُ الثَّالِثُ عَشَرَ

وَأَوَّلُهُ: تَفْسِيرُ سُورَةِ مَرْيَمَ

(١) تقدم.

تقدم.

(٢) أخرجه مسلم ٥٥٥/١، في صلاة المسافرين: باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي (٨٠٩/٢٥٧)، وأخرجه أبو داود (٤٣٢٣)، وأحمد في المسند ٤٤٩/٦ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٩/٣، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٧٠).

(٣) أخرجه في المسند ٤٣٩/٣، وإسناده ضعيف لضعف زياد بن فائد، وعزاه الهيثمي في المعجم لأحمد والطبراني ٥٢/٧.

(٤) ينظر: تخريج الحديث السابق.

(٥) ذكره القرطبي في تفسيره ٢٢٥/١٠. وثبت في أ:

وقد كُتِبَتْ هَذَا الْجُزْءُ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ الْعَظِيمِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْمُنْشُوبِ لِابْنِ الْعَادِلِ لِلْوَزِيرِ ابْنِ الْوَزِيرِ وَالْبَحْرِ ابْنِ الْبَحْرِ الْهَمَامِ الْعَادِلِ مَفْعَرِ الْوُزَرَاءِ الْكَرَامِ، عُقْدَةِ أَوْلِيَا الْمَجْدِ وَالْاخْتِرَامِ، وَأَمِيرِ الْحُجَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، جَنَابِ أَسْعَدِ بَاشَا، جَمَعَ اللَّهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ مَا يَشَاءُ، بِرِسْمِ خَزَائِنِهِ الَّتِي أَنْشَأَهَا بِمَدْرَسَةِ وَالِدِهِ الْمَرْحُومِ إِسْمَاعِيلِ بَاشَا بِدِمَشْقِ الشَّامِ لَا زَالَتْ وَجَنَابِهِ فِي حِرَاسَةِ اللَّهِ الْمَلِكِ السَّلَامِ. بِجَاهِ مَحْمُودِ وَآلِهِ الْكَرَامِ، وَأَصْحَابِهِ الْفَخَامِ، آمِينَ عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ الْمُعْتَرِفِ بِالتَّقْصِيرِ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عَمَرَ، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ؛ آمِينَ. فِي سَنَةِ ١١٢٦ أَحْسَنَ اللَّهُ خَتَامَهَا.

فهرس المحتويات

سورة النحل

٣	 الآيتان : ١ ، ٢
٦	 فصل في نظم الآية
٦	 فصل : يريد بـ«الملائكة» جبريل وحده
٧	 الآيات : ٣ - ٩
١٠	 فصل في أنه - سبحانه وتعالى - إنما يخلق الإنسان من نطفة بواسطة تغيراتٍ كثيرة ...
١٢	 فصل في الحيوانات
١٣	 فصل في ورود «الحين» على أربعة أوجه
١٤	 فصل في معنى الآية
١٥	 فصل في معنى الشق
١٦	 فصل في احتجاج منكري كرامات الأولياء بهذه الآية
١٧	 فصل في ذكر منافع الحيوان
١٩	 فصل في معنى قوله : «وعلى الله قصد السبيل»
	 فصل : قالت المعتزلة : دلت الآية على أنه يجب على الله الإرشاد والهداية
١٩	 إلى الدين وإزالة العلل
٢٠	 الآيات : ١٠ - ١٧
٢٣	 فصل في النبات
٢٣	 فصل في أن الإنسان خلق محتاجاً إلى الغذاء
٢٨	 فصل : لا يحنت فيما لو حلف لا يأكل اللحم فأكل لحم السمك
٣٠	 فصل : لا يحنت فيما لو حلف لا يلبس حلياً، فلبس لؤلؤاً
٣٤	 فصل في المراد بالعلامات
٣٦	 فصل في الاحتجاج بالآية
٣٧	 الآيات : ١٨ - ٢١
٣٨	 فصل في وصف الأصنام

٣٩	فصل هل توصف الأصنام بموت أو حياة
٤٠	الآيتان: ٢٢، ٢٣
٤١	الآيات: ٢٤ - ٣٢
٤٦	فصل في معنى قوله: «أين شركائي»
٤٧	فصل في احتجاج المرجئة بالآية
٥١	فصل: قال الحسن: دار المتقين هي الدنيا؛ لأن أهل التقوى يتزودون فيها للآخرة
٥٢	الآيات: ٣٣ - ٣٧
٥٥	الآيات: ٣٨ - ٤٧
٥٨	فصل في دلالة الآية على قدم كلام الله
٦٠	فصل: الإحسان عند الإعطاء
٦٣	فصل في تأويل «إلا»
٦٣	فصل القرآن ليس كله مجملًا بل منه المجمل والمبين
٦٤	فصل هل الرسول مبين لكل ما أنزل الله
٦٦	الآيات: ٤٨ - ٥٥
٦٦	فصل في بيان كمال قدرته تعالى في تدبير أحوال العالم العلوي والسفلي
٧٤	فصل في دلالة الآية على عصمة الملائكة
٧٥	فصل في استدلال المشبهة بالآية والرد عليهم
٧٥	فصل في أن الملك أفضل من البشر
٨٠	فصل: قال أهل السنة: هذه الآية تدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى
٨٢	فصل في بيان أن الواجب على العاقل أن لا يتقي غير الله
٨٣	فصل في بيان افتراقهم عند كشف الضر وسلامة الأحوال
٨٥	الآيات: ٥٦ - ٦٤
٨٦	فصل في المراد بالنصيب
٨٩	فصل في معنى الآية
٩١	فصل في دلالة الآية على بطلان الجبر
	فصل في دلالة ظاهر الآية على أن إقدام الناس على الظلم يوجب إهلاك
٩٢	جميع الدواب
٩٧	فصل: قالت المعتزلة: اللام في «لثيّن» تدل على أن أفعال الله معللة بالأغراض
٩٨	الآيات: ٦٥ - ٦٧
١٠٣	فصل في أن اللبن والدّم لا يتولدان ألبنة في الكرش والدليل عليه الحس
١٠٩	الآيات: ٦٨ - ٧٤
١١٠	فصل في معنى الوحي

١١١	فصل في النحل
١١٦	فصل في دلالة هذه الآية على وجود الإله العالم القادر وعلى صحة البعث والقيامة
١٢٢	الآيات: ٧٥ - ٧٧
١٢٢	فصل في أن المراد بقوله: «عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء» هو الصنم
١٢٣	فصل في دلالة الآية على أن العبد لا يملك شيئاً
١٢٦	فصل في سبب نزول الآية
١٢٧	الآيات: ٧٨ - ٨٣
١٢٨	فصل: خلق الإنسان في مبدأ الفطرة خالياً عن معرفة الأشياء
١٣٠	فصل في معنى الآية
١٣٢	فصل في معنى «جعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً»
١٣٦	الآيات: ٨٤ - ٨٨
١٣٨	فصل في فائدة هذا القول «ربنا هؤلاء شركاؤنا الذين كنا ندعو من دونك»
١٣٩	الآية: ٨٩
١٤١	الآيات: ٩٠ - ٩٧
١٤٣	فصل: قال ابن عباس: العدل: التوحيد، والإحسان: أداء الفرائض
١٤٦	فصل في أن تذكر الأشياء من فعل الله لا من فعل العبد
١٤٨	فصل في معنى الآية
	فصل في أنهم كانوا يحالفون الحلفاء فإذا وجدوا قوماً أكثر منهم وأعز نقضوا
١٥٠	حلف هؤلاء وحالفوا الأكثر
١٥٢	فصل في معنى قوله: «وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله»
١٥٣	فصل في أن الحياة الطيبة: هي الرزق الحلال
١٥٥	الآيات: ٩٨ - ١١١
١٥٧	فصل: قال الشافعي: القرآن لا ينسخ بالسنة
	فصل في معنى قوله: «إنما يعلمه بشرٌ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي
١٦٠	وهذا لسان عربي مبين»
١٦٣	فصل فيمن نزلت الآية
١٦٤	فصل في الإكراه الذي يجوز عنده التلفظ بكلمة الكفر
١٦٤	فصل في إجماعهم على أنه لا يجب عليه التكلم بكلمة الكفر
١٦٥	فصل في مراتب الإكراه
١٦٦	فصل: من الأفعال ما يمكن الإكراه عليه ومنها ما لا يقبل الإكراه
١٦٦	فصل: ذهب بعض العلماء إلى أن الرخصة إنما جاءت في القول لا في الفعل
١٦٦	فصل: قال القرطبي: أما بيع المكره والمضغوط فله حالتان

١٦٧	فصل في إبطال طلاق المكره
١٦٧	فصل في إبطال نكاح المكره
١٧٠	فصل في المراد بالفتنة
١٧٢	الآيات: ١١٢ - ١١٤
١٧٧	الآيات: ١١٥ - ١١٧
١٨١	الآيتان: ١١٨ ، ١١٩
١٨٢	الآيات: ١٢٠ - ١٢٣
١٨٥	فصل في معنى قوله: «ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً»
١٨٥	الآيات: ١٢٤ - ١٢٨
١٨٧	فصل في معنى قوله: «بالحكمة والموعظة الحسنة»
١٨٨	فصل في معنى الآية
١٨٩	فصل: في هذه الآية دليل على جواز التماثل في القصاص
	فصل في أنه - سبحانه تعالى - أمر برعاية العدل والإنصاف ورتب ذلك
١٩٠	على أربع مراتب

سورة الإسراء

١٩٣	الآية: ١
١٩٥	فصل في وقت الإسراء
١٩٧	فصل في معنى «النريه»
١٩٧	فصل في كيفية الإسراء
٢٠١	فصل في ترجيح القول بالإسراء بالجسد والروح
٢٠٣	فصل في ليلة الإسراء
٢٠٤	فصل في اختلافهم في الرؤية
٢٠٥	الآية: ٢
٢٠٦	الآية: ٣
٢٠٨	الآية: ٤
٢١٠	فصل في معنى «وقضينا»
٢١٠	الآيتان: ٥ ، ٦
٢١١	فصل في معنى الآية
٢١٢	فصل في الاحتجاج على صحة القضاء والقدر
٢١٣	الآيتان: ٧ ، ٨
٢١٧	الآيتان: ٩ ، ١٠

٢١٩	فصل في العمل الصالح
٢١٩	الآية: ١١
٢١٩	فصل في نظم الآية
٢٢١	الآية: ١٢
٢٢٢	فصل في المقصود بـ «آيتين»
٢٢٤	الآيتان: ١٣، ١٤
٢٢٥	فصل في اختلافهم في الطائر
٢٢٨	الآية: ١٥
٢٢٩	فصل في دلالة الآية على أحكام
٢٣٤	الآية: ١٦
٢٣٨	فصل في الاحتجاج لأهل السنة
٢٤٠	الآية: ١٧
٢٤٠	فصل في مقدار القرن
٢٤١	الآيات: ١٨ - ٢٠
	فصل في أن كل من أتى بفعل فإما أن يقصد به تحصيل خيرات الدنيا
٢٤٤	أو تحصيل الآخرة
٢٤٥	فصل في معنى الآية
٢٤٥	الآيتان: ٢١، ٢٢
٢٤٧	فصل في معنى القعود في الآية
٢٤٧	الآيتان: ٢٣، ٢٤
٢٤٩	فصل في نظم الآية
٢٥٦	فصل في تفسير لفظة «آف»
٢٥٧	فصل في دلالة الآف
٢٦١	فصل في أن الأمر يفيد التكرار أم لا؟
٢٦١	الآية: ٢٥
٢٦٢	الآيتان: ٢٦، ٢٧
٢٦٤	الآية: ٢٨
٢٦٥	الآيتان: ٢٩، ٣٠
٢٦٦	الآية: ٣١
٢٦٧	فصل في معنى قوله: «لا تقتلوا أولادكم»
٢٦٩	الآية: ٣٢
٢٧٠	فصل في اشتمال الزنا على أنواع من المفساد

٢٧١	 الآية: ٣٣
٢٧١	 فصل في الحق المبيح للقتل
٢٧٣	 فصل في ظاهر الآية
٢٧٥	 فصل في المراد بالإسراف
٢٧٦	 فصل في قراءات «تسرف»
٢٧٧	 الآيتان: ٣٤، ٣٥
	 فصل في أن التفاوت الحاصل بنقصان الكيل والوزن قليل، والوعيد عليه
٢٧٩	 شديد عظيم
٢٨٠	 الآية: ٣٦
٢٨١	 فصل في معنى «تَقَفُ»
٢٨٢	 فصل في الرد على نفاة القياس
٢٨٥	 فصل في ظاهر الآية
٢٨٦	 الآية: ٣٧
٢٨٨	 الآية: ٣٨
٢٨٩	 فصل في دلالة الآية على أن هذه الأعمال مكروهة عند الله تعالى
	 فصل في دلالة الآية على أنه تعالى كما أنه موصوف بكونه مريداً، كذلك
٢٩٠	 موصوف بكونه كارهاً
٢٩٠	 الآية: ٣٩
٢٩١	 فصل في أن المشرك يكون مذموماً مخذولاً
٢٩١	 الآية: ٤٠
٢٩٢	 الآية: ٤١
٢٩٤	 فصل في دلالة الآية على أنه تعالى يفعل أفعاله لأغراض حكيمية
٢٩٤	 الآيتان: ٤٢، ٤٣
٢٩٥	 فصل في معنى الآية
٢٩٦	 الآية: ٤٤
٢٩٦	 فصل في معنى «فقه»
٢٩٨	 فصل في تسبيح السماوات والأرض
٢٩٩	 الآيتان: ٤٥، ٤٦
٣٠١	 الآيتان: ٤٧، ٤٨
٣٠٣	 فصل في معنى قوله: «نحن أعلم بما يستمعون به»
٣٠٤	 الآيات: ٤٩ - ٥٢
٣٠٥	 فصل في تقرير شبهة القوم

٣٠٩	فصل في معنى النداء والإجابة
٣١٠	الآية : ٥٣
٣١١	الآيات : ٥٤ - ٥٦
٣١٢	فصل في معنى الآية
٣١٣	فصل في سبب نزول الآية
٣١٣	الآية : ٥٧
٣١٤	فصل في معنى الآية
٣١٧	الآيتان : ٥٨ ، ٥٩
٣١٩	فصل في معنى الآية
٣٢٠	الآية : ٦٠
٣٢٢	فصل في الفتنة بالشجرة الملعونة
٣٢٤	الآية : ٦١
٣٢٥	الآية : ٦٢
٣٢٧	الآية : ٦٣
٣٢٨	الآيتان : ٦٤ ، ٦٥
٣٣٥	الآيات : ٦٦ - ٦٨
٣٣٧	الآية : ٦٩
٣٣٩	فصل في معنى الآية
٣٣٩	الآية : ٧٠
٣٤١	فصل في ظاهر الآية
٣٤٢	الآية : ٧١
٣٤٥	الآية : ٧٢
٣٤٧	الآيات : ٧٣ - ٧٥
٣٤٨	فصل في معنى الآية
٣٥٠	فصل في احتجاج الطاعنين في عصمة الأنبياء
٣٥١	فصل في ألا عصمة من المعاصي إلا بتوفيق الله تعالى
٣٥١	الآية : ٧٦
٣٥٣	الآية : ٧٧
٣٥٣	فصل في سنة الله في رسله
٣٥٤	الآيتان : ٧٨ ، ٧٩
٣٥٨	فصل في معنى الغسق
٣٥٩	فصل في دلالة الآية

٣٦٣	فصل في معنى «عسى» من الله
٣٦٥	الآيات : ٨٠ - ٨٤
٣٦٦	فصل في معنى «مدخل صدق» و «مخرج صدق»
٣٦٩	فصل في المراد بـ «من» في الآية
٣٧٢	الآيات : ٨٥ - ٨٨
٣٧٧	فصل في شرح مذاهب القائلين بأن الإنسان جسم موجود، روح في داخل البدن ...
٣٧٨	فصل في الاحتجاج على أن الروح ليست بجسم ولا عرض
٣٨١	فصل في كيفية رفع القرآن آخر الزمان
٣٨٣	فصل في معنى الآية
٣٨٣	الآيات : ٨٩ - ٩٣
٣٨٣	فصل في ذكر الوجوه المحتملة في هذا الكلام
٣٨٥	فصل فيما يثبت صدق النبوة
٣٨٦	فصل في معنى الكشف
٣٨٦	فصل في المراد بالآية
٣٨٧	فصل في سبب نزول الآية
٣٨٨	فصل في استدلالهم بهذه الآية
٣٨٩	فصل في تقرير هذا الجواب
٣٨٩	الآيات : ٩٤ - ٩٩
٣٩٢	فصل في توهم الاضطراب بين بعض الآيات والجواب عنه
٣٩٤	الآية : ١٠٠
٣٩٧	الآيات : ١٠١ - ١٠٤
٣٩٩	فصل في أجود ما قيل في تفسير التسع آيات
٤٠١	فصل في معنى «واسأل بني إسرائيل»
٤٠١	فصل في الخلاف في أجود القراءتين
٤٠٢	فصل في جواب موسى لفرعون بكونه مثبوراً
٤٠٣	الآيات : ١٠٥ - ١١١
٤٠٦	فصل في نزول القرآن مفرقاً
٤١٠	فصل في معنى الآية
٤١٢	فصل في المستحب في الدعاء
٤١٣	فصل في معنى قوله : «وكبره تكبيراً»

سورة الكهف

٤١٥		الآيات : ١ - ٣
٤١٧		فصل في معنى الآية
٤٢٠		فصل في أن المقصود من إرسال الرسل إنذار المذنبين وبشارة المطيعين
٤٢٠		فصل في دلالة الآية
٤٢١		الآيتان : ٤ ، ٥
٤٢١		فصل في أن إثبات الولد لله تعالى كفر عظيم
٤٢٢		فصل في تمسك نفاة القياس بهذه الآية
٤٢٣		فصل في المراد من الكلمة
٤٢٤		فصل في الرد على النظام
٤٢٤		الآية : ٦
٤٢٥		فصل في معنى الآية
٤٢٦		الآيتان : ٧ ، ٨
٤٢٧		فصل في المقصود بالزينة
		فصل في قول هشام بن الحكم : إن الله تعالى لا يعلم الحوادث إلا عند
٤٢٨		دخولها في الوجود
٤٢٨		فصل في تعليل أفعال الله تعالى
٤٢٩		الآيات : ٩ - ١٢
٤٣٦		فصل في المراد بالحزبين
٤٣٦		الآيات : ١٣ - ١٦
٤٣٧		فصل في معنى الآية
٤٣٨		فصل في المعنى بقوله تعالى : «هؤلاء قومنا»
٤٣٩		فصل في كلام أهل الكهف
٤٤٠		الآية : ١٧
٤٤٢		فصل في معنى الآية
٤٤٣		الآية : ١٨
٤٤٤		فصل في مدة تقلبيهم
٤٤٦		فصل في معنى الآية
٤٤٨		فصل في سبب الرعب
٤٤٨		الآيتان : ١٩ ، ٢٠
٤٤٩		فصل في معنى الآية

٤٥٠	فصل في لغات «الورق»
٤٥٠	فصل في معنى «أزكى»
٤٥١	فصل في معنى قوله: «يظهروا عليكم»
٤٥٢	الآية: ٢١
٤٥٢	فصل في سبب تعرف الناس عليهم
٤٥٤	الآية: ٢٢
٤٥٦	فصل في دلالة الآية
٤٥٨	فصل في تمسك نفاة القياس بهذه الآية
٤٥٨	الآيتان: ٢٣، ٣٤
٤٥٨	فصل في معنى قوله: «إلا أن يشاء الله»
٤٦٠	فصل في الاحتجاج بهذه الآية على أن المعدوم شيء
٤٦٢	الآيات: ٢٥ - ٢٩
٤٦٥	فصل في المراد بالحكم في الآية
٤٦٥	فصل في معنى قوله: «ما لهم من دونه من ولي»
٤٦٦	فصل في اختلافهم في زمن أصحاب الكهف وفي مكانهم
٤٦٧	فصل: قال ابن الخطيب: هذه السور الثلاث اشتملت كل واحدة منها على حصول حالة غريبة عجيبة نادرة في هذا العالم
٤٦٨	فصل في نزول الآية
٤٤٨	فصل في قراءات الآية
٤٤٩	فصل في معنى الآية
٤٧٠	فصل في معنى قوله: «تريد زينة الحياة الدنيا»
٤٧١	فصل في دلالة الآية على أنه تعالى هو الذي يخلق الجهل والغفلة في قلوب الجاهل
٤٧١	فصل: قالت المعتزلة: هذه الآية صريحة في أن الإيمان والكفر والطاعة والمعصية باختيار العبد
٤٧٤	فصل في دلالة الآية على أن صدور الفعل عن الفاعل بدون القصد والداعي محال
٤٧٥	فصل في المراد بهذه الآية
٤٧٩	الآيتان: ٣٠، ٣١
٤٧٩	فصل في معنى قوله: «إنا لا ننصع أجر من أحسن عملاً»
٤٨٣	الآيات: ٣٢ - ٤٤
٤٨٥	فصل في معنى قوله: «آتَتْ أَكْلَهَا»

٤٩١	فصل في المقصود بالشرك في الآية
٤٩٢	فصل في الرد على استدلال المعتزلة بالآية
٤٩٤	فصل في معنى الحساب
٤٩٤	فصل في معنى قوله: «فتصبح صعيداً زلقاً»
٤٩٥	فصل في كيفية الإحاطة
٤٩٧	فصل في لغات الولاية ومعانيها
٤٩٨	فصل في نظم الآية
٤٩٩	الآيات: ٤٥ - ٤٩
٥٠٠	فصل في معنى ألفاظ الآية
٥٠١	فصل في حسن ترتيب الآيات
٥٠١	فصل في بيان رجحان فقراء المؤمنين على أغنياء الكفار
٥٠٤	فصل في المراد بالتفسير
٥٠٧	فصل في الرد على المجبرة
٥٠٧	الآيات: ٥٠ - ٥٤
٥٠٨	فصل في الخلاف في أصل إبليس
٥١٢	فصل في بيان الموبق
٥١٤	الآيات: ٥٥ - ٥٨
٥١٥	فصل في معنى الآية
٥١٨	الآيات: ٥٩ - ٨٢
٥٢١	فصل في حجة القائلين بأنه موسى بن ميثا
٥٢١	فصل في اختلافهم في فتى موسى
٥٢٣	فصل في المراد بمجمع البحرين
	فصل في دلالة الروايات على أنه تعالى بيّن لموسى أن هذا العالم موضعه
٥٢٦	مجمع البحرين
٥٢٧	فصل في ذكر جواب آخر لابن الخطيب
٥٢٩	فصل في بيان أن الخضر كان نبياً
٥٣١	فصل في أدب موسى - عليه السلام - في تعلّمه من الخضر
٥٣٢	فصل في معنى قوله: «إنك لن تستطيع معي صبراً»
٥٣٢	فصل في أن الاستطاعة تحصل قبل الفعل
٥٣٤	فصل في دلالة قوله: «ولا أعصي لك أمراً» على أن ظاهر الأمر للوجوب
٥٣٦	فصل في الرد على الطاعنين في عصمة الأنبياء
٥٤٠	فصل في معنى الآية

٥٤٨	فصل في المبدل به
٥٤٩	فصل في أن أحكام الأنبياء - عليهم السلام - مبنية على الظواهر
٥٥١	فصل في احتجاجهم بهذه الآية على أن الفقير أشد حاجة من المسكين
٥٥٢	فصل في اختلافهم هل الخضر حي أم لا ؟
٥٥٣	الآيات: ٨٣ - ١٠١
٥٥٧	فصل في إثبات الدليل على أن الأرض كرة وأن السماء محيطة
٥٥٩	فصل في اختلاف معنى الآية باختلاف القراءة
٥٦٠	فصل فيما يروى عن السد
٥٦١	فصل في مكان السد
٥٦٢	فصل في مقتضى هذا الخبر
٥٦٢	فصل في كيفية فهم ذي القرنين كلام أولئك القوم
٥٦٣	فصل في أصل يأجوج ومأجوج
٥٦٤	فصل في أجناس البشر
٥٦٤	فصل في إفسادهم
٥٦٦	فصل في بناء السد
٥٦٨	فصل فيما بين السدين
٥٦٨	فصل فيما روي عن يأجوج ومأجوج
٥٧٠	الآيات: ١٠٢ - ١٠٦
٥٧٤	فصل في معنى الآية
٥٧٥	الآيات: ١٠٧ - ١١٠
٥٧٨	فصل في معنى الآية
٥٧٩	فصل في ورود لفظ الشرك في «القرآن الكريم»
٥٨٠	فصل في بيان الشرك الأصغر